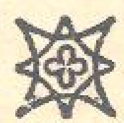
تاريخ المغرب الكبير
من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر

دكتور رشيد الناضوري
دكتور السيد عبد العزيز سالم
دكتور جلال يحيى

المغرب الكبير

العصور الحديثة
وهجوم الاستعمار



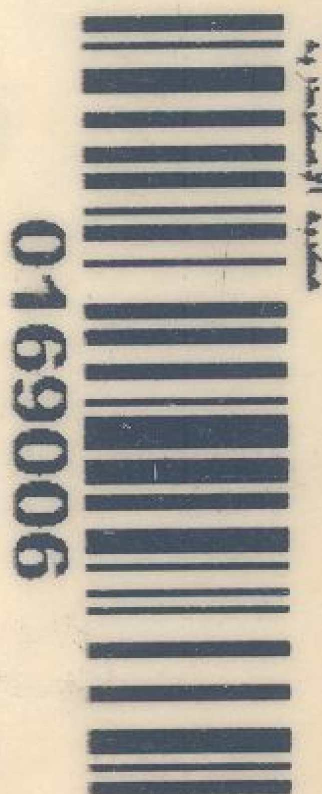
٣

دكتور جلال يحيى
دكتوراه الدولة من جامعة باريس
أستاذ التاريخ الحديث المساعد - جامعتى أسيوط والاسكندرية

١٩٦٦



ملتزم الطبع والنشر
الدار القومية للطباعة والنشر

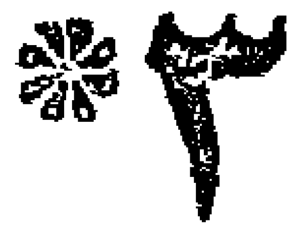


تاريخ المغرب الكبير

من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر

دكتور رشيد الناضوري
دكتور السيد عبد العزيز سالم
دكتور جلال يحيى

المغرب الكبير



٣

العصور الحديثة

وهجوم الاستعمار

دكتور جلال يحيى
دكتوراة الدولة فى الآداب من جامعة باريس
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
بجامعتى أسيوط والاسكندرية (والرباط سابقا)

١٩٦٦

ملتزم الطبع والنشر
الدار القومية للطباعة والنشر

مقـــــدمة

كانت بلاد المغرب العربي قد عاشت سنوات طويلة منفصلة عن بعضها ، ومنفصلة عن بقية الاقاليم المجـاورة ، وساعد الضعف والتخلف ثم مجيء الاستعمار على وصولها إلى هذه الحالة ، ولكن أهميتها زادت فى الفترة الاخيرة نتيجة لتطور الاحداث فيها ، ولوقوع معارك لهـا أهميتها فى كفاحها ضد الاستعمار .

وتعتبر الفترة الحديثة والمعاصرة فى تاريخ المغرب فترة قائمة بذاتها ، سواء أكان ذلك فى المميزات العامـة ، الخاصة بالنظم السياسية الموجودة هنـاك ، وبعلاقة القوى الوطنية بالقوى الاجنبية ، أو كان ذلك فى خصائص تطور الأوضاع الاجتماعية والطبقية ، نتيجـــة لتغير وسائل الانتاج ، وتغير المستوى الثقافى .

وتنقسم هذه المرحلة إلى قسمين واضحين متميزين عن بعضهما : الأول هو العصور الحديثة ، والثانى هى الفترة المعاصرة ، والتى تمتد حتى الآن .

وينقسم تاريخ المغرب فى العصر الحديث إلى مراحل تتمشى مع التطور المنطقى لبلدان شمال إفريقية منـذ القرن السادس عشر حتى الفترة المعاصرة . وإذا كنا قد أوجزنا فى شرح ظروف بلدان المغرب فى مرحلة عصر النهضة وفجر التاريخ الحديث ، فان أهميـة الموضوعات التالية قد استلزمت إفراد باب كبير لكل ماحدث فى اقاليم المغرب . وتتميز هذه الفترة بأنها فترة هجوم الاستعمار على بلاد المغرب الكبير ، ثم تمكنه من السيطرة على اقاليمه الواحد بعد الآخر .

ولقـــد بدأ المغرب الكبير فترة فجر التاريخ الحديث بصفته دولا أو دويلات منفصلة عن بعضها، متناحرة فيما بينها . واستمرت على هذه الحالة فى الوقت الذى زادت فيـه قوة الدول الأوربية ، وأخذت فى غزو الاندلس واقتطاعه من المغرب ، بل وأخذت فى مهاجمة بلدان المغرب العربى كلهـا . وأصبح على المغرب فى فجر التاريخ الحديث أن يخضع لهذه الهجمات المنظمة ، وخاصة بعد سقوط غرناطة، آخر معاقل العرب فى الاندلس فى عام ١٤٩٢ .

ولقد كانت هذه الأخطار الخارجية ، وهى اقتصادية وحربية، ومدعمة بروح دينية صليبية، أكبر دافع للعرب والمغاربة على أن يتحدوا مع بعضهم، وخاصة فى وجه الهجمات الموجهة ضدهم وضد بلادهم . ورغم اشتداد هـذه الهجمات قام المغاربة بدورهم كاملا فى الجهـــاد من أجل بلاد الإسلام ، وإتجهت انظارهم إلى القسطنطينية،عاصمة الدولة العثمانية، وعملوا على الاتحاد معها ، واصبحوا بذلك الحراس الاماميين للعـالم الاسلامى فى وجه الغزو الاجنبى المسيحى . ولقد اتحدت كل من الجزائر ثم تونس وليبيا مع هـذه الدولة العثمانية ، إلا أن المغرب الاقصى اعتز بقيادة الشرفاء ، وهى القيادة السعدية، واحتفظ باستقلاله وحاول أن يدافع بامكانياته الإقليمية عن بلاده.

ومع تطور الأحوال فى حوض البحر المتوسط بشكل عام ، وفى الاقاليم الآسيوية والعربية بشكل خاص ، ونتيجة لتحول طرق التجارة العالميـة عن هذا البحر إلى المحيطات وطريق راس الرجاء الصالح ،تدهورت الأحوال الاقتصادية فى هذه المنطقة ، وأخذت فى الدخول فى مرحلة طويلة من التخلف ، وذلك فى الوقت الذى احتاجت فيه الدولة إلى الضرائب، وبشكل يزيد من ارهاق الكادحين ، وفى نفس الوقت الذى استمر فيـــه المجتمع الأوربى فى النمو والتقدم واختراع الآلات، واستخدام البخار ، وبطريقة

تجبرهم على زيادة الاهتمام بالمواد الاولية ، وكذلك بالاسواق اللازمة لتسويق منتجاتهم .

ولقد كانت صدمة عنيفة للعالم العربي والإسلامى حين جاء الجنرال بونابرت إلى مصر ، ولم تمض سنوات عديدة حتى عملت فرنسا على تهيئة الجو وإرسال قواتهـــا لاحتلال الجزائر . لقد انقلب الميزان ، وتغيرت الأوضاع ، وكان سقوط الجزائر فى ايدى الفرنسيين أول اسفين يدق فى قلب بلاد المغرب ، وكان نذيرا بتوسع النفوذ الفرنسى ، والنفوذ الاوربى فى المناطق التى كتب عليها الزمن أن تعيش فى ظل نظام اقطاعى، وتواجه قوى ضغط واعتداء استعمارى ورأسمالى .

وبعد الجزائر جاء دور تونس التى حاولت أن تستند إلى وسائل إدخال الحضارة والمدنية الحديثـــة فى بلادها ، وتطوير شئونها ، فاعتمدت على القروض ، وتمهد بذلك الجو لاستيلاء فرنسا عليها بعد أن قامت بترتيب الأوضاع من الناحية الدبلوماسية مع الدول الاوربية .

وكما تمكنت فرنسا باستنادهـا إلى الجزائر من أن تتوسع فى تونس وتخضعها لنظام حمايتها ، تمكنت هـذه الدولة كذلك من زيادة مصالحها فى المغرب الاقصى . وتوصلت فرنسا عن طريق اتفاقيـات ثنائيـة مع كل من إيطاليا وبريطانيا واسبانيا إلى أن تصبح الدولة الاوربية الاولى ذات النفوذ فى المغرب الاقصى . ورغم أن المانيا قد حاولت عرقلة هذا النفوذ الفرنسى فى هـذا الإقليم المغربى ، إلا أن فرنسا تمكنت بدبلوماسيتها ، وفى مؤتمر الجزيرة ، من أن تزيد من نفوذها فى الإقليم . ثم استندت بعد ذلك إلى سوء الأحوال الداخلية فى المغرب ، وإلى قواتها والاوضاع الدولية ، لكى تتولى شئون الأمور العامة فى هذا الإقليم ، وتضعه تحت حمايتها سنة ١٩١٢ .

ولم يبق من بلدان المغرب العربي بعد ذلك الا طرابلس وبرقة، وكانت ظروفها وأحوالها هي ظروف التخلف العامة التي سادت كل أقاليم الدولة العثمانية في السنوات الاولى من القرن العشرين . ولقد تزايدت الاطماع الإيطالية في هذا الاقليم، وخاصة بعد فشل مشروعات التوسع الايطالي في أواخر القرن التاسع عشر. ولقد أفادت إيطاليا من الظروف الدوليه الناتجة عن مشكلة أغادير سنة ١٩١٢ وارسلت إنذاراً إلى الدولة العثمانية ، ثم أعلنت الحرب عليها وعملت على احتلال هذين الاقليمين . واضطرت الدولة العثمانية — رغم شدة مقاومة الاهالي لحماية الغزو الايطالي — إلى أن تنفض يديها من هذه الحرب ، ونتيجة لواجهتها باخطار أخرى في البلقان ، وقرب عاصمة الدولة .

وهكذا شهدت السنوات السابقة لاعلان الحرب العالمية الأولى تقسيم بلاد المغرب الكبير إلى مستعمرات تخضع للدول الأوربية ، أو إلى محميات توضع في خدمة الاوربيين وتحت إشرافهم وتوجيههم ولصالحهم. حتى وإن كان المغرب الكبير قد امتلأ تاريخه بعمليات كفاح اصيلة للوصول إلى الحرية وإلى الاستقلال .

وهكذا انقسمت فترة التاريخ الحديث إلى خمسة أبواب، من فجر التاريخ الحديث ، وإحتلال فرنسا للجزائر ، وفرض الحماية الفرنسية على تونس ، وفرضها على المغرب الاقصى، وانتهت بالاحتلال الايطالي لطرابلس الغرب وبرقة . وهي فترة يمكننا أن نسميها بأنها فترة هجوم الاستعمار على بلاد المغرب الكبير ، وهي التي عالجناها في القسم الأول ، أو المجلد الأول من هذا الجزء من الكتاب .

* * *

أما الفترة المعاصرة فهي تمتد من السنوات السابقة لاعلان الحرب العالمية

الاولى حتى الآن . ونلاحظ فى هـذه الفترة أن بلاد المغرب قد قدمت مثلا عليا للوطنية والجهاد ، واثبتت اسمها بحروف من نار فى سجل التاريخ . انها فترة الكفاح والجهاد والاستقلال، وهى موضوع القسم الثانى أو المجلد الثانى من هذا الجزء من الكتاب .

ولقد اختلفت الطريقة التى كافح بها المغاربة فى كل إقليم عن الطريقـة التى كافحوا بها فى الإقليم الآخر . وكانت هناك درجات مختلفة من البذل والتضحية ، وتبدأ بعمليات الكفاح السياسى ، والتقـدم بمطالب ، والتهيؤ للدخول فى مفاوضات أو مباحثـات ، والوصول إلى إعتراف باستقـلال والسماح بمنح دستور ، وتستمر بعد ذلك فى شكل اضطرابات تستخدم فيها القوة إلى مرحلة معينة، وتصل فى نهايتها إلى مرحلة الثورة الواضحة، والنزول إلى ميدان الجهاد المسلح ، وطلب الموت فى ساحة المعركة وبالسلاح ، من أجل انتزاع الاستقلال .

ولقد اشتمل تاريخ المغرب المعاصر على حركات جهـــاد الاخوان السنوسيين فى ليبيا بقيادة السيد عمر المختار والتى استمرت حتى آخر رمق ، رغم تفوق أسلحة المعتدين . واشتمل كذلك على تسجيل لتلك العمليات التى قام بها أبناء الريف فى شمال المغرب الاقصى بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابى فى وجه كل من الاسبانيين ثم الفرنسيين . هـذا من ناحية الجهـاد المسلح . أما من ناحية الكفاح السياسى فان عمليـــة نمو الوعى الوطنى قد استمرت فى كل إقليم، وأخذت الاحزاب السياسية فى التطور وفى الاصرار على مطالبها الوطنية ، سواء أكان ذلك فى تونس أو الجزائر أو فى المغرب الاقصى . وساعدت ظروف الحرب العالمية الثانية على سرعة اشتداد ساعـد الحركات الوطنية، وجاءت نهاية هذه الحرب مع إنشاء جامعة الدول العربية لكى تفتح الطريق أمام شعوب تلك المنطقة للقيام بثوراتهم المتيدة والاصيلة

في وجه الاستعمار . وإذا كانت ليبيـــا قد نجحت عن طريق الدبلوماسية والامم المتحدة في الحصول على استقلالهـا ، فان كل من تونس والمغرب الاقصى قد اضطرت إلى إعلان الثورة للحصول على حقوقها المشروعة ، وخاصة بعد قيام الفرنسيين بنفى محمد الخامس، ملك المغرب .

ولقد كانت ثورة عارمة ، وانتشرت فى كل مكان ، وزاد من حـدة اشتعالها نزول احرار الجزائر إلى ميدان العمليـات الثورية فى فاتح نوفمبر سنة ١٩٥٤ . إنها الثورة ، أنه الجهاد ، ولن يتمكن الاستعمار بعد ذلك من مواجهة قوى شعوب عقدت العزم على انتزاع حقوقها بقوة إيمانها ، وقوة وعيها،وما تنتزعه من أسلحة من أيدى المستعمرين .

لقد كانت ثورة « المليون شهيد » أولى ثورات العالم التى سارت بعزم وتصميم ، ولمدة سنوات ، وضحت بهذا العدد من ابنائها . كانت الاولى فى قوتها ، وكانت الأولى فى النتائج التى وصلت إليها، وعليها أن تعتز بنفسها، بل على كل العرب أن يعتزوا بها ، وكذلك الأحرار فى كل مكان .

وإن تاريخ المغرب الكبير المعاصر لهو صفحـة مجيدة عجز التاريخ حتى الآن عن كتابتها ، وبأى لغة من اللغات . وإن قصة كل مجاهد وكل شهيد ليمكنها أن تروى لنا جزءاً من قصة ذلك الشعب المجاهد الاصيل .

ولكن المسألة لاتقتصر علىمجرد الحصول على الاستقلال السياسى ، إذ أنهـا أعمق من ذلك بكثير ، وتهدف تحرير المواطن المغربى من رواسب الماضى ، سواء أكانت داخليـــة أو خارجية ، وتحريره من كل عمليات الاستغلال ، سواء قام بها المستعمر الاجنبى ، أو المستغل الداخلى ، وبأى شكل من الاشكال . انها الثورة ، ولكنها الثورة العميقة التى تنزل إلىماتحت سطح الأرض،إذ أن لها اتجاه اشتراكى،انلم تكن هى ثورة اشتراكية بالفعل.

لقد انصهر ابناء المغرب الكبير فى اثنـاء جهادهم وكفاحهم مع بعضهم ، وأصبحوا طليعة الكفاح الاشتراكى فى العالم العربى . وتزيد وضوح هـذه الظاهرة فى المناطق التى طالت فيها فترة الجهاد والكفاح عنها فى المناطق التى تمكنت من الحصول على استقلالها السياسى بسهولة نسبية ، أو فى الميدان الدبلوماسى . ومادمنا نعيش فى عصر تتكامل فيه القوى ، فمما لاشك فيه أن هذه الاتجاهات الثورية العميقة ستعمل على التأثير فى بقية الاقاليم المجاورة، وتتكامل مع الاتجاهات المشابهة لها، ومن أجل مستقبل أفضل للمغرب والمشرق.

* * *

وعلينا أن نشير هنا إلى صعوبة البحث فى الفترة المعاصرة، وبشكل يختلف عنه بالنسبة لبقية العصور الأخرى ، خاصة وأن المـادة التاريخية المعاصرة مليئة بالدعاية، وتخضع للاتجاهات المتعارضة المتضاربة . ولذلك فانها ـ رغم وفرتها ـ تحتم على الدارس عبء تنقيتها واخراجها بصورة تقترب من الواقع الفعلى .

وأرجو أن أكون قد وصلت بهذا الكتاب إلى درجة من النجاح تساعد على تزويد المكتبة العربية بمرجع يحتاج إليـــه كل من الدارس والباحث والطالب ، وحتى القارىء العام ، وبكتاب يمكنه أن يسد نقصا واضحا فى هذه المكتبة .

وعلى الله قصد السبيل .

دكتور
جلال يحيى

الاسكندرية فى فاتح نوفمبر سنة ١٩٦٥

القسم الأول

العصور الحديثة وهجوم الاستعمار

يبدأ تاريخ المغرب الحديث بتلك الفترة التى شهدت تغيرات كبيرة فى أهم المراكز الحضارية الموجودة فى حوض البحر المتوسط ، والتى تدعمت بها حركة النهضة الحديثة . ولكن بداية تاريخ المغرب يختلف عن بداية تاريخ أوروبا فى نفس العصر ، وذلك نتيجة لاختلاف الإتجاهات التى سارت فيها كل من هذه الأقاليم ، ومنذ هذه الفترة .

كانت بلاد المغرب الكبير تمثل موطنا هاما من مواطن الحضارة العالمية فى فترة العصور الإسلامية ، وكانت مدنها مراكزاً هامة للتجارة ، ومراكزاً هامة تنتشر منها العلوم والمعارف فى جميع الأنحاء ، وكانت أوربا نفسها تفيد من ازدهار هذه الحضارة فى تلك الأقاليم الإسلامية . ولكن الأحوال تغيرت فى أثناء القرن الخامس عشر بشكل واضح ، وتمكنت أوربا من زيادة ثرواتها المستغلة فى التجارة ، وزيادة عدد سفنها وأحجامها ، ثم تمكنت من الوصول إلى العالم الجديد ، ومن الوصول إلى الشرق الأقصى عن طريق الالتفاف حول راس الرجاء الصالح . وانقلب الميزان الدولى منذ هذه الفترة ، فترة فجر التاريخ الحديث ، وانتقلت الثروة من أيدى العرب والمغاربة إلى أيدى الأوربيين .

وشهدت نفس الفترة تغيراً فى علاقة القوى الموجودة ببعضها ، وبعد إن كان المغاربة ينشرون الحضارة والمدنية من الأندلس فى أوربا ، شهدت الفترة التالية هجمات منظمة يشنها الأوربيون على المغاربة ، وفى بلادهم . وقام الإسبانيون والبرتغاليون بهذه الهجمات بقوة وشدة ، وأعطوا لها لونا واضحا من الإنتقام ومن الصراع الدينى بين الهلال والصليب . وأخذ المغاربة موقف المدافع عن بلادهم بعد أن كانوا سادة في أوربا نفسها .

وستستمر القوى المتعارضة أو المتنافسة فى السير ، كل فى طريقها ، وتأخذ أوربا فى النمو فى الوقت الذى تنكمش فيه بلاد المغرب على نفسها . وستواصل بلاد أوربا الهجوم فى الوقت الذى ستحاول فيه بلاد المغرب الدفاع عن نفسها، وإلى أن تجبر بقوة السلاح ، وفى أثناء القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، على التسليم أمام هجمات الإستعمار .

الباب الأول

فجر التاريخ الحديث

الفصل الأول

المغرب العربي قبيل القرن السادس عشر

يمكننا أن نبدأ تاريخ المغرب الحديث بعام ١٤٩٢ وهي السنة التي وقعت فيها غرناطة، آخر معاقل العرب في الأندلس في أيدي المسيحيين، إذ أنها كانت مرحلة حاسمة قضت على الحكم الإسلامي في الأندلس، وأرجعت المغاربة إلى شمال إفريقية. وهي نفس السنة التي تمكن فيها البرتغاليون من الوصول إلى رأس الرجاء الصالح، ووصل فيها كريستوف كولمب إلى العالم الجديد. ولذلك فان نهاية القرن الخامس عشر والسنوات الأولى من القرن السادس عشر يمكن إعتبارها بداية طبيعية للتاريخ الحديث الخاص ببلاد المغرب الكبير. وكانت مرحلة تطور وتحول خطيرة للبلاد المغربية، وفي وقت حدثت فيه تطورات خطيرة في الأقاليم الأوربية المجاورة، وبشكل أثر على خط سير التاريخ العام لهذه المنطقة. فما هي القوى الوطنية الموجودة؟ وما هي القوى المجاورة والتي أثرت فيها؟ وما هو خط التحول بعد ذلك؟

(١) انقسام المغرب وضعفه : —

كانت بلاد المغرب الكبير قد اتحدت مع بعضها، وحتى القرن الثالث عشر الميلادي، وتحت قيادة الموحدين. وإنضم اليها في هذه الفترة إقليم الأندلس الذي كان يعتبر من أكبر الدرر الموجودة في العالم العربي والإسلامي في ذلك الوقت. وكان الموحدون سادة في بلادهم، ويعاملون معاملة السادة في الخارج، ولم تكن هناك قوة أوربية يمكنها أن تقف في

وجهيم أو تنازعهم السلطان ، أو حتى توازن إمكانياتها بامكانياتهم الاقتصادية الكبيرة.

وكانت الدول والدويلات الأوربية فى ذلك الوقت تعتمد على أقاليم المغرب وعلى بلدان المشرق العربى فى الحصول على مايلزمها من منتجات إفريقية السوداء والشرق الأقصى ، وكان تجار هذه الدول والدويلات يتعاملون مع العرب للسماح لهم بأخذ دور الوسيط فى التجارة العالمية بين مناطق إنتاجها وبين المستهلكين الأوربيين لها. ولم تكن هناك دولة أوربية واحدة ، وخاصة فى الإمارات الإيطالية، ومناطق تركز التجارة فى جنوب أوربا فىذلك الوقت، يمكنها أن تضع نفسها فى مصاف دولة المغرب الكبير.

وكانت هذه الإمبراطورية المغربية تشتمل على طرق قوافل تسمح لها باستيراد المواد الأولية والاستوائية من إفريقية السوداء ، علاوة على إشتمالها على طرق أخرى تسير من الغرب إلى الشرق ، وتستخدم فى الحج وفى الاتجار على طريق الحج كذلك . وكانت الطرق الأولى هى التى تبدأ من الموانى المغربية المعروفة وتتوغل فى الداخل صوب الجنوب ، سواء أكانت هذه الطرق تأتى من مدينة فاس ، أو منطقة مراكش ، أو حتى المرسى الكبير وموانى إفريقية ، وتسير مع طرق القوافل جنوبا ، مارة بالواحات ، وإلى أن تصل إلى منطقة إفريقية السوداء . وكانت هذه الطرق تشهد مجيء القوافل المحملة بالعاج والتبر وريش النعام ، ويسير عليها آلاف من الجمال، تصحبهم أعداد كبيرة العبيد، الذين كانوا يستخدمون فى الزراعة وفى الرعى وفى الجيوش ، وحتى فى تقديم الخدمات المنزلية للرؤساء .

وكان التعامل يتم عن طريق الموانى المغربية ، وخاصة المطلة منها على

البحر المتوسط . وكانت موانى إيطاليا ومراكز التجارة فيها هى أكبر عميل مع بلاد المغرب الكبير فى التجارة الافريقية .

ولقد أثرت بلاد المغرب الكبير من هذه التجارة إثراءاً واضحاً ويمكننا أن نضيف فائض أرباح هذه التجارة إلى ماوصل لجيوب العرب والمغاربة من حكمهم للأندلس ، وسيطرتهم على عمليـة تنميتها . وشهدت هذه الفترة نمو المراكز الحضارية فى بلاد المغرب الـكبير ، وتشييد عدد من المبـانى الخاصة والعامة ، ومنهـا القصور والمساجد ، والتى عجز التاريخ عن بنـاية مثيل لها ، وحتى الآن .

ولكن نظام الحكم المغربى فى ذلك الوقت كان إقطاعيا فى أساسه وفى طبيعة تكوينه وفى مظاهره العـامة . وكان الجزء الأكبر من الثروة يصل إلى جيوب الرؤساء والسلاطين ، ولا يتمكن الشعب من الحصول على الكثير منه . وكانت الصفة الدينية التى يمنحها رؤساء المغرب وسلاطينه لأنفسهـم فى هذه العصور أكبر مخدر للشعب حتى لا يتطاول بالنظر إلى ما يدخل جيوب الأمراء والسلاطين ومايدخل قصورهم . وكان من طبيعـــة مثل هذا النظام أن يعمل على إبعاد الشعب عن المشاركة فى الحكم ، حتى لا يشارك فى الأرباح ، وهذا أمر طبيعى . ولكن من طبيعته كذلك قيام المنازعات الفردية بين القيادات التى تتولى أمور هـذه البلاد ، مادام النظام يعتمد على فرد واحد ، حتى وإن كان من سلالة شريفة . ولذلك فان هذه الفترة قد أعطت لنا ، وبمجرد ظهور بوادر الضعف على هذه الدولة ، فترة مليئة بالمنازعات والمشاحنات والخصومات بين قيادات ثانوية ، عملت على تقسيم البلاد فيما بينها ، وحاولت كل منها أن تنشىء لنفسهـا إمارة أو سلطة أو ملك ، وعلى حساب عباد الله الصالحين ، وباسم الدين .

لقد إنقسمت دولة الموحـــدين إلى ثلاث إمارات رئيسيـة عملت على السيطرة على أقاليم المغرب الكبير المعروفة ، وحاولت كل منها أن تسيطر على المنطقة المجاورة لها . وكانت أولى هذه الامارات هي سلطنة بن مرين في إقليم المغرب الأقصى، والتي وقع عليها عبء هجمات الاسبانيين والبرتغاليين، وعبء الدفاع عن الاقليم ضد الأجانب . أما الامارة الثانية فكانت إمارة بني حفص في إقليم تونس ، ونشأت برئاسة أحد قادة بني مرين الذين تمكنوا من الاستقلال باقليمهم عن بقية الدولة . ولقد سمح هذا الانقسام، الذي يدل على الضعف ، على نشأة إمارة ثالثة في المغرب الأوسط ، أي في الجزائر ، برئاسة بني عبد الواد ، الذين اتخذوا تلمسان عاصمة لهم .

ويمتلىء تاريخ المغرب الكبير في هـــذه المرحلة بالمنازعات والحملات العسكرية بين هذا الاقليم وذاك ، أو بينه وبين الاقليم الثاني . وأنفقت الأموال ، وسقط القتلى من أجل هذا الأمير أو تلك الأسرة . ولاشك أن هذه الحروب الداخلية في بلاد المغرب الكبير كانت إستهلاكا واضحا لجزء هام من ثروة البلاد، كما أنها كانت لاتسمح بالاستقرار اللازم لازدهار التجارة ولتحسين الصناعة ونمو الحرف. وهكذا نرى أن هذا النظام قد بدأ يعيش على الأرض وعلى ضريبة الأرض ، وفي صالح الحاكم ، ومستندا إلى القوة العسكرية ، ودون نقاش أو تفاهم . وكانت فترة خفتت فيها أنوار المعارف والعلوم ، وضعفت فيها مكاسب التجارة، وقلت فيها الحرف، وإنتشرت العصابات على الطرق وهاجمت المدن . لقـــد كانت فترة تقهقر واضحة، وضعف وإنقسام،وفي الوقت الذي تطورت فيه الأمور في أوروبا، ونتيجة لتزايد العلوم والمعارف، وتزايد الثروة في أيدي الأهالي ، وخاصة من أبناء الطبقة الوسطى ، وأدى ذلك إلى تغير ميزان القوى في المنطقة .

وإذا كان الحفصيون فى تونس قد حاولوا مد نفوذهم إلى طرابلس ، وفكروا فى الوصول إلى برقة وحتى إلى مصر ، فان طبيعة نظامهم كان لا يسمح لهم بالاعتماد على الأهالى ، حتى فى قواتهم المحاربة ، إلا كجنود مرتزقة . ولذلك فان هذه القوة أو السلطة ستضطر فيما بعد إلى التعاون مع الدول المسيحية النامية،فى الوقت الذى تشعر فيه بتهديد قيادات وطنية أخرى لها فى إقليمها .

وكذلك الحال بالنسبة لأمراء بنى مرين فى المغرب الأقصى إذا أنهم سيضطرون كذلك إلى التحالف ، أو على الأقل إلى التفاهم ، مع القوى المسيحية الغربية ، وخاصة اسبانيا والبرتغال ، رغم إعتداء هاتين الدولتين على سواحل المغرب ، وحتى يتمكنوا من مواجهة الأخطار الوطنية الناشئة ضدهم داخل الاقليم ، وفى إقليم الجزائر المجاور لهم . ولذلك فان هذه القيادات ستجبرها طبيعة تكوينها ، وطبيعة مصالحها على أن تنفصل عن القيادات الشعبية التى كان من اللازم عليها أن تحتفظ بصلتها وثيقة بها ، إن كانت ترغب فى الاستمرار فى العيش من جديد .

والمهم هو أن هذا التطور الذى يدل على الضعف والانقسام قد حدث فى وقت نمو سلطة وقوة الدول المسيحية فى غرب أوربا .

(٢) نمو اسبانيا والبرتغال :

شهدت سنوات النصف الثانى من القرن الخامس عشر تطورات كبيرة فى شبه الجزيرة الايبيرية أثرت على مستقبل هذا الاقليم وعلى مستقبل سكانه ومستقبل العرب الموجودين فيه والمغاربة فى كل شمال إفريقية .

وكانت دول أوربا تمر فى ذلك الوقت بمرحلة تطور واضحة، وكانت تمهد بذلك لاضمحلال سلطـــة ونفوذ النظام الاقطاعى ، ونمو وظهور

القوميات الحديثة ، التى إرتبطت بسلطة الملك من ناحية ، وإرتبطت بأبناء الطبقة الوسطى البورجوازية من ناحية أخرى . وكانت الحروب الصليبية قد ساعدت على القضاء على عدد كبير من النبلاء ، والقضاء على سلطتهم ونفوذهم ، ولصالح التاج فى بلادهم . وكانت كذلك قد ساعدت على نشأة نظام الضرائب المباشرة اللازمة للانفاق على الحملات ، وزادت هذه الضرائب من تدعيم مركز الملوك ، فى الوقت الذى زاد فيـــه عبؤها على الاقطاعيين . فتضعضعت الطبقة الاقطاعية ، ونمت الطبقة الوسطى التى تزايدت الأموال فى أيديها . وجاء إستخدام البارود وتكوين الجيوش الحديثة ضربة قوية موجهة ضد الاقطاع الاوربى ، إذ أنه لم يكن فى وسع الامير الاقطاعى أن ينفق على تكوين مثل هذه الجيوش الحديثة بمدفعيتها وبنادقها . وكان فى وسع الملك وحده أن ينشىء هـــذه الجيوش ، ويستعين فى ذلك بأموال الضرائب التى زودته بها الطبقة الوسطى . وهكذا نمت الملكيات ، ونمت الطبقات الوسطى معها ، وتكاملت مع بعضها فى شكل القوميات الحديثة .

ولقد تميز التاريخ الاوربى فى ذلك الوقت بتجمع القوى الاقتصادية فى كل إقليم مع بعضها ، وباعطاء نفسها صفة مميزة عن صفات القوى الاقتصادية الأخرى فى الاقاليم المجاورة . كما زادت قوة توسع الاقتصاد الوطنى ، ونشاط التبادل بين هذه التجمعات الكبيرة ، وظهر ذلك من نمو المعارض الدولية واتخاذها شكلا وطنيـــاً . وكان نمو التبادل الاقتصادى يتمشى مع كمية العملة الموجودة . وصحب ذلك ضرورة البحث عن معادن جديدة نفيسة لتسهل العمليات الاقتصادية والتجارية .

وإذا كان عصر الاقطاع قد إعتمد على النبلاء وسيوفهم ودروعهم لقيادته ، فان هـذه الوسائل قد فقدت قيمتها مع فجر التاريخ الحديث .

وأصبحت الطرق والسفن والأموال هي وسائل العمل في العصر الحديث. ولقد ساعد إنتشار الطرق على الوصول إلى الوحدة القومية للبلاد الاوربية، في نفس الوقت الذى كان لازما فيه لتسهيل العمليات التجارية والاتصال بالاسواق والمستهلكين . وإعتمدت الطبقة المتاجرة على وسائل جديدة زودت بها سفنها، مثل البوصلة، أو الابرة المغناطيسية، والاسطرلاب والدفة المتحركة، لتسهيل عبور البحار، وتبادل المتاجر . وسمحت لها هذه الوسائل الجديدة ببناء سفن كبيرة، وتطلب بناء مثل هذه السفن وسائل مادية كبيرة كذلك، فبدأت الرأسمالية في عملها .

ويهمنا هنا أن ذلك الصراع القديم الموجود بين الشرق والغرب، والذى ظهر في أثناء العصور الوسطى فى شكل الحروب الصليبية، سيستمر كذلك بينهما، ولكن بأسلحة جديدة . وإذا كان الفرسان والنبلاء قد حاولوا التغلب على البلاد العربية والاسلامية عن طريق البر، فإن العصور الحديثة ستشهد محاولات متصلة من جانب أبناء الطبقات الوسطى الأوربية للسيطرة على البلاد العربية والاسلامية بقوة السفن وبقوة رؤوس الأموال وبقوة التجارة، وهي وسائل عملية . ولقد نمت هذه الطبقة الوسطى فى أوربا في الوقت الذى تدعم فيه نظام الاقطاع فى معظم أقاليم العالم العربي بشكل عام وفي أقاليم المغرب الكبير — وهي التي تهمنا هنا — بشكل خاص .

وكان معنى بناء سفن كبيرة وقوية امكان شحنها بكميات أكبر من البضائع، فجاء تقدم الوسائل المالية مكملا لتقدم الوسائل الفنية للبحرية . وظهرت البنوك وانتشرت، ونشأت العمليات المصرفية ثم العقود وعمليات التأمين واستخدام الصكوك . وساعد كل ذلك على انتشار الأجور وعلى

اختفاء نظام الرق وتحرر أبناء القرى وأبناء المدن . وتجمعت بذلك العوامل الأساسية للازدهار الصناعى . وأصبحت أوربا محتاجة إلى أن تبيع ، وجرها ذلك إلى البحث عن المراكز البحرية والمخازن والقواعد والامتيازات ، ودخلت بذلك فى عصر الاستغلال الرأسمالى الذى كان أساسا لدخولها فى عصر الاستعمار . وساعدت هذه التغيرات الاقتصادية والمالية التى وقعت فى أوربا على تغيير تاريخ العالم . وأخذت أوربا تبحث عن كنوز تنهبها ، ومناجم ذهب تستغلها ، ولم يكن وسعها أن تجدها إلا فيما وراء البحار . وكانت السيطرة على التجارة العالمية ، والبحث عن كنوز جديدة من المعدن النفيس ، شيئا أساسيا للوصول إلى الكشوف الجغرافية ، وتحول التجارة العالمية . ولقد قامت كل من اسبانيا والبرتغال بدورها الهام والرئيسى فى هذه العملية .

وكانت اسبانيا قد توصلت فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر إلى توحيد الوحدات الادارية الموجودة فيها بضمها إلى بعضها ، ووصلت إلى وحدتها الوطنية فى عهد فرديناند وايزابيلا . ولكن هذه الوحدة القومية كانت مرتبطة فى شبه الجزيرة الايبيرية بصفة دينية ، هى الصفة الكاثوليكية ، وعمل هذا العامل مع طبيعه معركة « إعادة غزو الأندلس » على الوصول إلى حالة عداوة مستمرة مع المغاربة فى الأندلس ومع سكان وأهالى المغرب الكبير .

لقد كان وصول فرديناند وايزابيلا إلى توحيد اسبانيا يعنى انتزاع السلطة من أيدى المسلمين فى الأندلس . ولذلك فانها كانت معركة قيادية بين الاسبانيين وبين المسلمين . واستخدم الاسبانيون فيها كل شدة ممكنة وكل تعصب يمكن تصوره . وحاولت القيادات الموجودة فى شمال افريقية فى

ذلك الوقت ارسال بعض النجدات للمسلمين فى الاندلس ، ولكن هذه النجدات لم تؤدى إلى نتيجة لها قيمتها ، وخاصة أمام ازدياد قوى الكاثوليك فى النواحى العسكرية والاقتصادية ، وإزدياد ضعف الامارات الاسلامية فى بلاد المغرب الكبير ، سواء من الناحية الاقتصادية أو الحربية كذلك . ونتج عن هذه العملية وعن القســـوة التى ارتبطت بها تدعيم نظام محاكم التفتيش فى اسبانيا ، وبشكل يجبر المسلمين على قبول التعميد أو على الخروج من البلاد ، وفى فترات محددة وقصيرة . وكان معنى اقدام أمراء المغرب الكبير على تقديم المعونة للمسلمين الاندلسيين قيام عمليات حربية بينهم وبين القوى المسيحية الناشئة فى شبه الجزيرة الايبيرية . وحدث ذلك فى وقت تطلعت فيها هذه القوى المسيحية إلى ماوراء البحار ، وأخذت فى الاهتمام ببناء السفن ، وحاولت أن تصل إلى القواعد البحرية وإلى المستعمرات ومنتجات المستعمرات .

(٣) الهجوم على سواحل المغرب :

لقد ساعد موقع كل من إسبانيا والبرتغال الممتازين على توجيه أنظار هذه الدول إلى السواحل الافريقية ، وعملهم على إستكشاف ما وراء المحيط الأطلسى . وإذا كان البرتغاليون قدبدأوا عملياتهم فى شكل عسكرى للسيطرة على بلاد المغاربة ، فانهم قد عمدوا إلى الالتفاف حول العـــالم الإسلامى ، للوصول إلى طريق التوابل . ولقد وصلت سفنهم إلى ذلك الجزء من الساحل الافريقى الذى كانت تصل إليه قوافل التبر الآتية من السودان الغـربى ، وسموه نهر الذهب «ريو دى أورو» Rio De Oro ، ثم إلى الرأس الأخضر ، وأنشأوا القلاع على نقط مختلفـة من الساحل . وواصل بارثلوميو دياز سفره صوب الجنوب حتى رأس العواصف ، الذي التف حوله وسماه باسم

رأس الرجاء الصالح ، ودخل إلى المحيط الهندى . ووجدت البرتغال بهذه الطريقة طريق الهند ، أو طريق الشرق الأقصى الذى كان مصدر التوابل ومصدر الحرير . وسمح ذلك للبرتغال بالسيطرة على تجارة الشرق الأقصى ، والتى كانت توردها إلى أوربا وتتقاضى ثمنها من الذهب . أما إسبانيا فانها قد تمكنت من السيطرة على مناطق غنية بالذهب فى أمريكا ، ثم تمكن الاسبانيون من القيام بعمليات الإستغلال الزراعى فى العالم الجديد ، عمليات أصبحت تدر عليهم من المحاصيل ومنتجاتها الكثير (١) .

والمهم هو أن كل من اسبانيا والبرتغال قد قامت بهذه العمليات لانتزاع التجارة الإفريقية من العرب والمسلمين ، وإنتزاع تجارة الشرق الأقصى كذلك من أيدى العرب والمسلمين . فهى عمليات صراع للسيطرة على مناطق إنتاج المواد الخام ومناطق الاستغلال التجارى ، وتستلزم الاصطدام بين الطرفين ، وفى كل مكان يلتقى فيه المتنافسين ببعضهم ، سواء أكان ذلك على طول السواحل الافريقية ، أو عند مناطق إنتاج المواد الخام نفسها فى الهند والشرق الاوسط . وإذا كان الاصطدام قد وضح بين البرتغاليين وبين دولة المماليك التى كانت تسيطر على منطقة الشرق الأدنى فى نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر ، فان معارك أخرى قد وقعت بين البرتغاليين والاسبانيين وبين أقرب القوى العربية والاسلامية إليها ، أى مع إمارات المغرب الكبير ، وخاصة نتيجة لقرب هذه الإمارات من شبه الجزيرة الايبيرية ، وإرتباط المعركة بمسألة طرد الموريسكوس من الاندلس وعملية الصراع بين الصليب والهلال . وحتى إذا كانت هذه العمليات قد هدف

(١) أنظر : الاستعمار الاستغلال والتخلف . للؤلف . الدار القومية . ١٩٦٥ . ص ١٦٦ — ١٧٢ .

ملوك إسبانيا والبرتغال الكاثوليك من ورائها توجيه الرأى العام بعيداً عن المشكلات الداخلية ، وخاصة أمام عملية بناء سلطة الدولة الحديثة من الناحية الادارية والاقتصادية ، والارتباط بين هـذه الدولة وسلطة محاكم التفتيش الدينية ، فان هذه العملية كانت توصل فى نفس الوقت إلى زيادة روح العداء بين المسيحيين والمغاربة ، وتعمل بالتالى على استمرار حالات الحرب بين الطرفين . ولا يمكننا أن ننسى أن زيادة إهتمام الدول الايبيرية بالأساطيل والموانى والتجارة الخارجية كان يدفعها دفعا إلى ضرورة العمل على وقف نشاط الموانى والمراكز التجارية المنافسة لها ، والقريبة منها فى نفس الوقت ، وذلك كضمانات أو صمامات أمن من الناحية الاقتصادية ، ومن الناحية الاستراتيجية . وبذلك تتجمع الدوافع التى سيرت العلاقات العربية الاندلسية ، أو الاسلامية الكاثوليكة ، صوب اصطدام مسلح ، وفى كل النقط التى يحدث فيها الالتقاء . ولقد ذهبت إدعاءات الملكة ايزابيلا الكاثوليكية ودعايتها إلى انها كتبت فى وصيتها ضرورة قيام الكاثوليكيين بغزو بلاد المغرب وتحويل المغاربة إلى الدين المسيحى ، ورفع علم الصليب الاسبانى عليه بدلاً من أعلام الهلال . وكانت هذه النواحى المعنوية ، أو العوامل الدعائية تسمح بتغطية الموقف ، وباستمرار المعـــركة ، حتى وإن كانت إقتصادية ، ولا تعرف للمعنويات أو حتى للانسانية أى معنى .

لقد اشتملت خطـة الاسبانيين والبرتغاليين على تطويق أقاليم المغرب العربى ، فاحتلال موانيه المطلة على البحر المتوسط ، وإحتلال أقاليم افريقية السوداء الواقعة إلى جنوبه ، إن لم تتمكن الدول الكاثوليكية من احتلال المغرب العربى نفسه ، وتحويله إلى المسيحية . ولقد كان صراعا واضحا بين نظامين إجتماعيين ، ظهر أحدهما فى صورة إقطاع قديم متفكك وضعيف ،

ووضح أن الثانى كان واقعا تحت تأثير إزدياد الاموال فى أيدى التجار ، وعملهم على انتزاع التجارة الدولية بموادها وطرقها واسواقها — من أيدى العرب . ومع إصـــرار الاسبانيين على اللون المسيحى لاعادة الغزو تبلور الموقف فى شكل حرب دينية ، وشكل جهاد اسلامى ، عملت على زيادة تبلور ووضوح شخصية كل من المعسكرين ، وظهرت وكأنها لا تستند الا إلى عوامل معنوية ، رغم أن جذورها وأصولها كانت إقتصادية اجتماعيـة .

ولقد قام البرتغاليون باحتلال بعض موانى المغرب الأقصى ، ثم أخذ الاسبانيون فى احتلال مليلة وطرابلس . وكان البرتغاليون قد احتلوا سبتة سنة ١٤١٦ ثم بدأ الاسبانيون ينفذون وصية الملكة إيزابيلا لاحتلال شمال افريقية وتحويل أهلهـا إلى المسيحية ، فاحتلوا المرسى الكبير سنة ١٥٠٥ وقتلوا ٤٫٠٠٠ مسلم وأسروا ٨٫٠٠٠ واحتلوا احدى الجـــزر الصغيرة المواجهة للشاطىء الافريقى واتخذوها قاعدة حربيـة للهجوم على ذلك الشاطىء ، ولضربه منها بالقنابل . ولم تكن هذه الجزيرة تبعد عن الساحل إلا بمسافة ٣٠٠ متراً ، وهى التى أصبحت فيما بعد نواة لبناء مدينة الجزائر .

« لم يكن الاسبانيون فى موقف يحسدون عليه ، إذ أن الأهالى كانوا فى عداء مستمر معهم ، مما إضطرهم إلى إحضار إمداداتهم وتموينهم ، بل حتى ومياه الشرب اللازمة لهم من إسبانيا . حقيقة أن استيلاءهم على هذه القواعد سهل عليهم عملياتهم الحربية ضد سفن المسلمين ، ولكن طول خطوط مواصلاتهم كان نقطة ضعف واضحة . وعلاوة على ذلك فان وجودهم فى المدن الساحلية ، وأمام شعب معادى كان يصعب من موقفهم ، بالرغم من أن أسطولهم كان يحميهم من ناحية البحر . ولقد ظهر ضعف مركز الاسبانيين وفشل خططهم من الناحية الإستراتيجية حين بدأت البحرية الاسلامية

تتقوى فى مدن شمال افريقية ، وتقوم منها بهجماتها على الموانى المحتلة .
« كان الاسطول الاسلامى يرتكز إلى قواعد قريبة، تحميها شعوب موالية، إن لم تكن مكافحة ضد المحتل الكاثوليكى . فكان فى إستطاعته أن يشن الغارة وأن يعـود بسرعة الى قواعده ، أو أن تنظم العمليات الحربية بطريقة تسمح بهجوم الاهالى بريا على القواعد المحتلة فى نفس الوقت الذى يقوم هو فيه بمهاجمتها من الناحية البحرية »(١)

وعلى أى حال فلقد استمر الاسبانيون فى هجماتهم ووسعوا من نطاقها بعد سنة ١٥٠٨ ونتيجة لتولى الأميرال بدرو نافادار قيـــادة الاساطيل الاسبانية . ولقد استولى الاسبانيون فى هـذه السنة على حجر باديس ، وتمكنوا فى العام التالى من الاستيلاء على وهران وبجاية ، وقاموا فى سنة ١٥١٠ بتدمير ميناء طرابلس ، واضطرت موانى دلس والجزائر إلى دفع الجزية لهم . وكانوا قد أقاموا لنفسهم حصنا على جزيرة صغيرة مواجهـة للساحل ، وهى التى سيؤدى ربطها بالقرية الساحلية المواجهة لهـا الى نشأة مدينةالجزائر فيما بعد ، وبنفس الطريقة التى أنشأ بها الاسكندر مدينة الاسكندرية .

وكان من نتيجة هذه الهجمات وقوع الاضطراب داخل المعسكر الوطنى . وحاولت بعض القيادات المغربية مثل بنو زيان فى اقليـم تلمسان أن تكافح ضد هجوم الاسبانيين واحتلالهم لوهران ، ولكنهم فشلوا فى ذلك ، ونتيجة لضعف امكانياتهم العسكرية والاقتصادية . ونتج على العكس من

(١) انظر : الدكتور جلال يحيى : السياسة الفرنسية فى الجزائر ١٨٣٠ — ١٩٦٠ القاهرة . دار المعرفة . ١٩٦٠ . ص . ١٦ — ١٧ .

ذلك حركات انفصالية ومعارك قيادية للاستيلاء على السلطة منهم ، وهم يحاربون ضد الاسبانين . ودل ذلك على زيادة المتناقضات الموجودة فى هذه المنطقة، وبشكل ينبىء بضرورة تغير البنيان الموجود فيها . واضطر أمراء بنو زيان إلى محاولة زيادة فرض الضرائب ، ولكنهم فشلوا فى مواجهة صعوبات الموقف الداخلى ومواجهة العدو الخارجى . فانتهى بهم الامرالى عقد صلح مع الاسبانين سنة ١٥١٢ واعترفوا فيه باحتلال الاسبانيين لوهران. وعمل هذا الصلح على القضاء على أحد الاخطار ، وهو الخارجى من أمام أمراء بنو زيان ، ولكنه أظهرهم أمام الشعب بأنهم يتكاسلون عن تحرير البلاد ، ويتفقون مع الاعداء،وفى وقت حرب دينية معلنة بين الطرفين، ووقت اخراج المسلمين من الاندلس. فأدى ذلك الى انفصال هذه القيادة عن قاعدتها ، ومهد بالتالى لاتجاه الرأى العام صوب البحث عن قيادات جديدة.

ولقد قامت قيادات أخرى بمحاولة تدعيم سلطتها بسلطة امراء مسلمين، مثل أمراء طرابلس الذين حاولوا أن يستعينوا بامراء فاس ضد الخطر الاسبانى المواجه لهم . ولكن هذا التعاون بين طرابلس وفاس أغضب الحفصيين فى تونس، وأغضب القيادات والامرات الموجودة فى شرق الجزائر. فانقسم المعسكر الوطنى على نفسه ، وأخذت القيادات الموجودة فيه فى استنزاف قواها الواحدة ضد الاخرى ، حتى وإن كان ذلك قد بدأ بدعوى تدعيم القوى الوطنية القديمة ، نتيجة لظروفها وطبيعة تكوينها . والمهم هو أن ذلك قد هيأ الجو لظهور قيادات جديدة مكافحة ، ومرتبطة بالقاعدة ، وفى وقت إشتد فيه الصراع بين الشرق والغرب ، وأخذت فيه قوة العثمانيين فى الازدياد، نتيجة لدخولها دمشق سنة ١٥١٦ ودخولها قاهرة المعز الدين الله فى سنة ١٥١٧ .

الفصل الثانى

الجهاد البحرى والدولة الإتحادية

كان لصراع القوى الموجودة فى الحوض الغربى من البحر المتوسط فى نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر دورا كبيرا فى تطور الأوضاع « الدولية » فى بلاد المغرب الكبير، كما كان لها أثراً كبيرا كذلك فى تطور الأوضاع الاقتصادية، وبالتالى الطبقية الموجودة فى هذه الاقاليم، خاصة وأن هذه الفترة قد اشتملت على كفاح مرير بين العناصر المغربية من ناحية والعناصر المسيحية من ناحية أخرى، واشتملت كذلك على صراع داخلى بين العناصر الوطنية وتفسها، وبين القيادات الموجودة هناك فى ذلك الوقت. وكانت طبيعة المعركة وحتمية النزول إليها، بطريقة أو بأخرى، هى التى أجرت هذه التغيرات العميقة، والتى دخلت بها بلاد المغرب فى تاريخها الحديث. ويمكننا أن نسير مع عملية الجهاد البحرى لكى نصل إلى نشأة امارات مجاهدة فى بلاد المغرب الكبير، عملت على الاتحاد مع القوى الاسلامية النامية فى شرق البحر المتوسط، وخاصة مع العثمانيين، وعملت على القضاء على الامارات والقيادات القديمة، وخاصة الحفصيين وبنو زيان.

(١) الجهاد البحرى : ـ

كان اللون الدينى الذى أعطاه المسيحيون لحركتهم الخاصة باعادة غزو الأندلس، واسترجاعها من الحكم الاسلامى سببا أساسيا فى أن تتبلور المعركة فى شكل صراع دينى بين الصليب والهلال . ولم يتورع الاسبانيون عن الاصرار على هذا اللون المسيحى لحركتهم حتى يصلوا إلى ضمان الحماس الشعبى

أو الجماهيرى اللازم للتغيرات المنتظرة . وإذا كان هـذا اللون الدينى يخفى وراءه صراعا على امتداد الحكم والسلطة ، وبالتـالى صراعا للسيطرة على الموارد الاقتصادية ، فان درجـة الوعى الموجودة فى ذلك الوقت لم تكن لتسمح بظهور الحركة على حقيقتها أمام أعين الشعب .

ومع وجود المشكلات الداخلية التى صاحبت عمليات الغزو، بما اشتملت عليه من ضغوط إدارية وأزمات إقتصادية ، نتيجة لسيطرة « الدولة » على الموارد الاقتصادية ، حتى تتمكن من القيـام بعملياتها ، اضطرت القيـادة الاسبانية الجديدة الناشئة، والمتحالفة مع الكنيسة ، إلى توجيه أنظار سكان شبه الجزيرة نحو الخارج ، وترفع من درجة حماسهم ، حتى ينسوا بؤسهم . ويصعب على أى مؤرخ أن يصف حركة «إعادة الغزو» بأنها حركة تحرر ، إذ أن أوضاع إسبانيا فى ذلك الوقت كانت تبعد كل البعد عن معنى الحرية ، حتى فى علاقة الحاكم والمحكوم ببعضهما . كما أن ارتباط هذه الحركة بنشأة سلطة « محـاكم التفتيش » كان يعنى الإبتعاد عن الحرية، وبالتالى الإبتعاد عن التحرير .

وكانت الوحدة القومية تحتـــاج إلى كبش فداء تضحى به الدولة الكاثولوكية للوصول إلى اهدافها ، ووجدت ماتنشده فى الورسكيين ، أى بقايا المغاربة الموجودين فى الأندلس فى ذلك الوقت، فحولت الحركة ضدهم لكى تستثير الحمـاس الشعبى الدينى والقومى . ولا شك أن العرب كانوا سادة فى اسبانيا ، وكان معنى استخدام العنف معهم ، وإلى أقصى درجة ، السيطرة على ممتلكاتهم وأموالهم . ولقد عامل الاسبانيون الكاثوليك يهود الأندلس نفس المعـاملة التى عاملوها للمورسكيين ، وكان هؤلاء اليهود قـد أثروا فى غالبيتهم فى ظل الحكم الإسلامى، وأصبحوا يسيطرون على جزء

هام من الأموال والعمليات التجارية الموجودة في ذلك الوقت في الأندلس.

وكان معنى استخدام الشدة ضد المسلمين هو اضطرار عدد منهم تحت الضغط إلى قبول التعميد، والدخول في المسيحية، وخاصة أمام هياج الرأى العام لغزاة الأندلس الجدد والمتعصبين. ولكن أعداداً كبيرة من هؤلاء المسلمين تمكنت من الخروج من بلادها، حاملين معهم ما خف حمله وارتفع ثمنه، وقصدوا أقرب موانى المسلمين إليهم. وهنا بدأ الاحتكاك بينهم وبين سكان المغرب الكبير من ناحية أخرى. لقد خرجت سفن الاسبانيين متعقبة المسلمين في البحر المتوسط، وحاولت أسرهم أو الوقيعة بهم قبل أن يصلوا إلى موانى شمال افريقيــة. وكان المسلمون الذين يتمكنون من الوصول إلى موانى المغرب يستصرخون رجاله للدفاع عنهم وعن الاسلام والمعتدى عليه. وكان من الطبيعى أن يخرج رجال البحر المغاربة لاستقبال سفن المهاجرين، ولضمان سلامة وصولهم إلى بلاد الإسلام. وكان من الطبيعى أن يدافعوا عنهم، خاصة وأن عمليات التعقب أخذت شكل حرب معلنة، استخدمت فيها الوحشية، والرغبة في الانتقام، وانتهكت فيها كل الحرمات، وكان الشرف أغلى ما يمتلكه العربي المسلم. وكانت الحــرب، والحرب الدينية، لقد كان الجهــاد.

لقد أتى المسلمون معهم إلى شمال افريقية بالأموال، وأتوا معهم بذوقهم الاندلسى، وميولهم، فدعموا بذلك اللون الاندلسى للعمارة والحضارة المغربية فى ذلك الوقت. وكان مكسبا لبــلاد المغرب، وخاصة في ناحية الأموال والناحية الحضارية والثقافية، فى الوقت الذى فقدت فيه الاندلس.

ولكن نفس العملية أظهرت الحاجة إلى قيادات جديدة فى الميدان. وإذا كان بنو حفص وبنو زيان، والامارات الإسلامية في المغرب الأقصي قد

عاشت فى ضعفها وانقسامها فان الحاجة قد ظهرت إلى ضرورة الوصول إلى توحيد القوى . وإذا كانت هذه القيادات القديمة قد عاشت على الأرض وسكان الأرض وخراج الأرض ، فان الحاجة قد ظهرت إلى رؤساء بحريين يمكنهم منازلة الأعداء والدفاع عن السواحل . وهكذا حتمت الظروف نشأة قيادة جديدة ، بحرية هذه المرة ، يمكنها أن تواصل عمليات الجهاد .

وإن تاريخ الفترة التالية لبلاد المغرب الكبير يمكن تلخيصها فى نشأة هذه القيادة البحرية ، وجهادها البحرى ضد القوى المعتدية ، وعلاقاتها بالقوى الوطنية البرية الموجودة فى ذلك الوقت .

ويصر الكتاب والمؤرخون الغربيون على تسمية هذه الحركة باسم القرصنة ، ولقد ساير بعض كتاب المشرق العربى هذه التسمية ، رغم خطئها ، إذ أن إسمها الحقيقى هو حركة الجهاد البحرى . فلقد اشتقت كلمة قرصنة من كلمة coursaires أى التسابق البحرى ، وإن كانت قد أخذت فى معناها معنى كلمة Piraterie . وكان رجال الجهاد البحرى يخرجون على سفنهم المسلحة لاستقبال سفن الوافدين والدفاع عنها . وكانت هذه السفن مسلحة ، ويمكنها منازلة سفن الأعداء ، ولكنها كانت خاضعة لسلطة تلك القيادات التى كانت مسئولة بطريقة أو بأخرى عن الحكم فى أجزاء معينة من الساحل ، وربما كانت خاضعة لسلطة الامارات نفسها . فهى تشبه البحرية الحديثة إلى مدى بعيد . أما سفن القراصنة فكانت تخضع لبعض رؤساء البحر الذين يشبهون فى عملياتهم إلى حد بعيد عمليات قطاع الطرق ، ولا يتراجعون عن مهاجمة أى سفينة ، حتى وإن كانت خاضعة لجيرانهم أو لحكوماتهم ، حتى يتمكنوا من أسرها أو الإستيلاء على حمولتها . وهنالك فرق كبير بين قاطع

الطريق وسلطة الدولة التى تعمل على استتباب الأمن ، وتعمل على حماية الأرواح والممتلكات . واذا ما أصر الغرب على تسمية هـذه الحركة باسم القرصنة فان هذه التسمية تمتد بالتالى على كل القوات البحرية للدول الغربية فى ذلك الوقت . وعلينا أن نذكر أن المفهوم الحديث للقوميات والدول لم يكن قد تم تبلوره فى ذلك الوقت ، كما أن القانون الدولى لم يكن قد زاد عن بعض التقاليد والعرف والعادات بين أبناء الحرفة الواحدة ، سواء أكان ذلك فى ظل الصداقة أو الخصومة. ولكن المهم هو أن عدداً كبيرا من سفن أبناء شمال افريقية كانت تخضع للسلطة التى تدير أو تحكم أحد أقاليم هذه المنطقة . ولذلك فلا يمكننا ـ استنادا إلى هـذه المسببات ـ إلا أن نصف الدور الذى قامت به السفن المغربية بأنه جهـاد بحرى ، من أجل العروبة والإسلام ، وكفاح ضد استعمار متزايد الأخطار ، ودفاع عن حرية موانى المغرب العربى ، وأبنائه وأرزاقه . وعملت هذه الحركة على ظهور قيادات جديدة أثرت فى تاريخ المغرب الكبير .

(٢) خير الدين برباروسا وتكوين نيابة الجزائر : ـ

لقد لمعت من بين أسمـاء رجال البحر المسلمين فى القرن السادس عشر أسماء سجلها التاريخ بكل فخر واعتداد ، مثل بابا عروج وأخيه خير الدين. ويصر الكتاب الغربيون على وصف معظم رؤساء البحر المغـاربة والمسلمين بأنهم من أصل مسيحى ، قبل أن يعتنقوا الإسلام ، وكأنهم يستكثرون على بلاد مثل المغرب الكبير أن تخرج رجالا يمكنهم أن يصلوا إلى مثل ما وصل إليه هؤلاء القادة . وربما كانوا يهدفون من وراء ذلك إعطائهم لونا يقرب من التقلب أو قلة المبادىء ، والبحث وراء المعارك ، والمنافع التى قد تعود منها . ولكننا نعرف أن بابا عروج كان قد ذاق مرارة الأسر فى

سفن المسيحيين ، ولكنه هرب وعمل فى سفن الدولة الحفصية ، وتعاون مع أخيه خير الدين فى إنشاء امارة مستقلة فى جزيرة جربة ، إتخذاها قاعدة بحرية ، جمعا فيها المتطوعين ، وأعدا فيها السفن . بدأ بابا عروج نشاطه فى سنة ١٥١٠ وكان يمتلك عشرة سفن . وسرعان ما اشتهر اسمه فى عمليات الجهاد البحرى ضد غارات الاسبانيين ، فطلب منه رجال القبائل فى الجزائر أن يقدم إليهم لكى يساعدهم على استرداد ميناء بجاية من أيدى الإسبانيين . وكانت بجاية تعتبر أكبر ميناء فى المنطقة الشرقية من المغرب المتوسط فى ذلك الوقت . ونجح بابا عروج فى أن تكون بجاية أول ميناء يتمكن المسلمون من تخليصه من حكم الاسبانيين . وذاع إسم بابا عروج فى كل مكان ، ونقل قاعدة عملياته من جزيرة جربة إلى ميناء جيجل فى الجزائر .

ولقد استدعى رجال الجزائر بابا عروج للدفاع عنهم ، وفى كل مكان يهدده الإسبانيون . ونجح فى سنة ١٥١٦ فى صد هجوم إسبانى على ميناء الجزائر . وسار بابا عروج بطريق البر على رأس ثمانمائة جندى نظامى ، وحوالى خمسة آلاف متطوع جزائرى ، فى الوقت الذى أرسل فيه أسطولا محملا بالمجاهدين ، ومسلحا بالمدفعية، لتهديد الحصون التى أقامها الاسبانيون أمام الساحل والهجوم عليها. وتمكن من إقامة حكمه على الشاطىء المواجهة للجزيرة الخاضعة للاسبانيين ، ومن تهديدها تهديدا واضحا . وساعده ذلك على أن يبدأ فى إقامة سلطته وحكمه ، وبصفته قائد تحرير ، على أقاليم المغرب الأوسط ، الواحد بعد الآخر . وأدى ذلك إلى اضمحلال عدد من القيادات الوطنية القديمة أمام نمو هذه السلطة الجديدة . ووصل الأمر إلى تلمسان ، عاصمة بنو زيان فى غرب الجزائر ، والذى ظهر فيها فى ذلك الوقت

اتجاه نحو توحيد الجهود مع هذه السلطة البحرية المجاهدة، بدلا من الاستمرار تحت سيطرة بنو زيان، وكانوا قد أخذوا في مهادنة الاسبانيين، الذين كانوا يحتلون وهران والمرسى الكبير في ذلك الوقت. ووصل الأمر إلى انشقاق داخلي في اقليم تلمسان. وسار بابا عروج في سنة ١٥١٧ على رأس قواته إلى تلمسان، وأقام حاميات في ميديا ومليانه، وامتد حكمه حتى حدود المغرب الأقصى. لقد قضى على حكم دولة بني زيان في اقليم تلمسان، ولكن آخر حكام هذه المنطقة تمكن من الاستنجاد باعداء البلاد الاسبانيين، ورحبت إسبانيا بهذه العملية، خاصة وأنها كانت تخشى من هجوم رجال بابا عروج على وهران. فأرسلت حملة قوية بلغت ١٥٫٠٠٠ مقاتل، وتمكنت من التوغل في أرض الجزائر ومحاصرة تلمسان. ولقد واصل بابا عروج كفاحه رغم الحصار الذى ضربه عليه الاسبانيين، ثم تمكن من أن يمر في خطوط الاسبانيين، بعد أن قام أعوان بنو زيان باعلان الثورة ضده، وواصل فراره إلى أن وقع أسيرا في أيديهم، حيث قتلوه سنة ١٥١٨. وكان قد نجح في ضم صفوف الشعب الجزائرى، وقرب بينه وبين غيره من الشعوب العربية والإسلامية، في وحدتها أمام العدو المشترك. وخلفه أخوه خير الدين المعروف باسم برباروسا، أى ذى اللحية الحمراء، في قيادة عملية الجهاد في بلاد المغرب الكبير.

ولقد تحرج موقف خير الدين بعد مقتل أخيه، فاتصل بالدولة العثمانية التى كانت تسيطر في ذلك الوقت على منطقة الشرق الأدنى، وتمكنت قواتها من ضم سوريا ومصر، وطلب منها معاونته في جهاده ضد الاسبانيين. فارسل له السلطان سليم في سنة ١٥١٨ الفين من جنود الانكشارية، وسمح له بتجنيد الأهالى في الأناضول نفسها، حتى يتمكن من مواجهة الأخطار

الاستعمارية . والواقع أن هـذا التاريخ يعتبر بداية انضمام إقليم المغرب الأوسط إلى الدولة العثمانية، أو اتحاده مع هذه الدولة. وأصبح على خير الدين أن يواجه المشكلات الداخلية والخارجية في الوقت الذى كان عليه أن يدعم فيه عملية الإتحاد مع الدولة الإسلامية الموجودة في الشرق الأدنى .

وكانت هناك القيادات القديمة الموجودة في بلاد المغرب في ذلك الوقت، وكانت لا ترضى بعملية التقرب من الدولة العثمانية ، إذ أنها كانت ستقضى على سلطتها وعلى امتيازاتها . وكانت هناك الدولة الاسبانية أو امبراطورية شارل الخامس، التى تحدثت باسم العالم المسيحى ، وحاولت أن تفرض نفسها على أوربا ، وتفرض نفسها على كل العالم . وكان على خير الدين أن يواجه هذه القوى المعادية .

والواقع أن خير الدين قد صرف السنوات الأولى من حكمه في رد الهجمات الأجنبية عن البلاد الاسلامية قبل أن يتفرغ بعد ذلك لعملية القضاء على القيادات القديمة والمعارضة ، والامارات التى كانت لا تتجاوب مع هذه الحركة الإتحادية . ولكن ظروف المعركة نفسها اضطرته بعد ذلك إلى أن يوجه ضرباته إلى القوى المعارضة الداخلية ، في نفس الوقت الذى كان يحارب فيه قوى الاستعمار الخارجى ، خاصة وأن هاتين القوتين قد حاولتا توجيه جهودها ضده وضد قوته وضد حركته .

ولقد عمل خير الدين على تزويد أسطوله بوحدات بحرية خفيفة وسريعة الحركة ، وأصبح له أسطول مرهوب الجانب في الحوض الغربى للبحر المتوسط . وكان هذا الأسطول هو وسيلته الفعالة الأولى في حربه ضد القوة الاسبانية المعتدية بقيادة شارلكان ، أو شارل الخامس .

وكان شارل الخامس في حرب شبه مستمرة مع الدولة العثمانية ، وكان يعرف إمكانية انضمام أو تعاون الحفصيين معه ، خاصة وأن أمراء هذه الأسرة كانوا يخشون من امتداد حركة الوحدة الإسلامية ، وبزعامة الدولة العثمانية إلى أقاليمهم . وكان شارل الخامس يعرف أهمية موانى تونس الطبيعية في السيطرة على الملاحة في البحر المتوسط . وجهز شارل الخامس حملة كبيرة قادها بنفسه ضد شمال افريقية في سنة ١٥٣٥ ، وكانت تضم أربعمائة سفينة و ٢٨٫٠٠٠ جندى ، وكانت تعتمد على تجاوب الأمراء الحفصيين معها . وتمكن شارل الخامس من الاستيلاء على مدينة تونس بسهولة . وكانت صدمة بالنسبة للمجاهدين ، ولكنها كانت تعتبر إنتصارا مؤقتا ، إذ أن خير الدين قام بشبه غارة مفاجئة على جزر البليار ، واستولى منها على ستة آلاف أسير ، عاد بهم إلى قاعدته في مدينة الجزائر . وإذا كان المولى الحسن ، الأمير الحفصي ، قد قبل بأن يحكم تونس في ذلك الوقت باسم شارل الخامس ، وتحت حمايته ، فان ظهور مدينة الجزائر في ذلك الوقت كعاصمة لامارة مجاهدة مكافحة ضد الاستعمار ، وفي مواجهة الاسبانيين ، كان يقلل من قيمة إنتصار قوات شارل الخامس في الموانى الواقعة إلى الشرق منها ، والتى يمكن حصرها بسهولة بين قوات الجزائر في الغرب ، وقوات الدولة العثمانية الموجودة في الشرق . وكان خير الدين قد قام سنة ١٥٢٩ ، وبعد سيطرته على الاقليم الساحلى في الجزائر ، بالاستيلاء على القلعة المقامة على الجزيرة الصغيرة المواجهة للساحل من الاسبانيين ، ووصل هذه الجزيرة بالقرية المواجهة لها ، وأنشأ مدينة الجزائر بنفس الطريقة التى كان الاسكندر قد أنشأ بها مدينة الاسكندرية ، واتخذها عاصمة له .

ومنح السلطان العثمانى خير الدين لقب بيكلر بك افريقية ، أى بك

بكوات المغرب ، ثم منحه لقب قبودان باشا ، وأعطاه القيادة العامة للاساطيل العثمانية . ولقد قام خير الدين بعملية توحيد أقطار شمال افريقية ، وتمكن من احتلال تونس وطرد منها المولى الحسن حليف الاسبانيين . وحين كان خير الدين مشغولا بعملياته البحرية ترك قيادة الجزائر لابنه حسن باشا . ولقد انتهز شارلكان هـذه الفرصة فى سنة ١٥٤١ ، وجمع أسطولا قويا وشحنه بستة وثلاثين ألف مقاتل مع أشهر قواده البحريين مثل اندريا دوريا وهجم به على الجزائر . وتمكنت الحملة من النزول بسهولة إلى الساحل . ولكن سرعان ماقامت عاصفة هوجاء ، استمرت أياما عديدة ، وأفسدت الامطار البارود ، واقتلعت الرياح الخيام ، وهددت السفن ، وحطمت الكثير منها . وفشل الهجوم الاسبانى واضطر الاسبانيون إلى الانسحاب .

وكان خير الدين قد أصبح فى ذلك الوقت أكثر من مجرد أمير للبحر ، فلقد أصبح رئيسا لدولة ، وإن كانت غير تامة السيادة ، دولة متحدة مع الامبراطورية العثمانية ، وأصبح الحارس الأمامى لهذه الامبراطورية فى غرب البحر المتوسط ، وكانت تسنده جميع قوات هـذه الامبراطورية فى صراعه مع الغرب . ولا ننسى أنه قام بدور هام للتقريب بين فرنسا والدولة العثمانية ، ولعقد معاهدة الامتيازات الاجنبية فى عهد فرانسوا الاول . وكانت فرنسا فى عداء مع اسبانيا ، وجاءت هـذه المعاهدة لزيادة التبادل التجارى ولاقامة تحالف عسكرى بين البلدين . ولقد ساعد خير الدين الفرنسيين فى تخليص ميناء نيس من قوات الاسبانيين سنة ١٥٤٣ ، وقضى شتاء هذا العام فى طولون مع قواته . فزادت قيمته فى أعين الغرب والشرق ، ومنح السلطان ابنه حسن باشا لقب بك بكوات افريقية .

ولقد انتقل مسرح الحوادث بعد ذلك إلى الحوض الشرقى للبحر المتوسط ،

ومع خير الدين باشا وغيره من رجال البحر ، وارتبطت هذه العملية بعملية إنشاء الدولة العربية الاسلامية ، وبشكل متكامل من حدود مصر حتى تلمسان ، وبزعامة الدولة العثمانية .

(٣) الدولة الاتحادية :

ساعدت الظروف الدولة العثمانية فى أثناء القرن السادس عشر على توحيد أقاليم المغرب الكبير مع أقاليم المشرق . وإذا كانت هجمات الاسبانيين قد استمرت من الغرب حتى طرابلس ، التى بقيت فى قبضتهم من سنة ١٥١٠ حتى سنة ١٥٥١ ، فان رجال الدولة العثمانية قد تمكنوا بقيادة مراد أغا من تخليص مدينة طرابلس من أيدى الاسبانيين وفرسان القديس يوحنا فى سنة ١٥٥١ ومنذ ذلك الوقت أصبحت طرابلس قاعدة من قواعد الجهاد البحرى فى شمال افريقية . ولقد كافأت الدولة العثمانية مراد أغا بأن عينته حاكما على هذه الولاية الجديدة التى أصبحت متحدة مع بقية الممالك العثمانية . ولكن تمكن دارغوت باشا من اتخاذ طرابلس بعد ذلك قاعدة لعملياته ضد الاسبانيين فى تونس ، وهاجم منها ميناء قفصة واحتلها فى سنة ١٥٥٦ ، وبدأ منها توغله صوب الداخل حتى القيروان التى احتلها بعد عامين . ولكن الاسبانيين تمكنوا من البقاء فى القسم الشمالى من تونس ، خاصة وأنهم كانوا يسيطرون مع فرسان القديس يوحنا على جزيرة مالطة التى كانت قاعدة حربية هامة تتحكم فى شمال افريقية فى ذلك الوقت . ولكن انضمام الجزائر كذلك إلى الممالك العثمانية سهل عملية إخراج الاسبانيين من تونس ، وإن كان العبء الاساسى فى هذه العملية قد وقع على كاهل أمراء البحر الجزائريين ، أكثر من وقوعه على كاهل أمراء البحر العثمانيين فى الحوض الشرقى للبحر المتوسط .

كان دارغوت باشا قد قتـل فى أثناء عمليات الحصار التى قام بهـا ضد جزيرة مالطة ، ولكن خسارته للدولة ستعوضها ظهور شخصيات جديدة فى الجزائر تعمل على قيادة أساطيل العثمانيين ، وقيـادة البحرية الاسلامية ضد الاخطار الاجنبية .

ولقد اشتهر من أسماء أمراء البحر بعد ذلك صالح ريس ، وحسن باشا ابن خير الدين، والعلج علي. وكان هذا الاخير قد رتب مع بقايا الموريسكيين فى اسبانيا أمر استعادة الاندلس للمسلمين ، وقام بارسال الاسلحة مع بعض المتطوعين إلى اسبانيا ، إلا أنه اضطر إلى التراجع عن هذه العملية ، وخاصة حين هددت الامبراطورية المسيحية باعداد حملة والهجوم بها على الجزائر. فصمم العلج علي على ضرورة تصفية القواعد الاسبانية فى تونس ، قبل أن يبدأ عملياته فى شبه الجزيرة الايبيرية . ونجح فى هذه العملية فى سنة ١٥٦٩ ، وبشكل أقلق العالم المسيحى ، ودفع بالبابا إلى إصدار نداء لتكوين حلف مسيحى يهدف الاحتفاظ للمسيحية بقواعدها الأمامية التى تحتلهـا فى بلاد المغرب الكبير. وكانت الحرب من جديد ، وبين الجبهتين الاسلامية والمسيحية، وكانت موقعة ليبانتو البحرية سنة ١٥٧١ وهى التى تعتبر من المعارك الفاصلة فى التاريخ . ولقد وقعت هذه الموقعة قرب سواحل مالطة ، وانتصر فيهـا المسيحيون . وكان من نتيجتها توقف امتداد السلطة الاسلامية فى الحوض الغربى للبحر المتوسط ، وعجز المسلمين بعدها عن الاستيلاء على مالطة ،وعن تحرير الجيوب والقواعد التى احتلتها اسبانيا والبرتغال على سواحل إقليم المغرب الأقصى ، وحتى وهران التى بقيت فى أيدى الاسبانيين حتى قرب نهاية القرن الثامن عشر .

ولقد شجع هذا الانتصار اسبانيا بعد عامين على أن تقوم بمحـــاولة

جديدة لاحتلال تونس ، وإعادة حلفائها الحفصيين اليها . ولكن العلج علي تمكن في العام التالي من إخراج الاسبانيين والحفصيين من تونس، وبطريقة نهائية . وكانت اسبانيا قد تبجحت بذكر أنها قد قطعت لحية الدولة العثمانية في ليبانتو ، ولكن العلج علي تمكن من قطع يد الأجانب في تونس . وأن اللحية لتنمو ، أما اليد المقطوعة فتظل دائما بتراء ، كما قال الصدر الأعظم، معلقا على هذا الموقف ، لسفير البندقية في الآستانة في ذلك الوقت .

لقد عملت هذه الحفنة من الرجال والقادة الوحدويين على إقامة الاتحاد بين أقاليم المغرب الكبير وبعضها ، ومع الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الاسلامية . وكانت عمليتهم عملية جهاد إسلامي ، وكفاح ضد الاستعمار ، وحركة وحدوية ، لايتميز فيها إلا الأكثر شجاعة والأكثر بذلا وتضحية . وامتدت الممالك العثمانية في ذلك الوقت حتى آخر حدود الجزائر الغربية . وكان صالح ريس قد حاول أن يمد الحركة الاتحادية في بلاد المغرب حتى المحيط الاطلسي ، وزحف برجاله على فاس ، وعين فيها سلطانا جديدا مواليا له . وواصل حسن ريس ابن خير الدين باشا مجهودة في نفس هذا الاتجاه، ولم يتراجع عند اقترابه من فاس إلا لخوفه من أن تتحرك القوات الاسبانية المرابطة في وهران وتقطع عليه خط الرجعة . وكانت قوات الجزائر البحرية في ذلك الوقت تجد معاونة من عدد من الرؤساء والقادة البحريين الموجودين في موانى المغرب الاقصى ، وخاصة يحيى ريس الذى اتخذ من أحد خلجان شمال المغرب ، قرب الحسيمة ، قاعدة له ، وكون أسطولا سمح له بأن يفرض كلمته على الملاحة ، حتى عرف باسم سيد المضيق .

إن هذا التحالف بل الاتحاد بين رجال البحر المغاربة في الحوض الغربي للبحر المتوسط وبين رجال الدولة العثمانية في الحوض الشرقي لهذا البحر قد

سمح بقيام دولة هامة ، وجبهة عربية اسلامية موحـدة فى كل من المشرق والمغرب العربيين . وإذا كانت قوة هذه الدولة فى المشرق برية تعتمد على الجنود والاسلحة النارية والمدفعية ، فانها كانت فى المغرب العربى بحرية ، تعتمد على السفن السريعة والكفاءة فى التدريب وعلى الجرأة الفائقة . ورغم أن الدولة العثمانية قد استخدمت السيف وسيلة لتوحيد المشرق العربى ؛ فقد وجدت أن رجال البحر من المغرب يأتون إليها ، ويطلبون الاتحـاد معها . وكادت هـذه الكتلة أن تضم اقليم المغرب الاقصى ؛ إلا أن ظروفه منعت قيام مثل هذه الوحدة .

الفصل الثالث

الدولة السعودية ومشكلات المغرب الأقصى

كانت ظروف المغرب الأقصى فى نهاية القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر تشبه إلى حد كبير ظروف المغرب الأوسط والمغرب الأدني فى الضعف والانقسام والتفكك والتأخر . وكانت العوامل الطبيعية ، والتضاريس نفسها ، قد ساعدت على عزلة المغرب الأقصى نسبيا عن بقية أقطار شمال آفريقية . وآحتفظت القبائل فيه بوحدة أقوى من تلك التى بقيت لقبائل الجزائر أو تونس . وحاول عدد من قادة العرب والبربر الاعتماد على الناحية القبلية ، للوصول إلى السيطرة على الاقليم ، فنشأت عن ذلك روح إقليمية أكثر وضوحا فى هذا الاقليم عنها فى الاقاليم المجاورة . وإذا كانت الجزائر قد آعتبرت أرضا خصبة فى صدر الإسلام للمذهب الاباضى الخارجى ، الذى يدين بالديموقراطية ، ولا يعترف بفضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى ، فان المغرب الأقصى كان يعتز بوصـــول المولى ادريس إليه ، ويعتز بذريته . وأصبحت أضرحتهم أماكن زيارة وتبجيل . وهكذا إعتز أبناء المغرب الأقصى بوجود ذوى النسب لديهم ، وخاصة من السلالة الشريفة ، وكان من الطبيعى أن يرفعوهم إلى طبقة اجتماعية تمتــاز على طبقة العامة ، وتمسكوا بالآية الكريمة « ورفعنا بعضكم فوق بعض درجات » . إن هذا البنيان الاجتماعى قد أثر فى تاريخ المغرب الأقصى وأعطائه شخصية مميزة منذ فجر التاريخ الحديث . وجاءت العوامل الخارجية لكى تساعد على زيادة وضوح تبلور هذا البنيان ، وبشكل يتميز عن البنيان الإجتماعى والسياسى الموجود فى بقية أقاليم المغرب الكبير .

(١) **الاحوال والأوضاع الداخلية :**

كان المغرب الأقصى قد تأثر إلى درجة كبيرة بسقوط غرناطة فى أيدى المسيحيين ، وبخروج الاندلسيين بعد فقد بلادهم ، مهاجرين إلى بلاد المغرب ، كما تأثرت بهجمات قوات الغزو الاسبانيـة والبرتغالية على سواحله ، واحتلالها لعدد كبير من موانيه . ولقد قامت حفنة من رؤساء البحر المغاربة وكافحت مع حركة الجهاد البحرى ، وسارت فى تعاون تام مع رؤساء البحر الجزائريين ، بل وفى اتحاد معهم فى كثير من العمليـات . وظهر أن السلطة الوطاسية ، التى كانت تحكم فى مدينة فاس ، قد عجزت عن جمع كلمة رجال المغرب الأقصى فى هذا الوقت العصيب . فسـاعد ذلك على ظهور قيادة جديدة نزلت إلى هذه المعركة الحاسمة ، وللدفاع عن البلاد .

وكانت هذه القوة الجديدة قوة برية على عكس قوة رؤساء البحر التى سيطرت على الجزائر . وظهرت فى الجنوب الغربى فى وادى السوس ، والذى يعتبر من أكثر مناطق المغـرب الأقصى خصبا ، والتى كانت مخارجه — وخاصة ميناء أغادير — وقد وقعت فى أيدى البرتغاليين . ولقد تهيأ الجو لهذه القيادة الجديدة مع شعور الأهالى بضرورة تغير الأوضاع وحمل السلاح والتقدم لتحرير الأراضى الوطنية من المحتلين الاجانب . وقد يستغرب بعض الباحثين أن « الشيوخ » من وادى السوس قد عرضوا على المولى محمد بن عبد الرحمن فى وادى درعا ، وهو من العرب ، ومن الأشراف ، أمر تولى قيادتهم فى معركة تحرير بلادهم وتحرير مخارج اقليمهم . ولكن هذا الشريف كان رئيسا مهابا ، وله حسبه ونسبه ، ويمكنه توحيد أبناء الاقاليم كلهم من عرب وبربر والنزول بهم إلى المعركة ، وكانت عملية الانصهار بين العناصر الوطنية ضرورية قبل الالتحام مع الأجانب . فنودى به أميرا

باسم القائم بأمر الله ، وترك أمر قيادة المجاهدين لأبنائه نظرا لكبر سنه . ومع النجاح الحربى وضعت الأسس الأولى لحكم أسرة الأشراف السعديين في المغرب الأقصى .

ولقد نجح سلاطين هذه الأسرة فى تخليص كثير من موانى المغرب من أيدى الأجانب ، وعملوا فى نفس الوقت على توحيد المناطق المغربية المختلفة ، والقضاء على حكم الوطاسيين فى فاس . وكانت طبيعة المعركة أمام القيادات الأخرى الموجودة فى الداخل ، وقيادات رؤساء البحر العاملين فى الجهاد البحرى على السواحل ، وفى نفس الوقت الذى تعدد فيه الأعداء ، يدفع هذه القيادة السعدية الجديدة إلى محاولة تركيز السلطة فى كل مناطق المغرب الاقصى فى أيديها ، حتى تتمكن من توقيت المعارك قبل النزول إليها . هذا من ناحية . ويدفعها من ناحية أخرى إلى زيادة اعتزازها بحسبها ونسبها ، كعامل من عوامل تفوقها على القيادات الأخرى . وأثر كل من هذين الاتجاهين على تفاعل القوى الموجودة فى المغرب الأقصى مع بعضها ، وتفاعها مع الدول الاستعمارية ، وتفاعلها مع بقية أقاليم المغرب الكبير ، وبخاصة نيابة الجزائر التى كانت قد سارت بخطوات واسعة فى طريق الاتحاد مع بقية الممالك العثمانية .

وهكذا ساعدت الظروف المغرب على أن يخضع لهذه القيادة الجديدة والتى تعتز بحسبها ونسبها ونوع الدماء التى تسرى فى شرايينها ، وذلك فى فترة حرب وجهاد تعتمد على الرجال على تنظيمهم لمواجهة الموقف . فأدى ذلك إلى نشوء هرم كبير فى المغرب الاقصى ، كان الأشراف يمثلون فيه القمة ، وكان يتسع كلما اتجهنا إلى أسفل وحتى نصل إلى القاعدة الشعبية . ومع تجميد الاوضاع سيشتمل هذا الهرم الكبير على نظام طبقى ، تخضع فيه كل

طبقة للطبقة الأعلى ، وتئن من ثقلها عليها ، ومن إلتزاماتها حيالها ، خاصة وأن هذا النظام كان يشتمل على الاستغلال الاقتصادى فى نفس الوقت . هذا من ناحية البنيان الاجتماعى .

ولقد أمتدت سلطة هذه القيادة الجديدة مع إمتداد الأراضى الزراعية المنتجة ، وهى التى يرتبط فيها المزارع بالأرض ، وقبل أن تفكر فى فرض سلطتها على مناطق التلال والجبال ومناطق الرعى ، والتى احتفظ فيها الأهالى بتشكيل قبلى منذ أقدم العصور . فلقد امتدت هذه السلطة من منطقة وادى السوس إلى منطقة مراكش ، وسارت منها فى حذاء الأطلس المتوسط حتى منطقة فاس . وساعد هذا النمو على تركز القيادة الجديدة على رجال ارتبطوا بالأرض وخضعوا للسادة ، واضطروا إلى تأدية إلتزامات معينة دون التمكن من ترك أرضهم ، خاصة وأن ظروف الحرب والأخطار الخارجية كانت تجبرهم على السير فى هذا الطريق . وساعد كل ذلك على تركز النظام الإقطاعى فى المغرب الأقصى مع سيطرته على الرجال وعلى الأرض وغلات الأرض ، ووضعه تحت تصرف الأمير الذى كان يشرف على حركات الجهاد ضد المستعمرين ، أعداء الدين . أما مناطق الرعى فى الأطلس المتوسط والأطلس الأعلى وجبال الريف فى الشمال فكان لها نظامها القبلى الذى احتفظت به منذ القدم ، والذى كان يقوم على « اختيار » الأكبر سنا أو الأكثر حكمة لتولى الأمور ، والذى كان يشتمل فى صلبه على حرية أكثر ، وديموقراطية أعمق من ذلك النظام الذى فرض نفسه على المزارعين فى البادية .

ومع نمو سلطة قيادة الأشراف واتجاهها صوب الخارج اضطرت إلى أن تصطدم هناك بقوات الأجانب الموجودة فى الموانى ولكنها وصلت

فى نفس الوقت إلى سواحل كان أبناؤها يشاركون اخوانهم فى الجزائر فى عملية الجهاد البحرى ضـــد المسيحيين . وشعرت القيادة السعدية بأن هذا التكامل بين رجال البحر ، من مغاربة وجزائريين ، يمثل خطرا عليهـا ، خاصة وأن رجال البحر كانت لهم معاركهم الخاصة بهم ، وبتوقيت معين يضعونه لها ، وبشكل قد يتعارض مع طبيعة المعركة التى كان السعـديون يحاولون السير عليها . وكان ذلك سببا أساسيا فى إصطدامات وقعت بين الأشراف السعـديين ، وبين كل من رجال البحر المغاربة والجزائريين . وظهرت هذه الاصطدامات فى شكل محاولات متتالية لإخضاع الموانى المغربية لسلطة الدولة السعدية ، ومحاولات أخرى لابعاد نفوذ الجزائريين والعثمانيين عن شمال افريقية . وهكذا تشابكت العوامل الخارجيـــة مع الأوضاع الداخلية فى إقليم المغرب الأقصى ، وفى الوقت الذى ظهرت فيه قيادة الاشراف السعديين فى الإقليم . وأثر ذلك فى زيادة نمو هذه القيادة الجديدة ، وفى علاقاتها بالدول المسيحية ، وفى اتجاهها الذى سارت عليه فيما بعد فى عملية نموها ، وكان اتجاها مغربيا إقليميا وجـه أنظاره صوب السودان الغربى ، وأصبح المغرب الأقصى هو القطر الوحيد من أقطار المغرب الكبير الذى اعتز بحسب ونسب قيادته السعدية ، واحتفظ لنفسه بشخصيته قائمة بذاتها ، ورفض الاتحاد مع بقية أقاليم المغرب الكبير ، رغم استمـــرار الصلات والروابط وتشابه المصالح بين شعوب المغرب .

(٢) نشأة الدولة : —

كان السعديون يقيمون فى جنوب المغرب منذ القرن الثالث عشر الميلادى . ومع زيادة الفوضى والاضطراب فى المغرب أخذ نفوذهم فى الازدياد حتى طالب أهل وادي السوس محمد القائم بأمر الله بتولى قيادتهم فى حركة الجهاد

سنة ١٥٠٩ . ولقد استمرت الأسرة السعدية فى نموها مع عملية تكتيل المغرب ومحاولة تحرير موانيه من المحتلين الأجانب . وبعد وفاة القائم بأمر الله سنة ١٥١٧ انتقلت السلطة إلى ولديه محمد الشيخ وأحمد الأعرج . ولقد كافح هذان الأميران ضد البرتغاليين ، وتمكنا من تحرير آسفى وآزمور فى نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات من هذا القرن . وإذا كان الوطاسيون قد عرضوا على محمد المهدى السعدى بعد ذلك تولى أمر مراكش باسمهم ، وهم يحكمون فى فاس ، فانه قد رفض هذا العرض ، إذ أنه كان يطمح إلى توحيد كل المغرب تحت سلطته . ودخل بذلك فى نزاع مع أخيه أحمد الأعرج ، ومع الوطاسيين فى نفس الوقت . وانتهى هذا الصراع بدخوله مدينة فاس سنة ١٥٤٩ ، وأصبح بذلك هو المؤسس الفعلى للدولة السعدية فى المغرب .

ولقد قام محمد المهدى فى سنة ١٥٤٩ و سنة ١٥٥٠ بمحاولات لتحرير الموانى الشمالية من البرتغاليين ، وتمكن من استرداد أصيلة والقصر الصغير منهم ، وبشكل لم يترك لهم إلا طنجه وسبتة ومزغان .

وكانت صدمة كبيرة بالنسبة للبرتغال ، فاضطر ملكها يوحنا الثالث إلى طلب المساعدة من الأمبراطور شارل الخامس أو شارلكان لمواجهة الموقف فى المغرب . ولكن شارلكان كان مشغولا فى ذلك الوقت بألمانيا ، فلم ينجده .
ولكن تشابك العوامل جعل أحد أمراء الأسرة الوطاسية السابقة ، وهو أبو حسون على ، الذى قضى محمد المهدى على حكمه فى مراكش ، يلتجىء إلى الدولة الأجنبية طالبا معونتها ، وبدأ بالبرتغال ، ثم ذهب الى شارلكان واستقر به الحال فى الآستانة ، وطلب من الدولة العثمانية مساعدته . فصدرت أوامر الدولة العثمانية الى صالح ريس — بك بكوات افريقية — بأن يعمل على إعادة أبى حسون إلى ملكه . والقد تمكن صالح ريس من الوصول مع

قواته إلى مدينة فاس ، ومن إعادة إبي حسون إلى حكم هذه المدينة ، وأعلانه سلطانا على المغرب فى سنة ١٥٥٤ . وظهر وكأن المغرب الأقصى قد أتم اتحاده مع بقية أقاليم المغرب الكبير ومع الممالك الإسلامية والعثمانية . ولكن سرعان ما قام محمد المهدى بالهجوم على فاس وتمكن من استعادتها من السلطان الوطاسى وإبعاد النفوذ الجزائرى والعثمانى عنها . وحاول السلطان سليمان الكبير أو سليمان القانونى أن يتحد مع السلطان محمد المهدى ، السعدى ، وعلى أساس تكوين اتحاد كبير ، اسلامى ومجاهد ، يواجه الأخطار الخارجية ، ولكن محمد المهدى رفض هذه العروض ورفض الاعتراف بالخلافة العثمانية ، وبدور السلطان العثمانى كأكبر قائد للمجاهدين المسلمين فى ذلك الوقت ، وأعتز بحسبه ونسبه ، وبأنه أمير المؤمنين ، ولا يمكن لأحد أن يقدم عليه سلطانا تركيا أو عجميا . ولم يقف الأمر عند هذا الحد إذ أن محمد المهدى حاول أن يزيد من سلطته فى المغرب الكبير ، وحتى إقليم وجدة ، وحتى مدينة تلمسان ، التى كانت همزة الوصل بين المغرب الأقصى والجزائر ؛ وكانت تدخل تضاريس الجزائر أكثر من دخولها فى نطاق المدن فى المغرب الأقصى .

وكانت مدينة تلمسان قد وقعت فى سنة ١٥٤٢ فى أيدى القوات الإسبانية التى كانت تحتل مدينة وهران . ودفع ذلك بعض أهالى المدينة إلى الإلتجاء إلى السعديين لحمايتهم من المسيحيين . وساعد ذلك محمد المهدى على أن يرسل قواته إلى مدينتهم تلمسان . ولكن هذا التوسع كان على حساب حكم بك بكوات افريقية ، وأستاء صالح ريس منه إذ أنه أعتبر تلمسان مدينة جزائرية ، وأرسل حملة لاستعادتها من السعديين . ومعنى ذلك هو وقوع صدام أو تضارب فى المصالح بين قوة الدولة السعدية الناشئة

وقوة رجال الجهاد البحرى الاسلامى ، والمتحدين مع الدولة العثمانية فى شمال إفريقية . ولا شك أن هذا التضارب فى المصالح كان أساسا لعملية تقرب السعديين من الاسبانيين . وحدثت مفاوضات بين السلطات الاسبانية فى وهران وممثلى السعديين فى فاس فى سنة ١٥٥٥ لتبادل الأسرى ، وتطورت إلى مشروع للتحالف ضد العثمانيين، ولتجهيز أسطول مغربى بأموال اسبانية يقوم بمهاجمة مدينة الجزائر ، العاصمة، فى الوقت الذى تزحف فيه قوات السعديين من وجدة على تلمسان، ومنها إلى مدينة الجزائر نفسها . ولاشك أن إمكانية إتمام مثل هذ التحالف كانت سببا أساسيا فى أن يعد صالح ريس حملة حديدة على مراكش ، وإن كان موته قد منعه من تنفيذ الخطة . وحين خلفه حسن باشا ، إبن خير الدين بربروسا، واصل تفكيره فى ضرورة ضم المغرب الأقصى إلى الاقاليم والممالك العثمانية .

وإذا كان عدد من المؤرخين يرفض فكرة قيام محمد المهدى بمشروع للتحالف مع الاسبانيين، فلاشك أن مثل هذا الاتجاه قد إزداد وضوحا مع الزمن وخاصة بعد موت محمد المهدى، وتنازع خلفائه على السلطة ، ومحاولة بعضهم الاستعانة بالدول المسيحية ، ومحاولة البعض الآخر الاستعانة بالعثمانيين . وإذا كانت المعركة بهذا الشكل قد أصبحت مجرد الوصول إلى السلطة بمعونة خارجية ، فلا يمكننا أن نتناسى أنها كانت تمثل فى نفس الوقت صراعا بين إتجاهين : الاول إقليمى يحاول الاحتفاظ « باستقلال » المغرب تحت سلالة دولة معينة ، والثانى « وحدوى» يحاول توحيد المغرب الاقصى مع بقية الأقاليم المجاورة . ولقد أظهر عبد الله الغالب بالله اتجاها واضحا صوب التحالف مع اسبانيا حين تولى الحكم بعد والده محمد المهدى ، وخاصة حين التجأ أخواه أحمد وعبدالملك إلى الجزائر وإلى الدولة العثمانية . ولقد

حكم عبد الله من سنة ١٥٥٧ حتى سنة ١٥٧٤ ، وبعد وفاته تولى المتوكل السلطنة . وكان معنى تغيير الحاكم فى المغرب الأقصى ، مع وجود أكثر من مرشح للسلطة ، هو وقوع منازعات داخلية ، وهذا ما حدث مع تولية المتوكل. فانتهز عبدالملك هذه الظروف، وكان مع العثمانيين فتوغل فى بلاده، وتمكن من طرد إبن أخية سنة ١٥٧٦ . ولكن سرعان ماظهر أن المعركة لاتزيد عن كونها نزاعا على السلطة حين فكر فى التخلص من حلفائه وتحالف مع الاسبانيين ضد العثمانيين والبرتغاليين فى العام التالى .

وزاد الأمر تعقدا إذ أن المتوكل قد التجأ إلى سباستيان ملك البرتغال الذى رحب به وأعد الحملة لارجاعه إلى بلاده ومد النفوذ البرتغالى على الاقليم. وإذا كان عبدالملك قد إعتمد على مجيىء قوات اسبانية فان الاسبانيين قد تباطئوا فى إرسال هذه المعونة العسكرية نتيجة لعدم وصولهم إلى إتفاق معه ، وأصبح عليه أن يواجه القوات البرتغالية ، ومعها إبن أخيه المتوكل، بمفرده. والتقى الجيشان ، جيش عبد الملك مع جيش البرتغاليين، فى أغسطس سنة ١٥٧٨ فى وادى المخازن، ووقعت موقعة تعتبر من المواقع الفاصلة فى تاريخ المغرب والاندلس فى ذلك الوقت، وتعرف بمعركة الاباطرة الثلاث، أو الملوك الثلاث، نتيجة لاشتراك كل من سباستيان والمتوكل وعبدالملك فيها . وانتهت هذه المعركة بهزيمة البرتغاليين هزيمة ساحقة بعد أن فقدوا ٢٦٫٠٠٠ قتيل. ولكن نفس المعركة قتل فيها كل من سباستيان وعبدالملك والمتوكل. وإذا كانت هذه المعركة قد منعت البرتغال من التدخل فى شئون المغرب الأقصى بعد ذلك ، فانها قد مهدت الطريق لوصول أحمد ، أخو عبد الملك ، والذى كان نائبا عنه فى مراكش، إلى الحكم . ودخل المغرب الأقصى مع حكمه فى طور جديد له مميزاته الخاصة .

(٣) احمد المنصور الذهبى : —

عاد إنتصار معركة الملوك الثلاثة إلى أحمد الذى أصبح يلقب بالمنصور، وساعدته هذه المعركة على التخلص من كثير من المعارضين . ولقد إشتهر حكمه بأنه قد إشتمل على تنظيم الادارة والجيش، ومد نفوذه وسلطته حتى السنغال والسودان الغربى ، وقيامه بدور هام فى العلاقة بين دول غرب أوربا وبعضها .

وكان أحمد المنصور هو أول من وضع نظاما ثابتا للحكومة المغربية، ونظم جهازها الإدارى والعسكرى والضرائبى، وبشكل إستمرت الحكومة المغربية عليه حتى وقت إعلان الحماية الفرنسية على البلاد . وكان هذا النظام يقوم أساسا على تعيين القياد للقبائل . وكان أحمد المنصور يعتمد على عدد من القبائل العربية ، ويعطيها إمتيازات معينة حتى يتمكن عن طريقها من السيطرة على بقية الاقليم . وكانت هذه القبائل العربية تسمى قبائل المخزن ، أى القبائل الحكومية . وكان يعفيها من الضرائب ويضمن لها حيازة أراضى معينة ، تعتبر فى حيازتها بطريقة مستمرة ، حتى أخذت فيما بعد شكل الأوقاف. وكان قيادهذه القبائل يكلفون، علاوة على حفظ الأمن واستتبابه داخل مناطقهم، باخضاع القبائل الأخرى غير الخاضعة المجاورة لهم ، هذا علاوة على قيامهم بجمع الضرائب منها، وتسليمها للحكومة المغربية أوالمخزن. وإذا كانت هذه القبائل هى أداته فى عمله وإدارته فان القبائل غير الخاضعة كانت بلادها تسمى بلاد السائبة ، أى البلاد التى لم ترتبط بعد بنظام معين . وكانت القبائل السائبة تعتبر عقبة كبيرة أمام المخزن ، إذ أنها كانت تمتنع فى معظم الأحيان عن دفع الضرائب ، وكثيرا ما كانت تقوم بشن الغارات على القبائل المجاورة لها ، وكانت بلادها مناطق تتجمع فيها الثورات

والمؤمرات وخاصة مع مدعى العرش ضد السلطان الحاكم . فكانت قبائل المخزن تقوم بحملات أو تجريدات ، أو بارسال طوابير عسكرية ، تسير على مراحل ، وتعسكر فى معسكرات كبيرة تسمى المحلة، لكى تخضع هذه القبائل فى بلاد السائبة، وتعود منهـا بالضرائب . وكثيرا ما كانت هذه الحملات تأخذ شكل الانتقام حتى تجبر القبائل غير الخاضعة على الخضوع، وحتى تواصل دفع الضرائب للسلطـان . وكانت تستخدم فيهـا القسوة وبشكل جعل الاوربيين ينظرون إلى الاهالى وكأنهم لايحترمون إلا القوة. ودلت هذه الطريقـة فى نفس الوقت على نمو النظـام الاقطاعى مع هذه القيـادة السعدية ، وعلى عباد الله ، رعايا المولى السلطان .

ولقد قام أحمد المنصور علاوة على ذلك بتنظيم قوات عسكرية خاصة به، وإستخدم فيها عددا من المحاربين السود ، وخاصة بعد رجوع حملاته من السودان، مصطحبـة معهـا كثيرا من الاسرى ومن العبيـد الذين كانوا يمثلون قوة منتجة آدمية تبـاع وتشترى، ولها قيمة كبيرة. وكان بعد هؤلاء السودانيين عن بلادهم يجعلهم يزيدون فى إرتباطهم بالسلطان الذين كانوا لايعرفون سيدا سواه .

أما عملية توسع المولى أحمد المنصور صوب الجنوب عبر الصحراء وإلى السودان فانه كان مرتبطا بعدم تمكنه من التوسع شرقا، نظراً لوجود السلطة الجزائرية، وعدم تمكنه من تخليص ما بقى من موانى المغرب محتلا بالأسبانيين والبرتغاليين . كما أن صادرات السودان المغربى كانت مهمة فى ذلك الوقت، وكان يهم المغرب أن يسيطر عليها، بدلا من تركها تقع فى أيدى الاوربيين الذين كانوا قد بدأوا فى ذلك الوقت فى إحتلال بعض النقط الساحلية فى غرب إفريقية . وكانت هذه الفترة هى فترة البحث عن الذهب ، وكان

التبر يعتبر من أهم صادرات السودان الغربى وتمبكتو فى ذلك الوقت. كان تراجع أحمد المنصور عن السيطرة على هذه التجارة يعنى بالتالى قرب وقوعها فى أيدى الأوربيين عن طريق ريو دى أورو أو طريق نهر السنغال والنيجر. وكان هناك ريش النعام والأبنوس، وكانت أوربا قد أخذت فى زيادة اهتمامها بها. وحتى العبيد كانوا يهمون المغرب كما كانوا يهمون المستعمرين الاسبانيين الذين ظهرت حاجتهم إلى الأيدى العاملة الافريقية لاستخدامها فى أمريكا اللاتينية وجزر البحر الكاريبى. وأخيراً فان توسع سلطة السعديين فى موريتانيا والسودان الغربى كان يهـــدف كذلك نشر الدين الاسلامى، والعمل بالتالى على إقامة رباط معنوى ولكن قوى فى هذا الجزء المهم من القـارة الافريقية. وإذا كان اتحاد عدد كبير من الأقاليم العربية مع الدوله العثمانية قد ساعد على زيادة انتشار المذهب الشافعى فى هذه الأقاليم، فان حملات أحمد المنصور فى السودان الغربى قد نشر المذهب المالكى حتى النيجر. وإذا كانت تجارة القوافل بين المغرب وافريقية السوداء معروفة قبل ذلك فما لا شك فيه أن سيطـرة أحمد المنصور على هذه الاقاليم كانت تهدف زيادة ترابط المعاملات التجارية، وبشكل متكامل تحت سلطة واحدة.

ومنذ أوائل حكمه أظهر أحمد المنصور اهتماما بجنوب المغرب، خاصة وأنه كان يعيش فى مدينة مراكش نفسها، وبصفته خليفة لأخيه السلطان، حتى قبل يتولى الحكم. وعمل على تجميل مدينـة مراكش وسيطر على الواحات الجنوبية وخاصة واحات توات. ويذكر بعض المؤرخين أنه أرسل جيشا لضم السودان فى أوائل حكمه، وأن هذا الجيش قد هلك نتيجة لعدم توفر المياه اللازمة له على الطريق. وقام أحمد المنصور بتجربته الثابتة تاريخيا فى هذا الميدان فى سنة ١٥٩ ، أى بعد أن انتصرت بريطانيا على الأرمادا

الاسبانيـــة ، وبالتالى بعد أن قل تهديد اسبانيا وفيليب الثانى لسلطنة المغرب .

وكان فى السودان فى ذلك الوقت سلطنة هامة تسمى سلطنة صنغاى ، ونشأ خلاف بينها وبين المغاربة حول واحة تغازة التى كان المغاربة يحصلون منها على الملح لكى يدفعون به للسودانيين ثمن التبر والعاج وريش النعام والعبيد . وانتهز أحمد المنصور فرصة خلاف بين أهالى هذه الواحة وصمم على إرسال حملة تسيطر على الاقليم رغم أن عددا كبيرا من التجار نصحوه بالعدول عن فكرة استخدام القوة ، وعلى أساس أنها ستقضى على التجارة مع السودان بدلا من تعمل على ازدهارها . هذا علاوة على أن ارسال حملة عسكرية لميدان عمليات يبعد كثيرا عن قواعدها كان يعتبر مغامرة واضحة ، خاصة وأن المناخ والمياه اللازمه للجنود كانت عقبات واضحة أمام المغاربة . ورغم ذلك فان أحمد المنصور قد صمم على إرسال الحملة .

وتألفت الحملة المغربية من ٢٠،٠٠٠ جندى ، وضمت عددا من الأسرى الاسبانيين . وكان الزحف عملية صعبة ، وأثر على معنوية الجنود ، ووصل إلى جاو عاصمة صنغاى بعد أن فقد كثيرا من الرجال . ولكن القوات المغربية تمكنت من احتلال هذه العاصمة ، رغم أنها كانت مجرد قرية صغيرة . وقبل سلطان صنغاى أن يدخل تحت سلطة أحمد المنصور ويحكم البلاد باسمه وخاصة بعد أن عاون القوات المغربية وسار معهم حتى تمبكتو . وعرض قائد الجيش المغربى هذه الفكرة على أحمد المنصور فى مراكش ، ولكنه رفضها ، وقرر ارسال قوات جديدة كامدادات للقوات الموجـــودة فى السودان ، ومع قائد آخر يستولى على القيادة من القائد السابق . ونتج عن ذلك بدء سلطان صنغاى فى مقاومة المغاربة ، والتجائه ورجاله إلى الغابات .

هذا من ناحية . كما أن قائد الجيش المغربي استولى على السلطة في الأقاليم واستند إلى تأييد ، أو إنتخاب الجنود له ، لكي يرفض تسليم السلطة لمن جاء بعده ، هذا من ناحية ثانية . ولا شك أن هذا الاضطراب، مع ماصحبه من معارك، قد أثر في الأمن والاستقرار، وأثر بالتالي على التجارة التي كان أحمد المنصور يأمل في ازدهارها بعد وصول قواته إلى تلك المناطق . ولقد نشأت بعد ذلك حكومة تعتمد على إنتخاب الجنود لرئيسها ، وظلت موجودة في السودان الغربي ، وتحتفظ بالولاء الاسمي لسلطان المغرب مدة قرنين من الزمان . كما أن استقرار الجنود المغاربة في الإقليم وتزاوجهم مع الأهالي أنشأ مجموعة من المولدين، ظلت مرتبطة بالمغرب في الوقت الذي اعتزت فيه بافريقيتها . وكانت عمليات أحمد المنصور في السودان هي أولى الحقوق التاريخية التي استندت إليها الحكومة المغربية للتحدث عن سيادتها على موريتانيا ، وحتى السنغال والنيجر، وفي المرحلة التالية لحصول المغرب على استقلاله .

ولكن هذه العمليات الحربية سمحت للمغاربة بالحصول على غنائم كثيرة وصلت إلى مدينة مراكش في شكل أحمال جمال من التبر والذهب ، استخدمها أحمد المنصور . الذي أصبح يلقب بالذهبي ، في تحصين موانى العرائش وفي تحسين صناعة السكر في وادي السوس . وأخذت الدول الأوربية منذ هذا الوقت تنظر إلى المغرب وكأنه يشتمل على موارد كبيرة من الذهب . ولكن الواقع أن هذه الغنائم كانت إيرادات مؤقتة للمغرب ، وأنهكت الأقاليم السودانية ، وبشكل منع استمرار ورود منتجاتها فيما بعد ، إلا إذا كانت هذه المنتجات تأخذ شكل العبيد .

وكان القضاء على سلطنة صنغاي سنة ١٥٩٣ قد أدى إلى ظهور ممالك

كثيرة ومتعددة ، ومتنافرة فيما بينها ، وكان بعضها لا يشتمل إلا على قبيلة واحدة ، أو فخذ من إحدى القبائل . وحينما تراخت قبضة المغرب على السودان بعد نهاية حكم المنصور سادت الفوضى فى هذه الاقاليم .

ولقد ازدادت هيبة المغرب فى عهد أحمد المنصور الذهبى لدى جميع الدول العظمى . وكان وصوله الى الحكم بعد معركة وادى المخازن سببا فى أن تعمد الدولة العثمانية نفسها إلى تهنئته وانتهاز الفرصة لتحسين العلاقات معه . وكان الصراع الدولى فى ذلك الوقت على أشده بين إنجلترا واسبانيا ، واستمر بعد ذلك الصراع الدولى بين إسبانيا وهولندا . وكانت اسبانيا تحتفظ بكثير من المواقع والموانى على سواحل المغرب ، كما أنها كانت تضيف عددا من الأمراء الأشراف فى بلاطها وتتخذهم وسيلة للضغط على المغرب . ولذلك فان دور أحمد المنصور قد وضح فى سيره مع بريطانيا ومع هولندا ، وهما الدولتان المعاديتان لاسبانيا فى فترة حكمه . وكانت بريطانيا تحتاج الى السكر الذى كان فى وسع مزارعى وادى السوس انتاجه لها . وكان المغرب فى حاجة فى نفس الوقت إلى الأسلحة البريطانية . وكان فى ذلك مايكفى لعقد الصفقة الاقتصادية ، والتمهيد بعد ذلك لتفاهم سياسى واضح فى النطاق الدولى . وجاء عداء اليزابيث لاسبانيا سببا كافيا للبدء فى التفكير فى تحالف بريطانى مغربى ، ولو أن هذا التحالف لم يتم ، نتيجة لخوف أحمد المنصور من استخدام اسبانيا للأمراء اللاجئين لديها ضده ، ونتيجة لخوف بريطانيا من اعلان تحالفها مع أمير المؤمنين المسلم ضد الامبراطور ، صاحب أكبر تاج مسيحى . ومع استيلاء اسبانيا على البرتغال وضمها هذه الدولة إليها انتقلت كل المواقع البرتغالية الموجودة على السواحل المغربية تحت سيطرة حكومة مدريد . ولكن تأزم الحالة بين اسبانيا وهولندا

وجه أحمد المنصور صوب التفاهم مع الهولنديين ، وعقد معهم المعاهدات بشأن التجارة والملاحة ، وإن كانت هذه الاتفاقيات قد عجزت عن إعطاء نتيجة إيجابية، وخاصة فى سلا ،التى خضعت لسيطرة الدلائيين. والمهم هو أن عصر أحمد المنصور الذهبى يعتبر عصرا قائما بذاته، أخذ فيه المغرب شخصيته المتميزة عن الأقاليم المجاورة له ، وأصبحت له فى هذه الفترة سياسة معينة غير مرتبطة بسياسة جيرانه فى الجزائر وفى بقيـة أقاليم المغرب الكبير . كما أن البنيان الاجتماعى والاقتصادى للمغرب قد أخـذ شكلا واضحا يختلف عن شكله فى الأقاليم المجاورة ، ويمكن وصفه بسهولة بأنه إقطاعى . ومع نهاية عصر أحمد المنصور الذهبى سيـدخل المغرب الأقصى مرحلة جـديدة من الضعف والتقهقر ، وهو منفصل عن غيره من الأقاليم فى هذه المرة .

(٤) الضعف والتقهقر : —

يمكننا إعتبار تاريخ الدولة السعدية قد إنتهى بموت أحمد المنصور الذهبى سنة ١٦٠٣ ، رغم أن هذه الأسرة قد إستمرت بعده مع ما يقرب من سبعة سلاطين حاولوا الاحتفاظ بالسلطة حتى منتصف القرن السابع عشر .

ولقد عاش المغرب هذه الفترة فى ضعف وتقهقر ، وتعددت فيه القيادات، والمنافسات للوصول إلى الحكم . ولقد حاولت كثير من هـــذه القيادات الاستعانة بالقوى الاجنبية لكى تتمكن من الوصول إلى السلطـة ، وبأى ثمن . ولقد إنعكس هذا الضعف والتفكك من القيادة ، أو القيادات ، على مجموع الاقليـم بأكمله . وأدى كل ذلك إلى فوضى واضحـة من النـاحية السياسية، وفى الناحية الاقتصادية، وسمح لقيادات أخرى من رجال الطرق الصوفية ، ومن المجاهدين ، بالظهور فى الميدان . وعملت كل هذه القوى فى ضرب الواحدة الأخرى ، وبشكل مهد لانهيار حـكم السعديين ، وحتم

ضرورة ظهور قيادة جديدة فى الميدان .

لقد تنازع على الملك بعد وفاة أحمد المنصور الذهبى أبناؤه الثلاث : وبدلا من أن يتولى المولى زيدان الحكم إنحدضده أخواه ، المأمون وأبو الفوارس . ثم سرعان ما تنكر المأمون لأبى الفوارس وأقاله من منصبه فى مراكش . وفى أثناء هـــذا النزاع فى جنوب البلاد تمكن المولى زيدان من تجميع عدد من الرجال حوله ومن السيطرة على إقليم فاس، ورأى المأمون عجزه عن السيطرة على بلاده فاتجه صوب الاسبانيين وعرض على ملكهم ميناء العرائش فى حالة مساعدتهم له ضد المولى زيدان فى فاس. وسلم الاسبانيين بالفعل ميناء العرائش وأصدر فتوى من العلماء بامكان إفتداء سلالة النبى بتسليم بعض بلاد المسلمين للكفار . ويقال أنه قد وشى بالمورسكيين لدى البلاط الاسبانى ، وكانوا يرغبون فى ذلك الوقت فى القيام بثورة لاسترجاع بلادهم الأندلس من الاسبانيين ، ويقومون بهـا بمساعدة الجزائريين . ويقال أن هذه الوشاية كانت سببا فى إستئصال الاسبانيين لبقـايا الاندلسيين فى سنة ١٦١٠ .

ولكن مثل هذه السياسة أو إنتشار مثل هذه الأخبار عن أحـد أمراء المسلمين كان يقلل من هيبته فى أعين شعبه . ونعرف أن المولى المأمون قد قتل على يدى مجاهدى تطوان سنة ١٦١٣ ، كما أن إبنه عبد الله عجز عن الوصول إلى الحكم نتيجة لسوء سمعة والده .

ولاشك أن هذه العملية قد سمحت للمولى زيدان بزيادة نفوذه فى البلاد، وإن كان قد عجز عن فرض سيطرته على كل إقليم . ولقـد تضعضعت هيبة السلاطين السعديين نتيجة لتناحرهم فيما بينهـم ، ولكثرة الحروب وقلة الاستقرار ، ولضعف الأوضاع الاقتصادية بالتـالى . وكان نمو سلطـة

الطريقة الدلائية يدل على أن قطاعا من المغاربة قد أخـذوا فى البحث عن قيادة جديدة تعتز باسلامها ، وتعتز بعلمها . كما أن إزدياد نفوذ محمد العياشى فى كفاحه ضد البرتغاليين فى آزمور ، ثم كفاحه ضد الاسبانيين الموجودين فى المهدية وفى العرائش ، بعد أن نقل مقره إلى سلا ، كان يدل على ظهور منظمات عسكرية، أومن الرجال المجاهدين الذين حاولوا مواصلة السير على سياسة تحرير البـــلاد ، رغم تعاون وتحالف عدد من السلاطين مع البرتغاليين والاسبانيين .

وإن هذا التنوع فى التنظيم ، علاوة على التضارب فى الاتجاهات ، والتضـارب فى المصالح الفعليـة للقوى ، هو الذى سيؤدى إلى ضعف حكم السعديين بشكل واضح ، وإنهاء حكم هذه الأسرة فى أواسط القرن السابع عشر .

والمهم هو أن حـكم السعديين الذى أعطى المغرب شخصية معينة قد إنهار وترك بدلا عنه فى الميدان انقساما فى الإتجاهات بين أنصار التحرير ، وأنصار الحق الشرعى أو التاريخى ، وبين رجال الجهاد ، وبين من يجعلون السلطة والحكم هدفا لهم. وهى تقريبا نفس الاتجاهات التى كانت موجودة فى المغرب الأقصى قبل وصول السعديين للحكم. وسيمهد ذلك لظهور دولة الأشراف العلويين فى الإقليم، وفى الوقت الذى استمرت فيه بقية بلاد المغرب الكبير فى عملية الجهاد .

الفصل الرابع

تركز الأوضاع واستمرار الجهاد البحرى

فى الوقت الذى زاد فيه نمو القوى الاوربية ، ونمو القوميات فيهـا مع القرنين السادس عشر والسابع عشر ، بـدأت مظاهر الضعف واضحـة على الدولة العثمانية، وخاصة بعد عصر سليمان القانونى . وكانت الحروب المستمرة سببا أساسيا فى إستنزاف موارد الدولة ، وإضعاف إمكانياتها الاقتصادية . كما أن نظام الحكم العثمانى القائم على التنظيم العسكرى، وعلى الاهتمام بالنظام الضرائبى ، كعصب أساسى لمواصلة الحروب والجهاد، أهملا وسائل التنمية الاقتصادية، فى الوقت الذى إستمرت فيه المطالب للانفاق الاستهلاكى، ومن أجل الإدارة ، ومن أجل الحروب . ولقد إنعكست هذه الحالة السائدة فى الدولة العثمانية على نيابات المغرب ، سواء فى الجزائر أو تونس أو طرابلس الغرب. وتركزت الأوضاع، وبشكل سمح للقيادات العسكرية، بحرية كانت أو برية ، بالسيطرة على هـذه الأقاليم ، وإستمرار عمليـاتهم التى نشأوا وتكونوا من أجل القيام بها، ودون أن يتمكنوا لن تطوير المجتمع وتطوير الحياة الاقتصادية فى أقاليمهم .

(١) الدايات فى الجزائر : ـ

كان رؤساء البحر فى الجزائر هم الذين قاموا بانشاء الاتحاد بين إقليمهم وبين الدولة العثمانية ، وإمتدت سيطرتهم على إقليم تونس كذلك ، بعد أن نجحوا فى طرد الاسبـانيين منـه ، والقضاء على آخر أمراء الحفصيين . وإستمر بك تونس يخضع لبك بكوات إفريقية ، المقيم فى الجزائر فى أثناء الفترة الأولى من الاتحاد مع الدولة العثمانية ، وإن كانت الظروف قد عملت

بعد ذلك إنفصال حكام تونس عن حكام الجزائر، رغم خضوعهما سويا، وإتحادهما مع بقية الممالك العثمانية. أما طرابلس الغرب فانها قد ظلت خاضعة للولاة العثمانيين الذين كانوا يأتون من الآستانة فى خلال هذه الفترة، وكانت تمثل ولاية عثمانية، موازية فى شكلها وفى تنظيمها لبقية نيابات بلاد المغرب.

ويمكننا أن نقسم نظام الحكم فى الجزائر إلى فترات متتالية، طبقا للقادة الذين تولوا أمر هذا الاقليم. وكانت أولى هذه الفترات هى فترة حكم البيكلر بك، والتى تمتد من سنة ١٥١٨ حتى ١٥٨٧. وكان هؤلاء الأمراء من رجال البحر ووضعوا الأسس الثابتة لنمو شخصية هذا الاقليم. ورغم إنشغالهم فى عمليات الجهاد البحرى، وسفن أساطيلهم فقد عملوا على مد نفوذهم، بل وسلطتهم الفعلية، على المناطق الداخلية من الجزائر، وحتى واحات توجورت وورجلا.

ولقد إعتمد هؤلاء الأمراء على رجال البحر أمام سفن الدول المسيحية، ولكنهم إعتمدوا فى الداخل على عدد من القوات البرية كان أساسها رجال فرق الانكشارية، الذين سمح لهم السلطان العثماني بتجنيدهم فى بقية أقاليمه. ولقد أخرجت هذه القوات البرية قيادات ستتمكن بعد فترة من السيطرة على السلطة الفعلية فى إقليم الجزائر.

ومع ضعف رؤساء البحر الجزائريين، والذين كانوا يحتلون فى نفس الوقت منصب القبطان باشا للدولة العثمانية أخذت حكومة الآستانة فى إرسال باشاوات باسم ولاة لحكم إقليم الجزائر إبتداء من سنة ١٥٨٧، وعلى أساس كون الجزائر أحد الأقاليم العثمانية. وكان هذا الوالى أو الباشا العثمانى يشبه إلى حد كبير زميله المقيم فى القاهرة أو فى دمشق أو فى بغداد. وكان يأتى ومعه هيبة الدولة العثمانية، دولة الخلافة الإسلامية. وكان من كبار

القواد العثمانيين ، ولكنه كان يعجز عن تطوير نظام الحياة ، أو حتى تطوير نظام الحكم الموجود فى الاقليم . وكانت لقصر مدة ولايته ، وإرتباطه «بالتنفيذ» أكثر من محاولته «التطوير» سببا فى تدهور الأوضاع فى الاقليم الذى يحكمه . وكان يعتمد من ناحية على مجموعة رؤساء البحر ، وبصفتهم قوة فعالة ، ويعتمد من ناحية أخرى على رؤساء الأوجاق أو الأغوات، قادة الجند والكتائب الانكشارية . ولقد إستمر حكم هؤلاء الولاة أو الباشوات حتى سنة ١٦٥٩ حين قرر رؤساء الجند نزع السلطة من آخرهم ، وتسليمها للديوان الذى كان يضمهم ويتخذ القرارات الهامة التى تخص الولاية . وإذا كانت الدولة العثمانية قد وافقت على ذلك فان موافقتها كانت تدل على ضعفها، وإن كانت قد إستمرت فى إرسال أحد الباشاوات الصوريين إلى الجزائر لفترة من الزمن ، ثم أصبحت تنعم بلقب باشا — مع الخلعة والسيف — على من يقوم الديوان باختياره رئيسا للاقليم .

ولقد إمتد حكم الاغاوات منذ سنة ١٦٥٩ حتى ١٦٧١ وكان رؤساء الجند لا يستقرون فى السلطة مدة طويلة . وتحولت الجزائر إلى ما يشبه الجمهورية العسكرية التى يصل فيها كل ضابط إلى منصبه حسب أقدميته . ولما كان الأغا لا يظل قائدا للجند إلا لمدة شهرين فان الاستقرار أصبح يعوز هذا النظام الجديد . وكثيرا ما كان الاغا يرفض تسليم إختصاصاته لمن يليه فى الأقدمية، ونتج عن ذلك أن معظم الاغوات كانوا يقتلون بأيدى من يليهم فى السلطة . ولم يستمر هذا النظام إلا لمدة ١٢ سنة ، وأنهك قواد الجيش ، وسمح بالتالى بازدياد أهمية رؤساء البحر من جديد ، وإستيلائهم على السلطة فى سنة ١٦٧١، وبدأوا بذلك المرحلة الرابعة من نظم الحكم فى الجزائر، والتى إمتدت حتى سنة ١٨٣٠ وكان آخرهم هو حسين داى الذى سقطت فى عهده مدينة الجزائر فى أيدي القوات الفرنسية .

وكانت الجزائر تنقسم إداريا إلى ثلاث ولايات هي ولاية قسطنطينة في الشرق وولاية تيطري في الوسط وولاية وهران وعاصمتها المعسكر في الغرب. وكان على كل من هذه الولايات أحد البكوات لإدارتها. وكان نظام الحكم العسكري يقوم على أساس تجميع القوات المحاربة في العواصم، وخروج هذه القوات في مواسم الحصاد في شكل طوابير عسكرية لجمع الضرائب من الأهالي. والواقع أن كل بك من البكوات كان يشرف على عدد من القادة في القبائل. وكان هناك نظام معين لتسليم مبلغ معين من المال إلى رئيسه في كل عام. وهو في ذلك يشبه إلى حد كبير نظام الالتزام الذي كان معمولا به في مصر وسوريا حين دخول القوات العثمانية اليها. وكان يسمح للدولة بربط ميزانيتها على أرقام ثابتة ومحددة، ولكنه لا يدخل في الاعتبار قلة الامطار والاوبئة التي تنتشر بين المواشي أو الآفات التي قد تصيب المحاصيل. وبذلك ثقل العبء على الفلاح والمنتج ومربي المواشي في الوقت الذي عجزت فيه الادارة عن المشاركة في تطوير وسائل حياته. ومع إستمرار الزمن تجمدت الاوضاع وفي غير صالح القوى المنتجة أو حتى صالح الحاكمين، ولولا إستمرار عمليات الجهاد البحري لعاشت هذه الاقاليم في ضنك واضح وتقهقر مستمر في الانتاج.

ولقد تطور الشكل العام لمدينة الجزائر العاصمة في خلال الحكم العثماني. وكانت قد بدأت منذ أوائل القرن السادس عشر باستقبال عدد من المهاجرين الاندلسيين، فزاد إتساعها وكثرت فيها المباني الاندلسية، خاصة وأن المهاجرين الجدد كانوا من الأثرياء الذين وصلوا بما خف حمله وعظمت قيمته من الاموال. وظهرت في مدينة الجزائر طبقة وسطى تعيش من أموالها وفي مساكن مريحة، وتمتلىء بوسائل الترف التي كانت تستوردها من البندقية وفلورنسا وبقية الإمارات الاوربية. وكانت هذه الطبقة تعمل في التجارة

إذ أنها قد أصبحت مع الترف عاجزة عن استخدام السلاح وسيلة لعيشها . وساعد نمو هذه الطبقة على استمرار ورود القوافل من افريقية السوداء إلى المراكز الجزائرية الكبيرة ، وأثرى من هذه العملية كثير من أبناء هذه الطبقة المتاجرة فى الجزائر .

وأصبحت مدينة الجزائر قصبة هامة لعملية الجهاد البحرى ، وكثر فيها بالتالى عدد الاسرى المسيحيين ، وزادت فيها كمية الغنائم . ومع الاتحاد مع الدولة العثمانية أصبحت مدينة الجزائر تضم بعض الاتراك مع الالبانيين أو أو الأرناؤوط والجراكسه، وبعض السوريين علاوه على سكان الجزائر نفسها ، ومع عدد من الاسرى الايطاليين والفرنسيين والاسبانيين الذين كانوا يستخدمون فى البناء ، كما يستخدمون فى التجديف على السفن.

ولقد أصبح المجتمع فى مدينة الجزائر فى ذلك الوقت خليطا عجيبا ، وله صفة «الدولية» إلى حد بعيد . وكان الرجال يأتون إليها من كل المدن الاسلامية ، التى لها مواصلات سهلة ، وخاصة بحرية ، مع هذه العاصمة . وكانوا يأتون إليها للتجارة ، أو الجهاد أو للعمل فى البحرية ، ولذلك فان عددا كبيرا منهم كان يأتى من الدولة العثمانية . ولكن درجة «التخليط» فى السيدات كانت أكبر من ذلك بكثير ، فقد كانت هناك الأندلسيات ، أو السيدات من سلالة الاندلس، والمغربيات، وكان عدد من الضباط الانكشارية أو رؤساء البحر يأتون بزوجات لهم من الاناضول أو حتى من استامبول، هذا علاوة على الجوارى البيضاء التى كانت وضعيتهم معترف بها فى المجتمع فى ذلك الوقت ، وكان عدد منهن يصبحن سيدات للقادة والوجهاء نتيجة لاعتناقهن الاسلام ، أو اعطاء أزواجهن الذرية التى يرغبون فيها . وكانت عملية الجهاد البحرى والتعرض للسفن أو للموانى الاجنبية ، فى جنوب أوربا

والحوض الغربي للبحر المتوسط تموّن المجتمع الجزائري بعدد من الأسرى من الجنس اللطيف ، ينتهى باغلبهن المطاف فى حريم الرؤساء والقـــواد ، ويجددون من دماء المجتمع ويقوم المجتمع بهضمهن .

ولا شك أن أوصاف الأوربيين عن حياة الحريم فى هذا المجتمع المغربى الإسلامى كانت تشتمل على كثير من المبالغات، وخاصة أمام الصعوبة زيارة الأوربيين لهذا الجزء من المجتمع الإسلامى ، وفى ذلك الوقت . ولكن المهم هـو أن المجتمع فى العواصم المغربية فى ذلك الوقت كان إسلاميا ، وكان مختلطا ، وتأثر إلى حد بعيد بعملية الجهاد البحرى ، كما أثر فيها .

ولقد ساعد تطور المجتمع على زيادة تركيز الأوضاع فيه ، وعلى زيادة الترف داخل الدور والقصور ، ومع الحسان . وانشغلت القيادة الموجودة هناك فى ذلك الوقت بمنافساتها وبمؤامراتهـا مع بعضها ، وأدى ذلك إلى قلة إتصالها بالدولة العثمانية ، كما قل إتصالها بالنيابات الاخـرى الموجودة فى بلاد المغرب .

(٢) الحسينيون فى تونس :

كان سنان باشا هـو الذى وضع الاسس لتنظيم إدارة إقليم تونس بعد فتحه له فى سنة ١٥٧٤ . واستفاد سنان باشا فى هـذه العملية بالنظم التى كانت متبعة فى عهد الحفصيين . واعتبرت تونس بكوية تابعة لبك البكوات المقيم فى الجزائر . ولكن سرعان ما شعرت الحامية العثمانية ، وكانت تتألف من الانكشارية ، والمقيمة فى ذلك الوقت فى تونس بقوتهـا ، فعملت على الاستيلاء على السلطة ، خاصة وأن الجـزائر نفسها كانت قد رأت إزدياد نفوذ الانكشارية فيهـا فى عصر حـكم الباشاوات . وإذا كانت الجزائر قد خضعت بعـد ذلك لحـكم الاغاوات ، أو رؤساء الجنـد، وفى شكل جمهورية عسكرية ، فان التونسيين قد توصلوا إلى فـــرض أحد الرجال

العسكريين كحاكم لنيابتهم، ولقبوه باسم الداي ، ووافقت حكومة الآستانه على ذلك منذ سنة ١٥٩٠. والواقع أن رجال الحامية التونسية قد إستخدموا لقب الداي قبل استخدام الجزائريين له، واستخدموه لرجل من رجال القوات البرية ، مع العلم بأن الجزائريين سيمنحونه لرؤساء البحر .

وكان أول داي لتونس هو ابراهيم رودسلي، واشتهر من بعده عثمان داي ثم يوسف داي والأسطى مراد الذي كان من رجال البحر . ولقد وضع دايات تونس نظام حكم للنيابة على أساس تقسيمها بين بكوات مسئولين عن الإدارة ، ومسئولين في نفس الوقت عن جمع مبلغ معين من الضرائب . وهنا كذلك نلاحظ استقرار نظام الالتزام واهتمام الدولة به ، وكعصب أساسي لاستمرار الإدارة العسكرية ، ودون نظر إلى وسائل الإنتاج .

ومع الزمن زادت سلطة البكوات في تونس ، وسيصل بهم الامر إلى تولي السلطة بعد الدايات ، ويصبح رئيس النيابة يسمى باسم الباي ، في الوقت الذي سيصبح فيه اسم رئيس النيابة في الجزائر هو الداي .

ومع نمو هذه القيادات العسكرية، واستمرار ضعف الدولة سيحاول عدد من هؤلاء البايات الاحتفاظ بالسلطة في ذريته، ويحاولون بذلك تاسيس أسر حاكمة للاقليم، كما نلاحظ من ناحية أخرى أنهم قد أهملوا سياسة الجهاد البحري ، خاصة وأنهم كانوا من رجال البر لا من رجال البحر . وستصبح تونس في عهدهم مركزا تجاريا هاما، تأتي إليها القوافل محملة بمنتجات افريقية السوداء ،، وتقوم بتوزيعها على التجار الاجانب ، وخاصة في شبه الجزيرة الايطالية وجنوب فرنسا ، وذلك في نفس الوقت الذي كانت فيه تونس حلقة إتصال هامة تقع على طرق القوافل الموصلة بين أقاليم المغرب الاقصى والجزائر من ناحية ، ومصر والحجاز والشام من ناحية أخرى .

ولقد تمكن مراد بك فى أواسط القرن السابع عشر من أن يورث منصب الباى لابنائه، فنشأت فى تونس الاسرة المرادية التى ظلت تحكم البلاد حتى سنة ١٧٠٢ . وكان إستيلاء أسره أحد البكوات أو الضباط على السلطة فى الاقليم تمهد ، مع ضعف هذه الاسرة ، لظهور شخصيات أخرى قوية من بين البكوات، تحاول الاستيلاء على السلطة بدورها، وتحاول توريثها لاسرتها من بعدها . وإذا كانت الدولة العثمانية قد وافقت على استيلاء مراد بك على السلطة ، فقد كان ذلك عن ضعف منها ، ولم تكن لها مصلحة ثابتة فى تغييره مادام ملتزما بدفع الجزية المعينة لحكومة الاستانة . بل نلاحظ أن السلطان قد منح مراد بك لقب الباشوية ، وبصفته واليا من الولاة العثمانيين فى ممالك الدولة . ولقد احتفظ مراد بك بلقب باشا فى نفس الوقت الذى احتفظ فيه بلقب الباى ، ومنذ هذا الوقت أصبح رؤساء تونس يعرفون باسم باشا باى. ولقد رأت تونس فى عصر هذه الاسرة المرادية تنازعا على السلطة بين أفرادها للوصول إلى الحكم ، والتجاء بعض الامراء التونسيين إلى الجزائر لتأييدهم ضد الآخرين ، كما حدث فى سنة ١٦٨٥ والتى تمكنت فيها الجزائر من إجبار التونسيين على دفع جزية سنوية لها ، استمرت فى دفعها حتى سنة ١٨٠٧ .

ومع ضعف هذه الأسرة المرادية تمكن أحد الضباط من فرقة الانكشارية، وهو حسين على من الاستيلاء على السلطة ، وكان من أصل أرناؤوطى . وتمكن من توريث السلطة لابنائه من بعده ، وبشكل جعلهم يسمون الاسرة الجديدة باسمه، أى الاسره الحسينية ، وهى الاسرة التى ظلت تحكم تونس حتى اعلان الجمهورية فيها، أى حتى سنة ١٩٥٧. ولقد رأت هذه الاسرة كذلك تنازعا على السلطة بين افرادها ، وادى ذلك إلى تفوق النفوذ الأجنبى فى

تونس ، خاصةوأن موقعها الاستراتيجى كان هاما بشكل واضح بين حوضى البحر المتوسط ، الشرقى والغربى .

ولقد احتفظت الأسرة الحسينية فى تونس بمظاهر الحياة التركية ، سواء فى قصورها أو فى طريقة معيشتها ، وكانت رباطا يصل بين تونس والدولة العثمانية رغم تفكك أواصر الصلات الفعلية بمرور الزمن ، ومع استمرار الدولة العثمانية فى الضعف . ولا شك أن انتشار المذهب الحنفى فى تونس بعد انتشار المذهب المالكى ، كان يدل على ناحيـة من نواحى التغير فى هذا الاقليم ، وزيادة الارتباط بالمذهب الرسمى لدولة الخلافة .

ويعتبر حمودة باشا باى من أشهر بايات تونس ،وخاصة فى الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، إذ أنه حكم تونس من سنة ١٧٨٢ حتى سنة ١٨١٤ . وهى الفترة التالية لاستقلال الولايات المتحدة عن إنجلترا ، والتى نشبت فيهـــا الثورة الفرنسية ، والتى خرجت فيها حملة الجنرال بونابرت متجهة إلى مصر . ويعتبر حمودة باشا أول باى يعتمد على موارده « المحلية » فى عملية التجنيد . وبعد اعتماد تونس فيما مضى على قوات الإنكشارية ، وكانوا من الأتراك والعثمانيين ، أخذ حمودة باشا فى تجنيد أبناء العرب . وحين حاول رجال الإنكشارية إعلان الثورة عليه استند إلى قوات العرب لمواجهة القوات العسكرية القديمة . وسيساعد هذا العامل على إقامة توازن داخلى فى تونس ، رغم احتفاظها بعلاقاتها الرسمية مع الدولة العثمانية ،دولة الخلافة الإسلامية . وستعتمد تونس على هـذه الصلات حين تزيد أمامها الأخطار الخارجية ، وخاصة نتيجة لعملية الجهاد البحرى ، ثم محاولة الدول الأوربية فرض سيطرتها على الملاحة فى البحر المتوسط ، وعلى الأقاليم الإسلامية المطلة على هذا البحر ،منذ أوائل القرن التاسع عشر .

(٣) أسرة القرمانلي في طرابلس :

أدى ضعف الدولة العثمانية إلى تفكك الروابط التي تربطها بولاية طرابلس الغرب في نفس الوقت ضعفت فيه روابطها بكل من تونس والجزائر. وإذا كانت القيادات العسكرية والبحرية هي التي تمكنت ، مع نموها ، من السيطرة على هذه الأقاليم المغربية ، فان قيادة موازية ومشابهة لهم تمكنت كذلك من السيطرة على السلطة في إقليم طرابلس الغرب في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر ، وهي قيادة القرمانليين الذين سيطروا على السلطة هناك إبتداء من سنة ١٥١١ ، واستمروا في السيطرة عليها وفي أسرتهم حتى سنة ١٨٣٥ حين عادت السلطة إلى الحكم العثماني المباشر .

وينتسب القرمانليين إلى مدينة قرمان في الأناضول، وجاء جد مؤسس الأسرة إلى طرابلس ، وبصفته بحارا صغيرا ، ثم تمكن من امتلاك بعض المزارع والنخيل في حي المنشيه المجاور لمدينة طرابلس. ومع الزمن أصبحت له عصبية قوية ، وخاصة بعد أن تزاوج أبنائه مع الأسر القوية في الاقليم. ووصل ابنه يوسف إلى مرتبة باش أغا الفرسان في منطقة الساحل في عهد الوالي خليل باشا ، وهو والد أحمد باشا القرمانلي، الذي تمكن من الاستيلاء على السلطة، ومن تكوين ملك وراثي شبه مستقبل له ولاسرته لمدة قرن وربع قرن من الزمان ، وإن كان قد احتفظ ببعض مظاهر السيادة للدولة العثمانية .

وبعد أن كانت هذه الأسرة قد نشأت بين الفرسان، يظهر زيادة اعتمادها على البحرية ، وبصفتها وسيلة من الوسائل الفعالة للجهاد الاسلامي ، ووسيلة كذلك للحصول على الغنائم البحرية ، وعلى الاسرى ، وكدعائم أساسية للحكم والسلطة في ذلك الوقت .

ولقد أظهر الحكام القرمانليون استقلالا فى حكم إقليمهم عن الدولة العثمانية أكثر من ذلك الذى أظهره كل من حكام تونس والجزائر ، وربما رجع ذلك إلى قرب طرابلس من عاصمة الدولة العثمانية ، وتصميمهم على الظهور بمظهر المستقبل، حتى يتمكنوا من الاستمرار فى عمليات الجهاد البحرى، وما يتبعها من أسر وغنائم ، وبصفتها مصالح مادية لا يمكن تجاهلها . ولقد استتبع ذلك من القرمانليين أن يقوموا بفرض الاتاوات على السفن المسيحية التى تمر فى البحر المتوسط ، كما استتبع عقد المعاهدات مع الدول الأوربية التى توافق على دفع الجزية لهم، حتى يمتنعوا عن التعرض للسفن التى تسافر تحت رايتهم فى البحر المتوسط . كما استتبع عقد المعاهدات الدوليه أو التجارية مع ممثلى وقناصل وسفراء الدول الأوربية ، واتخاذ موقف الحرب تجاه سفنها ، وكل ذلك من المظاهر الفعلية للسيادة الخارجية للدوله . وبذلك ظهرت امارة القرمانليين فى طرابلس الغرب على أنها أكثر استقلالا «دوليا» من نيابات تونس والجزائر .

ولقد وافقت الدولة العثمانية على سيطرة هذه الأسرة على طرابلس ، وحتى بعد أن أصبحت العلاقة بين النيابة وبين الدولة الأمبراطورية هى مجرد علاقة إسمية وولاء للسلطان خليفة للمسلمين .

ولكن علينا أن نذكر أن الاستمرار فى التفاعل مع الدول الأوربية ، ومع عملية الجهاد البحرى ، وفرض الاتاوات ، وفى نفس الوقت الذى نمت فيه الدول الأوربية ، وزاد تبلور مصالحها بشأن الملاحة، وتصميمها على ضمان أمن نقل التجارة ، قد أدى إلى اصطدامات بين حكام طرابلس الغرب وبين الدول الأوربية ، وبشكل جعلهم يصممون على انهاء هذا الوضع ، وخاصة مع بداية القرن التاسع عشر ، الذى ازدادت فيه أهمية

البحر المتوسط بالنسبة للملاحة العالمية من جديد ، وخاصة بعد خروج الحملة الفرنسية صوب مصر . وإذا كانت الأسرة القرمانلية قد نجحت فى اجبار كل من بريطانيا وفرنسا واسبانيا على دفع الاتاوات اللازمة لسلامة سفنها فى البحر المتوسط ، فان اصطدام الطرابلسيين بسفن الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت قد بدأت فى زيادة اهتمامها بالملاحة فى ذلك الوقت ، قد أدى إلى أزمات واضحة ، وإلى هجمات قامت بها أساطيل الولايات المتحدة ، ثم الاساطيل البريطانية ، على سواحل طرابلس الغرب ، فى بداية القرن التاسع عشر . وأدى كل ذلك الى اضعاف الأسرة القرمانلية ، وخاصة بعد أن قلت مواردها من الاتاوات ، وكانت قد عجزت عن التفكير كذلك فى تطوير وسائل الانتاج .

ومع زيادة التنافس بين أفراد الأسرة القرمانلية وبعضهم ، والتجاء عدد من أفراد هذه الأسرة إلى محمد على فى مصر ، طلبا لتأييده ضد العناصر الأخرى ، وخاصة فى الوقت الذى وضع فيه دروفتى مشروعه للافادة من قوة محمد على فى تأديب داى الجزائر ، وظهور خطر محمد على واضحا على كل أقاليم شمال افريقية ، والتجاء عدد آخر من الأمراء القرمانليين إلى سلطان المغرب الأقصى طلبا للتأييد — أدى كل ذلك إلى عودة إلتفات الدولة العثمانية إلى هذه النيابة المغربية .

ولكن كل هذه العوامل لم تكن لتمنع من استمرار الصلات الروحية ، أو صلات السيادة مع الدولة العثمانية . وحين قررت الدولة الافادة من سفن نيابات شمال افريقية لمواجهة حرب المورة ، وقام خسرو باشا ، والى مصر السابق ، وقبودان باشا الأسطول العثمانى ، بزيارته لكل من الجزائر وتونس وطرابلس ، لجمع السفن الحربية ، إستمر بعد ذلك فى رحلته ،

وشارك القرمانليون فى هذا الأسطول المتحد بعدد من سفنهم ، دخل بها خسـرو باشا إلى ميناء الاسكندرية سنة ١٨٢٦ . وشاركت هذه السفن نفس مصير الأسطول المصرى فى موقعة نفارين فى العام التالى .

ومع تأزم العلاقات الفرنسية الجزائرية فى نفس هذه الفترة ، والوصول بعدها إلى مرحلة محاصرة ميناء الجزائر، ثم نزول القوات الفرنسية فيها سنة ١٨٣٠ ظهر أمام الدولة العثمانية خطر الدول الأوربية على نيابات المغرب الكبير . وجاءت بعد ذلك حرب الشـام التى توغلت فيها القوات المصرية شمالا حتى الاناضول ، وهددت فيها عاصمة الدولة العثمانية . وكان نمو خطر دولة محمد على فى مصر ، وخطر نزول الدول الأوربية إلى شمال إفريقية يدفع بالدولة العثمانية إلى إعادة سيطرتها على نيابة طرابلس ، وخاصـة بعد أن ازداد فيها التناحر بين الأمراء والبكوات القرمانليين. وإنتهت هـذه المرحلة بمجىء الاسطول العثمانى بقيادة نجيب باشا ، قائد البحـرية العثمانية إلى ميناء طرابلس سنة ١٨٣٥ ، وانهـاء حكم أسرة القرمانليين ، وإعادة طرابلس الغرب ولاية خاصة لحكم الدولة العثمانية . وبدأ بذلك العهد العثمانى الثانى فى طرابلس ، عهد الولاة ، الذى استمر من سنة ١٨٣٥ حتى سنة ١٩١١ حين اغارت إيطاليا على الولاية ، وضمتها إليها ، ووضعتها تحت سيادة تاج سافوى .

والمهم هو أن هؤلاء القادة الطرابلسيين قد أهملوا وسائل الانتـاج ، وربطوا نظامهم بالنشاط العسكرى والنشاط البحرى ، فى وقت تطورت فيه وسـائل الانتاج فى العالم الغربى . وكان اعتمادهم على عملية الجهـاد البحرى والمعارك، وعلى الغنائم والسلب والسبى ، سببا فى تدهور الأحوال فى إقليمهم .

(٤) استمرار الجهاد البحرى :

لقد استمرت عملية الجهاد البحرى فى كل نيابات شمال افريقية ، وعلى أساس أنهـا مظهر نشاط مهم من مظاهر الحيـاة العامة فى هـذه الأقاليم الإسلامية ، التى ارتبطت بالدولة العثمانية . ولـكن استمرار عمليـة الجهاد البحرى عادت من ناحية على قيادات هذه النيابات بمكاسب ومغانم ثابتة ، وتسببت من ناحية أخرى فى سوء العلاقات بين هذه النيابات وبين الدول الأوربية التى ازداد اهتمامهـا بالتجارة البحرية فى البحر المتوسط فى ذلك الوقت . ولا ننسى أن اعتماد هـذه النيابات فى مظاهر نشاطها على موارد الجهـاد البحرى صرف هـذه القيادات عن التفكير فى الالتفات إلى تطوير وسائل الإنتاج نفسها . وفى الوقت الذى تطورت فيه الأوضاع فى الدول الأوربية وظهرت فيه الصناعة ، بمـا تحتاج إليـه من مواد خام وأسواق للتوزيع، تركزت الأوضاع فى نيابات المغرب وتجمدت داخل إطار الحصول على مبلغ معين من الضرائب ، يفرض على منطقة معينـة ، أو الاستمرار فى هجمات تعود على الدولة بموارد فى شكل غنائم .

ومع تدهور الأوضاع الإقتصادية فى هذه النيابات ، نتيجة للانصراف عن الإنتاج ، والانصراف بالتالى على الموارد اللازمة للتعليم وتحسين الصحة وتحسين وسائل الإنتاج ، ضعفت هذه القيادات الوطنية ، فى وقت استمر فيه الصراع بين القوى الموجودة فى الميدان، سواء أكانت وطنية أو أجنبية.

وكان من الطبيعى أن تتخذ الدول الأوربية موقف عداء صريح تجاه استمرار عمليات الجهـاد البحرى ، وخاصة فى وقت نما فيه القانون الدولى العام ، مستندا إلى مجتمع الدول الأوربية الغربيـة أو المسيحية ، ودون إعتراف منه بدخول القوى الإسلامية ، وحتى الدولة العثمانية ، داخل نطاق

هذا المجتمع الأوربى ، الذى يسوس علاقاته القانون الدولى العام . وإذا كانت أوربا قد نظرت إلى عملية تقسيم بولندا مثلا على أنها تتعارض مع مبادىء وأسس القانون الدولى العام ، فان ذلك لم يمنع ساسة أوربا وفقهاء القانون الدولى فيها ، من وضع أكثر من مائة مشروع لتقسيم الدولة العثمانية .

ومع ازدياد اهتمام الدول الأوربية بالملاحة فى البحر المتوسط ، بعد حملة الجنرال بونابرت على مصر ، سيزداد التفات هذه الدول إلى « العقبات » التى تعرقل مرور التجارة فيه . وستظهر مشروعات أوربية لوقف عملية الجهاد البحرى الإسلامى عند حدها ، ومشروعات أخرى لفرض السيطرة الأوربية على أقاليم المغرب الكبير . وسيكون ذلك صراعا من أجل الحياة ، صراعا ينتهى بانتصار الأقوى ، والأكثر تطوراً .

ولقد حدث ذلك فى النصف الأول من القرن التاسع عشر حين جاءت فرنسا لاحتلال الجزائر ، ودقت بذلك أول اسفين استعمارى فى قلب بلاد المغرب الكبير ، وقضت على أكبر قيادة وطنية مجاهدة موجودة فيه .

أما المغرب الأقصى فانه كان قد عاش على وسائل أخرى ، وازداد تبلور شخصيته ، وتبلور قياداته فى شكل يختلف عن شكل بقية القيادات الموجودة فى الأقاليم المتحدة مع الدولة العثمانية .

الفصل الخامس

دولة العلويين

كانت القيادة الموجودة فى المغرب الاقصى قد احتفظت لنفسها بحرية واضحة فى حركاتها وطريقة حكمها للاقليم، وسيطرتها عليه، وبشكل منفصل أو مستقل عن ذلك الذى سارت عليه القيادات الأخرى الموجودة فى بقية اقاليم المغرب الكبير فى ذلك الوقت؛ ولكن عصر الضعف والتقهقر الذى عاشه المغرب الاقصى بعد وفاة أحمد المنصور الذهبي أدى إلى تفكك الاقليم من الناحية السياسية والناحية الادارية؛ وظهرت قيادات كثيرة فى الميدان، كان بعضها يتمثل فى الطرق الصوفية، وبعضها الآخر يتمثل فى تجمعات كبيرة لرجال القبائل، كما ظهرت بعض القيادات التى عملت على الكفاح ضد الاستعمار الاجنبى مثل العياشي. ولقد دفعت هذه الحالة بعدد من سلاطين المغرب الاقصى إلى التحالف مع القوى الاجنبية لتدعيم حكمهم فى الاقليم وكادت هذه الناحية أن تؤدى إلى عكس النتيجة الموجودة منها، خاصة وأنها جاءت فى وقت صمم فيه كثير من المغاربة على تحرير بلادهم. ولقد سمحت كل هذه الفوضى بظهور قيادة جديدة فى الميدان، تمكنت من الوصول إلى السيطرة على الاقليم وإقامة حكم دولة جديدة فيه، وهى دولة الاشراف العلويين، والتى لاتزال تحكم المغرب حتى الآن.

(١) المولى اسماعيل وبناء الدولة العلوية :-

كانت القيادة الجديدة التى ظهرت هى قيادة الاشراف العلويين الذين كانوا قد استقروا منذ القرن الرابع عشر فى إقليم تافيلالت فى الجنوب الشرقى

للمغرب ، وهم أشراف علويون وينتسبون إلى الحسن بن الإمام علي . ولقد وصل نفوذهم حتى جنوب المغرب ووادي السوس في وقت ضعف دولة السعديين . وزاد نفوذهم مع حاجة الاهالي إلى قائد جديد يعبر عن رغباتهم، ويطهر البلاد مما أصابها ، ويوحد كلمتها أمام الاعداء . فبايع الاهالي المولي محمد الشريف إماماً عليهم في سجلماسة في سنة ١٦٣١ . وكان ذلك بداية لامتداد حكم قيادة جديدة .

ولقد انتزع المولى الرشيد الحكم من أخيه المولى محمد الشريف ، وتمكن في سنة ١٦٦٦ من دخول فاس عاصمة المغرب ، فيمكننا اعتباره بذلك ، وفي هذه الفترة ، مؤسس الاسرة العلوية في المغرب.

وإذا كانت الأسرة السعدية قد بدأت من قبل بمحاربة القوى المسيحية الاسبانية والبرتغالية المعادية للمغرب ، فسنلاحظ أن العلويين سيبدأون بمحاربة نيابة الجزائر ومهادنة القوى الاوربية . وإذا كان أحمد المنصور الذهبي قد عمل على تحسين علاقاته بانجلترا لمواجهة الاطماع الاسبانية والبرتغالية ، فسنلاحظ أن سلاطين الدولة العلوية سيعملون على تحسين علاقاتهم مع فرنسا حتى يواجهون بذلك الاخطار الاسبانية والبرتغالية والبريطانية .

والواقع أن حياة المولى رشيد لم تطل كثيرا بعد دخوله فاس ، وقتل في حديقة قصيرة حين اصطدم بافرع بعض الاشجار وهو يسير بسرعة ممتطيا ظهر جواده ، فترك الحكم لاخيه المولى اسماعيل سنة ١٦٧٢ . والمولى اسماعيل هو الذي قام ببناء أركان الدولة العلوية ، وبتثبيتها في الاقليم .

وكان المولى الرشيد قد أمضى كثيرا من وقته في عملية إخضاع المناطق المختلفة الموجودة في المغرب الاقصي . وكان على المولى اسماعيل أن يستمر

فى هذه العملية وبشكل يؤدى إلى توحيد البلاد . وكان الانقسام الداخلى، والنزعة الاقليمية ، وكذلك النزعة القبلية، من المعوقات الكبيرة فى هذا السبيل. ولكن المولى اسماعيل استخدم الشدة ، وإلى أقصى درجة يمكن تصورها، للوصول إلى أهدافه .

واعتمد المولى اسماعيل على عدد من أفراد أسرته لحكم بعض المناطق فى المغرب ، فعين واحدا منهم على مراكش ، والثانى على إقليم السوس . وساعده طول مدة حكمه ، الذى وصل إلى نصف قرن من الزمان ، على أن يصل إلى محققات واضحة فى هذا الميدان . فلقد حكم المولى اسماعيل منذ عام ١٦٧٢ حتى سنة ١٧٢٧ .

وعلاوة على استناده إلى أفراد أسرته أستند المولى اسماعيل إلى جيش ثابت ومنظم ، ولاول مرة بهذا الشكل فى تاريخ المغرب الأقصى. وبدلا من اعتماد السلاطين فيما مضى على عدد من القبائل الموالية ، اعتمد المولى اسماعيل على عملية تجنيد منتظمة ، وخاصة بين عناصر الرجال السود الذين كانوا قد حضروا أو أحضروا مع حملات أحمد المنصور الذهبى على السودان الغربى . فأصبح يجندهم فى فرق خاصة تسمى العبيد البخارى، وكان يجعلهم يقسمون على صحيح البخارى بالولاء له ، وكانوا يحتفظون فى خيمة قائدهم بنسخة من هذا الكتاب يتبركون بها قبل النزول إلى معاركهم. ولا شك أن استخدامه لهذه القوة الافريقية جعلته يعتمد على عناصر تمتاز من الناحية الجسدية مثل امتيازها من الناحية المعنوية وارتباطها به دون أى شىء آخر، وبصفته سيدهم ، وبصفته أمير المؤمنين . ولقد شجع المولى اسماعيل عملية ورود العبيد من السودان لاستخدامهم فى قواته المسلحة ، وعمل على تزويجهم حتى يضمن الحصول على أجيال جديدة من المجندين الافريقيين . ولقد

دفعت الرغبة فى الحصول على السودانيين للتجنيد المولى اسماعيل إلى محاولة مد سلطته الفعلية صوب السودان من جديد ، وإن كان قد فشل فى الوصول إلى المناطق التى كان أحمد المنصور قد وصل إليها من قبل. ورغم ذلك فقد خضعت الساقية الحمراء وشنقيط والجزء الشمالى من موريتانيا لحكمه .

ولقد عمل المولى اسماعل على ارسال الحملات المتتاليـة لمناطق المغرب المختلفة ، حتى يمكنه اخضاعها لسلطته العليا فى العاصمة ، واعتمد على القوة الحربية فى ذلك ، كما اعتمد على القسوة الفائقـة . وكانت الحملات تدمر القرى الـكاملة عند مرورها فيهـا ، وحتى تجبر الاهالى على الخضوع ، لسيد البلاد .

وبعد عمليات المولى اسماعيل الحربية لاخضاع مراكش سمع بالفتنـة التى نشبت فى فاس ، فنصب نائبا عنه فى مراكش وعاد إلى فاس حيث هم أعيانها المستاءون بقتله . إلا أنه علم بنيتهم فى الوقت المناسب ، فلم يقع فى شركهم . ولكن المتامرين قتلوا المولى زيدان بعد خيانته لهم ، فاستمرت الفوضى :

ولقد تمرد أهل فاس وبايعوا المولى أحمـد ، وعمت الفتنة ناحية تازة والريف ، وفى نفس الوقت كان أربعة آلاف من الجنود قد خلعوا الطاعـة أيضا . وخف المولى أحمد إلى الاتصال بالمتمردين . وحينما كان المولى اسماعيل بالريف حيث استطاع اخماد ثورته ، كان المولى أحمد قد استولى على تازة ، وكان أهل فاس يمدونه بقوات النجدة ، فأمر المولى اسماعيل أخاه المولى هاشم الذى كان يقيم فى تافيلالت بالتوجه إلى فاس الجـديدة ليحكمها طيلة غيابه .

ولما سمع الخضر غيلان بهذه الثورة ، وكان من رجال التحرير المغربى ،

ومن الرجال الوحدويين الذين يحاولون ربط بلاد المغرب الكبير ببعضها ، وكان لاجئا فى عاصمة الجزائر فى ذلك الوقت، ويطلب المعونة من الاتراك ـ لما سمع بها حصل على المعونة وحضر إلى تطوان ، والتف حوله أهلها وسكان أصيلا والقصر وكافة سكان ناحية الغرب . ومرة أخرى نجد أن ميزان القوى يكاد أن يتغير فى بلاد المغرب الكبير ، وبشكل واضح .

ولقد هاجم المولى اسماعيل تازة ، ولكن بدون جدوى. وكان سكان فاس وفاس الجديد فى قتال مستمر ، على حين كانت جولات غيلان سببا فى قطع طريق التجارة بين فاس وسلا . ثم وجه المولى اسماعيل جيشا إلى غيلان فلم ينجح فى مهمته ، كما يذكر السلاوى . فقرر المولى اسماعيل أن يتوجه بنفسه إليه ، فرفع الحصار عن تازة . وبعد أيام قليلة وصل إلى مدينة القصر ففاجأ غيلان الذى إضطر إلى مواجهته بقوات قليلة العدد ، ثم انصرف عنه معظمها . وحاول غيلان أن يقاتل المولى اسماعيل شخصيا ، ولكنه فشل فى تحقيق هذه الرغبة . ولكنه إستنفر الرجال وعاود المقاتلة حتى أصاب العدد العديد من الأعداء ، قبل أن يسقط على الأرض جريحا . « فتقدم إليه أحد الجنود السود وإحتز رأسه فأرسله المولى اسماعيل إلى فاس ، فأمر المولى هشام بالطواف به عبر المدينة ، ثم أعاده إلى السلطان الذى أمر بدفنه صحبة الجثة . » وجاء هذا النصر للمولى اسماعيل مباغتا للثوار ، ومثبتا لدعائم حكم السلطان .

وعمل المولى اسماعيل على إنشاء خطوط طويلة من القلاع أو «القصبات» ، وذلك للدفاع عن حدود المغرب الشرقية مع الجزائر ، وكذلك للدفاع عن الاقاليم السهلة ضد مناطق الاطلس المتوسط ، وسكانه من زمور وزيان .

أما الخط الثـالث فكان فى أعالى الاطلس نفسها ، ويهدف الاحتفاظ بطرق التجارة والطرق الاستراتيجية الموصلة للجنوب فى حالة سلم .

ويشتهر عهد المولى اسماعيل بأنه قد اشتمل على محاولات جريئة لتحرير المغرب من القواعد الاستعمارية الموجودة فيه، وتمكن من استرداد المهدية أو المعمورة فى سنة ١٦٨١ ، واسترداد العرائش فى سنة ١٦٨٩ واسترداد اصيلة سنة ١٦٩١ . استردها من اسبانيا ، وإن كان قـد فشل فى استرداد سبتة ومليلة منهم . وقام بمحاولات لتخليص مزاغان من حكم البرتغاليين، وإن كان قد فشل فى ذلك ، وسينجح حفيده المولى محمد بن عبد الله فى تخليص مزاغان سنة ١٧٦٦ . أما بالنسبة لطنجة فان البرتغاليين كانوا قد استردوها بعد انفصالهم عن اسبانيـــا سنة ١٦٤٠ . ومع ضعف البرتغال وصعوبة احتفاظها بهذا الميناء قدمه ملك البرتغـال لشارل الثانى ملك انجلترا كجزء من بائنة إبنته عند زواجها بملك الانجليز . ولكن المغاربة حاصروا طنجة فى سنة ١٦٨٤ ، واضطر البريطانيون لاخلائها بعد بضعة أشهر من الحصار، توفيرا للنفقات ، واستعدادا لتركيز قواهم فى جبل طارق .

وكانت علاقة المولى اسماعيل بالدولة العثمانية قد بدأت بداية سيئة ، إذ أنه حاول فى السنوات الاولى من حكمه ضم تلمسان إلى مملكته ، ولكنه تراجع بعد أول اصطدام واعترف بالحدود التى كانت قائمة منذ عهد السعديين بين الدولتين . وحاول المولى اسماعيل كذلك التحالف مع مراد بك فى تونس ضد الجزائريين ، ولكن هذه المحاولة لم تؤدى إلى نتيجة فعلية . وكانت قوة الرابطة الدينية أعمق من أن تخضع لمسألة حدود ، واضطر المولى اسماعيل إلى أن يهنىء الدولة العثمانية حين تمكنت من استرداد وهران من الاسبانيين سنة ١٧٠٨ . وظلت الروابط الدينية تجمع بين المولى اسماعيل

وأخوانه وجيرانه المغاربة المسلمين، رغم اصراره على استقلاله واصراره على أنه أمير المؤمنين، وبشكل يقدمه على سلطان الدولة العثمانية، ما دام من الاشراف العلويين.

ولقد تحسنت علاقة المغرب بفرنسا فى عهد المولى اسماعيل. وعاصره فى فرنسا فى ذلك الوقت لوى الرابع عشر. وكانت سياسة هذا الملك المعادية لكل من اسبانيا وانجلترا توحد بين مصالحه ومصالح المولى اسماعيل. وأرسل المولى اسماعيل إلى بلاط لوى الرابع عشر سفارة فى سنة ١٦٨١ برئاسة محمد التميمى لعقد تحالف بين الدولتين. ولكن لوى الرابع عشر كان لا ينظر نظرة تقدير كافية للامراء المسلمين، خاصة وأنه كان يعتبر نفسه حفيد سان لوى، والابن الاكبر للكنيسة الكاثوليكية. وجاءت مسألة تبادل الاسرى بين المغرب وفرنسا عقبة كأداء تمنع الوصول إلى اتفاق. وكان لوى الرابع عشر قد تشدد من قبل مع الجزائر فى هذه المسألة، وكان لا يرغب فى الافراج عن الاسرى المغاربة الذين كانوا يقومون بالتجديف فى سفن الاسطول الفرنسى، ورفض السماح بزيارة السفير المغربى للاسرى المغاربة الموجودين فى فرنسا. وإذا كانت هذه السفارة قد فشلت من الناحية السياسية فانها قد نجحت فى تجديد العمل بالمعاهدة التجارية المعقودة بين البلدين سنة ١٦٣١، وفى الاعتراف بقيام حالة سلم دائمة بينهما، وبضمانهما لحرية الملاحة. وكانت هذة المعاهدة كسبا لفرنسا التى سيزداد تعاملها التجارى مع المغرب مع مرور الزمن، وسيصبح على الحكومة المغربية أن توقف كل عمليات للجهاد البحرى أو للقرصنة تقع قرب سواحلها.

ولاشك أن هذه المعاهدة التجارية كانت بداية لعهد جديد فى تاريخ المغرب. واستمع المولى اسماعيل إلى أوصاف محمد التميمى عن مظاهر الحضارة

الموجودة فى فرنسا ، وكذلك عن جمال الفرنسيات . وأدى ذلك إلى تلك القصة المشهورة، والتى تتلخص فى إرسال سفارة عبد الله بن عائشة إلى بلاط فرساى لطلب يد الأميرة دى كونتى ، ابنة لوى الرابع عشر الارملة الشابة ، كزوجة للمولى اسماعيل . ولقد أصبحت هذه القصة مادة خصبة للتندر ، وخاصة حين طلب لوى الرابع عشر من المولى اسماعيل الدخول فى المسيحية لكى يتزوج من الأميرة .

وكانت الأيام الأخيرة من حياة المولى اسماعيل اياما مظلمة ، ضعفت فيها صحته وزادت ضده المؤامرات ، واشتملت على اصدار أمره باغتيال أحد أبنائه، بقتله بالوسائد بعد أن فقد وعيه فى الشراب، ونفذتها الجاريات، واشتملت على تنفيذ الحد وبيده وفى ابن آخر من أبنائه ، كما اشتملت على أوقات يقضيها فى الصلاة والتعبد . ومع وفاة المولى اسماعيل دخل المغرب فى دور حروب داخلية وتنازع على السلطة امتدت من سنة ١٧٢٧ حتى سنة ١٧٥٧ ، واشتملت على حكم ستة من السلاطين . ولم يخرج المغرب من هذه الفترة الا بوصول المولى محمد بن عبد الله إلى الحكم سنة ١٧٥٧ .

(٢) المولى محمد بن عبد الله :

عاد الاستقرار إلى المغرب مع حكم هذا السلطان ، حفيد المولى اسماعيل ، والذى استمر حكمه حتى سنة ١٧٩٢ . وتعتبر فترة حكم هذا السلطان فترة زاهية ومزدهرة فى تاريخ المغرب ، خاصة وأن الاستقرار سمح بازدهار التجارة ، كما سمح بازدهار العلوم والمعارف .

ولقد سار المولى محمد بن عبد الله على سياسة المولى اسماعيل فى محاولة تحرير بقية أراضى المغرب من القواعد الاستعمارية . ونجح فى استرداد مزاغان من يدى البرتغاليين . وحاول أن يسترد سبتة ومليلة فى سنة ١٧٧٣

و سنة ١٧٧٤ ولكنه فشل فى ذلك . وإذا كانت اسبانيا قد اعترضت بأن هذه القواعد قد أصبحت اسبانية وأن المغرب قد اعترف بذلك فى معاهداته معها فان المولى محمد بن عبد الله قـد أصر على أن الهدنة لا تنطبق إلا على العمليات البحرية فقط . كما أنشأ المولى محمد بن عبد الله ميناء الجديدة لتسهيل عملية تصدير المواد الاولية المغربية صوب الخارج . ولقد استلزمت عمليـة احياء التجارة المغربية الخارجيـة من المولى محمد بن عبد الله أن يدخل فى معاهدات تجارية مع معظم الدول الأوربية ، وحتى مع اسبانيا نفسها ، رغم وجود المشكلات معها بشأن سبتة ومليلة . ولكن المولى محمد بن عبد الله كان أكثر ميلا إلى دول شمال أوربا عنه إلى الدول اللاتينية ، وخاصة مع تكتل هذه الدول البروتستانتية الشماليـة ضد اسبانيا وفرنسا فى حرب السنوات السبع . وعقد المولى محمد بن عبد الله معاهدة تجارية مع الدانمارك ، كما جدد المعاهدة المعقودة مع بريطانيا سنة ١٧١٦ . وإذا كانت فرنسا قد إنهزمت فى هذه الحرب فى أوربا فانها قد أرسلت حملة تأديبية إلى العرائش وسلا ، بدعوى العمل ضد القرصنة . ولكن المولى محمد بن عبد الله لم يظهر عـداءاً لفرنسا نتيجة لذلك ، خاصة وأنه كان ضد فكرة استمرار قيـام بعض العناصر من المجـاهدين البحريين بعملياتهم ، دون أوامر منه ، وفى شكل يتضارب مع المصالح العامة للدولة . بل نجد أن المولى محمد بن عبد الله قـد دخل مع فرنسا فى مباحثات لعقد معاهدة صداقة وتجارة تمت بالتوقيع على معاهدة سنة ١٧٦٧ والتى أيدت فكرة الحماية التى كانت قد ذكرت من قبل فى المعاهدة الفرنسية المغربية سنة ١٦٨٢ وتدعم بذلك حق القناصل الفرنسيين فى حماية التجار ومن يدخل فى خدمتهم حتى من غير الرعايا الفرنسيين .

وأخيرا فان فترة حكم المولى محمـــد بن عبد الله قد عاصرت استقلال

الولايات المتحدة الأمريكية . واقترح الكونجرس الامريكي في سنة ١٧٨٦ عقد معاهدة صداقة وتجارة مع المغرب الاقصى ، كما أنه وسط المولى محمد بن عبد الله لدى نيابات تونس وطرابلس لوقف أعتداء سفنهما على السفن الامريكية في البحر المتوسط . وقام المولى محمد بن عبد الله بدور الوساطة ، وإن كان قد فشل فيه ، نتيجة لاصرار النيابتين على ضرورة دفع الولايات المتحدة لاتاوة سنوية معينة . وبعد تولية جورج واشنطون رئاسة الولايات المتحدة بعث برسالة شكر إلى المولى محمد بن عبد الله في سنة ١٧٨٩ ، وتحدث في هذه الرسالة عن الصداقة التي قامت بين البلدين منذ قيام الجمهورية . والواقع أن مراسلات المولى محمد بن عبد الله ، مع الكونجرس الامريكي تعتبر أول اعتراف دولي بحكومة الولايات المتحدة الامريكية . ولن تنسى الولايات المتحدة للمغرب ذلك ، وستكون قنصليتها في طنجة ، التي ستنشىء سنة ١٨٢٠ أول قنصلية أجنبية في المغرب .

ويتميز حكم المولى محمد بن عبد الله على حكم كل من المولى اسماعيل ، وحكم أحمد المنصور الزهبي بأنه قد عمل توطيد الروابط مع الدولة العثمانية ومع بلاد المشرق العربي . وقام بمراسلات كثيرة ، وبتبادل الهدايا مع الباب العالي ، كما أنه تصاهر مع الشريف سرور في مكة .

ويروى لنا صاحب الاستقصا أن المولى محمد بن عبد الله أرسل في عام ثمانين ومائة وألف هجرية خديعة الرئيس عبد الكريم راغون التطواني سفيراً إلى السلطان مصطفى العثماني ، وأصحبه هدية نفيسة مكافأة له على هديته التي كان قد أرسلها مع السيد الطاهر بن عبد السلام السلاوي ... «ولما دخلت سنة إحدى وثمانين ومائة والف ، قدم الحاج عبد الكريم المذكور من عند السلطان المذكور ومعه هدية عظيمة أعظم من الأولى ، وهي مركب

موسوق بالمدافع والمهاريس النحاسية ، واقامتها واقامة المراكب القرصانية من صوار ومخاطيف وقلوع وقمن وحبال وبرميل وغير ذلك من آلات البحر ، وفيها ثلاثون من مهرة المعلمين الذين لهم المعرفة بافراغ المدافع والمهاريس والكور والبنب، وبضاعة والمراكب، وفيهم معلم مجيد فى الرمى بالمهراس إلى الغاية ، فنزلوا بمرسى العرائش .

« قال صاحب البستان : وكنت يومئذ واليا بها فورد أمر السلطان بتوجيه المعلمين إلى فاس ، يقيمون بها حتى يقدم السلطان من مراكش إلى مكناسة فيجتمعون به هنالك ، ولما وصل السلطان إلى مكناسة وحضروا عنده فاوضهم فى الخدمة وأراد أن يحيي آثار دار الصنعة التى كانت بسلا تصنع بها المراكب الجهادية على عهد الموحدين وبنى مرين ، فقالوا : نحتاج أن تبنى لنا داراً على هيئة كذا ، ومن نعتها كذا وكذا ، ورسموا له شكلا فى قرطاس ، فرأى أن شكلها لا يتم فى عشرين سنة ولا أكثر ، ولا يكفى فى بنائها مال، فأعرض عن ذلك ، وبعث معلمى البنب إلى تطوان فكان أحدهم يفرغ البنب من قنطارين ، وبعث معلمى المراكب إلى سلا ، فأنشأوا فيها ثلاث شكظريات ، وبعث معلم الرمى إلى رباط الفتح فكان يعلم بها الطبجية من أهل سلا والرباط ، وتخرج على يديه نجبـــاء . ومن ثم توارث أهل العدوتين هذه الصناعة مدة إلى أن لم يبق بها اليوم إلا الاسم ، ورد أصحاب المدافع والمهاريس إلى فاس، فاقاموا بها إلى أن توفوا هناك» .(١)

ولقد ساعد كل ذلك على زيادة ازدهار تجارة المغرب ، وقوافل الحج مع بلاد الشرق الأدنى ولا شك فى أن زيادة الصلات مع الحجاز والجزيرة العربيـة فى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر والسنوات الأولى من

(١) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى . الجزء الثامن . ص٣١ — ٣٢ .

القرن التاسع عشر قد عملت على احتكاك فكرى ، فى وقت اشتد فيـه ساعد الثورة الوهابية ، والحركة السلفية الاسلاميـة فى بلاد الحجاز . ولقد أثر ذلك على المغرب الاقصى، إذ أنه سيتخذ بعد ذلك مواقف واضحة تجاه الطرق الصوفية وتجاه الخرافات والشوائب التى دخلت فى الدين الاسلامى .

ولاشك أن وقوع هذا الاحتكاك فى هذا الوقت الذى جاءت فيه الحملة الفرنسية إلى مصر جعل خلفـــاء المولى محمد بن عبد الله ، وعددا من ابنائه يقومون بعمليات جريئة فى إقليم البحيرة للدفاع عن مصر ، ولمقاومة الغزو الفرنسى. كما أن عدداً منهم قد اضطر ، وهو فى طريق الحج ، إلى العودة إلى الحجـاز ، لاستنفار الرجال ، وعادوا بهم إلى الصعيد ، واقلقوا مضاجع الفرنسيين فى المنيـا واسيوط وسوهاج وقنـا . وهى فترة فريدة فى تاريخ المغرب وتاريخ المشرق فى نفس الوقت .

(٣) المغرب الاقصى فى بداية القرن التاسع عشر : —

لقد ظهر الضعف واضحا على المغرب بعد نهاية حكم المولى محمد بن عبد الله سنة ١٧٩٤ . وكانت الاحداث الدولية تسير بسرعـة مع الثورة الفرنسية ، وقيام صراع دولى فى القارة الاوربية. ولقد اضطر المولى سليمان إلى محاولة تحاشى الاصطدام مع الدول الاوربية، فاتخذ موقفا صريحا ضد عملية الجهاد البحرى ، وذهبت به هذه السياسة إلى أن باع سفنه الحربية إلى نيابات تونس والجزائر ، وإلى أن يحرم على رعاياه التجارة فى البلاد المسيحية. ولقد حدد المولى سليمان مدينة طنجة مقراً للقنصليات الاجنبية فى المغرب .

وحدد المولى سليمان الموانى التى يجوز لتجار الاجانب الاقامة فيهـا . وفى عهده قام عدد من الاوربيين بزيارة المغرب، مثل دى ما نجو دابادیا الذى تنكر فى شكل أحد المسلمين من الشرق الادنى، وانتحل اسم على بك العباسى

لزيارة البلاد . ونلاحظ أن المولى سليمان، وهو الذى عاصر الثورةالفرنسية ونابليون قد فشل ، أو امتنع ، عن القيام بدور واضح فى الناحية الدولية، مثلما قامت به الجزائر مثلا . وراعى معاهدة الصلح المعقودة مع اسبانيا سنة ١٧٩٩، ولم ينتهز فرصة وقوع اسبانيا فى أيدى نابليون لكى يطالب بسبتة ومليلة . وبدأ المغرب بذلك الدخول فى دور العزلة فى الوقت الذى أخذ فيه الغرب فى التفكير فى ضرورة السيطرة على بلاد المغرب الكبير .

وإذا كان المولى عبد الرحمن الذى تولى الحكم سنة ١٨٢٤ قدحاول أن يجدد حركة الجهاد البحرى، إلا أنه فشل فى ذلك. وفى عهده استولت فرنسا على الجزائر سنة ١٨٣٠ .

خاتمة الباب

وصل الحال ببلاد المغرب الكبير إلى نوع من تركز الاوضاع تحت قيادات إقليمية ، ارتبط بعضها بروابط قوية أو اسمية مع الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الاسلامية، مثل دايات الجزائر، وبايات تونس وحكام طرابلس، واحتفظ الآخرون باستقلالهم الفعلي وبشكل واضح مثل السلاطين السعديين والعلويين فى المغرب الاقصى[1] .

ولكن هذه الروابط مع الدولة العثمانية قد ضعفت نتيجة للضعف العام الذى أصاب الدولة ، ونتيجة لعزلة كل إقليم عن الاقليم الآخر ، وتفرغ القيادات لاستغلال الاهالى ، ودون تطوير فى وسائل الانتاج .

لقد كان الشكل العام لاقاليم المغرب الكبير فى بداية القرن التاسع عشر هو التقهقر والتخلف ؛ أما البنيان فكان قد أصبح اقطاعيا الزاميا متجمداً .

وحدث ذلك فى وقت تمكنت فيه الطبقة الوسطى أو البورجوازية من الاستيلاء على الحكم فى أوربا ، أو فى بعض أقاليمها ، وتمكنت بذلك الثورة الصناعية من النمو. ولقد احتاجت أوربا إلى المواد الاولية، وإلى الاسواق لتصدير المواد المصنوعة ، كما احتاجت إلى تأمين طرق المواصلات البرية والبحرية ، فدفعها كل ذلك إلى الاصطدام باقرب المناطق المتخلفة إليها ، ودفعها إلى محاولة السيطرة عليها. وكانت تجربة فرنسا مع الجزائر هو أولى التجارب الاوربية التى نجحت فيها فرنسا فى اقتطاع الجزائر من جسد المغرب الكبير، ودقت بذلك أول إسفين فى هذه المنطقة ، وجاء ذلك بعد أن شعرت فرنسا بأهمية موارد الجزائر، وأهمية إمكانياتها لها .

ويعتبر القرن التاسع عشر هو عصر هجوم الاستعمار على بلاد المغرب الكبير .

الباب الثانى

احتلال فرنسا للجزائر

إذا كانت فرنسا قد بدأت عملياتها الحربية للاستيلاء على نيابة الجزائر فى سنة ١٨٣٠ فإن أصول فكرة هذه العملية تعود إلى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر . وارتبطت هذه العملية بالتطورات الهامة التى حدثت فى العالم فى ذلك الوقت . وكانت أحوال نيابة الجزائر وموقعها ومنتجاتها مما تجعل بعض الدول ، وخاصة فرنسا ، تطمع فيها من ناحية ، وتجعلها بالتالى تدخل فى نطاق التنافس الدولى من ناحية أخرى . أما الدول غير الطامعة فى الاستيلاء عليها ، فقد اهتمت بها كذلك وبذلك القدر الذى يساعد على التقليل من أهميتها البحرية التى تؤثر على الملاحة الدولية ، أو بتلك الدرجة التى تمنع وقوعها فى أيدى قوى أخرى منافسه . ولقد تمكنت فرنسا . وفى ظروف معينة ، وفى نهاية الثلاثينات، فى القرن التاسع عشر ، من التصميم ومن البدء بتنفيذ مشروعها للاستيلاء على الجزائر ، والتوسع منها فى كل اقليم النيابة واستغلال مـــواردها الاقتصادية والبشريه لصالحها ، وادخالها عاملا هاماً فى السياسة الفرنسية الداخلية والخارجية ورغم المقاومة الوطنية العنيفة التى لقيتها فرنسا من القوى الوطنية الموجودة فى الاقليم ، والتى امتدت لفترة ستةعشر سنة ، فان الظروف الداخلية والخارجية ، والامكانيات المادية للجزائريين ، قد اضطرت هذه القوى الوطنية الجزائرية إلى وقف معاركها لكى يستمر فيها ، وفى شكل ثورات جديدة فى هذه المنطقة أو تلك . وكتب الجزائريون أسمائهم وأسماء معاركهم وثوراتهم الوطنية بخط من نور فى سجل تاريخ كفاح الشعوب المجاهدة من أجل استقلالها واستقلال غيرها . وكما كانت الجزائر هى الدرع الأول وخط المعركة الأول للدفاع عن العالم العربى والاسلامى ، فقد كان استيلاء الفرنسيين عليها نذيراً بضياع هذا الدرع القوى الثمين ، ونذيراً بدق اسفين استعمارى . فى قلب بلاد العروبة والإسلام « التى كان عليها ، فى ضعفها وهزالها ، أن تنتظر يومها الواحد بعد الآخر .

الفصل السادس

الجزائر والأطماع الاستعمارية

كانت إمكانيات الجزائر سبباً أساسياً فى طمع بعض الدول فى الاستيلاء عليها وتفكير غيرها فى السيطرة على هذه الامكانيات أو تحويلها بشكل يجعلها لا تتعارض مع مصالحها . وإذا تتبعنا أهم علاقات نيابة الجزائر مع غيرها منذ بداية القرن التاسع عشر لوجدناها تتلخص فى تمويل فرنسا — فى عصر الثورة ونابليون — بالقمح ، ثم فى محاولة بريطانيا تكتيل الدول للقضاء على البحرية الجزائرية منذ سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٢٤ ، ثم أخيراً مسألة النزاع الجزائرى الفرنسى حول دفع أثمان القمح مما أدى إلى تدهور الموقف وخلق الذرائع للحصار البحرى والاستعداد للحرب . ويكفينا تتبع هذه المشكلات ، فى تسلسلها التاريخى ، لشرح الأطماع الاستعمارية فى الولاية ، وشرح أسباب عملية استيلاء الفرنسيين عليها .

(١) الولاية الجزائرية وامكانياتها :—

إزدادت أهمية الجزائر الاستراتيجية بشكل واضح فى البحر المتوسط مع الثورة الفرنسية متى حاولت استخدام هذا البحر وسيلة للوصول إلى مصر ولضرب بريطانيا فى الهند ، ومع نابليون الذى فكر فى تكوين امبراطورية له تشتمل على أجزاء هامة من الدولة العثمانية واقاليم شمال إفريقية . وظهرت مدينة الجزائر فى موقع متوسط بين القواعد البريطانية فى جبل طارق وفى مالطة ، مما يدعم السيطرة البحرية البريطانية على البحر المتوسط فى حالة استيلاء بريطانيا عليها ، أو الحصول على تسهيلات من حكامها . وأقلقت فكرة إمكان قيام

تقارب أو تحالف جزائرى — بريطانى بال الحكومة الفرنسية فى عصر الثورة وامبراطورية نابليون . وكانت فكرة الافادة من موقع الجزائر الاستراتيجى تراود نابليون فى حربه مع بريطانيا . ولا شك أن حصول فرنسا على قاعدة بحرية فى شمال إفريقية كان يسمح لها بالتعاون مع قاعدة طولون ، وبين الجنوب والشمال ، وبشكل يسمح لها بالتفوق فى الحوض الغربى للبحر المتوسط ، وتهديد الخطوط البريطانية التى كانت تسير فيه بين الشرق والغرب .

وإزدادت أهمية الجزائر الاقتصادية بالنسبة لفرنسا ، وفى نفس الفترة وذلك نتيجة لتجنيدها عدداً كبيراً من الجيوش والقوات المحاربة ، مما قلل الأيدى العاملة ، وخاصة الفلاحة . فزادت حاجة فرنسا إلى القمح واللحوم والزيوت ، وكانت متوفرة فى نيابة الجزائر .

ولقد سيطر هذان العاملان ، الاستراتيجى والاقتصادى ، على العلاقات الفرنسية الجزائرية فى عصر الثورة ونابليون . وحاولت فرنسا الافادة من الجزائر فى هذين الميدانين ، وحاولت فى نفس الوقت منع بريطانيا من الافادة منهما فى الجزائر .

وكان دى كرسى ، القنصل الفرنسى فى الجزائر قدنصح حكومته فى عهد لوى السادس عشر بمهاجمة مدينة الجزائر ، وبالاستيلاء عليها بحملة تنزل إلى شاطىء سيدى فرج . ولكن أحوال فرنسا لم تكن تسمح لها فى هذا الوقت ، وهى مشرفة على الانهيار ، بتنفيذ مثل هذا المشروع . ولكن العلاقة بين الطرفين تغيرت بعد قيام الثورة ونتيجة لتغير الأوضاع فى فرنسا . فلقد عمل رجال الثورة على الاحتفاظ بعلاقات ودية مع نيابة الجزائر ، وأرسلت الجزائر إلى فرنسا كميات كبيرة من القمح واللحوم والجلود والزيوت اللازمة لتموين جنوب فرنسا ، والقوات العسكرية المحاربة فى ميادين القتال . وحاولت بريطانيا إغراء

الداى حسن للقيام بأعمال عدائية صوب فرنسا ، أو اتخاذ موقف غير ودى معها ، ولكنه رفض هذه النصيحة . وأقرض الداى حسن لفرنسا مبلغ ٢٥٠ ألف فرنك لشراء القمح اللازم لها من عنابة وقسطنطينة،وسمح للسفن الفرنسية بالتزود من موانى الجزائر ، وأمر رجال البحر الجزائريين بعدم التعرض للسفن الفرنسية ، وباحترام العلم الفرنسى فى كل مكان . وعاد الداى حسن وأقرض حكومة الادارة (الديركتوار) مبلغ مليون فرنك فى سنه ١٧٩٦ ، ورفض استلام أية أرباح عن هذا المبلغ ، وكتب لهذه الحكومة معتذرا برقة بأنه لم يستطع القيام بخدمة أكبر من ذلك . وشعر الداى بأنه قد أدى خدمات لفرنسا ، وطلب منها إصدار العفو على أحد رعاياها ، الذى كان قد احتمى فيه بعد أن حرمته بلاده من حقوقه المدنية ، وحكمت عليه بالاعدام بدعوى تعاونه مع الانجليز فى طولون . ولكن الحكومة الفرنسيه رفضت إجابة هذا الطلب ، ومنح هذا العفو . فشعر الداى بأن فرنسا قد أهانته ، بعد الخدمات التى أداها لها ، وفى مسألة لاجىء لديه ، ويصعب على أى عربى أو شرقى التفريط فى حقها . ولذلك فانه قد طلب من باى قسطنطينة وقف تصدير الغلال إلى فرنسا . ومنذ ذلك الوقت لم تستفد فرنسا من الجزائر إلا عن طريق اليهوديين بكرى وبوشناق .

ولقد تأثرت العلاقات الفرنسية — الجزائرية بذلك الصراع العنيف الذى قام بين فرنسا وبريطانيا حتى سنة ١٨١٥ ، من جهة ، كما تكاثرت بروابط التضامن والاتحاد ، التى كانت تربطها بجيرانها من العرب والمسلمين ، وبخاصة الدولة العثمانية ، من جهة أخرى فرحب الجزائريون بانتصار الفرنسيين فى البحر المتوسط حين استولى الجزال بونابرت فى شهر يونيو سنة ١٧٠٨ على جماعة فرسانها وهو فى طريقه إلى مصر . واعتبرت الجزائر أن هذا الانتصار

يخلصها من بقايا الصليبيين . وحينما طلب الباب العالى من الجزائر قطع علاقتها مع فرنسا بعد احتلال بونابرت لمصر ، راوغ الديوان فى ذلك . ورغم أن الداى مصطفى قد سجن القنصل الفرنسى وعدداً من الرعايا الفرنسيين إلا أنه عاد وأفرج عنهم بعد أيام ، وبمجرد رجوع البعثة العثمانية التى كانت قد طلبت منه ذلك . ولقد تمكنت حكومة القنصلية من أن توقع على اتفاقية للهدنة مع الجزائر فى سنة ١٨٠٠ ، وتحولت بعد ذلك إلى صلح دائم .

ولقد قامت بريطانيا بالضغط على الجزائر حتى تمكنت من قطع علاقاتها مع فرنسا . ولكن الداى كتب خطاباً شخصياً للقنصل الأول شرح له فيه الموقف واعتذر عما حدث . كما سمح لممثل فرنسا ولرعايا دولته بركوب سفنهم فى أمن . ووقعت الجزائر فى العام التالى على معاهدة صداقة مع فرنسا نصت على حرية التجارة وإلغاء بيع الرعايا الفرنسيين ، كأسرى أو رقيق فى شمال إفريقية ، وإن كان عمر هذه المعاهدة لم يكن بأطول من عمر سابقتها ، نظراً لتغير الموقف الدولى ، وتغير العلاقة بين فرنسا وكل من بريطانيا والدولة العثمانية . ولقد كانت هذه العلاقة الودية بين فرنسا والجزائر ، فى عهد القنصلية ، مبنية على غير أساس وتشبه إلى حد كبير تلك العلاقة التى تنشأ بين الذئب والحمل . وكان نابليون يفكر دائماً فى إقامة امبراطورية واسعة تشتمل على مصر والهند وبلاد الفرس ، وكان احتلال شمال إفريقية يدخل ضمن ذلك المشروع . وفكر نابليون فى تنفيذ ذلك الجزء من مشروعه فى عام ١٨٠٢ ثم فى عام ١٨٠٨ .

وكان الداى قد طالب فرنسا ، فى المرة الأولى برد مبلغ المليون فرنك الذى أعارها لها لشراء القمح . ولم تكن من سياسة نابليون دفع أى قرش يدخل فى خزائنه ، فانتهز فرصة أسر سفينتين فرنسيتين واهانة أحد قباطينها لكى يهدد بقطع العلاقة مع نيابة الجزائر ، حتى لا يسمح بتكرار الاعتداء على العلم الفرنسى .

وأرسل أحد الفرق البحرية فى شهر أغسطس أمام مدينة الجزائر تحمل تهديداً منه إلى الداى، ويذكر له فيه أنه قد أزال دولة المماليك ويمكنه إرسال ثمانين ألف جندى لهدم الولاية الجزائرية من أساسها. وربط نابليون بهذا الشكل بين الحادثتين حتى يظهر الجزائر بمظهر المعتدين على العلم الفرنسى، ويمنعهم من المطالبة برد قيمة القرض. وظهر ذلك واضحاً من الإنذار الذى أرسلته وزارة الخارجية الفرنسية إلى محمد غالب افندى، سفير الباب العالى فى باريس ذاكرة فيه بأنها لن توافق على دفع مبلغ المليون فرنك لداى الجزائر بأى حال من الأحوال، متناسية ذكر أصل هذا المبلغ والسبب الذى دفع الجزائر إلى مطالبة فرنسا برده. ولقد دعمت فرنسا تهديدها بإصدار أمرها إلى الاسطول بالتحرك من طولون. فاضطر الداى إلى اظهار الحكمة واللين حتى لا يدخل فى حرب ضد نابليون، وأرسل اليه رداً رقيقاً، وطلب منه أن يكون إرسال جميع المراسلات الفرنسية إليه شخصياً حتى لا يقع أى سوء تفاهم آخر. واستقبل الداى ضباط الاسطول الفرنسى استقبالا ودياً فى قصره، وأظهر فى نفس الوقت عدم رضاءه عن القنصل البريطانى بدعوى استقباله سيدات مسلمات فى وضح النهار. فتناسى نابليون تنفيذ تهديداته، بعد أن وضح أنه كان يهدف إلى عدم دفع ديونه للجزائر، وإلى الحصول على مركز أكثر تفوقا من بريطانيا فى نيابة الجزائر.

ولقد استمرت العلاقات الفرنسية الجزائرية على هذه الوضعية لمدة ست سنوات ثم شعرت فرنسا بعودة نشاط بريطانيا فى شمال افريقية، فاتفقت مع الروسيا فى سنة ١٨٠٨ على أن يكون احتلال الجزائر من نصيب فرنسا، وذلك فى المعاهدة السرية التى وقعت بينهما، وارسلت فرنسا القومندان بوتان من سلاح المهندسين فى مهمة سرية فى شمال إفريقية، وذلك لعمل خرائط لمدينة الجزائر والاقليم المحيط بها. وقد قام هذا الضابط بمهمته ورسم الخرائط وأخذ كثيراً من المذكرات

ولكنه وقع أسيراً فى أيدى البريطانيين وهـــوفى طريق العودة إلى طولون ، فاضطر إلى اعدام الخرائط والمذكرات . وتمكن من الفرار من الأسر من مالطة وعاد إلى فرنسا عن طريق القسطنطينية . وكتب تقريراً ذكر فيه تسليح مدينة الجزائر واستحكاماتها ، وذكر أن أحسن خطة للاستيلاء عليها هى انزال القوات فى سيدى فرج ، إلى الغرب منها ، ثم الالتفاف حولها من ناحية البر . وكانت هى نفس الخطة التى أشار بها دى كرسى منذ ٢٦ سنة ، وهى نفس الخطة التى ستقوم فرنسا بانتهاجها فيما بعد .

وإذا كانت فرنسا قد انشغلت منذ عام ١٨٠٨ حتى عام ١٨٤٢ بمشكلات أخرى غير مسألة الجزائر ، خاصة وأن سلامتها وأمنها كانا مهددين فى أوربا ، إلا أن فكرة الاستيلاء على الجزائر أخذت تراودها من جديد بعد انتهاء ذلك الخطر وعودة فرنسا إلى حدودها الطبيعية بعد عصر نابليون . وفى خلال هذه الفترة إنتقل مركز الثقل فى علاقات الجزائر بالخارج من فرنسا إلى بريطانيا ، وانتقل موضوعها من القمح إلى البحرية الاسلامية — إلى أن عادت من جديد بعد عام ١٨٢٥ إلى فرنسا . وإلى القمح .

(٢) البحرية الاسلامية : —

كانت نيابة الجزائر قد أفادت من فترة الحروب الأوربية فى عصر نابليون وعملت على تجديد قطعها البحرية . وانتهت هذه الحروب وخرجت منها بريطانيا منتصرة ولها قواعد فى الجزر الايونية ومالطة وجبل طارق ، والتفوق البحرى الواضح فى البحر المتوسط . فهل تقبل بريطانيا استمرار البحرية الاسلامية عامة ، وفى شمال افريقية خاصة ، فى القيام بنشاطها فى هذا البحر ؟

لقد بحث مؤتمر فينا موضوع الجزائر ، ونيابات شمال افريقية حين طلب

فرسان مالطة باعادتهم إلى جزيرتهم أو ضمهم قاعدة أخرى فى البحر المتوسط يتخذونها ركيزة لهم ، ولكل الشعوب المسيحية لتحطيم البحرية الاسلامية وللقضاء على قراصنة شمال افريقية . وعاد إلى بحث الموضوع مع مسألة القضاء على تجارة الرقيق والتعرض للأسرى المسيحيين الموجودين فى ذلك فى بلاد المغرب على أنهم يعاملون معاملة الرقيق . وكان اهتمام مؤتمر فينا بهذه المسائل هو عبارة عن خدمة الأعضاء المشتركين فيه على حساب غير المشتركين ؛ واعطاء قرارات لها صبغة جماعية ، والسماح لأنفسهم بتطبيقها على أنها جزء من القانون الدولى .

واهتم الاميرال السير سيدنى سميث بالموضوع ، وقدم مذكرة لمؤتمر فينا طالبه فيها بضرورة وضع حد لأعمال القراصنة وذلك بالقيام بعمل أوربى جماعى ، وتحطيم حكومات الدايات واقامة حكومات أخرى مكانها . وأظهر اندهاشة من أن الدول الأوربية تعنى بإلغاء تجارة الرقيق الأسود ، وتترك فى نفس الوقت مسلمى شمال إفريقية يأسرون المسيحيين ويجبرونهم على التجديف فى السفن . ذكر أن هذه الحالة لا تتفق مع الانسانية ، وأنها تهدد أمن الملاحة والتجارة ، وأشار إلى أن الوسائل التى استخدمها الأمراء المسيحيون حتى ذلك الوقت كانت غير كافية ، وطلب من الدول التى يهمها الأمر أن تبرم معاهدة تنص على تقديم القوات البرية والبحرية اللازمة لحراسة سواحل البحر المتوسط ولمراقبة وتعقب وتحطيم سفن قباطين شمال أفريقيه ، « القراصنة » ، واقترح نفسه لقيادة هذه القوات « الدولية » .

وكانت هذه النزعة الانسانيه الواضحة تخفى وراءها عوامل سياسية واقتصادية . وكان هدف الدول الغربية من تحرير العبيد هو هدم لإقتصاد البلاد الاسلامية التى تستخدم الزنوج فى زراعتها أو تجارتها . هدم ذلك الاقتصاد من أساسه بحيث

تعجز هذه البلاد عن مقاومة الدول الغربية حربياً أو اقتصاديا ، وتتمكن الدول الغربية من السيطرة عليها بسهولة . وربطت الدول الغربية بين تجارة الرقيق وبين البحرية الاسلامية فى هذه العملية ، سواء باتهامها لهـــا بنقل العبيد ، أو اتهامها لها باستخدام الأسرى المسيحيين فى التجديف . وظهرت حركة ، تزايدت على مر الأيام قوة ، واشتملت على بعض العسكريين وبعض بناة الامبراطوريات وحاولت جمع قوى الدول الأوربية ، واتخاذ قرارات لها قوة القانون الدولى ، والقيام بزيارة سفن المسلمين وتفتيشها ومصادرتها أو تدميرها إن تطلب الأمر ذلك ، وبدعوى أن هـــذه السفن تعمل فى تجارة الرقيق ، أو أنها تستخدم الأسرى المسيحيين عبيداً فى التجديف . وكانت نتائج هذه العملية هى إخلاء مياه البحار من السفن العربية والاسلامية ، وإمكان وصول القوات الأوربية إلى السواحل فى أمن وطمأنينة . أما اقتصاد هذه البلاد فيكون قد تأثر تأثيراً كبيراً بالقضاء على السفن التجارية ، واهتز من جذوره نتيجة لتغيرات فى علاقة رأس المال والانتاج ، بعد تحرير الرقيق وتحويلهم إلى عمال ، وذلك فى صالح رؤوس الأموال الأجنبية ، وعلى حساب الوطن .

ولقد كون السير سيدنى سميث « جمعية محاربه القراصنة » ثم « جمعية الفرسان محررى الرقيق الأبيض فى إفريقية » . وكان يحاول بذلك إعادة جماعة فرسان مالطة تحت لون جديد . وأخذت آراؤه تنتشر فى معظم بلاد غرب أوربا ، واعتنقها العامة على أنها مبادىء إنسانية ، واستخدمها رجال السياسة والاقتصاد لتنفيذ مآربهم ، وكان شاتوبريان عضواً فى الجمعية الأولى . وطلب من ملك فرنسا العمل على إلغاء الرقيق ، وذكر أن فرنسا كانت الدولة الأولى التى خرجت منها أولى الحملات الصليبية ، فلتكن كذلك هى من ترسل آخرها . ولكن أحوال فرنسا بعد حروب نابليون لم تكن تسمح لها بالقيام بأعمال حربية جديدة ، كما

أن بريطانيا فضلت السير على سياستها التقليدية للابقاء على نيابات شمال إفريقية حتى لا تسهل أمر إخضاعها على فرنسا ، نتيجة لضعف هذه النيابات وانتشار الفوضى فيها . فاكتفى مؤتمر فينا بوضع مبادىء عامة لتحريم القرصنه والرق .

ولكن الدول لم تقتصر على النشاط السياسى أو الدبلوماسى للتخلص من البحرية الجزائرية ، فلقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى فرقها البحرية فى عام ١٨١٥ لكى تجبر الداى على وقف المطالبة بالجزية السنوية المفروضة على سفنها فى البحر المتوسط ، ووقف عمليـــة زيارة وتفتيش السفن . واستطاع الكومودور الأمريكى ، قائد هذه الفرقة ، أن يحطم سفينة الريس حميدو ، وأن يعقد معاهدة مع الجزائر ، فى الوقت الذى كانت فيه عاصمة النيابة محاصرة بفرقة بحرية تتألف من ست سفن ، وجاء الأسطول البريطانى ليشارك فى هذة العملية بقيادة اللورد إكسماوث .

وارسلت بريطانيا أسطولا لزيارة الجزائر وكل الولايات الاسلامية فى شمال افريقية بعد أن تعرضت إحدى سفنها الصغيرة للأسر . وهدفت بريطانيا من وراء هذه الحملة إرهاب هذه النيابات ، ، واجبارها على فك أسر من تحتفظ بهم من الأسرى الأوربيين ، واحترام قوانين الملاحة . وإنضم الاسطول الهولندى إلى الاسطول البريطانى بقيادة اللورد إكسماوث ، ووصلت الحملة إلى الجزائر . ولكن الداى لم يكن مستعداً لقبول مثل هـذا التهديد ، وأمر بإلقاء القبض على عـــدد من الأوربيين الذين كانوا يعملون فى صيد الأصداف ، بمجرد سفر الأسطول البريطانى ، كما أمر بطرد القنصل البريطانى من الجزائر . وعاد أسطول اللورد إكسماوث إلى الجزائر فى شهر أغسطس سنة ١٨١٦ ، وتمكن من إرسال سفينة حربية ، دخلت إلى الميناء وراء سفينة المفاوضة التى كانت تحمل العلم الأبيض . وتمكنت بقية سفن الأسطول ، بهذه الطريقة من الوصول إلى الميناء

بمساعدة هذه السفينة الحربية التي كانت تهدد الميناء . وقدم اللورد إكسماوث شروطه تحت ضغط القوة وكانت تتلخص في ضرورة الاعتراف بإنهاء الرق ، والتعهد بعدم استرقاق الأسرى المسيحيين ، ورد الأسرى التابعين لنابولي وسردينيا لبريطانيا ، واعترف المفاوض البريطاني بحق السفن الجزائرية في تتبع سفن الدول التي لم تعقد معاهدات بهذا الشأن مع الجزائر ، ولكن بشرط تعهد الداي نفسه بعقد معاهدات لإلغاء القرصنة مع جميع الدول الأوربية . ورفض الداي عمر هذه الشروط فأخذ اللورد إكسماوث يرتب قطعه البحرية في مواقع القتال ، فاضطر الجزائريون إلى إطلاق النار عليها ، وأصابوا عددا منها وانزلوا بها خسائر بلغت ثمانمائة من القتلى . وألقى الأسطول البريطاني ٣٤٠٠٠ قذيفة على القطع البحرية الجزائرية الراسية في الميناء ، وعلى المدينة نفسها مما تسبب في إغراق معظم قطع الأسطول الجزائري وتدمير جزء من تحصينات المدينة . واضطر الداي تحت الضغط الحربي إلى إطلاق سراح المسيحيين الموجودين لديه ولم يكن عددهم إلا ١٢٠٠ أسير ، معظمهم من الأسبان والايطاليين . وحنق الجزائريون على الداي لخضوعه للتهديد البريطاني ، وتراجعه أمام القوة ، فقتلوه واختاروا بدلا منه الداي حسين ، الذي أظهر تشدداً في موقف الجزائر أمام عمليات الضغط الأوربية ، سواء أكانت بريطانية أو فرنسية فيما بعد . وظهر جلياً أن هذه العملية عبارة عن جزء من الصراع بين الشرق والغرب ، وبين المسلمين والمسيحيين . وأمام تشدد الدول المسيحية وتضامنها ، اضطرت الدولة العثمانية إلى إظهار مخاوفها ، ووقفت إلى جانب نيابة الجزائر ، وأهدتها ثلاث سفن حربية .

ولقد بحث مؤتمر لندن سنة ١٨١٦ مسألة القضاء على قوة القراصنة البحريين ، ولكن المركيز دوسموند ، مندوب فرنسا رفض الموافقة على القرارات ، التي

كانت تعطى ابريطانيا وسائل لتوكيد وتثبيت سيادتها فى البحر المتوسط . ونظر مؤتمر إكس لا شابيل سنة ١٨١٨ نفس المسألة ، وأظهرت الروسيا استعدادها للاشتراك فى القوة الأوربية لمكافحة قراصنة المغرب . فأثار ذلك الاستعداد مخاوف كل من بريطانيا وفرنسا على الخروج إلى البحر المتوسط وعمل على التقريب بين وجهات نظريهما ، واتخاذهما موقفاً يمنع روسيا من الخروج إلى هذا البحر . واقترحت فرنسا توسيط الدولة العثمانيه فى مشكلة الجزائر ، واقترحت بريطانيا اشتراك فرنسا معها فى تشكيل قوة للقضاء على خطر القرصنة المغربية . وشعر الباب العالى بوجود فكرة تضامن مسيحى ضد إحدى الولايات الاسلاميه ، وأجاب الريس أفندى ، وزير الخارجيه العثمانية بأن دولته لا تستطيع فى مثل هذه الظروف التضامن مع الدول المسيحية وتقف ضد شعب اسلامى ، وقرر المؤتمر ارسال إنذار إلى الجزائر للكف عن القرصنة والاسترقاق مع التهديد بإستخدام القوة ، وتكليف بريطانيا وفرنسا بالقيام بهذه المهمة نيابة عن أوربا .

ولقد ظهرت أساطيل الدولتان أمام الجزائر فى سبتمبر سنه ١٨١٩ . وأنذرت الدولتان الداى ، بأن أوربا ستشكل تحالفاً قوياً ضده ، إذا بدأ المغاربة بالعدوان ، ولكن أوربا مستعدة لإقامة علاقات طيبة معه إذا ما غير نظمه ووسائل عمله . وطلبوا منه إصدار وثيقة رسمية يتعهد فيها بالغاء نظام الرق فى الجزائر وبالتخلى عن حقه فى تفتيش السفن الأجنبية ومصادرتها فى حالة عدم استيفاء أوراقها . وشرح الداى تعرض السفن الأوربية لسفن الجزائريين فى عرض البحر ، بل وحضور أساطيل هذه الدول ، من وقت لآخر لمهاجمة سواحله ولضرب عاصمته بالقنابل ، وبدون اعلان الحرب . وأصر على حقه فى القيام بعملية زيارة السفن وتفتيشها كوسيلة من وسائل المحافظة على سلامة الدولة ،

وخصوصاً فى مياهه الاقليمية ، والتى لا يحق لأحد أن يجبره على تحديدها .

ولم تكن لدى القوى المشتركة الانجليزية — الفرنسيه أمام الجزائر سلطات بضرب المدينة ، أو استخدام القوة بأى شكل ضدها . كما أن وجود أسطولين بريطانى وفرنسى كان يجعل كل منهما يشك فى نيات الآخر ، فلم تؤدى هذه المظاهرات البحرية إلى نتيجة إيجابية .

وكان من الواضح أن مثل هذه المظاهرات البحرية، سواء أكانت من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، أوهولندا ، وبخاصة من جانب بريطانيا كانت تثير مخاوف فرنسا من قيام إحدى هذه الدول بفرض سيادتها على الجزائر . وخشيت فرنسا بنوع خاص من بريطانيا ، عدوتها التقليدية ، والتى كانت تستند إلى قواعدها فى جبل طارق ومالطة والجزر الايونية لكى تفرض سيادتها وتفوقها على البحر المتوسط .

ولقد عادت بريطانيا فى عام ١٨٢٤ إلى ضرب مدينة الجزائر بالقنابل ،متذرعة بأن الداى قد أمر بسجن بعض الأهالى الذين يخدمون القنصل البريطانى . فأرسلت السير هارى نيل ، ولكن نيران أسطولة كانت موجهة من بعد بشكل لا يسمح لها باصابه المدينة . وعاد الأسطول البريطانى دون أن يحصل على نتيجة إيجابية . وأخذ الجزائريون يتحدثون عن انتصارهم أما فرنسا فإن خوفها قد إزداد من إمتداد الحكم البريطانى إلى الجزائر ، أو توسيع النفوذ البريطانى فيها وأما الدولة العثمانية فقد زاد شعورها بوجود خطة لتحطيم البحرية الاسلامية . أو الوصول بها إلى مستوى لا يسمح لها بالخروج من الموانى ، فزاد التضامن الاسلامى بين الدولة العثمانية فى المشرق ورجال الجزائر فى المغرب نتيجة لشعورهم بوحدة الخطر ، وبوحدة المصير .

وجاءت حرب المورة فوقفت فيها الجزائر إلى جانب السلطان ، وأرسلت بعضاً من قطعهـــا البحرية التى انضمت إلى الاسطول المصرى ، ولقيت نفس مصيره فى نفارين . وكان هذا إضعافا بحرياً واضحاً لنيابة الجزائر ، وتقليلا من وسائل الدفاع عنها أمام المعتدين . كما كان سبباً فى أن تواصـــل دول الغرب إتهامها للجزائر بالتعصب ضد المسيحيين وفى أن تعمل على القضاء نهائياً على خطر بحريتها فى البحر المتوسط ، متذرعة فى ذلك بضرورة القضاء على القرصنة، وضرورة تأمين المواصلات والتجارة فى ذلك البحر .

وجاءت مسألهالقمح الجزائرى بعد ذلك لكى تنقل مركز ثقل علاقات الجزائر الخارجية من بريطانيا إلى فرنسا ، وتعيدها من جديد ، من البحرية إلى القمح ، ومن الاستراتيجية إلى الاقتصاد .

(٣) النزاع مع فرنسا : —

وكانت مسألة القمح قد ظلت مفتوحة ومعلقه لعدة سنوات ، وظهرت فيها سوء نية فرنسا حيال الجزائر ، بعد أن قامت بمساعدتها فى أوقاتها العصيبة . وكانت الجزائر قد سمحت ليهوديين ، من أصل إيطالى ، وتحت الحماية القنصلية الفرنسية ، وهما بكرى وبوشناق ، بتصدير القمح من الجزائر إلى فرنسا فى أثناء الثورة الفرنسية ، وكان الدايات يبيعون لهم القمح بثمن بخس ، نظير اقتراضهم عند الحاجة ، وكان هؤلاء الوسطاء يبيعون القمح لفرنسا بأثمان باهظة ، نظراً لحاجتهم إليه ، ولدفعها على آجال . وكان بوشناق يعيش فى مدينه الجزائر ، أما بكرى فانه غير إقامته إلى مرسيليا ثم باريس ، حسب الظروف الدولية ، والعلاقة بين فرنسا والجزائر ، وكان القمح الذى يبيعونه لفرنسا ملكا للجزائر ، وقد ساهم فيه الداى نفسه ، مثله فى ذلك مثل الخزانة العامة للولاية . وأخذ هذان

اليهوديان يمونان الانجليز فى جبل طارق بالقمح فاضطرت حكومة الديركتوار الخالية الوفاض إلى تقرير الشراء منهما ، دون أن تدفع لهما الثمن فوراً ، حتى تجبرهما على تقليل معاملتهما مع البريطانيين .

وكان ثمن هذا القمح يعتبر ديناً دولياً ، نظراً لدخول الداى فيه من ناحية ، ودخول الحكومة الفرنسية فيه من ناحية أخرى . ولذلك فان تاليران قداضطر إلى شرح المسألة لزملائه فى مجلس الوزراء الفرنسى ، وذكرهم بالخدمات التى أدتها الجزائر للجيش الفرنسى فى أوقات عصيبة ، وطلب منهم دفع ثمن هذا القمح . ورغم أن ثمن هذا القمح قد بلغ حوالى ثمانية ملايين فرنك إلا أن حكومة القنصلية لم تسمح إلا بدفع مبلغ يقل عن نصف هذه القيمة ، ولم تنفذ الخزانة الفرنسية أمر الدفع . وظلت الحال كذلك طوال عهد الامبراطورية إذ أن نابليون كان يرفض رد أى مبلغ ما لم تجبره القوة على ذلك . وحنق الداى ولكنه لم يتمكن من إظهار حنقه رسمياً حتى لا ينتقم منه نابليون . وبعد انتهاء الأزمة العالمية سنة ١٨١٥ تهيأ الجو لتسوية المسألة . وطالب اليهود فرنسا سنة ١٨١٩ بدفع مبلغ ٢٤ مليون فرنك ثمناً للقمح ، وشكلت الحكومة الفرنسية لجنة مالية فى باريس لتبحث الموضوع ، وعملت فى تقريرها على خفض المبلغ من ٢٤ إلى سبعة ملايين فرنك ، ووافق اليهوديان بهذا المبلغ كتسوية نهائية لهذه المسألة . واعترفت الحكومة الفرنسية بهذا الدين فى قرار ٢٨ أكتوبر سنة ١٨١٩ ، ووافق عليها مجلس النواب فى ٢٤ يوليو سنة ١٨٢٠ ، مقرراً بذلك الدفع من الخزانة العامة ، ووافق الداى من جانبه على هذه التسوية على أمل سداد فرنسا لهذا الدين فى أسرع وقت . وتناست فرنسا حقوق الداى فى إقرار سنة ١٨١٩ ، فاضطر الداى إلى أن يتقدم لحكومتها طالباً توقيع حجز على هذا المبلغ قبل خروجه من الخزانة العامة . ولكن فرنسا دفعت مبلغ ٤٥٠٠٠٠٠

فرنك ولم تحجز إلا على ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك لتسوية هذه المسألة ، بعد إصدار المحكمة الفرنسية حكمها بالمبالغ التى يستحقها كل من المدعين ، واحتفظت بحقوق بعض الفرنسيين واليهود ، ورغم ذلك فان الداى قد أخذ ينتظر رد مبالغه إليه ، وأخذ يشكو من بطىء القرارات التى تتخذها حكومة فرنسا البيروقراطية ، قائلا أنه كان يستطيع رد هذا المبلغ إلى فرنسا فى مدة ٢٤ ساعة فى حالة ما إذا كان أحد رعاياه مديناً لملك فرنسا ، ولم يكن الداى يفهم أى شىء من بطىء هذه الاجراءات ، خاصة وأن القنصل الفرنسى كان قد أبلغه أن حكومته قد قررت حجز جزء من المبلغ لتسوية الدين الخاص به ، ولكنه لم يستلم أى مبلغ رغم ذلك الوعد ، ورغم طول الانتظار .

ولقد اعترض الداى على أن تفصل محكمة فرنسية فى خلاف بينه وبين يهوديين من رعاياه ، واقترح على فرنسا أن تدفع له المبلغ ، ويتعهد هو بتسوية المسألة مع رعاياه . ولكنه لم يستلم أى رد على هذا الاقتراح . ورفض اليهوديان الرجوع إلى مدينة الجزائر ، فاضطر الداى إلى أن يطالب باعادتهما إليه ، وتسليمهما إلى حكومة الولاية كمجرمين . ولكن الحكومة الفرنسية لم ترد عليه ، فاضطر إلى الكتابة إلى ملك فرنسا متهما القنصل الفرنسى بالعمل على تطويل أمد هذه المسألة ، وطلب سحبه ، وتسليم اليوديين ودفع مبلغ السبعة ملايين فرنك لخزانة الجزائر ، وكان من الواضح أن هذا الدين لم يكن ديناً مدنياً ، وأنه كان على حكومة فرنسا أن تأمر بوقف صرف المبالغ الباقية لحساب هذين اليهوديين ، بل تأمر بالحجز على أملاكهما فيها ، حتى تسوى هذه المشكلة ، خاصة وأنهما لم يتمتعا بالجنسية الفرنسية ، بل كانا من الايطاليين الذين تمتعوا بالحماية القنصلية التى سمح بها نظام الامتيازات الأجنبية لقنصل فرنسا ، داخل حدود الجزائر ، على الرعايا المسيحيين الكاثوليك الذين يطلبونها . ورغم ذلك

فان فرنسا قد أدعت بأن خطاب الداى كان مكتوباً بلهجة حادة . وكتب وزير الخارجية الفرنسية إلى قنصلية الجزائر مكلفاً إياه أن يشرح للداى أن الملك قد قرر عدم النظر فى أى ادعاءات مخالفة لاتفاقية ٢٨ أكتوبر سنة ١٨١٩ ، والتى تعتبرها تسوية نهائية لهذه المسألة . فظهرت سوء النية الفرنسية واضحة فى هذه المسألة ، ذلك أنها لم تعمل على إرضاء الداى بسحب القنصل، بل عادت ورفضت الاعتراف بدينها لأى فرد سوى هذين اليهوديين ، رغم حجزها على مبلغ من الاموال الخاصة بهما . وظهرت سوء النية هذه فى وقت حاول فيه داى الجزائر مساعدة الباب العالى فى حربه فى المورة .

وجاء حادث جديد زاد من حدة التوتر بين الجزائر وفرنسا نتيجة لاشتباك بين بعض السفن الجزائرية وبعض سفن البابا التى وقعت فى أسرها . واهتمت فرنسا بالموضوع وأرسلت إحدى سفنها للاحتجاج أمام الجزائر ،معتبرة نفسها كبرى بنات الكنيسة الكاثوليكية وحامية مصالحها فى البحر المتوسط . وبينما كان الداى ينتظر الرد على طلب سحب القنصل الفرنسى ، جاء رد وزير الخارجيه الفرنسية مطالباً إياه برد ما سلبه الجزائريون من سفن البابا ، والتعهد بعدم التعرض للسفن من جديد.واستعدت الحكومة الفرنسية لارسال بعض وحداتها البحرية للضغط على الداى وإلزامه بدفع تعويض منذ أول شهر أبريل سنة١٩٢٧ وعلم الداى أن القنصل قد استلم رسالة من حكومته واعتقد أنها خاصة بالقمح ، ولم يتقابل القنصل مع الداى إلا فى ٣٠ أبريل ، وفى مناسبة عيد الأضحى،وربما رجع ذلك لانتظار القنصل الفرنسى وصول أسطول طولون . وانتهز الداى فرصة وجود القنصل الفرنسى فى الاستقبال المصرى وسأله عن السبب الذى دفع بهلك فرنسا إلى عدم الرد عليه . فما كان من القنصل إلا أن أجاب بأن الحكومة الفرنسية لن ترد عليه ، مما أثار الداى ، وجعله يدفع القنصل أمامه

طالباً منه الخروج من حضرته ، ومست مروحة كانت فى يده وجه القنصل ، فكان هذا ما يسمى « بضربة المروحة » .

وكانت فرنسا ، وغير فرنسا ، قد احتملت إهانات أكبر من هذه الإهانة ، ومرات متعددة ، ولكن فرنسا كانت هذه المرة قد صممت على استغلال هذه الحادثة لمصلحتها . وكتب القنصل الفرنسى تقريره إلى حكومته فى نفس الليلة ، وطلب منها اتخاذ الوسائل اللازمة للمحافظة على كرامة فرنسا فى شمال إفريقية . واسرع وزير الخارجية الفرنسية بقراءة ذلك التقرير فى مجلس الوزراء ، وطلب إجبار الجزائر على الاعتذار على الاهانة التى لحقت بالملك ، فى شخص ممثله ، ولو تطلب الأمر استخدام القوة . وقرر مجلس الوزراء إرسال الأسطول الفرنسى أمام الجزائر للمطالبة بهذا الاعتذار . ووصلت هذه الوحدات أمام عاصمة الجزائر وطالبت بتحية العلم الفرنسى . ولكن الداى رفض . فعاد الأسطول حاملا رعايا فرنسا فى الجزائر ، وترك لقنصل سردينيا مهمة الاشراف على المصالح الفرنسية فى النيابة . لقد قطعت العلاقات ، والمهم هو أن فرنسا لم تدفع أى مبلغ للجزائر عن مشترياتها من القمح ، وتذرعت بإهانة الداى لقنصلها ، واحتفظت لنفسها بحق التدخل ، حسبما يتراءى لها .

(٤) الحصار البحرى والاستعداد : —

كان القنصل الفرنسى فى الجزائر متحمساً لفكرة احتلال بلاده للجزائر ، وأكد لحكومته سهولة القيام بهذه العملية ، وانزال الجنود إلى الساحل واحتلال العاصمة ولكن البحرية الفرنسية قدرت الأخطار التى تواجهها فيها . وساد بين أعضاء الحكومة الفرنسية فكرتان : الأولى تتلخص فى فرض حصار بحرى على السواحل الجزائرية ، وترى فيه وسيلة كافية لتأديب حكومة الداى وارغامها

على الخضوع للمطالب الفرنسية ، والثانية تنادى بضرورة القيام بعملية انزال القوات إلى الساحل واحتلال مدينة الجزائر نفسها . وكان أصحاب الفكرة الثانية من العناصر الرجعية التى رأت إمكانية الحصول على نصر خارجى يبعد عن فرنسا ذكرى الهزيمة سنة ١٨١٥ ، ويظهر أسرة البربون وكأنها تبنى عظمة فرنسا من جديد ، خاصة وأنها كانت قد عادت إلى الحكم على أكتاف الأجانب . وكان هناك العامل الدين وإمكانية استغلاله ، ألم يكن شارل العاشر حفيد سان لوى ؟ وأكبر مؤيد لحزب الكنيسة فى فرنسا ؟ وهذه الجزائر زعيمة القوى الاسلامية المجاهدة فى شمال إفريقية ، هل يمكنها أن تقف فى وجه كبرى الدول الكاثوليكية ، وحامية البابا ؟ كما أن احتلال الجزائر كان يعنى تحطيم معاهدة فينا ، التى أذلت فرنسا ، والتى نصت بعدم القيام بأى تغييرات اقليمية بدون موافقة الدول الأربع العظمى التى فرضتها . وكانت حرب الجزائر فرصة لتوجيه الرأى العام الفرنسى صوب الخارج بدلا من أن يركز تفكيره فى البرلمان وفى المعارضة . ولقد وجد وزير الحربيه الفرنسى أنه لم يكن هناك أى وجه للاعتراض على نفقات الحملة ، مادامت خزينة النيابة تحتوى على حوالى ١٨٠ مليون فرنك ، ويمكنها أن تغطى هذه النفقات . كما أن فرنسا ستحصل من عملية الاحتلال على إقليم كامل ، وبكل ثرواته ، فيعوضها عن مستعمراتها السابقة التى فقدتها ، ويزيد هيبة مليكها بتوزيع الأراضى المفتوحة على أعوانه ، وعلى عدد من الفرنسيين ولكن حوادث المورة جعلت الفرنسيين يفضلون فرض الحصار البرى حتى ينجلى لهم الموقف الدولى فى البحر المتوسط ، خاصة وأن الحكومة لم تكن فى وضع يسمح لها بالتخلى عن التحالف الذى وصلت إليه مع كل من انجلترا وروسيا ، وأن مسألة انزال الجنود إلى الجزائر قد تؤثر على هذا التحالف ، وعلى موقف كل من انجلترا والروسيا فى مسألة المضايق والبلقان فى شرق البحر

المتوسط . وحينما تولت وزارة مارتنياك الحكم قلت الأصوات الرجعية المنادية باحتلال الجزائر داخل الوزارة ، وخشى وزير الخارجية من أن يؤدى احتلال بلاده للجزائر إلى محاولة الروسيا الحصول علـــى تعويض من الدولة العثمانية فى إقليم آخر .

ولقد بقى الحصار البحرى معرضاً على سواحل الجزائر لمدة ثلاث سنوات ، من ١٦ يونيو سنة ١٨٢٧ إلى ١٣ يونيو سنة ١٨٣٠ . ولم يكن الحصار عملية هينة بالنسبة للفرنسيين ، بل كان متعباً ومملوءاً بالمخاطر، وخاصة فى الفترة الأخيرة منه ، حيث تمكن الجزائريون من أسر بعض رجال القطع البحرية الفـــرنسية وقتلهم . ونظر الداى إلى عملية الحصار على أنها إعلان حرب رسمية موجهة اليه أكثر من كونه مجرد مناورة بحرية للضغط عليه ، خاصة وأن السفن الفرنسية كانت تعترض طريق السفن الجزائرية عند مدخل الميناء بشكل يتعارض مع أبسط قواعد وتقاليد رجال البحر فى حالة السلم . وحاولت حكومة مارتنياك توقيع الصلح مع الجزائر ، ولكن مسألة ضرورة تقديم الداى للاعتذار كشرط له كانت عقبة فى سبيل الوصول اليه، خاصة وأن الداى قد أصر على عدم تقديمه إلا بعد الاتفاق على شروط الصلح . ذلك أن حكومة فرنسا قد تقدمت بشروط إلى الداى ، فى صيف سنة ١٨٢٩ ، تتلخص فى ضرورة إرسال مندوب عنه لتقديم الاعتذار إلى باريس ، ورد أسرى السفن البابوية ، وعقد هدنة مؤقتة تمهيداً للصلح وتوسط قنصل سردينيا فى تقديم هـــذه الشروط . ولكن الداى قدم شروطاً أخرى ، ووسط قنصل بريطانيا فى تقديمها لفرنسا ، وكانت تتلخص فى تنازل فرنسا عن مطالبها فى القالة ، وتنازلها عن احتكار تجارة عنابة . ويمكنه أن يرسل مندوباً للاعتذار بعد التوقيع على الصلح ، وعلى هذه الأسس . فادعت فرنسا أن قنصل بريطانيا فى الجزائر كان يغرى الداى على مقاومتها ومعارضة طلباتها . وسواء أكان هذا التحريض قد وقع بالفعل أو لم يقع ، فقد كان من حق الداى أن يرفض

تقديم أى اعتذار رسمى مادامت الحكومة الفرنسية قد كشفت عن سوء نياتها العدوانية . وحاول الأسطول الفرنسى تهديد الداى من وقت لآخر بإرسال أحد الضباط ملحاً فى طلب تقديم الاعتذار الرسمى ، فلم يكن من الجزائريين ، بعد تكرار هذه المسألة إلا أن شيعوا بقنابلهم الزورق الذى حمل آخر ضابط جاء لهذا الغرض ، وذلك عند عودته إلى الأسطول .

وكلف هذا الحصار فرنسا مبلغ سبعة ملايين فرنك فى كل عام ، علاوة على الخسائر التى أصابت التجارة الفرنسية ، وخاصة فى موانى البحر المتوسط، ودون أن يعطى أية نتيجة إيجابية.

وتولى بولينياك . الذى كان يمثل العناصر الرجعية ، رئاسة الوزارة الفرنسية فى ٨ أغسطس سنة ١٨٢٩ . وكان يرى أن عملية الحصار البحرى هى عملية لا تعود على فرنسا بأية ربح . وكان يريد أن يوجه أنظار الشعب إلى الخارج ويعتقد فى أن نصراً خارجياً سيساعد فى الوصول إلى نتائج حسنة فى الانتخابات وسيساعد على تدعيم الملكية ، ويجمع حول العرش كل من اتهم هذه الملكية باتباع سياسة سلبية فى العالم ، ومنذ سنة ١٨١٥ . وكان بولينياك يحاول أكثر من ذلك أن يصل إلى عقد تحالف مع روسيا وعلى أساس توسعها فى الالاق والبغدان ، وتركها فرنسا تسيطر على بلجيكا. وساعده هذا الاتجاه على الترحيب بفكرة دروفتى ، قنصل فرنسا العام فى مصر ، والتى كانت تتلخص فى استخدام محمد على فى المشكلة الجزائرية ، والتى وصلته بمجرد استلامة الوزاره .

وكان دروفتى قد تمكن من إغراء محمد على بالتدخل فى الجزائر ، ولقيت هذه الفكرة ترحيباً من محمد على على أساس أنها ستبعد أخطار احتلال دولة أجنبية لدولة إسلامية من جهة ، وعلى أساس توسيع ملكه وافق دولته من جهة ثانية .

وتتلخص هذه الفكرة فى زحف محمد على برياً فى ولاية طرابلس وتونس والجزائر ويخضع الداى ويضم كل هذه الولايات إلى حكمه ، وباسم السلطان ويدفع له جزية عنها . أما فرنسا فتؤيد الحملة المصرية بأسطولها البحرى وتقدم لمحمد على مساعدة غالية فى نظير منحها امتيازات اقتصادية وعسكرية فى الجزائر ، ورأى دروفتى أن هذه الفكرة ستوفر على فرنسا نفقات الحملة ، ومشكلات تموينها من جنوب فرنسا ، كما أنها ستعوض محمد على عن خسائره فى حرب المورة وتسمح بعودة علاقاتها الودية مع فرنسا ، وستحول أنظار محمد على عن الشام مع كل ما قد يترتب عليها من إثارة المسألة الشرقية ، وستبعد معارضة بريطانيا وتحرمها من فرص التدخل مادامت المسألة ستظل إسلامية ، بين الجزائر والقاهرة واستامبول .

ولقد أدت علاقات القوى ببعضها فى البحر المتوسط من ناحية ، وعلاقة محمد على بفرنسا من ناحية أخرى إلى فشل ذلك المشروع .

ذلك أن الدولة العثمانية كانت ترفض فكرة امتداد سلطة محمد على إلى طرابلس وتونس والجزائر ، كما أن بريطانيا كانت تخشى فكرة توسع محمد على خاصةوأنه مرتبط بالمصالح الفرنسية . وكان محمد على نفسه غير مستقر على فكرة اشتراكه مع فرنسا فى حرب ضد المسلمين ويخشى أن يفقد ثقة العالم الاسلامى فيه وكان من ناحية أخرى يرغب فى ابقاء علاقاته ودية مع بريطانيا ، خاصة وأنها كانت تحاول منع الروسيا من التوسع فى المناطق الاسلامية . وحاولت فرنسا أن تضع الدولة العثمانية أمام الأمر الواقع وأبلغتها باتفاقها مع محمدعلى للقيام بهذه العملية ، التى وصفتها بأنها عملية « بوليسية » داخل نطاق الدولة ، وهددتها فى حالة الرفض بقيامها بتدمير الجزائر واحتلالها وبفقدانها بقية نفوذهاالعثمانى فى هذا الاقليم . وحاول محمد على أن يشرح موقفه لبريطانيا بأنه يمنع استيلاء

فرنسا على الجزائر . ولكن بريطانيا أصرت على ضرورة توسط الباب العالى بدلا من محمد على بين فرنسا وداى الجزائر . وعارضت فرنسا فكرة تدخل الباب العالى ، وحاولت اقناع بريطانيا بضرورة تحويل أنظار محمد على من المشرق إلى المغرب . ولكن بريطانيا أصرت على موقفها،واستندت إلى معارضة الباب العالى للمشروع وابلغت فرنسا أنها ستستخدم القوة لمعارضة تدخل محمد على فى الجزائر ، وذلك فى ٢٣ يناير سنة ١٨٣٠ . وكانت هذه العلاقات بين القوى سبباً أساسياً فى فشل المشروع .

ونجد أن شروط الاتفاق بين محمد على وفرنسا لم تكن محددة . ذلك أن فرنسا قد عرضت مبلغ عشرة ملايين فرنك كمساعدة مالية لمحمد على ، بينما أصر الباشا على إستلام مبلغ عشرين مليوناً ، وكانت فرنسا قد عرضت أن تؤيده بقطع اسطولها ، على أنها جزء من الاسطول الفرنسى ، وكان محمد على يرغب فى أن تسلمه فرنسا القطع البحرية اللازمة للاشتراك فى العملية . واصطدام بولينياك بمعارضة وزيرى الحربية والبحرية ، اللذين عارضا فكرة استخدام محمد على،وكانا متحمسين لفكرة ارسال حمله فرنسية إلى الجزائر . فعمل بولينياك على تعديل المشروع ، وعلى أساس استيلاء محمد على على طرابلس وتونس ، وتسليم الجزائر لفرنسا . وكان محمد على يحسب حساب الرأى العام الاسلامى ، فرفض هذا التعديل الذى يعنى تسليم إقليم إسلامى دولة غيرإسلامية. وأصبح الطريق مفتوحاً أمام فرنسا لكى تقوم بتجربتها لنفسها ، حسب امكانياتها ، ولخدمة مصالحها ، وفى تفاعل وتجارب مع العوامل والمؤتمرات الخارجية .

الفصل السابع

إحتلال مدينة الجزائر

يعتبر احتلال مدينة الجزائر أولى التجارب العسكرية التى قامت بها فرنسا بعد معارك سنة ١٨١٥ وكانت كذلك بداية لانشاء امبراطورية هامة فيما وراء البحار، وهى تلك الامبراطورية التى عاشت حتى بداية النصف الثانى من القرن العشرين، والتى لم تنتهى إلا بحصول الجزائر على استقلالها سنه ١٩٦٢ . أما بالنسبة لرجال المغرب فقد كانت أول اسفين استعمارى، وأول رأس جسر للاستعمار فى بلادهم، كما كان مركز وقاعدة تهدف التوسع فى الاقليم، فى اقاليم شمال افريقية، وحتى افريقية السوداء نفسها . وإذا كانت فرنسا قد تمكنت من ارسال حملتها إلى الجزائر بسهولة، ومصدر احتلال عاصمة الاقليم، إلا أنها قد بدأت بفتح عملية صعبة أمامها، وذلك بدفعها الجزائريين إلى العمل على الدفاع عن بلادهم وأراضيهم . كما أن احتلال مدينة الجزائر قد جعل كل من الفرنسيين والجزائريين يشهدون بدء تجربة جديدة للاستعمار، ولتوطن عناصر أوربية فى اقاليم عربيه . فكيف سارت هذه العملية ؟ وإلى أى نتائج وصلت ؟

(١) الحملة : —

قررت الحكومة الفرنسية منذ شهر يناير سنة ١٨٣٠ احتلال الجزائر، فى تجهيز الحملة بسرعة وحتى تكون مستعدة مع أواخر شهر مايو، أو أوائل شهر يونيو على الاكثر، خاصة وأنها كانت أحسن فترة من السنة للملاحة فى البحر المتوسط . وصدرت الأوامر بتكوين ثلاثة لجان لاعداد الحملة، تعمل كل منها منفردة، ثم تجتمع سويا برئاسة بولينياك، وتقدم تقارير عن أعمالها أمام مجلس الوزراء .

وكان قرار هذه اللجان هو انزال الجنود عند سيدى فرج والزحف بريا صوب الجزائر والسيطرة على قلعة السلطان التى تشرف على المدينة . ومعنى هذا أن فرنسا تركت جانبا خطة مهاجمة مدينة الجزائر من ناحية البحر التى كانت محصنة. واشار المجلس بضرورة وضع القطع البحرية الفرنسية أمام المدينة لمحاصرتها ومنع وصول أى مدد اليها ، ولضربها أن لزم الأمر عندما تهاجمها القوات البرية من عند قلعة السلطان .

وقام الملك باصدار مرسوم بالتعبئة العـــامة فى يوم ٧ فبراير ، كما أعلن فى خطاب العرش يوم ٢ مارس عزمة مهاجمة الجزائر ، مدعيا أن هذه الحملة لم تكن إلا للانتقام من الاهانة التى لحقت بالشرف الفرنسى ،واصر على أنها حملة مسيحية، على بلاد البرابرة المسلمين ، وأنها فى صالح كل العالم المسيحى . وانتهزت الصحف اليمينة هذه العملية وأخذت تكرر أتهامات فرنسا للداى،وتكيلها له كيلا ،وكانت النغمة معروفة ومشابهة لأى ادعاءات استعماريه تسبق الانقضاض على الفريسة ، وعملت على رفع الروح المعنوية فذكرت أن الجنود الفرنسيين سينتقمون لكرامة التاج ؛ وسيخلصون فرنسا وكل الدول المسيحية من استعباد رعاياهم ، ويقضون على الاتاوات التى كانت مفروضة عليهم ، كذلك على القراصنة،التى كانت تهدد التجارة والأمن فى البحر المتوسط .واستمرت الاستعدادات، وسارت التجهيزات على قدم وساق ، وتجمعت القوات البرية والبحرية مع معدات الحروب والذخائر فى المنطقة الواقعة بين طولون ومرسيليا . فى الوقت الذى تجمعت فيه سفن النقل والسفن الحربية فى الموانى ، ولقد بلغ مجموع رجال الحملة ٣٧٦٠٠ جندى واشتملت الحملة على ٤٥٠٠ حصان ، ٩١ قطعة مدفعية. وقلد الملك الأمير الدوبريه القيادة البحرية ، وقلد الجنرال برمون القيادة البرية . وكان هناك اختلاف كبير بين هذين القائدين فى كل مايتعلق بالحملة وبالجزائر ، وحتى فى آرائهما الشخصية .ذلك

أن الاميرال لم يعتقد فى إمكانية الانتصار على الجزائر ، مما جعل كل من الملك وولى العهد غير مطمئنين اليه . أما الجنرال فان الرأى العام لم يكن قد نسى له سلوكه السابق مع نابليون ،حين ترك مع فرقته القوات العامة قبل معركة ووترلو ، وذهب وانضم إلى قوات لوى الثامن عشر . وقد كانت فرصة تعيينه قائداً عاما تسمح له بمسح الخيانة التى ارتكبها ، والهروب من ميدان العمليات . ولما كان الملك يرتاح إلى الجنرال أكثر من ارتياحه للاميرال ، فانه اعطاه سلطات مطلقة ، حتى على الاميرال دوبريه نفسه ، وزوده بأوامر سرية تسمح له فى حالة الضرورة بتولى القيادة العليا للقوات البرية والبحرية معا .

واشتملت الحملة من بعض الضباط والجنود الذين كانوا قد خدموا فى جيوش نابليون وظلوا يحلمون بعظمة الامبراطورية ، وكان بعضهم من الموالين للآراء الملكية ، ومن رجال لوى الثامن عشر وشارل العاشر المقربين ،ولكنها اشتملت كذلك على بعض الجنود الذين شاركوا حملة بونابرت على مصر . وكان الهدف من تكوينها بهذا الشكل هو تقريب الفواصل التى وجدت فى الجيش الفرنسى بين الامبراطورية الملكيه منذ سنة ١٨١٥ وجعـــل هؤلاء العسكريين يفكرون فى مهمتهم بدلا من التفكير فيما آلت اليه فرنسا بعد سقوط نابليون ، أى التفكير فى السياسة .

ووصل عدد قطع الاسطول إلى ٦٠٠ قطعة ، اجتمعت أمام طولون ، وكانت تشتمل على ١٠٣ قطعة حربيه ، مقسمة إلى ثلاث فرق،الأولى للعمليات ،والثانية لانزال الجند والثالثة احتياطية . أما السفن التجارية فكانت معدة لنقل الجنود والمهمات ، وكان عليها أن تسير فى شكل قافلة كبيرة ، وبحراسة الاسطول . ولم يشتمل هذا الأسطول إلا على سبع سفن تجارية فقط،وكانت كل السفن الاخرى تسير بالشراع ، ولذلك يمكننا اعتبار هذه الحملة آخر الحملات الشراعية فى التاريخ.

وقبش ولى العهد على القوات البرية والبحرية فى طولون وقبل أن تقلع إلى الجزائر .

وكانت الرحلة بطيئة والرياح غير مساعدة ، فاضطرت الحملة إلى العودة إلى جزر الباليار بعد أن كانت قد وصلت أمام السواحل الأفريقية فى آخر مايو ، وبقيت فى البليار حتى يوم ٩ يونيو ثم رجعت إلى السواحل الجزائرية يوم ١٢ وبعد رؤية الرجال لمدينة الجزائر البيضاء تردد الاميرال فى الذهاب والرسو عند سيدى فرج . ولكن الجنرال بورمون أمره بتنفيذ الرسو فى الحال . وتمت عملية انزال الجنود فى الخليج الغربى لشبة جزيرة سيدى فرج وعلى شاطىء رملى وفى مرسى محمى من الرياح . ووجه الفرنسيون أولى طلقات مدافعهم على مازعموا أن الأسبانيين قد سموه برج الشيخ ، فهدموه ولم يكن هذا البرج فى واقع الأمر إلا مئذنة مسجد سيدى فرج التى سميت المنطقة باسمه .

ولقد تمكنت إحدى الفرق المصرية الثلاث ، وبحماية مدفعية الأسطول من الزحف والاستيلاء على قطع المدفعية الجزائرية التى كانت مصوبة إلى داخل شبة الجزيرة . واستمرت عملية انزال المدفعية والمعدات ، وقام الفرنسيون بتحصين شبه الجزيرة لاتخاذها قاعدة عسكرية لهم تشتمل على مخازن المهمات والمستشفيات ، وتصبح نقطه تموين من الأسطول فى أثناء العمليات الحربية القادمة .

ورغم أن سيدى فرج لا تبعد عن الجزائر إلا بمسافة ٢٥ كيلو متراً إلا أن الفرنسيين قد اضطروا إلى الاشتباك فى ثلاث معارك فيها هى الشتويلى وسيدى خالف وقلعة السلطان أو سلطان قلعى .

أما المعركة الأولى فكانت أهم هذه المعارك وأشدها وطيساً واشترك فيها مايقرب من ستة آلاف جزائرى بقيادة ابراهيم اغا ، نسيب الداى ، وباى

قسطنطينة . وحاول ابراهيم اغا أن يفصل ميسرة الفرنسيين عن بقية قواتهم وعن شبه جزيرة سيدى فرج ، وهجم هجوما عاما على كل الخطوط الفرنسية يوم ١٩ يونيو ، واشتدت الهجمات على القوات الفرنسية ، إلا أن المعركة لم تنته فى صالح الجزائريين .

وكان هناك فـــرق واضح فى التكتيك والتسليح . ذلك أن الجزائريين كانوا يعتمدون على الشجاعة وعلى الكر والفـــر السريع الخفيف ، أى أنهم كانوا يعتمدون على مرونة حركاتهم ، وان كان ذلك بكمية من النيران قليلة ومتفرقة . واعتمدوا على بنادق كانت أقدم من بنادق الفرنسيين ، كما أعتمد جزء كبير منهم على السيوف ، وذلك فى الوقت الذى اعتمد الفرنسيون فيه على خطوط منظمة ، تؤيدها نيران المدفعية واعتمدوا عـلى الثبات فى الخطوط ، وحتى ينثنى فرسان الجزائر راجعين ، لـكى يتمكنوا من التقدم خطوة أخرى ، وأخذ وثبة جديدة . واعتمد الفرنسيون على كميـــة نيران قوية وفى خطوط ثابتة وبأسلحة حديثة . وانتصرت الأسلحة والتكتيك عـلى الشجاعة واستولى الفرنسيون على الشتويلى وأصبح على سكان الجزائر أن يستعدوا للدفاع عن مدينتهم .

ولقد اضطر الجنرال برمون نفسه إلى انتظار وصول مدافع الحصار والكميات اللازمة من الذخائر والامداد قبل أن يجازف بمهاجمة عاصمة الاقليم ، خاصة وأنه كان يعلم أن العرب قـد أخذوا فى الاستعداد . ووصلته هذه المعدات يوم ٢٥ يونيو . وكان الفرنسيون قد اتموا إنشاء طريق حربى يصل سيدى فرج بالشتويلى واستولوا على سيدى خالف الذى كان مصطفى بن مزراق قد تولى قيادة الجزائريين فيها بدلا من ابراهيم اغا وهاجم صفوف الفرنسيين . انزل بهم خسائر فادحة . ولقد واصلت القوات الفرنسية زحفها صوب مدينة الجزائر يوم ٢٩ يونيـــو هادفة قلعة السلطان ، ولـكن القـوات ضلت طريقها بسبب الضباب وانحرفت

يسارا صـــوب بوزرعة ، وفى أرض صعبة ، فاختل نظام الجند وساد الهرج والمرج بين صفوفهم . ولم يفد الجزائريون من هذا الموقف لمهاجمة الفرنسيين بل تركوهم يعودون إلى المواقع التى بدأوا منها زحفهم فى الصباح .

وكانت قلعة السلطان هى التحصينات الدفاعية الوحيدة التى كانت تحمى مدينة الجزائر من ناحية البر وكانت تشرف عليها وعلى القصبة،وكانت أكثر ارتفاعا من أسوار المدينة ، وقام بالدفاع عنها ما يقرب من ألف مقاتل،وبدأ الفرنسيون بحفر الخنادق ، لإنشاء خطوط ثابتة ثم أخـذوا فى ضرب القلعة بالمدافع ، ولقد قام الجزائريون بالدفاع عن قلعتهم وبشجاعة فائقة حسب شهادة الفرنسيين أنفسهم ، ولـكن نيرانهم خفتت بعد ساعات وانتهى الأمر باشتعال النار فى مخزن الذخائر والبارود مما أدى إلى نسف جزء كبير من القلعة وسهل على الفرنسيين احتلالها واحتلال تحصيناتها وتهديد مدينة الجزائر منها .

(٢) احتلال مدينة الجزائر : —

أصبح الداى فى موقف لا يحسد عليه ولا يسمح له بمقاومة دخول الفرنسيين إلى مدينته لمدة طويلة ، خاصة وأن مدفعية الجيش كانت مصوبه على المدينة من قلعة السلطان ، والمرتفعات المحيطة بها،فى الوقت الذى كان فيه الأسطول الفرنسى يحاصر المدينة من البحر . أرسل أحد أمناء سره لمفاوضة الفرنسيين ثم حاول أن يوسط قنصل بريطانيا فى هذه المفاوضة ، ولـكن الفرنسيين رفضوا هـــذه الوساطة وأصروا على شروط لتسليم المدينة ، قبلها الداى ووقع عليها يوم ٥ يوليو وكانت تتلخص فى تسليم حصن القصبة وجميع حصون وأبواب المدينة وتشتمل على تعهد من القائد العام للقوات الفرنسية للداى بضمان حريته وممتلكاته الشخصية ، وضمان حرية الداى فى ترك المدينة مع أسرته وممتلكاته إلى أى مكان

ترغب ، وتعهد بحمايته وتعيين حرس له ولأسرته فى حالة بقائه فى المدينة ، ولقد تعهد القائد الفرنسى للجنود النظامية وغير النظامية بنفس شروط الحماية ونفس المميزات . وختمت هذه الشروط بتعهد من القائد العام الفرنسى ، وبشرفه ، بأن تظل حرية إقامة شعائر الدين الاسلامى مكفولة ، مثلها فى ذلك مثل حرية جميع الطوائف الأخرى فى التعبد ومزاولة التجارة والصناعة — كما تعهدوا باحترام السيدات .

وأظهر الانكشارية رغبتهم فى عدم تسليم المدينة بدون حرب ، كما أظهروا عداءهم لاتجاه الداى الذى رغب فى التسليم . ودخلت الجنود الفرنسية مدينة الجزائر فى هرج وبدون أى نظام أو اعتبار للضبط والربط ، وأخذوا فى القتل والسلب والنهب فى أحياء متعددة من المدينة . ولم يدخل القائد العام الفرنسى إلى القصبة إلا بعد أن تركها الداى . واستولى الفرنسيون على الخزانة وأعلنوا أن الجزنجى قد ذكر لهم بأنه لا توجد أى سجلات عن محتوياتها . ثم أبلغوا باريس أنهم قد وجدوا ما قيمته ٤٨٫٧٠٠٫٠٠٠ فرنك من الذهب ، وكان هذا المبلغ يكفى لتغطية نفقات الحملة التى وصلت إلى ٤٣٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك ، ولكن الجنرالات بدأوا فى اتهام بعضهم البعض بسرقة مبالغ من أموال الخزانة الجزائرية قبل إعلانها لباريس ، وأخذ الجنود فى استخدام أوراق السجلات فى اشعال السجائر ، مما يثبت أن رجال الحملة قد استولوا على مبالغ من الخزانة ، وان اتلاف السجلات — عفوا أم عمداً — قد ساعد على عدم اثبات قيمتها . وبلغت خسائر الفرنسيين ربعمائة قتيل ، ومن بينهم ابن الجنرال برمون نفسه ، ألف وتسعمائة جريح . ويصعب تقدير عدد القتلى والجرحى من الجزائريين ، ولا شك أنه كان يفوق هذه الاعداد بكثير . أما الداى حسين فإنه قد ترك الجزائر إلى نابلس مصحوباً بخدمه وحشمه وأفراد أسرته ، مع ما خف حمله وغلى ثمنه من الشئون الشخصية .

ولقد وصلت أنباء الاستيلاء على مدينة الجزائر إلى فرنسا فى أواخر أيام ملكية شارل العاشر ، الذى أنعم برتبة الماريشال على برفون . ورغم أن جنوب فرنسا ، والذى كانت له علاقات مستمرة مع شمال إفريقية ، قد ابتهج بهذه الأخبار، إلا أن الرأى العام قد قابلها بكل وجوم . وذكرت الصحف أنهم قد انتصروا فى الجزائر ، وانهزموا فى فرنسا ، ما داموا قد خسروا الدستور ، خاصة وأن القوانين كانت تمنع إعلان الحرب دون أن يوافق البرلمان على الميزانية اللازمة . ولقد أدانت الصحافة تلك الحفنة من الوزراء الذين يتصرفون فى أموال الشعب دون إذن منه أو تصريح من ممثليه ! « أن الانتصار للملك وللجيش ولفرنسا ، أما الوزراء فهم مذنبون ويجب على البرلمان اتهامهم ومحاكمتهم ، وليأخذ كل ما يستحقه ، الفخر للجند والعقاب للوزراء » .

وذهب الملك لحضور حفل جنازة فى نوتردام ، ولكن الجو كان صامتاً وحزيناً إلا من بعض هتافات القوم المأجورين . وكانت فترة عصيبة فى تاريخ فرنسا ، إذ أن أنباء احتلال مدينة الجزائر كانت قد وصلتها يوم ٩ يوليو ، ولم ينته ذلك الشهر إلا وكانت قد تخلصت من حكم ملكها . وكان أنصار ضم الجزائر إلى فرنسا يعتبرون اقلية بسيطة من الفرنسيين . وكانت الحكومة منقسمة على نفسها ، كما كان ولى العهد يعارض فى الحرب . أما المعارضة التى قامت بمهاجمة مشروع الحملة فانها قد عادت وقبلت فكرة الاستمرار فى احتلال الجزائر والاحتفاظ بها كقاعدة تجارية وحربيه تسمح لفرنسا بفرض سيطرتها على الحوض الغربى للبحر المتوسط ، خاصة وأن روسيا كانت توافق على هذا التغيير وأما انجلترا فانها كانت تشكو ولكن دون أن تعترض .

وكانت فرنسا قد احتفظت لنفسها بحرية الحركة فى المشروع الجزائرى ، ولكن دون أن تقرر الخطة التى ستتبعها بعد القضاء على حكومة الداى ،

وان كانت قد أظهرت استعدادها للتشاور مع الدول المسيحية الأخرى فى مصير الولاية ، كما اعترف بولينياك نفسه بذلك فى مذكراته وكانت هناك أفكار عن تقسيمها بين دول البحر المتوسط ، أو اعطائها لجماعة فرسان مالطة ، أو اعادتها إلى الباب العالى ولكن بشروط خاصة .

ولقد توترت علاقة الفرنسيين مع البريطانيين ، وخاصة بعد أن رفض القنصل الانجليزى فى مدينة الجزائر الاتصال بالجنرال بورمون،وواصل اظهار اخلاصه للداى ، وكانت القوات البريطانية محتشدة فى ذلك الوقت فى مالطة وجبل طارق فنظر الفرنسيين إلى هذا القنصل نظرتهم إلى جاسوس عليهم ، واتهموه بالعمل على إثارة فئة من الأهالى ضدهم وشعر بورمون أنه مقيد ، خاصة وأن التعليمات الموجودة لديه تأمره بتحاش كل عمل أو قول يضر بنيات فرنسا المستقبلة فى الجزائر ، أو يضايق حرية عملها التى ترغب فى الاحتفاظ بها لترتيب الوضعية النهائية لهذه البلاد . وقام بورمون بممارسة بعض مظاهر السيادة ، وذلك حين قام بتثبيت القناصل فى مراكزهم بعد احتلاله لمدينة الجزائر . ولكن اللورد ابردين أبلغ السفير الفرنسى فى لندن أنه ليس لفرنسا أن تنشغل بالقنصل الانجليزى ، إذ أنه معين لدى الدار .

وقام الفرنسيون بنزع سلاح الجنود غير النظاميين ، وأرسل بورمون رجال الانكشارية غير المتزوجين إلى أزمير وسمح بالبقاء للمتزوجين . ولكنه عاد وأمر بإبعاد بقية الانكشارية قدرا مدعياً أن الاتراك قد أخذوا يدبرون المؤامرات ضد الفرنسيين ، ونفذ هذا الأمر بشكل وحشى ، رغم أنهم كانوا أقل خطراً من غيرهم وأختفى بذلك آخر مظهر من مظاهر الحكم العثمانى فى الجزائر بعد أن قام الجنود الفرنسيون باتلاف السجلات.وأصبح من الصعب بعد ذلك الحصول على بيانات تتعلق بالملكية العقارية أو بالدخل،مماسهل أعمال ذوى النفوس الضعيفة

ممن يتمتعون بالسلطة أو يقتربون منهم . وأخذ الجنود الفرنسيون يعيشون بين أفراد شعب لا يعرفونه ولا يستطيعون التفاهم معه بسهولة ، وساعد هذا الاختلاف الكبير عن المعيشة فى الثكنات على الاخلال بالضبط والربط ، وعلى انتشار الفساد والسلب والنهب ، وعلى جعل المدينة وضواحيها فى حالة يرثى لها .

واثملت خمرة الانتصار الجنرال بورمون ، الذى كان يجهل حقيقة الأمور وطبيعة الوطنيين فى الجزائر واعتقد أن احتلاله للعاصمة سيسمح له بالسيطرة على كل القطر فى مدة أسبوعين وبدون مقاومة ، كما اعتقد أنه يمكن سحب إحدى الفرق الثلاثة الموجودة تحت قيادته وارسالها إلى فرنسا وحاول إغراء مصطفى بن مزراق وتعيينه لإدارة الولاية ، تفتيشه فى متصرفه تتيرى وعلى أساس إعلان ولائه لملك فرنسا ، وتعهده بدفع الجزية إليه ، ولكن هذه المحاولة فشلت ، كما فشلت محاولة شراء باى وهران الذى ثار ضده الأهالى واتهموه بمهادنة الفرنسيين فاضطر برمون إلى إرسال قواته لاحتلال المرسى الكبير ووهران ،وأرسل حملة أخرى استولت على عنابة ، الميناء البحرى لقسطنطينة . واعتقد أن استيلائه على عنابة،سيجبر قسطنطينة على التسليم ولكنه أخطأ فى تقديره ،إذ أن الأهالى فى الداخل كانوا مصممين على مقاومة الاحتلال الفرنسى ،رغم أن السلطات العثمانية فى المدن الساحلية لم تكن قد أبدت كثيراً من المقاومة . وشعرت السلطات الفرنسية أخيراً أن عليها فتح جميع مدن الولاية الواحدة بعد الأخرى من أيدى الوطنيين . ولقد أراد بورمون أن يظهر بأن فى استطاعة قواته الابتعاد عن الساحل دون التعرض لخطر . ورغم تحذيره من تلك المغامرة فانه قد صمم على إرسال حملة إلى بليدة التى تبعد عن مدينة الجزائر بثمانية وأربعين كيلو متراً وعند سفح الأطلس . ورغم أن الطابور قد وصل سالماً إلى بليده ، إلا أن رجال القبائل قد هاجموه أثناء عودته وانزلوا

به خسائر فادحة . واثبتت هذه الهزيمة الساحقة ، مع ما تلاها من إخلاء عنابه ووهران بعد احتلال لم يــــدم إلا بضعة أيام ، أن الفرنسيين لم يكونوا سادة للموقف . وإذا كانت فرنسا قد استولت على مدينة الجزائر فقد كان عليها أن تستمر فى الحرب للاستيلاء على الجزائر نفسها .

ووصلت إلى الجزائر فى يوم ١١ أغسطس انباء ثورة سنة ١٨٣٠ فى فرنسا . وحاول برمون أن يضع نفسه وقواته فى خـــدمة شارل العاشر ، ولكن قائد الاسطول رفض التعاون فى تنفيذ هـذه الخطة كما رفضها عدد كبير من الضباط . وأبقى وزير الحربية الماريشال بورمون فى منصبه،فاضطر إلى تغيير علم البربون الأبيض ، بالعلم المثلث الالوان،وانتظر مجيء الجنرال كلوزيل لاستلام القيادة منه.

وغيرت ثورة يوليو من عـلاقة فرنسا مع الدول العظمى . وكانت حـكومة شارل العاشر فى ود وصداقة مع معظم ملوك أوربا ، ولكن التحالف المقدس بدأ بعد تكوينه بعد سنة ١٨٣٠ وبدأ يعمل ضد فرنسا . ورفض القيصر نقولا الاعتراف بلوى فيليب بعد أن كانت الروسيا قد دفعت فرنسا لاحتلال الجزائر، وأعلن مترنخ فى النمسا تضامن الملوك ضد الروح الثورية ، وظل فردريك جيوم الثانى يضمر العداء والحقـد لفرنسا . وكانت انجلترا ترغب فى الافادة من عزلة فرنسا لـكى تجبرها على التخلص عن الجزائر وعلى سحب قواتها منهـا . ولكن لوى فيليب صمم على ابقاء جنده هناك ، وأرسل ابناءه لقيادتهم ، وقام بهـــذه العملية دون أن يحظى بتأييد البرلمان الكامل ودون أن يساعده وزراءه وسفراءه مساعدة مخلصة .

ورغم أن لوى فليب كان ينوى الاحتفاظ بالجزائر إلا أنه لم يعلن أى تصريح رسمى لذلك حتى يحتفظ لنفسه بحرية العمل التامة . وشرح الملك لتاليران،سفيره فى لندن ، أن من مصلحة فرنسا المؤكدة تقليل تقوية انجلترا فى بحر هو بحرهـا

ولا تطل عليه الاراضى الانجليزية ، وأن على فرنسا أن تبحث عن جميع الفرص التى تسهل لها فقليل خطر الاحتلال البريطانى لمالطه وللجزر الايونية، وأن مشروع الجزائر يساعد على تنمية البحرية الفرنسية . ولذلك فان سياسة ومصالح فرنسا تتعارض تماما مع سياسة ومصالح انجلترا فى هذا البحر ، مما يجعلها فى حالة إلى دهاء سفيرها فى لندن ، خاصة وأن الجلاء من الجزائر يتعارض مع كرامة الفرنسيين ومصالحهم . وكان تاليران دبلوماسيا من المدرسة القديمة ، ولم يكن فى الاصل من انصار أرسال الحملة للجزائر ، ولم يكن يرغب فى التحدث فى المسائل الاستعمارية عامة ، ولم يتحدث عن الجزائر إلا فى ظروف نادرة. وكان يتمنى أن تقوم الصحافة الفرنسية بانتهاج مثل هذا الصمت حتى يعتاد العالم رؤية فرنسا فى الجزائر . وجاء سقوط حكومة الدوق ولنتجن وتأليف وزارة اللورد جراى فى صالح فرنسا . ثم اجتاحت أوربا كلها سلسلة من الحوادث الهامة ، وقامت الثورة فى بلجيكا ، وتدخلت النمسا فى ممتلكات البابا ، وقامت ثورة أخرى فى بولونيا ، وأثيرت المسألة الشرقية من جديد ، مما جعل الدول الاوربيه تقلل من اهتمامها فى مسألة الجزائر . فلقد احتل الفرنسيون الفرس وأصبح الروس على أبواب القسطنطينية وأصبح على الملوك أن يقاوموا قوة الشعوب والثورات التى احتاجت بلادهم . وحتى بريطانيا فانها كانت تفضل أن ترى فرنسا فى الجزائر على أن تراها فى بلجيكا أو فى الاسكندرية . وكانت رغبة بريطانيا فى ابعاد فرنسا عن الفلندر تسهل عليها أمر تركها فى الجزائر . وشعرت فرنسا بأنه فى وسعها ، وفى هذا الموقف الدولى أن تحتفظ باحتلالها لمدينة الجزائر دون أن تقيد نفسها به باعلان نياتها ومشروعاتها المقبلة

وواصلت فرنسا اتهام القنصل الانجليزى فى الجزائر بالعمل ضدها وتحريضه الاهالى وذكره لهم أن الاحتلال الفرنسى هو احتلال مؤقت وأن انجلترا تعارض

فى استمراره . وكانت انجلترا قد امتنعت من جانبها عن كل الأعمال التى تدل على اعترافها بالاحتلال الفرنسى. ولما أعلنت فرنسا سنة ١٨٣٢ أنها ستستمر فى احتلالها للجزائر طلبت منها بريطانيا تفسيرات رسمية عن ذلك . وحينما أعلن المارشال مسول فى العام التالى أن فرنسا لم ترتبط بأى تعهد دولى فيما يخص الجزائر وأنها تستطيع أن تفعل هناك مايحلولها وأنه من غير المتوقع الجلاء عن تلك البلاد بعد قرارات الحكومة وأدراج الميزانيات اللازمة ، لفت لورد جراى انظار تاليران إلى هذه التصريحات ، وطلب منه الاحتراس . وفى سنة ١٨٣٤ أكـــد وزير المستعمرات البريطانية بأن انجلترا لم توافق على استيلاء فرنسا على مدينة الجزائر ، كما تحدث لورد بلمرستون سنة ١٨٣٨ عن حقوق الباب العالى على نيابة الجزائر وأعلن أن موقف فرنسا ومركزها هناك لا يزيد عن مجرد احتلال عسكرى. ولكن فرنسا أصرت على ماسميته «حقوقها فى الجزائر» فنصحها بلمرستون بعدم اثارة ضجة حول تلك المسألة ، خاصة وأن الاستيلاء على مدينة الجزائر لن يكون فرصة أوسبب لاصطدام فرنسى بريطانى. وقلت احتجاجات انجلترا على الاحتلال الفرنسى مع الزمن ، رغم أن القنصل الانجليزى فيها ظل معاديا لهذا الاحتلال . ولم تقدم انجلترا اوراق اعتماد قنصلها فى الجزائر إلى فرنسا إلا فى سنة ١٨٥١ .

وفى نفس الوقت الذى كانت فرنسا تحسب قيمته حسابا لبريطانيا ، كان عليها أن تعمل كل حساب للرأى العام الفرنسى نفسه تجاه هذه الحرب الاستعمارية . فلقد كان اعداء احتلال الجزائر فى فرنسا أكثر من انصارها . وأخذ النواب يشتكون من المصاريف التى تثقل كاهل الميزانية ، وطـــالب فريق كبير منهم الحكومة بضرورة الجلاء عن الجزائر ، عند عرض الميزانية لتقريرها . وبين آخرون خطورة تشتيت القوات الفرنسية بين أوربا وأفريقية ، علاوة على تبذير الميزانية فى أرض لا يصلح الفرنسيون لاستعمارها واستغلالها . واثبت آخرون

صعوبة الاستغلال الزراعى فى الجزائر بعد الغاء نظام الرق ، ونتيجة لعدم رغبة الاوربيين فى العمل بأيديهم ، ومعاداة الاهالى للفرنسيين ورفضهم العمل لديهم. ولكن الحكومة الفرنسية كانت مصممة على ابقاء احتلالها للجزائر ،واخضاعها لحكمها ، دون أن تنجح فى اقناع الرأى العام بذلك .

(٣) الحكم الفرنسى :-

كانت الحكومة الفرنسية مترددة فى اختيار نوع الحكم الجديد بالنسبة للجزائر وانعكس هذا التردد بتعاقب تسعة رؤساء معينين على الاقليم ، علاوة على أربع حكام بالنيابة فى مدة عشر سنوات.وكان بعض هؤلاء الرؤساء يتميزون بشخصية قوية ، أما الباق فكانت تعوزهم الخبرة والقدرة على الادارة .وكان كلوزيل من بين اشهرهم وكان عمره ستين عاما حينما تولى حكم الجزائر ،وكان له تاريخ طويل مع حروب الامبراطورية ثم عمل بالفلاحة فى نيوا ورليانز فى أمريكا.ولقد كان من الجنود والضباط الذين يمثلون روح عصر الامبراطورية .وكانت حكومة باريس قد أرسلته لدراسة أحوال الجيش والاهالى وامكانيات الاستعمار ، وطلبت اليه أن يشير عليها بما يرى . وما أن وصل هذا الحاكم إلى الجزائر حتى قرر ضرورة البدء فى استعمار هذا الاقليم مما ثبت حكومة باريس فى رأيها وجعلها تقرر أبقاء قواتها فى شمال افريقية . وأصبح على هذا الحاكم أن يحافظ على مدينة الجزائر وينشىء لها الادارة اللازمة ويشجع الاستعمار ، فلم يتقيد بالمسائل المالية أو الدبلوماسية ، مما جعله يتعدى اختصاصاته ، ويؤلب ضده رجال الحكومة فى فرنسا .

ولقد وجد كلوزيل سوء الضبط والربط بين الجنود الذين كانوا يسكنون الحدائق ويفترشون الأرض ويحتلون المساكن المغربيه الجميلة ويستخدمون

أخشابها الاثرية المنقوشة والمنحوته فى أشعال النار . وكانت روحهم المعنوية منخفضة ، فقرر شغلهم بما يجرى فى الولاية نفسها ،وأقام نقطا أمامية على الطريق الموصل إلى متيجة . وكان مصطفى بومزراق بك تتيرى قد هدد بالهجوم على مدينة الجزائر بمائتى الف رجل وبالقاء الفرنسيين فى البحر ، فعين كلوزيل من يسمى مصطفى بن الحاج عمر بك على هذا الاقليم،وأرسل معه سبعة آلاف جندى لكى يثبتوا اقدامه فى ميديا ، المقر الجديد المختار لتلك البكوية . وقد احتل الفرنسيون بليدا وتركوا فيها حامية ثم عبروا الاطلسى رغم مقاومة الاهـــالى الشديدة ودخلت هذه القوات ميديا واقامت البيت الجديد فى السلطة ثم عادت تاركة ثلاث آلاف جندى لحمايته . ولكن الاهالى شنوا هجوما عنيفا على البلدة، فأوقع فى يد أبن عمرو يد الجنرال الفرنسى قائد الحامية ، مما أضطر كلوزيل إلى إخلاء ميديا فى أوائل يناير سنة ١٨٣١ .

ولقد فكرت الحكومة الفرنسية فى استدعاء جزء من قواتهـــا الموجودة فى الجزائر ، خاصة وأن الدول الاوربية كانت قد أخذت فى التسلح بسبب المشكلة البلجيكية ، وكان على ملك فرنسا أن يستعد لمواجهة الحالة . واعتقد كاوزيل فى أول الأمر ان فى وسعه المحافظة على الجزائر بقوة قوامها عشرة آلاف جندى علاوة على بعض الكتائب التى تجنـــد من بين الاهالى ، ولكنه عاد وطلب زيادة القوى الموجودة لديه . واقترح كلوزيل على حكومة باريس تجنيد عدد من العرب ومن رجال القبائل المعروفين باسم الزواوا ، وذلك فى كتائب خاصة بهم ، يدربون تدريبا جيدا وتدفع لهم رواتب محترمة حتى يغرون رجال القبائل الأخرى على الدخول فى خدمة الفرنسيين وتستطيع فرنسا استغلالهم كما استغلت روما قديما رجال امبراطوريتها . وبعد أن وافقت حكومة باريس على المشروع أخذ كلوزيل يختار لهذه القوات ضباطا يمنحون رتبة أعلى فيها عن رتبتهم العادية فى الجيش ،

وأصبح هؤلاء الرجال يلقبون بالزواف نسبة لاسم تلك القبيلة ويرتدون سترة تركية ، وسروالا يشبه سراويل المماليك ، أى نفس ملابس الجيش المصرى فى عصر محمد على . ولقد بدأ هذا المشروع بجمع الأهالى من مدينة الجزائر وضواحيها ، ولكن عدداً كبيرا منهم فر عائد إلى قراه مختفيا عن أعين السلطات الفرنسية التى لم تتمكن إلا من تأليف كتيبتين لايزيد مجموع عددهما عن الف وربعمائة مقاتل . ولكنها كانت على أى حال بداية لسياسة ستتوسع فيها فرنسا فيما بعد .

ولقد رأى كلوزيل اتساع الجزائر وعدم تمكنه من التوغل عسكريا فيها ففكر فى أن يمد حكما فرنسيا غير مباشر عليها وذلك بانشائه لمحميات تحقق عن بلاده عبء الاحتلال العسكرى لكل الاقليم،وتقيم فى نفس الوقت حكما يعترف بالسيادة الفرنسية عليه . فاقترح الاحتفاظ بالادارة المباشرة فى مقاطعة الجزائر وحدها ، وانشاء دولتين تحت الحماية فى كل من وهران وقسطنطيين تحت إدارة أمراء مسلمين ومن البيت المالك فى تونس . وساعد على هذه الفكرة أن الباى حسين كان صديقا لفرنسا ، وأكد لها فى سنة ١٨٣٠ بقاءه على الحياد،ثم سمح للقوات الفرنسية لتزود من تونس ، وأرسل بعثة لكى تقدم تحياته للجنرال بورمون بعد أن قام احتلال مدينة الجزائر ولربما كانت فكرة تعيين احد أفراد أسرته فى منصب داى الجزائر تحت الحماية الفرنسية قد راودته . وعلى أى حال فان كلوزيل قد انتهز فرصة مجىء بعثة من طرف باى تونس لتهنئته باستلام القيادة حتى يرتب مشروع الحماية . وبعد أن عبرت هذه البعثة له عن اغتباطها به كجار لتونس رد عليها فى أنه يرغب فى أظهار وده للباى ولاسرة الباى . ثم أرسل الجنرال بمشروع لاتفاقية خاصة إلى تونس فوافق عليها الباى ثم وقعها حامل اختامه نيابة عن الجزائر فى يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٨٣٠ . وكانت هذه الاتفاقية تنص

على تعيين سيدى مصطفى شقيق باى تونس بايا على قسطنطينة،وكان له أن يجمع ضرائب الإقليم كله ، على أن يدفع منها مبلغ مليون فرنك كجزية لفرنسا.وكان تعيينه من طرف القائد العــــام الفرنسى وعليه أن يحافظ على ذلك المركز بنفس الشروط والحقوق التى كان سيعمل بها لوكان قد عينه والى الجزائر ، وكان عليه أن يقبل كل مايرسمه القائد العام لصالح البلاد بشكل عام وصالح الاقليم بوجه خاص وصالح فرنسا قبل كل شيء .وقد قبل الباى هذه الفقرة الأخيرة أيضاووقع كلوزيل على اتفاقية أخرى مماثله فى يوم ٦ فبراير سنة ١٨٣٠ نصت على تعيين أحمد ، وهو أحد أقاربه باى تونس ، فى منصب باى وهران . وكانت شروط هذه الاتفاقية مشابهة للاخرى ، إلا أن باى وهران كان موضوعاتحت الوصاية الفرنسية بدرجة أكبر من زميله .

ولقد أبلغ كلوزيل وزير الحربية نبأ مشروع الاتفاقية الخاصة بقسطنطينة وارسل له نسخة منها بمجرد توقيعها . فتضايق الجــــنرال سباستيان ، وزير الخارجية لعدم استشارته فى الموضوع،وعرض الأمر على مجلس الوزراء وأبلغه أنه كان من نتيجة هذه المعاهدة الاعتراف لباى تونس ببعض الحقوق فى مقاطعة قسطنطينة . وكتب وزير الخارجية خطاباً جافاً للقنصل الفرنسى فى تونس وذكر له أنه لا يخضع إلا لوزير الخارجية ولا يستلم تعليمات إلا منه . ثم كتب تقريراً للملك شاكياً فيه من أن هـذه الاتفاقية تضر بمستقبل مملكة الجزائر وقد تكون سبباً فى نشوء المشكلات بين الدول الأوروبية.فقرر الملك فى ٣٩ يناير سنة ١٨٣١ الغاء تلك الاتفاقية،ونشر هذه الاتفاقية ،ونشر هذا القرارقبل ابلاغه لكلوزيل مما ضايقه . وحاول كلوزيل أن يشرح أن هذه الاتفاقية ليست معاهدة دولية بل مجرد عقد إدارى لا يخص وزارة الخارجية فى شيء واشتكى من نشر القرار الملكى رغم أنه كان قد وعد باى تونس بالاحتفاظ بسرية الموضوع ، وذكر

أنه لم يتخط سلطاته إذ كان مزوداً بسلطات غـــير محدودة . ولـكن وزارة الخارجية أصرت على النـاحية الشكلية وعلى أنه ليس للقائد العام أن يوقع عـلى مثل هذه الاتفاقية ، رغم اعترافها بالامتيازات التى تعود على فرنسا منها .

ولم تكن مسألة اتفاقية قسطنطينة هى أصعب مسألة نشأت بـــين كلوزيل والحـكومة الفرنسية . ذلك أن موقف تلك الحـكومة حياله فى مسـألة وهران كان أقسى منه فى مسألة قسطنطينة . وكانت مراكش،أو سلطة المغرب الأقصى قد اضطرت إلى التدخل فى الشئون الجزائرية بمجرد نزول الفرنسيين فى الجزائر وبعد ارسال أهل تلمسان لبعثة إلى مولاى عبد الرحمن يبلغونه بهـــا ولاءهم ، ويطلبون منه وضعهم تحت حكمه ومد حمـــايته على اقليمهم . وقام المولى عبد الرحمن بارسال أحد أقربائه وهو المولى على إلى تلك المدينة على رأس قـــوة عسكرية صغيرة ، رغم معارضة علماء فاس وفقهائها لهذا المشروع . . . ولقـد فرح الأهالى بوصول هذه القوة من أحد البلاد الاسلامية المجاورة ، إلا أن القولوغلو والجنود غير النظاميين الموجودين فى المدينة رفضوا الاعتراف بسلطة المولى عبد الرحمن عليهم ، وذلك نتيجة العداء الذى كان قـد ساد بـين سلطان المغرب والسلطان العثمانى منذ سنوات طويلة . وما أن وصلت أنباء وصـــول مولاى على إلى تلمسان إلى كلوزيل حتى قام بالـكتابة إلى قنصل فرنسا فى طنجة ، أحـد الضباط الى مولاى عبد الرحمن يحمل انذاراً بسحب قواته من تلمسان ، وتسليم رئيسها إلى باى وهران ، ودفع غرامة مالية عن الأضرار التى لحقت بالأهالى ، وذلك فى مدة أربع وعشرين ساعة ، وإلا فانه سينتقم من هذه الحادثة وسيقوم بحصار تطوان وطنجه . ولقد أبلغ القنصل الفرنسى فى طنجه هذا الموضوع إلى وزارة الخارجية فقرر الجنرال سباستيان أن المسألة ليست إلا سوء تفاهم يمكن حله بالوسائل السلمية . وما أن وصـل الضابط الذى يحمل إنذار كلوزيل

للسلطان إلى طنجة حتى منعه القنصل من مواصلة السفر ومقابلة السلطان . ولقد قرر سلطان المغرب سحب قواته من تلمسان . وكان الجنرال كاوزيل يرغب فى إرسال حملة عسكرية إلى تلك المدينة تقوم بطرد المغاربه إلى ما وراء الحدود ، ولكن عدد قواته لم يكن يسمح بذلك فاكتفى باحتلال وهران والمرسى الكبير حتى يعهد لتعيين أمير من البيت التونسى على رأس تلك المقاطعة الغربية .

ووصلت إحدى السفن الحربية إلى الجزائر تحمل مائتين وخمسين جندياً تونسياً بقيادة خير الدين أغا ، وكيل الباى المنتظر . ثم جاءت كتيبتان تتألف كل منهما من ألف جندى ، ووصل التونسيون إلى وهران يوم ١١ فبراير سنة ١٨٣١ ولكن الأهالى رفضوا التعاون مع التونسيين فاضطر رئيسهم إلى طلب سفينة تعيده مع جنده إلى تونس . ولم يتمالك كلوزيل نفسه من توبيخ هذا القائد وانتقاد تأخر وصول البـاى لاستلام وظيفته . أثناء الاتفاقيات الفرنسية التونسية ، واضطر الجنود الفرنسيون إلى العودة إلى بلادهم فى شهر أغسطس بعد أن أقاموا فى وهران لمدة ستة أشهر .

ورأت حكومة باريس أنه لا يمكن الصبر على تصرفات كلـوزيل ، فقررت تعيين قائد آخر طيعاً فى مكانه وأختارت الجنرال برترين لهذا المنصب . وقد امتازت فترته بارسال عـدد من الحملات الصغيرة الفاشلة إلى هنا وإلى هناك ، وبتكرار الاخطاء ، وبسوء الادارة ، وظل رجال القبـائل يحاصرون متيجة ويهاجمـونها — ووصلت القوات الفرنسية إلى بليدة ، ولكنها أضطرت إلى الرجوع تجر أذيال الخيبة بعد أن انتهت قواها ، وكان عدد القوات الفرنسية فى الجزائر قد انخفضت فى ذلك الوقت إلى تسعة آلاف مما لا يسمح بقيام عمليات ناجحة علاوة على المحافظة على مدينة الجزائر نفسها ، حتى ولو كانت القيادة أكثر همة ونشاطاً .

واضطر القائد العام إلى الخروج على رأس طابور حتى ميديا حين علم بأن ابن عمر ، وهو الشخص الذى كان الفرنسيون قد عينوه على تتيرى كان يطلب المدد . ولكنه لم يعرف أى قرار يتخذ سوى الرجوع إلى مدينة الجزائر مصطحباً معه ابن عمر ورجاله . وكان الرجوع شاق ومنهكا للجنود ، خاصة وأن الأهالى قد قاموا بمهاجمتهم وجعلوا سيرهم يشبه الفرار . ولقد واصل العرب محاصرة الفرنسيين داخل المدينة كما كان عليه الحال فى أول الاحتلال . ولقد رفض القائد إرسال أى حملات أخرى بعد ذلك لأنها كانت حسب أقواله متعبة للجنود ومثيرة للأهالى . وقام بتعيين أحد شيوخ كوليا وهى المسمى سيدى مبارك أغا للسوب ، أو شيخاً عليهم ، وكان عليه أن يحافظ على الأمن فى السهول المحيطة بمدينة الجزائر ، ولكن على شرط عدم تدخل الجنود الفرنسيين فى المنطقة .

أما وهران فقد ظلت إحدى الحاميات الفرنسية الصغيرة تحتلها بقيادة الجنرال بوبيه الذى كان قد أمضى عشر سنوات فى خدمة محمد على فى مصر والذى أمتاز حكمه بالشدة والقسوة ، وإن كانت فرنسا قد تمكنت من السيطرة على مدينة وهران إلا أن اقليمها ظل معادياً لفرنسا ولا يعترف بسلطتها .

وأما قسطنطينة فقد كانت سبباً فى هزيمة جديدة لحقت بالفرنسيين . وكان الفرنسيون قد احتلوا عنابة لمدة بضعة ايام ثم اخلوها واستولى على السلطة فيها أحد القولوغلوا المسمى احمد ، وهو الذى أظهر صداقته لفرنسا. فارسل الفرنسيون فصيلة من الجنود لتثبيت اقدامه فى المنطقة . ولكن أحد البكوات القدماء ، وهو ابراهيم بك . تمكن من إحتلال قصبة هذه المدينة ومن قتل الضباط الفرنسيين وكانت هذه الهزيمة بالاضافة إلى هزيمة ميديا ، سببا فى ثورة الرأى العام فى فرنسا ، وطلب استدعاء برتزين .

ولم تكن الحكومة الفرنسية قد تخلت نهائياً عن فكرة المفاوضة مع تونس بشأن تعيين آخرين من أفراد الأسرة الحاكمة فى تونس لإدارة شئون مقاطعتى قسطنطينة ووهران . وسارت هذه المفاوضات بين حكومتى تونس وباريس مباشرة دون أن يكون للقائد العام فى الجزائر أى حق إلا فى إعطاء وجهات نظره لحكومته ، ودون أن يتصل بالحكومة التونسية . وأرسلت الحكومة الفرنسية أحد مندوبيها إلى تونس ماراً بالجزائر ، وحاملا لمعلومات مفصله وكان عليه أن يتفادى عقد معاهدة تعطى للحاكم المعين صفة الرئيس غير تام السيادة أو الذى يتمتع بنوع من الاستقلال الذاتى والدافع للجزية،وكانت فرنسا ترغب فى أن يكون تعيين هؤلاء البكوات التونسيين بأمر من القائد العام للقوات الفرنسية فى الجزائر ، ولمدة ثلاث سنوات أو خمسة ، وكانت لا ترغب فى تحديد قيمة الجزية السنوية فى نصوص تلك الاتفاقية ، ولا ترغب فى الاحتفاظ بالمادة التى تحرمها من إرسال قواتها إلى هاتين المقاطعتين . وكانت مهمة المندوب الفرنسى لدى باى تونس هى أن يظهر له أن هذه التعديلات ، التى تجعل من البكوات مجرد موظفين عاديين ، لم تكن إلا مجرد مسائل شكلية . ولكن الوزارة الفرنسية تغيرت فى ١٣ مارس سنة ١٨٣١ ، وأعلنت الوزارة الجديدة أنها ليست فى حاجة إلى عقد اتفاقية مع باى تونس بهذا الشأن . كما أن الأسرة الحاكمة فى تونس لم تكن ترغب فى عقد اتفاقية مع فرنسا فى ذلك الوقت ، وبشأن الجزائر ، وخاصة بعد أن كانت الصحف قد كتبت بتوسع فى هذا الموضوع وعن دور الباى فيه . وكان المندوب الفرنسى فى طريقه إلى تونس عندما وقع هذا التغيير فى الموقف الفرنسى ، ولم يبلغه الاتجاه الذى اتخذته الحكومة الجديدة فرفض الباى قبول أى شروط جديدة وأعلن أنه لا يقبل لأمراء أسرته أى مركز يقل عن مركز بكوات مستقلين يدفعون الجزية . ورفض الباى أن يكون

أقربائه « وكلاء » فرنسيين ، وأنتهى به الأمر إلى أن رفض الدخـــول فى أية محادثات بهذا الشأن ، مهما كانت المزايا التى ترغب فرنسا فى منحها لهم .

وعلينا أن نذكر أن حكم برتزين قد امتاز بسوء الإدارة والتلاعب فى الأموال العامة وفى مصادرة أموال الاوقاف وفى توزيعها . خاصة وأنه لم يتخذ الحيطه الكاملة للأمر ، ولم يعين عليها من يتمكن من الاشراف عليهما بشكل قانونى . وأبلغته الحكومة الفرنسية فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٣١ أن الدوق دى ريفيجو سيخلفه ، فسلمه القيـادة فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣١ .

وتغيرت السياسه الفرنسية بعد بضعة أيام من تولى ريفيجو القيادة العامة فى الجزائر ، وذلك بتقسيم السلطات التى كانت متجمعة فى أيدى القائد العـــام إلى قسمين وذلك بتعيين أحد المحافظين المدنيين فى الجزائر ، يكون له الإشراف على جميع الادارات المدنية والمالية والقضائية ، ويكون مستقلا عن القائد العام الذى يواصل اختصاصاته العسكرية والاشراف على أمن الولاية الداخلى والخارجى ، أى أعمال البوليس والعلاقات مع الدول المجاورة . وكان على هذا المحافظ الجديد أن يخضع لرئيس مجلس الوزراء ، طبقاً للمرسوم الملكى الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٨٣١ ، والذى يعتبر أول وثيقة فرنسية لتنظيم الحكم فى الجزائر ، وبالرغم من مزايا هـذا النظام فانه لم يؤد إلى النتيجة المرجوة منه ، وذلك لقيام التنافس وإنعدام التعاون بين القائد العــام والمحافظ ، وكان رفيجو هو وزير البوليس السابق فى عهـــد نابليون ، ويمتـاز بالطغيان وعـــدم احترامه للشكليات ، أما المحافظ الجديد فكان رجلا من رجال مجلس الدولة ، ويعمل كل حساب للقانون بل وللشكليات . وكان ريفيجو يخضع لوزير الحربية المتعجرف أما المحـافظ فكان يخضع لرئيس مجلس الوزراء ، وهو الادارى الحـازم . ولم تكن هنـاك قواعـد لتنظيم علاقة كل منهما ، الواحـد بالآخر ، مما تسبب فى كثرة اللوائح والأوامر

المتضاربة وفى إزدياد الفوضى حتى مات كازيمير بيريبه . فعمل وزير الحربية حينئذ على أن يكون المحافظ تابعاً للقائد العام فى الجزائر ، وذلك بمرسوم ١٢ مايو سنة ١٨٣٢ . فعادت السلطات العليا مجتمعة بين يديه وأصبح المحافظ مجرد مساعد له فى المسائل الادارية والمالية والقضائية .

ولقد فكر ريفيجو فى إحتلال كل موانى الجزائر ، وفى أن يشرف على بقية الاقاليم عن طريق شيوخ من الأهالى موالين لفرنسا ، وذلك حتى لاينهك قواته فى فتح البلاد ، ويستفيد من الجزية التى يدفعها هؤلاء الشيوخ ، ويمد السيادة الفرنسية على كل الاقاليم ، ويعطى الوقت الكافى للاستعمار لكى يقوى مراكزه فى الجزائر . وحاول القائد العام أن يفيد من التفرقة بين الجزائريين وخاصة بين هؤلاء الشيوخ وأعوانهم من ناحية ، وهم الذين يحاولون تثبيت أقدامهم وجمع الضرائب من الأهالى ودفع الجزية لفرنسا ، أى المنتفعين مادياً من إعلان ولاءهم لفرنسا ، وبين شيوخ الفرق الصوفية المعادين لفرنسا والمعادين لهؤلاء المشايخ الجدد من ناحيه أخرى . وكانت هذه التفرقة والصراع من مصلحة المحتلين الجدد حتى يتمكنوا من انهاك قوى الشعب قبل استغلاله . ورغم ذلك فان ريفيجو لم ينس الطرق البوليسية التى استخدمتها فرنسا فى عصر الامبراطورية .

فكم من شيخ من هؤلاء الشيوخ وافقت حكومة الجزائر الفرنسية على حضوره إلى المدينة ، وأعطته جوازات خاصة لذلك ، ثم قامت الجنود بقتله عند مروره بين صفوفها . ولقد كان هذا هو الطابع الجديد لحكومة الجزائر التى سادت فيها الوشاية والغدر والانتقام والجاسوسية .

حقيقة أن ريفيجو كان وزيراً للبوليس ، فلقد تمكن بمساعدة القنصل الفرنسى فى لجهورن من مراقبة الداى حسين ونشاطه ، وتمكن من أن يحبط محاولة كان هذا

الداي يرغب في عملها لإثارة لأهالى ضد الفرنسيين ، والعودة بسفن تحمل بعض المتطوعين ينزل بهم على مكان ما على الساحل ، ثم يتولى قيادة حركة المقاومة بنفسه . وكان الداى السابق قد استقر به المقام فى الجهورن بعد وصوله إلى نابلى ، وكان قد أخذ من هناك فى الاتصال بالجزائر عن طريق بعض الأهالى واليهود ، وذهب لزيارة فرنسا وقابل ملكها ورئيس وزرائها ، ثم عاد إلى الجهورن لكى يواصل خطته لجمع السلاح والذخائر وتأجير بعض السفن والاتصال بالجزائريين لترتيب الأمور معهم. ولكن ريفيجو كان يراقب المكاتبات الخارجية ، وكشف أمر تلك المحاولة ، مما أضطر الداى حسين إلى الانتقال إلى الاسكندرية فى سنة ١٨٣٣ ، وبقى فيها حتى وفاته سنة ١٨٣٨ .

واحتلت القوات الفرنسيه عنابة بعملية مشتركة،إذ أرسلت لها الامدادات من الجزائر ومن طولون . وكان هذا هو الاحتلال الثالث لهذه المدينة ، أما بقية مقاطعة قسطنطينة فقد بقيت فى يد الباى أحمد . ورغم أن ريفيجو قد حاول مفاوضته ، والوصول معه إلى قبول وضع يشبه الوضع الذى كان كلوزيل قد إختاره للأمراء التونسيين فى كل من مقاطعتى قسطنطينة ووهران ، إلا أن هذه المحاولات قد فشلت . وكان الباى أحمد قد تولى حكم قسطنطينة فى أيام الداى حسين ، واشترك معه فى الدفاع عن مدينة الجزائر عند مجيء الفرنسيين ، ولكنه اضطر للعودة إلى مدينة قسطنطينة بعد تسليم مدينة الجزائر ، وأعلن نفسه فى حالة حرب مع فرنسا ومنح لنفسه لقب باشا الجزائر ، واعترف له بذلك سلطان الدولة العثمانية . ولقد رفض باى قسطنطينة قبول الشروط الفرنسية إعتماداً على أنه يستمد سلطته من السلطان ، وعلى أنه لم يقبل دفع أية جزية للمسيحيين أو أن يعترف لهم باحتلال عنابة. وحاول ريفيجو أن يتصل ببعض الأهالى فى قسطنطينه ويغريهم على الثورة ضد الباى أحمد ، ولكنه فشل فى كل ذلك . وأضطر ريفيجو إلى أن يعود إلى فرنسا بعد أن أصابه سرطان فى الحلق ، حيث توفى .

ولقد كان من بين أهم أعمال خلفه إنشاء مكتب الشئون العربية الذى تحول فيما بعد إلى إدارة شئون الوطنيين ، وهو مكتب للمخابرات اللازمة للحرب ولوضع رسم الدسائس والمؤمرات وتنفيذها ضد الرؤساء والقبائل ، وفى الوقت المناسب للفرنسيين .

وهكذا لم يبتعد الحكم الفرنسى الفعلى فى هذه الفترة إلى مسافة بعيدة عن أسوار مدينة الجزائر ، رغم إحتلالهم لوهران ولعنابة . أما مشروع الاستعانة بأمراء أجانب لإخضاع كل أقاليم النيابة ، والاعتراف بالنفوذ الفرنسى عليهم فكان يدل عــلى أنه لم يكن لفرنسا من القوة ما يسمح لهـــا بالسيطرة على الاقاليم بنفسها . كما أن تعاقب القـــواد الفرنسيين على مدينة الجزائر ، وكل له آرائه وإتجاهاته ، لم يكن يساعد على الاستقرار فى الولاية ، وبعد أن كانت فرنسا قد انتقدت فترات حكمها السابقة فى النيابة بانه كان يعوزها الاستقرار . وكان وجود عدد كبير من الجنود الفرنسيين فى مدينة الجزائر يسىء حالتهـا وحالة أهلهـا ، خاصة وأن الفرنسيين كانوا يحتلون المنـازل التى تروق لهم ، وينترعون ملكية أى قطعة من الأرض بدعوى أنه ليس لها مالك ، دون الاعتراف بقتلهم إياه . ولم يكن الاحتلال الفرنسى للجزائر يبشر بادخال المدنية فى هذا الاقليم بل كان إحتلالا لا يعترف بأى حق إلا للفرنسيين ، وكان [illegible] لا بغير نظام ولا قانون وإن كان فى بدايته ، واعترف الفرنسيون أنفسهم بأنها لم تكن فترة مشرفة لهم .

(٤) بداية الاستعمار : —

بدأ الفرنسيون يفكرون منذ احتلالهم لمدينة الجزائر ، فى إستغلال موارد المنـاطق المحيطة بها ، وبطريقة استعمار التوطين ، التى تتلخص فى إعطاء أراض زراعية إلى أفراد وأسر تأتى من الخارج ، وتقوم باستغلالها ، سواء امتلكتها

أو لم تمتلكها . ولقد إستخدم الفرنسيون وسائل مختلفة ومتعددة للوصول إلى أهدافهم . وذلك مثل تأجير أراضى الأوقاف والحبوس ، ومثل نزع ملكية المساحات الصغيرة من أراضى الأهالى وتجميعها فى قطع كبيرة باسم « الاصلاح الزراعى » ، تباع بالمزاد العلنى ، ويعجز الأهالى فى غالب الأحيان عن شرائها ، نظراً لضعف القوة الشرائية لعملتهم أمام قوة شراء عملة المحتل ، ومثل إغراء الأهالى على بيع أراضيهم . وسواء أراد المستعمر إعطاء صبغة قانونية لإستغلاله للاراضى أو لم يعط ، وسواء صادر تلك الأراضى ، أو باعها فى المزاد أو اشتراها ، فالنتيجة واحدة ، أو متشابهة ، فى كل الحالات ؛ وهى أن ملكية العقارات تخرج من أيدى الأهالى بقوة السلاح ، أو بقوة القانون أو بقوة الإغراء ؛ وسرعان ما ينفق الأهالى المبالغ البسيطة التى إستلموها — إن كانوا قد إستلموا شيئاً ، — ويعودون للعمل على نفس أراضيهم ، كعمال زراعيين لدى المستعمر . وكثيراً ما يكون إزدياد النسل عند الأهالى سبباً فى إنخفاض المستوى الاجتماعى والإمعان فى الفقر وهجرة الذكور للعمل فى مناطق أخرى ، مما يسبب مشكلات إجتماعية عويصة ، ومخزية للمدنية .

ولقد أخذ أعوان الاستعمار فى فرنسا يضربون على النغمة الاستعمارية المعروفة منذ إحتلال مدينة الجزائر ، ورددوا أن بلادهم تشكو من كثرة السكان ، ومن كثرة الإنتاج ، وأنها فى حاجة إلى ميادين جديدة للتنفيس عن السكان ولبيع المنتجات ، وأن الجزائر تستطيع أن تحل كثيراً من المشكلات الفرنسية . ولكن أعداء الاستعمار عارضوا هذه الحركة ، واستندوا إلى عدم وجود أراض خالية فى الجزائر ، وإلى أن حرارة الجو لا تساعد الأوربيين على سكنى هذه البلاد واستغلالها . ولم تكن آراء الاستعماريين تختلف فى ذلك الوقت عنها اليوم ، وأما اراء أعداء الاستعمار فكانت ساذجة وغير متعمقة . وأخيراً فإن الحكم كان للقوة تفعل ما يحلو لها .

ولقد اعترف الفرنسيون منذ أن وطأت أقدامهم أرض الجزائر بجهلهم وبقلة خبرتهم فى المسائل الاستعمارية . ولكنهم ساروا فى تجربتهم — رغم ذلك — وعلى حساب الشعب الجزائرى . وكان هناك بضع آلاف من مغامرى الأوربيين الذين حضروا إلى مدينة الجزائر ، نتيجة لوصول الجيش الفرنسى إليها ، والرغبة فى المغامرة ، وقبل أن تقرر الحكومة الفرنسية — رسمياً — إستعمار الجزائر. وأيد الجنرال كلوزيل حركة وصول الأوربيين وحاول تشجيعها ، وطلب من فرنسا إنشاء خط ملاحة منتظم تسير فيه السفن كل اسبوع بين مرسيليا والجزائر، وطلب استخدام البواخر فيه لانها كانت تقطع هذه المسافة فى ٥٤ ساعة ، بدلا من السفن الشراعية التى كانت تقطعها فى عشرة أو خمسة عشر يوماً. ولقد وصل إلى مدينة الجزائر عدد من فقراء إسبانيا وايطاليا ومالطة وجنوب فرنسا ، بلغ عددهم ثلاثة آلاف فى يناير سنة ١٨٣١ ، ثم ارسلت فرنسا ٤٫٥٠٠ عاملا من خريجى « إصلاحيات الأحداث » إلى الجزائر ، لكى تتخلص منهم . وكانت غالبية المهاجرين أو المعمرين من الفقراء ، وإن لم يكن الفقر هو السبب الوحيد لمجيئهم إلى الجزائر ، خاصة وأننا نلاحظ مجىء عـــدد من التجار لبيع النبيذ والمأكولات المحفوظة ، كما نلاحظ حضور عدد من رجال الأعمال ، بل ومن الرأسماليين مثل لكروتز .

ولقد كان الجنرال كلوزيل من أكبر مشجعى الاستعمار فى الجزائر ، فعمل على وضع الأسس اللازمة لنظام تجنيد الأهالى من ناحية ، ولتوزيع الأراضى العامة على المعمرين أو مساعدتهم على شراء أراضى الأهالى من ناحيه أخرى . وكان كلوزيل يعتقد بأن تكاليف الاستعمار بعد الإحتلال لا تزيد عن تكاليف الإحتلال وحده دون إستعمار . ولكنه أخطأ فى عدم تقدير عودة الإستغلال بغلة الانتاج على المعمرين . كما أخطأ كذلك فى إعتقاده أن الجزائر ستصبح إقليماً

يشتهر بانتاج قصب السكر والقهوة والنيلة ، وذلك لأنه كان يفكر دائمـــا فى مستعمرة سان دومينيك التى قضى فيها فترة من حياته . وكان كلوزيل يفضل مجيء العناصر الفرنسية على غيرها ، ويعمل على تشجيع العناصر العسكرية قبل غيرها ، وذلك لإعتقاده أن الجندى الذى حارب فى الجزائر يفضل إحضار عائلته من فرنسا ، بعد نهاية خدمته العسكرية ، وأن يصبح مالكا لقطعة من الأرض ، على أن يعود هو نفسه إلى فرنسا ليزأول عملا بسيطاً .

وعمل كلوزيل على توزيع قطع صغيرة من الأرض على من يرغب من الجند ، وأعطاهم الادوات والتموين اللازمة لهم لمدة ستة أشهر . وكان كلوزيل يفكر — علاوة على ذلك — فى إغراء غير الفرنسيين على الحضور إلى الجزائر ، وفى أن يحول إليها أكبر عدد ممكن ممن يهاجرون إلى أمريكا من الألمان ، ولذلك فإن كلوزيل قد أرسل مندوبين عنه إلى حوض الراين لجمع المعمرين لشمال إفريقية ، ومن بلادهم . وكان كلوزيل يرغب كذلك إنشاء مستعمرة كبيرة، قوية بعناصرها الأوربية ، وقوية برؤوس أموالها ، فكون شركة مساهمة ، وقيمة السهم فيهـــا خمسمائة فرنك (١) ، وأعطاهـا أراضى « حوش الداى » ، وتبلغ مساحتها الف هكتار من الأراضى الجيدة ، وذلك بإيجار إسمى قدره فرنك واحـــد سنوياً للهكتار ، ولمدة سبعة وعشرين سنة . ولكن سرعان مابلغت فرنسا شكايات الأهالى من أن أراضيهم قد إنتزعت من بين أيديهم . وجاء خليفة كلوزيل فى القيادة العامة ، وإتهمه بأنه قد إستغل سلطته فى شراء الأراضى لنفسه، وبأبخس الأثمان .

ولقد أثرت عودة كلوزيل إلى فرنسا فى هجرة الأوربيين إلى الجزائر ، فانخفض عددهم . وساعدت مزاحمة الاسبانيين والايطاليين والمالطيين للفرنسيين ، وقلة

---

(١) عشرين جنيهاً ذهبا .

المرتبات وقلة العمل وعدم الثقة فى المستقبل على تقليل عدد المغامرين الفرنسيين فى الجزائر ، وأخذ المالطيون يتاجرون فى الخضر والبقول والالبان فى مدينة الجزائر ، أما الاسبانيون فإنهم قد أخذوا يعملون فى الحدائق،وخدماً فى المنازل، وأما الايطاليون فانهم قد عملوا فى البناء .

وكانت مسألة الأراضى فى الجزائر من أصعب المسائل التى واجهت فرنسا فى هذا القطر ، وخاصة بعد إتلاف السجلات العامة ، وماتلى ذلك من نزع للملكيات ، ومن وضع اليد . كما أن الجيش كان قد إحتل ماحلا له من المنازل والأراضى ، ورفض إعادتها لأصحابها . ولقد قام الفرنسيون بحصر أملاك الداى والبكوات والأتراك الذين كانوا قد تركوا الجزائر ، وأضافوا إليها ممتلكات الأوقاف والحبوس،ووضعوها تحت إشراف «الدائرة» التى عملت على استغلالها لصالح المعمرين . وكان إدخال اراضى الأوقاف فى هذا النطاق سبباً فى توجيه بعض الفرنسيين نقداً شديداً لهذا الاجراء الخاطىء . هذا إلى أن وجود الجنود الفرنسيين فى ضواحى العاصمة كان قد أرهب الأهالى ، وأجبرهم على قبول أى مبلغ من المال ثمناً لأراضيهم ، حتى يتمكنوا من الفرار إلى داخل البلاد . وكم من جزائرى قبل أن يدفع له أحد الأوربيين قسطاً بسيطاً من المال سنوياً ، نظير تملكه لأرضه ، ولم يدفع له الأوربى أى شىء بعد ذلك . وعلى أى حال فإن الأوربيين قد فكروا فى شراء الأراضى فى متيجه ، بعد أن تمكنوا من الاستيلاء على كل الأراضى المحيطة بمدينة الجزائر .

ولقد وقعت إحدى المحاولات للاستعمار الرسمى فى الجزائر سنة ١٨٣١ . ذلك أن خمسمائة من المهاجرين الالمان والسويسريين قد وصلوا إلى مدينة الجزائر بعد أن تخلى عنهم الوكيل الذى كان قد تعاقد معهم على تشغيلهم فى أمريكا . فأمر القائد العام بإقامة الخيام لهم خارج مدينة الجزائر ، ثم إختارت السلطات أراضى

زراعية قريبة لتوزيعها عليهم.وكانت هذه الأراضى ملكاً موقوفاً على المساجد، ولكن ذلك لم يمنع السلطات من توزيعها عليهم ، وحسب إمكانياتهم ، عشرة هكتارات لمن يستطيع بناء مسكنه ، وستة للمحاربين القدماء ، وأربعة لمن لم تكن له أية موارد أو إمكانيات . ولكن هؤلاء المعمرين إنصرفوا إلى التجارة مع الجنود ، بدلا من أن يعملوا على فلاحة الأرض ، فاضطر الحاكم العام إلى أن يقرر ضرورة إثبات المعمر أن له من الموارد ما يكفيه لمدة سنه، قبل أن يسمح له بالحضور إلى الجزائر .

وكانت هذه هى بداية الاستعمار الرسمى فى الجزائر ، وإن كانت لم تمنع بعض الفرنسيين من شراء مائة أو مائتى هكتار من الأراضى الزراعية فى الجزائر بأبخس الأثمان ، واستخدام بعض العرب أو الاسبانيين للعمل فيها .ولكن نتائج هذه العملية ، وفى هذه المرحلة ، كانت ضعيفة ، خاصة وأنه لم تكن هناك سياسة استعمارية بمعنى الكلمة ، أو حتى سياسة محددة تجاه الأهالى ،أو نظام خاص لتوزيع الأرض . وبقى الفرنسيون محاصرين فى مدينة الجزائر ومتيجة والساحل وبقية المدن الساحلية ، مثل وهران وعنابة وبجاية ومستغانم .

وبلغ عدد قوات الجيش فى تلك الفترة ثلاثين ألف رجل ، ولكن حالتهم كانت سيئة ونسبة الوفيات بينهم مرتفعة . وبلغ عدد المدنيين الأوربيين فى المناطق المحتلة ٩٫٧٥٠ منهم ٦٫٣٧٣ فى مدينة الجزائر وحدها ، ونصفهم من الفرنسيين ؛ أما الباقون فكانوا موزعين بين وهران (١٤٨٤) ، وعنابة (١٢٣٨) وبجاية (٦٠٢) ، ومستغانم (٥٣) . أما التجارة فكانت راكدة ، وذلك لعدم إستتباب الأمن ، ولعدم وجود ثقة فى مستقبل الفرنسيين فى الجزائر . وكانت واردات عاصمة الاقليم فى غالبها هى المواد الغذائية اللازمة للجنود ، وأما صادراتها فكانت بعض الحبوب والزيوت والأصواف والجلود . ولقد بلغت

قيمة مجموع الواردات ثمانية ملايين ونصف مليون فرنك فى العام ، ومجموع الصادرات ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ . وكانت فرنسا مصممة على البقاء وعلى إستثمار الجزائر رغم هذه الحالة السيئة . وأنشغل الرأى العام الفرنسى بالجزائر ، فأرسلت الحكومة الفرنسية لجنة تحقيق برلمانية اليها فى سنة ١٨٣٣ وكلفتها بجمع المعلومات عن حالة البلاد ، وإقتراح الحلول لما تراه للمستقبل ، ولقد وصلت هذه اللجنة إلى الجزائر فى ٣ سبتمبر وقررت بقاء الاحتلال « حتى ترضى رغبة فرنسا فى الغزو» ولكنها أوصت بأن يقتصر الاحتلال على مدينة الجزائر ووهران وعنابه وبجاية ، حتى تقلل من عدد القوات ، وتقلل بالتالى من المصروفات ، كما أوصت بانشاء رئاســـات من بين الوطنيين فيما وراء الخطوط الفرنسية . ورأت كفاية المراسيم الملكية لكل ما يخص التشريعات اللازمة للجزائر ،وأوصت ببقاء شئون الجزائر من سلطه رئاسة مجلس الوزراء ، على أن يعين لها حاكم يجمع السلطات المدنية والعسكرية ، وأن يعاونه عدداً من كبار الموظفين ورؤساء الإدارات .

أما فيما يخص الاستعمار فإن هذه اللجنة قد أوصت بعدم الاقتصار على إحتلال نقط عسكرية متفرقة ، أو على مجرد عمل مشروعات تجارية ، ولكن بالبدء فى إنشاء مستعمرة من العمال الفرنسيين والأوربيين . ووضعت هذه اللجنة نظاماً خاصاً لترغيب هؤلاء العمال وتوزيع الأراضى العامة عليهم،فى شكل هبات ومنح أو بشكل إمتيازات لإستغلالها . وفضلت هذه اللجنة صغار المزارعين ممن لهم رأس مال بسيط على غيرهم ، ولكنها اعترفت بالصعوبات التى تعترض تنفيذ هذا المشروع . ولقد عاد أعضاء هذه البعثة إلى فرنسا وهم من دعاة الاستعمار ، بعد أن كانوا قد تركوها لكى يثبتوا للرأى العام الفرنسى أنه ليس هناك أى داع للإحتفاظ بالجزائر . ولقد هاجم كثيراً من النواب سياسة الحكومة الاستعمارية

وذلك بمناسبة عرض الميزانية ، مناقشة المصروفات الاستثنائية اللازمة للجزائر، وطلبوا من الحكومة الاسراع فى تحرير فرنسا من ذلك العبء الذى لم تتمكن من تحمله لفترة طويلة . وبقى الماريشال سول ، وزير الحربية ، واجماً فى أثناء تلك المناقشة، ولكن لامارتين هب معلناً أن للسياسة، وللشرف الوطنى ولحماية الضعفاء وللانسانية وزنها ، مثلها فى ذلك مثل الذهب ، وأدعى أن فكرة إخلاء مدينة الجزائر ستبقى دائماً ملطخه لذلك التاريخ ، وذلك المجلس . وتلك الحكومة التى تقررها .

وكتبت لجنة التحقيق البرلمانية تقريرها ، وقامت الحكومة الفرنسية بتنفيذ توصياتها . وأصدرت الحكومة أمراً ملكياً فى ٢٢ يوليو سنة ١٨٣٤ يعتبر أحد القوانين الأساسية الهامة فى تاريخ الجزائر ، وفى التقنين الجزائرى ، ذلك أنه قد حول الجزائر إلى منطقة تخضع للاحتلال العسكرى لقوات فرنسية إلى إحدى الممتلكات الفرنسية ، ورسم بأن يتولى « حاكم عام الممتلكات الفرنسية فى شمال إفريقية » أمور تلك المستعمرة ، بصفته مندوباً عن السلطة الملكية ، ووضع بين يديه وتحت إشراف وزير الحربية جميع السلطات السياسية والمدنية والعسكرية فى كل الأراضى التى تحتلها القوات الفرنسية . وأبقى هذا الأمر الملكى خضوع الجزائر للأوامر الملكية لا للقوانين الفرنسيه ، فأصبح رأس الدولة فى فرنسا هو المشرع للجزائر ، وفى الوقت الذى يقوم فيه البرلمان بالتشريع لفرنسا نفسها . ثم صدر أمر ملكى آخر فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٣٤ لتنظيم السلطة القضائية فى الجزائر وذلك بانشائه لمحاكم إبتدائية فى مدن الجزائر وعنابة ووهران ، ومحكمة أعلى فى الجزائر يمكن إعتبارها محكمة استئناف ، وكان نظامها على أساس قاض واحد لكل محكمة ، يعاونه بعض المسلمين فى حالة محاكمة أحد الجزائريين . وظل هذا النظام سارياً حتى سنة ١٨٤١ . أما الأمر الملكى

الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٨٣٤ فانه قد رسم تعيين أحد كبار الموظفين برتبة محافظ ، تحت إدارة الحاكم العام ، للإشراف على الاستعمار والأشغال العامة وإدارة المقاطعات والبلديات ، ورسم تعيين وكيلين له فى عنابة ووهران ، ومندوبين عنه فى بجاية ومستغانم .

وإذا كانت فرنسا قد إحتلت عاصمة الجزائر وبعض النقط الساحلية ، وبدأت فى حكمها ، وشجعت على الهجرة اليها والتوطين فيها ، واحتفظت لملكها بحق التقنين، إلا أن النتائج التى وصلت اليها كانت تافهة ، خاصة وأن معظم الأهالى كانوا قد تركوا المدن المحتلة واتجهوا إلى داخلية البلاد . وستعمل فرنسا على مد حكمها على بقية الإقليم ، وستجد فى ذلك مقاومة عنيفة من أهل البلاد .

الفصل الثامن

المقاومة واحتلال القطر الجزائرى

كان من الصعب على فرنسا ، بعد إحتلالها لمدينة الجزائر ، أن تفرض سيطرتها على داخلية البلاد ، وبخاصة فى مقاطعتى وهران وقسطنطينة . ولقد إكتفت فرنسا فى فترة من الزمن باحتلال النقط الساحلية ، وحاولت العثور على شيوخ ورؤساء من العرب يعترفون لها بالسيادة على تلك الأقاليم الداخلية ، ولكنها فشلت فى محاولتها نتيجة لمقاومة الوطنية لتوغل النفوذ الفرنسى داخل بلادهم ، وتصميمهم على الاستمرار فى هذه المقاومة ، وبقوة السلاح . ولقد إحتلت فرنسا مدينة وهران ، ولكن داخلية البلاد أخذت فى مقاومتها وحاولت أن تستند إلى سلطات المغرب مرة ، وإلى قواها الشعبية قبل كل شىء . ولقد ساعدت العوامل على ظهور شخصية من أقوى الشخصيات التى ظهرت فى شمال إفريقية فى العصر الحديث ، ألا وهى شخصية الأمير عبد القادر ، الذى قاد حركة المقاومة ضد الفرنسيين ، وأصبح أكبر عدو لهم فى غزوهم للجزائر . أما قسطنطينة فانها قد قاومت الفرنسيين حتى تمكنت القوات الفرنسية من إحتلالها فى سنة ١٨٣٧ .

(١) الأمير عبد القادر : —

حاول أهالى غرب الجزائر أن يستندوا إلى سلطات المغرب فى مقاومتهم للتوغل الفرنسى فى بلادهم ، ولكن الضغط الفرنسى على المغرب من ناحية ، والحالة السائدة فيه من ناحية أخرى فى تلك الفترة قللا من أهمية المعونة التى كان فى وسع المغرب إسداؤها لهم ، فوقع إختيارهم على الأمير عبد القادر لقيادة صفوفهم فى حربهم ضد الفرنسيين .

والأمير عبد القــــادر هو ابن الشريف محيى الدين ، شيخ الطريقة القادرية ، وشريف هاشمى . وكان الأب يميل إلى سلطان المغرب العلوى أكثر من ميله إلى سلطان آل عثمان ، وذهب إلى الحج فى سنة ١٨٢٧ وإصطحب معه إبنه عبد القادر الذى أعجب بكل ماقام به محمد على فى مصر . وما أن عاد إلى الجزائر حتى إحتل الفرنسيون مدينة وهران . وحاول الجزائريون تحرير هذه المدينة ولكنهم فشلوا بعد محاصرتهم لها مرتين ، فطلبوا من الشريف محي الدين قيادة صفوفهم فى سنة ١٨٣٢ ، إلا أنه إعتذر بكبر سنه ، وأشار عليهم بالالتفاف حول إبنه الشاب عبد القادر ، والذى كان له من العمر أربعاً وعشرين سنة . فبايعت القبائل الهاشمية عبد القادر أميراً عليها ، فإحتل بيت بك مدينة المعسكر السابق ، وأخذ فى تنظيم صفوف الوطنيين . وقد إستند بطبيعة الحال ، إلى آل هاشم فى إخضاعه بقية القبائل لسلطته ، وإلى الطريقة القادرية فى القضاء على نفوذ الطرق الطيبية والتيجانية المعادين له .

ولقد أرسل عبد القادر خلفاءه لإدارة شئون القبائل ، وإتخذ لنفسه لقب أمير المؤمنين ، أو خليفة سلطان المغرب ، وأرسل الهدايا إلى المولى عبد الرحمن ، وظهر أنه الشخصية الوحيدة التى يمكنها قيادة الجزائريين فى جهادهم ضــــد الاحتلال الفرنسى بعد قضائهم على الادارة السابقة ، وقد أثبت أنه جدير بتلك القيادة .

وكان الفرنسيون يراقبون إزدياد نفوذ عبد القادر دون أن يقدروا على التدخل ضده ، إذ أن القو كانت تعوزهم فى السنوات التالية لاحتلال الجزائر ، وكان توغلهم فى الداخل ، واشتباكهم فى حرب ضد العرب يعتبر مغامرة غير مأمونة العواقب . وحاول الفرنسيون أن يوقفوا زحف قوات العرب ضــــد وهران ويؤمنوا فى قاعدتهم فيها ، وكان الجنرال ديميشيل قد إستلم قيادة تلك المنطقة العسكرية فى أواخر أبريل سنة ١٨٣٣ ورأى خطر زحف قبيلة الغربة نحو مدينته ،

فخرج بقواته وانزل بأهالى هذه القبيلة خسائر فادحة ثم إحتل مستغانم واشتبك مع قوات عبد القادر . ولكن عبد القادر نجح فى الاستيلاء على تلمسان رغم أن بقايا القوات التركية والقولوغلو الموجودين بها ، قد رفضت تسليمه مفاتيح القلعة . فشعر الفرنسيون أنهم محاصرين فى مدينة وهران فى الوقت الذى يتزايد فيه نفوذ عبد القادر . وساءت الحالة فى تلك المدينة بعد أن منع عبد القادر الأهالى من التعامل تجاريا معها ، وكان هذا الحصار الاقتصادى سبباً فى أن قرر الجنرال الفرنسى فتح باب المفاوضات معه ، هادفاً بذلك إلى كسب الوقت ، وتخفيف حده الأزمة الاقتصادية السائده فى مدينته ، وأن كان قد إدعى بأن هدفة هو السلم الدائم مع عبد القادر .

ولقد بدأت المفاوضات بين مندوب عبد القادر وممثلى الفرنسيين فى وهران بسبب طلب تسليم الاسرى الموجودين لدى العرب. وبعد إقتراح الجنرال الفرنسى توقيع الصلح ، وإقامة علاقات ودية بين الطرفين ، قبل عبد القادر تلك العروض وأرسل مندوبه لمناقشة الفرنسيين ومعرفة شروطهم . ثم عاد مندوبه حاملا الصيغة النهائية ، ووقع عليها مع الجنرال ديميشيل فى وهران .

وكانت وزارة الحربية الفرنسية قد أبلغت الجنرال ديميشيل عن الشروط التى ترغب فى الوصول اليها فى الاتفاقية مع عبد القادر ، ونصت على أنه يمكن معاملته على أنه باى ، تمتد سلطته على كل القبائل والمناطق الخاضعة له ، على شرط إعترافه بالسيادة الفرنسية ، وتعهده بعدم القيام بأى عمل قد يضر بالمصالح الفرنسية ، وإعترافه بالولاء لملك فرنسا ، ودفعه لجزية سنوية ، وتعهده بعدم شراء أى أسلحة أو ذخائر إلا من فرنسا ، وأخيراً بتسليمه الأسرى الفرنسيين الموجودين لديه . ولكن هذه الشروط وصلت إلى وهران بعد توقيع معاهدة

٢٦ فبراير سنة ١٨٣٤ مع مندوب عبد القادر ، ولم يشر أى نص فى تلك المعاهدة إلى السيادة الفرنسية بطريق مباشر أو غير مباشر ، كما أنها لم تضع أى حد للمناطق الخاضعة لسلطة عبد القادر ، ولم تذكر مسألة الجزية . بل نجد على العكس من ذلك أن هذه المعاهدة قد إعترفت رسمياً باستقلال الأمير ، الذى فاوض مع الجنرال ديميشيل عن طريق أحد المندوبين ، واحتفظ لنفسه بحق التصديق على المعاهدة ، مثله فى ذلك مثل ملك فرنسا . كما أن المعاهدة قد نصت على تبادل التمثيل القنصلى وتبادل تسليم المجرمين بين الطرفين .

وأبلغ الجنرال ديميشيل حكومة باريس أن التوقيع على هذه المعاهدة يعتبر نصراً دبلوماسياً لفرنسا ، ولكن وزير الحربية إدعى بانه قد فوجىء برؤيه هذه المعاهدة وشروطها ، وإن كان قد وافق على إعتبارها خطوة أولى لإستتباب الأمور فى شمال إفريقية ، وصدق الملك على المعاهدة . ولكن فرنسا أخذت فى إتمام إستعداداتها العسكرية ، ثم أظهرت سوء نيتها لخلق مشكل جديد مع عبد القادر تمهيداً لمهاجمته . وكانت فرنسا قد إعترفت باحتكار عبد القادر لتجارة الحبوب ، وبعدم حقها فى شراء أى كمية منها إلا عن طريقه ، وذلك فى اتفاقية خاصة ملحقة بالمعاهدة . وكان عبد القادر قد أصر أثناء المفاوضات على هذا الشرط ، وإضطر الجنرال ديميشيل إلى التوقيع على إتفاقية خاصة بذلك ، قبل أن يقوم هو بالتوقيع على المعاهدة . ولكن فرنسا عادت وأدعت أن شروط هذه الاتفاقية تتنافى وتتعارض مع شروط المعاهدة الودية ، ثم أنكرت معرفتها لمحتويات تلك الاتفاقية بدعوى أنها مكتوبة باللغة العربية .

وكان الجنرال ديميشيل يرى أن مصلحة فرنسا كانت تتلخص فى إستمرار السلم والعلاقات الودية مع عبد القادر ، وذهب إلى أبعد من ذلك وأرسل إلى الأمير الجزائرى كمية من الأسلحة والذخائر ، مما سمح له بالتفوق على رجال القبائل ،

وبالانتصار عليهم فى موقعة قرب تلمسان فى يوم ١٢ يوليو سنة ١٨٣٤ . وكان لهذه الموقعة أكبر الأثر فى بسط نفوذ عبد القادر على غرب الجزائر ،خصوصاً بعد توقيعه على المعاهدة مع فرنسا ، وأصبح عبد القادر هـــو السيد الفعلى والشرعى لكل غرب الجزائر ما عدا وهران ومستغانم وقلعة تلمسان . ولقـــد حاول الأمير أن يخضع القبائل المحيطة بمدينة الجزائر كذلك ، ولكن ديميشيل أبلغه أن هـذا العمل سيسىء إلا علاقته مع فرنسا . ولكن الجنرال ديميشيل كان يرغب فى مساعدة عبد القادر على بسط نفوذه على كل الاقليم الداخلى من الجزائر ، بمـــا فى ذلك مدينة قسطنطينة ، عاملا بذلك على القضاء على نفوذ الاتراك والقولوغلو ، وهادفا إلى إقامة سلم مع عبد القادر ، يعترف للفرنسيين باستيلائهم على المناطق الساحلية ، ويسمح لهم بتثبيت أقدامهم فيها . وكانت هـــذه الخطة تسمح لفرنسا بالاقتصاد فى نفقاتها وفى جنودها فى الجزائر ، وتهدف إلى إنهاك قوى كل من الشيوخ المحليين وعبد القادر ، إلى أن تغير فرنسا سياستها من جديد . ولكن الحكومة الفرنسية خشيت من نشوء حركة عربيه توحد قوى الشعب وتسير به إلى محاربة الفرنسيين . وإستندت فى ذلك إلى أن عبد القادر لم يعترف بالسيادة الفرنسية ، ولم يعامل ممثلها إلا معاملة الند للند ممـــا يدل على إزدياد نفوذه ، وعمله على تكوين سلطنة عربية فى الجزائر ستكون أكبر خطر يواجهه الفرنسيين .

وكانت أغلبية مجلس النواب الفرنسى قـــد سلمت بفكرة إستمرار إحتلال الجزائر دون أن تقتنع بها ، وظهر ذلك واضحاً فى خطب النواب المطالبين بتحديد نفقات الاحتلال وتحديد عدد القوات الفرنسية فى الجزائر وتخفيضها ، ولكـن جيزو كان يؤيد إستمرار إحتلال الجزائر ، وأشار إلى ضرورته لفرنسا من الناحية المعنوية ، ومن ناحية محافظتها على مكانتها فى البحر المتوسط . وحاول

بعض النواب الضغط على الحكومة لسحب جزء من الـــ ٣٤٫٠٠٠ جندى الموجودين فى الجزائر ، ولكنهم لم ينجحوا ، وزادت الحكومة عدد قواتها هناك إلى ٤٢٫٠٠٠ ثم إلى ٤٨٫٠٠٠ فى عامى ١٨٣٧ ـ ١٨٣٨ . ولكن هـــذه الزيادة العددية لم تكن كبيرة نظراً لعـــدم تمرن الجنود على الحرب الإفريقية ، ولعدم توافق التسليح والتجهيز مع طبيعة تلك البلاد . وكانت فرنسا قد سحبت قوات الفرقة الأجنبية من الجزائر وأرسلتها إلى إسبانيا سنة ١٨٣٥ ، وكانت لا تستخدم الكثير من مدافع الجبال أو الفرسان رغم شدة الحاجة اليهـــا ، وأصرت على إستخدام العربات فى النقل رغم إفتقار الإقليم إلى الطرق وضرورة إستخدام البغال ودواب الحمل . وعلى أى حال فان القوات الفرنسية قـــد ظلت شبه محاصرة فى مدن الجزائر ووهران وبجاية وعنابة .

وعمل عبد القادر على أن يوحد القطر الجزائرى تحت سيادته ، ويحد من توغل الفرنسيين فى الداخل ومن ابتعادهم عن المدن الساحلية . فعمل على إدخال تيتيرى فى نطاق دولته ، وإن كانت السلطات الفرنسية قـــد عارضت فى ذلك . وخاف الفرنسيون من نياته حين طلب إلى القائد العام أن يرسل اليه آلات صك العملة القديمة حتى يتمكن من إصدار عملة جزائرية ، فهدده الفرنسيون بقطع علاقاتهم معه . فما كان منه إلا أن انتهز فرصة قيـــام رجال الطريقة الدرقاوية بثورة دينية وهاجم مليانة وميديا واحتلهما ، وأصبحت خطوطه قريبة من مدينة الجزائر نفسها ، ورغم أنف الفرنسيين .

ونظر الفرنسيون إلى إزدياد نفوذ عبد القادر بحـــذر ، ورؤا فيه توسعاً على حسابهم ، فعملوا على معارضته . وأخذ القائد الفرنسى الجديد فى وهران فى تجميع بعض الشيوخ من الأهالى المقيمين حول المدينة ، واستعمل فى ذلك الترغيب والترهيب وشراء الذمم ، وذلك لإستخدامهم فى الحرب ضد عبد القادر . وعقد

معهم بعض الاتفاقات الخاصة بالخدمة فى صفوف الفرنسيين وتقديم المؤن والرجال ، وذلك نظير المرتبات والحماية الفرنسية. فما أن سمع الأمير بذلك حتى طلب إلى هذه القبائل أن تأتى صوب الجنوب . وكان عبد القادر يهدف إلى قطع الصلة بين الفرنسيين والأهالى ، ويمنع عن الفرنسيين كل عون يحصلون عليه من الأهالى ، ويؤمن على دولته بإقامة منطقة محرمة خالية من السكان بينه وبينهم . ولكن الفرنسيين أغروا الأهالى والرؤساء المحليين على عدم إطاعة أمر عبد القادر، وعقدوا معهم معاهدة التينة فى ١٦ يونيو سنة ١٨٣٥ التى وضعتهم تحت الحماية الفرنسية . فرفض عبد القادر الاعتراف بصحة هذه الاتفاقية ، دافعاً بأنه ليس من حق مسيحى أن يولى أمر المسلمين. ثم زحف بقواته وانزل بقوات الفرنسيين هزيمة ساحقة يوم ٢٨ فى المقتة ، وقتل منهم مائتين وجرح ثلاثمائة وأسر معدات حربية كثيرة . واضطرت فرنسا إلى أن تغير قائدها فى منطقة وهران ، وحاكمها العام فى مدينة الجزائر ، واختارت الماريشال كلوزيل مرة ثانية لهذا المنصب الأخير .

ووصل كلوزيل إلى الجزائر مصحوباً بالدوق دورليان ، ولم يكن فى إستطاعته هذه المرة أن يتحدث عن إقامة « محميات » فى داخل الاقليم ، وكان يرغب فى مد الاحتلال الفرنسى إلى داخل الجزائر ، والسيطرة على المواقع الاستراتيجية فى « التل » الداخلى فى تلمسان والمعسكر ومليانة وميديا وقسطنطينة . وكانت التعليمات الصادرة له من وزارة الحربية تهدف إلى تقييده وعدم انتهاج سياسة تضعها أمام الأمر الواقع ، فحذرته من القيام بأيه عملية تزيد تضحياتها على مزاياها ، وأمرته بالامتناع عن إرسال أية حملة ضد القبائل الداخلية مالم تستدعى الضرورة القصوى ذلك ، وأبلغته أن الاقتصاد فى الميزانية قد يتلوه تخفيض عدد الجنود الذين يخدمون فى الجزائر . ولكن ما أن عاد كلوزيل إلى الجزائر حتى

نسى كل التعليمات الصادرة اليه ، وتوالت طلباته على وزارة الحربية .

واراد كلوزيل أن يضعف قوة الأمير العسكرية ، وقوة حكومته ، وأن يخلق مركز مقاومة له فى تلمسان ثم يحتل مصب تافنا لكى يمنع وصـــول الاسلحة والذخائر الآتية اليه من جبل طارق ومالطة من الوصول اليه . وجمع ١١ر٠٠٠ جندى فى شهر نوفمبر سنة ١٨٣٥ فى مدينة وهران وقادها بنفسه ، وقرر الزحف إلى مدينة المعسكر ، عاصمة عبد القادر ، واحتلالها وتعيين أحد البكوات الموالين لفرنسا عليها . ولكن الأمير ترك عاصمته بمجرد إقتراب الفرنسيين منها وأخذ معه الأهالى ودمر المنشآت فيها حتى لا يفيد منها الأعداء . ودخل الفرنسيون مدينة المعسكر لكى يجدوها مهجورة محروقة ، وزاد هطول الامطار بما اضطرهم إلى الجلاء عنها بعد ثمان وأربعين ساعة . وما أن خرج الفرنسيون منها حتى عاد اليها العرب ، وكان هذا فشلا واضحاً للماريشال . وأراد الماريشال محو هـــذا الفشل بذهابه إلى مدينة تلمسان التى ساعدة مصطفى بن اسماعيل على دخولها ، وذلك بإعلان ولاءه لفرنسا وقبوله خدمتها مع جنوده القولوغلو . ولكن كلوزيل فرض على المدينة جزية خاصة ، وأساء الفرنسيون فى طريقة جمعها من الأهالى ، وأخيراً فان كلوزيل قد إدعى بأنه قضى على قوة عبد القادر . ولكن نجم الأمير كان لا يزال صاعدا ولم تمض أيام قلائل حتى جاءت أنباء هزيمته للقوات الفرنسية فى سيدى يعقوب ، حيث قتل منهم أربعين وجرح ثلاثمائة ومن بينهم قائد حامية وهران نفسها .

وكان وصول تيير إلى الحكم فى فبراير سنة ١٨٣٦ يساعد على اتخاذ سياسة نشطةفى الجزائر . وكان يخشى من تدخل سلطنة مراكش أو الدولة العثمانية ومساعدتها للجزائريين ، فأرسل إنذاراً لسلطان المغرب الأقصى ، وبعض القطع البحرية إلى تونس للقيام بمظاهرة تعزز مطالبة ، كما قررت الحكومة إرسال

الجنرال بوجو على رأس الامدادات إلى مدينة وهران ، وكلفته بفك حصار معسكر تافنا ، وإعادة المواصلات بينه وبين تلمسان . وكانت هذه هي أول مرة تصطدم فيها القوات الفرنسية مع قوات الجزائر فى أرض سهلة،وانتهت بإنتصار الفرنسيين فى ٦ يوليو سنة ١٨٣٦ . وعاد بوجو إلى فرنسا بعد فتحه الطريق المؤدى إلى تلمسان ، وإن كان الحال لم يتغير فى قليل أو كثير عما كان عليه قبل مجيئه ، إذ ظل الفرنسيون محاصرين فى المدن الساحلية،وظل عبد القادر مسيطرا على بقية البلاد .

ولقد عاد بوجو إلى الجزائر فى أبريل سنة ١٨٣٧ ولم يكن يخضع للحاكم العام فى مدينة الجزائر إلا خضوعا إسمياً ، إذ أنه كان على اتصال دائم مع وزارة الحربية فى باريس ، مما سهل قيام الفوضى فى إدارة الاقليم . ودخل فىمفاوضات مع عبد القادر ، وإدعت وزارة الحربية الفرنسية من جديد أنه تعدى التعليمات الصادرة اليه ، وأنه قد تنازل للأمير على ما لم تسمح له حكومته بالتنازل عنه . وكرر الجنرال بوجو مع عبد القادر وتجاه الحاكم العام والحكومة الفرنسية ما قام به الجنرال ديميشيل من قبل . وإنا لنتسائل إذاكانت الحكومة الفرنسيةغير مسئولة حقاً عن أعمال سابقة ، خاصة وأنه كان فى استطاعتها رفض مراسلته إلا عن طريق الحاكم العام فى مدينة الجزائر ، وعما إذا لم تكن قد أوعزت اليه بمفاوضة الأمير والحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه منه ، حافظة لنفسها حق الادعاء بأنها كانت ترغب فى الحصول على أكثر من ذلك ، متهمة مندوبها بأنه قد تساهل مع الأمير ، مما يسمح لها بنفس تعهداتها بعد فترة من الزمن ، تكون قد أمضتها فى الاستعداد الحربى ، وفى محاولة إضعاف خصمها ، خاصة وأنها كانت تراقب السواحل لمنع وصول السلاح اليه ، ولمنع كل تبادل تجارى بينه وبين الخارج .

ودخل بوجو فى مفاوضات مع مندوب عبد القادر ، وطلب منه الاعتراف بالسيادة الفرنسية ، وشرح له المناطق التى ستكون تحت سيادته هو . وكانت هذه المقترحات مطابقة لتعليمات الحكومة الفرنسية التى وافقت عليها وسمحت له بالمفاوضة على أساسها ، وعلى شرط تصديق الملك على المعاهدة . ولكن عبد القادر رفض هذه الشروط ، مما أضطر بوجو إلى أن يعرض إقليم تتيرى عليه . وكان عبد القادر يفاوض بوجو فى وهران ، والحاكم العام لمدينة الجزائر فى نفس الوقت ، مما أدى إلى جدال بينهما حول إختصاصات كل منهما ، وتدخلت الحكومة الفرنسية وسمحت لبوجو بمواصلة المفاوضات مع الأمير . وانتهت هذه المفاوضات بتوقيع معاهدة تافنا فى ٣٠ مايو سنة ١٨٣٧ ، وهى المعاهدة التى تركت لفرنسا مدن الجزائر ووهران ومستغانم ومزاجران ومنطقتى الساحل ومتيجة قرب مدينة الجزائر ، أما بقية الاقليم فقد ظل فى أيدى الأمير ،واعترفت فرنسا بسلطته على تافنا وتلمسان وتتيرى .

وقد اعترفت فرنسا مرة ثانية باستقلال الأمير بتوقيعها على هذه المعاهدة التى نصت صراحة على تبادل الممثلين والمندوبين بين الطرفين . أما تعليمات فرنسا إلى بوجو بارسال الأمير لودائع وبدفع جزية سنوية فانها لم تنفذ ولم تذكرها المعاهدة. ولقد امتازت هذه المعاهدة بإثبات سوء نية الحكومة الفرنسية وممثليها ورغبتها فى ترك الباب مفتوحا للطعن من جديد،ذلك أن النص الفرنسى للمعاهدة قد اعترف بسيادة فرنسا على كل الجزائر فى الوقت الذى لم يذكر فيه النص العربى إلا أن « أمير المؤمنين يعرف أن السلطان كبير » . وأمير المؤمنين هو عبد القادر والسلطان هنا هو ملك فرنسا ، وعلى أى حال فان مسألة عدم المطابقة بين المعاهدات وترجمتها شائع فى المجال الاستعمارى ، وقصد به إملاء شروط على الزعماء الوطنيين فى إتفاقيات لم يعرفوا محتوياتها .

وإدعى بوجو أن السبب الأساسى الذى دعاه إلى التوقيع على هذه المعاهده كان هو إرضاء الرأى العام ومجلس النواب . وشرح الحاكم العام للجزائر أن هذه المعاهدة قد اعترفت باستقلال الأمير لأنه لا يدفع الجزية،ويتبادل الممثلين والمندوبين مع الفرنسيين ، وإدعت الحكومة الفرنسية أنه قد أسقط فى يدها ، وأنها قد أجبرت على قبـــول الأمر الواقع ، إذ أن عدم الموافقة على تصرف بوجو سيكون سبباً فى خلق المصاعب ، اما استدعائه فلن ينتج إلا المضايقات السياسية فى البرلمان . واعترفت هذه المساعدة بسيادة الأمير عبد القادر على ثلثى الجزائر ، ولكن الظروف السائدة فى الجزائر فى ذلك الوقت ، ونيات الحكومة الفرنسية ، وتعليمات الملك السرية ، كانت أسباباً هامة وراء التوقيع عليها ، وبهذا الشكل . ذلك أن فرنسا كانت ترغب فى أن تتصرف بحـــرية فى شرق الجزائر ، وخاصة بعد الهزيمة التى لحقت بقواتها فى قسطنطينة ، ولم تكن هـــذه الفرصة تسمح بالتحدث عن غزو كل الجزائر أوعن إجبار الأهالى على الاعتراف بالسيادة الفرنسية . فوافقت فرنسا على معاهدة تافنا حتى تأمن جانب عبدالقادر فى الغرب ، وإلى أن يتم لها الاستيلاء على قسطنطينة فى الشرق ، خاصة وأن هذه العملية كانت شاقة وتطلبت من فرنسا أن تضمن إيقاف العمليات الحربية فى مقاطعة وهران . أما الأمير فانه قد استغل هذه المعاهدة لكى يدعم أركان حكومته الجزائرية التى كان يبنيها ، ولم يكن لدى عبد القادر سوى عامين ونصف عام (٣٠ مايو سنة ١٨٣٧ — ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٣٩) لكى يظهر فيها مقدرته على خلق تلك الدولة ، وعلى تكوين جيش نظامى ، وعلى بسط سلطته وتحطيم وتوحيد صفوف الأهالى وقيادتهم ضد الغزاة الأجانب . وقد نجح الأمير الجزائرى فيما قام به من تنظيم رغم قصر مدة السلم ورغم صعوبة العقبات التى إعترضته .

(٢) الاستيلاء على قسطنطينة : —

إقترح كلوزيل فى يوليو سنة ١٨٣٦ على حكومة باريس توسيع المنطقة المحتلة وارسال حملة للاستيلاء على قسطنطينة، وكان كلوزيل يفكر فى ارسال حملات عسكرية إلى المناطق الداخلية لإحتلال المدن الكبيره بشكل دائم .وترك حاميات فيها ، واقامة معسكرات ومواقع حصينة فى النقط العسكرية الهامة . ووافق تيير على هذه الاقتراحات وأظهر استعداده للاتفاق عليها وارسال ما يلزم لهما من امدادات ومعدات . ولكن سقوط الوزارة ومجىء وزارة موليةغير من استعداد الوزارة لتنفيذ هذه المشروعات . وأخذت الحكومة الجديدة فى جمع المعلومات عن استغلال الحاكم العام لمنصبه ومحاولة التخلص منه .

ولقد فكر كلوزيل فى احياء مشروع فرض الحماية على قسطنطينة ، خاصة وأن الفرنسيين كانوا يحتلون عنابة منذ سنة ١٨٣٢ ، واراد أن يستغل فى هذه الحركة من يسمى يوسف الموالى له وعينه بمرسوم ٢١ يناير سنة ١٨٣٦ بيكا على تلك المقاطعة. وكان هذا الرجل يأمل فى أن يصل إلى حكم قسطنطينة تحت السيادة الفرنسية ، بل ويأمل أيضاً فى أن يتولى أمر تونس . وكانت لهقوة من المقاتلين المأجورين ، بموسيقاهم وأعلامهم ، تحت قيادة أحد زملائه الايطاليين القاطنين فى شمال إفريقية . وقد وجهه كلوزيل لاستغلال الفرص السانحة وللعمل لحسابه الشخصى وللمصالح الفرنسية . وعمل يوسف على تكوين جماعة من أعوانه من القسطنطينة حتى يضعف نفوذ أحمد باشا حاكم تلك المقاطعة المستقل ، وطلب إلى رؤساء القبائل الحضور وتقديم فروض الولاء له ، وأخذ فى الاغارة على من يرفض . ولكن تأخر وصول الحملة الفرنسية إلى قسطنطينة أضاع مجهودات يوسف وتجهيزاته وسمح لأحمد باشا بالخروج من المدينة وإثارة القبائل والأهالى ضد الفرنسيين ، ووصلت قوات أحمد باشا إلى مشارف عنابة نفسها ، مما ساعد

الأهالى على إعلان تأييدهم لحاكم قسطنطينة والانضمام لحركة الجهاد ضد الفرنسيين .

وتعتبر حملة قسطنطينة الأولى أحلك صفحة فى تاريخ غزو فرنسا للجزائر . وكانت تتألف من ٧٫٤٠٠ جندى و ١٫٣٠٠ حصان ، ولكنها لم تزود بالبغال اللازمة ، وكانت مدفعيتها وذخيرتها محدودة . وكان على هـــذه الحملة أن تسير فى أرض لاتعرفها ، وأن تقاسى من المناخ فى فصل متأخر من السنة ، وكذلك من الأمراض وبعـــد الطريق ومن الجوع والسياسة الخرقاء . وعملت قساوة الجو والأمراض فعلها بين صفوف تلك القوة حتى قبل أن تبدأ فى تحركها . وبدأت الحملة سيرها فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٣٦ ، ولم تصل أمام قسطنطينة إلا فى يوم ٢٢ منه . ولم تلق فى طريقها مقاومة عنيفة من الجزائريين ، ولكن الأمطار لم تنقطع عن الهطول ، مما أفسد الطرق وملأ الوديان بالمياه ، وأتعب الجند والخيل . ولم يجد الجند مايلزمهم من الحطب لإيقاد النار والتدفئة ، ثم أخذ الثلج فى السقوط . ومات بعض الجند وانهكت قوى الباقين دون أن يلتحموا مع الجزائريين ، وما أن وصلوا أمام قسطنطينة حتى استقبلتهم مدفعية المدينة بقذائفها . ويعتبر موقع قسطنطينة موقعاً فريداً إذ أنها مبنية على قمة صخرية يحيط بها من ثلاث جهات وادى ضيق عمقه يتراوح بين ٣٠ ، ٦٠ متراً ، ولا يمكن الإقتراب منها إلا من الناحية الغربية . وكان من الأصوب أن يقوم الفرنسيون بمحاصرة المدينة نظراً لعدم كفاية مدفعيتهم وذخيرتهم وحالة جنودهم ، ولكن القائد صمم على مهاجمتها وضرب باب القنطرة بقذائف مدفعيته . وسرعان ما رأى فشل مجهوده وصمم على الإنسحاب . وهجم الجزائريون على الفرنسيين المتقهقرين وانزلوا بهم خسائر فادحة ، وجعلتهم يصلون إلى عنابة ، فى أول ديسمبر فى حالة تشبه تقهقر قوات نابليون من الروسيا .

واضطرت فرنسا أمام تلك الهزيمة إلى أن توبخ يوسف وتستدعى كلوزيل من

الجزائر ، وإرتفعت اصوات الاستعماريين لتغطية الضعف باتخاذ سياسة للقوة ونادى الجنرال بوجو بأن انصاف الحلول غير ممكنة ، وأن التساهل والتسامح والعدالة لا يمكن تطبيقها إلا فى زمن السلم ، وأن على فرنسا أن تختار بين السلم وتتحمل مسئولياتها .وإذا كانت فرنسا لاتقبل الانسحاب فعليها أن تنظم النصر ، وعليها أن تنظر إلى حملة قسطنطينة على أنها جزء من خطة عامه . وطالب بوجو بعدم سحب أى جزء من حاميات عنابة أو الجزائر لاعداد الحملة على قسطنطينة ، وبضرورة اظهار قوة الفرنسيين للعرب فى كل مكان وفى نفس الوقت . ورفض فكرة تمكن ٢٠ أو ٣٠ ألف جندى من القيام بهذه المهمة ، وطالب باعداد ٤٥ ألف مقاتل وأشار إلى أن هناك من يقول بأن الحكم الرجعى قد إحتل الجزائر ، وأن حكومة لوى فيليب غير قادرة على المحافظة عليها أو إدارتها . وأصر على أن غزو الجزائر لم يتم بعد ، وانه إذا كانت حكومه الرجعية قد احتلت مدينة الجزائر ، فإن فرنسا ستغزو الجزائر كلها .

والحقيقة أن فكرة الجنرال بوجو كانت تعضيداً لموقف الماريشال كلوزيل ، ودفاعاً عن هزيمة القوات الفرنسية أمام قسطنطينة ، ومطالبة بارسال الوسائل اللازمة لاتمام غزو الجزائر . ولم تكن الحكومة الفرنسية قادرة على القيام بهجوم ثان على قسطنطينة فى غدوة هزيمتها ، كما كانت فى حاجة إلى ثمين الفرصةوالعثور على الذرائع اللازمة أمام الرأى العام . وكانت تخشى من قيام تحالف أو إتحاد بين أحمد باشا فى قسطنطينة والأمير عبد القادر فى غربها ، فعملت على التفريق بينهما حتى تأخذ الواحد بعد الآخر . كانت تخشى من تدخل الدولة العثمانية لمساعدة أحمد باشا عن طريق تونس ، فاضطرت إلى الترتيب حتى تتمكن من إعداد ضربتها .

وأصدرت الحكومة الفرنسية تعليمات إلى الحاكم الجديد الذى خلف كلوزيل

تنص على ضرورة المحافظة على تحديد منطقة الاحتلال وتشجيع التوغل السلمى فى الجزائر . وشرحت أن هدفها لم يكن الحكم المطلق ولا الاحتلال الكلى للجزائر ، وإدعت أنها تفكر قبل كل شيء فى قواعدها البحرية،وفى امن تجارتها وانتشارها وفى زيادة نفوذها فى البحر المتوسط.كانت الحرب عائقاً لتنفيذ هذه المشروعات ، ولذلك فإنها لم تقبلها إلا كوسيلة تصل بهـــا إلى هدفها وفى أقرب فرصة ممكنة . وشرحت له أن مصلحة فرنسا الفعلية تتلخص فى إحتلال السواحل وبخاصة مدن الجزائر ووهران وعنابة ، مع ماتحيط بها من أراضى ، أما بقية الإقليم فيمكن تركه للشيوخ المحليين .وأمرت الحاكم العام بأن يصل إلى فرض السلم على الجزائر، وإدعت أن الحرب لم تكن إلا وسيلة من وسائل ، فرضه على ذلك الاقليم .

ولكن فرنسا عملت على المفاوضة فى نفس الوقت مع الأمير عبد القادر فى الغرب ، ومع أحمد باشا فى الشرق ، وانتهت المفاوضات الأولى إلى عقد معاهدة تافنا ، أما المفاوضات الثانية فإن فرنسا قد عرضت فيها الاحتفاظ بمدينتى كالو وعنابة مع ضواحيهما ، والاعتراف بسيادتها على كل المنطقة وتأكيد ذلك بأن يدفع لها أحمد باشا جزية سنوية . ولم يعرف أحمد باشا السبب الذى دفع فرنسا إلى أن تعرض عليه شروطاً أقسى من التى عرضتها على عبد القادر ، فتردد فى الرد. وكان يأمل أن تساعده الدولة العثمانية فى المقاومة ، خاصة وإن القبطان باشا كان قد وصل إلى طرابلس إلى تونس على رأس الاسطول التركى . وعملت فرنسا على تخويف تركيا لكى ترغمها على البقاء خارج المعركة،وذلك باحتجاجها دبلوماسيا على وصول مندوبين سياسيين لأحمد باشا وبارسال بعض قطع الاسطول الفرنسى إلى مياه تونس . وكانت فرنسا قد أعدت قواتها للهجوم على قسطنطينة ،فأرسلت انذارا إلى أحمد باشا ، وقررت الزحف .

وتكونت الحملة الفرنسية الثانية ضد قسطنطينة من ١٢٫٠٠٠ جندى مزودة

بستة عشر قطعة من مدفعية الميدان ومثلها من مدفعية الحصار ، وقافلة تحمل إمدادات تكفي ثمانية عشر يوماً . وتحركت الحملة فى أول أكتوبر سنة ١٨٣٧ ووصلت فى حالة جيدة تحت أسوار قسطنطينة . وانتظر المجاهدون فى المدينة وصول الفرنسيين وهم مصممون على الدفاع عن مدينتهم من داخلها ، وأما أحمد باشا فقد تولى قيادة الفرسان الذين عملوا على مناوشة الاعداء .

ونصب الفرنسيون مدفعيتهم على مرتفعين فى شرق المدينة وغربها ، وحاول الفرسان الجزائريون إعاقة هذه التحصينات ، ولكنهم لم ينجحوا . وأرسل الجنرال دامريمون ، القائد العام ، والحاكم العام انذاراً فى يوم ١١ أكتوبر ، طالباً التسليم ، ولكن الأهالى رفضوه . وفى اليوم التالى قتل هذا الجنرال والحاكم فى أثناء تفقده المدفعية بصحبة دوق نامور ، أبن ملك فرنسا ، كما قتل رئيس أركان حرب الحملة ، فتولى القيادة الجنرال فالى ، وأمر بالاستعداد للهجوم فى اليوم التالى .

وهجم الفرنسيون على قسطنطينة يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٨٣٧ فى السابعة صباحاً بثلاث طوابير إقتحمت الفتحات التى أحدثتها المدفعية فى أسوار المدينة، ولكن الشوارع كانت مملوءة بالمتاريس ، وكان الأهالى يطلقون النيران من النوافذ الصغيرة على الجنود الفرنسيين أثناء تقدمهم فى الشوارع الضيقة . ولكن تقدم الفرنسيين إستمر رغم فداحة خسائرهم وفقدان عدد كبير من ضباطهم وجنودهم. ثم إشتعلت النيران فى مخازن البارود مما تسبب فى نسفها . واستمر الالتحام فى الشوارع وفى المنازل بشكل مجزرة عامة بين الطرفين إلى أن تمكنت القوات الفرنسية من احتلال قشلاق الانكشارية والقصبة ، فضعفت مقاومة المدينة ثم توقفت بعد تطهير المنازل .

وتعتبر معركة قسطنطينة أول معركة حاسمة إشتركت فيها القوات الفرنسية منذ

عهد نابليون . ورغم ذلك فإن الحكومة الفرنسية كانت مترددة فى استمرار احتلالها لهذه المدينة خوفاً من قيام ثورة أهلية عامة ضدها . انتهى الأمر بإبقاء ثلاثة آلاف جندى فرنسى فى قسطنطينة . وما أن عاد الجنرال فالى إلى عنابه حتى وجد أمراً بتعيينه حاكما عاماً للجزائر بالنيابة . وكانت فرنسا قد رأت فيه قائداً منتصراً ، على العكس من بوجو الذى وقع معاهدة تافنا مع الأمير عبد القادر. ولكن فالى رفض هذا التعيين وطلب إعادته إلى فرنسا . فلم يكن أمام حكومة باريس إلا أن ترضيه حتى تستغل إنتصاره واسمه فى شمال أفريقية وعينته حاكماً عاماً وأنعمت عليه برتبة الماريشال . وكان معروفاً بإخلاصه للوى فيليب ولولى العهد .

وكانت خطة الماريشال فالى العامة تتلخص فى الاعتماد على معسكرات دائمة أكثر من إعتمادها على طوابير متحركة ، أى أنه كان من أنصار الحرب الدفاعية قبل أن يرحب بالحرب الهجومية . وقد إعترض على فكرة استخدام الجزائريين فى القوات النظامية وأشار بتجنيدهم فى فرق غير النظاميين الخاصة بهم،ووافقت الحكومة الفرنسية على رأيه .

ويعتبر تنظيم مقاطعة قسطنطينة أهم الأعمال التى قام بها الجنرال فالى . وكان قد فكر فى أول الأمر فى سحب القوات الفرنسية من هذه المدينة حتى لا يوسع المنطقة المحتلة فى شرق الجزائر ، ثم فكر فى إعادة تلك المقاطعة إلى أحمد باشا أو تعيين أحد الأمراء التونسيين عليها حتى يوازن نفوذ الأمير عبد القادر بنفوذ تركى من الشرق . ولكن هذه الآراء تغيرت مع الزمن ، وشعرت أن فرنسا تستطيع استغلال انتصارها إلى آخر درجة ممكنة ، لصالح تجارتها ونمو مستعمراتها ، كما أنه وجد من شيوخ الأهالى من يرغب فى التعاون معه ، ويسهل عليه أمر الابقاء على احتلال قسطنطينة . ولقد وقعت مفاوضات بين الفرنسيين وممثل أحمد

باشا أظهر فيها هذا الأخير إستعداده لإعطاء فرنسا الضمانات نظير إعادتهم إلى السلطة فى مقاطعتهم . ثم عرض أحمد باشا نفس الأمر على الحاكم العام الفرنسى. ولكن القيادة الفرنسية كانت قد أرسلت عدة حملات فى المنطقة الواقعة بين قسطنطينة وعنابة ، وظهر لها أنها تستطيع المحافظة على مواقعها فى تلك المقاطعة، فرفضت طلبات أحمد باشا .

وتعتبر القرارات الصادرة فى ٣٠ سبتمبر، وأول نوفمبر سنة ١٨٣٨ هى الواضعة لأسس تنظيم مقاطعة قسطنطينة ، وقد تركت أثراً كبيراً فى تاريخ الجزائر لأنها كانت البداية للعلاقة بين السلطة الفرنسية ، والأسر الأقطاعية فى الجزائر . وقد قسمت فرنسا المقاطعة إلى إدارتين إحداهما خاصة بعنابة والثانية خاصة بقسطنطينة. وكانت إدارة الأولى تنقسم إلى دوائر تخضع كل منها لقائد فرنسى يجمع فى يديه السلطات العسكرية والمدنية والقضائية . أما بقية المقاطعة فكانت متروكة لسلطة الرؤساء الاقطاعيين من الأهالى ، الذين قبلوا التعاون مع الفرنسيين ، وكانوا يخضعون للقائد العام الفرنسى فى تلك المقاطعة رأساً . وكانوا يجتمعون تحت رآسته فى مجلس إدارى ، وكان عليهم جمع الضرائب من الأهالى ، والاحتفاظ بجزء منها كمرتب لهم . وكان لهم الحق فى الاحتفاظ بقوات محلية خاضعة لهم كحرس غير نظامى يساعدهم فى فرض نفوذهم على الأهالى . وكان لهم حق تعيين الشيوخ وترشيح القواد الذين سيعملون تحت إدارتهم ،وبعد موافقة الحاكم العام الفرنسى . وكان هؤلاء الرؤساء يعتبرون رؤساء اقطاعيين ، أكثر منهم موظفين نظاميون فكان الفرنسيون يعاملونهم على أنهم وكلاء للقائد العام فى المقاطعة ، وعلى أنهم فى مرتبة أمير آلاى فى الجيش الفرنسى ، وذلك إستمراراً للعمل على النظام التركى الذى كان يعتبرهم فى مرتبة قائمقام للواء قسطنطينة .

وكان الجنرال فالى مضطراً فى حقيقة الأمر إلى إنتهاج هذه السياسة لأن حكومة

فرنسا كانت ترغب فى تحديد المنطقة المحتلة فى الجزائر ولم تكن توافق على الميزانيات اللازمة للتوسع ، فكان عليه أن يجد حلا عملياً وقليل التكاليف . ولم يكن فالى يبحث عن إداريين ممتازين أو موظفون فى الدولة . بل كان يبحث عن حلفاء أقوياء يستطيعون اخضاع الأهالى سياسياً وعسكرياً بطريقة غير مباشرة لفرنسا. وكانت هذه الطريقة تمنع كذلك من إزدياد نفوذ أحد الرؤساء ، كما حدث مع الأمير عبد القادر فى الغرب . فلقد كان فى استطاعة الفرنسيين تقليب أحد هؤلاء الرؤساء على الآخر ، وإيجاد الجو الذى يسمح للمستعمر بالمحافظة على نفوذه ، بل وبالتدخل من وقت لآخر ضد من يزداد نفوذه منهم ، مدعياً بأنه يتدخل ضد طغيان الجزائريين على الجزائريين . ولم يكن فى وسع هؤلاء الرؤساء الإقطاعيين أن يحافظوا على نفوذهم لفترة طويلة ، خاصة وأن السياسة الفرنسية كانت تعمل على تقليل أهميتهم أولا بأول ، بعد الاستفادة من خدماتهم، وهكذا عملت فرنسا على إقامة حكم إقطاعى فى شرق الجزائر ، يهدف إلى استغلاله لمصلحتها ، ثم عملت على القضاء على هذا الاقطاع بالتدريج، وبشكل يسمح بوضع الشعب الجزائرى فى هذا الاقليم تحت الحكم الفرنسى المباشر ، وبدون أن تكون له قيادات من الطبقة الوسطى يمكنها أن تعمل على تجميعه وتنظيم صفوفه .

وكانت مساحة الأراضى التى انتقلت ملكيتها إلى الفرنسيين قد زادت وشملت منطقة الساحل ومنطقة متيجة المحيطة بمنطقة الجزائر . كما انتشر فيها عدد من أكواخ العمال الزراعيين وصغار التجار المتعاملين مع قوات الاحتلال . وكانت هناك إقطاعات تصل مساحتها إلى ثلاثة أو أربعة آلاف هكتار تمنح للاثرياء وذوى الألقاب ، وأخرى من أربعة هكتارات وتمنح للمحاربين القدماء والمهاجرين من فرنسا أو أسبانيا ومالطة . وقد بلغ عدد الأوربيين ٢٥٫٠٠٠ نسمة فى آخر عام ١٨٣٩ منهم ١١٫٠٠٠ فرنسى. ولقد كان هناك ١٤ الف أوربى

فى مدينة الجزائر وخمسة آلاف فى وهران وثلاثة آلاف فى عنابة ، أما الباقى فكان موزعاً بين بجاية ومستغانم وقسطنطينة . وأصبح الفرنسيون يكونون أكبر جالية أجنبية فى مدينة الجزائر (٦٫٨٠٠) والاسبانيون يكونون أكبر جالية أجنبية فى وهران (٢٫٣٠٠) وساد عدد المالطيين فى عنابة (١٫٣٠٠) وظل هـذا التوزيع مقياساً لاشتراك الاسبانيين والمالطيين مع الفرنسيين فى استعمار غرب الجزائر وشرقها ولكننا نلاحظ أن عدد المزارعين من الأوربيين لم يصل إلا إلى ٢٫٦٠٠ فرد من هذه الجالية الجديدة . فهل كان الاستعمار يسير وينمو ، فى هذه الفترة ؟ لقد كان عدد الجنود يزيد على عـدد المهاجرين الأوربيين .

وعلى أى حال فاق احتلال فرنسا لمدينة قسطنطينة وسيطرتها غير المباشرة على تلك المقاطعة قد سمحا لها بالتفرغ مرة جديدة للأمير عبد القادر فى غرب الجزائر بعد أن ضمنت إنقسام الجزائر إلى قسمين ، وضمنت صعوبة ارسال الامدادات والمعانة العسكرية من الشرق إلى المجاهدين فى غرب الجزائر .

(٣) محاربة عبد القادر :-

ثارت المشكلات بين فرنسا والأمير عبد القادر بمجرد إحتلال مدينة قسطنطينة . خاصة وأن فرنسا قد خسرت المادة الثانية من معاهدة تافنا بأنها لا تسمح لها باحتلال جميع الأراضى الواقعة وراء وادى خضارا حتى مقاطعة قسطنطينة فى الوقت الذى لم يقبل فيه عبد القادر هذا التفسير ، وأصر على أن هذه المادة تحدد من المنطقة التى يتوسع فيها الفرنسيون شرقا ، ولا تسمح لهم بالتوسع إلى الشرق من متيجة ، وكان احتلالهم لقسطنطينة توسعاً خارج هذا الخط . وطلب الماريشال فالى إعادة النظر فى معاهدة تافنا ، ولكن عبد القـادر رفض ذلك ،

خاصة وأنه كان يعلم أن الحكومة الفرنسية كانت ترغب فى تحديد المناطق المحتلة والاحتفاظ بمجرد الشريط الساحلى بما فيه من موانى . وكتب الأمير جملة خطابات إلى لوى فيليب وإلى رئيس الوزراء ، ووزير الحربية فى باريس معلناً رغبته فى المحافظة على السلم وعلى أساس الاحتفاظ بالمعاهدات الدولية القائمة ، ولكنه لم يستلم أى رد على مراسلاته فما كان من الأمير إلا أن إحتل المناطق موضوع النزاع فى منطقة تتيرى ، ثم إحتل وادى الزيتون ، وعاقب الأهالى الذين تعاونوا مع الفرنسيين ، وكذلك إحتل بسكرة وأخضع منطقة الأغوات. وخشى الماريشال فالى من هذه السياسة التى كانت ترمى فى واقع الأمر إلى توحيد كل المناطق الجزائرية ، وعدم ترك الفرنسيين إلا محاصرين قرب السواحل . فانتهز فرصة مجىء الدوق دورليان إلى الجزائر فى شهر أكتوبر سنة ١٨٣٩ ونظم حملة صحبت ولى العهد من فيليب فيل إلى قسطنطينة ومنها إلى الجزائر ، ماراً ببعض المناطق الخاضعة لعبد القادر وذلك لإرهابه من قوة المحتلين . فكتب الأمير إلى الماريشال معلناً أن سير الحملة بهذا الشكل ، وفى هذه الأراضى يعتبر نقضا لمعاهدة تافنا ، ونصحه باتخاذ احتياطاته اللازمة ، من منع المسافرين وسحب المواقع النائية إذ أن الحرب قائمة . وقد حاول المارشال فالى أن يكسب الوقت وادعى أن المعاهدة لازالت قائمة ، وأن المسألة لا تعدو أن تكون مجرد اتفاق على التفسير ، ولكن عبد القادر كان قد تأكد من سياسة الفرنسيين التوسعية على درجات ، ولكى يصلوا بها إلى الاستيلاء على كل الاقليم ، فقرر الحرب .

وكانت قوات فالى تبلغ ٢٥٫٠٠٠ جندى فى مدينة الجزائر وما يحيط بها،وكان فى استطاعته أن يدافع عن المناطق التى يحتلها ، ولكنه فضل إصدار الأمر بسحب المواقع من إقليمى متيجة والساحل . أما الأمير عبد القادر فانه قد أصدر أمره بالهجوم على اقليم متيجة بثلاث فرق من المجاهدين ، ومن الغرب والجنوب

والشرق فى نفس الوقت . وأخــذ المجاهدون فى احراق أكواخ المستعمرين وتخريبها ، وأسر ماشيتهم واحتلال كل الإقليم ، مما نشر الذعر فى قلوب الفرنسيين فى مدينة الجزائر ، وجعل الحكومة الفرنسية تعتقد فى أن عاصمة الاقليم ستقع — بين ساعة و ري — فى أيدى قوات عبد القادر الوطنية . وطلب فالى المدد من فرنسا ،وأسرعت الحكومة بارسال ١٢٫٠٠٠ جندى ثم زادت قواته بعد أشهر قلائل إلى ٦٠٫٠٠٠ . وحاول فالى إعادة إحتلال المناطق المحيطة بمدينة الجزائر ، فأرسل حملة إلى شرشال وأخرى إلى ميديا وثالثة إلى مليانه ، ولكنه وجد أن حاميات هذه المدن قد أصبحت محاصرة وتطلب النجدة .

وكانت فرنسا تجتاز أخطر فترة صادفتها فى تاريخ ملكية يوليو ، نظر لفتح باب المسألة الشرقية سنة ١٨٤٠ بسبب علاقات محمدعلى بالسلطان العثمانى،وموقف كل من بريطانيا والروسيا منهما . وكان العالم وكأنه على ابواب حرب عالمية، وكان موقف فرنسا متأثراً بذلك كل التأثر . ولقد حاول اعداء الاستعمار فى فرنسا إنتهاز هــذه الفرصة لإجبار حكومتهم على إخــلاء الجزائر ، ولكن الاستعماريين كانوا أشد قوة . ونادى الجنرال بوجو بضرورة تغيير نظام الحاميات المنعزلة ، والاعتماد على قوات سهلة الحركة ، وذلك للسيطرة عــلى الجزائر . أما تيير فإنه قد أعلن أن الضرورة تحتم عليه إعلان الحرب على عبد القادر والتوغل فى كل البلاد واحتلالها إحتلالا تاماً ، وبطريقة تسمح لفرنسا بالاحتفاظ بمواقعها فى جنوب البحر المتوسط . وظهر جلياً أن الماريشال فالى ليس هو الرجل الذى يستطيع تنفيذ سياسة فرنسا فى الجزائر فى ذلك الوقت ، فقررت وزارة تيير تغييره قبل أن تترك الحكم لوزارة جيزو فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٤٠ . وبعد شهرين عينت الحكومة بوجو حاكماً على الجزائر . ويعتبر هذا القرار فى غاية الأهميه إذ أنه يعتبر الحد الفاصل بين سياسة الاحتلال الجزئى

والاحتلال الكلى للقطر الجزائرى .

ولقد وصل بوجو إلى مدينة الجزائر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٤١ وظل محتفظاً بمنصبه كحاكم عام حتى ١١ سبتمبر سنة ١٨٤٧ ، مما سمح باستقرار فى القيادة الفرنسية فى شمال إفريقية ، وبشكل لم تسمح به الظروف لغيره من قبل . وتعتبر فترة حكم بوجو هى فترة الحرب مع الأمير عبد القادر ، الذى أعلن الجهاد ضد الفرنسيين فى نوفمبر سنة ١٨٣٩ ، واضطـــر إلى التسليم لفرنسا فى ديسمبر سنة ١٨٤٧ .

ولقد ايدت حكومة جيزو الجنرال بوجو تأييدا تاماً ، وظلت هذه الحكومة تدير أمور فرنسا ، هى الاخرى حتى سنة ١٨٤٨ مما ساعد بوجو على الاستناد إلى حكومة تؤيدة على طول الخط وفى طول المدة التى حارب فيها الأمير عبد القادر . وقد أعطته هذه الحكومة كل ماطلبه من إمدادات ، فزادت عدد قواته من ٦٣٫٠٠٠ فى سنة ١٨٤٠ إلى ٨٣٫٠٠٠ فى سنة ١٨٤٢ ، ثم إلى ٩٠٫٠٠٠ فى سنة ١٨٤٤ ، ثم إلى ١٠٨٫٠٠٠ فى سنة ١٨٤٨ . وكان هذا العدد الأخير هو ثلث مجموع القوات العسكرية الفرنسية فى ذلك الوقت .

ولم يكن بوجو غريباً عن الجزائر ، إذ أنه هو الذى وقع على معاهدة تافنا مع ممثل الأمير عبد القادر . وقد كان من أعداء الحرب الجزائرية ، ولكنه غير رأيه وأصبح من زعماء المنادين بغزو الجزائر ، بل وباستعمالها فى نفس الوقت . وطالب الحكومة بأن تضع تحت تصرفه مائة ألف جندى ، ومائة وخمسين مليون فرنك ، ثمانين منهم للقوات المحاربة ، وسبعين للاستعمار ،وذلك لمدة ست سنوات ، حتى يتمكن من أن يدعم أسس الحكم الفرنسى فى الجزائر . وما أو وصل بوجو إلى الجزائر حتى أعلن ضرورة إخضاع العرب وتثبيت العلم الفرنسى فى كل مكان ، وشرح أن الغـــزو العسكرى سيكون غير ذى قيمة مالم

تصحبه حركة إستعمار واسعة تثبت أقدام الفرنسيين فى هذه الاقاليم الجديدة .

وكان بوجو ضابطاً قد ترقى من « تحت السلاح» وشارك فى جيوش نابليون وعرف معنى حرب العصابات فى اسبانيا . وكان فلاحاً بطبيعته، وساعدة ذلك على أن يصبح رجل الحرب والاستعمار فى الجزائر . ولم يصب بوجو نصيباً يذكر من التعليم ، ولم يكن يحب الكتابة وظل دائما يتحدث بطريقة ضابط الصف ، وكثيراً ما أضحك مجلس النواب بالفاظه النابية غير المهذبة . وكان له من العمر سبع وخمسين عاماً عندما وصل للجزائر . وكان جيزو يعلم بأن تعيينه لمنصب الحاكم العام لم يكن ليسهل على حكومة باريس أمر السيطرة على الموقف فى الجزائر، إذ أنه كان لايرضى بالاقتصار على مجرد تنفيذالأوامر . ولقد فرض بوجو شخصيته كما هى على الجزائر ، وظل معظم المعمرين الفرنسيين فى هذا الاقليم محافظين على آرائه الاستعمارية ، وقاموا بتقليده فى ألفاظه النابية غير المهذبة تجاه العرب ، وحتى آخر وقتهم .

ولقد غير بوجو تكتيك واستراتيجية الحرب فى الجزائر عما كانت عليه منذ سنة ١٨٣٠ ، فألغى نظام المواقع العسكرية الصغيرة ، والمواقع المحصنة ،وأنشأ بدلا منها طوابير سهلة الحركة . وألغى نظام الحملات الثقيلة حتى يسمح للجند بالتمكن من الصراع مع العرب السريعى الحركة . وأمر بارجاع مدفعية الميدان وعربات النقل إلى فرنسا ، ولم يبق إلا على الخيول لاستخدامها فى حمل ونقل المؤن . ولقد إعترض عليه بعض كبار الضباط بأن المدفعية ترفع الروح المعنوية للجنود وتبعد العرب ، ولكنه رد عليهم بأن العرب ليست لهم مدفعية ، وأن الفرنسيين يمتازون عليهم بالتنظيم والضبط والربط والتكتيك ، ثم أنه لايرغب فى إبعاد العرب بطلقات المدافع ، بل يرغب فى الاشتباك معهم فى معركة وجه لوجه ، هذا خلاف أن التخلص من المدفعية يغنى الفرنسيين عن إنشاء الطرق

اللازمة لها ويوفر عليهم الوقت والتعب الذى ينفقونه فى جرها. وقد طلب بوجو اختيار الجنود الاصحاء الأقوياء والضباط الشبان للعمليات، وطلب سحب الضباط المسنين. وعمل على التخلص من كل ما يبطىء من السير، ويثقل كاهل الجندى فى السير، فاستخدم البغال بدلا من عربات النقل، وألحق بكل كتيبة ثمانين أو مائة بغل لحمل عشرة آلاف جرايه. ولم يكن على الجندى أن يحمل إلا أربع جرايات فقط. ولم تكن العمليات تتطلب البعد عن القاعدة بأكثر من أربعة عشر يوماً. وأخيراً فإنه قد عمل على تخفيف ملابس الجنود، بشكل يسمح لها بخفة الحركة، ودون إرهاقها بملابس لا تتفق وطبيعة البلاد.

اصبحت الطوابير غير مثقلة بمدفعية أو بملحقات، واصبح كل منها يتكون من ثلاث أو أربع كتائب، وألايين من الفرسان، ومدفعين الجبال وعدد من حيوانات الحمـــل، أى بمجموع ٦٫٠٠٠ رجل و ١٫٢٠٠ حصان وبغل. وكان الفرسان يسيرون فى المقدمة ثم يتبعهم المشاة فالمدفعية فالحملة ثم الحيوانات وحرس للمؤخرة. أما فى الراحة فان المشاه كانت تكون أربعة أضلاع مربع يحيط بباقى الطابور، وأما فى المعركة فان الطابور كان يأخذ شكل معين كبير يتكون من عدد من المربعات يساوى عدد كتائب المشاة، أما الفرسان والمهمات فكانت تبقى فى الوسط مع مسافة تكفل لها حرية الحركة. فإذا كانت الحملة تتكون من عشرة كتائب نجدها تسير فى ثلاث طوابير، ثلاث منها على اليمين وعلى الشمال وأربعة فى الطابور الأوسط، إحداهما أمام المهمات وثلاثة فى المؤخرة. وحينما تصدر أوامر الاستعداد تأخذ كتائب الميمنة والميسرة «مواجهة» لليمين أو لليسار وتتدرج على بعد ١٢٠ خطوة من كتيبة رأس الطابور الأوسط، بينما تأخذ الثلاث كتائب الأخيرة من هذا الطابور نفس الشكل ومتجهة للخلف. وكانت هذه التشكيلة تضمن حماية المهمات والفرسان، كما أنها سمحت لكتائب

المشاة على الواجهات الأربعة بحماية بعضها بعضا ، وذلك عن طريق فتح قطاعات مشتركة من النيران . وكانت المسافات بين الكتائب ضرورية لخروج الفرسان واشتباكهم ورجوعهم دون التعرض لتشكيل المشاة. وأخيرا فان المربع المؤلف من مربعات كان يستطيع التحرك فى أى إتجاه ، وفى أى نوع من الأرض .

وبالاضافة إلى تفوق الفرنسيين فى التكتيك وحسن تدريب الجنود ، نجدهم يقررون مبدأ محاربة الجزائريين فى مصالحهم الاقتصادية ، وفى ممتلكاتهم ،فكانوا يحصـــدون غلال الأهالى ، ويجمعون ثمار أشجارهم ويخربون منازلهم ويعودون بمواشيهم . وكان من نتيجة تطبيق هذه السياسة أن ساد الخراب فى المناطق التى تمر منها طوابير الفرنسيين . ولقد أدعى الفرنسيون أن هذه كانت هى الطريقة الوحيدة لإخضاع القبائل والأهالى ، إذ أن الانتصار فى معركة أو معارك واحتلال العاصمة والاستيلاء على خزانة العدو كانت وسائل ناجحة فى حرب نظامية بين دولتين أوربيتين مثلا ، ولكنها لم تكن لتنجح فى الجزائر . وعلى أى حال فانهذه الطريقة قد أثبتت بوضوح أن القوات الفرنسيةفى الجزائر كانت تحارب الشعب الجزائرى نفسه ، وأنها كانت تشعر بعجزها عن البقاء فى الجزائر ما لم تضعف تلك القوة الشعبية ، وتضعفها حربيا واقتصاديا .

اختارت فرنسا إذن بوجو لكى يحارب الجزائر ويقضى على مقاومة الأمير عبد القـــادر ورجاله حسب الآراء التى أعلنها فى التكتيك وفى الاستعمار فى سنة ١٨٤٠ . أما الأمير فانه كان سيداً على كل ولاية وهران ، ومعظم ولاية الجزائر وله أعوان عديدون فى بلاد القبائل وولاية قسطنطينة . وكانت خزانته الحربية تحتوى على ما قيمته مليون ونصف مليون فرنك من الذهب ، وكان جيشه النظامى يتألف من ثمانية آلاف من المشاة ، وألفين من الفرسان و ٢٤٠ رجل من رجال المدفعية وعشرين قطعة مدفعية فى حالة جيدة . وكانت القبائل ترسل

اليه المتطوعين والمجاهدين فى زمن الحرب مما جعله يسيطر على قوة غير نظامية تتكون من ٥٠٫٠٠٠ مجاهد . ولكن قوته الأساسية كانت تقوم على جيشه النظامى قبل كل شيء وعلى التفاف الشعب حوله فى نضاله ضد الفرنسيين . وكان الأمير يعرف جيدا أن فرنسا قد صممت على مهاجمته بما لا يقل عن خمسين ألف من الجنود ، ولكنه لم يكن يخشى عدد قواتها . كان عمر دولته لا يزيد على ثمان سنوات ، وكان يعرف أن لفرنسا قوات كبيرة ومجهزة بأحدث الأسلحة والمعدات ، ولكنه كان يثق فى الله وفى قوة شعبه وفى جدارة الجندى الافريقى ولقد إعتمد عبد القادر على حرب العصابات وعلى الكر والفر السريع لإنهاك الفرنسيين ومفاجأتهم وسلب اسلحتهم ومعداتهم . وكان يهاجم الفرنسيين بسرعة وفى جهات مختلفة ، ويستدرجهم إلى الجبال أو إلى الصحراء ويقطع خطوط مواصلاتهم وخطوط رجوعهم ، وينهكهم بالسير والرجوع ، وكل ذلك دون أن يمكنهم من إلتحام بقواته فى معركة فاصلة ثابتة الخطوط . وكان يعمل على القضاء على القوات الفرنسية جزءاً فجزء . وطبق هذا التكتيك بنجاح لمدة سبع سنوات ، وكان يأمل فى أن يساعد الزمن والمناخ على القضاء على الباقيين من الفرنسيين ، أو يضطرهم إلى الانسحاب إلى الساحل أو إلى بلادهم الأصلية ، خاصة وأن حالة الفرنسيين منذ وصولهم مدينة الجزائر منذ إحدى عشرة سنة مضت كانت تقوى عنده ذلك الأمل .

وكانت خطة بوجو تتلخص فى احتلال المواقع التى حصنها عبد القادر ، وفى استباحة القبائل التى رفضت الخضوع لفرنسا واجبارها ماديا على التخلى عن ولائها للأمير . وكانت حملة ربيع سنة ١٨٤١ تتخذ مدينه المعسكر ، عاصمة عبد القادر القديمة هدفا لها . فأرسل بوجو المؤون والذخائر إلى ميديا ومليانة واتخذهما قاعدتين أماميتين له ، ثم هاجم عاصمة عبد القادر القديمة وهدمها حينما

وجدها خالية ، ثم واصل الزحف على مدينة المعسكر التى ترك فيها حامية قوية للمحافظة عليها . وقد رأت القبائل الموالية لعبد القادر أن الفرنسيين يحرقون محاصيلها ويستولون على مواشيها وأغنامها . وعمل الفرنسيون فى بعض الجهات على حصد القمح والشعير الذى حصده الأهالى ، وصادروه وعملت طوابير الفرنسيين التى خرجت من بليده على تخريب القرى حتى مليانهوأراضىالقبائل. وخرج بوجو فى الخريف على رأس قواته مرة أخرى ، وعمل على تخريب الاقليم الذى ولد فيه عبد القادر ، وهدم الزاوية التى تعلم فيها واستباح دماء بنى هاشم فى كل مكان . ولم يذق الجنود طعم الراحة لمدة شهرين ،وبليت أحذيتهم وساروا حفاة الأقدام ، تاركين وراءهم الخراب والدمار،وأثبتوا أنهم يريدون الخضوع التام ، أو اجبار الأهالى على الموت جوعا ثم استلام البلاد بغير سكان .

ولقد حاول بوجو الاشتباك فى سنة ١٨٤٢ مع قوات الأمير النظامية ، ومواصلة مهاجمة القبائل الخاضعة له ، فهاجم تلمسان وأعاد احتلالها ، وارسل طوابير إلى مناطق ندرومه والمعسكر ومستغانم .ولقداستطاع أن يقيم المواصلات البرية لأول مرة بين ولاية الجزائر وولاية وهران عن طريق وادى الشليف ، وخرج من وهران وقابل القوات الآتية من مدينة الجزائر . ولكن قوات الأمير كانت تهدد القوات الفرنسية فى كل مكان ، وحتى فى متيجة بالقرب من مدينة الجزائر نفسها، حيث هاجمت أحد الطوابير الفرنسية الذاهبة إلى بليدة وقضت عليه . فما كان من الفرنسيين إلا أن استباحوا القبائل المحيطة بمتيجة وأجبروها على طلب الأمان . وخرجت ثلاث طوابير من مليانة فى الخريف وأخذت تعمل فى هضبة الورسانى . ولكن خضوع الأهالى وطلبهم الأمان كان مؤقتاً ، وما أن يعود رجال عبد القادر إلى تلك المناطق حتى تنضم اليهم رجال القبائل ويقدمون لهم

كل المساعدات الوطنية اللازمة . وبدأ عام ١٨٤٣ بثورة مساحة قام بها رجال القبائل الساكنة فى وادى الشليف ضد الفرنسيين ، بعد أن كانوا قد طلبوا الأمان ، واضطر الفرنسيون إلى إقامة نقطة محصنة لمراقبة الورسانى وبنوا مدينة أورليانز فيل على خرائب مدينة الأصنام ثم احتلوا تنيسى وطيارة وتنية المد .

وبينما كان بوجو يعمل فى وادى الشليف وجزء من قواته يعمل بالقرب من طيارة خرج طابور فرنسى من ميديا بقيادة الدوق دومال ، ابن ملك فرنسا ، واتجه جنوباً باحثاً عن قاعدة الأمير عبد القادر . وكانت هذه القاعدة عبارة عن مدينة كبيرة من الخيام يعيش فيها أهله وأسرته مع أسر المجاهدين النظاميين ، وقد علم بموقع القاعدة وهاجمها بالفرسان وأخذ ثلاثة آلاف أسير وكمية كبيرة من الغنائم . فانعم الملك برتبة الفريق على أبنه ، وأرسل عصا الماريشالية لبوجو فى آخر يوليو سنة ١٨٤٣ . كما نجح الفرنسيون فى قتل القائد مبارك ، الساعد الأيمن للأمير عبد القادر ، وذلك فى المعركة التى وقعت عند سيدى يحي فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٤٣ . وكانت هذه الضربة أقوى على الأمير وأشد من فقده قاعدته ، واضطر بعدها إلى الالتجاء إلى المغرب ، خاصة وأن القمح والدخائر كانت تنقصه لمواصلة جهاده ضد الفرنسيين . واعتقد بوجو أن الحرب قد انتهت ، وأنه لم يبق أمامه إلا القضاء على عبد القادر مع تلك الحفنة من الرجال الباقين معه ، ولكنه أخطأ فى تقديره ، وأخطأ خطأ كبيرا .

(٤) المقاومة حتى النهاية : —

خشيت فرنسا من أن يؤدى التجاء عبد القادر إلى المغرب إلى قيام حركة تحررية كبرى فى شمال افريقية ، تقذف بقواتها إلى البحر . وعرفت فرنسا أن المولى عبد

الرحمن ، سلطان المغرب ، كان يؤيد عبدالقادر ويعطيه الامدادات اللازمة ، ولكنه كان يخشى امتداد نفوذ الأمير الجزائرى فى المغرب الأقصى . فعملت فرنسا على الضغط على سلطان المغرب حتى يتخلى عن عبد القادر ، وعملت فى نفس الوقت على تخويفه منه . فسارعت القوات الفرنسية وزحفت غربا حتى وصلت إلى اللامغنية ، بدعوى البحث عن قوات عبد القادر ، ولكنها أقامت هناك نقطاً عسكرية وأجاب سلطان المغرب على ذلك بأن هذه المواقع كانت داخل أراضيه وأرسل قوة عسكرية إلى وجدة بقيادة القائد القناوى . وكان هذا الزحف عملية تحرشية واستفزازية واضحة للمغرب ، ووقع اشتباك بين المغاربة والفرنسيين فى ٣٠ مايو سنة ١٨٤٤ بالقرب من سيدى عزيز ، إلى الشمال الغربى من للامغنية ، وفشل المؤتمر الذى عقدة ممثلو الطرفين على ضفاف نهر الملوية للوصول إلى نتيجة . فصمم بوجو على الزحف على وجدة واحتلالها ، كجزء من خطة عامة قامت بها الحكومة الفرنسية للضغط على المغرب وإجباره على التخلى عن الأمير عبد القادر وحركة كفاحه . ذلك أنها أرسلت فى نفس الوقت قطعاً من أسطولها لضرب طنجة ، وأمرت قنصلها فى هذه المدينة بالمفاوضة مع السلطان فى شأن تسليم عبد القادر . وظلت قوات بوجو تحتل مدينة وجدة ، وتنتظر نتائج مباحثات طنجة .

وكانت تعليمات الحكومة الفرنسية لقنصلها فى طنجة تتلخص فى أن يعلن السلطان تبرؤه من مهاجمة القوات الفرنسيه ، ويقرر تسريح القوة العسكرية المرابطة بجوار للامغنية ، وطرد عبد القادر من الأراضى المغربية . ولكن فرنسا تخشى من إثارة الرأى العام الأوربى ، وبخاصة من تدخل بريطانيا فى المسألة بعد أن أصبحت تمس السلطنة المغربية ، فكلفت سفيرها فى لندن بأن يشرح للحكومة البريطانية ويؤكد لها أن هدف فرنسا هو منع المغرب من أن

يصبح ملجأ وملاذاً لعبد القادر يتزود فيه بالقوات لكى يواصل الحرب ضدها . ولقد ثار الرأى العام البريطانى واتهم فرنسا بمحاولة التدخل فى المغرب ، فاضطر جيزو إلى أن يعلن صراحة أنه لا يهدف احتلال أى جزء من أراضى المغرب . ولقد فشلت المفاوضات الفرنسية المغربية نتيجة لرفض السلطان قبول الشروط الفرنسية نتيجة لثورة الرأى العام العربى والاسلامى . فعرضت فرنسا على سلطان المغرب ، وعن طريق قائد وجدة ، المحافظة على الحدود القديمة بين الامبراطورية الشريفية والجزائر فى العهد العثمانى وحجز عبد القادر فى المغرب، ولكن السلطان رفض هذه المقترحات التى تظهره بمظهر المتحالف مع المسيحيين ضد جار ومجاهد مسلم . فأصبح الحل الوحيد هو الحرب .

وكانت القوات المغربية تحت قيادة القائد القناوى فى أول الأمر ، ثم جاء المولى محمد ابن السلطان لتولى القيادة العامة بعد وصول كثير من المجاهدين . وكانت هذه القوات تشتمل على ٦٫٠٠٠ من الفرسان النظاميين و ١٫٢٠٠ من المشاة وعدد كبير من الفرسان المتطوعين غير النظاميين قد يصل إلى ٤٠ أو ٥٠ ألف جندى مقاتل . وقد حاول الأمير عبد القادر أن يساعد سيدى محمد وشرح له طرق تكتيك الفرنسيين فى الحرب ولكن نصائحه لم تجد أذنا صاغية . أما قوات الفرنسيين بقيادة بوجو فكانت تتألف من ١٨ كتيبة مشاة و ١٩ آلاى فرسان ، أى ما يبلغ ١١٫٠٠٠ جندى مزودين بستة عشر قطعة من المدفعية . وكان الجيش الفرنسى يمتاز على الجيش المغربى بحسن النظام وبحداثة الأسلحة ، وبكمية النيران ، علاوة على التكتيك ، مما يقلل من أهمية العدد عند المغاربة . أما خطة بوجو فكانت تتلخص فى تشكيل قواته على شكل رأس سهم ، أو رأس « الخنزير » لكى تشق القوات المغربية ، وتتوغل فيها فى أثناء المعركة .

وتحركت القوات الفرنسية بعد ظهر ١٣ أغسطس، واتخذت شكل المعين، وواصلت

السير فى فجر اليوم التالى على ضفاف وادى إيسلى ، حيث وقعت المدفعية على بعد ثلاث كيلو مترات إلى الشمال الغربى من مدينة وجدة . وكان هـذا المعين مقفلا ويشتمل على عدد من المربعات يساوى عـــدد كتائب المشاة . وكان كل مربع يتكون من أربع سريات على الوجهات الأربعة علاوة على سرية خامسة فى الوسط. وما أن رأى المغاربة قوات الفرنسيين حتى هجموا عليها بفرسانهم من جميع الجهات عن طريقة الكر والفر السريع ، فهاجموا المقدمة والمؤخر والجناحين فى نفس الوقت . ولكن الفرنسيين أجابوا بمواصلة السير لإتخاذ تشكيل المعركة ، مستخدمين نيران المدفعيه لإبعاد المغاربة ، ومستغلين الركزات من وقت لآخر لاطلاق نيران البنادق عليهم وإزداد هجوم المغاربة قوة ، فأخرج الفرنسيون الفرسان من وسط المعين ، وأطلقوهم ضد المغاربة ، مؤيدين بقوات المشاة . وهجم فرسان الفرنسيين من الميسرة على المعسكر المغربى ، ومن الميمنة على قوات الفرسان المغاربة ، وعزلوهم عن معسكرهم ، وأيدت المشاة هذين الهجومين بثبات وبكمية كبيرة من النيران . وانتهت المعركة عند الظهر بتقهقر قوات المغرب وقد سهل عليهم ذلك الانسحاب كون غالبيتهم من الفرسان ، ولكنهم تركوا بأرض المعركة ٨٠٠ قتيل ، وبعض قطع المدفعية ، أما خسارة الفرنسيين من الجرحى فكانت أكثر من خسارتهم من القتلى .

وقامت فرنسا بهجوم بحرى عـــلى سواحل المغرب وموانيه فى نفس الوقت الذى هجم فيه بوجو على الحدود الشرقيه . فهجمت ١٢ قطعة بحرية بقيادة الأمير جوانفيل على طنجة يوم ٦ أغسطس وضربتها بالقنابل ، ثم هاجمت هـذه القوة موجادور ، حيث قابلتها مقاومة عنيفة ، ولكنها تمكنت فى آخر الأمر من انزال قوات المشاة لاحتلال الجزيرة المواجهة للميناء ، مما سهل عليها إحتلال المدينة نفسها بعد ذلك . ولقد فكر بوجو فى الهجوم على فاس ، وكتب يعرض آراؤه

على الأمير جوانفيل مقترحا القيام بهـــذه العملية على رأس ٢٠،٠٠٠ جندى، وثلاث آلايات فرسان وعشرين مدفعا ووسائل نقل كافية وتموين لمدة شهر . ولكن انجلترا لم تكن لتسمح لفرنسا بالتوغل فى المغرب فى ذلك الوقت، وكانت فرنسا مضطرة إلى المحافظة على الوعود التى قطعتها لانجلترا حتى تبقى على صداقتها لها . وكانت انجلترا قلقة من العمليات الفرنسية على سواحل المغرب ، مما أضطر اللورد أبردين إلى أن يعلن أن احتلال أية نقطة من الأراضى المغربية سيكون سببا للحرب مع فرنسا ، وأجبر فرنسا على عدم طلب أى تعويضات حرب ،أو إمتيازات إقليمية .

وما أن طلبت حكومة المغرب الصلح حتى بدأت المفاوضات بينها وبين ممثلى فرنسا . وجاءت معاهدة طنجة فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٤٤ صورة طبق الأصل من الانذار الذى وجهته فرنسا للمغرب ، إذ أن السلطان قد تعهد فيها بأن يسجن عبد القادر فى إحدى المدن الساحلية الغربية فى حالة وقوعه بين يديه . أما تحـــديد الحدود الغربية للجزائر فكان موضوع إتفاقية أخرى ، وقعت فى للامغنية فى ١٨ مارس سنة ١٨٤٥ . ولقـــد إدعت فرنسا بأنها لا تطالب إلا بالحدود القديمة للنيابة الجزائرية فى أيام العثمانيين ، ولكنها لم ترسم هذه الحدود إلا على مسافة ١٥٠ كيلو مترا من الساحل ، أى حتى تنية الساسى،ثم أخذت تعدد أسماء القرى والقبائل الخاضعة لفرنسا أو الجزائر إلى الجنوب من نهاية ذلك الخط واعترفت فرنسا أن فجيج هى مدينة مغربية ، وكانت لهذه المدينة أهمية خاصة إذ أنها كانت تتحكم فى الطرق الموصلة إلى توات ، ولكنها لم تتخذ أى خط للحدود فى المناطق الصحراوية الواقعة إلى الجنوب من بلاد الأطلس،مدعية بأن الصحراء ليست مسكونة ، تاركة بذلك الباب مفتوحا لمشكلات جديدة بشأن هذه الحدود والواقع أن مسألة الحدود لم تكن تهم فرنسا فى تلك الفترة بنفس درجة الأمير

عبد القادر ، أو الاعتراف الاجمالى بالجزائر كأرض فرنسية . كانت فرنسا تهدف قبل كل شىء إلى الحصول على الاعتراف بسيادتها على مسلمى الجزائر ، وعلى تعهد من سلطان المغرب بالامتناع عن مساعدة عبد القادر ، وقد نجحت فى ذلك رغم اعتقادها فى أول الأمر بصعوبة الحصول عليه ، وخاصة من أمير عربى مسلم . وقف سلطان المغرب إذاً موقفا محايدا فى الحرب بين فرنسا والأمير عبد القادر ، بل تعهد بسجن الأمير فى حالة وقوعه بين يديه ، واعترف بفرنسا جارة شرقية له فى الجزائر ، وتخلى رسميا عن تأييد حركة المقاومة العربية الجزائرية ، واعتقد أنه يؤمن بذلك مستقبل سلم ورفاهية لبلاده، ولكننا سنرى فيما بعد كيف أن نتائج هذه السياسة الخاطئة كانت وبالا على المغرب نفسه ، خاصة وأن هذا الصلح والسلم كان بين الذئب والحمل .

وسمحت معاهدة طنجة وللامغنية لفرنسا بالتفرغ لحرب عبدالقادروالمجاهدين الجزائريين ، دون أن يحظوا بأية مساعدة من سلطان المغرب . وكان من الطبيعى أن ينصرف بعض أعوان عبد القادر عنه ، مقتفين فى ذلك مثل سلطان المغرب، ولكن من بقى منهم معه كان أصلبهم عودا وأشدهم حبا وتفانيا فى تحرير بلاده . وانخفضت قوات عبد القادر انخفاضا محسوسا ، ولكننا سنلاحظ سرعة تحركها وشدة بأسها على الفرنسيين عن ذى قبل .

ولم تكن الحكومة الفرنسية تفكر فى تخفيض عدد جنودها فى الجزائر ، ولم تكن القيادة العليا تغفل عن أن حرب الجزائر كانت لاتزال مستمرة. وقدساعدت قسوة الفرنسيين ووحشيتهم ضد الأهالى على تثبيت المجاهدين فى تحرير بلادهم، والانتقام من اعتداءات جنود الاحتلال . فكسبت فرنسا إذا من اتفاقها مع سلطان المغرب ، ولكنها خسرت نتيجة لاستخدام العنف والقسوة ضد الأهالى.

وليس أدل على ذلك من الطريقة التى استخدمها أحد القواد الفرنسيين لإعطاء مثل على قسوته ، بأن أشعل النار فى مدخل مغار كانت قد التجأت اليه بضعة مئات من الجزائريين مع نسائهم واطفالهم ومواشيهم ، وما جاء الصباح حتى كان الجميع قد قضى عليهم بالاختناق . ولقد أثارت هذه الجريمة جزءا من الرأى العام الفرنسى نفسه ، ولكنها وجدت من يدافع عنها بأن الجزائر يمثلون باسرى الجرب من الفرنسيين أو يقتلونهم حتى لايقوموا باطعامهم وحراستهم ، ولكن هذه الحوادث وغيرها ، كانت سببا فى زيادة تصميم الجزائريين على الجهاد والكفاح رغم تخلى المغرب عنهم ، ورغم تعهده لفرنسا بعدم مساعدتهم . فنشأت حركات بقيادة بعض الشيوخ المحليين أو الدينيين فى أركان متعددة من الجزائر ، نادت كلها بالجهاد ضد الفرنسيين ، وساعد بعضها بعضا ، رغم أن بعضها كان يمثل اتجاهات دينية تحارب للاسلام ضد المسيحية ، وأخرى تمثل اتجاهات شعبية تحررية تنادى بتحرير البلاد من الغزاة الأجانب . ولقد دانت كل هذه الحركات بالولاء للأمير عبد القادر ، وساعدت مقاتليه عند مرورهم لديهم ، وانضمت اليهم فى حربهم ضد الفرنسيين ، وحاول رجال الطريقة الدرقاوية الاستيلاء على موقع فرنسى فى بلعباس ، وحاول أحد الأشراف الاستيلاء على تلمسان من جنود الاحتلال ، وكان مجهود محمد بن عبد الله ، الشهير باسم « بومعزة » سبباً فى نشوب ثورة عاتية ضد الحكم الفرنسى فى منطقة جبال الظهرة الممتدة من مدينة الجزائر إلى مدينة وهران ولقد حضر عبد القادر بنفسه إلى منطقة وادى تافنا ، مما ساعد رجال القبائل على الانضمام إلى قوات المجاهدين ، وإزدياد حماسهم للقتال ضد الفرنسيين ، وتمكن الأمير من القضاء على قوة فرنسية كبيرة بالقرب من سيدى ابراهيم بكل ما إشتملت عليه من ضباط وجنود يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٤٥ . وحاصر قوة أخرى فى نفس المنطقة ، وضيق عليها الحصار حتى سلم من بقى منها ، وسلموا ما

كان لديهم من أسرى مسلمين يوم ٢٦ . وقد كان من أثر هذين الانتصارين أن سلمت القوة الفرنسية المرابطة فى سيدى موسى بالقرب من عين تموشنت للامير عبد القادر ، دون أن تحارب ، وبمجرد أن طلب منها التسليم .

إزدادت نيران الثورة الجزائرية اشتعالا فى كل مكان فى نفس الوقت ، فإمتدت إلى جبال الظهرة ووادى الشليف ومنطقة الحدود الغربية وإلى تتيرى . وعين عبد القادر « بومعزة » خليفة له ، مما إضطر بوجو إلى أن يعود بسرعة من فرنسا إلى الجزائر ويرسم سياسة جديدة تقوم على انشاء ثمانية عشر طابوراً ، تكون شكل نصف دائرة ، تمتد من وادى تافنا إلى منطقة القبائل ، لكى تمنع توغل المجاهدين فى منطقة التل وتهجم على قوات عبد القادر وتحاول تطويقها . ولكن سرعة حركة المجـــاهدين أذهلت الفرنسيين ، إذ أنهم كانوا يمرون من خطوط الدفاع الفرنسية ، ويظهرون خلفها ، ويأخذون الفرنسيين من الخلف . وكانوا يتوغلون فى الصحراء ثم يظهرون بعد أيام فى وادى الشليف . ولقد حاولت القوات الفرنسية أن تطبق عليهم ، ولكنها وجدت دائماً أن حركة الالتفاف كانت تتم بعد خروج المجاهدين من منطقة العمليات . ولقد مر الأمير فى جنوب سبدو وسعيدة متجهاً شرقاً ، إلى أن وصل إلى منطقة القبائل ، ونظم قوات خليفته بن سالم هناك ، ثم هدد منطقة متيجة ، ولكنه أسرع إلى غرب الجزائر قبل أن يتمكن الفرنسيون من الهجوم على منطقة القبائل .

ويمكننا اعتبار عامى ١٨٤٥ ، ١٨٤٦ من بين أصعب السنوات التى أمضتها القوات الفرنسية فى الجزائر ، ولولا وجود القيادة فى أيدى الماريشال بوجو ، وإجباره لجنوده على سرعة الحركة فى الهجوم والتقهقر والالتفاف ، ولولا ضخامة عدد المقاتلين الفرنسيين تحت إمرته وحسن تدريبهم وتسليحهم وتفوقهم فى كمية النيران والتكتيك والامداد والتموين لما تمكنت فرنسا من البقاء فى الجزائر .

كانت القوات الفرنسية تخرج من مدينة الجزائر فى ثياب جديدة ، وهى نشطة وكاملة التزود ، وتعود إليها بعد شهور فى ثياب بالية ، وأحذية بالية ،وبوجوه يظهر عليها الاعياء والتعب . ولكن قسوة الفرنسيين فى حربهم ضد الجزائريين أنهكت قوى المجاهدين أيضاً ، ونشرت الفقر والخراب فى كل أنحاء الجزائر ، مما قلل من درجة مقاومة الجزائريين.وكان الحصار البحرى المفروض على سواحل الجزائر ، مع الحصار البرى المفروض على الحدود المغربية والشرقية يقلل من وصول الأسلحة والامدادات إلى المجاهدين ، واضطر « بومعزة » إلى التسليم للفرنسيين .وطلب بوجو إلى حكومة باريس إرسال إمدادات كافية لغزو القبائل ، حتى يؤمن على بقائه فى مدينة الجزائر نفسها ، ولكن الحكومة سمحت له بالقيام بمظاهرات عسكرية فقط فى وادى الساحل . وقد إنتهت هذه المظاهرات بأن اعلنت قبائل بنى عباس خضوعها لفرنسا على أن تحتفظ بنظامها الداخلى ، وتقاليدها ، تحت إمرة الشيخ المقرانى .

ولقد نشب الخلاف بين بوجو وبين حكومة باريس ، ثم زاد هذا الخلاف وإتسعت هوته مع الزمن . وأخذ الحاكم العام يشكو من أن حكومته منعته من تعقب عبد القادر داخل الأراضى المغربية ، ومن إرسال حملة لإخضاع منطقة القبائل ، وسحبت منه حق توزيع الأراضى على المعمرين فى المنطقة المحيطة بمدينة الجزائر ، ورفضت إعطاءه مبلغ ثلاثة ملايين فرنك لإنشاء مستعمرات لقدماء المحاربين وللمسرحين من الجنود . وكان بوجو قد وصل من تحت السلاح إلى رتبة الماريشالية ، وأحرز بضعة انتصارات فى الجزائر تسمح له بالانسحاب وهو فى أوج عظمته ، بدلا من أن يضطر إلى التخلى عن مركزه نتيجة لهزيمة عسكرية . كما أن لوى فيليب كان يرغب فى نفس الوقت فى أن يعين ابنه،الدوق دومال ، حاكما عاما للجزائر ، لإعتقاده بأن قوات عبد القادر قد ضعفت ، وأن

فترة الغزو قد انتهت وستتلوها فترة الادارة والاستعمار ، مما يسمح بتقليد ابنه هذا المنصب . فاستقال الماريشال بوجو وترك الجزائر ، وقلد الملك ابنه حكومة الجزائر العامة فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٤٧ .

وكان الدوق دومال عازما على السير على هدى الطريقة التى إتبعها بوجو فى الجزائر ، من استخدام العنف ضد الأهالى ، وتشجع إستعمار الأوربيين فى نفس الوقت حتى يسند وجودهم بقاء القوات المحاربة فى الجزائر . ويمكننا أن نقول بأن أهم حدث فى فترة حكم الدوق دومال هو استسلام الأمير عبد القادر . وكانت فرنسا قد جهزت لذلك منذ زمن مع سلطان المغرب ، فعملت على بث الفتنة فى صدر السلطان ضد الأمير ، وأوعزت اليه بأن الأمير يرغب فى إنشاء سلطنة مستقلة فى فاس ، أو القيام بثورة عاتية والاستيلاء على الحكم من أسرة العلويين ولصالح الهاشميين . وقامت فرنسا بالضغط السياسى على سلطان المغرب وأبلغته أن قواتها ستدخل حدود المغرب لتعقب الأمير عبد القادر والمجاهدين الجزائريين ، سواء سمح هو بذلك أو لم يسمح . فما كان من السلطان إلا أن أمر عبد القادر بتسريح قواته . والحضور بنفسه إلى مدينة فاس . ولما رفض الأمير هذا الأمر مستنداً إلى تعضيد بعض رجال الدين والعلم ، أرسل السلطان قوة عسكرية لتنفيذ أمره، فى نفس الوقت الذى وضع فيه الفرنسيون خمسة آلاف جندى على الحدود عند للامغنية لانتظار خروج عبد القادر من الأراضى المغربية . ولقد حارب الأمير عبد القادر قوة المغاربة وأنزل بها خسائر فادحة ،ولكنه إضطر إلى التقهقر صوب الحدود ، ثم عبر الملويه . ولكنه إضطر إلى أن يحارب من جديد،وإلى أن يتخلى عن مدفعيته ، ثم نصح مجاهديه أن يسلموا أنفسهم للفرنسيين و تابع هو سيره جنوباً ، محاولا الدخول فى الأراضى الجزائرية . وكانت القوات الفرنسية تعلم كل حركات الأمير ، وكانت قد أقامت له النقط العسكرية على طول الحدود ، مما

اضطره إلى أن يطلب التسليم ، على أساس وعد للسماح له بالسفر إلى الاسكندرية أو عكا . وقد قبل الفرنسيون هذا الشرط ، واستقبلوه استقبالا يليق بخصم شهم، وبرئيس دولة محارب ، وبقائد جيش شجاع . ثم جاء الدوق دومال بنفسه لقبول إستسلام الأمير ، وقبل منه فرسه السوداء ، التى كانت كل لا يملك ، وما يحب ، من حطام الدنيا .

ولقد تم إستسلام الأمير عبد القادر فى أواخر ديسمبر سنة ١٨٤٧ ، ولكن فرنسا لم تنفذ وعودها بالسماح له بالسفر إلى الشرق إلا فى عام ١٨٥٢ ، وذلك بسبب نشوب ثورة فبراير سنة ١٩٤٨ . ولقد إستقر به الأمر فى مدينة دمشق ، هو وأسرته ، بعد أن أمضى خمسة عشر عاماً فى الجهاد ضد المحتل والمستعمر الأجنبى ، وبعد أن أثبت أنه رجل سياسى ماهر ، وقائد محنك ، وإدارى وحاكم وطنى ومستنير . ويمكننا القول بأن الغزو الفرنسى للجزائر قد إنتهى باستسلام عبد القادر ، وأن فرنسا لم تكن تستطيع البقاء هناك بغير القضاء على قوة دولته.

وكما سبق استيلاء القوات الفرنسية على مدينة الجزائر سقوط شارل العاشر ببضعة أشهر ، سبق إستسلام الأمير عبدالقادرسقوط لوى فيليب بفترة وجيزة. وكان من أولى نتائج الثورة عزل الأسرة المالكة ونفيها من الأراضى الفرنسية ، وتعيين خليفة للدوق دومال فى الجزائر . فتركها إلى انجلترا مصحوباً بأخيه دوق جوانفيل قائد البحرية السابق فى غرب البحر المتوسط . أما الجزائر فإنها قد أصبحت فريسة سهلة أمام رجال الإدارة الفرنسية ورجال الاستعمار ، فاستخدموها حقلا لتجاربهم ، دون أن يلقوا معارضة فعالة ، أو مقاومة تستطيع أن توقفهم عند حدهم .

الفصل التاسع

التوغل والقضاء على المقاومة

جاءت ثورة ١٨٤٨ وقد أنهت قوات فرنسا الاستعمار على دولة الأمير عبد القادر . ولم يكن معنى ذلك أن جميع العمليات الحربية فى ذلك القطر قد انتهت بل أننا نجـــد أن منطقة التل لم تخضع تماما ، كما أن منطقة القبائل التى لا تبعد كثيرا عن مدينة الجزائر نفسها كانت لا تزال تحتفظ بكل استقلالها ، كما أنه لم يكن من السهل على الفرنسيين أن يتحركوا بسهولة وأمن داخل البلاد . ولكن القضاء على دولة الأمير عبد القادر جعل فرنسا تعتقد أنها قد ورثت الأرض وما عليها ، وأنه أصبح على الجزائريين أن يخضعوا لهـــا ويرضوا بحكمها وتحكمها ، فانتهت « القضية » من الناحية « الدولية » ، ولكنها بقيت بين الوطنيين وقوات الاحتلال الأجنبي والمستعمرين القادمين من وراء البحار . وستضطر فرنسا إلى مواصلة عملياتها الحربية فى الجزائر لإخضاع الأهالى لها ـــ كما ستعمل عـــلى التوغل بكل وسيلة ممكنة لكى تضمن لنفسها أقصى ما يمكنها الحصول عليه فى شمال افريقية .

(١) الجمهورية الثانية والجزائر :ـــ

شارك معظم القواد الفرنسيين فى الجزائر فى ثورة سنة ١٨٤٨ إذ كان لهم حق الانتخاب وحق ترشيح أنفسهم فاصبحوا جميعا أعضاء فى الجمعية التأسيسية أو فى الجمعية التشريعية الموجودتين فى ذلك الوقت . ولكنهم لم يحرزوا نصرا سياسيا له قيمته بعد حروبهم فى الجزائر ، فنجد أن لوى فيليب يعرض على بوجـــو القضاء على الاضطرابات فى أ لها ويعطيه حق استخدام كل الوسائل الممكنة وما

أن جاءت الجمهورية حتى سئل عما قام به ، ولكنهم أخلوا سبيله ، فأعلن اقتناعه بالآراء الجمهورية ؛ وكان يأمل فى حقيقة الأمر فى الوصول إلى رئاستها.وكان الفرنسيون يرون فيه ثرثارا مغرورا ، لا يتحدث إلا عن نفسه ، ولا يعتقدون بقيمته خارج ميدان المعركة . واضطر الماريشال إلى التراجع فى مشروعه لرئاسة الجمهورية حينما وجد أنه ينافس الأمير لوى نابليون وقبل منصب قيادة منطقة الألب . ولم يمهلة الأجل كثيرا إذ سرعان ماقضى عليه بالكوليرا.أماشانجارنييه فأصبح قائدا لحامية باريس وأمل أيضا فى الوصول إلى الرئاسة . ولكن أحدا لم يكن يرغب فيه ، خصوصا وأنه قائد حامية العاصمة وكان المعتقد أنه يستطيع السيطرة على الانتخابات .

أما لاموريسيير فانه أصبح وزيرا للحربية وأصبحت شئون الجزائر كلهامن اختصاصه . ولكن لوى نابليون تخلص منهم جميعا فقبض عليهم فى أوائل ديسمبر سنة ١٨٥١ لأسباب تتعلق بأمن الدولة ، ثم نفاهم إلى الخارج .

ولقد أدخلت ثورة سنة ١٨٤٨ تعديلات أساسية على الادارة الفرنسية للجزائر ، وعلى سياسة فرنسا فى هــــذا القطر . أعلن دستور ١٨٤٨ أن الجزائر أرض فرنسية ، ولكنه نص على أنها ستحكم بقوانين خاصة ، ثم صدرت مراسيم من رئيس السلطة التنفيذية تقضى بفصل الشئون الدينية وشئون التعليم والقضــــاء والجمارك الخاصة بها عن وزارة الحربية ، وبإلحاقها بالوزارات المختصة.ولكن سرعان ما ألغيت هذه المراسيم وعادت الحال على ما كانت عليه ، بدعوى فشل النظام المركزى . ولم يساعد هذا الالغاء على استقرار الادارة الخاصة بالجزائر فى وزارة الحربية ، خصوصا وأنه كان مصحوبا بتطبيق نظام آخــــر ، وتغيير المسئولين عن الشئون الجزائرية باستمرار سواء أكان مقرهم فى باريس أو فى الحكومة العامة فى الجزائر ،

وعلى أي حال فان الحكومة الفرنسية أنشأت فى ذلك الوقت لجنة خاصة بشئون الجزائر وألحقتها بمكتب وزير الحربية واشتملت هذه اللجنة على نائبين ومستشارين وأحد مفتشى الزراعة وأحد أعضاء مجلس الطرق والكبارى وأحد مفتشى المالية . كان عليها أن تدلى برأيها فى كل ما يعرض عليها من مشروعات بقوانين ، أو مراسيم أو لوائح . ثم زادت الحكومة عدد أعضائها إلى أحدعشر واعتبرتهم خبراء رسميين فى الشئون الجزائرية. كانت فرنسا تحاول إنشاء ما يشبه « مجلس الهند » الذى أنشأته بريطانيا ، ولكنها سرعان ما غيرت اتجاههاوألغت هذه اللجنة فى عام ١٨٥٨ حين انشأت وزارة الجزائر .

ساد فى ذلك الوقت اتجاه نحو إدخال النظم الادارية الفرنسية ، كما هى ، فى الجزائر ، وتطبيقهافيها،واعتقد الفرنسيون أنهم سينجحون فى عملية إدماج الجزائر والجزائريين فى بلادهم ، فقسموا كل مقاطعة من مقاطعات الجزائر إلى منطقةإدارة مدنية ، ومنطقة إدارة عسكرية . وعينت فرنسا محافظا مدنيا علــى رأس كل مقاطعة ، كما هو الحال فيها،وكان له أن يتصل مباشرة بالوزراء المختصين . ثم قسمت كل مقاطعةإلى « قائمقاميات » أو « أقضية » ، ثم دوائر ، فقرى ؛ لإتمام نفس التنظيم.أما الحاكم العام ، فقد عينت الحكومةله مجلس حكومة وسكرتيرا عاما إداريا لمعاونته ؛ ولكنه أصبح لا يتصرف إلافى شئون المناطق العسكرية الخاضعة لقواد الفرق العسكرية. وانقسمت هذه المناطق العسكرية بدورها إلى وحدات أصغر تحت إدارة ضباط من الجيش . وكان للسلطة التنفيذية أن تقرر المناطق التى تخضع للحكم المدنى والأخرى التى ستبقى تحت حكم العسكريين ؛ نظرا لحاجة الفرنسيين إلى استخدام العنف مع الأهالى فيها .

ولقد أثبتت سياسة الادماج هذه فشلها ؛ لا من حيث عدم تعاون الجزائريين فيها ، بل من حيث تضارب الاختصاصات بــين السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية فى نفس المنطقة . ذلك أن المحافظين أصبحوا يتصلون رأسا بوزارة الحربية فى باريس ولا يخضعون للحاكم العام فى مدينة الجزائر . ولم يطبق نظام

الإدارة المدنية إلا فى المدن التى أخــذ الفرنسيون يقيمون فيها ، وفى بعض الأراضى المحيطة بها ، وخصوصا فى المنطقة الساحلية . وسرعان ما بدأ الجدال بين أنصار النظام المدنى وانصار الحكم العسكرى أو حكم « السيف » كما عرف فى هذا الوقت . واستمرت هذه المناقشات حتى الغاء الحكومة العامة فى سنة ١٨٥٨ . لقد وجد الفرنسيون أن الجزائر لم تستقر بعد . . . أى أنها لا تزال تقاوم ، وتقاوم بالسلاح . فساد الاتجاه نحــو تعميم الحكم العسكرى وتقوية عناصر الاستيطان الآتية من أوربا ، واستخدام الوسائل العسكرية فى إضعاف الجزائريين عسكريا واقتصاديا .

تعاقب على الجزائر سبعة حكام عموميين فى فترة الجمهورية الثانية — القصيرة نسبيا عامى (١٨٤٨ — ١٨٥١) — ولم يستقر منهم فى هذا المنصب إلا الجنرال شارون الذى بقى ثلاثة عشر شهرا .

كان من سلاح المهندسين ولا يتفق تماما مع العسكريين وأنصار الإستيطان والادماج ، لا فى أغراضهم ولا فى وسائلهم . وكان هناك عدد من كبار الضباط فى وزارة الحربية فى باريس يأملون تعيينهم فى هــذا المنصب . فقامت المشاكل بينه وبينهم ، وتعطلت الأعمال وسادت الفوضى . وساعد عدم استقرار الحكام العموميين فى مدينة الجزائر على تقليل الأثر الناتج عن استسلام الأمير عبد القادر . فقامت الاضطرابات فى مــدن الجزائر ووهران وبونا ، وسرت الاشاعات بين الجزائريين بأن المراكشيين سيهجمون على الفرنسيين ، وأن عبد القــادر قد عاد إلى الجزائر ، وأن الانجليز قد نزلوا على السواحل . فنزل رجال القبائل من الجبال وأخــذوا يستعدون لمواصلة الكفاح . وساد فى هذه الفترة نشاط الطرق الصوفية ، خصوصا الدرقاويه ، والسنوسية ، الذين حاولوا تكتيل المسلمين ، تحت لواء الدين ، لمواصلة الجهاد ضد الأجانب ، ولم تكن تركيا غريبة عن هذا النشاط

واتصل رجالها بالجزائريين عن طريق طرابلس ، وشجعهم عزت باشا الوالى ، على القيام بمهمتهم . ولكن القيادة الحازمة أعوزت الجزائريين بعد خروج عبد القادر من البلاد . فاعتمدت الحكومة الفرنسية على قواتها وحاولت تثبيت هيبتها بقوة السلاح ، وأدعت ، بطبيعة الحال ، أن هذه العمليات ، هى مجرد أعمال بوليسية لتثبيت الأمن وتدعيم النظام فى القطر الجزائرى .

ظهرت المقاومة أمام الفرنسيين فى كل من غرب الجزائر ، وجنوبها ومنطقة مزاب . أما فى الغرب ، فان فرنسا قد شعرت بأن سلطتها قد أصبحت مهددة ، خصوصا بعد أن أخذت قبيلة أولاد سيدى الشيخ فى المقاومة . كان الفرنسيون قد احتلوا نصف المنطقة التى تسكنها هذه القبيلة ، فأعلن النصف الآخر الغربى ولائه لسلطان مراكش . وأكد شيخها أن السلطان قد عينه قائدا لكل المناطق الجنوبية . فالتف حوله الأهالى وأعلنوا ألا سلطة للفرنسيين عليهم ، وأخذوا فى التخلص من الفرنسيين الذين سادهم الذعر ، حتى فى مدينة تلمسان نفسها . فاضطر الفرنسيون إلى ارسال حملتين إحداهما من سعيده والثانية من سبدو ، لمقاتلة الثوار الوطنيين .

أما فى جنوب قسطنطينة فان الحال لم يستتب للفرنسيين . ذلك أن قوات الاحتلال كانت قد توصلت إلى تكسير المقاومة فى منطقة القبائل ولكنها فشلت فى القضاء عليها . وكان أحمد باشا ، بك قسطنطينة السابق ، قد التجأ إلى هذه المنطقة وأخذ ينظم المقاومة المسلحة . أرسل الفرنسيون إحدى حملاتهم العسكرية إلى منطقة الأوراس فى عام ١٨٤٨ ، واضطر أحمد باشا إلى التسليم . فسجنه الفرنسيون فى مدينة الجزائر حتى توفى عام ١٨٥٠ . ولكن ذلك لم يقض على المقاومة ، ولم يضع حدا للمشكلة ؛ إذ سرعان ما أخذ محمد الصغير ، وهو من رجال الأمير عبد القادر ، مكان أحمد باشا ، وأخذ فى كفاح المحتلين وزاد

الموقف خطورة أمام الفرنسيين خصوصا وأن حركة المقاومة هذه ارتبطت — هذه المرة — بحركة المقاومة فى الجنوب ، وفى منطقة الزعاطشة .

اضطرت فرنسا إلى ارسال حملة عسكرية تبلغ سبعة آلاف جندى عملت لمدة ثلاثة وخمسين يوما أمام هذه القرية الصغيرة الواقعة فى اقليم المزاب الشرقى ، وعلى بعد عشرين كيلو مترا إلى الغرب من بسكرة . كانت هذه القرية عبارة عن واحة صغيرة يحيط بها النخيل ، وحولها أسوار من جميع الجهات . كما أن أرضها نفسها كانت مقسمة بحوائط تفصل بين الحدائق المختلفة ، مما صعب عمليات الفرنسيين. وتحصن الزعاطشة فى منازلهم وراء الأسوار وأثاروا بدو المنطقة كلها على حكم الفرنسيين . وأخذ أبو زيان ، وهو من رجال عبد القادر ، فى تنظيم المقاومة أيضا والاستعداد للمعركة .

رفض الزعاطشة دفع الضرائب والرسوم التى فرضها الفرنسيون على النخيل . وحاول رجال المخابرات الفرنسية اختطاف أبو زيان ، ولكنهم فشلوا . حضر الفرنسيون بجنودهم ، فتأججت نيران الثورة واجتاحت كل الاقليم . وعملت الكوليرا عملها فى الفرنسيين . ثم وصلت الامدادات التى مكنت الفرنسيين من الدخول إلى الواحة ، وبدأ التحام منظم ، ومن منزل إلى آخر . ففقدت فرنسا أكثر من ألفى قتيل فى هذه المعركة ، فقررت الانتقام : . . . . أعمل الفرنسيون السيف فى رقاب أهل الواحة وما حولها وذبحوا كل ذى كبد حراء فيها ، إنسانا كان أو حيوانا . ولم يرحموا طفلا ولم يشفقوا على إمرأة أو شيخ ، فلما انقضى أمر السكان جميعا ، حول الفرنسيين نقمتهم إلى المساكن والديار ، والأشجار فاعدموها تماما ، ولم يبقوا بالواحة حجر على حجر ، ثم هم لم يسمحوا من بعد أن تقام فى هاتيك الجهة واحة أخرى على أنقاض الواحة القديمة . ولذكرى هذا

النصر العظيم ، نصر الخسة والدناءة والنذالة ، وأطلقوا اسم هذه الواحة الشهيرة على طريق من طرقات الجزائر العاصمة أما الزعيم أبو زيان فقد أعدموه رميا بالرصاص[١] » .

هذا وصف مؤرخ جزائرى معروف ، وقد اعترف الفرنسيون أنفسهم بالتفاصيل التى ذكرها .

واضطرت فرنسا ، نتيجة لهذه المسألة إلى تغيير الجنرال شارون الحاكم العام ، فاستدعته إلى باريس ، حيث عينته مفتشا عاما للطوابى والاستحكامات ؛ وعينت بدله أحد رجال وزارة الحربية . ولكن تغيير الحاكم العام لم يكن علاجا للموقف خصوصا وأن الحاكم الجديد كان غير ذى كبير قيمة ، وكانت المقاومة لا تزال موجودة .

حاول هذا الحاكم الجديد إخضاع منطقة القبايل ، وتقدم بمشروعه إلى راندون ، وزير الحربية . وبعد مساومات ، وافقت هذه الوزارة والجمعية التشريعية على القيام بعمليات حربية فى منطقة القبائل الصغرى ، أى الناحية اليمنى من وادى السمان ؛ قبل البدء فى أى عمليات فى منطقة القبائل الكبرى ، أو قبائل جرجورة ولكن هذا الحاكم العام فقد منصبه قبل أن ينفذ المشروع الذى حاول أن يخلد به اسمه فى التاريخ . وجاء آخر فى مكانه وعهد بهذة المهمة إلى الجنرال سانت أرنو .

كان الزعيم المعروف باسم « أبو بغلة » قد جمع حوله عدداً من الأهالى فى هذه المنطقة . وأجبرت ثورة الزعاطشة الفرنسيين على سحب جزء هام من قواتهم

---

(١) أحمد توفيق المدنى : هذه هى الجزائر . القاهرة . ١٩٥٦ . ص ١٥٢

وإرسالها إلى الجنوب ولكنهم اضطروا إلى مواجهة الحالة بسرعة فى منطقة القبائل . عمل الفرنسيون على فصل هذه المنطقة عن الساحل ثم على حصار منطقة « الزواوا » واشتهر الضباط والجنود الفرنسيون بالقسوة فى هذه العمليات ،حتى أن الأهالى كانوا حتى وقت قريب ، يعملون على تخويف أبنائهم الصغار بذكر أسماء هؤلاء الفرنسيين لهم . ورغم الهدوء الذى ساد منطقة القبائل الصغيرة نتيجة لهذه العمليات ، إلا أن الإقليم لم يخضع للفرنسيين ؛ وظلت روح المقاومة موجودة فيه ، لمدة سنوات أخرى .

وأنعمت الحكومة الفرنسية على الجنرال سانت أرنو برتبة الفريق تقديرا « لخدماته » و « جدارته » فى هذه العمليات،ثم عينته قائداً لحامية باريس فوزيرا للحربية مع انقلاب ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ . وكانت الحكومة قد عملت لهذه العمليات دعاية واسعة فألحقت بها أحد ياوران « الأمير » لوى نابليون وأرسلت معها عدداً من الملحقين العسكريين الأجانب . ولقد قام هذا الياور بعملية جس نبض الجنرال سانت أرنو ، لمعرفة إمكانية اشتراكه فى انقلاب يصنع من الأمير، رئيس الجمهورية ، امبراطوراً للفرنسيين . ولقد عارض الجنرال فى أول الأمر ، ثم قلت معارضته للمشروع على مر الأيام ، خصوصاً بعد نقله إلى باريس ، وتوليته لمنصب وزير الحربية ، بدلاً من راندون ، الذى رفض الاشتراك فى الانقلاب ، وقبل منصب الحاكم العام للجزائر .

وهكذا أثرت الجزائر فى السياسة الداخلية فى فرنسا فى عصر الجمهورية الثانية، وتأثرت بها وبأحداثها . وستؤثر سياسة نابليون الثالث على الجزائر ، فى صور شتى ، بعد أن يستقر له الأمر على عرش فرنسا . إذ أن الفرنسيين كانوا يطالبون بتشجيع الاستعمار وتوسيع رقعة الأراضى المحتلة — أما الجزائريون فكانوا يقاومون الأجانب كلما سمحت لهم الظروف بذلك .

(٢) الامبراطورية الثانية والجزائر :-

كان رفض الجنرال راندون ، وزير الحربية الفرنسية ، تنفيذ مشروع الأمير لوى نابليون للقيام بانقلاب وتغيير الحكومة الجمهورية إلى امبراطورية ، سبباً فى إبعاده عن فرنسا وتعيينه حاكماً عاما للجزائر . قبل سانت أرنو هذا الدور فى باريس ، واحتفظت الحكومة بالجنرال راندون فى الجزائر لمدة سبع سنوات أى إلى عام ١٨٥٨ حين أنشأت وزارة خاصة بالجزائر ، ولم يكن الجنرال راندون من القواد العسكريين المشهورين وإن كان قد توصل إلى إخضاع الجنوب ومنطقة القبائل .

أما نابليون الثالث فإنه لم يهتم بالجزائر مثل اهتمام سابقيه، خصوصاً فى أوائل حكمه ، وإن كان قد أشار إلى أهمية الاحتفاظ بها وضمها إلى فرنسا ، من وقت لآخر ، ولأسباب سياسية داخلية . وسنجد أنه سيأخذ جانب رجال الجيش حين يقوم الخلاف بينهم وبين المستوطنين الفرنسيين فى شمال إفريقية . وسيتهمه المستوطنون بأنه يعارض مشروعاتهم بدعوى أنهم من رجال الجمهورية . ولكن هذا الاتهام لايستند إلى أساس صحيح . إذ لو كانوا من الجمهوريين حقاً لما حاولوا التحكم فى شعب الجزائر ، وعملوا على منعه من الحصول على حقوقه الطبيعية .

كان نابليون قلقاً لرؤية حكومته مضطرة إلى الاحتفاظ بستين ألف مقاتل ، على الأقل ، فى الجزائر، وفى الوقت الذى يحتاج فيه إلى هذه القوة فى أوربا . ولكن قلقه زال بعد حرب القرم وبعد أن لعبت قوات الجزائر دوراً هاما فيها . دخلت فرنسا هذه الحرب إلى جانب الدولة العثمانية، دولة الخلافة الإسلامية، واستخدمت فرنسا هذه المسألة تكئة لزيادة تجنيد أهل الجزائر فى قواتها المحاربة ، وإرسالهم

إلى جبهة القتال . ورحب الجزائريون بالاشتراك فى صد الهجوم على دولة الخلافة وأظهروا بسالة وتفوقاً فى الحرب . كانت هذه هى أول حرب دولية منذ عام ١٨٣٠ ولفتت أنظار الفرنسيين إلى إمكانية استغلال القوى البشرية الجزائرية ووضعها فى خدمة السياسة الفرنسية فى أوربا وفى بقية العالم . كما أن فرنسا أخذت تقدر قيمة الإمكانيات المادية التى يمكن للجزائر أن تساهم بهـا فى اقتصاديات فرنسا خصوصاً فى وقت الأزمات . فازداد اهتمام حكومة الامبراطورية واهتمام نابليون الثالث بالجزائر على مر الأيام .

حرم دستور عام ١٨٥٢ الفرنسيين المقيمين بالجزائر من حق تمثيلهم ، بصفة إقامتهم بالجزائر ، فى الجمعية التشريعية الفرنسية ؛ وأصبح لهم حق الاشتراك فى الدوائر الانتخابية فى فرنسا نفسها . وأصبح للامبراطور وحده حق إصدار التشريعات الخاصة بالجزائر فى صورة مراسيم إلى أن يقوم مجلس الشيوخ بوضع دستور خاص بها ، كما نص على ذلك الدستور .

واستخدمت فرنسا الجزائر ، فى أوائل عهـد الامبراطوريه الثانية ، منفى للمعتقلين السياسيين الذين عارضوا نابليون الثالث ، مما جعل الفرنسيين ينظرون إليها نظرة خاصة ولا يرحبون بالإقامة فيها . ووضعت الحكومة الفرنسية هؤلاء المعتقلين السياسيين مع المجرمين والمحكوم عليهم بالأعمال الشاقة فى نفس السجون. وساعد ذلك على زيادة المجرمين والمغامرين الفرنسيين فى الجزائر ، بعد تخرجهم من المعتقلات ، واستيطانهم البلاد واشتراكهم فى استعمارها .

وقررت حكومة الامبراطورية الثانية إعادة تنظيم القوات الجزائرية فشجعت الجنود الفرنسيين على تجديد تطوعهم للخدمة نظراً للخبرة التى حصلوا عليها فى شمال إفريقية . كما أنها قررت زيادة عدد المجندين الجزائريين فى القوات الفرنسية

وكسبت بذلك من ناحيتين الأولى ضمان استغلالها للقوى المحاربة فى الجزائر ، والثانية منع هذه القوى من العمل على مقاومة الاحتلال الأجنبى . ووضعت الحكومة نظاماً خاصاً للفرسان الجزائريين فأنشأت لهم « قشلاقات » على أطراف المنطقة المحتلة ، وضمت هذه القشلاقات مخازن للسلاح والذخائر وحظائر للخيول وأبراجاً للمراقبة ، عاش الفرسان الجزائريون داخلها مع أسرهم ومنحتهم الحكومة بعضاً من الأراضى المحيطة لزراعتها واستغلالها ، وهكذا خففت هذه الحكومة عن نفسها كثيراً من أعباء رواتب هذه القوات ، وضمنت خدمتهم لها واستغلالهم فى السيطرة على غيرهم من الجزائريين إذا ماقاوموها أوهاجموا المناطق التى تحتلها .

ولقد بدأت حكومة الامبراطورية الثانية سياسة التوغل فى الصحراء جنوباً لتأمين المناطق التى تحتلها فى « التل » وللسيطرة على طرق تجـــارة القوافل مع إفريقية السوداء . كان الجنرال راندون هو صاحب هذه السياسه وأراد أن يقضى بها على كل حركة المقاومة الوطنيه التى قامت فى الجنوب وهددت بقاء الفرنسيين فى المناطق الساحلية .

تزعم محمد بن عبد الله حركة وطنية لها طابع دينى إسلامى ؛ وبعد عودته من الحج نزل إلى طرابلس واتصل بواليها وبالسلطات العثمانيه فيهما ، ثم سافر إلى غدامس فتجورت فورجلا وأعلن نفسه سلطاناً ، وأخذ فى تنظيم الأهالى وإقامة حكومة وطنية . ثم انضمت إليه قبائل العربا وانتشر نفوذه حتى جنوبى قسطنطينه وجنوبى وهران ، وبايعه رجال الطرق الصوفية سيداً على الاقليم ، وساعده رجال « المزاب » فى الحصول على الأسلحة والذخائر .

شعر الفرنسيون بخطورة الحالة فى الجنوب وأنشئوا موقعاً حصيناً فى جلفة بين بوغار والأغواط وأقاموا فيه حامية قوية وبدؤا يرسمون أمر احتـــلال

الأغواط نفسها واتخاذها قاعدة جنوبية لهم . وأعدوا ثلاث حملات إحداها فى جلفة والثانية فى البيوض والثالثة فى بوسعده لحماية بسكره ثم التقدم منها صوب الأغواط . ثم حاصروا هذه المدينة الأخيرة ولم يتمكنوا من اقتحامها والاستيلاء عليها إلا بعد التحام يشبه معركتهم مع الزعاطشه وبخسائر تماثل خسائرهم هناك. وقـــرر الفرنسيون بعد ذلك استمرار احتلالهم للأغواط حتى يؤمنوا على مراكزهم فى الشمال وادعوا أن هذا الإجراء أكثر إنسانية من تدمير هذه المدينة وقطع نخيلها ومحوها من الوجود ، ولكن ذلك لم يمنع الفرنسيين من القضاء على جزء كبير من مساكن الأهالى ونخيلهم بدعوى تأمين مراكز القوات المحاربة.

وكان احتلال الأغواط نقطة هامة فى تاريخ احتلال الفرنسيين للجزائر إذ أنه بداية توغلهم فى الجنوب وعملهم على السيطرة على طرق تجارة القوافل وبداية فرض سيطرتهم على قبائل الجنوب بصورة أو بأخرى .

أخذ الفرنسيون يتدخلون فى شئون «المزاب» وهى قبائل من مذهب الأباضيه الخوارج الذين لعبوا دوراً هاماً فى تاريخ الجزائر الاقتصادى . كانوا يبلغون حوالى ٢٠ ألف نسمة يسكنون فى منطقة تبعد مائتى كيلو متر جنوبى الأغواط وتعتبر مستودعاً كبيراً لتجارة الجنوب ومركزاً هاماً للتجارة بين إفريقية السوداء وموانى البحر الأبيض . كانوا ينظمون القوافل جنوباً وشمالا فى فصول خاصة من السنة ، وكانوا يضعون أنفسهم وتجارتهم تحت حماية قبائل العربا وأولاد نايل القوية تأميناً لهم . وكان لهم نظام اقتصادى تعاونى مشترك يسيطر على عمليات البيع والشراء ويدفع ديون أفراد القبيلة . طلب أهل المزاب الأمان من الفرنسيين بعد احتلالهم للاغواط . فانتهز الفرنسيون هذه الفرصة لفرض نظام خاص على أهالى هذه القبيلة وعلى مجالسهم الوطنية « الجمعة » ولفرض إتاوة خاصة

تبلغ ٥٠ ألف فرنك سنوياً. ترك الفرنسيون لأهل مزاب حرية تصريف شئونهم الداخلية وتعهدوا بألا يتدخلوا فيها إلا عندما تتعرض مصالح الأمن العام أو مصالح الفرنسيين والقبائل الخاضعة لهم للخطر. وكان هذا بطبيعة الحال باباً للولوج منه عندما تحين الفرصة، وتقرر فرنسا التدخل المباشر. وعلى أى حال فإنه يمكن اعتبار هذا الوضع الجديد لأهالى المزاب كحماية فرنسية فرضها دون صعوبة، وأقرت بها صلاتها بهذه القبيلة القوية بصورة خاصة، حتى عام ١٨٨٢.

وعمل الفرنسيون على إقامة « محمية » أخرى فى جنوب غرب الجزائر، مواصلة لسياسة توسعهم فى الصحراء، ولضرب القوى الوطنية الواحدة بالأخرى تمهيداً لإضعافها ثم الاستيلاء على السلطة نهائيا. واستندت فرنسا على ذلك إلى رئيس القسم الشرقى من قبيلة أولاد سيدى الشيخ، وهو المسمى بسى حمزة بن بو بكر. الذى كان يدعى سيطرته على الاقليم الممتد من ورجلا إلى طوات وتمكنوا؛ وعينت عنده الكابتن كولومب من ضباط « الشئون العربية » وساعدته فى تنظيم بعض القوات المحاربة وأيدته بحملاتها الفرنسية. ثم أطلقته فى أثر قوات محمد بن عبد الله المجاهدة ضد الفرنسيين وتمكن رجال سى حمزة من دخول ورجلا، فعينه الفرنسيون خليفة على إقليم الصحراء بين البيوض وورجلا، وأقاموا له نظام حماية خاصا، واستغلوه فى إدارة الإقليم والقضاء على حركة المقاومة فيه؛ إلى أن استتب الأمر فصادوا يذكرونه بخراب ذمته وبقسوته فى معاملة الأهالى، وعزلوه من منصبه بعد أن أصبح فى موقف لا يسمح له بمقاومتهم.

ثم تدخل الفرنسيون فى منطقة واحات وادى الريغ الممتدة بين بسكرة وتجورت فى جنوب قسطنطينة وأعدا أحد المشايخ المحليين فى هذه المنطقة أيضا ضد الشريف سى محمد بن عبد الله وهيئوا الجو فى هذه المنطقة بنفس الطريقة التى عملوا بها فى

الجنوب الغربى . وساعد ذلك الفرنسيين على مواصلة سياستهم فى صحراء الجزائر صوب الجنوب وافريقية السوداء .

وحاول الفرنسيون استغلال الطوارق فى الاتجار مع تمبكتو ومناطق السودان الغربى فأرسلوا عملاءهم إلى غات ودعوا بعض رؤساء الطوارق إلى الحضور إلى مدينة الجزائر نفسها للتفاهم مع السلطات الفرنسية فى هـــذا الشأن . وحاول الفرنسيون التوغل فى منطقتى غات وغدامس فى نفس الوقت الذى حاولوا فيه الوصول إلى طوات . ولقد تمكن الفرنسيون من عقد اتفاقية خاصة مع أحد شيوخ الطوارق فى غدامس فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٢ تعهد فيها بحماية وتسهيل سفر البضائع والفرنسيين والجزائريين بين الشمال وتمبكتو عـــبر المنطقة التى تسكنها قبيلته . وعلى أى حال فإن الفرنسيين لم يبدأوا حركة تجارة منتظمة عبر هـذا الطريق فى ذلك الوقت . وجاءت ثورة أولاد سيدى الشيخ من عام ١٨٦٤ حتى عام ١٨٨٥ تقفل أمام الفرنسيين أبواب الصحراء . وانضم العرب سكان الجنوب فى هذه الفترة إلى الأتراك فى الشرق وإلى المغاربة فى مراكش ورفضوا التعاون مع الفرنسيين ؛ بل جاهدوا فى سبيل تخليص بلاد الاسلام من الاحتلال الأجنبى ، مستجيبين فى ذلك إلى نداءات الجهاد المتكررة التى كانت تعبىء الشعور الاسلامى ، فى حـــركة الجامعة الإسلامية ، وتستجيب مع المستوى الفكرى والجانب النفسانى والوجدانى لسكان هذا الاقليم الوطنيين . واحتفظت فرنسا بهذه الاتفاقية فى ارشيفاتها وأخذت تحاول الوصول إلى السودان الغربى عن طريق آخر ، هو طريق المحيط الأطلسى والسنغال .

كما عمل الفرنسيون على السيطرة على منطقة القبائل التى امتازت بوعورة مسالكها واكتظاظها بالأهالى الوطنيين الذين لا يرضون بحريتهم بديلا . شعر الحاكم العام بتهديد هذه المنطقة لمدينة الجزائر ولوجود الفرنسيين فيها، خصوصا إذا ما

نشبت حرب عالمية وأخذ رجال القبائل فى الاتصال بالخارج وفى الحصول على الأسلحة ، فنادى بضرورة إخضاعها . ووافقت حكومة باريس على هذا البرنامج وبدأت العمليات الحربية فى عام ١٨٥٤ وتمكن مكماهون من التوغل فى الاقليم رغم مقاومة الأهالى واستبسالهم فى الدفاع . خسرت قبيلة آيت يحيي كثيرا من أبنائها ولكنها كبدت الفرنسيين ما يقرب من ألف قتيل . وساد الهدوء هذه المنطقة فى أثناء حرب القرم وأخذت السلطات الفرنسية فى دراسة الاقليم وتقوية مراكزها فى تيزى عزو ودراع الميزان وإقامة بعض المنشآت الاستراتيجية اللازمة للعمليات القادمة ، مثل الطرق والكبارى .

وما أن انتهت حرب القرم حتى أخذ راندون ، الحاكم العام ، يستعد لغزو هذا الاقليم . وانتهز فرصة الانعام عليه برتبة الماريشال وذهب إلى باريس لإقناع وزارة الحربية بوجهة نظره . ووافق نابليون الثالث على ارسال حملة خاصة فى العام التالى تتكون من أربع فرق عسكرية وتضم ٢٧ ألف مقاتل وتستخدم فيها القوات العائدة من حرب القرم .

نظم رجال القبائل قواتهم واستعدوا للمقاومة . وكان الزعيم أبو بغلة قد توفى فى العام السابق ، فأخذ مكانه الحاج عمر شيخ زاوية عبد الرحمن ؛ وكان زعيما وقائداً محبوبا من كل رجال القبائل . وحاول المجاهدون الاستيلاء على مواقع الفرنسيين فى دراع الميزان ، ولكن سرعان وصلت القوات الفرنسية بإمكانياتها الضخمة وتحت قيادة الحاكم العام نفسه .

بدأت الحملة فى ٢٤ مايو سنة ١٨٥٧ بسير ثلاث فرق عسكرية فرنسية من تيزى غزو وعمل الوطنيون على إنشاء الاستحكامات ووضع العراقيل أمام القوات الزاحفة . واضطرت القوات الفرنسية إلى الالتحام مع الأهالى بحراب

البنادق أمام كل قرية وفى داخل طرقاتها الضيقة . وأظهر رجـــال القبائل من الشجاعة والبسالة أمثلة سجلها لهم التاريخ . وكانت القــــوة العسكرية فى جانب الفرنسيين، فاضطر رجال القبـائل إلى التسليم وأجبرتهم فرنسا على دفع غـرامة عسكرية وعلى قبول بعض المواقع العسكرية فى إقليمهم . وأخـذ الفرنسيون فى إنشاء قلعة حصينة فى سوق الأربعاء سميت باسم « فور ـــ نابليون » وهو الاسم الذى سيطلق على هذه الناحية بعد ذلك .

وواصلت القوات العسكرية الفرنسية زحفها تجاه قبيلة آيت يحيي رغم الاستحكامات والعراقيل التى وضعها الوطنيون فى الطريق . وأضطرت هـذه القبيلة إلى التسليم مرة جديدة، وتحكمت القوى العسكرية فى المقاومة الوطنية وأخذت القبائل فى التسليم الوحدة بعد الآخرى خصوصاً بعد أن تمكن الفرنسيون من أسر « للافاطمة » زعيمة المنطقة والمجاهدة المسلمة التى وحدت بين رجال القبائل ، تحت رايه الإسلام، للكفاح ضد الغزاة الأجانب. وأضطر الأهالى إلى دفع غرامة عسكرية للفرنسيين بلغت مليونى فرنك ؛ أضعفت الجانب الوطنى وساعدت الاستعمار .

شعرت فرنسا رغم ذلك أن المقــــاومة الوطنية لا تزال موجودة وأن عليها مواصلة إرسال حملاتها شرقاً وغرباً للقضاء عليها فى كل المناطق . كانت هـــــذه المقاومة لا تزال قائمة فى المناطق الغربية من الجزائر والمتاخمة لحدود مراكش . فما أن انتهت فرنسا من حملاتها فى إقليم القبائل حتى بدأت فى ترتيب أمر مهاجمة القوى الوطنية بالقرب من المولوية . وأخذت تتهم قبيلة بنى سناسن بالهجوم على المناطق « الفرنسية » وإعمال السلب والنهب فيها ، وأبلغت ممثل سلطان مراكش فى طنجة أنهـا ستقوم « بتأديب » القبائل التى يعجز هو عن إخضاعها . وكانت حملتها مستعدة واشتركت فيها ثلاث فرق يبلغ عدد رجالها ١٥ الف مقاتل . ولقد أعملت الكوليرا عملها فى صفوف الفرنسيين وقضت على ثلاثة آلاف من رجالهم.

ولكنهم تمكنوا من إخضاع قبيلة بنى سناسن فى أواخر أكتوبر سنة ١٨٥٩ وواصلت مطاردة بقية القبائل الوطنية الأخرى مثل بنى جيل صوب فجيج .

ولقد أنقذ وباء الكوليرا هذه المناطق من الاحتلال الفرنسى لمدة أعوام إذ أن القوات الفرنسية اضطرت نتيجة له إلى الانسحاب شرقا بعد اتمام عملياتها الحربية رغم أن الظروف كانت مواتية للتوسع غربا ومواصلة احتلال المناطق التى يدخلونها . ذلك أن السلطان عبد الرحمن كان قد توفى وخلفه على عرش مراكش سيدى محمد الذى تكاتفت أمامه مشاكل متشابكة اضطرته إلى اتخاذ مواقف ودية مع فرنسا . كان الفرنسيون يرغبون فى ذلك الوقت فى احتلال الضفة الغربية للمولوية . وكان نابليون الثالث يفكر فى تقسيم البلاد الاسلامية فى شمال افريقية على الدول الأوربية ، فيحتفظ لنفسه بمراكش علاوة على الجزائر ، ويترك تونس وطرابلس لإيطاليا ، ولا يعارض انجلترا فى مصر ووادى النيل . ولكن انجلترا لم تكن ترضى فى هذا الوقت بأن تعتبر أن مصر تعادل مراكش من الناحية السياسية والعسكرية والبحرية ، خصوصا وأن قناة السويس لم تكن قد حفرت بعد . كما أن نابليون الثالث شغل بمشاريع أخرى عن فكرته الخاصة بشمال افريقية .

وظلت المقاومة الوطنية تشغل بال حكومة الامبراطورية الثانية حتى نهاية عهدها . وكانت هذه المقاومة تأخذ شكلا ايجابيا من وقت لآخر وتهدد الحكم الفرنسى فى شمال افريقية . وتعتبر حركة المقاومة التى قامت بها قبيلة أولاد سيدى الشيخ من أقواها وأشدها وأطولها عمرا .

وكان سى حمزة الذى قبل الحماية الفرنسية وأدى خدمات للفرنسيين قد توفى فى سجن الجزائر سنة ١٨٦١ وادعت السلطات الفرنسية أن أحد نسائه قد دست له

السم لتعاونه مع الفرنسيين . وكان أبنه سى سليمان قد تولى قيادة هذه القبيلة الشهيرة بعد عزل والده ، فأعلن الثورة على الفرنسيين فى عام ١٨٦٤ وأخذ فى تنظيم أهالى الاقليم الواقع إلى الجنوب من وهران . وخرج أحد القواد الفرنسيين على رأس قوة عسكرية لإخضاع هذه القبيلة ولكن الأهالى فاجئوه وذبحوا الجنود الفرنسيين عن آخرهم وقتل فى هذه الموقعة كل من القائد الفرنسى وسى سليمان ، وعمت الثورة كل الاقليم .

وكانت فرنسا قد سحبت بعض قـــواتها من الجزائر للاشتراك فى عمليات المكسيك ، وخصوصا من قوات الفرقة الأجنبية . فبذلت الحكومة الفرنسية بعض المجهودات لتجميع قوات تكفى لمحاربة الجزائريين فى هذه المنطقة. واعتقدت فرنسا بعد إحدى المعارك أنها قضت على الثورة ، ولكنها ستظل قائمة ما يقرب من عشرين عاما بين سنة ١٨٦٤ و ١٨٨٠ وتأخذ شكل الاغتيالات الفردية أو الجماعية فى بعض الأحيان وشكل الثورة المشتعلة المتأججة فى أحيان أخرى . وساعدت طبيعة الاقليم وصعوبة المواصلات والتنقلات فيه ثم حـــوادث عام ١٨٧٠ وانهزام فرنسا فى أوربا ، ساعدت جنوب غربى الجزائر على مواصلة الكفاح والجهاد، خصوصا وأن أهالى شرق مراكش كانوا يمدونهم ويساعدونهم ماديا وعسكريا فى جهادهم ضد الفرنسيين .

واضطر الفرنسيون إلى مواصلة إرسال حملاتهم إلى هذه المنطقة ومحاولة القضاء على المقاومة فيها . ولكن النتائج كانت مؤقتة . عملت فرنسا على دفع الوطنيين من منطقة التل صوب الجنوب . ولكن العام التالى شهد ثورة جديدة ومواصلة لحركة المقاومة . قتل الفرنسيون سى محمد ، بن سى حمزة ، فى إحدى المعارك ، ولكن الثورة ظلت مشتعلة مستندة إلى أهالى الاقليم الواقع بين فجيج وتافيلالت

فى مراكش . وحاولت السلطات العسكرية الفرنسية إرسال إحدى الحملات إلى فجيج فى عام ١٨٦٧ ولكن الحكومة عارضت فى ذلك . وتفاقمت الحال أمام الفرنسيون وسيطر الوطنيون على كل منطقة جبل عمور وتقدموا صوب مقاطعة الجزائر نفسها وانهزموا فى بعض المواقع ولكنهم واصلوا الهجوم .

وقررت الحكومة الفرنسية إرسال إحدى الحملات العسكرية إلى داخل حدود مراكش مستندة فى ذلك إلى نصوص معاهدة ١٨٤٥ . ونجحت هذه الحملة فى « البحرية » عام ١٨٧٠ ولكنها فشلت فى الاستيلاء على عين الشمير . وكانت الحكومة الفرنسية قد حذرت قائد الحملة من الدخول إلى فجيج وأشارت عليه بالرجوع إلى الأراضى الجزائرية فى أقرب فرصة ممكنة حتى لا تثار مسألة مراكش . وهكذا لم تتمكن هذه الحملة من القضاء على ثورة الأهالى فى هذه المنطقة ولكن هجومها صوب تافيلالت ساعد على بقاء هذا الاقليم فى هدوء نسبى فى أثناء الثورة التى اجتاحت الجزائر فى العام التالى .

(٣) ثورة عام ١٨٧١ : —

انهارت الامبراطورية الفرنسية الثانية ، امبراطورية نابليون الثالث ، أمام القوات الألمانية العسكرية فى عام ١٨٧٠ . وكان لهذا الانهيار أثره على كل من الفرنسيين والوطنيين فى الجزائر . وعلى السياسة التى بدأت السلطات الفرنسية فى تطبيقها فى هذا الاقليم .

كان من الطبيعى أن تسود الفوضى وتلتهب المشاعر ، فارتفعت لهجة الصحف الفرنسية وبدأت المصاعب تظهر أمام السلطات الفرنسية فى الجزائر من المستوطنين الفرنسيين فى هذا القطر ، وخصوصا من المجالس البلديه ولجان « الدفاع » . وأخذت هذه المجالس وتلك اللجان تتدخل فى الادارة وتطالب بإسناد شئونها

للمدنيين . وفكروا فى الانفصال عن فرنسا ووضع أنفسهم و « إقليمهم » ، الجزائر ، تحت تصرف انجلترا . اتحـد المستوطنون مع رجال الحرس الوطنى وعملوا على التخلص من الحكام العسكريين بدعوى أنهم يمثلون الامبراطورية التى دافعت عن بعض حقوق الوطنيين . وكان لهذه الفوضى ولإهانة ممثلى السلطات الرسمية علنا ، أكبر الأثر على الجزائريين أنفسهم إذ ظهر الموقف أمامهم وكأنه لم تعد هناك حكومة . فأخذوا فى الاستعداد والتسلح وتنظيم صفوفهم ثم رفضوا دفع الضرائب . وكانت هذه مقدمات ثورة وطنية عارمة ، ستجتاح الجزائر بعد بضعة أشهر . خصوصا بعد أن اتخذ الفرنسيون من القرارات والاتجاهات التى وضح تطرفها فى شمال إفريقية ، فى الوقت الذى لم تتمكن فيه دولتهم من الوقوف على رجليها فى أوربا .

سيطر اليهودى الفرنسى كريميو Crémieux على شئون الجزائر فى الحكومة الفرنسية الجديدة ، فأخذ فى إصدار المراسيم التى لاتخفى سياسته الخاصة بإدماج الجزائر فى فرنسا . ونص مرسوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٠ على تغيير إدارة الجزائر ، وإلغاء مناصب الحاكم العام ، والسكرتير العام ، والمجلس العالى ، ومجلس الحكومة ، ونص على أن الجزائر تشتمل على ثلاث مقاطعات — مما يزيد عدد مقاطعات الجمهورية الفرنسية إلى ٩٢ . كان معنى هذا الادماج التام فى فرنسا ، وتغيير سياسة الاستقلال المحلى والحكم اللامركزى الواجب اتباعه . ونص مرسوم آخر أصدره فى نفس اليوم على إعطاء حق المواطن الفرنسى لكل يهود الجزائر . واستفاد اليهود بطبيعة الحال من هذا الوضع الجديد . ولكن هذه السياسة كانت استعمارية تهدف إلى تقسيم الجزائر قسمين ، والتقرب من أحدهما على حساب الآخر . وكان على فرنسا ألا تثير الجزائريين وهى فى هذا الموقف العصيب .

ولكنها لم تفكر إلا فى مصلحتها ،واعتقدت أن الجزائريين لن يتمكنوا من القيام بأية حركة . وكان عليها أن تدفع الثمن .

رأى الجزائريون تحقير المستوطنين للضباط الفرنسيين، ورأوا معاملتهم لليهود على أنهم فرنسيون ، ثم سمعوا عن المهازل التى وقعت فى الجيش الفرنسى عند هجوم الألمان عليه ، من الجنود الجزائريين الذين الذى شاركوا فى الحرب الأوربية . فكانت فرصة سانحة لتعبئة القوى الوطنية والبدء فى حركة مقاومة عسكريه منظمة لتخليص الجزائر من الفرنسيين .

وجاء الأمير محيي الدين بن عبدالقادر من الشرق وأخذ فى الاتصال بالجزائريين ورؤسائهم ؛ ويرسل إليهم النداءات ويحثهم على الجهاد . وكان من بين هؤلاء الرؤساء الوطنيين ناصر بن شهرة باش أغا الأربع . وستنتشر الثورة فى كل الجزائر ويزيد اشتعالها فى المناطق الشرقية وفى المناطق الجبلية، الوعرة المسالك، والواقعة إلى شرق مدينة الجزائر نفسها . وسينزل إلى الميدان كل من الرجال الوطنيين المحاربين ، ورجال الطرق الصوفية المتدينين الزاهدين تجمعهم راية واحدة أسماها الفرنسيون راية « الثورة » وأسموها هم راية « الجهاد » .

طلبت الحكومة الفرنسية من سلطاتها فى الجزائر تكوين آلايات خاصة من فرسان الجزائر والاسراع بإرسالها إليها . ولكن الفرسان الوطنيين رفضوا تنفيذ هذه الأوامر ثم بدأوا فى الانسحاب من القوات الفرنسية . وقامت قوات وطنية أخرى بمهاجمة المراكز العسكرية الفرنسية. وقام غيرها بمهاجمة المستوطنين والاستيلاء على أراضيهم ومواشيهم . وساعد هذه الثورة الوطنية على الانتشار أن وجدت لها زعيما وقائداً ينظم قوات صفوفها ويقودها فى معاركها ضد جنود الاستعمار .

كان الزعيم والقائد هو الباش أغا الحاج محمد المقرانى.كان له من النفوذ والسلطة فى الجزائر ما أجبر الفرنسيين على أن يحسبوا له كل حساب،وما أشار على نابليون الثالث بمعاملة خاصة ولقد نجح هذا القائد فى تنظيم القوى الوطنية مبتدئا بمنطقة الجرجره ، وشد أزره وأعانة على جمع المسلمين تحت راية الجهاد الشيخ محمد بن الحداد شيخ الطريقة الرحمانية المشهورة فى منطقة القبائل . أعلن الشيخ« الجهاد» ضد الفرنسيين فانتشرت الثورة بسرعة ملحوظة وأسرع الوطنيون بالانضمام إليها وسيطروا على كل المنطقة التى تقع إلى شرق مدينة الجزائر . ،أخذت الثورة فى الاشتداد إلى أن تمكن الفرنسيون من إحضار قواتهم من أوربا ، بعد أن أطلق الألمان سراحها بعد هزيمتهم لها . وجاءت هذه القوات إلى شمال أفريقية لكى تثبت أقدام بلادها فى الجزائر . جاءت لكى تثبت جدارتها العسكرية ، أمام شعوب ثائرة ، بعد أن فشلت فى ثباتها فى ميدان المعركة ، وفى الدفاع عن بلادها ضد الألمان .

ولقد استمرت هذه الثورة مايزيد على تسعة أشهر واضطرت فرنسا فى خلالها إلى إرسال مايزيد على عشرين حملة عسكرية ضدها . وساعد اختلاف التسليح على ترجيح كفة الفرنسيين ، الذين استخدموا من المدفعية مالم يجده الوطنيون. وجاءت معركة وادى سفله التى ثبتت فيها قوات المجاهدين حتى اللحظة الأخيرة ولكن المدفعية قررت نتيجتها . وقتل فيها الحاج محمد المقرانى .

لم تنته الثورة — بل واصلت كفاحها . وأخذ مكان القيادة منها أخوه أبو مزراق . وتحصن المجاهدون فى الجبال — ولكن الفرنسيين قرروا مواصلة الهجوم والقضاء على هذه الثورة . فواصلوا حملاتهم واستباحوا البلاد وماعليها. ووقعت المعارك عند كل جبل وعند كل قرية . وأظهر الفرنسيون أمامهم من شدة المراس مالم يبذلوا بعضه أمام الألمان ؛ فتباروا فى ارتكاب الأعمال التى

لا تتفق مع روح الجندية أو شهامة المحاربين بل كانت أعمالهم خسيسة دنيئة ؛ فكم من جماعات بريئة ذبحت ، وكم من أعراض هتكت ، وكم من قرى ومزارع اتلفت ومحيت من الوجود . قام الفرنسيون بهذه الأعمال فى ساعة ضعفهم ، وتنفيساً عن « مركبات نقصهم » بعد اندحارهم أمام الألمان .

اضطر أبو مزراق إلى التقهقر صوب الجنوب ، صوب تجورت وورجلا — وتتبعته القوات الفرنسية . وشحت الإمدادات والأقوات فى أيدى المجاهدين ، فانتشروا فى الصحراء وضيق الفرنسيون حولهم النطاق حتى تمكنوا من أسر أبى مزراق وجماعة من رجاله بعد أن سقطوا من الجوع والعطش فى ٢ يناير سنة ١٨٧٢ .

خاضت القوات الفرنسية ما يزيد على ٣٤٠ معركة ضد هذه الثورة . وخسر الفرنسيون فيها ، مدنيين وعسكريين ، خسائر فادحة . ولكن تسليحهم جعل خسائر الوطنيين الجزائريين أفدح بكثير .

وعملت هذه الثورة على اذكاء نار الوطنية العربية والتضامن الإسلامى بين الجزائريين ضد الفرنسيين . وظلت نتائجها ملموسة واضحة لمدة سنوات طويلة بعد القضاء عليها ؛ خصوصاً وأن الفرنسيين عمدوا إلى الانتقام من الجزائريين .

فرض الفرنسيون على الجزائريين غرامة عسكرية فادحة تبلغ ٣٦ مليون ونصف مليون فرنك ؛ وصادروا منهم ٤٤٦٫٠٠٠ هكتار من الأرض بلغت قيمتها فى ذلك الوقت ١٨ مليون فرنك. ثم قدم الفرنسيون زعماء الثورة وقادتها إلى «محكمة الجنايات» وكانت هذه مهزلة قانونية أرادوا بها إعطاء أحكام رادعة لكل من تخوله نفسه بالثورة ضدهم . واستمرت المحاكمات مدة عامين وصدرت الأحكام بالاعدام ، على خمسمائة من قادة المجاهدين. وتوفى خلال هذه الفترة الشيخ

ابن الحداد فى سجن قسطنطينة ، أما أبو مزراق ورفقاؤه ، فقد خففت فرنسا الحكم عليهم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ونفيهم إلى كاليدونيا الجديدة فى المحيط الهادى .

هكذا ساعدت روح الضعف التى سادت فرنسا فى ذلك الوقت على زيادة تصلب الفرنسيين مع الجزائريين.ورغم ذلك فهناك من الفرنسيين من يتحدث عن إدخال المدنية لدى الشعوب المتأخرة . وسيزداد تصلب الفرنسيين تجاه الجزائريين على مر الزمن ، ومع ازدياد شعورهم بالضعف . وسيعمل ذلك على إبعاد الجزائريين عن الفرنسيين بشكل واضح . وواصلت فرنسا سياستها فى الجزائر ، بالتوسع حول الجزائر .

(٤) التوسع :—

بدأت فرنسا فى التوسع من الجزائر صوب الشرق والجنوب والغرب . عملت على زيادة مساحة الأراضى التى تحتلها فى شمال إفريقية ، ولما كانت لا ترغب فى خلق مقاطعات جديدة أو وحدات استعمارية قائمة بذاتها ، فقد عملت على ضم مساحات من الأراضى على الحدود إلى الجزائر ، مما يزيد فى مساحة هذا الاقليم .

إدعت فرنسا فى عام ١٨٨١ أن المشاكل قد قامت على الحدود الشرقية مع تونس ، وادعت أن بعض القبائل التونسية تغير على أراضى الجزائر ، وأخذت فى نشر البلاغات الحربية التى تذكر فقد بضع عشرات من النعاج أو المواشى ، ولم يكن ذلك إلا لتهيئة الرأى العام للتدخل العسكرى فى تونس . وكانت فرنسا قد رتبت الأمر مع كل من الدولة الأوربية منذ اجتماع مندوبها سويا فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ . أخذت انجلترا قبرص ولم تمانع فى توسع فرنسا فى تونس .

أما بسمارك فقد رأى فى هذه العملية الجديدة توجيها لأنظار فرنسا بعيداً عن الألزاس واللورين ، وأما إيطاليا فإنها لم تعلم بالأمر إلا بعد إتمامه ؛ وستثور ثائرتها ويرتفع ضجيجها ولكنها لن تستطيع أن تقدم على شىء فعال ضد فرنسا فى شمال إفريقية ، رغم أنها سترضى غرورها بالدخول فى تحالف عسكرى مع ألمانيا ، عدوة فرنسا .

تذرعت فرنسا إذن بالذرائع المختلفة للسيطرة على تونس ، وكانت فى هذا تمد حدود نفوذها الفعلى صوب الشرق ، رغم أنها عقدت المعاهدات مع تونس بشكل يحفظ لهذه الولاية شخصيتها وأسرتها الحاكمة . كانت فرنسا تعلم أن تونس هى مفتاح الجزائر كما قال جول فيرى . ذلك أن تضاريسها مرتبطة مع تضاريس الجزائر وممتدة بشكل يكاد يكون متوازيا بين الشرق والغرب ، مما يسمح بحرية المرور بين كل من الاقليمين .

أمنت فرنسا إذن باستيلائها على تونس على حدود الجزائر الشرقية . ولم تكن هذه السياسة إلا مرحلة من سياسة مرسومة تسمح لفرنسا بالتوغل صوب الجنوب والجنوب الغربى والغرب من الجزائر بطريقة تمكنها من السيطرة على أقاليم إفريقية الشمالية الثلاثة.

ارتبط هذا التوسع بمشروع استعمارى جرىء وهو مشروع السكة الحديد عبر الصحراء الكبرى ، إذ أن الفرنسيين قد فكروا فى نفس الوقت الذى استولوا فيه على تونس ، فى وصل شمالى افريقية بغربها بخط سكة حديدية . بدأت فرنسا فى دراسة هذا المشروع منذ سنة ١٨٨٠ وأرسلت البعثات وحملات الاستكشاف إلى هذه المناطق ، ووجد هذا المشروع كثيرا من المؤيدين خصوصا وأنه كان يعود على الامبراطورية الفرنسية بمزايا واضحة من النواحى الاقتصادية

والاستراتيجية . ولكن عوامل مختلفة تدخلت فى تنفيذه إذ أن الحكومة الفرنسية لم تكن بقادرة على احتلال الصحراء فى ذلك الوقت وكانت ترغب فى ترك المشروع ينفذ فى البداية لكى يساعد على توغلها فى الصحراء ولكن الجهات الفنية والأوساط المالية رفضت القيام به إذا ما قررت الحكومة إرسال قوات عسكرية إلى الصحراء الكبرى ، أى إحتلال هذه الصحراء ، أو فى حالة طلبها إنشاء سكة حديد استراتيجية واختيارها للنقط والمدن والواحات التى ستمر بها . كان هذا فشلا واضحا للمشروع رغم أن الفرنسيين لم يرفضوه بشكل نهائى. تأجل إذن المشروع وكان هذا يدل على أن فرنسا لا تزال فى أول هذه الدفعة الاستعمارية وكانت تحتاج إلى وقت قبل أن يتم نضج مشروعاتها والتى كانت قد رسمتها فى خطوط واضحة.

ولقد قام بعض المغامرين مثل الكولونيل فلاترز بالسفر فى الصحراء الجزائريه فى ذلك الوقت رغم علمه بعداء الطوارق للدخلاء الأجانب وتحذيرهم إياه من القيام بمثل هذه المغامرة . وانتهى الأمر بقتل الفرنسيين . وأثر ذلك على مركز فرنسا فى الاقليم الجنوبى من الجزائر . ونشبت الثورة فى جنوب وهران برئاسة بو عمامة من قبيلة أولاد سيدى الشيخ الذى نجح فى تجميع الأهالى حوله والزحف بهم صوب الشمال بشكل أقلق الفرنسيين . فاضطرت فرنسا إلى ارسال الامدادات ومدت السكة الحديد صوب الجنوب إلى مسافة ٢١٥ كيلو مترا واحتلت القرى الصغيرة مما اضطر المجاهدين الثائرين إلى الدخول فى الأراضى المغربية .

وفى العام التالى قامت فرنسا باحتلال منطقة الخوارج الإباضيين الذين يسمون بالمزاب فى الجنوب وقضوا بذلك على مركز من المراكز الدائمة للثورة فى جنوب الجزائر ، واستولوا فى هذه المنطقة على كثير من الأسلحة والذخائر التى كان أهالى المنطقة يوزعونها على جيرانهم . ثم احتلت فرنسا مناطق توجرت والواد

ووارجلا وأنشأت نقطا محصنة فى واحة فجيج ، على الحدود المراكشية ، وعند جناين بورزق . وفى ذلك الوقت وصلت السكة الحديدية إلى عـــين الصفرة ، وأنشأت فرنسا قاعدة حربية فى الجوليا .

ونجحت فرنسا فى التوقيع على اتفاقية مع انجلترا فى ٥ أغسطس سنة ١٨٩٠ لتقسيم مناطق النفوذ فى الصحراء وفى المناطق السودانية ، واعترضت انجلترا بأن منطقة النفوذ الفرنسى تمتد من ممتلكاتها فى شمال افريقية ، أى الجزائر فى الشمال، حتى خط يمتد من ساى على النيجر ، إلى باروا الواقعة، على بحيرة تشاد، فى الجنوب واعلنت بريطانيا فرحها بأن هذه الإتفاقية لم تعط لفرنسا إلا بعض الأراضى المفككة التى تصلح « للديك الفرنسى » ينبش فيهـا بقدميه ويرضى غروره . ولم تكن تعلم أو تفكر فى هذه الثروة المعدنية الموجودة فى هده المنطقة ، والتى لم يلتفت اليها أحد إلا فى منتصف القرن العشرين . وعلى أى حال فإن هذه المنطقة ، التى لم يعتقد أحد فى أهميتها فى ذلك الوقت قد أعطت أهمية سياسية كبيرة للجزائر وأعطت لفرنسا كل حرية للتصرف فى الصحراء الكبرى .

أعطت الاتفاقية الانجليزية الفرنسية أهمية كبرى للجزائر وللاستعمار الفرنسى فى شمال القارة . وحينما استولى كامبون على السلطة، أخذ فى تهيئة الطريق واعداده وركز بين يديه إدارة شئون الاهالى التى كانت ملحقة قبل ذلك بقيادة المقاطعات فى الجزائر ووهران وقسطنطينة ؛ وكانت تعمل فى غير توافق فيما بينها، بل وفى تضارب فى كثير من الأحيان ثم أعلن وزير الخارجية أمام الجميع ومن منصة مجلس النواب ، أنه من الضرورى احتلال واحة توات. وهكذا عملت الحكومة الفرنسية على احتلال تلك المجموعة من الواحات التى تقع فى جنوب غرب الجزائر وادعت أن قطاع الطرق والعرب المعادين لفرنسا مثيرى القلاقل يتخذونها وكرا يحتمون فيه . واستشهدت فى ذلك بأبى عمامة الذى التجأ اليها ولم تخف أنهـــا

اضطرت إلى الاعتراف بسيادة الباب العالى على غات وغدامس مما لا يترك لها ، فى الصحراء الكبرى ، إلا هذه الواحات للتوسع فيها واتخاذها قاعدة لمد نفوذها على الصحراء وفى قلب افريقية ، وإلا فإن المعاهدة المعقودة مع انجلترا بخصوص الجزائر ستصبح غير ذات قيمة مادامت هذه غير خاضعة لفرنسا.وكانت فرنسا فى الواقع تحارب السيطرة على مركز المقاومة فى الجنوب والاستيلاء على أكبر الطرق التى تتوغل فى القارة الافريقية من الشمال إلى الجنوب ،أكبرها بعد طريق وادى النيل ، وأن تحصل على حرية عملها وتصرفها فى المسألة المراكشية.

واصل كامبون تقديم المشروعات الواحد بعد الآخر دون كلل وباصرار . ولكن الحكومة ألغت تنفيذ هذا الاحتلال . ولكن كامبون استدعى عبد السلام الوزانى ، شيخ الطريقة الدينية الذى قبل أن يعمل مع الفرنسيين ، من مراكش إلى الجزائر ؛ ثم أرسله إلى واحة توات لكى يعمل على كسب العرب للفرنسيين . وقام الفرنسيون من قسطنطينة بجهود مماثل مع شيوخ الطوائف الدينية الموجودة فى الجنوب والذين يتمتعون بالنفوذ والسيطرة على رجال الطوارق . وساعد الفرنسيون على تنفيذ خططهم سهولة توغل قواتهم الاستعمارية فى منطقة افريقية الغربية وهكذا تمكنوا من حصر الصحراء الجنوبية الجزائرية بين القوات والقوة الآتية من الشمال وتلك التى تزحف من الغرب. تمكن كوبولانى فى ذلك الوقت من التقدم فى موريتانيا وبدأ الزحف على تشاد ؛ ثم جاءت اتفاقية مارس سنة ١٨٩٨ ويونيو سنة ١٨٩٩ مع انجلترا وأنهت تحديد المناطق بين ظهير المستعمرات الخاضعة لهاتين الدولتين ، وتركت لفرنسا وداى وتشادو تبتى وأصبح السودان الفرنسى بهذه الطريقة متاخماً لحدود الجزائر الجنوبيه وصحراء الجزائر ، وتم بهذا ، على الخريطه على الأقل ، اتصال المستعمرات الفرنسية فى افريقية الغربية . وتبعه احتلال تمبكتو وتشاد والقضاء على امبراطورية رابح .

سارت فرنسا بخطوات واسعة فى توغلها فى الصحراء ، خصوصا فى الفترة الواقعة بين سنتى ١٨٠٠ — ١٩١٢ وكونت امبراطوريتها الافريقية وتمكنت من وصل ممتلكاتها ومستعمراتها الواحدة بالأخرى وختمت هذه السنوات باستيلائها على مراكش ونجحت بهذه الطريقة فى السيطرة على كتلة هامة من الأراضى بالقارة الافريقية .

احتلت فرنسا واحات الجنوب الغربى بعد الاعتداء على بعض قواتها التى كانت قد استولت على عين صلاح فى سنة ١٨٩٩. ثم قررت الحكومة الفرنسيه فى العام التالى إنهاء مسألة واحة توات . فأرسلت أحد الطوابير لاحتلال منطقة قيد خيلت ، وقوة أخرى ، تبلغ ألفى جندى ، لاحتلال عين عجلى . وجاءت قوات ثالثة من ألجوليا للمساعدة فى السيطرة على هذه المنطقة وأخيرا تمكن الفرنسيون من احتلال هذه الواحات رغم أن عدداً من رجالها قد فر منها واستطاع الاتصال بالبربر ، وعاد لكى يقلق مضاجع الفرنسيين . ولقد استمرت المقاومة هناك لفترة طويلة رغم تطويق الفرنسيين لهذه المنطقة ورغم إدعائها أن المسألة تعتبر منتهية . وتكبدت فرنسا خسائر جسيمة فى احتلالها للصحراء الجزائرية ؛ خسارات فى الأرواح والأسلحة والأموال خصوصا وأنه لم يكن من السهل على الفرنسيين السير بطوابير نظامية فى هذه المناطق الصحراوية . وكان فى استطاعة حفنة من مجاهدى الصحراء أن يوقعوهم فى كمائن ويكبدوهم أفدح الخسائر .

شعرت فرنسا بضرورة الاعتماد على العرب أنفسهم فى الاستيلاء على الصحراء ، واستمرار سيطرتها عليها ؛ وعملت منذ ذلك الوقت على تكوين قوات « هجانة الصحراء » . وراعت فى اختيارهم وتنظيمهم نفس الشروط والأسس التى حاول الانجليز تطبيقها على الحدود المصرية السودانية وفى مديرية دنقلة لإنشاء القوات

غير النظامية . ذلك أنها تركت هؤلاء المتطوعين فى جماعات مرتبطة بالقبائل وتحت إشراف شيوخها . كانت تزودهم بالأسلحة والذخائر وتدفع رواتبهم وترسل إليهم ضباط الصف والضباط الذين يعملون على قيادتهم فى المعركة ويلاحظون أمر تدريبهم تحت إمرة شيوخهم . راعى الفرنسيون إذن ضرورة احتفاظ سكان الصحراء المتطوعين بحريتهم الشخصية إلى حد ما ووفقوا بين هذا النظام وبين النظام العسكرى . وهكذا أصبحت لهم قوة تمتاز بسرعه الحركة مثل سكان الصحراء أنفسهم وتمتاز عليهم بحسن التنظيم وقوة الأسلحة النارية وستكون هذه الأداة الجديدة فعالة فى أيدى السلطات العسكرية والاستعمارية الفرنسية فى كل شمال أفريقية بل إنهم سيستغلونها بعد ذلك فيما وراء حدود الجزائر وفى حروبهم الاستعمارية الأخرى .

وإذا كانت فرنسا قد بدأت متأخرة نسبياً فى مسألة توسعها فى الصحراء الجزائرية فإن ذلك يرجع إلى أنها لم تكن ترغب قبل ذلك فى التدخل فى الأراضى المراكشية . ولم يكن نزولها فى هذا الميدان الجديد إلا تمهيدا للتوسع إقليميا على حساب المغرب الأقصى . ذلك أننا نلاحظ أن فرنسا تثير فى نفس الوقت الذى بدأت تهتم فيه بمنطقة الصحراء ، بمسألة أمن الحدود الغربية للجزائر ، وطلبت إلى حكومة المغرب إعادة النظر فى اتفاقية سنة ١٨٤٥ ونجحت فى عقد اتفاقيتين ادعت أنهما لتفسير هذه المعاهدة السابقة ، ووقعت عليها مع المغرب فى سنة ١٩٠١ وسنة ١٩٠٢ أى فى نفس الوقت الذى سعت فيه إلى الحصول على اعتراف من الدول بأن مراكش نفسها تدخل فى منطقة النفوذ الفرنسى . وحاولت فرنسا استغلال هذه الاتفاقيات لصالحها ، خصوصا وأنها كانت تنص على ضرورة التعاون بين السلطات الفرنسية فى الجزائر والسلطات المغربية فى الناحية الأخرى من الحدود . ولم يكن لسلطنة مراكش فى ذلك الوقت قوة فعلية ، يمكنها أن

تستند اليها فى المناطق المجاورة للجزائر . فسمح هذا للفرنسيين بمـــد ما سموه بعمليات « بوليس الحدود » والتوغل شيئا فشيئا داخل حدود الدولة المغربية. وادعت فرنسا بطبيعة الحال أن المراكشيين يغيرون على أراضى الجزائر وأنه من الضرورى وقفهم عند حدهم وإرسلت قوات بوليسية لتأديبهم . وكان من الطبيعى أن يخلق الفرنسيون أنفسهم هذه الحوادث ؛ سواء باستفزاز الأهالى أو بتكليف بعض اتباعهم القيام بها . ونجد أن حاكم الجزائر يزور منطقة زوزفانا سنة ١٩٠٢ ثم يبرق إلى حكومته أن الأهالى قد هجموا بالقرب من فجيج. وكانت حكومة باريس مستعدة لتلقى هذه الأخبار فأسرعت بتنفيذ سياستها وأخذت فى ضرب القرى الصغيرة بنيران المدفعية محاولة إثبات سيطرتها على كل المنطقة .

حاولت فرنسا إذن الاستناد إلى بعض الادعاءات فى توسيع رقعة الأرض التى تحتلها بشكل يطوق مراكش من الجنوب الشرقى . وظهرت هذه السياسة بشكل واضح كما ظهر ضعف ادعاء الفرنسيين حينما ذهب ليوتى نفسه لتغطية هـــذه السياسة المرسومة على حساب مراكش .

عينت فرنسا الكولونيل ليوتى قائداً لمنطقة عين الصفرة وكان قد تمرن على أعمال مماثلة فى الهند الصينية وفى مدغشقر. فسلمته فرنسا أمر هذه المنطقة التابعة لمقاطعة وهران وأعطته استقلالا تاماً عن حاكم هـــذه المقاطعة إذ كان له حق الاتصال بالحاكم العام فى مدينة الجزائر أو الاتصال مباشرة بوزير الحربيه فى باريس . وعملت الوزارة الفرنسية على الدفاع عنـــه كلما حاولت البيروقراطية التدخل فى أعماله ومعاملته معاملة أى كولونيل آخر .

وطبق ليوتى سياسة إخضاع الأهالى أكثر من محاولته إخضاع المناطق نفسها ، إذ أنه كان يؤمن أن احتلال أى منطقة ، دون السيطرة سيطرة تامة على أهاليها ،

سيؤدى بالتالى الى ثورات وحركات مقاومة تعجز جيوش الاحتلال عن الصمود أمامها لفترةطويلة.ولم يكن معنى ذلك أنه استغنى عن الاحتلال العسكرى أو خلق المراكز والنقط الاستراتيجية ولكنه اعتمد على قوات الشئون العربية فى الاتصال بالاهالى وتهيئة الجو المناسب مع شيوخهم قبل احتلال المنطقة ، وعمل على ربط مصالحهم بصورةأو بأخرى بمصالح المحتل الجديد.ثم عمل ليوتى على خلق قوات عربية جديدة للعمل فى هذه المنطقة سماها « القوم » وعمل على تدريبهم وتجهيزهم بشكل يسمح لهم بخفة الحركة ، حتى يتمكنوا من الانتصارعلى العرب سكان البلاد . وهكذا عمل ليوتى على احتلال المنطقة الجنوبيةالشرقيةمن المغرب الأقصى بقوات عربية تستغلها فرنسا فى بناء امبراطوريتها وفى توسيع رقعة الجزائر المحتلة فى وقت سادت فيه الفوضى والضعف والمشاكل الداخلية فى امبراطورية مراكش .

كانت أولى المناطق التى حاول الفرنسيون ضمها هى منطقة بشار فأرسل ليوتى قواته اليها فى سنة ١٩٠٣ وأنشأ أحد المعسكرات المحصنة إلى الغرب من الجبل المعروف بهذا الأسموأصبح هذا المعسكر فيمابعد يعرف باسم كولمب بشار. وسيتطور مع الزمن إلى أن يصبح مدينة قائمة بذاتها تزدادأهميتها معالوقتومع تطور الاحداث أصبحت كولمب بشار رأس سهم للقوات الفرنسية فى جنوب شرق المغرب وكان معنى هذا أنفرنسا قدأخذت فى تطويق هذا البلدالعربى استعداداً لعزله ثم الانقضاض عليه .

سارت سياسة فرنسا للتوسع فى الاتجاه الجنوبى الغربى فى نفس الوقتالذى عملت فيه فرنسا على الاتساع جنوبا وإلى الجنوب الشرقى صوب حدود ليبيا الجنوبية وصوب إقليم فزان . وهكذا نرى أن السهم الفرنسى امتد من الجزائر جنوبا قد تفرع منه فرعانجانبيان،أحدهما حول مراكش والثانى حول ليبيا .وفى

توافق مع الأسهم الفرنسية التى امتدت فى أوائل هذا القرن من إفريقية الغربية الفرنسية شرقا ، ومن إفريقية الاستوائية شمـــالا للاستيلاء على كل الصحراء الكبرى وهى التى اعترفت بها إنجلترا كمنطقة نفوذ فرنسية .

احتلت القوات الفرنسية إذن كولمب بشار من قاعدتها فى فجيج ومهد ذلك لمد السكة الحـديدية من جنااين بورزق إلى فجيج ثم إلى كولمب بشار فى سنة ١٩٠٥ وتم بهذا لفرنسا السيطرة على كل المنطقة الممتدة من توات غربا حتى كولمب بشار تمهيدا لاستغلالها واتخاذها نقط وثوب على الدولة المراكشية .

ثم قامت القوات الفرنسية من عين صلاح بالتوسع فى بـلاد الحجاز واعتمد الفرنسيون فى هذه العملية على قيادة منفصلة عن قيادة ليوتى، ولـكن بقوات خفيفة الحركة مثل قواته . وأسرعت هذه القوات الاستعمارية الخفيفة بالالتحام مع قوات الطوارق فى بعض معارك ثبت فيها تفوق الأسلحة الاوتوماتيكية الفرنسية، ومد الفرنسيون منطقة نفوذهم فى الشرق صوب غات وغدامس ولـكنهم لم يتمكنوا من السيطرة على هذه المنطقة تماما إذ أن هذين الموقعين كانا خاضعين للسلطات العثمانية فى طرابلس ؛ وكانا فى حقيقة الأمر مركزين للمقاومة العربية الإسلامية فى شمال إفريقية خلال بلاد الطوارق ومنطقة الحجار . ولم يتمكن الفرنسيون من إخضاع المناطق المجاورة لها إلا بعـد نزول القوات الايطالية فى طرابلس فى سنة ١٩١١ وانشغال العرب بمحاربة هـذا العدو الجديد الذى جاء من الشمال ، عن الأعـداء القدامى الموجودين فى الغرب منذ بضع سنوات .

وواصل الجنرال ليوتى فى جهة الجزائر الغربية مـد منطقة النفوذ الفرنسية بطريقـة منتظمة . واعتمد فى ذلك على قرارات مؤتمر الجزيرة فى ٧ أبريل سنة ١٩٠٦ التى اعترفت لفرنسا بمركز ممتـاز فى مراكش نتيجة لمجـــاورة الجزائر للامبراطورية الشريفية وللعلاقات الخاصة التى تنتج بين هذين الاقليمين المتجاورين .

ومهد ليوتى لحركة توغل داخل مراكش من الحـــدود الشمالية على البحر الأبيض المتوسط حتى الجنوب بشكل يسمح بإدخال وجدة ثم التوغل منها غربا صوب المولوية . ثم اتخذ الفرنسيون من وجدة وكولمب بشار نقط ارتكاز لزيادة التوغل صوب منطقة تافيلالت فى الغرب صاعدين على جبال الأطلس ومستعدين للمرور منه إلى بقية مراكش .

ووصلت أحوال مراكش إلى درجة تهيء للفرنسيين التدخل فيها ، خصوصا بعد أن قام النزاع بين مولاى عبد العزيز ومولاى عبد الحفيظ واستنجد هـذا الأخير بالقوات الفرنسية لـكى تحميه من شعبه الذى ثار عليه لعـدم اشتراكه فى الدفاع عن البلاد ضد المستعمرين الأجانب . وانتهزت فرنسا هـذه الفرصة المهيئة وأرسلت قواتها إلى الدار البيضاء ثم زحفت منها شرقا لتخليص السلطان المحاصر الذى وافق على وضع نفسه تحت الحماية الفرنسية فى سنة ١٩١٢ .

وهكذا كان توسع فرنسا فى الجنوب الشرقى والجنوب الغربى من الجزائر تمهيدا لفرض حمايتها على كل من تونس ومراكش . ونجحت فرنسا فى الاستيلاء على كل شمال إفريقية العربى بالقوة تارة وبالغـدر تارة أخرى ؛ مستخدمة فى ذلك الخديعة ونكث العهود ومستترة وراء ستار إدخال المدنية فى هذه البلاد . ولم تكن فى حقيقة الأمر تسعى إلى شيء إلا للسيطرة على هذا الاقليم ، من النواحى السياسية والاقتصادية والبشرية ، ووضعه فى خدمة فرنسا وامبراطوريتها . وسيظهر هذا واضحا جليا من السياسة الاقتصادية التى طبقتها فرنسا فى الجزائر بنوع خاص ثم فى السياسة التى عاملت بها شعب الجزائر ، خصوصا فى القرن العشرين وبعد أن استتب لها الأمر فى كل شمال إفريقية .

الفصل العاشر

الادارة والاستغلال

بدأت فرنسا فى تطبيق تجاربها الاستعمارية فى الجزائر منذ اليوم الذى أرسلت فيه قواتها العسكرية لاحتلال عاصمة ذلك الاقليم . وظلت فرنسا تعتبر الجزائر حقلا لتجاربها فى أثناء فترة الفتح وبعد الغزو وحتى وقتنا الحاضر . وسارت التجارب الفرنسية فى الإدارة والاستعمار فى الجزائر، مع سلسلة من النظم والتشريعات التى تطورت مع الزمن ، واختلفت باختلاف القائمين على أمر الجزائر وشخصياتهم وتكوينهم ، كما اختلفت تبعاً لتطور الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى فرنسا نفسها .وكانت لهذه التجارب التى طبقتها فرنسا فى الجزائر أثرها فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى فرنسا .

(١) التجارب الأولى — حتى عام ١٨٥٢ :—

ولقد شرحنا الطرق التى اتبعها الفرنسيون فى بداية الاستعمار فى الجزائر والوسائل والإمكانيات التى توصلوا بها إلى البدء فى حركة منظمة ، تتطور مع الزمن ، ومن الظروف والأحداث العامة .

وتعتبر فترة الكفاح ضد الأمير عبد القادر من أهم الفترات فى تاريخ الادارة والاستعمار فى الجزائر . وتعتبر أهم شخصية عملت فيها وحركتها ودفعتها هى شخصية بوجو ، خصم عبد القادر اللدود الذى ترك آثاره على الادارة والاستعمار الفرنسيين فى هذا الاقليم .

كان بوجو يعتقد فى ضرورة الاحتفاظ بالجزائر تحت الحكم العسكرى المباشر إلى أن يتم إخضاع كل الاقليم، ويقضى على حركة المقاومة الوطنية .ولكن اتجاها

آخـــــر حاول تطبيق الإدارة المدنية فى الأراضى التى خضعت للحكم الفرنسى . ومزجت حكومة باريس بينهما وأصدرت مرسوما خاصاً فى ١٥ أبريل سنة ١٨٤٥ ، احتفظ للملك بالتشريع والتقنين للاقليم الجزائرى ، طبقا للمقترحات التى يتقدم بها وزير الحربية . وأنشأ هذا المرسوم منصب « مدير عام الشئون المدنية » وجعله خاضعاً للحاكم العام . أما مجلس الحكومة فإنه اتخذ اسم المجلس الأعلى لادارة الجزائر . وظلت الجزائر مقسمة إلى ثلاث مقاطعات كما كان الحال فى الماضى ، وقسمت كل منها بدورها ، إلى مناطق مدنية ، وهى التى يقيم بها الأوربيون ، ومناطق مشتركة وهى التى يقيم بها الأوربيين مع الجزائريين،ولم تكن تامة الهدوء، ومناطق عسكرية وهى التى لا يقيم بها إلا العرب.كانت الادارة العسكرية هى المسئولة عن العرب ، والادارة المدنية مسئولة عن الأوربيين فى المناطق المدنية فقط ، أما فى المناطق المشتركة والمناطق العسكرية فإن السلطات هى التى كانت تتولى أمور كل من الأوربيين والعرب . وبطبيعة الحال كان هناك قانون للعرب ، وقانون آخر للأوربيين ؛ حتى ولو كانت الجريمة واحدة .

واحتفظ بوجو بالنظام الادارى الذى أقامه الأمير عبد القادر فى الجزائر ؛ فاحتفظ بمنصب القائد للقرية ، والآغا ، فالباش أغا ، للمراكز . ولكنه عمل على اختيار الجزائريين الذين يحتلون هذه المناصب ، وأخضعهم للقيادة العسكرية الفرنسية فى المنطقة . ثم عمل على القضاء على نفوذهم وتحطيم قياداتهم شيئا فشيئا ، خصوصاً إذا ما أظهروا نزعات استقلالية أو وطنية تتعارض مع السياسة الفرنسية فى الاقليم . اختارتهم السلطات الفرنسية فى أول الأمر من بين ذوى النفـــوذ والمعروفين بالشجاعة ، ثم أطلقت يدهم وأعطتهم سلطات غير محددة ، إغراء لهم على الفساد والتحكم فى الشعب الجزائرى . ثم عملت على تقليل سلطاتهم وإظهار أن الفرنسيين يردون الأمور إلى نصابها ، ويخلصون الجزائريين من تحكم أبناء

بلادهم . ولم يكن تطبيق هذه السياسة إلا المرحلة الأولى من مراحل تحطيم القيادات الوطنية، والتمويه على الجزائريين، والاستعداد لإحلال الفرنسيين محل الجزائريين فى كل أعمال الإدارة .

وقامت « الادارات العربية » بتنفيذ هذه السياسة . وكان المرسوم الصادر فى أول فبراير سنة ١٨٤٤ قد نظم أعمال هذه الادارات وألحقها بالقيادات العسكرية فى مناطق الجزائر . واختارت فرنسا ضباطها وجعلتهم يقومون بأعمال أركان الحرب لهذه القيادات ، علاوة على عملهم كضباط مخابرات ، وضباط سياسيين فى كل مايتصل بالأهالى . وكان على هؤلاء الضباط الشبان ، أن يستغلوا القيادات ، الجزائرية الموجودة ، ثم يعملوا على تحطيمها كلما سنحت لهم الفرصة ، ويظهروا دفاعهم عن حقوق الأهالى ويحلوا القيادات الفرنسية الجديدة محلها . وعملت هذه الادارات بنشاط كبير ، ووضعت السلطات الاستعمارية تحت تصرفها مبالغ كبيرة من المصاريف السرية ، وأعطتها سلطات واسعة مما ساعد على زيادة الفساد — وساعد الأهالى على معرفة مساوئها وأخطارها .

واعتقد بوجو أن احتلال الجزائر سيكون عديم الفائدة ما لم يصحبه استعمار هذا الاقليم وتوطين عدد كبير من الأوربيين فيه . ولذلك فإنه يعتبر أبا للاستعمار الفرنسى فى الجزائر . وكان بوجو متطرفا فى آرائه مما جعل الحكومة الفرنسية غير قادرة على تنفيذ كل طلباته ، ولكنها وافقت على أجزاء منها . وأخذ يشكو من معارضة حكومة باريس لمشروعاته رغم نجاحه فى تنفيذ ما لم يقدر غيره عليه .

كان بوجو فلاحا بطبيعته وبميوله ، وحاول توطين عدد كبير من الفرنسيين وخلق الفرص أمامهم لعمل فى الزراعة فى الجزائر ، كتب له وزير الحربية فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٤١ شارحا أهمية توطين عدد من الفرنسيين والأوربيين فى

هذا القطر ، توكيدا لاستغلاله ، وتعضيدا للقوات العسكرية الموجودة فيه. وانتهز بوجو هذه الفرصة لكي يطلب ألا تتوانى فرنسا فى تشجيع هذه السياسة والحركة التى ستنتج عنها ، بكل ما فى وسعها ، خصوصا من الناحية المادية والمالية .

ولقد ترك بوجو آثاره الاستعمارية على حركة توطين الفرنسيين فى الجزائر ، وبعد أن كان الأوربيين يقومون باختيار الأراضى واستغلالها ، أخذت الحكومة الفرنسية فى اختيار العناصر الفرنسية وتشجيعها على الهجرة والاستيطان ، وفى اختيار الأماكن التى سينقلون اليها ؛ وقسمت عليهم الأراضى وانشأت لهم القرى وأمدتهم بالمعونات المالية وضمنت لهم الحماية العسكرية . وكان بوجو يعتقد أن استيطان الفرنسيين فى الجزائر سيعمل على خلق « حامية » دائمة فى هذا القطر ، تساعد قوات الاحتلال ويمكنها أن تأخذ مكانها فى يوم من الأيام ، وتحافظ على الجزائر لفرنسا . وعمل بوجو على تنظيم ميليشيا خاصة من بين المستوطنين وكلفهم بالمواظبة على التدريبات العسكرية وإطلاق النار ، واصطياد العرب كلما سنحت الفرصة .

أمر بوجو باشتراك القوات العسكرية مع حركة الاستيطان فى استغلال الجزائر واستخدام الكتائب فى إنشاء القرى الجديدة للمستوطنين القادمين من أوربا ، وشجع كل وحدة عسكرية على زراعة مساحة من الأرض الزراعية المجاورة لمعسكرها ولم يكن هذا إلا تمهيدا لاشتراك القوات العسكرية فى استغلال الجزائر نفسها ، وفى «الاستعمار الاستراتيجى» للاقليم . كان بوجو من أنصار فكرة إنشاء «مستعمرات عسكرية » فى شمال افريقية ؛ وتفضيلها على غيرها . فاقترح فى عام ١٨٤٤ الاحتفاظ بأغلبية الأراضى التى تستولى عليها الحكومة فى الجزائر للمستوطنين العسكريين ، واقترح تنظيمهم فى فرقة عسكرية يشترك فيها وينضم اليها المحاربون القدماء ويتطوع فيها الجندى الفرنسى أثناء خدمته العاملة فى الجزائر . أخذ فى تشجيعهم على العودة

إلى فرنسا والزواج منهـــا ثم الرجوع إلى الجزائر ، حيث يتسلم كل منهم قطعة أرض ومساعدة مالية تكفى لبناء مسكن وشراء الحبوب والبهائم اللازمة للزراعة ورسم بوجو مشروع توطين مائة ألف فرنسى من هذا النوع . وقدر لكل منهم مساعدة حكومية تبلغ ثلاثة آلاف فرنك ، مما يجعل قيمة هذه المساعدة الاجمالية ثلاثمائة مليون فرنك ؛ اقترح تقسيمها على ست سنوات مالية. وتقدمت الحكومة بهذا المشروع للبرلمان ولكن النواب عارضوه.

وأعاد بوجو المحاولة مرة أخرى فى عام ١٨٤٧ وطلب ثلاثة ملايين فرنك لإنشاء «معسكرات زراعية» فى الجزائر ؛ ولكن الاتجاه العام للنواب كان يعارض تدخل الحكومة وتوجيهـــا للاستعمار والاستيطان والاستغلال بهـــذا الشكل . ورغم ذلك فإن بوجو قد انشأ بعض مراكز الاستيطان فى الأراضى التى صادرها من الجزائريين ، وشجع الجنود الفرنسيين على الاشتراك فيها بعد إتمام خدمتهم العاملة . واستحضر لهم بعض البنات اليتيمات واللقيطات اللاتى كن فى رعاية المؤسسات الدينية فى طولون وجنوب فرنسا ، وزوجهم منهن . وكان عليهم أن يعملوا بصفة جماعية لفترة الخمس سنوات الأولى ؛ يقتسموا أرباح المزرعة الجماعية ولكن هـذه الطريقة العسكرية والاشتراكية لم تنجح ، وترك ثلثى المستوطنين الجدد أراضيهم ، وطالب الباقون بالملكية الفرديه . ولم تتقدم هذه التجربة إلا بعد اشتراك العناصر المدنية فيها .

ويمكننا أن نلاحظ نشوء آراء سياسية واقتصادية مختلفة فى هذا العصر، ساعدت على ثورة سنة ١٨٤٨ ؛ وكانت تعتقد فى صلاحية الجزائر لإجراء هذه التجارب قبل تطبيقها على فرنسا . كان هناك كثير من «السان سيمونيين» فى الجزائر فى هذه الفترة ، وحاولوا انشاء تلك الوحدات المدنية والعسكرية الخاضعة لتوجيه

الدولة كتجربة من تجارب الاشتراكية ؛ واشتراك رأس المال فى هذا المشروع الذى يساعد على الوصول إلى مناطق افريقية الغربية والسيطرة على غلات افريقية الاستوائية والسودان . واعتنق بوجو كثيرا من آراء السانسيمونيين خصوصا وأنها كانت تنادى « بتنظيم المشروعات الاقتصادية والعمل ، » و« توجيه » الدولة لها . ولكنه اختلف عنهم فى أنه كان من انصار انشاء المزارع الصغيرة ، وكانوا ممن يطالبون بانشاء وحدات زراعية كبيرة . وكان يرى هذه الطريقة وسيلة للوصول إلى الملكية الفردية ، بينما أصروا على ضرورة بقاء الملكية الجماعية . وكان السان سيمونيون يحاربون المشروعات الفردية بينما كان بوجو لا يحاربها إلا فى بداية إنشاء هذا النوع من المزارع ، وفى مناطق خاصة من الجزائر ؛ ويرحب بأى نوع آخر من أنواع الاستعمار والاستيطان والاستغلال فى أى منطقة أخرى من الجزائر . ويدل على ذلك موافقته على إنشاء مستعمرات زراعية كبيرة فى الاقليم الغربى من الجزائر . ولم تنجح هذه المشروعات فى أغلبيتها ، نظرا لعدم تعود الفرنسيين على الحياة الاشتراكية ، وقلة تجربة القائمين على هذه المشاريع . ولكن بعضها نجح نجاحا كبيرا فى المنطقة الواقعة إلى غرب مدينة الجزائر ، حيث استقدمت السلطات الفرنسية عددا كبيرا من الرهبان الفرنسيين ، وأقطعتهم ألف هكتار . وساعد التنظيم الدينى ، الذى يشبه إلى حد بعيد التنظيم العسكرى ، على نجاح هذا المشروع .

ولم تكن الصعوبة الأولى أمام الفرنسيين هى استقدام المستوطنين الجدد ، بل كانت الحصول على الأراضى اللازمة لهم . ولم يتردد الفرنسيون كثيرا ، فصادروا أراضى دائرة الراى السابقة ، ثم أصدروا مرسوما فى ٢٤ مارس سنة ١٨٤٣ يقضى بمصادرة أراضى القبائل الثائرة ، أو التى تعمل على الاخلال بالنظام فى المناطق التى تحتلها القوات العسكرية . وكان هذا سلاحا يسمح للفرنسيين باختيار أجود

الأراضى الزراعية وإدعاء ثورة أصحابها ضدهم . كذلك قام الفرنسيون بضم أراضى الحبوس «الأوقاف» إلى ممتلكات الحكومة العامة،وأدعوا أنهم سينفقون على التعليم والمساجد والأعمال الخيرية .

ثم أصدرت الحكومة الفرنسية مرسومين فى أول أكتوبر سنة ١٨٤٤وفى ٢١ يوليو سنة ١٨٤٦ نصا على صلاحية كل عقود البيع ، التى يحملها الفرنسيون ، وكانت كلها عرفية ؛ وعلى فحص كل الحجج التى يحملها الجزائريون فى بقية الاقليم، وعلى أن كل أرض غير مزروعة تصبح ملكا للدولة الفرنسية.كانت القبائل تزرع الأرض منذ آلاف السنين دون احتفاظها بأى حجج،وكان فى استطاعة السلطات الفرنسية أن تتسلم هذه الحجج ، فى حالة وجودها ، وتدعى أن القبيلة ليس لديها ما يثبت أى حق . وكانت المسألة سهلة ، إذ لم تكن هناك أى رقابة على السلطات الفرنسية . وقد توصل الفرنسيون إلى حصر الأراضى المحيطة بمدينة الجزائر ، وأعطوا ٥٥ ألف هكتار للأوربيين ، وصادروا ٩٥ ألف هكتار لحساب الدولة ولم يتركوا للجزائريين إلا ٣٢ ألف هكتار، وكانت هى الأراضى غير الصالحة للزراعة بطبيعة الحال . وأخذت الحكومة الفرنسية فى توزيع أراضيها على المستعمرين الفرنسيين بواقع أربعة إلى إثنى عشر هكتارا لكل من يمتلك ١٢٠٠ أو ١٥٠٠ فرنك . وتضع تحت تصرفه مبالغ تكفى لبناء مسكنه وشراء البهائم والبذور والسماد ؛ كما أعطتهم حق السفر مجانا ، على سفن الدولة،هم وأسرهم، بين الجزائر وفرنسا .

وشجع الفرنسيون حركة الهجرة إلى الجزائر،واستيطانها،واستغلالها.وفتحوا الباب للألمان والأيرلنديين والسويسريين والايطاليين والإسبان . كانوا يشجعون الفرنسيين أولا ، ولكنهم كانوا يرحبون بغيرهم من الأوربيين بدلا من ذهابهم إلى أمريكا — وكانوا يهدفون إلى زيادة عدد الأوربيين ويحاولون تجنيسهم ،

فى الجزائر ، بالجنسية الفرنسية ، مما يساعد على زيادة تعداد الفرنسيين أنفسهم.

وجاءت ثورة سنة ١٨٤٨ وفكر الفرنسيون فى استغلال الجزائر للتخلص من البطالة والمشاكل الاجتماعية الموجودة فى فرنسا ، وذلك بتشجيع العاطلين على الهجرة اليها . كانت الدولة قد ضمنت عملا لكل مواطن ، فطالب الفرنسيون باعطائهم مبلغا من المال وعشرة هكتارات لكل أسرة فرنسية ترغب فى الاستيطان فى الجزائر . وأرتفعت أصوات متطرفة منادية بمصادرة كل أراضى الجزائر من الأهالى ووضعها تحت تصرف العاطلين الفرنسيين ، وأرادوا أن يتشبهوا فى ذلك بحركة الاستعمار التى قام بها الأوربيون فى أمريكا الشمالية والتى استولوا فيها على أراضى الهنود الحمر ، ولكنهم رغبوا فى الاستناد إلى تشريع قانونى تصدره الدولة ، ويساعدهم على الوصول إلى نفس النتيجة ، تضليلا للضمير العالمى.

ورأى غيرهم أن عملية توطين الأوربيين فى الجزائر تكلف الدولة نفقات باهظة ، ولن تعطى نتائج ثابتة ايجابية . ولذلك فانهم نادوا بترك الأراضى الزراعية للجزائريين أنفسهم ، وتشجيع هجرة الفرنسيين واستيطانهم فى المدن ، ومساعدتهم على العمل بالتجارة والصناعة . وأرادوا بذلك إنشاء وحدة استعمارية خاصة تشبه المستعمرات البريطانية ، وتنظم أمر اتصالها بالدولة الأم (فرنسا) ، وكانت هذه هى بداية فكرة الدولة العربية الجزائرية التى ستروج بعد ذلك فى عصر نابليون الثالث .

وبدأت الجمهورية الثانية أعمالها بالجزائر بإصدار مرسوم ١٩ سبتمبر سنة ١٨٤٨ الذى أعطى لوزير الحربية مبلغ خمسين مليون فرنك لاستخدامها فى إنشاء مستعمرات زراعيه فى هذا الاقليم . وقررت فرنسا إرسال ١٢٫٠٠٠ من المستوطنين المزارعين إلى الجزائر فى هذا العام ثم قررت زيادة عددهم إلى ١٣٫٥٠٠ . وقامت الحكومة بالدعاية للمشروع ووضعت «الصنادل» فى السين تحت تصرف الأهالى الباريسيين

الذين يرغبون فى استيطان الجزائر ، وسمحت لهم بالسفر عليها ، مع منقولاتهم صاعدين السين ثم قناة برجوندى فالرون جنوبا ، وقامت بعدذلك بنقلهم على سفن الدولة مجانا حتى الجزائر . وسافرهؤلاء المستوطنون من بلادهم وهم ينشدون المارسيليز وكأنهم يؤدون واجبا وطنيـــا ثوريا متناسين أمر اشتراكهم فى عملية كبت شعوب أخرى ، لها حق الحياة ، بل وحق الثورة ضد الغاصب . كـذلك عملت الحكومة الفرنسيه على إرسال «المجرمين السياسيين» إلى الجزائر ، ثم أقطعتهم الأرض للمشاركة فى عملية الاستغلال ، ولتشجيعهم على الاستيطان، بعيدا عنها ، ولكن تحت سلطتها .

كان فى الجزائر حتى عام ١٨٤٨ ما يقرب من ٢٠ ألف مستوطن ، فزاد عددهم فى بضعة أشهر إلى الضعف . وأنشأت الحكومة القرى لاستيعاب هذه الأعداد القادمة ، وبلغ عددها ٤١ قرية موزعه على المقاطعات الجزائرية الثلاث .

ولكن هؤلاء العمال والصناع الباريسيين لم تكن لهم أية خبرة بالفلاحة واستخدام الآلات الزراعية وفنون البذر والحصاد . قدمت الحكومة لهم البذور والبهائم والآلات وأعطتهم مواد التموين واستخدمت الجنود الأهالى فى حراثة الأراضى لهم . ولكن تعليم الزراعة لم يكن أمرا سهلا عليهم ، وظهرت مصاعب أخرى من عدم رغبة هؤلاء المستوطنين الجدد فى العمل الجماعى أو الاشتراكى . ولم تكن السلطات الحكومية قد أتمت مسح الأراضى وانتزاع الملكية ، وظهر أن من يصلح منهم للاستيطان لا يزيد على الثلث . أما الباقون فكانوا من الكسالى الذين يقضون أوقاتهم فى الشرب وفى المناقشات السياسية .

ولقد واصلت الحكومة الفرنسية تنفيذ هذه السياسة فى عام ١٨٤٩ واعتمدت الميزانية اللازمة لهذه العملية ، ولإنشاء ست قرى جديدة لإيواء القادمين. ولكنها

شعرت ببعض الأخطاء التى ارتكبتها فى التنفيذ ، فأرسلت لجنه تحقيق خاصة فى الجزائر ، وجاء تقرير اللجنة شارحا أن أهالى المنطقة الباريسية ، وهم الغالبية العظمى من هؤلاء المستوطنين ، ليس لهم أية خبرة بالزراعة ، ولا القدرة أو الصبر على القيام بها . كما أنهم كانوا من أنصار الاشتراكية وكانوا يرفضون العمل والمعيشة الجماعية. كان الجميع يطالبون بتقسيم الأراضى فيما بينهم، وتقسيم المسئوليات والغلات عليهم . وجاء القانون الصادر فى عشرين يوليو سنة ١٨٥٠ يعدل من شروط «المستعمرات الزراعية» إذ أنه نص على ضرورة اختيار عناصر الاستيطان من بين المحاربين القدماء فى الجزائر أو من بين المزارعين الفرنسيين المتزوجين ، وذكر أن هذه المستعمرات ستظل خاضعة لإدارة السلطات العسكرية لمدة الثلاث سنوات الأولى ، التى تدفع فيها الحكومة إعانة لهذه المستعمرات .

وتخلت الحكومة الفرنسية عن هذا المشروع منذ عام ١٨٥١ حتى تخفف من أعباء الميزانية . وعملت على توزيع بقية الأراضى والمنازل على المزارعين الفرنسيين الذين يمكنهم ، بمواردهم ، مواصلة الاستغلال ، دون أى إعانة من الدولة .

وإلى جانب هذه التجربة الخاصة « بالمستعمرات الزراعية » ، واصلت فرنسا سياستها فى التشجيع على الهجرة والاستيطان والعمل فى الجزائر لكل فرنسى ،أو أوربى يرغب فى ذلك . فجاءت أعداد الإسبانيين والسويسريين والألمان والايرلنديين ، تبحث وراء الرزق،ووراء المغامرة .ووزعت السلطات الفرنسية عليهم أراضى الأهالى فى سيدى بلعباس وفى وادى مرزوق وبجوار بطنة. وواصلت الحكومة إقطاع رجال الأموال مساحات واسعة من الأراضى الزراعية لاستغلالها واستخدام الأوربيين فيها . ولم يكن هناك أى حد أعلى لمساحة هذه

الاقطاعات ، ولا شروط خاصة إلا القيام بالعمل فيها واستغلالها وعدم تركها بورا لفترة تزيد على ثلاث سنوات متتالية . وبلغت مساحة هذه الاقطاعات ١٩ ألف هكتار فى آخر عام ١٨٥١ كان معظمها فى منطقتى الساحل ومتيجا. وبلغ عدد الأوربيين فى الجزائر ذلك العام ١٣٣ ألفا ، منهم ٦٦ ألفا من الفرنسيين ، ولكن فرنسا رفضت أمر «تجنيس» الباقين بجنسيتها فى السنوات التالية .

ولقد أثبتت هذه التجارب فشل فكرة إرسال مستوطنين أجانب بأعداد كبيرة إلى الجزائر ، ولكنها دلت فى نفس الوقت على الاتجاه الذى ستسير فيه الحكومة الفرنسية فى سبيل الحصول على الأراضى الزراعية فى المستقبل ، وكان يتلخص فى مصادرة أراضى الجزائريين ، بدعوى عدم ثبوت ملكيتها ، أو عدم زراعتها أو عدم دفع الضرائب ، أو القيام بثورة ، أو عدم احترام النظام . وأثبتت هذه التجارب فشل مشروع إقامة مستعمرات عسكرية طبقا لفكرة بوجو ، وإقامة «مستعمرات زراعية» طبقا لآراء الجمهورية الثانية .

ومهد ذلك لفكرة استخدام الشركات الكبيرة فى استغلال الجزائر ، دون تفكير فى مسألة الاستيطان ، كما حدث فى عهد الامبراطورية الثانية.امبراطورية نابليون الثالث .

وأصدرت فرنسا قانون ١٦ يونيو سنة ١٨٥١ الخاص بنظام ملكية الأراضى فى الجزائر ، نص على احترام الملكية الفردية فى ذلك القطر ووايق على حقوق الملاك وواجباتهم ، رغم امتناعة عن تحديد هذه الواجبات ، خصوصا فى المناطق التى تسكنها القبائل . وجاءت المذكرة التفسيرية لهذا القانون تشتمل على شروط قاسية لهذه الواجبات . احتفظت الحكومة لنفسها بحق مصادرة أراضى الأهالى كلما اقتضت الضرورة ، للمشروعات العامة ، أو للاستعمار . وظل هذا القانون أساسا للملكية فى الجزائر ، يطلق يد الحكومة إطلاقا تاما فى أراضى الجزائريين .

كانت الحرب قد انتهت مع قوات الأمير عبد القادر، وأخذت فرنسا في استغلال حبوب الجزائر وزيوتها وأصوافها . ووصلت الجلود وريش النعام وسن الفيل من افريقية السوداء إلى الفرنسيين فى شمال الجزائر، وظهر كذب ادعاء الأوربيين أن الحكم التركى والحكم الوطنى قد عملا على تدهور الحالة الاقتصادية فى هذا الاقليم . وكان من الطبيعى أن يعمل السادة الجدد على محو كل ما قد يحبب الأهالى فى الحكام السابقين ، وأن يظهروهم فى صورة تزيد فى قبحها عن قبحهم أنفسهم .

وأخيرا فإن الحكومة الفرنسية قد اتخذت خطوة حاسمة فى سبيل إدخال الجزائر داخل نطاق النظام الجمركى الفرنسى ، وذلك باصدار قانون ١١ يناير سنة ١٨٥١ الذى نص على دخول الغلات الجزائرية الرئيسية إلى فرنسا دون دفع أى رسوم، وكذلك الحال بالنسبة لجميع الواردات الفرنسية فى هذا الاقليم.

أما واردات الجزائر من الدول الأجنبية فإنها خضعت ، فى الجزائر ، لنفس نسب الرسوم التى كانت تدفع عليها فى فرنسا . وساعد هذا القانون على حماية التجارة الفرنسية ، وعد ضمان سوق دون أى منافس فى الجزائر ، وعلى وصول المنتجات الجزائرية إلى المستهلك الفرنسى بأرخص الأثمان .

(٢) تجارب الامبراطورية الثانية : —

صحب قيام الامبراطورية الثانية فى فرنسا تغيير سياسة هذه الدولة تجاه الجزائر، من الناحية العملية ، والناحية النظريه .

كانت الجمهورية الثانية تحاول صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية ، وضمها نهائيا إلى الدولة الأم وإدماجها معها . واعتقدت فرنسا أن الجزائر ستحل مشاكل العمال فيها . أما الامبراطوريه فإنهـــا ستعتمد ، كما سنرى ، على معركة رؤوس

الأموال قبل أى شىء . ونتج عن ذلك قلة هجرة الفرنسيين إلى الجزائر فى عصر الامبراطورية بالنسبة للعهد السابق ، وقلة استيطان الأسر الفرنسية فيما وراء البحار . وبعد أن كانت الدولة توجه الاستيطان والاستغلال فى عصر ملكية يوليو والجمهورية الثانيه ، أخذت الامبراطورية الثانية تجرى تجارب أخرى على نمط ما قامت به بريطانيا فى مستعمراتها ، فتبيع الأرض لمن يقدر على دفع أعلى ثمن فيها ، وتترك له بعد ذلك كل حرية للتصرف والعمل . وكان من الطبيعى أن تصل فرنسا إلى هذه التجربة الجديدة ، بعد أن ظهرت مشاكل الحصول على الأرض وتعقدت الإجراءات البيروقراطية وفسدت الإدارة الخاصة بها . واعتقد رجال الامبراطورية بضرورة ترك حرية العمل فى الجزائر ، لكل فرنسى يقدر على القيام به ، دون أى تدخل من الدولة ، أو إجباره على الاشتراك مع غيره .

ويدعى البعض أن الامبراطورية الثانية كانت أبعد عن الاستعمار واستغلال المستعمرات عن الجمهورية . الثانية وقد يبدو هذا من النظرة الأولى صحيحا . ولكن زيادة التمعن تثبت أن اتجـــاه الامبراطورية كان « يمينا » ، ورجعيا ، أكثر من الاتجاه الذى ساد فى العهد السابق لها ، خصوصا وأنها شجعت كبار المستغلين ولم تتدخل لتحديد نشاطهم بأى شكل من الأشكال ، كما أنها واصلت نزع الأراضى من الجزائريين مثلها مثل غيرها من الحكومات .

كان قانون عام ١٨٥١ قد ترك جانبا مسألة هامة ، هى كيفية حصول الفرنسيين على أراضى الجزائريين الزراعية . وسرعان ما بدأت الحكومه الفرنسية عملية حصر الأراضى التى تزرعهـــا القبائل الجزائرية ، ورسمت خطة امتلاك الدولة لجزء هام منهـا ، وترك الباقى وغلته للوطنيين . استندت الحكومة الفرنسية إلى ادعاء يقول أن الوطنيين لا يزرعون كل أراضيهم ، وأنهم ليس لديهم « حجج » رسمية تثبت ملكيتهم الشرعية لها . فتركت جزءا بسيطا من هذه الأراضى لهم ،

واستولت على الباقى . وكانت هذه القبائل تعمل فى نظام اشتراكى فى الزراعة ، ثم تقسم المحصول بين رجالها . وسنرى أن الأراضى المنزوعة ستمر إلى كبار الممولين الفرنسيين ، يعهدون بزراعتها إلى من يشاءون . وهكذا جاء كبار أصحاب رؤوس الأموال لكى يحلو محل العمليات الاشتراكية والتعاونية القومية .

بدأت السلطات الفرنسية بعملية حصر لمساحة تبلغ ٣٤٣ ألف هكتار ؛ احتفظت منها للدالة بما يزيد على ٦٠ ألفا . ثم أخذت فى بيع هذه الأراضى وتوزيعها على من يرغب ، وأعطته صكوك الملكية التامة لها ، دون أن تشترط عليه زراعتها أو تقدم له أية مساعدة ، وهكذا أخذت فكرة الاستغلال الرأسمالى تحل محل فكرة تهجير الأوربيين ومساعدتهم على الاستيطان فى الجزائر .

حصلت شركة جينيفواز من فرنسا سنة ١٨٥٣ على ٢٠ ألف هكتار . كان رأسمالها ثلاثة ملايين فرنك ، رفعته فيما بعد إلى خمسة ملايين . كان عليها أن تبنى عشر قرى وتوطن فيها ٥٠٠ أسرة من مهاجرى سويسرا . ووعدت كل أسرة منها بمنزل وعشرين هكتارا ؛ نظير دفع خمسى ثمن المنزل فقط . وكان لهذه الشركة أن تحتفظ «بحكر» على الأراضى وعلى المنزل تحتفظ بمساحة ٨٠٠ هكتار من الأرض لها فى كل قرية ؛ ولا تدفع أى ضرائب للدولة .

بدأت هذه الشركة بمشروع ضخم أول الأمر ، ولكنها لم تنجح إلا فى الحصول على خمسين أسرة مهاجرة من سويسرا . ففتحت وكالات فى سويسرا وألمانيا وإيطاليا وتمكنت من الحصول على ثلاثة آلاف مهاجر . وأخذت الشركة فى استغلال الثمانمائة هكتار فى كل قرية ، وصرفت النظر عن استقدام المستوطنين الأوربيين ؛ ثم أخذت فى تأجير أراضيها للوطنيين فى الجزائر . ونجحت بعد ذلك فى إعفائها من شرط استقدام المهاجرين .

وأخذت تقوم بعمليات الاستغلال فى هذه الأراضى،التى حصلت عليها الدولة، وكانت ملكا للوطنيين ، وبسواعد الوطنيين وزراعاتهم ؛وحققت من وراء ذلك أرباحا طائلة . ولا تزال هذه الشركة قائمة إلى الآن ، وتقوم بأعمال مختلفة وتعتبر من بين أكبر الشركات الرأسمالية والاستعماريه فى العالم .

وزعت الحكومة الفرنسية ٥٠ ألف هكتار أخرى على حوالى خمسين شخصية، وفى إقطاعات كبيرة حتى عام ١٨٦٠. ووزعت فى نفس الفترة ٢٥٠ ألف هكتار، تضم ٨٥ قريه ، على مايقرب من ١٥ ألف مستوطن ؛ فى إقطاعيات صغيرة . حقيقة أن العهد السابق كان قد نجح فى توطين ٤٠ ألف أوربى فى الجزائر ، ولكن الامبراطورية الثانية وزعت مايزيد على ٣٢٠ ألف هكتار حتى عام ١٨٦٠ .

وعملت حكومة الامبراطورية الثانية على تشجيع زراعة القطن فى الجزائر، واعتقدت أن هذا المحصول سيصبح هاماً بالنسبة لها، كأهميته بالنسبة لمصر،ولكن قلة المياه عملت على فشل هـــذا المشروع . وزادت مساحة الأراضى التى تزرع الحبوب من ٧٥٠ ألف هكتار إلى مليونى هكتار . ودل هذا على هدوء الحالة مؤقتاً ، وعودة الجزائريين إلى أراضيهم ، بحثاً وراء الرزق .

ويمتاز بداية عصر الامبراطورية الثانية بالصراع بين أنصار الحكم العسكرى وأنصار الحكم المدنى فى الجزائر . كانت الحكومة قد أخضعت المناطق الساحلية التى يكثر فيها السكان الأوربيون للحكم المدنى،ولكنها احتفظت بالمناطق العربية تحت الادارة العسكرية ، والادارات « العربية » الخاضعة لضباط من الجيش . كان من الطبيعى أن يحاول العسكريون الاحتفاظ بسلطاتهم المطلقة على الأهالى وأراضيهم وأرواحهم فى الجنوب ، وأن يعارضوا فى توغل الأوربيين فى هذه

المناطق ؛ حتى لاتقوم الحكومة بتحويلها إلى مناطق إدارة مدنية .وكانوا فى هذه المعارضه يحافظون على سلطاتهم المطلقة من ناحية ، ويحاربون الوسائل الملتوية وغير القانونية فى أغلب الأحيان ، والتى كان الأوربيون يحاولون الحصول بها على أراضى الوطنيين . فهاجم أنصار الاستيطان النظام العسكرى، واتهموه بمحاباة العرب . ثم هاجموه من ناحية أخرى واتهموه بالتصرف فى الأهالى كيفما شاء ، حتى فى أرواحهم ، وفى شئون الزواج والطلاق . ولم يكن كل من الفريقين يهدف فى حقيقة الأمر إلا توكيدسلطته أو زيادة أرباحه ومصالحه، وعلى حساب الشعب الجزائرى .

واضطرت الحكومة إلى التدخل ، وفصلت الحكومة العامة فى الجزائر عن وزارة الحربية وأنشأت لها وزارة خاصة فى عام ١٨٥٨ عرفت باسم « وزارة الجزائر والمستعمرات » ، بعد أن ضمت إليها إدارة المستعمرات التى كانت خاضعة للبحرية، ثم ضمت إليها الإدارات الخاصة بالعدل والشئون الدينية والتعليم والمالية الخاصة بالجزائر ؛ والتى كانت قد انفصلت عن وزارة الحربية منذ عام ١٨٤٨ وألحقت بالوزارات المختلفه . ثم عهد نابليون الثالث بهذه الوزارة الجديدة إلى ابن عمه جيروم نابليون .

غير قانون ١٨٥٨ الشكل العام للحكم الفرنسى فى الجزائر . وكان الامبراطور يرغب فى إنشاء منصب « نائب الامبراطور فى الجزائر » بشكل يجبر ابن عمه على الاقامة فيها بعيداً عن فرنسا ، ولكن الأمير رفض الاقامة بشكل مستديم فى شمال إفريقية ؛ فخلقت له الحكومة وضعاً يسمح له بالبقاء فى باريس ، ويدير منها الجزائر، تجربة جديدة تعتبر نصف حل؛ ولم يكن فى وسعها الوصول إلى جذور مشكلة حكم الجزائر ، ولا التأثير فيها أو عليها . وأنشأت الحكومة الفرنسية منصب القائد العام للقوات الفرنسية فى الجزائر وعهدت به إلى مكماهون.

وكان جيروم نابليون من أنصار الآراء التى سادت فى عصر الجمهوريه الثانية، واتهمه البعض بمحاولة قلب الإمبراطورية مرة أخرى إلى جمهورية . كان يعتقد فى ضرورة ادماج الجـــزائر كليا فى فرنسا وتطبيق كل النظم الفرنسية عليها ، وهضمها ، وذلك عن طريق تحديد السلطات الممنوحة للعسكريين وتقوية الوحدات الادارية المدنية التى بدأت العمل فى الجزائر . وظهر ذلك فى المرسوم الصادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٥٨ ، والذى عمل على تنظيم الادارة الفرنسية فى الجزائر وسمح بإنشاء مجالس محلية فى المقاطعات يشترك فيها مندوبون عن المستوطنين الذين رحبوا بعملية الإدماج فى فرنسا . وأصبح لكل مقاطعة ميزانية خاصة ، وزادت اختصاصاتها بعد إلغاء منصب الحاكم العام. وأعيد تنظيم الهيئات القضائيه وزادت اختصاصاتها ، ثم ظهر ذلك فى المرسوم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٥٨ والذى عمل على تقليل سلطة العسكريين القضائية فى المناطق الخاضعة لهم، بإشراك هيئات مدنية معهم فى محاكمة الأهالى . وأخيراً فى المرسوم الصـادر فى ١٦ فبراير سنة ١٨٥٩ ، وهو الذى أعلن حرية التصرف فى الأملاك العقارية فى الجزائر كلها . وأراد جيروم أن تتم عملية حصر الأراضى الخاصة بالقبائل العربية ، وانتزاع ملكية غير المزروع منها ، كما أراد إدخال نظـام الملكية الفردية فيها ، بدلا من ملكية القبيلة ، تسهيلا للأمر أمام المستعمرين الفرنسيين .

واعتقد الجميع أن هنـــاك تطورا كبيرا فى إدارة الفرنسيين للجزائر، ولكن النظام البيروقراطى الفرنسى أحاط بالأمير من كل ناحية . وأخذ رجال السلطات العسكرية يحتجون على تجريدهم من اختصاصاتهم وسلطاتهم التى تمكنهم من كبت كل حركة قد يقوم بها الأهالى ، من محاكمتهم ومن الحكم عليهم بغرامات جماعية، ومن تطبيق نظام المسئولية الجماعية على كل قبيلة قد يرتكب أى فرد منها إحدى المخالفات . ولم يكن من السهل على جيروم مواصلة أى عمل لفترة طويلة ، ثم

بـــدأ ينشغل بمسألة زواجه وبالمسائل الإيطالية ، وكتب استقالته من وزارة الجزائر فى عام ١٨٥٩ ، وشغل هذا المنصب بعده شاسلوب لوبا ، وزير البحرية والمستعمرات سابقاً ، ورئيس مجلس إدارة « شركة سكك حـديد الغرب » وقد واصل هذا الوزير سياسة سلفه من زيادة مساحة الاقاليم الخاضعة للحكم المدنى ؛ ولـكنه عمل على مراضاة السلطات العسكرية ، وأعاد إليها حق تطبيق العقوبات الجماعية على القبائل بإرجاعه لمبدأ المسئولية الجماعية فى المناطق التى يعيشون فيها. وبدأ هـذا الوزير مشروعات الإنشاء والتعمير ، التى كان متخصصاً فيها ، وله مصالح مباشرة فى تسييرها ورءوس أموالها وأرباحها . وتعتبر مـدته نشطة فى توزيع أراضى « الدولة » على كل من يقدر على دفع ثلث ثمنها .

ولقد زار نابليون الثالث الجزائر ، زيارة رسمية فى شهر سبتمبر سنة ١٨٦٠. وتحدث هنـاك عن واجب الفرنسيين فى إدخال الحضارة والمدنية فى الجزائر ، والارتفاع بأهل الجزائر إلى مستوى الإنسانية !!! ووعـد الفرنسيين بتشجيع حركة الهجرة والاستيطان فى هذه الأراضى التى « ستظل فرنسية دائماً !! » .

سمع نابليون فى هذه الزيارة شكوى الموظفين المدنيين من الضباط العسكريين ، ورجال السلطات العسكرية من تحـديد المدنيين لسلطاتهم وعرقلتهم لجهوداتهم . كانت وزارة الجزائر قد أنشئت للحد من سلطة العسكريين ، ولـكنها لم تنجح فى كسب المدنيين ، الذين نسوا ، فى هذه الفترة القصيرة ، كل ما اتهموا به النظـام العسكرى . وكـان العسكريون يحاولون إعادة سلطاتهم إلى ما كـانت عليه . فما كـان من الامبراطور ، بعد عودته لفرنسا ، إلا أن ألغى هذه الوزارة ، وأعاد « الحـكومة العامة » . عادت الأمور ، فى ظاهرها ، إلى ما كـانت عليه ، ولـكنها عادت فى حقيقة الأمر محملة بميراث من التعقيدات البيروقراطية ، والتجارب الفاشلة.

نص مرسوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٠ على إلغاء وزارة الجزائر . ونص مرسوم

١٠ ديسمبر على مسؤلية الحاكم العام الجديد أمام الامبراطور شخصياً . وهكذا أصبح لهذا الحاكم العام سلطات الوزارة فى نفس الوقت ، ولم يعد لوزير الحربية إلا التوقيع على المراسيم التى يصدرها هذا الحاكم . كان الماريشال راندون قد حاول إقامة هذا النظام عندما كان حاكما عاماً للجزائر . ولكن الامبراطور اختار المارشال يلبسيه ، دوق ملاكوف لهذا المنصب . واحتفظ لراندون بمهمة التوقيع على المراسيم ؛ إذ انه أصبح وزيراً للحربية .

كان يلبسيه من الضباط الذين خدموا فى الجزائر منذ سنة ١٨٣٠ وكان من تلاميذ بوجو ، ومن معتنق آراءه فى الاستيطان والاستعمار . وظهر الموقف وكأنه يسير نحو إرضاء الأوربيين وحل مشاكلهم ولكن الحاكم الجديد كان يعتمد على المظاهر ولا يرغب فى إرهاق نفسه بالعمل ؛ وكان الأوربيون لا يعرفون حداً أقصى لمطالبهم . وهكذا استمر الموقف فى تعقيده ، وإن استمر فى تطوره فى صالح الأجانب وعلى حساب أبناء الشعب .

وظهرت فى خلال ذلك العصر كمية كبيرة من المطبوعات والمقالات المعادية الاستعمار ، والتى طالبت بترك الجزائر لأبنائها وفضحت جرائم المستعمرين والمستوطنين . وظهر أن نابليون الثالث نفسه قد تأثر بهذه الحركة ، حينما كتب رسالته الشهيرة إلى الماريشال يلبسيه فى ٦ فبراير سنة ١٨٦٣ . عارض نابليون الثالث سياسة التوطين ومنح الأراضى الزراعية مجاناً للأوربيين ، وحضور المستوطنين المعوزين الفقراء ، وتدخل الدولة لحمايتهم . وأشار إلى ضرورة فتح الباب أمام رءوس الأموال الأوربية ، ورجال الأعمال والصناعة ؛ وإلى ضرورة ترك الفلاحة للوطنيين . كما شرح أن عملية حصر الأراضى لا تهدف إلى انتزاعها من أيدى أصحابها وإعطائها للمستوطنين ، بل تهدف إلى تقسيم هذه الأراضى إلى قرى ، وإقامة الملكية الفردية فيها ، حتى يتمكن الأهالى من التصرف

فيها كيفما يشاءون . وختم رسالته بجملة هامة تذكر أن الجزائر ليست مستعمرة « بل مملكة عربية » وأن من حق الأهالى ، مثل المستوطنين ، الحصول على حمايته، إذ أنه امبراطور العرب ، فى الوقت الذى هو فيه امبراطور الفرنسيين . وظهر أن نابليون يرغب فى تنظيم الجزائر فى دولة خاصة مستقلة ترتبط بفرنسا بروابط سياسية ، رغم تميزها عنها . ولكن هذا الخطاب أثار ثائرة المستوطنين . وبدلا من أن تعمل الحكومة العامة على تهدئة الخواطر، نجد أنها تنضم إلى هذه الحركة، وتظهر تذمرها من سياسة الإمبراطور . وظهرت كتابات استعمارية معـــادية للوطنيين ، تذكر أن الفرنسى يستطيع أن ينتج من قطعة الأرض ستة أضعاف ما يمكن للجزائرى إنتاجه . وذكرت أنهم حضروا إلى الجزائر بناء على تشجيع الحكومة وأنه لم يجد جديد يحتم سياسة التخلى عنهم والدفاع عن مصالح الوطنيين. وطالب بالدفاع عن حقوق الأبناء الشرعيين لفرنسا ، وهم المستوطنين ، قبل الدفاع عن حقوق أولئك اللقطاء ، وهم الجزائريون .

كلف نابليون الثالث وزير حربيته بإعداد مشروع بقانون يعطى القبائل حق ملكية الأراضى التى تحتلها وتقيم فيها ، حتى ولو كانت حقوقها عليها عـــرفية. وأعد مجلس الدولة « قانوناً أساسياً » لهذا الغرض ؛ وناقشه مجلس الشيوخ منذ يوم ٨ أبريل سنة ١٨٦٣ .

وحاولت الحكومة أن تهدىء من ثورة المستوطنين وتؤكد لهم أن هذه العملية تهدف فى الحقيقة إلى مصلحتهم وأنها ستواصل توزيع الأراضى عليهم ، وأن عملية حصر ملكية أراضى العرب لا تتعارض مع نزع ملكية أجزاء منها ، بالطرق القانونية ، وإعطائها للمستعمرين . وكانت فرنسا هى التى تضع القوانين بالشكل الذى يحـــلو لها . ولكن الاستعماريين وجدوا أن هذا القانون لا يفى بحاجاتهم ولا يؤكد أو يضمن بقاء الجزائر فرنسية ؛ إذ أنه لا يشتمل على أى

مادة تنص على تشجيع هجرة الفرنسيين وإقامتهم فى الجزائر رغم أنهـــا أنجح وسيلة للاحتفاظ بالجزائر تحت الحكم الفرنسى . كما لاحظوا أن هناك تسعة ملايين هكتار فى أيدى العرب ، فذكروا أن مليونين تكفى للوطنيين، وطلبوا من الحكومة أن تشاركهم على الأقل ، فى ملكية السبعة ملايين الباقية ، إن كانت ترغب فى معاملتهم بكرم ؛ وإلا ، فعليها مصادرتها نهائيا ، إن كانت تعمل لمصلحة أبنائها الفرنسيين. وبعد هذه المناقشات الثائرة التى أظهرت نوايا الفرنسيين فى الجزائر ، وافق مجلس الشيوخ على هذا المشروع بقانون . وهو يأمل الحصول على امتيازات أخرى فى دورة جديدة .

أعلن القانون الأساسى الصادر فى ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٣ أن القبائل الجزائرية تمتلك الأراضى التى تقيم فيها وتستغلها ، وكلف الإدارة المحلية بتحديد الأراضى التى تسكنها كل قبيلة ؛ ثم توزيعها على القرى المختلفة الموجودة عليها ؛ ثم العمل على إقامة الملكية الفردية بين أبناء القرية الواحدة ، كلما أمكن ذلك .

وسمح هذا لرجال الاستعمار بطبيعة الحالة باستخدام وسائل قضائية خاصة ، لشراء قطع أرض من ملاكها الجزائريين ، بعد أن كان الأمر صعبا فى ظـــل الملكية المشتركة أو الشائعة . وجاء هذا القانون من الناحية الاجتماعية لكى يؤثر فى البناء الاقتصادى والاجتماعى فى الجزائر ، إذ أنه حطم القبائل ، وقضى على الإطارات والقيادات المحلية ، وقضى على روح الاشتراكية والتعاونية بين العرب، وجعلهم خاضعين لسلطة الإدارة الفرنسية مباشرة . ادعى الفرنسيون أنهـــم يعملون على حماية الجزائريين من الارستقراطية والاقطاع الموجودة فى بلادهم ولكنهم لم يذكروا أنهم سعوا إلى القضاء على القيادات الوطنية ولم يضعوا أى تشريع يحد من ملكية الأجانب لأى مساحة من الأرض الزراعية هناك. وهكذا نرى أن هذا القانون الأساسى ، الذى ادعى المستعمرون المتطرفون أنه يحمى

الجزائر ، قد هدف فى حقيقة الأمر إلى تحطيمه وإخضاعه نهائيـــا للاستغلال الأجنبى ، دون أن يترك أية فرصة أو إمكانية للتجمع وتنظيم الصفوف والمقاومة .

ولقد واصل المستوطنون الفرنسيون شكاياتهم من هـــذا القانون وطالبوا بإدماج الجزائر كليا فى فرنسا ، وتطبيق القوانين واللوائح السارية فيها على هذا القطر العربى . وساعد تعيين الجنرال مكماهون ، دوق ماجنتا ، فى منصب الحاكم العـــام فى أول سبتمبر سنة ١٨٦٤ هذه العناصر الاستعماريه . وكتب مكماهون بنفسه إلى الإمبراطور مدافعا عن آرائهم . فصمم نابليون الثـــالث على زيارة الجزائر مرة جديدة فى ربيع سنة ١٨٦٥ .

وصل نابليون الثالث إلى الجزائر فى يوم ٣ مايو ، وأعلن الفرنسيين اغتباطه لعودته لهذه الأرض ، التى ستظل دائما فرنسية !! وأكد تأييده لهده العناصر التى تعمل على خلق « فرنسا جديدة » فيما وراء البحار . ثم أعلن أنه يتفاوض مع كبار الشركات الرأسمالية وأنه قد أعد مائة مليون فرنك للأشغال العامة فى الجزائر ، ومائه مليون فرنك آخرى لتشجيع حركة الاستيطان والاستغلال . ووعد بالاحتفاظ بمليون ونصف مليون فرنك من الغرامة الحربية المفروضة على رجال القبائل لدفع تعويضات للمستوطنين . ثم وجه نابليون خطابا آخر مترجما إلى الجزائريين ، أشاد فية بشجاعتهم وبسالتهم فى الحرب وأخـــذ عليه المستوطنون والمستعمرون أنه لم يذكر أى شىء عن الجيش الفرنسى وشجاعته ، وكان الامبراطور فى حقيقة الأمر يغرى الجزائريين على الخدمة فى القوات العسكرية الفرنسية .

ثم عاد نابليون الثالث إلى فرنسا فى أوائل شهر يونيو ، بعد أن زار مناطق

مختلفة من الجزائر ، واستمع إلى آراء المستوطنين » وبعض آراء الجزائريين الذين استعانت بهم الإدارة الاستعمارية . وكتب نابليون خطابا إلى مكماهون شرح فيهوجود اتجاهين فى الجزائر،الأول يقول بأن انتعاش الاستيطان لن يحدث إلا على حساب الوطنيين،والثانى يذكر أن الدفاع عن الوطنيين يتطلب وقف عملية الاستيطان . ووجد الأمبراطور أنه من الواجب التوفيق بين مصالح كل من المستوطنين والأهالى ، لوقف هذا النزاع وتجنب الصدام بينهما.ذكر الامبراطور هذه المرة أن الجزائر هى مملكة عربية ، ومستعمرة أوربية ، ومعسكر فرنسى فى نفس الوقت . يجب معاملتها على هذا الأساس من حيث السياسة تجاه الأهالى ، وتجاه المستوطنين ، ومن الناحية الاستراتيجية .

أما فيما يتعلق بالسياسة تجاه الوطنيين فإن نابليون الثالث قد اقترح أولا: — إعلان كل العرب «رعايا» فرنسيين ، مادامت الجزائر أرضا فرنسية ، ولكن مواصلة حكمهم طبقا لقانون الأحوال الشخصية الاسلامى إلا هؤلاء الجزائريين الذى يقبلون تطبيق قانون الأحوال الشخصية الفرنسى عليهم ، فيمكنهم الحصول على حق «المواطن» الفرنسى .

ثانيا : — إعلان قبول الجزائريين فى كل الوظائف العسكرية فى الامبراطورية الفرنسية وفى كل الوظائف المدنية فى الجزائر .

ثالثا : — تطبيق القانون الأساسى الصادر فى عام ١٨٦٣ بحذافيره .

وأما فيما يتعلق بحركة الاستيطان ، فإن نابليون الثالث قد أرجع عدم نجاحها ونشاطها إلى ابتعادها عن المبادىء الأساسية للاقتصاد السياسى ، من حرية التعامل والتنظيم . فاقترح الامبراطور تركيز الأوربيين فى المناطق القريبة من الساحل ، بدلا من توزيعهم على كل الجزائر .وعارض فى مسألة إنشاء المستعمرات الزراعية ، وتوطين الأوربيين فيها مجانا .

وأما من الناحية الاستراتيجية فان نابليون الثالث قد عاد إلى آراء يوجو ، فأوصى بتقليل عدد النقط العسكرية ، وترك الامور الدقيقة إلى ضباط « الشئون العربية» ، ذوى الخبرة فى معاملة الأهالى ؛ على أن يخضعوا للقيادة العسكرية،ولا يقوموا بالإدارة ، بل بالأعمال السياسية . وأخيرا فإن الامبراطور قد أوصى بزيادة عدد الكتائب من أبناء الجزائر،واستغلالها محل الكتائب الفرنسية، كلما أمكن ذلك . وهكذا رسم نابليون الثالث أمر استقلال القـــوى البشرية الوطنية الجزائرية ، ووضعها فى خدمة الامبراطورية الفرنسية ووجه الفرنسيين إلى العمل على الاستغلال التجارى والصناعى . بدلا من الاقتصارعلى الاستغلال الزراعى .

ولم يرض رجال الاستعمار والمستوطنون عن هذا الخطاب،ورءوا فيه دفاعاعن حقوق العرب ، ووقف لعملية الاستيطان . وكان مكماهون من بينهم . وانضم إلى هذه الحركة الدوق دومال ، الذى كان يرغب فى الحصول على العرش مرة أخرى لأسرته . واتهم نابليون الثالث بالسير وراء سراب «المملكة العربية»بدلا من العمل على تحقيق مصالح فرنسا الامبراطورية .

ولكن الحكومة الفرنسية أصدرت قانونا أساسيا فى ١٤ يوليو سنة ١٨٦٥. لتحديد «الوضعية الشخصية» للجزائر .أعلنت المادة الأولى منه أن الأهالى المسلمين فرنسيون ؛ ولكنهم سيظلون خاضعين للشريعة الإسلامية.فيمكن قبولهم فى خدمة القوات الحربية والبحرية ، ويمكن العهود اليهم بالوظائف المدنية فى الجزائر ، ويمكن إذا طلبوا ، أن يحصلوا على حقوق المواطن الفرنسى.وأعطت المادة الثانية نفس الحق ليهود الجزائر .

وهكذا عمل القانون الأساسى الأول الصادر فى عام ١٨٦٣ على تحديد حق الملكية

وعمل القانون الثانى الصادر فى عام ١٨٦٥ على تحديد «جنسية» الجزائريين. وتعتبر كل منهما خطوة هامة فى تاريخ السياسة الفرنسية فى الجزائر. ولكن من الملاحظ أن العرب لم يتقدموا لطلب تطبيق قانون الأحوال الشخصية الفرنسى عليهم. بل احتفظوا بالشريعة الإسلامية، كسلاح قوى أمام خطر التجنيس المسيحى. أما اليهود فقد رحبوا بهذه الجنسية الجديدة للحصول على امتيازات اقتصادية فى الجزائر، وفى فرنسا نفسها.

وكان هذا القانون بداية لسياسة تفرقة دينية بين أهالى الجزائر ويسمح لفرنسا بهضم أبناء هذا القطر الذين يقبلون التجنس، ويضعف المعسكر الوطنى، من نواح مختلفة.

ولقد ساعدت الحكومه الفرنسية فى هذه الفترة كبار الشركات الاستغلالية على العمل فى الجزائر؛ فمنحت «الشركة الجزائرية العامة» مثلا مائه ألف هكتار من الأراضى الزراعية، معظمها فى منطقة قسطنطينة، بسعر فرنك واحد للهكتار، وأعطت هذه الشركة للحكومة قرضا بمبلغ مائة مليون فرنك، وتعهدت باستخدام مبلغ آخر مماثل فى العمليات التجارية والصناعية. وكان لهذه الشركة الحق فى استخدام هذه الأراضى كما يحلو لها، من إيجار وبيع، أو استغلال فى عملية الاستيطان وبالشروط التى ترغب فيها. ولا تزال هذه الشركة تحتفظ حتى الآن بمساحة ٧١ ألف هكتار فى المنطقة، رغم اتخاذها اسم «الشركة الجزائرية».

واستغلت فرنسا الجزائر فى زراعة القطن، وخصوصا فى وقت الحرب الأمريكية، كما استغلتها فى زراعة الطباق، وفى تصدير زيت الزيتون. وجاء قانون ١٧ يوليو سنة ١٨٦٧ متمما لقانون سنة ١٨٥١ الخاص بالاتحاد الجمركى بين البلدين. رفضت فرنسا فرض أى رسوم جمركية على وارداتها من الجزائر، حماية لمصلحة المستهلك الفرنسى. ورفضت أى رسوم على صادرات فرنسا للجزائر، إقفالا للباب أمام

الواردات من الدول الأخرى ، وضمانا لتوزيع منتجاتها هى فى الجزائر ، دون أى منافسة خارجية .

ونكبت الجزائر فى عهد الامبراطورية الثانية بمجاعة شاملة فى سنتى ١٨٦٧، ١٨٦٨ نتيجة لقلة الامطار ، وفساد المحصول ، ثم هجوم الجراد . وصحب ذلك زلزال ثم وباء الكوليرا والتيفوس . وأخذ الأهالى يهيمون بحثا عن القمح أو العشب لحيواناتهم . وتذكر الاحصاءات الرسمية أن الجزائر قد فقدت ما يزيد على ٣٠٠٫٠٠٠ نسمة فى هاتين السنتين . وادعى الفرنسيون الشفقة بالوطنيين، ورصدت الحكومة مبلغا يقل عن مليونى فرنك ونصف مليون ، لإغاثة هذا الشعب ؛ وكانت وقد أجبرت منطقة القبائل وحدها فى عام ١٨٦٥ على دفع غرامة حربية تبلغ مليونى فرنك .

وكانت هذه المجاعة وسيلة اتخذها رجال الدين الكاثوليكى فى الجزائر ، وخصوصا المنسنيور لافيجيرى Mgr. Lavigerie ، لتأسيس جماعة «الآباء البيض» والعمل على تحويل الاطفال العرب الأيتام ، إلى المذهب الكاثوليكى . وكان لافيجيرى من بناة الامبراطورية الفرنسية ، وله تاريخ معروف فى حوادث لبنان سنة ١٨٦٠ ، وسيلعب دورا هاما بعد ذلك فى احتلال فرنسا لتونس . وكان يعتقد أن أهم وسيلة يمكن لفرنسا أن تهضم بها الجزائر ، هى النشاط فى تحويل عدد من المسلمين إلى الكاثوليكية . ثم أنشأ بعد ذلك جماعة «الأخوات البيض» لتسهيل الاتصال بالنساء الجزائريات ، ونجح الكاثوليك فى جمع عدد من هؤلاء الاطفال العرب ، واحتفظوا بهم فى أديرتهم ثم أقطعوهم مساحات صغيرة من الأراضى ، يعملون بها فى وادى الشليف ، وتعرف سلالتهم حتى الآن «بالعرب المسيحيين».

ولقد حاولت حكومة نابليون الثالث فى آخر أيامها ، وضع دستور خاص

بالجزائر ، طبقـــا للمادة السابعة والعشرين من دستور الامبراطورية ؛ وإكمالا للقانونين الاساسيين الصادرين فى سنتى ١٨٦٣ و ١٨٦٥ . وكلفت بهذا العمل لجنة خاصة من مجلس الشيوخ ، وأشارت عليها برعاية مصالح المستوطنين. وعرفت هذه اللجنة باسم أرمان بهيك Armand Béhic . وجاء هذا المشروع مدافعا عن مصالح الفرنسيين وعاملا على مد سلطة الحكم المدنى فى الجزائر والاحتفاظ بالمناطق العربية تحت حكم العسكريين ؛ وحاول تطبيق نظام لامركزى ؛ دون نص على استقلال الجزائر المالى . ولم ينشر هذا المشروع رغم أن المطبعة الامبراطورية فى باريس طبعت نسخا عديدة منه . ولـكن محتوياته تسربت إلى علم النواب والشيوخ المهتمين بشئون الجزائر والاستعمار . وأرسلت الحـكومة نسخة منه إلى مجلس الدولة لصياغته ، فى يناير سنة ١٨٧٠ ، ولـكن هذه الصياغة لم تتم . إذ أن الامبراطورية اختفت تحت أقدام الجنود الالمان واختفى معها مشروع سياسة اللامركزية فى الجزائر ؛ وجاءت الجمهورية الثالثة بسياسة الادماج .

(٣) تجارب الجمهورية الثالثة :ـــ

سادت الفوضى فروع الإدارة الفرنسية فى الجزائر نتيجة لسقوط الامبراطورية وعهدت حكومة تور الجمهورية إلى كريمييه اليهودى بتصريف شئون الجزائر . كان كريمييه يعرف هذه البلاد ، وله ارتباطات خاصة معروفة مع بعض أهاليها ؛ وكانت له علاوة على ذلك مبادىء تخدم مصالح فئات خاصة ، وعلى حساب الشعب الجزائرى . فعمل كريمييه على القضاء على الحكم العسكرى فى شمال الجزائر ، وعلى إدماج الجزائر ، كلياً فى فرنسا .

ظل كريمييه متوليا سلطته لمـدة خمسة أشهر ، أصدر فيها مايزيد على الخمسين مرسوماً . لم تستطع الحـكومة تنفيذ كثير منها ، واضطرت إلى إلغاء بعضها بعد

أن أصدرته . كان من اشهرها المرسوم الصادر فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٠ والذى قضى بإلغاء مناصب الحاكم العام ووكيله والسكرتير العام والمجلس الأعلى فى الجزائر، ونص على أن الجزائر تشتمل على ثلاث مقاطعات بما يزيد عدد مقاطعات الجمهورية الفرنسية إلى ٩٢ ؛ وأصبحت كل هذه المقاطعات متعادلة من وجهة النظر الإدارية، وتخضع لنفس النظام ؛ إلا أن مقاطعات شمال إفريقية خضعت « لحاكم عام مدنى» قبل اتصالها بوزير الداخلية الفرنسى . وأعطى هذا القانون حق الانتخاب المطلق للفرنسيين المقيمين فى الجزائر ، بنفس الصورة المعطاة فى فرنسا نفسها . وسيجد المستوطنون الفرنسيون أن هذا النظام لا يعطيهم امتيازات كافية فيما وراء البحار، وسيعملون على تغييره فى المستقبل، بشكل يزيد من حقوقهم على حقوق الفرنسيين فى فرنسا .

وصدرت فى نفس اليوم مرسوم آخـــر يقضى بمنح كل يهود الجزائر صفة « المواطن الفرنسى » بدون قيد ولا شرط . كسبت فرنسا ٣٣ ألف يهودى جزائرى بهذا المرسوم ، وحصلت بذلك على قوة جديدة يمكن إضافتها إلى قوة المستوطنين الفرنسيين فى هذا القطر ، لكى تواجه بها العرب وأهـــالى البلاد الأصليين .

وكان انهزام القوات الفرنسية أما القوات البروسية والقضاء على الامبراطورية، وتلك الفوضى التى سادت الإدارة الفرنسية فى الجزائر بعد الحرب السبعينية ، أسباباً أدت إلى ثورة الجزائر الكبرى سنة ١٨٧١ ؛ وجاءت مراسيم كريميه لتنظيم الإدارة وإطلاق يد رجال الاستعمار فى هذا القطر ثم تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية ، وإعطائهم حق التحكم فى العرب ، تضيف إلى هذه الأسباب السابقة ، وتساعد على إزدياد شبوب الثورة وتأججها ولقد شرحنا (فى الفصل السابق) كيف عملت فرنسا على إظهار قوتها العسكرية أمام شعب الجزائر الثائر ، بعد أن

فشلت فى إظهارها أمام الغزاة الألمان ، وفى الدفاع عن بلادها وشرفها . وتحولت مركبات النقص فى نفوس الفرنسيين ، أمام الالمان ، إلى مركبات عظمة وقوة أمام الشعب الجزائرى المجاهد . وكرست فرنسا كل قوتها لكبت حركة ذلك الشعب التحررية ، حتى أضعفته وأخضعته لقوة الحديد والنار ، وأخذت فى فرض الغرامات العسكرية عليه ؛ لكى يساهم بطـــريق غير مباشر ، فى دفع التعويضات العسكرية التى فرضتها ألمانيا على فرنسا .

وكلما ازداد شعور فرنسا بالضعف فى أوربا ، إز دادت معاملتها للأهالى سوءاً فى الجزائر . وستختفى كلمات الشرف العسكرى ، والمملكة العربية ، لكى يحل محلها الانتقام والغدر والخسة . وسيجد الفرنسيون أن هذا التصرف طبيعى من جانبهم ، وهم لا يعلمون العوامل النفسية العامة التى ساعدت عليه ، وتحول شعورهم بالضعف من حالة الشعور إلا حالة اللاشعور ، بشكل يؤثر فى إتجاههم العام

وشجعت حكومة الجمهورية الثالثة حركة الإستيطان فى الجزائر ، وحركة توزيع الأراضى على القادمين الجدد . وبعد حركة التوطين العسكرية فى عصر ملكية يوليو ، والإستعمار الرأسمالى الذى ساد فى عصر الامبراطورية الثانية ، عملت حكومة الجمهورية الثالثة على توطين عدد كبير من الفرنسيين فى الجزائر . وأرادت فرنسا ، فى هذه الناحية ، أن تقنع نفسها بزيادة مساحتها بعد أن فقدت الألزاس واللورين . وزاد تعداد الشعب الفرنسى ، بعد أن انخفضت نسبة المواليد فى فرنسا نفسها .

وانتهزت الحكومة الفرنسية فرصة القضاء على ثورة الجزائر الكبرى ، لكى تزيد من مساحة الأراضى التى فى أيدى العناصر الفرنسية ، فصادرت مساحات واسعة من أجود الأراضى الزراعية ، بلغت نصف مليون هكتار ، وضمتها إلى

ممتلكات الحكومة ، تمهيداً لتوزيعها على العناصر المستوطنة الجديدة. كما استخدمت الغرامة الحربية التى أجبرت العـــرب على دفعها ، فى توزيع مبالغ محترمة على المستوطنين ، باسم التعويض ، وللعمل على تشجيعهم على البقاء دون خوف من الجزائريين . فانتقلت ملكية قرى عربية بأكملها إلى أيدى الحكومة، فأخلتها من سكانها ، دون قيد أو شرط ، أو تفكير فى مستقبل أبناء البلاد، ومنحتها للفرنسيين الجدد ، مع مكافآت مالية ، لم يحلموا بالحصول عليها إذا مابقوا فى فرنسا .

وعكست فرنسا تلك الذلة والمسكنة التى أملتها عليها ألمانيا فى معاهدة فرانكفورت، إلى تحكم وسيطرة تجاه الجزائر وأهلها . وأصدرت سلسلة من التشريعات تقضى بمنح أبناء الألزاس واللورين الذين يرغبون فى الاحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية، إقطاعات زراعية فى الجزائر ، وفى حدود مائة ألف هكتار . وسمحت بتملك الفرنسيين للأراضى الزراعية فى الجزائر ، بعد تسع سنوات من استغلالها ،وفى نظير إيجار اسمى ، يبلغ فرنكا واحداً عن كل هكتار فى السنة ودون دفع أى ضرائب. وأخذت فرنسا فى تشجيع أبناء هاتين المقاطعتين على الذهاب إلى الجزائر . وكان معظم من قبل هذه المغامرة ، من عمال المصانع ومن المعدمين ، وممن ليست لهم أية خبرة بالفلاحة . وتشبه هذه التجربة ، تجربة استخدام العمال والصناع الباريسيين فى عام ١٨٤٨ ؛ إلا أنها نجحت أكثر منها ، نظراً لتعاون الروح الوطنية الفرنسية ، أمام الألمان ، فى مساعدة هؤلاء المستوطنين الجدد بكل ماتسمح به الوسائل .

وشجعت فرنسا كذلك الهجرة من مقاطعات الجنوب والبحر الأبيض المتوسط صوب الجزائر . ومنحت هؤلاء المستوطنين إقطاعات مجانية ، بجانب إقطاعات أبناء الألزاس واللورين . ولكنها خشيت من فشل هذه التجارب ، وكانت تعلم بعدم خبرتهم بهذه الحياة الزراعية ، فشجعت الجزائريين على البقاء والعمل على هذه الأراضى التى منحتها للسادة الجدد ، وأقطعت بعض الجزائريين الموالين لها

مساحات صغيرة مجاورة ، تشجيعاً لهم على خدمة أراضى الأوربيين، وعلى دعوة غيرهم من الجزائريين للعمل ، كأجراء ، تحت إشرافهم . وادعت فرنسا بعدذلك أنها عملت لصالح أبناء البلاد ، ولكنها اختارت العناصر « المرنة » واستغلتها فى دعوة غيرها من الجزائريين ، لتفليح الأرض للملاك الفرنسيين غير المتمرنين .

وواصلت حكومة الجمهورية الثالثة تطبيق سياسة تحـــديد ملكية أراضى الجزائريين ، وإقامة الملكية الفردية بدلا من الملكية الجماعية أو الشائعة ؛ طبقاً للقوانين التى صدرت فى عصر الامبراطورية الثانية . ولكنها حورت من طرق التنفيذ ، بشكل يسمح لها وللفرنسيين بوضع المشاكل والمصاعب أمام الجزائريين، ويعطى للمستوطنين وأصحاب رؤوس الأموال الأوربيين فرصة للتلاعب ، وللحصول على أراضى الجزائريين بأبخس الأثمان . فأصدرت القانون المعروف باسم « قانون فارنييه » فى عام ١٨٧٣،« لفرنسة » الأراضى الجزائريين ، وإعطاء صكوك الملكية للجزائريين الذين تثبت ملكيتهم ، بعد تحقيق رسمى ، لأى أجزاء من الأرض . وجاء قانون سنة ١٨٨٧ ، ويؤكد امتيازات الفرنسيين فى الجزائر .

ادعى الفرنسيون أنهم يحررون الجزائريين من تعنت وتحكم رؤساء العشائر والقبائل فى الملكية العامة . ولكنهم بدأوا فى اجراءات معقدة وطويلة ، مكنت رجال الإدارة الفرنسية من التلاعب فى صالح العناصر التى تقبل التعاون معهم ، وضد مصلحة الوطنيين . كما أن صكوك الملكية لم تحدد مكان الأرض التى يملكها الجزائرى ، بل نصت على مساحتها ، واسم الدوار أو القرية الموجودة بها ،وفتح الباب للادعاءات والمشاكل القضائية . وكانت هـذه العملية فى حد ذاتها تكلف الجزائريين مالا طاقة لهم به . اذ أن رسوم التسجيل لملكية الهكتار الواحـد بلغت سبعة فرنكات ، فى الوقت الذى بلغت فيه قيمة الهكتار عشرين فرنكاً فقط . وأجبر الجزائريون على دفع رسوم التسجيل بالعملة الفرنسية ،وكانت هذه

العملة غير متوفرة لديهم ؛ خصوصاً بعد دفع الغرامة الحربية فى آخر عام ١٨٧١. ففتحت فرنسا البـــاب على مصراعيه للمرابين الفرنسيين واليهود ، لإقراض الجزائريين بأرباح باهظة ، هددت بالتالى بعدم تمكنهم من سدادها وبضياع أراضيهم فى المزاد العلنى ، دون أن يقدر الجزائرى الآخر على شرائها ؛ فحصل عليها الفرنسيون بأبخس الأثمان .

ولقد استفاد رجال الأعمال الفرنسيون من هذه الحالة فاشتروا قطعاً صغيرة من الأراضى الزراعية فى مختلف القرى ؛ ثم بدأوا الدعوى والمشاكل القضائية مع الأهالى ، وطالبوا بقسمة الأراضى ،أو تحديدها،وارتفعت قيمة الرسوم القضائية على كاهل الجزائريين بشكل يسمح للفرنسى بالحصول على كل أراضى القرية، نظير سداد هذه الرسوم ، واتعاب المحاماة ، والتعويض . وكانت عملية دمار للاقتصاد الجزائرى ، شنها الفرنسيون وهم يستندون إلى عملتهم ، وإلى ارتفاع قيمة هـذه العملة فى الجزائر ، وشحتها فى أيدى أبناء البلاد ؛ كما استندو إلى عـــدم معرفة الجزائريين بالقانون الفرنسى ، وإلى خراب ذمم عدد كبير من رجال الادارة الفرنسية فى الجزائر . وضاعت ملكية مساحات واسعة من الأراضى الزراعية من أيدى الجزائريين ، دون أن يعقب على ذلك أى فرنسى ، من أولئك الذين ادعوا العمل للمحافظة على حقوق الجزائريين أمام الرؤساء والشيوخ التقليديين . وتمت عملية تحويل جزء هام من اقتصاد الجزائر من أيدى الوطنيين إلى أيدى المستعمرين ،تحت ستار إدخال المدينة فى الجزائر ،وتطبيق القانون الفرنسى عليها.

واستمرت حكومة الجمهورية الثالثة فى العمل على « إدماج » الجزائر فى فرنسا، فأنشأت « المجالس العامة » فى المقاطعات الجزائرية ، وأصبح للفرنسيين الحق فى انتخاب ممثلين عنهم فيها ؛ أما الجزائريون فخضعوا لنظام الاختيار والتعيين من رجال السلطات الفرنسية . وبطبيعة الحال ،كان معظم الجزائريين فى هـــذه

المجالس من بين السعاة والفراشين فى أروقة الادارة الفرنسية . وادعت فرنسا بعد ذلك أنهم يمثلون أبناء البلاد . ولم يكن لهم بطبيعة الحال أى حق فى التصويت خصوصاً فى المسائل المالية . وهى الاختصاص الوحيد لهذه المجالس .

وواصلت هذه الحكومة سياسة الادماج بإصدار مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨١ ، الذى قضى بإلحاق كل فروع الادارة الجزائرية ، حتى القضاء الشرعى ، بالوزارات المختصة بباريس . فلم يعد الحاكم العام إلا ممثلا لفرنسا ، وتوزعت اختصاصات وزير الداخلية الفرنسى الخاصة بالجزائر ،على كل زملائه فى الوزارة الفرنسية . وكان هذا نتيجة لمجهودات النواب الفرنسيين ، من الجزائر ، فى برلمان باريس ؛ وأرادوا به مناقشة شئون الجزائر مباشرة مع الوزراء المختصين ، وفى الجو الأوربى ، بعيداً عن الحاكم العام الذى يعرف ألا عيبهم وسوء نياتهم . فخضعت شئون الجزائر لتحكم صغار الموظفين فى الادارات الباريسية المختلفة ، والذين لايعرفون الكثير عن شئون شمال إفريقية .

ثم ادعى الفرنسيون أن الجزائريين غير مسجلين فى « سجل الأحوال المدنية » مما لايسمح لهم بالحصول على صكوك ملكية أراضيهم طبقاً للقانون المدنى الفرنسى . فبدأوا فى إنشاء سجل للأحوال المدنية لهم . ثم استندوا إلى هذا السجل وإلى تطبيق القانون المدنى الفرنسى على الجزائريين فى شئون الملكية ، لنزع السلطة القضائية من القضاة المسلمين ، وإعطائها « لقاضى المصالحات » .

وسمح هـــذا ، للإدارة الفرنسية بتعيين عدد كبير من صغار خريجى كليات الحقوق الفرنسية ، فى الجزائر ، كانوا لايعلمون الكثير عن الشريعة الاسلامية ، ولا يمكنهم فهم لغة أبناء البلاد المتخاصمين أمامهم .

وحاولت الحكومة الفرنسية إنشاء صندوق عام للأراضى الزراعية فى الجزائر ،

يتولى الاشراف على عمليات نزع ملكية أراضى الجزائريين الذين لا يملكون دفع مصاريف التسجيل ، أو الرسوم القضائية ، فى منازعاتهم مع الفرنسيين ؛ ثم يتولى توزيعها أو بيعها بالمزاد العلنى . ولكن رجال الاستعمار الفرنسى هاجموا هـذا المشروع بدعوى الدفاع عن حقوق الجزائريين ؛ وكانوا فى حقيقة الأمر يرغبون فى القضاء على هذا الوسيط الذى يضع نفسه بينهم وبين الجزائريين ولا يوافقون على بيع هذه الأراضى بالمزاد العلنى ، الذى يعمل على رفع أثمانها ، فى الوقت الذى يمكنهم فيه الحصول عليها مباشرة ، نظير « تعويضاتهم » التى يطالبون بها . وكان التفاهم بين هؤلاء المستعمرين أمام هذه العمليات ، أمراً معروفاً ، فإذا كان « ديبون » يحاول نزع ملكية أراضى قرية معينة ، فإن « موريس » لن يتدخل فى الأمر ويرفع الأسعار ، نظير عدم تدخل الأول فى العمليات التى يقوم بها الثانى فى قرية مجاورة . وتنفذ كل هذا باسم الدفاع عن حقوق الجزائريين ، وإثبات حقوق ملكيتهم امام القانون ، وباسمه .

وتعتبر فترة الجمهورية الثالثة هامة من حيث استغلال الفرنسيين الاقتصادى للجزائر ، وإدخالهم زراعة الكروم ، وبالتالى صناعة النبيذ ، فى هـذا القطر الاسلامى . وجاء هذا بطبيعة الحال على حساب إنتاج القمح وهو الغذاء الأساسى لأبناء البلاد .

ثم رأى الفرنسيون أن سياسة إلحـاق إدارات الجزائر المختلفة بالوزارات المختصة فى باريس يخدم أغراض البعض ، ولا يفى بحاجات الجميع . فقامت حركة فى البرلمان الفرنسى منذ عام ١٨٩٠ ، وحاولت تغيير المرسوم الصادرة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨١ . وتقدم أنصار هـذه الحركة باقتراحات مختلفة ، فاضطر البرلمان إلى تكوين لجنة خاصة لدراسة هذه المشكلة ، ووضعها تحت رئاسة جول فيرى ، ذلك الرجل الذى نجح فى إقامة الامبراطورية الفرنسية الثالثة ، وضم الى بلاده

كلا من تونس ومدغشقر والهند والصينية . وقامت هذه اللجنة بالاستعلام عن الإدارة الجزائرية ، ثم تقدمت باقتراحات لزيادة سلطة الحاكم العام وإقامة نظام تمثيلي فى الجزائر ، وتطبيق نظام اللامركزية على إدارة هذا القطر . ولم يكن معنى إقامة النظام التمثيلي ، إعطاء العرب نفس حقوق الفرنسيين ، ولكنه هدف إلى اختيار بعض العناصر الجزائرية « المرنة » تمويهاً على من يتكلمون باسم الحرية ، أو يجاهدون فى سبيلها . ولم يبت البرلمان الفرنسى فى هذه المسألة فى عام ١٨٩٣ — واستمر الحال على ماهو عليه حتى قامت حركة أخرى فى عام ١٨٩٦ ، وأثارت نفس الموضوع ، وانتهت بالتصويت على قرار يدعو الحكومة ، فى ١٠ نوفمبر ، إلى إعادة تنظيم الجزائر ، وإلغاء مرسوم سنة ١٨٨١ ، وتقديم مشروع بقانون يزيد من سلطة الإدارة ، ويضع الأسس التى ينتخب طبقاً لها المجلس الأعلى الجزائرى ، وينظم مباشرة هذا المجلس لسلطاته . وصدر هذا المرسوم فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٨٩٦ . وألغى الحاق الإدارات الجزائرية بوزارات باريس ووسع من سلطات الحاكم العام ، وأصبح أساساً لحركة الاستغلال الأستعمارى الكبرى ، التى ستقوم بها فرنسا فى الجزائر فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

وتسبب مشروع المجلس الجزائرى فى قيام مشاكل عنيفة فى شمال إفريقية بين اليهود والمستوطنين الأوربيين والوطنيين الجزائريين . ذلك أنه أعطى لليهود حقوقا لم يتمتع بها الجزائريون . وهددت سيطرة المستوطنين على هذا القطر . كان اليهود يسيطرون على جزء هام من تجارة الجزائر ، وأصبحوا مواطنين فرنسيين طبقاً لقانون كريميه فى عام ١٨٧١ . وظهر أن رؤوس أموالهم وحقوقهم السياسية الجديدة ستجعل منهم عنصراً متفوقاً ومسيطراً على الجزائر . وشعرت العناصر الأوربية المستوطنة بهذا الخطر وخصوصا الاسبانيون الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية كذلك . وازداد التنافس بينهما وأخذت كل من المجموعتين

فى مهاجمة الأخرى ، واحتج الاسبانيون القدماء ضد الخطر اليهودى ، وكأنهم يريدون الجزائر كاثوليكية ؛ بينما احتج اليهود ضد الخطر الأجنبي،وكأنهم ولدوا فرنسيين . وتلت الاحتجاج والمظاهرات اشتباكات بين الطرفين ، فى معظم المدن الجزائرية فى عام ١٨٩٨ . ولم يتمكن الحاكم العام فى ذلك الوقت من السيطرة على الموقف ، فاستقال من منصبه .

استفادت الحكومة الفرنسية من هذا الموقف وأرسلت حاكما عاما جديداً عمل على الضرب على أيدي المتطرفين من زعماء المستوطنين ، وعلى تأمين اليهود . ثم عمل على وضع نظام خاص « للجان المالية » التى تجتمع سويا ، وتكون المجلس الجزائرى . فأصبح هذا المجلس يتكون من لجان ثلاث تنتخب الأولى منها ممثلة للمستوطنين ، أي عن المصالح الزراعية ومصالح الاستيطان (٢٤ عضواً)، والثانية ممثلة لغير المستوطنين، أي عن المصالح التجارية والصناعية (٢٤ عضواً) ، والثالثة ممثلة للجزائريين (٢١ عضواً ، ستة منهم من القبائل) . وكان على كل لجنة أن تجتمع بمفردها قبل اجتماعها باللجنتين الأخريين لمناقشة الميزانية الجزائرية. وهكذا قسمت فرنسا الناخبين الجزائريين إلى ثلاثة قطاعات، يمثل كل منهم طبقة أو طائفة معينة ، ويجرى التنافس داخل كل من هذه القطاعات ، قبل أن يقع فيما بينها . وحددت فرنسا سن الناخب بخمس وعشرين سنة على الأقل، واشترطت مضى مدة لا تقل عن إثنتى عشرة سنة على تجنسه بالجنسية الفرنسية، وإقامته لمدة ثلاث سنوات فى الجزائر . وهدفت بذلك إلى إبعاد عناصر المستوطنين الجدد ، فى الوقت الذى ضمنت فيه هذا الحق لكل اليهود . كما أعادت تنظيم المجلس الأعلى وجعلت أغلبيته (٣١ من ٦٠) من المنتخبين من بين أعضاء اللجان المالية ، والمجلس الجزائرى . ولم يكن لهذا المجلس الأخير كبير سلطة ، خصوصا وأن قراراته كانت استشارية وغير ملزمة للحكومة ، أو للحاكم العام ؛ وكانت ميزانية الجزائر تصدر بمرسوم

خاص ، يصاغ فى « مجلس الدولة » ويوافق عليه البرلمان فى باريس .

وجاء تعيين جونار فى منصب الحاكم العام سنة ١٩٠٠ مساعداً على إصدار ميزانية خاصة لهذا الاقليم . وكان جونار يدافع عن هذه الفكرة منذ سنة ١٨٩٢، وأصر بعد تعيينه على ضرورة تنفيذ هذه السياسة ، لكى يساعد على شغل نشاط كل من المستوطنين واليهود ، فى شىء بنائى ، بدلا من تركهم يتناحرون على لاشىء .

ويعتبر قانون ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٠ من أهم التشريعات التى أصدرتها فرنسا للجزائر ، وتعترف مذكرته التفسيرية بأن للجزائر شخصيتها، التى تقوم على أساس موقعها الجغرافى وتكوينها البشرى ، وتطورها الاقتصادى ؛ والتى تميزها عن فرنسا ؛ وتنفى أنها مجرد امتداد لها . ولقد ترك هذا القانون بنود المصاريف الحربية والبحرية وبنود ضمان أرباح شركات السكك الحديدية ، للخزانة العامة فى باريس . أما الايرادات فانها ظلت مرتبطة بإيرادات الدولة العامة ؛ رغم أن هذا القانون لم يقم بإلغاء الضرائب التى كانت مفروضة على المسلمين فى الجزائر ، والتى لا يوجد مثيل لها فى فرنسا . وأما المصروفات فإنها انقسمت إلى إجبارية واختيارية ، وكان للمجلس الجزائرى الحق فى مناقشة هذه الأخيرة وتعديلها ، إلا ما يخص منها رواتب الموظفين وعلاواتهم — إذ أنها ظلت من سلطة الحاكم العام وحده . وكان اعتماد المصروفات يتطلب إصدار مرسوم من «مجلس الدولة» فى باريس ، بعد أن يقدم الحاكم العام الميزانية ، ويوافق المجلس الجزائرى عليها أما اعتماد الايرادات ، فكان يتطلب إصدار قانون جديد ، من البرلمان الفرنسى. وهكذا احتفظت فرنسا لنفسها بالاشراف على أعمال اللجان المالية ، والمجلس الجزائرى .

وزاد استغلال فرنسا لإمكانيات الجزائر الاقتصادية والبشرية فى أوائل القرن العشرين ، فزاد استغلال المعادن والغابات والمصايد ، كما زادت مساحة الأراضى الممنوحة للمستوطنين . وتضاعف عدد الأجانب حتى بلغ ٧٥١٫٠٠٠ فى عام

١٩١١ . وحينما تأزمت الأحوال بين الدول الأوربية وانطلقت تتسابق فى التسلح لم تجد فرنسا مخرجا لها إلا فرض الخدمة العسكرية الاجبارية على الجزائريين ، تعويضا عن انخفاض نسبة المواليد فيها ، واستغلالا للقوى البشرية الجزائريه ، فى حروب لا تعود عليها بأى فائدة ، وتوجيهاً لهذه القوى ، تحت العلم الفرنسى ، بدلا من تركها تعمل ضد وجوده فى وطنهم.

وأخذت فرنسا فى دراسة هذا المشروع منذ عام ١٩٠٨ ، وتسبب هذا المشروع فى هجرة كثير من الجزائريين إلى الأقطار العربية الأخـــرى ، خصوصا إلى سوريا ، ابتعادا عن خدمة الحكومة التى فرضت نفسها على بلادهم . ورحبت السلطات العثمانية بهذه الهجرة ، وبذلت جهودها لتوطين الجزائريين المهاجرين فى مختلف بلاد الشام . ثم جاءت حوادث المغرب والنزاع بين فرنسا وألمانيا فى أغادير فى عام ١٩١١ ، وتلاه إعلان إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية وارسالها حملاتها البحرية والعسكرية لاحتلال ولاية طرابلس وبنغازى. وكانت هذه فرصة كبيرة لتكتيل الشعور العربى والاســـلامى ضد الدولة الغربية الاستعمارية . وإزدادت خشية فرنسا من ظهور هذه الروح فى الجزائر ، وارتباطها بالروح العربى والاسلامى فى الشرق الأدنى . كما خشيت من تفوق ألمانيـــا العسكرى ، فقررت الخدمة العسكرية الاجبارية على الجزائر بمراسيم ٣١ يناير و ٣ فبراير سنة ١٩١٢ . وما أن أعلنت الحرب العالمية الأولى، حتى أخذت السلطات الفرنسية فى استدعاء الجزائريين ، واستغلتهم فى ميادين القتال المختلفة . ووصلت الإدارة الفرنسية فى الجزائر بهذا العمل إلى قمة سلطتها فى استغلال الجزائر ، وشعب الجزائر .

ولـكن أحـــداث العالم فى السنوات الأولى من القرن العشرين ، مع تجربة الحرب العالمية الأولى ، ساعدت على نشوء الحركات السياسية فى الجزائر — كما سنرى فى الباب السادس .

خاتمة الباب

نرى مما سبق أن أحوال نيابة الجزائر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وظروفها وامكانياتها قد ساعدت فرنسا على الطمع فيها والعمل على احتلالها واستغلالها . ووضعت فرنسا لذلك خطة عملية استندت إدعاءات خاصة بمعاملة الداى لقنصلها هناك لكى تبدأ فى محاصرة سواحل الجزائر بحريا والاستعداد لمهاجمتها برياً .

وإذا كانت هذه الخطة قد نجحت فى مرحلتها الأولى الخاصة باحتلال مدينة الجزائر وبقية المدن الساحلية ، إلا أن فرنسا وجدت نفسها محاصرة فى المنطقة المحتلة وصعب عليها أمر السيطرة على الاقليم . وإذا كانت فرنسا قد بدأت فى هذه الفترة الأولى فى التمرن على حكم الأقاليم العربية وبدأت فى القيام بتجاربها الاستعماريه إلا أن هذه الفترة الأولى كانت تحمل من عوامل الفشل أكثر مما تحمل من عوامل النجاح . وعلى أى حال فان احتلال فرنسا للجزائر كان نذيرا يهدد بتغلغل النفوذ الأوربى فى البلاد العربية ، وكانت الجزائر هى الدرع الأول ، وخط المعركة الأول للدفاع عن العالم العربى والاسلامى ، وكان هجوم الفرنسيين عليها نذيرا بضياع هذا الدرع القوى الثمين ، ونذيرا بدق أسفين استعمارى فى قلب بلاد العروبة والاسلام ، التى أصبح عليها ، مع ضعفها وهزالها ، أن تنتظر يومها الواحد بعد الآخر ، خاصة وأن فرنسا والدول الاستعمارية الأخرى كانت تسير فى حركة الاستعمار وتحاول التوسع على حساب الغير ، وخاصة البلاد العربية القريبة منها .

ولقد صممت فرنسا على تثبيت أقدامها فى شمال افريقيـــة وصممت على القضاء على المقاومة الوطنية التى قاومتها لمدة ستة عشر سنة . حقيقة أن القوى الوطنية الجزائرية قد قامت بدورها كاملا من أجل الكفاح وسجلت أسمائها بخط

من نور فى سجل تاريخ كفاح الشعوب من أجل استقلالها . ولكن القوى الغاشمة تفرست فى الاقليم وتوغلت فيه وحاولت أن تقضى على روحه الوطنية تمهيدا للقيام بتجاربها الاستعمارية فيه ووضعه فى خدمة نظامها الاستعمارى .

وإذا كانت فرنسا قد بدأت بالجزائر فإن هذه العملية ستدفعها للسير صوب الأقاليم المجاورة فى المغرب العربى ، صوب تونس ثم المغرب .

البَابُ الثَالِث

الحماية الفرنسية على تونس

كانت تونس قد خضعت لفترة قرون عدة لحكم البايات الذى وصل به الحال إلى الضعف والهزال فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحاولت أن تصلح بلادها حتى تتمكن من مسايرة العصر ولكن النقلة من النظام الاقطاعى إلى النظام الرأسمالى كانت صعبة عليها خاصة وأنها أفتقرت إلى القيادات الحازمة والخبيرة واللازمة للسير بها فى هذا التحول .

وكانت تونس بموقعها وإمكانياتها الاقتصادية والبشرية تمثل فريسة لها قيمة فى وسط حوض البحر المتوسط ، بما جعل أنظار كل من إيطاليا وبريطانيا تتجه إليها ، علاوة على أنظار فرنسا التى كانت قد أصبحت جارة لها فى المغرب ، وفى نفس الوقت الذى أرتبطت فيه تونس بروابط معينة مع الدولة العثمانية .

وكان العصر هو وقت نمو التسلطيات أو الامبرياليات التى كانت تبحث عن مواد أولية جديدة ما دامت صناعاتها مستمرة ومتطورة . فهل يسهل على فرنسا أمر التوسع فى تونس دون الاصطدام بكل من إيطاليا وبريطانيا والدولة العثمانية ؟ وما هو موقف كل من الدولة العثمانية والامبراطورية الألمانية من كل ذلك ؟

حقيقة أن الدولة العثمانية كانت تمر بمرحلة من الضعف وتعتبر على أنها رجل أوربا المريض . وواجهت هذه الدولة هجمات عنيفة ضدها من الروسيا ، كما كان عليها أن تحسب حساب نمو الحركات القومية فى البلقان ومؤازرة الدول الأوربية لهذه الحركة أو لتلك . فكيف يمكن إذن أن يتم لفرنسا فرض حمايتها على تونس ؟ وأى نظام تختار لحكمها الاستعمارى فى هذا الاقليم ؟ وما الذى يمكن للقوى الوطنية أن تقوم به تجاه مثل هذا الهجوم ؟

الفصل الحادي عشر

أحوال تونس ومحاولات الاصلاح

كان لموقع تونس الجغرافى فى وسـط البحر المتوسط ، واقترابها من صقلية وإيطاليا أهمية استراتيجية خاصة تسمح لها بالتحكم فى خطوط الملاحة التى تسير فى هذا البحر ، وبين الحوضين الشرقى والغربى منه ، وساعد هذا الموقع الجغرافى على أن تصبح تونس محط أنظار الدول التى حاولت زيادة نفوذها فى هذا البحر أو التحكم فيه . وكانت امكانيات تونس الاقتصادية وصلاحية أراضيها للزراعة أكثر من بعض أقاليم الدول الأوربية الطامعة نفسها سببا فى تفكير هذه الدول فى السيطرة عليها واستغلالها واستعمارها . وكانت مجاورة تونس للجزائر وعدم امكان وضع حدود معينة بين الاقليمين سببا ثالثا يدفع بفرنسا، بعد أن احتلت الجزائر ، إلى محاولة السيطرة على تونس وتأمين حدود ممتلكاتها الاستعمارية فى شمال افريقية ، ومنع الدول الأوربية المنافسة من السيطرة عليها. فما هى أحوال تونس فى ذلك الوقت ؟ وما هى امكانيات الدفاع عن نفسها أمام هذا التنافس الاستعمارى عليها ؟

(١) ضعف النيابة التونسية : —

كانت تونس تتمتع فى أثناء القرن الثامن عشر بهيبة واضحة فى البحر المتوسط خاصة وأن أسطولها كان مرهوب الجانب ، كما أن أحوالها الاقتصادية كانت مزدهرة نتيجة لوصول قوافل التجارة إليها من قلب افريقية عبر الصحراء ، حاملة إليها المنتجات الاستوائية التى كانت توزعها على أوربا . ولكن تونس فقدت أسطولها نتيجة لضغط الدول الأوربية المستمر عليها وبدعوى عمل هذا الاسطول

فى القرصنة ، فأثر ذلك على تجارتها . كما أن تونس بدأت فى فقد أهميتها التجارية نتيجة لوصول التجار الأوربيين رأسا إلى مصادر المنتجات الافريقية وذلك فى المراكز البحـــرية والتجـــارية الاستعمارية التى أنشأوها على طـــول سواحل افريقية الغربية وعلى طريق ملاحتهم صوب الهند والشرق الأقصى ، ثم جاء احتلال فرنسا للجزائر لكى يقفل تماما معظم طرق القـــوافل التى كانت تصل إلى تونس من وسط افريقية . فأثر كل ذلك على الأحوال الاقتصاديه لتونس وجعل الأموال تقل فى أيدى أبنائها وأجبرهم بالتالى على أن ينصرفوا من التجارة صوب الزراعة ، وهى نكسة واضحة فى تاريخ تطور الاقتصاد .

وكما قامت الدول الأوربية بعد سنة ١٨١٥ بالضغط على الجزائر باسم مكافحة القرصنة، قامت هذه الدول بنفس الضغط على تونس واستنادا إلى نفس الادعاء. فنلاحظ أن الاسطول البريطانى الذى قام بحملتها التأديبية على الجزائر سنه ١٨١٦ قد وصل إلى تونس ووجه إليها نفس التهديدات التى وجهها للجزائر. وكذلك واجهت تونس انذار الحملة البريطانية الفرنسية المشتركة التى أوصى مؤتمر اكس لاشابيل بارسالها إلى نيابات شمال افريقية ، ولكننا نلاحظ أن باى تونس كان أسرع استماعا ورضوخا للضغط الأوربى من داى الجزائر ، فأسرع بالتعهد بمنع سفن التونسيين من فرض الاتاوة على سفن الأوربيين ، وبمنعهم من أسر المسيحيين فى عرض البحر أو حتى فى مياهه الاقليمية . والواقع أن هذا الاستسلام أثر تأثيرا كبيرا على قوة تونس البحرية وجعلها تتقهقر بسرعة وتصل إلى مرحلة من الضعف واضحة فى الوقت الذى طالبت فيه الدولة العثمانية نياباتها فى شمال افريقية مع ولايتها المصرية بتقديم المعونة البحرية لها فى أثناء ثورة اليونان . ولم يجد خسرو باشا ، قبودان الاسطول العثمانى كثيرا من السفن التونسية التى يمكنها مساعدة الدولة فى أزمتها مع اليونان . وأثر هذا الضعف على موقف تونس من

احتلال فرنسا للجزائر ، خاصة وأنها رأت انهزام الاساطيل الاسلامية،وتحطمها فى موقعة نوارين. فساد شعور بتفوق أوربا البحرى وبشكل جعل بايات تونس لا يفكرون كثيرا فى مقاومة النفوذ الأوربى . وربما كان هذا السبب أساسا فى عدم ترحيب الباى بمندوبى الجزائر الذين طلبوا منه فى سنة ١٨٣٠ معاونتهم فى حربهم ضد فرنسا ، وإن كان هذا السبب لا يفسر لنا أمر محاولة الباى مساعدة الحملة الفرنسية ضد الجزائر وارسال التموين إليها ، ثم تهنئته للفرنسيين حين انتصروا على الجزائريين ، وحتى قبل أن تدخل القوات الفرنسية مدينة الجزائر نفسها . ولم يكن خافيا على الباى أنه رأس لنيابة اسلامية وأن الحملةالفرنسية هجمت على الجزائر باسم أوربا المسيحية ، كما كان واضحا أن هذه الحملة الفرنسية كانت تهدف إلى تدعيم النفوذ الفرنسى فى كل نيابات شمال إفريقية ، بما فيها تونس نفسها .

ولقد خضع باى تونس بسرعة للشروط التى أملتها الحملة الفرنسية البحريةعليه وتعهد بوقف التعرض للسفن الأوربية وإلغاء القرصنة وحماية السفن الأوربية فى المياه التونسية ومنع أسر الأوربيين واسترقاقهم . وخضع بسرعةلهذهالشروط رغم أن غيره من حكام الأقاليم الاسلامية قد رفضها مثل يوسف باشا القرمانلى حاكم طرابلس الذى أصر على عدم الرضوخ أمام القوة . فهل كان هذا الموقف مرونة من جانب الباى فى تونس أم كانت رغبة فى التقرب من فرنسا ، ومحاولة الوصول إلى نوع من التوازن بين نفوذها والنفوذ العثمانى حتى يظهر بمظهر الحاكم المستقل ؟

لقد امتلأت كتب التاريخ شرحا للعلاقات غير الودية التى سادت بين حكام الجزائر وحكام تونس ، وعبر أجيال متلاحقة ، وشرحت أن دايات الجزائر كانوا فى بعض الأوقات يفرضون الجزية السنوية على البايات فى تونس . وأن

رجال الجزائر كانوا يعيشون على البحر وكانوا من المحاربين فى الوقت الذى قلت فيه قيمة حكام تونس العسكرية . ولكن مثل هذا العامل لا يكفى لتفسير اتخاذ البايات لموقف يتعارض مع مصالح المغرب الكبير ويتعارض مع مصالح المغرب الاسلامى ، خاصة وأن العلاقات التونسية الجزائرية قد سويت فى سنة ١٨٢١ وبعد توسط الباب العالى بين حكام الاقليمين المغربيين .

وكم من مؤرخ حاول الاستناد إلى هذه المواقف لكى يشرح أن بايات تونس كانت تحاول الاستناد إلى فرنسا لكى تقلل من درجة ارتباطها بالدولة العثمانية ولكنا نلاحظ أن هذا الادعاء لا يثبت طويلا أمام المنطق خاصة وأن الدولة العثمانية كانت لا تفرض نفسها على تونس بالقوة بل اكتفت باتخاذ هذا الاقليم سياسيا ومعنويا مع بقية الامبراطورية وفى ظل حكم أسرة البايات الحسنية . ولم يكن فى وسع تونس أن تخشى كثيرا من النفوذ العثمانى خاصة وأن حدودها الشرقية كانت تقوم فيه ولاية أو نيابة مستقلة ، أو شبه مستقلة ، وخاضعة كذلك لحكم أسرة معينة هى أسرة القرمانلى التى ظلت تحكم طرابلس حتى سنة ١٨٣٥ . ولم تتدخل الدولة العثمانية فى أمور تونس ، أو تحاول التدخل فيها إلا بعد نزول القوات الفرنسية فى الجزائر مما اضطر هذه الدولة إلى إعادة حكمها المباشر على طرابلس ومحاولاتها التدخل فى العام التالى فى شئون تونس ، مما يبطل هذا العامل كذلك . وعلى أى حال فلقد تدخلت فرنسا ومنعت الأسطول العثمانى من الوصول إلى تونس . أما مسألة محاولة باى تونس الافادة من احتلال فرنسا للجزائر لكى يزيد من نفوذه ونفوذ أسرته فى الاقاليم المغربية فلا يمكنها أن تفسر موقفه من الجزائريين سنة ١٨٣٠ ، خاصة وأن مشروعات الاستعانة بامراء من البيت الحاكم التونسى لحكم الجزائر باسم فرنسا لم تظهر إلا فى العام التالى .

والواقع أن بايات تونس قد اتخذو مثل هذا الموقف حتى يظهروا بمظهر المحايدين

ويسيروا بذلك صوب سياسة تعمل على تدعيم استقلالهم وظهورهم بمظهر رؤساء الدول المستقلة ، وإن كان ذلك على حساب التضامن والترابط بين الأقاليم الاسلامية شمال افريقيه .

وعلى أى حال فإن فرنسا قد عملت على استغلال هذه النزعة عند بايات تونس لكى تفصل بينها وبين الدولة العثمانية من ناحية ، ولكى تزيد نفوذها فى هذه المنطقة من ناحية أخرى . ووضح ذلك فى الاستقبال الرسمى الذى استقبلت به فرنسا باى تونس فى سنة ١٨٤٦ والذى عاملته فيه معاملة الملوك المستقلين رغم أن بريطانيا رفضت استقباله بنفس الطريقة وأصرت على ضرورة تقديم السفير العثمانى له لدى البلاط البريطانى ، مثله فى ذلك مثل أى حاكم اقليمى يحضر للزيارة من دولة أجنبية لها سيادتها الرسمية عليه وعلى الاقليم الذى يتولى شئونه . ودفع ذلك البايات إلى السير صوب فرنسا والاستعانة بها فى إنشاء ادارة حديثة فى البلاد ، والاستعانة بها فى إنشاء المدارس وإنشاء الجيش التونسى . وأصبحت هذه العوامل أسساً للتدخل الفرنسى بعد أن ركزت النفوذ الفرنسى فى قطاعات هامة من الولاية التونسية .

وكانت تونس ولاية ضعيفة فى أدارتها وفى امكانياتها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وكان الباى يركز كل السلطة فى يديه رغم أنه لم يكن قد تمرن على فنون الحكم . وكان الباى يحكم بطريقة عتيقة ويقضى معظم أوقاته فى الحريم ، كما كان يجبر معظم الامراء على قضاء أوقاتهم فى قصورهم أو يزج بهم فى السجون حتى يتخلص من مؤامراتهم ومنافساتهم . أما هؤلاء الأمراء الذين كان الباى يرضى عنهم ويرشحهم للالتفاف حوله فلم يكن تعليمهم يزيد على بعض القراءة والكتابة ودراسة بعض آيات من القرآن والتمرن على بعض الحركات العسكرية وركوب الخيل . حقيقة أن ولى عهد تونس كان يقود حملة سنوية يخرج بها لجمع

الضرائب المتأخرة من بعض القبائل غير الخاضعة ، ولكن ذلك لا يعنى أنه كان فارساً مغواراً ، بل كان يصطحب معه قبل سفره ما يلزمه من وسائل الراحة والترف ، كما كان يعود دائما دون التحام أو اصطدام مع هذه القبائل .

وكان الباى يعتبر حاكما مطلقا ، ويعتبر مشرعا للدولة ، وحتى فى شئون الشريعة التى يستند فى قراراته فيها إلى فتوى من شيخ الاسلام . كما كان رئيسا للسلطة التنفيذية ويستند إلى عدد من الوزراء ، معظمهم من أصل يونانى أو البانى لتسيير شئون النيابة . وكانوا يشبهون المماليك فى تربيتهم وفى توليهم المناصب ، كما كانوا يشبهونهم فى اخلاصهم لرأس الدولة . ولم تكن هناك رقابة على السلطة التنفيذية ، كما أن الصحافة لم تكن تتجاوز جريدة واحدة هى الرائد التونسى .

وكانت تونس تعيش فى أوضاع تشبه إلى حد بعيد نظم الاقطاع التى سادت أوربا فى العصور الوسطى ، إذ أن الاشراف كانوا يعتبرون نوابا للبــــاى فى أقاليمهم ، وكانوا يتمتعون فيها بامتيازات مالية وسلطات ادارية وقضائية . ولكن عدد منهم كان يقضى أوقاته حول الباى ، وكأنهم حاشية له ويتركون ادارة الأقاليم لنواب عنهم ، وأقل منهم تمرنا على شئون الحكم ، فساعد ذلك على سوء أحوال البلاد ومن النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وكان التعليم متأخراً فى تونس ولا يزيد عن دراسة القرآن والأحاديث وبعض الفلسفة وكان معظم الأهالى لا يتمكن من تحصيل أى قسط منه . وأخيراً فعلينا أن نذكر أن محاولة الاصلاح لم تكن سهلة بعد أجيال عديدة عاشت فى جمود . وكان أهالى المدن يرفضون الاصلاح ، كما كان أبناء البادية يحترمون التقاليد ويحاربون كل من يحاول تغييرها أو تعديلها . كانوا يحترمون القوة اكثر من احترامهم للقانون وكان يلزمهم كثير من التعليم حتى يتمكنوا من التطور . وحينما شعرت

تونس بضرورة الاصلاح وجدت أن هذه العملية ستكلفها الأموال والنفقات ، وأن هذه الأموال ستعمل على زيادة نفوذ الأجانب فى البلاد . وبدأت تونس فى التطور وعملت على الاصلاح وأدى ذلك بالتالى إلى خضوعها للنفوذ الأجنبى .

(٢) زيادة نفوذ الأجانب :-

ازداد نفوذ الأجانب فى تونس مع ازدياد حاجة الدولة للأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتها ومع زيادة نمـــو الحركة الرأسمالية فى أوربا وازدياد هجرة بعض العناصر الأوربية إلى ما وراء البحار وخاصة إلى تلك الأقاليم التى كانوا يحصلون فيها على حماية معينة وعلى امتيازات . ولم يكن معنى ذلك أن معاملة الأجانب فى تونس كانت معاملة حسنة ، فكثيراً ما كان الباى ورجاله يسيئون معاملتهم ، ويرفضون تنفيذ تعهداتهم حيالهم ، وبطريقة أوتوقراطية شرقية . وكثيراً ماتعرضوا لالقاء القبض عليهم من وقت لآخر ، وخاصة إذا ما كان الباى فى حاجة إلى الأموال . وكانت هذه الطريقة التى يعامل بها الباى وسلطاته الاجانب فى اقليمه سببا فى تدخل الحكومات الأوربية لديه وقيامها بالضغط عليه ومحاولتها حماية رعاياها والعمل على تغيير الأوضاع الموجودة فى تونس حتى يتمكن الرعايا الأجانب من العيش فى ظل نظام معقولة .

ولقد أضطر الاجانب إلى الاحتفاظ بامتيازاتهم الأجنبية وأصروا على ذلك مع كل ماتمنحه لهم هذه الامتيازات من حقوق لايتمتعون بها فى بلادهم نفسها . وكانت الامتيازات الأجنبية تعفى الأجنبى من الخضوع للقضاء الوطنى فى الجرائم التى يرتكبونها وتتركهم لكى يحاكموا أمام قناصلهم وطبقا القوانين بلادهم.وأدى هذا النظام بالتالى إلى إشاعة الفوضى والارتباك فى تونس،كما هدد فى سنة ١٨٧١ بمحاولة هدفت من ورائها ايطاليا إلى غزو الاقليم . ونلاحظ أن الأجانب كانوا

رغم تمتعهم بهذه الامتيازات ، يهاجمون الحكومة التونسية على صفحات جرائدهم المحلية . ووصل الأمر بهذه الامتيازات إلى أنها أصبحت تعنى إعفاء الاجانب كلية من دفع الضرائب ومن الخضوع للقضاء الوطنى أيضا من كل الالتزامات التى تفرض على الوطنيين . وسمح ذلك للأجانب ، بعد أن كانوا يقيمون فى المدن الساحلية ، وبالتوغل فى الأراضى التونسية ، وأخذوا يطالبون بامتيازات جديدة لم يكن فى وسع الباى أن يمنحها لهم . وأصبحوا عقبة فى سبيل كل اصلاح دستورى أو مالى أو قضائى مادام وا قد استندوا إلى امتيازاتهم التى أصبحت حقوقا مكتسبة يصعب النقاش فيها .

ولقد وضعت تونس مشروعا لإنشاء المحاكم المختلطة فيها سنة ١٨٧١ وذلك للنظر فى القضايا التى يكون أحد طرفيها وطنيا والثانى أجنبيا خاصة وأنه كان يصعب اخضاع الأجانب للقضاء الوطنى أو اخضاع الوطنى للقضاء القنصلى . ووضع مشروع انشاء هذه المحاكم المختلطة باشراف قضاة من الفرنسيين والايطاليين والبريطانيين . ولكن هذا المشروع فشل فى سنة ١٨٧٤ بعد أن اعترضت عليه الحكومة الايطالية وصرح وزير خارجيتها بأنه يصعب عليه إجبار أى ايطالى على أن يتقدم لقضاء لاهو وطنى ، أى ايطالى بالنسبة اليه ، ولا هو تونسى فى قضايا مع تونسيين ، وفى الأراضى التونسية . وأنسحبت بذلك ايطاليا من الدول التى كان عليها تنفيذ هـــذا المشروع واعلنت أنها مستريحة إلى نظام الامتيازات الاجنبية . ففشلت التجربة .

وإذا كانت اختصاصات قناصل الدول الاجنبية فى تونس متعددة فإن مشكلاتهم كانت كثيرة . وكان على القنصل أن يعرف كيف يتعامل مع الأهالى ومع الباى والوزراء . ولكن الصحافة الاجنبية كانت تؤيد هؤلاء القناصل ، كل منها تجاه قنصله ، حتى وإن أخطأ فى موقف من المواقف . وعمل هؤلاء القناصل على زيادة

نفوذ بلادهم فى تونس وبكل الوسائل . ولم يكونوا بمفردهم فى هذا الميدان .إذأن رجال الدين كانوا يعملون كذلك على نشر الدعاية لبلادهم ويحـــاولوا زيادة الامتيازات المعطاة لهم . ولقد أدى تنافس الدول الاوربية الثلاث فيما بينها ، تنافس فرنسا مع ايطاليا وبريطانيا على نشأة شعور عدائى بين رعايا هذه الدول فى تونس وإلى ظهور ضغائن وأحقاد شخصية بين القناصل أنفسهم . وإذا كان النفوذ الفرنسى قد ازداد فى تونس منذ احتلال فرنسا للجزائر فإن بعض البايات ليخشى من هذا النفوذ ويحاول أن يتقرب من ايطاليا لكى يوازن بها نفوذ فرنسا مثل محمد الصادق . ولكن هذه الشخصية لم تكن تصلح للوقوف أمام السياسة الأوربية ، وكانت قليلة الخبرة والحنكة ، فعملت على زيادة تعقيد الموقف بدلا من أن تساعد على حله . وكان هذا التعقيد فى صالح الأجانب وضد المصلحة الحقيقية للبلاد ، وخاصة فى تلك الفترة التى حاولت فيها أن تصلح أمورها وتطور اداراتها وتعمل على مسايرة روح العصر .

(٣) محاولات الاصلاح :-

إحتاجت تونس إلى الأموال لكى تعمل على إصلاح جيشها وأسطولها وتواجه نفقات الدولة ونفقات القصر والأمراء ، ووجدت الرأسمالية الأوربية الناهضة والناتجة عن سرعة دورة رأس المال وتكدس الأرباح الناتجة عن الصناعة فرصة لها فى تونس ، وبدأت بذلك مسألة الديون التونسية التى كانت تشبه إلى حد بعيد مسألة الديون المصرية ، فى أسبابها وعملياتها ونتائجها .

وحاول أحمد باى أن ينشىء جيشا حديثا ، وعلى النظام الفرنسى وبأيدى ضباط من الفرنسيين . وكلف هذا الجيش الدولة التونسية ، دون أن يتمكن بالقيام بأى

عمل أكثر من الاستعراضات الحربية ، وحينما انصرف خلفاء هذا الباى عن الاهتمام بهذا الجيش ساءت حاله ، بعد أن كبد الدولة الكثير .

وكذلك الحال بالنسبة لانشاء اسطول تونسى حديث،وحضرت السفن وظلت باقية فى الموانى حتى تلفت . وبعد إرهاق مالية تونس بنفقات الجيش والاسطول، إضطرت النيابة إلى معاونة الدولة العثمانيه بمبلغ من المال فى حرب القرم . كما كان انهيار النظام الأقطاعى ونمو النظام الرأسمالى وحاجة الباى والأمراء إلى الحصول على مبالغ من المال تساعدهم على الاحتفاظ بمستوى معين من المعيشة يدفعهم دفعاً إلى الاقتراض ، ويدفع الدولة بالتالى إلى الاستدانة ، خاصةوان كان يصعب الفصل فى ذلك الوقت بين ميزانية الدولة وميزانية الأمير .

وعمدت الحكومة التونسية إلى الاقتراض محلياً من التجار الأجانب المقيمين فى تونس ، ولكن الحالة إزدادت إرتباكاً يوماً بعد يوم،وزاد دين الحكومة حتى بلغ ٢٨٫٠٢٦٫٠٠٠ فرنك فى سنة ١٨٦٢ . ثم حاولت الحكومة التونسية أن تسوى مركزها بعقد قرض جديد وكبير ومنخفض القيمة ، تسدد به الدين الأولى ، وبشروط مريحة . فعقدت فى سنة ١٨٦٣ قرضاً بمبلغ ٣٥ مليون فرنك وبفائدة قدرها ١٢ ٪ ويستهلك فى خمسة عشر عاماً ، ولكنها لم تستلم من هذا المبلغ الأخير إلا ٥٫٦٤٠٫٠٠٠ فرنك وضاع الباقى فى جيوب رئيس الوزراء ورجال البنوك والسماسرة . فأضطرت الدولة بعد ذلك إلى زيادةالضرائب،وأدى ذلك بالتالى إلى قلقلة الأحوال فى البلاد ، وإزدياد الضيق والسخط.وزادمن ضيق الأهالى حدوث كوارث وانتشار وباء الكوليرا ثم التيفوس ، ثم انتشار المجاعة بين الأهالى فى سنة ١٨٧٦ . وعجزت الحكومة التونسية عن دفع أقساط أرباح الديون ، فأحتج الدائنون لدى حكوماتهم ، التى تدخلت فى الأمر ،للدفاع عن مصالح رعاياها ، وللافادة من الموقف .

وكان الدائنون الرئيسيون لحكومة تونس من الممولين والتجار ، ومن الايطاليين والفرنسيين والانجليز . وحينما أعلنت الخزينة التونسية عجزها عن دفع التزاماتها للدائنين وحتى للموظفين ، أعتبر القناصل الأوربيين أن تونس فى حالة إفلاس ، وأنه لا يرجى لماليتها أى تقدم أو تحسن مادامت باقية فى ايدى المسئولين . وإقترح قنصل فرنسا استحضار بعثة فرنسية لإصلاح المالية التونسية ، وأصر على إقتراحه ثم هدد بتنفيذه بالقوة . ورأت كل من ايطاليا وانجلترا أن فرنسا قد تنفرد بالعمل فاحتجت على موقف فرنسا ؛ ثم اتفقت الدول الأوربية الثلاثة على ضرورة التعاضد والعمل لصالح كل الرعايا الأوربيين بدلا من التدخل عن طريق العمل الفردى ، فاستقر الرأى على تكوين بعثة مالية مختلطة لإصلاح المالية التونسية .

وكان واجب هذه البعثة المالية الأساسى هو تنظيم الأمور المالية وبشكل يضمن للدائنين حصولهم على فوائد وأقساط ديونهم . وكان عليها أن تعمل على تنظيم مصروفات النيابة حتى تدافع عن مصالح الدائنين . فزادت الازمة استحكاماً بين الأمراء والموظفيين والوطنيين ، مادامت ميزانية الإمارة قد وضعت فى خدمة الدائنين . وعلى أى حال فإن هذه البعثة قد نجحت فى تحويل مجموع الديون التونسية ، والتى كانت قد بلغت مايقرب من ١٦٠ مليون فرنك ، وبفائدة تزيد على ١٢ ٪ فى السنة ، إلى دين موحد بلغ ١٢٥ مليون فرنك فرنسى وبفائدة تبلغ ٥ ٪ . كما أنها وضعت مشروعاً لتنظيم المالية التونسية ، ووافق الباى على تطبيقه ، وبضمان الدول العظمى . ولكن الباى كان لا يعبأ كثيراً بخطورة الموقف ولا يقدرها حق قدرها . وكان يحتاج هو وأفراد أسرته إلى الأموال ، كما كان يعتقد فى صعوبة اتفاق الدول الأوربية ، خاصة وأنها متنافسة فيما بينها . ورأى أن إيطاليا تحنق على زيادة النفوذ الفرنسى فى النيابة ، وانها تسعى إلى هدم البعثة

المالية ومشروعها ، وأن بريطانيا لا توافقها عـــلى ذلك ، ثم شاهد إستمرار النزاع بين أعضاء البعثة نفسها، الفرنسيين منهم من ناحية والايطاليين والبريطانيين من ناحية أخرى . فاعتقد الباى أو هذه الدول لن تتفق أبداً ، ولم يحسب للأمر حسابه استنادا إلى تنازعهم فيما بينهم .

وكانت هناك مشكلة إصلاح وسائل الحكم وإشراك الأهالى فى تقرير أمورهم وأمور بلادهم بأنفسهم ، وكان معنى اعطاء سلطات دستورية ظهور الباى بمظهر التحرر ، وبمظهر المستجيب لمطالب العصر ، والمستجيب لمطالب القناصل وعرف أول قانون أساسى فى تونس باسم « عهد الأمان » وكان يتعلق بضمان حريات الأفراد ويشبه خط خلخانة إلى حد بعيد . ثم صدر الدستور التونسى فى سنة ١٨٦١ وأعلن المساواة بين الأجناس والسكان ونص على إنشاء شورى يشارك فيه كل من التونسيين والأجانب المقيمين فى البلاد ولا شك أن البـاى محمد الصادق كان يحاول فى ذلك الوقت ، وباصداره للدستور ، إرضاء الأجانب عامة ، والفرنسيين خاصة . ذلك أنه انتهز فرصة زيارة الامبراطور نابليون الثالث للجزائر فى ذلك الوقت لكى يعرض عليه هذا الدستور قبل إصداره، ثم أعلن الباى بعد ذلك الدستور فى بلاده .

ولقد ساعد إعطاء هذا الدستور على قدوم عدد من الأجانب إلى تونس، فإزداد نجاحهم فى عملياتهم الرأسمالية فى الوقت الذى زاد فيه الضيق على الأهالى . كما أن هؤلاء الأجانب أخذوا فى الضغط على الحكومة التونسية ، وكانوا يعرفون موقفهـا المالى وبدء خضوعها لنفوذ الدول الأوربية . وساعد كل ذلك على أن يرى الوطنى بلاده تمنح للأجانب ما لا تمنحه له ، وأنها تتهيأ لإستقبال مزيد من الأجانب وتعمل على إصلاح وسائل الحكم حتى تتمشى معهم . فساعد ذلك الشعور ، مع الرغبة فى المحافظة على التقاليد على نشوب حركة رجعية ضد الاصلاح

فى سنة ١٨٦٤ . وبدأت هذه الحركة فى موسم جمع الضرائب فى المنطقة المجاورة للحدود الجزائرية ثم انتشرت فى كل الأقاليم وخضعت لقيادات دينية واشتملت على اتجاهات تمثل عداء للنفوذ الأوربى ، وحاولت أن تظهر وكأنها تميل لدولة الخلافة العثمانية . وكان إهمال الزراعة والتجارة مع الاصرار على جمع الضرائب مما يثير الأهالى ، كما رؤوا فى الامتيازات الممنوحة للأجانب استهتارا بمصالح البلاد . ولولا انشغال فرنسا فى ذلك الوقت لتدخلت فى تونس . كما أن الدولة العثمانية حاولت أن تفيد من الموقف وتستعيد نفوذها فى النيابة وأرسلت أسطولها إلى المياه التونسية ، ولكن الأساطيل الفرنسية والانجليزية والإيطالية منعت الأسطول العثمانى من الوصول إلى الساحل ، ومن القيام بأى عمليات . ولكن المندوب العثمانى تمكن من التوفيق بين الثوار وبين الباى ، وعرف الباى أن الدولة العثمانية لا تتربص به الشرور وأنه يمكنه الاعتماد عليها خاصة وأن الدول الأوربية كانت تحاول العمل على محاصرته وتتأهب للإفادة من الموقف. كما اعتقد الباى أن بلاده لم تكن مستعدة بعد لتقبل حكم دستورى ، خاصة وأنه كان يمهد السبيل أمام الأجانب دون أن يتمكن الوطنيون من الإفادة منه. فألغى الدستور فى العام التالى وبعد أن عمل به لمدة أربع سنوات .

وكانت هذه المشكلات المتتالية تهدد بفقد البلاد لإتزانها بل واستقلالها، خاصة وأن الحالة قد بلغت بالدولة التونسية إلى العجز عن دفع رواتب الموظفين — ولولا تولى خير الدين باشا زمام الأمور فى ذلك الوقت لتقهقرت أحوال تونس بسرعة ، ووصلت إلى مرحلة الإنهيار ، بأسرع مما وصلت إليه .

(٤) خير الدين باشا :

كان خير الدين مملوكا من أصل شركسى ، إنتقل من القسطنطينية إلى قصر أحمد

باشا ، باى تونس ، حيث تعلم الدين واللغات ، ثم نشأ نشأة عسكرية ، وتعلم على ضباط البعثـــة الفرنسية ، وأصبح ضابطاً فى الفرسان . وكان الباى مسرفا فى نفقاته ، كما كان يترك أمور الدولة لمصطفى الخزنة دار الذى كان رغم تقواه لا يتورع عن السرقة والغصب ومشاركة السارقين والغاصبين . واستمر مصطفى الخزنة دار مسيطرا على الوزارة فى تونس ما يقرب من خمسة وثلاثين سنة ، أثقل فيها كاهل الأهالى بالمظالم والضرائب واختلاس الأموال.وكان يحبب إلى الباى الإنفاق ومعيشة الترف والبذخ ، وكلما احتاج البـاى إلى الأموال قام الوزير بجمعها له من الأهالى وأكثر ، واثرى ثراء كبيرا . وتوسم مصطفى الخزنة دار الذكاء والكفاءة فى خير الدين ، وتنبأ له بحسن المستقبل ، فزوجه من إبنته .

وكان مصطفى الخزنة دار يعتمد على محمود بن عياد فى الشئون المالية وجمع الضرائب وعمليات التوريد وما اليها ممـــا يدر عليه الربح والمكاسب . وبلغت الأموال التى جمعها ما يقرب من ثمانين مليونا . ثم فر إلى فرنسا ، وأخذ معه وثائق تثبت قيامه بشراء أدوات لحكومة تونس بمبلغ أربعين مليون فرنك . وطالب الحكومة التونسية بدفع هذا المبلغ . وزاد من خطورة العملية تجنسه بالجنسية الفرنسية وإمكانية قيام فرنسا بالدفاع عن « مصالحه » فى تونس . ووقع اختيار الباى على خير الدين لكى يذهب إلى باريس ويدافع عن حقوق تونس تجـاه ابن عياد . وبعد قضايا استمرت ثلاث سنوات انتهى الأمر إلى تشكيل لجنة تحكيم برئاسة الامبراطور نابليون الثالث خفضت مطالب ابن عياد إلى أقل من ثلاثة ونصف مليون فرنك فى نفس الوقت الذى ألزمته برد مبالغ أخرى إلى الحكومة التونسية . وكسبت تونس من هذه القضية مبلغاً يقرب من ٢٤ مليون فرنك . وكلف الباى خير الدين باشا بعمليات أخرى وهو فى أوربا .

وأفاد خير الدين من احتكاكه برجال السياسة واحتكاكه برجال الأعمال وبدول أكثر تقدما فى السلم الحضارى من تونس ، وعاد إلى بلاده لكى يصبح وزيراً للحربية ويشغل هذا المنصب لمدة ست سنوات. وقام فى هذه الفترة باصلاح ميناء حلق الوادى وإنشاء مصنع لبناء السفن وحاول تغيير نظام حكم الدولة بإنشاء مجلس لشورى القوانين .

ويعتبر إنشاء مجلس شورى القوانين من أهم المشروعات التى عمل فيها خير الدين باشا. ولقد اصطدم هذا المشروع برجال الدين الذين حاولوا الإصرار على المزج بين الدين والدولة وعدم الاقتباس من الغرب كما اصطدم بأصحاب النفوذ والسلطات وخاصة الباى ومصطفى الخزنه دار ولقد نظر هذا المجلس فى أمر مد احدى الشركات الفرنسية للمياة إلى قرطاجنة ثم المرسى ولكنه وجد أن الباى قد وعد الشركة سلفا بتنفيذ المشروع . وحاول الباى من ناحية ثانية أن يتصرف فى أمـــوال الأوقاف بدعوى الحاجة اليها للقيام بالاصلاحات العسكرية . فاضطر خير الدين باشا إلى المعارضة فى ذلك وأظهر ضرورة فصـــل ميزانية الدولة عن ميزانية الأوقاف خاصة وأن الميزانية الأولى كانت لا تزال تخضع لأهواء الأمير وينفق منها على ترفه وشهواته . وتكاتف هذان العنصران ضد خير الدين ومشروعاته الإصلاحية واتهموه تارة بالسير فى ركاب فرنسا وتارة أخرى بمحاولة ضم تونس إلى الدولة العثمانية ، وبشكل يفقدها شخصيتها . وحاول خير الدين ، كما يقول ، أن يسير بالأمور فى طريق العدالة والنزاهة والاخلاص ، ولكن كل مسعاه ذهب سدى ولم يشأ أن يخضع وطنه الذى تبناه ورأى أن الباى ، وعـــلى الأخص وزيره الرهيب العظيم الجاه مصطفى خزنة دار لا يلجأ إلى التشريعات الإصلاحية إلا لتبرير سيئاتهما تبريراً قانونياً . فقدم استقالته من رئاسة المجلس ومن وزارة الحربية وعاد إلى حياته الخاصة .

ولم يتمكن خير الدين باشا من الثورة على الأوضاع ، خاصة وأن الباى كان ولى نعمته ومصطفى خزنه دار صهره . فأمضى وقته بين حياته الخاصة وبين سفره بصفته سفير للباى إلى المانيا وفرنسا وانجلترا وايطاليا والنمسا والسويد وهولندا والدانمارك وبلجيكا وفى مهمات خاصة. وبقى تسع سنوات بعيداً عن السلطة ولكنه تمكن من دراسة الأسس التى قامت عليها المدينة الغربية وساعده ذلك على كتابة كتابه « أقوى المسالك فى معرفة أحوال الممالك » .

والواقع أن خير الدين حاول أن يشرح فى كتابه ضرورة ادخال الاصلاحات فى الدول الاسلامية ، فبحث فى المقدمه فى حالة البلاد الاسلامية وأسباب انحطاطها بعد ازدهارها ، ثم تعرض فى صلب الكتاب لتاريخ الممالك الأوربية ووصف كل دولة وادارتها وجيوشها ونظام الحكم فيها وماليتها وقوتها البرية والبحرية . ثم وصف جغرافية أوربا الطبيعية وحاول أن يضع أمام القارىء العربى صورة لنهضة أوربا وبشكل يسمح للمسلمين باقتباس مايرغبون . ولقد حاول خير الدين أن يرد على حجج بعض الشرقيين الذين سيرفضون الأخذ بالاصلاح على الطريقة الغربية سواءاً لادعائهم بأن هـــذا الطريق مخالف للشريعة أو لادعائهم بأنه لايتناسب مع الأمم الشرقية أو بأن ادخال مثل هـــذا التغيير سيتطلب زيادة الميزانية وبالتالى زيادة الضرائب . وشرح أن العدل والحرية هما ركنا الدولة الأساسيين . وحمل المسلمين تبعة تأخرهم وشرح لهم أن مايعوقهم هو أن بعضهم، مثل رجال الدين يتفرغون للشريعة ويتركون أمور الدنيا ، وأن بعضهم الآخر، مثل رجال السياسة ، يعرفون الدنيا ولا يعرفون الدين . ثم أصر على ضرورة تطبيق الحرية الشخصية والحرية السياسية فى بلاد المسلمين . ويعتبر كتابه وثيقة هامة تمثل آراء رجال الاصلاح من المغرب العـــربى الاسلامى المتنوعين فى هذا العصر .

وفى أثناء ابتعاد خير الدين عن الوزارة وتفرغه للكتابة اغتنم مصطفى خزنه دار الموقف والغى المجلس النيابى وأخذ فى التمادى فى فرض الضرائب وتحصيلها، ثم استدار إلى الاستدانة من أوربا دون وازع أو رقيب. فوصلت البلاد إلى مرحلة الافلاس. ومع تشكيل اللجنة المالية لتوحيد الدين أصبح خير الدين رئيسا لها. ولم تكن رئاسة هذه اللجنة بالأمر الهين خاصة وأن الدول الاوربية كانت ترغب فى ضمان حقوق رعاياها قبل أن تفكر فى التونسيين كما أن بقاء مصطفى خزنه دار فى رئاسة الوزارة لم يكن يسهل الأمر على اللجنة. ولكن خير الدين تمكن من العمل وتمكن من ضبط احدى أخطاء الخزنة دار، فعزل من منصبه، وتخلصت منه البلاد وأصبح خير الدين هو الوزير الأول.

وكان عهد خير الدين باشا الجديد عهد اصلاح فى كل نواحى القطر، وفى جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والمالية والادارية والقضائية وحتى فى الزراعة والتعليم. وتمكن خير الدين من وقف القناصل عندحدهم، وقلل العبء على الفلاح، والغى كثيراً من الضرائب وأنشأ المدارس العصرية التى تعلم اللغات الحديثة وأصلح جريدة الرائد العربى ونظم الوظائف الحكومية وحدد مرتبات القصر ونظم السجلات ودور المحفوظات وعمل على احياء الصناعات المغربية الأصيلة ونظم الاوقاف والقضاء. ولكن الموقف الدولى كان يهدد تونس وخاصة نتيجة لهزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية ومحاولة ايطاليا سبقها فى الولاية. فحاول خير الدين أن يضرب الدولتين الأوربيتين الطامعتين الواحدة بالأخرى ويقوى صلتا تونس بالدولة العثمانية. وسافر خير الدين نفسه إلى القسطنطينية ونجح فى اقناع السلطان باصدار فرمان يحدد العلاقة بين الدولة العثمانية وتونس ويقرر بأنها إيالة عثمانية لواليها الحق فى تولية المناصب الشرعية والعسكرية والملكية والمالية لمن يكون أصلا لها، وفى التعامل مع الدول الأجنبية الا فى الشئون السياسية التى تمس حقوق

الدولة العثمانية من معاهدات وحرب وتغيير للحدود . وقرر هذا الفرمان نظام الوراثة فى العائلة المالكة مع الاحتفاظ بالسلطان بحقه فى الخطبة وفى ضرب النقود وكان هذا الفرمان يبشر بعهد جديد بالنسبة لتونس الا أن كل من فرنسا وايطاليا رفضت الموافقة عليه مادام يعوقها عن التوسع فى تونس .

وتكاثفت العقبات كما تكاثرت الصعاب والأعداء ضد خير الدين ومشروعاته الاصلاحية ، وأصبح الباى يتأسف على ذهاب مصطفى الخزنة دار الذى كان يسرق ويعطى ، كما زاد تبرم أعوان الخزنة دار وزاد حنق أصحاب وأنصار ايطاليا وفرنسا . وأتهم خير الدين بأنه قد منح شركة فرنسية امتيازاً لإنشاء خط حديدى بين تونس والجزائر ، وكان هذا الاتهام يحاول تسوىء سمعته بين الأهالى ومع الدولة العثمانية . والواقع أن خير الدين كان قد رفض اعطاء هذا الامتياز مادام يتصل بالحدود التى تخضع للدولة العثمانية فطلبت الشركة أن تحل فى مشروع آخر محل شركة انجليزية وفى انشاء خط لايصل إلى حدود الجزائر . فوافق خير الدين على المشروع وتمكنت هـــذه الشركة بعد اعتزاله الحكم تكملة الخط حتى الحدود الجزائرية .وحاول خير الدين أن يدافع عن نفسه بأنه لم يوافق على اعطاء الامتياز حتى الحدود ، وبأن هذا الخط لم يكن العامل الوحيد الذى يهدد استقلال تونس أو يسهل على فرنسا السيطرة عليه . وحاول أن يبرر عمله حتى بعد أن أعلنت فرنسا حمايتها على البلاد ، ولكن أحداً لم يستمع اليه .

كما اتهم خير الدين بأنه لم يعمل على اعادة نظام الشورى واصلاح حكم البلاد وأنه حكم البلاد حكما استبداديا . وعلى أى حال فلم يكن فى وسع أحد أن يطمس ماقام به من اصلاح وتحسين ودفاع عن شخصية البلاد . والمهم هو أن الباى قد ترك الاشاعات تسرى حول خير الدين متهمة أياه مرة بأنه يريد تسليم البلاد للدولة العثمانية ، ومتهمة أياه مرة أخرى بأنه يريد تسليم البـــلاد لفرنسا . وفسدت

العلاقات بين الباى وخير الدين،وزادت فساداً حينما نشبت الحرب الروسية التركية سنة ١٨٧٦ وطلب الباب العالى المعونة من الممالك العثمانية ، ومنها تونس،فتراخى الباى فى اجابة الطلب ، فى الوقت الذى تحمس فيه خير الدين ، وجمع المتطوعين وأرسل الأموال إلى الباب العالى . واضطر خير الدين إلى الاستقالة ،ثم تمكن بعد ذلك من السفر إلى القسطنطينية واحتل منصب الصدر الأعظم هناك .

لقد كان خير الدين باشا مصلحاً سياسيا واجتماعيا دون أن يسمح لنفسه بالثورة، وكان يعمل فى هدوء وفى صمت وفى احترام للولاة والحكام،واعطى لتونس تجربة فريدة فى نوعها،ولكن التجاوب كان قليلا بينه وبين حكام ذلك العصر .وفشلت تونس فى الافادة من مجهوداته الاصلاحية إفادة لها قيمتها ، وفى وقت احتاجت فيه تونس إلى هذه الاصلاحات وهذه المجهودات ، خاصة وأن المصالح والاطماع الاستعمارية كانت واضحة ومهددة .

الفصل الثاني عشر

المصالح والأطماع الإستعمارية

كانت هناك مصالح وأطماع لعدد من الدول الاوربية والاستعمارية فى تونس، وكانت هذه المصالح والاطماع تتزايد على مر الايام وتتزايد مع تزايد ضعف الولاية وتقهقر أحوالها الاقتصادية والادارية. كانت هناك بريطانيا بأساطيلها فى البحر المتوسط وقواعدها ومراكزها، وكانت هناك ايطاليا التى تواجه تونس من الجانب الآخر من البحر، وكانت هناك فرنسا التى أصبحت منذ زمن جارة لتونس فى الجزائر علاوة على كونها الدولة العظمى الوحيدة الموجودة فى البحر المتوسط، رغم أنهزامها فى الحرب السبعينية. ولم يكن لتونس أن تعارض وتقاوم طويلا أمام هـــذه الأطماع الاستعمارية. وإذا أخذنا المشكلة من وجهة النظر الاقليمية، أو التونسية البحتة دون نظر إلى تضامن اسلامى وتكاتف مغربى لوجدنا أن الدولة العثمانية نفسها كانت تعتبر قوة لها مصالحها المعنيه فى المنطقة. فكيف يمكن لتونس أن تسير بسفينتها وسط هذه المصالح وأن تقف تجاه هذه الاطماع؟

(١) الدولة العثمانية والتضامن الإسلامى:-

كانت تونس تتمتع حتى وقت احتلال فرنسا للجزائر باستقلال شبه تام، والى أن اعادت الدولة العلية العثمانية غزو طرابلس فازاداد بذلك نفوذها فى تونس. وكان الباى يعتبر من الوجهة الرسمية حاكما عاما على تونس من قبل الباب العالى وإن كان قد حصل على حرية التصرف الفعلية. وحينما تدخلت ايطاليا فى سنة ١٨٧١ اضطر الباى محمد الصادق إلى قبول فرمان نفس السنة حتى يتمكن من توطيد مركز بلاده أمام الدول العظمى ويضمن حق اسرته فى ولاية العرش من بعده. ولكن

السلطان أخذ يظهر خضوع تونس له وارسل بعض السفن الحربية إلى مياهها وأخذ يعامل موظفى الباى وكأنهم موظفين عنده. ولقد حاول الباى أن يغير هذا الوضع ويستفيد منه فى نفس الوقت فأرسل بعثة فى سنة ١٨٧٧ برئاسة الجنرال رستم إلى الاستانة لكى تتفاوض فى أمر زيادة الحقوق والارتباطات بين تونس والدولة العثمانية . ولقد أقترحت هذه البعثه على السلطان أمر ضم بشالك طرابلس إلى تونس وتحت حكم الباى الذى يمنح لقب خديو ويتعهد بدفع جزية سنوية . ولكن هذا الاقتراح لم يجد أذنا صاغية لدى السلطان .

وحينما اعلنت الحرب التركية الروسية أظهر أهالى تونس تعلقهم بسلطانهم وحامى حمى ديارهم وخليفتهم ، وخاصة بعد أن أخذت الحرب بينه وبين الروسيا شكلا دينيا واضحاً. ولقد ارسلت تركيا فرمانا إلى تونس تطلب فيه ارسال الامدادات لمحاربة اعداء الاسلام . ولكن الاشاعات انتشرت فى ذلك الوقت عما سيؤل إليه مصير تونس فى حالة هزيمة تركيا ، وهل ستقتسمها الدول الأوربية أو تعطيها لدولة معينة . وحينما وصلت الانباء بأن روسيا قد أمرت أسطولها بالسفر من البحر البلطى إلى البحر المتوسط قرر الباى عدم تقديم معونة لتركيا فى هذه الحرب ، ورغم استمراره فى الاستعداد والتجهيزات الا أنه أخر سفر الجنود حتى أنتهت الحرب . وكانت هذه العلاقة تدل على عدم رغبة الباى فى التجاوب مع بقية أقاليم الدولة العثمانية ، وتدل على رغبته فى السير فى نفس الطريق الذى أختاره خديو مصر للوصول إلى استقلاله بإقليمه عن الدولة ودون أن يتمكن من الوقوف بهذا الاقليم فى وجه الأطماع الاوربية الاستعمارية التى كانت تحيطه من كل جانب وتتمثل فى ثلاث اعداء أقوياء لهم مصالح فى الاقليم ولهم أطماع واضحة فيه ، وهم انجلترا وفرنسا وايطاليا .

(٢) المصالح الانجليزية :-

عرفت انجلترا أهمية موقع تونس الاستراتيجى الذى كان يتحكم فى حوض

البحر المتوسط،الشرقى منه والغربى.وعرفت انجلترا أهمية موانى تونس الطبيعية التى يمكن تحويلها بسهولة إلى ترسانات . ولذلك فان انجلترا كانت تعمل على ألا تقع تونس فى يد دولة قوية وخاصة فرنسا التى كانت تنافسها فى الحركة الاستعمارية بشكل عام ، وفى البحر المتوسط بشكل خاص ، وبخاصة بعد احتلالها للجزائر .

رأت انجلترا أن فرنسا تحاول فصل تونس عن تركيا ، أو تحاول أن تدفع تركيا إلى التصريح باستقلال تونس ، وخشيت انجلترا من ذلك ولفتت نظر فرنسا إلى أنها لا ترغب فى أن تراها تتوسع فى تونس تلك البلاد التى تعتبر جزء لا يتجزأ من أقاليم السلطان . ورفضت الحكومة البريطانية الاعتراف بالباى كحاكم مستقل رغما عن أنه كان يتمتع بميزات كثيرة للاستقلال الفعلى. وفرضت انجلترا بعض القيود على الباى فى حالة زيارته للندن واشترطت أن يقدمه السفير العثمانى . ودفعت انجلترا ثمن ذلك حين أساء الباى معاملة قنصلها فى تونس وأهانه ثم أهمله وأمر بالاعتداء عليه فى بعض الحالات.

ولقد عملت بريطانيا حتى سنة ١٨٧٨ على ألا تقع تونس تحت نفوذ فرنسا أو إيطاليا . وتمكن القنصل الانجليزى هناك بنشاطه من أن يحصل على امتياز لشركة انجليزية فى سنة ١٨٧٤ بمد خط حديدى من تونس إلى الحدود الجزائرية، وأصبحت انجلترا بعد سنة ١٨٧٦ شبه محتكرة للسكك الحديدية فى تونس . وشجعت بريطانيا بعض السكان الزائرين فى مالطة على الهجرة إلى تونس لكى يتمتعوا بامتيازات وترتاح هى من أعبائهم ويكونوا سببا تستند اليه فى التدخل فى الشئون التونسية . ولكننا نلاحظ عدم تجاوب رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال البريطانيين من هـــذا الاتجاه فحاولوا فرض شروط قاسية للعمل فى تونس ، ثم عادوا ولم ينفذوا تعهداتهم فابطلت امتيازات البنوك فى سنة ١٩٧٨

بعد أن كانت احدى الشركات الفرنسية قد حصلت على امتياز مد السكك الحديدية إلى الجزائر فى سنة ١٨٧٦ . وظلت بريطانيا محافظة على هذا الموقف إلى أن جاء مؤتمر برلين .

(٣) المصالح والاطماع الفرنسية :-

كانت مصالح فرنسا فى تونس قبل سنة ١٨٣٠ لا تقوم إلا على بعض العلاقات التجارية البسيطة وتستند على بعض المصايد على سواحل هذا الجزء من بلاد المغرب . ولكن تجربة فرنسا فى احتلال الجزائر أصبحت أساساً هاماً للتوسع الاستعمارى الفرنسى فى كل بلاد المغرب الكبير ، وخاصة بعد أن أصبح لها رعايا من المسلمين وأصبحت لها حدود مع دولتين من الدويلات الاسلامية هناك . واعتبرت فرنسا أن الجزائر امتداد لها وأخذت تهتم بكل حركة تظهر فى تونس أو فى المغرب الأقصى حتى ولو كانت هذه الحركة دينية .وأخذت الأطماع الفرنسية ترسم لها طريقا فى تلك الأقاليم ، وأصبحت تونس مهددة بالنفوذ الفرنسى ، وبدرجة أكبر من المغرب الأقصى، وذلك لصغر مساحتها وحب أهلها للسلم وامكانياتها المتعددة . فظهرت تونس على أنها فريسة سهلة للنفوذ الفرنسى .

وكان من الطبيعى أن تتطلع فرنسا إلى تونس التى لا يفصل بين سكانها وسكان الجزائر أى حاجز أو فاصل فى الجنس أو اللغة أو الدين . ويشرح لنا التاريخ تلك الروابط العديدة التى قامت بين الاقليمين المغربيين ، وأن ما يمتلك الجزائر يمتلك تونس . وكان الأهالى فى الاقليمين يعتبرون أنفسهم شعبا واحدا ، وكانوا ينتقلون من اقليم إلى اقليم وبشكل يصعب عمل من يرغب فى وضع حد بينهما . وكانت فرنسا تنظر إلى الجزائر بنفس النظرة التى تنظر بها بريطانيا إلى الهند ، ورأت أنها قد ضحت فى فتحها بمائة وخمسين ألف من الجنود ، وكان أى

اضطراب يقع فى الجزائر أو فى تونس يهدد الفرنسيين ويحملهم يفكرون فى نفس الوقت فى ضرورة تثبيت أقدامهم فى الأقاليم المغربية .

ولقد رأى الفرنسيون النفوذ العثمانى فى تونس فصمموا على وقفه ، ولو بالقوة . وكم من مرة فيما بين سنتى ١٨٣٠ ، ١٨٨١ أظهرت فيها فرنسا لتركيا رغبتها فى عدم اعتداء تركيا على الوضع القائم فى تونس أو انتقاص أى جزء من استقلالها . وأخذت فرنسا فى اقناع الباى بأن يعتبر مصالحه متميزة عن مصالح تركيا، وأخبرته بأنها تعتبره حاكما مستقلا . ولما زار الباى أحمد باريس قابلته الحكومة الفرنسية مقابلة الأمراء وذهبت احتجاجات السفير العثمانى فى الهواء واعترفت الحكومات الفرنسية بانعامات الباى على الموظفين الفرنسيين وأظهرت سخاءاً واضحاً من جهتها فى الانعام على الباى ورجاله بالأوسمة والنياشين. ولما حاولت بريطانيا منع هذا النفوذ الفرنسى أفهمت فرنسا الباى بأن انجلترا تحاول الانتقاص من استقلاله ، ولكن دون أن تظهر له نياتها فى اعلان الحماية عليه وعلى بلاده . وكانت فرنسا لا ترحب بوجود تركيا فى تونس ، وكجارة لها فى الجزائر . والواقع أن فرنسا قد حاولت أن تعمل على بسط سيادتها على تونس دون أن تلتفت إلى مصالح الانجليز أو الايطاليين فيها . وكان وجود الجيوش الفرنسية المنظمة فى الجزائر ، ووجود الأسطول الفرنسى على تمام الأهبة ، ووجود الأوسمة والانعامات التى منحتهم للباى وحاشيته وعدد من موظفيه، كان كل ذلك دلائل على أن فرنسا ستفوز بتونس .

ولقد وضح التضارب بين النفوذ الفرنسى والانجليزى فى تونس من اتهام القنصل الانجليزى للقنصل الفرنسى بمحاولة اضاعة المصالح البريطانية وتجريده الباى من وسائل العمل . أما القنصل الفرنسى فإنه قد وصف القنصل البريطانى بأنه عدو لفرنسا .

وجاءت الحرب السبعينية لكى تفقد فرنسا نفوذها فى تونس وتسمح بالتالى بزيادة نفوذ كل من إيطاليا وانجلترا . ولكن فرنسا عينت قنصلا جديدا لها فى تونس كان قد تمرن على العمل فى القاهرة والاسكندرية وبيروت وهو القنصل روستان الذى كان يعتبر البحر المتوسط بحيرة فرنسية . ورغم انهزام فرنسا على القارة الأوربية ، وقيام الثورة ضدها فى الجزائر إلا أنها صممت على الاحتفاظ بالجزائر وحينما حاولت إيطاليا فى نفس السنة الهجوم على تونس بحملتها التأديبية أصرت فرنسا ، رغم هزيمتها وثورة الجزائر ، أن تمد حدودها إلى جوار بنزرت . ولكن إيطاليا تراجعت فى أمر احتلال تونس ، وأصدرت تركيا فرمان فى سنة ١٨٧١ الذى اعتبرت فيه تونس أحـــد أقاليم الدولة العثمانية ، فلم تعترف فرنسا بهذا الفرمان . ولقـــد شهد عام ١٨٧٤ أزديادا للنفوذ الفرنسى فى تونس مع الحصول على امتياز لمد الخط الحديدى من تونس إلى الحدود الجزائرية ، وكان هذا الامتياز فى غاية الأهمية إذ أنه وضع أهم المناطق التونسية وأخصبها تحت النفوذ الفرنسى الفعلى ، وأصبح فى وسع فرنسا أن تصل بسهولة إلى عاصمة تونس . ولقد سيطرت فرنسا على البعثة المالية الدولية التى كان وكيلها فرنسى ، كما كان معظم الدين التونسى فى أيدى الفرنسيين . واحتكرت فرنسا الخطوط التلغرافية وخطوط السكك الحديدية الهامة ، وكان مصطفى اسماعيل رئيس وزراء تونس فى حمايتهم ويحمل وسام جوقة الشرف مما يجعل مركز فرنسا متفوقا وممتازا فى تونس ويساعدها بالتالى على أن تقول كلمتها عند تقرير المصير التونسى .

(٤) المصالح والأطماع الإيطالية :-

كانت مصالح إيطاليا وأطماعها فى تونس لا تقل عن مصالح فرنسا وأطماعها فى فى ذلك الاقليم ، وكانت إيطاليا تحاول التوسع الاقليمى فى تونس وتوحد بين بلادها وهذه البلاد الافريقية كما حدث منذ عهد الفينيقيين وقرطاجة وروما .

وكانت هناك ذكريات مشتركة بين تونس وإيطاليا مع الوندال ومع قيام دولة الاغالبة من تونس بفتح صقلية وحكمهم لكلابريا فى جنوب إيطاليا ، ومع حكم النورمانديين حكام صقلية للمهدية وسوسة . كما كانت للجمهوريات الايطالية المتاجرة ذكريات كثيرة مع موانى المغرب .

وبدأ الإيطاليون يقيمون فى تونس فى القرن التاسع عشر وخاصة بعد فتح فرنسا للجزائر وفتح الجزائر لاستيطان الأوربيين . وكان دستور سنة ١٨٦١ يشجع الهجرة ويعمل على زيادة عدد الجالية الايطالية على عدد غيرها من الجاليات ولما كانت الجالية الانجليزية فى تونس تتكون فى غالبيتها من المالطيين الذين يتكلمون ويكتبون الايطالية ، فقد أصبحت اللغة الايطالية هى أولى اللغات الأوربية فى تونس . ومنذ الثلث الأول للقرن التاسع عشر فكرت سردينيا فى ضم طرابلس إلى مصر واخضاع الجزائر لجماعة فرسان مالطة وضم تونس إلى سردينيا واستندوا فى ذلك إلى أن سيطرة دولة من الدرجة الثانية ، مثل سردينيا لن يثير عوامل الحقد فى نفوس الدول البحرية الكبيرة ، بل سيؤدى إلى الاستقرار فى حوض البحر المتوسط . ورغم فشل هذا المشروع فإن مملكة سردينيا الصغيرة احتفظت برغبتها فى الحصول على تونس الذى عاش فيه كثير من الايطاليين وانتشرت فيه المدارس والمنشآت الايطالية . واهتمت ايطاليا بالشئون الاستعمارية حتى فى اثناء عملية توحيد ايطاليا ، واعتبر ماترين أن مستقبل ايطاليا هو فى البحر المتوسط كما أعتبر أن تونس هى أحسن مستعمرة ايطاليه وأحدى الطرق الرئيسية لنمو ايطاليا ولنشر المدنية فى أفريقية .

وواصلت فلورنسا اهتمامها بتونس واشتركت الاساطيل الايطاليه مع الاساطيل البريطانية والفرنسية فى المناورات التى حدثت سنة ١٨٦٤ . وكانت الحكومة الايطالية لاتنظر بعين الرضاء إلى الاصلاحات التى قام بها الباى أو نحو حركته

الاستقلالية .وحاول الايطاليون الموجودين في تونس في ذلك الوقت أن يدفعوا حكومتهم إلى احتلال السواحل التونسية ، الا أن الوقت لم يكن يسمح لايطاليا بمعاداة فرنسا . وكان من الصعب على ايطاليا أن تحتل تونس ومازالت البندقية وروما خارجة عن حدود دولتها ، وكانت المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تمنع ايطاليا من البحث عن مشكلات جديدة ، وتصدم في سبيلها بالدول الكبرى المجاورة .

وكان القنصل الايطالي في تونس يعمل على زيادة نفوذ دولته وباستمرار في الولاية ، فأفهم الباى ورئيس الوزراء بضرورة رفض السياسة الفرنسية . التى تحضه على الاستقلال ، ورفض سياسة انجلترا التى تدعى أن تونس جزء لايتجزأ من أملاك الدولة العثمانية ، وأفهمهما أن الطريق الوحيد هو أن يعلن أن بلاده فى حالة حياد تام . ولقد عارضت فرنسا هذا الاتجاه وعجزت ايطاليا على تدعيم سياسة قنصلها . ورغم ذلك فقد تمكن هذا القنصل الايطالي من عقد معاهدة فى سنة ١٨٦٨ مع تونس اعطت للايطاليين الحق فى امتلاك الاراضي والعقارات واستغلال المناجم،وأدت بالتالى الى ازدياد عدد الجالية الايطالية وبشكل واضح، وأصبحت هذه الجاليه الايطاليه تشتمل على التجار ورجال الأعمال وعلى متوطنين يعيشون فى أملاكهم وأراضيهم .

وكانت ايطاليا فى ذلك الوقت تعانى من الفقر أكثر مما تعانى من كثرة السكان،وكانت ولايات الجنوب تعتبر عبئا ثقيلا على ولايات الشمال بعد الوحدة ، وأخذ الأهالى يشعرون بضرورة الهجرة إلى مناطق جديدة يجدون فيها الرزق دون أن تخسرهم بلادهم . فأخذ الساسة الايطاليون يوجهون أنظارهم إلى السواحل المغربية القريبة منهم ، يوجهون أنظارهم إلى تونس ، وينظرون اليها على أنها فريسة سهلة فـ حان قطافها .

وكانت تونس فى ذلك الوقت مشغوله بمشكلاتها الداخليه من فتن وثورات وسوء ادارة ومجاعات وأوبئه وتحكم. وازداد عدد المهاجرين الايطالين فى تونس مع تقدم وسائل الملاحة فى البحر المتوسط وأخذ أصحاب رؤوس الأموال يفكرون فى إيجاد ميادين جديدة لاستغلال أموالهم وظهرت نزعه للتشبه بانجلترا وفرنسا التى كانت تهيمن على أجزاء من البحر المتوسط . وأخذت ايطاليا ، فى الوقت الذى أتمت فيه وحدتها فى العمل على الحصول على مركز ممتاز لها فى البحر المتوسط وتحلم بالقيام بدور فى ذلك البحر الذى هيمن الرومان عليه قديما . ولذلك فإن ايطاليا قد حاولت أن تستفيد من الأزمة التى نشأت فى سنة ١٨٧١ . وكانت فرنسا تعتبر خطراً على الاطماع الايطاليه فى تونس ولكن أنهزامها فى الحرب السبعينية جعل ايطاليا تتطلع إلى أن ترثها فى البحر المتوسط بأكمله لافى تونس وحدها . وادعت ايطاليا أنها قد اصبحت دولة كاثوليكية عظمى ومن حقها أن ترث البابوية فى أملاكها . وكانت فرنسا من ناحية أخرى لاترغب فى اثارة الشعور العام الايطالى ضدها مادامت مصالحها الأساسية بقيت كما هى . فتشجعت ايطاليا على الاستمرار فى سياستها التوسعية وحاولت أن تتدخل فى شئون تونس وتتوسع فيها . وانتهزت ايطاليا فرصة اعتداء البوليس التونسى على أحد الرعايا الايطاليين لفرض نفسها على تونس وضربت باعتذارات الباى عرض الحائط واضطر الباى الى أن يطلب مساعدة تركيا وأخذ فى شرح وجهة نظره لفلورنسا. ولولا تدخل انجلترا وتركيا لابحرت الحملة التى كانت مجهزه فى سبيتزيا الى تونس . ولقد صرح السفير البريطانى لوزير خارجية ايطاليا بأن الضغط يمكن أن يقع بوسائل أخرى غير الاساطيل والبنادق ، واعلن زميله التركى أن أى هجوم على تونس معناه الهجوم على تركيا. فرأت ايطاليا أن الوقت لم يسمح لها، وهى مازالت مملكة صغيرة بأن تلقى بنفسها فى تلك المهمة . ولما أصدرت تركيا فرمانها فى سنة

١٨٧١ اشتركت ايطاليا مع فرنسا فى الاحتجاج عليه ، واصطحبت ذلك بحملة عنيفة فى جرائدها على سياسة تركيا ، أتهمتها فيها بأنها تجهز جيشا للنزول إلى تونس ولفرض سيطرتها على الباى . وهكذا بدأت أيطاليا فى التدخل .

والمهم هو أن ايطاليا قد افادت درساً هاما من هذه المشكله، ذلك أنها قد عرفت بأن انجلترا لن تقف مكتوفة الايدى أمام تدخل ايطاليا فى تونس ، وفهمت أن فرنسا ، رغم ضعفها وأنهزامها ، كانت مصممه على الا تتخلى عن مركزها كدولة عظمى مستعمرة . ولكن ايطاليا وجدت أن موقف المانيا يبدوا مشجعا لها على المضى فى سياستها ورأت أن مشكلات فرنسا سوف تشغلها لبضعة سنوات . ولم تكن ايطاليا تتحمل رؤية فرنسا فى الأراضى المجاورة لصقلية . وحين استعادت فرنسا نفوذها تبددت آمال الايطاليين وحل محلها القلق .

ولقد رأت ايطاليا فى تولية خير الدين باشا رئاسة الوزراء فى تونس حركة تسيء اليها وتزيد من النفوذ الفرنسى ، فاتهمته بأنه دسيسة فرنسية وأنه آلة فى ايدى الفرنسيين وساعدت على ترويج الاشاعات بأن الوزير يمهد لوضع تونس تحت الحماية الفرنسية . وحالت ايطاليا العمل على اشعال فتنة داخلية تعيد الوزير المعزول إلى الحكم ولكنها فشلت فى هذه الحركة . وقامت حركة ايطالية تحاول عرقلة النفوذ الفرنسى المتزايد فى تونس ، وأخذ القنصل الايطالى يمر فى مدن تونس الساحلية ويتهم الباى بالكفر والالحاد ويدعو الاهالى للثورة ، كما حاول هدم البعثة المالية التى اعتبرتها ايطاليا امتداداً للنفوذ الفرنسى ، وحاول انشاء بنك ايطالى نمساوى لهذه البعثة لمساعدة بعض رجال الأعمال النمساويين من تريستا . ولقد فشلت كل هذه المجهودات، خاصة وأن انجلترا كانت لا توافق عليها، وكان الممثلين الانجليز والفرنسيين مستعدين لتأييد هذه البعثة كل التأييد .

وحاولت ايطاليا بعد ذلك أن تتدخل بارسال بعثه جغرافيه الى تونس كان

معظم أعضائها من الرجال العسكريين وذلك لاشعار فرنسا بأن ايطاليا لاتسمح بامتداد النفوذ الفرنسي إلى تونس وتوسعه هناك ، وأن ايطاليا ترقب الحالة ومصممة على عدم ترك الباى يقع فريسه للفرنسيين . وصرح اعضاء هذه البعثه بأنه من الواجب أن تكون تونس ميدانا للنفوذ الايطالى،وعلى أساس أن تكتفى بريطانيا بجبل طارق ومالطة،وتكتفى فرنسا بالجزائر . وتطلق ايطاليا فى تونس، وبشكل يساعد على خلق توازن فى البحر المتوسط .

وبالرغم من أن أحوال ايطاليافى ذلك الوقت لم تكن تسمح لها بالبدء فى استعمار تونس الا أن سياستها كانت تدور حول العمل على منع فرنسا من اعلان حمايتها على تونس ، وكانت ترى ضرورة الاستعانة بمساعدة انجلترا لها فى تنفيذ هذه السياسة . وكانت ايطاليا قد رأت دور بريطانيا فى تأخير ارسال الاسطول الايطالى إلى تونس سنة ١٨٧١ ورأت دورها فى تدعيم اللجنة المالية الدوليةسنة ١٨٧٥ . ولقد قام السفير الايطالى فى لندن بالتدخل مرات عديده لاثارة شكوك الوزارة البريطانية تجاهمشروعات فرنسا وتجاه مستقبل تونس.وحاولت ايطاليا الافادة من الاشاعات التى سرت فى سنة ١٨٧٥ حول تعاون فرنسا مع رئيس الوزارء التونسى لاعلان الحماية على بلاده ،وذلك لكى تطلب من بريطانيا عملا مشتركا يمنع ذلك النفوذ الذى يهدد مصالحهما . وكانت ايطاليا تطلب معونة انجلترا فى كل مرة تأزمت فيها المسألة التونسية . ومع احتجاجها على اعطاء امتيازات السكك الحديدية لفرنسا كانت ايطاليا تشرح لانجلترا أنها تعارض فى سيطرة فرنسا على المواقى الهامة التونسية وبالتالى تعارض فى سيطرةفرنسا على الولاية التونسية .وكان أهم شيىء بالنسبة لايطاليا هى الا تقع تونس فريسة لفرنسا ، ولذلك فإنها حاولت أن تعلق أنتونس دولة محايدة وتامة الحياد،وإن كان هذا الاتجاه لم يعط أى نتيجة ايجابية . وانتقلت الانظار بعد ذلك ، مع مسرح الحوادث من وسط البحر المتوسط إلى الشرق والبلقان مع ازمات سنتى ١٨٧٦ ، ١٨٧٧ ، وتمهد الأمر للوصول إلى مؤتمر برلين .

الفصل الثالث عشر

المسألة التونسية ومؤتمر برلين

لقد تشابكت المصالح والأطماع المختلفة فى تونس،وفى شكل معقد، قبيل انعقاد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨.وإذا كانت المعاهدات والاتفاقات الدولية تعرف بضرورة المحافظة على الدولة العثمانية وسلامة أراضيها، إلا ان نمو مصالح واطماع بعض الدول الاستعمارية فى تونس جعل بعض هذه الدول يميل إلى اعتبار تونس مستقلة تماماً عن الدولة العثمانية،حتى يسهل عليها أمر افتراسها دون اثارة المسألة الشرقية والحقوق الدولية، وجعل بعض الدول الأخرى تسعى إلى محاولة اعتبار تونس فى حالة حياد وكانت الدول ذات المصالح والاطماع فى تونس هى انجلترا وايطاليا وفرنسا. ولكن انجلترا تمكنت من الحصول على قبرص بعد الحرب التركية الروسية، فبقيت المنافسة واضحة بين كل من ايطاليا وفرنسا على تونس. ولم يكن من السهل على أى من هاتين الدولتين أن تحصل على تونس دون الحصول على موافقة بقية الدول العظمى. فما هو موقف كل من هاتين الدولتين ؟وما هى علاقات كل منهما مع بقية الدول؟ وكيف تم ترتيب الأمر فى مؤتمر برلين ؟

(١) موقف ايطاليا :ـ

كانت بريطانيا تنظر إلى الدولة العثمانية على أنها سد منيع يقف أمام تغلغل النفوذ الروسى فى الشرق الأدنى، واضطرت انجلترا نتيجة لذلك إلى أن تقف فى جانب تركيا التى ظهرت وكأنها أحسن من يحمى طريق الهند ويجب مساعدته للقيام بهذه المهمة. ولقد حاولت انجلترا أن تساعد تركيا على أن تقوى نفسها عسكريا واقتصاديا واداريا.وكانت الروسيا من ناحية أخرى تعارض كل تقدم

يحدث فى الدولة العثمانية . وإذا كان الخطر الروسى قد زال بعد مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ الا أن امتداد النفوذ الروسى مع نمو القوميات فى البلقان كان يسير صوب تفكيك هذه الدولة التى تحرس لبريطانيا طريق الهند. ولكن الدولة العثمانية إضطرت من ناحيتها إلى استخدام الشدة ضد الحركات القومية التى ظهرت فى البلقان ،فدفع ذلك عدداً من البريطانيين، ومنهم جلادستون إلى فضح أعمال تركيا وإلى مطالبتهم بوقف تأييد الدولة العثمانية حتى فى حالة قيام حرب بينها وبين الروسيا . ولكن بريطانيا من ناحية أخرى كانت عاجزة عن مجابهة الرأى العام الاسلامى فى الهند بمثل هذه السياسة كما كانت لا تسمح بوقوع القسطنطينية فى أيدى الروسيا. ولذلك فإن انجلترا رأت ضرورة ادخال بعض التنظيمات الاقليمية لحماية المصالح البريطانية فى الدولة العثمانية ،فنادى اللورد وربى بضرورة أحتلال انجلترا لكريت أو لمصر حتى تؤمن خطوط مواصلاتها وتؤمن على مراكزها. وعزمت انجلترا على احتلال قبرص المفتاح الغربى لآسيا ، « وجبل طارق الجديد » ، وعلى أساس أن تترك فرنسا تأخذ جزءاً آخراً من الامبراطورية العثمانية ، وليكن تونس . ويمكن لبريطانيا أن تستند إلى قبرص لكى تزيد نفوذها فى آسيا الصغرى وتمنع تقدم النفوذ الروسى فى سوريا والعراق . وكانت تركيا فى حاجة إلى مساندة بريطانيا لها ، فوافق السلطان فى ٢٦ مايو سنة ١٨٧٨ على اعطاء قبرص لبريطانيا ثمنا لحمايتها له فى المستقبل .

وكان حصول بريطانيا على قبرص يقلب التوازن الدولى فى البحر المتوسط ويدفع فرنسا وايطاليا إلى المطالبة بتعويض. ورأت انجلترا أن كل من الروسيا والنمسا والمجر وهى نفسها قد أرضيت على حساب الدولة العثمانية فلم يكن هناك مبرر لكى تقف فرنسا وايطاليا مكتوفة الايدى أمام تونس وطرابلس ،وكان معنى ذلك تقسيم الدولة العثمانية. وعلى أى حال فإن فرنسا قد منحت تونس وبدون

تمكين فى مصالح ايطاليا ، وبسبب رفض ايطاليا التعاون مع انجلترا بعد معاهدة سان استيفانو . ولقد حاولت بريطانيا أن تضم إيطاليا اليها فى سياستها فى البحر المتوسط ولكى تحافظ على التوازن الدولى فى ذلك البحر ،وخشيت بريطانيا من سير ايطاليا صوب الروسيا رغم إعلانها أن مصالحها تتطابق مع مصالح بريطانيا، وإعلانها الاستعداد لكى تتعاون معها فى أى مؤتمر دولى قادم . فشاعت الثقة فى ايطاليا فى الاوساط الانجليزية ، وجاء إقتراح إنشاء عصبة البحر المتوسط لحماية المصالح المشتركة فى هذا البحر وفى البحر الاسود،وجاء على أنه يعارض أى تغيير فى التوازن الدولى والاوضاع القائمة ، أو التعرض للمواصلات البحرية فى هذين البحرين ، نتيجة للحرب التركية الروسية ، وما قد ينشأ عنها من شروط للصلح . ولكن ايطاليا عادت وشرحت أن مصالحها مماثلة ومطابقة لمصالح بريطانيا،ورغم عن ذلك فإن الحكومة الايطاليـــة ترى الا تقيد نفسها بأى قيـــود قد تقودها إلى الحرب ، وأنه من اللازم أن تتبع سياسة الحياد . فلم يكن من المفاجىء بعد ذلك أن تقدم بريطانيا على الدفاع عن مصالحها فى الشرق الادنى باتفاقها رأسا مع الباب العالى بشأن قبرص ، ودون أن تعمل أى حساب لرغبات ايطاليا فى البحر المتوسط.كما أن انجلترا قد عملت على شراء موافقة فرنسا بأن منحتها تونس. ولما اشتكت ايطاليا فى نوفمبر سنة ١٨٨١ من عدم اكتراث بريطانيا بمطالب الايطاليين فى تونس،ردت عليها بريطانيا بأنه إذا كانت قد قبلت اقتراحها الخاص بانشاء عصبة البحر المتوسط لاحتلت مركزاً يسمح لها فى الاشتراك فى تقرير أى مسألة قد تنشأ بعد ذلك ، ويكون لها علاقة بالتوازن الدولى فى حوض البحر المتوسط .

أما النمسا فإنها كانت لا تعارض زيادة النفوذ الايطالى فى تونس وعلى أساس تحويل انظار الايطاليين عن التيرول والترنتينو صوب البحر المتوسط، ولكن

مشكلات البلقان أثارت مسألة تعديل الحدود الاقليمية بين ايطاليا والنمسا، فساءت العلاقات بين الدولتين. واعتقدت إيطاليا أنه في وسعها أن تستند إلى المانيا لكي تحصل على إرضاء أمانيها القومية من النمسا، ولكنها عجزت عن فهم روح التضامن الجرماني بين المانيا والنمسا. وكانت ايطاليا تتساءل عن نصيبها من أقتسام اسلاب الدولة العثمانية، أهي تونس أو طرابلس أو البانيا؟ ولكنها وجدت أن النمسا قد استولت على البوسنة والهرسك دون أن تحصل هي على أي شيء، فتأزمت الأمور بين الدولتين. ولقد حاولت النمسا أن توجه أنظار ايطاليا إلى شمال إفريقية، وطالبت ايطاليا بتعضيد النمسا لها للحصول على تعويضات في تونس إلا أن النمسا شرحت أن تونس بالذات ستؤدى إلى صدام بين ايطاليا وفرنسا، وأدى موقف إيطاليا من امتداد النفوذ النمساوي في البلقان إلى عدم تعضيد النمسا لايطاليا في أطماعها صوب تونس.

(٢) موقف فرنسا :-

استعادت فرنسا مكانتها بسرعة بعد الحرب السبعينية، وبشكل أزعج بسمارك، واستعادتها في الميادين المالية والاقتصادية والعسكرية، وارتفعت الأصوات تنادي، بضرورة استعادة الالزاس واللورين، والانتقام من المانيا. ودعمت فرنسا علاقاتها مع الروسيا، مما جعل المانيا تخشى من إمكانية حدوث حرب ضدها وعلى جهتين، بعد أن خشيت من تكتل العناصر الكاثوليكية الالمانية مع فرنسا. وكادت فرنسا أن تصل إلى تحالف مع الروسيا، الا أن مشكلة البلقان منعت مثل هذا التحالف. وتدخل بسمارك لإبعاد الروسيا عن فرنسا في الوقت الذي وجه فيه أنظار النمسا إلى البلقان، وفي الوقت الذي كان مستعداً فيه لكي يترك مصر لبريطانيا. أما فرنسا فإن بسمارك أشار اليها بالاتجاه صوب تونس، خاصة وأنه كان يعتقد بأنها ستجد في أقاليم المغرب العـــربي وفي الاقاليم الشرقية من الدولة

العثمانية ميداناً واسعا لنشاطها السياسى .وعلى أى حال فإن هذا العرض كان يعنى بذر بذور الشقاق بين فرنسا من جهة ، وانجلترا وايطاليا من جهة أخرى.وبعد تولى الحزب الجمهورى الحكم فى فرنسا إقترح على المانيا تدعيم علاقات السلم بين البلدين ، وغض النظر مؤقتا عن التحالف مع الروسيا . ومع تعقد المسألة الشرقية أضطرت الروسيا إلى أن تميل إلى المانيا ، بعد أن وجدت صعوبة اعتمادها على فرنسا ، وعداء انجلترا لإطماعها فى البلقان . فأصبحت المانيا فى مركز متفوق يؤثر على سياسة كل الدول الأوربية . وأصبحت السياسة التى تشير بها المانيا هى السياسة التى تبشر بالنجاح . وظهر أن المانيا تحاول تعويض فرنسا عن الألزاس واللورين، وكانت سوريا وتونس أحسن تعويض لفرنسا فى هذا الميدان .

أما انجلترا فإنها قد دعمت موقف فرنسا خاصة وأنها كانت لا ترحب بتفوق النفوذ الالمانى فى أوربا . حقيقة أن شراء انجلترا لنصيب الخديو من أسهم قناة السويس قد غير شعور الفرنسيين صوب انجلترا ، وجعل فرنسا تعطف على الروسيا وقت تعقد المشكلة الشرقية ، ولكن ذلك لم يصل إلى إعلان فرنسا عداءها لإنجلترا . وانتهى الأمر بفرنسا إلى أن وجدت نوعاً من التكامل بين مصالحها ومصالح إنجلترا فى البحر المتوسط . وإذا كانت فرنسا قد وجدت فى أول الأمر صعوبة الاشتراك فى أية عملية قد تؤدى إلى التدخل فى البلقان ، فإنها قد قاومت بذلك لكى تحتفظ بقوتها للدفاع عن نفسها ضد أى غزو المانى . وجاء رفض ايطاليا العمل فى مشروع عصبة البحر المتوسط دافعـــا لانجلترا للتعاون مع فرنسا فى البحر المتوسط ، وفى المسألة الشرقية ، أى أنه دفع انجلترا إلى محاولة منع التقرب الفرنسى الروسى . ووجدت فرنسا صعوبة وقوفها بمفردها وشعرت بضرورة المساهمة بنصيب فى الشئون العالمية . وصمم الجمهوريون الفرنسيون على أخذ جانب الانجليز فى نفس الوقت الذى يظهرون فيه الصداقة لألمانيا ، ويتعاونون فيه مع انجلترا ،

حتى يتمكنوا من القيام بدورهم فى البحر المتوسط وإذا كانت فرنسا قد اعلنت ضرورة مناقشة معاهدة سان استفانو فى مؤتمر دولى ، واعلنت أنها لاترغب فى الحصول على تعويضات لنفسها ، إلا أنها قد اعلنت بعض التحفظات بشأن مصر وسوريا وتونس ، التى يجب الا تناقش أمورها فى المؤتمر . ولم تعترض فرنسا على رغبة بريطانيا فى احتلال أى نقطة أو بقعة مجاورة للدردنيل ، وإن كانت قد طلبت منها تبادل الآراء فى حالة فشل المؤتمر . وكانت انجلترا ترغب فى الحصول على موافقة فرنسا لتغيير مناطق النفوذ فى أقاليم شرقى البحر المتوسط ، وفى نظير منح تونس لفرنسا . وكانت فكرة أطلاق يد فرنسا فى تونس قد ظهرت منذ سنتين ، والظاهر أن انجلترا كانت تستعد قبيل مؤتمر برلين لكى تقبل إقتراح بسمارك ، وتحتل مصر ، وتترك فرنسا تعلن حمايتها على تونس التى وصفها بعض الوزراء الانجليز بأنها امتداد للحدود الفرنسية ، وللنفوذ الفرنسى . وكان فى وسع انجلترا أن تحصل على تعضيد فرنسا لسياستها فى المسألة الشرقية فى نظير اعطائها تونس . فتجمعت بذلك لفرنسا عوامل قوية تسمح لها بزيادة نفوذها فى النيابة التونسية ، وفى مقابل تحسن علاقاتها مع المانيا وانجلترا ، وموافقتها على عدم التحالف مع الروسيا ، واتخاذ الجانب الغربى ، ووجهة النظر البريطانية فى المضايق وقبرص وشرق البحر المتوسط . وظهر قبيل مؤتمر برلين أن القوى الموجودة فى الميدان تمهد لإطلاق يد فرنسا ، لا يطاليا ، فى هذه الولاية المغربية .

(٣) مؤتمر برلين :—

انعقد مؤتمر برلين ، وقبلت فرنسا المشاركة فيه ، وعلى أساس أنه سيمتنع عن مناقشة شئون فلسطين ومصر وتونس ، وأنه سيعقد مناقشاته على بحث المسائل المتعلقة بالحروب التركية الروسية . وكانت فرنسا ترغب فى المحافظة على السلام

العالمى ، فدخلت المؤتمر على أساس المحافظة على الأوضاع القائمة ، وخاصة فى البحر المتوسط . ولكن الاتفاق الانجليزى التركى بشأن قبرص أثر على التوازن الدولى فى هذا البحر ، ولم تسمع فرنسا به إلا قبيل إنتهاء المؤتمر من أعماله ، رغم أنه كان قد عقد قبل ذلك . فثار الرأى العام الفرنسى ، وأخذت الصحافة الفرنسية فى مهاجمة انجلترا وفى التهكم على موقف بلادها . وطالب الجمهوريون بضرورة عدم إعتراف الحكومة بهذا الاتفاق ، مادام لم يعرض على المؤتمر ، ولم يوافق المؤتمر عليه ، كما هددوا بضرورة الانسحاب قبل التوقيع على المعاهدة، استناداً إلى أن اتفاقية قبرص السرية قد جعلت من السلطان مجرد أمير يخضع للتاج البريطانى ، مما يتعارض مع مصالح فرنسا ، ويؤثر على الموقف الدولى فى البحر المتوسط . وظهرت مقالات تشرح أن بريطانيا قد أصبحت فى موقع يسيطر على الاسكندرية وقناة السويس . والمهم هو أن هذه الأخبار وهذه المقالات قد مهدت الطريق لكى يطالب الفرنسيون بتونس كتعويض لهم، مادامت بريطانيا قد أخذت قبرص .

وكانت فرنسا ترغب فى أن ينجح مؤتمر برلين ،وكانت ايطاليا من ناحية ثانية لاتمثل منافسة واضحة لها ، خاصة وأنها قد وقفت موقف الحياد من احتلال النمسا للبوسنة والهرسك ، ورفضت الاشتراك فى حلف البحر المتوسط . ولما سمع مندوب فرنسا فى مؤتمر برلين باتفاقية قبرص رسميا ، إعتبر أنها إذلال جديد لفرنسا ولنفوذها فى البحر المتوسط . ولما أظهر رغبته فى الانسحاب من المؤتمر، كان الانجليز والألمان على استعداد لذلك . فأفهمه الانجليز رغبتهم فى اطلاق يد فرنسا فى تونس ، وأنهم لن يغيروا الوضع القائم فى الشرق الادنى دون موافقة فرنسا . وإذا كانت النمسا ستعمل على إدخال الحضارة والمدنية فى تركية أوربا، وانجلترا فى تركية آسيا ، فإن على فرنسا أن تقوم بنفس الشيىء فى أقاليم شمال

إفريقية . ولقد وافق بسمارك ، الذى لم يكن يحترم الحدود التركية ، تمام الموافقة على هذه السياسة . ولم تكن فرنسا فى ذلك الوقت ترغب فى الحرب مع ايطاليا ، إلا أنه كانت ترى ضرورة وضع يدها على تونس، حتى تعمل على تأمين مستعمراتها المغربية . وكان اشتراك انجلترا والمانيا فى هذه الهبة يقلل من أهمية معارضة ايطاليا للنفوذ الفرنسى فى تونس .

حقيقة أن انجلترا لم تنشر هذه المحادثات المتعلقة بتونس ، ولم تقدم أى شيىء يشبه التصريحات الرسمية فيما يتعلق بالباى ، سواء أمام مجلس العموم أو إلى الحكومة الايطالية ، كما أنها قد تركت قنصلها العام فى تونس فى جهل مطبق فى هذه المسألة ، ولم تقدم أى تأكيد فى هذا الموضوع إلا بعد أن اشترطت على فرنسا أن يظل سراً ، حتى لاتنشأ المصاعب أمام ايطاليا ، التى كانت انجلترا مستعدة لكى تعوضها بطرابلس . ولكن ذلك لم يكن يعنى أن فرنسا لن تتوسع فى تونس، أو أن الرأى العام الفرنسى لم يشعر بذلك . فيلاحظ أن هجوم الصحافة الفرنسية على عملية توسع انجلترا فى قبرص قد خفت ، وأن لهجة هذه الصحف قد تغيرت ، وبدأ الفرنسيون ينظرون إلى عمل انجلترا بشأن قبرص على أنه عمل قانونى عقد بين جانبين متساويين ، وبرغبة كل منهما . واستعدت الدول العظمى بذلك لإحتلال انجلترا لقبرص، وإحتلال فرنسا لتونس، وصرحت بريطانيا بأنها لن تعارض فى توسع فرنسا فى تونس ، رغم أنهـــا لاتضمن تأييدها لباريس فى حالة معارضة ايطاليا لمشروع التوسع الفرنسى فى تونس . ووجدت فرنسا أنه من الواجب الاسراع لتحقيق غرض كانت تحلم به دائما ، خاصة وأن بريطانيا اصبحت لاتعارضها فيه . أما المعارضة الايطالية فلم تكن ترهب فرنسا كثيراً . وتجمعت بذلك الأسباب لكى تدفع بفرنسا صوب العمل، ولكى تبعد ايطاليا عن الميدان وتتوسع فى تونس .

الفصل الرابع عشر

تونس بعد مؤتمر برلين

كان الوعد الذى حصلت عليه فرنسا فى مؤتمر برلين يدل على اتجـــاه الدول الأوربية فى هذه المسألة ، ونتيجة لوجود مصالح أخرى لهم فى شرق البحر المتوسط وفى البلقان ، وفى القارة الاوربية نفسها . ولم يكن فى وسع فرنسا أن تفيد من هذا الوعد ، خاصة وأنه كان شفهياً ، ومن جانب بعض الدول الأوربية. فعملت فرنسا على تدعيم نفوذها فى تونس ، وحاولت الحصول على هذا الوعد بشكل رسمى وكتابى . ثم عملت فرنسا على التخلص من عداء القنصل الانجليزى لنفوذها فى تونس وذلك قبل أن تقف موقفاً معيناً من المشروعات الايطالية والاطماع الايطالية المنافسة لها فى هذه الولاية .

(١) مشروع الحماية الفرنسية :ـــ

رحبت فرنسا بقبول المنحة التى منحتها فى برلين خاصة وأن ذلك سيؤدى فى نظر حكومتها إلى اعادة التوازن إلى البحر المتوسط بعد أن كان قد اختل باتفاقية قبرص السرية ، كما أن الرأى العام الفرنسى كان قد بدأ فى الاستعداد للحصول على تعويض نظير احتلال انجلترا لقبرص . وجدت فرنسا أنه يمكنها الحصول على موارد جديدة وثروة وميدان لنشاطها وعظمتها فى تونس ، لا يسهل عليها أن تجدها فى الراين ، الذى كان يدفعها صوب المانيا ، والتى يتزايد عدد السكان فيها بسرعة . استعدت فرنسا إذاً للنظر إلى تونس كميدان للتنفيس عن أزماتها الداخلية، وموقفها الأوربى ، وغريزتها الاستعمارية . وإن كانت فرنسا لا ترغب فى ذلك الوقت فى الحصول على مستعمرات لتصريف الزائد عن حاجتها من السكان ، فإنها كانت

تحتاج إلى أسواق خارجية ، ومناطق لإنتاج المواد الأولية والمواد الغذائية ، وكان أسطولها يحتاج إلى قواعد بحرية ويمكنها أن تجدها على سواحل تونس . ورغم ذلك فإن فرنسا لم تكن مستعدة للإسراع فى تنفيذ هذه الخطة، خاصة وأن الآراء قد إنتشرت بأن التضحية بأى جنود جدد خارج حدود فرنسا ، يعتبر إهانة لارواح القتلى فى معارك سنة ١٨٧٠ ، والتى لم تتمكن فرنسا من الانتقام لدمائهم ، وللاراضى التى فقدتها فى الشرق . وكانت فرنسا تحاول كذلك أن تعمل على تأمين مركزها على القارة الاوربية نفسها ، ولم تكن ترغب فى أن تثير مشكلات فى الشرق الادنى أو فى البحر المتوسط مشكلات قد تعمل على فقدها تعضيد أى دولة من الدول العظمى . وكانت فرنسا غير مستقرة فى نظم إدارتها ، كما لم تكن الجمهورية الثالثة قد تدعمت فيها بعد ، وكانت المعركة مستمرة بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار ، وبين العلمانية والاتجاه الدينى . كما أن سياسة انجلترا الجريئة فى مصر قد أثارت الفرنسيين ، ودفعتهم صوب المحافظة على مصالحهم المالية والسياسية والثقافية فى مصر . وكان غموض وجهة النظر الالمانية لايشجع فرنسا على السير فى سياسة جريئة ، خاصة وأن فرنسا كانت لاتعلم إن كان بسمارك يحاول خلق مشكلة بينها وبين ايطاليا ، أو يحاول توجيه أنظارها بعيداً عن الالزاس واللورين . وكانت فرنسا تعلم أن ايطاليا ستثور من استيلائها على تونس ، فأدى كل ذلك إلى تردد فرنسا فى إتخاذ موقف محدد فى المشكلة التونسية .

ولقد إعتبر بعض الفرنسيين ايطاليا منافساً غير خطير لفرنسا فى تونس ، خاصة وأن هذه الدولة يمكنها أن تتوسع فى طرابلس ، دون أن يؤثر هذا التوسع على الأملاك الفرنسية فى شمال افريقية . ولكن فرنسيين آخرين شعروا بأن إيطاليا لن تقبل طرابلس لتعويض يوازى تونس . ولذلك فإن فرنسا قد وجدت أنه من الأوفق عدم القيام بعمل مباشر فى تونس ، وشعرت بضرورة تركيز

جهودها فى تقوية نفوذها السلمى بكل الوسائل، حتى تمنع اتخاذ ايطاليا من موقف معاد لها . فقبلت فرنسا « الهدنة » ودون أن تفكر فى ضم تونس عسكريا ، وإن كانت قد فكرت فى ضرورة زيادة نفوذها فى هذا الاقليم، ووضعه فى المرتبة الأولى بالنسبة لنفوذ الدول الاوربيه الأخرى .

ولقد سعت فرنسا إلى الحصول على إعتراف رسمى من الدول الأوربية، بالحماية الفرنسية على تونس ، وعلى منع محاولة أى دولة أوربية أخرى من النزول هناك. ولكن هذه السياسة كانت تشتمل ضمناً على ضرورة ضم تونس ، إذا ما حاولت أى دولة منع فرنسا من النزول هناك ، كما كانت تعنى أن أية اثارة أو تعد من جانب حكومة تونس ، أو أى تدخل من جانب أى دولة أخرى سيؤدى حتما الى أن تعمل فرنسا فى سرعة وتصميم .

وبعد مؤتمر برلين إتصلت فرنسا فى ١٩ يوليو بقنصلها العام فى تونس وطلبت منه إثارة وزارة الخارجية حول بعض النقط ؛ فهل يمكن للباى أن يوقع على معاهدة تحالف مع فرنسا ، يعترف فيها بالحماية ويسمح لجنودها باحتلال بعض المواقع ، وخاصة بنزرت ؟ وفى حالة الرفض ، فما هى المقاومة التى يمكن للباى أن يقوم بها ؟ وكم من الجنود تكفيه لتنفيذ أغراض فرنسا ؟ وهل هناك أى خطر من إحتلال ايطاليا لطرابلس ؟ ولقد وصلت آراء القنصل العام الفرنسى فى تونس إلى فرنسا شارحة أن الباى قد يقبل الحماية الفرنسية ليأسه من الحالة الحالية ومركزه المالى ، ولكنه لن يوافق بسهولة على إعلان الحماية الفرنسية، وأن مقاومة الباى لن تكون شديدة ، إذ أن الاهالى لا يحبون الحرب ، وليسو مرنين أو مجهزين ، أما القبائل ، وهى فى الداخل وعلى الحدود، فإنها ستكون العقبة الوحيدة أمام الغزو . ووصل هذا التقرير المتفائل إلى فرنسا فى الوقت الذى قابلت فيه انجلترا أنبــــاء إتفاقية قبرص بمقابلة حماسية ، والذى أعلن فيه الانجليز حسن

العلاقات الانجليزية الفرنسية . وحاولت فرنسا أن تستفيد من ذلك فى الحصول على وعد من انجلترا ، وبشكل رسمى ، وكتابى ، بشأن تونس. فشرحت المحادثات الخاصة التى جرت بين المندوبين فى مؤتمر برلين ، وأشارت الى تونس ، ومقاصد بريطانيا حيال مسألتها ، وإلى أن الممثلين البريطانيين قد أدلوا بتصريحات شفهية، من الواجب تسجيلها بوضوح وايجاز فى صيغة مكتوبة ، حتى لاتفتر العلاقة بين البلدين . ولكن الوزارة البريطانية وجدت نفسها أمام هجوم عنيف شنه ضدها جلادستون ، رئيس حزب الأحرار ، فتضايق الوزراء المحافظون حينما تقدم السفير الفرنسى بطلباته ، خاصة وأن فرنسا نفسها كانت غير مستعدة فى ذلك الوقت للقيام بعمل إيجابى فى تونس . وكانت انجلترا لاترغب فى اغتصاب ايطاليا ، أو دفعها صوب الروسيا . فاعترض سالسبرى بأن بعضاً من جمله المقتطفة عن محادثاته مع زميله فى برلين ، قد بولغ فيها ، وبطريقة فرنسية ، وذكر أن زميله الفرنسى قد جعله يتكلم عن تونس وكأنها ملك شخصى له ، وقال أنه قد ذكر له فعلا أنه لن يعترض على احتلاله لتونس فى حالة وقوعه ، وفى حالة عدم وجود عقبات فى سبيله . ولكن انجلترا كانت عاجزة عن إعطاء أى شيء لاتمتلكه . ثم أجاب سالسبرى ببعض التفصيل عن محادثاته فى برلين بشأن تونس، فأجاب رسميا على طلب فرنسا ، ولكنه راوغ فى نفس الوقت فى إعطاء الوعد الرسمى ، بعدم الاعتراض على فرنسا هناك ، وجعل على فرنسا أن تعمل على حل مسألة تونس مع ايطاليا ، دون أن تنتظر مساعدة انجلترا ، أو تداخلها فى جانبها .

لقد شرح اللورد سالسبرى أن محادثاته الودية مع ممثل فرنسا فى برلين كانت لها صيغة شخصية ، ولاتختلف عن المحادثات اليومية بين الوزراء المفوضين العاديين، وذكر أنه لا يجزم بأن زميله الفرنسى قد اعاد الكلمات الأصلية التى قالها كل من المتحدثين ، وأن هذه المحادثات قد دارت حول نجاح التجربة الفرنسية فى الجزائر،

كعامل يعطيها القوة للضغط على حكومة الإقليم المجاور ، وهى نتيجة حتمية لامفر منها ، وأن انجلترا ليست لها مصالح خاصة فى هذا الاقليم ، تجبرها على الوقوف أمام التوسع التونسى هناك . ولقد ذكر الممثل الفرنسى أنه يعتقد بأن حكومة تونس لن تستمر طويلا ، وعلى بريطانيا أن تتوقع ذلك ، ولكن ذلك لم يكن مما يغير موقف انجلترا التى تعترف بالنتائج الطبيعية لجوار دولة قوية مثل فرنسا لتونس . كما ذكر أنه قد لفت نظر زميله الفرنسى الى أن فرنسا ليست هى الدولة الوحيدة التى تجاور تونس،وأنه لايعرف رأى الحكومة الايطالية فى الموضوع، رغم أن يعلم أنها مسألة تهمهم . ولقد أرضى هذا الرد فرنسا إلى حد ما . ثم عملت فرنسا على الاستفهام من قنصلها فى تونس عن الموقف العام تجاه الاشاعات التى أنتشرت بأن انجلترا قد منحت تونس لفرنسا ، وتأثير ذلك على القناصل الاوربيين . وكان على القنصل الفرنسى أن يعد مشروعا لإتفاقية مع الباى، تفرض الحماية التونسية على بلاده ، وتمهد للمركز السياسى والمالى الجديد ، الذى يقترحه وفقاً لتجاربه .

ولقد رد القنصل الفرنسى على ذلك،ثم استدعته حكومته إلى باريس للمداولة، ولكن مجلس الوزراء لم يصل إلى قرار حاسم فى مسألة الحماية ، خاصة وأن عقبات كثيرة إعترضت الطريق ، ومنها عداء القنصل البريطانى العام فى تونس لمشروعات فرنسا . كما كان على فرنسا أن تعمل حساب للتوتر السياسى الذى ساد العالم ، ولحركة الجامعة الاسلامية التى إشتدت نتيجة لمعاهدة سان إستفانو ومعاهدة برلين ، والتى كانت تهدد بتعقيد الموقف أمام فرنسا فى كل شمال إفريقية . وكان على فرنسا بعد ذلك أن تزيل عداوة القنصل الايطالى . ورغم أن فرنسا كانت تأمل فى إعطاء طرابلس لإيطاليا ، إلا أن المسألة لم تكن قد تقررت بعد ،وكانت فرنسا تخشى من خطر حرب جامعة إسلامية ضدها ، وخطر إمتداد مثل هذه

الحروب إلى الجزائر نفسها ، إذا ماعرف المغاربة بتقسيم تونس وطرابلس بين فرنسا وايطاليا . ولكل هذه الاسباب أضطرت فرنسا إلى تأجيل تنفيذمشروع الحماية ، حتى يسمح لها الوقت بإثارة المشكلة التونسية، وهي أكثر أملا في الحصول على نتيجة ايجابية فيها .

(٢) نهاية التنافس الانجليزي الفرنسي :—

انتشرت الأخبار حول الاتفاق الانجليزي ـ الفرنسي في الصحف وفي تونس رغم سريتها . فاستفهم القنصل العام البريطاني من حكومته ، واستلم رداً بأن انجلترا لم تمنح تونس لفرنسا . وكان هذا صحيحا من الناحية الدبلوماسية ، رغم أن حكومته لم تعطه علماً بما حدث بالفعل . فتشجع القنصل البريطاني وترجم برقية وزيره إلى العربية ، وزاد عليها عبارات منمقة وبعيدةعن الواقع، ونشرها في الجريدة العربية في تونس ، ذاكراً أن الوزير البريطاني يعترف بالسيادة العثمانية على الولاية ، ويؤيدها ، وأن مثل هذه الاشاعات عن الحماية لاتستندإلى أي أساس . وسلم خطابا شخصيا للباي أكد له فيه « المصالح التي تراها الحكومة البريطانية في رفاهيته وحسن إدارته للولاية » .وذكر للباي أن حكومتهقد كلفته بأن ينفي عن ذهنه أي فكرة عن الاعتداء الفرنسي أو الايطالي على بلاده . ولم تحتمل فرنسا كل ذلك ، فشرحت للندن موقفه العدائي تجاهها.ولم تكن لدى القنصل أي تعليمات تفصيليه عن العلاقة بين فرنسا وانجلترا . ولكن فرنسا أصرت على أن أقل عمل لارضائها هو سحب ذلك القنصل . ولم تكن انجلترا راغبة في سحب قنصلها الذي كان قد خدم الامبراطورية لفترة طويلة ،كما أنها لم تكن تهتم كثيراً بصداقة فرنسا ، وكانت ترى وجوب إطلاق أيدي انجلترا في مصر نظير إطلاق يد فرنسا في تونس . فاضطرت فرنسا أمام ذلك إلى أن تتجه صوب المانيا في مسألة تونس .

وتأزمت الحالة حينما نشأت بعض المصاعب بين أحد المعمرين من ذوى الإمتيازات وبين الحكومة التونسية ، وقامت حكومة تونس بسحب امتيازاته منه ، إستناداً إلى عدم تمكنه من الوفاء بتعهداته. وقام الباى بمحاولة لأخذ أرض سيدى ثابت منه ، ولكن صاحب الامتياز رفض تسليمها .وكان الباى يرغب فى اختبار موقف انجلترا وفرنسا ،فإستند إلى حقه داخل بلاده،وعضده فى ذلك القنصلان الانجليزى والايطالى . ورغما من أن فرنسا لم تكن قد استعدت للضربة النهائية ، ورغما عن أنهـــا كانت تستطيع الاكتفاء باعتذار ، وبفصل بعض الموظفين ، إلا أنها قدمت طلباته فى شكل انذار ، وطلبت الرد فى ظرف يومين ، وإلا فإنها سترسل أسطولها لاحتلال بعض المواقع الاستراتجية على السواحل التونسية . وقامت فرنسا فى نفس الوقت بالشكوى فى برلين ،وإستفهمت فى نفس الوقت عما إذا كانت المانيا لاتمانع فى فرض الحماية الفرنسية على تونس.وكانت المانيا تخشى من أن تتجه فرنسا صوب الروسيا ، فأعلنت أنها مستعدة لمساعدة الجمهورية ، إذا ما سارت باعتدال ، وأنها تعضد الإتجاه الفرنسى الذى يتخذ البحر المتوسط مجالا طبيعياً للتوسع . وبعد أن حصلت فرنسا على هذا التأييد أتجهت ثانية صوب لندن ، وطلبت منها سحب قنصلها من تونس ، بعدما حدث فى تلك الأزمة ، وأشارت إلى أنها قد سحبت البارون دى ميشيل،قنصلها فى مصر ، لأنه لم يكن منسجماً مع القنصل البريطانى هناك ، وأشارت إلى أنه يجب على الدولتين إرسال قناصل ينسجموا مع بعضهم ، حتى يتمكنوا من تنفيذ سياسة الدولتين فى البلاد الاسلامية . وأصرت فرنسا على طلباتها ، ورأت بريطانيا أن علاقة الدولتين أهم من شخصية قنصل من القناصل، كما خشيت بدورها من إمكانية تقرب فرنسا من الروسيا ، فقررت انجلترا إجابة طلب فرنسا . وقدم رئيس الوزراء التونسى اعتذاراً رسمياً للقنصل الفرنسى ، أمام موظفى القنصلية وكبار

المستوطنين الفرنسيين ، وعدد من الوجهاء والأعيان التونسيين دعوا خصيصا لذلك . وظهر القنصل البريطاني بدون أي نفوذ . ثم قامت انجلترا بعد ذلك بالتخلص من قنصلها في تونس ، فأحالته إلى المعاش ، تحت ستار إعادة تنظيم الهيئة القنصلية في الشرق ، نتيجة لمعاهدة برلين . إلا أنها وعدته بمعاش كامل، وتأسفت له رسمياً عن فقدان خدمة رجل مثله من رجال الإمبراطورية . وأحنى القنصل هامته أمام الإرادة الملكية ، وأنهى بذلك خدمته الطويلة ، التي زادت على نصف قرن في استامبول وسوريا وتونس، وانتهت مع ذلك المنافسة الإنجليزية الفرنسية . وبقي على فرنسا بعد ذلك أن تتغلب على معارضة ايطاليا .

(٣) ايطاليا والتصادم مع فرنسا :—

كانت ايطاليا هي العقبة الوحيدة الباقية أمام الآمال الفرنسية للحصول على تونس . ولقد فكرت فرنسا في تحويل أنظار ايطاليا بعيداً عن تلك النيابة، وإلى ولاية طرابلس الغرب ، وإن كانت هذه الولاية تعتبر جزءاً لايتجزأ من ممالك الدولة العثمانية . ولقد حاولت فرنسا توسيط بريطانيا لكي تتدخل لدى الباب العالي حتى يسمح بازدياد النفوذ الايطالي في طرابلس ، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل ، فاضطرت فرنسا إلى أن تظهر لحكومة روما أنها لن تحتل تونس بسرعة، وإنها لن تحتلها إلا بعد التفاهم مع ايطاليا ، ودرس مسألة التعويضات الناتجة عن ذلك . وفي نفس الوقت أفهمت حكومة باريس الحكومة الايطالية أهمية تونس بالنسبة للجزائر ، وتصميم فرنسا على استخدام القوة أمام اعتداء أي دولة على سلامة تونس ، فظهر أن إيطاليا لن تتمكن من احتلال تونس دون المخاطرة بالاصطدام مع فرنسا .

وحينما أبرق القنصل الايطالي في تونس إلى بلاده بأن فرنسا تحاول فرض

حمايتها على النيابة فى سنة ١٨٧٩ ثارت ثائرة الرأى العام فى إيطاليا ، وإضطرت الحكومة الألمانية إلى أن تصرح بأن تونس تقع فى منطقة النفوذ الفرنسى،وأنه يمكن لايطاليا أن تأخذ طرابلس كتعويض لها . وعلى أى حال فقد ازداد التنافس بين فرنسا وايطاليا فى تونس بشكل قد يؤدى إلى الاصطدام ، ويؤثر على العلاقات الايطالية الفرنسية . وشعرت ايطاليا بالمهانة بعد أن أخذت النمسا البوسنة والهرسك ، وحصلت بريطانيا على قبرص،وخرجت هى بأيديها نظيفة وخاوية من تقسيم الأسلاب . وإذا كانت ايطاليا قد حاولت بعد ذلك الإعتراف بمركز بريطانيا الممتاز فى البحر المتوسط ، وحاولت شرح أخطار تحويل هذا البحر إلى بحيرة فرنسية ، وذلك باستيلاء فرنسا على تونس ومن نفوذها على السواحل الجنوبية لهذا البحر حتى مصب النيل،إذا كانت ايطاليا قد شرحت ذلك للحكومة الانجليزية ، فإن حكومة لندن كانت قد وعدت سراً بعدم معارضة النفوذ الفرنسى فى تونس ، ولم تكن تخشى من مثل هذه الأخطار.وحينما وصل الأحرار إلى الحكم فى بريطانيا ، وضح أمام إيطاليا أن انجلترا ليست فى وضع يسمح لها بإهداء تونس لفرنسا أو لأية دولة أخرى ، إذ أنها جزء لايتجزأ من أملاك الدولة العثمانية ، وعلمت ايطاليا كذلك أن انجلترا لاتعارض النفوذ الفرنسى فى تونس ، ورفضت الحكومة البريطانية إعطاءها رداً واضحاً عن الموضوع . فبقيت الآمال الإيطالية معلقة ، ولكن بدون سند . وتزايدت مطالب كل من فرنسا وإيطاليا فى تونس،وبشكل يؤدى إلى زيادة التعقيد،وإلى إمكانية التصادم بين الأختين اللاتينيتين ، وهو ماحدث فى ربيع سنة ١٨٨٠ .

وكان القنصل الايطالى فى تونس قد أعلن ، منذ صيف سنة ١٨٧٨ ،أنه مكلف بمهمة خاصة فى النيابة،مما أثار حوله الإشاعات ، بأنه يحاول فرض الحماية الايطالية على تونس . ولكنه فشل فى ذلك ، فحـــاول إغراء رئيس الوزراء التونسى ،

مصطفى بن اسماعيل ، على أن يتنازل عن ثغر بنزرت لايطاليا ؛ ولكنه فشل فى ذلك أيضا ، فحاول أن يحصل على وعد بتحويل بنزرت إلى ميناء حر ، وفشل فى ذلك كذلك ، نتيجة لتدخل القنصل الفرنسى فى الموضوع . وكانت نكسة ، واضطرت ايطاليا إلى سحب هذا القنصل . وشعرت إيطاليا بأهمية الدور الذى يلعبه القنصل الفرنسى فى تونس ، وضرورة إرسالها لقنصل نشط مثله ، فاختارت لهذا المنصب ماشيو ، الذى كان قد تمرن على الأعمال القنصلية فى شرق البحر المتوسط . ووصل ماشيو إلى تونس على ظهر سفينة حربية ، ونزل فى إحتفال رسمى إلى الشاطىء ، ودخل العاصمة دخول الغزاة ، إذ أن البحارة قد ساروا حول عربته يحملون الباقات والاعلام ، وتقدم الموكب فرقة موسيقية . وكانت ايطاليا تحاول بذلك التأثير على الباى ، ولكن فرنسا إعتبرت هذه المظاهرة تدخلا فى شئون تونس . وإستمرت فرنسا فى منع تزايد أى نفوذ غير نفوذها فى تونس ، فاحتجت على الباب العالى حينما علمت أن خير الدين باشا التونسى ، رئيس الوزراء السابق ، يسعى لزيادة نفوذ الباب العالى فى تونس . ورغم أن فرنسا كانت لاترغب فى ذلك الوقت فى إثارة شكوك إيطاليا ، أو الإسراع بفرض الحماية على تونس ، إلا أنها كانت مستعدة لعقد معاهدة دفاعية مع الباى تسمح له بطلب معونة فرنسا فى حالة هجوم أى دولة عليه ، وتضمن لفرنسا وضع حاميات فى بعض المراكز والنقط الهامة فى الأراضى التونسية . وكانت فرنسا فى نفس الوقت مستعدة للإعتراف بالروابط الدينية الموجودة بين تونس والدولة العثمانية . وكان معنى هذا المشروع منع أى دولة أخرى من النزول الى تونس ، ووضعها فى حالة تسمح لفرنسا بإحتلالها الفعلى فى أى وقت تشاء . وتقدمت فرنسا بهذا المشروع للباى ، إلا أن الباى رفض مناقشة هذا المشروع ، وطلب من فرنسا العمل على المحافظة على الوضع القائم . وكان الموقف الأوربى قد أخذ فى التعقد .

من جديد ، نتيجة للتحالف الالمانى النمسوى ، فاضطرت فرنسا إلى غض النظر عن هذا المشروع . وكانت فرنسا ترى أن اتخاذ سياسة معتدلة سيفقدها هيبتها فى الخارج ، وقد يشجع الجزائريين ، كما يشجع الإيطاليين . إلا أن موقف الوزارة الفرنسية كان ضعيفا ، فاستقالت فى ديسمبر سنة ١٨٧٩ لكى تترك مكانها لوزارة فرايسينيه . وأصبحت كل من الحكومتين الفرنسية والايطالية ترفض أنصاف الحلول ، أو الحل الوسط ، وفى الوقت الذى ظهر فيه موقف حكومة العمال البريطانية بشكل مانع ، فأدى الأمر إلى تصادم الاتجاهات الفرنسية والايطالية فى تونس .

وبدأت عملية التصادم حينما طلبت إحدى الشركات الفرنسية بناء ميناء حلق الوادى ، ورفض هذا الطلب . وتقدمت إيطاليا بطلب آخر لمد خط تلغرافى بين صقلية وتونس ، ولاقامة محطة تلغراف إيطالية فى عاصمة النيابة . فأحتج القنصل الفرنسى على هذا المشروع ، مستنداً إلى أن الاتفاقيات التلغرافية الثلاث السابقة مع تونس قد أعطت لفرنسا إحتكار الخطوط التلغرافية فى الاقليم . وحينما عارضت إيطاليا ، قامت فرنسا بتحذيرها من أنها لن تسمح بتدخل أى فرد فى اتفاقيات وقعت بينها وبين الباى ، ولازالت سارية المفعول . ثم جاءت عملية مد السكة الحديدية إلى ميناء حلق الوادى ، وفى الوقت الذى كان منصب السفير الايطالى فى باريس فيه شاغراً . وكانت هذه السكة الحديدية ، بين حلق الوادى ومدينة تونس ، فى ملكية شركة إنجليزية ، فقدت رؤوس أموالها ، دون أن تحصل على ربح يذكر . وكان هذا الخط مهما بالنسبة لفرنسا ، إذ أنه سيعتبر مخرجاً بحريا للسكك الحديدية فى كل من تونس والجزائر . وشعرت إيطاليا كذلك بأهمية هذا الخط وحاولت شراءه ، حتى تقاوم احتكار فرنسا للخطوط التلغرافية والتليفونية فى الولاية . فتقدمت شركة روباتينو للتفاوض مع الانجليز ، فاسرع الفرنسيون

وزادوا على العروض الايطالية . ولم يكن فى وسع الشركة الايطالية وحدها أن تنافس الشركة الفرنسية التى نزلت مصممة على الحصول على هذا الخط ، فحاولت الحكومة الايطالية نفسها أن تتدخل لتعضيد شركة روباتينو ، وأعلن القنصل الايطالى ضرورة تصديق لنــــدن على العقد الأصلى . ولكن لندن صممت على إستخدام المزاد العلنى وسيلة للبيع . فوافقت حكومتى باريس وروما على ترك الشركتين تتنافسان ، وحصلت الشركة الايطالية على الخط ، ثم فضحتها الحكومة الفرنسية ، بأن حكومة روما قد عضدتها ووعدتها بربح ثابت على رأس المال المدفوع . وإذا كانت ايطاليا قد نظرت إلى هذه العملية وكأنها إنتصار لها فى تونس ، فإن فرنسا قد عمها الاستياء والاستنكار ، واعتبرتها عملا هجومياً ، متناقضاً مع المحافظة على الوضع القائم الذى طالما طالبت إيطاليا بضرورة الابقاء عليه . وأعلن فرايسينيه أنه لا يمانع فى ترك الحرية للأفراد الايطاليين فى تونس، للنشاط فى ميادين التجارة والصناعة ، ولكن على أساس ألا ينزلوا إلى مشروعات التلغراف والتليفون والسكك الحديدية ، التى يجب ألا تنتقل ملكيتها إلا إلى فرنسا . وإذا كان يرضى بتنافس الرعايا الايطاليين والفرنسيين فى تونس، بصفتهم الفردية ، فإنه لا يسمح بتنافس الحكومتين هناك ، وأنه على الحكومة الايطالية أن تمنع رعاياها وشركاتها من التحرش بالحكومة الفرنسية فى تونس . وطلبت إلى سفيره أن يوضح هذه الآراء لحكومة روما ، وأن يشرح لها من جديد أنه فى حالة إضطرار فرنسا لضم تونس ، فإنها ستشير إلى طرابلس كمستعمرة مستقبلة لايطاليا . وقامت فرنسا بحشد بعض القوات على الحدود التونسية ، وأرسلت بعض القطع البحرية إلى حلق الوادى ، وطلبت إلى الباى أن يمنحها إمتيازات لانشاء السكك الحديدية ، من تونس إلى بنزرت وإلى سوسة ،وأن يسمح لاحدى الشركات التونسية ببناء ميناء على بحيرة تونس ، وأن يعد بعدم إعطاء أي إمتياز

لمد السكك الحديدية فى إقليمه للايطاليين . ووافق الباى على هذه الشروط وعلى طول الخط . ورغم ذلك فإن فرنسا لم تقم بالخطوة التالية وتضم تونس ،وذلك نتيجة لانشقاق الحزب الجمهورى الفرنسى على نفسه ، وأصر بعض رجاله على أهمية الصداقة الايطالية ، ولخوف فرنسا من قيام حرب فى البلقان قد تؤدى إلى حرب أوربية تتطلب من فرنسا الاحتفاظ بجزء من قواتها على القارة،هذا علاوة على موقف الحكومة البريطانية ، التى لم تتراجع فيما وعدت به،ولكنها استمرت فى إعتبار تونس جزءاً لايتجزأ من أملاك الدولة العثمانية فاضطرت فرنسا إلى أن تحسب حساباً « لصداقتها » مع إيطاليا ، مادامت الظروف عصيبة ، وأجلت مشروع ضم تونس إلى أن جاء جول فيرى ، وأنهى هذا الموقف لصالح بلاده ، ورغم الأخطار التى وجهتها هناك .

الفصل الخامس عشر

الحملة والحماية

إذا كانت فرنسا قد واجهت أخطاراً معينة تتمثل فى إيطاليا ، وفى الرأى العام الاسلامى وحركة الجامعة الاسلامية ، وفى موقف بريطانيا حيال ضمها التونس، فإن فرنسا قد إضطرت إلى التردد فتره من الزمن . إلا أن الظروف قد ساعدتها على إعداد حملتها ، وغزو تونس فى سنة ١٨٨١ ، وغيرت بذلك التوازن الدولى فى البحر المتوسط ، وزادت من مساحة الاقاليم العربية التى تحكمها فى شمال افريقية، كما زادت من عدد رعاياها المغاربة والمسلمين . ولقد أدت هذه العملية إلى ردفعل كبير فى بلدان أوربا ، والمغرب العربى ، وبلدان الشرق الأوسط ، وكانت مرحلة تمثل نزول التسلطية الفرنسية إلى ميدان العمليات الاستعمارية ، مقتبسة بذلك بعض النظم التى سبقتها إليها الدول التسلطية الأخرى ، وممهدة كذلك الطريق لعمليات إستعمارية أخرى ستقوم بها بريطانيا فى مصر .

(١) الأخطار امام فرنسا :-

كانت أهم الأخطار التى تواجه فرنسا هى إيطاليا ، وحركة الجامعة الاسلامية ، وموقف بريطانيا ومصالحها فى تونس .

أما بالنسبة لايطاليا فإن فرنسا قد خشيت من أن تستمر ايطاليا على إعتبار تونس ميداناً كافياً لنشاط الايطاليين والفرنسيين فى نفس الوقت . وخشيت فرنسا من أن تحاول إيطاليا خلق مشكلة تونسية ، وخاصة عندما زار ملك ايطاليا صقلية، وبعد أن شرح للسفير الفرنسى أنه يفكر فى تونس . وقامت الجالية الايطالية فى

تونس بالمظاهرات ، وأرسلت وفداً خاصاً ، برئاسة القنصل الايطالى ، لتقديم فروض الولاء للملك ، عند زيارته لصقلية . وكم من خطبة ألقيت ، تردد فيها ذكر قرطاجة وروما ، وضرورة عودة مجد الأسلاف . وشاعت الاشاعات بأن إيطاليا ستدافع عن كيان تونس ، وأنها حشدت قواتها على الحدود الفرنسية . وأنعم الباى ببعض الأوسمة على رجال القنصلية الايطالية ،وأهدى القنصل الايطالى الوشاح الاكبر من نيشان الافتخار . وخشيت فرنسا من أن يعضد القنصل الايطالى الباى حتى يرفض إعطاء الامتيازات للشركات الفرنسية ، وإتهمته بأنه يحرضه بشأن الاعتداءات التى تقع على الحدود . ولكن فرنسا خشيت فى نفس الوقت من نشاط القنصل الانجليزى وإتصاله بالأمراء ، وفى الوقت الذى تعمل فيه الحكومة الايطالية على زيادة نفوذها فى تونس ، والذى فكرت فيه روما فى إرسال أخوات من الفرنسيسكان لمنافسة الفرنسيين فى تونس . وزاد الخطر الايطالى أمام فرنسا فى تونس حينما صدرت جريدة «المستقبل» العربية فى كاليارى ، خاصة وأن هذه الجريدة قد أخذت فى مهاجمة الفرنسيين ، والحكم الفرنسى فى شمال إفريقية ، فى الوقت الذى كانت تمتدح فيه شجاعة المغاربة ، وتقواهم وكرمهم ، وطيبة قلوبهم ، وفضحت الفرنسيين ووصفتهم بالانحطاط والانحلال والتدهور ، وإتهمتهم بأنهم يستخدمون كل وسيلة للوصول إلى أغراضهم ، التى تتنافى مع الانسانية ، وتهدف إستبعاد المسلمين . وكانت هذه الجريدة توزع مجاناً فى تونس وفى الجزائر كذلك .

وكان البرلمان الايطالى لايخفى عداوته تجاه الأطماع الايطالية فى تونس ، كما كان كريسبى ومينجتى يطالبان بضرورة الاحتفاظ بإستقلال تونس بأى ثمن ، حتى وإن كان الأمر يستلزم وقوف ايطاليا مع دولتى الوسط ضد فرنسا . وكانت فرنسا لاتعلم تمام طبيعة العلاقات الايطالية الانجليزية ، وإمكانية تعضيد بريطانيا لإيطاليا

فى البحر المتوسط . فوجدت فرنسا أن فرصتها للحصول على تونس تتأخر يوما بعد يوم ، وأن الوقت قد أزف لإتخاذ سياسة نشيطة ، قبل أن يتغير الموقف ، خاصة وأن الاشاعات قد إنتشرت عن بدء مفاوضات بين إيطاليا والمانيا ،وكانت فرنسا محتاجة لتأييد المانيا لها فى مشروعها التونسى ، حتى تبطل أهمية التقارب الإيطالى الانجليزى .

وأما بالنسبة للجامعة الاسلامية ، فلقد نظرت إليها كل أوربا على أنها حركة خطيرة وحيوية ومهددة للمصالح الاوربية .

والواقع أن الجامعة الاسلامية كانت لاتعتمد على أسس عنصرية أو لغوية ، كما كانت لاتهدف الوصول إلى الحكم السياسى ، وكانت قليلة التنظيم ، وغير واضحة الأهداف ، مما يعطيها شكل التضامن الاسلامى، ويفرق بينها وبين حركات الجامعة الجرمانية والجامعة السلافية .

لقد كان الهدف الرئيسى لهذه الحركة هو التخلص من تسلط الدول الغربية على البلاد الاسلامية ،وكانت تعتمد على الدين والشعور بالمهانة تحت حكم الغرب. ولقد اعتمدت هذه الحركة على نشاط السيد جمال الدين الافغانى،فى ايران والهندومصر وتركيا ، ونادت بضرورة الوصول إلى التحرر الدينى ، كخطوة أولى تؤدى إلى التحرر الفكرى . وسار من بعده الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده على نفس الطريق ، وحاول أن يفهم الإسلام فى ضوء الحضارة الحديثة . وكان السلطان عبد الحميد هو القوة المحركة لهذه الحركة الضخمة،وخاصة بعد إذلال أوربا للامبراطوريته فى مؤتمر برلين . ورأى السلطان أنه يمكنه الاعتماد على الاقاليم الإسلامية ،خاصة وأن دولته قد فقدت معظم أملاكها المسيحية . ووجد هذا الاتجاه تجاوبا من الأمم الإسلامية التى كانت تخشى من دول الغرب ، ومن أطماعها الاستعمارية ،

أكثر مما تخشاه من الدولة العثمانية ، دولة الخــلافة الإسلامية . وكان الإنهيار الاقتصادي والمالى الذى انتشر فى الشرق الأدنى وبلاد المغرب ، ووضع مالية هذه الاقاليم تحت اشراف ومراقبة الدول الأوربية ، يساعد على تقرب أبناء الاقاليم إلى الدولة العثمانية ، للتخلص من هذا النفوذ الجديد ، وكان الحــكم البريطانى فى الهند ، وتحكم الفرنسيين فى الجزائر ، وفقد القوقاز ، وحكم الروسيا لأواسط آسيا ، والأخطار التى تهدد الفرس وبلاد العرب ونيابات المغرب ، من العوامل التى دفعت بالمسلمين إلى الالتفاف حول الدولة العثمانية . وكان السلطان الخليفة هو صاحب أكبر وأقوى جيش فى هذه الممالك ، وكان له من الأسباب ما يسمح له بتولى مثل هذه الزعامة . ورأى السلطان عبد الحميد أنه يمكنه أن يعيد مجد الخلافة الاسلامية التى فقدت قوتهــا ، وينشىء دولة إسلامية عظمى ، تضم المسلمين المنتشرين من الصين إلى المحيط الأطلسى . فعمل على احياء التقاليد ، وأرسل المبعوثين إلى أطراف العالم الاسلامى ، وأصبحت القسطنطينية مكان التقــاء كل المسلمين .

ولقد خشيت فرنسا من أن تعمل الجامعة الاسلامية على تغيير توازن القوى فى البحر المتوسط ، وتمــد نفوذ السلطان إلى المغرب الكبير ، وزادت خشية فرنسا حينما شعرت بنداءات السلطان لأهالى تونس ، ومفاوضته مع بعض القبائل الجزائرية، وإرساله لبعثة تحمل الهدايا إلى المغرب الأقصى . واعتمد السلطان على الاخوان السنوسيين ، وغيرهم من رجال الطرق الاسلامية ، لنشر الشعور بعدم الرضا أمام توغل النفوذ الأوربى عامة ، والفرنسى خاصة ، فى كل أقاليم شمال إفريقية . انتشرت الزوايا والجمعيات الاسلامية فى كل مكان . وإذا كانت فرنسا قد حاولت أن تقسم الجزائريين إلى عرب وبربر ، فإن حركة الجامعة الاسلامية

قد عملت على التوحيد بينهم ، وبشكل يهددها فى الجزائر نفسها ، ويهدد بالتالى أى توسع فرنسى من الجزائر فى تونس .

وزادت أهمية الطرق الرفاعية والقادرية والعيسوية والتيجانية والشاذلية والرحمانية والورقاوية والسنوسية ، كما إزداد عدد أعضائها ، وأخذوا فى تنظيم أنفسهم ، وفى التمرين معنويا وروحياً ثم ماديا ، على العمل ، كما إستعد بعضهم لطـــرد المستعمرين من بلدان المغرب ، وفى شكل حركة جهاد إسلامى ، وتحرر سياسى.

وكانت تونس مركزا ممتازا لحركة الجامعة الاسلامية ، ولنشر دعايتها ضـــد الاستعمار ، مادامت فى موقع متوسط من أقاليم المغرب الكبير . ونظرت فرنسا إلى تونس على أنها مكانا آمنا للمؤامرات ضد النفوذ الفرنسى فى كل شمال إفريقية ، كما نظرت إلى اختيار السلطان عبد الحميد لخير الدين باشا التونسى صدرا أعظم ، ثم إحتفاظه به إلى جواره على أنه محاولة لزيادة السلطة المباشرة للدولة العثمانية على تونس . وكلما إزداد خوف فرنسا من هذه الحركة ، وجدت أنها تتزايد فى قوتها ، ووجدت أن إيطاليا تعضدها ، وخاصة بعد ظهور جريدة «المستقل» . وكان موقف فرنسا دقيقا أمام ذلك النظام الذى حارب به السلطان عبد الحميد نفوذها فى أقاليم المغرب ، فهو يعلن كسلطان ، أنه لن يتخذ سياسة معينة تضر بمصالحها فى شمال إفريقية ، ثم يثير لها العقبات ، وبصفته خليفة للمسلمين ورأسا لحركة الجـامعة الاسلامية ، ومحركا لها . وإذا كانت فرنسا قد أبلغت تركيا أنها لن تسمح لها بتغيير الأوضاع السياسية القائمة فى تونس ، إلا أنهـا شعرت بأن الرأى العام قد تغير فعلا ، مع إزدياد قوة الجامعة الاسلامية . ولذلك فان فرنسا ستتهم تركيا بالقيام باستعدادات حربية فى طرابلس ، حتى تعمل على هزيمتها كدولة ، مادامت قد عجزت عن الوقوف أمامها كحركة دينية ومعنوية .

وحاولت فرنسا أن تستخدم الباى فى الوصول إلى أهدافها ، دون الالتجاء للقوة العسكرية ، التى قد تثير المشكلات أمامها ، فحاولت أن تبين له المزايا التى تحصل عليها تونس من الموافقة على وضع نفسها تحت الحمايه الفرنسية، وأن تشرح له خطر الأطماع التركية على عرشه وحياته، وأنه لا يمكنه أن يعتمد بعد ذلك على التوازن بين النفوذ الفرنسى والايطالى ، وأنه يتحتم عليه السير فى الطريق الوحيد، ويبقى مواليا لفرنسا ، ويوقع معها على معاهدة تضمن استقلاله ، وأمنه شخصياً ، وسلامه ممتلكاته ، وذلك قبل أن تتطور الأمور، وبشكل قد يجبر فرنسا على التدخل بالقوة لحماية مصالحها ، ودون أن تهتم بحقوقه الشخصيه . لقد حاولت فرنسا أن تصل إلى الحماية على تونس عن طريق المفاوضة مع الباى ، ولكنها وجدت أن الباى لا يمكنه قبول الحماية عن طريق المفاوضة فقط ، وأنه من اللازم استخدام القوة معها ، ورأت أنه فى وسع القوة الحربية والبحرية أن تثبت لتونس اخلاصها لما شرحته ، وتصميمها ، فى نفس الوقت ، على الدفاع عن مصالحها الاستعمارية .

وأما الخطر الثالث فكان النفوذ الانجليزى ، والمعارضة البريطانية لامتداد الحكم الفرنسى على تونس . ولقد وضح ظهور هذا العامل فى مسألة الأنفيدا ، وموقف انجلترا منها . وكانت الأنفيدا مزرعة كبيرة ، تبلغ مساحتها ٦٦ ألف هكتار من أجود الأراضى التونسية ، وكان الباى قد منحها لخير الدين باشا حينما كان فى حاشيته ، ولما عزم على السفر إلى القسطنطينيه ، قرر بيعها لاحدى الشركات فى مرسيليا . فعارض الباى فى هذا البيع ، دون جدوى ، وتدخلت الحكومه الفرنسيه فى صف الشركه ، وسجلت عقد البيع فى القنصلية التونسية ، وأعطت للشركة كل تأييد سياسى ممكن . ودفعت حكومه الباى أحد اليهود ، ومن رعايا الانجليز ، وكان يمتلك مزرعه مجاورة للأنفيدا، لكى يطالب باستخدام حق

الشفعة فى الاستيلاء على هذه المزرعة ، و بمساعدة القنصلية الانجليزية. وتقدم هذا اليهودى بالاحتجاج لدى السلطات القنصلية البريطانية ، ولدى الباى، حينما جاءت الشركة الفرنسية للاستيلاء على المزرعة . وإعتبرت فرنسا هذا اليهودى ألعوبة فى يد الباى، وأنه لا يملك ما يسمح له بشراء مثل هذه المزرعة ، واحتجب فى لندن . وبدأت المسألة تأخذ شكل مشكلة سياسية ، وخاصة بعد أن أخذ القنصل الانجليزى يظهر عطفا على آمال الايطاليين ، وأخذ موقف معارضة واضحة تجاه النفوذ الفرنسي، وحدث استجواب فى البرلمان فى لندن حول ذلك .

ولقد خشيت فرنسا من أن تنتهى هذه المسألة بما لا يتفق مع مصالحها، وخاصة حين أشارت انجلترا باحالة القضية إلى القضاء الوطنى ، وكانت فرنسا لا ترغب فى الخضوع لحكم مثل هذا القضاء .

ولم تكن فرنسا تتوقع أن ترسل انجلترا بارجة حربية إلى مياه تونس، لابطال عمل البارجة الفرنسية التى كانت قد أرسلتها هناك. وشرح الانجليز أن احتلال فرنسا لتونس سيستتبع إثارة الأطماع البريطانية فى مصر ، ولكن فرنسا كانت ترى أن تونس قد أصبحت من حقها ، وأنها لم تعارض إنجلترا فى احتلال جبل طارق أو مالطة أو حتى قبرص ، وأنه ليس من حق انجلترا بعد ذلك أن تظهر وكأنها غير راضية عن احتلال فرنسا لتونس . وخشيت فرنسا من أن تؤدى هذه المعارضة البريطانية إلى تقوية مركز إيطاليا وتونس ، ربطت بين المسألة التونسية ومسألة الأنفيدا ، فظهر إتجاه فى لندن للتخلى عن مؤازرة هذا اليهودى ، ولنفض انجلترا ليديها من المسألة ، وقبل أن يعتقد الباى ، أو يأمل ، فى مساعدة انجلترا له، وفى معركة نظامية ضد الفرنسيين .

وكانت هذه الأخطار الثلاث، وفى الخوف من إيطاليا ،وخطر الجامعة الاسلامية ،

وتدخل انجلترا فى مسألة الأنفيدا ، تدفع فرنسا إلى اتخاذ سياسة جريئة ، وكان تأييد المانيا لفرنسا أدبيا يبطل خوف فرنسا من إيطاليا ومن انجلترا. فصممت على عدم إضاعة الفرصة من أيديها. إلا أن عـــوامل أخرى دفعت فرنسا إلى التريث وإلى التردد ، ومنها موقف القوى السياسية الداخلية، والاحزاب فى فرنسا، وضعف الوزارة ، والموقف الأوربى العام وعدم وضع سياسة مقررة لتونس. وحاولت فرنسا اغراء الباى على قبول الحماية ، إلا أن هـــذه المحاولة أدت إلى زيادة المصاعب

وكان الموقف فى تونس يجبر الوزارة الفرنسية على ضرورة الاسراع فى العمل، ذلك أن الباى ووزيره قد رفضا مشروع بناء محطة فى حمام الليف، كما رفضا السماح لأحد المصارف الفرنسية بالعمل فى تونس . وبدأت العراقيل فى الظهور امام المشروعات الفرنسية . وخشيت فرنسا عن ان يستخدم خيرالدين باشا نفوده لكى يرفع تونس إلى رتبة الخديوية . وكانت التقارير تصل تباعا إلى فرنسا مملوءة بالتشاؤم والخوف وتهديدات تركيا وعناد الباى . فاضطرت فرنسا إلى ان تقرر فى اوائل ابريل سنة ١٨٨١ امر إرسال حملة عسكرية إلى تونس .

(٢) الحملة والغزو : —

قامت فرنسا بالاستعداد العسكرى على الحدود التونسية حتى تضمن عدم وقوف الباى موقفا عدائيا تجاهها فى الأشهر الأخيرة من سنة ١٨٨٠ . وصدرت الأوامر إلى الحاكم العام فى الجزائر بالاسراع فى مد الخط الحديدى الذى يصل الجزائر بتونس ، حتى يسهل نقل الجنود . واخذت الصحافة الفرنسية تنشر المقالات عن الأخطار التى تحيط بمركز فرنسا فى الجزائر ، واستعد الراى العام لاعلان تفوق النفوذ الفرنسى فى تونس بشكل واضح. واستخدمت فرنسا الدبلوماسية، واشارت

على إيطاليا بضرورة توجيه أنظارها إلى طرابلس ، واستخدمت الضغط لافهام إيطاليا أنها ستوقف القروض والمعونات اليها ، إذا لم تتراجع عن مناوءة فرنسا فى شمال إفريقية . وذكرت فرنسا بريطانيا بتصريحاتها الشفوية فى برلين، والكتابية بعد ذلك، والمتعلقة بتونس، وأفهمتها أن موقفها فى الجزائر يشبه موقف بريطانيا فى الهند، وأنه لا يمكن لأى دولة منها أن تسمح بوقوع الاضطرابات على حدودها. وكانت فرنسا مستعدة لعقد اتفاقيات مع انجلترا ، حتى لا تقوم هذه الدولة بوضع العراقيل فى طريقها ، وبعد أن كانت فرنسا تعتبر أن مصالحها فى مصر تعادل مصالح انجلترا فيها ، اعترفت بتفوق المصانع البريطانية فى وادى النيل، وعلى قناة السويس ، وأن هذه المصالح أكثر من مصالح أى دولة أخرى ، ولكن على أساس إعتراف انجلترا بأن المصالح الفرنسية فى تونس كانت أقوى من مصالح أى دولة أخرى فى هذا الاقليم كذلك . وهدأ بال فرنسا حينما علمت أن بريطانيا لا تنظر بعين الرضا لضم فرنسا لتونس ، ولكنها فى نفس الوقت لن تقف موقفا معارضا لذلك.

واستندت فرنسا إلى مبررات اختلقتها لاتمام عمليتها . فذكرت ان الحالة على الحدود التونسية الجزائرية غير محتملة ، وان الجرائم والاعتداءات ترتكب كل يوم ، مما يزيد الأعباء على كاهل الحاكم العام الفرنسى فى الجزائر. وإدعت فرنسا ان اعتداء القبائل على الحدود قد تكررت، فى الشعاب الجبلية والغابات. التى يصعب التوغل فيها . ووصفت فرنسا هذه القبائل بأنها لا تخضع لعاصمة تونس إلا خضوعا اسميا وأنها قبائل بربرية إستمرت على هذا السلوك منذ أيام قرطاجة وروما وبيزنطة . وإنها قبائل ترفض دفع الضرائب للباى. وتتسلح بما تنتزعه من ايدى جنود الباى من اسلحة وانها تستمر فى الحرب ضد الجزائريين، ولأتفه الأسباب وتستند إلى المخابىء والأوكار الصعبة . وفى الأماكن الوعرة ، لانهاك اى جيش

يحاول اخضاعها من الشرق او من الغرب . من تونس او الجزائر .

وأخذت فرنسا فى شرح الخسائر التى تنتج عن عبور رجال القبائل للحدود ، وعصيان هذه القبائل للسلطة المركزية ، وكانت تمهيد فى حقيقة الأمر للتذرع بهذه المسألة للتدخل فى تونس والسيطرة عليها . وكانت هذه الوسيلة،وهى الاستناد إلى الاعتداءات التى تقع على الحدود ، وسيلة مهمة بالنسبة لفرنسا ، تقلل من ظهور مشروع الحكومة على أنه عمل يهدف الفتح والغزو ، وتقلل بالتالى من إمكانية قيام المشكلات فى البرلمان أمام الزحف الفرنسى على النيابة . وكان إعلان فرنسا للحروب على تونس ، وبشكل واضح وصريح ، يهدد بزيادة المقاومة أمامها بين رجال القبائل ، ويهدد بإثارة حرب دينية ضدها فى كل بلاد المغرب.وكانت فرنسا قد صممت على أن تنفق أقل ما يمكن انفاقه فى الاستعدادات الحربية فى حملة تونس وأن تجرح إيطاليا وتركيا أقل جرح ممكن،من هذه العمليات.فجاءت فكرة تأديب القبائل التى تسكن منطقة الحدود ، والتى لا تخضع تماما لسلطة الباى والتى يعجز الباى عن إجبارها على احترام الحدود مع الجزائر جاءت ذرائع وجيهة ومناسبة لعملية البدء فى الحملة ، واحتلال فرنسا لتونس .

ولم تعلن فرنسا نياتها الحقيقية،لإعلان حمايتها على تونس،إلا لألمانيا والنمسا. ولكن فرنسا صممت على أن تطلب معاونه الباى لها ، فى عملية غزو وتهدئة الحدودالتونسية الجزائرية،وذلك نظير إعطائها الضمانات والتأكيدات عن صداقتها واحترامها لشخصه ومركزه وإمتيازاته . ويمكن لفرنسا بهذه الطريقة أن تضحى بأقل ما يمكن التضحية به من الرجال والأموال .

وجابهت فرنسا مشكلة تنظيم الحملة ، وكانت تفتقر إلى جيش مستعمرات، كما كان الاعتماد على الجنود الجزائريين أمرا غير مضمون،نظرا لموقفهم من مشكلتهم

الوطنية فى الجزائر نفسها . فأصبح على فرنسا أن تعتمد على قوات فرنسية ، أو فرنسية فى غالبيتها ، للقيام بهذه العملية . وكانت هناك صعوبات تتعلق بالتعبئة وإعلانها فى فرنسا ، خاصة وأن هذه العملية كانت تتطلب موافقة البرلمان. وأيدت السلطات العسكرية الفرنسية فكرة التعبئة الجزئية ، وعلى أساس جمع الجنود من كل أنحاء فرنسا والجزائر ، ومن الفرق التى خدم قادتها فى شمال افريقية . فبلغت القوة المعدة للغزو ١٧ ألف جندى ، قسمت إلى ثلاث فرق ، تعمل على الحدود التونسية . وسارت الاستعدادات على قدم وساق فى عنابة وطولون، لتكوين فرقة خاصة تنزل فى بنزرت. وغضت الحكومة الفرنسية الطرف عن ارسال الأسطول إلى حلق الوادي ، حتى لا ترسل الدول الأوربية الأخرى سفنها هناك . ووافق البرلمان الفرنسى ، فى أوائل شهر ابريل ، على رصد خمسة ملايين ونصف مليون فرنك فرنسى لتغطية نفقات الحملة .

وأعلنت الحكومة أن هدف هذه الحملة هو تأديب القبائل التى تسكن منطقة الحدود مع الجزائر ، وأن شهراً واحداً يكفى لانهاء هذه العمليات . وإستندت الحكومة على الصحافة لتوجيه الرأى العام فى نفس الطريق الذى تحاول أن تسير فيه ، وتظهر عدالة العامل الفرنسى ، وموقف كل من الباى وإيطاليا المعادى لها . كما استعدت لاستخدام هذه الصحافة الجمهورية للرد على نقد الصحافة الانجليزية ، وتفنيد وجهات النظر التى قد يثيرها الباب العالى . كما استندت الحكومة الفرنسية إلى مقالات بعض رجال الاقتصاد الفرنسيين، مثل Paul Leroy Beaulieu الذى شرح فوائد الاستعمار والتوسع ، ونادى بضرورة ضم تونس لفرنسا نهائيا ، وذهب فى تطرفه إلى شرح أخطار الاكتفاء بإعلان الحماية على هذا الاقليم من أقاليم المغرب الكبير ، وقال أنه لن يكون هناك سلام دائم أو أمن لفرنسا فى الجزائر ، حتى يرفع العلم الفرنسى على قصر الباى. واستعدت فرنسا لطبع الكتاب

الأصفر وتوزيعه على أعضاء البرلمان فى دورتهم التالية ، رغم أنه لايحتوى الشيء الكثير عن وثائق هذه المشكلة . وكان عبارة عن تبرير للعمليات العسكرية ، التى ستقوم بها فرنسا ويقتصر هذا الكتاب على علاقات فرنسا مع تونس ، ويعالج الحالة على الحدود الجزائرية التونسية ، ثم العقبات المواجهة للنفوذ الفرنسى ، وعناد الباى ، ثم يشتمل على تقارير زحف الحملة بعد ذلك . وإنتشرت الأخبار ، المدعمة بالاحصاءات ، عن القتلى من الرجال ، والجرحى من النساء ، والأغنام المسروقة ، والماعز المفقودة ، والجمال والحمير ، مما يثير الضحك ، أكثر من إثارته الرأى العام الفرنسى ، للدفاع عن مصالح فرنسا فى شمال إفريقية . وعلى أى حال فأن إسراع الحملة فى القيام بعملياتها قد وفر على الحكومة الكثير من الصعاب الناتجة عن مواجهة أمر المعارضة فى الداخل ، وأمر بشرح أهدافها ، وطلب الموافقة على سياستها .

وقبل أن يبدأ الفرنسيون أعمالهم العسكرية ، أحاطوا الباى علماً بتصميمهم على عبور الحدود ، وطلبوا منه أن يعاون الجنود الفرنسيين على أداء واجبهم . ولكن الباى رفض هذا الطلب ، وشرح أنه يمكنه بمفرده أن يحافظ على النظام ، وأن التدخل الأجنبى سيثير عداء الوطنيين ومقاومتهم . وحمل الباى الفرنسيين التبعات التى ستنتج عن عملياتهم .

ولم يكن فى وسع الباى إلا أن يحتج على الاعتداءات الموجهة ضد حقوقه ، وضد القانون الدولى . وكانت فرنسا تعلم أنه ستجنب كل إصطدام عسكرى معها ، وأن فى وسع جنوده أن يتقهقروا ، بنظام أو بغير نظام ، أمام تقدم الفرنسيين . ولذلك فإن استجداء الباى لم يجد أذناً صاغية فى فرنسا . وإنتهز القنصل العام الفرنسى فى تونس الفرصة لكى يشرح للباى محمد الصادق أن فرنسا مستعدة لانزال جنود من البحر للعمل على المحافظة على الأمن والنظام فى العاصمة . ولما رفض

الباى الإستماع إلى هذا الاقتراح، أعلنت الحكومة الفرنسية أنها ستعتبره مسئولا، مع رئيس وزرائه، عن أى مقاومة تحدث .

وكانت القوات الفرنسية مستعدة على الحدود، وعبرتها فى يوم ٢٤ أبريل سنة ١٨٨١ دون أن تلقى مقاومة تذكر، ثم إحتلت الكاف وطبرقة دون مقاومة جدية. وإحتج الباى على أعمال فرنسا، ولكن أحداً لم يستمع إليه . حقيقة أن وجود بعض العقبات الطبيعية ورداءة الطرق، وسقوط الأمطار، ووجود بعض السيول قد أخرت تقدم القوات الفرنسية بعض الشيء، كما أن إخلال بعض الجنود والضباط بالضبط والربط وحسن النظام قد أجبر فرنسا على إبعاد بعض العسكريين، ولكن الحملة الفرنسية إستمرت فى زحفها . وظل الباى يرفض فكرة الحماية، وكان يأمل فى تدخل الدول الأوربية إلى جانبه، ويأمل كذلك فى أن يفى الباب العالى بوعده بإرسال الأسطول العثمانى إلى حلق الوادى .

وكان الفرنسيون يعتقدون أن أعمال الحملة فى منطقة الحدود مع الجزائر ستكفى لاخافة الباى، ولكنهم شعروا بأن الباى لا يوافق على الحماية فأرسلت فرنسا حملة ثانية إلى بنزرت فى أول مايو، إحتلت المدينة وزحفت منها صوب العاصمة. وفى ذلك الوقت طلب الباى توسط الدول بينه وبين فرنسا، ولكن الدول لم تستجب لندائه، كما أن الامدادات لم تصل من الدولة العثمانية . وإستمر زحف القوات الفرنسية حتى وصلت فى يوم ١٢ مايو إلى مشارف مدينة تونس .

وتقابل القنصل العام الفرنسى فى تونس، روستان، مع القائد العام للحملة الزاحفة بريار، وسلمه نسختين من المعاهدة، ثم قدمه للباى وأكد القنصل العام للباى أن القائد العام سيحمل بما فيه سعادة الباى وضمان حقوقه وإمتيازات أسرته، وسلامة أراضى تونس، ولكن على أساس الاعتراف بتفوق المصالح الفرنسية فى البلاد . وتقدم الجنرال بعد ذلك وقرأ المعاهدة،

وأعطى للباى مهلة أربع ساعات لاعطاء قراره النهائى . واجتمع مجلس الدولة فى قاعة مجاورة لتلك التى كان ينتظر فيها الممثلون الفرنسيون . وارتفعت أصوات الاحتجاج من المجلس برفض المعاهدة ، ولكن تونس كانت محتلة، وبدون أية قوة تدافع عنها . فظهر الباى ثانياً بعد ساعتان وكان يحمل نسختا المعاهدة ، وموقع عليهما .

وانتهى استقلال تونس الفعلى ، والذى كان يتمتع به الباى ، فى الساعة الثامنة من يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨١ بالتوقيع على معاهدة قصر البارون ، ووضعت العلاقات الفرنسية التونسية على أسس جديدة أرضت فرنسا ، التى قررت إحاطة الباى بكل مظاهر الاحترام والاهتمام ، وفى نفس الوقت الذى جردته فيه من سلطته الفعلية . ورقت فرنسا قنصلها العام وعينته مقيماً عاماً فى تونس، وجعلته يتمتع بكل سلطة حقيقية فى البلاد ، وأرسلت سفينة خاصة لنقل المعاهدة إلى فرنسا .

(٣) رد الفعل :—

عجزت فرنسا بعد التوقيع على المعاهدة فى وقف العمليات الحربية فى تونس وظهر أن القبائل فى شرق الولاية وجنوبها كانوا معادين للطريقة التى سلم بها الباى لمطالب الفرنسيين . وارتفعت درجة الحماسة والمطالبة بالبذل والتضحية بين التونسيين ، واتصلت بهم رسل السلطان من ولاية طرابلس ، كما جاءت تصريحات السلطان ورفضه الاعتراف بمعاهدة ١٢ مايو عاملا أساسيا يعطى للثورة التونسية قوة وحيوية . ونظر التونسيون إلى بقاء الجنود الفرنسيين فى العاصمة على أنه خوف من الالتقاء بهم فى البادية . ولقد قام بعض الايطاليين بدور فى اثارة شعور الأهالى . وحينما سافرت معظم القوات الفرنسية إلى الجزائر وفرنسا شبت الثورة في شرق البلاد وجنوبها بقيادة علي بن خليفة فى شهر يونيو .

ولقد اعلن الفرنسيون استعدادهم لمعاونة الباى على اخماد الثورة ، ولكن معظم جنود الباى فرت من الصفوف وظهر العلم النبوى الأخضر فى كل مكان واعلن المسلمون الجهاد ضد الفرنسيين . ولقد تمكن الثوار من قطع المواصلات فساد الخوف فى العاصمة خاصة وأن أبى أميمة كان يهـــدد بثورة عاتية فى الجزائر ، وامتلأت تونس بكثير من فرسان العرب والبربر . ومن كل الاقاليم المجاورة .

وبعد أن كانت فرنسا تفكر فى أنه يكفى لجيش صغير بأن يعمل على استتباب الأحوال فى تونس وجدت إنها تواجه مشكلات فتح تونس كلها . وكان ذلك يتطلب تعاون الاسطول مع الجيش ، وكونت فرنسا قوة حربية جديدة بلغت خمس واربعين الف جندى وضرب اسطولها قابس وسفاقص ثم احتلت تونس والنقط الاستراتيجية الهامة قبل أن تزحف على القيروان مركز الثورة . ولقد أظهر التونسيون شجاعة فائقة فى كفاحهم ضد الفرنسيين ، ولكن هذه الشجاعة كانت لاتجدى أمام وسائل الحرب الحديثة وانتهت الثورة فى اكتوبر ، وكانت الخلافات الاسرورية وعدم وصول النجدات العثمانية قد أدت إلى عبور بعض التونسيين إلى طرابلس فأخذوا من هناك يشنون الغارة بعد الغارة على قوات الاحتلال فى اقليمهم .

ولقد أثرت هذه الثورة على فرنسا نفسها وقامت حملة عنيفة ضد الوزارة فى باريس مما أضطر الحكومة إلى تقديم موعد الانتخابات من سبتمبر إلى أغسطس . ورغم ذلك فقد كانت المشكلة التونسية من بين أهم المشكلات التى استخدمت فى الحملات الانتخابية وكانت وسيلة لنقد الحكومة فى الصحافة وفى الاجتماعات . واعتبر اليساريون أن الحكومة قد خرقت الدستور بإعلانها الحرب دون موافقة البرلمان ، كما اعتبروا أن هذه العمليات هى عمليات خاسرة وفضحوا الحكومة بأنها قد سحبت الجند قبل أن تتم وضع نظام جديد للولاية ، كما فضحوها فى أنها قد

سارت على سياسة أدت إلى عداء الدول الاوربية لها . أما اليمينيون فإنهم قد انتقدوا الحكومة نقداً اكثر رزانة وأقل عداءاً من نقد اليساريين . وعلى أى حال فلقد وضح أن فرنسا قد فتحت أمام نفسها مشكلة استعمارية جديدة ، تشبه مشكلة الجزائر ، وتحتاج للأحوال والمجهودات فى الوقت الذى تحتاج فيه فرنسا إلى أموالها ومجهوداتها لتقوية مركزها فى أوربا . ورغم ذلك فإن انتخابات سنة ١٨٨١ فى فرنسا لم تتأثر كثيراً بنقد اليمين ولا بهجوم اليسار وحصل الجمهوريون فيها على اغلبية مقاعد البرلمان . وفاز جول فيرى رغم اعتماده على العاطفة اكثر من اعتماده على الحكمة واضطرته الظروف إلى أن يشرح ضرورة وضع سياسة ايجابية لفرنسا مادامت ترغب فى أن تكون دولة عظمى لها مصالح ولها طموح، ودافع عن سياسة الحكومة فى تونس بشكل خاص والسياسة الاستعمارية بوجه عام ، وبشكل جعل منه أباً للاستعمار الفرنسى الحديث . وكان فيرى يفضل نظام الحماية لتونس ، وانتهز فرصة ارسال الحملة والتوقيع على المعاهدة لكى يشرح للبرلمان أنهم قد ضربوا عصفورين بحجر واحد فأدبوا القبائل الثائرة وأخذوا ضمانات للمستقبل . ولما تزايد النقد على الحكومة أضطر فيرى إلى الاستقالة فى ١١ نوفمبر وترك دفة السياسة لجامبتا . وأخذت فرنسا فى القيام بدورها كدولة حامية ، فضمنت الدين التونسى ، وأقامت الحاميات فى المواقع الاستراتيجية ووضعت أسس الحماية على تونس .

أما انجلترا فإنها قد وقفت على الحياد تجاه العمليات الفرنسية فى تونس، ولكن هذا الحياد لم يكن كريما وظهر النقد ضدها فى البرلمان والصحافة . ودافع بعض الانجليز عن تونس باعتبارها جزءاً لايتجزأ من أملاك الدولة العثمانية. واعلنوا أن عقد معاهدة البارون مخالف للقانون الدولى . وشرحت الصحف أن فرنسا قد غيرت التوازن الدولى فى البحر لمصلحتها ، وكأنها ترغب فى أن تجعله بحيرة

فرنسية ، وأنها فعلت ذلك دون أن تتشاور مع الدولة التى تمتلك مالطة . ولقد شاركت الحكومة الانجليزية الرأى العام فى موقفه من فرنسا فى المسألة التونسية ، ولكنها رأت أن احتلال تونس يوازى احتلال انجلترا لقبرص ، ومادام هذا الاحتلال لايضر بالحقوق والمصالح التى تخص رعايا بريطانيا فى الولاية . ولقد طلبت الحكومة الانجليزية من فرنسا تأكيد النقط التى وعدت بها من قبل وهى: أن فرنسا لاترغب فى احتلال أو ضم أى جزء من تونس ، وأنها لن تحول بنزرت إلى قاعدة بحرية ، وأنها ستحترم المعاهدات الموجودة بين بريطانيا وتونس ، ولن تتدخل فى حقوق الرعايا الانجليز ، وأنها لن تعمل على زيـــادة حقوق الرعايا الفرنسيين . ولقد أعطت فرنسا لانجلترا هـذه الضمانات وتعهدت بأنها لن تغير الاوضاع السياسية دون علم الدول الاوربية وأنها لن تنفذ مسألة انشاء قاعدة بحرية فى بنزرت فى ذلك الوقت . والواقع أن بريطانيا قد طلبت إلى قنصلها فى تونس أن يعترف بمركز المقيم العام الفرنسى ، واعتبرت انجلترا تونس هدية أعطتها المانيا لفرنسا ، وأخذت تفكر فى مصر كتعويض لها فى البحر المتوسط ، وعلى طريق الهند .

أما ايطاليا فإنها قد ثارت حينما علمت بالحماية الفرنسية على تونس وانزعجت الوزارة الايطالية ، وقامت منافسة فى البرلمان وأتهم حزب اليمين الوزارة بقصر النظر كما هاجمت الصحف الحكومة وطالبت بسقوطها . ولكن فشل عملية تأليف وزارة جديدة أضطر الوزارة السابقة إلى البقاء فى الحكم . ولقد طالبت الصحف بوضع الجيش الايطالى بأكمله تحت أمرة المانيا . وساد شعور بأن ايطاليا قد أصبحت وحيدة فى القارة ، شعور بالذل والامتهان أدى بها إلى التساؤل عن امكانية الانضمام لدولتى الوسط . وحينما جاءت الاخبار بالتوقيع على المعاهدة تزايد شعور الايطاليين بخديعة فرنسا لهم ، وحتى غاريبالدى صديق الفرنسيين

أعلن أن هذا العمل قد أثر على الفكرة التي كان يحتفظ بها لفرنسا وأعلن أن كورسيكا ونيس لا يمتا لفرنسا بأية صلة . وظل الرأي العام متوتراً ورفض قبول تعويض في طرابلس رغم أن السفير الفرنسي في الاستانه قد صرح للسفير الايطالي فيها بأن طرابلس قد منحت لايطاليا في مؤتمر برلين . وشعرت ايطاليا بالغبن حينما أصبحت فرنسا جارة جنوبية لها وفي موقع يهدد صقلية وجنوب ايطاليا. ورفض القنصل الايطالي معاملة روستان بصفته مقيما عاماً ، وحاول الاتصال بالباي رأساً ، واستقال السفير الايطالي في باريس ، واحتجت ايطاليا على تخريب المستعمرة الايطالية في سفاقص أثناء ضرب الاسطول لهذه المدينة وطلبت تعويضا على ذلك. ووصل الأمر إلى وقوع تصادم بين العمال الايطاليين والفرنسيين في مرسيليا ، وقامت المظاهرات في نابلي وميلانو ومسينا . وشعرت ايطاليا بضرورة عثورها على حليف فاتجهت إلى دولتي الوسط بعد أن عجزت عن الوصول إلى تفاهم مع انجلترا . وانضمت ايطاليا إلى التحالف الثلاثي في ربيع سنة ١٨٨٢، ولكنها لم تترك أطماعها الاستعمارية وطلبت المشاركة في مصر، ولو بنفوذ ثانوي. وتحول بعض انتباهها إلى شرق افريقية وإلى خليج عصب، كما بدأت بعض بعثاتها العلمية والجغرافية والعسكرية تحاول الوصول إلى داخل طرابلس .

أما تركيا فإنها كانت غارقة في مشكلاتها مما يمنعها من وقف الغزو الفرنسي لتونس ، ولكنها أمرت الباي بأن يخمد الثورة حتى يقضي على كل سبب للتدخل الفرنسي في اقليمه . ولقد احتج السفير الفرنسي في باريس على الحماية وطلب التفاوض مع فرنسا أو التوسط بينها وبين الباي ، الا أن فرنسا رفضت كل تدخل تركي في المسألة . وكانت صدمة عنيفة للسلطان حين يرى أحد الأقاليم الاسلامية قد اقتطع وخضع لاستعمار دولة مسيحية . ولقد فكر بعض الوزراء ضرورة ارسال الاسطول إلى تونس الا أن فرنسا اعلنت أن هذه العملية ستعتبر

اعلان حرب عليها . ولقد ظل عبد الحميد يعتقد فى قوات الجامعة الاسلامية وفى امكانية اتخاذ طرابلس مركزا لها يناوىء منه الحكم الفرنسى فى كل أقاليم المغرب. وحينما قامت الثورة فى جنوب تونس حاولت بعض العناصر العثمانية التدخل فيها من طرابلس ولكن فرنسا حذرت تركيا من اى تدخل ، وحتى من زيادة عدد حامياتها فى طرابلس بدعوى العمل على استتباب الأمن والنظام . وعلى اى حال فإن تركيا كانت فى حاجة إلى ان تعمل مع الدول الاوربية ، لاضدها ، مادامت احوالها المالية والاقتصادية والعسكرية والادارية تحتاج إلى كل معونة وإلى كل تعاون مع الغرب ، مع مافى ذلك من تناقض واضح .

وكانت المانيا هى أول من اعترفت بسلطة فرنسا فى تونس ووقفت من فرنسا موقفاً كريماً فى هذه المسألة وبشكل جعلها لا تأبه بنقد وبمعارضة ايطاليا وأسبانيا . وأخذت أسبانيا تتجه إلى المغرب الاقصى ، وشعرت بأن سير فرنسا على هذه السياسة سيجعلها تؤثر على مستقبل هذا الاقليم الذى يهم أسبانيا ، وأكدت أنها لن تعمل هناك قبل أن تحصل على موافقة بريطانيا .

وكان استيلاء الفرنسيين على تونس عاملا هاماً يؤثر فى مصر وهى تغلى بالثورة العرابية وتهيأ لصد التوسع البريطانى فيها . وكانت سبباً فى أن يشعر المواطنون فى وادى النيل بحاجتهم إلى جيش قوى ، وبحاجتهم إلى التحرر من النفوذ الأجنبي ، وإن كان التدخل البريطانى قد أدى بمصر إلى ما وصلت إليه تونس من قبل . وانتشر شعور عدائى ضد فرنسا فى طرابلس التى أصبحت معسكراً لمهاجمة الاستعمار الفرنسى فى شمال أفريقية ، وصحب ذلك قيام ثورة أبو أميمه فى الجزائر ومهاجمة قرى المعمرين الفرنسيين والاسبانيين ومعسكرات الجنود . وظل هذا القائد مستمراً فى مهاجمة المعمرين والمستعمرين إلى أن اضطر للدخول إلى المغرب الاقصى بعد أن ضعفت إمكانياته .

وعلى أى حال فان رد الفعل الخاص باحتلال الفرنسيين لتونس ولوضعها تحت حمايتهم لم يؤثر تأثيراً إيجابياً فى هذا الاحتلال وفى هذه الحماية ، بل قامت فرنسا رغم ذلك بتدعيم مراكزها فى الولاية وتدعيم نظام الحماية فيها تمهيداً للبدء فى عملية الاستغلال المنظم .

(٤) الحماية :ـ

إختارت فرنسا لتوسعها الإستعمارى فى تونس ، ولفرض تسلطيتها عليها ، نظام « الحماية » حتى لاتثير إحتجاج الدول الأوربية نتيجة لتغييرها الأوضاع الدولية فى ذلك الإقليم ، وحتى تموه على أبناء تونس بأنها لم تقدم على ضم بلدهم أو النزول به إلى مستوى المستعمرات ، وحتى تحمل الجانب الوطنى نفقات قوات الإحتلال ، ونفقات الإصلاحات التى تشير بها عليه ، وحتى تظهر أمام المعارضة الفرنسية نفسها بأنها قد نزلت إلى عملية ، تضمن لها المكاسب المادية والعسكرية والمعنوية ، دون أن تكلفها الأموال والتضحيات . ولقد تأثرت فرنسا فى ذلك بتطور نظم الحكم البريطانية فيما وراء البحار ، وضمنت بهذا النظام الحصول على كل إمتيازات الدولة المستعمرة ، وفى ظل هذا التسلط ،وسيطرت على الإمكانيات المادية والبشرية والاستراتيجية ، وكأنها تتعاون مع السلطات الوطنية فى ذلك ورغم أن معاهدة الحماية تظهر وكأنها قد عقدت بين طرفين متساويين إلا أن الضغط العسكرى الذى إصطحب هذا التوقيع ، وسيطرة فرنسا وإشرافها على الشئون العسكرية والعلاقات الخارجية لنيابة تونس ، يظهرون الأمر على حقيقته . وإذا ما إعتبرنا أن فرنسا كانت مخلصة فى الاتفاق على أن إحتلالها لتونس هو إحتلال مؤقت ، لتناسينا اشتراط فرنسا ذلك بوصول السلطات الحربية الفرنسية والتونسية إلى الاتفاق ، وتقرير وصول الادارة المحلية إلى مرحلة القدرة إلى

المحافظة على الأمن والنظام . وكان فى وسع فرنسا أن تقوم رسمياً بالضم ، بعدأن قامت به بالفعل بمعاهدة الباردو سنة ١٨٨١ .

ومعاهدة الباردو هى معاهدة صداقة وحسن جوار ، وظهرت وكأنها لاتمس تونس فى كرامتها وعزتها ، وإن كانت الخدعة فيها واضحة ، وفى كل نص ومادة من موادها :

« إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باى تونس لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين، بسواحل المملكة التونسية ، وأن يحكما علاقات ودهما القديم وروابط حسن الجوار ، قد إتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين.

« وبناء على ذلك فإن فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين الجنرال بريار نائباً مفوضاً من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباى على المواد الآتية :—

المادة الأولى :— إن معاهدة الصلح والصداقة والتجارة، وجميع المعاهدات الأخرى القائمة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باى تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها .

المادة الثانية :— لأجل تسهيل القيام بالاجراءات التى يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية إتخاذها للوصول للغرض الذى يقصده الجانبان الساميان المتعاقدان ، فقد رضى سمو باى تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل . ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان: الفرنسية والتونسية ، وتقرران معاً، أن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على إستتباب الأمن والنظام .

المادة الثالثة :ـ تتعهد فرنسا ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباى وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته ،أو يعبث بأمن مملكته.

المادة الرابعة: ـ تضمن فرنسا تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوربية .

المادة الخامسة:ـ يمثل فرنسا لدى سمو الباى وزير مقيم عام ، تكون وظيفته السهر على تنفيذ شروط هذه المعاهدة ، ويكون هو الواسطة بين فرنسا والسلطات التونسية فى جميع القضايا التى تهم الجانبين .

المادة السادسة: ـ يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا فى البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها . وفى مقابل ذلك يلتزم سمو الباى بأن لا يعقد أى عقد ذى صبغة دولية دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك ، والحصول على موافقتها مقدماً .

المادة السابعة:ـ تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباى لنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالى بالمملكة التونسية ، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام ، وضمان حقوق دائنى المملكة .

المادة الثامنة :ـ تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل ، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد ، وتكون حكومة الباى هى المسئولة عن تنفيذ هذا الإتفاق.

المادة التاسعة :ـ لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائرى من تهريب الأسلحة والذخائر ، فإن دولة سمو الباى تتعهد بأن تمنع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسى الأخرى بالمملكة التونسية .

المادة العاشرة :- تعرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للتصديق عليها وتسلم الوثيقة المصدق عليها بعد ذلك لسمو باى تونس فى أقرب وقت ممكن .

محمد الصادق باى جزال بريار

وسرعان ما وضح الأمر أمام التونسيين وعرفوا باحتلال فرنسا لإقليمهم ، وسيطرتها عليه ، وبمعاونة وإسم أميرهم ، فانتشرت روح الثورة فى البلاد وجمع المجاهدون صفوفهم وإستعدوا للكفاح المسلح . ولقد ساعد على نشوب هذه الثورة فضح رجال الجامعة الاسلامية للسياسة الاستعمارية الفرنسية ، ونشوب ثورة « بوعمامة » فى جنوب وهران فى الجزائر ، وإنشغال فرنسا بالانتخابات وسحبها لجزء من قوات حملتها على تونس ، وشعور التونسيين بتأييد الدولة العثمانية وسلطاتها وقواتها فى طرابلس لهم .

ولقد بدأت هذه الثورة فى المنطقة الجنوبية من تونس ، والمجاورة لطرابلس والبعيدة عن سلطة الباى ، وفى مركز القبائل المحاربة القوية ، صلبة العود ، والتى كانت أقل خضوعاً من غيرها ، للحاكم ، فما بالك بالمستعمر ؟ وإمتدت الثورة من القيروان إلى سفاقص ، التى طردوا منها نائب الباى ، بعد أن وصم سيده نفسه بالخيانة والإرتماء فى أحضان الاستعمار ، بتوقيعه على المعاهدة . وأعلن الثوار على بن خليفه أميراً عليهم وقائداً لهم ، ما دام الباى قد إستكان واحتفظ لنفسه ولأسرته بالامتيازات ، وفى ظل الدخيل المستعمر . وتمكن الثوار من السيطرة على كل الاقليم الجنوبى من تونس ، وبسهولة ، مع ما يشتمل عليه من سواحل ، تمتد حتى حدود طرابلس ، وبما يجاوره من جزر مثل جربة . ولقد أخرجت هذه الثورة جول فيرى فى فرنسا ، بعد أن أدعى أنه يقوم بعملية

لا تكلف بلاده شيئاً ، ثم ظهر بانه قد يضطر إلى إعلان التعبئة ، ويطلب إعتمادات فى الميزانية لعمليات حربية . ولكنه استغل الاسطول فى العمليات الواقعة فى المنطقة الساحلية ، ولكى يمنع وصول الامدادات إلى الثوار ، وذلك انتظاراً للقيام بالعمليات الحربية فى الداخل ، واستناداً إلى الجيش الفرنسى المرابط فى الجزائر . وقام الاسطول الفرنسى بضرب سفاقص ، ثم عاد ودمرها ، بعد أن سيطر عليها الثوار من جديد . كما قام بضرب قابس وجزيرة جربه ، وأنزل بها مشاة الأسطول . واستمرت العمليات الحربية طوال صيف سنة ١٨٨١ ، ثم تمكن جول فيرى من إعداد ثلاث طوابير فرنسية بدأت فى الزحف على الاقليم الجنوبى من تونس ، وجعلت هدفها مدينة القيروان. وإتخذت هذه القوات قاعدة لها فى سوسة ، وعملت على السيطرة على كل الاقليم ، واحتلت مدينة تونس نفسها ، رغم تعهد فرنسا للباى بعدم القيام بذلك . وتقهقرت الشجاعة والبذل وروح الثورة أمام فتك الأسلحة النارية وحسن التدريب والتنظيم ؛ ثم أخذت القوات الفرنسية فى القضاء على كل مراكز المقاومة الموجـــودة فى الجنوب ، وأخضعت الاقليم لحكمها العسكرى .

وحينما استقال جول فـــيرى وتولى جامتا الوزارة ، إستمرت فرنسا فى سياسة سيطرتها على شئون تونس ، وتسلطها عليها . وكان بول كامبون قد أصبح مقيما عاماً بعد روستان ، وتدخلت حكومة باريس فى ولاية الحكم عند موت محمد الصادق ، وأختارت على باى ، أخا الصادق ، باياً على تونس ، وكان من أطوع البايات للسلطة الفرنسية . كما أن فرنسا استندت إلى نشوب الثوره فى تونس لكى تعقد معاهدة جديدة مع تونس فى سنة ١٨٨٣ ، هى معاهدة المرسى التى وسعت سلطات الدولة الحامية . فلقد نصت المادة الأولى منها على تكفل الباى بإدخال الاصلاحات الادارية والقضائية والمالية التى ترى حكومة فرنسا

فائدة إدخالها ، وذلك تسهيلا منه لا على إتمام حمايتها. أما المادة الثانية فقد ضمنت فيها فرنسا قرضاً يعقده الباى لتحويل أو لدفع الدين الموحد ، والبالغ ١٢٥ مليون فرنك ، والدين السائر الذى لا يزيد على ١٧٥ مليون فرنك ، ولكن على أساس إختيار فرنسا نفسها للوقت والشروط المناسبة لهذه العملية . وتعهد الباى فى نفس المادة بألا يعقد قرضاً جديداً لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية . وعالجت المادة الثالثة من معاهدة المرسى أولوية المصروفات الواجب أداءهـــا فى تونس ، فتخصص من إيرادات المملكة أولا المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذى ضمنته فرنسا ، ثم يخصص منها ثانياً مخصصات سمو الباى،وقدرها مليونا من الريالات التونسية ، أى ١٢٠٠٠٠٠ فرنك فرنسى ، وما بقى بعد ذلك ينفق منه على إدارة المملكة وتدفع منه مصاريف الحماية . ولقد أكدت معاهدة المرسى معاهدة سنة ١٨٨١ وكملتها ونصت على أنها لا تغير الأنظمة التى سبق وضعها لتقرير الغرامة الحربية .

وإذا كانت معاهدة البارود قد ظهرت وكأنها تهدف تدعيم الوضع القائم فى تونس والاعتراف بالمعاهدات المعقودة بينها وبين الدول الأخرى ، مع إعطاء فرنسا حق الاحتلال العسكرى ، والاشراف على علاقات تونس الخارجية ، فإن معاهـــدة المرسى قد أعطت لفرنسا حق الاشراف على الديون والميزانية التونسية ، وجعلت منها مسيطرة على مصالح الدول الأوروبية الاخرى فى تونس وأجبرت الباى على إدخال الاصلاحات الادارية والقضائية والمالية التى ترى فرنسا ضرورة تطبيقها فى الولاية . ولقد استندت فرنسا إلى معاهدة المرسى ،وأصدرت مرسوماً لتوسيع إختصاصات المقيم العام فى سنة ١٨٨٤ ، وجعل منه المسيطر فعلا على الشئون التونسية . وألغيت معظم الوزارات التونسية ، ولم يبق منها إلا منصب رئيس الوزراء ، ووزير القلم . وإحتل الفرنسيون جميع الوظائف

العليا ، وخاصة وظائف مديري المصالح ، مثل الأشغـــال والمعارف والصحة والمالية ، وأصبح لهم حق إصدار القرارات الوزارية ، والاجتماع في مجلس المقيم العام ، ومع قائد الجيش الذي أشرف على قاعدة بنزرت ، وأصبح بمثابة وزير للحربية التونسية . وانشىء منصب سكرتير عام الإقامة لتنسيق العمل بين الوزراء التونسيين ومديري المصالح من الفرنسيين ، وأصبح هذا المنصب يشرف فعلا على ما تبقى في أيدي التونسيين من اختصاصات .

واستندت فرنسا إلى حق الباي في التشريع ، وحقه في التنازل عنه لمن يشاء لكي تسلبه إياه ، وتمنحه للمقيم العام الذي أخذ في وضع المراسيم ، وتقديمها للباي للتوقيع عليها . هذا بالنسبة للتونسيين . أما بالنسبة للفرنسيين المقيمين في تونس فان مرسوم ١٨٨٤ قد احتفظ بحق إصـــدار التشريعات الخاصة بهم لحكومة باريس .

واستندت فرنسا إلى معاهدة المرسى لكي تتخلص من لجنة الدين ، والمراقبة الدولية والمالية ، بدعوى تعارضهما مع إختصاصات فرنسا والتزاماتها في هذه المعاهدة . كما أنها عملت على إلغاء القضاء القنصلي ، وعلى درجات ومراحل ، وحتى لا تصطدم بمعارضة الدول الأجنبية الأخرى . فأصدر الباى مرسوماً يجيز تحول الأجانب المقيمين في تونس إلى المحاكم التي أنشئت لتطبيق القوانين الفرنسية في حالة عدم وجود قضاء قنصلي لهم وتمكنت فرنسا من إقناع بريطانيا بالتخلي عن بعض إمتيازاتها ، باعتبار أن رعاياها قد أصبحوا تحت إدارة فرنسية ، وتم ذلك في أوائل عام ١٨٨٥ ، وتمكنت فرنسا ، مع الزمن ، من تقليل المعارضة الايطالية لها ، ولنظام حمايتها في تونس .

وكانت إيطاليا وتركيا هما الدولتان اللتان رفضتا الإعتراف بمركز فرنسا

الممتاز فى تونس . ولكن فرنسا أخذت فى نشر الدعاية ضد الدولة العثمانية ، بأنها دولة تقوم على نظام إقطاعى ، وتستغل حركة الجامعة الاسلامية فى تثبيت حكمها الرجعى ، وإتهمتها بأنها تناوئها فى شمال إفريقية ، من ولاية طرابلس . وكانت الدولة العثمانية ضعيفة ولها مشكلاتها فى مصر مع بريطانيا ، وفى بقية بلدان المشرق العربى ، وفى البلقان ، فاضطرت فى سنة ١٨٨٨ إلى تحديد الحدود بين تونس وولاية طرابلس ، واعترفت بذلك ـ ضمناً ـ بخروج تونس من بين اقاليمها وممالكها ، وإن كانت لم تتنازل رسمياً عن سيادتها على تونس ، إلا فيما بعد الحرب العالمية الأولى .

أما إيطاليا قد واصلت معارضتها لزيادة النفوذ الفرنسى فى تونس ، ومعارضتها لتغيير فرنسا للاوضاع الدولية والاقتصادية فى هذه الولاية ، حتى سنة ١٨٩٦ . ولقد عجز نظام الحماية الفرنسية على تونس عن أن يغير الارتباطات والمعاهدات السابقة بين تونس وبقية الدول الأوربية ، تلك المعاهدات التى كانت تعطى لإيطاليا ورعاياها حق الدولة الأكثر أفضلية ، وكان رعايا إيطاليا يعتبرون أكبر جالية أجنبية فى تونس . وعجزت فرنسا نتيجة لمعارضة إيطاليا لها عن أن تعدل النظام الجمركى الموجود فى تونس ، وعن منح تسهيلات جمركية للبضائع التونسية المصدرة إلى فرنسا ، وجزء منها خاص بالمعمرين الفرنسيين أنفسهم . كما عجزت عن أن تشرف إشرافا تاما على العناصر الأوربية المتوطنة فى تونس . ولكن ايطاليا قامت بتجربتها الاستعمارية فى شرق إفريقيه ، من البحر الأحمر والارتريا صوب الحبشة ، وفى الصومال ؛ وإستمرت فى معارضتها لفرنسا فى تونس حتى هزمت قواتها فى موقعة عدوة سنة ١٨٩٦ . وجاءت هذه الصدمة النفسية والعسكرية لكى تزيد من حدة الأزمة الإقتصادية الناتجة عن حرب التعريفة الجمركية مع فرنسا ، وهزت إيطاليا من كيانها . فاضطرت إيطاليا إلى تغيير سياستها مع فرنسا ،

واتفقت معها فى نفس السنة على التنازل عن معاهدتها السابقة للحماية مع تونس ، وفى نظير إستمرار إستغـــلال الايطاليين لبعض المصايد ، ومساواتهم ببقية العناصر الأوربية المقيمة فى تونس . وأنهت إيطاليـــا بذلك حربا إقتصادية قاسية مع فرنسا ، وفتحت أمام سلعهـا أبواب الاسواق الفرنسية . وإعترفت فرنسا بحق الايطاليين فى بناء المدارس فى تونس ، والاحتفـاظ بجنسيتهم ، ولكنها عملت من جانبها على فتح باب التجنس بالجنسية الفرنسية أمامهم . وجاء مرسوم يوليو سنة ١٨٩٧ لكى يمد قوانين الجنسية الخاصة بالمقيمين الاجانب فى فرنسا ، على مثل هؤلاء الموجودين فى تونس ، ويبيح لهم حق التجنس بالجنسية الفرنسية بعد إقامة ،لمدة معينة ، فى تونس . واذا كان هذا المرسوم قد عجز كذلك عن تصفية الايطاليين المقيمين فى تونس ، أو تحويلهم إلى رعايا فرنسيين ، فانه كان اعتداء صريحـاً على السيادة التونسية ، وذلك باعتباره الاراضى التونسية جزءاً من الاراضى الفرنسية ، وبمعاملة الاجانب المقيمين فيها نفس معاملة زملائهم فى فرنسا .

وعلى أى حال فان نظام الحماية الفرنسية على تونس قد زاد من امتيازات فرنسا والفرنسيين فى هذه الولاية على مر الايام ، وكان أساساً لقيام الفرنسيين بعمليات الإستعمار والاستغلال فى تونس .

(٥) الاستغلال :-

ساعد نظام الحماية على سرعة وقـــوة عملية إستغلال الفرنسيين لامكانيات تونس ، خاصة وأنه قد جعل منهم رعايا الدولة المتفوقة فى البلاد وأعطاهم الحماية اللازمة للقيام بعملياتهم ، وعضدهم أمام أى منافسة يقوم بها أى أوربى آخر فإذا أضفنا إلى هذا شعور الفرنسيين بالاطمئنان والثقة للعمل فى منطقة تخضع

الحماية بلادهم ، وكذلك عمـــل سلطات الحماية على تمهيد الطريق أمام التوسع الاستغلالى الفرنسى ، لوجدنا أن الظروف قد اجتمعت لوضع تونس بأكملها تحت سيطرة الاستغلال الاستعمارى الرأسمالى الفرنسى .

وكانت الثورة الصناعية قدقامت بدورها فى أوربا ، وساعدت الآلة على سرعة دورة رأس المال وبالتالى إلى سرعة وصول الارباح وتكدسها فى أيدى رجال الاعمال ، مما دفع بهم الى المغامرة فيما وراء البحار ، وخاصة فى المناطق القريبة من فرنسا ، أى فى شمال افريقية . فاصبح لهم السبق هناك على صغار المستغلين والمهاجرين والمتوطنين شبه المعدمين، الذين شاهدت الجزائر ورودهم اليها ، قبل تونس بأربعين سنة . ولهذا فان عملية الاستغـــلال الاستعمارى الفرنسى لتونس ستظهر فى شكل شركات رأسمالية كبيرة تقوم باستغلال واستعمار مساحات واسعة من الارض ، وبشكل يهدف الاستغلال الرأسمـــالى ، أكثر مما يهدف للتوطين .

ولقد تمكن الفرنسيون من الاستيلاء على مساحات كبيرة فى تونس ، وخاصة فى الوسط والجنوب ، وذلك لاستغلالها فى زراعة الزيتون . وحاول الفرنسيون فيما بعد أن يستندوا إلى ذلك لكى يظهروا أن المستغلين فى تونس ينتسبون إلى الطبقة البرجوازية ، فى الوقت الذى ينتسب فيه معظم الفرنسيين المتوطنين فى الجزائر إلى الطبقة الشعبية الكادحة، ونسوا أن هذا التمويه غير مقنع لأبناء الجزائر، أو لابناء تونس ، مادموا قد هبوا لاسترجاع أراضيهم وتحرير بلادهم .

كما استولى الفرنسيون على الأراضى الزراعية أو القابلة للاستصلاح فى وسط تونس وجنوبها ، تمكنوا من استغلال الثروة المعدنية فى البلاد ، وخاصة بعد أن تمكنت سلطات الحماية من اعلان الوديان والغابات والمناجم ملكا للدولة التونسية ، تمنح حقوق استغلالها لمن تشاء، ومهدت الحماية بذلك الطريق لمنح إمتيازات إستغلال

الثروة المعدنية للفرنسيين ، مانعه بذلك الأجانب من النزول إلى هذا الميدان ، وواثقة من أن التونسيين لم يصلوا بعد إلى المستوى اللازم لاستغلال الثروة المعدنية فى بلادهم .

وعملت فرنسا كذلك على إصدار التشريعات والقوانين اللازمة لدعاية مصالحها وازدياد تفوق نفوذها فى تونس ، وأعطت لنفسها ولوجودها ولعملية استغلالها لوناً قانونياً يصعب الجدال فيه مادام قد صدر باسم الباى وبتوقيعه على المراسيم .

واستمرت فرنسا فى عملية إستغلالها لتونس ، كنتيجة حتمية لإعلان حمايتها عليها ، إلى أن بدأت الحركات التحررية فى الظهور وعملت على تقوية المعسكر الوطنى والنزول به إلى معركة ضد الاستعمار . وانتهت بذلك صفحة من تاريخ المغرب الكبير ، لكى تبدأ صفحة أخرى. وإذا كانت فرنسا قد إتخذت الجزائر قاعدة للتوسع منها فى تونس ، فإنها ستتخذ نفس الاقليم قاعدة للتوسع فى المغرب الأقصى ، وحتى تتم لها السيطرة على كل بلاد واقاليم المغرب الكبير ، بما صادفها من صعاب وواجهها من عقبات .

خاتمة الباب

كان ضعف تونس وصعوبة انتقالها من النظام الاقطاعى إلى النظام الرأسمالى وإفتقارها إلى القيادات الحازمه والخبيرة اللازمة للسير بها فى هذا التحول، مع اطماع الدول الاستعمارية فى امكانياتها الاقتصادية والبشرية والاستراتيجية أسباباً هامة فى تعثر خطى هذة الولاية، ووقوعها، رغم إعتمادها على محاولة الموازنة بين نفوذ الدول الأجنبية فيها، فريسة سهلة فى أيدى الاستعمار الأوربى، الذى إتخذ لنفسه لوناً جديداً، هو الحماية، بدلا من قيامه بضم الولاية، أو إعلانها مستعمرة أوربية.

ولقد نجحت فرنسا، جارة تونس الغربية فى الجزائر، فى إختيار الوقت اللازم للتمهيد لعمليتها سياسياً، وفى وقت حصلت فيه بريطانيا على قبرص، وعضدت فيه المانيا هذه العملية لتوجية أنظار فرنسا بعيداً عن الالزاس واللورين. وإذا كانت ثائرة إيطاليا قد ثارت بعد إعلان الحماية الفرنسية على تونس، فإن المساومات كانت تنتظر الوقت الملائم لارضاء غرور إيطاليا، وفى الميدان الاستعمارى وعلى حساب الغير دائماً.

وإذا كانت الدولة العثمانية قد عجزت عن مساعدة تونس أمام تخطيط السياسة الأوربية الاستعمارية، وإذا كانت حركة الجامعة الاسلامية قد ظهرت ضعيفة أمام القوى العسكرية والاقتصادية المتفوقة، فإن شخصية تونس العربية الاسلامية ظلت، فى حد ذاتها، سلاحاً قوياً يقف فى وجه الاستعمار الذى بدأ فى إستغلال تونس والتمتع بكل إمكانياتها.

وستعمل شخصية أهل البلاد على منع الاستعمار والاستغلال من طمس معالم حضارة وثقافة المغاربة، ومنعه من هضم المغاربة مادامو يشعرون بمقومات

شخصيتهم العربية والاسلامية ـ فتقوم حركات الكفاح ضد الاستعمار ثم عمليات التحرير والجهاد المسلح فى السنوات التالية .

وكما استخدمت فرنسا الجزائر قاعدة لها ، للتوسع فى تونس صوب الشرق ، فإنها ستتخذها قاعدة للتوسع منها صوب الغرب وفى المغرب الأقصى . وهو فصل جديد من فصول المغرب فى تاريخه الحديث والمعاصر .

البَابُ الرَّابِعُ

المغرب الأقصى والحماية

عاش المغرب الأقصى منذ فجر التاريخ الحديث فى ظروف خاصة ، أجبرته على أن يحافظ على حدوده مع الخارج ، وخاصة أمام نمو خطر الدول المسيحية فى شبه جزيرة أيبيريا عليه . وإعتز المغرب بشخصيته الأقليمية ، وبشرف الأسرة العلوية التى تولت قيادته ، ورفض الاندماج مع بقية إقاليم الدولة العثمانية أو الاتحاد معها . إستناداً إلى أهميته وأهمية الأسرة التى تحكمه .

ولكن هذه العزله السياسية احتفظت للعالم العربى والإسلامى بتراث مجيد وبحضارة لها خصائصها ومميزاتها ، وفى درجة نقية قلت فيها الشوائب .

ولم تمنع هذه الأوضاع السياسية من إتصال حضارى وثقافى وتجارى مع الأقاليم المجاورة ، وخاصة مع الجزائر ، ولعبت قوافل الحج دوراً كبيراً فى ذلك الترابط الثقافى الاسلامى وتدعيمه بين المشرق والمغرب . وإذا كانت الصعوبات قد حالت دون الوحدة أو الاتحاد مع بقية اقاليم المغرب الكبير فى هذه العصور ، فانها قد حولت أنظار المغرب ومجهوداته صوب قلب القارة الافريقية والسودان . وحمل المغرب لواء الاسلام فى داخل إفريقيه السوداء الغربية وساعد على نشر دين الله الحنيف مع حملاته العسكرية ، ومع التجار والعلماء .

وظلت أوضاع المغرب الأقصى وبنائه الاجتماعى والاقتصادى ، أوضاعاً إقطاعية فى طابعها ومظهرها وجوهرها ، وراسخة ثابتة فى بنائها ، إلى أن بدأ ذلك النظام فى الاهتزاز والضعف فى أوربا نفسها ، نتيجة لتغيير القوى الاقتصادية الموجودة فيها ، وتغير وسائل الانتاج وأخذت أوربا تؤثر على المناطق المحيطة بها . فهل كان فى وسع المغرب أن يحتفظ ببنائه وخصائصه لفترة طويلة ؟ وهل كان فى وسعه أن يستمر فى اقفال حدوده أمام الأراء الجديدة ، والقوى الاقتصادية المتغلغلة ؟

إن تاريخ المغرب الأقصى منذ نزول القوات الفرنسية فى الجزائر فى سنة ١٩٣٠ قصة كفاح بين قوى حاولت الاحتفاظ بالاوضاع القديمة القائمة ، وقوى جديدة تغلغلت فى داخله ، وربطت بين إقتصاده والاقتصاد العالمى .

الفصل السادس عشر

المغرب الأقصى فى النصف الأول

من القرن التاسع عشر

صعب على الأجانب فى أواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر التغلغل فى المغرب ، فاكتفت بعض العناصر الاوربية الموجودة فيه بالبقاء فى بعض الموانى الساحلية ، وبنشاط قليل. وكان نفوذ أوربا وقوتها وتأثيرها فى بلدان المغرب الكبير قليلة فى ذلك الوقت . ورغم اعتزاز المغرب ، ضعفه الداخلى ، بشخصيته المستقلة ، فان علاقات واضحة وبطت بينه وبين الأقاليم المجاورة له فى إفريقيه . وجاءت القوى الاقتصادية الأوربية ، لكى تطرق ابواب المغرب محاولة التعامل معه . وساعد ذلك على نشأة التبادل التجارى وإزدياد قيمته مع الزمن ، وبشكل منع المغرب من العودة إلى الانزواء والانطواء على نفسه ، وربط بينه وبين الاسواق الاقتصادية العالمية ، والعمليات الرأسمالية ، رغم أن بناءه كان إقطاعيا . وأن العلاقة بين المغرب وأوربا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر لهى العلاقة بين النظامين الاقطاعى والرأسمالى ، مع مايحمله ذلك من تضارب وتناقض .

(١) العزلة السياسية والترابط الاقتصادى :-

لم يتأثر المغرب الأقصى باحداث الثورة الفرنسية وحروب نابليون ، خاصة وان علاقاته بالدول الأوربية لم تكن وطيده . كما أن محاولات جر المغرب وإقحامه فى هذا الحلف أو ذاك قـــد فشلت جميعاً وكان نابليون يعرف أهمية الاقليم وامكانياته الكبيرة ، ولكن مشاغله على القارة منعته من الالتفات إليه ، أما بريطانيا فكانت تهتم ، قبل كل شىء ، بجبل طارق ، وبالملاحة فى المضيق .

ولم تتأثر الاحوال الاقتصادية فى المغرب ، ومعاملاته التجارية كثيراً بهذا الصراع العالمى ، خاصة وأن الحكومة المغربية كانت تخشى من أن تؤدى تجارتها مع أحد الفريقيين إلى إثارة الفريق الآخر ، وتخشى بالتالى من قيامه بالضغط عليها . وحينما إنضم الأسطول الاسبانى إلى الأسطول الفرنشى عمل على مراقبة السواحل المغربية لكى يمنع خروج السفن المشحونة بالقمح إلى جبل طارق . ومنع المغرب منذ سنة ١٨١٤ من تصدير الحبوب والزيوت والصوف والمواشى ، كما فرض ضريبة تبلغ ٥٠ ٪ على الواردات مما كان له كبير الأثر على تجارة البلاد الخارجية

وقل الأمن وانتشرت الثورات فى عهد المولى سليمان ، وتتالت هجمات الجراد منذ سنة ١٨١٠ إلى سنة ١٨١٦ وبشكل أجبر الأوربيين المقيمين فى طنجة على شراء الدقيق من جبل طارق . وأنهك انتشار الطاعون فى سنة ١٨١٨ البلاد ولفترة سنوات عديدة . وكان السلطان يعرف أنه لا يحتاج إلى أوربا ، ويامل فى أنها كذلك لا تحتاج إلى بلاده . فقام فى سنة ١٨١٦ بتحرير بقية الأسرى المسيحيين الموجودين فى المغرب ، ثم ألغى القرصنة فى العام التالى ، حتى لا يثير عداء الدول الأوربية ، فاتجهت أنظار المغرب من الخارج صوب الداخل ومن البحر صوب القارة ، وزادت عزلته وضوحا .

وكانت صلات المغرب الدبلوماسية بالخارج ضعيفة ، فكان القناصل يقيمون فى طنجة ، بعيدين عن السلطان ، وجاهلين بمعظم ما يحدث فى البلاد . أما عدد الأوربيين المقيمين فى المغرب فكان بسيطا للغاية ، ولم يزد على ١٢٠ فردا ويشتمل على القناصل واللاجئين السياسيين والمغامرين والتجار . وكان عدد المغاربة المقيمون فى أوربا بسيطا كذلك ، خاصة وأن المولى سليمان قد منع

سفر المسلمين إلى البلاد المسيحية إلا بتصريح خاص ، ووضع القيود على سفر اليهود ، منعا لهم من تهريب رؤوس الأموال . ولقـــد قام بعض الأوروبيين بمحاولات لاستيراد الحبوب من منطقة الريف ، ودون تصريح من السلطات ؛ ولكن المخزن تدخل فى الأمر ، وأدب القائد محمد السلاوى هذه القبائل العاصية . وحين اشتدت وطأة أزمة الحبوب فى أوربا سنة ١٨١٦ فكر التجار فى استيراد القمح من المغرب . ولقد رحب المخزن بالعملية ، ولكنه عاد وحدد كمية القمح المصدرة ، والموانى التى تصدر منها ، ثم فرض عليها ضريبة تصدير ، أوصلت سعر القمح ، مع نفقات النقل ، إلى سعر القمح الأوربى . وكانت الطريقة التى يتعامل بها المخزن مع التجار والدول الأجنبية ، لا تشجعهم على الاستمرار فى التعامل ولمدة طويلة

وحينما تولى المولى عبد الرحمن الحكم فى سنة ١٨٢٢ ظهرت العلاقات وكأنها ستتحسن مع أوربا ، خاصة وأنه قد إشتهر بالتحرر . وعقدت الدول الأوربية معاهدات جديدة مع المغرب ، جددت بها معاهداتها السابقة ، ولكن هـــذا التغيير فى النصوص كان قليل القيمة مادامت العبرة فى الطريقة التى يتعاون بها الطرفان على تطبيق النصوص ، وفى حالة توفر الروح والاستعداد اللازمين لمثل هذا التعاون

وجاءت الأزمة المالية فى المغرب لكى توجه أنظار المولى عبد الرحمن منذ سنة ١٨٢٥ صوب القرصنة والاهتمام بالقنص البحرى ، فأخذ فى إعداد الموانى المغربية واشترى بعض القطع البحرية وبدأ العمليات . وبعد مهاجمة سفنه لبعض السفن النمساوية ثم الانجليزية بدأ الصعاب أمام المغرب ؛ فقامت فرقة بحـــرية انجليزيه بمحاصرة طنجة سنة ١٨٢٨ ، وقام الأسطول النمسوى بضرب العرايش وأصيلة وتطوان فى العام التالى ، ونشأ خلاف مع اسبانيا فى سنة ١٨٢٩ وسنة

١٨٣٠ ، ولم ينته إلا لكى يبدأ الخلاف مع فرنسا بشأن تلمسان منذ سنة ١٨٣٠ إلى سنة ١٨٣٢ .

وهكذا فشلت المحاولات التجارية ثم المحاولات الدبلوماسية للوصول إلى تفاهم بين المغرب وأوربا ، وساءت الأحوال فى الوقت الذى عملت فيه فرنسا على إحتلال الجزائر ، وعملت بالتالى على تغيير التوازن الموجود فى الحوض الغربى للبحر المتوسط . وانطوى المغرب على نفسه ، فى الوقت الذى دخلت فيه أوربا عصر الثورة الصناعية ، وأخذت كل من القوانين فى السير فى إتجاه مخالف لسير القوة الأخرى . ولكن هذا الانطواء كان سياسيا ودبلوماسيا ، ولا يتمشى مع طبيعة القوى الاقتصادية والتجارية ، والتى دفعت المغرب فى اتجاه آخر .

فلقد جاء سوء محصول القمح المغربى سنة ١٨٢٥ لكى يجبر البلاد على الإستيراد ، بعد أن كانت من بين الدول المعروفة المصدرة لهذه السلعة . وكانت أزمة ١٨٢٥ من أقوى الأزمات التى مرت بالبلاد ، ولم تفقها فى قوتها إلا أزمة سنة ١٨٥٠ . وارتفعت أسعار القمح إلى أربعة وخمسة أضعاف ، مما تسبب فى موت كثير من الأهالى نتيجة للمجاعة . واضطر المخزن إلى شراء القمح من الخارج بأسعار مرتفعة ، كما تسبب فى هلاك البهائم — الناتج عن قلة المطر ، وانتشار العصابات وقطاع الطرق — فى أن يضطر المخزن إلى فتح موانى جديدة . وحول السلطان ميناء مزغان فى نفس السنة إلى ميناء « الجديدة » وأعلنها مفتوحة للتجارة ، وعهد بإدارة جماركها إلى أحد اليهود الذى عمل نائبا قنصليا لفرنسا فى موجادور . وأخذت السفن تصل إلى العرايش والرباط والجديدة وموجادور محملة بالقمح من فرنسا وجبل طارق وإسبانيا والبرتغال

وانجلترا . واستورد المغرب فى خلال هذه السنة ٢٥٠ الف قنطار ، دفع ثمنها نقدا سبعة ملايين فرنك .

وبعد أن انتهت الأزمة ، جاءت السنوات التالية بمحصول حبوب وافر فى المغرب ، فتحولت هذه الموانى ، والتجار المقيمون فيها من عمليات الاستيراد إلى عمليات التصدير . وأصبح للمغرب مكانه فى تجارة القمح العالمية ، وأصبح من الصعب عليه أن يستمر فى عزلته .

وأشرف السلطان على تجـــارة تصدير الحبوب ، وعن طريق الحاج أحمد أحيردان وتزايدت أسعار القمح نتيجة لزيادة الطلب عليه فى أوربا مع زيادة السكان والاتجاه إلى الصناعة ومع إنتشار أوبئة المحاصيل فى أوربا والحاجة إلى تموين القوات الفرنسية فى الجزائر . واتخذ الحاج أحمـد أحيردان قادس مركزا له وإشرف على تصدير القمح من الموانى المغربية إلى أوربا . وباع السلطان القمح الذى جمع فى موسم العشور . وبدأ ذلك فى سنة ١٨٣٠ التى افتتحت فيها الدار البيضاء للتجارة ، والتى نزلت فيهـا القوات الفرنسية إلى الجزائر ، والتى استولت فيهـــا الطبقة البرجوازية ورجال الأعمال على الحكم فى فرنسا ، وبدأ منها العمل بالسكك الحديدية فى انجلترا ، وبدا فيها الترابط واضحا بين الثورة التكنولوجية وبين البرجوازية الرأسمالية وبين التوسع الأوربى فى إفريقية .

وزادت أهمية قادس وجبل طارق فى هذه التجارة التى ربطت بينهما وبين كل من طنجة ولشبونة ، وتزايد عدد اليهود المشتغلين فيها ، سواء أكانوا من أصل مغربى ، أو من الأوربيين ، وساعدهم تماسكهم وقوة روابطهم الدينية والمصاهرة على الاثراء من العملية ، وأكثر من غيرهم . وأخـــذ القمح المغربى يصل إلى

ماديرا التى توسع أهلها فى زراعة القصب والكروم ، وإلى جزر كناريا التى تزايد السكان فيها ، وإلى ميورقه وميورقه التى توسع أهلها فى زراعة أشجار الفواكه على حساب زراعة المحاصيل والحبوب . ووصل القمح المغربى إلى ايرلندا وخاصة بعد اهتمام الملاك بتحويل أراضيهم إلى مراعى ، نتيجة لإزدياد ارتفاع أسعار الصوف . وتزايدت الكمية المصدرة من قمح المغرب مع زيادة الطلب ، ووصلت إلى أربعة أضعافها فى سنة ١٨٣٩ حين ساء المحصول فى سوريا واحتاج شرق البحر المتوسط إلى القمح الخارجى.

وهكذا عملت تجارة القمح على ربط المغرب ماديا بالخارج ، رغم اصرار المغاربة ، معنويا ، على عزلتهم وجاءت تجارة الصوف لكى تدعم عمل تجارة القمح ، وفى نفس الاتجاه .

وكان استخدام الآلات فى غزل ونسج الصوف فى أوربا قد تأخر عشرين عاما على استخدامها فى غزل ونسج القطن ، ولكن العملية توسعت بسرعة ، وأصبح الصوف الأوربى لا يكفى لتزويد المصانع بما يلزمها . وتضاعف استيراد انجلترا للصوف فى مدة عشر سنوات ، أما فرنسا فقد تضاعف استيرادها أربع مرات فى أربع سنوات . وكانت الحاجة إلى صنع ملابس الجند وأغطيتهم دافعا لفرنسا على زيادة طلب الصوف منذ سنة ١٨٣٠ من كل من تونس والمغرب . وإقتنع المولى عبد الرحمن بأن تجارة تصدير الصوف مربحا له نظير ما يجبى عليهـــا من ضرائب ، فعمل على تشجيعها، بعد أن كانت حكومته قد حاولت وقفها مع الخارج .

وزادت أهمية مرسيليا فى عمليات استيراد الصوف من المغرب فى الثلاثينات، وإرتبط ذلك بزيادة أهميتها الاستراتيجية والتجارية الناتجة عن حرب المورة والمشكلة السورية والعمليات الفرنسية فى الجزائر وتخصصت بيوت فرنسية فى

تجارة الصوف ، وتعاونت فى ذلك مع عدد من اليهود الأوربيين والمغاربة الذى تمكن بعضهم ، من أن يحصل على التزام من سلطات المغرب بالتجارة مع الأهالى والأجانب فى نفس الوقت ، مثل مخالف ، المالطى الأصل ، الذى عمل فى مزغان. وأصبح دور مرسيليا فى تجـــارة الصوف يماثل دور قادس فى تجارة القمح والحبوب . وارتبط تصدير الحبوب والمواد الخام من المغرب بالثورة الصناعية فى أوربا ، وفى وقت بدأت فيه الروح القومية فى الظهور فى أمريكا اللاتينية وبدأ وجه الشرق الأقصى فى تغيير ملامحه .

وزاد التنافس على الشراء من المغرب مما سمح للسلطان برفع الرسوم الجمركية على التصدير ، وطلب تزويده بالبارود ، كجزء من الرسوم المفروضة . وأرضى السلطان مصالحه المالية فى الوقت الذى ظهر فيه أمام الرأى العام على أنه يقوم بعملية لازمة لاستيراد البارود ، وبالتالى للكفاح من أجل الاسلام ، خاصة وأنه كان قد اشترى بعض السفن الحربية الصغيرة لبلادة .

وأصبح على المغرب أن يخضع لعملية ارتفاع الأسعار وإنخفاضها الناتجة عن قانون العرض والطلب ، مادام قد ربط نفسه بأوربا ، كاقليم منتج للمواد الخام. وخضع لهذه العملية التى تعتبر من خصائص النظام الرأسمالى ، فى الوقت الذى كان لا يزال يعيش فيه فى ظل الاقطاع .

وإذا كان تفوق قادس قد ظهر فى تجارة الحبوب مع المغرب ، وتفوق مرسيليا قد وضح فى تجارة الصوف مع نفس الاقليم ، فان تفوق ميناء جبل طارق قد ظهر فى كل عمليات التصدير صوب المغرب . وكان لمركز جبل طارق المتوسط قريبا من المغرب ، ووجود نظام المنطقة الحرة فى مينائه،وثقة المغاربة بالبضائع الانجليزية أثراً كبيراً فى إتخاذ هذا الميناء مركزا لمعظم العمليات ، وحتى المتعلقة منها بقادس ومرسيليا ،ولتركز حركة التهريب فيها . وكانت ثقة المغاربة بالبضائع

الانجليزية تصل إلى حد أن كان يقوم كثير من التجار الأوروبيين بإرسال سلعهم المصدرة إلى المغرب إلى جبل طارق أولا ، حيث تفرغ ، وتعلن عن أنها واردة من إنجلترا . وجاءت الواردات والمصنوعات البريطانية مثـــل الشاى والسكر والمنسوجات القطنية لكى تزيد من أهمية جبل طارق فى حياة المغرب الاقتصادية فى ذلك الوقت .

وإزدادت أهمية الشاى بالنسبة للمغرب مع مرور الزمن ، وخاصة مع إنخفاض أسعاره ، وبعد أن كان مشروبا للوجهاء ، أصبح مشروب العامة ، والمشروب الأساسى فى المغرب . وكانت بريطانيا تسيطر على تجارة الشاى مع الهند والشرق الأقصى سيطرة شبه تامة ، وتشرف على توزيع أكبر كمياته فى العالم . واستتبع شرب الشاى استهلاك السكر ؛ وكان المغرب من بين دول العالم المنتجة للسكر حتى القرن الخامس عشر ، ولكن إنتاج السكر تناقص فيه حتى أصبح يمثل مادة للترف ، ويمثل عنصراً رئيسيا فى هدايا الزواج ، والهدايا المقدمة للحكام . ومع ثقة المغاربة بالتجارة الانجليزية والتوسع فى شرب الشاى ، سيطر جبل طارق على توريد السكر للمغرب ، واستورده من جزر الهند الغربية والأنتيل . أما المنسوجات القطنية فقد راجت فى المغرب فى بداية الثلاثينات نتيجة لوفرتهـــا ورخص ثمنها ، وحاجة الأهالى اليها ، وملاءمتها لمناخ البلاد .

أصبح المغرب بهذا الشكل سوقا لتصريف المواد الأولية الآتية من المستعمرات البريطانية ، وللمواد المصنوعة فى بريطانيا نفسها ، فى الوقت الذى كان يصدر فيه الحبوب والصوف لغرب أوربا . ولكن علينا أن نذكر أن المغرب رغم دخوله فى عمليات تجارية مع الدول الأوربية ، كان يعتمد على تصدير المواد الأولية ، التى تنافسه فيها دول أخرى ، وتخضع لتقلبات الأسعار ، أو غزارة وندرة الأمطار ، فى الوقت الذى أخذ فيه فى الارتباط بسلع معينة ، تأتيه من دولة

معينة ، ومناطق نفوذها فى العالم . وإذا كان المغرب قد حظى بسنوات مباركة ، إمتازت بكثرة الأمطار حتى نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر، وبشكل سمح له بالإستيراد ، فان تغيير كمية الأمطار فى السنوات التالية ، وتأثير ذلك على المحاصيل والقطعان ، سيؤثر على حياته الاقتصادية ، وفى شكل أزمة يصعب عليه فيه أن يوازن ميزانه التجارى ، خاصة وأن بنيانه الإجتماعى — الاقتصادى كان الإقطاع ، رغم تعامله مع عالم رأسمالى .

وكان المخزن يرغب فى أن يحتفظ لنفسه بحرية العمل التامة فى الميدان التجارى رغم ضغط أوربا عليه ، ورغم إفلاس الخزانة وحاجته لتسليح البلاد وإعطاء المعونة للأمير عبد القادر . وكان المخزن يرغب فى الاحتفاظ بالسلم مع الدول الأوربية فى نفس الوقت الذى يرغب فيه فى الاحتفاظ باستقلاله والقيام بأقل عمليات ممكنة مع الأجانب ، ولذلك فانه احتفظ بالتجارة الخارجية فى حيز صغير ، حتى لا يزيد كثيراً من نفوذ الأجانب وعدد رعاياهم فى البلاد وكثيراً ما كانت الحكومة المغربية تخضع لعوامل بعيدة كل البعد عن السياسة التجارية السليمة فى تصرفها فى الميدان التجارى ، فكانت تميز أحد الموانى على غيره ، والذى كانت ترغب فى عقابه ، أو تعطى بعض الامتيازات لبعض الموظفين أو الشخصيات أو تستخدم الضرائب وسيلة للضغط على تجار دول معينة . وكان المخزن يرفع الضرائب أو يخفضها حسب حاجة خزانته للأموال،كما كان يستخدم الضرائب لأهداف سياسية قبل استخدامها لأسباب تجارية ومالية . ونظر إلى التصدير على أنه يؤدى إلى فقر البلاد ، ففرض عليه ضرائب عاليه ، ونظر إلى الاستيراد على أنه يزيد من ثروة البلاد ، فقلل الضرائب المفروضة عليه . وزاد المخزن من فرض الضرائب على الصادرات بشكل واضح ابتداء من سنة ١٨٣٧ حتى يواجه التزاماته فى الداخل ، ويظهر قلة تعاونه مع الأجانب وخاصة

الفرنسيين الذين كانوا يحاربون الأمير عبد القادر الجزائرى فى ذلك الوقت .

وكان البحارة الأوربيون يخشون سواحل المغرب ، كما كانوا يخشون النزول فى الموانى ، فكان قائد السفينة ينزل بمفرده للاتصال بالسلطات المغربية ، ويعود فى المساء إلى ظهر سفينته ، وحينما بدأت البيوت التجارية الأوربية فى التعامل مع المغرب إحتاجت لإرسال مندوبين عنها للاشراف على عملياتها . وكان عليهم أن يحصلوا من السلطات والمخزن على تصاريح للاقامة وأخرى للسكن وغيرها للمتاجرة ، ويحصلون عليها بعد إنتظار وقت طويل ، ونظير تقديم هدايا معينة . وكثيراً ماكانت السلطات المغربية تقيم الصعوبات فى وجههم ، فتمنعهم من الانتقال من ميناء إلى آخر ، أو تجبرهم على الانتقال بين الموانى على السفن ، ودون السماح لهم بالمرور براً . وربما كان من حق المخزن أن يعمل على التضييق على الأجانب عامة ، والفرنسيين خاصة ، وفى ذلك الوقت الذى حاربت فيه فرنسا فى الجزائر ، وارتفعت درجة الشعور بالتضامن الاسلامى إلى مستوى واضح ولكن الأجانب نظروا إلى هذه الاجراءات على أنها تهدف زيادة الصعوبات فى وجوههم ، وفضلوا ترك وكلاء لهم فى البلاد ، يمكنهم القيام بالعمليات نيابة عنهم . واختاروا لذلك عدد من الأهالى كان القليل منهم من المسلمين ، وغالبيتهم من اليهود . وبدأ بذلك دور اليهود فى السيطرة على تجارة المغرب الخارجية ، وفى صالح أنفسهم وصالح الدول الأجنبية . والظاهر أن المولى عبد الرحمن نفسه كان يفضل اليهود فى العمليات التجارية والدبلوماسية ، خاصة وأنه كلفهم ببعثاته إلى جبل طارق وإلى بريطانيا ومرسيليا ، علاوة على استخدامهم فى الاشراف على التجارة الخارجية . وكان عدد من بين هؤلاء اليهود يحظى بالحماية القنصلية الأجنبية ، فأفاد منها فى عمليات ثنائية ، مع غيره من

اليهود والمسلمين والموظفين المغاربة ، وفى تحقيق أرباح طائلة ، مادامت تخضع للحماية القنصلية من ناحية ، والتفاهم مع إدارات المخزن من ناحية أخرى . ولقد تمكن هؤلاء اليهود من زيادة أرباحهم وزيادة الأموال الموجودة فى أيديهم ، خاصةوأنهم كانوا يحصلون من البيوت المالية الأوربية على رؤوس الأموال اللازمة لشراء وتصدير المواد الخام ودفع الرسوم اللازمة عليها ، ثم يحصلون من المخزن على شروط ومهلات طويلة للدفع . وسمح لهم ذلك باستخدام الأموال الأوربية فى عمليات جانبية ، وفى إقراضها للغير ، وكذلك فى إيداع بعضها فى جبل طارق ، وبشكل ساعد على إنشاء البنك اليهودى فى هذه المدينة . وكان ترابط اليهود ، وتزاوجهم فيما بينهم ، وتشابه العمليات التى يقومون بها فى كل حوض البحر المتوسط مما يسهل عليهم أمر إنشاء شبكة يهودية رأسمالية ، تتحكم فى التجارة فى كل البحر المتوسط ، ويكون يهود المغرب جزء صغيراً منها .

وإزدادت أهمية جبل طارق مع مرور السنوات ومع تركيز رؤوس الأموال فيه ، وبشكل جعل قادس تفقد أهميتها أمامه . وأصبح جبل طارق مركز ورود رؤس الأموال من أوربا ، مركز إصلاح السفن ، خاصة وأن هذا الميناء لم يكن قاسيا فى إجراءات الحجر الصحى التى تعطل سفر السفن بين المغرب وأوربا . واستخدم اليهود جبل طاوق مركزا لتجميع العملة المغربية المهربة ، والتى كانت ثقيلة الوزن ، ويمنع المخزن خروجها من البلاد . وقاموا بصهرها وتحويلها إلى سبائك ، فى الوقت الذى كانوا يستخدمون فيه العملة الاسبانية وسيلة لشراء ما يلزمهم من المغرب .

ولقد استندت فرنسا نفسها إلى جبل طارق كمركز لشراء ما يلزمها من تموين وحبوب لقواتها المحاربة فى الجزائر ، وكانت ترسل منها يوميا إلى الجزائر سفنا محملة بمواد التموين المستوردة من المغرب . وكان المولى عبد الرحمن قد وافق على

تصدير الفرنسيين للمواشى من المغرب وفى مقابل أحد الديون الخاصة به ، ولكنه عاد وأمر بوقف التصدير ، ثم سمح بالاستمرار فيه صوب جبل طارق . وظل جزء كبير من تموين القوات الفرنسية فى الجزائر يصل اليها عن طريق جبل طارق ، واستندت فرنسا إلى جبل طارق فى استيراد اللحوم والمواشى اللازمة لقواتها فى الجزائر ، ومن المغرب نفسه ، وبطريق غير مباشر .

وكان للمغرب الأقصى تجارة هامة مع السودان الغربى ، ومع الصحراء ، ومع الجزائر . وكانت القوافل تأتى اليه وتتركز فى مراكش فى الجنوب وفى فاس فى الشرق ، وهما عاصمتا المغرب تجاريا وإقتصاديا وثقافيا

وكانت فاس تتصل بتافيلالت فى الجنوب الشرقى ومنها إلى تمبكتو والسودان ، وتتصل من ناحية الشرق بالجزائر عن طريق تازا ووجدة وتلمسان . وكانت فاس تعتبر أكبر مركز لتجمع التجارة المغربية ، وساعدها موقعها المتوسط على أن تشرف على سهول الغرب حتى واجهة المحيط الأطلسى . وكانت تجارة الصادرات تسير منها مع وادى سبو إلى تطوان بعد أن تمر بشفشاون . وزادت أهمية الجالية اليهودية على طول الطرق الموصلة من الصحراء إلى فاس ، وخاصة فى صفرو والنجيل والقصابى وميدلت ، وكانوا يشترون السلع من القوافل قبل وصولها إلى فاس ، حتى يحصلوا عليها بأثمان بسيطة ، ثم يقومون بإرسالها بعد ذلك إلى فاس ، وانتشرت حرف دبغ الجلود وصناعة الأخفاف والسجاد فى فاس التى كانت تصدرها إلى أوربا عن طريق تطوان ، مع منتجات إفريقية السوداء ، من سن فيل وريش نعام . وكانت فاس « علاوة على ذلك مركز تجمع قوافل الحج التى تواصل سيرها بعد ذلك براً عبر الجزائر ، أو تستقل السفن من تطوان ، التى اعتبرت ميناء فاس البحرى . ولقد زادت أهمية تطوان فى تجارة

المغرب الخارجية وكثر عدد اليهود فيها، وأصبحت مركزاً لنمو برجوازية مغربية، كما زادت فيها رؤوس الأموال .

أما مراكش فكانت مركزاً لتجمع السلع الآتية من السوس ومن وراء الأطلس وكانت موجادور تعتبر ميناء التصدير الهام لسلع جنوب المغرب ، ولعبت بالنسبة لمراكش نفس الدور الذى لعبته تطوان بالنسبة لفاس ، علاوة على أنها كانت تصدر كذلك سلع الاقليم المحيط بها . وحين إهتم المولى سيدى محمد بهذا الميناء وعمل على تجديده استقدم له عدداً من يهود المغرب للعمل به . وأصبح هذا الميناء كذلك مركزاً لنمو الرأسمالية المغربية ، والطبقة البرجوازية ، فى نفس الوقت الذى أصبح فيه أهم موانى التصدير المغربية

وكان المغرب يصدر إلى المناطق الصحراوية الافريقية الملح والطباق والشمع والتمر والمصنوعات الأوربية والأصداف والمنسوجات الوطنية ، ويستورد منها التبر والعاج وريش النعام والعبيد . وكانت قوافل الحج المغربية تحمل معها فى كل عام كميات من منتجات ومصنوعات بلادها وتبادلها بما يلزمها على الطريق . ونشأت نتيجة لذلك جاليات مغربية فى معظم المدن التى تمر بها هذه القوافل ، ومن تلمسان عبر الجزائر وفى تونس وطرابلس وحتى الاسكندرية والقاهرة . وزادت أهمية تلمسان التجارية حتى أن المغاربة فكروا فى سنة ١٨٢٢ ، وبعد نزول الفرنسيين فى الجزائر فى السيطرة على إقليمها ، والواقع أن عدم وجود حدود بين الجزائر والمغرب من هذه الناحية ، وفى هذه الفترة ، سمح لكثير من السلع الانجليزية من أن تصل إلى داخلية الجزائر وإلى رجال الأمير عبد القادر ، مارة عبر المغرب من تطوان إلى فاس ، ومنها إلى تلمسان أو نجيج ، مما أثار ثائرة الفرنسيين ، خاصة وأنهم كانوا يفرضون رسوما تبلغ ١٥ ٪ على

السلع الأجنبية التى تصل إلى الجزائر ، وتمكن الإنجليز بهذه الطريقة من التهرب من دفع هذه الضريبة ، ومن ادخال مهربات وأسلحة وذخائر إلى الجزائر نفسها.
وزادت علاقات فاس مع تلمسان وخاصة بعد سنة ١٨٣٦ حين بدأ الأمير عبد القادر فى التفاوض مع تجار جبل طارق لتوريد الأسلحة والذخائر اليه ، وفى نظير محصولات جزائرية هى القمح والشعير والصوف.وحينما استئونفت الحرب بين الأمير عبد القادر والفرنسيين فى سنة ١٨٣٩ شارك المولى عبد الرحمن نفسه وبأمواله فى هذه التجارة الجزائرية ، وعن طريق بن جلون وبن عليل ، نائب السلطان فى جبل طارق . ولقد شارك فى هذه التجارة بعض مصدرى الأسلحة من الفرنسيين فى مرسيليا ، والذين كانوا يبيعونها إلى جبل طارق قبل أن تمر عبر المغرب ، وعن طريق فاس إلى الجزائر مع القوافل المحملة بالزاد والمهمات .
وتشرح هذه الروابط الاقتصادية لنا ، علاوة على الروابط المعنوية ، تأثير قرار السلطان الصادر فى سنة ١٨٤٢ والخاص بمنع التعامل التجارى مع الجزائر حتى لا يغضب فرنسا ، على أهل فاس ، وثورتهم فى وجه السلطان وطلبهم منه أن يقوم على الأقل بمنع الفرنسيين من إحتلال تلمسان ، أو أن يحتلها هو برجاله ، ويضمها للمغرب . واضطر المولى عبد الرحمن إلى أن يحارب بعد أن فشل فى التفاهم مع المغاربة ، وفشل فى إرضائهم ، والمحافظة على مصالحهم .

(٢) الاحتكار والنكسة الاقتصادية :

ساعد إزدياد واتساع المعاملات التجارية للمغرب مع الخارج على إزدياد أهميته السياسية فى أعين الدول الأوربية . ففكرت بلجيكا التى كانت صناعة النسيج تنمو فيها فى إنشاء قنصلية عامة بها فى المغرب،ثم فاوضت وعقدت اتفاقية تجارية فى سنة ١٨٣٩ . وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية فانها قد واصلت

شراء الصوف من المغرب ، ثم عقدت معه معاهدة سلم وصداقة فى مكناس فى سنة ١٨٣٦ ،وفكرت فى الحصول على قاعدة تجارية لها على الساحل.وكذلك الحال مع مملكة نابولى والسويد والنرويج ، وحتى روسيا القيصرية التى أنشأت قنصلية عامة لها فى طنجة وعقدت مع المغرب معاهدات صداقة واتفاقيات تجارية . وليس يعنى هذا أن تجارة المغرب الخارجية فى ذلك الوقت كانت من الأهمية بشكل يجعل منها العامل الأساسى فى حياة الدول التى كانت تتعامل مع المغرب خاصة إذا ما اعتبرنا كمية وقيمة هذه التجارة ، ولكنها كانت عاملا ساعد كثيرا على فتح المغرب أمام تغلغل النفوذ الأجنبى ، وجاءت الأحداث السياسية بعد ذلك لكى تؤثر فى الموقف تأثيراً كبيراً

وإزداد إهتمام دول غرب أوربا عامة ، وبريطانيا خاصة ، بالملاحة فى البحر المتوسط ، كطريق يوصل عبر الاسكندرية والسويس إلى الهند فى الثلاثينات . ونظمت شركة P.&.O منذ سنة ١٨٣٧ خط ملاحة مع مصر ، وأكملته فى سنة ١٨٤٢ إلى بمباى وأشرفت فى نفس الوقت على تفريغ البضائع ونقلها ثم إعادة شحنها فى كل من الاسكندرية والسويس . وكانت بريطانيا العظمى تحتل قواعدهامة فى جبل طارق ومالطة والجزر الأيونية ، وأعطتها الحرب الروسية التركية سنة ١٨٢٨ - ١٨٢٩ نفوذاً سياسيا كبيراً فى شرق البحر المتوسط،علاوة على النفوذ الذى حصلت عليه فى وسط هذا البحر نتيجة لدورها الذى لعبته فى حـــرب اليونان . ونجد فى نفس الوقت أن النفوذ الفرنسى قد إزداد فى الحوض الغربى لذلك البحر نتيجة لاستيلاء فرنسا على الجزائر ، وبشكل قد يهدد الإشراف على طريق الملاحة عبر البحر المتوسط . وإذا كان إنشغال بريطانيا فى مشكلاتها العديدة قد ترك فرنسا تحصل على مراكز جديدة فى هذا البحر ، فإن بريطانيا كانت فى نفس الوقت تراقب بانتباه نشاطها صوب المغرب . وكانت تطالب من فرنسا فى

كل مناسبة ممكنة ضمانات بعدم التدخل فى المغرب حتى تحتفظ لنفسها بالسيطرة على مضيق جبل طارق

ورغم أن ما يزيد عن ٧٥ ٪ من تجارة المغرب الخارجية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت مع بريطانيا ، إلا أن هذه الدولة كانت تخشى النفوذ الاسبانى فى هـذا الاقليم ، وخاصة حينما ساءت الأحـوال بين فرنسا والمغرب بشأن تلمسان ثم بشأن عبد القادر ، وحينما ظهرت الأطماع الاسبانية حول سبتة سنة ١٨٣٧ ، وحين وقع الخلاف بين مدريد وفاس سنة ١٨٤٢ ثم ١٨٤٣ . وكانت بريطانيا تتبع سياسة محافظة فى المغرب وترغب على أن تحتفظ بعلاقات سلم دائمة بين المغرب وأوربا وتفضل الفوضى المغربية على « نظام » فرنسى أو أجنبى فى هذه البلاد . ولقد قامت بريطانيا بمجهودات لمنع الصدام الفرنسى المغربى منذ سنة ١٨٤١ وتدخلت فى العام التالى وارسلت سفارة خاصة إلى فاس لكى تطلب من السلطان الكف عن تقديم المعونة للجزائر ولعبد القادر حتى لاتترك لفرنسا الفرصة فى التدخل فى المغرب وإن كان هذا الموقف لم يمنع حاكم جبل طارق من الاحتجاج ضد هذه السياسة التى تؤثر فى العلاقات الاقتصادية بين قاعدته والمغرب ، ولم تمنع النقد الذى وجه للوزارة البريطانية فى مجلس العموم بانها تسير وراء فرنسا وتمهد لها الطريق للسيطرة على كل شمال افريقيه ، ولم تمنع كذلك استمرار حركة تهريب الاسلحة والذخائر من جبل طارق إلى الأمير عبد القادر فى الجزائر وعن طريق تطوان ومليلة وبعض سواحل . الريف . كما أنها تمنع بعض الشخصيات البريطانية من تأييد الحركة التى قامت فى طنجة والريف لدفع المغرب صوب الاستمرار فى الكفاح فى صف الجزائر وعبد القادر ضد السياسة التوسعية الفرنسية .

كان هذا الموقف « أفلاطونيا » من الناحية السياسية ، وكان يهدد بالتأثير على المصالح الاقتصادية البريطانية فى المغرب نتيجة لتبدد ثقة المغاربة فى بريطانيا ، ولكن حكومة لندن إتخذت هذا الموقف لمنع فرنسا من الاصطدام عسكريا بالمغرب ، وبشكل قد يسمح لها بزيادة نفوذها فيه ، والتأثير بالتالى فى قيمة سيطرتها هى على جبل طارق . أما فرنسا فإنها قد أسرعت بعد توقيع معاهدة

للامغنية بالعمل على عقد إتفاقية إقتصادية مع المغرب ، بدلا من أن تعطى لمسألة تحديد الحدود مع الجزائر أهميتها اللازمة،وظهر أن قوة الدافع اقتصادى عند فرنسا فى هذه الفترة وفى ذلك الاقليم تزيد عن قوة الدافع السياسى ، علاوة على أن بقاء مسألة الحدود معلقة كان كذلك فى صالح فرنسا.ولقد تعاونت كل من فرنسا وانجلترا فى تقديم النصح لحكومة مدريد لعدم التمادى فى إثارة مشكلة مليلة والتوسع فيها .

وكانت الحرب بين فرنسا والمغرب فى سنة ١٨٤٤ نقطة تحول خطيرة فى تاريخ هذه البلاد ، وانهارت فيها سمعة المغرب العسكرية لأول مرة فى التاريخ الحديث وثارت نتيجة لها النفوس وقلت هيبة السلطان وحكومته فى أعين الأهالى، فنشبت الثورات فى كل مكان ، ومن الريف حتى السوس ، وفى السهول وعلى الجبال . وأخذ السلطان فى إجابة رغبات الأجانب وفتحت البلاد على مصراعيها لهم ولنشاطهم . وتمكنت فرنسا بعدها من الحصول على تأييد عدد من كبار الشخصيات المغربية لها ولسياستها ، وتزايد نفوذها على مر الأيام . ونجد أن المولى عبد الرحمن يقرر محاربة الأمير عبد القادر ويرسل ضده ثلاثة جيوش بقيادة سيدى محمد ، والمولى أحمد ، والقائد محمد الصدوق الريفى . وتقدمت هذه القوات إلى سلوان حيث وجد الأمير مع من بقى معه من المجاهدين وبشكل أجبر الأمير على الخروج إلى الصحراء ، ثم التسليم للفرنسيين أمام تعقب القوات المغربية له . كما أن المولى عبد الرحمن فكر فى الاستعانة بضباط فرنسيين لإعادة تنظيم جيشه وتدريبه وتسليحه على الطريقة الفرنسية . وتزايدت رؤوس الأموال الفرنسية فى علاقاتها مع المغرب : سواء فى شراء الصوف أو فى الحصول على بعض الامتيازات الاقتصادية ، كما نمت بعثات التمثيل السياسى والقنصليات الفرنسية وانتشرت فى معظم مدن المغرب حتى تتمكن من إعطاء الرعاية والحماية اللازمة

لهم ، وفى أثناء عملهم ونشاطهم . وأنشأت فرنسا خطا ملاحيا يربط طنجة بوهران سنة ١٨٤٦ مما هيأ لفرنسا وسيلة إتصال سريعة بالمغرب عن طريق مرسيليا .

وفى الوقت الذى تزايد فيه نفوذ فرنسا فى المغرب ، قل فيه نفوذ انجلترا التى كانت قد ضغطت على المغرب سابقا لإلغاء تجارة الرقيق ، والتى أخذت موقفا لم يحمده لها المغرب فى أثناء أزمته مع فرنسا سنة ١٨٤٤ . ولقد إتهم المغرب القنصل العام البريطانى بأنه قد ضمن له ، وقت مجىء الاسطول الفرنسى إلى الموانى المغربية للضغط عليه فى مسألة الأمير عبد القادر ، عدم قيام الأسطول الفرنسى بأى شىء مادام المغرب مستعد للتفاهم وضمن له ذلك باسم الملكة ، مما جعل المغرب يصدر أوامره للموانى بعدم الاشتباك مع القوات البحرية الفرنسية ، ومما سمح للفرنسيين بالتالى بالدخول إلى الموانى وضربها بالقنابل والسبب فى تدميرها . وحمل المغرب بريطانيا مسئولية هذه الخسائر المادية والمعنوية وساءت العلاقات بين الدولتين ، فى الوقت الذى تحسنت فيه العلاقات المغربية الفرنسية .

وهناك سبب اقتصادى لتدهور العلاقات البريطانية المغربية فى ذلك الوقت وهو حاجة المخزن للأموال اللازمة لإعادة تحصين الموانى ، ودفع نفقات الحملات العسكرية ضد الأمير الجزائرى والحملات والجيوش التى أرسلها للداخل لتدعيم الأمن والنظام فى البلاد . وإحتاج المخزن للأموال لإعادة تسليح الجيش ولدفع نفقات المدربين الأجانب . ولم يكن من السهل عليه أن يحصل على الأموال إلا عن طريق رفع الضرائب والرسوم المقررة على التجارة مع الخارج ، وكانت فى غالبيتها مع بريطانيا والبريطانيين . ولكن العلاقات المغربية الفرنسية ساءت ابتداء من سنة ١٨٤٨ ونتيجة لوصول أخبار الثورة وإنهيار الملكية وسحب فرنسا جزء

من قواتهـــا الموجودة فى الجزائر ولسفنها الراسية فى ميناء قادس . فظهرت فرنسا على أنها دولة غير مستقرة وتجبرها ظروفها على الالتفات إلى الداخل بدلا من أن تفرض نفسها على الخارج. فوقعت الحوادث ضد بعض الرعايا الفرنسيين، وهاجم الأهالى بعض السفن الفرنسية الراسية فى الموانى ، ورفض المغرب دفع أى تعويض . ولقد أدت هذه الحوادث إلى قطع العلاقات بين البلدين . ولكن علينا أن نذكر أن سياسة المغرب فى ذلك الوقت كانت تتلخص فى إقامة نوع من التوازن بين نفوذ الدول المحيطة بها ، وذات المصالح فيها أو المعاملات معها، وبشكل لا يسمح لأى دولة بالتوسع والتغلغل فى البلاد . وهذا يفسر لنا جزئيا تحسين العلاقة مع إحـــدى الدول فى الوقت الذى تتدهور فيه العلاقات مع دولة أخرى .

وإستمرت بوادر الأزمة الاقتصادية فى المغرب مع سوء محصول سنة ١٨٤٥ والسنة التالية ، مما أجبر الأهالى على إخلاء مطاميرهم . وأصبح المغرب فى حالة مجاعة فى سنة ١٨٤٧ ، وارتفعت أسعار الحبوب وقلت أو اختفت من الأسواق ولم تساعد محاصيل سنتى ١٨٤٨ و ١٨٤٩ على تكوين احتياطى القمح السنوى اللازم لاستهلاك الأهالى ، وجاءت عام ١٨٥٠ بدون أمطار ، وأشرفت الكسيبة وقطعان البهائم على الهلاك. وفقد المغرب فى هـــذه السنة نصف ثروته الحيوانية عددا ، وفقد النصف الباقى مزاياه الخاصة بكمية اللحم وبالقدرة على الحمل والجر، مما أثر على نقل الحبوب والأغذية من مكان لآخر . وأصبحت كل منطقة تنعى همها دون أن تقدر على الاتصال بالمناطق الأخرى ، وزاد عدد الموتى فى كل مدينة ، وفى كل يوم . وانتشر الشحاذون فى كل مكان وإن كان ذلك لم يمنع بعض المغاربة ممن لهم علاقة بالحبوب ونقلها وتجارتها من الاثراء وبسرعة كبيرة. ولقد جاءت السفن من جبل طارق إلى موانى المغرب تحمل القمح وكانت تعود محملة

بالأصواف والجلود. ولكن كمية المواد الأولية المصدرة من المغرب ، ودرجة جودتها ، خاصة وأن كثير منها كان خاصا بدواب ميتة ، لا مذبوحة ، أكثر علـــى السوق الأوربى ، وأدى بالتالى إلى خروج كميات كبيرة منها من البلاد وبأسعار بخسة . كما أن قوة المغرب الشرائية اللازمة لاستهلاك الانسجة والمواد الأوربية قلت عما كانت عليه من قبل ، فقل الاستيراد وقل تبعا لذلك حصيلة السلطان من الرسوم والضرائب الجمركية ودفعت الظروف الاقتصادية والسياسية المولى عبد الرحمن إلى إقامة نظام الاحتكار فى بلاده .

وكانت أخلاق المولى عبد الرحمن وطباعه مع ما اتصف به من بخل وحب لجمع المال تساعده على تجميع كل الثروة فى يديه واستخلاص آخر درهم ممكن من الأهالى أو من الأجانب . وبعد مجهودات المخزن لشراء الأسلحة والذخيرة اللازمة لمساعدة الأمير عبد القادر أو لمحاربته أضطر المولى عبد الرحمن إلى إعادة تنظيم جيشه وفى وقت ساء فيه المحصول فى البلاد . كما اضطر لإعادة النظر فى بناء القلاع والقصبات وفى وقت قل فيه المداخيل . وزاد خروج قطع العملة الأجنبية إلى الخارج فى وقت المجاعة وأثر ذلك على قيمة العملة المتداولة فى السوق المغربى ورفع بالتالى من أسعارها وساعد على زيادة الأزمة . واعتقد المغرب أن أوربا هى المسئولة عن هذه الأحوال الاقتصادية السيئة وزاد من شعور المخزن بذلك أضطراره إلى إعادة إصلاح ميناء ميجادور . ورأى المخزن أنه ينفق أمواله فى الوقت الذى تزدهر فيه تجارة الأجانب ويحصلون فيه على أرباح طائلة من البلاد. فدفع كل ذلك المولى عبد الرحمن إلى تنفيذ سياسته الاحتكارية خاصة وأن بعض أبناء أسر التجار الكبيرة كانوا يخشون منافسة التجار الأجنبية لهم ويخشون اهمال طـــرق التجارة الداخلية القديمة . وعملت بعض الشخصيات القريبة من السلطان على زيادة تعقيد النظم واللوائح التجارية والخاصة بالضرائب حتى تتمكن

من الافادة منها عند تنفيذها . وكان الوزير مختـــار جميعى مثلا يفضل بعض التجار الذين يعرفهم على غيرهم فى المعاملات وكان يستفيد من النظام الاحتكارى ويحصل منه على هدايا سنوية وعمولات كبيرة . وكانت هذه الهدايا شيئا شائعا فى ذلك الوقت ، وحتى السلطان نفسه كان يقبل « حلاوة » معينة على كل سلعة تصل أو تصدر وكان من مصلحته أن يزيد إشرافه على العمليات التجارية حتى تزيد كمية الحلاوة التى تصل اليه . ويرجع البعض هذا النظام الاقتصادالاحتكارى إلى نصيحة قدمها أحد أبناء السلطان لوالده ، وكان هذا الشاب قد سافر إلى الحج ماراً بالاسكندرية واعجب بالنتائج التى عاد بها نظام الاحتكار على محمد عـــلى وخزائنه . فاقتنع والده بالقيام بنفس التخطيط حتى يتمكن من الحصول على الأموال التى تلزمه للقيام بمشروعات الاصلاح . ولكن علينا أن نذكر أن المسألة لم تكن مجرد تقليد النظام المصرى خاصة وأنها قد اختلفت عنه فى أصول كثيرة جوهرية سواء فى درجـــة الأحكام أو مدى الشمول أو الهدف المقصود من ورائها . وعـــلى كل حال فلقد قام الباى أحمد فى نفس الوقت فى تونس بوضع نظام احتكارى آخر متبعا فى ذلك نصائح مصطفى الخزنة دار ، وعاد عليه هذا النظام بأرباح طائلة . ونجح المولى عبد الرحمن كذلك بالنظام الاحتكارى فى ملء خزائنه بسرعة ودون أن يفكر فى العواقب .

ولقد بدأ المخزن بأتخاذ عدد من الاجراءات وادخال بعض التعديلات اختلفت من سلعة إلى أخرى ومن مدينة أو ميناء إلى آخر كما اختلفت من فرد إلى فرد سواء من يطبقها أومن يستفيد منها ومن ورائها . وسمحت هذه الاجراءات للسلطان بالسيطرة على مجموع النشاط التجارى سواء أكان ذلك عن طريق بعض التجار المعنيين أو سواء عن طريق الاحتفاظ بالاحتكار لنفسه .

ولقد تمكن عدد من التجار المغاربة المسلمين واليهود الزين حصلوا على لقب

«تاجر السلطان» من الحصول على امتيازات واضحة وخاصة بعد اختفاء المنافسة الداخلية والخارجية لهم . ومن هذه الامتيازات عدم دفع الرسوم الجمركية على السلع بل استبدالها بمبلغ شهرى معين يدفعه تاجر السلطان سواء استورد أو لم يستورد ، صدر أو لم يصدر ، ومهما كانت الكمية وكان السلطان يؤجل لهم دفع الرسوم الجمركية ، فأصبح غالبيتهم مدينا للمخزن وكان المولى عبد الرحمن يشارك بأمواله الخاصة فى بعض العمليات التجارية ويقدمها لهؤلاء التجار مما سمح لهم بتقديم السلف فى البادية والحصول على المحاصيل والمواد الخام ، قبل موسمها وبأسعار بسيطة . وجعلت هذه العمليات التجار الاجانب يزيدون فى حذرهم مادام منافسوهم يتمتعون بصفة رسمية وبتأييد السلطان . وحتى اليهود الذين كانوا يصلون كعملاء لهم قلت فائدتهم بالنسبة للاوربيين ، مادامو ا رعاية للسلطان أو يقيمون فى البلاد . وكان المخزن يحصل على أمواله قبل غيره فى حالة الأفلاس، وكان فى وسع المخزن أن يطالب بضرائبه المتأخرة فى أى يوم وبشكل يودى إلى أفلاس التاجر اليهودى واقفال وكالته التى تعمل لحساب الأوربين .

وزاد المولى عبد الرحمن ابتداء من سنة ١٨٤٥ هذه العمليات وعهد إلى اربع تجار من تطوان وموجادور بالاتجار باسمه وفى حدود مبلغ نصف مليون فرنك وتمكنوا من تصدير كل ما وصل إلى الميناء الأخير من الصمغ العربى إلى جبل طارق، وهناك كان القنصل المغربى يساعدهم على أتمام العمليات . وكان السطان يرسل إلى اوربا فى كل سنة عددا من التجار لشراء سلع مختلفة . وأصبح الاجانب يرون أن معظم التجار فى الموانى قد اصبحوا وسطاء للسلطان .

وامتازت التجارة فى كل هذا النظام الأحتكارى بالسرعة فى حركاتها وفى قراراتها للبيع والشراء كما امتازت بكثرة الكميات التى يتعاقد عليها . وكان القواد فى الموانى يخبرون السطان فى فاس بسرعة عن كل سفينة تصل وعن نوع

حمولتها . ولم تكن هذه اللوائح تصل إلى علم قواد السفن ، بل كان الأمناء يبلغونها لهم شفهيا ويقومون بدور الوساطة بينهم وبين المخزن وبشكل يساعدهم على خدمة التاجر الاجنبي في بعض الحالات ، وحصولهم على هدايا منه نتيجة لهذه الخدمة فى شكل حلاوة كذلك .

وكان السلطان يعلن منع التعامل بالبيع والشراء فى بعض السلع لفترة معنية عن كل التجار ويحتفظ بها لتاجر معين نتيجة لخدماته الخاصة أو لأهميته بالنسبة للدولة. ولكن العملية كانت تختص بسلعة معينة وفى وقت معين وفى مكان معين، وبذلك فانها لن تمس التجارة الخارجية ، ثم بدأ بعد سنة ١٨٥٠ فى الاحتفاظ لتجار السلطان باحتكار معظم التجارة . وسرعان ما أصبحت معظم تجارة التصدير والاستيراد خاصة للاحتكار . ويمكننا أن نذكر من هذه السلع السكر والقهوة التى اضطر كل التجار إلى الابلاغ عن الكميات الموجودة عندهم منها وتسليمها لموظفى الدولة المختصين . وأدى ذلك إلى أفلاس كثير من صغار التجار خاصة وأن هذه السلع صودرت منهم بأثمان أسمية هى أثمان الجملة فى جبل طارق قبل التصدير والشحن ودفع الرسوم الجمركية ومصاريف النقل والتخزين ثم أرباح البيع من الجملة إلى التجزأة . ولم يدفع المخزن أثمان هذه السلع الا بعد فترة طويلة ، كان من المؤكد أنه باع السلع المصادرة فيها إلى المستهلكين ، وبالسعر الذى حدده ثم عوض صغار التجار بعد ذلك . ثم جاء احتكار الشاى ، وبنفس الطريقة ، الا أن الملاحظ هو أن اسعار بيع المخزن للشاى إلى المستهلكين قد ارتفعت عما كانت عليه من قبل ، ١٦٪ فى طنجة ، ٢٥٪ فى فاس . وأدى ذلك إلى نقص الطلب على السلع ، فما كان من السلطان الا أن اعاد رفع الأسعار حتى يتمكن من الحصول على الارباح التى فردها لنفسه . وبلغ الارتفاع فى أسعار السكر والشاى والقهوة فى فترة ثلاث سنوات ما يتراوح من ٢٥٠٪ ، ٣٠٠٪ من الاسعار التى كان المستهلك يشترى بها من تاجر التجزئة .

وخضعت تجارة التصدير لنفس العملية التى خضعت لها تجارة الاستيراد واصدر السلطان مرسوما فى اغسطس سنة ١٨٥٠ سيحتكر فيه لنفسه تجارة الجلود وبدأ فى مصادرة الموجود منها فى المخازن والمدابغ . وظهر أن الاحتكار تعسفى ولا يهدف الصالح العام . وبدأ عمال الجلود والمدابغ ، وعددهم ٣٦٠٠ فى ذلك الوقت فى فاس وحدها باعلان المقاومة ورفضوا تسليم الجلود ،فاضطر إلى اعطاء مهلة ستة أشهر يطبق بعدها المرسوم ، وطبقه . وكان الموظفون يشرفون على المذابغ وعلى الاسواق ويختمون جلود البهائم المذبوحة ثم يبعونها بالمزاد والعلن ، ولصالح الخزانة

واحتكر المـــولى عبد الرحمن تجارة الزعفران والخشب والرصاص والزنك والبارود والطباق علاوة على احتكاره للسكر والقهوة والشاى الواردة من الخارج، والجلود والأصواف المصدرة . أما السلع الأخرى التى كانت تصدر مثل القمح والشعير فكانت الدولة تحتكرها ثم تعيد إعطاء حق الاتجار فيها لتجار معينين كانوا يدفعون مبلغاً معيناً نقدا ويحصلون بعد ذلك على الرسوم يعطيهم امتياز واحتقار التجارة فى أحد السلع المعينة . وكان هـــذا المبلغ يتناسب مع أهمية السلعة ومقدار ما سيربحه التاجر منها . وكان التجار يتنافسون على الحصول على حق الاتجار هذا مما يرفع السعر أو المبلغ الذى يدفعونه .

ولقد سمح هـــذا النظام الاحتكارى للمخزن بزيادة ايراداته بشكل واضح وخاصة فى السنوات الأولى منه ، مما شجعه على مواصلة السير فى هـذه السياسة . ولـكن سرعان ما انخفض الايراد ، خاصة وأن التاجر الذى كان يدفع مائة الف فرنك مثلا كان يحاول أن يربح أضعافها عن طريق رفع السعر أو شراء ذمم الموظفين الذين يحددون كمية التجارة وأوزانها وكل عملياتها للمخزن . كما أن ارتفاع الأسعار أثر على القوة الشرائية سواء للتجارة الداخلية أو للتصدير،وأثر بالتالى على التوزيع وعلى استمرار العملية الاقتصادية . وأثر ذلك على الأهالى وخاصة فى المناطق الغربية من السواحل والتى كانت قد بدأت فى التعود على بيع

محصولاتها للتجار الاجانب ، وأصبحوا يجبرين على بيع القمح والجلود باسعار منخفضة ، فأثر ذلك على قدرتهم على شراء الأنسجة والسكر والشاى ، خاصة بعد ارتفاع أسعار هذه السلع الأخيرة. فأصبحوا يقدمون أكثر مايمكن تقديمه لكى يحصلوا على أقل مايمكن الحصول عليه ، فانخفضت كمية السكر المستوردة إلى النصف ، وأثر ذلك بالتالى على إيرادات المخزن فى نفس النظام الاحتكارى . وظهرت عمليات التهريب ، كما أن رجال الجمارك وموظفى الاحتكار أنفسهم بدأوا يشعرون بالضائقة المالية فأخذوا يقبلون الهدايا نظير تساهلهم فى عملهم ويتاجرون بأنفسهم فى سلع الحكومة ويزورون فى السجلات . وكان معنى تقييد صندوق شاى واحد فى السجل هو بيع عشرة صناديق للأهالى وعن طريق الامناء ، وشارك فى هذه العملية عدد من رجال البحر وعدد من الموظفين ، وفى كل المستويات ، واكملتها عملية تهريب منظمة مع اسبانيا والبرتغال وجبل طارق ، وشاركت فيها شخصيات قادرة عليها ، ودون أن تتمكن الحكومة من وقفها .

وكان فى وسع هذا النظام فى حالة استنادة إلى عدد من الموظفين المخلصين أن يعطى بنتائجه الملموسة فى تحسين واصلاح الاوضاع الاقتصادية فى المغرب ، ويساعد على الاقل على انتقال النظام الاقتصادى الاجتماعى فى المغرب من نظام الاقطاع إلى النظام الرأسمالى ماراً عن طريق سلطة الدولة بنظام الأحتكار أو رأسمالية الدولة . ولكن هذا النظام لم يترك ، وبالطريقة التى طبق بها ، إلا أخطاءاً كثيرة . فنجد أن رجال الدباغة فى فاس يوقفون العمل ، وكذلك مصانع النسيج فى تطوان . وقاست الحرف من هذا النظام نتيجة لعدم توفر السلع وللتلاعب فى أسعارها . وبدأ رجال الشعب فى الثورة خاصة وأن البؤس ازداد فى الوقت الذى ساءت فيه المحاصيل ، فجاءت زيادة أسعار السلع المستوردة لكى تكمل المشكلات وتزيد العبء على الضعفاء . ولكن علينا الا ننسى أن هناك مجموعة صغيرة من التجار كانت

لها رؤوس أموالها وتمكنت من الاثراء بسرعة فى ظل هذا النظام وساعدها على ذلك عمليات الشراء الكبيره للمحاصيل وباسعار زهيده، وشراء اذونات التصدير وشراء ذمم رجال الجمارك. ولقد تمكنت من شراء كل ذلك بأموالها ونجحت فى مضاعفة رؤوس أموالها فى سنوات قلائل . وكانت هـذه الاقلية الرأسمالية مركزة فى كل من فاس وتطوان ، وكانت التجارة فى أيدى المسلمين فى فاس وأيدى اليهود فى تطوان وطنجة . ومع نمو هذه الرأسمالية فى ظل النظام الاحتكارى وضعت الأسس لكي يبدأ المغرب تعاونه مع الرأسمالية العالمية ، وتمهد بذلك الطريق لترابط اقتصادى مع أوربا ، حتى وإن كان النظام يبدو من أول وهلة على أنه قد اعلن القطيعة مع الخارج.

ولقد أثر هذا النظام على كمية التجارة الخارجية للمغرب وجعلها تهبط من ٢٦ مليون فرنك فى سنة ١٨٤٠ إلى ٢٠ مليون ثم ١٥ مليون فى سنتى ١٨٤٨ ، ١٨٥٣ على التوالى . فاذا أضفنا إلى ذلك أن الفترة الاخيرة قد امتازت بسوء محصول الغلال وأن جزءاً من الواردات كان يتمثل فى القمح لعرفنا أن واردات المغرب من المنسوجات والسكر والشاى قد انخفضت انخفاضا كبيراً . وإذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع الاسعار فى سنة ١٨٥٣ عنه فى سنة ١٨٤٠ لوجدنا أن قيمة واردات المغرب من المصنوعات الاجنبية قد انخفضت بدرجة مذهلة .

وبدأ التجار الأجانب فى تصفيه عملياتهم ونظروا إلى الموقف على أنه مميت وأثر ذلك بالتالى على الاقتصاد المغربى . كما انخفضت أهمية جبل طارق بالنسبة للاقتصاد المغربى نتيجة لانخفاض قيمة التعامل التجارى . وأخذ تجار هذا الميناء يشتكون من سوء الأوضاع المستحدثه فى المغرب ، ويشتكون فى نفس الوقت من نشاط عمليات التهريب والعمليات غير المشروعة . واشتكوا إلى وزارة المستعمرات البريطانية فى سنة ١٨٥٢ ، خاصة وأن منع تصدير الصوف والزيت من المغرب إلى الخارج كان معناه

عدم تمكن المغرب من شراء المنسوجات القطنية من جبل طارق. ولقد ذهب عدد من هؤلاء التجار إلى القنصل العام البريطاني فى طنجة وتحدثوا معه عن الأحوال وطلبوا ضرورة تدخل بريطانيا فى الأمر، وأشاروا إلى الصين التى لم تتراجع بريطانيا عن إعلان الحرب عليها حتى تجبرها على التعامل التجارى معها، كما أشاروا إلى اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية التى اجبرتها بالقوة على إقامة علاقات تجارية معها. وكان وراء هذا الوفد شركات الملاحة التى كانت قد بدأت فى إستخدام البخار، والشركات التجارية والصناعية وخاصة فى منشستر وليفربول والتى كانت ترغب فى زيادة صادراتها من المنسوجات القطنية إلى المغرب لا فى نقصها. وتوالت هذه المطالب للتدخل وكانت تمثل ضغطا اقتصاديا يستتبعه ضغطا سياسيا.

واهتمت جمعية منشستر التجارية بالموضوع وإتصلت باللورد رسل بشأنه فى نفس السنة، ووصفت تصرف السلطان بأنه بلا فائدة واحتجت ضد الاجراءات التى ستؤدى إلى قتل التجارة البريطانية فى المغرب فى وقت قريب، وطالبت بضرورة عقد معاهدة جديدة مع المغرب. ولقد اتصل رسل بالقنصل العام البريطانى فى طنجة فى يناير سنة ١٨٥٣ واعطاه تعليمات لكى يبذل مجهوده لتحسين وسائل التجارة ويبدأ المفاوضات مع الحكومة المغربية لعقد معاهدة أكثر تحرراً من المعاهدات السابقة. وكانت المعاهدات السابقة لا تشير إلى اللوائح الجمركية ولا تحمى التجارة من الاحتكار، رغم أنها كانت تنص على المساواة التجارية. ولم يكن فى وسع أحد أن يتهم المولى عبدالرحمن بنقض هذه المساواة التجارية، إذ أن كل ما عمله هو إحلال الدولة محل الرعية، كمتعامل مع الأجانب. حقيقة أن بعض المعاهدات كانت تحدد الرسوم الجمركية ولكن السلطان رفض تطبيقها بدعوى أنه لم يصدق عليها. ولذلك فقد كان من الصعب إعادة تفسير المعاهدات والاتفاقيات السابقة. وعلى أى حال فان بريطانيا كانت قد حاولت فى سنة ١٨٤٦ أن تدفع السلطان إلى اتخاذ سياسة اقتصادية أكثر تحرراً،

وواصلت هذا المجهود فى السنتين التاليتين ، وحاول قنصلها أن يشرح للمولى عبد الرحمن بعض المبادىء الاقتصادية نتيجة لتجارب بريطانيا العظمى «أكبر دولة تجارية وصناعية فى العالم» . وفكرت فرنسا فى أن تدعم موقف بريطانيا فى هذه المفاوضات ، ولكن ثورة سنة ١٨٤٨ جعلت فرنسا تفقد الكثير من أهميتها. وحينما فكر القنصل العام البريطانى فى طنجة فى سنة ١٨٥١ فى ضرورة عقد معاهدة جديدة وإتفاقية اقتصادية مع المغرب لم يصل إلى نتيجة إيجابية ؛ وظل الحال كذلك حتى وصلته تعليمات اللورد رسل فى سنة ١٨٥٣ .

ولقد أصبح الأمر بالنسبة للعالم الغربى يعنى شيئا من اثنين: فتح المغرب أو اقفاله أمام التجارة ، ووقع ذلك فى الوقت الذى كان الشرق الاقصى يختار طريقة بينهما كذلك . وكان الاختيار صعبا بالنسبة للمغرب وكان من الصعب على المغرب أن يختار اقفال بلاده فى وجه التجارة الأجنبية ، وخاصة بعد وقت من التعامل التجارى مع الخارج ، وبعد نمو طبقة بورجوازية رأسمالية ، والتعود على استهلاك سلع معينة تستورد من الخارج. فكان عليه إذا أن يختار بين إمكانيات ووسائل ودرجة فتح بلاده للتعامل مع الخارج ، خاصة وأن هذه التجارة كانت تستتبع معها الترابط الاقتصادى، والمصالح ، والنفوذ السياسى .

٣ ـ معاهدة سنة ١٨٥٦ :

كان قرار الحكومة البريطانية بعقد اتفاق جديد مع المغرب نتيجة لطلب تجار جبل طارق ومنشستر عاملا اقتصاديا ، وإن كان فى نفس الوقت يحمل فى ثناياه قوة سياسيه هى قوة التغلغل البريطانى فى منطقة المغرب الأقصى . فالواقع أن حكومة لندن كانت تسعى من وراء زيادة التعامل الاقتصادى مع المغرب إلى زيادة نفوذها السياسى واعتبرت أن كمية تجارتها ومصالح رعاياها تعتبر عوامل أساسية يمكنها أن تستند إليها فى ذلك . وإذا كان المغرب قد

مر فى أحوال إقتصادية سيئة نتيجة لسياسة الاحتكار فان بريطانيا ، بعقدها لاتفاقية تجارية جديدة ، كانت تحاول الوصول إلى إزدهار اقتصادى فى هذه المنطقة يمكنه أن يدعمها ضد كل توغل للنفوذ الفرنسى فيها من الشرق ، أى من الجزائر. وكانت لندن تحاول عن طريق زيادة التعامل الاقتصادى مع موانى المغرب الغربية أن توازن نفوذ التعامل التجارى بين المغرب وفرنسا فى الجزائر. وكان وزير التجارة الفرنسى قد فكر منذ سنة ١٨٤٥ فى أن يعدل فى لوائح التجارة المطبقة فى الجزائر ، وبين هذا الإقليم والاقاليم المجاورة له ، وفكر فى بدء التعامل من الجزائر مع الشرق والغرب ، أى مع تونس والمغرب ، مع ما يستتبع ذلك من فتح طرق المواصلات ومواصلة القوافل والأسواق لعملها . وكان القنصل العام الفرنسى فى طنجة يرغب فى زيادة التعامل التجارى بين المغرب والجزائر وبشكل يسمح للمنتجات الفرنسية بسهولة وصولها للاسواق المغربية ، وفكر فى أن تبدأ التجارة الفرنسية فى التغلغل عن طريق الجزائر فى منطقة شرق المغرب الأقصى ومنطقة الريف. وكانت أسواق مغنية والاسواق القريبة منها تعمل على تسهيل وصول السلع للمغرب وكان المغاربة يزورونها ويتزودون منها بما يلزمهم وخصوصا من السكر والمنسوحات القطنية . ورغم كل المراسيم السلطانية فان التجارة بين المغرب والجزائر لم تقف ، وإن كانت قد أخذت فى ظل نظام الاحتكار شكل التهريب . وجاء مرسوم فرنسا فى ١١ أغسطس سنة ١٨٥٣ ، والخاص بتنظيم التجارة بين الجزائر والأقاليم المحيطة بها ، عاملا أخاف بريطانيا من توسع التجارة الفرنسية فى المغرب رغم أن تجارة جبل طارق كانت تصل إلى المغرب الأقصى رسميا بغير رسوم ، وفى غفلة من السلطات فى شكل مهربات . وكان من الصعب على المغرب أن يقيم خطا لمراكز الجمارك على الحدود مع الجزائر ، فاضطر السلطان إلى وضع بعض العقبات أمام التجارة الفرنسية الآتية من الشرق وإن كان قد فشل فى الاستمرار فى هذه السياسة .

وهكذا نجد مجهودين متعارضين على سنة ١٨٥٣ للوصول إلى أسواق المغرب : مجهود التجارة الآتية من الشرق والتى تخضع لإحتلال فرنسا للجزائر ، ومجهود التجارة الآتية من البحر إلى الموانى الغربية المغرب . وكانت بريطانيا تعلم أن قرب قاعدتها فى جبل طارق ، ووجود منطقة حرة فيها ، ونمو الموانى على السواحل الغربية للمغرب ، تبشر كلها بأن التجارة البحرية هى التى ستتمكن من التوغل فى المغرب أكثر من التجارة الشرقية . وربما كانت فرنسا تعلم ذلك أيضا ، وكان هذا سببا جعلها تتراجع عن تأييد بريطانيا حين قامت بالضغط على المغرب لإجباره على عقد اتفاقيات تجارية جديدة .

وكان القنصل العام الفرنسى فى طنجة يفضل لأسباب سياسية عدم ربط دولته بانجلترا حينما تطالب من المغرب عقد الاتفاقية الجديدة ، وكان يرى أنه من الأوفق عدم التدخل لإقامة حرية التجارة فى المغرب وبالتالى الوصول إلى ازدهار الأحوال الاقتصادية فى المغرب ، إذ أن فساد الأحوال فى ظل نظام الاحتكار سيساعد المغرب على التفكك وعلى الانهيار كما أن حرية التجارة ستساعد من ناحية أخرى على التفاف الرعية حول السلطان . ولذلك فان تدهور الأحوال فى المغرب سيدفع بعض الأهالى إلى التطلع إلى فرنسا ، وخاصة حينما يعلمون بالاحوال الاقتصادية السائدة فى الجزائر . أما حكومة باريس فانها كانت ترغب فى أن تترك لانجلترا عملية تمهيد الطريق بما فيها من أشواك مع سلطان المغرب ، ومع ما قد تحمله هذه العملية من أخطار وأزمات ، خاصة وان فرنسا كان يمكنها بعد ذلك أن تطالب بمعاملة المثل، طبقا للنصوص والاتفاقات والمعاهدات المعقودة مع المغرب . وكان الصوف هو الذى يهم فرنسا من المغرب ، وكان السلطان قد أعلن وضعه فى ظل الاحتكار من أكتوبر سنة ١٨٥٢ ، ولكن الاحتجاج لدى باشا طنجه أجبر السلطان على استثناء هذه التجارة من الاحتكار فى أبريل سنة ١٨٥٣ .

وهذه العلاقة الفرنسية الانجليزية هى التى دفعت فرنسا كذلك إلى عـــدم الاشتراك مع بريطانيا فى المظاهرة البحرية أمام سواحل الريف .

وكانت شخصية المفوض الانجليزى جون دراموند هاى تساعد على الاستمرار فى المفاوضات بنجاح، إذ أنه كان يتحدث العربية بطلاقة وكان صغيرا فى السن وله كثير من المعارف والأصدقاء المغاربة وكان يحاول استخدام وسائل الدبلوماسية الرقيقة مع ما تشتمل عليه من ألفاظ منمقة تعجب المغاربة والشرقيين أكثر مما تعجبهم الوسائل المحددة . وكان فى واقع الأمر يحاول أن يحتفظ للمغرب باستقلاله السياسى واحترامه الإقليمى مع الوصول فى نفس الوقت إلى تعاون بين بلدين متساويين فى ميدان التجارة والتعامل .

أما المفوض المغربي فكان محمد الخطيب نائب السلطان فى طنجه والذى كان يعتبر فى نفس الوقت وزيرا للخارجية إذ أن طنجة كانت هى العاصمة الدبلوماسية للمغرب . وكان من أسرة اندلسية من تطوان واثرى من التجارة الأجنبية وامضى ما يقرب من سبعة عشر عاما فى طنجة وزار معظم البلدان الأوربية وكان بحكم تكوينه يميل إلى حرية التجارة ويعارض الاحتكار رغم انه كان يشرف على تنفيذه فى طنجه . وكانت هذه الصفات مع الصلات المستمرة بين هاى والحاج الخطيب تساعد على سير المفاوضات فى طريق النجاح ، إلا أن الروح التي قابل بها القصر السلطاني الاقتراحات البريطانية كانت عقبة كبيرة فى سبيل الوصول إلى نتيجة سريعة .

وبدأ هاى المباحثات مع الحاج الخطيب ، ووضع مذكرة أرسلت إلى الوزير مختارجميعى هاجمت تحديد التجارة وسياسة الاحتكار وعلى أساس أنها تتعارض مع المعاهدات الموجودة وتتعارض مع المساواة بين التجار وتؤدى إلى تشجيع التهريب . وطالب هاى فى المذكرة بضرورة تقرير سياسة

مشحرره يمكنها أن توقف التهريب وتساعد على ازدهار الأوضاع الاقتصادية فى البلاد وتزيد ايرادات الجمارك . وكان تطبيق الاحتكار على السلع المستوردة يعتبر نقضا صريحا للمعاهدات الموجودة . ومرت فترة دون أن يصل أى رد من المخزن ، وظهر أن الوزير وكبار المنتفعين من الاحتكار لا يرغبون فى التخلى عن إمتيازاتهم . وحينما وصل الرد كان مجرد وعد باعطاء رد بعد شهر أو شهرين . فعاود هاى الكرة وشرح للمغرب أهمية صداقة بريطانيا له ، كما شرح مزايا الوصول إلى اتفاق يشبه الاتفاق الإنجليزى العثمانى سنة ١٨٣٨ ، وهو اتفاقية بلطة ليمان . ورغم ذلك فان المخزن لم يستجب له واتخذ بعض الاجراءات هدف من ورائها منع فرنسا من الاشتراك مع بريطانيا فى عملية الضغط الدبلوماسى ، مثل رفع الاحتكار عن الشمع وإباحة تصدير الزيوت والأصواف . وحينما عاود هاى الكرة وعد المولى عبدالرحمن بارسال سفارة مغربية إلى لندن لكى تتفق على حل المشكلات الموجودة ، ومعنى ذلك أنه أجل المحادثات إلى أجل غير مسمى .

وحاول هاى أن يمنع الاحتكار بكل وسيلة فطلب إلى التجار الأجانب فى طنجه أن يجتمعوا ويطلبوا من قناصلهم الضغط على نائب السلطان ويظهروا للمخزن التضارب بين الاحتكار وبين المعاهدة الموجودة . وقام من ناحيته بعقد اجتماعات مع القناصل الأجانب حتى يوحد هذه الحركة ويعطى لها قوة واضحة . وأمام ذلك العمل اضطر المخزن إلى التراجع قليلا وألغى كل احتكار على المواد المستوردة، ولكن بعد فترة ستة أشهر تسمح له ببيع الكميات المخزونة من هذه السلع لديه . وكان المخزن فى نفس الوقت يحاول فرض رسوم جمركية عالية على نفس السلع المستوردة حتى يحتفظ لنفسه بايراداته ولو كان ذلك على حساب حجم التجارة الخارجية نفسها . ولقد ظل هاى يواصل مجهوداته حتى يحصل على تخفيض الرسوم على البضائع المستورده ولكن المخزن ظل على تهربه حتى جاءت أحداث الشرق وحرب القرم لكى تجعل فرنسا تقف إلى جانب انجلترا تجاه الروسيا وتجاه المغرب .

سمحت حرب القرم لكل من فرنسا وبريطانيا بالتعـــاون للدفاع عن الامبراطورية العثمانية ، ولكن هذه الحرب اقفلت الطريق أمام تزويد أوربا الغربية بالقمح الروسى نتيجة لقيام العمليات فى منطقة البحر الأسود وقطع العلاقات بين الدول الغربية والروسيا . ومع استمرار هذه الحرب فى الخنادق ازدادت مشكلة حصول أوربا على القمح بشدة ، خاصة وأن محصول القمح فى أوربا كان سيئا ، واحتاجت كل من بريطانيا وفرنسا إلى الحبوب اللازمة لا طعام قواتها المحاربة فى ميادين القتال ، كما احتاجت إلى الأصواف اللازمة لملابسهم واغطيتهم ، فعملتا على الحصـول عليها من كل مكان وفـكرتا فى الاتجاه صوب المغرب الأقصى للتزود بما يلزمها ، حتى ولو أدى الأمر إلى تغيير نظام الاحتكار . ومع ارتفاع أسعـار القمح فى أوربا اضطرت إدارة الإمداد والتموين فى الجيش الفرنسى إلى الالتجـاء إلى كبار المستوردين كما أضطرت الحكومة إلى التفكير فى المغرب . وكان محصول الحبوب فى المغرب وافراً كما كان هناك فرق واضح بين أسعاره والأسعار الأوربية خصوصا مع تدهور الأحوال الاقتصادية وقله العمـــلة ورخص الأثمان . وبدأ الممثلين الدبلوماسيين لبريطانيا وفرنسا فى الضغط على السلطان خليفة المسلمين.

وكان المغرب ينتـج كميـات كبيرة من الحبوب ويمكن للسلطان أن يربح منها ربحا مؤكداً . ولكن السلطان كان يخشى من أن يكون اباحة تصدير الحبوب بداية للقضاء على النظام الاحتكارى ، كما كان لايأبه كثيراً لمساعدة الدول للسلطان العثمانى . وطالبت فرنسا بمائتى ألف قنطار من الحبوب وطلبت من قنصلها العام فى طنجة أن يستخدم كل الوسائل للحصول عليها بما فى ذلك توزيع الهدايا والرشاوى حول السلطان . ووافق المخزن فى أول الأمر على زيادة قيمة صادراته من الحبوب إلى حامية جبـل طارق ، ثم وافق فى شهر أغسطس سنة ١٨٥٥ على جمـع الضرائب فى اقليم الغرب عينا حتى يتمكن من تصديرها للخارج . وبدأ النشاط فى موانى المغـرب وتضاعف تصدير الغلال إلى ثلاثة أضعاف ، وأتت ١٢٨ سفينة إلى ميناء الجـــديدة فى أربعة

أشهر . أما الدار البيضاء فقد شهدت فى يوم واحد حضور ٣٢ سفينة لكى تحمل القمح . وكانت هذه أول تجربة المغرب لتصدير الحبوب بهذه الكميات الكبيرة وكانت سببا فى دفع المغرب إلى السير صوب سياسة حرية التجارة خاصة وأن السلطان كان هو الذى استلم معظم أثمان الحبوب المصدرة والتى بلغت أكثر من سبعة ملايين فرنك . ويمكننا أن نضيف إليها رسوم الجمارك عند التصدير والتى لم تقل عن أربعة ملايين فى أربع سنوات . وعادت هذه التجارة على سكان منطقة الغرب وأهالى الموانى بما يقرب من ١٥ مليون فرنك .

أما بالنسبة لتجارة الصوف فان قيام حرب القرم قد تطلب التوسع فى صناعة الملابس والأغطيه اللازمة للجنود وجعل فرنسا تحاول الحصول على مايلزمها من المغرب . ولقد رفع السلطان الصوف من قائمة المواد الخاضعة للاحتكار وبدأ التصدير فى هذه السلع صوب فرنسا وساعدت هذه الحركة التجارية مع ازدياد أهمية رسوم الجمارك على التصدير على ارساء أسس النظام الاقتصادى الجديد فى المغرب، خاصة وأن السلطان قد شعر بأهمية هذه التجارة وأهمية ايراداتها وضرورة السير فى سياسة حرية التجارة . وزاد الترابط بين المصالح البريطانيه والفرنسيه الاقتصادية فى المغرب، حتى وإن كانت الواحدة تهتم بالصادرات والثانية تهتم بالواردات ، وأدى ذلك إلى ترابط سياسي سمح للمفوض البريطاني فى طنجة بأن يقضي على مقاومة المخزن لمشروعه، ويحصل على توقيع على الاتفاق التجارى الذى كان قد قدمه منذ ثلاث سنوات .

وكما أيدت فرنسا المفاوضات البريطانية كذلك فعلت اسبانيا التى كانت مصالحها البحرية تجاه قراصنة الريف مرتبطة ببريطانيا، وكذلك فعلت سردينيا التى كانت تحاول فى ذلك الوقت أن تثبت صداقتها لبريطانيا بكل طريقة . وعلى هذا الاساس سافر هاى فى أول سنة ١٨٥٥ إلى مراكش لمقابلة السلطان . وشرح له الحجج البريطانية والمزايا العملية التى عادت على

المغرب من حرية التعامل التجارى مع الخارج . وعمل هاى على توزيع الهدايا والرشاوى فى بلاط السلطان وجاءت انباء انتصارات البريطانيين والفرنسيين فى القرم وسقوط سباستبول فى ايديهم سببا يزيد من امكانية التفاهم معهم ، وتمكن هاى من القضاء على المعارضة خصوصا بعد استناده إلى القناصل الاوربيين فى طنجة . وحينما ظهر فى الافق امكانيه قيام حملة بحرية مشتركة انجليزية فرنسية للقضاء على القرصنة عند سواحل الريف قبل المخزن التوقيع على المعاهدة فى شهر أكتوبر ووقعها السلطان فى شهر ديسمبر سنة ١٨٥٦ ، وصدق عليها فى تطوان فى السنة التالية .

ولقد نصت هذه المعاهدة الخاصة بالتجارة والملاحة على حرية التجارة وانهاء كل احتكار أو امتياز خاص بالبيع والشراء الا فيما يتعلق بالاسلحة والذخائر ، واعترفت للأجانب بالحق فى القيام بالعمليات التجارية وحق الملكية العقارية فى جميع انحاء المغرب ، وحددت الرسوم على الواردات بعشرة فى المائة كما حددت الرسوم الخاصة بالموانى والإجراءات الخاصة بالعمل فيها . وكانت هذه المعاهدة عبارة عن نقطة بداية هامة فى تاريخ المغرب إذ أنها فتحته أمام تعامل الرأسمالية الدولية ولمدة نصف قرن . وحتى معاهدة الجزيرة الخضراء التى جاءت بعد ذلك فانها قد استبقت الكثير من نصوص هذه المعاهدة .

والواقع أن هذه المعاهدة قد سمحت بفتح المغرب للتجارة الخارجية وسمحت لتجارة المغرب بالخروج منها ولكن عن طريق الموانى الغربية ، أى أنها كانت فى صالح التجارة البريطانية أكثر من كونها فى صالح التجارة الفرنسية . وكان هذا سببا اساسيا فى عدم موافقة فرنسا على الانضمام إلى هذه المعاهدة وفى تفكيرها فى التوسع من الجزائر صوب المغرب والسودان عن طريق الصحراء وبوسائل عمل جديدة . كما أن إسبانيا حاولت أن تحصل لنفسها على معاهدة خاصة تدافع عن مصالحها فى قواعدها وممتلكاتها الواقعة فى شمال المغرب ، مما جعلها ترفض الانضمام إلى هذه المعاهدة ومما كان من الاسباب

الأولى لحرب تطوان . وهكذا كان لتنافس المصالح الأوربية من انجلترا وفرنسا واسبانيا فى المغرب نتيجة كبيرة على عدم تضامن هذه الدول الثلاث، وعلى عدم تنظيمهم لسياسة مغربية مشتركة تدافع عن حقوقهم ومصالحهم . أما بالنسبة للمغرب فان الرسوم كانت مخفضة على الواردات ومرتفعة على الصادرات مما سهل دخول السلع الأوربية إلى داخل البلاد وحرم حماية السلع المغربية فى الأسواق العالمية . وادت هذه العملية إلى اختلال الميزان التجارى للمغرب وفى غير صالحة ، كما أدت بالتالى إلى خروج كميات كبيرة من العملة المغربية فى عملية التبادل التجارى مما أثر على الأهالى تأثيراً كبيراً . وإذا كان المخزن قد اعتقد فى أول الأمر بأنه سيعوض بالرسوم المرتفعة على التصدير ماضاع منه حينما خفض الرسوم الجمركية على الواردات فانه سرعان ما اكتشف، خطأه وقلت صادرات المغرب وقلت بالتالى حصيلة الجمارك، كما اقفلت الأسواق الأجنبية فى وجه عمليات التصدير المغربية . هذا علاوة على أن هذه المعاهدة قد منعت السلطان من فرض أى ضرائب داخلية على السلع عند انتقالها من مدينة إلى أخرى ، وتدخلت بذلك فى تحديد سلطات الحكومة المغربية فى أراضيها ، كما أنها جعلت السلطان مسئولا عن كل مخالفة قد يقوم بها أحد القواد أو الباشوات غير الخاضعين له تماما ، وجعلته يقابل بنفسه كل ضغط أو مطالبه تأتي من الخارج ، وبشكل يضعف من سلطته تجاه الشعب .

ولقد كانت هذه المعاهدة سببا فى اعادة تنظيم التمثيل القنصلى الأوربي فى المغرب على أسس جديدة ، وذلك عن طريق التوسع فيه ومدة إلى كل الموانى من ناحية ، وعن طريق اسناده إلى موظفين يخضعون لوزارة الخارجية البريطانية رأساً من ناحية أخرى بدلا من تركه فى ايدى الممثلين القنصليين الذين كانوا يختارون فيما قبل من بين التجار المقيمين فى ميناء معين .

أما بالنسبة للتجارة فنلاحظ أن محصول القمح والحبوب فى المغرب فى

سنة ١٨٥٦ جاء محصولا رديئا مما أجبر الحكومة على منع تصدير الغلال من جديد . وارتفعت الأسعار من جديد وقلت الحبوب فى الأسواق وظهرت المجاعة وزاد عدد الموتى من الجوع . وأثر ذلك على القوة الشرائية للأهالى الذين انفقوا ما عندهم من دراهم فى شراء القمح بدلا من شراء الواردات الأجنبية . وانتشرت الفوضى والثورة فى منطقة الشاوية وبدأ الأهالى فيها فى مهاجمة الدار البيضاء ، كما أن قبائل زعير هجمت على الرباط ، وانقطع بذلك طريق المواصلات الرئيسى فى البلاد بين الشمال والجنوب . وجاءت ثورة قبائل زمور وقبائل بنى مطير لكى تحاصر مكناسة وتهجم على الرباط من الشرق وتقفل طريق المواصلات الرئيسى فى البلاد بين الشرق والغرب .

وأخذ الأهالى يشكون من التجارة الأجنبية ويظهرون أن كثرة دخولها فى البلاد عمل على إفقار العباد واخراج الأموال من ايديهم وأدى بالتالى إلى ارتفاع الأسعار . وكان ارتفاع الأسعار قد وصل إلى ٤٠٠ ٪ فى مدة خمسة وعشرين سنة وفى سلعة الصوف ، وهى مادة أساسية لازمة للأهالى ، كما ارتفع بالنسبة لمعظم السلع الأخرى ونتيجة لخروج الأموال من البلاد . وجاء انخفاض اسعار المنتجات الزراعية بوجه عام فى العالم ، مع ارتفاع اسعار المصنوعات ، تبعا لاستمرار تطور الصناعة وازدهارها ، عاملا هاما ضد الاقتصاد المغربي وهو لايزال فى دور الزراعة.

وانقلب الميزان التجارى تماما ابتداءاً من سنة ١٨٥٧ وفى غير صالح المغرب وزاد الاستيراد على التصدير . وارتفع نصيب بريطانيا فى صادراتها تجاه المغرب بشكل واضح ، وفى الوقت الذى ازدادت فيه الصادرات البريطانية بنسبة ٦٢ ٪ بشكل عام زادت فيه بالنسبة للمغرب وحده إلى ٢٠٩ ٪ ونظرا لقلة قيمة تعامل المغرب بالنسبة للسوق العالمية فى ذلك الوقت ، فان هذه النسبة قد جعلت من بريطانيا الدولة الأجنبية الأولى التى تتاجر مع المغرب .

وزادت أولوية بريطانيا التجارية مع المغرب من عدد الرعايا البريطانيين الذين أقاموا فى الموانى المغربية ووصلت نسبتهم فى سنة ١٨٥٨ إلى ٤٠ ٪ من عدد الأجانب المقيمين فى البلاد . وهكذا زادت أهمية موانى وسواحل المغرب الغربية وأهمية بريطانيا فى هذه البلاد اقتصاديا وسياسيا ، واستندت بريطانيا إلى شخصية قنصلها وإلى رعاياها ومصالحها لكى تتوسع اقتصاديا فى المغرب . أما فرنسا فان نفوذها السياسى والعسكرى قد زاد فى الجزائر وخاصة بعد أن بدأت فى استغلال حقها فى تعقب الأهالى فى منطقة الحدود وأصبحت الجزائر مركزاً للتوغل الفرنسى فى كل القارة الافريقية . وأمام هذا التوغل الاقتصادى من الغرب والضغط العسكرى والسياسى الفرنسى على المغرب من الشرق وجدت إسبانيا أنها قد تحرم من أى فرصة فى هذا الاقليم . وزادت النعرة الإسبانية اعتزازاً بحقوقها التاريخية فى قواعدها فى سبته ومليلة فى شمال المغرب . وأمام الخوف من حماية إقتصادية بريطانية تعلن على المغرب أو تعديل للحدود مع الجزائر صممت ،إسبانيا على إثبات وجودها وبالقوة فى هذا الاقليم .

(٤) الصدام الاسبانى المغربى واثارة :

كانت القواعد الإسبانية فى شمال المغرب فى حجرباديس وأمام الحسيمة وفى سبته ومليلة قواعد ترجع إلى أواخر القرن الخامس عشر وكانت تكلف الحكومة الاسبانية كثيراً من النفقات ، خاصة وأنها كانت مضطرة إلى تزويد بعضها بالميـــاه ومواد الوقود من إسبانيا نفسها . وكان عدد الأهالى الذين يعيشون فى مليلة لايزيدون عن ٢٥٠٠ نسمة أما فى سبته فان عددهم قد وصـــل إلى مايقرب من سته آلاف . ورغم ذلك فان الحكومة الاسبانية كانت تحاول الاحتفاظ بحقوقها التاريخية على هذه القواعد ، رغم ما يجره ذلك عليها من عداء المغرب علاوة على مصاريف الاحتفاظ بهذه القواعد . وكان هذا سببا أساسيا يقلل من قيمة التعامل الاقتصادى بين

البلدين . والواقع أن التاريخ المشترك بين المغرب وإسبانيا فى شبه جزيرة ايبيريا والاندلس جعل العلاقات بين الاقليمين تخضع بعد ذلك لعوامل معنويه وعاطفية أكثر من خضوعها لعوامل مادية وإقتصاديه . وكان المغرب يرغب فى رؤية أقاليمه محررة ، خاصة وأن هذه القواعد فى شماله كانت تقلل من هيبة الحكومة المغربية تجاه الأهالى ، وكانت إسبانيا من ناحية أخرى ترى ، وخاصة بعد استيلاء الفرنسيين على الجزائر ، ضرورة توسعها فى الاقاليم الشمالية من المغرب ، أو الحصول على الأقل على مركز ممتاز فى هذه الاقاليم ، وممتاز عن مركز كل من فرنسا وانجلترا . وإذا كانت إسبانيا قد فكرت فى بعض أوقات معينة فى بيع قواعدها فى شمال إفريقية ، إلا أن هذا التفكير كان مؤقتا وكانت الناحية العاطفية والتاريخية تتغلب دائما للاحتفاظ بهذه القواعد ، خاصة وأن أحداها ، وهى سبتة كانت تتحكم فى مضيق جبل طارق . وكان لوجود هذه القواعد الاسبانية فى شمال المغرب ، وفى مواجهة السواحل الاسبانية ، مع روح العداء المستحكم مع المغاربة سببا فى وقوع الحوادث الخاصة بالسفن التى يهاجمها هذا الجانب أو ذاك ، والترضيات التى يوافق الجانب الآخر على اعطائها أو رفضها . وعلاوة على ذلك فان الأحوال الداخلية فى إسبانيا فى ذلك الوقت كانت تدفع الحكام إلى محاولة توجيه الانظار إلى الخارج ، ولما كان من الصعب على إسبانيا أن تستولى على جبل طارق من انجترا ، فقد حاولت أن تحصل على نجاح فى شمال المغرب يعوض عليها فشلها فى بلادها .

وبدأت الأحوال منذ سنة ١٨٥٨ تنذر بوقوع صدام إسبانى مغربى ، وخاصة بعد أن طالبت حكومة مدريد المغرب بدفع تعويض عن إحدى السفن التى أسرها رجال الريف ، وأرسلت أسطولها أمام طنجة وأرسلت الامدادات إلى قواعدها العسكرية فى شمال المغرب . ورغم أن المغرب قد أجاب إسبانيا إلى طلباتها إلا أن لهجة إسبانيا ظلت مليئة بالتهديد . وخشيت بريطانيا من أن يكون تشدد إسبانيا مع المغرب بناءاً على استناد

اسبانيا إلى فرنسا مما يسمح لنابليون الثالث بتحقيق حلمه فى البحر المتوسط. ولذلك فان بريطانيا قد نصحت اسبانيا بالتمهل ونصحت المغرب بالاسراع فى تحصين منطقة الريف — ومع ازدياد التوتر بين اسبانيا والمغرب تعددت الحوادث وظهر كأن اسبانيا تستعد لكى تحصل على نصر فى المغرب تموه به على الرأى العام فى بلادها وتبعد به عن التفكير فى مشكلاته الداخلية . ورغم أن المغاربة قد فكوا أسر الاسرى الاسبانيين الموجودين عندهم ، نتيجة لنصيحة بريطانيا ، ورغم أن بريطانيا أظهرت أمام اسبانيا تمكسها بعدم التعرض لطنجه ، ورغم ان المغاربة والاسبانيين قد وصلوا إلى اتفاق فى اغسطس سنة ١٨٥٩ ، رغم كل ذلك ، فان موجة حماس كانت تجتاج اسبانيا فى الوقت الذى تأزم فيه الموقف فى المكسيك ، واخذت الصحافة والراى العام يطالب الحكومة الاسبانيه بسياسة واضحة وقوية وإيجابية فى المغرب .

ووقعت بعد ذلك حوادث حول سبتة التى حاول الاسبانيون أن يحصنوها باقامة مراكز عسكرية جديدة أمامها وفى داخل الأراضى المغربية . وأخذ المغاربة فى مهاجمة الاسبانيين . وكان الوقت عصيبا خاصة وأن المغاربة كانوا يرجعون سوء الاحوال الاقتصادية وإرتفاع الاسعار وصعوبات المعيشة إلى التعامل مع الاجانب والتساهل معهم . فاصبح الموقف نفسانيا يمهد لصدام من الطرفين ويستند فى مظهره الخارجى إلى مقومات معنوية ودينية تأخذ شكل حرب وجهاد بين الصليب والهلال . وأعدت اسبانيا قواتها فى الجزيرة مما أنذر بوقوع الحرب . وحينما تدخلت بريطانيا لمحاولة الوصول إلى حل سلمى ثارت ثائرة الصحافة والرأى العام الاسباني لهذا التدخل . وحينما وصلت الانباء بتجمع الاسطول البريطاني تجاه سواحل اسبانيا أخذ الاسبانيون يهددون بحرب مع انجلترا . وكانت بريطانيا تحاول فى واقع الامر أن تمنع اسبانيا من احتلال طنجه وأن تسحب قواتها من شمال المغرب بمجرد إنهاء الحرب . ولم تكن بريطانيا تفكر فى ضرورة إعلان حرب لإجبار المغرب على التوقيع على معاهدة جديدة . ولكن الحكومة

الاسبانية تركت نفسها تسير وراء حماس الرأى العام ، خاصة وأن الاخبـار انتشرت عن تحصين المغاربة للمناطق المحيطة والقريبة من القواعد الاسبانية . وأعلنت الحرب فى يوم ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٥٩ . ولم تجـد فرنسا من مصلحتها أن تتدخل ضد اسبانيا ، فشعرت هذه الدولة الاخيرة بشبه تأييد من الرأى العام الاوربي لها فى عملياتها فى أراضى المسلمين . وانتشرت الحماسة مع روح صليبية فى كل أسبانيا ، وأخذ الناس يتبرعون بما يملكون للمساهمة فى مواصلة الحرب، وجددت إيزابيلا الثانية ما قامت به إيزابيلا الكاثوليكية من منح جواهرها ومصاغهـا لهذه الحرب . وكانت أياما مليئة ومشحونة بالعواطف وعادت بكل من اسبانيا والمغرب إلى نهاية القرن الخامس عشر .

ولم يكن الاسطول الاسبانى كافيا لنقل الحملة ، ورغم ذلك فقد تمكنت حكومة مدريد من استئجار بعض السفن الفرنسية والبريطانية وأعدت قوة تبلغ ٤٤ ألف مقاتل، أيدتها بأربعة عشر سفينة حربية، وهجمت بها على شمال المغرب . أما المغرب فانه قد أعد جيشين بقيادة المولى العباس والمولى أحمـد أخوى السلطان . وتمكن الاسبانيون من القضاء على مقاومـة المغاربة أمام سبتة وحاصر الأسطول الإسبانى ميناء العرائش وحطم ما بقى فيهـا من قطع بحرية مغربية ، وساعد فى إعطاء غطاء من النيران لوحدات الجيش التى تعمل على السواحل . وتمكن الاسبانيون من إحتلال مصب زيومرتان ثم أخذوا فى مهاجمة تطوان وتمكنوا من احتلالها فى ٦ فبراير سنة ١٨٦٠ .

حقيقة أن هذه الحرب لم تحطم الجيش المغربى رغم الخسائر الفادحة التى وقعت فيها من الجانبين ،وجاءت الضائقة المالية فى كل من المغرب واسبانيا لكى تمنع من مواصلة العمليات . ولكن هذه الحرب مع الهزيمة التى منى بها المغاربة فيها كانت سببا فى انتشار الفوضى والاضطراب فى أماكن متعددة من المغرب. وحينما حاولت اسبانيا أن تحتفظ بتطوان فى أيديها اعترضت بريطانيـا على ذلك ، خاصة وأن هذه المدينة كانت تعتبر مخرجا رئيسيا لمنتجـات المغرب

الآتية من فاس ، ومدخـــلا هاما لتوزيع السلع الأجنبية داخل المغرب .
وكانت بريطانيا قد عرفت أهمية تطوان حينما تزودت منها بالمياه والتموين فى فترة حروب نابليون . وعرضت حكومة مدريد الصلـح فى ١٦ مارس سنة ١٨٦٠ مشترطة احتفاظها باحتلال تطوان المؤقت إلى أن تدفع حكومة المغرب الغرامة الحربية . ووافق المغرب على ذلك فى يوم ٢٥ مارس . ولقد اشتملت هذه المعاهدة على شروط خاصة بتوسيع أراضى القواعد الاسبانيه فى سبتة ومليلة ، والتنازل عن قطعة أرض بجوار سيدى إيفنى ، ودفع غرامة حربية تبلغ ٢٠ مليون ريال مع الاستمرار فى إحتلال تطوان كضمان لدفع هذه الغرامة ، وتعهد المغرب بعقد معاهدة تجارة مع اسبانيا والسماح لها بفتح قنصلية فى فاس وإرسـال رجال بعثات التبشير الاسبانيـين إلى المغرب .
والواقع أن هذا المشروع لم يكن قد أعطى ربحا اقليميا كبيرا لاسبانيا ، إلا أن الشروط الخاصة باحتلال تطوان وبدفع الغرامة الحربيـة كانت تصعب الموقف أمام الحكومة المغربية . وكانت أهمية تطوان الاقتصادية والتجارية واضحة،علاوة على كونها مركز إشعاع إسلامى ، وزاد الموقف تعقيدا حينما علم المغاربه بتحويل الاسبانيين لإحدى مساجدها إلى كنيسة وبطريقة تعطى للاحتلال الاسبانى المؤقت شكلا دائما . أما بالنسبة للغرامة الحربية فانهـا كانت أقوى من إمكانيات المغرب ، وخاصة فى وقت قلت فيه كميـة العملة المتداولة فى البلاد . ورغم انتشار القصص عن ثروة السلاطـين فمن المؤكد أن مثل هـذا المبلغ لم يكن موجودا فى خزائنهم . وكانت هنـاك صعوبة أخرى هى نقل مبالغ كبيرة من الاموال مسافات طويلة حتى الساحـل وفى أقاليم لا يستتب فيها الأمن والنظام وتنتشر فيهـا العصابات وقطاع الطرق .
وإذا كانت اسبانيا قد وافقت على تخفيض الغرامة الحربية من عشرين إلى ١١ مليون ريال فان الطريق الوحيد الذى كان أمام المغرب للحصول على مثل هذا المبلغ كان هو الإقتراض من الخارج .

ولقد حاولت بعض الشخصيات البريطانية أن تتدخل لكي تحصل للمغرب

على قرض من الأسواق المالية البريطانية ، وبضمان من الحكومة البريطانية . ولكن حكومة لندن رفضت إعطاء مثل هـذا الضمان ، فرفض المموِّلون القيام بالعملية . وكان المغرب يأمل فى إتمام هـــذا القرض ، ولذلك فان أنظاره تحولت إلى فرنسا بحثا عن حل لهذه المشكلة . ولقـد فشل المغرب فى هذه المحاولة الجديدة أيضا وظهر أن الطريقـة الوحيدة أمام المغاربة هى الاستمرار فى الحرب. ولم تكن الحرب فى صالحهم أو فى صالح أى من الدول الاوربية ، ولذلك فان القنصل العام البريطاني فى طنجه قـد توسط بمشروع شخصى يهدف مراضاة اسبانيا بثلاثة ملايين حتى توافق على الجلاء عن تطوان وتحصل على بقية الغرامة الحربية من المغرب . ولقد وافقت كل من مدريد والحكومة المغربية على هذا الاقتراح وإن كان المغرب لم يجد الثلاثة ملايين اللازمة . ولكنه جمع مليونا واحدا وتمكن بعد ذلك من الحصول على قرض بمليونين من انجلترا والبيوت المالية فيهـا وبربح اسمى ٥ ٪ وإن كان هـذا الربح قد وصل فعلا إلى ما يزيد على ٨ ٪ . وكانت هذه العملية قاسية على ميزانية المغرب ، ولكنه اضطر إلى تحملها حتى يتمكن من تحرير تطوان وشراء هيبة الاقليم .

بقى على المغرب بعد ذلك أن يعقد معاهدة تجارة مع اسبانيا ، ولقـد تم التوقيع على هذه المعاهدة فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٦١ . ولقد أعطت هذه المعاهدة لاسبانيا نفس الميزات التى كانت بريطانيا قـــد حصلت عليها سنة ١٨٥٦ وكانت فى نفس الوقت مثلا احتذى به البلجيكيون للتوقيع على معاهدة مماثلة مع المغرب .

وصل المغرب بهذه المعاهدة إلى نقطة تحول خطيرة فى حياته، وهو أنه قد أصبح من الصعب عليه الرجوع إلى سياسة العزلة أو الانعزال عن تيارات التجارة والاقتصاد العالمية . وكان من نتائج هذه المعاهدة تعيـين عدد من الموظفين الاسبانيين فى الموانى المغربيـة للاشراف على ايرادات الجمارك ،

وعينت اسبانيا عددا من القناصل فى الموانى ،وأصبح هناك اتصال يومى بين هؤلاء الموظفين الاوربيين والموظفين المغاربة، كما أن وجودهم سمح بمجىء جالية أجنبية علاوة على هؤلاء الموظفين الذين يتمتعون بحصانة دبلوماسية . ومع إزدياد نشاط الاسبانيين إزداد نشاط الانجليز والبلجيكيين ، وحينما رفعت اسبانيا لقب قنصلها العام فى طنجة إلى وزير مقيم قامت فرنسا بمنح نفس اللقب لقنصلها العام فى نفس المدينة. وكان معنى ازدياد عدد رجال السلك القنصلى الاجنبى فى المغرب فتح البلاد على مصراعيها للاجانب ، يقومون فيها بنشاطهم ويبنون فيها مصالح معينة لهم .

وانتهت الفكرة الموجودة فى أوربا عن حصانة المغرب وهيبة رجال البحر المغاربة وبعد هزائم سنة ١٨٤٤ أمام الفرنسيين جاءت انتصارات الاسبانيين الذين تحدثوا عنها فى كل مكان وشرحوا كيف أنهم حملوا الاعلام الاوربية إلى قلب المغرب وإفريقية . وأثر هذا العامل المعنوى على كل من الاوربيين والمغاربة . وفى الوقت الذى ازداد فيه الاوربيون اعتزازا بانتصارهم زادت فيه المرارة فى نفوس ابناء المغرب .

ولقد تسبب دفع الغرامة الحربية فى أزمة إقتصادية فى المغرب لأن هذه الغرامة قد بلغت ثلاثة أضعاف قيمة التجارة الخارجية للمغرب بأكمله ، وتسبب خروج ثمانية مليون ريال فى خراب الخزانة . وعلينا إلا ننسى أن الموظفين الاسبانيين المقيمين فى الموانى كانوا يفضلون قطع العملة الممتازة والذهبية ، على قطع العملة العادية . وادى ذلك إلى خروج كمية كبيرة من القطع المعدنية النفيسة من المغرب ،وبشكل أثر على قيمة قطع العملة الفضية وادى إلى هبوط سعرها ، وادى بالتالى إلى هبوط عام فى سعر العملة المغربية. كما أن وجود هؤلاء الموظفين فى الموانى كان يمثل إدخال أكبر كمية من السلع الأجنبية ، وخروج أكبر كمية من السلع الوطنية ، ودون التفات إلى اللوائح الجمركية المغربية ،وادى ذلك بالتالى إلى تطبيق سياسة الباب المفتوح

وحرية التجارة كاملة فى المغرب وبطريق عملى وفى صالح الدول القوية . وستعطى هذه العوامل نتائجها فى السنوات التالية، وستعمل على تغيير أسس الحياة الاقتصادية فى المغرب وتؤثر بالتالى على كل المجتمع المغربي وبنيانه .

أما بالنسبة للدول الأوربية فان هذه الحرب قد عملت على تغيير ميزان القوى الموجود فى المغرب . ولقد خرجت إسبانيا منتصرة من هذه الحرب، وظهر وكان مستقبلها سيتجه صوب إفريقيه وأخذ عدد من الاسبانيين يحلم بانشاء إسبانيا جديدة فى إفريقية وخاصة بعد رؤية العلم الاسبانى يرفرف على تطوان . ولكن معاهدة الصلح جاءت ضربة قوية لهذا الاتجاه الاستعمارى لاسبانيا ، وجعلت إسبانيا تظهر وكأنها منقسمة إلى قسمين: الأول استعمارى وقد انكمش على نفسه بعد هذه المعاهدة ، والثانى يهتم بالمشكلات الداخلية فى بلاده ويسبق بها على مشكلات ما وراء البحار . وستصبح العلاقة بين هاتين القوتين الاسبانيتين ميزانا للقوى الخارجية لاسبانيا فى القيام بمحاولات استعمارية . أما بريطانيا فانها قد إفادت من هذه العملية ، واجبرت إسبانيا على التفاوض ، وفرضت نفسها كوسيط ثم فرضت نفسها عن طريق القرض لكى تتدخل فى شئون الجمارك المغربية ، فزاد نفوذها فى المغرب وبشكل أقلق إسبانيا ، ولعدة سنوات . أما فرنسا فانها ظلت تحتفظ بمركز ممتاز فى المغرب وخاصة بعد أن تخلص السلطان من الحاج محمد الخطيب الذى فشل فى الحصول على قرض من بريطانيا ، وعين بدله الحاج برغش الذى عرف بصداقته لفرنسا .

وليس ادل على قوة مركز فرنسا فى المغرب من أن السلطان قد أرسل بعثه من قصره لتحية نابليون الثالث عند زيارته للجزائر . وساعد ذلك على وجود ثلاث قوى أوربية متنافسة حول المغرب حصلت اثنتين منها على معاهدات تجارية مع هذا البلد ، وبقى للدولة الثالثة، وهى فرنسا، أن تحصل على نفس الميزات .

وكانت الحرب الايطالية مع الحرب الأهلية فى أمريكا سببا فى زيادة أسعار الصوف المغربي المطلوب تصديره للخارج ، وارتفاع أسعار المنسوجات القطنية المستوردة من الخارج وأثر ذلك على السوق المغربى وجعل الاهالى يضجون بالشكوى ويطلبون من السلطان لاحتفاظ بالصوف فى بلادهم مادامت المنسوجات القطنية تصل مرتفعة الثمن . ونجد من ناحية أخرى أن استخدام الأجانب لعدد من المغاربة وإعطائهم « الحماية » لهم ، أى إعفائهم من الخضوع للقوانين والضرائب المغربية والحصول على إمتيازات أجنبية كانت سببا يدفع المخزن إلى ضرورة التفكير فى تغيير هذه الحالة . وكان السلطان قد تدخل ومنع الأجانب من الاتجار فى الصوف ، وحينما تقدمت فرنسا بالاحتجاج ثم بدأت بالمفاوضة عرض عليها السلطان أمر الغاء إعطاء الحماية لرعاياه ، نظير اعترافه بمبدأ حرية التجارة للجميع . وبعد مفاوضات اتفق الجانبان على تنظيم إعطاء الحماية للمغاربة الذين يعملون مع الأجانب ، وعلى أساس إعطائها لفردين فقط لكل تاجر أجنبي ، وفى كل ميناء . ولقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية الفرنسية المغربية فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٣ ، وأتمت هذه الاتفاقية سلسلة الاتفاقيات التى عقدها المغرب مع بريطانيا وإسبانيا . وأسرع السلطان بالغاء نظام الاحتكار نهائيا من المغرب فى يونيو سنة ١٨٦٤ .

والواقع أن عدداً كبيرا من المغاربة ،وخاصة من الوجهاء والماليين، تمكن من الحصول على هذه الحماية وبشكل حرم المغرب من حصيلة هامة من الضرائب ، كما حرمه من ممارسة حقوق سيادته على ابناء بلده : وسيعمل عدد من هؤلاء المغاربة المتمتعين بالحماية الأجنبية على الاثراء ،وبشكل يساعد على زيادة نمو الطبقة البورجوازية فى المغرب . كما أنهم عملوا عن طريق صلاتهم مع الموظفين على إفساد الادارة بالرشاوى حتى يتمكنوا من تحقيق كل ربح ممكن لهم ، وللتجار الاجانب الذين يعطونهم الحماية ، وفى أقل وقت ممكن ، وظهر المخزن ضعيفا بعد دفعه الغرامة الحربية ،وازدياد عدد

الاجانب فيه بعد انهاء نظام الاحتكار نهائيا ، وصعب أمامه البدء فى القيام باصلاحات مادامت المادة تعوزه . ولكنه صعب على المخزن كذلك أمر الانعزال والانطواء على نفسه ، إذ أنه أصبح يكون جزءاً لايتجزأ من نظام الأسواق ومناطق إنتاج المواد الخام المرتبطة ببعضها فى ظل النظام الرأسالى العالمى ، وأصبح يتأثر بالازمات وبحركة ارتفاع الاسعار وانخفاضها . واستمر نمو وتطور المجتمع المغربى متأثراً بتلك الاحداث والوقائع الاقتصادية والعسكرية والسياسية وفى ترابط تام مع هذه العوامل فى الدول العظمى الثلاث المحيطه به .

(٥) ــ ازدياد المصالح الأوربيه :

لقد تغير الاقتصاد الأوربى نفسه فى تلك الفترة التى كان يقع فيها التغيير فى المغرب ، وزادت الحاجة إلى المواد الأولية وكذلك الحاجة إلى الاسواق اللازمة لتصريف المنتجات والمصنوعات . وأخذت لندن وباريس ومانشستر ومرسيليا تنظر إلى المغرب على أنه مصدر للمواد الأولية وسوق لازم لتوزيع المصنوعات . وكانت نظرية حرية التجارة قد سادت فى أوربا وخاصة بعد المعاهدة الانجليزية الفرنسية سنة ١٨٦٠ ، والمعاهدات المشابهة التى عقدتها بريطانيا مع بلجيكا وايطاليا واتحاد شمال المانيا الاقتصادى والنمسا وسويسرا . كما زادت أهمية البحر المتوسط نتيجة لبدء العمل فى حفر قناة السويس سنة ١٨٥٩ ، وحوادث سوريا سنة ١٨٦٠ ، وإنشاء البنك العثمانى سنة ١٨٦٢ ، وأثر ذلك على اهتمام أوربا بالمغرب ، خاصة وأنه يحتل موقعا استراتيجيا هاما يتحكم فى هذا البحر .

وزادت المصالح الاوربية فى المغرب نتيجة لتطور الوسائل الاقتصادية ، وبعد رؤية المغرب لبعض قباطين السفن الأجنبية فى موانيه يبحثون عن حمولة لسفنهم ، أصبح المغرب يواجه معدات إقتصادية ، تتمثل فى خطوط منتظمة الملاحة ، وخدمة للبريد ، ويواجه عدداً متزيداً من الأجانب

المقيمين فيه ، ويمثلون جاليات أجنبية لها قناصلها وقساوستها واطبائها وكل مقومات حياتها الإجتماعية . وبشرح هذه القوى التى أخذت فى الضغط على المغرب يظهر لنا بوضوح عجز المغرب عن وقف هذا التيار ، وعجزه عن العودة إلى حياته السابقة .

أما عن شركات الملاحة فنجد أن البواخر قد أخذت فى منافسة السفن الشراعية ، التى كانت بطيئة وتخضع للأحوال الجوية إلى درجة كبيرة . وأصبحت هذه المنافسة قوية حينما خفضت البواخر قيمة السفر عليها فى سنة ١٨٥٣ بما يتراوح بين ٢٥ ٪ ، ٣٠ ٪ وأصبحت أجورها تعادل أجور السفن الشراعية ، واصبح جبل طارق فى هذه السنة مركزاً لتسعة خطوط منتظمة لبواخر تصلها ببريطانيا ومرسيليا وموانى كل من إسبانيا والبرتغال . وساعد ذلك على أن تتكدس فى جبل طارق السلع والمنتجات التى يأتى أو يذهب جزء منها من المغرب أو إليه .

وفكر عدد من تجار مرسيليا ورجال الاعمال فيها فى إنشاء خط ملاحة منتظم مع المغرب ، خاصة وأن أهمية العمليات الاقتصادية لمدينتهم كانت تتزايد مع الأيام ، وكانت لهم علاقات تجارية منتظمة مع الجزائر ، ومع ايطاليا وإسبانيا . وتمكنوا فى سنة ١٨٥٢ من إنشاء الشركة العامة ليون جاى للملاحة. وبنت هذه الشركة باخرتين «المصرى» l'Egyptien و«المغربى» le Marocain الأولى لنقل الحجاج من تونس والاسكندرية ، والثانية لنقل الحجاج المغاربة من طنجة وللعمل فى موانى المغرب المطلة على المحيط الأطلسى . وكانت هذه العملية مرتبطة ، من الجانب الفرنسى ، بعمليات بناء خطوط السكك الحديدية ، وكانت خاصة ، مثل ارتباطها بالأسواق التجارية ومراكز الصناعة ، وخاصة الأصواف التى كانت موادها الأولية تأتى من المغرب ، والسكر الذى أصبح المغرب سوقا هاماله. وأمام الصعوبات التى واجهتها هذه الشركة من عدم توفر الفحم اللازم فى موانى المغرب ، وعدم

انتظام عمليات الشحن ، فانها اضطرت إلى تدعيم مركزها . ووافق السلطان على تخفيض رسوم الموانى على هذه البواخر ، مما شجعها وشجع غيرها على المجىء والتعامل .

وانشأ البريطانيون خط الشمال الافريقى البحرى ابتداء من جبل طارق ، كما أصبحت السفن الآتية من بريطانيا إلى جزر كناريا تمر فى طريقها على موانى لشبونه وجبل طارق وطنجة . وفكرت شركة روباتينو فى إنشاء خط ملاحة إيطالى مع موانى المغرب ، وكذلك فكرت شركات أخرى بلجيكية ، وإنشئت لأول مرة خدمه عبور يوميه بين جبل طارق وطنجة على سفن صغيرة . وبدأ «باكيه» عملياته فى النقل البحرى بين مرسيليا وجبل طارق وطنجة ، ثم أسس شركة باكية للملاحة المغربيـــة ، بمساعدة بعض روؤس الأموال الأوربية ، وبعض الرأسماليين المغاربة ، مسلمين ويهود ، وأصبحت لهذه الشركة أربع بواخر فى سنة ١٨٧٢ .

ومع زيادة التحسن فى وسائل النقل وانخفاض التكاليف ، وزيادة العرض زادت كمية التعامل الاقتصادى بين المغرب وأوربا . وكانت مصلحة الاقتصاد الأوربى فى ذلك الوقت فى زيادة هذا التعامل، فساهم بدورة فى تحسين وسائل النقل وخفض تكاليفها . وأدى ذلك إلى التوسع التجارى وإزدياد أهمية الموانى المغربية، وبالتالى تزايدت كمية السلع المخزونة فيها ، والتى تنتظر السفن للشحن . وارتبط بصلاحية الموانى لاستقبال البواخر تركز حركة الملاحة الجديدة فى كل من طنجة والدار البيضاء ، وورثت الأولى كل من تطوان والعرائش ، كما ورثت الثانية الرباط وسلا كمراكز للتصدير والاستيراد . ولقد ترتب على ذلك انخفاض أهميـــة التجارة المغربية مع داخل القارة ومع الجزائر ، واتجاه المغرب ، إقتصاديا ، صوب المحيط الأطلسى .

ومع ازدياد أهمية التجارة الأوربية قامت كل من القنصلية العامة الفرنسية فى طنجة ، والقنصلية البريطانية بانشاء خط بريد بين هذه المدينة وموجادور

لخدمة رعاياهم وخدمة التجارة . وأفتتحت القنصلية البريطانيـة مكتبا للبريد في طنجة خاضعا لوزارة البريد فى لندن ، وكذلك قامت القنصلية الفرنسيـة بانشاء مكتب مماثل اعتبرته فرعا لمكتب بريد وهـران . واستندت اسبانيا إلى ضرورة إتصالها بموظفيها المشرفين على تحصيل ايرادات الجمارك لفتح مكتب بريد ثالث فى نفس المدينة :

وبدأ القسس فى الظهور فى موانئ المغرب، وكذلك حضر عدد من الأطباء الأوربيين ، وساعد ذلك على تحسين الظروف التى يعيش فيها الأوربيون ، وتطور الأحوال بعض الشىء ،وخاصة فى المناطق القريبة من التأثير الأوربى.

وتزايد عدد الأجانب المقيمين فى المغرب فى فترة الثلاثين سنة التالية لعام ١٨٣٠ من ٢٥٠ إلى مايقرب من ١٥٠٠ . وكانت أكبر جالية أجنبيـــة هى البريطانية ، ولكن الجالية الاسبانية تزايدت فى عددها ، وبسرعة ، وخاصة بعد الحرب الاسبانية المغربية ، وان كان معظم أفراد هذه الجالية الأخيرة من الفقراء الذين سمعوا عن ثروات المغرب ، وامكانية العمل فيه فهاجروا إليه . وكان معظم الأجانب من الشبان غير المتزوجين فى أول الأمر ،ولكن نسبة المتزوجين زادت بعد مجىء الاسبانيين . وكانوا يعيشون فى بحبوحه من العيش،خاصة وأن تكاليف المعيشة فى المغرب كانت أقل بكثير منها فى أوربا. أما من حيث توزيع الجنسيات فنجد أن عدد البريطانيين كان غالبا فى طنجة، وعـدد الفرنسيين غالبا فى الدار البيضاء ، أما الاسبانيون فكانوا يتركزون فى كل من تطوان والعرائش .

وأخذ الأوربيون يخرجون عن حدود المدن،ويوسعون ميدان نشاطهم وعملياتهم ، مؤيدين فى ذلك بقوة المعاهدات ، وبحماية الامتيازات ، ورعاية القنصليات لهم . فنجـد أن الاسبانيين يعملون فى الفلاحة ، وخاصة زراعة الخضر ، وفى الأراضى القريبة من المدن . أما التجار من الانجليز والفرنسيين فانهم كانوا يستخدمون التسليف على الحصول وسيله من وسائل الاثراء ،

خاصة وأن هذة العلية المضمونه كانت تعطيهم ربحا من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ فى مدة المحصول ، التى لا تزيد عن ستة أشهر . ثم قاموا بعد ذلك بتربية الحيوانات واستخدموا بعض المغاربة للعنايه بها ، وبدؤا بتربية الخنازير التى أخذوا فى تصديرها للخارج ، وحين إحتجت السلطات المغربية على ذلك بدؤا فى تربية الأغنام ، وكانت تضمن لهم الصوف ، علاوة على ربح يصل إلى ٨٠٪ فى السنة . وقاموا بعد ذلك بشراء الأراضى الزراعية ، سواء بمفردهم ، أو باسماء بعض اليهود الذين يعملون معهم . واستغل الاسبانيون والبريطانيون هذه الأراضى فى زراعة البسلة التى كانت تجد لها سوقا رائجا فى اسبانيا ، أما الفرنسيون فانهم قاموا بزراعة الطباق . ولقد إحتج المخزن على ذلك أكثر من مرة ، خاصة وأن الأجانب كانوا معفيين من دفع الضرائب ، وكانوا يحققون أرباحا طائلة من عملياتهم .

ولقد تزايدت الصادرات المغربية من ٤٫٨٩٥٫٠٠٠ فرنك فى سنة ١٨٥٠ إلى ٢١٫٨٤٤٫٠٠٠ فى سنة ١٨٦٢ ثم استمرت فى الزيادة حتى وصلت إلى ٢٦ مليون فى سنة ١٨٦٦ . أما الواردات فقد زادت من ٥٫٦٩٤٫٠٠٠ فرنك فى السنة الأولى إلى أكثر من ٢٤ مليون فى سنة ١٨٦٢ ووصلت إلى ٢٥ مليون فى سنة ١٨٦٦ . ودل هذا على تغيرات إقتصادية واجتماعية كبيرة فى المغرب ، وأصبح أساسا لوقوع تغيرات سياسية .

وكانت التجارة المغربية الخارجية فى جملتها فى أيدى الانجليز والفرنسيين . وأصبح لبريطانيا المكان الأول فى تجارة المغرب ، وأصبح جزء كبير من هذه التجارة يمر بين البلدين دون وساطة جبل طارق . وأصبحت لندن ومانشستر وليفربول تهتم بهذا السوق الجديد والمتزايد إتساعا للمنسوجات القطنية ؛ فى الوقت الذى حافظ فيه جبل طارق على تصدير الشاى للمغرب . أما بالنسبة لفرنسا فان التجارة مع المغرب كانت مركزة فيها فى مرسيليا ، التى كانت تستقبل الصوف والجلود والحبوب ، وتصدر لها الانسجة والحرير والسكر .

وكانت القوة الإقتصادية الأوربية قوة متزايدة ، وايجـابية فى نفس الوقت ، إذ أنها كانت تصـل حتى الفلاح المغربى فى داخل البلاد ، وتجبره على التعامل معها ، ولصالحها . فكان التجار يشترون الصوف فى فصل الشتاء ، مما يسمح للفلاح بشراء المنتجات والمصنوعات الأوربية . كما أن بيع السكر والمنسوجات القطنية ، بشروط دفع معينه ، وتحسب فيها الأرباح ، تضمن الحصول على المحصول فى موسمه ، وبأقـل سعر ممكن ، وبأكبر ربح يمكن تصوره . فكانت القوة المالية الأوربية تصل إلى الفـلاح وتتم العمليات التجارية وتعمل على استغلاله . ولكن زيادة استهلاك المغاربة للسكر والشاى والمنسوجات الأوربية كان يدل على تطـور حاجات هذا المجتمع ، وبشكل يطالب بزيادة الإشباع .

ولقد إعتمد الأوربيون على بعض الأهالى المحميين ، وعلى بعض العملاء من اليهود لزيادة مصالحهم فى المغرب. أما « الحماية » فانها قد اتسعت إلى درجة كبيرة ، وباعتراف القناصل الاوربيون أنفسهم ، والذين اعترفوا فى نفس الوقت بأنها شر وإن كانت لازمة لمصالحهم ، ومن الواجب تنظيمها . وأخذت القنصليات الأجنبية فى إعطاء شهادات الحماية لمن يعمل مع الأجانب ودون أن يصبح للحكومة المغربية أى إشراف على تلك العملية . وكان عدد من هؤلاء الأهالى المتمتعين بالحماية يعطونها بدورهم لغـيرهم ، وبشكل يؤثر على حسن الإدارة فى البلاد ، خاصة إذا ما وصلت هـذه الحمـاية إلى بعض رعاة الأغنام أو المزارعين الذين يخدمون ، من يخـدم الأجنبى . وحاول المخزن أن يتخلص من إدعاءات التجار الأجانب الذين يسافرون فى داخـل البلاد من أن الأهالى قد إعتـدوا عليهم ونهبوا أموالهم ، وذلك عن طريق الأشخاص الخاضعين للحماية،والذين يعملون لحسابهم فى الداخـل ، وتحديد المبالغ التى يستخدمونها عن طريق شهادة رسمية تثبت قيمةما يحمله كل منهم قبل سفره للداخل . ولكن هذه العملية شجعت على دخـول عدد كبير من الاهالى فى خدمة الاجانب ، وتمتعهم بهذه الحمـاية ، أما الشهادات فكان من

السهل الحصول عليها ، واثبات مبالغ طائلة بها، والرجوع بعد ذلك ومطالبة المخزن بتعويض عما يدعون وقوعه لهم من سرقة وسلب، ودون أن يتمكن المخزن من التصرف .

حقيقة أن المخزن كان يحرم على الموظفين مثل هذه الحماية، كما أن معاهدة سنة ١٨٦٣ حددت عدد من يحصل عليها باثنين ، ولكن فى كل مدينة يدعى أن له نشاط تجارى فيها ، لما كان من التجار الأجانب إلا أن استغلوا بنود هذه المعاهدة لمنح الحماية لإثنين ، ولكن فى أكبر عدد ممكن من المدن المغربية. وكانت امتيازات الحماية تغرى المغاربة على طلبها أو شرائها ، كما أنها كانت وسيلة تستخدم لزيادة النفوذ الاوربي فى البلاد . وأصبحت بعض الدول الذى ليس لها مصالح كبيرة فى المغرب ، مثل ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ، لها رعايا « حماية » فى البلاد . كما أن فترات التنافس على زيادة النفوذ بين الدول الأوربية ، مثل التنافس الانجليزى ـ الاسبانى، بعد الحرب الاسبانية ، جعلت القناصل يتنافسون فى زيادة عدد الرعايا الخاضعين لحمايتهم. ولقد إشتكى القنصل العام البريطاني فى طنجة من نشاط زميله الاسبانى فى هذه العملية ، وفى الوقت الذى كان هو نفسه فيه يقوم بنفس النشاط ، وكان يخشى من زيادة عدد من يحصلون على الحماية الفرنسية. وكان بعض القناصل الأوربيين يستخدمون هذه العملية للاثراء شخصيا ، علاوه على زيادة مصالح ونفوذ بلادهم ، خاصة وأنها خضعت لنوع من الإتاوة للحصول عليها .

وكانت هذه الحماية تهدف فى أغلب الأحيان التهرب من سلطة القانون، وكانت تستخدم لإعلان ملكية قطعان من البهائم والأغنام، تهربا من دفع الضرائب، وفى نظير مبالغ معينة يدفعها صاحب القطيع « للحماية » . كما أن بعض القناصل كان يعطى شهادات الحماية بتاريخ سابق ، حتى يتمكن الوطنى من التهرب من الخضوع للقانون المغربي على جرائم إرتكبها، وكانوا يصدقون على

شهادات وهمية تساعد على التهرب ماليا ، أو تؤدى إلى مطالبة مثل هؤلاء الأفراد المحميين للمخزن بمبالغ طائلة بدعوى فقدانها منهم، وكانت القنصليات تؤيدهم فى كل ذلك ضد الحكومة . حقيقة أن بعض القناصل كان أقل تحايلا على القانون من غيره ، وكانوا فى مجموعهم ينقدون هذا النظام، ولكنهم لم يفعلوا أى شيء للقضاء على مساوئه ، واعتبروا أنه يساعد شكلا وقانونا على زيادة نفوذهم ورعاية مصالحهم فى البلاد . وأدى ذلك إلى تقليل هيبة الحكومة المغربية ، وتقليل إيراداتها ، خاصة وأن الأثرياء كانوا من بين من يبحث عن الحماية الأجنبية . وزادت الدعاوى والمطالب ضد المخزن وفى وقت ضائقة مالية واضحة . فعجز المخزن عن القيام بمشروعات الإصلاح . وأثرت هذه العملية على استتباب الأمن ، مادام القانون لا يصل إلى المتمتع بالحماية ، ومادامت هذه الحماية تستخدم فى التنافس والوقيعة حتى بين القبائل، نتيجة لارتباط مصالح بعض التجار الأجانب بها لشراء الصوف أو الجلود ، أو لبيع السكر والشاى وبعد أن كان المغاربة يعتزون بشخصيتهم، ويحتقرون الأجانب والمسيحيين ، بدؤا فى الشعور بالخوف من كل ما هو أجنبى ، وفى الشعور بالتضاؤل أمامه ، مادام يفرض نفسه على البلاد ، وعلى حكام البلاد .

وساعدت هذه الحماية ، مع زيادتها لمصالح الأجانب، على نمو طبقة وسطى أثرت بسرعة ، وحمت نفسها بالقانون والمعاهدات ، وأخذت ثروتها فى التزايد، مستفيدة من فترات الرواج الاقتصادى ، مثل استفادتها من فترات الأزمات ، وفرضت نفسها على كل من القوى الحاكمة التى زاد وضوح ضعفها ، وعلى الشعب الكادح الذى احتاج إلى ما يلزمه منها ، أو خشى سلطتها ونفوذها .

واعتمد الأوربيون ، علاوة على العناصر المتمتعة بالحماية، على عدد من العملاء اليهود ، لزيادة مصالحهم ونفوذهم فى المغرب .

وكان الدور الذى لعبه اليهود كوسطاء فى التجارة معروف ، وأدى إلى اثراء عدد كبير منهم ، وخاصة بعد عملهم مع التجار الأجانب، وحصول عدد منهم على الحماية الأجنبية . وزاد اتصال اليهود بالأجانب ، وعمل عدد منهم كممثلين قنصليين للنمسا والبرتغال والولايات المتحدة ، أما قنصليات فرنسا وإيطاليا واسبانيا وبريطانيا فكانت تفضل استخدامهم كمترجمين . ومع زيادة الثروة فى أيديهم مع تمتعهم بالحماية قاموا بمساوىء كثيرة فى البلاد ، زادت من حقد الشعب وعامة المسلمين عليهم ، خاصة وأنهم كانوا يستغلون أموالهم بالربا فى وقت الأزمات ، فادى ذلك إلى اعتداء بعض الأهالى عليهم. وأخذ صوت اليهود يرتفع فى المغرب ، وفى أوربا ، وفى وقت أخذت فيه حركة اليهودية العالمية فى النمو ، وتتحدث عن المصاعب وسوء المعاملة التى يلقاها اليهود فى المغرب والتجأ اليهود إلى الدول التى تحمى عددا منهم، للقيام بالضغط على حكومة المغرب ، كما أخذت احتجاجاتهم وشكاياتهم تصل إلى منظمات يهودية قوية فى أوربا . وأخذ التحالف الاسرائيلى العالمى ، الذى تكون فى باريس سنة ١٨٦٠ يتصل بيهود المغرب ، بعد أن زار سالومون روتشلد تطوان بسنتين، وترك أحد الأطباء اليهود للعناية بيهود هذه المدينة. وقام روتشلد بتشكيل لجنة فى لندن لمعاونه اليهود المهاجرين من المغرب ، وعهد برئاستها إلى منتيفيورى الذى كان متصاهراً مع أسرة روتشلد ، وصديق حميم للملكة فيكتوريا . وأخذت الهيئات اليهودية تطالب القناصل الأوربيين بالتدخل فى المغرب ، وفى صالح اليهود . وأخذت كل من باريس ولندن ونيويورك تهتم بمصير ومعاملة اليهود فى كل مكان ، وخاصة بعد تشكيل لجنة أعضاء مجلس النواب البريطانى لليهود فى انجلترا، ومجلس مندوبى الاسرائيليين الأمريكيين فى نيويورك . وجاء ازدياد أهميه الحركة اليهودية العالمية ، عاملا جديداً يساعد على ازدياد خطرهم ، علاوة على صلاتهم بالقنصليات ونشاطهم المالى ، واعطى ذلك سلاحا قويا للدول الأوربية التى تدخلت باسمهم ولحمايتهم فى المغرب ، مستترة وراء العوامل الانسانية .

وجاءت حادثة حكم فيها بالاعدام على يهوديين مغربيين اشتركا فى قتل أحد الموظفين الاسبانيين الذين يعملون فى الموانى المغربية ذريعة لتدخل الحركات اليهودية العالمية ضد المخزن وضد معاملة اليهود فى المغرب. حقيقة أن كل من القنصل البريطانى والقنصل الاسبانى قد ساعد على تضخيم الحادثة من جانبه ولصالح بلاده ، خاصة وأن الأول كان يحاول كسب صداقة اليهود المغاربة بدلا من تركهم يتقربون إلى فرنسا، وكان الثانى يحاول المحافظة على كرامة اسبانيا فى المغرب إلى أبعد حد ، ولكن هذه الحادثة مع مضاعفاتها كانت من اسباب ازدياد النفوذ الأوربى فى المغرب ، وعن طريق اليهود .

وزادت دعاية اليهود وصرخاتهم للتدخل ، حتى أن مويز مونتيفيورى قد ذهب إلى المغرب رغم كبر سنه ، إذ كان قد بلغ الثمانين. وكان قد وقف حياته وأمواله للدفاع عن « الجنس اليهودى » ، مدعيا بوجود مثل هذا الجنس . وكان قد زار كل من مصر وسوريا وفرنسا والروسيا، متدخلا من أجل اليهود وفى صالح اليهوديه العالمية ، وباسم الانسانية المشردة ، ومستنداً إلى رؤوس الأموال وإلى قوة ضغطها السياسى والدبلوماسى وجاء إلى المغرب ورتبت له القنصلية البريطانية استقبالا هاما، وقابلة السلطان مرتين، وحصل منه على وعد بحسن معاملة اليهود ، وأصدر ظهيراً بذلك فى ٥ فبراير سنة ١٨٦٤ . وعاد مونتيفيورى إلى أوربا حيث نشر هذا المرسوم ، وطالب الدول الأوربية باصدار الأمر إلى قناصلها لمراقبة تنفيذه . ولقد نظر المغاربة إلى اللجان التى شكلها اليهود فى احيائهم على أنها تعنى الاستقلال عن البلاد ، وتذكروا أيام أن وقف اليهود مع الدول الأجنبيه وهى تعتدى على المغرب . أما اليهود فقد نظروا إلى هذا المرسوم على أنه يضعهم تحت الحماية الأوربية ، وفى وضع يمتاز على وضع الوطنيين المسلمين . وبدأت الحوادث، وكان أول من اشتكى منها هم القناصل الأوربيين . واضطر السلطان إلى أن يشرح أن المعاملة الحسنه هى مضمونة للرعايا المخلصين والذين يعملون فى حدود القانون ، كما تدخل مونتيفيوري لكى يوصى

اليهود بالاخلاد إلى السكون وإعلان طاعتهم وولائهم لحكومة البـــلاد ؛ والمهم أن هذا الجو قد ساعد على نزوح عدد من يهود المغرب من المدن الداخلية إلى الموانى وبشكل جعل اليهود فى هذه الموانى ينقسمون إلى قسمين الأول مدعم البنيان اقتصاديا ومعنويا بعمله وثقافته وصلاته مع الأجانب، والثانى فقير ويحتفظ بشخصية تقليدية . ولقـــد عملت مدارس التحالف الاسرائيلى العالمى على فتح بعض المدارس لها فى هذه الموانى ، وتقديم المعونة للفقراء ، ولكن شعورا طبقيا كان يفصل بين الأغنياء والفقراء ، والمتحضرين والمتخلفين . ونشأت المشكلات بين الفريقـين فى موجادور وأسفى ، وكان القناصل الاوربيون يفيدون من كل ذلك ويحـــاولون زيادة نفوذ بلادهم ومصالحها عن طريقه .

ولقد تمكن عدد من يهود المغرب الأثرياء من الحصول على الجنسية البريطانية وأرسلوا أبناءهم للتعلم فى انجلترا ، وكانوا يعودون إلى بـــلادهم لتسمية أبنائهم باسماء انجلـيزية ، ولكى يعيشوا كانجلـيز . وكم من يهودى مغربى سافر إلى جبل طارق واستغـل مولد أبنائه على هـذه الصخرة لكى يطالب نفسه بالجنسية البريطانية ، استنادا إلى حق مولد ولده . وكم من يهودى مغربى معدم تمكن من الوصول إلى الجزائر وحصل على جواز سفر من السلطات الفرنسية فى وهران قبل عودته ، وبشكل سمـح له بالاستقلال عن قوانين وإدارات المغرب ، وفى بلاده . وكان عدد كبير من اليهود يرجع إلى المغرب ويعيش معيشة جديده أوربية ، ويحتفـظ بصلات مع السلطات الاوربية ويستغل ذلك فى تدعيم مركزه المالى وزيادة استغلاله . وأخذ تركز اليهود يتضح فى طنجة والدار البيضاء وموجادور ، وخاصــة بين المتجنسين بالجنسيات الأوربية ، أو المتمتعين بحماية هذه الدول . فازداد النفوذ البريطانى قوة فى طنجة فى الوقت الذى نما فيــه النفوذ الفرنسى فى الدار البيضــاء . وكانت الدول الاوربية تساعد على انتشار حركة التجنس ، خاصــة وأن نفوذ الجمعيات اليهودية كان يزداد فى كل يوم وفى كل مكان ، كما أن حركة

التجنس كانت تساعد على زيادة النفوذ الاوربى فى المغرب . ولقد كان أول بنك أنشىء فى طنجة هو بنك يهودى ، وأخذ يؤثر تأثيرا واضحا فى اقتصاديات البلاد .

فزادت صعوبات المخزن وأجبرته على الانعزال والانطواء على نفسه، وأصبح يخضع للتأثرات الاقتصادية والسياسيه والمعنوية التى تأتيه من الخارج وتؤثر على بنائه وتعمل على القضاء على التوازن القديم الموجود بين عناصر بنائه المتناقضة المتآلفة المتكاملة ، مادامت تدفع بعضها إلى التقدم وغيرها إلى التأخر ، والواحدة إلى النمو، والثانية إلى الإنكماش أو الاضمحلال . وتزايدت المتناقضات الموجودة فى المجتمع المغربى وضوحا ، وكان ذلك يدل على ضرورة تغيير القوى الموجودة ، ومحاولة ايجاد علاقة جديدة فيما بينها .

الفصل السابع عشر

محاولات الاصلاح

إنقسم المغاربة ورجال المخزن على أنفسهم إلى قسمين أمام ضغط الأحداث الداخلية والخارجية ، قسم يرى ضرورة البدء فى تنفيذ سياسة إصلاحية ، وقسم يرى أن اتخاذ الوسائل الحديثة فى الحكم هى التى ستجر البلاد إلى الهاوية وتضعها فى موقف لاتحسد عليه أمام القوى الأجنبية . وكان الاتجاه الأول يرى إمكانية تطور وسائل الحكومة دون أن يعارض ذلك فى جوهر الحكم نفسه ، أما الاتجاه الثانى فكان رجعيا ويحاول الاحتفاظ بكل الوسائل التى تمنع المغرب من التجاوب مع غيره من البلاد . وكان هذان الاتجاهان يظهران فى الرجال المحيطين بالسلطان دون أن يؤدى ذلك إلى تكوين احزاب سياسية بالمعنى المفهوم. ولكن وصول المولى محمد إلى الحكم سنة ١٨٥٩ كان يبشر بامكانية البدء بالاصلاحات، خاصة وأنه قد عرف عنه سعة الافق والرغبة فى التفاهم مع الاجانب حتى فى الوقت الذى كان فيه خليفة لوالده على مراكش. وكان المولى محمد واسع الإطلاع ويحب العلوم والفلك ، ويعرف بعض اللغات الأجنبية . ولقد تبلورت آرائه فى شكل برنامج سياسى واضح بعد حرب اسبانيا ضد المغرب ووضح أنه يرغب فى تطبيق سياسة مستنيرة فى حكم البلاد وتؤدى إلى تجديد نشاطها وتدعيم علاقتها بالخارج، ويشهد له القناصل بهذا الاتجاه .

(١) المحاولات الأولى : —

ولقد بدأ المولى محمد حكمه باصلاحات إقتصادية كانت جزءاً من برنامج شامل لاصلاح الأوضاع فى المغرب، ففكر فى شق الطرق وإنشاء السكك

الحديدية وكلف أحد المهندسين الانجليز بتقدير النفقات اللازمة للمشروع ، وحاول أن يسهل المواصلات بين الدار البيضاء والجديدة بانشاء قنطرة على نهر أم الربيع وفكر فى تحسين الموانى المغربية وخاصة آسفى التى كانت تعتبر ميناء مراكش البحرى، ودرس مشروع الإنشاء أحدى السقالات فيه وعهد ببنائها إلى احدى الشركات الانجليزية ، وعلى أساس تحصيل هذه الشركة لضريبة إضافية فى الميناء تساعد على المساهمة فى نفقات الإنشاء .

وكانت هذه العمليات تعتبر سابقة هامة وتبشر بالبدء فى مشروعات اصلاحية متعددة ، تهدف تحسين الموانى والمواصلات وإنشاء المخازن للفحم اللازم لتزويد السفن .

ويعتبر مشروع إنشاء منارة بحرية عند رأس سبارتل من أهم المشروعات التى حظيت باهتمام المولى محمد . وكانت الدول الأوربية تفكر منذ وقت طويل فى إنشاء فنار فى هذا الموقع حتى تتفادى حوادث السفن التى كانت تقع فى كل عام ، ولكن المفاوضات بين هذه الدول وبين المغرب لم تؤدى إلى نتيجة إلى أن بدأت من جديد فى سنة ١٨٦٠ وانتهت بموافقة المغرب على إنشاء هذا الفنار ومساهمته فى النفقات . فوافق على منح الأرض وتكبد نفقات البناء على أن تقسم نفقات الصيانة على الدول التى تنتفع سفنها به والتى لها ممثلين فى المغرب . وبدأت عمليات الإنشاء باشراف أحد المهندسين الفرنسيين وانتهى بناء المنارة فى سنة ١٨٦١ . ورغم صعوبات العثور على آلة الإضاءة فان هذا الفنار قد بدأ فى العمل فى السنة التالية ووضعت اتفاقية دولية لتنظيم ادارته .

واهتم المولى محمد بالقطاعات الزراعية والصناعية فى المغرب والتفت بشكل خاص إلى القطن وقصب السكر ، فاهتم بزراعة هذين المحصولين التى نجحت وخاصة فى إقليم الحوز ، وبشكل ساعد على التصنيع ، سواء لحاج القطن أو لصناعة السكر . واشترى المولى محمد من انجلترا فى سنة ١٨٦١ الآلات اللازمة

واستقدم أحد المهندسين الانجليز لتركيبها والاشراف على عملها فى مراكش. وعمل المولى محمد على تشجيع هذه المشروعات بتوزيع التقاوى على الفلاح وبشراء عدد من المحاريث الحديثة من بلجيكا وبيع السكر بسعر معقول. وفكر السلطان فى إنشاء مصنع لصناعة الورق فى موجادور ، كما أنشأ وابوراً للطحين فى طنجة يخدم بقوة البخار . كما بدأ فى دراسة الصناعات الأوربية عن طريق البعثات والمندوبين وأنشا مطبعة لأول مرة فى مدينة فاس . وفكر المولى محمد كذلك فى إنشاء مصرف مغربى خاضع للحكومة حتى يقلل من نشاط المرابين ويشرف على اصدار النقد والعملة ويتمكن عن طريقة من التخلص من الدين الاسباني . والتفت المولى محمد إلى الجيش المغربى وحاول إنشاء قوة من المشاة على الطراز الأوربى ، وفرض من أجل ذلك ضريبة خاصة على الأسواق وارسل بعثة لشراء الأسلحة والذخائر من أوربا. وعمل على تحصين السواحل واستخدم آلات جديدة لمصنع الذخائر والخرطوش فى مراكش . وكان السلطان يفكر فى مد الاصلاحات إلى أبعد من ذلك وفيما يخص الطرق المواصلات والمجارى واستغلال المناجم والثروة الزراعية.

واعتمد المولى محمد فى هذه المشروعات على عدد من الفنيين الأجانب سواء أكانوا من الاسبانيين أو الانجليز أو الفرنسيين ، واستخدم عدداً من الأسرى الفرنسيين الذين كانوا فى ايدى الأمير عبدالقادر وتمكنوا من الوصول إلى المغرب . ولقد أعلن عدد من هؤلاء الأجانب اسلامهم واشتهر بعضهم فى المغرب ووضع خبرته ، وإن كانت محدودة ، تحت تصرف البلاد. واشتهر الأجانب كفنيين فى المغرب وخاصة فى سلاح المدفعية الذى وصل عدد الاسبانيين وحدهم فيه إلى ٢٤٠ إسباني .

وإلى جانب هذه الاصلاحات الإقتصادية والعسكرية عمل المولى محمد على اصلاح الادارة وحاول أن يقضى على أكبر اسباب الفساد فيها وهو الخاص بتسلم بعض الموظفين « حلاوه » معينه، سواء أكانت لعدم كفاية رواتبهم

لهم أو لانهم كانوا لا يتقاضون راتبا ثابتا ، فقرر المولى محمد دفع رواتب ثابتة للامناء وخاصة من يعمل منهم فى الموانى ووضع نظاما لاعادة تنظيم تحصيل الرسوم الجمركية نفذ فى سنة ١٨٦٢ ومنع هذا النظام الموظفين من القيام بأى نشاط تجارى واعطى لهم فى نفس الوقت رواتب ثابته وكافية ، ووضعوا تحت اشراف مفتش عام للنظر فى حسن سـير إداراتهم . ولاشك أن هذه البادرة كانت المحاولة الأولى للقضاء على أى فساد داخل الإدارة .

ولكن المولى محمد قابل عقبات جديدة واجهته على الطريق رغم رغبته فى السير فى سياسة الاصلاح : فقد كان هناك مجموعة من المحيطين به يرهبون كل جـديد ، كما أن القواد الذين لا يتقاضون أى رواتب لم يكونوا مستعدين للاشراف على العمليات الزراعية الجديدة وعمليات تربية المواشى ، خاصة وأنهم لا يتقاضون عنها أى ضريبة . وكان الأهالى لايزالون يخـافون من كل مشروع قد يتحملون نفقاته دون أن يعرفوا أنه سيعود عليهم وعلى البلاد بالخير فيما بعـد . وجاء سوء المحصول فى سنة ١٨٦٣ لكى يظهر أمام الناس أن المخـزن يسير على سياسة التصدير ويعطى خـير البلاد للأجانب رغم افلاس هذا المنطق من الناحية الاقتصادية . ولم يجـد المولى محمد عند الممثلين الأجانب قوة التأييد اللازمة له للسير فى هذه الاصلاحات كما فشل فى الحصول على تفهمهم لضرورات الموقف . وكان الممثلون الأجانب لا يفكرون الا فى التنافس فيما بينهم ورفع الأصوات عالية بدعـوى الدفاع عن مصالح رعاياهم ، وإن كانت هذه المصالح قريبـة وتتعارض مع المصلحة العامة البعيدة . فنجد أن قنصل إسبانيا يعارض فى عمليه تحسين ميناء آسفى ولا يهتم الا بالحقـوق والامتيازات التى يدافع عنها لبلده ولرعاياه . وكان القناصل يؤيدون الأجانب الخاضعين لسلطتهم القنصلية على طول الخط ورغم تعارض ذلك مع المصلحة العامة . وعلينا أن نذكر بعد ذلك الفشل الذى وجده المولى محمد فى كثير من المشروعات التى حاول القيام بها ، فنجد أن مصنع السكر يتوقف عن العمل رغم تكاليف إنشائه الباهظة ، أما القنطرة الحـديدية التى اشتراها من انجلترا لكى يضعها على ام الربيع فكانت قصيرة ولا تصـل بين

حافتى النهـر ، وتوقف العمل فى تحسين ميناء آسفى وموجادور ، ولم يبق المولى محمد من كل ذلك إلا خيبة الأمل بعـد كل الأموال التى أنفقها . والحقيقية هى أن هـذه المشروعات كانت قد درست بسرعة وبدون تعمق واحاط بها عدد من الأوربيين هدفوا الربح السريع من عملية واحدة ودون أن يؤدوها على الوجه الا كمل . ووجد المولى محمد أنه يصعب عليه الاستمرار فى هذه السياسة ما دامت الدول الأوربية تقيد أيديه فى مسائل الرسوم الجمركية وفى كل ما يختص بالأجانب أو يتصل بهم ، وقابل احتجاجات مريرة من القناصل حينما أقر بوقف تصـدير القطن اللازم للمحالج والمغازل والمناسج التى قام بانشائها ، واضطر طبقا للاتفاقات الدولية أن يسمح بتصدير قطن بلاده ، ويترك المصانع معطلة ، لكى يعود المغاربة ويشتروا الانسجة القطنية من الخـارج . وزادت الصعوبات أمامه فى كل يوم فى الوقت الذى زادت فيه المصروفات دون اعطاء نتيجـة ايجابية ، مما أدى إلى تفكير السلطان فى وقف هذه السياسة حتى وإن كانت اصلاحية.

وبدء المولى محمد فى سنة ١٨٦٤ باصدار قرارات بحرمان التجار الاجانب من السفر فى داخل البلاد ، ومنع تصدير الصوف والحبوب ، ووضع بعض العقبات أمام عمل الاوربيين فى الزراعة ، وعمل على تحديد عدد الحاصلين على الحماية، وطلب من الاجانب اعلان عدد رؤوس بهائمهم، وأصدر الأمر بمصادرة أموال كل موظف مغربى يتعامل مع الأجانب . والواقـع أن السلطان قـد اضطر إلى التراجع فى معظم هذه القرارات، ولكن ظهر جليا أنه غير مستعد لتمهيـد الطرق أمام الأجانب الذين يصرون على مصالحهم وامتيازاتهـم ويرفضون تحمل أى نصيب من التضحيات ولا يخلصون كثيرا فى اتجاههم صوب البلاد التى يتعيشون منها ويعيشون فيها . حقيقة أن كل من القنصـل العام البريطانى والقنصل العـام الفرنسى كان يشجع السلطات على الاستمرار فى السير فى سياسته الاصلاحية ، ولـكن المولى محمـد لم يكن مسيطراً على

القوى الداخلية وقادراً على الوقوف فى وجه القوى الخارجيـة ، وبشكل يسمح له بالاستمرار فى سياسةمعينة . وقابل معارضة داخليـة وخارجيـة حين بدأ فى فرض العشور وحاول ادخال الاصلاح فى نظام العملة المغربية . وكانت معارضةقوية ، وكانت كافيـة فى نفس الوقت لـكى توقف سياسة الاصلاح ، كما حدث فى سنة ١٨٦٩ .

وجاءت الأزمة الاقتصادية منـذ سنة ١٨٦٧ إلى سنة ١٨٦٩ لـكى تجبر المخزن على وقف المشروعات الاصلاحية نتيجة لتأثيرها فى الاوضاع الاقتصادية فى البلاد . وبدأت هذه الازمة بسوء المحاصيل واستمرت مع غارات الجراد على بقايا المزروعات فاختفت الحبوب من الاسواق وأخـذت الاسعار فى الارتفاع وبطريقة مستمرة . كما ساءت المحاصيل فى العام التالى وساعد ذلك على استمرار ارتفاع الأثمان واختفاء المواد الغذائية . ثم ظهرت الـكوليرا فى أوائل عام ١٨٦٨ فى شمال المغرب وانتشرت منه بسرعـة فأهلكت كثيرا من الاهالى . وامتلأت المدن باهل البادية الغربيين الذين جاءوا يبحثون عن عمل أو قوت أو يسألون فى الشوارع والازقة . وزاد هزال البهـائم والمواشى ونفق كثير منها فى معظم المناطق المغربية . واستمرت هذه الأزمة مستحكمة ما يقرب من ثلاث سنوات وأثرت على المغرب تأثيرا واضحا .

وزاد من حدة الازمة المغربية حدوث أزمـة عكسيـة فى أوربا التى انخفضت فيهـا أسعار الصوف انخفاضا واضحا ، وأثر ذلك على صادرات المغرب ومنعه من التمكن من استيراد ما يلزمه من مواد غذائيـة . وجاء انخفاض أسعار المنسوجات فى أوربا لكى يزيد توغل هذه السلع الاوربية فى المغرب ويؤثر على أصحاب الحرف وأصحاب الانوال اليدوية .

ولقد ساعدت هذه الازمة على حدوث تغييرات اجتماعية عميقة فى البلاد وظهر ذلك فى العمران وطرق التجارة والأوضاع الطبقية ونمو رأس المال فى المدن : مع زيادة الهجرة من البادية إلى المدن زادت أهمية الموانى وعلاقاتها

البحرية مع الخارج فى الوقت الذى قلت فيه أهمية طرق القوافل والتجارة الداخلية نتيجة لموت عدد كبير من حيوانات النقل . وفى الوقت الذى أفلس فيه كثير من صغار التجار نتيجة لهذه الازمة تمكن فيه كبار التجار من الربح بدرجة واضحة ، وبنفس النسبة التى فقد بها صغار التجار رؤوس أموالهم . ولقد أفاد من هذه الازمة عدد من التجار الاوربيين الذين عرفوا كيف يستغلون الظروف . أما بالنسبة للمخزن فانه قد وجد نفسه وقد قلت مداخيل الجمارك ثم اضطرته الظروف إلى اصدار ظهير بمنع تصدير الحبوب، ثم اردف ذلك بمرسوم آخر لمنع تصدير البقول . ومع قلة تصدير الجلود والصوف وضعت الحكومة قيوداً على توغل التجار الاجانب فى داخلية البلاد . وانخفضت قيمة التجارة المغربية الخارجية من ٥٢ مليون فرنك فى سنة ١٨٦٦ إلى ٣٥ مليون فرنك بعد سنتين .

ومع انخفاض كميات التصدير من المغرب اضطر فى نفس الوقت ، ونتيجة للازمة ، إلى ان يستورد كميات اكبر من المواد الغذائية ، وخصوصا القمح والدقيق والأرز ، وبشكل زاد من عدم توازن ميزانيته وميزانه التجارى . وتركت هذه الازمة البلاد فى اوضاع سيئة والمخزن مجرداً من كل الامكانيات . واضطر المخزن مع هذه الازمة إلى أن يوقف سياسة الاصلاحات خاصة وأن الموارد الاقتصادية كانت تعوزه .

وعلينا أن نلاحظ بشكل عام فى هذه الفترة موقف الدول الأوربية التى كانت تحاول بشكل عام أن تحتفظ بالوضع القائم فى المغرب كما هو ، وإن كانت دوافع كل دولة أوربية تختلف عن دوافع الدول الأخرى .

أما بالنسبة لإسبانيا فانها كانت قد حصلت على مركز ممتاز فى المغرب بعد حرب سنة ١٨٦٠ وساعد ذلك على زيادة عدد الرعايا الإسبانيين فى المغرب، وعلى نشوء ونمو حركة التوسع الإسباني فى افريقية فى الرأى العام الإسباني. وكانت اسبانيا تعارض سياسة الاصلاح فى المغرب وتقوم بالضغط على

حكومته وتحاول التدخل في سياسته الداخلية. ولكن سياسة اسبانيا إصطدمت في هذه الفترة في المغرب بكل من فرنسا وانجلترا وخاصة بعد رؤية . هذين الدولتين ازدياد النفوذ الإسباني في المغرب وخوفها من اتساع نطاقه. ولما كانت سياسة نابليون الثالث قد اهتمت بالقارة الأوربية نفسها فانها قد حاولت الاحتفاظ بالاوضاع القائمة في المغرب كما هي ، واقتربت بذلك من الاتجاه البريطاني. كما عملت السياسة البريطانية في نفس الوقت علي الاستمرار في اسداء النصح للسلطان بالاستمرار في الاصلاحات وحاولت أن تحتفظ بصلات الود وحسن الجوار بينه وبين الفرنسيين في الجزائر وخاصة حينما نشبت ثورة أولاد سيدى الشيخ .

ولكن الأحداث تتالت بسرعة بعد نشوب ثورة سنة ١٨٦٨ في إسبانيا ثم وقوع الحرب السبعينية بين فرنسا وبروسيا . ولقد أدت هذه الحوادث إلي الاسراع في تقليل أهمية كل من إسبانيا وفرنسا في المغرب ، وبشكل واضح ،وظهر وكأن انجلترا ستصبح بدون منافس خطير في هذا الاقليم الهام من أقاليم شمال افريقية . ولقد زاد النفوذ البريطاني بشكل واضح في الفترة الواقعة بين ١٨٧١، ١٨٧٨ ، وهى الفترة التي تحسنت فيها الأحوال الإقتصادية في المغرب ، وساعد تحسنها بالتالي على تحسن العلاقات السياسية . وحاول القنصل العام البريطاني أن يدفع السلطان إلى الاستمرار في سياسة الاصلاح خاصة وأن اسبانيا وفرنسا لم يكونا في وضع يسمح لهما بمعارضته. ولقد شرح للسلطان في سنة ١٨٧٣ ضرورة الاستمرار في الاصلاح الإدارى وطلب منه المولى محمد أن يقدم له مشروعا بذلك ومذكرة لطريقة تمويله . وكان من المستبعد أن يقوم المولى محمد بالمشروعات الاصلاحية من جديد ، وبعد الفشل الذى كان قد قابله . وعلى أى حال فلقد بدأ المخزن في التفكير في هذه الاصلاحات. وحينما توفى المولى محمد بعد أشهر قليله وتولى العرش بعده المولى الحسن ظهرت امكانية السير على سياسة اصلاحية .

(٢) سياسة الاصلاح ونتائجها :

حينما تولى المولى الحسن السلطنة ظهـــر أن المغرب سيسير على سياسة الاصلاح ، رغم أن الموقف بدأ فى أول الأمر مهددا نتيجة لمعارضة إخوته له ومنافستهم إياه على العرش. وكان الحسن معروفا بحزمه وعزمه، وتمرن على الحكم فى عهد والده ، كما تمرن على الحياة العسكرية . وكانت الصلات بينه وبين ممثل بريطانيا فى طنجة ودية ، وسيؤثر هذا العامل على الاتجاه الذى اتخذه السلطان، والاتجاه الذى اتخذته بريطانيا تجاه المغرب فى عهده. وكانت بريطانيا تخشى من أن يزيد نفـوذ فرنسا أو إسبانيا فى المغرب ، سواء من الشرق أو من الشمال ، فعملت على المحافظة على الوضع القائم وعلى تأييد السلطان فى بلاده ومساعدته على إنشاء سلطة مركزية مباشرة تسمح له بالسيطرة على رعاياه وتساعده على وقف توغل السلطة الأجنبية فى بلاده وفى الوقت الذى تزيد فيه العلاقات الإقتصادية والصلات الحضارية والثقافية مع العالم الغربى . وبدأ المولى الحسن سياسته الاصلاحية بحذر ، وحاول فى نفس الوقت منع تكتل مصالح الدول الاجنبية ضده حتى لا يعوقه مثل هذا التكتل عن الاستمرار فى سياسة الاصلاح. وإذا كان ممثل بريطانيا فى المغرب قد حاول أن يدفع السلطان إلى السير فى سياسة الاصـلاح ، إلا أن المولى الحسن لم ينفذ من هذه السياسة الا ما يتفق مع مصلحة بلاده ، ورفض كل مشروع يؤدى إلى زيادة النفوذ الأجنبي فى بلاده. وكانت المصالح الإقتصادية لبريطانيا فى المغرب تفوق على مصالح الدول الأخرى ، هذا علاوة على المصالح الاستراتيجية الناتجة عن قرب المغرب من قاعدة جبل طارق واشرافه على الملاحة فى المضايق . وكان تفكك المغرب يهدد بحصول دول أجنبية على نفوذ أو سيطرة اقتصادية أو استراتيجية فيه تعمل على تهديد المصالح البريطانية فى هذه المنطقة الهامة من العالم . وساعد القنصل العام البريطانى فى طنجة على القيام بهذا الدور المشجع للمولى الحسن طول اقامتـه فى المغرب وتمثيله لكل من الدانمارك والأراضى الواطئة والنمسا علاوة على تمثيله لبريطانيا العظمى ،

فكان له اربع أصوات عند اجتماع هيئة الممثلين الدبلوماسيين الأجانب في المغرب، كما كان كل من ممثلي بلجيكا والبرتغال، وهما صهرية يؤيدانه نتيجة لعلاقاتهم الاسروية . وعلاوة على ذلك فقد كانت لهـــذا القنصل البريطاني علاقات وثيقة بعدد من رجال الحاشية، وبشكل يسمح له بالاتصال بالقصر بسهولة، ويسمح له بمعرفة ما يمر فيه باستمرار .

وساعد على تحسن العوامل الإقتصادية وفرة الامطار وكثرة المحاصيل وبشكل واضح منذ بداية عهد المولى الحسن، فزاد إنتاج الحبوب وازدادت خضرة التلال والمرتفعات، مما ساعد على وفرة الإنتاج الحيواني، فأدى ذلك إلى زيادة التصدير من ناحيـة، وإلى انخفاض الأسعار، وبالتـالي إلى الازدهار، من ناحيـة أخرى . وشجع المخزن حركة التصـدير، وزادت الضرائب والرسوم الجمركية الداخلة إلى خزائنه . ولقـد اصطحب هـذا الرخاء المغربي ارتفاع أسعار الحبوب والجلود في أوربا نفسها، مما شجع التجار الأوربيين على طلب المنتجـات المغربية من حبوب وجلود وأصواف .

وبدأ المولى الحسن سياسته باظهار استعداده للاستماع إلى نصائح الممثلين الدبلوماسيين الأوربيين، والقضاء على المشكلات الموجوده بين بلادهم وبين المغرب، وألف لجنة لدراسة هذه المشكلات والفصل فيها وبروح متحررة . وقـــدم القنصل البريطاني للمولى الحسن في شهر ابريل سنة ١٨٧٥ برنامجا لادخال بعض الاصلاحات اللازمة لازدهار التجـارة والنقل ويشتمل على تحسين الخدمة في الموانى واقامة احدى المنارات في مزاغان وسقاله بحرية في طنجة وحاجز للامواج في كل من آسفي والدار البيضاء، علاوة على إنشاء المخازن في الموانى ورفع الحظر على المـــواد الباقية بالنسبة للتصدير وتوصيل طنجه بجبل طارق باسـلاك برقية . كما تحدث معه في الاصلاحات الإدارية وفي ضرورة دفـع مرتبات للقـواد . ولقـد وافق المولى الحسن على معظم هذه المسائل، وتعهد القنصـــل البريطاني من ناحيته

باقناع زملاءه الاوربيين بالموافقة على البرنامج وتألفت لذلك لجنة تهدف بحث الوسائل والامكانيات المادية اللازمة للتنفيذ . ولكن مجهودات القنصل البريطانى فشلت مع زملائه ، خاصة وأن إسبانيا كانت قد عارضت مشروع إنشاء خط مواصلات برقية بين وهران وطنجة ، فرفضت مشروع وصل طنجة بجبل طارق . كما أن القناصل لم يتفقوا على طريقة بناء السقالة البحرية وحواجز الأمواج . ورغم ذلك فقد واصل المولى الحسن مشروعاته وأنشأ رصيفا فى ميناء طنجة لمساعدة اللجنة الصحية الدولية ، وواصل عنايته بوابور طحن الغلال البخارى فى طنجة وبمصانع النسيج ومصانع السكر والخرطوش فى مراكش ، كما فكر فى إنشاء مصنع للزجاج فى طنجة ودار لصناعة الأسلحة وأخرى لصك العملة فى فاس ، واستقدم لها الآلات من أوربا . ولقد عمل على إنشاء قنطرة على ام الربيع وشجع حركة التصدير وأمر بتوسيع مباني المخازن فى الموانى وبناء الدور اللازمة لسكنى الأجانب ولتخزين سلعهم . وكانت هذه الحركة تساعد فى مجموعها على زيادة المداخيل فى خزائن الدولة ، وتساعد بالتالى على الاستمرار فى مشروعات الاصلاح .

ولقد قام المولى الحسن بهذه الاصلاحات دون أن يعتمد على دولة اوربية معينة ، فعمل بذلك على المحافظة على التوازن بين نفوذ الدول الأوربية ومنع انفراد أى منها بالسيطرة على مشروع بشكل قد يؤدى إلى الانتقاص من سيادته أو تحكمها فى قطاع هام بالنسبة للبلاد . وأرسل بعثاته الخاصة بشراء الآلات إلى كل من باريس ولندن وبروكسل وبرلين . وإذا كانت لييج هى التى زودته بالاسلحة فان سبيزيا هى التى كانت محط انظاره بالنسبة للسفن ، وتعامل مع منشستر لشراء الآلات اللازمة لمصنع الزجاج ، وتفاهم مع باريس فى عملية صك العملة . وكانت نفس الروح هى المسيطرة عليه بالنسبة لتعيين المهندسين وبالنسبة لارسال طلبة البعثات للتعلم فى الخارج .

وكان المولى الحسن يعرف أن إنشاء المصانع يساعد على تقليل الاستيراد

وأن الاصلاحات الادارية لا يمكنها أن تقوم الا بموظفين متعلمين ومدربين ، وأن الاستعانة بالخبرة الأجنبية يجب أن تكون مؤقته . فعمل على تأهيل عدد من الشبان المغاربة استعداداً لقيامهم بهذا الواجب وخاصة فى الميادين الفنية وبشكل يسمح لهم بتدريب غيرهم فيما بعد . فأنشأ مدرسة دار المخزن فى فاس لتخريج بعض الإداريين ، وإن كانت صعوبة العثور على اساتذة قد حرمت هذا المشروع من النجاح. وأرسل عدداً من الشبان المغاربة للتعلم فى الخارج وخاصة للتخصص فى الفنون الهندسية ، وارسل هؤلاء الطلبة إلى انجلترا وايطاليا واسبانيا وفرنسا . وكانت مجهودات المولى الحسن فى الميدان الحربي والخاصة بانشاء جيش حديث قوى تكمل هذا البرنامج الاصلاحى وتساعده على الاحتفاظ باستقلال بلاده فى حالة زيادة الاطماع الأجنبية ضده ، كما تساعده على القضاء على أى حركة للمقاومة فى الداخل ، وتساعده على تنفيذ مايرغب فيه ، وفى بلاده .

ولقد قام المولى الحسن بالنسبة للجيش بخطوات أربع هى : تغيير طريقة التجنيد ، وتعليم القوات فى أوربا ، واستخدام بعض المدربين الأجانب ، وشراء الاسلحة الحديثة .

أما بالنسبة للنقطة الأولى فان قبائل الجيش التى كانت تساعد المخزن فى العمليات الحربية قد رأت اهتمام السلطان بانشاء « عسكر » أو مجندين نظاميين متخصصين فى الحرب ومتفرغين لها ، وازدياد هذا الاهتمام كل يوم عن اليوم السابق. وجند المولى الحسن الرجال من كل من فاس والرباط ومراكش وجمعهم ونظمهم فى طوابير أو كتائب وكان يصرف لهم رواتب شهرية . وكانت عملية إنشاء جيش نظامى وطنى ضربة كبيرة لنفوذ بعض القبائل وامتيازاتها على غيرها ، وكانت فى نفس الوقت تساعد السلطان فى اعتماده على قوة لايشك فى ولائها له . أما بالنسبة للضباط فانه قد ارسل بهم للتعلم فى الخارج ، وخاصة إلى جبل طارق التي كان يرسل إليها في كل عام مجموعة

منهم يتراوح عددهابين ١٢٥ ، ٢٠٠ طالب عسكرى يلحقون بآلاى المشاة الرابع الموجود فى هذه القاعدة البريطانية . وبعد عودتهم إلى بلادهم كان البعض يعملون كضباط للمشاة ، أو فى الحرس السلطانى أو يقوم بتدريب العسكر. ولقد صمم المولى الحسن على تزويد هذه الوحدة العسكرية بأسلحة حديثة ، فارسل بعثه لشراء البنادق من بلجيكا واشترى ١٧ مدفعا من المدفعية الثقيلة لتحصين السواحل . واشترى من فرنسا كمية كبيرة من المهمات وخاصة عربات النقل ومدفعيه الجبال. فتضاعفت عدد قطع المدفعيه الموجودة فى المغرب فى خمس سنوات . ثم أنشأ السلطان داراً لصناعة الأسلحة حتى توفر له بعض مشترياته من الخارج . وأخيرا فان المولى الحسن قد استخدم عدداً من المدربين الأوربيين من بلجيكا وانجلترا وجبل طارق للاشراف على المصانع ولتدريب الجنود ، وزاد عددهم بعد ذلك باستخدام عدد من الايطاليين والاسبانيين والألمان ، ولكن دون أن يؤثر ذلك على وضعيتهم كموظفين أجانب فى خدمة الحكومة المغربية وخاضعين لسيطرتها فى عملهم .

كان المولى الحسن قد شاهد فى سنة ١٨٧٦ استعراضا لأحد اللواءات الفرنسية فى منطقة وجدة ، واعجب بتدريبها وبمناورتها وخاصة بعد هزيمة قواته فى منطقة تازا فى العام السابق ، ففاتح الحكومة الفرنسية فى ارسال بعض المدربين الفرنسين لتدريب جنوده المغاربة على استخدام المدفعية . ورغم أن الحكومة الفرنسية قد أصرت على ضرورة ارسال بعثه عسكرية رسمية فرنسية إلى المغرب الا أن المشروع انتهى حسب رغبة المولى الحسن بارسال عدد من الضباط الفرنسين للخدمة فى الجيش المغربي . ولقد قسم السلطان هؤلاء المدربين على مناطق متعددة من المغرب، فكان بعضهم يعمل فى منطقة وجدة فى الشرق وبعضهم فى الرباط وبعضهم فى مراكش وبعضهم ملحق بالحرس السلطاني ويتبع السلطان فى تحركاته . وكان أول ضابط أجنبى دخل فى خدمة السلطان هو هارى ماكلين الملازم البريطانى الذى جاء من جبل طارق للعمل فى القوات الشريفية فى سنة ١٨٧٧ . ولقد حصل هذا

الضابط على رتبة قائد كما حصل على ثقة السلطان الذى استخدمه واستخدم كتيبته كحرس شريفي له ، وحصل على نفوذ كبير فى القصر السلطاني وفى البلاد .

والواقع أن عمل هذه البعثات العسكرية قد أثمر رغم الصعاب وساعد على سرعة تغير الجيش المغربى ، وحصل المخزن على وسيلة فعاله تسمح له بالقيام بدوره كحكومة منتظمة جديثه . وساعد استخدام المدفعية على سيطرة السلطان وبسرعة على المناطق الثائرة فى الداخل وخاصة على مناطق الجنوب . حقيقة أن هذه المشروعات قد كلفت السلطان كثيرا من النفقات ، ولكن مد نفوذ الدولة على المناطق شبه المستقلة أو التى ترفض الاعتراف بالسلطة المركزية وترفض بالتالى دفع الضرائب ، ساعد الدولة على زيادة ايراداتها . وأصبح للسلطان ضباط أجانب فى داخل البلاد ، فى فاس ومراكش ، يمكنهم إسداء النصح له . أما بالنسبة للغرب فانه قد رأى وصول نفوذه وطريقته فى الادارة إلى داخل البلاد ، بعد أن كان يحاول الوصول إليها عن طريق الموانى والحدود ، ومع التجارة الأجنبية . وإذا كان فى وسع المغرب أن يتردد فيما مضى بين فتح بلاده للاجانب واقفالها فى وجههم ، فقد أصبح من المحال فى هذه المرحلة أن يعود المغرب إلى اقفال حدوده على نفسه . وعلينا الاننسى أخيراً امكانية مساعدة هؤلاء الضباط لدولهم الأوربية ومحالتهم التنافس فيما بينهم لزيادة نفوذهم فى المغرب . وعلى أى حال فان هذا التطور قد ساعد على فتح المغرب أمام النفوذ الغربى ، وساعد على سير المغرب على الطريقة الأوربية .

وهكذا كان الرخاء المتزايد سببا ونتيجة فى نفس الوقت لعملية الإصلاحات التى سار عليها المخزن . وكما زادت مشتريات أوربا من المغرب تزايد وصول السلع الأوربية إلى المغاربة وتزايد اعتمادهم عليها . ولكن حاجة أوربا إلى المنتجات الزراعية والحيوانية كانت فى صالح المغرب

وسمحت له بتكوين مدخـــرات لها قيمتها ساعدت على القيام بمشروعات الاصلاح وتغيير الشكل العام للاقتصاد المغـربي . وكان تزايد ورود السلع الأوربية وتزايد ايرادات الجمـارك يدل على ذلك وتمكن المخزن من دفع أثمان مشترياته من الأسلحة ونفقات الطلبة الذين يدرسون فى الخارج وتحسين حالة الموانى ودفع نفقات المدربين الأوربين . ولقد فكر المخزن فى أن يدفع بقية ديونه تجاه اسبانيا دفعه واحدة ودون أن يؤثر ذلك على استقراره المالى .

ومع ارتفاع أسعار الحبوب و الجلود والصوف الذى يصدره المغرب ساعد تحسين وسائل المواصلات وانخفاض أسعـار النقل وزيادة تحسين الإنتـاج الصناعى على وصول الشاى والسكر والمنسوجات والادوات المصنوعة إلى المغرب بأسعار منخفضة ، فزاد استهلاك المغاربة للشاى والسكر وزاد شراءهم للمنسوجات . ومع حفر قناة السويس زاد تركز العمليات التجـارية العالمية فى لندن بعد أن كان جزءاً كبيرا منهـا مركزا فى جبل طارق ، فانتقلت المصالح الاقتصادية البريطانية فى المغرب من جبل طارق إلى لندن ومانشستر وليفربول التى شاهدت نشأة بيوت تجـــارية مغربية فيها فى ذلك الوقت . وظلت بريطانيا تحتل المكان الأول بين الدول المصدره للمغرب وتسبق فى ذلك فرنسا . أما اسبانيا فانها فقدت كثيرا من أهميتها الاقتصادية بالنسبة للمغرب .

ولقد أصبحت هذا الازدهار الإقتصادى فى المغرب ازدهار فى صناعة المنسوجات فى بريطانيا وبشكل شجع على نشأة خطوط ملاحة منتظمة بينها وبين المغرب ، وأدى ذلك إلى التنافس بين الشركات وبالتالى إلى انخفاض أسعار النقل . وكان قرب الأسواق الأوربية من المغرب يساعد على سرعة تصريف منتجاتها ، ويسـاعد فى نفس الوقت على سرعة وصول المنتجـات الأوربية إلى الأسواق المغربية . ونشأت كذلك خطوط ملاحة بحرية بين

المغرب و فرنسا ، قامت بنفس العمليات التى كانت تقوم بها الشركات البريطانية وساعدت كل هذه العوامل على تطور الاقتصاد المغربى ، وعلى زيادة عدد الأوربيين المقيمين فيه .

ولقد ساعد على زيادة عدد الأجانب فى المغرب تحسن الأوضاع الاقتصادية فيه ، وقيام الاضطرابات فى جنوب اسبانيا ، وأدى ذلك إلى زيادة عدد الاسبانيين بشكل واضح فى شمال المغرب فى هذه الفترة ، وخاصة فى كل من تطوان والعرائش وطنجة . وكان أغلبهم يبحث عن الثروة ، ولكن بعضهم كان لا يتمتع بحسن السمعة ، أو كان يرغب فى المغامرة ، ويطلب من دولته القيام بحمايته ، حتى فى حالة خطأه . وتزايد حضور فقراء الاسبانيين إلى المغرب ، وبشكل دفع كل من المغرب والقناصل إلى التفكير فى ضرورة وضع نظام معين لهم ولنشاطهم خاصة وأنهم كانوا يحصلون على الحماية ويعطونها لمن يخدم معهم أو يتصل بهم ، ودون أن يدفعوا الضرائب ، أو يخضعوا للقضاء المغربى ، وبشكل يتنافى مع السيادة المغربية ، ويمنع السلطان من الاستمرار فى سياسة الإصلاح . وكان عملهم فى التهريب والتزوير ، ووضع اليد على الاراضى ، وإتهام المخزن بالعمل ضدهم ، وطلب التعويضات ، قد لفتت أنظار كل من المخزن والقناصل الأجانب إلى ضرورة الاتفاق على وضع حد لهذه المساوىء التى لم تنشأ عن إقامة الأجانب فى البلاد ولكن عن تمتعهم بامتيازات معينة ، وحماية خاصة من دولهم ، تمنح لهم ولمن يتصل بهم ، وتنص عليها المعاهدات . وكان من الضرورى أن تتفق الدول الاجنبية فيما بينها على هذا التغيير القانونى ، والذى يسىء إليها وإلى رعاياها وإلى المغاربة فى نفس الوقت :

(٣) الحماية :

وكانت عملية منح الحماية قد أصبحت عملية تجارية بالنسبة للقناصل وبالنسبة لرعاياهم ، إذ أنهم كانوا يبيعونها لمن يدفع فيها الثمن من المغاربة .

وزاد عدد من حصل من المغاربة على هذه الحماية وبشكل فاضح ، حتى أن أحد رعايا الولايات المتحدة الامريكية فى الدار البيضاء منحها لأربعين مغربيا ، وكانت هذه هى الحال بالنسبة لغيره من الاجانب . وكان الموظفين المغاربة الذين يعملون فى القنصليات يتمتعون بهذه الحماية هم وأسرهم ، ويمنحونها لغيرهم . وكم من تاجر على صلات مالية مع الاجانب تمكن من الحصول عليها ، وامتنع بالتالى عن دفع الضرائب والخضوع للسلطة الوطنية وكذلك عدد كبير من ملاك الأراضى والأثرياء الذين تعاقدوا مع الأجانب وشاركوا معهم فى عمليات الفلاحة وتربية المواشى . وزادت الحالة خطورة حين منحت هذه الحماية لبعض الأهالى من قبائل الجيش ، وبشكل جعلهم يرفضون — بعد حصولهم عليها — الخدمة فى القوات المسلحة للدولة . وصعب على المخزن اتخاذ أى إجراء ضد هؤلاء الرعايا ، خاصة وأن الحماية كانت تمنح لهم ، وتمتد بالتالى وتشتمل على كل أفراد أسرهم .

وكانت الحكومة المغربية تقاسى من هذا الوضع منذ وقت طويل ، وقام المولى محمد منذ سنة ١٨٧٠ بطلب معونة القنصل البريطاني ، وأرسل مذكرة للممثلين الاجانب يقترح فيها عليهم تحديد نظام الحماية ، وقصره على عدد معين يتمتع بها ، ولكن الحرب السبعينية أوقفت هذه المفاتحات . وحينما تولى المولى الحسن الحكم شعر بأن مسألة الحماية هذه هى إحدى الصعاب الكأداء التى تتسبب فى كثير من المشكلات بين بلاده والخارج ، وتهدد الاستمرار فى تنفيذ سياسته الاصلاحية . وكان فى وسعه أن يعتمد كذلك على القنصل البريطاني العام لمساعدته فى الوصول إلى أهدافه .

ولقد أرسل السلطان الحاج محمد الزبدى فى سفارة له فى سنة ١٨٧٦ إلى كل من انجلترا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا ، للفت نظر الدول الاوربية لهذه المشكلة . ولقد استمر هذا الصراع بين الاصلاح والحماية مدة خمس سنوات وبدأ فى طنجه أولا ثم فى مدريد بعد ذلك . ولكن الحاج الزبدي لم يتمكن

من الحصول على وعد محدد من الدول الأوربية ، رغم أن فرنسا قد وعدته بتأييد المغرب تجاه الدول الاوربية الأخرى .

ولقد نجح المغرب فى إثارة شكوك الحكومة الفرنسية تجاه أطماع اسبانيا فيه . وفى ١٠ مارس سنة ١٨٧٧ سلم نائب السلطان فى طنجة إلى الممثلين الأجانب فى المغرب مذكرة تشتمل على عشرين نقطة وتعدد مساوىء نظام الحماية ، والاقتراحات الممكن بحثها ، ودعت الممثلين الأجانب إلى الاجتماع فى شكل مؤتمر لتقرير وسائل إلغاء أو تقليل المساوىء التى تنتج عنها ، وعلى السيادة الاقليمية ، وعلى مالية وإدارة وعدالة أقاليم السلطان . وكان قرار بحث مجموع الهيئة الدبلوماسية لهذه المسألة يفتح الباب لتدويل المشكلة المغربية ، وكان فى وسع ممثلى الدول الأجنبية أن ينتهزوا الفرصة لكى يتدخلوا فى ميادين أخرى لا تخضع إلا للادارة المغربية . والواقع أن الهيئة الدبلوماسية كانت تقوم بمراقبة الأحوال الصحية وتهتم بمسائل طنجة وبشكل يجعل منها مجلسا بلديا لهذه المدينة . وكان كل من القنصل العام البريطانى والسلطان يشعرون بخطورة تدخل الهيئة الدبلوماسية فى هذه المسألة ، ولكنهم اعتقدوا أن هذا التدخل يقل فى خطورته عن خطورة الحماية نفسها . ووافق القنصل العام البريطانى على أن يحول المسألة إلى مسألة دولية .

ولقد انعقد المؤتمر فى طنجة فى ٩ يوليو واستمر حتى ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٧ وإجتمع فى هذه المدة عشر جلسات . وكان أساس الاجتماع هو المذكرة التى قدمها المخزن ، والتى كانت تشتمل على حرية الممثلين الاجانب فى إختيار موظفيهم ، وبشرط الا يكونوا من بين الموظفين المغاربة وكان عليهم أن يخطروا الحكومة المغربيه كتابة بهذا الاختيار ، أما الحماية التى تمنح للزوجة وللأولاد الذين يعيشون مع من يحصل على الحماية فانها لا تكون وراثية . وكان على القناصل أن يرسلوا قوائم سنوية بأسماء من

حصلوا على حمايتهم ، وعلى أن يكون عددهم محددا طبقـا للاتفاقات . أما الموظفين المغاربة فلا يمكنهم أن يمنحوا الحماية لمن يخدم لديهم ، أما من يعمل لدى التجار الاجانب فيسطر إلى دفع الضرائب ، كما أن كل مغربى حصل على جنسية أجنبية يخضع للقوانين المغربية بمجرد عودته إلى البلاد .

وحاول الممثلون الأجانب عدم التشدد ، واقترح القنصل العام البريطانى وضع حدود للحماية ، وكانت له أصوات انجلترا والنمسا والأراضى الواطئة والدانمارك ، كما أنه حظى بتأييد القنصل البلجيكى ، والذى كان يمثل فى نفس الوقت الممالك المتحدة فى السويد والنرويج ، وبتأييد ممثل ألمانيـــا ، وبشكل أعطاه نصف أصوات المؤتمر . ولكن ممثل فرنسا لم يوافق على كل آراء القنصل البريطانى ، وخاصة فيما يتعلق بالخضوع للضرائب . وظهر من الجلسات أن قناصل فرنسا وإيطاليا واسبانيا وايطاليا كانوا يدافعون عن مبدأ منح حماية ، أوسع بكثير من تلك التى كان يدافع عنها القنصل البريطانى . وإذا كان القناصل قـد وافقوا على التخلى عن بعض المساوىء فانهم قـد رفضوا أن يتدخلوا فى جوهر الحماية نفسها ، وفى حدود هذه الحماية ، التى كان من الواجب أن يحصلوا فيها على موافقة دولهم . وحاول السلطان توسيط القناصل لدى دولهم لتحديد الحماية ، ولكنهم قاموا من ناحيتهم ، بالاصرار على ضرورة موافقة دولهم رسميا على هذه المبادىء قبـــل الدخـول فى المفاوضات .

ولقد استمرت المباحثات بين القنصل العام البريطانى وزملائه بعد ذلك ، وفى سنة ١٨٧٨ ، وزاد وضوح وجهة النظر الفرنسية التى أخذت تدافع عن إمتيازات الحماية . وأصر نائب السلطان فى سنة ١٨٧٨ على ضرورة إعطاء رد له يشرح نتائج المباحثات بين القناصل ، ثم عاد وشرح خطورة جوازات السفر التى تعطى لأفراد يتجنسون بجنسيات أجنبية فى الخارج ، ثم يعودون إلى بلادهم الاصلية كأجانب . فانعقد مؤتمر جديد بين الممثلين الاوربيين فى

٢١ فبراير سنة ١٨٧٩ ، واستمر انعقـــاده مدة خمسة أشهر . واستمرت المناقشات وأصر القنصل العام البريطاني على خطورة الموقف في الوقت الذى استمر فيه التضامن بين القناصل الفرنسيين والايطاليين . وكان آخر اجتماع لهذه اللجنة عند نائب السلطان نفسه ، ولم يتفق الممثلون الأجانب إلا على بعض نقط معينة ، منها قبول دفع الأوربيين ومن يعمل لديهم للضرائب الزراعية ، والاعتراف بوقف عملية تجنيس المغاربة بالجنسيات الاجنبية . ولكن هذه القرارات لم تكن إلا مجرد موافقة على توصيات ، إذ أن هؤلاء الممثلين الأجانب لم تكن لهم أية سلطة رسمية لتغيير المعاهدات القائمة ، أو لعقد اتفاقات جديده تناقضها ، أو تعمل على تغيير بعض بنودها . وإذا كان القنصل البريطاني قد اعتقد بأنه نجح في شرح مساوىء هذا النظام لزملائه ، وأن عقد مؤتمر جديد خارج المغرب يعمل على إنهاء المشكلة إلا أنه نسى أن هذا المؤتمر سيكون توكيداً جديدا لتدويل المسألة المغربية . وعلى أى حال فلقد وافق المخزن على عقد هذا المؤتمر ، ودعت بريطانيا الدول الأوربية للمشاركة فيه .

ولقد وافقت اسبانيا على أن يعقد المؤتمر في مدريد ، حتى تعمل على رفع قيمة أسهمها ، وكانت أسبانيا قد بدأت منــــذ سنة ١٨٧٨ في تحسين علاقاتها بالمغرب ، وكانت تحاول أن تصل معه إتفاق بشأن سانتا كروز ، كما كانت تخشى في نفس الوقت من زيادة الأطماع الفرنسية في المغرب وعبر الصحراء . وأرسلت اسبانيا الدعوة للدول ، وكانت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في يوم ١٩ مايو سنة ١٨٨٠ ومثل برغش المغرب ، وكان هذا المؤتمر أول مؤتمر دولي يجتمع فيه مندوب للمغرب مع زملائه خارج حدود البلاد. ولقد وافق أعضاء المؤتمر مبدئيا على كل ما اتفق عليه القناصل الأجانب في المغرب، وفي مؤتمر طنجة في العام السابق. أما النقط الأساسية التي دار حولها النقاش ، فكانت هي عدد من يتمتعون بالحماية ، وحرية إختيارهم والسلطة القنصلية . وزاد تضارب وجهات النظر الفرنسية والبريطانيـــة وضوحا في هذه المناقشات . ورغم اعتراف فرنسا بمساوىء تطبيق نظم

الحماية إلا أنها رفضت اعتبارها أساسا لضعف الحكومة المغربية ، وأصرت على ضرورة تمتع من حصلوا على حمايتها بهذه الحقوق التى ضمنتها لها المعاهدات ، وإن كانت قد وافقت على إمكانية دفعهم للضرائب الزراعية . ولقد أيدت إيطاليا وجهة النظر الفرنسية ، بدعوى ضرورة هذه النظم لتنمية تجارتها مع المغرب ، وحاولت إيطاليا بذلك أن تكسب إلى جانبها عددا من اليهود المغاربة الذين كانت بريطانيا قد تخلت عنهم . وكذلك وقفت ألمانيا إلى جانب فرنسا حتى تشجعها على اتخاذ سياسة نشيطة فى البحر المتوسط ، تحويلا لانظارها عن الالزاس واللورين . واضطرت النمسا والمجر كذلك إلى أن تؤيد فرنسا ما دامت ألمانيا قد أيدتها . وظهرت المسألة على أنها منافسة واضحة بين النفوذ البريطاني والنفوذ الفرنسى فى المغرب ، الأول يأتى من الموانى ويسير مع حرية التجارة وسياسة الاصلاح ، والثانى يأتى من الجزائر والصحراء ويحاول الاحتفاظ بالأوضاع كما هى ، خاصة وأن أى تراجع من جانب فرنسا كان يساعد بريطانيا على التفوق ، ويؤكد ضعف فرنسا فى شمال افريقية ، وخاصة بعد هزيمتها فى الحرب السبعينية .

وانفض المؤتمر فى ٣ يوليو سنة ١٨٨٠ بعد التوقيع على اتفاقية اشتملت على ١٨ مادة ، حددت حقوق الحماية والتجنس . ولم يؤد هذا المؤتمر إلى تشجيع الاصلاحات المتوقعة ، إذ أنه لم يصل إلى تحديد الحماية الممنوحة للعناصر المتاجرة ، وخرج حق الحماية بهذا الاتفاق معززا ما دامت إحدى الاتفاقات الدولية قد وافقت عليه . أما المخزن فانه قد أفاد نقطة تمكنه من فرض الضرائب على المتمتعين بالحماية الأجنبية ، وإن كان قد اضطر فى نفس الوقت إلى الاعتراف بحق الأوربيين فى ملكية الأراضى فى بلاده ، ووافق كذلك على تدويل المسألة المغربية . وكان اجتماع المؤتمر خارج المغرب ومناقشته لمشكلات الحماية والملكية والتجنس والضرائب وحرية العبادة يعني أن المخزن لم تعدله حرية الحركة الكامله . وكانت خطوة

واضحة فى طريق الاعتراف بحق الهيئة الدبلوماسية فى طنجة ، ولم يعد من السهل القيام بأى تعديل فى الادارة المغربية ، أو حتى بالاصلاحات دون الحصول على موافقة الدول ذات المصالح . وكان مؤتمر مدريد خطوة أولى على طريق مؤتمر الجزيرة .

والواقع أن هذه الاتفاقية بقيت فى غالبيتها دون تنفيذ ، نتيجة لعجز الممثلين الأجانب فى طنجة عن الوصول إلى اتفاق حول تفسير بنودها ، ونتيجة لعجز المخزن المتزايد عن إجبار الأجانب على احترام حقوقه ، حتى تلك التى نصت عليها المعاهدات بكل وضوح ، وعجز المخزن عن تطبيق ضريبة زراعية على الأجانب وبهائمهم ، نتيجة لإحتجاجهم واحتجاج قناصلهم ، فصرف النظر عن هذا الحق من حقوقه . وكان هذا المؤتمر فشلا لبريطانيا وللممثلها فى طنجة . وأثر ذلك على مشروعات الاصلاح المغربية ، وخاصة المتصلة منها ببريطانيا . وقلت هيبة القنصل العام البريطانى ، الذى كان يحاول الحصول على موافقة الدول للتوسع فى سياسة الاصلاح فى المغرب ، وانتهى الأمر بزيادة ضمان مصالح وإمتيازات الأجانب فى المنطقة. وكان معنى الفشل البريطانى هو فى نفس الوقت نجاح فرنسا . وكانت فرنسا قد وقفت لأول مرة منذ عشرين سنة موقفا معارضا لبريطانيا ، وخرجت بريطانيا من العملية وحدها ، فى الوقت الذى وجدت فيه فرنسا نفسها محاطة بألمانيا والنمسا وإيطاليا . فزاد ذلك من تشجيع فرنسا على اتخاذ سياسة استعمارية قوية ، مستندة فى ذلك إلى الجزائر ، للبدء فى عمليات استغلال زراعى ، ولإنشاء خطوط برقية وبناء السكك الحديدية ، ومد شبكة المواصلات حتى وجدة ، وذلك تمهيدا للعمل فى المغرب ، وتمهيدا للنشاط على الطرق الصحراوية .

(٤) الصحراء المغربية : —

كان اهتمام أوربا بالصحراء قد تزايد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وظهر واضحا فى السبعينات مع رحلات رولفوبارت ومشروعات التوغل فى إفريقية الوسطى . وفكر الأوربيون فى عبور الصحراء الكبرى للوصول إلى إفريقية السوداء ، والاتصال بالتالى باسواقها ، والحصول على المواد الخام الاستوائية منها ، ولذلك فان الأوربيين قد حاولوا الوصول إلى هذه المناطق بكل الطرق الممكنة،فحاولوا عن طريق طرابلس وعن طريق الجزائر ، وكذلك عن طريق السنغال . والمهم هو أن هذه المحاولات كانت تهدف السيطرة على تجارة السودان الغربى ، والتى كانت تجد مخارجها الطبيعية مع طرق القوافل ، التى تسير عبر المغرب الأقصى ، وكان جزء كبيرا منها يصل إلى العالم الخارجى عن طريق موانى المغرب . ولذلك فانها ستؤثر على القوى الموجودة فى هذه المنطقة الهامة من العالم .

وبدأت محاولات المستكشفين الفرنسيين فى سنة ١٨٧١ من الشمال ، وكانت القوات الفرنسية قد مدت سلطتها على الصحراء الجزائرية، واستعدت لاحتلال ورجلا والكوليا . وإتجهت حملة دورنو دوبريه صوب غدامس وغات ، وكانت تهدف الوصول بعد ذلك إلى النيجر والسنغال، وإن كانت قد عجزت عن التقدم بعد هضبة تمجنت، حيث إغتيل أعضاؤها الأوربيون. وكذلك حاول سوليبه أن يصل الجزائر بالسنغال عن طريق تمبكتو ، ولكنه توقف عند عين صلاح . وتقدم إروين فون بارى من طرابلس فى سنة ١٨٧٦ وكان يفكر فى الوصول إلى النيجر ، ولكنه وصل إلى غات وتوفى قبل أن يصل إلى منطقة الهكار. وتمكن أوسكار لينز فى سنة ١٨٨٠ من الوصول إلى تمبكتو بطرق القوافل الآتية من المغرب الأقصى ، وقضى ثمانية عشر يوما فى عاصمة النيجر .

أما من الغرب فان محاولات أخرى قد بدأت منذ سنة ١٨٧٧ ، ووصل فيها المستكشفون إلى باماكو فى سنة ١٨٨٣ . وظهرت مشروعات لوصل جريه بسان لوى بالسكة الحديدية ، وبعد استخدام النهر فى الملاحة ، يمكن وصل المدينة بباماكو بسكة حديدية أخرى . وكان الهدف من ذلك هو الوصول إلى تجارة تمبكتو .

وكانت هذه المحاولات ـ رغم فشلها كمشروعات عملية ـ تدل على رغبة فى التغلب على الصحراء ، والوصول إلى أسواق إفريقية السوداء ، والسودان الغربى . وظهرت فى ذلك الوقت مشروعات لانشاء سكك حديدية عبر الصحراء ، تساعد من ناحية على تدعيم الحكم الفرنسى على الصحراء الجزائرية ،وتهدف من ناحية أخرى الوصول إلى أسواق تمبكتو والسنغال عن طريق القارة الإفريقية نفسها . ولقد إهتمت الجمعية الجغرافية الفرنسية بهذه المشروعات الأخيره ، وطلبت إلى الحكومة مساعدتها فى ذلك. ولكن المستكشف الألماني جيرار رولف تقدم بمشروع آخر لوصل السودان الغربي بطرابلس .وعلى أى حال فان هذه المشروعات قد وجدت بعض المؤيدين وبعض المعارضين لها فى فرنسا ، وألفت الجمعية الجغرافية الفرنسية لجنة لمشروع السكة الحديدية عبر الصحراء ، كما أظهر فرايسينية ، الذى كان وزيرا للمعارف العمومية فى سنة ١٨٧٩ اهتماما بالمشروع ،وكان وراء انشاء اللجنة العليا لدراسة المشكلات الخاصة بوصل الجزائر والسنغال بالسودان الداخلى بسكة حديدية . ولقد قامت هذه اللجنة بدراسة طريقين : الأول يمر ، إلى الشرق ، على الأغوات والكوليا ، والثانى أكثر إلى الغرب ، ويمر على توات . وكان هذا الطريق الأخير يمر فى مناطق تخضع لسيادة سلطان المغرب ، رغم أن سلطته الفعلية عليها لم تكن مباشرة وقوية . وفكرت اللجنة فى الحصول على تنازل من السلطان عن المناطق اللازمة لها.

وفى أثناء مفاتحة فرنسا للسلطان فى هذا الموضوع ، أرسلت حملة بقيادة الكولونيل فلاترز لاستكشاف المنطقة اللازمة لانشاء السكة الحديدية فى سنة ١٨٨٠ ، ثم حملة ثانية فى العام التالى . ولكن الحملة الثانية إنتهت بمقتل أعضاء البعثة ، وأدى ذلك إلى تأجيل المشروع ، وإلى تردد فرنسا فى مشروعات التوغل من شمال القارة صوب السودان الغربى .

وظهر المغرب الأقصى نفسه فى ذلك الوقت على أنه يفوق فى أهميته أهمية الصحراء الغربية ، خاصة وأنه كان يسيطر على جزء هام من تجارة المناطق السوداء ، وعلى طرق القوافل التى تسير مع وادى السوس ووادى نون صوب تمبكتو . وكانت هناك بعض الرئاسات المحلية فى هذه المناطق الجنوبية من المغرب ، وعند مخارج التجارة السودانية الغربية ، توافق على زيادة صلاتها بالغرب ، وعلى تقليل صلاتها بالمخزن ، حتى تحصل نفسها على الامتيازات والضرائب والرسوم التى ستفرض على هذه الحركة التجارية الجديدة . ولذلك فان هذه المناطق ستشاهد تنافسا بين الدول الغربية فى الوصول إلى امتيازات اقتصادية ، وسياسية فى جنوب المغرب ، كما أنها ستشاهد تنافسا بين الرئاسات المحلية وسلطة المخزن فى الشمال . وإذا كانت فرنسا قد أوقفت مشروعاتها الآتية من الجزائر مؤقتا ، فان مجهودات البريطانيين وبعض الايطاليين والالمان ستظهر على ساحل المغرب الجنوبى ، وستساعد على نزول إسبانيا إلى الميدان .

وكانت ايطاليا قد حاولت الحصول فى سنة ١٨٦٩ على موقع على ساحل المغرب الجنوبي ، ثم كررت مجهودها فى سنة ١٨٧٦ ، ولكنها فشلت فى محاولاتها ، وتركت بذلك الميدان خاليا أمام البريطانيين .

وقام المهندس البريطانى دونالد ماكنزى فى سنة ١٨٧٢ بزيارة سواحل المغرب الجنوبية ، وفكر فى إنشاء محطة تجارية فيما بين رأس بوجادور ورأس نون ، وفى استكشاف الطريق الموصل بين هذه المحطة وتمبكتو ، هادفا فتح طريق بحرى للتجارة الأوربية حتى أواسط إفريقية . وكانت

رأس بوجادور تبعد ٦٤٠ ميلا عن تمبكتو ، وفكر هذا المهندس فى حفر قناه ، وإنشاء بحيرة داخلية ، خاصة وأن بعض المناطق الواقعة على الطريق كانت تقل فى مستوى إرتفاعها عن مستوى المحيط الأطلسى .

وعمل ماكنزى فى سنة ١٨٧٤ على إنشاء شركة للقيام بمشروعين ، هما إنشاء محطة تجارية على الساحل ، وعمليات الاستكشاف والدراسة الخاصة باغراق الصحراء الغربية بمياه المحيط . وهكذا تكونت « شركة شمال غرب إفريقية » فى العام التالى ، وضمت عدداً من رجال الأعمال فى مانشستر ومن أعضاء مجلس العموم والمهندسين والمفكرين اليمينيين . وخرجت الحملة الأولى من ليفرول فى يونيو سنة ١٨٧٦ واستكشفت الساحل فى المنطقة الواقعة بين رأس بوجادور ورأس نون . واختارت رأس جوبى مكانا لمحطتها الجديدة . وأخذ ماكنزى فى عمل الدعاية لمشروعه ، وشرح كيف أن الاهالى يفضلون التعامل مباشرة مع الاوربيين . ووضح من مشروعه المميزات التى تعود على التجارة المباشرة مع هذه المناطق ، دون المرور عن طريق موجادور ، الخاضعة لسلطة المخزن . وكان فى وسع البريطانيين أن يصلوا عن طريق مثل هذه المحطة إلى أسواق ومنتجات السودان الغربى ومناطق شنقيط والساقية الحمراء والأدرار ، دون دفع ضرائب للسلطان المغربى .

ولقد خشى السلطان من مثل هذا المشروع الذى يحرمه من جزء هام من تجارة إفريقية السوداء والجنوب ، ومن الرسوم عليها ، وقد يشجع على على إنفصال هذه المناطق الجنوبية عن دولته ، خاصة وأن سلطته عليها كانت ضعيفة ، وقد تشجع مثل هذه الحركات على قيام عمليات مماثلة ، وفى منطقة الريف الشمالية مثلا ، ولذلك فانه أعلن دهشته لقيام البريطانيين بمثل هذا المشروع . كذلك الحال مع تجار موجادور فانهم خشوا من قيام منافسة بين مينائهم والميناء الجديد فى الجنوب ، وخشوا من خروج تجارة هذه

من بين أيديهم . ولقد وقف هاى ، القنصل العام البريطانى ، ضد هذا المشروع ، وشرح مناقضته للسياسة البريطانية فى المغرب ، والتى تهدف الاحتفاظ بسيادة السلطان وسلطته على أقاليمه وبلاده ، وشرح أن مثل هذا المشروع سيشجع كل من الفرنسيين والاسبانيين على القيام بعمليات مماثلة من الشرق ومن الشمال . وكانت فرنسا تراقب هذا المشروع بكل اهتمام ، خاصة وأن ماكنزى كان يهدف به النفوذ السياسى ، وينافس به مشروع السكة الحديدية عبر الصحراء ، ويقلل به من أهمية سان لوى والسنغال ، من النواحى الاقتصادية والسياسية . أما اسبانيا فانها قد أعلنت رسميا عدم ترحيبها بالمشروع ، خاصة وأنه كان يهدف مناطق لها عليها بعض الحقوق وتقرب من جزر كناريا . وقامت ضجة كبيرة فى الصحف الاسبانيه وطلبت حكومة مدريد إلى المخزن تنفيذ معاهدة سنة ١٨٦٠ ، وطلبت إلى لندن تقديم تفسيرات عن هذا المشروع ، مما إضطر اللورد سالسبرى إلى الاجابة بأن هذه الشركة لا تحظى بتأييد رسمى من الحكومة البريطانية ، وإن كانت الاجابة قد أشارت إلى أن المكان الذى اختارته هذه الشركة لنشاطها يقع فى منطقة « مستقلة » وتبعد مائة ميل عن آخر حدود أقاليم المغرب .

والواقع أن الحكومة البريطانية كانت فى نفس الوقت تؤيد المشروع وطلبت تأييد المخزن له فى أول الأمر ، مما يثبت إعترافها بهذه المناطق خاضعة لسيادة السلطان ، ثم عادت وإدعت أن وادى درعا يمثل الحدود الجنوبية للسلطنة المغربية ، ورفضت الاعتراف بأن رأس جوبى تدخل فى نطاق أقاليم هذه السلطنة ، ولقد حاول المخزن إرسال مندوب خاص إلى لندن ، يطلب كف تأييد حكومتها لماكنزى ، ولكي يشرح أن كل الصحراء خاضعة شرعا لسلطة سلطان المغرب . ولكن ماكنزى سار رغم ذلك فى مشروعة ، وإستند فى ذلك إلى بعض رجال الأعمال والصناعة . ورغم أن حكومة

مدريد قد عارضت المشروع ، إلا أنه حاول كسبها وكسب تأييدها له .
ثم عقد عقدا مع أحد الشيوخ المحليين يعطى حق احتكار التجارة البحرية فى وادى نون لهذه الشركة البريطانية ، وأخذ فى إرسال بعض السفن لهذه المحطة ، وأنشأ مخازنا فيها ، كانت من الخشب فى أول الأمر ، ثم بنيت بالأحجار بعد إحراق الأولى ، وانشأ قلعة على إحدى الجزر الصغيرة المواجهة للساحل . وأقام فى هذه المحطة عدد من البريطانيين ، وكانت السفن تصل اليهم من جزر كناريا أومن ليفربول . ولكن سرعان ما وقعت الخلافات بين الشيوخ المحليين ، وقاطع الأهالى التعامل مع هذه المحطة ، وجاءت سنوات الجفاف فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، ثم الازمة العامة ، لكى تقلل من أهمية هذه المحطة . وعلى أى حال فان هذه المحطة كانت تبيع للأهالى بعض البنادق والخرطوش والبارود وبعض المصنوعات الأوربية وكذلك الشاى والسكر ، وكانت ، تشترى منهم الجلود والصوف . ورغم أن حجم تجارتها كان متواضعا ، ولم يزد فى قيمته عن بضعة آلاف من الجنيهات ، إلا أنها كانت محاولة أوربية توصلت إلى احتلال جزء من الساحل الجنوبى ، المغربي ، وعقدت الاتفاقيات مع الأهالى ، ورغم احتجاج السلطان وعداء الدول الأوربية الاخرى لها .

ولقد قام بعض الفرنسيين بعد ذلك بمحاولات لإنشاء علاقات تجارية مباشرة مع السوس ، واتصلوا من أجل ذلك بالشيخ حسين بن هاشم أحد رؤساء الشلوح فى منطقة تازروالت ، والذى كان على صلات ودية مع القناصل الفرنسيين فى موجادور . وأنشئت شركة فى مرسيليا ، وأيدها قنصل فرنسا فى موجادور فى إتصالها بهذا الشيخ ، وأرسلت إحدى السفن إلى ساحل السوس . ولكن الشيخ خشى من أن تسوء علاقاته بالسلطان ، فاضطرت هذه السفينة إلى إفراغ ما تحمله من سلع في موجادور ، وعادت

إلى مرسيليا بما تحمله من أسلحة وبارود ، وإذا كانت هـذه الشركة قد حاولت الحصول على تأييد حكومة باريس لهـا ، إلا أن مشكلة تونس كانت تجذب كل أنظارها . وقامت محاولات جديدة فى سنة ١٨٨١ . وزاد عدد الشيوخ والرؤساء فى وادى السوس الذين يرغبون فى التعامل مباشرة مع الاجانب ، وعن طريق المخارج الطبيعية لوادى السوس ، فتكونت شركة فرنسية جديدة فى مرسيليا للتعامل بحريا مع هذه المنطقة ، واتصلت بالشيخ حسين ، واختارت أحد المواقع فى خليج جيلما مركزا لهـا ، ووضعت مشروعا لإنشاء ميناء فيه ، وقيام الفرنسيين بالمحافظة على الامن فيه . وأظهر سى حسين بن هاشم استعداده للذهاب إلى باريس ، مزودا بتوكيلات من الرؤوساء الآخرين لعقد الصفقة وعمل الترتيبات النهائية مع فرنسا . ولكن المشروع لم يكتب له النجاح ، فلقد إهتم المخزن بما يحدث فى مناطقة الجنوبية خاصة وأن قناصل بريطانيا واسبانيا لفتوا نظره إلى خطرة هـذه المشروعات ، فتدخل بالهدايا والوعود عند بن هاشم وعمل على التفريق بين الرؤساء المحليين ، وأخذ فى الاهتمام باصلاح البحرية وصمم على فتح ميناء أغادير للتجارة وسرت الاشاعات بأن السلطان سيقوم على رأس حملة كبيره لإعادة إخضاع الجنوب . فاضطر الشيخ حسين إلى التراجع فى مشروعه وإلى أن يوافق عليه السلطان : ففشل المشروع فى وادى السوس .

ولقد قام بعض البريطانيين بمشروع جديد لهم فى نفس هـذه المنطقة ، وتكونت شركة فى سنة ١٨٨١ من التجار المقيمين فى موجادور ، والذين يحظون بتأييد الأوساط المالية والتجارية فى انجلترا وجبل طارق. وسميت هذه الشركة باسم « شركة شمال إفريقيـة والسوس » وهدفت احتلال أحد المواقع فيما بين وادى ماسا ووادى نون للتجارة ، والحصول على إمتيازات لاستغلال المناجم . وأرسلت هذه الشركة إحدى السفن إلى مسافة يومين الى الجنوب من أغادير ، وعقدت اتفاقية مع أحد الشيوخ المحليين . وكانت هذه الشركة تحاول التوفير فى مصاريف النقـل ، والتخلص من الضرائب

والرسوم فى موانى المغرب الرئيسية والسيطرة على تجارة الصحراء ، وتجارة السودان الغربي . ولقد نشأت هذه الشركة برأسمال قدره ١٥٠٫٠٠٠ جنيه موزعة على ٣٠٫٠٠٠ سهم ، جمع منها ٥٠٫٠٠٠ جنيه فى شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ . ولكن وزارة الخارجية البريطانية خشيت من تأثير مثل هذا المشروع ، والذى كان يهدف مناطق تابعة رسميا للسلطان ، على الدول الأخرى ، وخاصة إسبانيا وفرنسا ، وقيامها بمشروعات أخرى ، وعلى حساب السلطنة الشريفية ولذلك فان القنصل البريطانى فى المغرب وقف ضد هذا المشروع ، وبكل سلطته ، وأعلن أنه غير قانونى ، ويتعارض مع حقوق السلطان . ففشل هذا المشروع كذلك .

وكانت إسبانيا تعارض فى زيادة أى نفوذ أو مصالح لدول أجنبية فى منطقة السوس . وفى مواجهة جزر كناريا . وكانت معاهدة سنة ١٨٦٠ قد منحتها الأراضى اللازمة لإنشاء محطة لصيد الأسماك قرب سانتا كروز ، وإن كان هذا المكان لم يتفق عليه بين الطرفين ، بتحديد ووضوح . وطالبت إسبانيا المغرب فى سنة ١٨٦٢ بتسليم أغادير لها على أنها هى مكان سانتا كروز القديمة ، ولكن المغرب رفض ذلك ، خاصة وأن هذا المكان كان أكثر إلى الجنوب ، ويقرب إلى سيدى إيفنى ، أكثر من قربة لأغادير وبدأ عدد من الاسبانيين فى الاتصال ببعض الرؤساء المحليين فى جنوب المغرب ، ولكن هذه الصلات ساءت ، وأسر المغاربة الوسطاء الأجانب ، وفرضوا فدية نظير إعادة إطلاق سراحهم . وأصرت الحكومة الاسبانية على طلباتها تجاه المغرب لتسليمها سانتا كروز ، وأصرت فى نفس الوقت على أنها قريبة من أغادير . وواصلت تقديم هذه الطلبات فى سنة ١٨٧٥ و ١٨٧٦ و سنة ١٨٧٧ . وكان فتح المسألة الشرقية فى هذه السنة الأخيرة ، وانشغال الدول الاوربية فيها ، يفتح المجال أما إسبانيا العمل فى المغرب الاقصي . ولم تتراجع هذه الدولة عن الاتصال ببعض الشيوخ والرؤساء فى منطقة وادى نون ، ولا عن تأييد العناصر المنطرفة الاستعمارية ، لانشاء صلات بين كناريا

وجنوب المغرب . ولقد رفضت حكومة مدريد اقـــتراحات الحكومة المغربية بالتنازل عن حقوقها فى سانتا كروز نظير تعويض مالى ، ونجحت فى إرسال بعثة مشتركة للدراسة على الطبيعة ، وتحديد مكان هذا الميناء السابق . ورغم أن الاسبانيين قد رجحوا أن خليج سـيدى إيفنى ، والذى يقـــع بين وادى نون وأغادير ، هو مكان سانتا كروز ، إلا أن المغاربة أظهروا تحفظهم . ولكن الحكومة الاسبانية أعلنت أن المغرب قد اتفق معها على أن سيدى إيفنى هى مـكان سانتا كروز ، وأخـذت فى الاتصال ببعض شيوخ ورؤساء القبائل ، وخاصة فى منطقة آيت باعمران ، كما حاولت استغلال نفوذ الشريف الوزانى فى الشمال ، للضغـط على القصر السلطانى ، ولإثارة الشعور الدينى ضـد السلطان . وتكونت شركة فى مدريد باسم «شركة الأطلس» ، ثم «شركة مصايد كناريا وإفريقية» للقيام بنشاط فى هذه المناطق . ومع إصرار اسبانيا عـــلى تسليمها إيفنى أرسلت بعثة مشتركة اسبانية مغربية إلى السواحل الجنوبيـة فى سنة ١٨٨٣ ، وان كانت سوء الاحوال الجوية قد منعتها من النزول إلى الساحل . وعلى أى حال فانه إذا كانت اسبانيا قد فشلت فى الحصول على أغادير ، وعلى ســـيدى إيفنى ، وفشلت بالتالى فى السيطرة على تجارة الجنوب وتجـــارة الصحراء ، فان مشروعاتها فى ريو دى أورو كانت أكثر نجاحا .

وكانت حكومة مدريد قد صممت فى عام ١٨٨٢ ، وأمام خوفها من محطة رأس جوبى البريطانية ، وكرد على عدم استجابة المغرب لطلباتهـــا بتسليم سانتا كروز ـ صممت على احتلال ساحـل ريو دى أورو الواقع إلى الجنوب من رأس بوجادور . وكانت هذه المنطقة قريبة من جزر كناريا ، وإدعت اسبانيا انها مستقلة عن المغرب ، وكانت تسمح لها بالسيطرة على طرق القوافل الذاهبة إلى المغرب ، وعلى جزء هام من تجـارة تمبكتو . وقامت حركة فى اسبانيا لتأييد هذا المشروع والدعاية له ، وقامت جمعية الافريقيين بمحاولات لعقد بعض الاتفاقيات مع الشيوخ المحليـين . وأعلنت حكومة مدريد فى يناير سنة ١٨٨٥ فرض الحماية الإسبانية على الساحل الإفريقى

الواقع بين الرأس الابيض فى الجنوب ، ورأس بوجادور فى الشمال ، ثم عينت أحد المستكشفين حاكما على هذه الممتلكات ، وقائدا عاما للقوات الموجودة فيها . ورغم أن هذه الحركة قد سيطرت على جزء هام من الرأى العام الاسبانى ، إلا أن القوات الاسبانية عجزت عن الخروج من قاعدتها فى هذه المستعمرة الجديدة، إلا لكى تتصل بالكتائب المرابطة فى المعسكرات المجاورة لها ، وتبقى متحصنة فيها . وقامت حركة كفاح وطنى ، حربي إسلامى ، بقيادة الشيخ ماء العينين ، أجبرت الاسبانيين على احترام العرب وبلاد الاسلام . هذا من ناحية الوضع الفعلى ، أما من حيث الوضعية « القانونية » فان هذا الشاطىء قد أصبح إحدى الممتلكات الاسبانية .

وعلينا أن نذكر فى آخر هذه المحاولات الاوربية للسيطرة على صحراء المغرب الجنوبية والسيطرة بالتالى على تجارة المناطق السوداء ، تلك المحاولات التى قام بها بعض الألمان وبعض البلجيكيين . وكان وراء هذه المحاولات عدد من رجال الاعمال والمصارف والمستكشفين الجغرافيين الالمان من ناحية وكان وراءها ليوبولد الثاني ، ملك البلجيك من ناحية أخرى . ولقد عمل الالمان على الاتصال ببعض الشيوخ قرب وادى نون ، بعد أن أرسلوا سفينة إلى هذه المنطقة ، ولكن محاولاتهم انتهت بأسر البعثة . أما ليوبولد فكان قد أقام فى طنجة بعض الوقت قبل أن يتولى الملك ، وأخذ يفكر فى فترة اهتمامه بالكونغو ، وخاصة فى سنة ١٨٨٥ ، بأهمية سواحل المغرب وصلاحيتها لإنشاء محطات بحرية فى الطريق فى إلى الكنغو . وكان يفكر فى أهمية مثل هذه المحطات فى التعامل التجارى مع داخل القارة فى نفس الوقت . وكان ليوبولد من رجال الاعمال ، ويعتمد على رجال الأعمال فى مشروعاته ، وحاول شراء شركة رأس جوبى البريطانية فى سنة ١٨٨٨ ، بدعوى حاجته إلى المكان لإنشاء محطة صحية ، ثم فكر فى شراء ريو دى أورو من اسبانيا أو شراء سيدى إيفنى ، وكان يعتقد فى إمكانية سيطرة مثل هذه المحطة على على جزء هام من تجارة جنوب المغرب والصحراء ، واتصال هذه المناطق

بأوربا ، دون المرور فى موجادور ، وفى موانى السلطـان . وظلت أعين ليو بولد الثانى ، ملك البلجيك ترقب كل ما يحدث على هـــذا الجزء الهام من الساحل المغربى الجنوبى ، وحتى نهاية القرن التاسع عشر .

ولم يكن فى وسع المغرب أن يسكت على مثل هذا النشاط ، الذى يهدده ويهدد أملاكه وإيراداته ،فاضطر إلى أن يعمل دبلوماسيا واقتصاديا وحربيا لوقف هذا النشاط ، وللاحتفاظ بسلطته على هذه المناطق وعلى مواردها .

ولقد ذكرنا أن المولى الحسن قد تدخل بالهـدايا والوعود لدى الشيخ حسين بن هاشم حتى يمنع من إقامة الأوربيين على الساحل ، وربمـا كان نفوذ المخزن هو المحرك الأول للصعوبات التى وجدها الاجانب ، ومن كل الجنسيات ، فى هذه المناطق . ولقد عمل السلطان على ضرب قيادات جنوب المغرب الواحدة بالأخرى ، وتأييد القيادات الموالية لهضد الرئاسات التى تربط مصالحها بمصالح الأوربيين . ولاشك أن تأييـده لحركة الزعيم ماء العينين كانت تدل على ذلك بكل وضوح . كما أن السلطان لم يتراجـع عن طلب شراء « حقوق » الاسبانيين فى سانتا كروز ، وحاول دفع تعويض مالى لشركة شمال غرب إفريقية للتنازل عن عملياتها عند رأس جوبى . كما أنه كان يؤكد باستمرار حقوقه الشرعية على هذه المناطق .

ولكن الظروف الاقتصادية كانت وراء موافقــة بعض الشيوخ على مشروعات الغربيين ، وخاصة أمام صعوبة المواصـلات ، وندرة وسائل النقل البرية ، وارتفاع ثمن الدواب ، اللازمة لنقل منتجاتهم حتى موجادور . ولذلك فان فكرة فتح السلطان لأحـد موانى السوس ، وليكن أغادير ، للتجارة الأجنبية ، كانت حلا له وجاهته فى هذا الوقت . وتقدم القنصل العام البريطانى ، هاى ، بهذا الاقتراح للسلطان فى سنة ١٨٧١ ، ثم كرره له فى سنة ١٧٧٤ و ١٨٧٦ و ١٨٧٨ . وكان هاى يعمل على استقرار الأحوال

وزيادة التعامل مع المغرب عن طريق المخزن ، ودون الاعتماد على قبائل شبه مستقلة ، ولكن السلطان كان لايثق كثيراً فى نيات الأجانب إذا مافتح أمامهم جنوب البلاد ، خاصة وأن هذه العملية ستزيد عدد من يحصلون على الحماية الأجنبية من بين رعاياه ، وستزيد بالتالى المشكلات أمامه . وإذا كان المخزن قد وافق مبدئيا على فتح أغادير أمام التجارة الأجنبية فانه قد وضع شروطا معينة لهذه العملية .

ووافق المخزن على فتح أغادير للتجارة فى سنة ١٨٨١ ، ولكنه كان يحتاج إليها فى العمليات الحربية ، أكثر من هدفة استخدامها فى التجارة ، خاصة وأنه كان يستعد لإرسال حملة عسكرية إلى الجنوب فى العام التالى . ثم ظهرت فكرة فتح ميناء جديد للتجارة ، وفى سنة ١٨٨٥ وفى الوقت الذى إحتاج فيه السلطان لإرسال الامداد والتموين كذلك إلى حملته الثانية الموجودة فى جنوب بلادة . وتمكن السلطان فى سنة ١٨٨٧ من إخضاع كل منطقة السوس لسلطته ، فاختفت بذلك الحاجة إلى فتح ميناء فى الجنوب ، وقريب من الصحراء . أما موارد الصحراء وتجارتها مع إفريقية السوداء والسودان الغربى فانها كانت قد بدأت تصل فى تلك الفترة إلى النيجر وإلى السنغال .

أما حملة سنة ١٨٨٢ فانها قد بلغت ما بين ٠٠٠ر٤٠ و ٠٠٠ر٧٠ جندى ، إجتمعت فى مراكش قبل أن تبدأ فى زحفها على السوس . وأرسل السلطان لها الامداد والتموين عن طريق البحر وأغادير . ولكن فقر الاقليم بعد بضع سنوات من الجفاف والقحط ، وصعوبة الامداد والتموين ، لم تمكن قوات السلطان من الوصول حتى جوليمين . ولم تقع معارك تذكر فى هذه الحملة ، رغم أن معظم رؤساء وشيوخ السوس أعلنوا خضوعهم للسلطان . ولقد ترك السلطان بعض القواد والقضاة فى المنطقة التى خضعت له ، وقام بتحصين مدينة تزنيت ، حتى يتخذها قاعدة لعمليات مقبلة فى الإقليم .

وصمم المولى الحسن على القيام بحملة جديدة فى سنة ١٨٨٦ لتدعيم سلطته فى جنوب المغرب ، ونقل الامداد والتموين من جديد إلى اغادير ، وجمع ٤٠٫٠٠٠ جندى فى مراكش ، ثم بدأ فى الزحف . وتمكن السلطان من عقاب آيت عطه وآيت تينان ، وعين بعض القواد من بين رجال الشيخ حسين بن هاشم . ووصلت جنود السلطان إلى جوليين ، وانشأت عدداً من القلاع أو القصبات على الطريق الموصل إلى الساحل . وتمكن بذلك السلطان من تدعيم سيطرته على هذا الاقليم ، ومنع بالتالى القيادات المحلية من الاتصال بالاجانب .

واخيراً فان هذه الأحداث التى شهدها جنوب المغرب والمناطق الصحراوية فيه قد ساعدت على زيادة ربط هـــذه الاقاليم بالوطن الأم ، ووصول التنافس الدولى إليها ، وعلى تأثر الأوضاع الاقتصادية وبالتـالى السياسية بهذه العوامل . فنجـد أن فيدرب ينصح حـكومة باريس فى سنة ١٨٨٥ باحتلال السواحل الواقعة بين المغرب ودكار ، وبشكل يمنع أطماع الانجليز والاسبانيين فى هذه المناطق ، وكان يهدف إلى ربط هذه المناطق داخليا مع مع بقية المستعمرات الفرنسية فى إفريقية ، ومن البر ، وقبل أن تقوم دولة أخرى بالاستيلاء عليها من البحر . وكانت هـذه النصيحة أساسا لعمليات فرنسا فيما بعد فى منطقة موريتانيا وأدرار . ولم يتراجع السلطان من ناحيته عن الإصرار على سيادته على كل هذه المناطق ، ومن منع الأجانب من النزول إليها .

كما أن حملات السلطان قد عملت على زيادة تدهور تجارة الصحراء ، وخروج جزء منها إلى رأس جوبى ، والجزء الاخر إلى السنغال ، خاصة وأن سياسة تبلور المصالح بين أنصار المخزن من ناحية ، وأعوان التعامل مع الأجانب فى الجنوب من ناحية أخرى ، كانت لاتساعد على استقرار الأحوال ، ولا على استمرار التجارة فى سيرها الطبيعى . فارتفعت أسعار بعض السلع ، نتيجـة للاخطار المتزايدة والمغامرة التى تقابل التجارة ، كما أن بعض التجار المغاربة

المقيمين فى السودان والسنغال اضطروا إلى مواصلة عملياتهم التجارية عن طريق أوربا ، وتجنس بعضهم بالجنسية الفرنسيـة ، أو حصل على الأقل على الحماية الفرنسية. وقلت سلع ريش النعام والتبر وسن الفيل بين صادرات المغرب ، فى الوقت الذى أخـــذت فيه مستعمرة رأس جنوب إفريقية فى التخصص فى تربية النعام وتصدير ريشه لكل العالم ، وقلت فيه أهمية طرق تجارة القوافل بين السودان الغربى وبين المغرب ؛ وكذلك قل عدد العبيد الذين يصلون إلى المغرب عن طريق تندوف وعن طريق توات. ورغم أن صادرات المغرب قـد استمرت صوب السودان الغربى وتمبكتو إلا أن حجمها قـد أخـذ فى القلة فى الثمانينات . وجاء احتلال القوات الفرنسية لتمبكتو فى سنة ١٨٩٤ لكى يقضى على تجارة المغرب مع السودان .

ولقـد زاد فى نفس هـذه الفترة فقر جنوب المغرب وضوحا ، وظهر ذلك من هجرة بعض الأهالى ، وخاصة اليهود ، من وادى السوس صوب المدن الكبرى فى الشمال ، مثل مراكش ، ومنها صعوب المدن الساحلية ، مثل آسفى ، التى أصبحت مركزاً هاما من مراكز تجمع اليهود فى المغرب . ولقد قاست مراكش نفسها من هجرة عدد من الأهالى صوب الموانى . أما أهالى درعا والسوس من المسلمين فان عدداً منهم قد أخذ فى الهجرة وطلب العمل ، حتى فى الجزائر . وحدث كل ذلك فى وقت استحكمت فيه أزمة اقتصادية مزدوجة على كل من أوربا والمغرب ، وبشكل ساعـد على زيادة تبلور الأوضاع الاقتصادية ، وبالتالى الاجتماعية والسياسية .

(٥) أزمة سنة ١٨٧٨ — ١٨٨٤ : —

لم يشهد المغرب فى تاريخه كثير من الأزمات تصل فى قوتها وعنفها إلى عنف وقوة الأزمة الاقتصادية فى الفترة الممتدة بين سنتى ١٨٧٨ و ١٨٨٤ . وصحب هذه الأزمة المغربيـة أزمة أخرى فى أوربا ، نتجت عن أسباب مختلفة تمام الاختلاف عن أسباب أزمة المغرب ، ولكنها عملت بالتـالى على

التكامل مع عوامل الأزمة المغربية ، وبشكل أدى إلى مضاعفات خطيرة فى هذا الاقليم العربى .

ذلك أن الأزمة الأوربية نتجت عن إنهيار أسعار الأسهم وأسعار العملة ، ونتيجة لزيادة الانتاج والتصنيع ، وعدم تمشى التسويق والتوزيع مع سرعة الآلة . فادى ذلك إلى إنخفاض أسعار السلع ، وإلى افلاس كثير من المصارف والشركات والبيوت المالية ، كما أنه أدى إلى إنخفاض أسعار المنتجات الزراعية والمواد الأولية ، وندرة رؤوس الأموال فى الأسواق ، وإنخفاض أسعار النقل ، وتدخل الحكومات بالتالى لتطبيق أنظمة من الحماية الاقتصادية لسلعها ولمنتجاتها .

ولقد صحب إنخفاض أسعار المحاصيل والمنتجات الزراعية فى أوربا منذ سنة ١٨٧٥ التوسع فى إنشاء السفن عابرات المحيط ، وإنخفاض أسعار النقل عليها ، مما سهل ورود كميات كبيرة من القمح الأمريكى إلى أوربا ، كما أن فتح قناة السويس للملاحة ، وإنخفاض رسوم المرور فيها ساعد على وصول كميات كبيرة من الجلود من الهند إلى أوربا ، وساعد على وصل كميات أخرى من الصوف من استراليا إلى إنجلترا ، خاصة وأن إستراليا أخذت فى هذه الفترة فى التوسع فى تربية الأغنام ، وبشكل ضخم . وكان على المغرب أن يبيع منتجاته بأسعار منخفضة وأن تسهل حكومته عمليات التصدير ، وتخفض الرسوم المفروضة عليها ، حتى يتمكن من الاستمرار فى التعامل مع الخارج ، ولكن المغرب عجز عن مسايرة هذه الأوضاع الجديدة ، فضاعت منه هذه الإمكانيات ، وفى وقت استحكمت فيه أزمة أخرى فى بلاده .

وبدأت الأزمة الاقتصادية المغربية بندرة الأمطار ابتداء من سنة ١٨٧٧ ، واستمر ذلك بشكل عام لمدة سبع سنوات . وأدى ذلك إلى قلة المحاصيل وارتفاع أسعارها ، وموت عدد كبير من البهائم ، وزيادة القحط وإنتشار المجاعة والأوبئة ، وهجرة عدد كبير من الأهالى من الداخل صوب الموانى .

وصحب انقطاع الأمطار هجوم أسراب الجراد على جنوب المغرب، وخاصة على بلاد الحاحا والشياظمة. ووصلت أسعار القمح والشعير إلى ٣٠٠٪ فى فترة أسابيع معدودة، وماتت آلاف من البهائم نتيجة لانعدام المراعى وعدم وجود الغذاء. وخرج آلاف من الفلاحين من البادية إلى المدن وبدون عمل او طعام، فامتلأت مراكش وموجادور بالمهاجرين والفقراء والسائلين، وكانوا مجالا خصبا لانتشار الأوبئة، وخاصة الكوليرا والتيفويد.

وظهرت الكوليرا فى فاس ومكناس فى أواخر يوليو سنة ١٨٧٨، وارتفع عدد ضحاياها فى كل يوم، ووصل مفعولها المميت حتى الساحل وآسفى وموجادور، كما وصل إلى الدار البيضاء ومزغان فى شهر سبتمبر، وأخذت فى حصد أرواح كثير من الأهالى، وخاصة الفقراء والمعوزين، وباعداد كبيرة، وفى كل يوم. وساعدت المجاعة على إنتشار هذه الأوبئة وبسرعة، كما أن إجراءات الحجر الصحى، فى هذه المناسبة كانت ضربة قوية لتجارة المغرب الخارجية فى ذلك الوقت.

ولقد ساعدت هذه الحالة على سيادة الفوضى فى البلاد، وخاصة فى منطقة الحاحا. وجاء الشتاء التالى قاسيا قارسا فى بردة، ومع قلة التغذية إنتشر وباء التيفويد، وأخذ فى حصد الأرواح حصداً. وأصبح من الصعب المرور فى شوارع المدن، وهى مكتظة بالآلاف من الفقراء والمتسولين والمرضى.

ووقف دولاب العمل فى التجارة وفى الزراعة، فقل الإنتاج. وكانت ندرة البذور ومرض المواشى تمنع الفلاح من العمل، واحتفظ كل من لديه بعض الحبوب بما لديه منها، وخشى من بذرها فى الأرض، حتى لاتضيع عليه مع هذا الجفاف، ويموت جوعا. وامتنع التجار الأجانب عن تقديم سلفيات للفلاحين المغاربة، وخاصة مع انخفاض أسعار المنتجات

الزراعية فى أوربا ، وحاجتهم إلى استرجاع رؤوس أموالهم . فارتفعت نسبة الأرباح على السلفيات فى المغرب إلى درجة كبيرة ، وفى حالة وجود السلفيات .

ورغم أن الأمطار سقطت فى عام ١٨٧٩ – ١٨٨٠ إلا أن الجفاف عاد من جديد . وحتى فى هذ السنة كان الفلاح من الضعف والهزال بشكل لا يسمح له بالعمل ، وكان كثير من الفلاحين قد فقد بها ثمة ، كما أن كثير منهم كان قد هجر أرضه . وعاد الجفاف لكى ينذر باستمرار الأزمة ، وعلى مدى طويل . واضطر المولى الحسن إلى شراء الحبوب اللازمة لا طعام جيشة من أوربا ، خاصة وأنه كان يستعد ، فى أثناء هذه الأزمة للزحف على منطقة وادى السوس ، وإخضاع الاهالى هناك لسلطته فى سنة ١٨٨٢ . وكانت مصيبة حلت بعباد الله والمساكين .

وظلت هذه الحالة مستحكمة فى المغرب حتى سنة ١٨٨٤ ، وزاد من حدتها انخفاض أسعار المواد الخام فى الأسواق الأوربية ، وخاصة الجلود والأصواف ، التى أخذت كل من الهند واستراليا فى تصديرها لأوربا ، بكميات كبيرة ، وبأسعار منخفضه ، وبشكل يحرم المغاربة من منافستها ، وخاصة أمام ازدياد صعوبات النقل فى المغرب نتيجة لقلة البهائم ، وإنعدام التغذية . فزادت تكاليف ارسال الجلود والصوف المغربى إلى الساحل ، وبنسبة كبيرة ، فى الوقت الذى تمكنت فيه أوربا من الحصول على نفس هذه المواد الأولية ، من الهند واستراليا ، بأسعار منخفضة . ولقد أثرت هذه المجاعة كذلك على قوة إنتاج المغرب للجلود والأصواف ، وبشكل شبه مستديم ، ويمكننا أن نضيف إلى موت عدد كبير من الأغنام والمواشى نتيجة للمجاعة والاوبئة ، ذبح الأهالى لعدد آخر منها ، لأكلها . وجاء التوسع فى بناء السفن عابرات المحيط ، وانخفاض أسعار النقل عليها ، وتوسع الولايات المتحدة فى زراعة القمح والحبوب ، وتصديرها إلى أوربا

فى هذه الفترة ضربه جـديدة إلى الصادرات المغربية . والمهم هو أن المغرب قد عجز فى هذه الفترة عن الاستمرار فى تصدير سلعة الأساسية ، والتى تتمثل فى الجلود والصوف والحبوب ، إلى أوربا ، فى الوقت الذى إستمر فيـه فى استيراد سلع أخرى من الدول الأوربية ، وخاصة الشاى والسكر .

حقيقة أن أسعار الشاى والسكر قد انخفضت فى المغرب فى ذلك الوقت ، ورجع ذلك إلى إستيراد أنواع رديئة ، إلا أن كمية استهلاك هـذه السلع زادت بسرعة فى أثناء الأزمة ، إذ أن الأهـــالى كانوا يوهمون أنفسهم بوجود شيء مالى بطونهم ، وهو الشاى ، الذى يزيد من صبرهم على تحمل الجوع .

وكانت لهذه الأزمة نتائج مالية خطيرة ، خاصة وأنها منعت المغرب من التصدير ، فى الوقت الذى إضطر فيه إلى الاستيراد ، وخاصة إستيراد الشاى والسكر والحبوب . وكان الميزان التجارى فى غـير صالح المغرب فى هـذه الفتره ، وزاد الاستيراد عن التصدير فيها بما يقرب من ٣٠٠ مليون فرنك ذهب ، وهى قيمة العملة ، والمعدن النفيس التى خرجت من البـلاد فى هذه الفترة وحدها ، أى حوالى ١٢ مليون جنيه انجليزى (ذهب) . وكان هذا الزيف المالى يقرب فى مجموعـــة من قيمة ثلث الغرامة الحربية التى اضطر المغرب إلى دفعها لاسبانيا ، والتى استمر فى دفعها على خمسة وعشرين سنة . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك ما كان يدفعة السلطان لشراء الأسلحة والذخائر من الخارج ، ومايشترى به الامداد والتموين لقواته .

ولقد انتشرت فى هذه الفترة العملة البرونزية فى المغرب ، وكان عدداً كبيراً منها مزوراً ، وتقل قيمتها الفعلية عن قيمتها الرسمية بكثير . وضرب عدد من هذه القطـع فى اقليم السوس ، وصدرت أوربا للمغرب كميـات أخرى ، عن طريق التهرب . وأخذت العملة الرديئة فى الانتشار فى البلاد ، فى الوقت الذى سحبت فيـه العملة الجيدة ، وأخـذت فى الهرب صوب

الخارج ، وصوب البلاد الأوربية : وأخذ المخزن يجمع الضرائب من قطع العملة الردئية ، فى الوقت الذى اضطر فيه إلى دفع مشترياته فى الخارج بقطع العملة الجيدة ، وكانت نادرة . وحاول المخزن تدعيم العملة المغربية ، ولكن بدون جدوى ، خاصة وأن التجار والقناصل الأوربيين وقفوا فى سبيلة ، وفى الوقت الذى أصرت فيه أوربا على دفع مشتريات المغرب بالمعادن النفيسة . وكان المخزن مضطراً حتى سنة١٨٨٥ إلى دفع بقيةالغرامة لاسبانيا ، كما كان السلطان محتاجا إلى تزويد جيشة بما يلزمه من الخارج ، وأدى ذلك بالمخزن إلى صعوبات مالية ، فى الوقت الذى قلت فيه الرسوم الجمركية والضرائب الداخلة إلى خزينة الدولة . وهكذا اضطر المولى الحسن ، مادامت خزينته خاوية ، إلى أن ينزل إلى ميدان التجارة بنفسه ، وأخذ فى تصدير الحبوب لأوربا ولحسابه ، وفى الوقت الذى قلت فيه الحبوب اللازمة لطعام الشعب . وحاول المولى الحسن أن يحقق من هذه العملية بعض الأرباح ، ولكنه أغضب التجار الأجانب الذين رأوا فى هذه العملية مايتناقض مع حرية التجارة ، كما أغضب كثير من الأهالى الذين رأوا هذه العملية فى وقت غير مناسب ، وتساعد على زيادة ارتفاع أسعار قوت الشعب ، وفى وقت المجاعة . كما أن المولى الحسن فكر فى عقد قروض من البيوت المالية الأوربية ، ودخل المغرب فى هذه الفترة فى نفس الدور الذى دخلته مصر والدولة العثمانية وتونس فى أواسط القرن التاسع عشر ، وهو دور التفاعل بين مجتمع يعتمد على الزراعة ، ومجتمع أوربي رأسمالى ، ويعتمد على التجارة والصناعة .

كما أن هذه الأزمةقد أحدثت تغيرات اجتماعية كبيرة فى البلاد ، نتيجة لانخفاض مستوى معيشةالبعض ، وتحقيق البعض الآخر لأرباح كبيرة وطائلة . فلقد زادتهذه الأزمة فى حجم البطالة ، وأثرت بالتالىعلى أجور الكادحين ، وفى الوقت الذى لم تزد فيه رواتب الموظفين . كما أن الضرائب لم تنخفض فى قيمتها ، واشتد المخزن فى جمعها . فأدى ذلك إلىانتشار البؤس

وخاصة بين الكادحين وصغار الفلاحين وظهرت البادية وكأنها قد أصبحت مهجورة ، وعملت الأوبئة والمجاعات وحدها على خفض عدد سكان المغرب بنسبة تصل إلى ١٥٪ . واضطرب الامن والنظام نتيجة هجرة الاهالي المستمرة من منطقة إلى أخرى ، مما اضطر المخزن إلى التشدد معهم في محاولته المحافظة على النظام . أما أولئك العمال الزراعيين الذين حاولوا الاحتفاظ بعملهم عند سادتهم فانهم انخفضوا إلى مستوى يقرب من مستوى عبيد الأرض . وكم من تاجر وقفت تجارته ، واضطر إلى دفع التزاماته نقدا ، أو أجبر على الإفلاس : وكانت نكسة واضحة ، وفى كل ميدان . ولكن هذه الأزمة ساعدت فى نفس الوقت على تزايد رؤوس الاموال فى بعض القطاعات ، وخاصة تلك التى تعمل فى استيراد المواد الاساسية والضرورية ، والتى تتاجر فى الحبوب ، أو تتاجر فى الفضة والذهب والمصوغات : وعمل عدد منهم على تسليف الفلاحين بفوائد تصل إلى ٥٠٪ أو ٦٠٪ فى نفس السنة ، ودون أن يدفعوا ضرائب على هذه الارباح . وانتشرت عمليات المضاربة والاستغلال بل والاستنزاف ، وقام بها كل من يعمد إلى استغلال هذه الكارثة لتحقيق الارباح ، وعمل بها على رفع مستوى معيشته ، وطبقته الاجتماعية ، نتيجة لرؤوس الاموال التى استند اليها . واتسعت عمليات رهن العقارات والاراضى الزراعية ، وخاصة لدى الاجانب والموسرين ، وأغرت هذه العمليات الاوربيين على تملك الاراضى والمزارع فى المغرب ، خاصة وأنها أصبحت بثمن قليل . وزادت فى هذه الفترة الفروق الاجتماعية وضوحا بين الطبقة الفقيرة والكادحة ، وبين الطبقة الوسطى التى استمرت فى النمو ، واشتملت على تركز عدد من الاسرائليين فى المغرب كرجال رأسماليين لهم وزنهم وثقلهم ، كما اشتملت على نمو الرأسمالية المتاجرة المغربية وسيطرتها على جزء هام من إقتصاد البلاد ، بعد أن تخلصت من المنافسين الصغار . وساعد هذا النمو على التركز ، على إستمرار نمو الطبقة البرجوازية المغربية ، فى الوقت الذى زاد فيه الفقير ضعفا على ضعفه .

وأخيرا فان هذه الازمة الاقتصادية والماليـة قد دفعت البيوت المالية الأوربية الكبيرة إلى التدخل فى المغرب ، وبنفس الطريقـة التى كانت قد تدخلت بهـا فى تونس منذ عشرين سنة . وسيسير هذا التدخل ، مع تركز المشروعات وقوتها فى نفس الوقت ، وبشكل يساعد على شرح تغير السياسة الأوربية فى المغرب ، وزيادة أطماعها الرأسمالية ، وبالتالى الاستعمارية فيه. وستتشابك العوامل الدبلوماسية مع المصالح الاستراتيجية والمصالح التجاريه والمالية ، ولعدد من الدول الاوربية فى هذا الاقليم العربى ، وبشكل يهدد بنشأه تنافس دولى .

الفصل الثامن عشر

الأطماع الاستعمارية والتنافس الدولى

زادت الأطماع الاستعمارية فى المغرب الأقصى ابتداء من الثمانينات فى القرن التاسع عشر ، وفى الوقت الذى كان يجاهد المغرب فيه لمحاولة تطبيق سياسية للاصلاح ، وفى الوقت الذى كانت تقابله فيه صعوبات كبيرة وخاصة فى النواحى الاقتصادية والنواحى السياسية . وعلاوة على أن الدول الأجنبية كانت تتخذ مسألة الحماية تكئة لها لزيادة نفوذها فى داخل البـــلاد ، فانها كانت تحاول الوصول الى الامكانيات الاقتصادية لصحراء المغرب الجنوبية ولتجارة السودان الغربى وتحرم المغرب من مورد هام من موارده . ولقد استمرت هذه الاطماع الاستعمارية الأوربية فى التزايد فى المغرب ، وبسرعة ، ونزلت دول جـديدة إلى الميدان ، لمنافسة غيرها ، ولمحاولة الحصول على المكاسب لنفسها . ولكن إذا كانت الدول الأوربية قد سارت على مثل هذه السياسة فان أى منها لم يكن يفكر جديا فى الاسراع بفرض حمايته على المغرب، مما أدى إلى اقامة نوع من التوازن السياسى لنفوذ الدول الأوربية وأطماعها فى هذا الاقليم ، واستمر هـذا التوازن لعـدة سنوات ، إلى أن زادت قوة الضغط ، وعجزت القوى الوطنية، ماديا ومعنويا عن صده أكثر من ذلك . وسيصعب على المغرب أن يستمر فى العمـل على تطبيق سياسة الاصلاح ، ما دامت الحرية ، اللازمة للحركة كانت تنقصه ، وستتخذ الدول الأوربية هذه الذريعة لكى تعلن ضرورة اشرافها على الموقف حتى يستمر الاصلاح . وحين تتفق الدول الأوربية فيما بينها سيكون نهاية الاستقلال المغربى .

(١) سياسة الدول العظمى :

شهد المغرب فى السنوات التالية لانعقادمؤتمر مدريد، وبمجرد استحكام الأزمة الاقتصادية الثانية فيه دولا أوربيةجديدة تحاول زيادة نفوذها فيه مثل ألمانيا ، كما شاهد دولا عرفها من قبل مثل فرنسا قام ممثلوها فى بلاده بالتآمر ضده وضد سلامة دولته ووحدة ترابه. ومع هـذا التزايد للنفوذ الأجنبى وللأخطار التى يواجهها ساعد الموقف الدولى المغرب الأقصى على أن يجد دولا تقف إلى جانبه ، وضد هذا الاتجاه المعادى ، إذ أن مصالحها والموقف الدولى كانت تفرض عليها الاحتفاظ باستقلال المغرب وسلامة أراضيه . ويتمثل هذا الانجاة الآخر فى موقف كل من بريطانيا وإسبانيا وايطاليا أمام تزايد المصالح الالمانية فى المغرب ،وتزايدأخطار المشروعات الفرنسية على سلامته .

وكانت علاقات المانيا بالمغرب تكاد تكون معدومة قبل سنة ١٨٧٥ ، خاصة وأن المانيا كانت مشغولة فى ذلك الوقت ببناء امبراطوريتهافىأوربا نفسها ، ولم تكن الصناعة الألمانية قد وصلت بعد إلى تلك المرحلة التى تتطلب فيها الحصول على أسواق خارجية وضمان المواد الخام . وحتى بعـد هذه السنة ، ولمدة عشر سنوات أخرى كانت مصالح المانيا فى المغرب لها لون سياسى ، داخل نطاق العلاقات الدولية والتوازن الدولى ، أكثر من أى لون آخر ، وخاصة اللون الاقتصادى . حقيقة أن المانيا قد حاولت الافادة من طنجة لخلق المشكلات أمام فرنسا فى الجزائر وخاصة فى أثنـــاء الحرب السبعينية ، وهدفت من وراء ذلك إلى شـغل جزء من القوات الفرنسية فى شمال افريقية فى الوقت الذى تبدأ فيه زحفها صوب باريس . وأجبر هـذا المانيا منذ أول علاقتها مع المغرب على أن تسير فى سياستهامع الأهالى المسلمين وضد توسع القوى الأجنبية فى بلادهم . ولذلك فان هذا العامل ستحتفظ به

المانيا لفترة طويلة كدعامة أساسية لسياستها فى بلدان المغرب الكبير، وستكمل به سياستها فى الشرق الأدنى العربى حين تعلن صداقتها للخليفة العثمانى ، ولثلثمائة مليون مسلم . ولكن المهم هو أن المانيا لم تتمكن من القيام بأى مجهود يذكر من طنجة مع العناصر الوطنية والثورية فى الجزائر ، فى أثناء حربها مع فرنسا .

ولقد سرت الاشاعات من وقت لآخر عن قيام محاولات المانية للحصول على إحدى القواعد العسكرية والتجارية فى شمال المغرب وقرب حدود الجزائر ، ولكن الظاهر أن هذه الاشاعات كانت تعمل فى مجال النطاق النفسانى لارهاب فرنسا من الناحية المعنوية باقتراب المانيا من ممتلكاتها فى شمال افريقية ، خاصة وأنه كان لا يسهل على انجلترا رؤية النفوذ الألمانى ، بل الجنود والبحارة الألمان ، فى قاعدة جديدة لهم فى البحر المتوسط ، ولا تبعد كثيرا عن جبل طارق . وكان معنى قيام المانيا بمثل هذه المحاولات هو أنها ستنشىء حلفا فرنسيا بريطانيا ضدها فى اوربا، وكانت المانيا لا تفكر أبدا فى الوصول إلى مثل هذه النتيجة . والواقع أن الأحداث قد سارت فى طريق مغاير لهذا الطريق ، إذ أن بسمارك قد بدأ مفاتحات مع حكومة لندن فى سنة ١٨٨٠ لمعرفة امكانية الوصول إلى تحالف بين البلدين ، يبنى على أساس تفاهم تام فى السياسة التى يسيرون عليها فى شمال افريقية ، ومعنى ذلك أن المانيا لم تحاول الحصول على قواعد عسكرية أو تجارية فى هذه المنطقة .

والواقع أن المانيا قد سايرت بريطانيا فى سياستها فى المغرب حتى سنه ١٨٨٠ ، وحتى عقد مؤتمر طنجه ، وإن كانت قد بدأت فى تغيير هذه السياسة فى نفس هذه السنة، وفى مؤتمر مدريد ، وذلك لتشجيع فرنسا على العمل فى شمال افريقية حتى تبعدها بذلك عن الألزاس واللورين . ولذلك

فيمكننا أن نقول أن المانيا كانت تتخذ المغرب الأقصى وسيلة لا غاية ، ولكى تصل به إلى تحقيق سياسة التوازن الدولى ، أو التوازن البسماركى التى حاولت إنشاءه على القارة الأوربية . ولا يبعد أن يكون بسمارك قد رحب حتى بانشغال فرنسا كليا بالمغرب ، إذ أن ذلك سيأخذ منها كل وقتها وكل مجهودها . ولقد عارض بسمارك مشروعات القنصل الألمانى فى موجادور فى سنة ١٨٨١ لانشاء مؤسسة المانية فى وادى السوس ، حتى لا يثير مخاوف فرنسا . كما أنه رفض بعد ذلك مساعدة بعض عناصر الوطنيين الجزائريين الذين حاولوا القيام بعمليات حربية ضد فرنسا فى الجزائر . وظهر هذا التقارب الألمانى الفرنسى فى أجلى معانيه فى سنة ١٨٨٤ ، وظهر وكأنه موجه ضد انجلترا ، كما ظهر وكأنه يكمل تقاربا المانيا إسبانيا فى نفس الوقت ، وكأنه يهدف تقسيم المغرب إلى منطقتى نفوذ بين فرنسا واسبانيا .

وعلى أى حال فلقد تزايدت المصالح الالمانية فى المغرب مع مرور الزمن خاصة وأن المغرب كان يحتاج إلى بعض المصنوعات ، ويحتاج إلى المدفعية اللازمة لتسليح جيشه ، وكانت مدفعية كروب هى أشهر مدفعية فى العالم فى ذلك الوقت . ولقد اتصل المولى الحسن بألمانيا فى سنه ١٨٧٧، وأرسل فيها سى بن سليمان سفيرا ، وكلفه فى نفس الوقت بالاتصال بمصانع الاسلحة الثقيلة فى المانيا . وسرت الاشاعات فى ذلك الوقت بأن المغرب سيمنح المانيا إحدى المحطات فى منطقة الريف . ولكن هذه الاشاعة تناست أن بسمارك لم يكن فى ذلك الوقت من أنصار سياسة التوسع الاستعمارى ، وخاصة إذا ما كانت هذه السياسة تكلفة الاموال بدون طائل . وعلى أى حال فان هذه السفارة المغربية فى المانيا كانت أساسا للبدء فى صلات تدعم مصالح البلدين . وذهب فى العام التالى إلى المغرب ممثل عن مصانع كروب ، ثم حضر بعده ابن كروب نفسه فى سنة ١٨٨١ و سنة ١٨٨٢ و سنة ١٨٨٣ ،

وكان يهتم بالمعادن والمناجم الموجودة فى المغرب ، وبتزويد الجيش المغربى بالاسلحة ، وكذلك بارسال عدد من الطلبة للدراسة فى المانيا . وكانت المانيا قد بدأت فى الاهتمام بالاسواق وبالمواد الاولية ، وبدأ البنك الالمانى عملياته فيها منذ سنة ١٨٨٠ ، وبدأت أنظارها تتجه إلى أمريكا الجنوبية ، وإلى استراليا ، وإلى افريقيـة ، وبدأ دور هامبورج فى الظهور كمدينة تستعد للتعامل مع ما وراء البحار . ولقد أفادت المانيا من استعداد المخزن لكى تزيد من نفوذها فى البلاد ، وبدأت فى التفكير فى تدعيم نفوذها فيه خاصة وأن السلطان وعـــدد من رجاله رأوا فيها ما يوازن ويعادل تزايد المصالح والاطماع الفرنسية فى البلاد ، مع الأطماع الاسبانية ، فى نفس الوقت الذى يمكنها فيه أن تقف وجها لوجه أمام انجلترا . وكانت المانيا لا تزال تحظى بتلك الهالة التى أحاطت بها بعـد الحـرب السبعينية ، ولم تكن لها أطماع اقليمية أو اقتصادية ، وكان فى وسـع المولى الحسن أن يعتمد عليها وعلى بلجيكا فى كل ما يلزمه دون أن يؤثر ذلك على القوى الموجودة فى البحر المتوسط .

ولقـد تزايد عدد الطلبة المغاربة الذين يدرسون فى المانيا فى كل عام . وإذا كانت فرنسا قد نجحت فى منع المانيـا من إرسال بعثة عسكرية إلى المغرب فانها لم تتمكن من وقف عمليـات شراء الأسلحة الثقيلة ، وخاصة المدفعية من هذه الدولة الأوربية المنافسة لها . وحينما اشتبكت الروسيا مـع الدولة العثمانية فى حرب البلقان كان من حق الألمان أن يفخروا فى المغرب بأنهم قـد وقفوا إلى جانب المسلمين ومـع الخلافة فى وجـه الروسيا المعتدية . وأفادت المانيا من كل هذه العوامل لكى تزيد مصالحها فى المغرب الأقصى ، وتستخدمه وسيلة لتحقيق أغراضها فى أوربا ، وفى بقية أنحاء العالم .

وإذا كانت المانيا قد بدأت فى النزول فى ذلك الوقت إلى ميدان المغرب فانها قد وصلت لكى تجد فرنسا فى الميدان ، وعلى الحدود .

ولقد غيرت فرنسا موقفها تجاه المغرب الاقصى فى الفترة الواقعة من سنة ١٨٧٩ ، سنة ١٨٨١ بشكل واضح ، ذلك أن الجمهوريين كانوا قد تولوا السلطة وبدأوا سياسة نشيطة خارج حدود أوربا ، وكان موقف فرنسا فى مؤتمر مدريد ، وفى مواجهة بريطانيا ، يعتبر أحد الدلائل على تغير هذه السياسة الفرنسية . وجاء تدخل فرنسا فى تونس لكى يخيف المخزن من الأطماع الفرنسية . وامتد هـذا الخوف إلى الأوساط الدبلوماسية فى طنجة .

ولقد عملت بعض العناصر الفرنسية فى المغرب بشكل عام ، والممثلين الرسميين لفرنسا فى طنجه بشكل خاص ،على انتهاز هذه الفرصة والحصول على مكاسب فى هذا الاقليم العربي . وبدأت المشروعات الفرنسية تتحدد فى شكل مشروعات للسكك الحديدية وخطوط للتلغراف وبعض العمليات الزراعية :

وكانت الحكومة الفرنسية تفكر فى وضع برنامج للتوغل السلمى فى المغرب عن طريق السكك الحديدية والاستغلال الزراعى ، ولكن دون أن تربط بين هذه العمليات وبين الوضع السياسى للسلطنة الشريفية ، خاصة وأن هذه الحكومة كانت مشغولة فى ذلك الوقت بالمشكلات التونسية وكانت تستعد فى نفس الوقت للنزول إلى مدغشقر وللعمل فى افريقية السوداء وفى تونكين ، وإن كان وزيرها المفوض فى المغرب سيحاول دفعها دفعا صوب اعلان حمايتها على هذه البلاد كذلك .

وكانت مسألة الحدود المغربية الجزائرية هى اولى المشكلات التى أثيرت ،

خاصة وأن معاهدة سنة ١٨٤٥ كانت لا تتصل بتحديد الحـــدود بين المغرب والجزائر إلى أبعد من ١٥٠ كيلو مترا ، وتترك بعـدها المنطقة بدون تحديد دقيق . وكان سلطان المغرب هو الذى يطالب بنفسه بضرورة تحديد الحدود بشكل واضح ، خاصة وأن اختفاء هذه الحدود إلى الجنوب من ثنية الساسى كانت تتسبب فى مشكلات شبه مستمرة ، وفى مراسلات مستديمة بين المخزن وباريس والسلطات الفرنسية فى الجزائر والمفوضية الفرنسية فى طنجـة . وكانت هناك مسألتان فى هذا القطاع : الاولى هى حق التعقب لهذا الجانب أو ذاك ، وخاصة فى وقت ثورة أولاد سـيدى الشيخ وثورة بو عمامة فى الجزائر ، والثانية هى مسألة مرور السكة الحديدية الصحراوية فى المنطقة الجنوبية من اقليم وهران ، وامكانية إنشائها على أراضى تخضع للمغرب بالفعل ، أو تخضع لسيادته الاسمية . وكانت ثورات الأهالى فى منطقة الحـــدود الجزائرية المغربية تهـدد فرنسا باستمرار ، وكانت فرنسا تخشى فى نفس الوقت من أن تكون هذه العناصر الثورية هى التى قتلت بعثة فلاترز ، وتخشى من أن تكون متصلة بالعناصر الثورية العربية فى تونس وفى ليبيا ، وخاصة كنتيجة لتوسع فرنسا فى تونس . وعلى أى حال فان هذه الاضطرابات كانت تسمح لفرنسا باتخاذ سياسة نشيطة فى منطقة الحـدود الجزائرية المغربية ، فى نفس الوقت الذى تقوم فيه باخضاع تونس . وأخذت العناصر الفرنسية الاستعمارية المتطرفة فى المطالبة بتغيير خط الحدود ودفعه غربا حتى وادى الملوية وبشكل يسمح له بالاستمرار فيما بعد مع وادى الجير ، ويسمح لفرنسا بالتالى فى الحصول على المنطقة اللازمة لضمان أمن الجزائر ، واللازمة لمد خط السكة الحديدية الصحراوية من الجزائر صوب الجنوب . وكانت هذه العناصر تطالب بضرورة إنشاء سكة حديدية أخرى تربط تلمسان بوجدة ، ويمكن مدها بعـد ذلك حتى فاس ؛ وكانت لا تتناسى أهميـة العامل الإقتصادى لهـذه المنطقة علاوة على أهميتها العسكرية . وكانت هـذه

الطلبات تصل إلى أبعد من ذلك،وتحاول الوصول إلى احتلال فرنسا لمدينة فجيج .

ولقد كان أوردبجا وزير فرنسا المفوض فى طنجة وراء هذه المشروعات، وكان فى نفس الوقت على اتصال بجامبتا ، وبالعناصر اليمينية الفرنسية النشيطة . ولكن الحكومة الفرنسية لم تتمشى مع هذه المشروعات ، وإن كانت قد عملت على الافادة منها ، وكلفت وزيرها المفوض بأن يذهب إلى مراكش ويطلب إلى المخزن اعطاء فرنسا حق تعقب العناصر المشاغبة فى منطقة الحدود ، وأن يشرح له فوائد السكة الحديدية الصحراوية . ولقد وافق السلطان على اعطاء الحق للفرنسيين لتعقب الاهالى عبر الحدود ، وبمعاقبتهم ، وكتب إلى هذه القبائل بنفسه بحسن استقبال القوات الفرنسية وبمعاملتهم معاملة الاصدقاء ، وأثبت بذلك حقوقه على هذه المناطق مادام لا يقدر على منع زحف القوات الفرنسية اليهـــا . ولكنه رفض فى نفس الوقت مرور خط السكة الحديدية الصحراوية فى منطقة توات ، مدعيا بأنها ستعمد إلى تحطيم العلاقات الاقتصادية الموجودة بين المغرب والسودان ، وكان يخشى فى نفس الوقت من أن يكون بناء هذا الخط حقا ثابتا لفرنسا على المنطقة ،أو أن تستغله على الأقل فى استمالة الاهـالى اليهـا بطريقة أو أخرى . وعمـد السلطان فى نفس الوقت إلى تدعيم حـكمة فى كل من وجدة وفجيج .

ولكن هذا الموقف لم يكن كافيا بالنسبة لوزير فرنسا المفوض فى طنجة، وأخذ فى حبك المؤامرات ضد الحكومة المغربية فى جنوب البلاد وفى شمالها فى نفس الوقت ، وأخذ فى الاتصال بعدد من الاشراف والمشايخ ورجال الطرق الصوفية ، وحاول استمالتهم إلى جانب فرنسا .

أما فى الجنوب فانه قد أرسل بعض عملائه إلى تافيلالت للاتصال بالشيوخ،

وفكر فى الحصول على تأييد أحدهم لكى يقف فى وجه الحكومة المغربية ، وذلك عن طريق اعطائه بعض الامتيازات والأراضي والأموال فى منطقة جنوب غرب الجزائر حتى يتمكن من جمع القبائل حوله ، وخاصة تلك التى كانت تخضع للشريف محمد العربى ، ابن عم السلطان . وكان أورديجا يسعى من وراء ذلك إلى إنشاء دولة خاصة فى منطقة تافيلالت تمتد حتى توات وحتى وادى نون ، ويمكن اعلان استقلالها ، وأن تجبرها فرنسا بالعوامل الاقتصادية والعسكرية على التعامل معها ، وضد سلطان المغرب . ولكن السلطان وقف فى وجه هذه المؤامرات، وعين عاملا خاصا فى فجيج ، وزوده بعدد من الجند ، ثم اعتمد على القنصل العام البريطانى لكى يقف فى وجه هذه المؤامرة .

وأما فى شمال المغرب فان المؤامرة التى قام باعدادها أورديجا ، وزير فرنسا المفوض فى طنجة ، كانت أكثر خطراً .

لقد اتصل هذا الوزير بالشريف عبد السلام الوزانى وشجعه على السير فى طريق كانت الحكومة الفرنسية قد رفضت مسايرته فيه من قبل . كان الشريف على صلات وثيقة بممثلى فرنسا فى المغرب ، وكان قد طلب من قبل اعطاءه الحماية الفرنسية ، ولكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك عدة مرات. وكان الشريف قد فشل فى الحصول على معاونة إسبانيا أو إنجلترا ؛ خاصة وأن ظروفه المالية كانت مرتكبة ، وكانت عليه بعض الديون تحتاج إلى سداد . وكان يحاول الاحتفاظ بمستوى معيشة معين ، خاصة وأنه من الاشراف : ولقد شجعه أورديجا على أن يدخل فى صلات مع بعض رجال الأعمال الفرنسيين الذين كانوا قد بدأوا فى الاهتمام بالحصول على بعض الامتيازات فى شمال المغرب ، وخاصة فى المناجم ؛ وكانوا يحاولون دفع حكومة باريس صوب التدخل والقيام بنشاط واضح فى المغرب الأقصى . وتمت هذه العمليات المالية الاولى على ما يشتهى الشريف ، إذ أنهم قد اشتروا

منه بعض ممتلكاته ، واستأجروا منه مساحات واسعة من أراضيه الموجودة فى شمال منطقة الغرب ، وقرب منطقة وزان . وحدثت هذه العملية فى سنة ١٨٨٤ ، وأصبح فى وسع هذه العناصر الفرنسية النشطة أن تستغل موقف الشريف الوزانى فى أى عمليات اقتصادية أو سياسية ما دامت مصالحة المالية قد خضعت لهم . وسرعان ما تقدم الشريف الوزانى بطلب للحصول على الحماية الفرنسية ، وأيده أورديجا فى هذا الطلب ومنحته وزارة الخارجية الفرنسية هذه الحماية طبقا للماده السادسة عشر من معاهدة مدريد . وظهرت خطورة هذه المؤامرة من أن الشريف الوزانى كان رئيسا لاحدى الطرق الدينية وله أعوان واتبـاع فى مناطق مختلفة من المغرب الاقصى وحتى فى الجزائر ، وكانت أراضى رجال هذه الطريقة متسعة وكبيرة ، وكان فى وسع فرنسا أن تستند إلى هـــذه العملية لكى تنشىء دولة داخل الدولة وعلى أسس قوية .

ولقد جاءت هـذه المؤامرة فى وقت اشتداد الأزمة الاقتصادية فى المغرب ، وفى الوقت الذى كانت فيه أطماع الغربيين قد ظهرت واضحة فى الصحراء المغربية ، وحتى فى منطقه السوس ، فهل كانت فرنسا تهدف من هذه العملية الحصول على امتيازات اقليمية فى المناطق الشمالية من المغرب ؟ لقد وافقت الكى دورسيه على هذه العملية فى الوقت الذى كانت فيه مشغولة فى مناطق أخرى ، ولم يكن لديها خطة واضحة محددة لاستغلال هذه العملية على الصعيد الدولى أو الاقليمى ، ولكننا نلاحظ أن تلك المجموعة من رجال الاعمال والسياسة التى أحاطت بأورديجا وأيدته فى هذه المؤامرة ، وكان بعضها يدير شركات للملاحة ومصارف ويعمل بالتعدين أو يشرف على بعض الصحف ـ كانت هذه المجموعة تحاول دفع فرنسا فى طريق ينتهى بها إلى تدخل فعلى فى هذه المنطقة ، ويؤثر على وضعيتها . ولقـد شرحت

الصحف الاستعمارية فى ذلك الوقت أنه يمكن لهذه العملية أن تقضى على السلطة الشريفيه ، وأشارت إلى أن شريف وزان يمكنـه أن يعادل السلطان . وأشارت غيرها إلى أن هذه الشخصية تساير الغرب أكثر من السلطان، ومن الواجب تأييدها ، وعلى طول الطريق .

ولقد استمرت هذه المؤامرة حينما حاول الشريف الوزانى أن يظهر بمظهر المتحرر ، وأعلن موافقته على الغاء الرق فى منطقته ، وأصدر فتوى شرعيه بأن الرق لايمت بأى صـلة إلى الإسلام ، وذلك فى الوقت الذى كان المولى الحسن يعارض فيه ضغط الدول الأوربية عليه لاعلان الغاء الرق فى سلطنته. ثم قام الشريف بعد ذلك بالسماح لليهود فى منطقته بارتداء الأحذية . واستغلت الصحافة الاستعمارية هـذه الحادثة من جـديد لكى تثنى عليه وتهاجم فى نفس الوقت سلطان البلاد وتتهمه بالرجعية وبأنه سيد اقطاعى رغم تطور الزمن .

لقد حدث كل ذلك والوزير الفرنسى أوردبجا يزيد فى نشاطه لزيادة عدد من يحصلون على الحمايه الفرنسية من المغاربة، وتكامل هذا العمل مع الامكانيات المادية التى وضعت تحت تصرف الشريف الوزانى، والتى سمحت له بالقيـــام بالدعاية لنفسه لدى الأهالى فى منطقة الانجارا . وكانت الصحافة الاستعمارية توالى نشر أخبـار انضمام المغاربة إلى الشريف على أنهـا أخبـار سياسية وهادفة ، ولكى تهيىء الرأى العام الأوربى لعمليات جديدة تقع فى هذه المنطقة .

والواقع أن السلطان قد اضطر فى هذه الحادثة ، وبصفته أميراً للمؤمنين إلى الالتجاء إلى رعاياه المسلمين ، وأصـدر نداءاً شرح فيه أن هذه العملية تخرج بصاحبها عن رأى الجماعة وعن احترام الشرع، وطلب منهم الانصراف عنه إذ أنه من الخـارجين . وجاء القنصل العام البريطانى لكى يؤيد السلطان

فى هذا الموقف ويؤيده فى لندن وفى العواصم الأوربية ،وخاصة تلك التى كانت لاترحب بتغيير الأوضاع القائمة فى المغرب فى ذلك الوقت . ولكن المتآمرين زادوا من حدة اشتعال النار ، ونشأت بعض المشكلات بين ابن الشريف وبين أحد قواد المخزن فى مدينة وزان ، فأهان القائد وطرده ، وتدخلت المفوضية الفرنسية لكي تطلب رسميا ابعادهذا القائد وتقديم اعتذار عما بدر منه . ولقد أضطر السلطان فىهذا الوقت ، ونتيجة لمشكلات الجنوب وحاجته إلى القيام بحملة إلى السوس ، وافتقاره إلى التأييد السياسى اللازم للوقوف فى وجه فرنسا ، وخوفه من أن ينقسم الشعب على نفسه ـ اضطر إلى التراجع وأمر بابعاد القائد ، وكتب أحد وزرائه اعتذارا . ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، إذ أن أورديجا كان يحاول أن يفرض سياسته على وزارة الخارجية الفرنسية نفسها ، وطلب منها أن يعود إلى مقر عمله فى طنجة بعد عطلته الصيفية على ظهر بارجة حربية ، وأن ترسل بعض قطع الأسطول لزيارة هذا الميناء ، وبشكل يعطيه الهيبة اللازمة لتصفية كل المشكلات الموجودة مع المغرب ، ويطلب منه الموافقة على أعطاء بعض امتيازات استغلال المناجم فى شمال المغرب . وكان يحاول أن يقابله رجال الوزانى بعد وصوله إلى طنجة . ولم تكن هذه السياسة غريبة عن تفكير جول فيرى ، ولاغريبة عن بعض الجنرالات الفرنسيين فى الجزائر .ولكن الأمر لم يكن بمثل هذه السهولة أمام وزارة الخارجية الفرنسية ، وخاصة أمام وضوح معارضة كل من انجلترا واسبانيا وايطاليا لمثل هذه السياسة . وكانت انجلترا تحاول الاحتفاظ بالوضع القائم فى المغرب حتى تتمكن من ادخال الاصلاح ، وعن طريق السلطان ، وتواصل عملياتها التجارية دون أن تسمح للأوضاع بالتخلخل ، وبشكل يسمح لفرنسا بجنى الثمار . أما إسبانيا فانها كانت تنظر إلى المنطقة الشمالية من المغرب على أنها لها ، ومن الواجب على فرنسا وغيرها من الدول أن تبتعد عنها . وكان الاتجاه الاستعمارى قد بدأ فى الوضوح والاشتداد فى إسبانيا فى ذلك الوقت ،وساير عملية نمو الرأسمالية

الإسبانية،وحاول توجيه أنظار الإسبانيين صوب انتصارات خارجية . اما إيطاليا فانها كانت قد رأت هجوم القوات الفرنسية من الجزائر على تونس، وقضت بذلك على حلم جميل عاشته شبه الجزيرة لعدة سنوات ، وكانت تمنى نفسها بقرب استيلائها على أرض قرطاجة القديمة . ولذلك فان هذه الدول الثلاث قد وقفت كلها في وجه المؤامرة الفرنسية مع الشريف الوزاني ، وعملت على احباطها .

ولكنا لاحظنا أن المانيا كانت قد غيرت سياستها تجاه المغرب في سنة ١٨٨١ ووضح ذلك من مؤتمرى طنجة ومدريد التي بحثت فيهما مسألة الحماية الأوربية لرعايا المغرب . وبعد أن كانت المانيا تقف إلى جانب انجلترا للاحتفاظ بحقوق المغرب ، وحقوق سلطانه ، وسلامة أراضيه، نجد أنها قد عمدت إلى تشجيع كل من فرنسا وإسبانيا على زيادة نفوذها في المغرب ، حتى توقع بينهما في هذا الميدان ، بعد أن أوقعت بين فرنسا وإيطاليا بخصوص تونس. ومع هذه المؤمرة فشلت سياسة بسمارك في التقريب بين فرنسا وإسبانيا ، إذ أنها قد أدت إلى وقوف إسبانيا مع انجلترا وإيطاليا ضد فرنسا. فهل يمكن لحكومة الجمهورية الثالثة أن تساير وزيرها المفوض في هذه المغامرة وقواتها مشغولة في الجزائر وفي إفريقية السوداء ، وفي مدغشقر والهند الصينية ؟ لقد كان على فرنسا أن تتراجع حتى لا تغير من توازن القوى الموجود في البحر المتوسط ، وفي غير صالحها . ولذلك فانها عملت على تغيير وزيرها المفوض، ارضاءا للدول الأوربية الأخرى ذات المصالح في المغرب .

ولقد كانت هذه الحادثة انتصاراً لموقف بريطانيا ولسياستها في هذا الاقليم وكانت بريطانيا تعتمد على تجارتها مع المغرب وعلى نفوذ قنصلها العام ، هاي ، لدى السلطان ، وصلاته الكثيرة ، وكذلك على بعثتها العسكرية

المتمثلة فى القائد ماكلين لكى تعمل على الحصول على امتيازات خاصة لهـا ، أما إسبانيا فانها قـد نجحت كذلك فى منع النفوذ الفرنسى من الامتداد إلى منطقة كانت لها فيها أطماع واضحة ، وأما ايطاليا فانها كانت قد بدأت فى النزول إلى الميدان الاستعمارى ، وأخذت فى تدعيـم صلاتها ببريطانيا وأخذت كذلك فى زيادة مصالحها فى المغرب الأقصى وشاركت فى تقـديم بعثة عسكرية وفنية لتشغيل الماكينة ، أو آلة صك العملة التى أقامها السلطان فى فاس ، ومصنع الأسلحة والخرطوش الذى أقامه فى قصره فى هذه المدينة. وهكذا ظهر اختلاف تجميع القوى الخارجية مع بعضها فى المسألة المغربية . ولكن رغم تزايد مصالح كل منها فان التوازن ظل موجودا بينهم .

(٢) الاصلاحات وفشلها : —

كانت الأزمة الاقتصادية عاملا أساسيا فى تعطيل برامج الاصلاح ، إذ أنها حرمت السلطان من الوسائل المادية اللازمة للقيام بالمشروعات ، وكان فشل مؤتمر مدريد فى القضاء على « الحماية » لا يزال يهدد المغرب بزيادة عدد الأجانب الذين يقيمون فيه ولا يخضعون للتشريع المغربى . وجاء التهديد الفرنسى سنة ١٨٨٤ لكى يخيف السلطان من القيام بأى عمليات جديدة يعتمد فيها على الاجانب. ولذلك فان الاصلاحات لن تبدأ من جديد فى المغرب إلا ابتداء من سنة ١٨٨٥ ، وستظهر بوضوح ابتداء من سنة ١٨٨٨ ، وبعد أن تحظى البلاد بنوع خاص من الإزدهار .

وجاء زيادة سقوط الأمطار ابتـداء من سنة ١٨٨٥ عاملا مساعدا على زيادة المحاصيل ، وازدياد إخضرار البلاد ونمو المرعى اللازم للبهائم. وساعد ذلك على امتلاء المطامير بالحبوب والغـلال ، وبالتالى على انخفاض أسعارها . كما ساعد على زيادة رؤوس البهائم والمواشى . وساعد هـذا الرخاء والازدهار على تمكن المغرب من التصدير من جديد، وبأسعار معقولة

يمكنها منافسة الأسعار الاوربية . وعادت هذه العملية بالتالى بالارباح على المغاربة ، وساعدت على حصول المخزن على حصيلة من الضرائب والرسوم على عمليات التصدير سمحت له بالانفاق على عدد من مشروعات الاصلاح وخاصة فى ميادين تسليح الجيش وتدريبه ، ومحاولة انشاء بحرية مغربية ، وان كانت عوامل أخرى قد تدخلت لعدم إنجاح هذة المشروعات .

وكانت الأوضاع السياسية ، الداخلية والخارجية ، تجبر السلطان على البدء باصلاح قواته العسكرية كأساس لكل اصلاح آخر ، إذ أن سيادة الأمن كانت أساسا للازدهار الاقتصادى ، وبالتالى لنمو التجارة ، وزيادة حصيلة الدولة من الضرائب ، وبشكل يساعدها على القيام بالاصلاحات الادارية ، التى تمكنها من الاحتفاظ بوحدة البلاد واستقلالها . وكانت هذه السياسة بعيدة المدى ، وتعتمد على عملية التنمية المتواصلة . ولا شك أن ممثل بريطانيا فى المغرب كان يدفع السلطان إلى إنتهاجها ، خاصة وأنها كانت فى صالح السلطان ، وفى صالح المعاملات التجارية البريطانيه .

ولقد واصل المخزن مجهوداته التى كان قد بدأها قبل الأزمة لاستقدام المدربين الإجانب ولإرسال الطلبة المغاربة للتعلم والتدرب فى الخارج وكذلك شراء الأسلحة والذخائر وخاصة من بلجيكا وألمانيا . وكان اهتمام المخزن واضحا بالمدفعية ، سواء أكانت للدفاع الساحلى ، أو للعمليات الحربية والحصار فى الداخل ، وتنافست المصانع الحربية الاوربية فى بيع الاسلحة للمغرب . وزاد عدد قطع المدفعية فى المغرب من ١٦ قطعة فى سنة ١٨٢٥ إلى ما يزيد عن ١٥٠ قطعة فى عهد المولى الحسن ، وأصبحت غالبيتها حديثة كما تنافست المدارس الحربية فى كل من فرنسا والمانيا وايطاليا وبلجيكا وإسبانيا وجبل طارق فى تدريب الطلبة الضباط المغاربة ، وعلى دفعات .

وزاد عـدد البعثـات العسكرية الأجنبية فى المغرب ، وأخـذت البعثة العسكرية الفرنسية فى تدريب جنود المدفعيـة ، وإحدى كتائب المشاه ، أما ماكلين البريطانى فانه قد استعان بأخيه على تدريب ما يقرب من عشرين كتيبة من كتائب المشاه ، وتخصصا فى شراء الأسلحة اللازمة للجيش المغربي ، وأرسلت ايطاليا ابتـداء من سنة ١٨٨٨ بعثـة عسكرية اقامت فى فاس وأشرفت على مشروع انشاء دار لصناعة الأسلحة فيها . وفكر المخزن فى استخدام بعثة عسكرية المانية ، رغم أنه كان يخشى من أن يؤدى ذلك إلى اغضاب فرنسا . وعلى أى حال فلقد استقدم السلطان أحد الضباط الألمان للاشراف على عملية تحصين سواحل الرباط بالمدفعية الساحلية التى اشتراها من كروب منذ سنة ١٨٨٨ ، وحاول أن يكرر هـذه العملية مع سواحل موجادور وتطوان ، وبمدفعية تزن ٣٢ طنا ، وباشراف الضباط الالمـان. أما اسبانيا فقـد اصبحت لهـا بعثة عسكرية فى تطوان تهتـم بالشئون الطبوغرافية ، ثم ارسلت بعثه عسكريه لنفس الغرض إلى فاس فى سنه ١٨٩٠ وقدمت بعض الاطباء للجيش المغربى . وكان كل هذا يساعد على إصلاح الجيش المغربى ، وإن كان يدل على خضوع السلطان لتنافس دولى حـتى فى عمليه إصلاح الجيش .

وحاول المولى الحسن أن يكون نواة للبحريه المغربيه تساعده على سرعه الاتصال بين الموانى وتقلل من خطر عمليات التهريب ، واتفق مـع وزير ايطاليا المفوض فى الدار البيضاء فى سنه ١٨٧٦ على صنع سفينتين له ، ثم اشترى الباخرة « الحسنى » من ليفربول سنه ١٨٨١ ، وكانت لازمه لعملياته فى اقليم السوس فى العام التالى . ثم طلب إلى إيطاليا فى سنة ١٨٩١ الإسراع ببناء فرقاطة ، وعلى أن تأتى بطاقم من البحارة والضباط الايطاليين ، وكان يرغب فى إستخدامها كمدرسة بحرية ، ثم اشترى الباخرة « سيدي التركي »

من المانيا سنة ١٨٩٢، و كانت حمولتها ٣٠٠ طن ومسلحة ببعض قطع المدفعية. وطلب كذلك من احدى الشركات الفرنسية فى مرسيليا صنع إحدى السفن السريعة اللازمة لحراسة السواحل .

والواقع أن هذه المشروعات قد كلفت المخزن كثيرا ، ولكن دون أن تعطيه نتيجة لها قيمتها. ذلك أن الطلبة كانوا فى مستوى لا يسمح لهم بالتعمق فى دراستهم ، كما أن التنافس بين الدول جعل دراستهم سطحية وشكلية . وكان اختلاف مناهج الدراسة يؤثر على تعاون وتفاهم وتكامل عمل هؤلاء الضباط فى المستقبل مع بعضهم . أما تباين الأسلحة المستوردة من عدد كبير من الدول فقد أدى إلى الحاجة إلى تنويع الذخائر المستخدمة ، وزياده صعوبة العمليات . وأدت عملية التسليح إلى قيام تنافس بين المصانع الحربية فى الدول المختلفة ، وأعطى ذلك للعملية لونا سياسيا واضحا. هذا علاوة على أن المخزن لم يقم فى نفس الوقت باصلاح نظام الجيش المغربى نفسه ، سواء من الناحية الادارية أو الرواتب ، فلم تكن هناك أية إدارات ، أو أية « أسلحة » متخصصة ، وفى وقت لم ينتظم فيه دفع الروتب، التى لم تتغير رغم زيادة ارتفاع الأسعار، ولذلك فان عددا من الجنود كان يفر من الخدمة بعد فترة من الزمن ، ويأخذ معه سلاحه وذخائره ، وبشكل يهدد سلامة الدولة ، خاصة وان رجوع هؤلاء الجنود إلى قبائلهم ، مسلحين بنفس أسلحة الجيش الاوتوماتيكية، وبعد حصولهم على التدريب اللازم لاستخدامها كان يصعب العمل أمام الدولة ، ويعطى نتيجة عكسية لما حاولت الدولة الوصول اليه . أما قطع البحرية فانها كانت غير كافية لمراقبة السواحل، وكانت تحتاج إلى وجود عدد من الضباط الأجانب الذين يكلفون الدولة الكثير. وعجزت هذه القطع عن الوفاء بحاجات المخزن حتى فى عملية نقل الجنود إلى منطقة السوس ، واضطر رغم وجودها إلى إستئجار سفن أخرى من أوربا لهذه العمليات ، وكانت القطع البحريه المغربية تقضى معظم

وقتها فى الاصلاح فى الموانى الأوربية . أما البعثات العسكرية الأجنبية فقد تخصصت فى كتابة التقارير لدولها المحترمه ، قبل قيامها بأى عمل آخر ، فساعد وجودهـــا على زيادة التنافس الدولى ، وخدمت أوربا بدلا من أن تخدم المغرب . وعجزت « الماكينه » أو دار الصناعه التى أشرف عليها الايطاليون فى فاس عن صنـع أسلحة وذخائر بأسعار معقولة ، كما أن ماكلين تخصص مع أخيـه فى عمليات شراء الأسلحة الجديدة بدلا من ان يمرنوا القوات المغربية . وانقسمت البعثة العسكرية الفرنسية على نفسها وأخذ أعضاؤها يدسون بعضهم لبعض ، أما تسليح سواحل الرباط فقـد استمر لمدة ست سنوات دون أن يتم ، رغم انه كلف المخزن نفقات طائلة . ولقد نشأ تنافس واضح بين هـذه البعثات العسكرية وبعضها ، وبشكل ساعد على زيادة تدويل المشكلة المغربية ، وكان وجـود هؤلاء الضباط الأجانب فى الجيش المغربي ينقص من قيمة استقلال البلاد. وحاول السلطان أن يتخلص من وجودهم ، ولكن دون جدوى ، إذ أن الدول الأوربية كانت تصر على تغيير هذه البعثات ، لاسحبها ، وتطالب بمعاملة المثل مـع الدول الاخرى التى احتفظت ببعثاتها فى المغرب ، وكأن وجود هذهالبعثات قد تحول إلى « حق » من الحقوق الدولية . هـذا علاوة على أن عملية شراء الأسلحة والذخائر من الخارج كانت مربحـة للمصانع الاوربية ، وللبعثاتالتى تقوم بها ، ولعدد من رجال القصر . واضطر المخزن إلى زيادة قيمة المعونة التى يقدمها الأهالى له للاستمرار فى تسليح قواته، فزادت أعباء الضرائب على الاهالى . ولا ننسى أن عملية شراء الاسلحة والذخائر كانت تساعد على خروج قطع العملة الجيدة من البلاد ، وبكميات كبيرة ، ولا تبقى فيها إلا العملة الرديئة ، فعملت على افقار البلاد . هذا علاوة على أن كل هذا الانفاق كان إنفاقا إستهلاكيا ، ولا يعود بأى عملية من عمليات التنمية، بل كان من اللازم أنه يصل أولا إلى هدفه ، ويعمل على استتباب الامن فى البلاد حتى تتمكن عمليات الازدهار والتنمية من أن تبدأ عملها .

ولقد حاول المولى الحسن أن يقوم باصلاح النظام النقدى الموجود فى البـــلاد ، وفكر فى سنة ١٨٨٩ فى استخـدام آلات دار الصناعة ، أو « الماكينة » التى كانت تنشىء فى فاس فى ذلك الوقت فى هذه العملية ، ولكنه وجد صعوبات كثيرة ، فأمر بصك قطع عملة جديدة فى فرنسا عرفت باسم الريال « الحسنى » ، الذى كان ينقسم إلى نصف ريال وربـع ريال ، ومن الفضة ، وذلك بما قيمته ٢٠ مليون فرنك فرنسى فى ذلك الوقت . ولكن المولى الحسن جعل القيمة الاسمية لهذه العملة متمشية مع القيمة الرسمية ، أى أن وزن مافيها من الفضة كان يساوى ريالا . ولذلك فان قيمتها كان تزيد ٢٠ ٪ عن قيمة العملة الاسبانية المنتشرة فى البلاد . فخرجت هذه القطع بسرعة من السوق وهربت وصهرت . واضطر السلطان إلى أن يتفق على ضرب قطع جديدة توازى قيمة الريال فيها قطعة الخمس فرنكات الفرنسية ، وبمبلغ ٢٠ مليون فرنك أخرى . ولكن انخفاض سعر العملة أثر على هذه القطع الجديدة وجعلها تفقـد ٣٠ ٪ من قيمتها فى التعامل . وحاول السلطان أن يستغل دار الصناعة فى ضرب قطع عملة برونزية ، ولكنها خرجت فى شكل ردىء وتكلفت أكثر من قيمتها بكثير . وادت هذه العمليات إلى إرتفاع فى الاسعار ، نتيجة لانخفاض سعر العملة ، وبشكل أثر على رواتب الموظفين ، وعلى مداخيل المخزن من إيجار أراضى وممتلـكات الأوقاف ، وفى الوقت الذى زادت فيه مصروفات المخزن ، وبشكل واضح ، وخاصة ما يتعلق منها باصلاح الجيش .

وحاول المولى الحسن أن يقوم بمشروعات مختلفة فى الميدان الاقتصادى ، وأثبت أنه كان يرغب فى تطوير بلاده ، والمساهمة فى هذه المشروعات ، وبشكل شخصى ، يعود عليه بالربح ، ويعود على البلاد بالتقدم والرخاء . وكانت دار الصناعة فى فاس ، أو الماكينة ، هى إحدى هذه المشروعات ، رغم أن انتاجها من الخرطوش والطلقات كان رديئا ، ثم فكر فى آخر أيامه فى نقلها إلى مراكش . وعمل على تشجيع زراعة القصب ، وعلى الاهتمام

بمصانع السكر ، كما عمل على تشجيع زراعة القطن . كما أن المخزن قد فكر في استغلال بعض المناجم لحسابه ، وخاصة مناجم الفحم قـــرب طنجة فى سنة ١٨٨٣ ، ولكن الاطماع الفرنسية مع التنافس الدولى تدخلت لوقف هذه العملية ، وكذلك الحال مع مناجم الرصاص والنحاس في إقليم السوس ، ومناجم الحديد ، في جبل الحديد ، قرب موجادور . وفكر السلطان فى عمل افران لصهر الحديد ، والبدء في صناعة الصلب ، حتى يحقق جزءاً هاما من استقلال البـلاد الصناعى . وحاول السلطان أن يحسن وسائل الانتاج الزراعى ، وبشكل يمكنه من الاعتـــماد عليه فى التصدير . وفكر فى تحسين وسائل المواصلات والطرق ، وبدأ هذه العملية بارسال طالبين لتعلم الهندسة المدنية والاقتصاد السياسى فى إيطاليا ، وإن كانت المواصلات الداخلية قـد ظلت سيئة وبدائية . كما أنه فكـــر في انشاء سكة حديدية ، مغربية ، بين فاس ومكناس ، وان كان هذا المشروع قد أرجىء خوفا من تزايد النفوذ الأجنبي فى البلاد . وعلى أى حال فان بعض المجهودات قد وضحت في تحسين الموانى وانشاء الارصفة فيها وبعض المنارات ، كما انشئت محطة إشارات بحرية فى رأس سبارتل ، واخضعت للاشراف الدولى ، لمجموع الدول الاوربية التى لها تمثيل دبلوماسى فى طنجة ، وخضعت هذه المحطة لسيادة المغرب . لقـد كانت كلها مجهودات لهـا قيمتها ، خاصة وانها إنشئت فى وقت عملت فيه العوامل الداخلية والخارجية ضـد المغرب ، وبشكل مستمر ، ولكنها كانت مجهودات لاتوفى بالحاجة منهـا ، ولا تتكامل مع بعضها وبشكل يساعد على زيادة الانتاج ، أو الوصول إلى درجة لها قيمتها من « الانتاجية » .

ولقد فكر المولى الحسن فى اصلاح الجهاز الادارى الذى يعتمد عليه ، ولكن على أساس المركزية ، وتركيز كل السلطات بين يديه ، وكان هذا يتناقض مع النمو المستمر للجهاز الإدارى وضرورة توزيع العمل والتخصص وتحمل المسئوليات على مستويات مختلفة . حقيقة أن اختصاصات الوزراء أصبحت أكثر وضوحا ، واصبحت هناك قواعد يعمل الموظفون طبقا لها ،

وزادت اختصاصات « الصدر الأعظم » ، أو رئيس الوزراء ، ووضحت اختصاصات أمين الأمناء الذى أصبح فيما بعد وزير المالية ، كما أن السلطان عمل على زيادة عدد سفاراته إلى الخارج ، وفكر فى إنشاء تمثيل دبلوماسى له فى كل من مدريد وروما وباريس ولندن وبرلين، إلا أن التنافس الدولى وضعف موارد الدولة أجبرها على قصر تمثيلها الخارجى على كل من جبل طارق والقاهرة . وعمل السلطان على استبدال نظام القواد السابق ، وكان عددهم ثمانية عشر فى المغرب ، بنظام جديد اعتمد فيه على ٣٣٠ قائد . ولكنه اعتمد على عناصر لا تمتاز بنمو الشخصية ، بل مجرد موظفين تنفيذيين ، وجعل السلطة كلها مركزة فى يديه . وعين أمينا إلى جانب كل قائد لشئون الضرائب . وكان هذا يؤدى إلى بعض التضارب فى العمل ، مما يؤثر على الإنتاج فى بعض الحالات ، أو يؤدى إلى اتفاق القائد مع الأمين ، فترداد « الحلاوة » أو الرشاوى ، ويؤثر ذلك على الضرائب التى تجمعها الدولة ، وعلى حسن إدارتها . وكانت رواتب الموظفين صغيرة وبسيطة ، ولا تتمشى مع ازدياد ارتفاع الاسعار وتدهور العملة ، كما أن استمرار تنقل السلطان عبر أقاليمه ، وفى الوقت الذى عمل فيه على تركيز كل السلطة بين أيديه كان يتناقض مع حسن الادارة ، ويعمل على تعطيل كثير من الأعمال . وعلينا أن نذكر هنا أن السلطان قد اعتمد على عناصر « قديمة » لتكوين جهاز إدارى للحكم ، ودون أن يرتفع بمستواهم الثقافى . كما أن نفوذ الأجانب والقناصل فى الموانى ، ووراءه نفوذ وأطماع الدول الاجنبية كان يمنع الادارة من العمل ، خاصة وأن هذا النفوذ الاجنبى كان يتدخل فى حالات كثيرة لطلب ابعاد أحد القواد أو أحد الموظفين الذى كان فى غالب الاحيان مخلصا لبلاده ، ويضطر المخزن إلى تنفيذ رغبات الأجانب ، حتى لا يقع فى مشكلات دولية . أما أولئك الموظفين الذين سايروا الأجانب والمصالح الأجنبية فقد تمكنوا من الاحتفاظ بمناصبهم ، وزادت مصالحهم ، وبشكل يتعارض مع حسن سير الإدارة . ولذلك فإنه يمكننا القول بأن

المولى الحسن قد فشل ، رغم همته ونشاطه واستماعه إلى نصائح القنصل العام البريطاني فى أن يصل إلى إصــلاح إدارته ، ونتيجة لعوامل داخلية وخارجيــة .

وكانت هناك عوامل داخلية تعارض الإصلاح ، منها تلك النزعة التقليدية ومحاولة الاحتفاظ بالاوضاع كما هى والخوف من كل جديد مستحدث ، ولقد رأى عدد من علمــاء فاس خطراً كبيراً من سياسة الإصلاح ، ومن الاعتماد على عناصر حديثة فى الحكم ، خاصــة وأن المغرب لم يحظى فى فى ذلك الوقت بنمو جزء من الرأى العام مع الإصلاح ، وبشكل يمكنه من بدء المناقشة مع العناصر التقليدية . وإذا كانت هذه العناصر قد إبقيت تحن إلى الماضي ، وتخشى من التجديد ، ومن فتح المدارس الحديثــة فى فاس ومراكش ، إلا أنها قد شاهدت ميلاد أفكار جديدة ومجموعات جديدة ، تأثرت بالاوضاع الثقافية فى المشرق العربى ، مع حركة الاصلاح فى مصر . وتأثرت كذلك بتغير الأوضاع الاقتصادية فى البلاد ، وضرورة السير على سياسة التحرر ، ولكن هذا التأثر لم يبدأ إلا فى نهاية حكم المولى الحسن ، وظلت هذه العناصر تمثل معارضة واضحة وسلبية ، لسياسة الاصلاح . وكان عامة الاهالى لا ينظرون بعين الرضا إلى ازدياد عدد الأجانب حول السلطان أمير المؤمنين ، وفى الوقت الذى تقل فيه السلع فى الاسواق ، ويستمر فيه ارتفاع الاسعار بشكل مستمر . وكان السلطان محتاجا إلى رعاياه ، كما حدث فى سنة ١٨٨١ مع حوادث السوس ، وفى سنة ١٨٨٤ مع الشريف الوزاني ، وفى سنة ١٨٨٦ حين حاولت الدول الأجنبية فرض معاهــدات تجارية جديدة عليه ، فكان عليه أن يحسب حسابا لشعورهم ، حتى وإن كان غير مكتمل فى نموه ، ويحسب حسابا لموقف العلمــاء التقليديين فى فاس . وكانت هناك الطرق الدينية ، التى كانت تعتبر فى ذلك الوقت قوة رجعية واضحة فى البلاد ، وحاولت أن تحتفظ فى غالبيتها ، وفى هذه الفترة ، بالأحوال كما كانت عليه . وكانت هذه الطرق تخشى من زيادة النفوذ والمصالح الأوربية فى البــلاد ، وربطت بين زيادة التدخل

الأوربى وبين السلطان وبين فساد الأحوال . وخشى السلطان زيادة نفوذ الطريقة الدرقاوية ، وكانت رجعية ، والطريقة السنوسية ، والتى انتشرت فى ذلك الوقت فى كل أقاليم المغرب ، وحاولت زيادة الروابط بين المغاربة ، ومن طرابلس حتى المحيط الاطلسى ، ودفع السلطان إلى الاعتماد على رعاياه المخلصين المؤمنين ، بدلا من اعتماده على الدول الأوربية ، والتى كان بعضها قد احتل الجزائر وتونس واحتل غيرها مصر ، وعملوا ضد بلاد الإسلام والمسلمين . وأخذت هذه الطريقة السنوسية فى تلك الفترة تمثل وتنشر آراء الجامعة الإسلامية وهى آراء وحدوية ، وتتصل بخلافة القسطنطينية ، وتتعارض مع خلافة العلويين ، وكانت تدافع عن الأقاليم الاسلامية فى وقت زادت فيه الأطماع الأوربية وساير فيه السلطان مجهودات الأوربيين . وستصبح هذه الطرق الصوفية فى السنوات التالية مادة هامة يعتمد عليها السلطان ، أو الاتجاه الرجعى أو الاتجاه الاستعمارى الأوربى ، أو الاتجاه الوحدى الاسلامى ، لكسب الانصار ، حينما تزيد قوة التنافس الدولى فى هذا الإقليم المغربى .

ولذلك فيمكننا أن نرى بوضوح تجاه مشروعات الاصلاح قوة المعارضة وضعف الوسائل المالية والفنية ، وزيادة المصالح والأطماع الاوربية ، وفى وقت زاد فيه التنافس الاوربى ، وبشكل جعل مجهودات كل دولة أوربية تصطدم بمجهودات ومخاوف الدولة الأخرى .

وكانت الدول الأوربية تحاول عقد معاهدة تجارية جديدة مع المغرب منذ سنة ١٨٨٥ تساعد على سرعة التبادل التجارى ، وبدأ هذا المشروع من انجلترا ، ووافقت عليه المانيا ، ثم انضمت إليه فرنسا . فهل تأتى الاصلاحات فى المغرب عن طريق الدول الأوربية ؟ وبشكل جماعى ؟ ولقد بدأت هذه المحادثات فى طنجة فى ديسمبر واستمرت فى السنة التالية ، وظهر فيها التضامن بين وجهات النظر الأوربية ، وحاولت التخلص من التناقض الموجود بين

معاهدة سنة ١٨٥٦ ومعاهدة مدريد سنة ١٨٨٠ ، وسعت إلى خفض الرسوم الجمركية على الصادرات . ولكن الوفد المغربي رفض هذه الطلبات ، خاصة وانه كان يخشى من مضاعفة الأزمة الداخلية بتسهيل خروج الحبوب ، وهى لازمة لطعام الشعب ، وكان يخشى من ان تؤدى هذه العملية إلى تقليل مداخيل الدولة من الرسوم والضرائب ، فى وقت استحكمت فيه الأزمة الإقتصادية . وأصر المخزن على ضرورة تطبيق بنود معاهدة مدريد سنة ١٨٨٠ وخاصة أمام أطماع الاوربيين ، ودون أن تعود ذلك عليه بفائدة واضحة، خاصة وإن الاجانب كانوا يستخدمون نفوذهم الاقتصادى والناحية السياسية مع مسألة منح الحماية ، والناحية العنصرية والتقرب إلى يهود المغرب ومحاولة جذبهم إليهم ، وسائل فعالة ، لاتعود بالمنافع إلا عليهم ، وفى كل الميادين ، وعلى حساب الاهالى ، وسلطة المخزن ونفوذه وسيادته ، وفى وقت اشتدت فيه المعارضة الداخليـة أمام السلطان فى مسايرته للأجانب .

ولقد طلب المولى الحسن رسميا إلى اسبانيا فى سنة ١٨٨٧ دعوة مؤتمر جديد فى مدريد لارجاع تطبيق بنود المعاهدة السابقة إلى روح نصوصها، وخاصة فيما يتعلق بمنح الحماية الأوربية للمغاربة ، مسلمين ويهود . وكان هذا المشروع يعنى إشراف الدول الأوربية، بعد موافقتها ، على عملية إدخال الاصلاحات فى المغرب ، ويعنى بالتالى «تدويل» المسألة المغربية . وفكرت اسبانيا فى الحصول على نجاح فى هذا المؤتمر . يتلخص فى وقف الأطماع الفرنسية ، والاحتفاظ بوحدة المغرب واستقلاله . ووافقت كل من المانيا وايطاليا على هذا الإتجاه ، أما انجلترا فانها كانت من أنصار اتباع سياسة تجارية أكثر تحرراً فى المغرب ، وطالب هاى بتطبيق سياسة « دولية » للاصلاح فى المغرب ، ولكن هذا كان يعنى توسيع نطاق المحادثات . وإذا كانت فرنسا قد وافقت مع انجلترا وألمانيا على إعطاء تسهيلات جديدة للتجارة، وفى نقط محددة ومعينة ، فانها كانت لاتوافق على أن تواجه كل تعقيدات

مؤتمر دولى جديد ، يهدد كل أسس سياستها فى المغرب ، ودون أن تحصل مبدئيا على أى ضمانات . ولذلك فان المواقف الخاصة بالدول قد إختلفت فى هذه المرحلة عنها عند مؤتمر سنة ١٨٨٠ .

وكانت بداية سنة ١٨٨٧ قد شاهد إعادة تكوين الوفاق الاسبانى ـ البريطانى ـ الايطالى الذى بدأ من سنة ١٨٨٤ ضد فرنسا ، وللاحتفاظ بالأوضاع القائمة فى البحر المتوسط كما هى . ذلك أن انجلترا وايطاليا كانتا قد اتفقتا منذ ١٢ فبراير سنة ١٨٨٧ ، وبتوجيه من بسمارك على الدفاع عن مصالحها المشتركة فى البحر المتوسط ، وانضمت النمسا والمجر إلى هذه الاتفاقية فى ٢٤ من مارس . أما اسبانيا ، التى كانت معزولة فى شبه القارة ، وتخشى على نفسها من الحركات الجمهورية فيما وراء البرانس ، فقد اضطرت إلى التقرب من المانيا ومن ايطاليا ، وطالبت بانضمامها إلى التحالف الثلاثى ، ووقعت على اتفاقية مع ايطاليا ، أحد أعضاء هذا التحالف ، فى ٤ مايو سنة ١٨٨٧ ، وانضم إلى هذه الاتفاقية الجديدة كل من النمسا والمجر ، والمانيا ، وابلغت إلى لندن . ولذلك فان فرنسا قد وجدت نفسها فى سنة ١٨٨٧ فى مواجهة حلف أوربى يجمع المانيا وايطاليا والنمسا والمجر ، علاوة على حلف البحر المتوسط الذى يجمع ايطاليا واسبانيا وانجلترا . ولما كانت اسبانيا هى التى دعت لعقد هذا المؤتمر الجديد ، الخاص بالشئون المغربية ، بعد إنضمامها إلى حلف البحر المتوسط ، فان فرنسا قد رأت فيه عملية موجهة ضدها ، أو تجمع من تربطهم مصالحهم ضد مصالحها . وكان التقارب بين اسبانيا وانجلترا وايطاليا قد وضح فى ذلك الوقت حين تقدم الممثلون الدبلوماسيون لهذه الدول إلى السلطان بمذكرة يصرون فيها على ضرورة إجراء الاصلاح ، ويصرون فيها فى نفس الوقت على ضمانهم لسلامة اراضى المغرب واستقلالة ، وضرورة عدم تنازل السلطان عن أى جزء من اراضية إلا بعد أن يتشاور فى هذا الأمر معهم . وخشيت فرنسا من أن يكون هذا المؤتمر الدولى الجديد يسعى

إلى تحويل المسألة المغربية إلى مسألة أوربية ، وينصب نفسه لجنة دولية للدفاع عن الامبراطورية المغربية ضد نفوذ فرنسا ، ووسائل عملها فيه . وخشيت من أن يؤثر ذلك المؤتمر على نشاط التجارة الفرنسية فى المغرب ، فى الوقت الذى يسهل فيه الميدان أمام التجارة البريطانية . وخشيت كذلك من أن يهدد مثل هذا المؤتمر علاقاتها بالشريف الوزانى ، وتطلعاتها فى منطقة الحدود الجزائرية المغربية . ولذلك فانها طالبت أولا بحصر نقط النقاش حول مسألة الحماية ومداها ، ثم عادت وشرحت أهمية مثل هذه الحماية للتجارة الفرنسية . ورغم أن الاستعدادات الأولى تمت لعقد المؤتمر فى طنجة فى شهر يناير سنة ١٨٨٨ إلا أن فرنسا طالبت بضرورة ابلاغها جدول أعمال هذا المؤتمر ، ثم طالبت بعرض الحلول المقترحة لهذه المسائل عليها ، وموافقتها على جدول الأعمال وعلى الحلول ، قبل أن تعلن موافقتها على الاشتراك فى المؤتمر من عدمه . وظهر أن المؤتمر لن ينعقد ، مادامت فرنسا غير موافقة على مناقشة « الحقوق » التى حصلت عليها .

لقد كان هذا الفشل يعنى قلة ثقة السلطان فى كل من البريطانيين والاسبانيين ، الذين كانوا قد وعدوه بامكانية الوصول إلى نتائج هامة فى هذا المؤتمر . وزادت عملية التنافس الدولى فى المغرب ، وظهر عجز النظام الدولى على القيام باصلاحات أوربية جماعية فى هذا الاقليم فى تلك الفترة . ولما كان المخزن يخشى دائما من أطماع فرنسا ، فانه اضطر إلى زيادة التقرب من ألمانيا ، والتى كانت مصالحها وعلاقاتها قد بدأت فى الزيادة فى بلاده .

(٣) التنافس الدولى :—

لقد ظهر واضحا أن تنافسا دوليا ستزداد قوته فى المغرب ابتداء من سنة ١٨٨٥ حين بدأت المانيا فى الالتفات إلى المغرب بشكل خاص من النواحى السياسية والنواحى الاقتصادية ، إذ أن ذلك كان يعنى إدخال قوة دولية جديدة فى مجموع الدول ذات المصالح فى المغرب فى ذلك الوقت . واختارت

المانيا فى هذه السنة لتمثيلها فى المغرب رجـلا كان يعرف العالم الإسلامى ، تستا ، الذى كان يعمل فى السفارة الالمانية فى القسطنطينية قبل ذلك. وحدث ذلك فى الوقت الذى بدأت فيه سياسة بسمارك فى التغير فى أوربا ، وانعكست هذه السياسة فى الصحافة الالمانية نفسها ، التى أخذت فى مهاجمة فرنسا بشكل واضح . ولذلك فان سياسة المانيا فى المغرب كانت تعنى من ناحية اعطاء ضمان للمخزن بالوقوف إلى جانبة أمام الاطماع الفرنسية ، وكانت تعنى من ناحية ثانية زيادة التوغل الاقتصادى الالمـاني فى المغـرب . وكان فى وسع المانيا بالاعتماد على هذين العاملين ، الدبلوماسى والاقتصادى أن تصل إلى نتائج ملموسة . ولقد عملت القنصلية العامة الالمانية فى طنجه فى تعاون مع القنصلية العامة البريطانية ، وخاصة فى الوقت الذى زادت فيه أطماع فرنسا وحماسة أورديجا ونشاطه . وتعاونت كذلك مع القنصلية البلجيكيه ومـع القنصليه العامة للنمسا والمجر ، وبشكل يزيد من موقفها قوة أمام أى سياسة معارضة. ولقد اعتمدت على بعض العناصر التى خاب أملها فى قيام فرنسا بأى نشاط فى المغرب ، واعتمدت على عدد من الضباط الالمـان الذين قدموا خدمات للمغرب ، وبشكل يسمح لها بالعمل فى الميدان السياسى وفى الميدان الاقتصادى والتجارى .

أما فيما يتعلق بالميدان السياسى فان تستا قد حاول أن يستخدم إمكانياته التى حصل عليها فى القسطنطينيه لكى يسير فى سياسة تعتمد على قوة الجامعة الاسلامية . وكانت المانيا فى ذلك الوقت قد أخـذت فى زيادة نفوذهـا فى القسطنطينية بشكل واضح . وكانت هناك بعض المحاولات منذ سنة ١٨٧٧ وفى السنوات التالية لإنشاء علاقات دبلوماسية بين المغرب والدولة العثمانية . ونصح تستا دولته بتأييد هذه السياسة التى تؤدى إلى إنشاء عـلاقات ودية بين أكبر دولتين إسلاميتين فى العالم فى ذلك الوقت ، ويمكن لألمانيا ، عن طريق مثل هذه السياسة أن تقوم بادخال الاصـــلاحات فى المغرب ، وعن طريق خبراء من الدولة العثمانية وأن يكونوا قد تكونوا على أيدى الألمان ، خاصة وأن

المخزن والمغاربة كانوا يخشون من زيادة نفوذ المسيحيين فى البلاد ، وخاصة فى الجيش، وكان من السهل عليهم قبول ممرنين أتراك وعرب أكثر من قبولهم لبعثات عسكرية أوربية . وكانت هذه السياسة تهدف إلى إصلاح الجيش المغربي وإبعاد الفرنسيين عن مراكز هامة ومسئوليات كبيرة فى المغرب الأقصى، ويمكنها أن تنتهى بسحب البعثة العسكرية الفرنسية منه . ولكن هذه السياسة تناست إمكانية قيام تنافس بين العثمانيين والعلويين، وخوف المولى الحسن ، أو امكانية فرنسا اخافته من أن تعمل هذه السياسة الاسلامية على القضاء على عرشه ، خاصة وأنه كان يخشى من قبل من نشاط الطرق الصوفية الاسلامية بشكل عام ، وجماعة الاخوان السنوسيين بشكل محدد ، والتى كان نفوذها المتمشى مع سياسة الجامعة الاسلامية قد انتشر فى كل شمال إفريقية وأصبح قوة لها وزنها فى المغرب الاقصى نفسه . وعلى أى حال فلقد حاول القنصل العام الالمانى أن يعتمد على تأييد البريطانيين والاسبانيين لسياسته، ووضح أنه يهدف بها تقليم أظافر الفرنسيين فى المغرب الأقصى. وحضر فى سنة ١٨٨٦ مندوب خاص من السلطان العثمانى إلى طنجه، وكان مكلفا بمهمة سرية وشخصية لدى المولى الحسن ، وهو على بك الذى كان من رجال الخاصة الشاهانية . وكانت هذه المهمة تهدف اقتراح بعثة عسكرية عثمانية لإعادة تنظيم وتدريب الجيش المغربى ، وتمهد بذلك الطريق لإخراج البعثة العسكرية الفرنسية، ولإنشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين الاسلاميين. ونلاحظ فى نفس الوقت أن الدولة العثمانية قد عينت قنصلا لها فى جبل طارق، ولكن فرنسا قامت بما تقدر عليه فى ذلك الوقت للدفاع عن مصالحها ، فقام وزيرها المفوض فى المغرب بتنوير المولى الحسن عن الأخطار التى تواجه امبراطوريته نتيجة للتقرب من العثمانيين . وأعطت هذه الدسيسة نتائجها، وخشى المولى الحسن من سلطان القسطنطينية ، واخذ كعربى علوى ، ومن الأشراف، يعتز بحسبه ونسبه ، ومن جديد ، وأكثر من سلطان القسطنطينية العثماني ـ ورغم أن ألمانيا قد واصلت مجهوداتها فى هذا السبيل إلا أن المولى

الحسن قد خشى على ملكه من المسلمين أكثر من خوفه من أطماع الأوربيين المسيحيين . وحين حضر السيد الشريف عبد الله السنوسى إلى القصر السلطانى فى المغرب ، مكلف بمهمة من الشيخ محمـــود ظافر ، الامام الخاص للسلطان عبد الحميد ، كانت مقابلته فاترة. وظهر أن المولى الحسن يخشى من نفوذ السنوسيين أكثر من خشيته من نفوذ السلطان عبد الحميـد نفسه ، إذ أنهم كانوا من المغاربة ومن الاشراف كذلك ، وكانوا على رأس حركة أقل ما يقال عنها فى ذلك الوقت أنها كانت تحارب الاستعمار الأوربي فى كل شمال إفريقية ، ومدت نشاطها إلى أواسط إفريقية السوداء . وعلى أى حال فان ألمانيا قد واصلت محاولاتها فى هذا الميدان لزيادة التقرب بين المغرب والدولة العثمانية ، وقامت تركيا بمحاولات عديده فى الثمانينات ، وفى التسعينات ، وحتى بعد عصر المولى الحسن ، لكي تنشىء علاقات دبلوماسية مع المغرب الاقصى ، ولكن المغرب كان يخشى دائما من هـذه العملية ، خاصة وأن الاوضـاع الداخلية فيه لم تكن ثابته ، وكانت هنـاك حركات فى الشمال وفى الشرق وفى الجنوب الشرقى تسير مع سياسة الجامعه الاسلاميـة ، وتزيد بخوف المخزن منهـا على وحدته الاقليمية ، ومصالحه الاسروية .

ولقد عملت فرنسا على تخويف المغرب من النفوذ الألمـانى ، وعملت على نشر الإشاعات من وقت لآخر ، بأن ألمانيـا تحاول الحصول على قاعـدة بحرية ، أو محطة تجارية ، إما من المغرب وإما من اسبانيـا ، وربما كانت هذه الاشاعات مجرد عمليات لجس نبض ألمانيا ، خاصة وأن فرنسا كانت تخشى من اقتراب النفوذ الألمانى من الجزائر ، وكانت فرنسا تخشى من مجرد رؤية سائح ألماني فى المغرب على كل نفوذها فى شمال افريقية. وانتشرت الاشاعات فى سنة ١٨٨٦ وفى الوقت الذى ساءت فيه العلاقات الفرنسيه الالمانية ، عن محاولة الالمان الحصول على امتياز لانشاء ميناء تجارى فى خليج عجرود ، وقامت ضجة كبيرة فى الصحف اليمينية الفرنسية ، وصحف طنجة ووهران ضد هذا المشروع الذى يهدف الحصول على موارد الجزائر الاقتصادية بطريق غـير

مباشر. وزادت المخاوف الفرنسية مع موقف المانيا تجاه المغرب فى سنة ١٨٨٨ ومع مشروع عقد مؤتمر دولى جديد للنظر فى الشؤن المغربية ، وربطت بين موقف المانيا فى هذا المشروع ، وبين مشروع الحصول على ميناء عجرود. وتدخل الوزير المفوض الفرنسى وشرح للسلطان خطر إعطاء مثل هذا الامتياز للالمان ، واستخدم نفوذ بعض أعوان المصالح الفرنسية داخل القصر نفسه للتأثير على المولى الحسن ، وخاصة سى عبد الملك ، عامل وجدة ، وصديق الفرنسيين فى فرنسا وفى الجزائر . وزادت مخاوف حكومة باريس ، وتشاورت مع حكومة مدريد فى الأمر ، وكانت محاولة من جانب فرنسا لزيادة إظهار أخطار مجىء الالمان إلى المغرب ، فى الوقت الذى كان فيه الفرنسيون فى داخل المغرب نفسه

وإذا كانت المانيا تحاول فى ذلك الوقت منافسه فرنسا فى المغرب ، فانها كانت تستخدم من جانبها كذلك طرقها لاخافة المخزن والسلطان من الاطماع الفرنسيه فى بلادهم . فكانت توالى تزويده بالاخبار عن تحركات الجنود الفرنسية عبر الحدود فى الجزائر ، وعن مشروعات فرنسيه جديدة على منطقة الحدود المغربية الجزائرية . واعترف وزير فرنسا المفوض فى المغرب بأهمية هذه الاشاعات ، إذ أن كل التأكيدات التى اعطاها للمخزن كانت غير كافيه لاعتقاده فى حسن نيه الفرنسيين . والواقع أن الالمان قد استندوا فى سياستهم إلى وقائع ثابته ، لا على مجرد الاشاعات مثل الفرنسيين . وكان الالمان يعرفون أن الحكومة الفرنسية تفكر منذ وقت طويل فى توات ، مع مشروع السكة الحديدية عبر الصحراء ، وتفكر كذلك فى فجيج مع مشروع إنشاء دولة اخرى خاضعة لأحد أفراد الاسرة العلوية ، وتحت النفوذ الفرنسى . وكان عمـــلاء الفرنسيين يملأون هذه المناطق ، كما كانت صحف وهران اليمينية تطالب بها علنا . ولذلك فان هذه الدسائس المتبادلة من الطرفين انتهت بأن يستمع المولى الحسن إلى الالمان أكثر من استماعه إلى الفرنسيين ، وإلى أن

يبحث عن تأييد المانيا له ، خاصة وأن أطماع المانيافى بلاده كانت اقل ظهورا من أطماع الفرنسيين . وبدا التقارب واضحا بين المغرب والمانيا فى ربيع سنة ١٨٨٨ مع مشروع عقد المؤتمر الدولى الجديد ، وفى العام التالى مع سفارة سى بن رشيد إلى برلين ، خاصة وأن التحالف الثلاثى كان يضمن استقلال المغرب وسلامة أراضيه . وزاد التقارب الألمانى المغربى وتأييد حكومة برلين للسلطان على مر الأيام. واستخدم المخزن هذه السياسة التى تتمشى مع سياسته ؛ وتستند إلى تأييد عدد من الدول العظمى لمعادلة النفوذ الفرنسى ، والاخطار الفرنسية التى زاد وضوحها فى كل يوم . وجاءت زيادة العلاقات التجارية مع المانيا عاملا جديداً يدعم هذا التقارب السياسى .

وأما فيما يتعلق بالميدان الاقتصادى والتجارى فقد كان أكثر أهمية من الميدان السياسي. واعتمدت ألمانيا فى ذلك على ضرورة عقد معاهدة تجارية مع المغرب تشبه المعاهدة الانجليزية المغربية ، وحاولت البدء بهذا المشروع منذ سنة ١٨٧٧ ، رغم معارضة فرنسا لها فى ذلك الوقت . كما أن ألمانيا كانت من بين الدول النشيطة فى عملية إعادة النظر فى بنود إتفاقية مدريد سنة ١٨٨٠ وضرورة عقد اتفاقية جديدة بدلا منها ، وكوسيلة تسمح لها بزيادة نطاق عملها الاقتصادى فى المغرب . ووصلت ألمانيا فى سنه ١٨٩٠ إلى عقد المعاهدة التى ترغب فيها مع المخزن . وبدأت المانيا بعد ذلك معاملاتها التجارية مع الاقليم وبشكل منظم ومركز، ويخيف كل من التجار البريطانيين والفرنسيين الذين كانت لهم سيطرة شبه تامة على تجارة المغرب الخارجية . لقد ظهرت هذه المعاملات التجارية وعلى أنها هجوم الماني على هذا الميدان . وجاء الالمان بعينات لسلعهم إلى المغرب،واهتمت القنصلية العامة الالمانية فى طنجه بالعلاقات الاقتصادية مثل اهتمامها بالعلاقات السياسية . وكان نجاح المانيا فى هذا الميدان كبيرا ، وبنى على أسس ثابتة وقوية . ولقد ساعد على ذلك ازدهار الصناعة الألمانية فى ذلك الوقت وتحسن المواني وتوفر رؤوس الاموال فيها ، وخاصة بريمين وهامبورج ، وزيادة خطوط الملاحة

الالمانية التى بدأت فى الاتصال بالموانى المغربية . وعمـــل بنك التصدير على تدعيم هذه العمليات التجارية التى كانت تضمن له سوقا جديده للتوزيع وموارد أولية تحتاجها المانيا ـ وأخذ السكر الالمـــاني فى منافسة االسكر الفرنسى ، ووصل الى الاسواق المغربية بسعر أقل رغم ارتفاع أسعار النقل بين المانيا والمغرب . وجاءت المانيا بكميات ضخمة من السلع ،وبشكل سمح لها باغراق السوق المغربى . وأخذت فى بيع السكر فى موجادور بسعر يقل ٧ ٪ عن سعر السكر فى مرسيليا نفسها ، وقبـل نقله الى المغرب . وحدث نفس الشيء فى أســعار النقل على السفن الألمانيــة ، إذ أنهـا كانت لا تقبل المزاحمــة ، وحدث كذلك فى أســعار السلع الأخرى . وزادت نسبة السلع الواردة من المانيا إلى المغرب فى بعض القطاعات من ٢ ٪ من مجموع السلع الواردة، إلى ٣٢ ٪ لنفس هذه السلع فى نفس الميناء المغربى ، وفى فترة خمس سنوات . ويمكننا أن نذكر بشكل خاص تجارة الأسلحة والذخائر التى أخذت المانيا فى الاهتمام بتصديرها إلى المغرب فى فى ذلك الوقت . فعلاوة على أن مصانع روتنبرج كانت تشرف على تسليح الرباط بالمدفعية الساحلية، أخذ كروب فى بيع مدفعية الميدان الثقيلة للسلطان، وصدرت المانيا ما يقرب من عشرين الف بندقية إلى المغرب فى سنة ١٨٨٩ وحدها ، هذا علاوة على تجارة الاسلحة والبنادق المهربة، والتى كانت تباع إلى الأهالى بأسعار مرتفعة، ويقبل الاهالى على شرائها رغم ذلك .

ولقد كان نزول المانيا إلى الميدان بهذا الشكل ، وزيادة وضوح قوتها التجارية ، وخاصة بعد سنة ١٨٩٠ عاملا يغـــير توازن القوى الاقتصادية الموجودة فى المغرب فى ذلك الوقت . وخشيت كل من فرنسا وانجلـترا من ازدياد هذه المصالح الاقتصادية الالمانية خاصه وأنها قد أخذت فى الزيادة فى الوقت الذى أخذت فيه المعاملات مع بريطانيا فى التقهقر. وبعـد أن كان جزءا كبيرا من تجارة المغرب قد ثبت منذ ما يقرب من ثلاثين عاما

فى أيدى بيوت تجارية بريطانية وفرنسية نشأت بيوت ومؤسسات أخرى المانية تسير بسرعة جديدة، وتستخدم امكانيات ضخمة،وطبقا لمنهج محدد، تؤيده الدولة الالمانية نفسها، ورجال الأموال والاعمال فى كل من هامبورج وبمرين. وساعد كل ذلك على زيادة التنافس الدولى فى المغرب، كما أدى بطريقة غير مباشرة الى أن يبدأ المخزن نفسه فى أن يخشى من ازدياد هذا النفوذ الالمانى فى البلاد.

هذا بالنسبة لألمانيا، أما بالنسبة لاسبانيا فقد كان الوضع يختلف كل الاختلاف :

لقد كان التنافس الاقتصادى الذى ساد فى المغرب دافعا لحكومة مدريد لكي تستمر فى عملها فى هذا الميدان، رغم أن وسائلها كانت محدودة. ذلك أن وارداتها من المغرب لم تزد عن مليون ونصف مليون فرنك فى سنة ١٨٨٥ فى الوقت الذى بلغت فيه صادراتها لهذا الاقليم ٣٠٠ر٠٠٠ر١ فرنك. وإذا استثنينا طنجة ومنطقتها من ميدان النشاط الزراعى الاسبانى، نجد أن وسائل اسبانيا فى هذا الميدان كانت محدودة للغاية. والواقع أن وجود نوع من التشابه بين المنتجات المغربية والاسبانية كان يمنع التكامل بين اقتصاد البلدين، ويمنع بالتالى ضرورة الوصول إلى تبادل بينهما. وكان تأخر الصناعة فى اسبانيا وقلة رؤوس الاموال عوامل تحرم اسبانيا من النزول إلى الميدان المغربى بنفس قوة غيرها من الدول. كما أن سحب الموظفين الاسبانيين المكلفين بجباية حصيلة الجمارك المغربية، لتحصيل قيمة الغرامة الحربية، منذ سنة ١٨٨٦ منع كثيرا من النفوذ الاسبانى فى المغرب. ولذلك فان محاولة السياسة الاسبانية الاعتماد على عوامل اقتصادية فى سياستها فى المغرب قد اضطرها إلى استخدام مجهودات كبيرة، وكلفتها الكثير، وفى كل الميادين. ونجد أن اسبانيا قد اعتمدت فى العشر سنوات

الاخـيرة من حكم المولى الحسن على سياسة التوغل السلمى فى المغرب حتى لا تصطدم بسياسة غيرهامن الدول الاوربية ، ذات الصالح الاكثر قوة منها في هذا الاقليم ، رغم اقترابه منها . واعتمدت على عوامل معنوية ، ما دامت العوامل المادية تنقصها.

لقـــد عملت اسبانيا على انشاء المركز الاسبانى المغربى فى سبته لنشر نفوذها فى المغرب ،وزيادة العلاقات التجارية بين البلدين ، كما شجعت تعليم اللغة العربية فى سبته ، وتعليم اللغـة الاسبانية فى بعض مدن المغرب . ولقـــد قامت الجمعية الجغرافية التجارية بمجهودات واضحة فى هـذا الميدان منذ ١٨٨٤ ، وانشأت بعـد سنتين غرفة تجارية اسبانية فى طنجة ، دعت التجار من كل الجنسيات إلى الاشتراك فيها ، رغـم أنها لم تشتمل إلا على بعض التجار الاسبانيين . وأخذت هذه الغرفة التجارية فى نشر إحدى المجلات، وأيدتها فى ذلك جمعية الافريقيين فى اسبانيا نفسها .وحاولت هذه المجلة أن تقرب بين المغاربة والاسبانين وتشرح العلاقات التى تجمع بينهم من ناحيـة الجنس وظروف الحياة . حقيقه أن أصحاب رؤوس الاموال الاسبانيين ، ورجال الصناعه وخاصه فى برشلونه قد أيدوا مشروع انشاء غرف تجاريه اسبانيه فى عدد من الموانى المغربيه ، ولكن فاعليه هذه الغرف كانت محدودة . واضطرت اسبانيا فى هذا الميدان ، وأمام تزايد الاطماع والاخطار الفرنسية على المغرب إلى أن تأخذ جانب السياسة البريطانية التى تنادى بضرورة الاحتفاظ باستقلال المغرب وسلامة أراضيه، وإذا كانت اتفاقية سنة ١٨٨٧ مع إيطاليا وبشأن البحر المتوسط قـــد حددت ميدان نشاط الاسبانيين فى المغرب فان ذلك لم يمنع اسبانيا من العمل على تنمية علاقاتها البحرية مـع المغرب ، وذلك عن طريق خطوط ملاحه تجاريه بين المـوانى الاسبانية وموانى المغرب فى الشمال وفى الغرب . فزادت السفن التى تصـل قادس وملقـة بطنجة ، وتلك التى تصل الجزيرة بسبته ، علاوة عن شركة

ترانس أتلانتيكا قد ساعدت على ربط موانى المغرب الغربية باسبانيا وبجزر كناريا . وعلى أى حال فان نشاط الاسبانيين فى الميدان البحرى قد تركز بشكل واضح مع طنجة ومع سبته . أما فى الميدان الثقافى والاجتماعى فان خوف اسبانيا من فرنسا قد أجبرها على النزول إلى الميدان وبقوات أكبر .

وكان عمل التحالف الاسرائيلى الدولى قد أدى إلى مرور عدد كبير من يهود المغرب من الارتباط باسبانيا إلى الارتباط بالثقافة الفرنسية ، ولذلك فان الفكرة قد ظهرت لانشاء مدارس اسبانية فى مدن مختلفة من المغرب ، ومراكز ثقافية لتعليم اللغة الاسبانية ،وتعتمد اسبانيا فيها على عدد من رجال التبشير ، وخاصة من رجال الفرانسيسكان بعدأن ارتضوا العمل فى الميدان الثقافى دون مساس بسياسة دولتهم . ولقد أيد القناصل الاسبانيين هـذا المجهود وحاولوا كسب عدد من يهود المغرب وعدد من المسلمين . وأنشأت اسبانيا المعهد الثانوى التعليمى فى طنجة فى سنة ١٨٨٩ ، كمدرسة ثانوية بعد مدارسها الابتدائية ، ونظرت اليه كمعهداسباني قومى يعمل على زيادة نفوذها فى المغرب ، وحاولت عن طريق هذا المعهد أن تكسب ابن الشريف الوزانى اليها، بعد أن كانت فرنسا قد كسبت والده الشريف سى عبد السلام.وقامت مفوضية اسبانيا فى طنجة فى نفس هذه السنة الاخيرة بالحاق ضابط طبيب إسبانى بكل قنصلية من قنصلياتها فى المغرب،وكانت تعرف حسن سمعة الاطباء الاوربيين فى هذه البلاد فأفادت منها للنزول الى الميدان . كما أن سنة ١٨٨٩ كانت هى السنة التى نجحت اسبانيا فيها فى فرض بعثة عسكرية اسبانية على المخزن أخذت تهتم بالنواحى الطبوغرافية بشكل خاص. ولقد شجعت السلطات عملية هجرة الاسبانيين صوب المغرب لزيادة نفوذها فى هذا الاقليم. وحاولت أن تستند الى رعاياها ما دامت قد افتقرت إلى رؤوس الأموال وإلى التجارة والصناعة . واستخدمت اسبانيا كذلك قواعدها وممتلكاتها الملكية فى شمال المغرب وحاولت أن تجعل منها مراكز اشعاع فى شمال البلاد . وبعد تأييدها لمشروعات التوسع فى خطوط الملاحة البحرية فكرت فى

زيادة توطين عـدد من الاسبانيين في الأراضي الزراعية المحيطة بمليلة . والواقع أن مليلة كانت تحتاج إلى كل اصلاح وكانت لا تعيش الامن عملية تهريب الأسلحة والذخائر صوب المغاربة المحيطين بها . ولكن اسبانيا بدأت بمشروع جديد لتحسين ميناء سبتة بدأته في سنة ١٨٨٤ وحاولت أن تصل به إلى ميناء يمكنه منافسة جبـــل طارق ، وحولته في سنة ١٨٨٩ إلى مستعمرة للتاج . وحاولت اسبانيا أن تبـادل سانتاكروز بأحـد أقاليم الريف ، وخاصة بمنطقة كبدانة حتى، تجمع من قواها في منطقه واحدة ، وحاولت الحصول على تأييد انجلترا وفرنسا لها في هذا المشروع . ولكن فشل اسبانيا فيه قد دل كذلك على زيادة اهتمامها بالاقاليم الشمالية من المغرب أكثر من اهتمامها بالاقاليم الغربية والجنوبية الغربية . ورغم ذلك فان نفوذ هذه الممتلكات الاسبانية في شمال المغرب قد ظل ضعيفا ، وكان يكلف الدولة الكثير دون أن يعود عليها بشيء يذكر ، وكان في نفس الوقت يتناقض ويتعارض مع سياسة التوغل السلمي في المغرب . وجاءت حوادث سنة ١٨٨٦ وسنة ١٨٨٧ و سنة ١٨٨٩ حول هـــذه القواعد الاسبانية لكى تسيء إلى العلاقات المغربية الاسبانية ، وكادت تصل في سنة ١٨٩٣ إلى حرب بـــين البلدين لولا تراجع المولى الحسن وقبوله دفع تعويض لاسبانيا حينما وقفت كل من انجلترا وفرنسا إلى جانبها . والخلاصـة هو أن التوغل الاسبانى السلمي في المغرب لم يؤدى إلا الى نتائج ضعيفة ، خاصة وأنه قد اعتمد على معاملات اقتصادية وتجارية ضعيفة ، كما أن السياسة الاسبانية نفسها كانت تحمل كثيرا من المتناقضات نتيجة لوجود أطماع واضحة لها في الاقليم مع إدعائها السير على سياسة سلمية . وإذا كانت اسبانيا قد نجحت في الميدان الثقافي بعض لنجاح فان الخوف منها في المغرب كان يتمثل في الخوف من ذلك الاتجاه اليميني بين الرجال العسكريين الاسبانيين. وكان خوف اسبانيا من النشاط البريطاني والالماني في المغرب يدفع بها صوب المطالبة باعادة جبـل

طارق اليها كما حدث فى سنة ١٨٩٢ ، ويدفع بها إلى التقرب إلى فرنسا، عدوة المانيا التقليدية .

أما بالنسبة لفرنسا فنلاحظ أنها قد بدأت من ناحية فى زيادة نشاطها الاقتصادى فى المغرب ، وحاولت عناصر رجال الأعمال فيها دفع الحكومة صوب اتخاذ سياسة نشيطة فى المغرب ، فى الوقت الذى اضطرت فيه الحكومة الفرنسية نفسها إلى محاولة الاحتفاظ بالاوضاع القائمة فى هذا الاقليم ، حتى لا تثير عداء الدول الأخرى ضدها. وكان هذ التناقض بين السياسة الفرنسية فى هــذا الاقليم المغربى وبين قوة ضغط المصالح ورؤوس الاموال الفرنسية تحرم فرنسا من الحصول على نتائج ايجابية فى هـذا الوقت وفى هذا الاقليم .

ذلك أن فرنسا قد عينت فيرو وزيرا مفوضا لها فى طنجة بعد أورديجا، وكان هذا الوزير المفوض الجـديد من أنصار سياسة الولاء تجاه المخزن ، ومن أنصار المحافظة على الاوضاع القائمة ، وعمل على تحديد نشاط العناصر اليمينية ، الرأسمالية والاستعمارية فى المغرب. وكان متفقها فى اللغة العربيـة وعلى صلات روحية واضحة مع المسلمين ومع بعض رجال الطرق الصوفية، وخاصة رجال الطريقة التيجانية ، وحاول أن يدعم موقف المخزن ويقدم له النصـائح المخلصة . ولم يـكن يحاول الحصول على « زبائن » للسياسة الفرنسية فى المغرب ، بل كان يحاول الحصول على أصدقاء مخلصين. وكان احترامه للاسلام ، وعلاقاته الودية برجال القصر تسهل مهمته أمام المغاربة وتسمح له بالعمل فى جو من الثقة المتبادلة. ولكن هذا الانجاه لم يكن يعجب العناصر النشيطه من بين رجال الاعمال والاستعمار والذين تزايد عددهم فى طنجه أو تزايدت مصالحهم ونفوذهم فيهـا ، وأخـذوا منها فى محاولة الضغط للتوسع ولفرض النفوذ الفرنسى على المغرب . ولذلك فان فيرو قد استهدف حمـــلة دعائيه شديدة ضده وخاصه من الفرنسيين ، وكانوا

يسيطرون على قطاع هام من صحافة طنجة ، ومن صحافة وهران ، ويؤيدهم عدد من النواب فى مجلس الأمة الفرنسى ، وخاصة نائب وهران ونائب الجزائر ، علاوة على تداخل مصالحهم مع الرأسمالية الفرنسية ، ومع عدد من رجال السياسة فى باريس نفسها . وكانت هذه العناصر هى التى وقفت وراء مشروع منح الحماية الفرنسية لسى عبد السلام الوزانى ، وكانت وراء مشروع المؤامرة مع الشريف سى حسين بن هاشم فى الجنوب ، ثم مع المولى محمد بن حسين . وحاولت أن تصل بنفوذها الاقتصادى والسياسى إلى أن تسحب فرنسا فيرو من المغرب ، حتى يخلو لها الميدان ، وتتمكن من العمل . والمهم هو أن التناقض بين المجهودات الفرنسية ، الرسمية منها وغير الرسمية ، الدبلوماسية منها والاقتصادية قد عملت على تعادل جزء هام من قوة فرنسا الايجابية فى المغرب ، وحرمتها من الوصول الى محققات لها قيمتها .

ورغم ذلك فان مؤامرات العناصر الاستعمارية الفرنسية لم تتوقف . واستمرت منذ سنة ١٨٨٧ فى حبك مشروع جديد هدف زيادة النفوذ الفرنسى فى المغرب . وتمكن أصحاب رؤوس الأموال من ذوى المصالح فى المغرب ، من بين الفرنسيين من إنشاء شركتين ، استغلاليتين الأولى هى شركة المغرب والثانية هى شركة سوند وتوسان ، وهدفوا من وراء ذلك إلى انشاء الوكالات التجارية فى طنجة وموجادور وفاس وتقديم المهمات اللازمة للمخزن ، هذا من ناحية ، وهدفوا كذلك القيام بعملية استغلال ممتلكات الشريف الوزانى من ناحية أخرى . أى أنهم قد حاولوا العمل مع السلطان وفى ظل حكمه ، فى الوقت الذى حاولوا أن يستندوا فيه إلى منافس له فى الحكم إن سمحت الظروف بذلك . وتمكنت احدى هاتين الشركتين ، وعن طريق وساطة بن عيشو اليهودى من الاتفاق مع الشريف الوزانى عند زيارته لباريس ، من عقد اتفاقية معه لاستغلال أراضية لمدة ٩٩ سنة ، بما فى ذلك استغلال ثروة ما تحت الأرض ، وذلك نظير دفع ثلث ايجار هذه

الأراضي الزراعية له مقدما . ولكن سرعان ما لفتت القنصلية العامة البريطانية نظر السلطان إلى خطورة هذه العملية من الناحية الاقتصادية ، ومن الناحية السياسية ، فاضطر الى التدخل ، وشرح لباريس أن هذه الأراضي ملك لطريقة دينية صوفية تخضع للمولى الطيب ، وأنه فى حالة ما إذا كانت هذه الاراضي معروضة للايجار فسيتدخل بصفته جار لها لاستئجارها شخصيا ، وبحق الشفعة . لقد كانت هذه هى الطريقة الوحيدة لكى ينزل السلطان بنفسه إلى الميدان حتى يمنع الشركة الفرنسية من التوغل ومن الاستغلال . وادى هذا التدخل إلى تراجع الشركة الفرنسية عن مشروعها ، خاصه وأن وزارة الخارجية الفرنسية لم تكن مستعدة لتأييدها ، كما أن وزير فرنسا المفوض فى طنجة قد رفض الاستمرار فى عمله إذا ما أيدت الـكى دورسيه هذه السياسة التى تتعارض مع سياسته . ولم تقوى هذه العناصر الرأسمالية على الاستمرار فى معركة عجزت فيها عن الحصول على تأييد الدولة الرسمى لها ، فواصلت نشاطها فى الميدان التجارى والاقتصادى ، وعن طريق فتح الوكالات التجارية لها فى بعض مدن المغرب . والمهم هو أنه رغم فشل هذه المشروعات الاقتصادية ذات الصبغة السياسية الواضحة فان مشروعات التوغل الاقتصادى التجارى الفرنسى فى المغرب قد استمرت فى الازدياد . وأعطت بذلك للفرنسيين دعائم يمكنهم الاستناد اليها فيما بعد . وجاءت وفاة فيرو فى سنة ١٨٨٨ مساعدة على استمرار هذه العناصر فى نشاطها المتزايد ، رغم أنها قد فشلت فى اعادة الحياة الى مشروع استغلال أراضى شريف وزان .

أما بالنسبة للحدود المغربية الجزائرية فنلاحظ أن السياسة الفرنسية فى هذه المنطقه كانت تستند الى دعائم أخرى أكثر قوة من الدعائم التى استندت اليها ابتداء من طنجة . ذلك أن هذا الاقليم كان يجاور الجزائر ، ولم تكن هناك حدود ثابتة بين البلدين ، وكان هناك مشروع سكه حديد الصحراء

التى تهدف وصل الجزائر بالنيجر ، وهنـاك مناطق عجزت سلطة السلطان الفعلية أو التنفيذية عن الوصول اليهـا ، رغـم خضوعها له من الناحية الروحية وبصفته أميرا للمؤمنين . وكانت العناصر الاستعمارية فى الجزائر تستند إلى العناصر العسكرية ، وإلى مسألة أمن الممتلكات الفرنسية فى شمال افريقية للتوغل فى الصحراء الجزائرية صوب الكوليا وعين صلاح ، ولمد سلطة الفرنسيين على مناطق التخوم صوب توات وفجيج . وكانت قـد بدأت فى إقامة علاقات مع بعض الشيوخ فى منطقه الحدود ، تسمح لها بزيادة سلطتها فى هذه المنطقة . وإذا كانت الحكومة الفرنسيه قـــد تراجعت فى مسألة فجيج التى كانت خاضعة لسلطة السلطان الفعلية، فانها لم تكن مستعدة للتراجع فى شأن بقية منطقة الحـدود ، خاصة وأن هذه المنطقة كانت تصل ممتلكاتها فى إفريقية الشمالية بممتلكاتها فى افريقية الاستوائية . ولكن فرنسا ادعت بالنسبة لتوات بأنها لا تخضع لسلطان المغرب ، ثم اضطرت إلى الالتجاء إلى السلطان حينما قررت ارسال بعثة 'دوفيرييه الاستكشافية إلى هذه المنطقه وطلبت منه اصدار مرسوم بذلك ، ثم التجأت الى السلطان مرة جديدة حينما عرض عليه أورديجا مشروع السكه الحديدية الصحراويه فى سنة ١٨٨٢ . وإذا كانت الأوساط الفرنسيه قـد تحدثت فى سنه ١٨٨٦ عن ضرورة ارسال حملة عسكرية إلى توات بعد مقتل الملازم بالا فانها قد خشيت من نشوب ثورة فى هذه المناطق واضطرت إلى التقرب من السلطان ، الذى قام بدوره بتوكيد حقوق سيادته على كل هذه الواحات . ولكن الاتفاقية الانجليزيه الفرنسيه سنه ١٨٩٠ تركت للنفوذ الفرنسى كل المناطق الصحراوية التى تصل الجزائر بالنيجر ، فاستندت اليهـــا الحكومه الفرنسيه لتوسيع ممتلكاتها فى الجزائر ، كما استندت اليهـــا السلطات الفرنسية فى الجزائر لكى تمد منطقه احتلالها الفعلى وخاصه صوب الكوليا وعين صلاح ، ولـكي تصل إلى فرض نفوذها على منطقه توات . ولقـد اعـدت وزارة الحربيه

الفرنسية فى نفس هذه السنة مشروعا لحملة عسكرية صوب عين صلاح ، وإن كانت قد وصلت إلى الكوليا فقط . وتسببت هـذه الحملة فى إثارة القصر السلطانى ، وفى أن يعلن المولى الحسن من جديد حقوقه الشرعية على مناطق الحدود وفى أن يعين عاملا خاصا على فجيج ، بعد أن كانت خاضعة لعامل وجدة . وحينما جاءت الاخبار بتقـــدم الحملة الفرنسية فى الصحراء أعلن السلطان أنه سيقود بنفسه حملة مغربية لتدعيم حكمه على منطقة الواحات ولـكى يمنع رعاياه المشاغبين من القيام بأى حركة تتعارض مـع حقوقه الشرعيه . ولقـد خشيت كل من انجلترا واسبانيا من مشروعات التوسع الفرنسية فى الصحراء ، فوقفت إلى جانب السلطان وبشكل هـــدد باثارة مشكلة دبلوماسية فى وجه فرنسا . وإذا كانت الحكومة الفرنسية قد اضطرت الى تأجيل حملتها إلى توات فان ذلك لم يمنعها من أن تحاول الاحتفاظ بهـذه المناطق لنفوذها فى فترة لاحقة ، خاصة وأن وزير خارجيتها أعلن فى مجلس الأمه الفرنسى فى اكتوبر سنة ١٨٩١ أن حكومته لا تقبل قيام السلطان بأى عمـل يدعى سيادته على مناطق تدخل فى النطاق الطبيعى للنفوذ الفرنسى ، وأن هذه المسألة ليست مسألة أوربية ، ولا مسألة مغربية ، ولكنها مسألة تتعلق باجراءات الأمن والنظام فى جنوب الجزائر الفرنسية . ولقـد استمر التنافس بين الفرنسيين والمغاربة فى منطقة الواحات ، وعـين السلطان قائدا مغربيا عليها فى سنة ١٨٩٢ ، وحاولت فرنسا أن تستند الى نفوذ سى عبد السلام ، شريف وزان ، وإلى نفوذ ولد سى الشيخ وبعض الزعامات القوية فى جنوب الجزائر لزيادة نفوذها فى هـــذه المنطقة . وإذا كانت مشروعات سكة حديد الصحراء قد اختفت من الأخبار اليومية لمـدة من الزمن ، فانها ستعود من جديد إلى أهميتها السابقة ابتداء من سنة ١٨٩٣ . كما أن المشروعات الفرنسية الخاصة بتوكيد وتدعيـم إدارة الفرنسيين على

نوات وتدخلت ظلت تحت البحث ، وبين وزارتى الخارجية والحربية فى باريس . ولذلك فان فرنسا قد استندت الى قوة تجارتها ورؤوس أموالها الموجودة فى المغرب من ناحية كعامل اقتصادى ،وإلى وجودها فى الجزائر وقواتها العسكريه هناك ، عوامل تستند اليها لمواصلة الضغط على المغرب ، وبشكل متزايد مع الأيام . وكانت تنتهز الفرص لكى تملى كلمتها وتواصل توغلها فى البلاد .

أما بالنسبه لانجلترا فانها قد حاولت كذلك أن تزيد نفوذها فى المغرب وخاصة بعد ترك هاى لمنصبه . وكانت الصناعة البريطانيه وكذلك التجارة تطالب بضرورة تقديم تسهيلات جديدة لها فى المغرب. ونلاحظ أن جرين الوزير المفوض البريطانى فى طنجه قد بدأ منذ سنه ١٨٨٧ سياسة جديدة تتلخص فى الاحتفاظ بالأوضاع القائمة فى المغرب ، ولكن بطريقة ايجابية، وتقدم السلطان بطلب اعطاء امتياز لاستغلال بعض الاراضى الموجودة فى منطقة الغرب للاستغلال الزراعى ،وموافقة المخزن على انشاء خط تلغراف بحرى يصل جبل طارق بطنجة ، ومنح قطعه أرض لانشاء احدى المستشفيات بجوار طنجة . وإذا كان المخزن قد تمكن من رفض كل هذه الطلبات ، فانه قد اضطر إلى الموافقة على وصل طنجه بجبل طارق بخط التلغراف ، ولكن على أساس عدم مد هذا الخط إلى الموانى الأخرى ، أو مده فى داخل البلاد. ولقد شعرت بريطانيا بعدذلك بأن المخزن لا يسايرها، كما شعر السلطان بأن بريطانيا لا تؤيده دون البحث عن امتيازات لها . ولذلك فان الثقة التى كانت موجودة بين السلطان وهاى قد اختفت وحلت محلها علاقة تقوم على الخوف من ناحية وعلى الضغط من ناحية أخرى.

وكانت قوة ضغط العناصر الرأسمالية والمتاجرة قد زادت فى لندن ،

وخاصة مع الغرف التجارية وشركات شمال غرب افريقية ونيجيريا. وحاول جرين فى سنة ١٨٩٠ أن يصل إلى عقد اتفاقيه تجارية جديدة مع المخزن، وشجع المشروعات الاقتصادية البريطانيه فى هذا الاقليم ، ووضع بذلك الاسس لزياده ضغط بريطانيا على البلاد . وبعد وفاة هذا الوزير المفوض فى إحدى زياراته لمراكش فى سنه ١٨٩١ قامت بريطانيا بتعيين السير ايوان سميث وزيرا مفوضا لها فى المغرب ، وبدأت بذلك فترة نشاط جديد وواضحة فى البلاد . وكان السير ايوان سميث قد لعب دورا هاما فى السياسه البريطانية فى شرق افريقية ، وخاصة أمام المنافسة الفرنسية والمنافسه الألمانيه هناك ، وتمكن من الوصول إلى اعلان الحماية البريطانية على زنجبار ، ووضع الأسس الأولى لتدعيم النفوذ البريطانى فى شرق افريقية وخاصة فى اقليم كينيا ، ومنها إلى الداخل صوب أوغندا مع لوجارد ، وكان تعينه فى المغرب يدل على أن بريطانيا قد صممت على أن تنتهج فى هذا الاقليم سياسه تشبه إلى حد كبير سياستها فى شرق افريقيه ، وفى اقليم امتاز كذلك بزيادة التنافس الدولى فيه ، ووصلت بريطانيا فيه إلى الحماية .

ولقد بدأ الوزير المفوض البريطاني الجديد بمجرد وصوله إلى طنجه باعطاء توكيد للجالية البريطانيه فى هذه المدنيه بأنه لن يدخر وسعا فى تأييد مشروعاتهم والدفاع عن مصالحهم ، ثم ذهب لتقديم أوراق اعتماده للسلطان حاملا تعليمات من اللورد سالسبرى بأن بريطانيا تعمل على المحافظه على استقلال المغرب وسلامة أراضيه ، ولكنه شرح فى نفس الوقت أن الوسيلة الوحيدة لمنع تفكك السلطنه ، ولمنع التنافس الدولى هى أن يعتمد المخزن على بريطانيا لادخال اصلاحات في البلاد . ولم تكن هذه الاصلاحات تتوقف على مجرد أعطاء النصح من جانب بريطانيا ، بل تتمثل فى تقديم

مشروعات محددة ومدروسة ، وعلى السلطان تنفيذها . ولذلك فان سياسة السير ايوان سميث فى المغرب كانت سياسه جديدة ، ارتبطت باسمه وباسم اللورد سالسبرى ، وتتلخص فى اجبار « رجل المغرب المريض » فى الخضوع لتوجيهات الطبيب البريطانى . والواقع أن الوزير المفوض البريطانى كان يعتمد على سمعته السابقه فى شرق افريقيه ، وعلى وزارة الخارجية البريطانية برئاسة اللورد سالسبرى ، وعلى حزب المحافظين فى بريطانيا ، وبالتالى على قوة الرأسمالية البريطانيه التى كانت تطالب بالتوسع ، وفى كل مكان . وأخذت الصحافه البريطانيه ، تؤيد هذه السياسة الجديدة ، وكان وراءها رجال التجارة وأصحاب المصارف . وإذا كانت بريطانيا قد وقفت إلى جوار المغرب فى سنه ١٨٩١ وفى أثناء أزمة الحدود وتوات ، فانها كانت تعلم فى نفس الوقت بأن اسبانيا لم تكن من القوة التى تسمح لها بمنافستها فى هذا الميدان . واعتمدت بريطانيا على ايطاليا ، وخاصة بعد انشاء حلف البحر المتوسط ، ومؤازرة بسمارك لهذه السياسه ، لكى تتعاون مع ايطاليا وتحظى على تأييدها لهـا فى المغرب ، فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا لا تضع كثيرا من العراقيل أمام توسع الايطاليين من مصوع صوب الحبشه والسودان الشرقى .

ولقد ظهر نشاط السير ايوان سميث بمجرد وصوله للمغرب فى اعلان تأييده لبعثات التبشير البروتستانتية ، وفى انشائه لخدمه بريدية بين طنجة وفاس وفى اهتمامه بمشروعات لانشاء مدارس انجليزيه فى طنجه . وحاول أن يحصل على تأييد فرنسا له الا أنه فشل فى ذلك نتيجة لتعارض المصالح بين البلدين فى هذا الاقليم . ثم حاول بعـد ذلك أن يفرض طلباته على المخزن فى أثناء زيارته لفاس فى أبريل سنة ١٨٩٢ ، فطلب من ناحية ضروره منح خط تلغراف يصل طنجة بموجادور ، وإنشاء خط للسكة الحديدية يصل طنجة بفاس ، وادخال المياه الصالحة للشرب إلى طنجه ،

وإنشاء بنك للدولة المغربية برؤوس أموال بريطانية ، وإنشاء قوه بوليس في طنجة وفتح قنصلية بريطانية فى فاس ، ثم بعد ذلك التوقيع على معاهدة تجارية جديدة تنص على خفض الرسوم الجمركية على تصدير الحبوب وتسمح بتصدير المواشى وبحرية شراء البريطانيين للأراضى الزراعية فى كل مكان . وكان يطالب كذلك بضرورة إعلان الغاء الرق . وكان معنى موافقة السلطان على هذه المطالب هو وضع بلاده تحت الحماية البريطانية ، ولقد وقعت محادثات ومناقشات طويلة بين الوزير المفوض البريطانى والمولى الحسن حول هـذه النقط ، وحاول فيها الجانب البريطانى أن يثير مخاوف السلطان من عملية توسع الفرنسيين فى توات وعلى حدود الاقليم الشرقية ، كما حاول أن يظهر أن بريطانيا لا تحاول الاعتداء على سلامة البلاد الاقليمية ولكن هذه المحاولات لم تؤدى إلى نتيجة ايجابيـــة ، خاصة أن مشروعات البريطانيين كانت تخيف السلطان وبشكل واضح . ولقد وقعت أزمة بعد ذلك بين البريطانيين والسلطات المغربية بشأن القنصلية البريطانيه فى فاس ، واضطرت هذه الأزمة السلطان إلى أن يستمع الى نصيحة الكومندان لينارس طبيب البعثة العسكرية الفرنسية ما دامت مطالب البريطانيين كانت كثيرة وقويه فى نفس الوقت . وإذا كانت وزارة الخارجية البريطانية لم تقف فى وجـه وزيرها المفوض فى المغرب إلا أنهـا حاولت الافادة من موقفه فى حالة نجاحه ، ودون أن تعلن معارضتها مشروعاته . ثم جاءت الانتخابات البريطانية وعودة المستر جلاد ستون الى الحكم لكى تساعد على حرمان السير ايوان سميث من تأييد وزارة خارجية لندن .

ولقد سحبت بريطانيا السير ايوان سميث من المغرب فى يناير ١٨٩٣ ، وأظهرت بذلك تراجعها فى هـــذه السياسة التى سار عليها ، وبتأييد اللورد

سالسبرى . وأدى ذلك الى تقليل نفوذ بريطانيا فى المغرب ، بعد أن قلت الثقة المتبادلة بين الطرفين .

وهكذا نرى أن نفوذ بريطانيا قد قل فى المغرب رغم محاولته الضغط على هذه البلاد ، وذلك على العكس من النفوذ الفرنسى الذى تزايد فى نفس الوقت وبشكل جعل من الكومندان لينارس مستشارا غير رسميا للسلطان. ورغم محاولة كل من الفرنسيين والبريطانيين الوصول إلى وضع المغرب تحت حمايتهم الفعليه منذ سنة ١٨٨٤ حتى سنة ١٨٩٢ نلاحظ أن إسبانيا والمانيا قد عملا على زيادة توغلهم السلمى واستخدموا المغرب وسيلة دبلوماسية لعزل فرنسا ولانشاء حلف البحر المتوسط . وزاد اهتمام أوربا بالمغرب مع مشروعات التوغل السلمى فى هذه الفترة وأدى ذلك الى نتائج هامة منها تدويل المسألة المغربية ، وإن كان مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠ يمثل خطوة هامة فى هذا الطريق . وجاءت محاولات كل من أوردبجاو السيرايوان سميث لكى تلفت أنظار أوربا بشكل واضح إلى المشكلة المغربية ، وإلى السواحل الجنوبية لمضيق جبل طارق ، وتأثير ذلك على السياسة الاوربية . وكما كانت هناك مسألة شرقية تشغل العالم منذ زمن بدأ العالم فى مشاهدة مسألة أخرى مغربية. ولقد أدت هذه المجهودات المتواصلة للتوغل السلمى ، رغم التنافس ، إلى خلق مصالح فعلية للدول الاوربية ، استندت اليها ، بدعوى الدفاع عنها . وحتى إذا كانت الحكومة الفرنسية قد أصرت بعد ذلك على ضرورة الاحتفاظ بالاوضاع القائمة كما هى ، فانها قد حددت منطقتها بسواحل المضيق ، وإستثنت منها منطقة الحدود الجزائريه المغربية . اما إسبانيا فانها ستحاول الاستناد كذلك إلى « حقوقها » فى سانتا كروز علاوة على ممتلكاتها فى شمال المغرب . ولقد عمل كل ممثل دبلوماسى أجنبى فى المغرب على أن يحاول الوصول إلى زيادة نفوذ بلاده فى الوقت الذى يزيد فيه خوف السلطان من نفوذ الدول الأخرى . وعمد المخزن نتيجة لزيادة هذا التنافس

إلى وقف مشروعات الاصلاح مما دفع الرأى العـام الأوربى الى أن يقف ضده وعلى أن ينظر اليه كقوة غيرمتطورة . ودفـع بالرأى العام كذلك الى أن يستعد لفـكرة اتفاق الدول الأوربية فيما بينها على الاشراف على عمليات الإصلاح الضرورية فى المغرب واللازمة لزيادة التعامل . وكان معنى الوصول إلى ذلك ، وإلى تدويل المشكلة المغربية هو استعداد الرأى العام العالمى للتخلى عن فكرة استقلال المغرب .

(٤ المغرب فى أواخر حكم المولى الحسن : ـ

يمكننا اعتبار نهاية حكم المولى الحسن على أنها مرحلة واضحة من مراحل تطور المجتمع المغربى من مجتمع اقطاعى إلى مجتمع أخذ فى الخضوع لقوى جـديده اقتصادية وسياسية ، تأتى من الخارج ، وتؤثر فى بنيانه الداخلى وفى علاقة القوى الموجودة ببعضها . ذلك أن هذه الفترة قد اشتملت على تطورات واضحة فى الجالية الاوربية المقيمة فى المغرب وفى وسائل عملها وميدان نشاطها . كما أنهـا اشتملت من ناحية أخرى على تطور الاقتصاد المغربى بشكل يؤثر على الطبقات الاجتماعية الموجودة فى المغرب نفسه ، ويؤثر على شكل المدن ونوع الحياة التى يعيشها المغاربة .

أما من حيث الأوربيين المقيمين فى المغرب فنلاحظ أن عددهم قد تزايد باضطراد من ٣٥٠٠ نسمة فى سنة ١٨٨٦ إلى ما يزيد على ٩٠٠٠ نسمة فى سنة ١٨٩٤ أى أنه زاد ما يقرب من ثلاثة أضعاف فى أقـل من عشر سنوات . وكان هذا يدل على استمرار ورود مهاجرين أوربيين إلى موانى المغرب ، وبشكل مستمر . وكان الاسبانيون يمثلون أكبر جالية أوربية فى المغرب فى ذلك الوقت ، بل ويمثلون الغالبية العظمى بين الاوربيين ما دام عـددهم قد اقترب من ٨٠٠٠ نسمة وكانت الالف نسمة الباقية موزعة بين الفرنسيين والانجليز والألمان والايطاليين والبرتغاليين . ونلاحظ أن الأسبانيين كانوا

أكثر الاوربيين فقراً ، واشتغل عدد كبير منهم كخدم فى المنازل وطهاة وبستانيين . وكانت طنجة هى مركز تجمعهم الاول فى المغرب ، مما أدى إلى زيادة عرض العمل ، وإلى توفر البطالة ، ومنافستهم للعمال المغاربة أنفسهم . وكانت اسبانيا تشجع هجرة أبنائها إلى شمال المغرب حتى تستند اليهم من الناحية السياسية ، وفكرت حتى فى تحويل عدد من المتوطنين الاسبانيين فى منطقة وهران إلى المغرب الاقصى حتى تحرم الفرنسيين من عدد من الايدى العاملة ، فى وقت ساءت فيه العلاقات بين الشقيقتين اللاتينيتين . ولقد انتشر الاسبانيون من طنجة ، صوب العرائش واصيلة ، وعمل عدد منهم فى صيد الاسماك ونقلوا إلى المغرب كثيرا من عاداتهم وتقاليدهم ، وحتى من الفاظ لغتهم ، والتى لا تزال آثارها باقية حتى الآن . وكذلك كانت بعثات التبشير الاسبانية أكثر عدداً من غيرها ونجحت فى الانتشار فى المغرب الشمالى والغربى وخاصة فى الموانى ، وأفادت فى ذلك من سماحة الدين الاسلامى وتسامح المسلمين ، وأمير المؤمنين فى المغرب . ولقد أدت هذه البعثات التبشيرية الخدمات الدينية لرعاياها الكاثوليك ، كما أنها قدمت بعض الخدمات فى شكل رعاية طبية وفى شكل معونات غذائية فى أوقات القحط وقلة المحصول . ولقد أدى زيادة عدد هذه الجالية فى طنجة بالذات إلى ارتفاع إيجارات المنازل وإلى نمو المدينة بشكل سريع حتى أصبحت وكأنها مدينة اسبانية فى طابعها العام . ونشأت أحياء بأكملها للاسبانيين انتشرت فيها المقاهى ودور الشراب ودور اللهو ، فى نفس الوقت التى أنشئت فيها الكنائس وملاجىء العجزة والمعوزين . وكان نمو مثل هذا المجتمع الفقير يلقى بمسئوليات كبيرة على كاهل القنصلية الاسبانية فى المغرب ، خاصة وأن الاسبانيين كانوا لا يرغبون فى الخضوع لنظم البلاد وتقاليدها ، بل كان كثير منهم من المشاغبين وممن لا يتمتعون بسمعة طيبة .

أما الانجليز فقد زاد تركزهم فى طنجة بعد أن كانوا موزعين بينها وبين

الدار البيضاء . وكان عـــددهم قليلا ، ولكنهم كانوا من رجال الأعمال والرأسماليين، واستأجروا المنازل الكبيرة واشتروا بعض الأراضي الزراعية فى المنطقة المحيطة بطنجة . ونلاحظ بـين الإنجليز وجود نسبة كبيرة من اليهود الذين تجنسوا بالجنسية البريطانيـة وكانوا دعائم للنظام الاقتصادى فى هذه المدينة .

أما الفرنسيين فان عددهم كان بسيطا كذلك ، وإن كان قد اشتمل على بعض الجزائريـين المسلمين ، وعلى بعض اليهود من شمال افريقية ، وأخـذ تركزهم فى الوضوح فى منطقة الدار البيضاء التى اصبحت مركزهم الأول فى المغرب الأقصى . هذا علاوة على وجود عـدد من الايطاليين والبرتغاليين وبعض الالمان الذين نشطوا فى طول البلاد وعرضها ، وخاصة فى السنوات الأخيرة من حكم المولى الحسن .

ولقد وصل عـدد من الاوربيين ، وإن كان بسيطا ، إلى الاقامة فى بعض المدن الداخلية ، ولأول مرة فى التاريخ ، وخاصة فى مدينة فاس ، ووصل بعضهم إلى مدينة مراكش.

ولقد زاد نظام التمثيل الدبلوماسى والقنصلى فى المغرب من عـــدد الوزارات المفوضة من ثلاث وزارات فى سنة ١٨٧٣ إلى سبعة فى سنة ١٨٨٩ وعشرة فى سنة ١٨٩٢ ، هذا علاوة على عـــدد القنصليات العامة ونيابات القنصليات . وكان تزايد عدد الأجانب المقيمين فى المغرب وزيادة قيمة التعامل التجارى بـين المغرب وأوربا تتطلب التوسع فى التمثيل السياسى والقنصلى ، وامتداد هـــذا التمثيل القنصلى إلى الداخل صوب فاس ومراكش .

وتقدمت فى هـــذه الفترة الخدمات البريدية التى كانت المفوضيات

والقنصليات تشرف عليها ، ثم ظهرت خدمات بريدية يشرف عليهـا مجموع من التجار أو المتوطنين، وأدى ذلك بالمخزن إلى أن يسرع فى انشاء إدارات بريدية بين المدن الهامة فيه .

ومع تزايد بعثات التبشير والبعثات الدينية الكاثوليكية ، نزلت بعثات التبشير البروتستانتية إلى الميدان ، وأفادت كذلك من تسامح المسلمين لكى تقوم بنشاطها وتقدم الوعظ والارشاد علنا فى الاسواق . ولكن هذه البعثات التبشيرية فشلت فى تعميد عدد من المسلمين يزيد على أصابع اليد الواحدة ، فأصبح نشاطها مقصورا من ناحية على تقديم الخدمات الصحية والمعونات المالية أو الغذائية ، كما أنها نزلت من ناحية أخرى الى ميدان التنافس الدينى بين كاثوليك وبروتستانت . وزاد نشاط البروتستانتيين بـين الاسبانيين الكاثوليك فى شمال المغرب ، وخاصة فى السنوات الأخيرة من حكم المولى الحسن، ونجحوا فى تعميد عدد من الكاثوليكيين، وبشكل أثار ضجة حكومة مدريد ، ودفع بفرنسا إلى مهاجمة هذا النشاط البروتستانتى ، وإلى أن تصفه بأنه نشاط بريطانى يهـــدف ابعاد النفوذ الفرنسي من كل شمال افريقية . واضطر المولى الحسن بنفسه الى التدخل لوقف هذه المشاغبات بين المسيحيين وبعضهم .

ولقد اعتمد الأوربيون فى طنجة على عدد من الصحف، وكان بعضها أسبوعيا أو يصدر كل أسبوعين أو كل شهر . وارتبطت هـذه الصحافة الاوربية فى طنجة بالرأى العـام الاوربى من ناحية ، وبمصالح تكتلات رؤوس الأموال الاوربية من ناحية أخرى . وكانت كلها على اتصال بالمفوضيات الاجنبية فى طنجة وتحظى بمساعدتها ، وتخصصت بعضها فى خدمة الأطماع البريطانية وغيرها فى خدمة الأطماع الفرنسية أو الاسبانية . ولكن نشأة هذه الصحافة دلت على زيادة عدد المغاربة من المسلمين بشكل

عام ، ولكن من اليهود بشكل خاص ، وتعلمهم اللغات الاوربية ، وارتباط مصالحهم بمصالح هذه الدولة أو تلك من بين الدول الأوربية . وكثيرا ما كانت هذه الصحف تشن حملات معينة على المغاربة وفى أوقات معينة ، أو تشنها حتى على السلطان ، وخاصة فى مسألة تقديم تسهيلات أكثر للتجارة ومسألة الغاء تجارة الرقيق ، أو مسألة فتح قنصليات أوربية فى المدن الداخلية . وحتى سكوت هذه الجرائد فى أوقات بعض الأزمات كان يدل على صلاتها الوثيقه بهذا الجانب أو ذاك وحتى تترك للوسائل الدبلوماسية ميدان العمل حراً. أما الصحافة العربية فانها لم تنشأ فى طنجة إلا فى أوائل القرن العشرين مع صحف الفجر والتعاون والسعادة .

وإذا كان الأوربيون قد فشلوا رغم محاولاتهم العديدة فى الحصول على امتيازات لاستغلال المناجم والقيام بالمشروعات العامة فى البلاد، وخاصة السكك الحديدية وإنشاء خطوط التلغراف ، وذلك نتيجة لمعارضة المخزن لنشاطهم فى هذا الميدان ، إلا أنهم قد نجحوا فى إنشاء بعض الصناعات الأولية وخاصة فى منطقة طنجة ، رغم معارضة المخزن لهم كذلك . فأنشأوا بعض المصانع للمياه الغازية ، وبعض مطاحن الحبوب التى تدور بقوة البخار ، وبعض مصانع الطوب وبعض ورش النجارة . ولكن مجهود الاوربيين قد ظهر واضحا فى ميدان الاستغلال الزراعى وخاصة فى الأراضى المحيطة بالمدن الكبيرة فى شمال المغرب . وعملوا على المشاركة مع بعض الفلاحين المغاربة لزراعة الأراضى التى يمتلكونها ، أو لتربية المواشى ، وأفادوا فى ذلك من نظام الحماية السياسيه الذى كان يعفيهم من الخضوع للتشريع المغربى. وساعدت هذه العملية على انتشار عدد من الأوربيين من طنجة صوب الجنوب، وخاصة فى منطقة القصر الكبير ، ووصول بعضهم إلى قرب الرباط وإلى مشارف الدار البيضاء وموجادور . ولكن التجارة كانت هى الميدان الاساسي لنشاط الأوربيين فى المغرب ، وعملوا على توزيع المنتجات الاوربية وعن

طريق وكلاء لهم من المغاربة . وزاد فى هذا العصر اشتغال ابناء السوس بفتح حوانيت البقالة ، التى كانوا يوزعون فيها السكر والشاى والمواد الغذائية . ونزل أبناء السوس إلى هذا الميدان كصغار موزعين لكبار التجار الأوربيين ، نتيجة لسنوات القحط التى مرت باقليمهم فى أثناء الأزمة الاقتصادية .

ولقد أثر ازدياد عدد الأجانب ونفوذهم فى المغرب على الادارة المغربية نفسها، إذ أن بعض المشكلات كانت تتسبب فى تدخل الهيئات القنصلية والسياسية فى المغرب لطلب تغيير أحد العمال أو المديرين ، وبشكل أعطى للأجانب نفوذا على الادارة المغربية . كما أن تزايد عدد من حصلوا على الحماية الاجنبية فى المغرب كان من ناحية أخرى يمثل صعوبة كبيرة أمام المخزن . وعملت الامتيازات التى يحصل عليها المحميون على اتجاه عدد من الأثرياء ، وخاصة من اليهود ، إلى طلب هذه الحماية التى كانت تباع لهم فى جالات كثيرة ، نظير مبالغ معينه يؤدونها للهيئات القنصلية . وفى الوقت الذى زاد فيه التعارض بين الاتجاه الوطنى والاتجاه الأجنبى جاءت حوادث اعطاء الحمايه بشكل عام ، وحصول شريف وزان عليها بنوع خاص ، عاملا قد يدفع المغاربة الى التفكير فى الاحتماء بالخارج للاحتفاظ بالامتيازات ، وبشكل يتعارض مع القومية ، ومع الروح الوطنية .

ولقد كانت السنوات الأخيرة من حكم المولى الحسن سنوات شهدت ازدهاراً اقتصاديا فى الميدان الزراعى، أدى بالتالى إلى زيادة حجم صادرات المغرب، وزيادة مظاهر الرخاء فى البلاد. وأصبح الميزان التجارى فى صالح المغرب الذى تمكن من تصدير الحبوب والجلود والصوف . ولكن المغرب

زاد من المواد المستوردة. وبدأت المنسوجات وآلات الحياكة تأخذ مكانها وأهميتها بين هذه الواردات .

وزادت المعاملات التجارية عن طريق الموانى ، ومع الدول الأوربية ، فى الوقت الذى قل فيه التعامل بين المغرب والصحراء الجنوبية ، وبينه وبين السودان الغربى . لقد قتلت تجارة الصحراء وتجارة افريقيه السوداء فى المغرب نتيجة لتغير العوامل الاقتصادية والسياسية ونتيجة لوصول الأوربيين إلى هذه المناطق وتحويلهم لتجارتها إلى موانى المحيط الأطلسى بعيدا عن المغرب ، فزادت أهميـة موانى المغرب ، وخاصة الشمالية منها ، وظهر فيها الازدهار ، وسرعة الحركة ، وسرعة دورة رأس المال ، فى الوقت الذى اضطرت فيه آلاف مؤلفه من مغاربة الجنوب إلى الهجرة صوب الموانى والمدن الرئيسية ، والعمل لدى الأجانب أو لبيع المنسوجات الأوربية وتوزيع المواد الغذائية والعمل فى البقالة . وزاد استهلاك المغاربة للسكر والشاى ، وبشكل جعل منها سلعا أساسية فى السوق المغربي . وكذلك زاد استخدام الشمع وزيت البترول فى الاضاءة بعد أن كان المغاربة يستخدمون الزيوت لاشعال المسارج .

وكان النمو الديموجرافى للمدن المغربية ، وخاصة للموانى ، ظاهرة واضحة فى المغرب فى ذلك الوقت ، وتضاعف عدد سكان الموانى فى فترة تقل عن نصف قرن ، وظهر ذلك فى طنجة ومزغان واسفى وموجادور . ولم يقتصر هذا النمو على الموانى بل امتد إلى بعض المدن الداخلية مثل القصر الكبير . ونلاحظ أن بعض الموانى قد بدأ فى أن يفقد أهميته مثل ميناء تطوان فى شمال المغرب ، وتحول جزء كبير من معاملاته إلى طنجة .

ومع نمو هذه المدن زاد عدد الفقراء ، أو القوى الكادحة الموجودة

فيها، وعز على الفقراء الحصول على المساكن، فاقتسموها مع بعضهم، وعملوا لدى الأغنياء والأثرياء والأجانب . وكان هذا تطور واضح في النظام الطبقي الموجود في المغرب، ويتمثل من ناحية في إنخفاض مستوى الفقراء عن مستوى الفقر نفسه، وهجرهم لأرضهم لكي يعملوا كاجراء لدى الغير، في الوقت الذي مكنت فيه الحركة التجارية المتزايدة، مع الأزمات الاقتصادية، عددا من المغاربة من الأثراء وبشكل واضح. وجاء هذا الاثراء نتيجة للتعامل مع الاجانب والعمل على توزيع السلع الأوربية أو شراء المحاصيل اللازمة للتصدير. لقد كان هؤلاء الوكلاء المغاربة الذين بدأوا في العمل مع الأجانب، ومن الموانى، أساسا لنشأة الطبقة البورجوازية المغربية، ولارتباط مصالحها الاقتصادية، وبعد ذلك تكوينها الثقافى، بأوربا والأوربيين. ولا يمكننا أن ننتظر من مثل هذه الطبقة الناشئة، والقوية والمسيطرة، والتى زادت امكانياتها وزاد نفوذها مع نمو نفوذ أوربا وأطماعها فى البلاد وارتبطت به، أن تقف مع النظام الاقطاعى القديم فى وجه النظم الاوربية التى أخذت فى الضغط على البلاد، وكانت رأسمالية وفى نفس الوقت استعمارية . بل يمكننا أن نقول بأن هذه الطبقة البورجوازية الناشئة سترتبط فى مصالحها، وبحكم تكوينها بالاوربيين وبنظمهم، حتى وإن كانت تتمثل فى الحماية، فى الوقت الذى انفصلت فيه عن بقية المغاربة، وعن الكادحين. ولقد كان عددا كبيرا من بين هذه البورجوازية المغربية الناشئة يتمثل فى اليهود الذين أصبحوا يمثلون أكثر من غيرهم الاتجاه الاوربى، ويمثلون قوة حسبت على المغرب، وعملت ضده، وفى أصعب الاوقات.

وتهيأ المغرب بذلك للدخول فى مرحلة جديدة من تاريخه، خاصة وأن قوات الضغط الخارجية تزايدت مع الأيام، ومن

المواني ، ومن الحـــدود الشرقية ، والتي كانت فرنسا لهـا فيها القـدر الكبير .

ومع موت المولى الحسن ، وتولى ابنه المولى عبدالعزيز الحكم دخل المغرب فى طور جـديد ، وخضع فيه لزيادة الأطماع والتنافس الاستعمارى من حوله لاستغلاله .

الفصل التاسع عشر

فرنسا والاتفاقات الثنائية

كانت الفترة الأولى من عهد حكم المولى عبد العزيز تعتبر امتداداً لحكم والده المولى الحسن. وتولى عبد العزيز الحكم وله من العمر أربعة عشر عاما مما ترك أمور الدولة فى أيدى وزيره الأول با أحمد. وامتدت هذه الفترة حتى سنة ١٩٠٠، وهى السنة التى بلغ فيها المولى عبد العزيز سن الرشد وبدأ مسئوليات الحكم. وكانت الفتره الاولى لا تختلف فى كثير عن فترة حكم والده، إذ أن وزيره الأول عمل على الاحتفاظ بالتوازن الدولى بين نفوذ وأطماع الدول الاوربية، ونجح بذلك فى عدم اثارة المشكلات الخارجية فى وجه المغرب، وإن كانت هذه السياسة قد ساعدت على زيادة نضج العوامل الداخلية، وعلى اشتداد قوة ضغط العوامل الخارجية، ولمدة ست سنوات، وحينما عادت الأمور إلى أيدى المولى عبد العزيز فى سنة ١٩٠٠ وجد نفسه فى مواجهة مواقف أكثر تبلورا فى الداخل والخارج، ودخل بذلك المغرب فى خضم معركة التنافس الدولى، وزيادة الأطماع الأوربية، وخصوصا الفرنسية.

(١) المولى عبد العزيز وسياسة الاصلاح :ــ

كانت الفترة الاولى التى قضاها المولى عبد العزيز بعيداً عن شئون الحكم، وسيطرة الوزير با أحمد على كل أمور الدولة قد أثرت فى السلطان الذى انصرف إلى لهوه داخل القصر أكثر من اهتمامه بشئون الدولة، وفقد بذلك الخبرة التى كان من اللازم أن يحصل عليها، وخاصة لمواجهه تلك الفترة العصيبة فى تاريخ البلاد. وكان عبد العزيز بطبعه لا يميل إلى الفروسية أو الحرب، كما كان غير ميال إلى القراءة والدراسة، وحرم بذلك من الاسس

الأولى اللازمة لتكوين رجل الدولة، وخاصة فى اقليم مثل المغرب، وفى مثل ذلك الوقت. وإذا كانت الأطماع الأوربية قد عملت فى ذلك الوقت على عزل المغرب، خاصة وأن تقاربا قد نشأ بين فرنسا وانجلترا بعد مشكلة فاشودة، وحرم المغرب بالتالى من اقامة التوازن بين الدولتين الأوربيتين، فان ظروف تكوين المولى عبد العزيز نفسه قد ساعدت على زيادة المشكلات أمام الدولة فى الداخل وفى الخارج .

حقيقة أن المولى عبد العزيز لم يسىء استخدام سلطته بوجه عام، ولكن الملاحظ أنه قد امتنع عن استخدام هذه السلطة، كما أنه أساء استخدام حريته الشخصية . فلقد ترك المولى عبد العزيز شئون الدولة فى أيدى الوزراء، وفى الوقت الذى زاد فيه الضغط الأوربى على البلاد، وانقسم فيه الوزراء على أنفسهم فى اتجاهاتهم بين اتجاهات تقليدية تحاول الاحتفاظ بالقديم ومنع توغل النفوذ الأجنبى، واتجاهات أكثر تحرراً تسعى إلى التمشى مع أوربا وزيادة التعاون بين الجميع . ولقد كان رئيس الوزراء الحاج المختار يمثل الاتجاه التقليدى المحافظ ويستند فى ذلك إلى سي محمد التازى وزير المالية، فى الوقت الذى كان فيه وزير الحربية سى المهدى المنبهى يحاول الاستمرار فى سياسة الاصلاح وينمى فى نفس السلطان الميول الأوربية، ويؤثر الاعتماد على انجلترا لكى يواجه بها تزايد النفوذ الفرنسى . فنشأ بذلك تنافس بين الوزراء أنفسهم، إنتهى بتخلص المنبهى من رئيس الوزراء وأعوانه، فزادت قوة أنصار الاصلاح والتعاون مع أوربا فى الوضوح . وأثر كل ذلك على سياسة المخزن .

وخضع المولى عبد العزيز لنفوذ الأجانب، وخاصة القائد ماكلين وعدد من المغامرين الأوربيين الذين استقدموا اليه آخر المصنوعات الأوربية

فى ذلك الوقت، من دراجات وسيارات وآلات الحاكى ، وآلات التصوير. وانشغل عبد العزيز بجمع مجموعات من هـذه المستحدثات فى قصره الذى تحول إلى متحف كبير أو حانوت ضخم، جمعت فيه الأدوات والآلات بدون ذوق كبير، وكلفت السلطان الكثير من الأموال، خاصة وأنه كان لا يناقش فى أثمان هذه المصنوعات. وانتهى الأمر بالمولى عبدالعزيز بأن يصبح محاطا بعدد من راكبى الدراجات والمصورين وسائقى السيارات ولاعبى البلياردو لكى يمرنوه على استخدام هذه المستحدثات. وكم من صورة أخذت للمولى عبد العزيز وقد استبدل ملابس جنرال انجليزى بملابسه التقليدية ، وعمل بعض اليهود على بيعها وتوزيعها بـين رعاياه المخلصين فى المغرب. وكانت هذه العملية صدمة لرعاياه وفى وقت لم يتهيئوا فيه لرؤية سلطانهم بهذا الشكل، وزادت فيه كراهية الأجانب والخوف منهم فى كل البلاد. وتسببت هذه العمليات فى فقد السلطان لهيبته بعد أن فقـد الكثير من أمواله ، ومهدت الطريق لقيام بعض حركات الفوضى هنا وهناك.

ورغم ذلك فلقـــد حاول المولى عبد العزيز أن يقوم بنفسه ببعض الاصلاحات لتحسين الأوضاع الداخلية فى المغرب ، والعمـل على تقوية الجيش عن طريق مدربـين أجانب ، وطلب إلى انجلترا بعض الضباط لمساعدة ماكلين فى تدريب المشاة ، كما طلب إلى فرنسا تزويده بعدد من الضباط الذين يتكلمون العربية لتدريب مدفعيته المغربية. وكانت انجلترا فى ذلك الوقت مشغولة فى حرب البوير فى جنوب افريقية ، كما أن ضغط فرنسا على منطقة توات والواحات كان مستمراً، فحاول السلطان أن يصل بذلك إلى رفع أسهمه فى أعين أوربا ،وظهوره بمظهر المتحرر الذى لا يحتاج للخضوع لضغط أوربى عليه حتى يقوم بالاصلاح . كما فـكر السلطان ـ وبتشجيع من ماكلين والمنبهى ـ فى تحسين طرق المواصلات فى بلاده، ومد

السكك الحديدية ، واصلاح الموانى والجمارك ، وبشكل يساعد على زيادة التجارة وسيادة الأمن واستتبابه . وحاول أن يبدأ بانشاء خط حديدى بين فاس ومكناس . وفكر فى أن يقطع هذه المرحلة بالسيارة ، وإن كان ذلك قد أثار عليه المغاربة من ناحية ، وأثار عليه فرنسا من ناحية أخرى حين علمت بأن انجلترا هى التى ستقوم ببناء هذا الخط الحديدى . وكلف السلطان إحدى سفاراته ببحث مشكلة الحماية ومساوئها مع حكومة لندن، تمهيدا لاتخاذ قرارات هامة تخلص البلاد من مساوىء مثل هذا النظام . أما من الناحية الادارية فنلاحظ أن المولى عبد العزيز قد حاول أن يزيد من القيمة الأخلاقية لموظفيه ووزرائه وقواده ، فعين لهم الرواتب الثابتة وألزمهم بالقسم بعدم استغلال سلطتهم أو استلام أى حلاوة من الاهالى أو من الأجانب ، وكان أهم مشروع داخلى قام به المولى عبد العزيز هو مشروع تنظيم التشريع الضرائبى فى البلاد، وذلك بانشاء ضريبة جديدة تسمى الترتيب، كان مؤتمر مدريد قد أشار اليها لكى تحل محل الضرائب القديمة من عشور وزكاة وغيرها.

وأصدر السلطان بلاغا ذكر فيه أنه سيضع أسس هذه الضريبة السنوية الجديدة التى تساوى بين الجميع ، من أشراف وعوام ، وأقوياء وضعفاء ، وأغنياء وفقراء ، تسوى بين الوطنى والتاجر الأوربى ومن يتمتع بالحماية. وقرر المخزن البدء بعملية احصاء عامة وتقدير ثروة كل دافع للضرائب وأرضه وأشجارة وحيوانه ، وتحديد ضريبة معينة على كل منها . وكانت هـــذه الضريبة تجديداً واضحا فى المغرب واعلانا لمبدأ المساواة وعاملا أساسيا يساعد على التخلص من مساوىء العهد السابق واستغلال السلطة والنفوذ . فلقد حرمت القواد من استغلال القبائل ، والغت امتيازات قبائل الجيش، والطوائف الدينية والاشراف، والذين كانوا لا يدفعون أية ضرائب فيما مضى . ولكن هذا النظام أغضب الفقراء الذين كانوا لا يدفعون ضريبة

الزكاة فيما مضى ، والذين كانت توزع عليهم الزكاة نظرا لفقرهم، وأصبحوا يخضعون للضريبة الجديدة ، ضريبة الترتيب، حتى وإن امتلكوا بهيمة واحدة. ونجد من ناحية أخرى أن الترتيب قد أغضب الاغنياء كذلك إذ أنه سيجبرهم على دفع أضعاف ما كانوا يدفعونه من قبل ، ودون أن يتمكنوا من شراء ذمة القائد أو الأمين أو العدول . فثار الرأى العام ضد المولى عبد العزيز ، وأيد العلماء هذه الحركة ، وأعلنوا أن الترتيب ضريبة مخالفة لتعاليم القرآن. وساعدت سوء الأحوال الاقتصادية والتطورات الطبقية فى المغرب على زيادة الفقير فقراً على فقره ، وشره الأغنياء لزيادة ثرواتهم، كما أن الأجانب وقفوا ضد هذه الضريبه الجديدة إذ أنهم كانوا لا يرغبون فى دفع أية ضرائب . وتكاتفت هذه العوامل سويا على أن يفشل السلطان فى سنة ١٩٠٤ فى فرض هذه الضريبة على بلاده، وبعد أن كان قد فقد جزءاً كبيرا من هيبته وبدأت المشكلات والثورات الداخلية تنتشر فى كل مكان . وكان الاهالى قد امتنعوا عن دفع الضرائب منذ ثلاثة سنوات ، وانتظارا لمجىء الضريبة الجديدة ، وحينما قررها المخزن كان الوقت متأخراً.

ويمكننا أن نضيف إلى ذلك ان فرنسا نفسها قد وقفت فى هذا الوقت ضد سياسة الأصلاح التى حاول المولى عبد العزيز ان يقوم بها ، مدعية بأنها تعمل على زيادة النفوذ البريطانى فى البلاد ، وفى الوقت الذى كانت فرنسا تعمل فيه بمثابرة على فرض سيطرتها على المغرب ؛ ورغم ان السلطان قد اقترح على فرنسا تقوية البعثه العسكرية الفرنسية فى المغرب إلا ان فرنسا وقفت معارضة فى كل مشروعات الأصلاح . واستندت إلى انها لها حدود مشتركة مع المغرب ، وتمتد إلى مسافات طويلة ، وأن ممتلكاتها تحيط بهذه البلاد مما يخلق مصالح مشتركة، ويجعل كل تهديد او تغيير للحالة القائمة فى المغرب يؤثر على الجزائر .

أما فى الداخل فنلاحظ ان الثورات قـــد بدأت فى الانتشار فى ذلك الوقت فى شرق المغرب وفى المناطق الشمالية منه ، وبشكل ساعد على اضعاف المخزن، وزيادة مصاريفه وانفاقه فى الميادين العسكرية،فى الوقت الذى خلت فيه الخزانة من الأموال.

ولقد قامت ثورة الروجى فى شرق المغرب وزادت من قوتها وبشكل جعل منها خطرا يهدد استقلال للبلاد ووحدة ترابه . وكان الروجى ، او ابو حمارة، يعمل كموظف بسيط عند احد اخوة السلطان ، وعوقب نتيجة لبعض أخطائه ففر إلى الجزائر وتونس، ثم عاد إلى البلاد لكى يخلق المشكلات امام المخزن . وكان سلوك السلطان الشخصى ، وتغير الاوضاع الاقتصاديه، والتفكير فى وضع نظام ضرائبي جديد ، مع زيادة المؤامرات والدسائس الاستعمارية تهيىء الرأى العام المغربى للوقوف فى وجه السلطان مع اى قائد ينزل إلى الميدان . وادعى الروجى انه المولى محمـــد اخ السلطان ، ودعا الأهالى للجهاد ضد السلطان ، بدعوى انه باع بلاده للكفار . ولقـد بدأ نشاطه فى المنطقة الشرقية من المغرب ، والتى قامت بدور كبير فى الكفاح ضد البقاء الفرنسى فى الجزائر ، ولكنه تمكن من جمع الأعوان ، وجاءته الأموال والاسلحة ، ومعظمها من الفرنسيين، لكى تساعده على القيام بالثورة ضد السلطان . والواقع أن فرنسا حاولت استغلال هـذه الحـــركة على الأقل كوسيلة من الوسائل التى تهدف اضعـــاف السلطان والضغط عليه ، وبشكل جعل من الرأى العام الانجليزى والاسبانى والالمانى يقف فى وجه هـــذه المحاولة . ويتهم فرنسا علنا بتدبيرها لها، خاصة وأن أطماع فرنسا فى الاقليم الشرقى من المغرب وفى منطقة الحـدود المغربية الجـــزائرية كانت قد زادت فى وضوحها مع هجومها على فجيج سنة ١٩٠٣ وبعـد أن كانت قد توغلت فى منطقة الواحات ومنطقة توات . وكان مثل هذه الثورة

يسمح لفرنسا بالتدخل فى المنطقة الشرقية من المغرب ، واتخاذ هذا التدخل وسيلة للمساومة مع المخزن .

ولقد بدأ أبو حمارة حركته فى نهاية سنة ١٩٠٢ فى منطقة تازا وتمكن من إحراز بعض الانتصارات هددت مدينة فاس نفسها . وإذا كان السلطان قد قرر إرسال حملة قوية بقيادة المنبهى ، إلا أن هـذه الحملة لم تتمكن من القضاء على الروجى الذى اعتصم بالجبال . وفضح السلطان دعاية الروجى ، وأطلق سراح أخيه المولى محمد وأعلن عاليـا أن الروجى ثائراً وخارجا ولا يمت بصلة الى الاسرة الحاكمة . ثم عين اخاه المولى محمد عاملا على مدينة فاس نفسها . ولكن كل ذلك لم يؤثر فى قـــوة الروجى الذى تمكن من السيطرة على جزء هام من شمال البلاد ، ووصل إلى ابواب وجدة رغم دخول قوات السلطان إلى تازا . وحاول المنبهى احضار السلطان بنفسه إلى هذه المنطقة حتى يؤثر على رأى رعاياه المخلصين ويستبعد جذبهم اليه ويقوى من ولائهم له ، ولكن تأخر حضور السلطان سمح للروجى باعادة حصار تازا وبزيادة نفوذه فى المنطقة من جديد . والمهم هو أن هذه الثورة قد اضطرت المولى عبد العزيز الى الالتجاء إلى فرنسا لكى يطلب منهـا السماح لنجدات مغربية بالمرور فى الجزائر لمعونة حامية وجدة . وأفادت الحكومة الفرنسية وسلطاتها الجزائرية من هـذا الموقف لـكي تزود السلطان وقواته المسلحة بعـــدد من الأسلحة والذخائر وبعض الضباط المدربين من ناحية ، ولـكي تمد خط السكة الحديدية من بن زريق الى كولومب بشار من ناحية آخرى ، واستعدت بذلك للتدخل الفعلى فى المغرب الشرقى . ولقد استمرت قوة الروجى على ما هى عليه وفى معظـــم المناطق الشرقية من المغرب حتى سنة ١٩٠٩ حـين قضى عليه المولى عبد الحفيظ . هـذا فى المغرب الشرقى .

أما فى شمال المغرب فان الريسولى قد قام بعمليات أخرى هددت سلطة المخزن وسيطرته على بلاده . وهو أحمد بن محمد بن عبد الله الريسولى العلمى الادريسى ، أى انه من الأشراف هذه المرة . وكان فارسا يعرف استخدام السيف ، ويتخصص فى قطع الطريق، وخاصة فى المنطقة القريبة من طنجة. وكان المولى الحسن قد القى به فى السجن إلى أن تشفع له سى محمد الطريس نائب السلطان فى طنجه ، فخرج من السجن لكى يواصل عملياته من جديد. ولقد اتسع ميدان نشاطه حتى اصبح يهدد كل من القصر الكبير واصيله وتطوان ، وبشكل جعل الدول الاوربية تحاول الافادة من عملياته ، التى تتلخص فى عدم استتباب الامن والنظام فى هـــذه المنطقة ، لكى ترسل اساطيلها إلى الموانى المغربية فى الشمال وفى الغرب. وكان الريسولى يتمكن من الفرار بسرعة ، كما انه تمكن من انقاذ بعض اعوانه من السجن ، واخذ فى اختطاف بعض الاوربيين ورفض اطلاق سراحهم إلا بعــد دفع فدية مالية ، تساعده على العيش ، كرئيس اقطاعى ، وتساعده على تسليح رجاله. وقام فى سنة ١٩٠٣ باختطاف هاريس الصحفى الانجليزى، ولم يطلق سراحه إلا بعد تدخل الوزير المفوض البريطاني وشريف وزان واطلاق سراح بعض اعوانه واستلام فدية كبيرة . ثم اختطف بعد ذلك احد الامريكيين مع احد البريطانيين، وفرض شروطا طلب ان تقوم كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بضمان تنفيذها . ورغم ان الولايات المتحده الامريكية قد ارسلت أسطولا كاملا إلى مياه المغرب فى ذلك الوقت، إلا أن هذه العملية لم ترهب الريسولى ، بل وجد فيها على العكس من ذلك وسيلة للضغط الخارجى على السلطان الذى خضع بهذا الشكل للضغط الداخلى والضغط الخارجى فى نفس الوقت. ونتيجة لتدخل قناصل انجلترا وفرنسا والمانيا لاقناع السلطان بقبول شروط الريسولى اضطر السلطان إلى التراجع والموافقه، وعين الرسولى قائدا على منطقة الفحص ، وهى المنطقه المجاورة لطنجة ، وبشكل قلل من هيبتـه

كسلطان فى أعين رعاياه وأعين الدول الأجنبية فى نفس الوقت . واستغلت فرنسا هذه الحادثة لكى تضغط على السلطان فى مشروع اخر ، وبالاتفاق مع بريطانيا ، وهو مشروع ضرورة اصلاح قوات الأمن والشرطة فى مدينة طنجة نفسها ، وباشراف الدول الاوربية عامة ، وضباط فرنسيين خاصة . وهكذا وضعت لبنه جديدة لزيادة النفوذ الفرنسى فى المغرب ، و نتيجة لزيادة المشكلات الداخلية .

وعلينا أن نذكر أن انشغال المخزن بعمليات حربية مستمرة ضد الروجى فى الشرق والريسولى فى الشمال قد ساعد على زيادة الانفاق فى الميادين العسكرية الاستهلاكية ، وفى وقت خلت فيه الخزانة من الاموال . واستتبعت هذه العمليات زيادة الاعتماد على الدول الأوربية لتزويد القوات المغربية بالاسلحه والذخائر والمدربين . وجاء كل ذلك فى وقت عجز فيه المغرب عن جمع الضرائب الجديدة ، وهى الترتيب ، وبعد أن كان قد أوقف جمع الضرائب القديمة . وأدت هذه الثورات المستمرة إلى قلة هيبة السلطان ونفوذه الدينى وساعدت كثيرا من القبائل على اعلان الثورة ضد سلطة المخزن . فقامت قبائل زمور بالزحف من الاطلس المتوسط صوب سلا والرباط ، كما قامت قبائل زعير بالهجوم على مدينة الرباط من الجنوب الشرقى ، وانحسرت سلطة المخزن عن السوس والحوز والشاوية ، وزادت مساحة بلاد « السيبة » أو البلاد غير الخاضعة لسلطة المخزن على حساب بلاد المخزن . وأدى كل ذلك إلى منع جمع الضرائب ، وزيادة اضعاف المخزن ماديا ومعنويا ، وفى الوقت الذى كانت فرنسا تسير فيه على سياسة محددة لزيادة نفوذها فى البلاد ، مستغله فى ذلك عوامل استراتيجية ، هى مجاورة قواتها لحدود المغرب فى الشرق ، وعوامل اقتصادية هى الاموال اللازمه لانقاذ المخزن من ضائقته فى شكل قروض . واضطر المخزن نتيجة لكل ذلك إلى أن يخضع ويسلم للاجانب عامة ، وللفرنسيين خاصة .

(٢) ازدياد الضغط الفرنسي : ـ

لقد تزايدت نمو الحركة الاستعمارية الفرنسيه بشكل واضح فى السنوات الاولى من القرن العشرين نتيجة لتقدم الصناعة وسرعة دورة رأس المال وعدم اشتباك فرنسا فى حروب حتى فى المستعمرات منذ سنه ١٨٨٥ ، وبشكل جعل من فرنسا مركزا هاما من مراكز الرأسمالية العالمية فى ذلك الوقت ، وميزهـا بسيولة واضحة فى رؤوس الاموال ، حـتى أكثر من انجلترا ، التى كانت حرب البوير قداستنفذت جزءاً هاما من مواردها ، وكان التسابق فى التسلح البحرى مع المانيا يجبرها كذلك على استهلاك جزء من رؤوس أموالها بدلا من استخدامها فى التنمية . وساعد كل ذلك فرنسا على أن تستمر حركة التوسع الاستعمارى فيها وبقوة ، خاصة وأنها قـد استندت إلى انهاء خلافاتها مـع بريطانيا فى افريقيه منذ حادثة فاشودة واتفاقية سـنه ١٨٩٩ ، واستندت إلى ضغط واضـح قامت به الرأسماليه المتوسعة ، ونشرت الدعايه له الجمعيـات الجغرافيه وجمعيـات الاستكشاف والصحافة . وكانت فرنسا ، عـلاوه على ذلك ، فخورة بما قامت به فى الجزائر من عمليات استغلال منظمة ومحددة ، وتعود بأرباح طائلة . كانت فخورة بمدارسها ومستشفياتها ومزارعها ، وإن كانت قد احتفظت بالتصنيع لبلادها ، فى الوقت الذى وجهت فيه الاقتصاد الجزائرى نحو التخصص فى الزراعه وتربيه المواشى . وكانت فرنسا تشعر من الناحيـه الاستراتيجيه بقوة مركزها فى شمال افريقية وامتداد حكمها بطريق مباشر من خليج قابس حتى مغنية ومشارف وجدة ، وامتداده كذلك من البحر المتوسط والجزائر عبر الصحراء إلى السنغال والنيجر وتشاد . لقد انتشرت هـذه الممتلكات الفرنسيه فى المغرب الكبير ، ومن الجزائر مركزها ، وبشكل سمح

لفرنسا بالسيطرة على معظم غرب افريقية، وبشكل يربط مستعمراتها فيها بريا ويجعل منها وحدة متكاملة على خريطة العالم . وظهر أن المغرب الاقصى يظهر إلى جوار هذه الممتلكات الفرنسية وكأنه محاط بها من الشرق والجنوب فى الوقت الذى كانت فيه كلمة الأسطول الفرنسى لها ثقلها فى البحر المتوسط. واختفت كثير من عناصر الشقاق مع بريطانيا ، الدولة البحرية الاولى فى العالم فى ذلك الوقت ولذلك فان فرنسا ستستند إلى ممتلكاتها فى الجزائر وإلى قوة رؤوس أموالها لكي تبدأ في زيادة ضغطها علي المغرب ، وفي السنوات الاولى من القرن العشرين .

ولقد ارتفعت أصوات بعض بناة الامبراطورية الفرنسية فى ذلك الوقت بضرورة التوغل فى المغرب الاقصى ، وجعله امتداداً للجزائر الفرنسية. وشرح هذا الاتجاه ضرورة اعتماد فرنسا على حقها بصفتها جارة للمغرب ، وبصفتها دولة إسلامية كبيرة، لكى تضغط على السلطان وتصل اليه حتى فاس، عاصمة ملكه ، وعاصمة الإسلام ، إذ أن فرنسا دولة إسلامية عظمى. نادى أصحاب هذا الاتجاه بضرورة الضغط على السلطان حتى يتحول إلى صديق ، وحتى إن تطلب الأمر إجباره على ذلك . واقترح البعض إرسال بعثات من تونس وتلمسان لكى تشرح للمغرب والمغاربة ما تقوم به فرنسا فى بلادهم ومن أجل تطوير المجتمع والوصول بها إلى مرحلة المعيشة فى القرن العشرين. ونادوا بضرورة الاعتماد على أساتذة اللغة العربية الفرنسيين ، وعلى عناصر شابه تعمل فى القنصليات الفرنسية فى المغرب ، ويمكنها أن تتفاهم مع الاهالى وتساعد على تنمية التجارة وتحسين طرق المواصلات فى هذا القطر المغربى، وكل ذلك للوصول إلى اقناع المغاربة والسلطان بحقيقة مهمة فرنسا الحضارية فى بلاد المغرب الكبير ، وكسبه إلى جانب فرنسا .

ولكن وجهات النظر الفرنسية اختلفت بين عدد من القطاعات كانت تهتم

بالمغرب الاقصى ، فكانت هناك وجهات نظر معينة فى الجزائر ، ووجهات نظر أخرى عنـد رجال المفوضية الفرنسية فى طنجة ، ووجهات نظر ثالثة فى باريس نفسها . أما بالنسبة للجزائر فان الاتجاه العام فيها كان يخضع للعسكريين ولكبار عناصر المتوطنين فى اقليم وهران، وكانوا يطالبون باستخدام الوسائل العسكرية والزحف السريع ، وإن كان على دفعـات ، للتوغل فى المغرب من الجزائر، استناداً إلى حقوق فرنسا فى منطقة الحدود، واستغلالا لحق المطاردة ، وعلى أن يؤدى ذلك إلى دفـع حـدود الجزائر قليلا قليلا صوب الغرب ، وإلى أن تصل إلى سواحل المحيط الأطلسى . وأما وجهة نظر المفوضية الفرنسية فى طنجة فانها كانت تعـترف بوجود فوضى داخلية فى المغرب الاقصى ، ولكن لا يسهل عليها أن تتجاهل أطماع الدول الاوربية الاخرى، وتعليمات الكى دورسيه . ولذلك فهى تتردد بين اتجاه السلطات الفرنسيه فى الجزائر، التى تحاول املاء سياسة السرعة والقوة، واتجاه الكى دورسيه الذى كان يحاول أن يسير بحذر وبسياسة. وأخيرا فهنـاك اتجاه الكى دورسيه ، أو وزارة الخارجية الفرنسية فى باريس ، والذى كان يتأثر بضغط السلطات الفرنسيه فى الجزائر عليه ، مثلما يتأثر بتقارير المفوضية الفرنسية فى طنجة، ويتأثر كذلك بالسياسة الداخليه الفرنسية، ومجموعات الاحزاب والكتل البرلمانية والسياسية الدولية : والواقع أن هذا التنافس بين القوى الفرنسية الثلاث ، والتى كانت تركز أنظارها على المغرب الاقصى ، والتعاون بينهـا فى نفس الوقت ، هو الذى أعطى لفرنسا خط السياسه الذى سـارت عليـه ، والذى قام ديلـكاسيه بتنفيذ جزء كبير منه .

وكانت لديلكاسيه نظرة معينـة فى المسألة المغربية ، إذ أنه كان يرى ضرورة تضـامن العوامل الاقتصادية ، والتي تتمثل في إزدياد التجـارة

والتوغل السلمى ، مع العوامل الدبلوماسية اللازمة لابعاد المنافسين الاوربيين عن نطاق عمليات فرنسا فى المغرب ، مـع العوامل العسكرية التى ستنهى المشكلة . وكان ديلكاسيه من أنصار زيادة التوغل الاقتصادى والتجارى فى المغرب ، ولكن على أساس الا تؤدى هذه العملية إلى نشوء مشكلات دوليه ينتج عنها الاستمرار فى تدويل المشكلة المغربية ، إذ أن ذلك سيهدد منطقة نفوذ وعمليات فرنسا فى المغرب. وكان يرى زيادة التوغل الاقتصادى، وبشكل يتمشى مع العامل الدبلوماسى الذى يبعد الدول الاخرى عن المغرب، ويزيد اطلاق فرنسا فيه وعند ذلك يمكن فى أى وقت من الاوقات الاعتماد على العامل العسكرى والاستراتيجى لتدعيم نفوذ ومصالح فرنسا، بل حتى و«حقوقها» على الاقليم . والواقع أن ديلكاسيه قد واجه ضغطا من العناصر الجزائرية بالنسبة لسياسته فى المغرب، وخاصة بعد أن قامت القوات الفرنسية باحتلال الواحات ، فأخذوا يضغطون على فرنسا للتوغل صوب الغرب ، وواجه هجمات من العناصر اليمينية وأصحاب رؤوس الاموال الذين كانوا يضغطون على حكومتهم لكى تفرض نفسها على المغرب، وفى وقت زادت فيه عناصر الفوضي فى شرق المغرب وفى شماله. واجه ديلكاسيه كل ذلك، ولكنه اعتمد قبل كل شىء على الميدان الدبلوماسى، وعمل على تحديد سرعة سير كل من العناصر العسكرية والعناصر المالية، حتى يصل إلى هدفه فى الميدان الدبلوماسى ، وهو الميدان الذى يعتبر أساسا للعمل الاقتصادى والعمل العسكرى ، ودون الوصول إلى حرب عالمية .

وكانت فرنسا قد وصلت فى ذلك الوقت إلى تحقيق نجاح واضح فى المغرب الاقصى ، فى مسألتى الحدود والقروض الاجنبيه .

أما بالنسبة لمسألة الحدود فان القوات الفرنسية فى الجزائر قد تمكنت

فى سنة ١٨٩٩ و سنة ١٩٠٠ من احتلال الواحات ، وفى وقت انشغلت فيه بريطانيا بحرب البوير فى جنوب افريقية . ورغم أن ثورة الأهالى والمخزن نفسه كانت جامحة أمام هذه العمليات إلا أن فرنسا أنذرت المخزن وحذرته من القيام بأى هجمات على القوافل التى تسير صوب هذه المناطق . ولما كانت مشكلة الحدود المغربية الجزائرية قد بقيت معلقة منذ زمن ، ومنذ معاهدة سنة ١٨٤٥ . وكانت فرنسا تخشى من أن يقوم السلطان باثارتها على نطاق دولى ، أو يعتمد فيها على ألمانيا ضد فرنسا ، لذلك فانها قد وافقت على تشكيل لجنة مشتركة ، فرنسية مغربية، تمهد للاتفاق بين الطرفين . وعقد بروتوكول ٢٠ يوليوسنة ١٩٠١ الذى أعلن احترامه لسلامة أراضى السلطنة الشريفية من ناحية ، وعمله على تحسين أحوال القبائل المتجاورة والتى تخضع لكل من الحكومتين . ولقد اعترف هذا البروتوكول بمعاهدة سنة ١٨٤٥، ولكنه أكملها لتسوية حدود المنطقة الواقعة بين ثنية الساسى وفجيج ، وأعطى المخزن حق إقامة مراكز الجمارك ونقط الحدود عند نهاية مناطق القبائل التى تخضع له . وإعتبر هذا البروتوكول المنطقة الواقعة بين وادى زوزفانا ووادى الجير محايدة ، ويمكن لكل من الحكومتين أن تقوم بانشاء مراكز الحراسة والجمارك على أطرافها ، ومن ناحيتها ، ويمكن لهاتين الحكومتين كذلك أن تقوما بتعيين مندوبين عنها فى هذه المنطقة المحايدة ، على أن يترك للأهالى حق اختيار الخضوع لسلطة أى من الحكومتين . فالذين يختارون الحكومة الفرنسية يحتفظون بمراكزهم ، أما الذين يختارون السلطة المغربية فيغادرون هذه المنطقة إلى المكان الذى تعينه الحكومة المغربية لاقامتهم فى سلطنتها ، ويكون بامكانهم الاحتفاظ باملاكهم وادارتها أو بيعها . وإذا كانت فرنسا قد احتفظت بقبائل ذوى منيع وأولاد جرير

تحت سلطتها فانها قد تركت بقية القبائل تحت سلطة المخزن . وأباح هذا البروتوكول لاهالى منطقة القصور الاقامة فى أراضيهم ، واختيار السلطة التى يخضعون لها ، كما أباح حرية التجارة للطرفين ، وحتى فى المنطقة المحايدة ، ووضع نظاما لفض الخلافات بين الأهالى والسلطات ، ولتوزيع حصيلة ضرائب الأسواق ورسوم الجمارك بين المغرب والسلطات الفرنسية فى الجزائر .

ولقد حصلت فرنسا بذلك على اعتراف رسمى من المغرب بشرعية وجودها فى الواحات وفى وادى زوزفانا ووادى الساورة ، وهى الوديان اللازمة لمد سكة حديد الصحراء صوب غرب افريقيه . وبدون أن تلجأ فرنسا إلى الميدان الدبلوماسى تمكنت من الحصول على منطقه نفوذ كبيرة لها ، وحصلت على اعتراف المغرب بتسويه المشكلات الناتجه فى هذا القطاع بين السلطات الإدارية للطرفين ، ودون أن ترفعها إلى الميدان الدولى . وإذا كانت فرنسا قد سمحت لاهالى هذه المناطق بحرية ذكر اسم سلطان المغرب والدعاء له فى المساجد ، فان هذا العامل لم يكن يمس نظام الاستعمار الفرنسى فى شىء ، ولا حتى النظام الادارى والنظام العسكرى . ولقد استندت فرنسا إلى هذا البروتوكول لارسال بعثة مغربية فرنسية إلى منطقة الحدود واستغلتها فى الدعاية ضد نفوذ « بوعمامة » الذى كان فى ثورة معلنة ضد النفوذ الفرنسى فى هذه المنطقة ، وأعلن الوفد المغربي ، وباسم السلطان أمير المؤمنين هذا الثائر خارجا عن المسلمين . كما استندت فرنسا إلى هذا البروتوكول كذلك للبدء فى فتح المعاملات التجارية بشكل أوسع بين المغرب والجزائر ، وإنشاء أسواق فى منطقة الحدود . وكانت هذه الأسواق تساعد على نشر السلع الفرنسية فى المغرب ، فى الوقت الذى تحصل فيها على المواد الاولية ،

فكانت بذلك مكاسبا اقتصادية جـــديدة لفرنسا فى شمال افريقية . ولكن علينا أن نذكر ان النجاح الفرنسى فى هـذه المنطقة كان نجاحا اسميا اكثر من كونه نجاحا فعليا ، إذ أن سلطة المخــزن عجزت عن الوصول إلى هذه المناطق وعن التعاون مع السلطات الفرنسية فى الجـــزائر . ولكن هـذا النجاح أصبح يمثل حقوقا ثابتة لفرنسا ومن جانب واحد ومهد أمامها الطريق للتوغل صوب الغرب ، دون أن يؤدى هذا التوغل إلى إثارة المشكلة المغربية على نطاق دولى ، ويحرم فرنسا من ثمار مجهوداتها .

وأما بالنسبة للقروض المالية فنلاحظ أن المغرب قد ظل حتى سنة ١٩٠٢ غـير مدينا لأحـد ، ثم بدأ بعـد ذلك ، وتحت ضغط الظروف ، فى الاستدانة ، وسار فى نفس الطريق الذى سارت فيه كل من مصر وتونس من قبل . وأفادت فرنسا فى هذا الميدان ، كما أفادت فى ميدان الحدود .

وكانت خزانة السلطان قد أصبحت خاوية نتيجة لانفاقه ولمحاولته الاصلاح وفشله فى جمع الضرائب وحاجته إلى الانفاق على جيشه للقضاء على الثورات التى نشبت فى كل مكان . ولقد حاول المخزن فى سنة ١٩٠٢ أن يعقد قرضا من انجلترا ، ووسط فى ذلك ماكلين ، إلا أن وزارة الخارجية البريطانية وجدت أن بلادها لم تفق بعد من مصاعب حرب جنوب افريقية ، وخشيت من إثارة التنافس الدولى فنصحت المغرب بالتباحث فى الأمر مع كل من باريس وبرلين . وكانت فرنسا تخشى من هذه المفاتحات المغربية الانجليزية ولذلك فان انجلترا أعلنت استعدادها للدخول فى قرض عام يعقد بموافقة الدول العظمى الأخرى التى لها مصالح كذلك فى المغرب الاقصى . ولقد لقى هـذا الاتجاه ترحيبا من المولى عبد العزيز الذى رأى فيه امكانية الاحتفاظ بالتوازن بين عناصر النفوذ الاوربى فى بلاده . ولكن سرعان ما أظهرت البيوت المالية فى باريس استعدادها لتقديم هذا القرض .

وأخذت العناصر الاستعمارية الفرنسية في تهنئة نفسها بهذه النتيجة ، رغم أن ديلكاسيه خشي من أن تتوسع فرنسا في اقراض المغرب ، وقبل أن تعمل على تهيئة الجو الدبلوماسي ، وابعاد المنافسة الدولية عن ميدان عملياتها المقبلة. وعلى أي حال فلقد تم التوقيع على هـذا القرض في الايام الأولى من شهر يناير سنة ١٩٠٣ ، وساهم فيه بنك باريس والأراضي المنخفضة مساهمة كبيرة ، وكان قيمته ٧٫٥ مليون فرنك ، وحصلت البنوك الفرنسية على حق لاستلام حصيلة جمارك طنجة ، وعلى أن يكون الدفع بالذهب . وفي حالة عدم كفاية هـذه المبالغ بالنسبة للفوائد أو للاقساط الشهرية فعلى السلطان أن يكمل المبلغ من موارد أخرى .

ولكن سرعان ما اتصل السلطان بكل من انجلترا واسبانيا من جديد لعقد قرض ثان يساوي الأول ، وتضمنه ايردات كل جمـــارك المغرب ، فاستشارت المصارف بعضها ، واستشارت بنك باريس والأرضي المنخفضة ، وإن كانت وزارة الخارجية الفرنسية قد نصحت هذا البنك بعدم قبول مثل هذا الضمان ، الذي سيؤدي إلى تدويل المشكلة المغربية والمساس بالاوضاع القائمة . واتخذت الحكومة الفرنسية هذه المسئلة أساسا لترك ميدان التعاون للبنوك والمصارف الاوربيه لتقديم القروض إلى الحكومه المغربية ، وفي الوقت الذي تبقى فيه الحكومات الاوربية بعيدة عن هذه العملية ، ولا تتدخل هذه الحكومات لايجاد وسيلة لحماية مصالح رعاياها إلا في حالة تنصل الحكومة المغربية من التزاماتها ، وعلى أساس الا تتدخل هذه الحكومات في عملية الاشراف على الجمارك المغربية . فاتفقت هذه المصارف الانجليزية والاسبانية والفرنسية على الدخول في مفاوضات مع المغرب بشأن هذا القرض الجديد ، وعلى أساس أطلاع حكوماتها على شروطها ، وعلى عدم تدخل هذه الحكومات إلا في حالة تنصل الحكومات المغربية من الوفاء بتعهداتها . والواقع أن كل من اسبانيا وانجلترا كانت محتاجة هي نفسها إلى رؤوس أموال ، وكانت تلتجيء إلى بورصة باريس للحصول على ما يلزمها ، مما يدفعنا إلى القول بأن هذه

القروض المغربية ستصبح فعلا قروضا فرنسية. ورغم أن السلطان قد حاول الاستدانة من أكثر من جهة ، إلا أن ظروف النقد الدولية ، وتركز رؤوس الأموال في العالم جعله يلتجيء بالفعل إلى فرنسا . وكانت مسألة القروض مرتبطة في ذلك الوقت بالمسأله الدبلوماسية ، خاصة وأن فرنسا كانت تفاوض كل من لندن ومدريد للوصول إلى اتفاقيات ودية ، وتمس المغرب

ولقد زادت المشكلات أمام المغرب في الداخل وزادت حاجته إلى رؤوس الأموال للانفاق ، واتصل السلطان في أوائل يناير سنة ١٩٠٤ بوزير فرنسا في طنجة للتدخل لدى حكومته ولدى بنك باريس لتقديم التسهيلات اللازمة. فاتفقت مجموعة من المصارف والبنوك في باريس وأرسلت مندوبا عنها لمفاوضة السلطان في شروط القرض . ولكنهم حاولوا دفع أقل ما يمكن دفعه ، والحصول على أكثر ما يمكنهم الحصول عليه ، وطلبوا ضمانة الجمارك المغربية لهذا القرض وإنشاء بنك مغربي ، والحصول على الاولوية في كل المشروعات المالية ومشروعات الأعمال العامة . وخشيت اسبانيا من عملية الضغط الفرنسي على المغرب ، خاصة وان المفاوضات كانت مستمرة مع باريس في ذلك الوقت بشأن الوصول إلى اتفاق بين البلدين يمس المغرب . وخشيت مدريد من أن يكون الهدف من هذه العملية هو وضع حكومتها أما الأمر الواقع ، فأعلنت استعدادها لتقديم مثل هذا القرض للمغرب ، وبشروط أقل من الشروط الفرنسية . وأدى ذلك إلى تدخل ديلكاسيه للضغط على المصارف الفرنسية حتى تقلل من شروطها مع الحكومة المغربية . وجاءت انباء التوقيع على الاتفاق الودي البريطاني ، والذي أصر على ضرورة الاحتفاظ بوحدة المغرب ، وبسلطته على إرادته والمرافق العامة في بلاده ، فحرم ذلك الفرنسيين من سبب يستندون اليه للتشدد في فرض الشروط على المخزن ،

وانتهت العملية فى ١٢ يونيو سنة ١٩٠٤ بعقد اتفاق لقرض تقوم به البنوك والمصارف الفرنسية مبلغ ٦٢٫٥ مليون فرنك، وبفائدة قدرها ٥٪، ويستهلك فى ٣٦ سنة، وعلى أن تسدد منه القروض السابقة، وتبلغ ٢٢٫٥ مليون فرنك. ووضعت الجمارك والموانى المغربية كضمان لدفع هذا القرض، واعطيت البنوك الفرنسية الاولوية فى تمويل القروض المقبلة وبشكل جعل منها محتكرة لهذه القروض. وحصلت البنوك الفرنسية فى نفس الوقت على حق الاشراف على ضرب العملة المغربية. وكانت هذه الامتيازات مكاسب واضحة بالنسبة لفرنسا زادت بها قوة ضغطها على المغرب، وفى نفس الوقت التى عجزت فيه هذه القروض عن سد حاجة المغرب المتزايدة إلى رؤوس الأموال، وإلى قروض جـــديدة. ومع سرعة تدهور الموقف الاقتصادى فى المغرب زادت قوة ضغط فرنسا فى النواحى الاقتصادية وقيمة هيبتها العسكريه فى الجزائر تجاه المغرب، خاصه وأن فرنسا قـد سارت فى نفس الوقت على سياسة عقـد اتفاقات ثنائية لابعاد كل منافسة دولية عن ميدان عملها فى المغرب؛ وكان أشهر هـذه الاتفاقات الثنائية والمتعلقة بالمغرب الاتفاقية الفرنسية الإيطالية، والاتفاقية الفرنسية البريطانية، المعروفة باسم الاتفاق الودى فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤، والاتفاقية الفرنسية الاسبانية فى أكتوبر من نفس هذه السنة.

(٣) الاتفاقيات الثنائية :-

كان لادارة ديلكاسيه لوزارة الخارجية الفرنسية دوراً كبيراً فى الوصول إلى هذه الاتفاقية مع إيطاليا، والاتفاقيات التالية مع كل من بريطانيا واسبانيا. ولقد كان هدف فرنسا الأول من هذه الاتفاقيات هو تحطيم الاحلاف التى أنشأتها المانيا بشكل خاص ضدها، او شجعت عليها، وخاصة التحالف الثلاثي من ناحية، وحلف البحر المتوسط من ناحية اخرى، كما هدفت فرنسا من ورائها ضمان حرية العمل فى المغرب الاقصى، وعلى اساس المساومة وابعاد

المنافسين لها . وكان من نتيجتها بالفعل تحسين العلاقات الفرنسية مع كل من ايطاليا واسبانيا وانجلترا ، وتدعيم الوفاق مع روسيا ، واضعاف التحالف الثلاثي . ولقد اعتمد ديلكاسيه فيها على عدد من الرجال الذين امتازوا في الميدان الدبلوماسي مثل بول كامبون في لندن وجول كامبون في مدريد وباريز في روما ، وعملوا جميعا كمجموعة واحدة للوصول إلى أهدافهم، مستفيدين في ذلك من الأوضاع الدولية وتغير توازن القوى فيها . وإذا كانت فرنسا قد بدأت باتفاقياتها مع ايطاليا،فان هذه المباحثات قد استمرت بعد ذلك مع اسبانيا ، رغم انها لم تعط نتيجة ايجابية مع هذه الدولة الاخيرة إلا بعد اتفاق فرنسا مع انجلترا، بالاتفاق الودى الذى كان مرحلة حاسمة في تاريخ السياسة الاستعمارية لكلٍّ من هاتين الدولتين في مصر والمغـــــرب الأقصى .

كانت ايطاليا قد شعرت بعـد هزيمة عدوة سنة ١٨٩٦ بضرورة تغيير سياستها المعادية لفرنسا في كل من الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية، تلك السياسة التي كانت قد بدأت بنزول القوات الفرنسية إلى تونس سنة ١٨٨١، وبانضمام ايطاليا إلى التحالف الثنـائي ، أو إلى دولتي الوسط سنة ١٨٨٢ ، وبوصول كريسبي إلى الحكم في سنة ١٨٨٧ ، ومساهمته في إنشـاء حلف البحر المتوسط . وكانت هذه السياسة قد استمرت في شكل حرب اقتصادية بين الشقيقتين اللاتينيتين ، وزادت فيها خسائر ايطاليا عن خسائر فرنسا ، خاصة وأن ايطاليا كانت محتاجه إلى تصدير موادها الأولية إلى شقيقتها اللاتينية ، وكانت تحتاج إلى رؤوس أموالها ، وحتى إلى مجال عمل للعمال الايطاليين في جنوبها . لقد سارت ايطاليا وراء النعرة الاستعمارية ، ودون أن تكون لها مقومات كبيرة مادية وضرورية في هذا الميدان ، وعملت على التوسع من سواحل البحر الأحمر إلى الحبشة ، وبتأييد بريطانيا ، ومسايرة لحركة نفسانية أكثر من كونها اقتصادية ، حتى منيت بالهزيمة النكراء في

عدوة ، والتى هزم فيهـا أول جيش كامل أوربى أمام مقـاتلين أفارقة ، وبشكل عمل عـلى تغيير توازن القوى بين الدول الاستعمارية فى إفريقية نفسها . وأضطرت ايطاليا بعد ذلك إلى أن تقال مغامراتها فى شرق افريقية، وإلى أن تعمل على تحسين علاقاتها مع فرنسا ، خاصة وأنها قد فهمت أن الاقتصاد ضرورى لبنيان كل سياسة ايجابية عليه .

ولقد عملت ايطاليا على تحسين علاقاتها بفرنسا فى الميدان الاقتصادى وإن كانت لاتزال تخشى منها فى نفس الوقت على طرابلس الغرب وبرقة ، والتى كانت تواجه ايطاليا وصقلية من ناحية ، ولها حدودمشتركة مع تونس والجزائر من ناحية أخرى . ولذلك فان ايطاليا قـد حاولت أن تصل إلى ضمان من جانب فرنسا بعدم سبقها إلى النزول إلى طرابلس . ولقد جاءت الاتفاقية الانجليزية الفرنسية فى سنة ١٨٩٩ ، والتى نتجت عن أزمه فاشودا، ووضعت حدوداً لمناطق النفوذ الفرنسية والبريطانية فى افريقية ـ جاءت هذه الاتفاقية لكى تنص على أن طرابلس الغرب وبرقة تخرجان عن منطقة نفوذ فرنسا فى شمال افريقيـة . ولم يكن معنى ذلك الاعتراف بها كمنطقة نفوذ ايطالية ، رغم تزايد أطماع ايطاليا فيها بعد هزيمتها فى شرق افريقية . ولكن الاستثناء هنا جاء نتيجة لحقوق السيادة العثمانية على هاتين الولايتين ، وعجز كل من فرنسا وبريطانيا عن اتخـاذ قرارات تتعارض مع قرارات مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ ومؤتمر برلين سنة١٨٧٨ ، وهما المؤتمران اللذان قد ضمنا استقلال الدولة العثمانية وسلامة اراضيها .

والمهم هو أن إخراج هذين الاقليمين عن منطقـة النفوذ الفرنسى كان أساسا يمكن لايطاليا أن تستند إليه لمحاولة زيادة نفوذها فيها ، وخاصة إذا ماوافقت الدول الأوربية على عدم معارضتها فى ذلك ، وفى نظير مساومة بألا تعارض ايطاليا هـذه الدول الأوربية الأخرى ، فى منـاطق معينة

كانت تطمع فيها . وبذلك ساعد الموقف الدولى ، وتوازن القوى بين الدول العظمى، على وضع الأسس الأولى للوصول إلى اتفاقية بين فرنسا وايطاليا، مادامت الواحدة تطمع فى المغرب الأقصى ، والثانية تطمع فى طرابلس الغرب وبرقة .

وفكر ديلكاسيه فى أن يؤكد لايطاليا أن طرابلس لاتدخـــل فى منطقة نفوذ فرنسا أو توسعها الاقليمى فى شمال افريقية ، ولكن مثل هذه العملية كان يجب أن تستكمل من ناحية ايطاليا باعترافها بحقوق فرنسا وعملها فى المغرب الأقصى ، وبطريقة مماثلة . وكان هذا أساسا للبدء فى مفاوضات انتهت بتبادل خطابين بين باريز سفير فرنسا فى روما ، وفسكونتى فينوستا، وزير الخارجية الايطالية فى ١٤ ، ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠ . وأبلغ السفير الفرنسى وزير الخارجية الايطالية فى الخطاب الأول بأن حكومة باريس قد سمحت له بأن يبلغه بأن اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ والتى تترك ولاية طرابلس الغرب خارج منطقة نفوذها ، تحدد منطقة النفوذ الفرنسى فيما يتعلق بطرابلس وبرقة ، وأنه ليس لدى الحكومة الفرنسية النية فى تعدى هـذا الحد ، وأنها لن تعمل على قطع مواصلات القوافل بين طرابلس والمناطق الأخرى . ورد عليه وزير الخـارجية بأن ايطاليا تعترف بصفة خاصـة بمصالح فرنسا الرئيسية فى المغرب الاقصى ، وأنها ستحتفظ بحقها فى زيادة نفوذها الفعلى بالنسبة لطرابلس وبرقة ، فى حالة إذا ماجـدث تعديل فى الحالة السياسية أو الاقليمية فى المغرب الاقصى (١) .

---

(١) صورة من الخطـابين ملحقة بخطاب باريز الى ديلـكاسيه فى ١٠ ينـاير سنة ١٩٠١ .

أنظر: الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثانية، المجلد الأول، وثيقة رقم ١٧ وملحقاتها .

ولكن هذا النص كان يعنى أن ايطاليا لن تتمكن من أن تزيد نفوذها الفعلى بالنسبة لطرابلس وبرقة فى حالة ماإذا فشلت فرنسا فى وضع المغرب الاقصى تحت سيادتها أو حمـــايتها . وكانت ايطاليا تخشى من الا تتمكن فرنسا من انتهاز الفرص الضرورية للافادة من مشكلة المغرب الاقصى كما ترغب . ولكن المهم هو أن هذه الانفاقية كانت أساسا لزيادة التقرب بين فرنسا وايطـاليا وعلى حساب كل من المغرب وطرابلس . وأثرت هذه المذكرات المتبادلة فى موقف ايطاليا من تجديد التحالف الثلاثى فى السنه التالية. إذ أن ايطاليا لم تأخذ أى إرتباطات فيه تهدد أمن فرنسا أو سلامة ممتلكاتها ومناطق نفوذها .

واستمرت المحادثات بعد ذلك بين الدولتين وبشأن مصالحها فى اقاليم المغرب الكبير ، وكتب وزير الخارجية الايطالية إلى سفير فرنسا فى روما فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٢ شارحا ضرورة توكيد التعهدات الناتجة عن تبادل خطابات ١٤ ، ١٦ ديسمبر سنه ١٩٠٠ ، ولكن بشكل يسمح لكل من الدولتين أن تزيد نفوذها بحرية فى المناطق المذكورة فى اللحظة التى تراها مناسبة ، ودون أن يكون عمل احداهما ضروريا لعمـل الاخرى ، وذلك فى نظير ابلاغ ايطاليا لفرنسا بأنه « فى حالة تعرض فرنسا لأى هجوم مباشر أو غير مباشر باحدى او بعض الدول فان ايطاليا ستلتزم الحياد التام ، وانه لا يوجد من جانب ايطاليا أى تعهد ، كما انها لن تعقد اى اتفاقيـــة سياسية او عسكرية لا تتفق مع هذه التصريحات . »[1] ونتيجه لرد سفير فرنسا على ايطاليا تمكنت هذه الدولة من ان تعمل على زيادة نفوذهـا فى طرابلس فى اللحظه التى تراها مناسبه ، ونظير تعهد تعدم عرقـــلة النفوذ

(١) أنظر : الوثائق الدبلوماسية الفرنسية، المجموعة الثانية ، المجلد الثانى ، وثيقة رقم ٣١٣ ، ٣٢٩ من باريز الى ديلكاسيه فى ٣٠ يونيه و ١٠ يوليو سنة ١٩٠٢ .

الفرنسي في المغرب الاقصى ، وبعدم اتخاذ اى موقف دولى يهدد أمن فرنسا في حالة اشتباكها في حرب عالمية .

ولقد عمدت فرنسا بعد ذلك إلى محاولة للاتفاق مع اسبانيا بشأن مصالحها في المغرب الاقصى . وكانت اسبانيا قد وجدت في ذلك الوقت بريطانيا مشغولة بحرب البوير وصعب عليها أمر مواجهة النفوذ الفرنسي بمفردها . وكانت في نفس الوقت تخشى من النفوذ البريطاني في المغرب ، وتخشى من هذا النفوذ حتى في جبل طارق . فهل كان من الممكن الاتفاق على المحافظة على الوضع الراهن حتى يتغير الموقف الدولى ، وبشكل يسمح لاسبانيا بالتفاهم مع فرنسا على العمل ؟ كانت اسبانيا قد فقدت كوبا والفلبين في حربها مع الولايات المتحدة سنه ١٨٩٨ ، وفقدت بذلك بقايا امبراطوريتها الاستعمارية العتيدة ، ولم يبق لها في شمال افريقية الا بعض المراكز على سواحل اقليم الريف ، وبعض « حقوق » على سانتا كروز ، علاوة على الصحراء الجنوبية وجزر كناريا ، ولذلك فان توسيع منطقة نفوذها في المغرب الاقصى كان يعمل على تدعيم حكومتها وخاصة في هذا الموقف العصيب وبدأت فرنسا العملية بنفسها بأن قدمت لاسبانيا مذكرة في ١٥ يوليو سنه ١٩٠٢ ، أي بعد الوصول إلى الاتفاق مع ايطاليا مباشرة ، نصت فيها على أن ملكية اسبانيا لبعض القواعد والممتلكات في شمال المغرب تجعل من اسبانيا الدولة التالية لفرنسا مباشرة في الاهتمام بالمشكلة المغربيه ، وأن فقدان اسبانيا لمستعمراتها الأخرى يجعلها تتطلع صوب المغرب ، وبشكل يساعد على تقسيم مناطق النفوذ فيه . وكان على فرنسا إما أن تتفاهم مع اسبانيا على المحافظة على الوضع القائم في المغرب ، أو أن تصل إلى تحديد مناطق النفوذ ومناطق العمل لكل من الدولتين في حالة تفكك السلطنة المغربية ، وكذلك الوصول إلى وضع برنامج عمل دبلوماسي واضح لها . ولكن فرنسا كانت تعلم انه رغم

محاولة الاحتفاظ بالوضع القائم فى المغرب فان مثل هـذه العمليـة ستصبح مستحيلة ، وسيتفكك المغرب بنفسه وبطريقة تلقائية . وكانت فرنسا تسعى إلى الوصول إلى حرية العمل فى المغـرب فى حالة تغير الاوضاع فى البحر المتوسط ، أو فى حالة تنازل المغرب عن استقلاله أو جزء من اختصـاصاته لدولة ثالثة ، كأن يعهد إليها بشئون ماليته وتنظيم جيشه وإدارته العامة ، أو أن يمنحها امتيازات خاصة بالمشروعات الكبرى مثل السكك الحـديدية والطرق والبرق والتليفون ، والتى ترتبط بنفوذ اقتصادى أو سياسى . وفى هذه الحالة يمكن للدولتين ، فرنسا واسبانيا ، أن يسيرا على أسس معينة ، هى أما الفتح أو الحماية أو فرض نفوذ متفوق وابعاد كل منافس عن المشروعات الكبيرة . ولم تحدد فرنسا أى من هذه الطرق يتبـــع ، ما دامت لا تضمن الظروف المقبلة . ولقد وضعت فرنسا على هذا الاساس مشروع اتفاق مع اسبانيا فى أغسطس سنه ١٩٠٢ يعطيها منطقتى نفوذ ، الاولى فى الشمال وتمتد من مصب سبو على المحيط الاطلسى حتى الملوية عند حدود الجزائر ، وتشتمل على كل منطقة الريف ومدن تطوان وأصيلة والعرائش والقصر الكبير وتازا وفاس ، والثانية فى الجنوب وتلحق بالممتلكات الاسبانية فى ريودى أورو وتمتد من خط غرض ٢٦ شمالا حتى رأس الجير وتصـل إلى قمـم الأطلس وتشتمل على رأس جوبى وميناء اغادير وعلى إفنى ووديان درعا ونون ووادى ماسا ووادى السوس . اما منطقة طنجة فانها قد بقيت خارج نطاق نفوذ الدولتين ، وعلى اساس موافقتها على حيادها ، وذلك نظرا لأهميـة موقعها بالنسبة للتحرية الضرورية لمضيق جبل طارق . واشتمل هذا المشروع على ضرورة تفاهم الطرفين قبل القيام بأى عملية عسكرية فى المغرب ، وتعهد كل منها بعدم فرض رسوم جمركية اوعلى النقل إلا وتعطى للدولة الأخرى معاملة الافضلية ، وعلى الا تقوم اى منها بتعطيل مرور او انتقال التجارة ، هذا علاوة على إعطاء تسهيلات معينة من كل منها للدولة الأخرى ورعاياها ، وفى منطقة نفوذها .

والواقع ان مثل هذا العرض من جانب فرنسا كان عرضا أقل ما يقال عنه أنه سخيا، حتى وإن لم يكن من جيب فرنسا . ذلك أنه قد أعطى لاسبانيا منطقتى نفوذ كبيرتين وهامتين ، الواحدة على المحيط الاطلسى ، والأخرى على البحر المتوسط . ورغم ذلك فان الحكومة الاسبانية قد ترددت فى أخذ قرار فى الموضوع . وربما رجع ذلك إلى أن بريطانيا كانت قد تخلصت من حرب البوير وخشيت اسبانيا من جديد من هذه الدولة ، ومن أسطولها ، خاصة وأن العلاقات الفرنسية البريطانية لم تكن قد استقرت بعد ، وكان من الممكن أن تقوم دولة ثالثة بمحاولات للعمل فى المغرب ، فهل يمكن لاسبانيا أن تأخذ تعهدات أمام مثل هذه الامكانية ؟ تعهدات قد تجرها إلى حرب مع دولة أوربية ، وهى لاتقدر عـلى ذلك ؟ حقيقة أنه كان فى وسع فرنسا أن تستند إلى طولون وبنزرت وكورسيكا والمرسى الكبير لكى تقف أمام السيادة البريطانية البحرية فى البحر المتوسط ، ولكن اسبانيا كانت بدون أى ضمانات ، وكانت تخشى من قاعدة جبـل طارق ، ومن أطماع بريطانيا فى ميناء الجزيرة الخضراء نفسها . لقد خشيت حكومة مدريد فى ذلك الوقت من أن يؤدى مثل هـذا الاتفاق مع فرنسا ، وكان جريئا فى تقسيمه للمغرب إلى مناطق نفوذ ، حتى وإن كان يعود على اسبانيا بمكاسب واضحة - من أن يؤدى إلى غضب بريطانيا أو نشأة نزاع معها . ولذلك فان حكومة مدريد فضلت التريث فى الأمر ، حتى تستقر الأمور بدرجة أكثر . وفكرت حكومة مدريد فى أن تستند إلى الروسيا ، منافسة بريطانيا فى آسيا ، فى ضمان هذا الاتفاق الفرنسى الأسبانى . وكانت فرنسا حليفة الروسيا منذ سنة ١٨٩٢ ، ولكن فرنسا لم تكن ترغب فى تحويل هذه الاتفاقية ضد مصالح بريطانيا ، أو ارهاب انجلترا من الروسيا ، بل كانت تحاول أن تكون هذه الاتفاقية أساسا لتسوية المشكلات البريطانية الفرنسية ، وعـلى حساب المغرب وعلى حساب مصر ، وتأمل فى أن ينتج عنها تقارب بريطانى روسى ، يساعد على نشأة كتلة دولية جديدة ، تشترك فيها بريطانيا ، وتوجه

ضد المانيا . وهنا لم يتم التطابق بين وجهات النظر الفرنسية والاسبانية ، نتيجة لاختلاف مصالح كل منها .

وإذا كانت اسبانيا قد حاولت الرجوع من جديد إلى مسألة الحصول على ضمان الروسيا لهذا الاتفاق الفرنسى الاسبانى ، فان الرأى العام الفرنسى كان قد بدأ فى اظهار عدم ارتياحه لاشراك اسبانيا مع بلاده فى تقسيم المغرب . وإذا كانت هذه العروض الدبلوماسية قد بقيت سرية فى تفاصيلها، فان خطوطها العامة قد نوقشت فى الصحافة وفى الاوساط السياسة . وكانت حكومة باريس قد بدأت مفاوضاتها مع لندن بشأن الوصول إلى اتفاق يتعلق بكل من المغرب الاقصى ومصر ، فوجدت بدورها أنه ليس هناك داع للاستناد إلى اتفاقيتين ، مع ايطاليا بشأن طرابلس ، ومع اسبانيا بشأن شمال المغرب وجنوبه ، لكى تواجه بريطانيا . ووجدت فرنسا أن مصلحتها الفعلية فى المغرب وفى افريقية وفى أوربا نفسها هى أن تصل إلى اتفاق مع بريطانيا ، وعلى معظم النقط ، وتضع اسبانيا بعد ذلك أمام الأمر الواقع ، خاصة وأن اسبانيا لن ترفض مشروعا وافقت عليه بريطانيا قبل أن يعرض عليها ، ولم تكن لها القوة المادية أو المعنوية التى تسمح لها بارضاء رغباتها المعنوية .

وكان الجو مهيئا منذ سنة ١٩٠٢ أمام فرنسا لمفاتحة بريطانيا فى عقد اتفاقية تضمن مصالح البلدين . ذلك أن التنافس بين المانيا وانجلترا كان على أشده ، وخاصة فى الميدان الاستعمارى وموقف المانيا من حرب البوير ، وكان هذا التنافس واضحا كذلك فى ميدان التجارى وميدان التسليح والتسابق فى بناء الاساطيل . وإذا كانت نهاية القرن التاسع عشر وفاتحة القرن العشرين قد شهدت محاولة للوصول إلى تحالف الماني بريطاني فان هذه المحاولة قد فشلت. وكانت العلاقات بين بريطانيا والمانيا قد هددت بالوصول إلى اصطدام مسلح ، لولا تزايد أخطار الاطماع الروسية على مناطق النفوذ

البريطانى فى آسيا والشرق الاقصى من ناحيـــة ، ووقوع نزاع مع فرنسا بشأن افريقية وفاشودة من ناحية ثانية ، واشتباك انجلترا بعد ذلك فى حرب البوير وانشغالها بها . ولذلك فان سوء العلاقات البريطانية الالمانية كان أساسا لامكانية نشأة تقارب فرنسى بريطانى . ورغم أن التنافس الإستعمارى كان واضحا بين فرنسا وانجلترا إلا أن علاقة كل منها بالمانيا سهلت أمر الاتفاق فيما بينهما .

حقيقة أن فرنسا كانت تخشى فى سنة ١٩٠١ من أن يعهد سلطان المغرب إلى الانجليز بمهمة إصلاح دولته ، وعملت فى نفس الوقت على أن تؤكد لبريطانيا أن سياستها فى المغرب تقوم على أساس المحافظة على الوضع القائم ، وممارسة سلطات بوليس حازمة على الحدود ، وعلى حقوق ناجمة عن جوار فرنسا للمغرب . وكانت بريطانيا تعرف أنه من الطبيعى أن تهتم فرنسا بما يجرى فى المغرب ، خاصة وأنها كانت فى الجزائر . ومادامت بريطانيا على علاقات غير ودية مع المانيا ومع الروسيا فكان من الصعب عليها أن تفقد ثقة فرنسا كذلك . وحينما أرسل المولى عبد العزيز احدى سفاراته إلى لندن شرحت وزارة الخارجية البريطانية لحكومة باريس أنها قد تجنبت فى أن تبحث مع هذه السفارة الأمور التى لها طابع سياسى ، واكتفت ببحث بعض الاصلاحات التى تعود بالنفع العام على كل الدول ، ودون أن تحصل على امتياز خاص بها فى الاقليم : ومعنى ذلك أن بريطانيا من ناحيتها تؤكد لفرنسا اهتمامها بالمحافظة على الوضع القائم . حدث هذا بين لندن وباريس ، وفى الوقت الذى كان فيه ممثلوا هاتين الدولتين يتنافسون سويا على أرض المعركة ، لزيادة نفوذ دولتهم إلى جوار السلطان . وإذا كان الفرنسيون يحاولون تدعيم مركزهم على الحدود الجزائرية المغربية فان البريطانيين كانوا يقومون بنفس الشىء مع القائد ماكاين والكابتن هاريس ، وداخل القصر السلطانى نفسه . والواقع أن كلا من الدولتين كانت تراقب الأخرى

وتحاول سبقها فى هذا الميدان ، وإلى أن بدأت المفاتحات الأولى فى يوليو سنة ١٩٠٢، أى بعد الاتفاقية الثانية بين فرنسا وايطاليا ، ولتقرير الاوضاع بشكل أثبت .

ولقد بدأت هذه المباحثات باثارة أهمية طنجة بالنسبة لبريطانيا التى تسيطر على جبل طارق، ولا يمكنها أن ترى طنجة تخضع لدولة أوربية أخرى. كما أن بريطانيا لم تكن قادرة على الاستيلاء على طنجة لنفسها ، ولذلك فان فرنسا قد اقترحت أن تتباحث مع اسبانيا ومع انجلترا للوصول إلى وضع طنجة تحت نظام ضمان جماعى ، وتحويل هذه المدينة إلى مدينة دولية، وذلك عن طريق عقد اتفاقية نزاهة تحمى طنجة من كل أطماع استعمارية ، من جانب أيه دولة أوربية . وبدأت بذلك المباحثات بين فرنسا وانجلترا ، واكدت بريطانيا فيها تمسكها بالمحافظة على الوضع الراهن . ثم زاد التقارب بين وجهات النظر، واعترف كامبون بمصالح بريطانيا السياسية فى طنجة وأشار بأن الحل الأفضل هو حياد هذه المدينة ، وفى نظير مثل هذه الضمانة يمكن لبريطانيا أن تعترف بحق فرنسا فى زيادة نفوذها فى بقية المغرب وفى ممارسة سلطات البوليس على مناطق الحدود؛ ويمكن فى هذه الحالة الاحتفاظ لاسبانيا بمنطقة تتوسع فيها حول ممتلكاتها، وبمنطقة أخرى فى حالة تفكك المغرب الاقصى ، وعلى أساس أن تكون لفرنسا حرية العمل فى جنوب هذه المنطقة الاسبانية . ولم تظهر فرنسا استعجالا لتصفية الكيان المغربى ، أما بريطانيا فانها لم تظهر أى استعداد لبحث هذه المسألة .

ومع مشكلة الروجى انتهزت فرنسا الفرصة لاعلان قلقها على خطورة الاوضاع فى المغرب ، وضرورة بحث مشكلاته قبل فوات الاوان، وبشكل يمنع الدولتين من الوقوع فى نزاع بشأن المغرب فى المستقبل . واتفق

الطرفان على ضرورة تقليل عدد الدول التى تتدخل فى المغرب بقدر الامكان. وأخذت فرنسا فى الضغط على المغرب، وخاصة فى مسألة القروض والتجائه إلى لندن ، وذلك فى الوقت الذى زاد فيه وضوح الخطر الالمانى على كل من بريطانيا وفرنسا . ومهد كل ذلك لمحادثات ومباحثات ديلكاسيه مع اللورد لانسدون وزير الخارجية البريطانية، وذلك فى أثناء زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية للندن فى يوليو سنة ١٩٠٣ .

ولقد اكد ديلكاسيه أن فرنسا لاترغب فى توسيع مستعمراتها ، ولا ترغب كذلك فى التخلص من السلطان أو ضم بلاده ، بل ترغب فى المحافظة على حكمه ، وانها لاترغب فى استعجال الامور، رغم ان الأمور تتطور بسرعة داخل السلطنه المغربية، وطالب بريطانيا بتقديم ضمان معقول بعدم عرقلة السياسة الفرنسية .

والواقع ان بريطانيا كانت مهتمة بمستقبل سواحل البحر المتوسط وخاصة منطقة طنجة ، وكانت تفضل اتفاقا يضمن المصالح الاسبانية ، وكانت تصر على ضرورة وجود اتفاق يعمل على تسهيل التجارة والاحتفاظ بالابواب مفتوحه ويضمن تكافؤ الفرص . ثم انتقل الحديث بعد ذلك إلى مصر ومشكلاتها السياسية والمالية. وبذلك دخل عنصر جديد فى المباحثات، التى كان اللورد كرومر قد قدم توصيات خاصة بشأنها ، وفى نظير المغرب ، وعلى اساس التفاهم على ذلك مع ديلكاسيه . واقترحت فرنسا الاحتفاظ بالاوضاع القائمة فى المغرب من الناحية السياسية ومن الناحية الاقليمية، وطلبت إلى بريطانيا ان تعترف بمصلحة فرنسا فى المغرب ، وبصفتها جارة له فيه ، وعلى اساس ان ترعى استقرار الأمور فيه ، وان تقدم له المعونات اللازمة للاصلاحات الادارية والاقتصادية والمالية . وكانت فرنسا مستعدة

للتعهد بالقيام بهذه الاصلاحات مع احترام مبدا حرية التجارة وعدم التفرقة بين المتعاملين فى الرسوم الجمركية وفى تعريفات النقل على السكك الحديدية. واقترحت فرنسا كذلك ضمان حرية المرور فى المضيق وذلك بأن يتفق الطرفان على عدم اقامة اى تحصينات على الساحل المغربى لها. واخيرا يعترف الطرفان بمصالح اسبانيا ويقرران ضرورة وضع اتفاق فرنسى اسبانى يكمل الاتفاقية الفرنسية البريطانية، وتوافق عليه بريطانيا.

أما بالنسبة للمسألة المصرية فقد كانت تشتمل على بعض النقط التى تهم دولا أخرى غير فرنسا وبريطانيا مثل مسألة حياد السويس وصندوق الدين وغيرها. ولقد أصرت بريطانيا على المسألة المصرية وضرورة بحثها فى نظير التفاهم فى المسألة المغربية، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى تسوية مركزها فى مصر، وإن كانت فرنسا قد أظهرت فى أول الأمر أن المسأله المصرية لا يمكن مقارنتها بغيرها، نظرا لأنها تتصل بالرأى العام الاوربى وبمصالح دولية ومالية وسياسية. وأمام تشبث بريطانيا برغبتها فى اعطاء شكل قانونى لبقائها فى مصر ظهر أن المصالح الاستعمارية المتبادلة يمكن أن تتبلور فى إعتراف فرنسا بالاحتلال البريطانى لمصر وتثبيت الاوضاع القائمة فية، فى نظير تخلى بريطانيا لها عن المغرب، وإن كانت فرنسا قد رأت فى ذلك فرصة لزيادة امتيازاتها فى المغرب وبشكل أكثر وضوحا وتحديدا. واتفقا سويا على أن يؤكدا لاسبانيا أنها لن يعملا شيئا دون ارضائها.

ولقد كانت هذه المباحثات اساسا لمذكرة اول اكتوبر سنه ١٩٠٣ التى قدمتها بريطانيا لفرنسا واشتملت على مبادىء ثلاث فيما يخص المغرب:

الاول هو إحترام مبدأ حرية التجارة وإمكانية توسع بريطانيا فيها فى

هذا الميدان، وخاصة بعد ادخال الاصلاحات فى الادارة المغربية ،واحترام الحقوق والامتيازات التى أعطتها معاهدة سنه ١٨٦٥ لبريطانيا .

وثانيا إعلان حياد جزء من الساحل المغربى الغربى يمتد من الحدود الجزائرية حتى مزغان . وثالثا إعتراف عادل ومرض بالمصالح الاسبانية السياسية والاقليمية ، وموافقة بريطانيا على اتفاق اسبانيا مع فرنسا بطريق مباشر ، وعلى اسس لا تتعارض مع اسس الإتفاق الفرنسى البريطاني،وعلى ان يبلغ ذلك لانجلترا . كما انه يمكن فى حالة تفكك سلطنة المغرب ان يوكل إلى اسبانيا إدارة الجزء المحايد من الساحل ، ومن حدود الجزائر حتى مزغان .

ولقد ربطت هذه المذكرة بين المغرب ومصر، وطالبت فرنسا بالإعتراف باستمرار الاحتلال البريطانى لها ، وعدم الابقاء على صندوق الدين وإدارة السكك الحديدية كما هى عليه ، وشرط آخر بشأن تحويل الدين المصرى حسب الشروط التى تتفق عليها بريطانيا مع مصر. والواقع ان بريطانيا كانت قد اعطت فرنسا مجرد امل في المغرب ، وكانت تهدف الحصول على مكاسب واضحه وملموسه ، ما دامت فرنسا تتعهد بالمحافظه على سيادة السلطان وإدارته . واعترض ديلكاسيه على حدود الجزء المحايد من الساحل المغربى، وطلب قصرها على الجزء الواقع بين مليلة والمرتفعات التى تشرف على الضفة اليمنى لنهر سبو . وطلب إعطاء امكانية منح الحماية الاسبانية للمناطق المحاذية للبحر من مليلة حتى الضفة اليمنى لنهر سبو، وعلى أساس أن تظل هذه المناطق جزءاً لا يتجزأ من السلطنة الشريفية . واقترح ديلكاسيه نظير عدم قيام فرنسا بعرقلة عمل انجلترا فى مصر ، وعدم مطالبتها بتحديد موعد لجلائها

عنها، أن تقوم بريطانيا بالاعتراف بحق فرنسا فى المغرب وحريتها التامة للعمل فيه . ويمكن لفرنسا بعد أن تقوم باصلاح الادارة المالية فى المغرب أن تتخلى عن نصيبها فى الاشراف المالى عن مصر ، وكذلك الحال بعدأن تقوم بتوطيد اشرافها على الأشغال العامة فى المغرب فانه يمكنها أن تتراجع فى اشتراكها فى إدارة السكك الحديدية المصرية . وأخيراً فمن اللازم ضمان الدولتين لحرية استخدام قناة السويس للملاحة طبقا لاتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ .

وبعد نقاش حول صندوق الدين واتساع وامتداد المنطقة الساحلية المحايدة فى المغرب ، ومسألة امتيازات استغلال المناجم والمحاجر ، وبعد مناقشة مشكلات نيوفوندلاند وغيرها من المشكلات الموجودة بين فرنسا وانجلترا، اقتربت شقة الخلاف بين الطرفين، واتفقا فى ١١ مارس سنة ١٩٠٤ على ضرورة وضع مواد سرية فى الاتفاقية تتعلق بالحالة التى يمكن للدولتين تغيير سياستيهما فيها . وتم التوقيع فى ٨ أبريل فى لندن على الاتفاق الودى ، وكان الجزء الخاص بالمغرب فيه يشتمل على تسع مواد علنية ، وخمسة سرية ونص على أن الحكومة الفرنسية لا ترغب فى تغيير الحالة السياسية فى المغرب، وأن الحكومة البريطانية تعترف لفرنسا بصفة خاصة فيه، نظرا لأنها دولة تتاخم المغرب، وذلك بأن تسهر على الاستقرار فى هذا البلد ،وأن تقدم له مساعدتها فى الاصلاحات الادارية والاقتصاديه والمالية والعسكرية التى يحتاجها ، وتعلن أنها لن تعرقل عمل فرنسا فى هذا الميدان ، وعلى شرط ألا يمس عمل فرنسا الحقوق التى عادت بها المعاهدات والاتفاقات على بريطانيا فى هذا الاقليم . ونصت الاتفاقية على مبدأ حرية التجارة لمدة ثلاثين عاما ،

وعلى عـدم التمييز فى الرسوم الجمركية وتعريفات النقل بالسكك الحديدية فى كل من مصر والمغرب .

ولقـد احتفظت كل من الدولتين لنفسها ، وفى الاقليـم الذى تشرف عليه ، بالإشراف على اعطاء امتيازات الطرق والسكك الحديدية والموانى، وبحيث تبقى معها سلطة الدوله كاملة على هذه المشروعات ذات الصالح العام. ونصت الاتفاقية على عدم تحصين المنطقة الواقعة بـــين مليلة والمرتفعات المشرفة على الضفة اليمنى لنهر سبو وذلك لضمان حرية الملاحة فى المضايق . كما نصت على ارضاء المصالح الاسبانية ، والوصول إلى اتفاق فرنسي اسبانى يبلغ للحكومة البريطانية . هذا فيما يتعلق بالمواد العلنية .

أما فيما يتعلق بالمواد السرية فقد نصت على أنه في حاله ما إذا وجدت كل من الدولتين نفسها مضطرة إلى تغيـير سياستها إزاء مصر أو المغرب فان التعهدات الخاصة بحرية التجارة وبعـدم تحصين شمال المغرب تظل كما هى . كما نصت على حاله الغـاء نظـام الامتيازات، ونصت كذلك على اعطاء إسبانيا منطقة نفوذ حول ممتلكاتها فى المغرب وأن يوكل اليها إدارة المنطقة الساحلية المحـايدة ، وبشرط موافقتهـا على الفقرات الخاصة بحرية التجارة وبعدم تسليح منطقة مليلة .

ولقد دعمت هذه الاتفاقية موقف فرنسا تجاه المغرب، كما دعمت موقف بريطانيا فى مصر . وكانت عملية لم يتوقعها المغرب ، ولم يتوقـع أن تقوم بريطانيا بهذا الدور فيها ، كما أنها أفقدت المصريين والحزب الوطنى فى ذلك الوقت أملهـم فى أن تقدم فرنسا أى معونة لهـم . وكانت خطوة هامة فى مستقبل كل من القطرين العربيين .

واستعدت فرنسا للاتفاق مع اسبانيا ، وإن كانت العروض التي ستعرضها عليها هذه المرة تختلف عن تلك التي تباطأت اسبانيا في الموافقة عليها سنة ١٩٠٢ وحاولت إسبانيا في هذه المرة أن تستند إلى النفوذ الألماني لتدعيم موقفها تجاه فرنسا، ولكن موقف فرنسا كان قويا بعد اتفاقها مع بريطانيا. وسارت المفاوضات منذ ربيع سنة ١٩٠٤ وحاولت اسبانيا فيها أن تصل إلى أكبر مكاسب ممكنة ، كما حاولت أن تصل إلى نوع من الحكم الثنائي الاستعماري في المغرب ، يشبه نظريا اتفاقية الحكم الثنائي في سودان وادي النيل. ولكن فرنسا رفضت ذلك ، خاصة وأن البنود العلنية للاتفاقية الفرنسية الانجليزية كانت تصر على ضرورة احترام سلامة الأراضي المغربية ووحدتها من الناحية السياسية . وأخيرا وجدت إسبانيا أنه يصعب عليها الحصول على أكثر مما حصلت عليه من فرنسا ، فوقعت في ٣ اكتوبر سنة ١٩٠٤ على اتفاقيتها معها. ولقد اشتمل هذا الاتفاق على تصريح علني وعلى اتفاق سري. أما بالنسبة للتصريح العلني فانه قد ذكر أن حكومة فرنسا وحكومة إسبانيا قد اتفقتا على تحديد الحقوق وضمان المصالح الناتجة بالنسبة لفرنسا عن ممتلكاتها الجزائرية ، وبالنسبة لاسبانيا عن ممتلكاتها على الشاطىء المغربي ، وموافقة حكومة إسبانيا على الاتفاق الانجليزي الفرنسي في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ ، وأنها يعلنـــان تمسكها بسلامة أراضي السلطنة المغربية في ظل سيادة السلطان . كان هذا هو التصريح العلني الذي نشر في يوم ٨ اكتوبر سنة ١٩٠٤ .

أما الاتفاق السري فقد نص على قبول اسبانيا للاتفاق الانجليزي الفرنسي وحدد منطقة النفوذ الاسبانية على البحر المتوسط ، وحرية عمل إسبانيا فيها خلال مدة ١٥ سنة وبموافقة فرنسا . وبعد هذه الفترة ، وفي حالة بقاء

الوضع القـائم لن تمارس فرنسا عملهـا لدى الحكومة المغربية ، وفيما يتعلق بمنطقة النفوذ الاسبانية ، إلا بعـد الاتفاق مع حكومة مدريد . وفي حالة استحاله استمرار الاوضاع القائمة يمكن لاسبانيا أن تمارس عملها في منطقتها بحرية . وتعهدت إسبانيا بعدم تسليم أي جزء من الأراضي المحددة لها أو التنازل عنها ، كما تعهـــدت الدولتين باخطار كل منهما الاخرى في حالة اضطرارها إلى القيام بعمليات عسكرية في مناطقها . ونصت هذه الاتفاقية على الاعتراف بوضـــع خاص بطنجه ، كما نصت على اشتراك الفرنسيين والاسبانيين في مشروعات الاشغال العامة ، وغيرها من المشروعات الاقتصادية. وظل من حق العملة الاسبانية الدخول إلى المغرب ومن حق إسبانيا التمتع بالحقوق التي اعترفت بها لها المعاهدات والاتفاقيات الدولية . ونصت هذه الاتفاقيـة على اتخـــاذ كل من الحكومتين التدابير اللازمة لمنـع تهريب الاسلحة والذخائر إلى المغرب .

ولقد ابلغ نص كل من هاتين الاتفاقيتين ، العلنية والسرية إلى لندن ، فوافقت حكومتها عليهما . واطلعت الوزارة الاسبـانية رؤساء الأحزاب السياسية على الخطوط العامة للمفاوضات ، وحصلت على موافقة الكورتيز على سياستها دون أن تذيع النص السري . والواقع أن هذه الاتفاقيات كانت تحمل كثيراً من المتناقضات ، وخاصة من الناحية السياسية ، وبين نصوصها العلنيـة ونصوصها السرية ، إذ أن الأولى كانت تعلن ضرورة التمسك بسلامة السلطنه المغربية وسيادة السلطان ، في الوقت الذي كانت فيـه الثـانية تعمـــل على تقسيم المغرب وتسلب السلطان من كل حق من حقوق السيادة .

لقد انفتح الطريق أمام فرنسـا واسبانيا لزيادة نشاطهما في المغرب .

ولكن ، إذا كانت بريطانيا قد وافقت على البقاء على الحياد ، فما هو موقف الدول الأخرى ؟ وماهو موقف المغاربة ؟ وموقف سلطان المغرب ؟ وخاصة فى ذلك الوقت الذى ظهر فيه التوتر واضحا بين فرنسا وبريطانيا من ناحية، والمانيا من ناحية أخرى . وأخيرا وليس آخراً فماهى إمكانية التقارب بين المغرب والمانيا ؟ وإلى أى مدى ستكون المانيا صادقة فى الوقوف إلى جانب أحرار المغرب ؟

الباب التاسع

الأزمة ومؤتمر الجزيرة

إذا كانت فرنسا قد استندت إلى اتفاقها الودى مع بريطانيا لابعاد كل منافسة أوربية عن ميدان عملها فى المغرب الأقصى ، فانها قد اتخذت هذا الاتفاق أساسا للوصول إلى اتفاق آخر مع اسبانيا بشأن هذا الاقليم. وإذا كانت فرنسا قد استندت إلى اتفاقها الودى مع بريطانيا للوصول إلى عزل المانيا فى أوربا فانها قد حاولت أن تجنى فى نفس الوقت ثمار انتصارها فى شمال افريقية . ولكن هل كان فى وسع فرنسا أن تصل إلى أهدافها فى إقليم المغرب الأقصى بمجرد استنادها إلى تأييد بريطانيا وإسبانيا؟ الواقع أنه كان على فرنسا كذلك أن تبعد العامل الألمانى عن ميدان العمليات فى هذا الاقليم، خاصة وأنه كان يستند من ناحية إلى الاتفاقيات الدولية التى ضمنت استقلال المغرب وسلامة أراضيه ، والتى ضمنت كذلك المساواة بين الدول الأوربية فى التعامل مع هذا الاقليم ، وكان يستند من ناحية أخرى إلى تدعيم سياسة الجامعة الاسلامية التى تحاول خلق تضامن عام يقف فى وجه عمليات التوغل الاستعمارى التى تقوم بها كل من فرنسا وبريطانيا والروسيا. وأخيرا فهناك العامل الوطنى ، وهو شعب المغرب وحكومته ، والذى لا يمكن تجاهله عند رسم القوى الهامة للمعركة القادمة وتوزيعها على خريطة العمليات : فما هو دور المغرب ودور السلطان أمام مثل هذا الاتفاق الفرنسى البريطانى سنة ١٩٠٤ ؟ وما قيمة هذا الدور وقوة تأثيرة على عوامل الضغط الاستعمارية ؟

(١) بعثة تايانديية :

لقـــد وصلت أبناء التوقيع على الاتفاق الودى الفرنسى البريطانى إلى المغرب فى وقت كان السلطان يفاوض فيه مجموعة أصحاب البنوك والمصارف لعقد القرض الجديد اللازم لإدارته. وشعرت فرنسا بأن معرفته بهذه الأخبار ستؤثر على موقفه من المفاوضات الجارية ومن فرنسا بشكل عام . ولذلك فانها قد اقترحت ارسال مندوب خاص يمهد الجو لدى السلطان ويقدم له خطوطا عامة عن هـــذا الاتفاق الذى أثر فى استغلال المغرب .

واختارت لهذه المهمه دى سانت أولير ، ، بدعوى تقديمه للكومندان فاريو رئيس البعثة العسكرية الفرنسية الجديد فى المغرب . وكان عليه فى حقيقة الأمر أن يتفاهم مـــع السلطان فى أمر مجىء مبعوث فرنسى خاص هو تايانديه الذى سيقدم له مشروعات الاصلاح التى تهـدف فرنسا إدخالها فى البلاد .

وكان السلطان قد عرف أنباء الاتفاق الودى عن طريق ماكلين ، وقبل وصول دى سانت أولير إلى فاس . وسرى شعور بين المغاربة بأن بريطانيا قد تخلت عنهم فى وسط الميدان ، وأنها قد باعت المغرب لفرنسا ، وفى نظير حصولها على مصر . وكان رد الفعل شديدا بين المغاربة الذى اعتبر كثير منهم هذه الاتفاقية نتيجة لتساهل الحكومة المغربية مـع فرنسا فى مسألة الحـدود الجزائرية . وارتفعت الأصوات منادية بضرورة اتخـاذ موقف حازم وواضح ضد الأطماع الاستعمارية الفرنسية. وكان هذا الشعور يعنى بشكل عام فقدان المغاربة الثقة فى أوربا فى نفس الوقت الذى ظهر فيه خوفهم من فرنسا وأخذوا يبحثون عن حلفاء جدد أو عن موقف جديد يضمن لهم الاحتفاظ باستقلال بلادهم . أما السلطان فقـد شعر هو الآخر بضرورة تغيير موقفه وسياسته، وإذا كانت سياسة الاصلاح هى التى ألجأته إلى الديون

وإلى الخبرة الفنية الاجنبية فليوقف هذه القروض وليستغنى عن هذه الخبرة التى ستؤدى إلى ضياع البلاد . واضطر السلطان إلى التفكير فى مواجهة سخط الرأى العام المغربي ، والتفكير فى محاولة كسب المغاربة فى وقت تنكر له فيه اصدقاؤه الاوربيون . وشعر السلطان بضرورة إرسال احتجاج رسمى على هذا الاتفاق الفرنسى البريطانى إلى جميع الدول التى لها تمثيل قنصلى أو دبلوماسي فى طنجة .

وصل دى سانت أولير إلى فاس لكى يجد قوى معارضة ولا تقبل التفاهم بسهولة بعد خيبة أملها فى فرنسا وفى كل أوربا . ولكنه حاول استغلال العناصر الموالية لبلاده داخل القصر، كما عمل على الإفادة من حاجة المغرب إلى القروض الأجنبية لكى يضغط بها من جديد على المعارضين . ولم يكن فى وسع السلطان أن يستمر فى معارضته طويلا، خاصة وأن ثورة بو حمارة كانت لا تزال على أشدها فى الشمال الشرقى ، وكان السلطان محتاجا لتزويد جيشه بالأسلحة والذخائر وبالتموين ، والانفاق على هذه القوات حتى يتمكن من تدعيم سلطته فى بلاده . وهكذا افتقر السلطان إلى إدارة مادية وفعالة يستند اليها فى تدعيم حكمه على بلاده ، كما افتقر إلى الاموال فى وقت كان عليه فيه أن يتخذ موقفا محددا تجاه ازدياد النفوذ الفرنسى فى بلاده . فهل كان فى وسعه أن يتخذ مثل هذا الموقف ؟ وإلى أى مدى ؟

لقد كانت خزينة السلطان خاوية ، وكان هذا أساسا هاما استغله دى سانت أولير لاقناع السلطان بضرورة الامتناع عن إرسال احتجاج للدول الأوربية عن الاتفاق الفرنسى البريطانى ، وفى نظير تدخله لدى مجموعة

أصحاب البنوك والمصارف لكى يقللوا من شروطهم التى يفرضونها عليه .

وسرعان ما جاءت انباء المفاوضات الفرنسية الاسبانية، فثار قلق المغاربة من جديد . وشعر السلطان بأن أوربا تعمل ضده ، وأن فرنسا هى أولى الدول المعادية له ما دامت قد أخذت فى مفاوضة اسبانيا . وكان العداء قديما ومستحكما بين المغرب وإسبانيا ، وظهر هذا العداء واضحا فى ذلك الوقت ، خاصة وأن اسبانيا قد عملت على التقرب من بو حماره ، وأمدته بالأسلحة والذخائر ، وعينت مندوبين عنه فى جمارك مليلة بعد أن طردت مندوبى جمارك السلطان منها . فاذا كانت فرنسا تدعى أن اتفاقها مع بريطانيا يهدف الاحتفاظ باستقلال البلاد ، فكيف يمكن التوفيق بين مثل هذا الموقف وبين هذه المفاوضات الجديدة التى بدأتها فرنسا مع اسبانيا ؟ وهى دولة تعمل ضد استقلال المغرب وسلامة أراضيه .

لقد كان على الفرنسيين أن يصروا لدى السلطان على أن اتفاقهم مع بريطانيا لا يتعارض مع استقلال المغرب وسلامة أراضيه، وعلى أن اتفاقهم مع إسبانيا يتمشى كذلك مع اتفاقهم مع بريطانيا . ولقد ارسل تايانديه كتابا إلى المخزن فى شهر يونيو سنة ١٩٠٤ ارفق به ترجمة للاتفاق مع بريطانيا وسجل المخزن التأكيدات التى جاءت فى هذا الاتفاق . وإذا كانت بعثة دى سانت أولير قد نجحت مبدئيا ، ومن الناحية السياسية فى فاس ، فانها قد فشلت فى إبعاد الغيوم التى أخذت تؤثر على العلاقات الفرنسيه المغربية . خاصة وأن موقف السلطات الفرنسية فى الجزائر ، والرجال العسكريين هناك لم يكن يسهل مهمة الدبلوماسيين الفرنسيين فى المغرب نفسه . فلقد قامت قوات الجنرال ليوتي بالاعتداء على الحدود المغربية واحتلت رأس العين وبشكل أظهر فرنسا كدولة معتدية على المغرب، ومعتدية عليه بالقوة

السافرة المسلحة ، وفى الوقت الذى كانت تعطى فيه التفسيرات والوعود عن نياتها الودية تجاه المغرب . ورغم تدخل تايانديه لدى حكومة باريس فان الجنرال ليوتى قد رفض سحب قواته ، وأيده جونار ، الحاكم العام الفرنسى للجزائر فى هذا الموقف . وشعرت حكومة فرنسا بضرورة الاسراع بتقديم مشروعات الاصلاح للسلطان قبل أن تجد عوامل جديدة وتزيد التوتر بين البلدين ، خاصة وأن المانيا لم تكن ترحب أبدا باتفاقيات فرنسا مع بريطانيا ومع اسبانيا . ولقد تبلورت هذه السياسة الفرنسية فى شكل ارسال بعثة سانت رينيه تايانديه إلى المغرب .

ولقد كان على تايانديه أن يعرض على السلطان مشروعات تتلخص فى ضرورة قيام فرنسا بمفردها باصلاحات عسكرية ومالية وإدارية ، وذلك طبقـا لاتفاقيات فرنسا مع لندن ومدريد ، وأن يطلب إلى السلطان معاونتها فى تنفيذ هذه الاصلاحات .

أما فى الميدان العسكرى فقد كان عليه أن يثير مشروع إعادة تنظيم قوات الأمن فى منطقة الحدود الجزائرية المغربية حتى يمكن تطبيق اتفاقيات سنة ١٩٠١ وسنة ١٩٠٢ ، وكذلك مشروع تنظيم قوات البوليس فى الموانى. وأما فى الميدان المالى فقد كان عليه أن يتباحث فى أمر إنشاء بنك للدولة المغربيـة ، وأن يجس نبض السلطان حول امكانية انشاء اشراف مالى أو مراقبة مالية فرنسية على ميزانية المغرب . وكان عليه كذلك أن يقنع السلطان بضرورة إنشاء عدد من خطوط السكك الحديدية ، وبعض الطرق المعبدة التى تصل السكك الحديدية والطرق فى المغرب بمثيلتها فى الجزائر . وكذلك القيـــام باصلاح الموانى وإيجاد خطوط برقية بين فاس وطنجة . ويا حبذا

لو تمكن المندوب الفرنسى من أن يقنع السلطان بالتوقيع على اتفاق يضمن تعهدا بعدم الالتجاء إلا لفرنسا لطلب المساعدة ، وفى نظير تعهد فرنسا بعدم تقديمها أية مساعدة فى المغرب لغير السلطان .

ولكن العقبات ظهرت واضحة أمام هـذه البعثة قبل أن تترك طنجة فى طريقها إلى فاس . ذلك أن فرنسا قد حاولت عزل المانيا بالاستناد إلى سياسة التقريب بين بريطانيا والروسيا ، ولكن الحرب الروسية اليابانية كانت قد أظهرت الروسيا بمظهر الضعف الواضح ، وأظهرت بالتالى المعسكر المحيط بفرنسا وعلى أنه يكاد لا يقف على رجليه بشكل يسمح له بتهـديد معسكر دول الوسط . كما أن الاتجاه التوسعى فى المانيـا كان يستمر فى الوضوح ، وكانت شكوك المانيا تجاه الاتفاقيات الثنائية تعمل على اخافة فرنسا من تحرك المانيا ضدها ، وعلى الأقل فى مسألة المفاوضات الفرنسية المغربية مع تايانديه . وكان من الصعب على المندوب الفرنسى أن يكسب ود السلطان مادامت القوات الفرنسية وسلطات هذه الدولة فى الجزائر تزحف بطريقة منظمة داخل الأراضى المغربية . لقد كان من المتوقـع أن يرفض السلطان الاستناد إلى العناصر الأوربية فى عملية الاصلاح ، وكان فى وسعه أن يستعين بعناصر إسلامية ، وخاصة عثمانية يمكنها أن تقوم بتدريب قواته ، ويخضع بالتـالى لنفوذ اسلامى يدعم من كيانه ومن سلطتـه وضد النفوذ الفرنسى الاستعمارى . وكانت الأحاديث العامة فى ذلك الوقت تتمثل فى ضياع استقلال تونس نتيجة لاستنادها إلى الصداقة الفرنسية ، والسلطان العثمانى الذى تمكن من الاحتفاظ باستقلال بلاده . ولقد قام المولى عبد العزيز بالفعل باتخاذ قرار هام فى الوقت الذى كان تايانديه يستعد فيـه للسفر من طنجة

صوب فاس ، ذلك أنه استند إلى ضعف ميزانيته وحاول أن يجمع الصفوف حوله فى مسألة تقرير الاستغناء عن البعثات الأجنبية فى بلاده . قرر السلطان الاستغناء عن المدربين الاجانب لتوفير أجورهم ولتأييد حكمه أمام أبناء البلاد ، وأعطى هؤلاء الاجانب مهلة شهر لمغادرة المغرب ، وأبلغ ذلك للمفوضيات الأجنبية الموجودة فى طنجة .

ولقد وجد تايانديه فى هذه العملية رفضا مباشرا من جانب السلطان للقيام بمشروعات الاصلاح ، بل وجد فيها تحديا واضحا لفرنسا ، فاقترح على بلاده عدم التراجع والقيام باستخدام كل وسيلة ضغط ممكنة لارغام السلطان على قبول المشروعات الفرنسية . ووافقت باريس على هذه السياسة ، فكتب تايانديه رسالة شديدة اللهجة إلى وزير الخارجية المغربية فى ٢١ سبتمبر شرح فيها أن حكومته قد فوجئت بقرار الاستغناء عن خدمة البعثة العسكرية الفرنسية ، ولما كانت فرنسا قد أخذت على عاتقها بموجب اتفاقيات دولية مهمة مساعدة المخزن على اصلاح الاوضاع فى بلاده فان كل ما ترغب فيه هى مساعدة المخزن لها على متابعة هذه المهمة بروح ودية ، وإذا ضن المخزن بهذه المساعدة فان فرنسا ستنجز وحدها تلك المهمة التى أنيطت بها ، وإن لديها الإدارة الثابتة وكذلك القوة اللازمة لتنفيذ ذلك . وما دام السلطان قد قرر إبعاد الضباط الفرنسيين من بلاطه فان حكومة فرنسا تجد نفسها مضطرة لاتخاذ اجراءات خاصة . وحمل المخزن مسئولية ما قد يقع للرعايا الفرنسيين الموجودين فى الداخل حتى وصولهم إلى طنجة . واقترح تايانديه على حكومة باريس سحب البعثة الفرنسية من فاس وكذلك نائب القنصل الفرنسي الموجود في هذه المدينة ، وكل الرعايا الفرنسيين

الموجودين فى الداخل ، سحبهم صوب طنجة، كما اقترح اتخاذ وسائل ضغط واضحة على المخزن ، واقترح احتلال وجده والجمارك المغربية، وتأييد كل من بريطانيا وإسبانيا لفرنسا فى أثناء هذه العمليات . ولكن الحكومة الفرنسية وجـــدت تطرفا فى اقتراحات تاياندييه، وحاولت الاستمرار فى استخدام الدبلوماسية وسيلة للوصول إلى أهدافها ، خاصة وأن الميدان الدبلوماسى لم يكن قد خلا أمام فرنسا . وعلى أى حال فلقد أبلغ السلطان الفرنسيين فى أواخر شهر ديسمبر استعداد حكومته لقبول النصائح الفرنسية والتفاهم مع حكومة باريس عليها . وكان السلطان قد وجـد ، تحت ضغط الظروف الاقتصادية والمالية ، ضرورة عدم الاصطدام بفرنسا، خاصة وأنه كان يحتاج إلى القروض ،ويحتاج اليهـا لتسليح قواته ، ولم يـكن فى وضع يسمح له بالاعتماد كثيرا على موقف ألمانيا المنافس لفرنسا فى الميدان. ولقد كان على تاياندييه بعـــد ذلك أن يحاول كسب السلطان بالود إلى جانب فرنسا . ووصل إلى فاس فى ٢٦ يناير سنة ١٩٠٥، ونزل ضيفا على السلطان ، وقدم له رساله شخصية من رئيس الجمهورية الفرنسية ثم بدأ فى إعداد مشروعاته وبرامجه للاصلاح العسكرى ، مستعينا فى ذلك برئيس البعثة العسكرية الفرنسية ، ومشروعات الاصلاح المالى، بالاستعانة بممثلى مجموعة البنوك التى استعدت لتقديم القروض ، وكانت تأمل فى إنشاء بنك مغربى والاشراف عليه :

واقد اجتمع تاياندييه عدة اجتماعات خاصة مع السلطان تباحث فيهـا معه حول الخطوط العامة اللازمة للاصلاح ، واستخدم فى هذه الاجتماعات الترغيب والترهيب فى نفس الوقت ، وادعى أنه يمثل كل الدول الأوربية

التى تنادى بضرورة اصلاح الأوضاع فى المغرب . ولقد ساعده على ذلك أن المولى عبد العزيز نفسه كان يرغب فى القيام بمشروعات إصلاح رغم خوفه من زيادة نفوذ الخبراء الأجانب فى بلاده ، وما قد يجره عليها من زيادة النفوذ السياسى . وإذا كان السلطان قد وافق على الفكرة العامة للاصلاح فانه قد تحاشى الموافقة على التفاصيل بمفرده ، وما دام الأمر يتعلق بالإصلاح فالسلطان يفضل عرض الأمر على مجلس من الشورى يشتمل على الوزراء وعلى عدد من الأعيان الذين يمثلون مختلف أنحاء المغرب. ولقد دعا السلطان أربعين ممثلا عن البلاد لتشكيل هذا المجلس، وكلف تايانديه بدراسة مشروعات الاصلاح معهم. وإذا كان المندوب الفرنسي قد رفض التفاهم إلا مع المخزن ، فان السلطان قد وافق على ذلك ، ولكن على شرط حضور بقية الاعيان واستماعهم إلى المشروعات دون أخذ رأيهم فى تقريرها . وإذا كان السلطان قد بدأ فى الاستناد إلى أعيان البلاد لتدعيم سلطته أمام الفرنسيين. فانه قد بدأ فى الاستناد كذلك إلى موقف المانيا ، خاصة وأن هذه الدولة كانت قد صرحت بأن البعثة الفرنسية لا تتحدث باسمها ولا باسم الدول الاوربية جميعا ، وأخذت فى دفع السلطان إلى رفض المشروعات الفرنسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وبدأت المفاوضات فى ٢١ فبراير سنة ١٩٠٥ ومرت بمرحلتين واضحتين فصلت بينها زيارة الامبراطور غليوم الثانى لطنجة فى ٣١ مارس من نفس السنة. أما المرحلة الأولى فقد تقدم فيها المندوب الفرنسى بعرض عام لمقترحات دولته ، ولم يعلق مجلس الاعيان عليها . كما أن المندوب الفرنسى أهمل فى هذه المرحلة التحدث عن المشروعات الخاصة بالحدود المغربية الجزائرية، إذ

أنه كان فى وسع فرنسا تنفيذ هذا الجانب من الاصلاحات مستندة إلى القوة التى توفرت لديها فى الجزائر . ولكن السلطان طلب إلى المندوب الفرنسى عرض كل ما لديه من مشروعات ، فعرضها تايانديبه ، وأشار إلى ضغط الرأى العام الفرنسى فى الجزائر على حكومة باريس ، وإلى امكانية قيام ارتباط بين قرار الحكومة الفرنسية فى هذه المسائل وبين موقف السلطان من بقية مشروعات الاصلاح . إذا لقد كان على السلطان أن يقدم تنازلا فى بقية الميادين حتى تتمكن فرنسا من كبح جماح العناصر الاستعمارية الفرنسية الموجودة فى الجزائر .

وبدأ المخزن بعد ذلك فى دراسة هـــذه المشروعات ، وخشى المندوب الفرنسى من أن يؤثر رأى المجلس الشورى على المخزن فقدم طلبات محددة تتلخص فى طلب رد محدد من الحكومة المغربية نفسها ، وليس من المجلس ، ونفى بذلك أى سلطة لهذه الجماعة المغربية ، كما طلب البدء فوراً فى بحث المشروعات الفرنسية ، وعلى أساس تعيين عدد من المفوضين المغاربة الوصول إلى نتيجة مرضية معه ، وأشار إلى ضرورة الوصول إلى تفاهم فى كل النقط التى عرضها قبل رفـــع الأمر إلى الحكومتين الموقرتين . وكان تايانديبه يرغب فى نفس الوقت فى استخدام الحدود الجزائرية وسيلة للضغط على المغرب ، وإن كان اعلان قرب زيادة الامبراطور غليوم للمغرب قد صعب على فرنسا استخدام هذه الوسيلة .

ولقد طلب المخزن تقديم رده لفرنسا بعد زيارة الامبراطور الألمانى لطنجة . خاصة وأن الرأى العام العالمى كان يعلق أهمية كبيرة على هذه الزيارة . وكان المخزن يحاول أن يحصل على تأييد ألمانى فى هذه الزيارة والتصريحات

المتوقعة . وكانت تصريحات غليوم الثانى فى طنجة عبارة عن دعوة صريحة للسلطان لرفض المقترحات الفرنسية، خاصة وأنه أعلن أنه يزور السلطان « بصفته حاكما مستقلا » ، وأعلن ثقته وأمله فى أن يبقى المغرب دولة حرة تامة السيادة ، مفتوحة للمنافسة السلمية لكل الدول ، وعلى قدم المساواة المطلقة ، وبدون احتكار أو استثناء . كذلك أعلن غليوم أن زيارته تهدف ايضاح أن المانيا قد قررت بذل جهودها لضيانة مصالحها فى المغرب ، مادامت تعتبر السلطان سيدا تام السيادة . كما أعلن الامبراطور الألمانى رغبته فى التفاهم مع السلطان على الوسائل الكفيلة بصيانة هذه المصالح الألمانية ، وأشار بالنسبة للاصلاحات التى يرغب السلطان فى القيام بها بأنه يبدو له من الضرورى أن يجريها السلطان بكثير من الحذر ، آخذا بعين الاعتبار شعور الاهالى الدينى ، حتى لايضطرب الأمن العام فى البلاد . والواقع أن غليوم قد نصح المولى عبد الملك ، عم السلطان، وممثلة الشخصى لاستقباله فى طنجة بأن ينصح سيد البلاد بأن يقيم علاقات ود على الحدود مع فرنسا، ولكن على أساس ألا يعطى لهذه الدولة أى امتياز آخر ، سياسى أو اقتصادى ، فى أى مكان آخر من امبراطوريته . وجاء الوزير المفوض الالمانى بعد ذلك لكى ينصح السلطان برفض المقترحات الفرنسية ، ولكى يعلن أن بلاده تعارض كل تفوق أو امتياز لاحدى الدول فى النواحى المالية أو الاقتصادية ، ووصف مشروعات الاصلاح الفرنسية بأنها تهدف سيطرة فرنسا التامة على البلاد ، وصرح بأن المانيا ترفض هذه السياسة رفضا باتا .

والمهم هو أن هذه الزيارة كانت تأييدا واضحا لسلطان المغرب أمام بعثة تايانديه ، وفى مواجهة مشروعات الاصلاح التى حاولت بها فرنسا

السيطرة على البلاد . ولقد ظهرت نتيجتها المباشرة فى تصلب السلطان تجاه المطالب الفرنسية حين بدأت المفاوضات من جديد فى أوائل شهر ابريل. وكان تايانديية قد استلم تعليمات من حكومته بتجنب الالحاح على المسائل التى تهدف أوتبدوا على أنها تهدف اعطاء فرنسا احتكارات أو امتيازات استثنائية ، وخاصة فى مسألة انشاء بنك الدولة وصك العمـــلة المغربية . وزاد النفوذ الالمانى حول سلطان المغرب ،فى الوقت الذى زادت فيه الهجمات على ديلكاسيه وسياسته فى باريس نفسها . واقتصرت المفاوضات فى أول الأمر على مشروع الاصلاح العسكرى ، وحاول المخزن انقاص المطالب الفرنسية المتعلقة بعدد المدربين ، وعدد المدن التى يقع فيها هـذا التدريب ، فوافق على إنشاء ثلاث طوابير عسكرية فى وجدهوطنجه للمشاةوالفرسان والمدفعية ، وست مئات من المشاه مع طابور من الفرسان فى الدار البيضاء . ورفض مد هذا الاصلاح إلى موجادور وتطوان . وإذا كان المخزن قد وافق على أن يقود أحد الضباط الفرنسيين كل طابور فانه قـد طالب بأن يكون وكيل هذا القائد ضابطا جزائريا . وحاول المندوب الفرنسى أن يصل إلى مشروع لإنشاء مدرسة عسكرية فى احـدى الموانى ، والبدء باصلاح الحاميات العسكرية فى فاس ، واعـــداد بعض القوات فى ميناء العرائش . ولكن المخزن رفض هذه الطلبات وأصر على ضرورة سحب المدربين الفرنسيين من كل مدينة يرسل المخزن اليها فرقة جديدة من فرق الجيش الحديثة التدريب .

ولقد استمرت هذه المفاوضات وخشيت فرنسا منها أن يتمكن المغاربة من افراغها من محتوياتها، وبشكل لا يترك لها إلا القشور العامة التى لا تمكنها

من فرض سيطرتها الفعلية على البلاد ، خاصة وان المغرب قد رفض الموافقة على سحب البعثات العسكرية الفرنسية بعد ثلاث سنوات ، وأصر على مهلة ستة أشهر فقط ، ثم عاد بعد ذلك وأعلن أنه يعتبر أن كل هذه المحادثات الخاصة بالاصلاح العسكرى ليست لها أية صفة رسمية ، وأنها مجرد محادثات ودية ، ولا يمكن الموافقة عليها الا بعد عرضها على مجلس الأعيان . لقد سارت فرنسا فى هذه المتاهة وعادت من جديد لكى تواجه مجلس الاعيان . وأثبت السلطان بذلك أنه ليست لديه أية رغبة فى تسليم بلاده للفرنسيين ، بل اثبت شعوره بعجزه عن مواجهة الموقف وبشكل يضطره الى الالتجاء الى رجال البلاد .

وجمع السلطان مجلس الاعيان وترك له أمر تقرير الموقف ، واعلن أسفه من أن تحقيق هذه الاصلاحات لن يأتى عن طريق المخزن نفسه ، كما أعلن ان الاستعانة بمدربين اجانب جدد قد يتسبب فى نشر الفوضى . واذا كانت ظروف الجوار مع فرنسا تفرض على المغرب قبول هذا المشروع فعليهم ان يحيطوه بضمانات ضرورية ، وخاصة لتنفيذ التزام فرنسا بسحب مدربيها حينما تصبح الحكومة المغربية قادرة على حفظ الأمن فى بلادها بمفردها . وفى هذا المؤتمر ظهرت فكرة ضرورة عرض مشروعات الاصلاح على مؤتمر دولى ، وظهر أن فرنسا لم تصل إلى أهدافها مادام المغرب يحاول تقييد نشاطها ، وفرض شروطا على هذا النشاط تجعل من الموافقة المغربية ما يشبه الرفض . وإذا كان تايانديه قد حاول اثناء المخزن عن اتخاذ هذا الاتجاه فانه لم يوفق فى مهمته . وزاد الشعور بين المغاربة بضرورة اعتمادهم على مدربين من المسلمين لجيشهم ، وكان فى وسعهم الحصول على

مدربين من الاتراك ، خاصة وأن الدولة العثمانية لم تكن تطالب بأى امتياز فى المغرب ، أما المانيا فانها كانت تنادى بالمساواة المطلقة بين الجميع . وحاولت الحكومة الفرنسية أن تستعين بالروجى فى ذلك الوقت لإخافة السلطان ، وأخذت فى إمداده بالاسلحة والذخائر من الجزائر ، كما وضعت العراقيل أمام ارسال المغرب لبعض الاسلحة والذخائر والجنود عـــبر الجزائر إلى شرقى المغرب . ولكن كل ذلك لم يؤثر فى موقف المغـاربة وموقف حكومتهم .

ومع أواخر شهر مارس ظهر اتجاه المخزن واضحا لتوجيه دعوه لعقد مؤتمر دولى يبحث هذه المشكلات . وفشل التهديد أمام السلطان . واتخذ مجلس الاعيان فى فاس قرارا بضرورة التأكد من أن المقترحات الفرنسية تحظى بموافقة الدول قبل ان يوافق هو عليها . فتقرر ارسال الدعوة لعقد مؤتمز دولى . لقـــد أظهر السلطان أنه يساير رغبات الاعيان أو رغبات الشعب ، ويحترم قراراتهم ، وأصبح على فرنسا ان تواجه المغاربة جميعا فى حالة تفكيرها فى استخدام العنف بدلا من مواجهتها السلطان بمفرده . وسلم ممثل السلطان فى طنجة إلى ممثلى الدول فى هـذه المدينة دعـــوة لعقـد المؤتمر فى ٣٠ مايو ، وانتقلت المسألة من مفاوضة فرنسية مغربية إلى النطاق الدولى . وكانت هذه ضربة جديدة اصابت فرنسا فى سياستها المغربية ، وبعـد اللطمة التى تمثلت فى زيارة الامبراطور غليوم لطنجة ، ورغم عقدها للاتفاقيات الثنائية مع كـل من ايطاليا وبريطانيا واسبانيا . وفى هذه المرحلة تحول مركز الثقل من باريس التى كانت قد أدارت عملية الاتفاقيات الثنائية وارسلت بعثة تايانديبه ، تحولت الى المانيا التى كانت

تقف إلى جوار المغرب وضد فرنسا ، حتى وإن كان هذا الموقف لا يهدف إلا مصلحة المانيا قبل أى شيء آخر .

(٢) تدخل المانيا :

كانت المصالح الالمانية فى المغرب الاقصى قد تزايدت بشكل يساعد هذه الدولة على الاستناد اليها لكى تقف فى وجه فرنسا رغم اعتماد هذه الدولة الأخيرة على تأييد كل من انجلترا وايطاليا واسبانيا لها فى سياسة توسعها فى هذا الاقليم المغربي . ولقد تزايدت المصالح التجارية الالمانية فى اقليم المغرب الأقصى وبشكل واضح منذ السنوات الأولى من القرن العشرين ، وتزايدت كذلك عمليات الملاحة وبشكل سمح لرجال الأموال فى المانيا ان يزيدوا من التفاتهم إلى هذا الاقليم الجديد ، وسمح بالتالى لجمعيات الاستكشاف والجمعيات الجغرافية والزراعية والصناعية بتركيز اهتمامهم عليه . ولقد ساهمت الصحافة الالمانية وعدد من الرحالة الالمان فى زيادة اهتمام المانيا بالمغرب ، وبصفته مجالا اقتصاديا هاما ، ويشتمل على مواقع استراتيجية تساعد المانيا على زيادة نفوذها فيما وراء البحار ، هذا علاوة على إمكانية استيعاب المغرب لعدد من الرعايا الالمانيين النشطاء ، والذين كانوا يفضلون العيش فى الخارج على العيش فى بلادهم . ولقد شعر الالمان بأهمية المغرب وبخصوبة ارضه ، وشعروا كذلك بأن هذا البلد يحتاج إلى السكك الحديدية وإلى خطوط التلغراف وإلى الموانى الجديدة والمنارات ، وشعروا بامكانية مساهمتهم فى هذا الميدان الجديد ، وبشكل يعود عليهم بأرباح ، وفى كل المجالات . وادى كل ذلك إلى وقوع ضغط اقتصادى وسياسى من الراى العام الالمانى على حكومته لكى تفسح له المجال فى هذا الاقليم ، وإذا ما كان من الصعب المحافظة على الوضع القائم فى المغرب

فيمكن لالمانيا على الأقل ان تحتل احدى الموانى المغربية الواقعة على ساحل المحيط الاطلسى ، ولتكن هى الوليدية اواغادير ، وبشكل يعمل على الدفاع عن المصالح الالمانية هنـــاك . والواقع ان انظار الالمانيين قد اتجهت إلى المناطق الجنوبية من المغرب ، والتى تعتبر مخارج طبيعيـة لاقليم مراكش ، ولاقليم وادى السوس . وكم من مقاله ظهرت فى الصحف الالمانية تشير إلى اهمية هذه المنـاطق وغناها وامتلائها بمناجم للحديد والنحـاس والرصاص والانتيموان ، هذا علاوة على خصوبةالاراضى ووفرة المحاصيلالزراعية. ولقد كان من الطبيعى ان يتعارض هذا الاتجاهمع المشروعات الفرنسيةالتى حاولت التوسع فى المغرب الاقصى ، حتى وإن كانت قد استندت فى هـذه العملية إلى كل من ايطاليا وبريطانيا وإسبانيا .

وحينما قامت فرنسا بالتفاوض مع بريطانيا فى سنة ١٩٠٤ نظرت المانيا إلى هذه المفاوضات على انها تساعد على توطيد السلام، ولكن على انها تمهد لتجمع جديد للدول الكبرى، وبشكل قد يؤثر على قوة المانيا . وإذا كان الالمان قد وقفوا موقفا يظهر عليه التحفظ حيال هذه المفاوضات فان ذلك يرجع إلى شعورهم بأن اتفاق فرنسامـع بريطانيا سيضعف من التحـالف الفرنسى الروسى .

اما بالنسبة للحكومة الالمانية فان غليومالثانى كان قد اعلن منـذ شهر يوليو سنة ١٩٠٠ ان الشعبالالمانى قد ضحىوانتصر واراق دمه منذثلاثين عاما وبشكل لايسمح له بترك الدول الكبرى تهمله بعد ذلك ، واعلن انه ان يسمح بترك الأمور تصل إلى مثل هـــذا الحد . ووصل بيلوف إلى منصب المستشارية الالمانية ، اى رئاسة الوازرة الالمانية ، لغليوم الثانى فى نفس هذه السنة . ورغم انه كان متردداً ولايمتاز ببعدالنظر ، ويتدخل فى

الأمور بشكل يزيد من تعقيــدها، إلا أنه كان خادما مطيعا ، و منفذا مخلصا ، لرغبات الامبراطور الالمانى واتجاهاته ، وبشكل يسمح لنا بالقول بأن الامبراطور هو الذى سيواجه مشكلة اتفاق فرنسا مع إيطاليا ، ومـع بريطانيا بشكل خاص ، وبشأن المغرب. والواقع أن بريطانيا كانت تحسب حسابا كبيرا لالمانيا فى العالم قبل إتفاقها مع فرنسا ، وظهر ذلك بشكل واضح فى حرب البوير فى جنوب إفريقية ، كما ظهر بعد ذلك وقت زيارة السفارة المغربية برئاسة المنبهى لبرلين سنـة ١٩٠١ واتصاله بالحكومة الالمـانية . وكانت بريطانيا قلقة من عملية توغل السلطات الفرنسية من صحراء الجزائر داخل حـدود المغرب ، ورأت أن موقف المانيا ونفوذها فى هـذا الاقليم سيؤدى بلاشك إلى عدم سيطرة فرنسا وانفرادها بالمغرب الأقصى. ولذلك فان بريطانيا قد نصحت المغاربة حينما اتجهوا إليها للحصول عـلى قرض مالى بالاتجاه إلى برلين كذلك . كما أن بريطانيا قد أظهرت تحفظها فى أول الأمر حين عرضت عليها فرنسا أمر حصر الاهتمام بشئون المغرب على كل من فرنسا وبريطـانيا وإسبانيا ، وبشكل يستبعد المانيا من الميدان . ورأت بريطانيا أن مصالح المانيـــا الاقتصادية فى المغرب تحتم إعطاء وعدهـا بالإستمرار فى سياسة حرية التجـارة ، علاوة على ضمان حرية الملاحـة فى مضيق جبل طارق ، هـذا إلى أنه من الممكن أن تطالب المانيـا ببعض الامتيازات فى منطقة السوس ، وخاصة أمام الامتيازات التى ستحصل عليها كل من فرنسا وإسبانيا فى المغرب ، وبشكل قد يضطر الدول إلى إعطائها إمتيازات أخرى فى مكان آخر من إفريقية . والواقع أن فرنسا كانت مستعدة لاعطـاء بعض الامتيازات لالمـانيا حتى وإن كان ذلك فى شكل مستودعات للفحم فى المحطات البحرية على السواحل المغربية الغربية ، ذلك

فى الوقت الذى كان ديلكاسيه يرسم فيه سياسة فرنسا الخارجية والاستعمارية، وبشكل يهدف إلى عزل المانيا فى العالم ، وإلى وضعها أمام الأمر الواقع باتفاقياته مع بريطانيا وإسبانيا .

ولكن سرعان ما إتفقت فرنسا مع انجلترا ، ووجدت المانيا أنها قد وضعت أمام الأمر الواقع ، واعلن بيلوف فى الرايشستاج أنه لايعتقد أن مثل هذا الاتفاق موجه ضد المانيا ، وأنه يعتقد أنه محاولة لازالة بعض الخلافات القائمة بين فرنسا وانجلترا . لقد ظهر أن المانيا لاتعترض على مثل هذا الاتفاق ، وأن كل مالها فى المغرب هو مصالح تجارية ، وإذا كان مثل هذا الاتفاق يساعد على حفظ الأمن والنظام فى المغرب فان المانيا لا تعترض عليه، مادام لايتعرض لمصالحها فى الاقليم. ولكن هذه التصريحات الرسمية كانت تحاول تهدئة الرأى العام الالمانى ، وتخفى إستعداد الحكومة الالمانية لاتخاذ موقف صريح، خاصة وأن حديث مستشار الشئون الخارجية الالمانية مع السفير الفرنسى فى برلين أثبت أن تصريح بيلوف كان يخفى إستياءاً عميقا من سياسة فرنسا فى المسألة المغربية . لقد شعرت المانيا أن إتفاق فرنسا مع بريطانيا كان ضربة قوية لها ، وأنه يهدد مصالحها الاقتصادية ، ويهدد سمعتها فى كل العالم ، وخاصة فى قرار يهم اقليم كانت لالمانيا فيه مصالح واضحة. وتكاتفت عوامل اقتصادية وسياسية ومعنوية فى دفع المانيا إلى العمل ، أو إلى الرد على هذا الاتفاق الودى الانجليزى الفرنسى .

أما من الناحية الاقتصادية فقد كان من الصعب على المانيا أن تتجاهل أهمية الاسواق المغربية ، وفى وقت نمت فيه الصناعة الالمانية بشكل واضح، واصطدمت بمنافسة من الولايات المتحدة فى أمريكا الجنوبية ، ومن اليابان فى الشرق الأقصى. وكانت المستعمرات الالمانية لا تكفى لتصريف المصنوعات

الالمانية ، كما ان فرنسا كانت تنافس المانيا في اسواق الامبراطورية العثمانية. ووجدت المانيا ان الاتفاق الودى يطلق يد فرنسا فى المغرب ، وبشكل يتعارض مع قرارات مؤتمر مدريد ، ويتعارض مع المعاهدة الالمانية المغربية سنة ١٨٩٠ . وإذا كانت فرنسا قد اكدت ان الاتفاق الودى يضمن حرية التجارة ، فان المانيا قد رات فيه انه يضمنها لكل من البريطانيين والفرنسيين، ويضمنها لمدة ثلاثين عاما فقط ، وان هذا التحديد ضار بالتجارة الالمانية . وخشيت المانيا من ان تسيطر فرنسا على المغرب بطريقة تشبه سيطرتها على تونس ، وتؤدى إلى احتكار فرنسا لتجارة المغرب الأقصى .

واما من الناحية السياسية فان المانيا قد شعرت بأن فرنسا قد خرجت من عزلتها وبدأت في تطبيق سياسة تطويق المانيا وحصارها فى الميدان الدولي، بعد ان كان بسمارك يطبق هذه السياسة حيال فرنسا قبل سنة ١٨٩٠. ورات المانيا ان فرنسا قد اصبحت مرتبطة في سنة ١٩٠٤ بمعظم الدول الاوربية ، وان اتفاقها مع بريطانيا قد اقام بين الدولتين مصالح مشتركة. ورغم انها كانت فى ذلك الوقت تقتصر على شئون شمال إفريقية ، الا انها كانت قابلة للامتداد إلى مناطق جديدة . وربما ادى التقارب الفرنسى البريطانى ، مع وجود تحالف فرنسى روسى إلى قيام تقارب بريطانى روسى وإمكانية إنضمام ايطاليا اليه ، وبشكل يؤدى إلى عزلة المانيا على القارة ، وإقفال كثير من الميادين الاقتصادية والتجارية فى وجهها . وكانت المانيا تحاول النزول بنشاطها الصناعى الى الميدان العالمى ، ورات فى الاتفاق الفرنسى الانجليزى عائقا واضحا امامها فى كل انحاء العالم . وشعرت المانيا ان هذا الاتفاق قد جرحها فى كبريائها ، إلا انها شعرت بأنه قد ترك لها الحرية للقيام بعمل مستقل في السياسة المغربية . ورات المانيا إمكان

اتخاذ هذا الاتفاق ذريعة للضغط على فرنسا ، وفى الوقت الذى اتفقت فيه مع ايطاليا وانجلترا وإسبانيا ، واستندت فيه إلى محالفتهـا مع الروسيا . وكان إهمال فرنسا لألمـانيا فى شأن المغرب أمراً يصعب على المـانيا قبوله ، بل يدفع المانيا الى اتخاذه مسألة وطنية ، وللدفاع عن كرامة المانيا على القارة الأوربية نفسها ، وللدفاع عن نفوذها فى العالم .

وأما من الناحية المعنوية فان الألمان قد اعتبروا ان الإتفـاق الانجليزى الفرنسى يمثل بالنسبة إليهم مسأله كرامة قبل اى شىء . وبعـد ان كانت المانيا هى التى تتحكم فى إتفـاق الدول الأوربية مع بعضها وجـدت نفسها مهملة . وإذا ما تركت المانيـا نفسها تخضع للاحتقار والإهانة فى المغرب فمما لا شك فيه انها ستجد نفس المعامله فى اماكن اخرى من العـالم . وإذا كانت كل من فرنسا وانجلترا قد تصرفت فى المجال الاستعمارى ودون إقامة وزن للامبراطورية الألمانية فان هذا الإتفاق كان يهدف المانيا فى الصميم . فهل كان فى وسع المانيا ان توافق على إبعادها من مجال إقرار مثل هذه القرارات الهامة ، او ان تطالب بضرورة الإهتمام بمصالحها هناك ؟

ولكل هذه الأسباب وجدت المانيـــا ضرورة العمل على منع تطور الإتفاق الفرنسى الانجليزى إلى شكل محالفـة ، ووجـدت ضرورة وضع الصداقة الفرنسية الانجليزية موضع الإختبار ، فاذا ترددت انجلترا فى تدعيم موقف فرنسا ، وفسرت بمعنى محدد تلك التعهدات التى تعاقـدت عليها مـع فرنسا فان هذا التقارب لن يعيش طويلا ، وكذلك الحـال فيما إذا عجزت فرنسا عن الإفادة من إتفاقها مع حكومة لندن ، وعجزت عن مد نفوذها فى المغرب . إذ ان صداقة بريطانيا ستكون عديمة القيمة بالنسبة إليهـا . وفى هذه الحالة يمكن لالمانيا ان تستفيد من فرصة إنشغال الروسيا فى حربها مع اليابان لكي تواجه فرنسا ، وهي لا تعتمد إلا على نفسها . كما ان المانيـا قد

عمدت إلى محاولة عرقلة العمل الفرنسي فى المغرب ، وذلك عن طريق دفع إسبانيا إلى التشدد تجاه فرنسا . وكانت المانيا تحاول ان تصل من ذلك إلى الحصول على جزء من المغرب ، او الحصول على تعويض فى مكان آخر . واخيرا فقد هدفت المانيا إلى حماية مصالحها الاقتصادية فى هذا الإقليم وذلك بالمطالبة بحرية التجارة والمساواة التامة بين الدول فيها . وكان هذا الهدف يساعد على تجميع الدول التى لها علاقات تجارية مع المغرب حول المانيا ، وخاصة تلك الدول التى كانت قد وقعت على معاهدة مدريد . وإلى جانب هذه الأهداف فان المانيا قد اظهرت ان هدفها كان هو الحرص على استقلال المغرب وسيادة السلطان ، رغم ان هذا الهدف لم يكن إلا إدعاءاً يخفى وراءه خدمة مصالح المانيا فى كل من الميادين الاقتصادية والسياسية والمعنويه ، وفى معركة استعمارية واضحة .

وإذا كانت المانيا قد قررت التدخل فى المشكلة المغربية فان بعض الظروف الدولية كانت تجبرها على التريث، وخاصة فيما يتعلق بموقف بريطانيا من فرنسا ، وإمكانية تحول الاتفاقية الفرنسية البريطانية إلى محالفة ، وفيما يتعلق بسير المفاوضات الفرنسية الإسبانية بشأن المغرب ، علاوة على ضرورة تتبع عمليات الحرب التى كانت قائمة فى ذلك الوقت فى الشرق الأقصى بين الروسيا واليابان ؛ وكانت الأولى حليفة لفرنسا ، والثانية حليفة لانجلترا .

واما فيما يتعلق بموقف بريطانيا فان المانيا كانت غير متأكدة من موقف هذه الدولة ومساعداتها الدبلوماسية لفرنسا فى حالة اصرار المانيا على الدفاع عن حقوقها الاقتصادية فى المغرب . ولقد ظهر لألمانيا ان بريطانيا لا ترحب بسرعة توغل فرنسا فى المغرب ، ولكنها فى نفس الوقت كانت

لاترغب فى ان تعرض التفاهم الذى وصلت اليه مع فرنسا للخطر . وأعلن اللورد لانسدون انه إذا سعت اية دولة إلى مناوءة فرنسا فان الدبلوماسية البريطانية ، والراى العام البريطانى سيقفان إلى جانبها . وكان هذا الموقف يستتبع من المانيا عدم التسرع .

واما بالنسبة للمفاوضات الفرنسية الإسبانية فان المانيا قد حاولت عرقلتها ، وحتى تصل من ذلك إلى إبطال مفعول الاتفاق الفرنسي - الانجليزى ، أو الى تشدد إسبانيا وحصولها على امتيازات تعتبر فى نفس الوقت انتقاصا من المكاسب التى ستترك لفرنسا . ولقد نشطت السياسة الالمانية فى مدريد نشاطا واضحا ، وكانت المانيا راغبة فى مساعدة إسبانيا دبلوماسيا فى حالة تجاهل فرنسا لمصالحها فى إقليم المغرب الأقصى . ورغم ذلك فقد تمكنت فرنسا بمساعدة بريطانيا من الوصول إلى إتفاق مناسب مع إسبانيا .

وأما فيما يتعلق بحرب الشرق الأقصى فان تدخل فرنسا إلى جانب الروسيا ، أو تدخل انجلترا إلى جانب اليابان ، كان يهدد بتحطيم الاتفاق الودى ، وبشكل يضمن مصالح المانيا فى أوربا ، ويضمن تفوقها فى العالم . ولقد حاولت المانيا فى هذه المرحلة أن تتقرب من الروسيا وبشكل يجبر فرنسا - حليفة الروسيا - على التقرب من المانيا ، وبشكل يترك بريطانيا بمفردها فى مواجهة تحالف قارى ، أو يجبر فرنسا على ترك الروسيا تبتعد عنها صوب المانيا ، وتبقى فرنسا منعزلة على القارة . ولن تفيدها إتفاقيتها مع بريطانيا كثيراً فى هذه الحالة ، إذ أن الأسطول البريطانى كان عاجزا عن الدفاع عن باريس . ولقد أفادت المانيا من حادثة الاصطدام التى وقعت بين بعض سفن الأسطول الروسى وبعض سفن الصيد البريطانية فى بحر

الشمال ، وتدمير الأسطول الروسى لعدد من السفن البريطانية ، وهو يعتقد انها سفن حربية يابانية ـ وحاولت المانيا ان تتقرب إلى الروسيا ، ولكن القيصر تراجع عن هذه السياسة نتيجة لتدخل فرنسا بين حليفتيها ، بريطانيا والروسيا . وإذا كانت هذه الإمكانية قد عملت على عدم تسرع المانيا فى التدخل فى المشكلة المغربية ، إلا ان فشلها قد وجه المانيا صوب هذه المشكلة بشكل واضح، وحتى تتخذها اساسا للمحافظة على سمعتها والاحتفاظ بهيبتها ، وخاصة بعد ان كانت قد اظهرت استعدادها للوقوف إلى جانب السلطان ، وكانت فى نفس الوقت تتبع سياسة مماثلة فى الدولة العثمانية ، وعلى الطرق الامبراطورية الموصلة إلى الهند ، وعلى اساس تدعيم القوى الاسلامية امام الأطماع الاستعمارية الانجليزية والفرنسية والروسيه .

ولقد استندت المانيا إلى ثورة الرأى العام فيها أمام تزايد النفوذ الفرنسى فى المغرب وإلى تضارب الاتفاقية الانجليزية الفرنسية مع قرارات مؤتمر مدريد، وكذلك إلى عدم تبليغها هذه الاتفاقية، أساسا لتدخلها فى المشكلة المغربية وبشكل يهدف تحطيم النفوذ الفرنسى فى هذا الاقليم ، والتقليل من هيبة فرنسا فى أوربا نفسها . ولقد شعرت المانيا بعد اتفاقيات فرنسا وانجلترا واسبانيا بأنها قد أبعدت عن المغرب حسب خطة موضوعة ، وأعلنت أنها لا تكتفى بالتصريحات التى تنشر فى الصحف ، وأنها تجهل كل الاتفاقيات التى تمت بشأن المغرب ، وأنها لا تعترف بأنها مرتبطة بها ، وبأى صورة كانت. وإذا كانت فرنسا قد حاولت على لسان ديلكاسيه أن تشرح أنها قد احاطت السفير الألمانى فى باريس علما بمضمون اتفاقها مع بريطانيا قبل التوقيع عليه باسبوعين ، فان حكومة برلين قد إصرت على انها لم تبلغ بهذا الاتفاق بشكل رسمى ، وان ديلكاسيه لم يقم بأكثر من إعطاء السفير الألمانى فى

باريس عدة إشارات عامة ، وفى مناسبات متفرقة ، حـول الأوضاع المضطربة فى المغرب ، وما قد ينجم عنها بالنسبة لفرنسا من ضرورة تأمين سلامة الحدود الجزائرية . ولقد اعتبر بيلوف ، المستشار الألمانى ان ، هـذه التبليغات العرضية والشفهية ، والتى أعطيت بالقطاعى ، لا يمكنهـا أن تحكم مثل هذا الاتفاق الهام حول هذا الموضوع الخطـير . كما اعتبر أن نشر الاتفاق فى الجريدة الرسمية الفرنسية لا يغنى عن التبليغ المباشر الذى هو عبارة عن مجاملة دبلوماسية ، علاوة على أنه يعنى ضمنا أن الحكومـة الفرنسية مستعدة للدخول فى مباحثات مع الدول التى يرسل اليها مثل هذا البلاغ حول مصالحها فى حالة ما إذا شعرت هذه الدولة بأن مصالحها قد أصابهـا بعض الضرر . أما نشر الاتفاقية فى الجريدة الرسمية فهو يعتبر محاولة لوضع الدول الأخرى ذات المصالح ، وبدون استشارتها ، أمام الأمر الواقع .

لقد كانت بداية الهجوم الألمانى على الخطة الفرنسية مركزة حول نقطة ضعف واضحة فى هذه الخطة ، وهى النقطة التى حاولت فرنسا فيهـا أن تتجاهل المانيا . وأصرت المانيا على أن الاتفاق بشأن المغـرب ليس مسألة خاصة بفرنسا وانجلترا وحدهما ، بل مسألة تتعلق بدولة مستقلة اعترفت باستقلالها الدول الموقعة على معاهدة مدريد . ولم تكن فرنسا وانجلترا هى الدول الوحيدة ذات المصالح فى المغـــرب ، فكيف تسمح لنفسها بتجاهل مصالح الدول الأخرى ، وتعقد اتفاقيات خاصة بشأن هذه المسألة ، حتى ولو كانت هذه الاتفاقيات تضمن احترام مصالح الدول الأخرى ؟ وهكذا كان عدم إبلاغ ديلكاسيه اتفاقيته مع انجلترا لالمانيا هو نقطة بدء الهجوم الألمانى على السياسة الفرنسية فى المغرب ، إذ أن تجاهل فرنسا لالمانيـــا وللاتفاقيات الدولية أعطى المانيا حرية العمل للتدخل .

ولقد توالت الانباء من المغرب تفيد بأن تاياندييه قد أعلن أنه مندوب الدولة الاوربية ، وشجع ذلك لالمانيا بأن تحدد أنه لايمثل الا بلاده، وأن الدولة الآخرى لم توافق على أى مطالب يتقدم بهاوتتعارض مع الاتفاقيات الدولية القائمة . ولقد اعتبرت المانيا أن مشروع الاصلاحات الذى تقدم به المندوب الفرنسي للسلطان يتعارض مع الوضع القائم ويهدف استيلاء فرنسا على البلاد ، وإذا كانت المانيا قد سكتت على الاتفاق الانجليزى الفرنسى ، فانها لم تسكت عليه الا لاشتماله على مادة نصت صراحة على ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم . وإذا كانت المانيا قد افترضت أن فرنسا ستأخذ راى الدول التى لها معاهدات مع المغرب قبل قيامها باحداث تغيرات تؤثر على الحقوق المكتسبة وحرية رعايا الدول الآخرى، فان تصرف فرنسا قد أثبت خطورة الاعتقاد بصحة هذا الافتراض، وخاصة إذا ما ادعى المندوب الفرنسى لدى السلطان أنه مندوب عن الدول الأوربية .

وجاء بعد ذلك الهجوم الالمانى الاساسى الذى أخذ شكل زيارة الامبراطور غليوم الثاني لطنجة ، والذى هدفت المانيا من ورائه احباط السياسة الفرنسية وتدعيم مصالح المانيا الاقتصادية قبل أى شيء آخر . وإذا كان ديلكاسيه قد تجاهل المانيا فى اتفاقة مع انجلترا فان غليوم الثانى لم يتعرض لذكر أى شيء يتعلق بفرنسا عند وصولة إلى أرض المغرب ، بل لقد كان عليه ألا يرد بأى كلمة على القائم بالاعمال الفرنسى عند استقبالة له فى طنجة مع بقية رجال السلك السياسى هناك . وكان من الواضح أمام الامبراطور أنه لن يتقدم بمطالب محددة ، وأنه لن يتحدث عن أى تحالف مع السلطان ، فى الوقت الذى كان عليه أن يؤيد السلطان معنويا، وبكل صورة ممكنة . ولقد أصر الامبراطور الالمانى عند زيارته لطنجه على سيادة السلطان واستقلاله ، وعلى

ضرورة الاحتفاظ بالمنافسة الحرة السلمية بين رعايا كل الدول فى المغرب ، كما أصر على تصميم المانيا على حماية مصالحها ، وذكر امام القائم بالاعمال الفرنسى أن المغرب بلد جميل ، وخاصة من وجهة النظر التجارية ، واعلن أمله فى أن تعمل الدول الأوربية مافى وسعها لكى تصون مصالحها التجارية فى هذا البلد ، وختم حديثه قائلا : « وأما فيما يخصنى فانى مصمم على أن اجعل المصالح الالمانية التجارية محترمة فيه . » وتضمنت تصريحات الامبراطور فى طنجة رغبة المانيا الاكيدة فى توسيع نشاطها التجارى والصناعى فى المغرب. ولقد عمل الامبراطور غليوم على تشجيع رجال الاعمال الالمان المقيمين فى طنجه ، وتحدث اليهم بصفتهم الرواد الاوائل والمخلصين للتجارة والصناعة الالمانية والذين يحافظون على مصالح وطنهم فى بلد حر مستقل .

ولقد كانت هذه التصريحات عامة وغير محددة ، كما كانت بعيدة كل البعد عن إظهار أى خطر للنفوذ الالمانى على المغرب ، أو لاخافة رعايا الدول الصغيرة من ازدياد مثل هذا النفوذ . وكانت على العكس من ذلك تهدف كسب الرأى العام المغربى والعالمى إلى هذه الزيارة وتلك المحاولة الالمانية التى تقوم على أساس حرية التجارة واحترام جميع المجهودات ، وفى ظل الاتفاقيات الدولية . وظهر منها أن المانيا لاترغب فى الحصول على امتيازات خاصة فى النواحى المالية والاقتصادية وكذلك فى النواحى الاقليمية . كما عملت على تدعيم موقف السلطان وتشجيعه على رفض مشروع الاصلاحات الفرنسية الذى تقدم به تايانديه اليه .

واستمر التدخل الالمانى بعد ذلك فى شكل محاولة لعقد مؤتمر دولى لبحث المشكلة المغربية من أساسها ، وفى شكل محاولة لابعاد ديلكاسيه عن الحكم . ولقد نشطت السياسة الالمانية فى العواصم الاوربية للدعوة لهذا المؤتمر الدولى

وعلى أساس إدعاء المندوب الفرنسى لدى السلطان أنه يمثل الدول الاوربية ، وأن المشروع الذى تقدم به يتعارض مع ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم ، كما يتعارض مع حقوق الدول الموقعة على معاهدة مدريد ، وأخيراً على اساس أن فرنسا تسعى إلى السيطرة على المغرب بنفس الطريقة التى سيطرت بها على تونس ، رغم أن المادة السابعة عشر من معاهدة مدريد تعطى لكل الدول حق الدولة الاكثر رعاية فى معاملتها مع المغرب . ولقد عملت المانيا بهذه الطريقة على تكتيل كل من انجلترا واسبانيا إلى جانب فرنسا ، وفشلت المانيا بذلك فى الحصول على تأييد أى من هاتين الدولتين لفكرة عقد المؤتمر الدولى . وخشيت المانيا من أن تنفرد بفكرة الدعوة لعقد هذا المؤتمر ، وبشكل لا يؤدى إلى المطلوب منه ، بل قد يؤدى إلى ضياع هيبة المانيا فى المحيط الدولى ، فقررت قيام السلطان بنفسه بتقديم الدعوة لعقد هذا المؤتمر.

وأما فيما يتعلق بابعاد ديلكاسية عن الحكم فان المانيا قد اعتبرت ذلك جزءاً أساسيا من خطة تهدف اضعاف فرنسا بابعاد ذلك الرجل ـ الذى وقع على الاتفاقيات الخاصة بالمغرب مع انجلترا ـ عن الاستمرار فى توجيه السياسة الخارجية لبلاده . وكان ديلكاسية قد جعل من المسألة المغربية مغامرة سياسية مادام قد أقدم عليها دون أن يتأكد من امكانيات العمل الالمانى ، وفشل بهذه الطريقة فى إعطاء الضمانات اللازمة لمشروعة . كما أنه كان قد تسرع فى مسألة إرسال تاياندييه إلى المغرب ، ودون أن يضمن نسبة واضحة لنجاحة أمام السلطان . ولقد اخذت السياسة الالمانية فى التركيز فى الهجوم على ديلكاسيه ، واعتبرته مسئولا عن الخلاف الذى نشأ بين فرنسا والمانيا ، وحاولت أن تستميل إلى جانبها روفييه حتى تعمد إلى التخلص من ديلكاسيه . ومادامت العلاقات الفرنسية الالمانية قد ساءت وهددت بالوصول إلى اصطدام ،

فهل كان فى وسع فرنسا أن تعلن التعبئة وتحارب من أجل الاحتفاظ بنفوذها فى المغرب ، بعد أن كانت قد سكتت على اقتطاع المانيا للالزاس واللورين من جسدها ؟ لقد كان من الصعب على الرأى العام الفرنسى وعلى مجلس النواب والصحافة أن تقف إلى جانب ديكاسية فى مسألة استعمارية ضد المانيا، وخاصة إذا كانت قد تخاذلت من قبل فى مسألة الالزاس واللورين . ولقد ظهر أن مجلس النـواب الفرنسى له يؤيد ديلكاسية تأييداً تاما ، فاضطر إلى تقديم استقالته فى شهر ابريل سنة ١٩٠٥ . وإذا كانت مسألة الكرامة الوطنية هى التى اجبرت الفرنسيين على الاحتفاظ به فى منصبه الأن هذا الموقف كان مؤقتا . ولقد حاولت بريطانيا من جانبها أن تعلن تأييدها لديلكاسيه ، وتعلن تأييدها لفرنسا ومساندتها لها ، وخاصة حينما انتشرت الانبـاء عن محاولة بعض الشركات الالمانية الحصول على امتيازات فى إحدى الموانى الغربية فى المغرب . ولكن كل هذا لم يطل من عمر ديلكاسية فى الحكم . ولقد حاولت المانيا أن توسط ايطاليا فى هذا الخلاف ، وعلى أساس أنه قد يهدد بالوصول إلى حالة خطيرة بين الدول العظمى ، وبشكل يختلف كثيرا عما كان عليه الحال فى حـرب سنة ١٨٧٠ . وشرحت المانيا أنها تتوقع قيام حالة حرب مع فرنسا ، وأنها تحمل فرنسا مسئولية هذه الحـــــرب ومسئولية تجنبها ، وأصرت على أنها ليست مستعدة للتخلى على فكرة عقد مؤتمر ، أو للتخلى عن مبدأ جماعية القرارات الخاصة بالمغرب . ولقد جاء هذا النشاط الدبلوماسى فى العواصم الاوربية ، بالاضافة إلى موقف السلطان ومجلس الاعيـــان فى فاس ضربات موجهة إلى سياسة ديلكاسية ، وفى الوقت الذى افتقر فيه هذا الزعيم الاستعمارى إلى مساندة الرأى العام الفرنسى له فى باريس نفسها .

حقيقة أن بريطانيا قد وقفت إلى جانب فرنسا فى هذه الأزمة ، خاصة

وأن اضعاف فرنسا على القارة الاوربية كان يعنى اضعاف بريطانيا، ولم تكن بريطانيا على علاقات ود واضحة مع المانيا، ولذلك فان اللورد لانسدون قد أعلن استعداد حكومته للاتفاق مع الحكومة الفرنسية حول الوسائل اللازم اتخاذها إذا ماأصبح الموقف الدولى قلقا، وسمح للسفير الفرنسى أن يكتب إلى ديلكاسيه بأنه إذا اقتضت الظروف مثلا أن يكون لدى فرنسا مبررات جدية للاعتقاد فى حدوث عدوان لامبرر له عليها فان الحكومة البريطانية على أتم استعداد للتشاور مع الحكومة الفرنسية حول التدابير اللازم اتخاذها. ثم عاد اللورد لانسدون من جديد فى ٢٥ مايو سنة ١٩٠٥ و كتب مذكرة إلى السفير الفرنسى ذكر فيها محادثاته معه بشأن موقف المانيا فى المغرب، والذى يعتبره ديلكاسيه جديا بما فيه الكفاية ليشغل اهتمام هذا الوزير، ثم قال: « ولقد لاحظت من مغزى الحوادث كما يظهر لى أن على الحكومتين الانجليزية والفرنسية أن يستمرا فى التعامل بثقة تامة، وأن عليهما أن يتبادلا المعلومات عن كل مايصل إلى علمهما، وأن يبحثا مقدما بقدر الأمكان كل احتمال يمكن أن يواجههما خلال مجرى الحوادث. وإنى استشهد بالرسالة التى سلمها أخيراً السير فرانسيس برتى إلى الحكومة الفرنسية، فى الوقت الذى كانت تسود فيه فكرة عن أن المانيا تحاول أن تقوم بضغط على فرنسا للحصول على ميناء مغربي. إننا كنا على أتم استعداد للدخول فى مباحثات مفيدة، ولا أدرى إن كان هذا التقرير يختلف فى جوهره عن التقرير الذى قدمته لمسيو ديلكاسيه، ولكنى لست واثقا من انى قد نجحت فى أن اعبر لكم بوضوح تام عن رغبتنا فى رؤية الحكومتين تنصرفان إلى مباحثة شاملة وسريه، ليست فقط كنتيجة لعدوان لامبرر له من جهة دولة أخرى، بل لنواجه مقدما كل تعقيد يمكن أن نخشى منه خلال المرحلة الحرجة التى

نجتازها الآن . » لقد كان هذا أكثر مما يطلبه ديلكاسيه، إذ أنه قد تطور من تأييد للسياسة الفرنسية فى المغرب إلى أكثر من تدعيم لموقف فرنسا ، وتطور إلى امكانية لانشاء تحالف انجليزى فرنسى . ولكن هل كان فى وسع انجلترا أن تضمن بقاء ديلكاسيه فى وقت لايحظى فيه بتأييد الرأى العام الفرنسى ؟ وإذا كان فى وسع بريطانيا أو من مصلحتها الوقوف إلى جانب فرنسا أمام تهديد بخطر حرب مع المانيا ، فهل كان فى وسع الفرنسيين أن يوافقوا على مثل هذه الحرب مع المانيا بشأن المغـرب ، بعد أن كانت فرنسا قد تناست الالزاس واللورين منذ خمسة وثلاثين عاما ؟ لقد كان هذا الموقف البريطانى يدعم السياسة الفرنسية بشكل عام ولكنه لايضمن بقاء ديلكاسيه فى الحكم ، وكان يتعلق بامكانية يصعب على الفرنسيين أن يصلوا أنفسهم اليها ، وهى امكانية الحرب ، ومن أجل المغرب .

ومع قيام تايانديه بالضغط على السلطان فى فاس اعتبرت المانيـــا أن فرنسا تعامل المغرب وكأنه منطقة نفوذ لها ، وتهدف بالتالى تقييد السلطان ومنعه من الانصـال بالدول الأخرى الموقعة على معاهدة مدريد . واعلنت المانيا أنها لاتثق فى ديلكاسيه ، وأنها لاترغب فى التدخل فى السياسة الفرنسية الداخلية التى تملى الاحتفاظ بهذا الوزير أو ذاك ، ولكن المــــانيا لاتريد التفاوض معه إذ أنه قد عمـل على خداعها ، فاظهرته على أنه شخصية غير مرغوب فيها، فى أية مفاوضات مقبلة تهدف ابعاد شبح الحرب المخيم على البلدين. وإذا كان تايانديه قد هدد السلطان بأن صبر السلطات الفرنسية فى الجزائر قد قارب النفاذ وبأن فرنسا ستجـد نفسها مضطرة إلى تطبيق الاصلاحات بوسائلها الخاصة إذا مارفضت الحكومة المغربية تحسين الموقف ، فان المانيا قد اتخذت ذلك أساسا للهجوم على فرنسا ، وعلى السياسة الفرنسية التى بناها

ديلكاسيه . لقد أعلن السفير الالمانى فى روما لوزير الخارجية الايطالية يوم ٤ يونيو - بعد ابلاغة برفض السلطان للمقترحات الفرنسية وتقديم تاياندييه انذاراً نهائيا له باستخدام القـوة - أن الحكومة الالمانية لا تـزال مستعدة للوصول إلى تسوية ، ولكن إذا ماقامت القوات الفرنسية فى الجزائر باجتياز حدود المغرب لـكي تنفذ تهديدها فان القـــوات الالمانية ستجتاز الحدود الفرنسية . واكدت برلين للسفير الايطالى فيها ماذكره السفير الالمانى لوزير الخارجية الايطالى فى روما فى نفس اليوم . حقيقة أنه لم يكن انذاراً مباشرا من حكومة برلين لحكومة باريس ، ولكن إذا كانت فرنسا قد تجاهلت المانيا عند مفاوضتها مع انجلترا فيمكن فى هذه الحالة لالمانيا أن تحتفظ بحرية الحركة .

وجاء اليوم الثانى ، ٥ يونيو لـكي تعلن فيه المانيا رسميـا قبولها للدعوة التى وجهها السلطان لعقد المؤتمر ، وابلغت ذلك رسميا إلى الحكومة الفرنسية ، وذكرت لها فى نفس الوقت أنها تعتبر هذا المؤتمـر أحسن وسيلة للبدء فى الاصلاحات فى المغرب . ولما كان القيام بهذه الاصلاحات يصعب اتمامه الا بموافقة وبمساعدة الدول الموقعة على معاهدة مدريد ، وخاصة المادة ١٧ منها ، وهى التى منحت كل الدول الموقعة حق الدولة الاكثر رعاية ، وأنه لا يمكن منح أية دولة معاملة افضل ، لذلك فان الاصلاحات المقترحة لا يمكن تنفيذها الا بموافقة كل الدول الموقعة على معاهدة مدريد .

ولقـد أثر كل ذلك على موقف ديلكاسيه ، خاصة وأنه كان يفكر فى ارسال بعض السفن الحربية الفرنسية إلى الموانى المغربية لـكي يضغط بها على السلطان . ورأى روفييه أن هذا العمل يعنى دفع فرنسا فى المغامرة إلى مرحلة حرب مع المانيا بشأن المغرب ، بعد أن كانت قد سكتت على اقتطاع

الألزاس واللورين منها ، ومنذ سنوات . واجتمع مجلس النواب الفرنسى فى اليوم التالى، وحاول ديلكاسيه أن يدافع عن سياسته، وشرح إمكانية استناد فرنسا إلى محالفتها مع انجلترا ، وإلى أهمية عدم ترك الفرصة الفريدة التى يمكن استغلالها لتحطيم تجارة المانيا وبحريتها ، وقبل أن تنجح المانيا فى عزل كل من فرنسا وانجلترا . وكان فى واقع الامر يدعو زملاءه فى المجلس إلى إقرار سياسة الحرب ، ولم تكن فرنسا فى حاله تسمح لها بالقيام بذلك فى هذا الوقت ، واستنادا إلى هذه الذريعة فيما وراء البحار . فخذل ديلكاسيه أمام المجلس، وتولى روفييه وزارة الخارجية علاوة على رئاسة الوزراء . ونجحت المانيا مع فرنسا فى هذه الجولة ، وإن كان تغيير الوزير لا يعنى تغيير السياسة ، خاصة وأن المانيا كانت تتخذ المشكلة المغربية وسيلة لا غاية ، وسيلة لتدعيم نفوذها الاقتصادى والسياسى فى العالم كله ، وبدون تحديد ، وكان فى وسع المانيا أن تساوم ، ما دامت العمليات الاستعمارية هى عمليات استغلالية رأسمالية فى أساسها ، ولا تظهر فى شكل أزمات إلا حينما تتأزم العلاقات بين المصالح الاقتصادية المتعارضة .

(٣) التفاهم بين الدول :

كانت المانيا هى الدولة الأوربية الوحيدة التى قبلت دعوة السلطان لعقد مؤتمر دولى ، أما بقية الدول الأخرى فانها قد رأت موقف المانيا من الاتفاقيات الانجليزية – الفرنسية – الاسبانية أمراً يخرج عن نطاق المشكلة المغربية ، ولذلك فانها قد آثرت التريث . ولقد كان على المانيا أن تحسب حساب فشل الدعوة لعقد مؤتمر دولى ، إذ أنه سيظهرها بمظهر الدولة « المعزولة » ، وكان من الصعب على المانيا أن تصل إلى أية نتائج حاسمة ، أو حتى ذات قيمة ، إلا فى حالة موافقة فرنسا على حضور هذا

المؤتمر ، وإلا فانه كان من اللازم على المانيا أن تلتجىء إلى الحرب كوسيلة لإجبار فرنسا على احترام اتجاهها فى المغرب . وكان على المانيا كذلك أن تحسب حساب انجلترا التى وقفت إلى جانب فرنسا وأيدتها وأظهرت استعدادها للتحالف معها . فهل كانت المانيا مستعدة للنزول إلى حرب عالمية فى ذلك الوقت ؟

لقد أظهر روفييه استعداده للتفاهم مع المانيا ، وللتفاهم معها فى المغرب الأقصى ، وفى الشرق الأدنى مع مشكلة سكة حديد بغداد ، وكذلك فى الشرق الأقصى ، ولكن على أساس ألا يكون هذا التفاهم إذلالا لفرنسا ، فهل تعمد المانيا إلى إذلال فرنسا ، وبشكل يدفع بها إلى التطرف من ناحيتها كذلك؟ ولقد كان روفييه ضد فكرة المؤتمر ، ولكن فى حالة قبوله لهذه الفكرة فقد كان على المانيا أن تحاول مقابلته فى منتصف الطريق ، وتتفق معه مقدما حتى لا يقع الاصطدام فى داخل اجتماعات المؤتمر نفسها ، ويقع ما كان كل من الدول العظمى تخشى من وقوعه .

وكانت المانيا قد أعلنت تمسكها باستقلال المغرب ، ولكن الاتفاق الانجليزى الفرنسى كان قد أعلن ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم كذلك ولم يكن من اللازم تعقيد الأمور أكثر من ذلك ، خاصة وأن روفييه أعلن لألمانيا أن فرنسا لا ترغب فى أن تمس استقلال المغرب وسلامة أراضيه . إلا أن وجود ١٢٠٠ كيلو متر من الحدود المشتركة مع الجزائر يجبر فرنسا على الاهتمام بالأمن والنظام فى المغرب أكثر من غيرها . وإذا كانت المانيا قد وقفت وراء المغرب بكل قوتها ، وتتمسك بفكرة عقد المؤتمر ، فان فرنسا كانت ترغب فى معرفة وجهات النظر الالمانية بشأن الاصلاحات .

لقد كانت كل من المانيا وفرنسا فى حقيقة الأمر تخشى من فكرة نشوب حرب عالمية بسبب المغرب ، وإذا كانت المانيا تخشى من عدم تأييد الدول الأخرى لها فى فكرة ضرورة عقد مؤتمر دولى ، فان فرنسا كانت

تخشى من أن يؤدى مثل هذا المؤتمر إلى تدويل المسألة ، ودون أى داع . فتكاملت المصالح للتفاهم على الموضوع ، ما دامت المساومات وسيلة لحل كل مشكلة تتعلق بالاستعمار والاستغلال فى هذه المنطقة أو تلك من مناطق العالم.

ولقد أعلن السفير الألمانى فى باريس لروفييه فى ٤ يونيو أنه إذا قبلت الحكومة الفرنسية الدعوة لعقد المؤتمر فان الحكومة الألمانية مستعدة للاتفاق معها على برنامج هذا المؤتمر ، وعلى أساس ألا يكون هناك ما يمس استقلال المغرب فى الوقت الحاضر ، وألا يكون هناك ما يقيد فرنسا بالنسبة للمستقبل . وكانت المانيا ترى ضرورة أن يكون إصلاح الجيش والبوليس والمالية له طابع دولى ، وضرورة استمرار النظام الاقتصادى على أساس الباب المفتوح وحرية التجارة . ولكن المانيا اشترطت على فرنسا أن تعلن قبولها الإشتراك فى المؤتمر كأساس للدخول معها فى مباحثات بشأن برامج هذا المؤتمر وأهدافه ، وشرحت لها فى نفس الوقت أنها ترى أن هذا المؤتمر فى صالح فرنسا نفسها ، إذ أنه سيمهد الأوضاع فى المغرب لإرضاء رغباتها « العادلة » ، والتى ستحصل فى هذه الحالة على موافقة أوربا عليها ، واعتراف أوربا كذلك بضرورة هذه الاصلاحات فى المغرب . وكان معنى ضرورة الوصول إلى اتفاق دولى بشأن الاصلاحات فى نظر المانيا هو أن يكون إعادة تنظيم الجيش والبوليس بناء على تفويض يعطيه المؤتمر نفسه ، وأن يكون لفرنسا نفسها فيما يتعلق بمناطق الحدود الجزائرية ، ودون الإصرار على ضرورة إعطائه لفرنسا فى بقية المناطق الأخرى ، وخاصة الواقعة على سواحل المحيط الأطلسى . ورأت المانيا ضرورة اشتراك عدد من الدول فى الإشراف على تنظيم الجيش والبوليس فى بقية مناطق المغرب ، وكذلك عملية الإصلاح المالى ، الذى رأت ضرورة كونه دوليا ، ومن بنوك من دول مختلفة ، وبرؤوس أموال شبه متساوية .

ولقد رأت فرنسا أن هذا الاتجاه لايعطيها الكثير ، أو يميزها على بقية الدول الأخرى فى المغرب ، إلا فى منطقة الحدود الشرقية ، وهى التى يصعب على غيرها أن يصل إليها ، وكان فى وسعها أن تسيطر عليها بسهولة، وبقواتها الموجودة فى الجزائر ، أو إستنادا إلى إتفاقها مع السلطان . ورات فرنسا خطورة عقد مثل هذا المؤتمر ، حتى عـــلى الطريقة التى ستنفذ بها الإصلاحات ، وإدعت أنها لاتعمل على تغيير الحالة السياسية الموجودة فى المغرب ، وطلبت إلى المانيا أن تزودها بالنقط التى ترى ضرورة معالجة المؤتمر لها ، والحلول التى تقترحها المانيا . وكانت فرنسا تحاول بهذه الطريقة تسوية المشكلة المغربية مع المـانيا ، ودون أن تقتنع بفكرة المؤتمر ، أو تقيم أى وزن لحقوق السلطان . ولذلك فان المانيا قد رأت فى هذه العملية أنها محاولة من جانب فرنسا لإبعاد الدول الأخرى عن الاشتراك فى هذه الاصلاحات. ورفضت المانيا عرض آرائها بشأن النقط التى سيعالجها المؤتمر على فرنسا ، إذ أن هذا كان يعنى وضع المانيا لبرنامج هذا المؤتمر ، واستباق القرارات. ومادامت الدعوة لعقد المؤتمر قد صدرت من السلطان ، فاليه يعود الأمر فى وضع برامج هذا المؤتمر ، وموضوعات بحثه وعمله . ورفضت المانيـا الاتفاق مع فرنسا مادامت فرنسا تتجاهل أهمية عقد هذا المؤتمر الدولى ، والاعتراف به كطريقة عملية . ولكن المانيا لم تقفل الباب فى وجـه فرنسا فى هذا المسألة ، بل أشار بيلوف إلى إمكانية تسوية مسألة مؤلمة لفرنسا ، ويعنى بهـا الالزاس واللورين ، فى المستقبل ، وأكد ان فرنسا ستفيد من قبول فكرة المؤتمر ، وان بلاده ستقف فيه موقفا مرضيا، وانه إذا ماضمن الاستقلال الحالى للسلطان فانه ينبغى ألا يتخذ أى قرار يغلق البـاب لمدة طويلة أمام مطامح فرنسا فى المغرب . ولقد أظهر إستعداد بلادة للاحتفاظ

بالمستقبل لفرنسا فى المغرب ، وإذا كان الامبراطور قد تعهد للسلطان عند زيارته لطنجه بمساعدته على الاحتفاظ بسيادته واستقلال بلاده ، ولا يمكن للامبراطور ان يتراجع فى هذا التعهد ، فانه يمكن إعلان التمسك باستقلال السلطان ، وتبدا محاولة لإصلاح الأوضاع عن طريق الدول فى المغرب ، ومادام من المتوقع فشل مثل هـذه المحاولة ، فسيكون فى وسع فرنسا بعد ذلك ان تقوم بما ترغب . وكانت المانيا فى واقع الأمر تهتم بضرورة التفاهم مع فرنسا اكثر من ضرورة الاحتفاظ باستقلال المغرب ، ووجدت فرنسا ان من مصلحتها التفاهم مع المانيا حتى تصل إلى اقصى مايمكنها الوصول اليه دون اصطدام على النطاق الدولى . فتهيأ الجو بذلك لتفاهم فرنسى المـانى من ناحية ، وتفاهم فرنسى إسبانى من ناحية اخرى .

وجدت فرنسا ان من مصلحتها إذا ان تعلن لالمانيا انها لم ترفض فكرة عقد المؤتمر ، ولكنها طالبت بأن يكون هذا المؤتمر عمـلى وبشكل يسمح لفرنسا بقبوله فى نفس الوقت . وأظهرت المانيا فى نفس الوقت إستعدادها للاتفاق مع فرنسا بمجرد إعلان هذه الدولة لقبول فكرة المؤتمر .

وكانت النقط الأساسية التى ترغب المانيا فى الوصول إلى اتفاق عليها مع فرنساهى ضرورة عدم الانتقاص من إستقلال المغرب فى ذلك الوقت، وكذلك ضرورة عدم الاضرار بمصالح فرنسا فى هذا الاقليم فى المستقبل . ويستتبع ذلك ضرورة تسوية الاصـــلاحات اللازمة للجيش والبوليس المغربى على مستوى دولى ، وأن يكون ذلك العمل لفـترة محـددة ، وكذلك الأمر بالنسبة للاصلاحات المالية، التى يجب أن تأخذ شكلا دوليا ، مع تطبيق مبدأ حرية التجارة والباب المفتوح فى هـــذا الاقليم . وفى نظير ذلك ستقوم الحكومة الالمانية بعدم الاعتراض عـلى رغبات فرنسا المشروعة فى هـذا

الاقليم ، ولكن علي أساس أن يكون إعادة تنظيم الجيش والبوليس بتفويض يعطيه المؤتمر ، ويعطيه لفرنسا وحدها فى منطقة الحدود الجزائرية. وكذلك على أساس أن تشتمل الإصلاحات المالية على إنشاء بنك برؤوس أموال وبادارة تشترك فيها عدة دول . وكانت هذه هى النقط الأساسية التى حاولت المانيا أن تصل فيها إلى اتفاق مع فرنسا ، رغم وجود حزب استعمارى قوى فى فرنسا حاول أن يستند إلى الاتفاقات الثنائية مع كل من بريطانيا وإسبانيا ، ويستند حتى إلى إمكانية قيام تحالف مع بريطانيا ، يقف به فى وجه السياسة الالمانية . والمهم هو أن هذه النقط قد توصلت كل من فرنسا والمانيا إلى التفاهم بشأنها سويا ، وبشكل عام ، فى شكل رسائل متبادلة وتصريح مشترك بين الدولتين صدرا فى ٨ يوليو سنة ١٩٠٥ .

ولقد كتب روفييه بعد محادثاته مع السفير الالمانى فى باريس رسالة رسمية فى هذا التاريخ إلى مستشارية الخارجية الالمانية أعلن فيها أنه مقتنع بأن الحكومة الامبراطورية لن تسعى فى المؤتمر المقترح من قبل السلطان إلى الاضرار بمصالح فرنسا المشروعة فى هذا الاقليم ، أو إلى عرقلتها ، وأنها توافق على مبدأ سيادة السلطان وإستقلال بلاده ، وكذلك على مبدأ ضمان سلامة أراضى السلطنة المغربية ، وعلى ضرورة تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية دون أى تمييز فى هذا الاقليم . وذكرت المذكرة بعد ذلك أهمية وفائدة الوصول إلى إصلاح البوليس والمالية فى المغرب ، وذلك عن طريق نظام دولى ، يطبق فى هذه البلاد لعدد محدد من السنوات . واصرت فرنسا على أن لها مركز خاص فى المغرب نتج عن مجاورتها له ، وأن لها مصلحة خاصة وواضحة فى إستتباب الأمن والنظام فى هذا الاقليم . ولذلك فان فرنسا توافق على الاشتراك فى المؤتمر الدولى الخاص ببحث شئون المغرب الاقصى.

ورد السفير الالمانى فى باريس عـــلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسية بتأكيدات عن موقف المانيا حيال هـذه النقط السابقة . وتلا ذلك إصدار تصريح مشترك ذكر أن كل من فرنسا والمانيا قد إتفقتا على سحب بعثتيهما الموجـودتين فى فاس إلى طنجة بمجرد إنعقاد المؤتمر ، وعلى أن يقدم ممثـلوا الدولتين نصائح للسلطان لتعيين البرنامج الذى سيقترحه عـلى المؤتمر ، وعـلى أساس النقط التى اتفق عليها الطرفان الأوربيـان ، فرنسا والمانيا . وعلينا أن نذكر أن هذا الاتفاق الفرنسى الالمانى قد أثار مخاوف الحكومة المغربية ، وبعد أن كان السلطان يعتقد فى أن المـانيا ستقف إلى جواره أمام زيادة الأطماع الفرنسية ، وجد أنها قد اتفقت مـع فرنسا ، وحتى قبل الدخول إلى المؤتمر . وكان ذلك يعنى أن المـــانيا ستقف إلى جانب المصالح الفرنسية الموجودة فى هذا الاقليم . ولقد حاول المندوب الالمانى أن يؤكد للسلطان استمرار بقاء المانيا إلى جواره ، إلا أن السلطان ، والرأى العام للاعيان المغاربة علم بأنهم يواجهون مجموعة من الدول الأوربية لاتبحث إلا عن مصالحها الاستعمارية والاستغلالية ، وعلى حساب الغـير ، وسيؤثر ذلك على سمعة المانيا فى المغـرب فى السنوات التالية ، وحتى إعلان الحماية الفرنسية على المغرب .

ولقد تم الاتفاق الفرنسى الالماني بعـد ذلك فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٠٥ حول الخطوط العـامة لبرنامج المؤتمر . ورغم أن فرنسا كانت فى الفـترة السابقة لهذا الاتفاق على إتصال دائم بانجلترا وإسبانيا إلا انها وجدت أن من مصلحتها الاتفاق مع المـــانيا على الخطوط العريضة . ولقد ساعدت الظروف الدولية ، مع محاولة المانيا إقامة حلف قارى يشتمل عـلى كل من الروسيا وفرنسا إلى جانبها فى هذه الفترة ، على سهولة التفاهم الفرنسي الالماني .

ورأى بيلوف ضرورة التساهل مـــع فرنسا فى المغرب حتى يضمن سيرها صوب هذا الحلف الجديد ، وعلى أساس ترك أيدى فرنسا حرة فى المغرب ، فى الوقت الذى تقرر فيه قبولها لفكرة التحالف الفرنسي الروسي . ولقد اشتمل هذا الاتفاق علي خطوط عريضة ، وبنصوص موجزة ، وتتمشى مع نصوص الدعوة التى وجهها السلطان لعقد المؤتمر . واستبعدت هـذه المفاوضات مسألة إستتباب الأمن والنظام على الحدود الجزائرية ، أى مسألة بوليس الحدود ، وعلى أساس أنها تهم فرنسا بمفردها ، وأنهـا قد عولجت وسويت باتفاقية فرنسية مغربية . أما مسألة تنظيم البوليس فقـد اشتملت على ضرورة إنشاء فرق بوليس مغربية جديدة فى كل من طنجة والعرائش والرباط والدار البيضاء ، وكذلك عـلى ضرورة مراقبة ومنع تهريب الأسلحة من ناحية البحر إلى المغرب . وأما النواحى المالية والاقتصادية فقد اشتملت على ضرورة إنشاء بنك دولة فى المغرب ، له حق إصدار العملة ، ويقوم بعمليات خزانة الدولة ، ويشرف عـلى تحسين الوضع النقـدى فى البلاد . واشتمل المشروع كذلك على ضرورة تعهد الحكومة المغربية بعدم التنازل عن أى مشروع من المشروعات العامة إلى المؤسسات الخاصة . ولقد عرضت فرنسا هذا المشروع ، قبل الاتفاق عليه مع المـــانيا ، على كل من انجلترا وإسبـانيا . ورأت بريطانيا ضرورة بحث مشكلة الرسوم الخـاصة بالأجانب فى هذا البرنامج ، أما إسبانيا فانها قد حددت رغباتها فى الاتفاق مع فرنسا حول مسائل البوليس ، ومسائل تهريب الأسلحـة من البحر ، إذ أنها كانت ترى أن هذه العملية تخص إسبانيا كما تخص فرنسا ، وكذلك على مسائل إنشاء بنك الدولة ، إذ أنها كانت ترى أهمية النقـــد الإسبانى بالنسبة للنقد المغربي ، وضرورة قيامها بدور واضح فى هذه العملية ،

وبدأت المباحثات حول البرنامج بين فرنسا والمانيا فى خــــلال شهر أغسطس ، واعتبرت المانيا أن المقترحات الفرنسيـة يمكن اعتبارها أساسا للبحث فى المؤتمر ، وبنوع من التعديل البسيط . ذلك أن المـانيا قد رأت ضرورة ترك مسألة تنظيم البوليس فى المناطق المختلفة من المغرب للمؤتمر ، ورأت إبعاد مسألة بوليس الحدود ، والاتفـاقية الفرنسية المغربية بشأنها عن الموضوع . وأما فيما يتعلق بمنع تهريب الأسلحة من البحر ، فان المانيـا قد رغبت فى أن تضيف إليه عملية منع تهريب الأسلحة من البحر كذلك. ووافقت المانيا على المقترحات الفرنسية بشأن النواحى المالية ، وإن كانت قد اقترحت أن يضاف إليهـــا البحث عن افضل مورد للضرائب ، وإيجاد عائدات جديدة ، وخاصة فيما يتعلق بالملكية العقارية . وهكذا ظهر إعتـدال الموقف الالمانى حيال الامانى الفرنسية فى المغرب ، أو حيال الخطة الفرنسية للسيطرة على موارد هـذا الاقليم وإمكانياته . ولم يكن هناك أى خـلاف واضح بين الموقف الالمانى والموقف الفرنسى، إلا فيما يتعلق بمنطقة الحدود . وساعد ذلك فرنسا على أن تحذف تحديد المناطق التى إختارتها لإعادة تنظيم البوليس فيهـا من مشروعها ، كما وافقت على أن يشتمل مشروع منع تهريب الأسلحة القطـاع البرى لحدود المغرب ، كما يشتمل عـلى القطاع البحرى ، ووافقت على ضرورة البحث عن إمكانيـات اقتصادية جـديدة للحكومة المغربية . ولكن فرنسا حاولت أن تبعـد عملية الإشراف على الأمن والنظام فى شرق المغرب عن أعمـال المؤتمر ، وعلى أساس أنها حق طبيعى لها ، وعلى أساس أنها لن تستغلها بشكل يتعارض مع سلامة التراب المغربى ، او إستقـــلال بلاد السلطان . واظهرت فرنسا كذلك انها لن تحاول تكبيد المغرب نفقات كبيرة نتيجة لهذه العملية ، خاصـة وانه يمكن

الافادة من الموارد المحلية للقيام بها . ولكن المانيا كانت تخشى من أن تستند فرنسا إلى ذلك لكى تطلب إلى المؤتمر تفويضها أمر تظيم البوليس فى بقية إنحاء المغرب ، وأضطرت فرنسا إلى إبعاد مخاوف المانيا بشأن هذه النقطة . وإذا كانت هناك بعض العمليات التى تثير مخاوف فرنسا من إمتداد النفوذ للالمانى فى المغرب فى ذلك الوقت ، وخاصة فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادى للالمانيين بشأن عقد قرض مغربى تتولاه المصارف الالمانية ، أو بشأن الحصول على إمتيازات للقيام بعمليات فى الموانى المغربية ، فان حكومتى برلين وباريس قد عملتا على إبعاد هذه المخاوف ، حتى يتمكنا من الوصول إلى تفاهم فيما بينهما .

ويأتى بعد ذلك موضوع الاتفاق على المكان الذى سيعقد فيه المؤتمر . وكان السلطان قد حدد طنجة مكانا له ، وايدته المانيــــا فى ذلك ، وعلى أساس أن هذا المؤتمر يهم المغرب ، ويهم الاجانب المقيمين فيه ، ويمكنهم الحصول عـلى معلومات بسهولة من طنجة . ولكن كل من فرنسا وانجلترا وإسبانيا عارضت فى ذلك . ولقد رأت المانيا أن عقد المؤتمر خارج المغرب سيعطيه طابعـا سياسيا يبعده عن المشكلات الاقتصادية الموجودة بالفعـل . ولكن فرنسا وانجلترا وإسبانيا تذرعت بضعف السلطات المحلية فى طنجة ، وبعدم إستتباب الأمن فى هذه المدينة أو فى ضواحيها ، وقد يؤدى إنعقاد مثل هذا المؤتمر فى طنجة ، مع إمكانية بحث مسألة تدخـل الأوربيين فى الشئون المغربية إلى أخطار تهدد مندوبي الدول ، وتهدد رعاياها فى هـذه المدنية . ولذلك فانها قد إدعت أن هذه المدنية المغربية لاتتوفر فيها شروط حرية العمل ، وحرية المناقشة اللازمة المؤتمر . وكانت هذه الدول الثلاث عاجزة عن إقناع السلطان بضرورة عقد المؤتمر خارج بلاده ، وخاصة بعد

أن فقد الثقة فيها . وكانت فرنسا تخشى من آثار زيارة غليوم الثاني لهذه المدنية ، ومن موقف الاجانب فيها حيال مشروعاتها الاستعمارية الفرنسية ، فسعت فى لندن لاقناع إسبانيا بفكرة عقد المؤتمر فى بلادها ، وعلى أساس أن هذه الطريقة ستمنح إسبانيا إمتياز رئاستها للمؤتمر . ولقد وجد هذا الاقتراح الفرنسى اذنا صاغية من الحكومة الإسبانية التى إقترحت قادس أو ملقة أو الجزيرة الخضراء مكانا لعقد هذا المؤتمر ، وعلى أساس قرب هذه المدن من المغرب ، وتوفر عنصر سلامة الأوربيين فيه . وانتهى الأمر بالاتفاق على الجزيرة مكانا لعقد المؤتمر ، ووافقت المانيا على ذلك فى يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٠٥ كما وافق السلطان كذلك على عقد المؤتمر فى هذا المكان . ولكن قبل انعقاد هذا المؤتمر كان على فرنسا أن تتفق مع جارتها اللاتينية، ومنافستها فى المغرب ، أن تتفق مع إسبانيا، على الموضوعات العامة التى سيناقشها المؤتمر .

وكانت إسبانيا تراقب المباحثات الفرنسيةالالمانية بكل اهتمام، وتحاول الإفادة من أى خلاف ينشأ بين هاتين الدولتين حتى تزيد من مكاسبها فى هذه العملية . وكان الاتفاق الفرنسى الالمانى يعنى فقد إسبانيا لإمكانيات جديدة فى المغرب ، ودفع ذلك إسبانيا إلى أن تلوح لفرنسا بأنها ستحتفظ بشخصيتها الواضحة فى المؤتمر . وإذا كانت فرنسا قد نجحت فى ذكر مصالحها الخاصة بها فى إتفاقيتها مع المانيا ، فان إسبانيا كانت ترغب كذلك فى الاصرار على مصالحها هى . ولقد إشترطت إسبانيا من جانبها ، ولكى توافق على حضور المؤتمر، إطلاعها على برامجه ، وموافقتها على ذلك . وعمدت بريطانيا من جانبها إلى نصيحة فرنسا بضرورة التفاهم مع إسبانيا كذلك ، وقبل أن تصل إلى تفاهم تام مع المانيا .

وكانت إسبانيا ترغب فى الوصول إلى اتفاق مع فرنسا بشـــأن مسألة البوليس ، ومسألة مراقبة ومنع تهريب الاسلحة من البحر، وكذلك مسألة إنشـاء بنك الدولة . وكانت فرنسا ترى ضرورة العمل على عـدم تدويل المشكلة المغربية ، الا فيما يتعلق بانشاء البنك ، وكانت تخشى من أن تسلم عملية الإشراف على إنشاء البوليس إلى دول صغيرة مثل بلجيكا أو سويسرا أو هولندا ، فأصرت لدى إسبانيا على ضرورة الاحتفاظ بالبوليس فى الرباط والدار البيضاء لها ، وفى نظير ترك تنظيم هذه القوات فى العرائش لإسبانيا. وأما مسألة البوليس فى طنجة فانها كانت تحت اشراف فرنسا منذ سنة ١٩٠٤، وكانت فرنسا لا تعترض على اشتراك بعض المدربين الاسبانيين معها فى هذه المدينة الأخيرة . وإذا كانت فرنسا تحتفظ بحق الاشراف على تنظيم البوليس فى منطقة الحدود المغربية الجزائرية ، فانها كانت مستعدة لترك نفس المهمة لاسبانيا فى المناطق المجاورة لقواعدها فى شمال الاقليم . ووافقت فرنسا على التعاون مع إسبانيا فى منع تهريب الاسلحة من البحر، وعلى تشكيل قوة بحرية مشتركة ، تتبادل الدولتان قيادتها . وأما فى النواحى المالية فان فرنسا كانت لا تمانع فى اشتراك إسبانيا بنصيب فى رأس المـال، وستساعدها على ذلك ، وعلى الاشتراك بعدد من الموظفين فى هذا البنك . ولكن إسبانيا حاولت أن تحتفظ لنفسها بعملية الإشراف على تنظيم البوليس المغربى فى الموانى الغربية للمغرب ، وذلك نظير احتفاظ فرنسا لنفسها بهذا الامتياز فى شرق المغرب ، ونتيجة لوجود فائض كبير من الضباط الاسبانيين بعـد حرب اسبانيا مع الولايات المتحدة الامريكية ، وفقدهـا كل من الفلبين وكوبا ، وحاولت إسبانيا أن تجـــد لهم معاشا فى هذه العملية . وكانت إسبانيا ترى أحقيتها بالاشراف على هذه العملية على السواحل ، بدلا من ترك المؤتمر يعهد بها إلى

دول صغيره . ورغبت إسبانيا فى وضع بعض التحفظات عن الأمـــور التى تتعلق بتجارتها فى المغـرب ، وعلى أساس مساواتهم مع الفرنسيين فى كل المشروعات وفى المعاملة . ولكن فرنسا وجدت أن اسبانيا تحاول الحصول على أكثر ممـا منحها اتفـاق سنة ١٩٠٤ مع حكومة باريس ، وإذا كانت فرنسا مستعدة لإرضاء اسبانيا فيما يتعلق ببوليس حـدود القواعد الاسبانية ومسألة تهريب الاسلحة والبنك والعملة الاسبانية ، فانها قد رأت ضرورة الالتزام بحدود اتفاق اكتوبر سنة ١٩٠٤ فيما يتعلـــق بمسألة اعادة تنظيم البوليس . وأصرت فرنسا على ضرورة احتفاظها بالاشراف على هذه العملية فى كل من الرباط والدار البيضاء ، وعملت على ارضاء اسبانيا باضافة تطوان إلى العرائش ، كمراكز للعمل الاسباني . وإذا كانت إسبانيا قد أصرت على ضرورة اشرافها على البوليس فى طنجة كذلك ، فان فرنسا لم توافق على هذا الاتجاه ، وعلى أساس أن لهذه المدينة وضعيـــة خاصة ، ومن الضرورى الاحتفاظ بها لنفسها ، ودون قيام تعارض فيهـا . وانتهى الأمر بتركها للفرنسيين لمدة خمسة عشر عاما ، يعاد النظر بعدها فى مسألة القيادة .

ولقد توصل كل من الفرنسيين والاسبانيين إلى اتفاق فى أول سبتمبر سنة ١٩٠٥ عمل على تحديد حقوق اسبانيا وضمان مصالحها فى المغرب ، واتفق فيه الطرفان على مسألة البوليس التى ستكون تحت اشراف فرنسى فى الرباط والدار البيضاء ، واشراف اسبانى فى تطوان والعرائش ، واشراف مختلط ، وبقيادة فرنسية ، فى طنجة لمدة خمسة عشر عاما ، يعـاد النظر فيها بعد انتهاء هذه المـدة ، هذا علاوة على الاتفـاق على الاشتراك فى مراقبة منع تهريب الاسلحة من البحر ، وبقيادة متبادلة ، وعلاوة على الاشراف على منع التهريب من الممتلكات المجاورة . وخيراً فان هذا الاتفاق قد نص على ضرورة تعاون

مجموعات من الطرفين، لها حقوق متساوية ، وبنسب معينة من رؤوس الاموال للقيام بالمشروعات الاقتصادية . ولقـــد اكد هذا الاتفاق احترام الرعايا الفرنسيين والاسبانيين فى المغـرب وتمتعهم بنفس الحقـوق والامتيازات ، وكذلك على استمرار العمل بالعملة الاسبانية فى المغرب ، وعلى أن يكون بنك الدولة المغربية الجديد تحت رئاسة فرنسية ، وتكون إسبانيا هى الدولة التاليه لفرنسا من حيث رؤوس الأموال، والموظفين الذين يعملون فيه. ولقد استندت فرنسا إلى هذا الاتفاق لكى تعمل على الدخول إلى مؤتمر الجزيرة بقلب مطمئن من ناحية إسبانيا ، وتضمن عدم وقوف هذه الدولة فى وجهها فى جلسات المؤتمر . ولكن موقف بقية الدول التى ستشارك فى هذا المؤتمر كان يحتاج إلى زيادة توضيح ، وخاصة بالنسبة لمصالحها المعينة فى المغرب ، أو بالنسبة لعلاقاتها الدولية بهذا الطرف أو ذاك . وسينعكس كل ذلك ، من مصالح ومواقف ، على هذه الدول ، وعلى مؤتمر الجزيرة ، والنتائج التى وصل اليها .

(٤) الدول ومؤتمر الجزيرة :

كان مؤتمر الجزيرة قد عقد لكى يبحث فى حقيقة الأمر الخلاف الفرنسى الالماني اكثر ممـا يبحث فى المسألة المغربية نفسها ، وإن كان هـذا الأمر قد استتبع انعكاس العلاقات الدولية على المشكلة المغربية بشكل واضح . وكان المغرب هو الضحية التى قدمت لـكى تتخذها الدول الكبرى أو الاستعمارية مادة للاتفاق . وإن موقف كل من القوى الممثلة فى هذا المؤتمر هو الذى سيملى عليها خط سيرها أو سياستها العامة حيال هذه المشكلة .

أما المغرب فقـد كان السلطان يعلم فيه صعوبة موقفة ، وخاصة بعد الاتفاق الفرنسى الألمانى . وكان كل وفد اوربى يحاول خدمة مصالح بلاده

قبل غيرها ، وبشكل أدى إلى تنافس بين وجهات النظر ، وفى اتجاه مخالف لوجهات النظر المغربية . وحتى إذا كان اختلاف وجهات النظر بين فرنسا والمانيا قد يسمح للمغرب بالاستناد إلى هذا الجانب أو ذاك، فان هذه العملية كانت عرضية ، وفى قطاعات صغيرة وغير مكتملة . ولذلك فلقد كان على الوفد المغربي أن يواجه المناورات والمساومات السياسية ،وإن يحاول تخليص نفسه وبلاده من تلك الاتفاقيات والتفاهم والتقاء وجهات النظر التى تتم من خلف الكواليس، وعليه بعد ذلك أن يثبت وجوده وأهمية بلاده، فى الوقت الذى كانت فيه الوفود الاوربية تنظر إلى المغرب وكأنه فريسه تقتسم فيما بينهم. وعلينا أن نذكر أن أعضاء الوفد المغربى كانوا غير ضالعين فى اللغات الاوربية، وبشكل أعجزهم عن تتبع المناقشات . ورغم استعانتهم ببعض المترجمين العرب الا أنهم كانوا لايثقون فيهم ، ويشكون فى اتصالهم بالجانب الالمانى أو بالجانب الفرنسى . ولقد بذل الوفد المغربى مجهودا كبيرا لشرح وجهة نظر بلاده وليحاول اقناع المؤتمر بها ، مستفيدا فى ذلك من التضارب الموجود بين وجهات النظر الاوربية. ولقد وجد وفد المغرب فى أحد الصحفيين المصريين الذين كانوا على اتصال بالحزب الوطنى، ويعمـــل فى جريدة المؤيد ، وهو على زكى ، عونا كبيرا لهم ، خاصة وأنه كان من رجال الجامعة الإسلامية ، وأخذ يحرض المغاربة على ضرورة المقاومة واتخـاذ مواقف واضحة ، ويشرح لهم ضرورة الاعتماد على بلاد المشرق العربى وعلى حركة الجامعة الاسلامية . ولقد كان على الوفد المغربى أن يحول دون اتخاد أى قرار يحد من استقلال المغرب وسلامة أراضيه وسيادة سلطانه ، أو يعطى أى من الدول الاوربية مركزا ممتازا أو متفوقا فى البلاد ، وكان عليه كذلك أن يوافق على مبدأ الاصلاح، ولكن على أساس تحمل الدول الاجنبية لنفقاته

مادامت هى التى تطالب به ، وهى التى ستفيد منـه ، وكان عليه كذلك أن يقاوم الاتجاه الذى يحاول منح فرنسا سلطة القيام بالاصلاحات العسكرية فى البـلاد بمفردها ، وأن يكون للسلطان حرية الاشراف على هذه العملية، وأن يختار المدربين اللازمين لها بنفسه . وأما بالنسبة للمسائل المالية فان المغاربة كانوا يفضـلون زيادة الرسوم الجمركية وفرض ضرائب جمركية جديدة على السلع الاجنبية ، وذلك بدلا من السير على سياسه القروض التى تزيد النفوذ الأجنبى فى البلاد . وكان على الوفد المغربى كذلك أن يوافق على إنشاء بنـك للدولة المغربية ، ولكن على أساس إلا يمس ذلك التنظيمات المالية الموجودة فى المغرب، وألا يحد من سلطة المخزن فى هذا القطاع . وكان عليه أن يوافق على منع تهريب الاسلحه والذخائر للبلاد ، وكذلك على إصلاح الموانى ، ولكن دون أن يؤدى ذلك إلى تحـديد سلطة المخزن أو اعطاء مركز متفوق لاحدى الدول . ولم يكن من مصلحة المغرب أن يفشل هذا المؤتمر ، إذ أن هذا الفشل سيؤدى إلى تنافس دولى قد يصبح خطرا على البلاد . واخيرا فان السلطان قـد اشترط على الوفد المغربى أن يعرض عليه كل القرارات للتصديق عليها شخصيا قبـل أن تصبح ملزمة للمغرب ، وذلك زيادة فى الاحتياط :

وأما المانيا فانها كانت تحاول الوصول إلى هـدفين : الأول هو منع فرنسا من الحصول على مركز متفوق، وخاصة فيما يتعلق البوليس وبالبنك، والثانى هو تحاشى عزلة المانيا نفسها فى هذا المؤتمر .

وكانت المانيا ترى أن معنى تسليم فرنسا أمور تنظيم البوليس المغربى هو تسليم المغرب لها، ولوحت المانيا بأن هذا سيؤدى إلى الحرب. وكذلك أنكرت المانيا على فرنسا حق الأفضلية الذى حصلت عليه مجموعة البنوك فى سنة

١٩٠٤ ، وحاولت أن يكون مركز فرنسا يشبه مركز أيه دولة أوربية في هذه العملية . وكانت المانيا تخشى من وقوف أغلبية الدول ضدها في المؤتمر ، خاصة وأن كل من بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا كانت قد تفاهمت مع فرنسا بشأن المغرب . ولذلك فان المانيا لم تتقدم بأى مطالب خاصة بها ، بل نادت بمبادىء عامة ولصالح كل الدول ، وحرصت على أن تعطى القرارات الهامة صفة دولية . ولقد بذلت المانيا مجهوداً واضحا في معظم العواصم الأوربية لاقناعها بموقفها ، واعدت مشروعات جديدة لإعلان حياد المغرب ، وكذلك لتسليم عملية تنظيم البوليس للدول الصغرى ، أو تقسيم المغرب إلى قطاعات يسلم البوليس في كل منها إلى إحدى الدول ، أو يشرف السلطان بنفسه على العملية ، ويختار بنفسه الضباط المدربين من أى دولة يرغب ، أو أن تخضع هذه العملية لأحد الضباط من الدول الصغرى ويكون مسئولا عن عمليته أمام رجال السلك الدبلوماسى في طنجة . وإذا كانت هذه الحلول تظهر المانيا على إنها لاتسعى إلى الحصول على مكاسب شخصية لها فانها كانت في نفس الوقت تحاول تحديد النفوذ الفرنسى في المغرب، وعزل فرنسا عن بقية الدول . ولكن سرعان ما وجدت المانيا أن فرنسا تحظى بتأييد كل من إنجلترا والروسيا وإسبانيا ، في الوقت الذى وقفت فيه بعض الدول الصغرى مترددة ، وحاولت أمريكا التوسط بين الجانبين ، وكذلك إيطاليا ، وأما النمسا فانها كانت تخشى من أن تؤدى هذه المشكلة إلى صدام عالمى . ولقد أثر ذلك على موقف المانيا الذى تحول سريعا إلى موقف سلبى ، وبدلا من تقديم المشروعات ، أخذ الوفد الألمانى في الاعتراض عليها أو انتقادها .

وأما بالنسبة لفرنسا فان هذه الدولة كانت قد قبلت الاشتراك في

المؤتمر بعد حصولها على اعتراف من ألمانيا بمصالحها في المغرب ، وكذلك على وعد بعدم اتخاذ موقف معارض لفرنسا ولمصالحها في المسألة المغربية . والواقع أن ألمانيا لم تكن قد التزمت بنقطة محددة حيال فرنسا إلا فيما يتعلق بمسألة الحدود المغربية الجزائرية ، ورغم إتخاذ المستشار الألماني لموقف غير متشدد حيال فرنسا في نهاية مفاوضاته معها إلا أن الصحافة الألمانية وجزءاً هاما من الرأي العام كان يقف موقف المتشدد تجاه السياسة التوسعية الإستعمارية والإحتكارية لفرنسا في العالم ، ويتحدث عن اقفال فرنسا لأي سوق تستولي عليه في وجه البضائع الألمانية ، ويذهب بعضه إلى التحدث حتى عن ضرورة الوصول إلى حرب لاعادة فرنسا إلى صوابها ، وخاصة إذا ماتشددت في مسألتي البوليس والبنك . ولقد دفع كل ذلك فرنسا إلى أن يزداد خوفها من ألمانيا وإلى أن تزيد من اتصالها بكل من الحكومتين البريطانية والروسية ، وفاتحت فرنسا بريطانيا عن طريق كامبون وادوارد جراي في مسألة امكانية مساعدة انجلترا لفرنسا عسكريا في حالة تعرضها لهجوم مسلح . وكانت خطوة في سبيل توحيد العمل في النطاق العسكري بين الدولتين . ولقد وقفت بريطانيا إلى جانب فرنسا في المؤتمر ، وكذلك في مدريد ، وحتى في روما ، وساعد ذلك فرنسا على أن تجد نفسها محاطة بعدد من الدول الصديقة في المؤتمر . وإذا كان رئيس الوزراء الفرنسي روفييه قد أعلن في مجلس النواب أن لكل دولة حقوق في المغرب ، فانه قد أصر على أن لفرنسا حقوق خاصة ، فعلاوة على علاقات الجوار ومسألة الحدود المشتركة فان فرنسا تعتبر أكبر دولة اسلامية في شمال إفريقية ، إذ أن لها ستة ملايين من الفرنسيين المسلمين في الجزائر ، وهم يرتبطون بالمغاربة بروابط اللغة والدين التي لا يمكن لأحد أن يتجاهلها ، ولذلك فان أي اضطرابات في

المغرب ستؤثر على كيان الدولة الفرنسية نفسها ، وخاصة فى أقاليمها الواقعة فى شمال افريقية . ولذلك فان فرنسا تطالب بوجود حكومة مستقرة فى المغرب ، حكومة لا تستخدم سلطتها فى تهديد الأقاليم الفرنسية أو إثارة مستعمرات فرنسا عليها . هذا علاوة على أن المصالح الفرنسية فى المغرب أهم من مصالح أيه دوله أوربية أخرى ، سواء أكان ذلك فى ميدان التجارة أو عدد الرعايا أو كمية رؤوس الأموال المتداولة على الأسواق وفى المشروعات .

ولقد كانت هذه التصريحات أساسا للتعليمات التي ارسلت للمندوب الفرنسى فى مؤتمر الجزيرة ، والتى نصت على ضرورة استبعاد مسألة نظام الحدود من نطاق بحث المؤتمر، وعلى ضرورة منح مهمة مكافحة تهريب الأسلحة والذخائر فى المغرب إلى فرنسا وإسبانيا، وعلى ضرورة إنشاء بنك دولى تكون رئاسته لفرنسا ، وينشأ على النظام الفرنسى، خاصة وأن ديون المغرب التى بلغت ٧٢ مليون فرنك كانت قد اشتملت على ٦٧ مليون فرنك من فرنسا وحدها . وكانت فرنسا تعارض مسألة تدويل البوليس ، ورأت أن تستند إلى أنها دولة اسلامية وتجاور المغرب ، وتستطيع أن تمده بعدد من المدربين الجزائريين المسلمين والذين يتحدثون العربية، وذلك لكي تطالب بتفويض للاشراف على تنظيم البوليس فى كل المغرب ، ولم تقبل أن يشاركها فى ذلك الا إسبانيا . وإذا كانت فرنسا قد وجدت مجالا مواتيا لها فى المؤتمر فى أول الأمر ، سمح لها بالتحدث عن سيادة السلطان واستقلال بلاده وسلامة أراضيه، والتحدث كذلك عن سياسة الباب المفتوح، الا أنه سرعان ما وجدت نفسها فى عزلة حينما بدأت المناقشات ، ووقع ذلك فى وقت نشبت فيه أزمة وزارية فى باريس . ولكن سرعان ما جاءت وزارة جديدة ، وظهر أنها أكثر تشدداً من الوزارة السابقة فى كل ما يتعلق بالمغرب . فهل يوافق العالم على

الدخول فى ازمة قد تؤدى إلى الحرب ؟ أم تظهر اتجاهات وسط ، ومحاولات للتوفيق ؟

وأما بالنسبة لبريطانيا فانها قد سارت فى سياستها فى هذا المؤتمر مستندة إلى مبدأين : الأول هو ضرورة الاحتفاظ بالاتفاق الودى مع فرنسا بأى ثمن، وتنفيذ كل تعهداتها التى اتفقت عليها مع فرنسا ، والثانى هو ضرورة المحافظة على المصالح البريطانية . وكان معنى حصول المانيا على مكاسب جديدة فى المغرب هو تهديد المصالح البريطانية . وكانت بريطانيا تخشى على قاعدتها فى جبل طارق من اقتراب المانيا من المضايق ،خاصة وأنه كان فى وسع المانيا أن تحصل على امتيازات معينة فى ميناء طنجة أو فى أحد الموانى الشمالية ، أو حتى على مشروعات لتحسين بعض الموانى المغربية القريبة من جبل طارق، وبشكل يزيد من نفوذها هناك. ولذلك فان عمليتها كانت تدخل فى نطاق الميدان الاستراتيجى وفى نطاق صمامات الأمن اللازمة المفاتيح الغربية للبحر المتوسط، علاوة على دخولها فى الميدان الدبلوماسى فى نطاق ضرورة التعاون مع فرنسا . ولا يغرب عن البال أن عملية غزو التجارة الالمانية للأسواق العالمية فى ذلك الوقت ، مع زيادة اهتمام المانيا بالتسليح البحرى ، كان يدفع ببريطانيا دفعا إلى ضرورة تأييد فرنسا، إذ أنها كانت الدولة الوحيدة التى سيقع عليها عبء وقف زحف القوات الالمانية غربا صوب المحيط الأطلسى وبحر الشمال . وكانت بريطانيا قد وافقت على اجراء مباحثات عسكرية سرية مع الفرنسيين لدراسة امكانية ووسائل العمليات المشتركة فى حالة قيام عدوان الماني على فرنسا ، وخطت بذلك خطوة واضحة صوب التحالف العسكرى . وإذا كانت المانيا قد اتهمت بريطانيا فى ذلك الوقت بأنها قد أصبحت فرنسية أكثر من الفرنسيين ، فان فرنسا كانت هي خط الدفاع

الأول عن بريطانيا . ورغم ذلك فعلينا أن نذكر أن بريطانيا لم تكن راغبة فى ذلك الوقت فى الوصول إلى حالة قد تؤدى إلى اعلان حرب عالمية ، خاصة وأن الظروف لم تكن مواتية لها أو لفرنسا . كما أن بريطانيا كانت تخشى من أن يؤدى تشدد فرنسا إلى الوصول إلى مأزق قد يدفع بالعالم إلى الحرب ، ولذلك فانها قد اتفقت فى الرأى ، فى هذه النقطة مع المانيا التى كانت تخشى من وصول فرنسا إلى مرحلة تقدم فيها على غزو المغرب ، فتضطر المانيا نتيجة لتصريح الامبراطور إلى غزو فرنسا ، فتكون الحرب. ولذلك فان لورد جراى قد وافق على أن يشرح لفرنسا أن بريطانيا لن تقف عسكريا إلى جوارها فى حالة اقدامها على غزو المغرب . وجاء هذا الموقف يقلل من امكانيات التعاون العسكرى بين الدولتين فى وجه المانيا . وكانت انجلترا من ناحية أخرى عاجزة عن الوقوف فى وجه فرنسا فى حالة قيام هذه الدولة الأخيرة بما اتفقت عليه بريطانيا معها فى اتفاقيات سنة ١٩٠٤ . وكانت بريطانيا كذلك تخشى من أن يفشل المؤتمر ، إذ أن ذلك سيؤدى إلى زيادة النفوذ الالمانى فى المغرب على حساب فرنسا . ولذلك فان بريطانيا كانت مستعدة لانجاح المؤتمر بأية طريقة ، ودون ان يؤثر ذلك على مكاسب فرنسا . أما فى حالة وصوله إلى ازمة فان بريطانيا كانت مستعدة للتلويح بضرورة تقديم تعويض لالمانيا فى مكان آخر من العالم حتى تخرج به من هذا المأزق.

وأما بالنسبة لإسبانيا فانها كانت غير راضية كل الرضاء ، رغم إتفاقها مع فرنسا فى شهر سبتمبر ، وموافقتها على البرنامج الذى اتفقت عليه فرنسا مع المانيا . ولقد انتقدت الصحف الإسبانية إتفاقية شهر سبتمبر على أساس أنها قد أهملت حقوق إسبانيا . وحاولت إسبانيا تأخير عقد المؤتمر أو

تعطيله ، وكان نشاط الالمانيين واضحا فى مدريد ، وظهر إتجاه فى إسبانيا ينادى ببطلان إتفاق أكتوبر سنة ١٩٠٤ نتيجة لتدخل المانيا ، ويطالب بضرورة إستفادة إسبانيا من الخلاف الفرنسى الالمانى ، وينادى بضرورة السير على سياسة مستقلة ، لتحقيق هذه الاهداف الوطنية فيما وراء البحار .

وكانت إسبانيا تطمع فى الإشراف على عملية تنظيم البوليس فى الموانى المغربية الغربية ، وأما بالنسبة لمشروع البنك فكانت المانيا ترى ضرورة تحديد رأسماله على أساس البسيطة أو القرش الإسبانى ، ودفع ذلك بالاسبانيين إلى أن يأملوا فى أن تصبح مدريد هى المقر الرئيس لهذا البنك .

وكان هناك اتجاه فى إسبانيا يخشى من ازدياد النفوذ الفرنسى فى المغرب ، خاصة وأن الفرنسيين كانوا يتعاملون مع الروجى من بعض الأماكن الساحلية القريبة من القواعد الإسبانية . وكانت رئاسة المؤتمر لإسبانيا ، وتحدث وزير الخارجية الإسبانى بشكل لا يتفق تماما مع السياسة الفرنسية ، واعترف فى خطابه بالطابع الدولى للمسألة المغربية ، وعن ضرورة المساواة فى المعاملة ، كما تحدث عن مصالح إسبانيا الخاصة فى هذا الاقليم . ولكن إذا كان وزير الخارجية الإسبانية قد تجاهل فرنسا ومصالحها فى المغرب فى خطاب إفتتاح المؤتمر ، فان فرنسا كانت قد تجاهلت إسبانيا كذلك حينما اتفقت مع المانيا ، ودون أن يشتمل هذا الاتفاق حتى على مجرد ذكر لفظ إسبانيا . ولقد حاولت إسبانيا فى المؤتمر أن تسير على سياسة محددة لها ، ودون أن تربط نفسها بفرنسا فى خلافها مع المانيا ، كما فعلت بريطانيا مثلا . ولقد تقدمت إسبانيا بمشروع بشأن تنظيم البوليس ينص على ترك السلطان يشرف هذه العملية ، وبضباط مغاربة ولمدة ثلاث سنوات ، وفى الوقت الذى تقوم فرنسا بالاشراف فيه على هذه العملية فى منطقة الحدود

الجزائرية ، والذى تقوم فيه إسبانيا بنفس العملية فى منطقة تطوان. ولكن هذا الموقف الاسبانى أخاف بريطانيا كما أخاف فرنسا ، وتدخلت بريطانيا لكي تنصح إسبانيا بأن تسلك نفس الطريق الذى تسلكه هاتين الدولتين ، إذ أنه الطريق الوحيد الذى يضمن صيانة مصالحها .

وعلينا أن نذكر بعد ذلك بعض الدول التى كانت مصالحها ثانوية فى المغرب فى ذلك الوقت ، والتى شاركت كذلك فى المؤتمر ، وكانت هذه الدول هى النمسا وروسيا وايطاليا والولايات المتحدة .

وكانت النمسا حليفة لالمانيا ، وكانت بالتالى مضطرة إلى الوقوف إلى جانبها . ولكنها كانت تخشي من الوصول إلى حالة حرب ، ومن أجل مسألة ليس لها فيها ناقة ولا جمل ، ولذلك فانها قد عملت على الوقوف إلى جانب المانيا فى نفس الوقت الذى أخذت فيه فى نصحها بضرورة التساهل . وكان لمشروعها الذى تقدمت به فى شهر مارس أثر أكبيرا فى إبعاد إمكانية فشل المؤتمر .

وأما روسيا فانها كانت حليفه فرنسا ، ولم تكن لها مصالح فى المغرب ، ورغم أنها لم تكن قد اشتركت فى مؤتمر مدريد إلا أن المانيا قد وافقت على حضورها مؤتمر الجزيرة نتيجة لاصرار فرنسا على ذلك . وكانت روسيا قد خرجت مضعضعة من حربها مع اليابان، وكانت أحوالها الداخلية سيئة ، وكانت تحتاج إلى القروض من فرنسا ، ودفعها كل ذلك إلى تأييد فرنسا ، وعلى طول الخط ، سواء فى المؤتمر أو حتى فى العواصم الأوربية.

وأما ايطاليا فانها كانت فى مركز لاتحسد عليه ، ذلك أنها كانت حليفة لالمانيا فى التحالف الثلاثي ، وكانت من ناحية أخرى قد اتفقت مع فرنسا بشأن المغرب وطرابلس الغرب ؛ فكانت موزعة بين هذين الصديقين ،

وكانت بالتالي لا تتمكن من إعلان انضمامها أو إخلاصها لأى منهم. ودفعها ذلك إلى أن تحاول التوسط بينهما ، وبشكل ودى، مادام الجميع يخشون من خطر الحرب . وكان فيسكونتى فينوستا، وزير خارجيتها ، ورئيس وفدها فى المؤتمر ، هو الذى تبادل الخطابات مع فرنسا بشأن المغرب وطرابلس الغرب . ولقد أظهرت ايطاليا فى بعض المواقف ميلا إلى فرنسا أكثر من ميلها إلى المانيا ، وصوتت إلى جانب فرنسا وبشكل عرضها لهجوم عنيف فى الصحافة الالمانية . ولكن مصالحها الاستعمارية هى التى أملت عليها هذا الموقف ، كما أن طول سواحلها وضعف أسطولها كان يدفعها إلى احترام الجانب الذى تقف فيه بريطانيا،صاحبة القواعد البحرية وأكبر أسطول فى العالم وفى البحر المتوسط .

وأما الولايات المتحدة الأمريكية فانها لم تكن ذات مصالح كبيرة فى المغرب . حقيقة أن المانيا كانت تناوىء الولايات المتحدة فى أمريكا الجنوبية ، وكذلك فى الشرق الأقصى ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسير على سياسة العزلة ، وتحاول الابتعاد عن مشكلات العالم القديم ، فدفعها ذلك إلى عدم الانضمام إلى الجانب الالمانى أو الجانب الفرنسى فى هذا المؤتمر . ولقد كان على المندوب الأمريكى أن يدافع عن سياسة الباب المفتوح ، ولكن كان عليه كذلك أن يقوم بأقل تدخل ممكن فى المسائل الأخرى ، وأن يستخدم نفوذه فى صالح السلم ، وأن يتجنب أى عمل قد يؤدى إلى اضعاف الاتفاق الانجليزى الفرنسى . ولذلك فان الولايات المتحدة ستقوم بدور الوسيط ، وإن كانت وساطته مشربة بالود تجاه دول الوفاق الودى .

وأخيرا نصل مع هذه القائمة إلى دول صغيرة ، وغير ذات مصالح

واضحة فى المغرب ، مثل البرتغال ، والتى كان النفوذ البريطاني فيها واضحاً، فكان من الضرورى أن تصوت إلى جانب بريطانيا . أما بقيـة الدول فلم يكن لها أو لموقفها كبير أهمية ، خاصة وأنها ستكون على الحياد .

ومن مجموع هذه القوى والمواقف يتكون لدينا خريطة العمليـات والمناورات داخل المؤتمر ، وهى التى ستؤدى به إلى النتائج التى توصل اليها فى ميثاق الجزيرة .

(٥) المؤتمر وميثاق الجزيرة الخضراء :

بدأ مؤتمـر الجزيرة الخضراء جلسته الأفتتاحيـة فى يوم ١٦ ينـاير سنة ١٩٠٦ ، وإختـار المندوب الإسباني رئيسـا له . وارتكزت خطب الافتتاح على ضرورة إدخال الإصلاحات فى المغرب، ولكن عـلى أساس الاحتفاظ بسيادة السلطان ، والاحتفاظ بسلامة اراضية ، وكذلك إتخـاذ المساواة فى المعاملة وسياسة الباب المفتوح أساسا للتعامل . ولقد ذكر كل من المندوب الالمانى والفرنسى أن الاحترام المتبادل لمصالح دولهم ، والرغبة فى التوفيق بينها يجب أن تتفق مع مبادىء سيادة السلطان وسلامة أراضية.

ولما كانت مسألتى البوليس والبنك المغربى هى المسائل التى قـد يحدث بشأنها إختلاف فى وجهات النظر فان المؤتمر قد قرر تركها للنهاية وحتى يتفق الاعضاء على المسائل الأخرى .

وبدأ المؤتمر بدراسة مسألة مراقبة ومنع تهريب الأسلحة إلى المغرب ، وتشكلت لذلك لجنة خماسية إشتركت فيها كل من المانيا وإسبانيا وفرنسا وايطاليا والمغرب . وإعدت هذه اللجنة مشروعا اشتمل على العقوبات التى تفرض على التهريب ، وعلى المبادىء العامة ، وكذلك على مصير الأسلحة والذخائر المصادرة ، والاجراءات التى تتخذ لذلك . فوضعت شروط لإدخال

أسلحة الصيد ، وابيعها ، ووضع الضمانات لتداولها وحملهـا . ولقد نصت احدى المواد على ضرورة تدمير الأسلحة والذخائر المصادرة فى فترة ثمانية أيام من الاستيلاء عليها . ولكن هذا المشروع ،كان قد أخـذ شكل التعميم أكثر من اتخـــاذه شكل التخصيص فى مواده ، وحتى فى تلك التى تتعلق بعمليات التهريب من الحـدود الشرقية ، أى الجزائرية ، وتلك التى تتعلق بنفس العمليات من القواعد الاسبانية فى شمال المغرب . ولذلك فان السلطان قد وجد بعض نصوصه غامضة حينما عرض عليه فى فاس ، كما أن السلطان وجد الافائدة تعود من تدمير هذه الأسلحة والذخائر المصادرة . ولما كان السلطان يخشى من عملية التهريب على سلطته أكثر من خشية الدول الاوربية فانه قد طالب المؤتمر بتسليمها إياه ، حتى يتمكن من بيعهـا أو يستخدمها لقواته المسلحة فيفيد منها ماديا وعسكريا . ووافق المؤتمر على ذلك .

ثم أخذ المؤتمر فى بحث مسألة الضرائب ، وكان الوفد المغربي قد أظهر الرغبة فى ضرورة تنمية موارد المخزن بطريق الضرائب ، ولكن على أساس أن يقع العبء الاكبر منها على عاتق الأجانب والمحميين ، وخاصة فى شأن الرسوم الجمـركية ، وعلى اساس الا يؤدى ذلك إلى تدخـــل اجنبى فى اختصاصاته الضرائبيه . ووجد السلطان ضرورة السير على هذا المنهج حتى يتمكن من القيام بالاصلاحات اللازمة لدولته ،سواء أكان منها مايهم الاجانب أو يهم رعاياه المغاربة . ولكن هذا الاتجـاه كان يتعارض مع اتجاه الدول الاوربية ، والتى كانت لا ترغب فى زيادة اعباء الضرائب على رعاياها المغاربة، فاشترطوا ضرورة تحـــديد هذه الضرائب ، كما اشترطوا الحصول على امتيازات جديدة فى نظير ذلك ، وطالبوا بضرورة رصد هذه الضرائب وكلها او على الاقل جزء كبـير منها ، لاجراء اصلاحات تعمـل على تسهيل حياة

الاجانب فى المغرب . ولقد اقترح الوفد المغربي فى مشروعه الخاص باصلاح الضرائب ونظامها فرض رسم دخول يصل إلى ٢٠ ٪ على كل البضائع التى تدخل المغرب ، فيما عدا السكر والشاى والقهوة ، والتى تصل الضرائب عليها إلى ٤٠ ٪ واقترح كذلك فرض رسوم على المشروبات تصل إلى ١٠٠ ٪ ، ونفس النسبه على الافيون ، واحتكار المخزن لبيع التبغ والطباق ، وقيام المخزن بتحصيل ضريبة الترتيب بطرقه الخاصة ، وكذلك رسوم على السفن التى ترسوا فى الموانى ، وتحصيل رسوم على البريد والبرق والمصانع والسيارات ، والتسجيل والجوازات ، وعلى السفن فى الموانى ، وعلى صيد الاسماك ، وعلى الملاهى والمقاهى والمطبوعات . والواقع أن هذا المشروع المغربي قد اشتمل على بنود لم تكن قد دخلت بعد فى المغرب ، ولكن المخزن كان يرى أنه سرعان ما تصل اليه ، ومن الواجب الاعتراف بحقه فى فرض الضرائب عليها. وكان هذا المشروع سيئوثر حتما على اسعار السلع المعروضة فى الاسواق المغربية ، وهى التى يستهلكها المغاربة مع الاجانب المقيمين فى البلاد ، فى نفس الوقت الذى لم يتعرض فيه لتجارة التصدير اللازمة للاستهلاك الاوربى ، حتى لا يرفع أسعارها ، أو حتى لا يضايق المستهلكين الاوربيين . ورغم ذلك فان هذا المشروع قد قابل هجوما عنيفا من الوفود الاوربية فى المؤتمر . ونظروا اليه على أنه مشروع غير طبيعى ، ورفضوه . ولكن الشيخ المقرى ، مندوب المغرب ، شرح أنه مجرد مشروع مطروح للمناقشة والبحث ، ويمكن التعديل فيه او فى بنوده دون رفضه بتمامه ، خاصة وأن هناك اتفاق عام على ضرورة القيام باصلاحات ، وأن هذه الاصلاحات تحتاج إلى أموال للقيام بها ويصعب الحصول عليها إلا عن طريق الضرائب . وإقترح الشيخ المقرى امكانية إقرار المبادىء وتعطيل تنفيذها لفترة من الزمن ، إن كانت الظروف

تحتم ذلك . ولكن المؤتمر شكل لجنة جديدة لصياغة مشروع جديد، نص على دفع الاجانب والمخميين للضرائب ، ولكن على اساس احتفاظ السلك السياسى الاجنبى فى المغرب بثلاثين فى المائه من هذه المبالغ لتغطية بعض النفقات . واشترطت هذه العمليه بضرورة توسيع حق الملكيـــة الممنوحة للاجانب فى المغرب والتى نصت عليها معاهدة مدريد سنة ١٨٨٠ . وحاول الشيخ المقرى أن يعترض على اطـلاق حق الملكية العقارية للاجانب فى المغرب ، وخاصة بعد أن كانت معاهده مدريدقد منحته للاجانب مشروطا بضرورة موافقة السلطان عليه ، وكان الاجانب يستندون إلى هذا الحق لاقامة المشكلات امام المخزن، وللقيام بضغط دبلوماسى عليه من وقت لآخر . ولكن بريطانيا وقفت فى وجه الوفدالمغربى وانتهى الامر بتقرير مبدأ حرية الاجانب فى امتلاك العقارات حتى مسافة ١٢ كيلومترامن الموانى ، وبدون موافقة السلطان . ووافق المؤتمر على امكانية فرض ضرائب على العقارات فى المدن ، وعلى أساس أن يخصص جزء منها لتحسين هـــذه المدن ، وأن يتفق المخزن مع رجال السلك السياسى فى المغرب على هـذا الموضوع . وسمحت مادة جديدة بفرض ضرائب على عدد من السلع التجارية وبعض الصناعات ، ولكنها اشترطت أن تكـون هذه الضرائب بلدية، أى محليـه .

ولقد رفض المؤتمر الاعتراف بحق المخزن فى زيادة الضرائب الجمركية رغم حاجة المخزن اليها، وخاصة بعد فشل مشروع ضريبة الترتيب وحاجتهم إلى الاموال ، واقترح زيادة عشور اضافية واشترطها بأن تكون مؤقته ودون التعرض لنسب الضرائب التى تجمع . كما اشترط وضع هذه الزيادة المؤقته فى صندوق خاص للانفاق على مشروعات الاشغال العامة وتحسين

الواني ، أى أنه وضعها فى خـدمة التجارة الدولية . ونلاحظ فى نفس الوقت أن المؤتمر قد عمد إلى انقاص الضرائب التى كانت تجبى على صادرات المغرب ، أى التى كانت تصل إلى المستهلك الاوربى ، وخاصة على البقول والحبوب ، وقرر زيادة كمية الحيوانات التى يحق للاجانب تصديرها من البلاد . وإذا كان المؤتمر قد وافق على احتكار المخزن لتجارة التبغ فانه قد اشترطها بعدم الاضرار بمصالح الاجانب والمحميين فى البلاد . وإذا كان المؤتمر قد اعطى بعض الحرية للحكومة المغربية فى الميدان الضرائبى ، فانه قد اشترطها بضرورة اشتراك المخزن مع رجال السلك الدبلوماسى الاجنبى فى المغرب للوصول إلى قرارات تفضيليه محـدده ، وللاشراف على اوجه انفاق هذه الزيادة المتوقعة . وهكذا فشل المخزن فى زيادة موارده المالية ، رغم احتياجه اليها ، وزاد فيه تدخل النفوذ الدبلوماسى الاجنبى ، بدلا من أن تزيد الاموال فى ايديه .

وانتقل المؤتمر بعد ذلك إلى مسألة البنك المغربى ، وبحث ثلاث مشروعات كان قد تقدم بها كل من الوفد الالماني والوفد الفرنسى والوفد المغربى .

وكان المشروع الالمانى يشتمل على ضرورة إنشاء بنك مغربى يعمل لمدة خمسين سنة ويكون مقرة فى طنجة ، وله حق فتح فروع فى المدن المغربية ، وتشترك فيه الدول الممثلة بحصص متساوية فى كل من رأس المـال وفى الادارة . واشتمـل المشروع على ضرورة تطبيق القانون المدني والتجارى المصرى على هذا البنك ، وهو القانون الذى كان يطبق أمام المحاكم المختلطة ، كما اشتمل على ضرورة تشابه عملياته ووظائفة مع عمليات ووظائف البنك العثمانى . ويخضع هذا البنك لمجلس اشراف يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى المؤتمر الدبلوماسى فى طنجة ، لكى يشرف عليـه بطريق مباشر أو عن

طريق مندوبين ، ودون أن يتدخل فى عملياته الماليه . أما المشروع الفرنسى فقد نص على إنشاء بنك للدولة المغربية لمدة ٣٥ سنة، له حق القيام بعمليات الخزانة والصندوق، وبقية العمليات النقدية التى تتم لحساب المخزن ، ويقدم للحكومة المغربية سلفا كحساب جارى لمصلحة الدولة ولتغطية نفقات المصالح العامة ، ودون أن تتعدى هذه المبالغ رأسمال البنك . ولهذا البنك أن يستلم فائدة على هذه السلف تبلغ ٧ ٪ وتشتمل على عمولته ، وتعين الحكومة المغربية مندوبا ساميا من طرفها لدى البنك، يقيم فى طنجة ويشرف على اصدار السندات وعلى علاقة البنك بالخزينة المغربية . واقترح المشروع الفرنسى أن يقسم رأسمال البنك الذى يبلغ ٢٥ مليون فرنك على ١٥ حصة توزع احدى عشر منها على كل من المانيا وانجلترا والنمسا وبلجيكا واسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا وهولندا وروسيا والسويد ، وتبقى الأربعة حصص الباقية للمصارف والبنوك التى قدمت قرض سنة ١٩٠٤ للمغرب . ونفس هذه الانصبة تراعى فى تشكيل مجلس الادارة، الذى يتكون من ١٥ عضواء ويشرف على تعيين مجلس الادارة والمديرين ويحدد سلطاتهم واختصاصاتهم.

وأما المشروع المغربى فانه قد نص على إنشاء بنك باسم « بنك المغرب الوطنى » يقوم بكل العمليات المصرفية، مع امتياز اصدار السندات التى تدفع لحاملها ، والتى تطبع باللغة العربية وباحدى اللغات الأجنبية، وتحمل توقيع مراقب من الحكومة المغربية مع محافظ البنك وأمين الخزانة . ويكون هذا البنك هو الضامن المالى للحكومة فى القروض العامة دون أن يمس حقها فى التعامل مع مصارف أخرى ، وخاصة إذا ما كانت شروط القروض أفضل، وله الاولوية فى هذه القروض فى حالة المساواة فى الشروط . ونص هذا المشروع على أن هذا البنك ليس له ، وليس لأى بنك آخر، أن يتدخل فى

وضع ميزانية البوليس ، إذ أنها حق من حقوق الدولة، وستبقى من اختصاص وزير الحربية . وعلى هذا البنك أن يودع ٦٠٪ من حصيلة الجمارك لحساب أصحـــاب قروض سنة ١٩٠٤ والـ ٤٠٪ الباقية لحساب المخزن . ويكلف البنك بكل العمليات النقـدية التي يأمر بها السلطان ، ويعيد حصيلة الربح الناتجة عن صك العملة إلى المخزن نفسه، أو يضعها في حسابه . ويكون رأسمال هذا البنك هو ٢ مليون جنيه استرليني ذهبـا ، تقسم كذلك إلى ١٥ نصيبا، منها إحدى عشر نصيبا للدول، ونصيبين للحكومة المغربية، ونصيبين لمجموع البنوك التي قدمت قرض سنة ١٩٠٤ . ويكون لهذا البنك مجلس إدارة يشرف على عملياته ويشتمل على عضو يمثل كل نصيب، وإذا كان رئيس أي إدارة أجنبي فمن اللازم أن يكون نائبه أو وكيله مغربيا ، ومن اللازم مراعاة المساواة بين عدد الأجانب وعـدد المغاربة في إداراته ، واعطاء الأفضلية للمغاربة في وظائفه الصغيرة .

وظهر أن هذا المشروع المغربي قد وضع بعد دراسة المشروعين الالماني والفرنسي ، وأنه كان يهدف عـدم الاضرار بالمصالح الأجنبية ، في نفس الوقت الذي يدافع فيه عن المصالح الوطنية. ولقد هاجم المندوبون البريطانيون هذا المشروع المغربي بدعوى أنه يفتقر إلى الصفة الرسمية، إذ أن الوفد المغربي هو الذي قدمه ، ودون أن يحظى بموافقة السلطان، ثم عاد المندوب البريطاني مع عدد من زملائه إلى الاصرار على ضرورة رصد جزء من حسابه للانفاق على قوات البوليس الجديدة . ولقد طالب الالمان بأن يكون المقر الرئيسي لهذا البنك هو طنجة، في الوقت الذي أصر فيه الفرنسيون على اتخاذ باريس مركزا له . وإذا كان الالمان قد رأوا خضوع هذا البنك للقضاء القنصلي للمدعى عليه في حالة كون البنك هو المدعى ، وعلى أساس تطبيق القانون المدني

والتجارى المصرى ، وعلى خضوعه لمحكمة من رؤساء المحاكم القنصلية فى حالة كونه مدعى عليه ، وقصر حق الاستئناف على محكمة لوزان الاتحادية — فان الفرنسيين قد أصروا فى الحالة الأولى على ضرورة تطبيق قانون الدولة التى ينتسب إليها المدعى عليه، وضرورة تطبيق القانون الفرنسى فى حالة كون البنك هو المدعى عليه، والرجوع إلى محكمة عليا فرنسية للاستئناف . وإذا كان الالمان قد طالبوا باخضاع البنك لرقابة مجلس من الممثلين الدبلوماسيين فان فرنسا قد اعترضت على ذلك وعلى أساس تحول هذا البنك إلى جهاز سياسى قد يجور على سيادة السلطان . وفى الوقت الذى طالب فيه الالمان بالمساواة بين حصص المؤسسين كان الفرنسيون يطالبون فيه بضرورة الاحتفاظ بأربعة أنصبة للبنوك صاحبة قروض سنة ١٩٠٤ وبشكل يزيد من النفوذ الفرنسى فى البنك بشكل واضح . وكانت فرنسا تدافع عن مصالحها فى الوقت الذى ظهر فيه أن المانيا تدافع عن مصالح كل الدول . وخشيت فرنسا وبريطانيا من ذلك ، ومن وقوف معظم الدول إلى جانب المانيا ، فظهر اتجاه إلى ترك موضوع البنك مؤقتا والبدء فى دراسة مشروع البوليس الذى كان سيزيد من قوة فرنسا بصفتها دولة مجاورة للمغرب . وإذا كان المندوب الالماني قد رفض هذه الفكرة وأصر على ضرورة انهاء موضوع البنك أولا، إلا أن هذا الاتجاه كان يعنى الوصول إلى أزمة ، وتهديد المؤتمر ، فانحاز عدد من المندوبين إلى جانب الاقتراح الانجليزى الذى يشمل على امكانية بدء مناقشة مسألة البوليس داخل نطاق اللجنة فى نفس الوقت الذى يتابع فيه المجلس مسألة البنك . وظهر من ذلك الترابط بين العوامل التى يقوم المؤتمر بدراستها . وأخذت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا فى القيام بعمليات الوساطة حتى لا يفشل المؤتمر . وأظهر الوفد الفرنسى

استعداده للتساهل فى مسألة البنك مقابل تساهل المانيا فى مسألة البوليس . وادى ذلك إلى حل فى مسألتى التشريع والمراقبة الخاصة بالبنك ، ووافق الالمان على قبول التشريع الفرنسى فى دعاوى البنك أمام محكمة المدعى عليه فى حالة كون هذا البنك هو المدعى ، أما فى حالة كون البنك مدعى عليه فتنظر القضية أمام محكمة خاصة تتشكل من ثلاث قضاة يختارهم رجال السلك الدبلوماسى ، وتطبق هذه المحكمة القانون الفرنسى ، على أن يكون الاستئناف أمام محكمة لوزان . أما فيما يتعلق بالانصبة فقد استمر الجدل بشأنها . وفى ذلك الوقت حدث تغيير وزارى فى فرنسا واستلم بورجوا وزارة الخارجية ، وكان شبح خطر الحرب مع المانيا قد ابتعد ، ولم تعد فرنسا تخشى من فشل المؤتمر . ورأت فرنسا أن استنادها إلى حق جوار المغرب فى الجزائر ، وإلى تمتعها بـ ٧٨٪ من تجارة المغرب بالاشتراك مع انجلترا وإسبانيا يسمح لها بانشاء بنك فى المغرب ، له صفة دولية ، مادامت بريطانيا وإسبانيا توافق على الاشتراك فيه . وأخيرا انتهت هذه الأزمة بعد ربطها بمسألة البوليس ، بموافقة فرنسا على نصيبين بدلا من أربعة أنصبة لأصحاب البنوك التى قدمت قرض سنة ١٩٠٤ :

وكانت مسألة البوليس هى أهم مسألة تعرض على بساط البحث إذ أنها كانت مرتبطة بالنفوذ الفعلى والرسمى للدول الأوربية فى المغرب . وحتى أكثر من النفوذ الاقتصادى الذى كان يختفى داخل الخزائن والبنوك . وكانت هذه المسألة مادة للمناورات المساومات ، وحتى قبل افتتاح المؤتمر . وإذا كانت فرنسا قد صممت على رفض أى حل لا يسمح لها بالقيام بهذه العملية بالاشتراك مع إسبانيا فان المانيا كانت من ناحيتها قد صممت كذلك على رفض أى إتجاه يهدف اعطاء فرنسا وحدها ، أو بالاشتراك مع إسبانيا فقط

الاشراف على هذه العملية الهامة فى المغرب. ولذلك فان المانيا كانت مستعدة للتقدم بالمشروع بعد الآخر لتحديد انتصارات فرنسا فى هـذا الميدان الذى سيمهد لها الطريق إلى الاستيلاء على الإدارة والسلطة، وبطريقة فعالة، فى المغرب. ولذلك فان هذه العملية كانت أساس نشاط كبير قامت به الدول العظمى فى المؤتمر، وحتى فى كل العواصم الأوربية، ولعبت فيه الولايات المتحدة دوراً كبيراً.

وكانت المانيا تخشى من أن يؤدى اشراف فرنسا على عملية إنشاء قوات البوليس الجديدة فى المغرب إلى سيطرتها على البلاد وبشكل يتعارض، من الناحية الإقتصادية، مع سياسة الباب المفتوح والمساواة بين جميع الدول فى الاقليم. ولذلك فانها اقترحت على الولايات المتحدة اقتراحات متتالية، كان أولها يتعلق بتقسيم المغرب إلى قطاعات تشرف كل دولة على قوات البوليس فيه، وكان الثانى يتعلق باشراف إحـدى الدول الصغيرة على عملية اصلاح البوليس فى المغرب، سواء أكانت هذه الدولة هى سويسرا أو هولندا أو السويد، وكانت المانيا تفضل سويسرا على بلجيكا، التى ترى أنها كانت فرنسية أكثر من اللازم. أما المشروع الثـالث فكان يتلخص فى اشراف السلطان بنفسه على عملية اعادة تنظيم البوليس، وعلى اختيـــار المدربين والمشرفين اللازمين للعمليـة، وعلى أن يكونوا من رعايا الدول الصغيرة. وإذا كانت الولايات المتحدة قد رفضت المشروع الأول وأخذت فى الاختيار بين المشروعين الاخرين، فانها قد قابلت وجهة النظر الألمانية فى هذه النقطة، خاصة وأن المانيا كانت تفضل المشروع الثالث الذى لا يتعـارض مع سلطة السلطان ويحرم فرنسا من ابتلاع المغرب وكان هذا المشروع الثالث هو أساس المباحثات الالمانية الفرنسية، ولكن فرنسا رفضت هذا الحل واستندت إلى

عجز السلطان عن اختيار العناصر الصالحة للقيام بالعملية ، ورشحت نفسها كدولة مجاورة ، وخبيرة ، لتقديم مثل هذه المساعدة . فاضطرت المانيا ، استكشافا للجو ، إلى محاولة معرفة امكانية اشتراك دولة أخرى مع فرنسا ، فرشحت فرنسا إسبانيا كدولة ثانية لكى تعاونها فى هذا المشروع . وكانت فرنسا ترى من ناحيتها ضرورة استبعاد المانيا ، وترى أنها قد تساهلت بما فيه الكفاية لكى تقبل مشاركة دولة أخرى معها فى العملية ، ولذلك فان من حقها أن تختار هذه الدولة ، وهى الدولة الأكثر جواراً للمغرب ، وهى إسبانيا . وحينما رأت فرنسا أن المانيا قد تعترض ، استنادا إلى ضرورة الاحتفاظ بالسلطة الفعلية للسلطان على اداراته احتجت بأن اعادة تنظيم البوليس لن يتعارض مع سيادة الشريف العلوى . ورفضت فرنسا قبول فكرة اشتراك دولة ثالثة معها ومع إسبانيا فى هذه العملية .

ولكن المانيا عمدت إلى تقليل مكاسب فرنسا فى المغرب فأصرت على ضرورة الاحتفاظ بسلطة السلطان ، وطالبت فرنسا بتقديم اقتراحات جديدة لا تتعارض مع المبادىء العامة للمؤتمر ، والتى تنص على المساواة بين الجميع فى أمر ادخال الاصلاحات الأساسية فى المغرب ، وفى حالة رفض فرنسا التجاوب مع هذا الاتجاه فانها تجبر الجميع على ضرورة الاعتراف بتقسيم المغرب إلى قطاعات تتولى كل دولة أوربية فيه مسئوليتها المباشرة مع السلطان . وتقدم المندوب الألمانى فى ١٣ فبراير بمشروعه الذى ينص على أن يعهد إلى السلطان بالقيام بعملية تنظيم البوليس ، وبمساعدة ضباط أجانب يقوم باختيارهم بنفسه ، وبكامل حريته ، وعلى أن يضع بنك الدوله المغربى جميع النفقات اللازمة لهذه العملية تحت تصرفه . وعلى أعضاء السلك الدبلوماسى الأجنبى أن يشرفوا على هذه العملية ، ويمكنهم أن يكلفوا أحد

الضباط العظام ، من إحدى الدول الصغيرة القيام بمهمة التفتيش على قوات البوليس . وعلى هذا الضابط أن يقدم تقريرا سنويا عن عملياته إلى رجال السلك الدبلوماسي في طنجه . ويمكن إتخاذ هـــذه الطريقة كتجربة لفترة مؤقتة ، ولتكن خمس سنوات . ولقـــد كان المشروع الألماني في غاية الاعتدال . وسرى اتجاه بين معظم الدول بأن على فرنسا أن تقبل هـذا المشروع ، وبشكل يمكنها في حالة فشله من أن تقترح وضع مشروع يستند على مدربين وضباط فرنسيين وإسبانيين ؛ وفي هـذه الحالة ستحرم فرنسا ألمانيا من أي سلاح للمعارضة . ولكن فرنسا عارضت في ذلك ، وإذا كانت قد وافقت على اشراف السلطان على العملية في الموانى وعلى ضرورة إعطاء بنك الدولة المغربي له الامكانيات اللازمة للقيام بالعملية فانها قد اشترطت أن يقتصر إختيـار السلطان للضباط على الضباط الفرنسيين والإسبانيين . فأدى ذلك إلى أن تتمسك ألمانيـــا من جانبها بمبدأ المساواة بين جميع الدول .

ولكن إسبانيا تقدمت بمشروع جديد اقترحت فيه تخلي كل من حكومة مدريد وباريس عن طلباتهم وعلى أساس أن يقوم السلطان بنفسه بالعملية، وبضباط مغاربة ، ولمدة مؤقته هي ثلاث سنوات ، وفي حالة فشله سيكون على فرنسا واسبانيا أن تقوم بتنفيذ مشروعها . وكان معنى ذلك حرمان السلطان من العناصر الأساسية اللازمة لرفع مستوى البوليس في المغرب ؛ وكأنها تجربة، وبشكل يجبر مجموع الدول الأوربية ، بعد ثلاثة سنوات، على التسليم بضرورة استلام كل من فرنسا واسبانيا لهـذه العملية . وفي نفس الوقت طالبت اسبانيا بأن يعهد اليها بضرورة الاشراف على البوليس في تطوان ، وأن يعهد الي فرنسا بالاشراف على البوليس المغربي في وجدة،

وإذا كانت فرنسا قد أصرت على رفض هذا المشروع الاسبانى ، وعلى أساس أنه مشرب بالاتجاه الألمانى ، فان خطر الوصول الى أزمه فى المؤتمر قد دفع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا إلى التوسط فى العملية. ولقد اقترحت أمريكا ضرورة اقناع المانيا بالمشروع الفرنسى مع تكليف أحد الضباط الايطاليين الإشراف على عملية تنفيذ الفرنسيين والاسبانيين لواجباتهم ، وأن يقدم عن ذلك تقريرا سنويا لحكومة المغرب ، وللحكومة الايطالية ، وبشكل يمنح إيطاليا حق الرقابة ، وبدعوى ضرورة ذلك لاطلاع بقية الدول الاوربية على حقيقة سير العملية. وكانت ايطاليا ترغب فى الاشتراك فى العملية ، وتفضل الاشراف عليها ، حتى وإن كان ذلك باسم مجموع الدول الأوربية . ولكن فرنسا لم تكن مستعدة لاشراك دولة ثالثة معها فى العملية ، ورفضت الاقتراح الايطالى الخاص باعطاء الحق للسلطان لاختيار الضباط من رعايا دول ثلاث ، حتى وإن كانت لم تحدد الدولة الثالثة بعد فرنسا وإسبانيا . وكانت فرنسا مصممة فى حالة فرض دولة ثالثة عليها ، أن تكون هذه الدولة صغيرة ، وصغيرة جدا ، واختارت البرتغال ، التى تخضع للنفوذ البريطانى ، ودون أى دولة أخرى .

واضطرت المانيا إلى أن تقترح احتفاظ فرنسا بالإشراف على البوليس فى أحد الموانى المغربية ، وبشكل يسمح باشراف بقية الدول الأوربية على قوات البوليس فى بقية الموانى الأخرى ، وعلى أساس اشتراك فرنسا كذلك فى هذا القطاع الأخير ، ولكن فرنسا كانت تخشى من رؤية ضباط بوليس ألمان فى المغرب ، سواء أكان ذلك لعلاقاتهم مع الضباط الفرنسيين ، أو لامكانية تأثيرهم على الرأى العام فى المغرب وفى فرنسا فى نفس الوقت .

وفى أوائل شهر مارس تقدم المندوب الروسى ، وبعـــد إتفاقه مع الفرنسيين ، باقتراح أشار إلى عـدم جدوى تدويل البوليس فى المغرب ، وإلى ضرورة منح هذه العملية لكل من فرنسا وإسبانيا بصفتها دولا مجاورة المغرب ، وعلى أساس إحترامها لسيادة السلطان ، واستخدامها لضباط جزائريين ، ومن منطقة الريف . وأيد هـــذا المشروع كل من الانجليز والاسبانيين والبرتغاليين والفرنسيين ، إلا أن المانيا اعترضت عليه، واستنادا إلى سيادة السلطان ، ومسئوليته فى حفظ الأرواح والأموال الأجنبية ، وإستنادا كذلك إلى مبدأ المساواة بين الدول الأوربية . وكانت النمسا تخشى من أن يؤدى هـــذا الموقف إلى زيادة تأزم العلاقات الدولية ، فى وقت حاولت فيه المانيا أن تصل إلى تعاون مع فرنسا والروسيا ، وكانت النمسا تخشى كذلك من أن تنضم الولايات المتحدة إلى هـذا الجانب المضاد، وبشكل يهدد المؤتمر ، فدفع ذلك المانيا إلى الموافقة على مشروع جديد تقدمت به النمسا .

وكان المشروع النمساوى يقوم على ضرورة اعتماد السلطان على ضباط فرنسيين لتدريب قوات البوليس فى طنجة وآسفى والرباط وتطوان ، وعلى ضباط إسبانيين فى نفس العملية فى موجادور والعرائش ومازاغان ، وذلك تحت إشراف ضابط كبير سويسرى أو هولندى ، يقـوم فى نفس الوقت بالاشراف على تدريب قوات البوليس فى الدار البيضـاء . ولقـد اعترضت كل من فرنسا وإسبانيا والمغرب والولايات المتحدة الامريكية على هذا المشروع النمساوى ، خاصه وأنه كان يوزع الموانى بين دولتين من ناحية ، وبشكل يتعارض مع الاتفاقات الثنائية من ناحية أخرى . وكانت فرنسا ترفض فكرة إشراف المفتش العام على بوليس الدار البيضاء

بالذات . وكان كل ذلك مجالا للمناقشة والأخذ والرد ، خاصة وأنه لم يحترم إرادة السلطان : وفتح للعملية جميع الموانى المغربية ، فى الوقت الذى كان السلطان يحاول فيه تجربتها فى مينائين أو ثلاث . وكان المغرب يخشى من إشتراك الأسبانيين فى العملية . خاصة وأن الأهالى كانوا لا يرغبون فى الخضوع لهم فى بلادهم . وتدخلت الولايات المتحدة ببعض التعديلات ، ووافقت ألمانيا عليها . وعملت بقية الدول على التخفيف من حدة الاختلاف بين الاتجاه الفرنسي والاتجاه الأمريكي . وأخيرا وافقت فرنسا على الاقتراح الأمريكي الذى ينص على إنشاء بوليس مختلط فى الموانى التى يصل عـــدد قوات رجال البوليس فيها إلى ٥٠٠ ، أى فى طنجة والدار البيضاء وإذا كانت ألمانيا حريصة على إدخال نوع من التدويل على عملية تنظيم البوليس ، وإذا كانت فرنسا مصرة على رفض هذا الاتجاه ، فإن العملية قد إنتهت بتوفيق أمريكى يقضى باتصال مفتش عام البوليس بكل من المخزن والهيئة الدبلوماسية فى طنجة فى نفس الوقت ، وتقديم تقريره فى صورتين ، أى إلى كل منهما . وترك للسلطان حرية اختيار جنسية المفتش وعلى أساس اشرافه على قوات البوليس المختلطة فى طنجة والدار البيضاء والبوليس الاسبانى فى تطوان والعرائش ، والبوليس الذى يخضع لضباط فرنسيين فى بقية الموانى .

وانتهت بذلك عمليات المؤتمر وتشكلت لجنة فرنسية ألمانية إسبانية لصياغة مشروع الميثاق العام .

ولقد اشتملت مقدمة الميثاق على نص واضح يتعلق بسيادة السلطان وسلامة أراضيه ، كما نصت على حرية الدول فى التعامل الاقتصادى مع المغرب بدون أية تفرقه . ثم إشتمل الميثاق بعد ذلك على ١٢٣ مادة . وكانت

تتعلق بتنظيم البوليس ، وبمراقبة ومنع تهريب الاسلحة ، وبانشاء بنك الدولة ، وبعملية تنظيم الضرائب ، وكذلك عملية تنظيم الجمارك، هذا علاوة على المواد المتعلقة بالاشغال العمومية. وأخيراً بعض النصوص العامة الخاصة بالتصديق على الميثاق .

ولقد كان هذا الميثاق حلا مؤقتا للمشكلة المغربية ، بل كان فى واقع الأمر حلا للأزمة الفرنسية الالمانية أكثر من كونه حلا لمشكلة المغرب . ولقد جمد هذا الميثاق الخلافات الفرنسية الألمانية وأبقاها كما هى وعجز عن أن يقضى عليها . ولذلك فان هذه التسوية ستكون مؤقته بالنسبة للمغرب وستحمل فى نفسها الأسس التى ستقضى عليها فيما بعد . وإذا كانت كل الدول قد رحبت بوصول المؤتمر الى النتائج التى وصل اليها ، واعتبرتها نتائج مرضية فانها كانت فى واقع الأمر تعتبرها مرضية من حيث كونها قد منعت العالم الأوربى من الوصول الى حالة حرب عالمية . ولقد فشلت المانيا فى هذا المؤتمر . إذ أنها قد عجزت عن تحطيم الاتفاق الودى الفرنسى الانجليزى . بل أن هذا المؤتمر قد ساعد على ازدياد التقارب الانجليزى ـ الروسى ، وبشكل يدعم من الاتفاق الفرنسى الانجليزى . كما أنه ساعد على زيادة تقارب ايطاليا من كل من انجلترا وفرنسا . وعجزت ألمانيا عن منع فرنسا من الحصول على اعتراف من المؤتمر بمركزها الخاص فى المغرب . أو ما بالنسبة لفرنسا فانها لم تكن قد حصلت على كل النجاح، ذلك أن ألمانيا كانت قد أجبرتها على حضور المؤتمر رغم اتفاقياتها السابقة مع كل من إنجلترا وإسبانيا . وخضعت فرنسا بذلك لعملية تدويل المشكلة المغربية . وأصبحت حرية العمل الفرنسية فى المغرب محدودة ، خاصة وأن المانيا قد احتفظت لنفسها بحق التدخل عند نشوب أزمات جديدة . وأثبت هـذا

المؤتمر فشل أوربا بأكملها ، إذ أنها قـد عملت ـ وهى عاجزة عن حل المشكلة المغربية ـ على التوفيق بين وجهات النظر الفرنسية والألمانية. وبعد أن كان المؤتمر قد بدأ باعلان مبادىء عامة تتعلق باستقلال المغرب وسلامة أراضيه ، كانت المناقشات كلها تدور حول التوفيق بين المصالح ومناطق النفوذ المعينة فى هذا القطاع أو ذاك فى المغرب الاقصى. وإذا كان المؤتمر قد اعتبر أن هذه النتائج التى وصل اليها ستحافظ على إستقلال للسلطان فانه قد عجز فى فهم المغرب، وأجبره بهذه الطريقة على أن يتخلى عن السلطان الذى قبل هذه الشروط . وأخيراً فان المغرب نفسه قد عجز عن الافادة من هذا المؤتمر ، وبعد أن اعتقد السلطان أنه يمكنه الاعتماد على مثل هـذا المؤتمر لكى يحصل على المعونة المالية والفنية اللازمة له، ودون تفوق نفوذ دولة أوربية معينة فى بلاده، وجد السلطان أن هذا المؤتمر قدرفض إمداده بما يحتاج إليه ، وزاد فى نفس الوقت من نفوذ بعض الدولة الأوربية فى بلاده . وكان مؤتمر الجزيرة هو بداية التدخل الفعلى ، والخطوة الأولى على طريق الحماية .

الفصل الحادي والعشرون

التدخل والحماية

كان لفرض أوربا لقرارات مؤتمر الجزيرة على المغرب تأثيرا واضحا على الرأي العام في البلاد ، وكان الاعيان قد إشتركوا في السنوات السابقة في أمر المفاوضة مع الدول الأوربية بشأن مستقبل بلادهم ، ووجدوا في قرارات مؤتمر الجزيرة اجحافا بهم وبحقوقهم. وإذا كان المولى عبدالعزيز قد حاول أن يخفف من وطأة قرارات مؤتمر الجزيرة فانه قد فشل في هذه العملية، وفشل في وقت احتاج فيه إلى الأموال، وكانت ثورات الروجي والريسولي تهدد سلطته، كما كان كفاح ماء العينين في موريتانيا ضد الفرنسيين يقوى عزائم من يؤمنون بضرورة الجهاد من أجل الاحتفاظ باستقلال البلاد . لقد ضعفت سلطة السلطان ماديا وسياسيا ، وادى ذلك إلى خروج كثير من المناطق عن طاعة ولي الأمر ، واصبحت مناطق الجلاوى والمتوجي والانفلوسي شبه مستقلة، وخرجت بالأسر الاقطاعية التي تحكمها عن سلطة بلاد المخزن وزادت بذلك من رقعة بلاد السائبة . فهل كان في وسع المولى عبد العزيز أن يحافظ طويلا على عرشه ؟ خاصة إذا ماتقدم أحد أفراد إسرته لتولي الأمر بدلا عنه ؟ وهل كان في وسع الأجانب أن يأمنوا العيش في البلاد وقد تسببت قرارات مؤتمر الجزيرة في إثارة النفوس ضدهم ؟ لاشك أن هذه الفوضى ستؤدي إلى قلقلة الأوضاع القائمة ، وستسمح بالتالي بتدخل الدول الاستعمارية .

(١) احتلال وجدة والدار البيضاء :

بدأت نفوس المغاربة الثائرة في النظر إلى كل أجنبي في البلاد على أنه

جاسوس ، أو على أنه دخيل ، أو على أنه يمهد لضياع استقلال البـلاد .
وأثر ذلك على عدد من الأوربيين المقيمين فى المغرب بشكل عام ، والفرنسيين منهم بشكل خاص .

وكان الدكتور موشان هو أحد هؤلاء الفرنسيين ، وعمل فى مدينة مراكش ونجح فيها نجاحا كبيرا . ولكن مؤتمر الجزيرة جعـــل النفوس تتغير وأظهر عـداء المغاربة حتى فى مسألة تأجير أحـد المساكن الكبيرة له لاستخدامه كمستشفى. والظاهر أن المغاربة قد شكوا فى أن موشان يستخدم اللاسلكى للاتصال بالخارج حينما شاهدوا سارية معدنية منصوبة على داره . وكانت الأمور قد إضطربت فى منطقة مراكش ومنطقة الحوز ، وكثرت حوادث القتل والنهب والسلب ، كما يقول ابن زيدان ، خاصة وأن السلطان كان قد ترك مراكش لكى يقيم فى فاس . وإذا كان السبب المبـاشر لقتل الدكتور موشان هو وضع السارية المعدنية على داره ، أو رفعه علم فرنسا على مقره ، وسواء أكان بعض عملاء الالمان قد أثاروا المغاربة ضده ، أو أن المغاربة كانوا ثائرين نتيجة للاحـــداث الدولية ، ودون حاجة إلى محرض خارجى ، فالمهم هو أن الاهالى قد هاجموا هذا الطبيب وقتـلوه . ولقد اتخذت فرنسا هذه الحادثة ذريعة للتدخل ، واستغلتها أسوأ إستغلال.

وكانت فرنسا تحـاول أن تثبت حريتها فى العمل بعـد قرارات مؤتمر الجزيرة . وكانت السلطات الفرنسية فى الجزائر تطالب باحتلال وجـدة ، وتطالب بمد سلطتها الفعلية ، أو منطقة إحتلالها ، حتى وادى الملوية . ورأت فرنسا أن توغلها فى المغرب من هذه الناحية يمكنه أن يأخذ شكل العمليات البوليسية ، ويمنع بالتالى المانيا من امكانية التدخـل . وسرعان ماقررت الحكومة الفرنسية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٠٧ إحتلال وجده ، وإن كانت

قد أعلنت أنه احتلال مؤقت . ولقد وقع هذا الاحتـــلال بالفعل بعد ستة أيام من اتخاذ فرنسا لهذا القرار . وأعلنت فرنسا استعدادها للانسحاب من وجدة بعد إجابة المخزن لمطالبها ، وكانت هـــذه المطالب تتلخص فى ضرورة عزل باشا مراكش وإحضاره إلى طنجة وسجنه فيها ، إلى أن تثبت إدانته أو براءته ، وفى ضرورة إجراء تحقيق فى مراكش يقوم به قنصل فرنسا فى موجادور ، وتشتمل كذلك على ضرورة معاقبة الجناة ، ودفع غرامة لعائلة القتيل ، وتعويض للحكومة الفرنسية . وإذا كانت هذه المطالب حتى الآن تتعلق بالادارة التى وقعت فى منطقتها الجناية ، أو تتعلق بتعويض أسرة القتيل وبلاده فان المطالب التالية كانت تتعلق بالعلاقات العامة الفرنسية المغربية ، وتتعلق بالنفوذ الفرنسى فى المغرب كله . ذلك أن فرنسا قد اشترطت لسحب قواتهـا من وجدة ، وعـــلاوة على الشروط السابقة، ضرورة تنفيذ التدابير التى كانت قد طالبت بها فى الماضى ، وتطبيق اتفاقيات الحدود الخاصة بسنتى ١٩٠١ ، ١٩٠٢ ، والبدء فـــورا فى عملية تنظيم البوليس التى نص عليهـا ميثاق مؤتمر الجزيرة ، وأخـيرا ضرورة استدعاء المغرب للمولى إدريس ، ابن عم السلطان ، ونائبه فى منطقة الادرار فى موريتانيا بدعوى أنه يعمل على مهاجمة النفوذ الفرنسى فى هـذا الاقليم . هذا علاوة على ضرورة تعهد المخزن بالتوقف عن إمداد ماء العينين بالأسلحة.

ولقد وضح من ذلك أن فرنسا تعمد إلى زيادة سلطاتهـــا فى شرق المغرب ، وتحاول إبعاد المغرب عن إقليم موريتانيا ، مستنـدة فى ذلك إلى حادثة الدكتور موشان .

ولم تعارض أوربا فى أمر احتلال الفرنسيين لوجدة ، إلا أن هـذه العملية أثارت نفوس المغـاربه ، وأثارت المخزن نفسه الذى كان يخشى فى

ذلك الوقت من مد العمليات الفرنسية غرباصوب فاس . وحاول السلطان عبد العزيز أن يهدىء من روع فرنسا حتى لا تتوغل أكثر من ذلك فى بلاده، وأعلن عدم موافقته على قتل الدكتورموشان . ولكن السلطان كان فى موقف حرج ، إذ أن موافقته على مطالب فرنسا كانت تفقده احترام المغاربة ، كما أن رفضه لهـذه المطالب كان يعنى قيـام فرنسا بالضغط على بلاده ، وفى وقت افتقر فيه إلى الوسائل والإمكانيات الأساسية لمثل هـذه المقاومةاللازمة. ولقدأعلن السلطان أسفه لما حدث،وأصدر أمرا بالقبض على الجناة وعزل خليفة الباشا فى مراكش ، خاصـة وأن باشا هذه المدينة كان مريضا ويصعب نقله إلى طنجه ، ووافق السلطان على قيام القنصل الفرنسى فى موجادور بالتحقيق . ووافق السلطان على الشروط الفرنسية حتى هذه المرحلة ، ولكنه حاول أن يصل إلى تفاهم مع الفرنسيين بشأن بقيـة الشروط ، وكلف بذلك ممثله فى طنجة . ولكن فرنسا رفضت المفاوضة وأرسلت إحدى قطعها البحرية للمرور على كل من الدار البيضاء وموجادور، فاضطر السلطان إلى قبول كل المطالب الفرنسية ، وأصدر أمره باستدعاء المولى إدريس من منطقة الأدرار ، وبتشكيل لجنة مختلطةلدراسةالأوضاع المتعلقة بالحقوق الفرنسية والمغربية ، من السنغال ومن المغـرب ، فى منطقة موريتانيا ، ومنطقة الأدرار . وأبدى المخزن استعداده لتنفيذ اتفاقيات سنتى ١٩٠١ ، ١٩٠٢ . ولكن فرنسا أصرت على ضرورة إرسـال باشا مراكش إلى طنجة رغم مرضه وكهولته ، ورفضت قبول مبعوث السلطان الذى سار على رأس بعض الجنود المغاربة للتعاون مع الفرنسيين فى منطقة وجدة .

لقد اضطر السلطان إلى التسليم على طول الخـط ، وكان يخشى من باستمرار فرنسا لأعمالها العسكرية ، كما كان عاجزا عن القيـام بأى مقاومـة

جديدة . ولكن هذا التسليم عمل على زيادة إثارة روح المقاومة عند الأهالي، وبدأت الإضطرابات تظهر فى جنوب البلاد، كما بدأت قبائل الرحامنة القريبة من مراكش فى الاستعداد لحماية باشا مراكش ، وبشكل يهدد سلطة المخزن وفى بلاده . وإذا كان المخزن قد استعد للتفاهم مع فرنسا فان قبائل الجنوب قد عملت على وقف تنفيذ أمر السلطان الخاص بعزل باشا مراكش وباخراجه من المدينة . وأخذت هذه القبائل فى التجمع حول مراكش ، ووجهت انذارا إلى المولى عبد الحفيظ، نائب السلطان فى هذه المدينة ، تدعوه فيه إلى طرد الأوربيين منها ،وإطلاق سراح المعتقلين بتهمة مقتل موشان، وإبقاء الباشا فى منصبه. وهددت هذه القبائل بالعصيان وبالخروج على طاعة المخزن فى فاس. وكانت هذه المفاوضات بين هذه القبائل والمولى عبد الحفيظ هى التى هيأت هذا الامير لزعم الثورة ضد أخيه وللوصول إلى عرش السلطنة.

وإذا كان مقتل موشان فى مراكش يدل على ثورة الأهالى ضد إزدياد التدخل الأوربي فى البلاد فان أحداث الدار البيضاء جاءت لكى تثبت انتشار هذا الروح فى أماكن متعددة من المغرب. وكان ماء العينين قد حضر إلى المغرب فى العام السابق من موريتانيا وأخذ فى استثارة الأهالى للجهاد ضد الفرنسيين ، بعد أن شرح أخطارهم على المغرب الجنوبى وطالب المغاربة بضرورة البذل والتضحية . وساعدت هذه العوامل على انتشار روح الثورة فى كل مكان حتى وصلت إلى أبواب الدار البيضاء ، التى تجمع حولها عدد من رجال القبائل فى شهر أبريل سنة ١٩٠٧ . وكان الفرنسيون يشرفون فى هذه المدينة على عملية الجمارك ، وكنتيجة للقرض المغربي الذى عقد فى سنة ١٩٠٤ كما كانت إحدى الشركات الفرنسية تعمل فى مشروع تحسين ميناء الدار البيضاء، وجاءت قرارات مؤتمر الجزيرة لكى توكل لفرنسا عملية الاشراف على إنشاء قوات

البوليس فى هذه المدينة . ومع ازدياد روح الثورة ضد الأجانب ، واقتراب رجال القبائل من المدينة أسرعت فرنسا بارسال سفينة حربية إلى الميناء . وكانت فرنسا تعتقد أن حاكم المدينة يسبب لها المشكلات ، وكان الأهالى فى واقع الأمر لا ينظرون بعين الرضى إلى عملية مد إحدى خطوط السكك الحديدية الضيقة من المدينة صوب الداخل ، ويعتبرونها بداية لإستيلاء فرنسا على كل الإقليم . وعقد مندوبوا القبائل وأمناء الجمارك اجتماعا مع بعض الأعيان وطلبوا فيه من عامل المدينة رفع الخط الحديدى وتعطيل الأشغال فى الميناء ودعوة مراقب الجمارك إلى مغادرة المدينة فورا . وحينما تباطأ العامل فى تنفيذ هذه المطالب قام رجال القبائل بتخريب خط السكك الحديدية يوم ٣٠ يوليو سنة ١٩٠٧ ، ووقع هناك اشتباك قتل فيه ثمانية من الأوربيين ، منهم خمسة من الفرنسيين . وكانت هذه حادثة جديدة تسمح لفرنسا بالتدخل فى شئون المغرب . ولقد أثار الفرنسيون ضجة كبيرة حول هذه الحادثة ، وكلف دى سانت أولير ، وزير فرنسا المفوض فى طنجه قائد إحدى السفن الحربية الفرنسية بالتوجه إلى الدار البيضاء ، وعلى أن يصلها قبل غيره وبشكل يظهر فرنسا بأنها تقدر وحدها على حماية أرواح الأجانب فى المغرب . ولقد كلف قائد السفينة الحربية فى نفس الوقت بأن يعلن أمام باشا المدينة بأن رأسه ستكون مقابل حياة أى مواطن فرنسى تتعرض للخطر فى المدينة ، وأن يطلب اليه تقديم المساعدة اللازمة لانزال الجنود الفرنسيين . وكان عليه ألا يتردد فى ضرب المدينة بالمدافع فى حالة ما إذا كانت هذه العملية لازمة فى نظره لحماية الجاليات الأوربية .

لقد كان ذلك يدل على استعداد سابق من جانب الفرنسيين لانتهاز أى فرصة للتدخل . وحتى بالنسبة للاتجاهات اليسارية التى كانت موجودة فى

ذلك الوقت فى فرنسا ، والتى كان على رأسها جان جوريس، الذى كان يطالب فرنسا بالالتفات إلى بلادها بدلا من اضاعة الاموال والارواح فى الخارج ـــ حتى بالنسبة لهذا الاتجاه عمدت المفوضية الفرنسية فى طنجة إلى تدعيم حركتها بالاستناد إلى بعض مطالب احدى جمعيات العمال التى إنشأتها هناك ، وجعلتها وسيلة للتمويه على الرأى العام فى فرنسا نفسها : ولقد حمل دى سانت اولير حاكم الدار البيضاء مسئولية كل الحوادث التى وقعت فى المدينة ، واحتفظ لدولته بحق التقدم بمطالبها كاملة ، وطلب إلى المخزن إرسال قوة حربية إلى هذه المدينة ، بقيادة رجل قوى يمكنه أن يحكمها ، وتناسى أن هذه الحوادث كانت قد وقعت نتيجة لتدخل الفرنسيين فى المدينة، وفى ادارتها ، وأن استمرار التدخل سيدفع المغاربة دفعا صوب الثورة وفى كل مكان . وإذا كان المخزن قد حاول مسايرة فرنسا فى هذه العملية كذلك فانه سيفقد كل الثقة التى كان من اللازم أن يحظى بها لدى الرعية ، وسيسير الامر صوب الثورة وصوب انتخاب سلطان جديد ، حتى وإن كانت فرنسا قد نزلت إلى الدار البيضاء بقواتها ، بعد أن قامت باحتلال وجدة .

ولقد أعلن المخزن استعداده لبذل كل مجهود ممكن للدفاع عن ارواح الاجانب المقيمين فى الدار البيضاء ، وصدرت الاوامر إلى المولى الامين، قائد القوات المغربية فى هذه المدينة للقيام باللازم ، ووضع هذا القائد حرسا خاصا أمام كل منزل يسكنه اجنبى ، وظهر وكأن الهدوء قد عاد إلى ما كان عليه . إلا أن مجيء السفن الفرنسية أثار شعور الاهالى من جديد .

وكانت فرنسا ترغب فى الافادة من هذه الحوادث إلى اكبر درجة ممكنة ، فأسرعت باصدار أوامرها إلى سفينتين حربيتين من سفن القاعدة البحرية فى طولون بالتوجه رأسا إلى الدار البيضاء ، كما قررت احتلال مدينة

الدار البيضاء وتأديب القبائل التى تحيط بها ، وذلك بالاشتراك مع اسبانيا ، وعلى أساس أن ميثاق الجزيرة قد خول هاتين الدولتين مهمة البوليس فى هذه المدينة . وابلغت وزارة الخارجية الفرنسية الدول الموقعة على ميثاق الجزيرة أن الحوادث الدامية التى وقعت فى الدار البيضاء تجبر فرنسا على أن ترسل اليها قوات فرنسية، خاصة وان عجز المخزن كان واضحا، وذلك للدفاع عن أرواح الاجانب وممتلكاتهم . ولقد اشتمل هذا البلاغ فى نفس الوقت على اعتراف فرنسا باستقلال المغرب وسيادة السلطان ، وضمانها واحترامها لحرية المعاملات التجارية ، ولكنه اشتمل كذلك على تصريح بأن فرنسا ستبدأ بعملية تنظيم البوليس فى هذه المدينة وضواحيها ، وبالاشتراك مع اسبانيا . ونلاحظ أن المانيا لم تعترض هنا على تصرف فرنسا ، وربما كان ذلك استنادا إلى ان معظم الضحايا فى الاحداث الاخيرة كان من الفرنسيين، أو ان فرنسا كانت قد اتصلت بالدول الاوربية بعد أن كانت قواتها قد اصبحت على ابواب الدار البيضاء ، فلم تمانع المانيا فى العملية ، ولم تعترض عليها ، وإن كانت قد اعلنت تحفظها حيال النتائج التى قد تترتب عليها . ولاشك أن تقييد ميثاق الجزيرة لعمل فرنسا فى المغرب من ناحية ، وتدعيم المعسكر الفرنسى البريطاني بالاتفاق مع روسيا من ناحية أخرى كانا يقللان من امكانية التدخل الالماني . وكانت المفاوضات الجارية بين الدول العظمى فى طنجة فى ذلك الوقت ، وكذلك المفاتحات الدبلوماسية فى العواصم الاوربية ، تمهد لحصول المانيا على تعويض فى مكان آخر من العالم . ولايمكننا هذا أن نتجاهل حاجه المانيا إلى رؤوس الأموال الفرنسية والبريطانية ، سواء أكان ذلك بالنسبة للصناعة الالمانية ، أو حتى بالنسبة لمشروعات التوسع الالمانى فى الدولة العثمانية والشرق الادنى مع سكة حديد

بغداد فى ذلك الوقت . والمهم هو أن المانيا لم تعترض على نزول قوات فرنسا فى الدار البيضاء .

أما بالنسبة لاسبانيا فانها كانت غير متحمسة لهـذه العملية ، وكانت تخشى من أن يقتصر دورها هناك على تغطية اعمال فرنسا فى المغرب ، وتخشى من أن تؤدى هذه السياسة إلى زيادة تعقيد الاوضاع وبشكل يسمح لفرنسا بالحصول على اللحم ، ولا يترك لاسبانيا إلا العظم . ولكن ميثاق الجزيرة كان قد نص على اشتراك اسبانيا مع فرنسا فى عملية تنظيم البوليس فى الدار البيضاء ، ولذلك فان اسبانيا قد اضطرت إلى أن تسـير وراء فرنسا فى هذه العملية وارسال عدد من قواتها مع ممثل اسبانى إلى هناك . واعلنت الحكومة الاسبانية فى نفس الوقت أن هذه القوات ليست قوات هجومية أو دفاعية ، ولكنها ستقوم باعمال البوليس ، وطبقـا لقرارات مؤتمر الجزيرة ، وإلى أن يثبت أن للمغرب قوات بوليس فى هذه المدينة ، أو إلى ان تقوم الدولتان بانشاء بوليس مغربى هناك :

ولقد حاولت فرنسا فى ذلك الوقت أن تقنع الدول بفكرة إنشاء بوليس اوربى من الفرنسيين والاسبانيين فى بقية الموانى المغربية التى نص عليها ميثاق الجزيرة بدعوى أن قوة البوليس المغربى لاتكفى للعمل فيها ، وحاولت أن تعرض على وزير الحرب المغربى التعاون معها فى إنشاء قوات بوليس ، ولكن على أساس أن يضمن سلامة الضباط الاوربيين الذين يقومون بتدريب الجنود . ولما اعترض وزير الحرب المغربى بعدم امكانية ضمان سلامة هؤلاء الضباط استندت فرنسا إلى ذلك لـكى تطالب بضرورة ايجاد بوليس اوربى . وإذا كانت فرنسا قد بدأت بالفعـــل فى هذه العملية إلا أن تنافسها مع اسبانيا وزيادة سرعة الاحداث المغربية واعلان المولى عبد الحفيظ نفسه سلطانا على المغرب ، جاء كل ذلك لكى يمنع تنفيذ المشروع .

وإذا كان مشروع إنشاء البوليس قد فشل ، فان فرنسا كانت فى واقع الامر تتخذ الخطوات المرسومة لاحتلال المغرب نفسه لا لإنشاء قوات بوليس مغربى جديدة فيه. ولقد استندت فرنسا إلى سفن الاسطول لزيادة قواتها وامكانياتها فى الدار البيضاء . ولكن وصول السفينة جاليلى إلى هذا الميناء وانزالها بعض بحارتها بدعوى العمل على حماية القنصلية الفرنسية أعاد التوتر إلى المدينة، ثم أدى إلى انفجار واصطدام بين الفرنسيين والمغاربة الذين استندوا إلى عدد من جنود المخزن نفسه . وزاد إنزال الجنود والبحارة الفرنسيين إلى الدار البيضاء ، وحضرت سفينة حربية فرنسية جديدة إلى الميناء ، وبدأت عملية ضرب الدار البيضاء بمدفعية الأسطول، وشاركت فى العملية إحدى السفن الإسبانية الحربية، ثم حضر أسطول فرنسى بأكمله يوم ٧ أغسطس وكان يحمل قوات فرنسية ، ويحمل أوامر باحتلال المدينة وتأديب القبائل المحيطة بها . ولقد استمرت العمليات فى المدينة ، وتوالى إنزال الجنود ، وشاركت فرنسا فى العمليات باحدى الكتائب ، وأحضرت بعض جنودها من الجزائر للاشتراك فى العملية . ولقد وجدت القوات الفرنسية والإسبانية نفسها محاصرة فى الدار البيضاء، خاصة وأن القبائل المحيطة بالمدينة قد استعدت للجهاد. وشعرت فرنسا بضرورة احتلال المواقع القريبة من الدار البيضاء حتى تتمكن من الاحتفاظ بالمدينة . فوجهت عملياتها صوب قلعة مديونة ، وقامت باحتلالها فى أول يناير سنة ١٩٠٨ وجاءت فى هذا الوقت أنباء إعلان المولى عبد الحفيظ نفسه سلطانا على المغرب فى مراكش ، وأعلن نفسه سلطانا لكى يجاهد من أجل الاحتفاظ باستقلال البلاد، وبعد أن ظهر عجز أخيه المولى عبد العزيز ، عن الوقوف فى وجه الضغط الاستعمارى الأوربى . وأخذ المولى عبد الحفيظ فى تجنيد الأهالى وأرسل

القوات إلى مشارف الدار البيضاء . وخشيت فرنسا من أن يقـــوم المولى عبد الحفيظ بالزحف من مراكش شمالا صوب فاس ، أو حتى صوب الرباط ، فاصدرت أوامرها إلى قواتها فى الدار البيضاء بالزحف على سطات ، التى تقع على بعد ٦٠ كيلو مترا جنوب الدار البيضاء ، وإن كانت الأوضاع العسكرية فى المغرب نفسه قد أجبرتها على إخلاء هذه المدينة بعد ذلك . ومع وصول المولى عبد الحفيظ إلى الحكم دخل تاريخ المغرب فى دور جديد ، نتيجة لتحرك القوى الموجودة فى الميدان ، وبشكل يغير من خريطة العمليات ، وعلاقة القوى الموجودة ببعضها .

(٢) **المولى عبد الحفيظ : —**

إذا كانت الصعوبات التى واجهت المولى عبد العزيز قد بدأت بتصرفاته الشخصية واستمرت مع ضعف إمكانياته المالية ، مما أدى إلى استفحال أمر ثورة الروجى وزيادة نفـــوذ الريسولى ، فان تصـديقه على قرارات مؤتمر الجزيرة وما تلا ذلك من أحداث أدت إلى احتلال فرنسا لوجدة وللدار البيضاء والشاوية قد عملت على انهاء حكمه .

وكان المولى عبد الحفيظ هو نائب أخيه المولى عبد العزيز فى مراكش ، عاصمة الجنوب . وكان يتمتع هناك بنفوذ كبير نتيجة لبعد هذه المدينة عن فاس التى اتخذها أخاه مقراً له فى الشمال ، خاصة وأن الاتصال بين المدينتين كان يتطلب المرور عبر الدار البيضاء والرباط ، نتيجة لعدم أمن الطرق التى تسير بحذاء جبال الاطلس المتوسط بين المدينتين . وزاد من أسهم المولى عبد الحفيظ فى أعين الشعب أنه كان لا يوافق على سياسة التجديد التى سار عليها أخاه فى البلاد ، وكان لا يرحب بزيادة عدد الأجانب فى المغرب ،

فما بالك بسيطرتهم عليه . وكان المولى عبد الحفيظ علاوة على ذلك يحتفظ بعلاقات وديه واضحة مع الشيخ ماء العينين المجاهد الكبير فى موريتانيا وجنوب المغرب . وإذا كان المولى عبد العزيز قد خشى من زيادة نفوذ المولى عبد الحفيظ فى مراكش، وخاصة بعد بدء اتصالة بالجلاوى والمتوجى والجندافى ، فانه قد فشل فى ابعاد أخاه من مراكش . ولقد ظل المولى عبد الحفيظ يظهر تحفظه تجاه الضغط الذى قامت به قبائل الرحامنه لكى يتولى السلطنة بعد مقتل موشان فى مراكش، ولكن نزول القوات الفرنسية إلى للدار البيضاء جعله يخرج عن تحفظه ، وخاصة أمام تهديد استقلال البلاد . وفشل أخيه فى المحافظة على سلامة الأراضى المغربية .

ولقد عقد اجتماعا كبيراً فى مسجد مراكش يوم ١٦ أغسطس ضم أعيان المدينة وعلماءها وأشرافها وخطب فيه المولى أبو بكر ، أخو عبد العزيز وعبد الحفيظ ، وذكر أن المولى عبد العزيز قد باع البلاد للمسيحيين لكى يشبع ملذاته، وأن الأمثلة على ذلك كثيرة ، ومنها احتلال وجدة مفتاح الشرق ، والتى لا يظهر أن الفرنسيين سيغادرونها . ويجىء بعد ذلك نزول القوات الفرنسية بعدد كبير فى الدار البيضاء مسلحين بالرشاشات والمدافع ، ونشرهم الموت والدمار فى هذه المدينة البائسة التى هى مفتاح الغرب. وكذلك تمتد أيدى الفرنسيين إلى اقليم الشاوية . وكانت والدة المولى عبد الحفيظ من هذا الاقليم . ثم دعا المولى أبو بكر إلى ضرورة نجدة قبائل الشاوية التى تكافح ضد الغزاة . وما دام المولى عبد العزيز قد ظهر عجزه عن القيام بهذه المهمة فان الواجب يقع على كاهل العلماء والاشراف لاختيار زعيم قوى يعمل على توحيد صفوف المؤمنين المخلصين . لقد جاء وقت الجهاد وكان على المغاربة أن يتحركوا قبل أن يصل الفرنسيون إلى أسوار مدينة مراكش.

ثم قام شريف آخر هو سى محمد بن المولى الرشيد ، والذى كان يقوم بحركة مقاومة واضحة ضد تدخل الفرنسيين فى موريتانيا متخذاً تافيلالت قاعدة له وأعلن أن الرجل الوحيد الجدير بهذه القيادة الجديدة هو المولى عبد الحفيظ ، ثم أعلن كبار القواد ، وعلى رأسهم الجلاوى ، مبايعة المولى عبد الحفيظ فأصبح سلطانا . واضطر المولى عبد الحفيظ بعد هذه القرارات إلى إرسال قوة من المجاهدين الى اقليم الشاوية ولارجاع الفرنسيين الى الدار البيضاء :

لقد ظهر أن المولى عبد الحفيظ يتمشى مع السياسة الجديدة ، وهى سياسة الجهاد ، ويستند إلى الزعامات القوية الموجودة فى جنوب المغرب. ولكن المولى عبد العزيز كان لا يرغب فى التخلى عن الحكم بسهوله ، وحاول أن يستند فى ذلك الى علماء فاس ، رغم خضوعهم لسيطرته فى هذه المدينة ، وإن كانت اجاباتهم لم تكن وافية ، وتستند الى الحق الشرعى وتبرر احتلال فرنسا لوجدة والدار البيضاء بأنه احتلال مؤقت ولا يستلزم الجهاد . وعلى أى حال فلقد حاول المولى عبد العزيز أن يرسل حملة ضد أخيه فى الجنوب ، ولكنها انهزمت . فاضطره ذلك الى أن يزيد من اعتماده على فرنسا ، وعلى مساعدتها ، حتى يتمكن من الاحتفاظ بعرشه ، أى أنه اضطر الى التسليم للمطالب الفرنسية بدون قيد ولا شرط ، فقبل مطالب الفرنسيين فى الحدود ، وأصدر أوامره الى السلطات المغربية هناك بالتعاون مع السلطات الفرنسية ، ووافق على إبعاد الموظفين الذين كانت فرنسا تشكوا منهم ، وقبل قيام فرنسا بتشكيل قوة بوليس فى وجدة من المغاربة ومن الجزائريين الذين شاركوا مع القوات الفرنسية فى إحتلال هذه المدينة . كما قبل قيام فرنسا بانشاء قوة من ثلاثة آلاف جند فى طنجة بصفتها

قوات بوليس ، وعلى أساس أن تتحول فيما بعد إلى نواة للجيش المغربي الجديد . ومع خوف المولى عبدالعزيز على عرشه وحقوقه وامتيازاته وافق على قبول مستشار عسكرى فرنسي ، كما استمع إلى نصيحة فرنسا بتصفية الخلاف مع الروجى فى الشمال الشرقى ، وعلى أساس تركه فى هذا الاقليم بعد اعتراف الروجى بسيادة السلطان علية ، وجمع الضرائب باسم السلطان . وكان استلام المولى عبد العزيز لوسام جوقة الشرف الفرنسى يعتبر فى نظر المغاربة تعميداً لسلطان كان من الواجب عليه أن يظل دائما أميراً للمؤمنين .

لقد تكاتفت كل هذه العوامل للقضاء على ما بقى للمولى عبد العزيز من سلطة وحتى من سمعه فى البلاد . وأخذ أنصاره فى الانصراف عنه ، وقامت ثورة فى فاس نفسها فى أواخر شهر ديسمبر، ضده وضد تصرفاته .

ولقد تزعم ثورة فاس الشريف محمد الكتاني، وهو إدريسى، وإن كان البعض يتهمه بالطمع فى إعلان نفسه سلطانا على المغرب . ولقد وضع الشريف الكتانى شروطا أساسيه يجب أن تتوفر عند مبايعة السلطان الجديد، وكانت تتلخص فى ضرورة الغاء بنك الدولة ونظام البوليس ومراقب الجمارك والمدربين الأجانب وكذلك الغاء نظام الحماية ، وكانت تشترط منع الأوربيين من الإقامة فى داخل المغرب إلا فى الأحياء المخصصة لسكنى اليهود ، وتشترط كذلك ضرورة إعلان الجهاد ، وإستعادة واحات توات الجنوبية التى كانت القوات الفرنسية قد قامت باحتلالها . ولقد كان هذا البرنامج برنامجا واضحا ، وكان برنامجا سياسيا قبل أن يكون برنامجا دينيا

يوضع لأمير المؤمنين . وانتشرت فى المغرب كله روح الثورة وارجع المغاربة إلى توغل النفوذ الفرنسى العسكرى والسياسى والمالى فى البلاد كل المساوىء التى لحقت بالمجتمع المغربى ، ونسبوا إلى اضطراب الحالة المالية ضعف الدولة وانتشار الفوضى ، وعجز السلطان ، وبشكل يتطلب اختيار حاكما شرعيا جديداً .

ولقد اجتمع أشراف فاس وعلماؤها فى المسجد الكبير يوم ٣ يناير سنة ١٩٠٨ مع بعض رؤساء القبائل المجاورة ، وأعلنوا فى هذا الاجتماع عدم تطبيق المولى عبد العزيز لقواعد الشرع ، وأن الفرنسيين قد استولوا على عدة مدن ، ودون أن يتحرك ، فمن الواجب عزله . وأعلن هذا الاجتماع عزل المولى عبد العزيز كما أعلن مبايعة المولى عبد الحفيظ بأن . « يسعى جهده فى رفع ما أضر بهم من الشروط الحادثة فى الجزيرة ، حيث لم توافق الأمة عليها . . . . وأن يعمل وسعه فى استرجاع الجهات المأخوذة من الحدود المغربية ، وأن يباشر إخراج الجنس المحتل من المدينتين اللتين إحتل بها . . . . وإذا دعت الضرورة إلى اتحاد وتعاضد فليكن مع اخواننا المسلمين من آل عثمان وأمثالها من بقية الممالك الإسلامية المستقلة . وإذا عرض ما يوجب مفاوضة الأجانب فى أمور سلمية أو تجارية فلا يبرم منها أمر الا بعد الصدع به للأمة ... » كما يذكر لنا ابن زيدان . وهكذا جاءت بيعه فاس للمولى عبد الحفيظ مشتملة على شروط تتعلق باستقلال المغرب وسلامة أراضيه ، كما تشتمل على تقييد سلطة السلطان من الناحية الدستورية وخضوعه لمبدأ الشورى . وجاءت هذه البيعة ترفض الاعتراف بقرارات مؤتمر الجزيرة ، رغم اتفاق الدول على ضرورة تنفيذها . وأخيرا فانها

قد أوضحت خط السير الواجب اتخاذه مع بقية الدول والاقاليم العربية والاسلامية بدلا من أن يسير المغرب بمفرده فى فلك السياسة الأوربية ، ونتيجه لمحـاولة الجالس على العرش الاحتفاظ بشخصية خاصة به حيـال جيرانه العرب والمسلمين . وكان هـذا الاتجاه الاخير يمثل انتشار وقوة حركة الجامعـة الاسلامية فى المغرب الأقصى فى ذلك الوقت ، ونظر العلماء والفقهاء وعامة الشعب إليه كسياسة سليمة ، يمكنها أن تعمل على تخليص المغرب من الاخطار المحدقة به ، وفى اتجـاه وحدوى أصيل .

ولقد انتخب أهل فاس بعد ذلك ممثلا جديداً للمولى عبد الحفيظ فى مدينتهم ، واتصلوا بالمولى عبد الحفيظ يدعونه للحضور الى فاس . واتصلوا بالقبائل المحيطة بمدينتهم لاعلان انضمامها للمولى عبد الحفيظ ، وألفوا لجنة ثورية من العلماء والوجهاء للاشراف على الحركة ، وكونوا قوة عسكرية سارت شرقا صوب تازا لوقف تقدم الفرنسيين من وجدة صوب مدينتهم ، وجمعوا الأموال وأشرفوا على صنع الأسلحة والذخيرة ، وأخـذوا فى الاتصال بالرأى العام المغربى . واذا كان المولى عبد العزيز قـد حاول منع أخاه من الوصول الى فاس مستنداً الى بعض قوانه ، الا أنه فشل فى محاولته ونجح المولى عبـد الحفيظ فى دخول عاصمة المغرب الشمالية يوم ٦ يونيو سنة ١٩٠٨ قبل أن تصل قوات المولى عبد العزيز اليها . وتفاهم المولى عبد الحفيظ مع العلماء والأشراف فى فاس بمجرد الدخول اليهـا ، وشرح صعوبة إجبار الأجانب على الاقامة فى أحياء اليهود ، أو الملاح ، فى المدن المغربية . واقترح منـــع الأوربيين عامة من الإقامة فى كل من فاس ومراكش . ولكنه وافق على مبدأ الجهاد وعلى مسألة الضرائب ، والتى كانت لازمة للاستمرار فى الجهاد . وإذا كان المولى عبد العزيز قد حاول

بعد ذلك أن يدخل إلى مراكش فى الوقت الذى كان فيه المولى عبد الحفيظ فى فاس إلا أن القوات الفرنسية الموجودة فى منطقة الشاوية ، والتى كانت على خط سير قواته من الرباط صوب مراكش ، منعته من إجتياز المنطقة ، وأدى ذلك إلى هزيمة المولى عبد العزيز فى شهر أغسطس، وفرار عدد كبير من جنوده . فاضطر الى الالتجاء إلى الفرنسيين فى الدار البيضاء ، وأعلن تنازله عن العرش ، ثم قبل بعد ذلك الاقامة فى مدينة طنجة. وإذا كان المولى عبد الحفيظ قد توصل الآن الى أن يصبح القيادة الوحيده الموجودة فى المغرب ، وتخلص من معارضة المولى عبد العزيز له ، فقد أصبح عليه أن يواجه مشكلات جديدة وكثيرة مع الدول الأوربية .

ولقد كانت الثورة التى ترأسها المولى عبد الحفيظ فى حقيقة أمرها موجهة ضد زيادة التدخل الأجنبى فى المغرب، وخاصة التدخل الفرنسى . ورغم ذلك فنلاحظ أن قطاعات الرأى العام والمصالح الفرنسية قد وقفت منها مواقف مختلفة ، فاعتبرها البعض مناسبة ــ مع ما تسببه من انقسام داخلى فى المغرب ــ لإعطاء إمكانيات جديدة للتدخل . واعتبرتها قطاعات أخرى خطيرة على السياسة التى صممت فرنسا رسميا على السير عليها ، خاصة وأن حركة المولى عبد الحفيظ كانت تعارض قرارات مؤتمر الجزيرة . وإذا كان بعض الاستعماريين الفرنسيين قد حاولوا استغلال هذه الحركة للمطالبة بزيادة عدد القوات الفرنسية فى وجدة والدار البيضاء، والمطالبة بضرورة مد العمليات الحربية الى الداخل ، فان عناصر أخرى قد عمدت الى تأييد المولى عبد الحفيظ، وبصفته سلطانا وطنيا ، وخاصة عناصر من الاشتراكيين . ونلاحظ فى نفس الوقت محاولة قطاعات أخرى الإفادة

هـــذا الانقسام الداخلي في عملية تهريب الاسلحة والذخائر الى المولى عبد الحفيظ ، إذ أنها كانت فرصة تجارية لا تعوض . لقد اعتبرت بعض العناصر الفرنسية أن فرنسا مسئولة عن الأمن والنظام في الموانى المغربية ، ولذلك فانها قد طالبت بضرورة التدخل ضد المولى عبد الحفيظ ، استنادا الى أنه معاد للاوربيين بشكل عام، وللفرنسيين بشكل خاص، وقامت قواته بالزحف على اقليم الشاوية . واستندت هذه العناصر الى أن نجاح المولى عبد الحفيظ المعادى للتدخل الأوربى ، ولميثاق الجزيرة ، سيؤدى إلى إعادة فتح المسألة المغربية ، وبشكل سيؤدى إلى ضياع الثمار التى كانت فرنسا قد حصلت عليها دبلوماسيا ، ويسمح لألمانيا بزيادة نفوذها فى الاقليم. وكانت السلطات الفرنسية فى الجزائر وفى الدار البيضاء ووجـدة ، مع المفوضية الفرنسية فى طنجة من أنصار هذا الاتجاه ، ولذلك فانها قد ألحت على ضرورة تقـديم المساعدة للمولى عبد العزيز بأى ثمن . وحاولت هـذه العناصر إجبار فرنسا على الوقوف إلى جانب المولى عبد العزيز ، وإجبار المولى عبد العزيز على الاستسلام للنفوذ الفرنسى ، وبدون قيد ولا شرط . وكان هذا الاتجاه هو الذى توصل إلى اقناع المولى عبد العزيز بضرورة ترك فاس إلى الرباط ، حتى يكون تحت حماية الفرنسيين.وكان هذا القطاع مستعدا لتأييد المولى عبـــد العزيز بما يلزمه من أسلحة وذخائر ، وبالتالى لإعطائه قرضا جديداً يصل إلى ٢ر٥ مليون فرنك . وكان يهدف من وراء هـذه العملية تعزيز مواقـع الفرنسيين فى اقليم الشاوية ، وبشكل يساعد فرنسا على إحتلال المغرب ، اقليم بعـد اقليم ، وباسم السلطان الشرعى . ولقد نجح هذا الاتجاه فى أن يصل إلى أن يطلب المولى عبد العزيز مساعدة فرنسا رسميا ضد أخيه المولى عبد الحفيظ . وجاءت رسالة مندوب المولى

عبد العزيز إلى فرنسا فى ٠ ديسمبر، وبعد إعلان أخاه نفسه سلطانا فى مراكش، تطالب بمساعدة فرنسا لإعادة السلام والأمن إلى المغرب، وتحسين حالة الجيش وإقامة نظام منتظم للمالية وتحقيق كل ما من شأنه أن يؤدى إلى ازدهار موارد الحكومة الشريفية، ويحقق تقدمها، وذلك استناداً إلى المصالح الخاصة القائمة بين الدولتين الصديقتين، وإلى روابط الجوار الوثيقة التى تربط عرش عبد العزيز ببقاء الفرنسيين فى الجزائر. وهكذا كان المولى عبد العزيز مستعداً للتسليم على طول الخط، وخاصة فى مسألة البوليس فى الموانى. ووصل به الحال إلى طلب تقدم القوات الفرنسية من الدار البيضاء عن طريق المحمدية وبوزنيقة لكى تصل الى احتلال الرباط، وحتى تتمكن من نجدته اذا ما تطلب الأمر، وحتى يضمن وجود قوات برية فرنسية فى العاصمة الجديدة التى التجأ اليها حتى فى حالة سوء الأحوال الجوية وعجز الاسطول الفرنسى عن انزال قوات النجدة اللازمه له فى ميناء الرباط نفسه. وكان عبد العزيز مستعدا لقبول حملة عسكرية فرنسية تعمل على منع وصول عبدالحفيظ إلى فاس. ولقد كانت وزارة الخارجية الفرنسية نفسها ترى أن هذه الفرصة الذهبية لا تعوض، فأيدت هذا الاتجاه، مستندة إلى شرعية حكم المولى عبد العزيز، وسهلت له الحصول على القرض اللازم له. ولكن العناصر الفرنسية المتحررة حاولت الوقوف فى وجه هذا الاتجاه وظهر ذلك واضحا من اتجاه العناصر الاشتراكية الفرنسية، ومن تأييدها للحركة التى قام بها المولى عبد الحفيظ. وكانت هذه العناصر ترى ضرورة التعاون مع المولى عبد الحفيظ بأى ثمن، خاصة وأن الرأى العام المغربى كان قد نبذ

السلطان السابق — وبين هذين الاتجاهين ظهر الاتجاه الثالث والذى كان ينادى بضرورة البقاء على الحياد ، وعدم الوقوف إلى هذا الجانب أو ذاك ، وعدم التصرف إلا فيما يعود بالمصلحة على فرنسا نفسها . وأدى ذلك إلى حالة من الانقسام الواضح فى الرأى العام الفرنسى بشأن المسألة المغربية ، واضطرت الحكومة الفرنسية بالتالى إلى اعلان حيادها تجاه كل مايحدث فى المغرب من مشكلات داخلية وإن كانت قد اصرت على ضرورة تطبيق قرارات مؤتمر الجزيرة ، وحاولت الاستفاده من مسألة ارواح ومصالح الاوربيين الموجودين فى المغرب ، والمسئولية التى عهد بها مؤتمر الجزيرة اليها ، مع اسبانيا ، لاعادة تنظيم القوات اللازمة لاستتباب الأمن والنظام فى الاقليم .

وكذلك كان الحال بالنسبة لموقف كل من بريطانيا واسبانيا إذ انهما قد اعلنا أن وصول المولى عبد الحفيظ إلى الحكم لايتطلب تغيير سياستيهما فى هذا الاقليم ، وإذا كان المولى عبد العزيز هو صاحب الحق الشرعى ، فان ذلك لايمنعهما من التعامل مع المولى عبد الحفيظ على أساس أنه صاحب الحق الفعلى فى الاقليم ، وكما حدث من قبل فى اعترافهما فعليا بسلطة الروجى على بعض المناطق . وكانت كل من بريطانيا واسبانيا ترى ضرورة استمرار العمل طبقا لاتفاقيات سنة ١٩٠٤ مع فرنسا .

أما بالنسبة لالمانيا فانها قد اكتفت بتسجيل ماوعدت فرنسا به من أن تدخلها فى بعض المناطق المغربية هو مجرد عمل تأديبى ومؤقت ، وأن فرنسا لن تزحف بعد ذلك على مراكش أو فاس . وإذا كانت المانيا قد نظرت إلى أعمال فرنسا فى الاقليم على أنها لاتتعارض مع قرارات مؤتمر الجزيرة ،

فانها قد وجدت فى نفس الوقت أن هذه الاعمال لاتتمشى تماما مع قرارات هذا المؤتمر ، وانها لاتتعلق أبدا بمسألة اعادة تنظيـــم البوليس فى الموانى المغربية . وكانت المانيا تحاول قبل كل شيء أن تحتفظ بالإمتيازات الاقتصادية التى حصلت عليها فى مؤتمر الجزيرة ، كما كانت فكرة حصولها على تعويض فى مكان آخر من العالم قد بدأت فى السيطرة عليها . ورأت المانيا أن مطالب المولى عبد العزيز تجاه فرنسا تتجاوز بكثير حدود ميثاق الجزيرة ، ولكن من الواضح أن موقف المانيا كان يحاول تقليل امكانية تدخل الفرنسيين فى المغرب ، وعلى أساس المساومة ، وفى الميدان الاستعمارى .

ولكن إذا كان المولى عبد الحفيظ قد نجح فى الوصول إلى السلطنة ، فقد كان عليه أن يوفى بما كلفه الرأى العام المغربى أن يقوم به . فهل كان فى وسعة حقا ، وفى ظروفه الصعبة ، أن يتمكن من القــاء الفرنسيين إلى البحر ؟ وهل كان فى وسعة كذلك ، وهو بدون موارد ، أن يتمكن من الغاء قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء بالنسبة للمغرب ؟ لقــد كان عليه أن يكون ثوريا وشعبيا لكى يصل إلى ذلك ، وأن يصل إلى مرحلة الجهاد ، وعلى خط الصفر ، حتى يتمكن من الوفاء بالمهمة التى القيت على عاتقه . ولكن المولى عبد الحفيظ كان قد استلم البيعة من جماعة الاشراف والعلماء والاعيان ، وإذا كانوا يمثلون الاتجاه الاسلامى والوطنى فقد كان من الصعب عليهم أن يستمروا فى عملية جهاد إلى مالانهاية ، وقد تعرض مصالحهم للخطر . وكانت رغبة السلطان الجديد فى التوفيق تدل على محاولته الاحتفاظ بشيء مما وصل اليه ، ومنعه ذلك من أن ينزل إلى معركة معلنة ، يعبيء فيها قوى الشعب ومن أجل الجهاد والتحرير . ولقــد كانت خزانة المولى عبد

الحفيظ خالية، وكانت امـكانية مساعدة الاعيان له محدودة وغير مطلقة . ولذلك فان وسائله العامة للعمل كانت محددة ، ولا تمكنه من تنفيذ البرنامج الذى كلفة به الرأى العام الوطنى . وكان من الناحية السياسية قد اصبح يمثل عرش المغرب ، وبشكل أجبره على احترام الحقوق ، واحترام التعهدات. وادى كل ذلك به إلى أن يفشل فى مهمته ، خاصة وأن المانيـا لم تـكن مستعدة للوقوف إلى جانب المغرب ، فى الوقت الذى عجز فيـه ابناء البـلاد أنفسهم عن الوقوف وعن التضحية من أجل اراضيهم ومن أجل سيادتهم .

لقد كان وصول المولى عبد الحفيظ إلى الحكم ذريعة لكي يوسع الفرنسيون نطـاق عملياتهم الحربية فى اقليم الشاوية ، وكان فشل المولى عبد الحفيظ فى النواحى العسكرية يجعله يخشى من تخلى بعض اعوانه عنه وانضمامهم إلى أخيه المناوىء له . وهكذا اثرت ثنائية القيادة على المعركة فى اثناء الالتحام نفسه . ولقد حاول المولى عبد الحفيظ أن يحصل على تأييد الدول الاوربية له ، وتأييـد قطاعات من الرأى العـالمى لحركته . ولكن فرنسا كانت له بالمرصاد ، واستندت إلى أنهـا لن تتدخل فى المشكلات الداخلية المغربية ، واجبرت كل من اسبانيا وانجلترا على اتخاذ نفس الموقف . بل لقد تمكنت فرنسا ، وهى تعلم بالاتجاه الالمـانى الجديد للحصول على تعويضات فى أماكن أخرى ، من أن تصل إلى وعد من الحكومة الالمانية بعدم استقبال أى مسئول المانى لسفارة المـولى عبد الحفيظ إلى بلاط برلين . وأمام هذا الضغط الخارجى ، وقلة الموارد الداخلية ، والذى اقفل فيها على نفسه المولى عبد الحفيظ الباب ، وداخل سياسة متطرفة ، ودون أن يتمكن من الاستناد إلى الشعب — أمام كل ذلك اضطر المولى عبد الحفيظ إلى بدء المباحثات

والمفاوضات للوصول إلى اعـــتراف به وبسلطته ، والوصول بالطريقة الدبلوماسية إلى محاولة لارضاء الامانى القومية المتعلقة باجلاء القوات الاجنبية عن التراب المغربى ، مادامت الطريقة المادية كانت تنقصه .

ولقد اتصل المولى عبد الحفيظ بالقائد العـــام للقوات الفرنسيه فى الدار البيضاء وابلغه رغبته فى تسوية مسألة الشاويه ، وذكر له أنه قد أمر قواته بعدم مهاجمة الفرنسيين ، بل أنه قد قـــام بسجن قائدين رفضا تنفيذ هذه الاوامر . حقيقه أن هذا الاتجاه قد وجد استجابة عندذلك القطاع من الرأى العام الفرنسى الذى كان يحاول الافادة من وصول المولى عبد الحفيظ إلى الحكم ، ولكنه كان يدل فى نفس الوقت على بدء تراجع المولى عبد الحفيظ فى تنفيذ البرنامج الذى وضع أساسا لبيعته سلطانا على البلاد . ومادام قد بدء فى التراجع ، أى فى التخلى عمن كلفوه بهذه المهمة ، فيمكن لفرنسا أن ترى إلى اى حد يمكنه أن يسير فى عملية التراجع هذه . لقـد ردت فرنسا بأنها لاتسعى إلى احتلال المغرب او محاربة المغاربة او التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد ، ولكنها تجد أن الظروف لاتسمح لها بسحب قواتها فى وقت يدعو فيه السلطان الاهالى للجهاد ضد الاوربيين . ففشلت هذه المحاولة . واضطر المولى عبد الحفيظ إلى أن يقوم بمحاولة جديدة ، واتهم فيها هذه المرة اخاه عبد العزيز بأنه هو الذى يعمل على دفع المغاربة ضد فرنسا ، وادعى فيها انه يهدف توفير اسباب الهدوء والتفاهم والود بين الطرفين ، وطالب فرنسا بارسال مندوبين للتفاهم معه ، وان تتكرم فى نفس الوقت باصدار اوامرها بمنع استمرار العمليات الحربية حتى تنتهى هذه المفاوضات . ولكن وزارة الخارجية وجدت أن المولى عبد الحفيظ يسعى إلى الحصول على اعتراف فرنسا بشرعية حكمه عن طريق مثـل هذه المفاوضات ، وفرضت على المـولى عبد الحفيظ

ضرورة إعلانه أنه لا يحارب فرنسا ، وضرورة الضغط على القبائل الموالية له ومنع وصول الأسلحة والذخائر إليها كأساس لإثبات حسن نيته تجاه فرنسا.

وإذا كانت ألمانيا قد حاولت منذ شهر يونيو سنة ١٩٠٨ أن تمهد الجو بين العواصم الأوربية بالاعتراف بحكومة المولى عبد الحفيظ. فان فرنسا قد حاولت إستغلال هذه العملية للحصول على أقصى ما يمكنها الحصول عليه، ووضعت لذلك شروطا اتفقت عليها مع إسبانيا فى ١٢ سبتمبر، وتتلخص فى ضرورة قبول المولى عبد الحفيظ لميثاق مؤتمر الجزيرة ، ولكل وسائل التنفيذ التى وضعها وأقرها السلك الدبلوماسى ، وكذلك الحقوق التى حصلت عليها كل من فرنسا وإسبانيا بشأن مراقبة تهريب الأسلحة والذخائر إلى المغرب. واشتملت هذه الشروط على ضرورة قبول المولى عبدالحفيظ لكل المعاهدات والالتزامات التى قبلتها الحكومة المغربية تجاه الدول الأوربية ، وكذلك على ضرورة تحمل المخزن مسئولية الالتزامات المالية والديون السابقة ، والموافقة على صلاحيات لجنة التعويضات التى تعمل فى الدار البيضاء منذ الحوادث الأخيرة ، وعلى ضرورة التخلى عن سياسة الجهاد ، وتوجيه السلطان لرسائل بهذا المعنى لكل المدن والقبائل فى البلاد . كما اشترطت ضرورة التعهد باتخاذ كل التدابير اللازمة لتأمين سلامة وحرية المواصلات حول الموانى وعلى الطرق الرئيسة الموصلة نحو الداخل . وبعد كل ذلك إشترطت فرنسا لاعترافها بحكومة المولى عبد الحفيظ إحتفاظها بحقوقها الناتجة عن نفقات الاحتلال العسكرى الفرنسى والإسبانى ، والتعويضات بالنسبة للقتلى ، وكشرط أساسى للاعتراف به سلطانا على البلاد .

لقد كانت هذه الشروط إجبارا للمولى عبد الحفيظ على أن يسلم ، أو أن يقاوم ، وكانت الإمكانيات الداخلية والخارجية اللازمة لمثل هذه المقاومة محدودة للغاية ، ما دامت الخزانة خاوية وألمانيا لا ترغب فى الاصطدام مع فرنسا . وإضطر المولى عبدالحفيظ إلى التعهد بأنه سيبذل جهده لتأمين سلامة رعايا الدول الأجنبية ، وإتخذ ذلك أساسا للاعتراف بحكومته . وأعلن فى نفس الوقت إعترافه بالمعاهدات المعقودة بين أسلافه وبين الدول ، وإعترافه بميثاق الجزيرة ، ووصف هذا الميثاق بأنه « أساس إزدهار وتقدم هذه السلطنة السعيدة من الناحية السياسية والاقتصادية » . وتوسطت ألمانيا فى العملية ، وعلى أساس إعترافها بحق فرنسا وإسبانيا فى الحصول على تسوية مالية بالنسبة لنفقات عملياتها الحربية ، وعن التعويضات اللازمة لرعاياهم . فقبلت ألمانيا كل الشروط الفرنسية ، واضطر المولى عبد الحفيظ من ناحيته إلى قبولها . ووافقت الدول فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٠٨ على الاعتراف به سلطانا على المغرب .

لقد تحددت وسائل العمل أمام المولى عبد الحفيظ ، وبنفس ما تمتع به المولى عبد العزيز ، هذا علاوة على اضطراره إلى دفع نفقات الإحتلال ، ودفع التعويضات ، وفى وقت سادت فيه الفوضى فى داخل البلاد ، أما ألمانيا فانها كانت قد أخذت فى الاستعداد للاتفاق مع فرنسا على مصالحها الاستعمارية فى العالم ، وتأيد ذلك باتفاقية أخرى ، فرنسية إسبانية .

(٣) زيادة الضغط الاستعمارى —

لم تكن فرنسا أو ألمانيا قد إنتصرت انتصارا كاملا فى مؤتمر الجزيرة ، وكان من الضرورى مع تطور الأحداث فى المغـــرب الاقصى أن تصل هاتان الدولتان إلى اتفاق فيما بينهما .

ولقد كانت فرنسا تحاول توسيع نطاق عملها فى المغرب ، وخاصة بعد تصديق السلطان على ميثاق الجزيرة . ورأت المانيا أن وقوفها فى وجه المحاولات الفرنسية قد دفع بفرنسا إلى الارتماء فى احضان انجلترا ، وأن زيادة وقوف المانيا فى وجه فرنسا سيؤدى إلى تدعيم الوفاق الودى بشكل واضح . وكانت المانيا محتاجة من ناحية أخرى إلى رؤوس الأموال الفرنسية ، وخاصة فى مشروعات الشرق الأدني ، وفى تمويل الصناعة الالمانية نفسها ، كما كانت محتاجه إلى تسوية بعض المشكلات مع فرنسا حتى تفسح أمام صناعتها أسواق ما وراء البحار . وادى كل ذلك إلى ظهور إتجاه فى المانيا يهدف إلى التفاهم مع فرنسا بشكل عام ، وخاصة منذ سنة ١٩٠٧ ، ويهدف التفاهم معها حتى على شئون المغرب الأقصى .

ولم يكن هذا الإتجاه يعنى تسليم المانيا لفرنسا على طول الخط ، بل كان يهدف وضع أسس جديد للتعاون الإقتصادى بين الدولتين ، وبشكل لايحرم الإقتصاد الالمانى من زيادة النمو واستمرار التوسع ؛ وكانت المانيا مستعدة فى نظير ذلك إلى الاعتراف ضمنا بتزايد النفوذ السياسى الفرنسى فى المغرب ، ولكن على أساس الا يؤثر هذا النفوذ السياسى الفرنسى على امكانية عمل الإقتصاد الالمانى فى نفس الميدان .

وبدأت مباحثات بين الوزراء المفوضين لكل من فرنسا والمانيا فى أثناء صيف سنة ١٩٠٧ ، وذلك للوصول إلى اتفاق إقتصادى المانى فرنسى ، يقوم على أساس تعاون رجال الأعمال الفرنسيين والالمان فى القيام بالمشروعات العامة فى المغرب . وإذا كانت فرنسا قد تحاولت تصعيب الأمر فى الاستناد إلى ضرورة كون مثل هذا الاتفاق لا يتعارض مع التزاماتها السابقة تجاه

انجلترا وإسبانيا ، الا أن مصلحتها الاساسية فى هذا الاقليم كانت تملى عليها فى نفس الوقت ضرورة الاتفاق مع المانيا ، حتى لاتترك الالمان حرية العمل الإقتصادى فى هذا الاقليم. ولكن خوف فرنسا من ازدياد المصالح الإقتصادية الالمانية فى المغرب الأقصى جعلها تتمسك بضرورة تخلى المانيا عن بعض الامتيازات السياسية نظير تساهلها فى الميدان الإقتصادى مع الالمان فى هذا الاقليم . ولقد توصل الوزراء المفوضون للدولتين إلى تفاهم عام فى طنجة وعلى أساس ضرورة تعاون الدولتين فى المغرب، وإن كانت فرنسا قد أصرت على ضرورة تخلى المانيا عن بعض نفوذها السياسى فى نظير ذلك . ولقد اشترط الوزير المفوض الفرنسى على زميله الالمانى ضرورة عدم اعتراف المانيا بأى مصلحة لأى من رعاياها فى عقود يكون قد حصل عليها من السلطان ، أو فى تولى أى مناصب إدارية أو مناصب المستشارين الفنيين فى الإدارات العامة ، وكذلك أى وظيفة قد يكون لها طابع سياسى . كما اشترطت ضرورة التزام المانيا بالوقوف على الحياد فى حالة قيام أية مصاعب بين المغرب وفرنسا ، وسواء أكانت هذه المصالح هى مصالح فرنسية بحته أو حتى إذا ما كانت مصالح عامة . ولكن هذا التصلب والاشتراط من جانب فرنسا جعل المانيا ترفض الموافقه على هذه الشروط ، وجعلها تأمر وزيرها المفوض فى طنجة بوقف مباحثاته مع زميله الفرنسى . ورأت المانيـــا ضرورة اتفاق رجال الإقتصاد فيما بينهم قبل أن تقوم الإدارات السياسية بوضع هذه الخطوط العامة للسياسة الالمانية فى المغرب . وظهر من ذلك أن المانيا كانت تحاول أن تستخدم المسألة المغربية وسيلة لقيام تعاون إقتصادى بين البلدين ، وبين رجال الأموال والأعمال فيها ، وعلى نطاق عام وعالمى؛ قبل أن تقدم على الموافقة على تنازلات سياسية فى المغرب. وكانت فرنسا قد سمحت لنفسها فى

ذلك الوقت بانزال بعض قواتها فى الدار البيضاء ، كما كانت القوات الفرنسية قـد زحفت من الجزائر واحتلت وجـدة . وكان هذا يعنى أن فرنسا تستند إلى القوة العسكرية لفرض تفوقها السياسى فى المغـــرب ، وبشكل يهـدد المصالح الإقتصادية الالمانية فى الاقليم . ولما كانت المانيا محتاجه إلى رؤوس الأموال الفرنسية لصناعتها ولمشروعاتها الخاصة بالشرق الأدنى والسكك الحديدية، فانها قد استندت إلى ضرورة اتفاق رجال الأعمال كشرط أساسى يسبق موافقتها على تقديم تنازلات سياسية فى المغرب. وإذا كانت مسألة التعاون الاقتصادى بين الألمان والفرنسيين فى المغرب قد ظلت تشغل بال رجال السياسة فى الفترة التالية إلا أن فشل الوصول إلى مثل هذا الانفاق قد أدى إلى توتر العلافات الفرنسية الألمانية، وبشكل واضح فى المغرب ، وخاصة حينما وقعت حوادث مساعدة رجال السلك الدبلوماسى والقنصلى الالمانى لبعض رجال الفرقة الاجنبية على الفرار من القوات الفرنسية الموجودة فى منطقة الدار البيضاء والشاوية . ولكن قيام ثورة تركيا الفتاة وماتلاها من إعلان إمبراطورية النمسا ضـــم البوسنة والهرسك ، ومن تأزم الموقف فى البلقان أجبر كل من ألمانيا وفرنسا على أن توجه أنظارها صوب البلقان التى كانت تهـــدد بنشوب حرب عامة . وهكذا جاءت مشكلات البلقان لكى تخفف من حدة تأزم العلاقات الفرنسية الالمانية فى المغرب الاقصى .

وكان هناك إتجاه واضح فى مستشارية الشئون الخارجية الالمانية يدل على أن المولى عبد الحفيظ سيقع عاجلا أو آجلا تحت تأثير الوزير المفوض الفرنسى فى المغرب ، وأن هذا التفوق الفرنسى الواضح والمستمر فى الاقليم من الناحية السياسية سيهدد بالتالى المصالح الاقتصادية الالمانية هناك . ولما كان انسحاب المانيا من ميدان المغرب الاقصى أمر غير مقبول، وكان تبادل

النفوذ الالمانى فى المغرب بنفوذ ألماني فى منطقة أخرى أمر لم يختمر بعد فى عقول رجال السياسة الالمان ، لذلك فان المانيا قد فكرت فى ضرورة منحها فرنسا تفوقا سياسيا فى المغرب مقابل حصولها على ضمانات لتجارتها فى هذا الاقليم. واقترحت المانيا لذلك إقامة اشراف فرنسى فى المغرب ضمن نوع من منظمة دولية اقتصادية ، وتشكيل عدد من مجموعات الشركات المختلطة الالمانية الفرنسية للقيام بالمشروعات العامة فى المغرب ، وبشكل لا يتعارض مع ميثاق الجزيرة . وبدأت المفاوضات الفرنسية الالمانية من جديد على هذا الاساس فى شهر يناير سنة ١٩٠٩ . وكانت المانيا لا تقبل أن تصرح علنا بتخليها عن كل عمل سياسى فى المغرب حتى لا تثير على نفسها الرأى العام فى بلادها ، وتظهر أمامه على أنها قد تراجعت أو انسحبت من هذا الاقليم. واقترحت أن يذكر الاتفاق أن كلا من الحكومتين ستتفاهمان حول تعيين الموظفين ، ويمكن للحكومة الفرنسية فى نفس الوقت أن تتأكد ضمنا من أن الحكومة الالمانية ستتنازل لها دائما فى هذا الموضوع . ولكن المفاوض الفرنسى أصر على ضرورة تنازل المانيا لفرنسا فى هـذه النقطة بوضوح حتى لا يثور الرأى العـــام الفرنسى . فاضطرت ألمانيا إلى الموافقة ، وأصبح على الشكل أن يعالج تقديم هذه الاتفاقية إلى الرأى العام الفرنسى والألمانى . فاتفق الطرفان على أن يشتمل الاتفاق على تصريح علنى وعلى رسائل سرية متبادلة. وجاء فى التصريح العلنى أن فرنسا متمسكة باستقلال المغرب وسلامة أراضيه ، وكذلك بالمساواة الاقتصادية بـين كل الدول وأنها تتعهد بألا تعرقل المصالح التجارية والصناعية لألمانيا فى الاقليم . وأعلنت ألمانيا من جانبها أنه ليس لها فى المغرب سوى مصالح اقتصادية ، واعترفت فى نفس الوقت بأن المصالح السياسية الفرنسية مرتبطة إرتباطا

وثيقا بتوطيد الأمن والنظام وإقامة السلام الداخلي في المغرب ، وتعهدت بعدم عرقلة هذه المصالح . وأعلنت الحكومتان أنهما لن تسعيا ولن تشجعا أي تدبير من شأنه أن يخلق لمصالحها أو لمصالح أية دولة أخرى امتيازاً اقتصاديا ، وأنهما ستسعيان لاشراك مواطنيهما في الأعمال التي يمكن أن يحصلوا عليها في المغرب. أما الرسائل السرية فقد تضمنت تخلي المانيا السياسي وتراجعها ، إذ أنهـــا تضمنت ألا يكون للرعايا الألمان حق في وظائف المديرين والمستشارين الفنيين والمدربين في المصالح العامة المغربية التي لها أو يمكن أن يكون لها طابع سياسي . وأشارت الرسالة الفرنسية إلى أن المصالح الفرنسية في المغرب أكثر أهمية من المصالح الألمانية، وأنه من اللازم أخذ هذا في الحسبان وبشأن كل الأعمال التي سيشترك فيها الطرفين .

ولكن هذا الاتفاق الفرنسي الألماني أثار ثائرة بريطانيا التي رأت فيه عملا موجها ضـد مصالحها في الاقليم ، ورأت فيه امكانية لتقرب فرنسي الماني سيؤثر بالتالي في أهمية الاتفاق الودي . ورأت فيه اتفاقا يتعارض مع نصوص مؤتمر الجزيرة الخضراء كذلك . ونصحت لفرنسا بألا تبتعد عن الوفاق الودي كثيرا إذ أنه لازم لفرنسا . وإذا كانت السماء قد ابتعدت عنها الغيوم في ذلك الوقت فما لا شك فيه أن هذه الغيوم ستلبد السماء الفرنسية الالمانية من جديد ، وستحتاج فرنسا إلى إنجلترا مرة أخرى . وإذا كانت فرنسا قد أكدت لبريطانيا أن هذه الاتفاقية الفرنسية الالمانية لا تؤثر على الوفاق الودي فان بريطانيا قد ظلت غير مرتاحة اليها. وكذلك الحال بالنسبة لاسبانيا التي زادت مخاوفها ، وظهر استياؤها ، وأخـذت تشكو من إهمالها في هذه المفاوضات . وطالبت إسبانيا بأن تعلن كل من المانيا وفرنسا في تصريح مشترك أن اتفاق فبراير سنة ١٩٠٩ لا ينقص ولا يبدل شيئا من

مصالح إسبانيا السياسة الخاصة فى المغرب، تلك المصالح التى ترتبط إرتباطا وثيقا ، وبنفس طريقة المصالح الفرنسية ، بتوطيد الأمن والنظام فى داخل المغرب . ولكن فرنسا رفضت المشاركة فى مثل هذا التصريح الذى سيعطى لإسبانيا حقوقا مساوية لحقوقها فى المغرب . واقترحت فرنسا ابلاغ اسبانيا بأن الاتفاق الفرنسى الألمانى لا يمس ولا يبدل المصالح السياسية التى اعترفت بها المعاهدات لإسبانيا فى المغرب ، وذلك نظير اعتراف إسبانيا من جانبها بأن الاتفاق الفرنسى الألمانى يهدف أن يسود الإنسجام مصالح الدول فى المغرب، وأن هذا الانسجام أمر ضرورى ولازم لازدهار السلطنة الشريفية. وأخيرا إنتهى الأمر بأن أبلغت إسبانيا أن هذا الاتفاق الفرنسى الالمانى لا يمس حقوقها فى المغرب ، وأن المانيا تعترف بوجود بعض المصالح السياسية لاسبانيا فى الاقليم ، وذلك نتيجة للتطورات التاريخية ، ونتيجة لوجود ممتلكات اقليمية لإسبانيا على السواحل المغربية .

ولكن هذا الاتفاق الفرنسى الألمانى لم يكن كافيا لحل أساس التنافس الفرنسى الألماني فى المغرب الأقصى . ذلك أن المانيا قد اعترفت بتفوق النفوذ الفرنسى فى المغرب ، ولكنها لم تعترف لها بحقها فى حرية العمل فى هذا الاقليم . وأعلن المستشار الألمانى بيلوف فى مجلس الرايشستاج فى ١٩ مارس سنة ١٩٠٩ « إن هذا الاتفاق يضمن لفرنسا التى تهتم اهتماما خاصا بالمحافظة على النظام فى هذا الاقليم ، نفوذا مشروعا، دون أن يعطيها إمكانية الاستيلاء على المغرب بأى شكل من الأشكال » . كما أن المانيا قد ربطت هذا الاعتراف واشترطته بالتعاون الاقتصادى بين الفرنسيين والألمانيين. وعلى أى حال فان هذه الاتفاقية كانت بداية

لمفاوضات فرنسية ألمانية ومباحثات بين رجال الاقتصاد فى الدولتين للوصول إلى أسس يعملون عليها ، وإن كانت الاحداث قد وقفت فى سبيل نجاح هذه المفاوضات الاقتصادية الألمانيه الفرنسية، ووقفت بالتالى حجرة عثرة فى سبيل تطبيق الإتفاق السياسى بين البلدين .

ولقد بدأت المفاوضات الفرنسية الألمانية فى المجال الاقتصادى على أساس مشروع تقدم به الألمان لتصفية الديون المغربية ،وتقديم قرض جديد المخزن حتى يتمكن من القيام بهذه العملية ، وكذلك القيام بمشروعات جديدة . ووافق الطرفان على ضرورة تقديم قرض جديد للمغرب يتراوح بين ٧٠ ، ٨٠ مليون فرنك ، بضمان فائض واردات الجمارك واحتكار بيع التبغ والأفيون والكيف وعائدات المخزن من المدن الساحلية . ولما كان نصيب فرنسا فى هذا القرض هو نصيب الاسد فنجد أن الألمانيين قد وافقوا على ترك الفرنسيين يفاوضون السلطان فى هذه المسألة ، كما وافق الألمان على أن تكون واردات الجمارك التى تضمن هذا القرض تحت اشراف فرنسى ، وكذلك الأمر بالنسبة لعائدات المدن الساحلية . ووافق الالمان على أن تشرك فرنسا ما ترغب من رعايا الدول فى هذه المشروعات ، وخاصة من إنجلترا وإسبانيا ، ولكن على أساس أن يكون ذلك من نصيبها وداخل نطاق حصتها .

ولقد اتفق رجال الأعمال الفرنسيين والألمان على إنشاء شركة لاحتكار التبغ يكون لفرنسا فيها ٣٦٫٥ ٪ من الاسهم ولكل من المانيا وإسبانيا ١٧ ٪ ولا يزيد نصيب أى دولة أخرى عن ٥ ٪ كما اتفقوا على إنشاء الشركة المغربية العامة للاشغال العمومية ، ويكون لفرنسا فيها ٥٠ ٪ من

رأس المال ، ولالمانيا ٣٠ ٪ ولانجلترا ٥ر٦ ٪ والباقى يوزع على اسبانيا وايطاليا وبلجيكا والسويد والبرتغال ، ويتكون مجلس ادارة هذه الشركة من ١٢ عضوا سته من الفرنسيين ، واربعة من الالمان منهم نائب الرئيس ، وانجليزى واحد ، واسبانى واحد .

والواقع أن هذا الاتفاق قد ميز تمام التمييز بين المجال الاقتصادى والمجال السياسى للنشاط الاستعمارى الاوربى فى المغرب . ذلك أنه ترك لفرنسا كل مايتعلق بالمجال السياسى ، واشرك المانيا معها ، وعلى قدم المساواة ، فى كل مايتعلق بالشئون الاقتصادية . وكانت هذه الانفاقية تتمم اتفاقية شهر فبراير سنة ١٩٠٩ . وكان من الممكن البدء فى العمل ، والاستمرار فى الاستغلال ، وخاصة بعد تكوين هاتين الشركتين ، وبدأت الشركة المغربية فى دراسة عدة مشروعات لإنشاء خط للترام فى طنجة ، ولاقامة بعض المنارات ، ولإنشاء بعض الطـــرق والسكك الحديدية . إلا أن الصعوبات بدأت فى الظهور ، خاصة وأن بريطانيا اعترضت بقـلة نصيبها فى هذه الشركات ، وخاصة فيما يتعلق بانشاء المنارات ، وطالبت بعرض مشروع إنشائها فى مناقصة عامة ، تشترك فيها أى شركة ، ومن اية دولة ، فعمل ذلك على عرقلة المشروع . ثم جاءت بعد ذلك مشروعات إنشاء السكك الحديدية ، وبشكل هدد الوصول إلى أى تعاون ممكن ، وحتى فى الميدان الاقتصادى ، بين من يحاولون العمل سويا على استغلال المغرب .

وكانت السلطات العسكرية الفرنسية تطالب بانشاء خـط حديدى من الدار البيضاء إلى سطات ، وكذلك خط من للامغنية إلى وجدة ثم تاوريرت فى شرق المغرب . ووافقت الحكومة الفرنسية على هذه المطالب ، ورصدت لها المبالغ اللازمة ، ولكن الحكومة الالمانية اعترضت على خط الشاوية وعلى

أساس ضرورة وضع المصالح التجارية فى المقام الاول ، كما اعترضت بضرورة خضوع عملية إنشاء الخـــط الحديدى الداخلى لمناقصة دولية . فأجابت فرنسا بأنهـا ستنشىء هذا الخط على نفقتها ، وستضعه فى نفس الوقت فى خدمة التجارة الاجنبية ، ودون تمييز فى المعاملة بين من يستخدمونها . ولكن المانيا طالبت بأن يوضع الخط الشرقى المار بوجدة كذلك فى خدمة التجارة الاجنبية ، وبنفس الشروط ، فوافقت فرنسا على ذلك أيضا . وعادت المانيا إلى الاعتراض على مد الخط الشرقى من وجدة بعـــد ذلك إلى تاوريرت ، وشرحت أن هذه العملية ستوصل فرنسا إلى فـاس ، مادامت قد أوصلتها إلى ممر تازا . ورغم أن قوات الفرنسيين كانت تحتل كل المنطقة الشرقية فى ذلك الوقت ، وتصـل إلى مشارف تاوريرت ، وكان من الصعب على أية دولة أخرى أن تقوم بانشاء سكة حديدية فى أرض محتـلة ، فان المانيا قد أصرت على موقفها ، وهـــدفت من وراء ذلك إلى إعادة بحث كل مسائل السكك الحديدية فى المغرب ، ومن أساسها . ولقد أصرت المانيا على ضرورة عدم احتكار هذه الخطوط الحديدية لأية دولة ، وطالبت بضرورة مشاركة المانيا فى توريد المهمات اللازمة ، من قضبان وخلافة ، لاتمام هذا المشروع . ومدت هذه الطلبات إلى بقية الخطوط الآخرى ، خاصة وأنها كانت جميعا قابلة للمـد أو للامتداد بعد ذلك صوب الداخل . ورأت المانيا أن فرنسا تهتم بانشاء خـط السكة الحديدية من الدار البيضاء صوب الداخل ، وهو خط عسكرى يخدم قوات احتلالها المتوغلة ، اكثر من اهتمامها بربط طنجة أو العرائش بمدينة فاس . وكان هذا الخط الاخير يخـدم المصالح التجارية اكثر من خدمته للمصالح العسكرية . وكانت فرنسا ترى أن إنشاء الخط العسكرى من الدار البيضاء إلى سطات ، وعلى نفقتها لايتعارض مع قيام

الشركة العامة المغربية بالمشاركة في إنشاء الخط الشرقي من للامغنية إلى وجدة ثم تاوريرت ، وتشارك رؤوس الاموال الالمانية في هذه العملية عن طريق هذه الشركة العامة المغربية . ولكن فرنسا اعترضت على اعطاء الاولوية في مشروعات السكك الحديدية لخط طنجة فاس. ووافق الالمان على أن تشرف الهندسة العسكرية على إنشاء الخط العسكرى فى الشرق ، ولكن على أساس أن تعهد به إلى الشركة العامة المغربية ، ووافقوا على اشراف نفس الهندسة العسكرية على الخط الغربي ، ولكن على أساس أن تعهد به كذلك إلى الشركة العامة المغربية . واشترطت المانيا استخدام ادوات البناء الالمانية والفرنسية فى العملية ، وكذلك أمر اعطاء الاولوية لخط طنجة فاس ، والذى يمر عن طريق العرائش ، وذلك بعد المشروعين الاولين ، من الشرق ومن الغرب . وإذا ظهر فى ذلك الوقت وكأن مشكلات السكك الحديدية فى المغرب قد انتهت بين فرنسا والمانيا إلا أن الاحداث الخارجية ، وتفاقم الاوضاع الداخلية وبدء تأزم الامور إدت إلى مشكلات انعكست على هذه المشروعات . وجاء تدخل الفرنسيين فى فاس لكى يدفع المانيا إلى عدم التساهل مع فرنسا حتى تضيف مشكلة السكك الحديدية إلى بقية المشكلات التى تتطلب حلا سريعا بين الدولتين ، وعلى أساس حصول المانيا على تعويض فى مكان آخر من العالم ، قبل أن تتنازل عما لها من «حقوق» فى المغرب الاقصى .

ولكن إذا كانت فرنسا قد فشلت فى الوصول فى ذلك الوقت إلى تفاهم مع المانيا فانها قد نجحت فى أن تتفق مع الحكومة المغربية . ثم تتفق بعد ذلك مع الحكومة الاسبانية ، واستخدمت هذه الاتفاقيات ، بالاضافة إلى ما حصلت عليه من تراجع فى موقف المانيا ، أساسا لزيادة ضغطها الاستعمارى ، وتمهيداً لسيطرتها على المغرب الاقصى .

وكان موقف المولى عبدالحفيظ صعبا، خاصة وأنه كان لا يسهل عليه أن يوفق بين وجهات نظر زعماء الشعب الذين اختاروه للقيام بعملية الجهاد ضد الاجانب، وبين التزاماته الدولية التي اشترطت الدول الاوربية اعترافه بها لكي تعترف به سلطانا شرعيا على البلاد وإن عملية التوازن أو محاولة الوصول إلى التوازن التي قام بها المولى عبد الحفيظ بين هذين الالتزامين هي التي اثرت اكبر تأثير على علاقته بشعبه من ناحية، وعلاقته بالدول الاستعمارية الطامعة من ناحية ثانية، والتي كان فشله في الوصول اليها هي أساس فقده لعرشه وفقد البلاد لاستقلالها.

وكان الفرنسيون يحتلون منطقة الشاوية ومنطقة وجدة علاوة على منطقة بني يزناسن، وانتهز الاسبانيون الفرصة لتوسيع مناطق احتلالهم في شمال البلاد. هذا علاوة على أن الروجي كان لا يزال يسيطر على اقليم هام في شمال شرقي البلاد، وكانت الثورات قد اخذت في الانتشار والاتساع في كثير من المناطق، وقام بعض اعضاء الاسرة الشريفية نفسها، وبعض اخوة السلطان، مثل المولى محمد، وبعض الشرفاء، مثل الشريف الكتاني، بقيادتها وحتى في وجه السلطان. وكان هذا الموقف غير المستتب يتطلب من السلطان زيادة المجهودات العسكرية، ويتطلب منه بالتالي زيادة الانفاق، وفي الوقت الذي كانت فيه الخزينة خاوية، واحتاج فيه إلى مزيد من القروض. لقد صعب على المولى عبد الحفيظ أن يعمل على استتباب الامن والنظام بدون أموال، وصعب عليه الحصول على هذه الاموال مادامت بلادة غير مستقرة. وكان من الطبيعي ان يلتجيء إلى الخارج للحصول على بعض القروض، في الوقت الذي كان فيه الرأي العام الوطني في البلاد يطلب منه أن يترأس عملية الجهاد لتحرير البلاد من الاجانب. وهكذا كان على المولى عبدالحفيظ

أن يسير فى حلقة مفرغة وفى جو ملىء بالمتناقضات . وإذا كان المولى عبد الحفيظ قد فكر فى امكانية الاعتماد على مساعدة المانيا فانه وجد تقاربا فرنسيا المانيا يتبلور مع اتفاقية سنة ١٩٠٩ بين الدولتين . وإذا كان المولى عبد الحفيظ قد عمل بالفعل على الاستعانة ببعض الضباط الاتراك التى كانت حكومة الثورة فى تركيا قد سمحت لهم بالعمل لديه فان فرنسا ستقوم بالضغط عليه للتخلى عن هذه الفكرة ، ولطرد هؤلاء الضباط . وإذا كان المولى عبد الحفيظ قد تمكن من مهادنة الريسولى ، وعلى أساس تكليفة بحكم الاقليم الشمالى الغربى وجمع الضرائب منه ، فان قيادات اقطاعية جديدة قد ظهرت فى جنوب البلاد وأخذت فى تهديد سلطته تهديداً مباشراً . وإذا كان المولى عبد الحفيظ قد نجح فى أسر الروجى واحضارة إلى فاس واعدامه فان القبائل المحيطه بمكناس قد اعلنت الثورة، وبشكل أدى إلى انصالها بقبائل زعير الثائرة ، وأدى بالتالى إلى تهديد المواصلات بين الرباط وفاس . لقد أصبح المولى عبد الحفيظ عاجزا عن ادارة دولته ، أوحتى عن تحريك قواته العسكرية من منطقة لاخرى داخل بلاده ، ودفعه ذلك إلى الاعتماد على القوات الاجنبية ، فى الوقت الذى كان الضغط الشعبى عليه يجبره فيه على ضرورة الجهاد لاجلائها عن البلاد . ومع هذه المتناقضات كان على المولى عبد الحفيظ أن يتعامل مع الفرنسيين ، ويتعامل مع الاسبانيين ، ودون قوة داخلية يستند اليها ، ودون معونة حتى دبلوماسية يفكر فى أن تأتيه من الخارج .

لقد اضطر المولى عبد الحفيظ إلى الدخول فى مفاوضات مع فرنسا لاجلاء القوات الفرنسية عن الشاوية ووجدة ، وكذلك لتسوية المشكلات المالية الناتجه عن الديون السابقة ، والتى كان عليه أن يدفع جزءا كبيرا منها ،

علاوة على الغرامات الناتجة عن حوادث الدار البيضاء ، وكذلك نفقات قوات الاحتلال الفرنسية التي نزلت في الدار البيضاء واحتلت وجدة باسم العمل على استتباب الأمن والنظام ، وباسم السلطان ومجموع الدول . ولقد ربطت فرنسا بين هاتين المشكلتين : المشكله المالية والمشكله العسكرية ، واستغلت الضيق المالي المغربي لكي تجبر السلطان على تقديم تنازلات بشأن الاحتلال ، كما اتخذت قوات احتلالها وسيلة للضغط على السلطان ولزيادة نفقاته ، وبالتالي لمنعه من الخروج من الضائقة المالية . واستمرت هذه المفاوضات بين المولى عبد الحفيظ والفرنسيين خلال شهر فبراير ومارس سنة ١٩٠٩ ، وقدرت فرنسا نفقات الاحتلال بـ ٧٠ مليون فرنك في الوقت الذي وصلت فيه ديون المغرب السابقة إلى مثل هذا المبلغ ، وكان نصفها قد استحق الوفاء ، هذا علاوة عن التعويضات التي طالبت بها باسم رعاياها ، ونتيجة لحوادث الدار البيضاء . وإذا كان السلطان قد استعد لدفع نفقات الاحتلال ، وأشار بفرض ضريبه تبلغ ٢ر٥ مليون فرنك على قبائل الشاوية فانه كان يرغب في أن تتنازل فرنسا قليلا وتساعده في مشاركة الاجانب والمحميين في دفع جزء من الضرائب كذلك . كما طلب إلى فرنسا أن تسهل علية عملية الدفع وتقوم بامهاله حتى يتمكن من السير بادارة البلاد . وفي نفس الوقت أصر المولى عبد الحفيظ على ضرورة جلاء القوات الفرنسية عن الاراضى المغربية حتى يستتب له الامر حيال شعبه وفي بلادة . ولكن الاوساط الاستعمارية الفرنسية كانت غير راغبه في سحب قواتها من المغرب الا بعد الحصول على ضمانات جديدة تتعلق بالأمن واستتبابه ، كما تتعلق بشروط دفع السلطان لالتزاماته . واقترحت فرنسا سحب قواتها من المغرب ، ولكن بطريقة تدريجية ، فتقوم في منطقة الشاوية بسحب القوات صوب الدار البيضاء ، ولكن

على أساس احتفاظها ببعض المراكز التى تحيط بهذه المدينة وتشرف عليها ، مثل بير الرشيد وقاعة مديونة ، وكذلك على أساس الاحتفاظ بعامل الدار البيضاء ، مولاى الامين ، الذى كانت فرنسا ترى فيه رجلا يصلح للتعامل معها ، وكذلك على أساس الاحتفاظ بالقوات شبه العسكرية التى قامت فرنسا بتجنيدها فى المنطقة ، وهى قوات «القوم» ، والتى كان يشرف عليها ويقودها عدد من الضباط الفرنسيين . ولكن المولى عبد الحفيظ كان يرغب فى تغيير عامل الدار البيضاء ، ودون الاضرار به ، كما كان يفضل انسحاب القوات الفرنسية إلى داخل مدينة الدار البيضاء نفسها ، وكذلك عدم الاعتماد على قوات « القوم » . وانتهى الامر بأن يتفق الطرفان على اخلاء الفرنسيين لمنطقة الشاوية بعد وصول قوات المخزن واحتلالها لهذه المنطقه ، وكذلك على ابقاء القواد فى مناصبهم ، وابقاء المنشآت التى قامت بها قوات الاحتلال من برق وجسور وسكك حديدية واستخدامها تحت سلطة المخزن . أما فيما يتعلق بمنطقة وجدة فقد أظهر الفرنسيون تشدداً واضحا ، واصروا على ضرورة تطبيق اتفاقيات سنة ١٩٠١ ، سنة ١٩٠٢ وأن يشرفوا على هذه المنطقة بقوات بوليس مغربى فرنسى ، وأن يحتفظوا ببعض المناطق بدعوى ضرورتها لحماية الحدود الجزائرية . ولقد الح السلطان على ضرورة اخلاء وجدة بعد وصوله اليها ووضعه قوات كافية فيها ، وابدى استعدادة لتطبيق اتفاقيات الحدود السابقة ، ولكنه اضطر باتفاقية ٢٣ مارس التى اعترفت باخلاء الفرنسيين لهذه المدينة ولبعض المناطق الشرقية ، اعترف ببقاء الفرنسيين فى اراضى بعض القبائل القريبه من الحدود ، وكذلك على استلام المنشآت التى قام بها الفرنسيون فى هذه المناطق ، وضم قيمتها لنفقات الاحتلال التى ستسوى تسوية عامة بعد ذلك فى باريس . ونجحت فرنسا فى ذلك الوقت فى اجبار

السلطان على تعيين أحد المهندسين الفرنسيين كمستشار عام للاشغال العمومية فى المخزن ، وعلى تقديم وعد بعدم الالتجاء لغير الفرنسيين فى عملية تدريب جيشة . وانتقلت المفاوضات بعد ذلك إلى باريس لاتمام هذه الاتفاقيات بين سفارة مغربية برئاسة سى المقرى وبين وزارة الخارجية الفرنسية .

وكانت وجهات النظر الفرنسية تتلخص فى ضرورة الابقاء على قوات القوم للمحافظة على النظام فى منطقة الشاوية وعدم سحبهم منها إلا بعد أن يتمكن المخزن من استبدالها بقوات مغربية تشرف على تدريبها البعثة العسكرية الفرنسية ، وتثبت قدرتها على المحافظة على الأمن والنظام . وأصرت فرنسا رغم اعترافها بأن الدار البيضاء جزء لا يتميز من الاراضى المغربية على أنهـا لن تنسحب من هذه المدينة إلا بعد أن يقوم المخزن بدفع نفقات الاحتلال والتعويضات . وكذلك أصرت فرنسا على ضرورة تدخل المخزن لعـدم تشجيع أو تأييد ماء العينين وقادة الصحراء وموريتانيا الذين كانوا يجاهدون ضد القوات الفرنسية فى الجنوب ، وأن يصدر السلطان أوامر بهـذا المعنى إلى سلطات السوس ووادى نون ، يكلفهم فيها بعدم تزويد هؤلاء القادة بأى أسلحة أو امداد او تموين . وطلبت فرنسا تعـيين مفوضين ساميين ، فرنسى ومغربي لمنطقة الحدود الجزائرية ، وذلك للاشتراك فى عملية تعيين القياد وعزلهم ، وفى تنظيم قوات بوليس لهذه المنطقة على أن يقوم عدد من الضباط الفرنسيين والجزائريين بالاشراف عليها ، وتحت قيادة فرنسية . وحينما يزداد عدد قوات الحدود الجديدة إلى الف رجل ، وترى فرنسا أنها قد أصبحت قادرة على القيام بمهمتها ، عندئذ تبدأ القوات الفرنسية فى الانسحاب من شرق المغرب إلى داخـــل الجزائر ، وبالتدريج . أما فيما يتعلق بالشئون المالية فان فرنسا أبدت استعدادها لتقديم قرض جديد يصل إلى ٩٠ مليون فرنك يدفع على أقساط سنوية ولمدة ٧٥

سنة ، حتى يتمكن المخزن من دفع نفقات الاحتلال ، وجزءا من ديونه التى استحقت الدفع ، ولكن من اللازم أن يقدم المخزن ضمانات جديدة لهذا الدين الجديد . وطلبت فرنسا أن يكون الفائض الحر من واردات الجمارك وعوائد التبغ ونصف الضريبة العقارية وحاصلات الاملاك الاميرية ضامنا لهذا الدين الجديد ، وأن توضع بالتالى هذه الموارد تحت اشراف فرنسى حتى تضمن فرنسا وفاء المغرب بتعهداته المالية .

لقد كان من الواضح أن هذه العملية تسعى إلى اغراق المغرب ، وبشكل نهائى . ولذلك فان الوفد المغربى قد حاول أن يرفض كثيرا من هذه الاشتراطات أو يخفف من حدتها . ثم عمد بعد ذلك إلى كسب الوقت حين وصل إلى اتفاق مبدئى فى ١٤ أغسطس وطلب عرضه على السلطان. وتباطأ السلطان من ناحيته فى الموافقة على هذا الاتفاق ، وربما استند فى ذلك إلى انتصاراته ضد الروجى . وإلى حصوله على كمية من البنادق والمدافع من المانيا وبلجيكا وانجلترا ، وكذلك حصوله على عدد من الضباط الاتراك الذين اجازت حكومة الاتحاد والترقى خدمتهم فى القوات المسلحة المغربية . وكذلك حاول المولى عبد الحفيظ أن يحصل على تأييد المانيا له عن طريق بعثة أرسلها إلى برلين . ولكن فرنسا استخدمت الضغط لكى تحصل على موافقة السلطان على طلباتها . واعطت فرنسا للسلطان مهلة لمدة ٤٨ ساعة لكى يوافق على هذه الاتفاقية ولمنح سى المقرى الصلاحية اللازمة للتوقيع عليها ، وتسريح جميع الضباط الاتراك . وفى حالة رفض السلطان فعلى فرنسا أن تتخذ الوسائل اللازمة ، والتى تبدأ بسحب الجالية الفرنسية من فاس ، ثم تستمر مع استيلاء فرنسا على جمارك الدار البيضاء ، وتستمر بعد ذلك فى شكل احتلال الرباط وأزمور وبعض مناطق الحدود ، أى أن فرنسا ستستولى على ممتلكات مغربية

وتوسع منطقة احتلالها في المغرب . واتصلت فرنسا بالدول الاوربية لكي تقوم بسحب قناصلها ورعاياها من فاس في نفس الوقت الذي ينسحب فيه الفرنسيون . وحتى المانيا لم تعارض في هذه الخطة . وبقى السلطان بمفردة في الميدان ، وحاول أن يحتفظ بالضباط الاتراك ، ولكن دون جدوى . وحاول أن يقوم بنفسه بالتوقيع على هذه الاتفاقية ، ولكن الفرنسيين رفضوا إلا أن يتم التوقيع عليها في باريس نفسها ، ودون تأخير . وتم التراجع ، وصدق المغرب على الاتفاقية في ٤ مارس سنة ١٩١٠ .

ولقد تم عقد القرض المغربي الجديد في ١٧ مايو ، وخصص لتصفية ديون المخزن ولدفع تعويضات الدار البيضاء . وكانت ضربة قاسية اصابت المولى عبد الحفيظ في الصميم ، وكانت خطوة تالية ومكملة لموافقة المولى عبد العزيز على اتفاقية الجزيرة . هذا من ناحية الشعب . أما من الناحية المالية فلقد كان هذا القرض الجديد في صالح اصحاب الديون الاجانب ، وحرم السلطان من موارد كان يتمتع بها حتى ذلك الوقت ، وحرمه بالتالى من امكانية الانفاق حتى على قواته المسلحة . ولقد كانت فرنسا تعلم أن هذه الاتفاقية تعني وقوف المغاربة في وجه المولى عبد الحفيظ ، ولكنها كانت تبحث عن مصالحها المادية وركائزها الاستراتيجية قبل التفكير في المغرب أو في سلطان المغرب . مادام في وسعها أن تجد بديلا عنه يهيىء لها وسائل الاستغلال الاستعماري ، أو يسمح لها بالاستمرار في العملية . وكان اعتمادها على القوة المسلحة ، حتى وإن كان ذلك باسم استتباب الأمن والنظام في بلاد السلطان ، يعني استخدام القوة لتأييد حركة الاستغلال الرأسمالي الاستعماري . واستندت فرنسا إلى هذه الاتفاقية لزيادة ضغطها على المغرب ، كما استندت اليها للوصول إلى اتفاقيه أخرى مع اسبانيا . واصبح على

المغرب أن يخضع لضغط فرنسي اسباني ، في نفس الوقت الذي افتقر فيه إلى القوة .

وكانت اسبانيا تحاول أن تصل في المغرب إلى نفس الوضعية التي وصلت اليها فرنسا في هذا الاقليم . وكانت قد اشتركت في عملية انزال الجنود مع فرنسا إلى الدار البيضاء وإن كانت لم تشترك في عمليات الشاوية . ولما كانت المنطقة الشمالية هي التي تهم اسبانيا اكثر من منطقة الدار البيضاء فانها عملت على توسيع منطقة احتلالها هناك ، واستندت في ذلك إلى عدم استتباب الامن والنظام في المناطق المجاورة لقواعدها ، واحتلت مارشيقا ثم رأس المـين في مارس سنة ١٩٠٨ . كما أفادت اسبانيا من عدم الاستقرار السياسي في المغرب لكي تقوم في اوائل سنة ١٩٠٩ باحتلال كبدانة ومناجم بني عفرور ، وقامت بهجمات متتالية من سبته على اقليم الانجارا . وكانت اسبانيا تسعى إلى الحصول على اكثر من ذلك ، إذ أنها حاولت أن تحصل من السلطان على تصريح باحتلال المرتفعات الواقعة بين طنجة وسبته ، وكذلك التصديق على امتيازات المناجم التي كان الروجي قد منحها لبعض الاسبانيين ، كما طالبت بالسماح لبعثة من المبشرين الدينيين المسيحيين بالاقامة في فاس . وإذا كان السلطان قد رفض هذه الشروط فان الاحـــداث التي نتجت عن توتر الشعور بين المغاربة والاسبانيين ، والاصطدام الذي وقع بين أهالي الريف وبين عدد من العمال الاسبانيين ، وانتهى بقتل عدد من هؤلاء العمال في ٩ يوليو سنة ١٩٠٩ كان ذريعة لقيـام اسبانيا بنفس العملية التي قامت بها فرنسا في الدار البيضاء . ولقد أسرعت اسبانيا بارسال قواتها إلى شمال المغرب وقواعدها على سواحل اقليم الريف ، واخذت في التوسع في عملياتها العسكرية ، رغم مقابلتها بمقاومة عنيفة من الاهـالي ، ورغم معارضة كل من فرنسا وبريطانيا لهذه العمليات

التي كانت تهدف اسبانيا من ورائها إلى الحصول في منطقة الريف على ماحصلت عليه فرنسا في كل من الدار البيضاء ووجدة ·

وإذا كان السلطان قد ارسل الاحتجاج تلو الآخر فان هذه الاحتجاجات كانت غير كافية ، وزادت اسبانيا من قواتها في شمال المغرب حتى بلغت خمسين الف جندي، واحتلت بعض المناطق، وبشكل بدا وكأنه يهدد بوصول القوات الاسبانية صوب تازا ، أى بقطع خط الاستراتيجية الفرنسية المار من وجدة إلى الدار البيضاء في الوسط . وظهر أمام الجميع وكأن فرنسا ستتصل إلى « فاشودا » جديدة مع اسبانيا في تازا .

وبدأت المفاوضات بين الاسبانيين والمغاربة في اوائل سنة ۱۹۱۰ ، وحاولت اسبانيا فيها أن تصل إلى نفس ماحصلت عليه فرنسا في اتفاق شهر مارس من نفس السنه مع المغرب . وأصرت على ضرورة تعيين مفوض سامى مغربى على منطقة الحدود الشمالية المجاورة للقواعد الاسبانية وللاشراف على القياد هناك ، كما أصرت على ضرورة إنشاء قوات بوليس مغربية يدربها ضباط اسبانيين، وفرض غرامة حربية ، ووضعت كل ذلك اساسا وشرطا لبدئها في جلاء قواتها عن أراضى المغرب . ولقد عارض السلطان في هذه الشروط ، ولكن اسبانيا حاولت أن تستخدم الضغط وسيله معه كذلك . وطالبت اسبانيا بمبلغ ۱۲۵ مليون بسيطه كغرامة حربية ، وحينما عرض المفاوض الاسبانى ۲۵ مليون تساهل الاسبانيون في المبلغ إلى ۸۰ ، ولكن على أساس احتلالهم لبعض المواقع الجديدة . ورفع المغاربة المبلغ إلى ۳۳ مليون ، ولكن أمام تشدد الاسبانيين وطمعهم في الاراضى المغربية وافق المغرب على دفع غرامة تصل إلى ٦٥ مليون ، وعلى أساس عدم تقديم تضحيات اقليمية . وكانت اسبانيا ترغب في اعطاء سلطات كبيرة لقوات البوليس

التى ستنشئها فى المناطق المحيطة بقواعدها . وأمام ضعف المخزن ، وخوف فرنسا من أن تصل اسبانيا إلى نفس الحقوق التى حصلت هى عليها تدخلت وزارات الخارجية الفرنسية والبريطانية فى الموضـوع وعلى أساس الضغط على اسبانيا ، وللوصول إلى حـل وسط ، وعلى حساب المغرب ، ولكنه لايعطى لاسبانيا نفس المركز والامتيازات التى حصلت عليهـــا فرنسا فى الجنوب. وانتهى الامر بعقد اتفاق ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٠ وهو الذى نص على تعين مفوض مغربى يتعاون مع مفوض اسبانى لتعـين وعزل القياد ، وعلى تنظيم قوة بوليس من ١٢٠٠ جندى يدربها ويقودها ضباط اسبانيين ،وتقوم اسبانيا بتقديم نفقاتها من حاصلة الجمارك المغربية فى منطقة مليلة . وحينما تصل هذه القوات إلى مرحلة تتمكن فيها من القيام باعمالها تبدأ القوات الاسبانية فى الانسحاب من الاراضى المحتله ، وبالتدريج . وضمنت الجمارك ورسوم المناجم ٥٥ ٪ من الغرامة الحزبية والتى وصلت إلى ٦٥ مليون بسيطة ،والتى ستدفع على ٧٥ سنة . واخيرا فان السلطان قد تعهد بتسليم سانتا كروز إلى اسبانيا فى وقت قريب .

وهكذا كانت هذه الاتفاقيات بين المانيا وفرنسا ،وبين فرنسا والمغرب، وبين المغرب وإسبانيا وسائل ضغـط إستعمارى على المغرب ، ونزعت عنه سلاحه وأدخلته فى حلقة مفرغة ، وزادت نفوذ الاجانب فى البلاد ، ودفعت بالمغاربة إلى الثـورة فى الوقت الذى أصبـح فيه المحتلون فى داخل البـــلاد .

(٤) احتلال فاس :

إزداد تفاقم الأحوال فى المغرب يوما بعد يوم وأصبح المخزن فى موقف لايحسد عليه إذ أنه عجز عن المقاومة نتيجة لاشتداد الضائقة المالية والحاح

الدائنين الأجانب عليه في الوقت الذى رفضت فيه القبائل دفع الضرائب وعجز فيه الجيش عن تحصيلها . وكان لسيطرة البعثه العسكرية الفرنسية على الجيش المغربى علاوة على سياسة المولى عبد الحفيظ المالية أكبر أثر فى دفع البلاد صوب الثورة ، وضد السلطان .

وكانت فرنسا تحاول تقوية بعثتها العسكرية فى المغرب باستمرار ، وكان بعض الضباط الفرنسيين من أعضاء هذه البعثه يشتركون فى حالات كثيرة فى الحملات التي يوجهها السلطان ضد القبائل الثائرة . واستندت فرنسا إلى ذلك وادعت أن قوات المخزن تحتاج إلى نظم جديدة تتلخص فى ضرورة الاهتمام بالضبط والربط ، ووضع خطط العمليات تحت إشراف رئيس البعثه العسكرية ، ودفع رواتب الجنود والضباط بانتظام ، حتى يتمكن جيش السلطان من القيام بالاعباء الملقاة على عاتقه . وتقدمت فرنسا بهذا البرنامج كوسيلة من وسائل الضغط على المخزن ، وأبلغت السلطان أنها لن تشترك فى عمليات التهدئة مالم يوافق على طلباتها . وإذا كان السلطان قد حاول إستغلال هذه الفرصة للاستعانة بعدد من الضباط الأتراك فانه قد اضطر بعد إنذار شهر فبراير سنة ١٩١٠ إلى فصل الضباط الأتراك ، ووعد فرنسا بعدم إستخدام أى مدربين أو ضباط غير فرنسيين . واستلمت البعثة الفرنسية العسكرية مهمة إصلاح الجيش المغربى ، وجمع مانجان قائدها القوات المغربية فى ساحة المشور فى فاس أمام المدربين الفرنسيين ، الذين قاموا بحصرها وحصر معداتها ، ثم بدأوا فى نزع أسلحتها . واستند مانجان إلى مرسوم سلطانى لإعادة تنظيم هذه القوات واختار من بين ٥٥٠٠ جندى مغربى مايقل عن ٤٠٠٠ جندى لكى يخدموا فى النظام الجديد ، ولم يصلح منهم للخدمة بعد الكشف الطبى إلا ثلاثة أرباعهم . وإذا كان الجنود المقبولين

قد خضعوا لتدريب جديد على أيدى الفرنسيين فان من فصل من الخدمة قد أمر بالسفر فوراً إلى قبائلهم ، وكانوا مادة خصبة لعدم الرضاء ولنشر روح الثورة، إستنادا إلى أن الفرنسيين قد سيطروا على جيش السلطان ، أو إستنادا إلى أن أمير المؤمنين قد اسلم جيشه لقيادة الكفار .

ولقد زاد عدد أعضاء البعثه العسكرية الفرنسية فى المغرب، وأخذت فى تدريب القوات المغربية، إلا أن أسباب عـــدم الرضاء كانت أسرع فى إنتشارها من سرعتهم فى تدريب الجنود . وجاءت سياسة المولى عبدالحفيظ المالية لكى توسع الخرق على الراقع .

كانت خزينة المغرب خاوية ، وكانت معظم موارد البـلاد خاضعة للاشراف الأوربى، ومرهونة لسداد التزامات الديون . ولقد صعب على السلطان الاستمرار فى إصلاح جيشه فى الوقت الذى افتقر فيه إلى الاموال. وأدى ذلك بالسلطان إلى أن يلتجىء من جديد إلى فرنسا طالبا الاقتراض. وكان الأمر صعبا هذه المرة، إذ أن معظم الموارد كانت مرهونة لسداد الديون السابقة . وبدلا من الحصول على ضمانات إقتصادية حاولت فرنسا أن تصل إلى ضمانات سياسية ، واضطر المولى عبد الحفيظ إلى تقديم تنازلات جديدة فى هذا الميـدان : وسافرت بعثه مغربية إلى فرنسا فى شهر نوفمبر سنة ١٩١٠ برئاسة المقرى لعقد هذا القرض. ولكن هذه البعثة اصطدمت فى أوربا بعقبات عديدة ، وخاصة بمعارضة كل من المانيا وإسبانيا . ورفضت المانيا زيادة النفوذ الفرنسى فى المغرب، فى الوقت الذى حاولت فيه إسبانيا أن تحصل على نفس إمتيـــازات فرنسا ، وبشكل يسمح باشراك مدربين إسبانيين مع المدربين الفرنسيين فى الجيش ، وباشراك موظفين إسبانيين مع الموظفين الفرنسيين فى الجمارك . كما ربطت المانيا مسألة القرض بمسألة إنشاء

السكك الحديدية . ومع هذه الصعوبات وتأخر وصول الأموال اضطر المولى عبد الحفيظ إلى زيادة الضغط في جمع الضرائب، وإستخدم في ذلك القوة، وبجنود يخضعون لقيادة فرنسية . فزادت نقمة الاهالى عليه ، ولأسباب إقتصادية ، ولأسباب سياسية .

وكان هناك قواد الجنوب الذين أخذ نفوذهم فى الإزدياد فى كل يوم ، ولقد أدى تعسف سى الجلاوى فى جمع الضرائب إلى زيادة نقمة القبائل ضد المخزن ، وخاصة قبائل الجيش التى كانت تزود المخزن فيما مضى بالمجندين نظير إمتيازات ضرائبية ، وفقدت هذه الأمتيازات بعد تطبيق النظام الجديد على أيدى البعثة العسكرية الفرنسية . ولقد تدخل سى الجلاوى بين القيادات فى منطقة الأطلس المتوسط ، وخاصة مع بنى مطير ، وبشكل دفع بهذه القبائل صوب الثورة . وتكون حلف من قبائل بنى مطير والشرارده وبدأت فى العمل فى أواخر شهر فبراير سنة ١٩١١ . وإذا كان المخزن قد حاول القضاء على هذه الثورة قبل إتساع نطاقها ، ووجه صوبها القوات النظامية الموجودة فى فاس بقيادة مانجان ، إلا أن هذه القوات فشلت فى مهمتها نتيجة لسوء الأحوال الجوية . ثم انضمت بعض القبائل الأخرى إلى القبائل الثائرة ، وهاجمت معسكر مانجان نفسه ، ثم بدأت فى التوجه صوب فاس وعسكرت حولها ، وبشكل يمنع قوات مانجان من الدخول إلى العاصمة ، وبقطع خط المواصلات بين العاصمة والساحل . واضطر السلطان إلى الدخول بنفسه فى مفاوضات مع قياد هذه القبائل لأنهاء الثورة . وفشلت هذه المفاوضات، وأخذت القبائل الثائرة فى مهاجمة بعض القرى والدوائر المحيطة بفاس . واستأنف القتال على نطاق واسع، واضطر مانجان إلى محاولة الدفاع عن فاس نفسها بعد أن ترك القومندان

بريمون على رأس قوات المخزن الموجودة خارج العاصمة . ونشب خلاف بين السلطان ، الذى كان يرغب فى اشتراك كل قوات المخزن فى عملية الدفاع عن العاصمة ، وبين مانجان الذى كان يصر على ضرورة ابقاء جزء هام من هذه القوات خارج العاصمة ، حتى يتمكن من الاحتفاظ بالطريق المؤدى من طنجة إلى فاس مفتوحا . وعجز المولى عبد الحفيظ عن السيطرة على الموقف ، خاصة وأن قيادة الفرنسيين لقواته المغربية كانت تثير روح الثورة والجهاد فى نفوس كل المغاربة . وجاء فشل قوات المخزن أمام الثوار يوم ٢٦ مارس لكى يذكى من روح الثورة، ويزيد من تضامن الثوار الذين قاموا فى اليوم الثانى من شهر ابريل بالهجوم المباشر على مدينة فاس نفسها ، وإن كانوا قد فشلوا فى الاستيلاء عليها نتيجة لنيران المدفعية ، كما فشل أيضا فى الهجوم الذى قاموا به بعد سبعة أيام أخرى . واضطر المولى عبد الحفيظ فى منتصف شهر ابريل ، وفى نفس الوقت الذى كان يفاوض فيه مع الثوار ويعدهم بالأمان والعفو ، ويعد قوادهم بالمكافآت ، اضطر إلى أن يطلب إرسال قوات مغربية من اقليم الشاوية لنجدة العاصمة . وكان الوقت متأخراً . ورغم دخول قوات بريمون إلى العاصمة فان الثورة زادت فى ضغطها على مدينة فاس. وتمكن الثوار فى اواخر هذا الشهر من اتمام حصار العاصمة ، كما دخلوا مكناس واعلنوا المولى زين سلطانا على المغرب . واستمرت المأساة .

حدث ذلك فى الوقت الذى كان على فرنسا أن تقوم فيه بسحب قواتها من اقليم الشاوية حسب اتفاقية شهر مارس سنة ١٩١٠. ولكن النيه الفرنسية لم تكن خالصة فى أمر هذا الانسحاب ، وكان موقف موانييه فى الدار البيضاء يشبه موقف ليوتى فى وجدة ، ويسعى إلى الوصول إلى فاس .

وبدلا من أن تبدأ القوات الفرنسية فى الانسحاب ، تجاوزت قوة فرنسية اقليم الشاوية فى ١٤ يناير واخترقت منطقة قبيلة زعير ، ووقعت موقعة مع رجال هذه القبيلة انتهت بقتل الملازم مارشان ، قائد هذه القـوة ، مع عدد من رجاله. واستغل موانييه هذه العملية لكى يطالب بتعزيز قواته فى اقليم الشاوية بدلا من سحبها ، ووجـدت هذه المطالب اذنا صاغية من العناصر الاستعمارية فى الوزارات الفرنسية نفسها . وكانت فرنسا تعلم أن تعزيز قواتها فى الشاوية بدلا من سحبها يعنى العمـل على زيادة اشعال الثورة فى المغرب ، ولكن فرنسا استمرت فى سياستها . وجاءت الثـــورة التى نشبت حول فاس لكى تدفع فرنسا صوب التدخل، بدلا من أن تبدأ فى الانسحاب. وجاءت البعثة المغربية إلى باريس طالبة المساعدة المـالية ، واللازمة للقيام بالاصلاحات التى أصرت عليها فرنسا لكى تساعد على زيادة توغل الفرنسيين فى البلاد . وإذا كان السلطان مستعدا فى ذلك الوقت لبـــذل جهوده لمنع انتشار الفوضى، فانه كان على استعداد لـكى يدرس مع الحكومة الفرنسية نفسها الوسائل اللازمة للقضاء على هذه الفوضى ، حتى وإن اضطرة الأمر إلى طلب مساعدة فرنسا « للمحافظة على عرشه واستقلاله وسيادته وفقا لميثاق الجزيرة ، وله وللسلاطين من بعده . » (١)

لقد أسقط فى يد السلطان ، وانتهى الوقت الذى كان يمكنه فيه أن يطالب بانسحاب الفرنسيين من المغرب . إنه يحتاج إلى الأموال ، وللقيام بالاصلاحات التى فرضتها فرنسا عليه ، ومستعد لتقـديم تنازلات سياسية ، بل يرجو أن تقبل فرنسا الدفاع عنه وعن أسرته .

---

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثانية المجلد ١٣ . وثيقـة رقم ١٨٤ . من سى المقرى الى كروبى .

وكانت فرصة فريدة بالنسبة لفرنسا التى وعدت بدراسة الموقف مع السلطان فى حالة حدوث اضطرابات خطيرة تمس الأمن العام ، ووعدت بتقديم مساعدتها للسلطان فى المناطق التى يحق لوكلائها ولسلطاتها ممارسة عملها فيها ، وبشكل يعمل على المحافظة على سيادة السلطان واستقلاله . كما وعدت فرنسا بالاتفاق مع المخزن لاتخاذ نفس الموقف بالنسبه للسلاطين من بعده . وإذا كانت فرنسا لم تصل إلى اتفاق فى ذلك الوقت مع البعثة المغربية الموجودة فى باريس ، وذلك بسبب معارضة كل من اسبانيا والمانيا ، فما لاشك فيه هو أن طلب السلطان المساعدة من فرنسا فى حالة قيام الاضطرابات قد شجع هذه الدولة على التدخل فى مسألة الاضطرابات الناشئه حول فاس . وسعت الحكومة الفرنسية للحصول على موافقة الدول الاوربية على التدخل الفرنسى فى هذه المنطقة بدعوى أنه يهدف حماية أرواح الرعايا الأوربيين المهددين فى هذه المدينة ، ونصحت السلطان بأن يتقدم بنفسه بطلب مثل هذه المساعدة، حتى لا تظهر فرنسا بمظهر المعتدى. ومنذ أول شهر أبريل كانت فرنسا قد عقدت العزم على التدخل فى فاس،وذلك عن طريق زحف قواتها من الدار البيضاء حتى الرباط، واتخاذها نقطة إرتكاز فى الزحف صوب الداخل ، صوب العاصمة .

ونلاحظ أن موقف انجلترا لم يكن معارضا لأى تدابير تتخذها فرنسا وترى أنها ضرورية للمحافظة على الأمن والنظام فى المغرب . ولكن انجلترا كانت تخشى من أن تؤدى هذه العملية الفرنسية الجديدة إلى ثورة عامة فى المغرب، وتؤدى بالتالى إلى كارثة. وكانت انجلترا ترحب بمحاولة تأييد فرنسا للسلطان ومساعدتها له للاحتفاظ بعرشه ، ولكنها كانت تخشى من أن هذه العملية ستطيل من أجل العمليات الحربية المؤقتة ، وتجبر فرنسا

على عدم التمكن من مغادرة البلاد ، وبشكل قد يسمح بتدخل المانيا . ولكن الظروف الدولية جاءت من ناحية أخرى لكى تجبر بريطانيا على الوقوف إلى جانب فرنسا،وخاصة أمام المعارضة الألمانية للمشروعات الفرنسية فى عملية إحتـــلال فاس . وكانت نفس الظروف الدولية هى التى أجبرت بريطانيـا على التدخل لدى حكومة مدريد ،التى حاولت أن تستفيد من عملية إحتـلال فاس لكى تقـوم باحتلال بعض المناطق الشمالية من سلطنة المغرب.

ولقد ادعت إسبانيا فى أول الأمر أن زحف القوات الفرنسية من الدار البيضاء والرباط صوب فاس سيؤدى إلى هياج الرأى العام فى كل المغرب، وسيهدد مصالحها فى الاقليم الشمالى منـه ، وإذا كان على فرنسا أن ترسل قواتها إلى فاس فان من حق إسبانيا أن ترسل قواتهـا كذلك إلى المناطق الشمالية ، وتكلفها بنفس العملية قبل أن يفلت الزمام من الدول الأوربية أو تضيـع حقوق إسبانيا عليها . وكان من الواضح أن إسبانيا تحاول الحصول على حق معاملة المثل فى المغرب ، وهـددت بأن تنسحب من اتفاقيات سنة ١٩٠٤. ولقد واصلت إسبانيا محاولاتها لشرح ضرورة تدخلها فى الاقليم الشمالى ، وأظهرت فى نفس الوقت خشيتها من أن يؤدى دخول القوات الفرنسية إلى فاس إلى وقوع السلطان تحت سيطرة الفرنسيين ، وبشكل يسمح لفرنسا باعلان الحماية على كل المغرب ، وبشكل يتعارض مع الحقوق التى حصلت إسبانيا عليها فى النطاق الدولى . وبناء على ذلك طالبت إسبانيا بعدم وقوف فرنسا فى وجهها إذا ماشعرت إسبانيا بأن من حقها أن تتصرف فى المنطقه الشمالية بنفس الطريقة التى تهدف من ورائها

فرنسا المحافظة على الأمن والنظام فى اقليم فاس. والواقع أن إسبانيا كانت تسعى إلى احتلال العرائش وتطوان، حتى لا تتمكن فرنسا من السيطرة فعليا على كل المغرب الأقصى . وكان فى وسع اسبانيا أن تستند إلى معارضة المانيا لفرنسا حتى تصل الى أقصى ما يمكنها الوصول اليه من مكاسب .

وإذا كانت فرنسا قد ادعت فى ذلك الوقت أن المغرب قد بلغ حالة من الفوضى والاضطراب تحتم تدخل قواتها المسلحة فيه، فانها قد أصرت حيال إسبانيا على أن الأحوال السائدة هناك لا تزيد على مجرد اعلان بعض القبائل عصيانها تجاه السلطان. وكانت فرنسا تحاول تهدئة اسبانيا، وكانت تخشى من أن تتمكن المانيا من وضعها فى موضع المعارض لها فى المغرب الأقصى ، إذ أن ذلك سيؤدى إلى فشل مؤتمر الجزيرة، وإلى اتخاذ كل دولة حريتها فى العمل، ما لم تتمكن الدول الأوربية من جمع مؤتمر دولى جديد ، أو تسوية المسألة فيما بينها عن طريق المساومات الدولية .

ولما زادت انجلترا من تأييدها لموقف فرنسا حيال إسبانيا اضطرت اسبانيا إلى التراجع قليلا، وطالبت بألا تمد فرنسا ميدان عملياتها شمالا فى مناطق العرائش والقصر، بل تترك العمل هنـــاك لإسبانيا ، كما طالبت بأن تقوم الدولتين بتنظيم قوات البوليس المغربيـة ، وتقـوم فرنسا بذلك فى الدار البيضاء وإسبانيا فى طنجة ، ويمتد هذا النظام مـع الفرنسيين إلى آزمور ومع الإسبانيين إلى القصر الكبير وأصيله . ولكن المطالب الإسبانية جاءت فى مذكرة طويلة ، اشتملت على عناصر متعددة ، إذ أنهـا تعرضت كذلك للأشغال العامة ولتعيين الموظفين وللنفوذ السياسى لكل من الدولتين فى المغرب، وللنفوذ المالى والقروض ، وحتى للغة الأجنبية التى تستخدم فى كل

منطقة من المنطقتين . واستندت فرنسا إلى أن هذه المذكرة تثير مشكلات عديدة تتعلق بتفاصيل كثيرة فى المسألة المغربية، وتحتاج إلى دراسة، لا يمكنها أن تتم قبل عملية انقاذ فاس من أيدى الثوار . ولذلك فان القوات الفرنسية ستواصل زحفها صوب العاصمة المغربية ، وستقوم لجان متخصصة بدراسة هذه المشكلة .

وأما بالنسبة لألمانيا فنلاحظ أن هذه الدولة قد عارضت فى مد السلطة الفرنسية فى المغرب من الساحل صوب فاس . ولكن العلاقات الفرنسية الألمانية كانت تشتمل على مشكلات كثيرة ، بعضها سياسى ، وبعضها اقتصادى ومالى . ولذلك فان المانيا قد فضلت أن تقف من المشروع الفرنسى موقف التحفظ، وهو نفس الموقف الذى وقفته من الاتفاق الودى الانجليزى الفرنسى بعد التوقيع عليه . وإذا كانت المانيا لا تشجع فرنسا على السير فى هذا السبيل ، وتلوح لها بأن هذه السياسة ستؤدى بها إلى السيطرة على الموقف فى المغرب ، وإلى إثارة مشكلات تتعارض مع الاتفاقيات الفرنسية الألمانية السابقة ، إلا أنها كانت تتخذ هذا الموقف وهى تعلم بتصميم فرنسا على سيرها على السياسة التى رسمتها لنفسها فى هذا الاقليم حتى النهاية . حقيقة أن المانيا حاولت أن تحصل من فرنسا على وعد بأنها لن تتدخل فى فاس إلا فى حالة الضرورة القصوى ، ولكن هذه الفقرة لم تكن تعنى الكثير من الناحية الدبلوماسية ، ولم تكن تعطى لفرنسا أية حقوق لاعطاء صفة الاستمرار لهذه العمليات. ولذلك فانه يمكننا القول بسهولة بأن المانيا كانت تنتظر من فرنسا أن تدخل فى هذه العملية، وبشكل يصعب عليها معه أن تقوم بالتراجع ، وعندئذ تملى المانيا شروطها على فرنسا ، سواء أكان ذلك

للحصول على أخـد الموانى الجنوبية فى المغرب، مثل ميناء موجادور ، أو ميناء أغادير ، أو تحصل على تعويض دولى واقليمى فى مكان آخر من العالم .

وأمام هذه الصعوبات صممت فرنسا على عدم التراجـع ، خاصة وأن ضغط العناصر الاستعمارية فيها ، وفى كل من الجزائر والدار البيضاء كانت تدفع بها دفعـا صوب الدخول إلى المعمعـة . وكانت المصالح الفرنسية فى المغرب قد سادت فى ذلك الوقت بشكل واضح ،وبشكل يجبرها على عـدم التراجع . حقيقة أن زحف القوات الفرنسية من الدار البيضاء صوب فاس كان سببا وجيها لزيادة ثورة الرأى العـام المغربى على السلطان فى فاس ، أى أنه كان بمثابة القاء البترول على النار ، ولكن فرنسا لم تكن قادرة على ترك السلطان كما هو عليه فى عاصمته المحاصرة ، وكان اعلان الثوار للمولى زين سلطانا فى مكناس سببا آخر يحتم على فرنسا التدخل . ولم تكن فرنسا تسعى بهذا التدخل إلى ارضاء الرأى العام المغربى أو المحافظة على سلطة السلطان ووحدة اراضيه ، إذ أنها كانت قد استشارت المولى عبد العزيز ، السلطان السابق المعزول والمقيم فى طنجة،وأشار عليها بتنحية عبد الحفيظ . وكان التوغل الفرنسى العسكرى صوب فاس لا يهـدف إلا الاحتفاظ بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الفرنسية فى الاقليم، حتى ولو أدى الأمر إلى فقدان المولى عبد الحفيظ شعبيته،وفقدانه عرشه ، وحتى ولو أدى الأمر إلى قيام القوات العسكرية الفرنسية بعمليات تهدئة لمناطق بأكملها، يمكن أن ينتج عنها فتح الطريق من المحيط الأطلسى إلى حدود الجزائر للتجارة ،وسيطرة الفرنسيين على موارد البلاد .

واصدرت الحكومة الفرنسية أوامرها إلى الجنرال موانييه باعداد فرقة سريعة الحركة للسير من الدار البيضاء حتى الرباط والقنيطرة، ومنها تتجه صوب الشرق لكى تصل إلى فاس عن طريق مكناس. وكانت الأوامر قد صدرت فى نفس الوقت إلى القوات الفرنسية فى الجزائر بتعزيز الكتائب الموجودة على الحدود المغربية الشرقية. وكانت الثورة التى اختارت المولى زين فى مكناس قد أصدرت عدة بلاغات اعلنت فيها استعدادها للعودة إلى الهدوء بمجرد تخلى المولى عبد الحفيظ والقائد الجلاوى عن سلطتهما، الأول بصفته سلطانا والثانى بصفته قائداً مكروها من الأهالى. ولكن فرنسا لم تلتفت إلى ذلك، بل كان هدفها الأول هو أن تصل بقواتها إلى مدينة فاس.

ولقد أصدر الجنرال موانييه نداءاً وجهه من الرباط إلى القبائل فى ٢٨ ابريل شرح فيه أن القوات الفرنسية لاتهدف الاستيلاء على المغرب أو استعباد المغاربة، وأنها تعمل على تأمين سلامة الأوربيين، وتدعيم سلطة السلطان وتوطيد الأمن. وطلب فيه من القبائل وقف القتال وتقديم ولائها للسلطان، والا فانه سيقوم بتأديبهم. وطلب منهم تقديم خضوعهم للقواد المغاربة والفرنسيين فى الدار البيضاء، أو لأولئك الذين يقودون القوة الزاحفة صوب فاس. وأمام الثورة المعلنة فى مكناس وزحف القوات الفرنسية صوب العاصمة، اضطر المولى عبد الحفيظ إلى التوقيع على الطلب الخاص بالاستنجاد بالقوات الفرنسية لتخليص عاصمته من الثوار. ودخل الفرنسيون فاس يوم ٢١ مايو، ودخلوا مكناس فى ٧ يونيو، وأعطى المولى عبد الحفيظ أخاه المولى زين الأمان. وإذا كانت القوات الفرنسية قد استلمت تعليمات بعدم القيام بأى عمل قد ينقص من هيبة السلطان تجاه

الشعب ، فان الجنرال موانييه كان قد استلم تعليمات أخرى لكى يطلب من السلطان البدء فى جباية ضريبة الترتيب، وأن يضع المالية المغربية تحت اشراف مراقب فرنسى وأن يزيد فى اختصاصات الاشغال العامة التى يديرها فرنسى آخر ، وأن يسرع بتنظيم الجيش تحت اشراف البعثه العسكرية الفرنسية ، وأن يقدم الضمانات للأجانب بشأن اصلاح النظام القضائى . ووافق المولى عبد الحفيظ على كل ذلك .

ولقد انتهزت إسبانيا فرصة زحف القوات الفرنسية صوب فاس ، وفى الوقت الذى كانت فيه المفاوضات لاتزال مستمرة بين باريس ومدريد، لكى تعلن أن دخول الفرنسيين إلى العاصمة المغربيـــة يهدد المصالح الإسبانية. وقامت إسبانيـا باختلاق بعض الحوادث قرب العرائش وأرسلت يوم ٩ يونيو قواتها إلى هذه المدينة ، وأمرت فرقة البوليس التى كان أحد الضباط الإسبانيين يشرف عليها فى هذه المدينة بالتوجه صوب القصر الكبير . ولقد أدت هذه الحالة إلى تبرم فرنسا من تصرف إسبانيـا ، كما أدت إلى تدخل بريطانيـا لدى حكومة مدريد طالبة سحب القوات الإسبانية من القصر الكبير والعرائش . ولكن اسبانيـا أظهرت أنه يصعب عليها الانسحاب من هنـــاك مادامت القوات الفرنسية موجودة فى فاس نفسها . وإذا كانت بريطانيا قد لوحت لاسبانيا بأن هذا التصرف قد يؤدى إلى انتشار الاضطرابات فى المغرب، وقد يحدث أزمة أوربية قد ينتج عنها تقسيم المغرب، فانها وجدت أن إسبانيا ترحب بهذه الفكرة ، وترى أن المانيا ستؤيدها فى هذا الاتجاه ، خاصة وأن المانيا كانت ترغب فى الحصول على جزء من الاقاليم المغربية. فاضطرت بريطانيا إلى عدم الاستمرار فى الضغط على إسبانيا أكثر من ذلك حتى، لاتدفع بها إلى الارتماء فى أحضان المانيا . وإذا كان هذا الاشكال

قد انتهى من الناحية الدبلوماسية بأن أعلنت إسبانيا فى ٢٠ يونيو أنها قد هدفت من وراء عملياتها فى القصر الكبير إلى توطيد النظام والحصول على ضمانات للمستقبل ، وأن هذا الاحتلال سينتهى عند تنفيذ هذه الشروط ، فان ذلك لا يمنع من أن القوات الإسبانية قد أصبحت موجودة فوق الأراضى المغربية ، وبشكل يمنع فرنسا ، التى وصلت قواتها إلى فاس ، من أن تناقش بعد ذلك المصالح الإسبانية فى المنطقة الشمالية من المغرب . وكانت كل من فرنسا وإسبانيا قد وصلت إلى الميدان ، وبقى علينا أن نعرف رد الفعل الألمانى والذى تمثل فى أزمة اغادير .

(٥) ازمة اغادير : —

شحن الجو الأوربى نتيجة لتدخل فرنسا العسكرى فى المغرب الأقصى ، خاصة وأن فرنسا نفسها كانت تعلم بمعارضة المانيا لها فى هذه السياسة . وإذا كانت اسبانيا قد رفضت الأ أن ترسل قواتها إلى أجزاء معينة من الإمبراطورية الشريفة ، وهى الدولة التى قد اتفقت مع فرنسا وظلت رغم ذلك منافسة لها ، فان امكانية نزول المانيا بدورها إلى الميدان كانت تعتبر خطراً واضحا يهدد المشروعات الفرنسيــة فى المغرب ، بل ويهدد بوصول إلى حرب عالمية بين الدولتين الكبيرتين .

وكانت المانيــا ترغب فى الحصول على تعويضات واضحة نظير قيام فرنسا بالتوغل عسكريا فى سلطنه المغرب ورأت أن سلطانا لا يتمكن من الحكم الا بمساعدة الحراب الفرنسية يعجز عن تقديم الضمانات اللازمة لاستقلال بلاده ، أى أنه يعجز عن الوفاء بأهداف مؤتمر الجزيرة الخضراء الاساسية . لقد كان من اللازم الاعتراف بذلك التغيير الفعلى الذى حدث فى المغرب ، ولكن المانيا كانت تبحث عن تعويضات جـديدة لها . لقد كان احتلال

فاس يعتبر عملا تمهيديا لسيطرة فرنسا على المغرب ، وبشكل يعتبر لطمة تعطى لالمانيا ، ويصعب عليها تحملها . ولذلك فان المانيا رأت ضرورة الحصول على رهينة تجبر فرنسا على تقديم تعويض لها . وإذا كانت فرنسا قد قامت بكل ذلك لتأمين رعاياها ، وتأمين مصالحها فى هذا الاقليم ، فقد كان لالمانيا رعايا ومصالح فى كل من موجادور وأغادير، وكان فى وسع السفن الالمانية أن تصل إلى هذه الموانى لحماية مصالحها الوطنية ، وكان فى وسعها أن تبقى هناك لتمنع الدول الأخرى من احتلال هذه الموانى الهامة فى جنوب المغرب ، وكان فى وسعها بعد ذلك أن تراقب تطور الأحداث فى الاقليم ، وتفرض على فرنسا كلمتها قبل مغادرتها هذه الموانى .

والواقع أن زحف القوات الفرنسية على فاس ونزول القوات الإسبانية فى العرائش كان يعنى تقسيم المغرب إلى منطقتى نفوذ . وكانت المانيا تهتم بالاقليم الجنوبي من المغرب الذى يقع فيما وراء جبال الأطلس ، ويشتمل على وادى السوس مع امكانياته المعدنية والزراعية المتفوقة . فاذا كانت فرنسا قد اتفقت مع إسبانيا على تقسيم المغرب الى منطقتى نفوذ، وكان الاتجاه العام لهاتين الدولتين هو ترك منطقة طنجة ، المواجهة لجبل طارق، تقع تحت إدارة دولية ، يكون لبريطانيا فيها كلمة عليا ، فما هو المانع من أن يكون جنوب المغرب ، مع منطقة السوس وما وراء الأطلس وحتى المستعمرات الإسبانية فى ريو دى أورو ، منطقة نفوذ المانية ؟ إذا كانت دول الوفاق الودى قد اتفقت فيما بينها على تقسيم الاسلاب ، وكان نشاطها فى كل القارة الافريقية قد وصل بالفعل إلى تقسيم هذه القارة فيما بينها ، وفى وقت احتاجت فيه الصناعة الالمانية إلى مناطق للحصول منها على المواد الخام ، ومناطق للتسويق ، فما الذى يمنع من قصر النشاط

الفرنسى الاسبانى البريطانى حتى منطقة جبال الأطلس، وترك المنطقة الجنوبية من المغرب كمنطقة للتوسع الالمانى ، حتى وإن كان هذا التوسع هو مجرد توسع إقتصادى ؟

حقيقة أن مؤتمر الجزيرة كان قد أعطى لفرنسا حقوقا هامة فى المغرب الأقصى، ولكن زحف القوات الفرنسية على فاس ونزول القوات الاسبانية فى العرائش ، كان يعتبر سابقة سياسية ، تتعدى حدود قرارات مؤتمر الجزيرة. وإذا كانت فرنسا قد وضعت أمام الأمر الواقع ومن حليفتها إسبانيا ، حين أنزلت قواتها إلى العرائش ، وحصلت منهـا فى هذه العملية على حق معـاملة المثل ، فما الذى كان يمنع المانيا من الحصول على نفس الحق فى أقصى الجنوب المغربي، خاصة وأن أنظار بريطانيا كانت ترنو إلى المنطقة المواجهة لجبل طارق؟

لن تتراجع المانيا عن مفاتحـه فرنسا بالطريق الدبلوماسى ، وبشـكل مفتوح ، فى الحصول على تعويضات اقليمية . وإذا كانت فرنسا قد ادعت بأنها ستجلو عن فاس فان الالمان قد أصروا على أن نفوذ فرنسا سيزداد فى المغرب سواء رغبت أم لم ترغب ، وحتى الانسحاب الفرنسى من فاس كان لا يعنى عدم عودة الفرنسيين إليها فيما بعد. وان ذلك يعنى اهمال المصالح الالمانية ، وبشكل يؤدى إلى قيـام صعاب دون أى داع لها . وإذا كانت فرنسا قد اتفقت مع إسبانيا ، واتفقت مع ايطاليا ، واتفقت مع بريطانيا ، على نفوذها فى المغرب الأقصى ، فماهو الداعى الذى يمنعها من الاتفاق مع المانيا ؟ وعلى نفس الاساس ، أى المساومة أو المبادلة ؟ لقـد كان من الصعب على فرنسا أن تجيب على هـذا السؤال . وإذا كانت مسألة الالزاس واللورين تمثل عقبة كأداء فى طريق العلاقات الفرنسية الألمانية ، فما لاشك فيه أن فرنسا وإسبانيا كانت تحتاج إلى إعادة نظر على كل خريطة العالم ، ويصعب على فرنسا تجاهل علاقاتها مع المانيا فى هذا الاقليم أو ذاك . وإذا كان هـذا

الاتجاه قد وضح فى ألمانيا فان اتجاها فرنسيا حاول أن يشرح لألمانيا قبوله لفكرة التعويضات ، ولكن على أساس ألا تكون هذه التعويضات فى المغرب نفسه . وكان كامبون هو الروح المحركة لهذا الاتجاه ، بل لهذه السياسة ، وكان هو وأخيه فى لندن يعتبرا الخبيران الدبلوماسيان فى وصول هذه المشكلة إلى حل مرضى رغم العقبات الكأداء التى وقفت على الطريق . لقد كان هناك اتفاق سنة ١٩٠٩ بين فرنسا وألمانيا بشأن النفوذ الفرنسى فى المغرب ، وكان فى وسع فرنسا أن تستند اليه ، كاعتراف بتفوق نفوذها السياسى فى هذا الاقليم ، ولكن نزول قوات إسبانيا إلى العرائش كان يعطى الفرصة لألمانيا للمطالبة بتعويضات. وعلى أى حال فلقد كان للسفير الفرنسى فى برلين دورا أساسيا فى إبعاد مسألة التعويضات الألمانية عن أقاليم المغرب الأقصى ، ومحاولة البحث عن إعطاء هذه التعويضات فى أماكن أخرى من افريقية .

ولكن المانيا لم تكن ترغب فى البدء فى محادثاتها مع فرنسا دون الحصول على رهينة تستند اليها فى هذه المفاوضات . ولذلك فانها قررت ارسال سفينة حربية ، كانت هى سفينة المدفعية بانثر Panther إلى أغادير حتى تجبر فرنسا على الموافقة على مطالبها ، وفى المرحلة الأولى فى المغرب ، وفى حالة الفشل فى أماكن أخرى من افريقية . وكان تغير الوزارة الفرنسية فى ذلك الوقت ووصول كايو إلى الحكم مع دى سلف كوزيز للخارجية ، يزيد من البطاقات التى تلعب بها المانيا أمام البطاقات التى تلعب بها فرنسا . وكان رئيس الوزراء الفرنسى الجديد يوافق مبدئيا على فكرة إنهاء المسالة المغربية باعطاء تعويض لالمانيا ، وإن كان يصر على ضرورة كون هذا التعويض خارج المغرب ، وفى افريقية السوداء أو مع سكة حديد بغداد .

ولقدا استندت الحكومة الألمانية إلى نفس ما استندت اليه فرنسا وإسبانيا، وادعت أن بيوتها الموجودة فى جنوب المغرب تخشى من تحركات بين رجال القبائل ، وأنها قد طلبت منها حماية أرواحها وممتلكاتها ، ولذلك فانها قررت ارسال سفينة حربية إلى ميناء أغادير لتساعد رعاياها ولكى تحميهم وتحمى مصالحهم ، وأنها ستغادر ميناء أغادير عند عودة الأمور فى المغرب إلى حالتها السابقة . وما دامت فرنسا واسبانيا لم تناقش حقوقها التى حصلت عليها فى مؤتمر الجزيرة قبل ارسال قواتها إلى فاس والعرائش فان المانيا لا تتعرض كذلك لحقوقها الناجمة عن مؤتمر الجزيرة . وأعلنت استعدادها للدخول فى مفاوضات مع فرنسا بشأن الموضوع بأكمله . وقام السفراء الالمان بابلاغ هذه المذكرة إلى العواصم الأوربية التى يعنيها الأمر . وإذا كانت فرنسا قد رأت أن المصالح الألمانية فى جنوب المغرب هى مصالح بسيطة، فقد كان من السهل الرد عليها بأن المصالح الفرنسية نفسها فى فاس لم تكن مصالح ضخمة . وكانت المانيا قد بدأت فى الاهتمام بالثروة المعدنية لمنطقة السوس، وادعت أن المولى عبد الحفيظ قد أعطاها بعض الإمتيازات هناك قبل أن يصبح سلطانا شرعيا . وظهر من ذلك أن المانيا تحاول الحصول على جنوب المغرب كخطوه أولى وكنتيجة طبيعية لدخول الفرنسيين إلى فاس .

ولقد أدى ذلك إلى حدوث أزمة ، وإلى شحن الجو الدولى بدرجة لم يصل اليها حتى مع زيارة الامبراطور غليوم لطنجة سنة ١٩٠٥ ، وأخذ الناس يتحدثون عن الحرب العالمية . وإذا كانت فرنسا قد فكرت فى إرسال سفينة حربية فرنسية إلى أغادير فان هذه الفكره قد استبعدت خوفا من الوصول إلى الحرب . أما فكرة إرسال بريطانيا لإحدى سفنها إلى نفس الميناء فقد

استبعدت كذلك ، وعلى أساس أن بريطانيا ستقف إلى جانب فرنسا فى حالة الاعتداء على المصالح الفرنسية ، وعلى أساس أن دخول القوات الفرنسية فى فاس لا يعتبر اعتداء على المصالح الألمانية ، بل تدعيم لها. وأمام خوف الوزارة الفرنسية من الوصول إلى حالة حرب مع المانيا ، وعدم استعداد بريطانيا للوصول إلى حرب عالمية فى ذلك الوقت ، وكنتيجة لتوسع فرنسا فى مناطق نفوذها ، ودون أن يكون ذلك ماسا بالمصالح البريطانية نفسها — نتيجة لكل ذلك ، بدأت المفاوضات بين فرنسا والمانيا ، ومن أجل الوصول إلى تسوية لهذه المشكلة .

حقيقة أن بريطانيا كانت مستعده للقيام بالتزاماتها حيال فرنسا ، ولكن فكرة اشراكها فى هذه المفاوضات ، واشراك اسبانيا فيها كان يعنى من جانب آخر طلب المانيا إشراك النمسا وايطاليا ، وسيؤدى ذلك إلى دخول الروسيا كذلك فى المفاوضات ، وسيؤدى بالتالى إلى عقد مفاوضات متشعبة ، بين أطراف عديدة ، تزيد فى خطورتها على المفاوضات الدولية التى تمت مع مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة ١٩٠٦ . وكانت ألمانيا وفرنسا تفضلان أن تكون هذه المفاوضات ثنائية ، حتى لا تتشعب الموضوعات ، ويؤدى الأمر إلى تدويل المشكلة المغربية بعد أن قاربت على النضج ، وكادت أن تقع فى أيدى فرنسا . وأظهرت ألمانيا استعدادها للحصول على تعويض فى مكان آخر . أما فى حالة إصرار ألمانيا على الحصول على منطقة نفوذ معينة فى المغرب نفسه ، فان فرنسا كانت مستعدة فى ذلك الوقت لدعوة بريطانيا لحضور المفاوضات ، وسيسمح لها ذلك بالاعتراف بمصالح بريطانيا المتفوقة فى منطقة طنجة ، ولكنه سيحرم المانيا التى قد تحصل فى هذه الحالة على

تعويضات فى منطقة السوس،من أن تحصل على تعويضات أخرى فى افريقية السوداء . ولكن المانيا اعلنت أنها ترغب فى تسوية هذه المشكلة وبشكل لايتناسى مصالحها فى أى مكان .

وبدأت المباحثات فى برلين يوم ٩ يوليو سنة ١٩١١ بين السفير الفرنسى والمستشار الألمانى الشئون الخارجية. بدأت بالعتاب واللوم، ثم استمرت فى شرح الفرنسيين لموقفهم من أن الرأى العام الفرنسي لايسمح بتقديم تضحيات لالمانيا فى المغرب ، وأشاروا إلى أنهم مستعدين لتقديم تعويض فى الميادين الاستعمارية ،فى الكونغو مثلا ،وربما فى الشرق الأدنى. واعتمدت فرنسا على نفسها فى هذه المفاوضات ورأت أنها كمفاوضات ثنائية أقرب إلى النجاح مما إذا كانت هذه المفاوضات على نطاق واسع . ثم رأت فرنسا أن مطالب المانيا فى الكونغو الفرنسى هى مطالب مبالغ فيها، خاصة وأن المانيا لم تسلم شيئا لفرنسا فى المغرب يسمح لها بالمطالبة بهذه الاقاليم فى افريقية السوداء. ولكن الالمان شرحوا أنهم سيكونوا مع الفرنسيين فى حالة إذا ما نازعهم أحد فى ثمرة الاتفاق المشترك . وذكر الالمان أن الفرنسيين قد اشتروا حريتهم فى المغرب من انجلترا وإسبانيا وحتى من ايطاليا ، وأنهم قد تركوا الالمان مهملين ،قبل أن يتقدموا صوب فاس . واعتبر الالمان أن هذه العملية الفرنسية هى خرق لميثاق الجزيرة، وربطوا ذلك بالاطماع الفرنسية فى المغرب فى المشكلات الاقتصادية وفى مسائل السكك الحديدية . وكان الالمان فى حقيقية الأمر يطالبون بالحصول على اقاليم فى افريقية السوداء توصل ممتلكاتهم الواقعة على المحيط الأطلسى بمستعمراتهم الموجودة فى تنجا نيقا على المحيط الهندى ، ويضعون بذلك اسس « وسط افريقية الالمانى » ، الذى كان حلما يداعب رجال السياسة والاقتصاد الالمان فى ذلك الوقت ،

والذى استمر مع مشروعات المانيا الاقتصادية والاستراتيجية فى أثناء الحرب العالمية الأولى . وكانت فرنسا تعلق أهميه كبيرة من جانبها على مد نفوذها على كل المغرب الأقصى ، وبشكل يسمح لها باقامة كتلة اقليمية فيما وراء البحار، تدعم نفوذها فى البحر المتوسط ، وتدعم كيانها فى أوربا نفسها .

وإذا كانت فرنسا قد رأت أن المطالب الالمانية مبالغ فيها فانها قد بدأت فى البحث عن التدابير اللازمة فى حالة وقف هذه المفاوضات ، أى فى حالة الوصول إلى اصطدام مسلح فرنسى المانى . وكانت التهديدات قد بدت من الطرفين فى شكل تلميح فى أول الأمر ، ووصلت بعد أسبوعين من المفاوضات إلى تهديد واضح باتخاذ السلاح وسيلة أساسية لفض النزاع . ولكن هل كان فى وسع انجلترا ، حليفة فرنسا الأولى فى الاتفاق الودى ، أن تدخل فى حرب دولية إلى جانب فرنسا ، تتعلق بمصالح فرنسا فى اقليم تعتبره فرنسا فرنسى ؟ واقليم يقع فى المستعمرات وفى افريقية ، ودون أن تتمكن فرنسا من الوصول إلى حل بشأن الالزاس واللورين ؟ لقد كان من الواضح أنه يصعب على الرأى العام البريطانى ، رغم قيام الوفاق الودى ، أن يوافق على الدخول فى حرب عالمية وللدفاع عن المصالح الفرنسية ، ودون أن يكون له مصلحة واضحة فى الأمر . أما بالنسبة لروسيا فانها كانت تقف إلى جانب فرنسا فى الميدان الدبلوماسى ، ولكن أمر الوصول إلى اصطدام مسلح ، رغم التحالف الفرنسى الروسى ، لم يكن أمراً سهلا بالنسبة للامبراطورية القيصرية التى كانت ترى عجزها عن النزول إلى حرب دولية قبل سنة ١٩١٥ أو سنة ١٩١٦ ، خاصة وأن اعادة تنظيم وتسليح الجيش الروسى كان يصعب اتمامه قبل هذه الفترة . وأما إسبانيا فكانت لا تدافع الا على مصالحها الشخصية فى هذا الاقليم . فأصبح على فرنسا أن

تسوى مشكلاتها مع المانيا ودون الاتجاه إلى صدام مسلح . ولقد قامت بريطانيا بافهام فرنسا صعوبة هذا الموقف، وطلبت منها التفاهم مع المانيا رغم علمها بضرورة عدم ترك كل اقليم الكونغو الفرنسى كبديل للمقايضة بين فرنسا والمانيا . وقامت فى نفس الوقت بتحذير المانيا من التطرف . وإذا كان لويد جورج وزير الخزانة البريطانية قد أعلن أن بريطانيا لن تتخلى عن مصالحها، التى تتكامل مع مصالح حلفائها، فان المانيا كانت تعلم جيدا بأنه لا يعنى الوصول إلى الدخول فى حرب عالمية إلى جانب فرنسا ، وبشأن المغرب .

وحاولت فرنسا أن ترضى المانيا على حساب الدولة العثمانية ، سواء أكان ذلك فى مسألة الديون العثمانية ، أو فى مسألة سكة حديد بغداد ، ولكن الحكومة الالمانية رفضت هذا الاتجاه، مستنده إلى قوة مركزها فى الدولة العثمانية ، وفضلت الحصول على تعويض فى اقاليم الكونغو. وعند ذلك بدأت فرنسا فى الاتجاه صوب الحصول على اعتراف من المانيا بالحماية الفرنسية على المغرب نظير تقديم التضحيات الاقليمية الفرنسية فى أماكن أخرى . ووضع دى سلف وزير الخارجية الفرنسية مشروع اتفاق يشتمل على قسمين: علنى وسرى ، بين فرنسا والمانيا ، وإن كان قد أثار انتقاد السفراء الفرنسيين فيما يخص المغرب ، ولم يوافق عليه الالمان فيما يخص التعويضات الافريقية . وبعد تعديل هذا المشروع تقدمت الحكومة الفرنسية به لألمانيا فى ٤ سبتمبر سنة ١٩١١ ، وكان يشتمل على ضرورة اعلان الحكومة الالمانية التى لها فى المغرب مصالح ذات طابع اقتصادى فقط ، أنها لن تعرقل عمل فرنسا القيادى فى تقديم المساعدة للحكومة المغربية، وفى كل الاصلاحات الادارية والمالية والاقتصادية والعسكرية التى يحتاجها المغرب ، وكذلك بالنسبة لكل

النظم التى تتطلبها هذه الاصلاحات، وبشرط الاحتفاظ بالمساواه الاقتصادية بين جميع الدول . ويشتمل كذلك على عدم اعتراض المانيا على أى احتلال عسكرى تراه فرنسا ضروريا للمحافظة على الأمن ، وعلى أن يكون ذلك بالاتفاق مع الحكومة المغربية ، والاتعترض المانيا على ممارسة فرنسا عمل البوليس فى البر وفى المياه المغربية . واشتمل هـذا المشروع على نص يتعلق بالمساواة الاقتصادية وعـدم التمييز فى العاملة فى الرسوم والضرائب وفى تعريفة السكك الحديدية ، ولمدة ثلاثين عاما . كما اشتمل على تمثيـل فرنسا للمغرب دبلوماسيا وقنصليا فى الخارج . واشتمل على نصوص خاصة باصلاح النظام القضائى والمحاكم القنصلية الفرنسية والأجنبية فى المغرب ، وخاصة فى مشروعات الاشغال العامة ، وبتحـديد الأراضى المغربية التى تسرى عليها هذه الشروط ، وهى الأراضى الواقعة بين الجزائر وافريقية الغربية الفرنسية ومستعمرة ريو دى أورو الإسبانية، وباستثناء القواعد والممتلكات الإسبانية. كما اشتمل على مواد خاصة بالتعويضات فى افريقية .

وإذا كانت فرنسا قد سعت من وراء هـذا المشروع إلى الحصول على تعويض من المانيا يسمح لها بفرض حمايتها السياسية على المغرب فان المانيا قد أصرت من جانبها على أهمية العوامل الاقتصادية والتى نتجت عن اتفاقية فبراير سنة ١٩٠٩ وعن قرارات مؤتمر الجزيرة . وكانت المانيـا ترغب فى بسط سيطرتها الإقتصادية على المنطقة الجنوبية من المغرب ، فى الوقت الذى كانت فرنسا تصر فيه على أهمية العوامل السياسية .

وظلت الصعوبات أمام المفاوضات حتى منتصف شهر سبتمبر، وهو الوقت الذى اشتدت فيه الأزمة المالية ، والتى نتجت عن بدء بعض المصارف الاجنبية، وخاصة الفرنسية والروسية فى سحب ودائعها من البنوك الالمانية. كما أن قيام أزمة

طرابلس الغرب دفعت بالدولتين إلى الاتفاق، خشيه قيام تعقيدات دولية جديدة . فظهر التساهل من الجانبين، وتوصل الطرفان إلى اتفاق فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ .

ولقد اشتمل هذا الاتفاق على ١٥ مادة ومذكرة تفسيرية تتعلق كلها بالمغرب، وجاء فى مقدمته أنه يحدد ويكمل اتفاق فبراير سنة ١٩٠٩ ونص على أن مصالح المانيا فى المغرب اقتصادية وأن المانيا لن تعرقل عمل فرنسا فى ادخال الاصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية والقضائية وكل النظم اللازمة، مع المحافظة على المساواة الاقتصادية . أما المادة الثانية فقد نصت على عدم عرقلة المانيا لاحتلال فرنسا لأى جزء من المغرب بعد أن تتفق على ذلك مع الحكومة المغربية . ونصت المادة الثالثة على عدم معارضة المانيا لاشراف فرنسا على الشئون الخارجية المغرب . أما المادة الرابعة فقد علنت فيها فرنسا تمسكها بحرية التجارة وعدم التمييز فيما يتعلق بالرسوم والضرائب وتعريفات النقل والمواصلات بين رعايا الدول الأجنبية . كما نصت المادة الخامسة على تعهد من فرنسا ، بألا تعمل على فرض رسوم على خام الحديد أو استخراجه أو نقله ، ونصت المادة السادسة على طرح مشروعات الاشغال العامة فى مناقصات ; وسمحت المادة السابعة لأصحاب الاستثمارات المنجمية والصناعية والزراعية بانشاء سكك حديد خاصة، تصل مراكز الإنتاج بالموانى وبالسكك الحديدية العامة . واشتملت هذه الاتفاقية علاوة على ذلك على نصوص خاصة ببنك الدولة والسكك الحديدية والشكاوى التى قد تنجم بين الاجانب عن ممارسة أعمالهم فى المغرب، وعن الصيد فى المياة المغربية، وفتح موانى جديدة للتجارة ومراجعة قوائم المحميين .

ومع هذا الاتفاق اشتملت المذكرة التفسيرية على عدم عرقلة المانيا لمشروع

إنشاء حماية فرنسية على المغرب، وعلى مواد أخرى تخص العلاقات الألمانية الإسبانية فى الميدان الاستعمارى ، وأولوية خط سكة حديد طنجة فاس على غيره من المشروعات ، وفتح ميناء اغادير للتجارة .

وكانت أزمة إغادير أكبر أزمة عرفتها الدول الأوربية فى الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى ، عاشت أوربا خلالها فترة عصيبة مشئومة تحت تهديد الحرب . وإذا كانت قد وصلت إلى حل للمشكلة المغربية فانها قد فشلت فى اطفاء نار الحقد والتنافس والتسابق على التسلح بين الدولتين الأوربيتين . وكانت خطوه هامة من خطوات الوصول إلى الحرب العالمية الأولى .

ونلاحظ أن ايطاليا كانت قد انتهزت فرصة دخول الفرنسيين فى فاس، ودخول الإسبانيين إلى العرائش والقصر الكبير ، ومطالبة المانيا بتعويض لتخليها عن ميدان المغرب ، وانشغال أوربا بالأزمة الناتجة عن ذلك ، انتهزتها لكي تبدأ فى تحقيق اطماعها فى طرابلس الغرب وبرقة ، ودون أن تخشى معارضة أوربية جدية لمشروعاتها. وشجع كل ذلك دول البلقان على الوقوف فى وجه الدولة العثمانية مما ادى الى نشوء سلسلة من الحروب امتدت حتى قبيل اعلان الحرب العالمية الأولى . والمهم هو أن هذا الاتفاق الالمانى الفرنسي قد مهد لاعلان الحماية الفرنسية على المغرب .

(٦) الحماية :

إزداد قلق المولى عبد الحفيظ بمجرد أن علم ببدء المفاوضات الفرنسية الالمانية . لقد كان فى مأزق وأضطر إلى السماح للفرنسين بالتقدم من ساحل المحيط الاطلس صوب فاس ، ولكنه لم يكن يعتقد فى امكانية تسوية

المسألة بشكل نهائي بين فرنسا والمانيا. وما أن بدأت مظاهر التسوية الاوربية للمسألة المغربية فى الظهور حتى قدم مذكرة إلى الحكومة الفرنسية فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩١١ يطلب فيها تفسيرات عن مستقبله إذا ما ظل سلطانا للبلاد ، وكذلك سلطات سيادته ، علاوة عن مستقبل وريثه على العرش فى حالة تنازله عن السلطة الشريفية . وطلب فى هذه المذكرة من فرنسا ضمانات خاصة بهذا الشأن ، كما طالب بحريته فى حالة تنازله ، فى البقاء فى المغرب أو الاقامة فى فرنسا أو غيرها من الدول ، وكذلك بضمان لأملاكه الشخصية الموجودة فى المغرب . أما فى حالة بقائه على العرش فان المولى عبد الحفيظ قد طالب بالاحتفاظ بحقه فى تسمية وعزل الوزراء والحكام وإن كان قد أعلن قبوله لخضوعهم لاشراف فرنسى ، فيما عدا شئون الأوقاف .

ولقد ظهر من ذلك أن المولى عبد الحفيظ كان يفكر فى التنازل عن العرش . ولقد ردت عليه فرنسا وشرحت الأسباب التى دفعت بها إلى دراسة الوسائل اللازمة لتهدئة البلاد مع ألمانيا ، وذكرت أن هذه الدراسة قد انتهت باتفاق تام اعترفت فيه المانيا بضرورة مساعدة فرنسا للمغرب ، وعلى أساس ألا تمس هذه المساعدة المصالح الاجنبية ، واعترفت كذلك بانها كفيلة بالمعاونة على تطوير الادارة الشريفية وتقدم المغرب اقتصاديا . وأكدت وزارة الخارجية الفرنسية للسطان احترام فرنسا للاسلام ، ورغبتها فى المحافظة على الشريعة وابقائها على نظام الاوقاف واهتمامها بتأكيد هيبة العرش السلطانى ، والمحافظة على امتيازات السلطان بصفته رئيس الأسرة الحاكمة ، ووفقا لتقاليد ودعامات هذه الاسرة. وطمانت وزراة الخارجية الفرنسية السلطان بالنسبه لمستقبله ومركزه ، وأشارت إلى أن المسائل العامة التى تخص سياسة الدولة ستكون موضع اقتراحات ، وسيعرضها ممثل فرنسا على السلطان ويدرسها معه . ولقد انتهزت وزارة الخارجية الفرنسية هذه الفرصه لكى

تشير على السلطان باهمية موافقته على المادة الخاصة بتسليم شئون المغرب الخارجية إلى فرنسا ، مدعية أن هذه العملية ستسهل وتذلل كثيرا من الصعوبات الخارجية التى كان السلطان قد تعرض لها حتى ذلك الوقت .

وشعر المولى عبد الحفيظ بالحرج المتزايد ، خاصة وأن المذكرة الفرنسية كانت تطلب منه الموافقة على الحماية ، أى تطلب منه الموافقة على ضياع استقلال بلاده ، وتعرضه بالتالى للثورة من جانب شعبه. ولقد حاول بعض الاجانب فى المغرب فى ذلك الوقت وخاصة من الاسبانيين والالمان أن يغروا السلطان على مقاومة فرنسا ، ولكنها كانت محاولات فاشلة ، وخاصة بعد اتفاق فرنسا مع المانيا ، ومرابطه القوات الفرنسية حول مدينة فاس .

وخشيت فرنسا من أن يؤدى تنازل السلطان عن العرش إلى وقوع أزمة دولية جديدة ، أو قيام ثورة فى البلاد ، فأخذت فى بذل الجهود ، وعن طريق رجالها . وبعض رجال السياسة المغاربة الموالين لها ، مثل بن غبريط ، لابعاد هذة الفكرة عن السلطان . ومع بداية شهر نوفمبر كان السلطان قد وافق على الاتفاقية الفرنسية الالمانية ، وأعلن أن ممثل فرنسا الذى سيحضر إلى فاس ويعرض مشروعات الاصلاح سيلقى منه كل مساعدة لازمة .

وكانت فرنسا تفاوض فى ذلك الوقت إسبانيا بشأن مستقبل علاقاتها فى المغرب الأقصى ، ولكن هذه المفاوضات سارت ببطء ، مما دفع بفرنسا إلى بدء تفاهمها مع السلطان رأساً .

ووصل المندوب الفرنسى إلى فاس فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٢ لكى يعرض على السلطان الموضوعات اللازم التفاهم عليها ، ولكى يحصل منه على الحماية . وكان استقباله فاتراً ، وكانت الشوارع مقفرة من الناس . وبدأت

المباحثات بعد يومين ، واضطر المولى عبد الحفيظ إلى التوقيع على المعاهدة في ٣٠ مارس .

ولقد نصت هذه المعاهدة على اتفاق الحكومتين على اقامة نظام جديد فى المغرب ، والبدء بالاصلاحات الادارية والقضائية والاقتصادية والمالية والعسكرية التى ترى فرنسا ضرورة ادخالها فى المغرب . ونصت على ضرورة المحافظة على الشئون الدينية ، وعلى احترام هيبة السلطان ، وممارسة الشعائر الدينية ، والمحافظة على وضعية الاوقاف ، وأنها ستبدأ فى تنظيم الادارة الشريفية طبقا لذلك ، وستتفاهم حكومة الجمهورية مع الحكومة الإسبانية بشأن المصالح الخاصة بهذه الدولة والتى تنتج عن مركزها الجغرافى وممتلكاتها الاقليمية على السواحل المغربية . أما طنجة فانها ستحتفظ بصفتها الخاصة التى اعترف لها بها والتى ستكون أساساً لتنظيمها من الناحية البلدية . أما المادة الثانية فقد نصت على أن السلطان يوافق منذ الآن على أن تقوم الحكومة الفرنسية ، وبعد اخطار السلطان ، باحتلال أى جزء من المغرب تراه ضروريا للمحافظة على النظام وسلامة التجارة ، وأن تقوم كذلك بأعمال البوليس على البر وفى المياه المغربية .

وتعهدت فرنسا فى المادة الثالثة بأن تساعد السلطان وخلافاءه من بعده ضد أى خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يعرضه للخطر هو أو بلاده :

أما المادة الرابعة فقد نصت على قيام السلطان ، وباقتراح الحكومة الفرنسية أو السلطات التى تنوب عنها باتخاذ التدابير اللازمة لتسيير نظام الحماية الجديد ، وسيقع نفس الشيء بالنسبة للنظم الموجودة ، وبالنسبة لتعديل المعاهدات القائمة .

ونصت المادة الخامسة على أن يمثل فرنسا لدى السلطان مقيم عام يتمتع

بكل سلطات الجمهورية فى المغرب ،ويسهر على تنفيذ هذه المعاهدة، ويكون وسيطا عن السلطان فى عـلاقاته مع ممثلى الدول الاجنبية ، ويكلف بشكل خاص بكل المسائل المتعلقة بالأجانب ، وتكون لديه باسم الحكومة الفرنسية سلطة الموافقة ونشر كل المراسيم التى يصدرها السلطان .

أما المادة السادسة فقـد نصت على قيام ممثلى فرنسا وقناصلها بتمثيل وحماية رعايا ومصالح المغرب فى الخارج ، كما نصت على تعهد السلطان بعدم ابرام أى اتفاق له صبغة دولية دون أن يحصل سلفا على موافقة من الحكومة الفرنسية .

ونصت المادة السابعة على ضرورة اتفـاق الحكومتين فيما بعد على وضع الأسس اللازمة لنظام مالى جـديد يحترم حقوق أصحاب الديون المغربية ويضمن التزامات الخزينة المغربيـة وجباية العائدات والضرائب : وأخيراً فان السلطان قد تعهد فى المادة الثامنة بالامتناع عن عقد أى قرض ، عام أو خاص فى المستقبل ، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبأية صورة كانت، بدون اذن من فرنسا .

لقد أعطت هذه المعاهدة لفرنسا حرية العمل التى كانت ترغب فيها ، خاصة وأن صياغتها كانت غير محـدودة وبشكل يسمح بمرونة التفسير . ولقد احتفظت فرنسا لنفسها بحقها فى التفاهم مع إسبانيا فى شأن شمال المغرب، وحقها فى أن تقول كلمتها فى مستقبل طنجة ، هذا علاوة على حرية عملها فى بقية الاقاليم المغربية .

وكان رينو ،المفوض الفرنسى الذى وقع مع السلطان على هذه المعاهدة، قد اتفق معه على كتمان نبئها ، وحتى يترك السلطان مدينة فاس ويصل إلى الرباط . ولكن سرعان ما انتشر الخبر ، واعتبره المغاربة عقد بيع لبلادهم

لفرنسا . وظهر الاستياء على الأهالى ، وعلى الأشراف والعلماء وحتى العامة والأطفال الصغار الذين يلعبون فى الشوارع . واستنكر الجميع هذه المعاهدة وخاصة من السلطان الذين كانوا قد أوصلوه إلى الحكم كأمير للمؤمنين منذ أربع سنوات لكي يعلن الجهاد على المسيحيين وأخذ الأطفال فى الشوارع فى سب الأوربيين، وزادت الأوضاع تحرجا خاصة وأن بعض التحركات قد ظهرت عند رجال القبائل القريبة من فاس ، وظهر التوتر بين رجال القوات المغاربة أنفسهم . ولقد انتشرت روح الثورة بين الجنود المغاربة وهبوا يوم ١٧ أبريل وبدأوا بقتل عدد من مدربيهم الفرنسيين ، ثم انتشروا فى المدينة وأخذوا فى دعوة الناس إلى الجهاد . حقيقه أن السلطات الفرنسية التى أتت من مكناس بقياده الجنرال موانييه تمكنت من كبت هذه الثورة ، ولكن هذا لم يمنع الفرنسيين من الشعور بخطورة الموقف فى البلاد. وأعلنت السلطات الفرنسية حالة الطوارىء فى العاصمة المغربية وإن كانت لم تفرض غرامة حربية على الأهالى فى ذلك الوقت . ثم اختارت فرنسا رجلا عسكريا ـ وهو الجنرال ليوتى ـ لكى تجمع بين ايديه كل السلطات، وتجعله مسئولا أول أمامها عن تسيير كل القطاعات فى المغرب. ولوح السلطان من جديد برغبته فى التنازل عن العرش حين علم بقرب وصول ليوتى، ولكن الفرنسيين نجحوا فى تهدئته . ووصل الجنرال ليوتى إلى فاس يوم ٢٤ مايو، وفى نفس اليوم اشتعلت ثورة الأهالى من جديد فى العاصمة وفى أراضى القبائل المحيطة بها ، ولم تنجح القوات الفرنسية بقيـــادة الجنرال غورو من السيطرة على الموقف الا بصعوبة ، وفى أوائل شهر يونيو . ولقد اعطت هذه الثورات المستمرة صورة للرأى العام الفرنسى تدل على أن المغرب يقاوم سلطة الحماية الفرنسية ويستنكرها ، وادى ذلك إلى أن تطالب العناصر الاشتراكية في

البرلمان الفرنسى ، وعلى رأسها جان جوريس بضرورة ترك نظام الحماية جانبا ، والوصول إلى عقد تحالف مع السلطان . ولكن العناصر الاستعمارية وقفت فى سبيل هذا الاتجاه المتحرر ، واستندت إلى التضحيات التى قدمتها ، والمصالح المهدده ، والعداء الالمانى ، واصرت على ضرورة البقاء ، بل وعلى تثبيت الاقدام . وانتهى الأمر بموافقة البرلمان الفرنسى على معاهدة الحماية المغربية .

ولقد غادر السلطان فاس إلى الرباط يوم ٦ يونيو ، وقابل الجنرال ليوتى . وحاول هذا الجنرال اجبـــار المولى عبد الحفيظ على التوقيع على مرسومات لانشاء إدارات جديدة ، ولكن السلطان رفض ، ورفض أن يكون هو سلطان الحماية . وحاول الجنرال ليوتى أن يضغط على السلطان حتى يجبره على التوقيع أو التنازل عن العرش ، فما كان من المولى عبد الحفيظ الا أن تناسى مسألة التنازل عن العرش ، وأعلن عن رغبته فى الذهاب للحج قبل القيام بأى عمل آخر . وظهر من ذلك أن التجاوب غير متوفر بين الرجلين ، وأن فرنسا لن تحصل من المولى عبد الحفيظ على أكثر مما حصلت عليه .

وحاول الجنرال ليوتى أن يستخدم بن غبريط للضغط على السلطان ، ولكى يتنازل عن العرش بهدوء ، ويغادر البلاد دون اثارة أية مشكلات ، وبشكل يسمح بالاحتفاظ للعرش المغربى بهيبته . وفرض الجنرال ليوتى حصاراً عنيفا على السلطان ، ولكن دون جدوى . وحين وافق السلطان فى شهر أغسطس على تناول الغذاء لدى ليوتى انتظر إلى أن أحاطه المقيم العام الفرنسى بكل مظاهر التبجيل والاحترام ، ثم بدأ فى نقد السياسة الفرنسية نقداً مرأ ، وذكر للمقيم العام الفرنسى أن انجلترا كانت لها قوات فى مصر منذ سنة ١٨٨٢ ، ولم تحاول أن تتسرع حتى ذلك الوقت لكى تجبر الخديو على قبول الحماية .

أما فرنسا فما أن شعرت بأن لها قوات عسكرية فى المغرب حتى حاولت أن تستولى على كل شيء ، وفى غير مصلحتها .

وتقرر سفر السلطان فى اليوم التالى ، وكان الفرنسيون يخشون من أن يعمد السلطان إلى اثارة الحرس الأسود ، أو أن يستنجد بالأهالى ، أو أن يرفض التوقيع على وثيقة التنازل عن العرش . وكان يوما مشحونا ، قام فيه السلطان بنفسه وبأيديه بتحطيم كل الشارات السلطانية قبل أن يغادر عاصمته الجديدة ويذهب إلى المنفى . واعتبر نفسه آخر سلطان مستقل للبلاد ، ولم يوقع على وثيقة التنازل ويسلمها الا فى اللحظة التى قرر فيها الصعود على الباخرة .

ولقد تمكنت الاقامة العامة الفرنسية بعد ذلك من اختيار المولى يوسف سلطانا على المغرب ، اختارته لطيبته ، ودماثة خلقه ، وتفرغه للتعبد ، حتى يترك لها التصرف فى أمور الدنيا ، ودون أن يعارضها فى ذلك . ووضعت فرنسا بذلك أسس سياستها الجديدة فى ظل الحماية على المغرب . ولكنها كانت لاتزال فى بداية الطريق ، إذ أنها بدأت الاحتكاك بالمغاربة ، بعد أن كان احتكاكها بصاحب السلطة الشرعية فى البلاد .

خاتمة الباب

إذا كانت فرنسا قد نجحت فى سبق الدول الاوربية الأخرى فى الفوز بالمغرب الاقصى فانها كانت قد اضطرت إلى أن تترك لاسبانيا المنطقة الشمالية من البلاد ، وتترك منطقة طنجة تحت سلطة وإشراف شبه دولى .

ونلاحظ أن الحماية الفرنسية التى أعلنت على المغرب سنة ١٩١٢ فتحت على فرنسا صفحة جديدة من صفحات تاريخها الاستعمارى، وفتحت أمام المغاربة صفحة أخرى من تاريخهم الحديث ، هى صفحة الكفاح والجهاد ضد المحتلين الفرنسيين .

وإذا كانت عمليات هبة الله بن ماء العينين قد اقلقت السلطات الفرنسية فى موريتانيا حتى ذلك الوقت ، فان إعلان الحماية قد سمح لهذا المجاهد بالزحف شمالا ، وبشكل سمح له باحتلال مراكش ، عاصمة الجنوب فى ١٨ أغسطس . وظهر عدد من القادة فى منطقة تافيلالت ، مثل السملالى موسى ، وتزعموا الثورة ضد الحماية الفرنسية . كما ظهر مجاهد آخر فى الشمال عمل على قيادة الاهالى وبدأ بهم حرب عصابات منظمة ضد الفرنسيين . وكانت قبائل منطقة فاس لاتزال فى ثورتها المعلنة ، وزادت وصول أخبار عقد معاهدة الحماية من ثورتهم ، التى امتدت سريعا حتى منطقة الحدود المغربية الجزائرية .

وكان على فرنسا أن تصرف وقتا طويلا فى عمليات التهدئة ، سواء فى الجنوب أو فى الشرق أو فى داخل البلاد نفسها . واستمرت عمليات الكفاح سنوات طويلة ، ولم تكن قد خمدت بعد فى الوقت الذي بدأ فيه الأمير

عبد الكريم الخطابي فى عملياته المنظمة فى منطقة الريف. وإذا كان الجنرال ليوتى قد سجل اسمه فى تاريخ المغرب على أنه هو الذى أتم عملية التهدئة، وأنشأ للبلاد إدارة جديدة، فانه قد عمل فى الواقع على تهيئة الجو اللازم لكى تتمكن فرنسا فيه من استغلال المغرب اقتصاديا واستراتيجيا وبشريا.

ولقد عجز التاريخ عن أن يوفى اولئك المجاهدين المغاربة الذين قاوموا السلطة الفرنسية حقهم حتى الآن.

الباب الخامس

طرابلس وبرقة والاحتلال الايطالى

كانت التجربة التى مرت بها كل من ولايتى طرابلس الغرب وبرقة تجربة تشبه إلى حد كبير تلك التى مرت بها الاقاليم الأخرى من المغرب الكبير فى فترة تاريخها الحديث . وإذا كانت الاوضاع قد جمدت فى هذين الاقليمين ، وفى الوقت الذى بدأت فيه مظاهر النهضة تظهر فى اوربا ، فمما لاشك فيه أن وسائل الانتاج وطريقة الحكم ، وطبيعة القـوى الداخلية فى الاقليم ، ودرجة حيويتها ، وعلاقاتها بالقـوى الخارجية ، هى التى أدت إلى تجميد الاوضاع فى الوقت الذى استمر فيه العـالم فى التطور . وكما تمكنت بعض الأسر الحاكمة من السيطرة على هذا الاقليم أو ذاك من اقاليم المغرب الكبير ، نجد أن الاسرة القرمانليه قد تمكنت من الاستقلال بحكم طرابلس عن الدولة العثمانية ، وأخذت تتوارثه إبنا عن أب . ولم يكن تغيير الحاكم وحدة يكفى لتطوير المجتمع أو السير به فى سبيل التقـدم . وسرعان ما اضطرت الدولة العثمانية فى اثناء القرن التاسع عشر إلى اعادة فرض حكمها المباشر على هذين الاقليمين ، وخاصة بعد أن قامت فرنسا بالهجوم على الجزائر ، وزحفت قوات محمد على المصرية على الشام . وظلت طرابلس الغـرب وبرقة تحت الحـكم العثمانى ، وخضعت لنفس ماخضعت له بقية اقاليم الدولة العلية ، من جمود وتأخر ، ومحاولات للاصلاح وعجـــز فى الميزانية ، إلى أن كانت السنوات الاولى من القرن العشرين . وشهدت طرابلس الغرب وبرقة نفس التطورات التى حدثت فى الاقاليم العربية الأخرى الخاضعه للدولة العثمانية ، وشهدت أطـماع الدول الاوربية فيها ، إلى أن كانت سنة ١٩١١ وقامت القوات الايطالية بمهاجمتها والعمـل على الاستيلاء عليها . ودخلت طرابلس الغرب وبرقه بعد ذلك فى دور كفاح طويـل المدى ، لم ينتهى الا بحصولها على الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية .

الفصل الثاني والعشرون

ضعف الولاية والاطماع الاستعمارية

كانت الظروف التي عاشت فيها ولاية طرابلس الغرب وبرقة منذ انضمامها إلى الممالك العثمانية تشبه غيرها من الظروف التي مرت بالاقاليم المجاورة لها في بلاد المغرب العربي. (١) ونلاحظ أن ظروفها قد تطورت من حكم عثماني مباشر ابتداءا من سنة ١٥٥١ بعد قدوم سنان باشا اليها وطرده فرسان القديس يوحنا منها إلى أنها اصبحت قاعدة للاسطول العثماني في البحر المتوسط. وسجل كل من بياله باشا وطرغوت باشا اسميهما فيها، وخاصة في صد غارات الاعداء عنها، وفي الجهاد البحري في وسط البحر المتوسط. واستمر الحال كذلك إلى أن ظهرت في طرابلس شخصية قوية، هي شخصية احمد بك القرمانلي الذي تمكن من الاستيلاء على السلطة فيها سنة ١٧١١ وتمكن من تأسيس دولة حاكمة هناك. ولقد ظلت هذه الدولة تحكم طرابلس حتى سنة ١٨٣٥ أي إلى بعد أن ارسلت فرنسا قواتها إلى الجزائر، وتقدمت القوات المصرية في حرب الشام صوب عاصمة الدولة العلية. وارسلت الدولة العثمانية أسطولها بقيادة نجيب باشا إلى طرابلس في هذه السنة، وأنهت حكم الاسرة القرمانلية، وعادت طرابلس مجرد ولاية أو مجرد مملكة من الممالك العثمانية. ومع هذه المرحلة تبدأ طرابلس الغرب وبرقة رحلتها مع غيرها من البلاد العربية والاسلامية المجاورة، حتى وإن كانت هذه الرحلة تتميز بالضعف وبالفقر وبطمع الدول الاستعمارية فيها.

---

(١) أنظر الفصل الرابع من الباب الاول من هذا المجلد.

(١) احوال الولاية وضعفها : —

كانت طرابلس الغرب وبرقة أقاليم ضعيفة وفقيرة إذ أن الطبيعة لم تجد عليها بالكثير. كانت هناك بعض الواحات المبعثرة فى الصحراء، ويقوم فيها الاهالى بزراعة بعض المحصولات بطريقة بدائية، معتمدين فى ذلك على مياه العيون. وكانت هناك بعض المناطق التى يمكن فيها الرعى موسميا، وبعضها فى اقليم فزان، وبعضها فى منطقة الجبل الاخضر فى برقة. وكان هذا الاقليم الاخير هو الاقليم الخصب فى الولاية، إذ أن مياه الامطار كانت تساعد فيه مياه العيون على الزراعة وعلى توفير المرعى. وكانت طرابلس تشتمل على بعض الممرات التجارية إن جاز هذا التعبير، فقد كانت بعض طرق القوافل تمر فيها، وتربط تجارة السودان والسودان الغربي بموانى البحر المتوسط، وخاصة بنغازى وطرابلس. وكانت هذه التجارة مورد رزق لعدد من التجار، الذين يقيمون عند بداية الخط التجارى فى الموانى، ويشرفون على العملية التجارية مع القوافل، ويحصلون من ذلك على ارباح لا بأس بها. وكان من الصعب على الاوربيين التوغل فى داخل الاقليم ولذلك فانهم كانوا يشترون السلع من التجار العرب فى موانى البحر المتوسط. وكانت هذه التجارة التى تأتى مع القوافل قد بلغت حداً واضحا من الازدهار فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وبدأ بعض الاوربيين يضعون تقديرات لها، ويفسرون نموها بأنه جاء نتيجة لوقوع حروب استعمارية بين الافارقة والاوربيين عند كثير من المخارج التجارية الأخرى لمناطق افريقية السوداء. وتفيدنا الوثائق الدبلوماسية، مع وجود التمثيل القنصلى، فى أنها قد سجلت لنا شيئا عن هذا النشاط التجارى. ولقد ذكر ليميه M. Lemay قنصل فرنسا فى طرابلس سنة ١٨٨٣ أنه كان يرى فى كل عام من ستة

إلى ثمانية قوافل كبيرة، يتراوح عدد الجمال فيها ما بين الف وثلاثة آلاف.[1] ولكن قيمة هذه التجارة قد هبطت في العقد الاخير من ٤٠ الف جنيه تركي إلى ما يقرب من ٢٤ الف . (٢) ولاشك أن هـذا التدهور قد جاء نتيجة لاحتلال عدد من الدول الاوربية لمعظـــم سواحل افريقية، وقضائه على المقاومة الوطنية فيها ، وعمله على تحطيم الاسس التي يستند اليها الاقتصاد الافريقي في ذلك الوقت، مع عملية القضاء على تجارة الرقيق . ونلاحظ أن احتلال الفرنسيين لتمبكتو -عاصمة السودان الغربي- قد ادى إلى قطع وصول تجارة هذه الاقاليم إلى بلاد المغرب ، بـــل حولها صوب غرب افريقية . وكذلك ادى دخول الفرنسيين إلى النيجر إلى تحويل تجارة هذا الاقليم . ووقـــع نفس الشيء بالنسبة لتجـارة المناطق التي خضعت للنفوذ البريطاني مع نيجيريا ، والتي عمدت بريطانيا بدورها إلى جذبها خارج القارة من موانى تقع على المحيـط الاطلسي . وجاء توغل الدول الاوربية في غرب القارة الافريقية يمهد لطرق تجارية جديدة ، ويبعـد بها تجارة هذه الاقاليم عن بلاد المغرب وافريقية البيضاء .

والمهم هو أن هذه التجارة كانت قد ساعدت على نشأة عدد من الاهالي الاثرياء في الموانى ، وإن كـان عددهم قد ظـل بسيطا ، ولم يتمكنوا من مواصلة الربح ،اوبالتالي من التمتع بامتيازات الطبقة المتاجرة الوسطى ، بل انتهى بهم الحال إلى التدهور ، واصبح ابناء البلاد بذلك يمثلون طبقة شعبية كبيرة ، وتخضع لحكام يمكن اعتبار أنهم من الطبقة الاقطاعية .

---

(1) *PINON, René; L'Empire de la Me'diterranée, Paris,* 1912. *P.* 312.

(2) *CACHIA, A.J. (Major) ; Libya Under The Second Ottoman Occupation* 1835 - 1911. *Tripoli.* 1945. *p.* 150

وكانت البلاد مقسمة من الناحية الادارية إلى قسمين : ولاية طرابلس ويحكمها الوالى أو الباشا، ومتصرفيه بنغازى، وكانت تحت ادارة المتصرف، الذى كان يحتل المرتبه الثانية بعد والى طرابلس، وكان ينوب عنه، وله حق الاتصال بحكومة الآستانة ، ولكن كان مضطراً إلى الرجوع إلى الوالى فى كل مايتعلق بالشئون العسكرية والبريد والجمارك والقضاء .

وعملت الدولة العثمانية على ادخال النظام القضائى العثمانى فى طرابلس بعد سنة ١٨٣٥ وإن كان هذا النظام لم ينفذ بالفعل الا بعد سنة ١٨٦٩ . فكان هناك بجانب المحاكم الشرعية محاكم نظامية تقسم إلى محاكم جزئية فابتدائيه فجنايات ثم استئناف ، أما محكمة التمييز، أى النقض ، فكانت فى الآستانة . والواقع أن تطبيق القانون العثمانى فى طرابلس لم يكن الا عملا اسميا ، ولم يطبق الا فى المراكز الساحلية ، وظل الأمر على ذلك حتى قرب نهاية الحكم العثمانى . أما فى الداخل فكان الاهالى يخضعون لقوانينهم وعرفهم وتقاليدهم . وساعدت صعوبة المواصلات على عدم تمكن الحكم العثمانى من التوغل فى البلاد ، سواء أكان ذلك فى النواحى الادارية أو النواحى القضائية . وإذا كانت بعض الاقاليم الأخرى من الدولة العثمانية قد شهدت وجود مجالس مليه مسيحية بجانب المحاكم الشرعية ، فان قلة المسيحيين فى ولايات المغرب العربى ، ووجود عدد من اليهود هناك، جعل هذه الولايات تنشىء مجالس مليه لليهود ، وكانت تنظر فى الشئون الشخصية لهذه الطوائف، وباشراف عدد من الربابنه . وكانت الامتيازات القنصلية ، وهى ماتسمى بالامتيازات الاجنبية ، سارية العمل فى طرابلس . وكانت هذه الامتيازات تعفى الاجانب من التقاضى أمام المحاكم العثمانية ، كما كانت تعفيهم من الرسوم القضائية ، ومن تفتيش منازلهم دون موافقة قناصلهم أو

حضورهم . وكان القناصل هم الذين يفصلون بين الاجانب ، وحتى فى التهم الجنائية ، علاوة على الاحوال الشخصية من زواج وطلاق وتوريث ووصاية وهبة وتبنى. ومما لاشك فيه أن هذا القضاء القنصلى كان يشتمل على كثير من المضار إذ أنه كانت تطبق فيه سلطات قضائية قنصلية لأكثر من خمسة عشرة دولة ، وكلها تباشر سلطاتها ، وفى نفس الوقت ، فأدى ذلك إلى الفوضى (١) .

ولقد نظر معظم المؤرخين إلى الحكم العثمانى فى كل مكان على أنه كان حكما قاسيا وضعيفا ، ونسبوا ضعفه لعدم تمكنه من حسن السير بادارة البلاد ، ونسبوا قسوته إلى أن الادارة العثمانية كانت تحاول جمع أكثر ما يمكنها جمعه من الضرائب . والواقع أن تحول نظم الدولة العثمانية من نظم اقطاعية إلى بداية ظهور الطبقة الرأسمالية فيها ، وتوغل النفوذ الرأسمالى الاوربى فى اقاليم هذه الدولة خلق نوعا من عدم التوازن بين المداخيل والمصروفات. وكان الاعتماد على الإنتاج الزراعى قد فقد كثيرا من قيمته بعد ظهور أهمية التجارة وبداية سيادة العمليات الصناعية . وحدث ذلك فى وقت احتاجت فيه الدولة إلى أن تدافع عن حدودها ، واحتاجت إلى الاحتفاظ بجيش كبير قوى ، فادى بها هذا إلى الاستدانة ، وإلى التشدد فى طلب جمع الضرائب ، وفى وقت قلت الاموال فى أيدى دافعى الضرائب أنفسهم . والمهم هو أن الحكم العثمانى لم يتمكن من التوغل فى داخل الاقليم ، ولا من الاثقال على كاهل الاهالى بالضرائب ، خاصة وأن الاقاليم الداخلية لم تكن قد استكشفت بعد، ولم تكن تخضع للحكم العثمانى إلا من الناحية الاسمية .

(1) *BRINTON, Jasper Yeats; The Mixed Courts of Egypt.* London, 1931, *p*.9.

ولم يكن من السهل على دولة عجزت عن موازنة ميزانيتها أن تقوم بشيء يذكر فى ممالكها لتحسين المواصلات أو التعليم .

وإذا كان بعض المؤرخين قد نظروا إلى الحكم العثمانى لهذه الاقاليم على أنه استعمار ، فالواقع أن هناك تجاوز كبير فى هذه النظرة . حقيقة أن الاتراك كانوا يختلفون عن العرب فى لغتهم على الاقل ، ولكن هناك رباط آخر كان يجمع بينهم وبين العرب، وهو الاسلام . وإذا كانت هناك اقلية مسيحية فى الاقاليم السورية قد وجدت أن هذا العامل لا يربطها بدولة الخلافة الاسلامية ، فان اختفاء الاقليات المسيحية بشكل شبه تام من بلاد المغرب كان يزيد من اهمية الرباط الدينى بين الحاكم والمحكوم ، وخاصة فى وقت لم تكن فيه فكرة القومية المعتمدة على اللغه قد نضجت بعد فى هذه الاقاليم .

وكان الاتراك يعتبرون أنفسهم حراسا لدولة الاسلام ، واجبرهم ذلك على أن يحتفظوا بحاميات فى معظم الاقاليم الخاضعة لهم أو المنضمة لدولتهم . وإذا كان الجندى العثمانى لا يتميز بسرعة اندماجه مع الاهالى ، فان طول مدة اقامة الحاميات العثمانية فى عدد من الاقاليم البعيدة عن عاصمة الدولة ، وخاصة فى شمال افريقية، كان يسمح بنوع من الاندماج ، والمصاهرة ، وبشكل يسمح بخروج جيل ثان من الخلطين هم القولوغلو ، وكانوا غالبا اتراكا من ناحية الاب، وعربا من ناحية الأم .

وكانت طرابلس تقع على طرق الحج الموصلة بين بلاد المغرب وبين مصر ، فساعدها ذلك على نشأة عدد من الطرق الصوفية فيها وانتشارها فى كل مكان منها ، نذكر منها الرفاعية ، والعيسوية ، والعروسية ، والمدنية ، ثم

السنوسية ، وهى أهمهـا وأكثرها انتشارا وقوة . وكان لهـذه الطريقة الاخيرة أهمية واضحة فى منطقة برقة ، وتوغل نفوذها إلى قلب الصحراء والسودان. وأنشأ الطريقة السنوسية السيد محمد على السنوسى، كان أصله من تلمسان فى الجزائر ، وحضر إلى المشرق ، وادى فريضة الحـج ، ودرس وتفقه ،وعند عودته إلى المغرب قرر البدء فى إنشاء طريقة دينية فى الصحراء الليبية . ولقد زادت أهمية هذه الطريقة فى عهد ابنه الذى عاش فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، والذى قام بدور هام فى الكفاح ضد توغل الدول الاستعمارية فى افريقية السوداء . وادت هذه العملية إلى وصـــول نفوذ السنوسيين إلى كانو وكانم ومنطقة تشاد ، ونزلوا إلى معارك منظمة ضد القوات الاستعمارية الفرنسية هنـاك . ولقد عمـل السنوسيون على إنشاء زواياهم كمراكز فى قلب الصحراء تقع على طرق القوافل ،ويقوم فيها الاخوان السنوسيون بالدراسة والتعبد، علاوة على قيامهم بالعمل على فلاحة الأرض . وكانوا بذلك يتدربون من الناحية المعنـوية والعقائدية فى نفس الوقت الذى يمتازون فيه بالعمـــل ، وبالاستعداد للجهاد ، ومن مراكز استراتيجية هامة فى طول البلاد وعرضها . وكان لإنشاء زواياهم على طرق القوافل نتيجة هامة مكنتهم من سرعة تجنيد العناصر الجديدة التى تمر بهذه الزوايا، ومن ضمهم إلى فكرتهم الاسلامية. وستصبح الطريقة السنوسية قوة معنوية وحربية لها أهميتهـــا ، ولها خطرها على الاستعمار فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وفى بداية القرن العشرين، خاصة وأن الدولة العثمانية نفسها كانت تشجع فى نفس الوقت حركة الجامعة الإسلامية .

وكانت آراء السيد جمال الدين الافغانى قد لقيت قبولا فى مصر، وانشأت فيها مدرسة ازدادت أهميتها وضوحا على مر الأيام . وكانت هذه المدرسة

تطالب بالتجديد فى النظر إلى الاسلام، وبصفته دين الفطرة ، دين حى ولا يمكنه أن يخضع للجمود . وإذا كانت الدولة العثمانية قد خشيت من نفوذ السيد جمال الدين الافغانى ، إلا أن السلطان عبدالحميد نفسه عمل على الافادة من آراء السيد جمال الدين الافغانى فى تكتيل شعور المسلمين أجمعين ، وإن كان ذلك تحت سلطته هو كخليفة . وكانت الدولة العثمانية ، بما تشتمل عليه من اقليات مسيحية ، سواء من ارمينيا أوفى البلقان وكريت، تجد نفسها مضطرة إلى تدعيم الروابط الإسلامية بين غالبيـــة الشعوب التى تسكن الامبراطورية ، وكانت اسلامية . ولقــــد لاحظت الدولة العثمانية قيام المشكلات فى وجههـا من رعاياها المسيحيين ، وبمساعدة الـدول المسيحية الاستعمارية ، وفى كل اقليم . لاحظت الدولة العثمانية وقوف الروسيا إلى جانب بلغاريا فى سنة ١٨٧٦ ، ووقوفها إلى جانب الأرمن فى ثورتهم سنة ١٨٨٤ ، سنة ١٨٩٦ ، وكذلك وقوف اليونان إلى جانب كريت فى هـذه السنة الاخيرة ، هذا علاوة على استمرار المشكلات فى مقدونيا وطمع كل من البلغار والصرب فيها . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك تلك الهجمات المنظمة التى كـانت الدول الاوربية تقوم بها على اقاليم اسلامية داخل حدود الدولة العثمانية ، ونذكر منها توسع روسيا القيصرية فى بـلاد الجركس واقاليم آسيا الوسطى ، وعمليـات استيلاء فرنسا على الجزائر ، وفرض حمايتها على تونس ، وكذلك نزول القوات البريطانية فى مصر ، ومحاولتها التوغل منها إلى الاقاليم السودانية . لقــــد كانت كل هذه العمليات العدوانية تهدف الاستيلاء على اقاليم الدولة العثمانية اقليما بعد اقليم ، فكان من اللازم على هذه الدولة أن تعمل على توحيد مجهود المسلمين داخـــــل حركة الجامعة الاسلامية ، لصد العدوان الاستعمارى المسيحى على اقاليمها ، بل لقد كان

من الممكن استغلال حركة الجامعة الاسلامية نفسها لخلق المشكلات أمام الروسيا داخل حدود امبراطوريتها القيصرية ، وأمام فرنسا فى شمال افريقية ، وأمام بريطانيا فى وادى النيل ، وفى الهند إن أمكن ذلك ، وحتى تنشغل هذه الدول الاستعمارية بهذه المقاومة الاسلامية ، وبشكل يبعدها عن مواصلة الهجوم على الدولة العثمانية .

ويهمنا من ذلك أن السياسة التى سارت عليها الدولة العثمانية ، وهى سياسة الجامعة الإسلامية ، كانت تتمشى مع طبيعة الاتجاه الذى كان قد أخذ فى النمو فى طرابلس وبرقة ، وهو الاتجاه الإسلامى ، خاصة وأن هذا العامل كان يوحد بين الاهالى ، مادامت الاقليات المسيحية كانت غير موجودة هناك . وادى هذا التجاوب إلى تدعيم الروابط بين الدولة العثمانية وعرب طرابلس الغرب وبرقة ، وبشكل يختلف عن العلاقة التى نشأت بين العرب والاتراك فى الاقليم السورى .

حقيقة أن المعسكر الوطنى فى طرابلس الغرب وبرقة كان معسكرا ضعيفا من الناحية العسكرية والناحية الاقتصادية ، ولكنه كان سليما وقويا من الناحية المعنوية والعقائدية . وإذا كانت ايطاليا قد نظرت إلى طرابلس وبرقة على أنها اقاليم ضعيفة يمكنها أن تتوسع فيها ، فانها كانت قد حكمت عليها هذا الحكم دون أن تتمكن من تقدير اهمية العامل المعنوى والدينى هنـــاك .

(٢) الاطماع الايطالية والاتفاقيات الثنائية : —

كانت ايطاليا قد اضطرت ، بعد توغل القوات الفرنسيه فى تونس سنة ١٨٨١ إلى توجية انظارها صوب شرق افريقيه ، حتى تحصل على مجال

هناك تتوسع فيه ، وتدعى امكان اتخاذه كمنطقه يهاجر إليها الإيطاليون ، ويمكنهم أن يعيشوا فيها تحت ظـل العلم الايطالى . اتجهت ايطاليا إلى شرق افريقية رغم أنهـا كانت تفضل شمال افريقية . وجاءت ظروف احتلال بريطانيا لمصر ، واشتداد الثورة المهـدية فى السودان ، وإجبار بريطانيا للحكومة الخديوية على سحب قواتها من امبراطوريتها الافريقية ـ جاءت كل ذلك عوامل تساعد ايطاليا على التوسع فى شرق افريقية ، وتجبرها على أن تساير السياسة البريطانية ، فى الوقت الذى ناصبت فيه فرنسا ـ أختها اللاتينية ـ ناصبتها فيه العداء. وتمكنت ايطاليا من التوسع على سواحل البحر الاحمـــر ، والتوسع على ساحل البنادر ، ووضعت بذلك الاسس لاقامة مستعمرتها فى الارتريا، ومستعمرتها فى الصومال. وانتهزت فرصة المشكلات الداخليه الموجودة فى اثيوبيا ، والحروب الاقطاعية بين الرؤوس الاحباش لكى تحاول مد نفوذها فى اثيوبيا . ووصل بها الحال إلى أنها تمكنت من عقد معاهدة أوتشالى مع منليك الثانى ، والتى ادعت أنها تعطيها حقوق الحماية على الحبشة . ولـكن سرعان ماوضح الأمر ، واصطدمت ايطاليا بالحقيقة المرة وانهزمت قواتها أمام الاحباش فى موقعة عدوة سنة ١٨٩٦ وكانت هذه المعركة نقطه تحول خطيرة فى سياسة التوسع الخارجى الايطالى، وفى علاقاتها مع الدول العظمى ، وفى توجيه انظارها إلى طرابلس الغرب وبرقة .

وكان قرب طرابلس من ايطاليا ووقوعها تجاهها فى البحر المتوسط ، والصلات التاريخية الموجودة بينهما منذ عصر الرومان ،علاوة على أهمية موقع طرابلس الإستراتيجى فى البحر المتوسط ، وأهمية مواقعها بالنسبة للاسطول الايطالى ، ورغبة الإيطاليين فى اعادة أيام مجد الرومان ـ كان كل ذلك

من العوامل التى جعلت ايطاليا تفكر جديا فى طرابلس بعد هزيمتها فى شرق افريقية. وساعدتها الاحوال الداخليه للولاية وللدوله العثمانيه على ذلك التفكير.

أما الخطة التى سارت عليها ايطاليا للوصول إلى أهدافها فكانت خاضعة كـذلك للموقف الدولى ولعلاقات الدول العظمى ببعضها فى هذه الفترة.

كانت ايطاليا قد اضطرت بعد معركة عدوة، ونتيجة لسوء أحوالها الاقتصادية إلى أن تعمل على تحسين علاقاتها بفرنسا، خاصة وأن الحرب الاقتصادية بين البلدين لم تـكن فى صالح ايطاليا، وكانت ايطاليا فى أشد الحاجة إلى رؤوس الاموال الفرنسية. واضطرت ايطاليا إلى الدخول فى مفاوضات مع فرنسا انتهت فى سبتمبر سنة ١٨٩٦ إلى اتفاق اعترفت فيه ايطاليا بالمعاهدة التى عقدتها فرنسا مع الباى، وبالامتيازات التى حصلت فرنسا عليها منها. ولقد ضمنت هذه الاتفاقية الايطالية الفرنسية حقوق الجالية الايطالية الكبيرة الموجودة فى تونس. ثم عقد اتفاق آخر فى اول اكتوبر بين الدولتين اللاتينيتين، ويتعلق بالملاحة التجارية، ويهدف إعادة العلاقات التجارية بين البلدين إلى ما كانت عليه.

ولقد كانت هزيمة القوات الايطالية فى عدوه أساسا كـذلك لقيام هياج فى الرأى العام الايطالى، وخـاصة فى ذلك البلد الفقير الذى لم يكن يملك الكثير للانفاق منه على عمليات حربية استعمارية فى الخارج. فاشتد ساعد الحركة الاشتراكية فى ايطاليا، وتدعمت اركان الحزب الاشتراكى فيها، ذلك الحزب الذى تمكن من اصدار جريدة أفانتى ابتداء من سنة ١٨٩٦. وإذا كانت الحركة الاشتراكية فى ايطاليا قد تسببت فى زيادة المجهود الذى يبذله رجال اليمين المسيحى، فان سلطات الدولة، وبصفتها قوة وسط، قد حاولت أن توجه الانظار إلى الخارج، أى إلى الميدان الاستعمارى، وإلى تسوية

العلاقات مع بقية الدول الاوربية، حتى تتمكن من تحسين مركزها الاقتصادى والسياسى فى الداخل والخارج. ولقد ادت هذه الفترة المضطربة فى السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر فى ايطاليا إلى إنتشار الفوضى وإلى مقتل الملك همبرت الاول فى اواخر يوليو سنة ١٩٠٠.

ولقد اضطرت هذه الظروف ايطاليا إلى أن تعمل على تحسين علاقاتها مع فرنسا، وإلى الإنهاء على الحرب الاقتصادية التى كانت موجودة بين البلدين. وانتهت مفاوضات سنة ١٨٩٨ بوضع اتفاق جديد فى شهر نوفمبر حول الرسوم التى تفرضها كل من الدولتين على بضائع الأخرى. وساعد ذلك على عودة العلاقات التجارية بينها إلى ما كانت عليه، وبدأت المصارف الفرنسية، وخاصة بنك باريس والاراضى المنخفضة، فى تقديم معوناتها ورؤوس اموالها للأسواق الايطالية، وساعدت على انقاذ ايطاليا من ضائقتها الاقتصادية. هذا فى الميدان الاقتصادى.

أما فى الميدان الاستعمارى فلقد حاولت ايطاليا أن تطمئن على طرابلس التى كان الاهتمام قد ازداد بها فى الاوساط الاستعمارية الايطالية، خاصة وأن اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩، والخاصة بتحديد مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا فى افريقية كانت تثير قلق ايطاليا بالنسبة لطرابلس. ولقد كانت فرنسا من ناحيتها ترغب كذلك فى مقابلة ايطاليا فى منتصف الطريق. حقيقة أن فرنسا كانت قد استولت على تونس، ولكنها كانت فى ذلك الوقت قد أخذت تفكر جديا فى المغرب الاقصى. وهكذا وجدت الاسس التى تسمح للطرفين بالتفاهم على مصالحها المتبادله. وستكون الطريقة هى المساومة والمقايضة.

ووافق ديلكاسيه ، وزير الخارجية الفرنسية ، على أن يؤكد لحكومة ايطاليا أن طرابلس لاتدخل فى منطقة التوسع الفرنسى الاقليمى ، ولكن على أساس اعتراف ايطاليا المماثل بمصالح فرنسا وعملها فى الامبراطورية الشريفية المغربية. وحين عاد الماركيز فيسكونتى فنوستا إلى وزارة الخارجية الايطالية سنحت الفرصة لفتح هذه المفاوضات . ورغم أن المحادثات قد دامت مدة عام ونصف عام، وكانت طويلة واعترضتها الصعوبات ، إلا أنها قد انتهت بتبادل خطابين بين بارير ، سفير فرنسا فى روما ، وفيسكونتى فنوستا وزير الخارجية الايطالية فى ١٤ ، ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠ (١) ولقد ذكر الخطاب الأول ، وهو الصادر من السفير الفرنسى أنه : « بعد إنتهاء الاتفاق الذى عقد بين فرنسا وبريطانيا العظمى فى ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ ... فان وزير الخارجية قد سمح لى أن احيطكم علما ، وخاصة بعد عودة العلاقات الودية بين فرنسا وايطاليا ... أن إتفاقية ٢١ من مارس سنة ١٨٩٩ التى تترك ولاية طرابلس الغرب خارج منطقة النفوذ ، تحدد منطقة النفوذ الفرنسى فيما يتعلق بطرابلس وبرقة ، وليس لدى الحكومة الفرنسية النية فى أن تتعدى هذا الحد ، وأنها لن تدخل فى مشروعاتها قطع مواصلات القوافل من طرابلس إلى المناطق المذكورة فى هذه الاتفاقية . وهذه التفسيرات التى نعتزم إبقائها سرية ستعمل بلاشك على تقوية العلاقات الودية بين البلدين فى هذه النقطة ، وفى النقط الأخرى » .

---

(١) أنظر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية — المجموعة الثانية — المجلد الأول . وثيقة رقم ١٧ من بارير إلى ديلكاسيه فى ١٠ يناير سنة ١٩٠١ .

وأنظر صورة الخطابين ملحقين بهذه الوثيقة .

وإعترف المار كيز فيسكونتى فنوستا فى خطابه بشأن الموقف فى البحر المتوسط ، وفيما يتعلق بالمغرب الأقصى بصفة خاصة، بمصالح فرنسا هناك . وذكر فى أنه : « قد فهم كذلك أن ايطاليا ستحتفظ بحقها فى زيادة نفوذها الفعلى بالنسبة لطرابلس وبرقة إذا ماحدث تعـــديل فى الحالة السياسية أو الاقليمية فى المغرب » . ويظهر من ذلك أنه كان يصعب على ايطاليا زيادة نفوذها الفعلى فى طرابلس وبرقة فى حالة فشل فرنسافى زيادة نفوذها الفعلى فى المغرب الأقصى .

وكانت هذه خطوة هامة فى سبيل تدعيم علاقات الصداقة بين الدولتين، إذ أنها بنيت على أساس المصلحة المتبادلة ، حتى وإن كانت عـلى حساب الغير . وكانت بداية لمظاهرات ودية بين حكام الدولتين ، واتخذت أساسا لكى تعمل فرنسا على الوقوف بجانب المصالح الايطالية فى طرابلس وبرقة. ووقف القناصل الفرنسيون فى طرابلس وبرقة موقفا وديا من مسألة إنشاء مكتب بريد إيطالى فى برقة ، واحسنت سلطات طولون إستقبال الاسطول الايطالى فيها .

ولكن ايطاليا كانت تخشى الاتتمكن فرنسا من أن تستفيد من الظروف لكى تضمن مصالحها فى المغرب الأقصى ، خاصة وأن كل من إسبانيا والمانيا كانت تعارض النفوذ الفرنسى هناك فى ذلك الوقت . وخشيت ايطاليا كذلك من التفسيرات التى طلبها منير بك ، السفير العثمانى فى باريس ، من السلطات الفرنسية ، حول التفاهم الفرنسى الايطـالى بشأن طرابلس ، وخشيت أيضا من إمكانية تدخل تركيا لكى تطلب من بريطانيا إلاتشجع الأطماع الايطالية فى هذا الجزء من أراضى السلطان ، والذى يجاور مصر. خشيت ايطاليا من كل ذلك ، ولكنها اتخذته أساسا لكى تحصل على موافقة

فرنسا على نشر مادة الخطابات المتبادلة بين باريز وفيسكونتى فنوستا .
ثم جاءت بعد ذلك مسألة تجديد معاهدة التحالف الثلاثى ، فطالبت ايطاليا فرنسا بالموافقة على نشر هذه الخطابات قبل الدخول فى مفاوضات تجديد التحالف الثلاثى . ووافقت فرنسا على أن تدلى ايطاليا ببيان فى البرلمان عن العلاقات الايطالية الفرنسية بعد الاتفاق الفرنسى الانجليزى فى ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ . وحدث فى ذلك الوقت اشتباك بين بعض رجال الدرك العثمانيين وبين بعض قوات المستعمرات الفرنسية عند واحة بلمة ، واتهمت فرنسا تركيا بأن رجالها قد رفعوا العلم التركى على هذه الواحة رغم دخولها فى منطقة النفوذ الفرنسى ، حسب الاتفاق الانجليزى الفرنسى . وادت هذه المشكلة إلى زيادة التقارب بين فرنسا وايطاليا . والقى وزير الخارجية الايطالية بيانا فى البرلمان ذكر فيه أن عدم رغبة فرنسا فى التوسع فيما وراء الحدود الشرقية لممتلكاتها داخل ولاية طرابلس وبرقة يعتبر اساسا لعلاقات الصداقة التى تنمو بين البلدين .

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد خشيت من أن تشجع فرنسا ايطاليا على اتخاذ سياسة أكثر نشاطا فى طرابلس ، فان السلطان العثمانى هو الذى أظهر خوفا واضحا على بلادة ، فشرح للسفير الفرنسى فى الآستانة أن فرنسا قد اعترفت باهمية بقاء ولاية طرابلس الغـــرب فى ايدى الحكومة العثمانية ، وعدد له الميزات التى تحصل عليها فرنسا من مجاورة املاكها لاملاكه . وكان يرغب فى التأكد مما إذا كانت السياسة الفرنسية قد تغيرت ، وخاصة بعد معرفته بالخطب التى القيت فى روما ، وبسريان الاشاعات عن أن ايطاليا قد حصلت على حريتها لاحتلال طرابلس . لاشك أن هذه العمليات كانت بعيدة عن روح الود بالنسبة لتركيا بل كانت بعيدة حتى عن روح الحياد . وكان السلطان

العثمانى يرغب فى معرفة ما إذا كانت فرنسا قد غيرت سياستها تجاه الدولة العثمانيـة .

ولكن قرب تجديد معاهدة التحالف الثلاثى ، واستمرار مشكلة واحة بلمـة دفعت بفرنسا إلى أن تستمر فى الوقوف إلى جانب ايطاليا ، خاصة وأن مصالح فرنسا فى المغرب الاقصى كانت قد أخذت تسيطر على كل من الحكومة والرأى العام فى باريس . وكانت القوة العثمانية قد تركت العلم التركى مرفوعا على بلمـة بعد انسحابها منها ، فادعت فرنسا أن الباب العالى ينوى أن يبقى على نظام دسائسه ويستمر فى عرقلة أعمال الفرنسيين فى هذا الاقليم ، ويثير المشكلات على الحدود ، مستخدما فى ذلك الطرق الصوفية ، والحيل الصغيرة « مثل ذلك العلم الصغير الذى يرفرف فى بلمة ليثير شعور الاهالى الافريقيين ، وليذكرهم بأن هناك قوة ستعيد حمايتها لهم . » ولكن هذا الموقف من جانب فرنسا كان يدفع بالدولة العثمانية من ناحيتها إلى عدم التساهل فى حقوقها وحقوق المسلمين فى هذه المناطق . وتقدم السفير التركى فى باريس بمذكرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية تحدث فيها عن حقوق السلطان على الاراضى الصحراوية جنوب طرابلس وفى تشاد و وادای وحق الباجيرمى ، وعن أن المحادثات التى قام بها السفير التركى فى باريس فى ٢٩ مارس ، ١٩ مايو سنة ١٨٩٩ لم تترك مجالا للشك فى اعتبار هذه المناطق اراض داخلية ، وظهير لولاية طرابلس ، التى تعهدت الدول باحترام سلامتها ، كجزء من الدولة العثمانية . وكان على فرنسا وانجلترا أن تحترما مصالح السلطان فى معاملاتها سويا . ولكن فرنسا رفضت فتح المناقشه فى هذا الموضوع . وزادت بذلك المصاعب بين فرنسا والدوله العثمانية . هذا علاوة على المصاعب التى كانت موجودة بينهما ، والتى كانت تتعلق بوضع تونس . وكانت الحماية التى يعطيها

القناصل الفرنسيون فى طرابلس لبعض التوانسة تثير الصعوبات فى وجه السلطات العثمانية . ووصل الأمر إلى أن يذكر ديلكاسيه لمنير بك أن الباب العالى قد سبب لفرنسا متاعب كثيرة فى عـــدد من المسائل ، وأشار إلى المعاملة التى يعامـل بها والى طرابلس كل من التونسيين والجزائريين ، والمصاعب التى تنتج عن ذلك للافراد وللتجارة وللعملة التونسية ، وأصر على أن التونسيين ليسوا رعايا عثمانيين ، بل رعايا لباى تونس ، ولذلك فانهم منذ سنة ١٨٨١ تحت الحماية الفرنسية . ووصف ديلكاسيه هذه المعاملة بأنها تنتهج سياسة تتنافى مع حسن الجوار .[1] فاذا أضفنـا إلى ذلك أن فرنسا كانت ترغب فى أن تضمن حرية ايطاليا فى تعهداتها العسكرية حيـالها فى حالة قيام أى هجـوم على فرنسا ، وذلك فى حالة تجديد معاهدة التحالف الثلاثى ، لوجدنا من المنطق أن تقوم فرنسا بتقديم مصالح ايطاليا على مصالح تركيا .

والواقع أن ايطاليا عملت فى ذلك الوقت ، وفى أثنـاء تجديد التحالف الثلاثى على الا يشتمل على أى مادة عدوانية ، وبصفة مباشرة أو غير مباشرة ، تجاه فرنسا ، كما أنها لم ترتبط بأية مادة تجـبرها على أن تشترك فى اعمال عدوانية ضد فرنسا ، ولا بأى شرط يهدد أمن فرنسا وسلامتها . كما أن الاتفاقيات والبروتوكولات الاضافية ، والتى كانت ملحقة بمعاهدة التحالف الثلاثى وتتنافى مع الاعمال الدفاعية ولها طابع اعتـــدائى على فرنسا قد أصبحت غير موجودة . وسمح ذلك للدولتين بأخذ خطوة جديدة فى شكل تصريحات ، كتبت كخطابات متبادلة بين وزير الخارجية الايطـالية وسفير

---

(١) أنظر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثانية ، المجلد الثانى ، وثيقة رقم ٢٣٢ من ديلكاسيه إلى سفير فرنسا فى القسطنطينية فى ٥ مايو سنة ١٩٠٢ .

فرنسا فى روما فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٢ . وقد عملا فيها على توكيد التعهدات التى نتجت عن تبادل الخطابات الاولى فى ديسمبر سنة ١٩٠٠ ، ونتيجة لتطور الاوضاع فى البحر المتوسط ، وبشكل يمس مصالح الدولتين فى المغرب الاقصى وفى طرابلس وبرقة . وذكرت هذه الخطابات الجديدة أن : « كل من الدولتين تستطيع أن تزيد نفوذها بحرية فى المناطق المذكورة فى اللحظة التى تراها مناسبة،دون أن يكون عمل احداهما ضروريا لعمل الأخرى ...... وفى حالة تعرض فرنسا لأى هجوم مباشر أو غير مباشر باحدى أو بعض الدول فان ايطاليا ستلتزم الحياد التام ...... ولا يوجد من جانب ايطاليا ولن نعقد أى بروتوكول أو اتفاقية عسكرية دولية لاتتفق مع هذه التصريحات . »[1]

وهكذا حصلت ايطاليا على موافقة فرنسا على أن تزيد نفوذها فى طرابلس فى اللحظة التى تراها مناسبة ، ودون أن يكون عمل احداهما ضروريا لعمل الأخرى .

ولقد سرت الاشاعات فى ذلك الوقت عن أن ايطاليا تجهز حملة عسكرية لاحتلال طرابلس ، ولكن ايطاليا أكدت للدولة العثمانية أن مخاوفها فى هذا الميدان لاتستند إلى أساس ، وأيد السفير الفرنسى فى روما وجهة نظر وزير الخارجية الايطالية فى تصريحاته للسفير العثمانى . وصرح وزير الخارجية الايطالية فى البرلمان الايطالى بأن علاقات ايطاليا ودية مع الامبراطورية العثمانية ، وأن الحكومة لاتفكر أساسا فى احتلال طرابلس فى الظروف السياسية الحالية ، ولا ترغب فى أن تتبدل هذه الحالة . ولكن

---

(١) أنظر الوثائق الدبلوماسية الفرنسيه ، المجموعة الثانية ، المجلد الثانى ، وثيقة رقم ٣٢٩ من باريس إلى ديلكاسية فى ١٠ يوليو سنة ١٩٠٢ .

فى حالة تغيير الموقف، رغم ارادة ايطاليا فى البحر المتوسط، فان حكومة روما ستكون قادرة على النظر فى هذه المسألة، وعلى تداركها فى الوقت المناسب. وكأنه يشير بأن الوقت لم يكن قد حان بعد للنزول إلى طرابلس. وكانت ايطاليا تخشى من أن تتفاهم الدولة العثمانية مع بريطانيا ومع المانيا حتى تعرقل أعمال ايطاليا فى طرابلس، ولم تكن أى من الدولتين ترغب فى تغيير الاوضاع فى البحر المتوسط، وكانت لكل منهما مصالح واضحة مع الدولة العثمانية. وإذا كانت الصحافة الالمانية قد وقفت موقف التحفظ وقت زيارة الاسطول الايطالى لموانى طرابلس، فان قيادة الاسطول البريطانى فى البحر المتوسط قد ارسلت طرادتين من مالطة إلى ميناء طرابلس وقت زياره الاسطول الايطالى، ثم اقلعت احداهما بعد ذلك متجهة نحو الشرق وفى حذاء سواحل برقة صوب الاسكندرية. وكان لهذه العملية مغزاها، خاصة وأن الصحف البريطانية أخذت فى شرح سوء نية ايطاليا وذكرت أنها إذا ما بدأت فى تنفيذ مشروعاتها فان هذه العملية سيكون لها اسوأ الأثر على الرأى العام البريطانى، وخاصة بالنسبة للمصالح التى تأمل فيها بريطانيا بالنسبة لموانى برقة، والتى تؤثر فى طريق السويس.

وكانت الصحف الايطالية قد أخذت فى التحدث عن التوسع الاقتصادى، وزيادة النفوذ الادبى الايطالى فى ظل الوضع القائم، وذهب بعضها إلى تحبيذ سياسة التدخل، وطالبت بروية ايطاليا تحتل البانيا أو طرابلس، وشرحت أن هذه الزيارة البحرية هى خطوة أولى، وسرعان ما تتبعها عمليات انزال الجنود إلى الشاطىء. ولذلك فان الحكومة الايطالية قد قد اضطرت إلى الرد على هذه المقالات والاصرار على حسن علاقاتها بالسلطان.

وإذا كانت العلاقات الخارجية لايطاليا فى ذلك الوقت لاتسمح لها كثيرا بالاستناد إلى دولة معينة سوى فرنسا فى ميدان التوسع الاستعمارى فان مما لاشك فيه أن تبادل الزيارات بين ملوك ورؤساء الدول الاوربية الغربية فى خلال سنة ١٩٠٣ ، ثم الوصول إلى التوقيع على الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا قد مهد الطريق لتدعيم موقف ايطاليا فى الميدان الاستعمارى، ومهد للوصول إلى حل - ولو مؤقت - بالنسبة للتنافس الانجليزى الفرنسى الايطالى فى اثيوبيا ، ومهد للدخول إلى مؤتمر الجزيرة الخضراء .

ولقد نظرت ايطاليا إلى الاتفاق الودى على أنه يتوج اتفاقها مع فرنسا، ويضع السياسة الايطالية فى ائتلاف مع سياسة صديقتها . ولم يكن الاتفاق الودى يتعرض فى واقع الأمر لايطاليا ، ولكنه أبقى على المزايا التى حصلت عليها ايطاليا من اتفاقها مع فرنسا ، وثبت أن هذه المصالح لن تتعارض مع مصالح بريطانيا ، مادامت لاتتعارض مع مصالح فرنسا .

ووقفت ايطاليا فى مؤتمر الجزيرة تعضد فرنسا فى سياستها فى المغرب الأقصى . وكان ممثل ايطاليا فى هذا المؤتمر هو الماركيز فيسكونتى فنوستا ، وكان من الطبيعى أن يسير فى هذا المؤتمر على نفس الخطوط التى وضع أسسها حين تفاهم مع فرنسا سنة ١٩٠٠ . وفى نفس الوقت الذى كانت كل من فرنسا وانجلترا وايطاليا ترتب فيه شئون البحر المتوسط كانت ايطاليا تعمل فيه على زيادة مصالحها فى طرابلس وبرقة وتحاول أن تتوسع هناك توسعا اقتصاديا،رغم سوء ظروفها الداخلية . وكانت ايطاليا فى نفس الوقت تراقب طرابلس المغرب وبرقة حتى لاتقع فريسه لدولة أخرى،أو تزيد مصالح دولة أخرى هناك .

(٣) توسع ايطاليا الاقتصادى :

كانت الجالية الايطالية الموجودة فى طرابلس فى أوائل القرن العشرين قليلة العدد ، ولم تزد عن ١١٠٠ مواطن ، وكانت غالبية أفرادها من الطبقة الفقيرة وأصحاب المهن اليدوية ، بالرغم من أن بعض اليهود فى طرابلس كانوا يطالبون بالحماية الايطالية ، مثل اخوان حسان واخوان ناحوم وأخوان لابى الذين كانوا يسيطرون على جانب هام من التجارة والورش الموجودة فى طرابلس .

وكانت الجالية الايطالية تأتى فى المرتبة الثانية بعد الجالية البريطانية والتى كانت تشتمل على عدد كبير من المالطيين ، والتى وصل عددها بعد أن انخفض فى سنة ١٩١١ إلى ٢٦٠٠ . أما من ناحية التجارة فكانت الصادرات الايطالية إلى طرابلس فى نهاية القرن التاسع عشر تحتل المرتبة الرابعة ، بعد صادرات إنجلترا (مع مالطة) وصادرات تركيا وصادرات فرنسا (مع تونس والجزائر) .

وزادت حركة الملاحة بين طرابلس وايطاليا بعد سنة ١٩٠٠ فانشأت شركة روباتينو بمساعدة الحكومة الايطالية خطا للملاحة إلى مالطه وطرابلس ومصراته وبنغازى ودرنة،ذهابا وايابا مرة كل أسبوعين . وفى سنة ١٩٠١ قام الايطاليون بانشاء مكتب للبريد فى بنغازى، وكانوا يلحون على الحكومة العثمانية حتى تعطيهم حق إنشاء هذا المكتب ، ولما تعبوا قاموا بانزال الوكلاء وصناديق الخطابات وأسسوا المكتب بالقوة ، تحت حماية مدرعتين وطرادة وقفت على تمام الاستعداد . وكانت الحكومة الايطالية قد حصلت على تصريح من الحكومة العثمانية بفتح فروع لمصرف روما Banco Di Roma فى طرابلس وبرقة ، وإمتد نشاطه ـ زيادة على أعمال

البنوك ـ إلى إنشاء مطاحن للغلال ، وإدارة توكيلات السفن والتجارة ؛ كما أنشأ لنفسه مطبعة ، وكان يشرف على الشركة الايطالية الاستعمارية ، التى كانت تعمل فى الاستيراد والتصدير ، وأسس الشركة الايطالية العامة الملاحة ، والتى كانت تنقل البضائع بين طرابلس وبين كل من مالطة وتونس وايطاليا . وبهذا كانت الملاحة فى طرابلس فى واقع الأمر فى أيدى الشركات الايطالية أو على الأقل تحت سيطرتها . ولا ننسى أن ايطاليا قد قامت كذلك بفتح عدد من المدارس المجانية لكى تنشر بها الثقافة الايطالية فى طرابلس ، وأنشأت بعض المستشفيات والملاجىء .

وفى نفس الوقت الذى كانت ايطاليا تنفذ فيه سياسة توسعها الاقتصادى كانت تراقب حالة طرابلس حتى لا تقع الولاية فى أيدى دولة أوربية أخرى ، أو تحصل أيه دولة على إمتيازات فيها . وكانت ايطاليا تستفسر فى كل مرة عن صحة الإشاعات التى تنشر فى هذا المجال .

وإنتشرت اشاعة عن إقامة الانجليز لمحطة فحم فى خليج بمبة ، فقامت ضجه حول الموضوع ، واستفسر بعض النواب عن الموضوع فى البرلمان . ولكن الحكومة البريطانية وصفت هذا الخبر بأنه تلفيق غير جدير بأن ينظر إليه جديا ، ولا يشتمل على أى مظهر من مظاهر الصدق.

وكانت الاشاعات تتوالى وتجد رواجا كبيرا فى كل ايطاليا. فانتشرت فى سبتمبر سنة ١٩٠٤ إشاعة عن قيام إتفاق سرى بين إنجلترا وتركيا بشأن خط الحدود بين مصر وبرقة . ورأى الايطاليون أن مثل هذا الاتفاق سيعمل على مد الحدود المصرية ، وبشكل ينقص من قيمة طرابلس من الناحية السياسية ومن الناحية التجارية . وقامت الحكومة الايطالية باستفساراتها ، وثبت أن هذا الخبر بعيد كذلك عن الصحة .

وفى الوقت الذى اقترحت فيه المانيا عقـد مؤتمر دولى لبحث مشكلة المغرب ، أى فى أبريل سنة ١٩٠٥ انتشرت إشاعـــة تسيء إلى العلاقات الفرنسية الايطالية . وذكرت هذه الاشاعة أن إحـدى الشركات الفرنسية قد حصلت على إمتياز لبناء ميناء طرابلس . وأثارت الصحف الايطـالية هذا الخبر وأقامت حوله ضجة كبيرة . والواقـع أن الحكومة الفرنسية لم يكن لديها أية أخبار عن مثل هذا الموضوع ، ولكن فرنسا ظلت هـدفا لهجوم الصحافة الايطالية عليها . ثم ثبت أنه ليست هناك أيه شركة فرنسية قد حصلت على مثل هذا الامتياز ، وأنه لايوجد له أى أساس من الصحة. وتحدث تيتونى وزير الخارجية الايطـالية فى مجلس الشيوخ فى ١٠ مايو سنة ١٩٠٥ وذكر أنه كلف السفير الايطـالى بأن يشرح للسلطان أن أغراض السياسة الايطالية سلمية ، تقوم على أساس المحافظة عـلى الوضع القائم ، وتقصد إلى زيادة توثيق علاقات ايطاليا الوديه بتركيا . ولكن نظراً لأن ايطاليا ترغب فى المحافظة على هذه العلاقات الودية فانها تلفت نظر السلطان بشكل خاص إلى النتائج الخطـــيرة التى تنتج بالنسبة لتركيا عن منحها موافقات أو إمتيازات فى طرابلس وبرقة قد تتعـارض مع المصالح الايطالية ، وإن مثل هذا التصرف قد يجبر الحكومة الايطالية على أن تتخذ خطوات إيجابية (١) . ولقد أعلن السلطان رسميـا بأنه قد سمع بهذا الخبر لأول مرة من رئيس الوزراء ، وأنه قـد أمرة بتكذيبه بسرعة ووضوح ، وأنه ليس لدى جلالته أى ميل لبنـاء ميناء طرابلس فى ذلك الوقت . وأن حكومته ستنفذه بنفسها حينما يتقرر تنفيذ هـذا المشروع .

---

(1) *TITTONI, Tommaso; Italy's Foreign and Colonial Policy. London,* 1914. *p.* 25,

كما أنه لم يمنح أية موافقة بشأن هذا الميناء ، وحـــتى إذا رغبت الحكومة العثمانية فى منح الامتياز السابق للاجانب فان السلطان سيرفض الموافقـة على ذلك .

وكانت خطبه تيتونى فى مجلس الشيوخ الايطـالى فى يوم ١٠ مايو سنة ١٩٠٥ فى غاية الأهمية ، إذ أنه قد أشار فيهـا إلى الموقف فى البحر المتوسط وإلى حماية المصالح الايطـالية ، وذكر أنه إذا كان التحفظ يمنعه من التحدث عن الأعمال الفردية التى بنى عليها إعتراف جميع الدول التى يخصها الأمر بأولوية الحقوق الايطالية على طرابلس قبل حقوق أى دولة أخرى ـ فان شيئا لايمنعه من القول بأن هـذه الحقوق قد تأكدت بأوضح واوثق طريقة . وذكر أنه كان يتسـاءل عن الطريق الذى تستطيـع به الحكومة الايطالية أن تحصل على هـذه الحقوق : « هل هى تستعد لاحتـــلال طرابلس ؟ ... على هذا السؤال أجيب مع التأكيد : لا ». وذكر أنه يعتقد أن ايطاليا يجب إلا تقوم باحتلال طرابلس إلا فى حالة ماإذا أجبرتهـا الظروف على ذلك ، وإن ايطاليا لتجد فى طرابلس العـامل الذى يقرر توازن النفوذ فى البحر المتوسط ، ولا تستطيـع أن تسمح باختلال هـذا التوازن . وإن الايطاليين يتبعون سياسةسلمية ، وهى ما تطالب بها البلاد ، ولكنهم فى نفس الوقت يستعدون لحماية مصالحهم الحيوية فى البحر الذى يحيط بهم ، ومن الواجب أن تكون لديهم الوسائل التى تمكنهم من حمايتها . ثم تحدث عن سياسة تقوية الأسطول وقال أنه حينما يتم ذلك فان الحكومة لن تفكر كذلك فى إحتلال طراباس فى ذلك الوقت ، خاصة وأنهـا على علاقات صداقة مع تركيا ، وأن إحتلال أراض تابعة للامبراطوريةالعثمانية سيعمل على تشجيع أولئك الذين يرغبون فى تقريب نهاية تلك الامبراطورية.

ولكن إذا كانت ايطاليا لا ترغب فى إحتلال طرابلس فى ذلك الوقت فان ذلك لا يعنى أنها لن تقم هناك بأى شىء ، بل إن الحقوق التى لايطاليا على طرابلس فى المستقبل ستعطيها فى الوقت الحاضر الأفضلية فى الميدان الاقتصادى ، وفى إدارة رؤوس أموالها فى تلك المنطقة ، وفى زيادة المعاملات التجارية والمشروعات الزراعية والصناعية . وذكر أن ايطاليا تعتمد فى ذلك على موافقة الباب العالى الذى يجب عليه إظهار رغبته فى تسهيل أعمال ايطاليا السلمية والعمرانية . وإذا كان السلطان قد عبر دائما عن صداقته لايطاليا ، فمن الضرورى أن يشارك الموظفون العثمانيون فى طرابلس فى مثل هذا الشعور بالصداقة (١) . وظهر من ذلك بوضوح تام أن ايطاليا لم تكن ترى فى ذلك الوقت تغيير الوضع القائم ، رغم أنها كانت تحتفظ بحقها فى العمل فى حالة تهديد الاوضاع القائمة فى الدولة العثمانية .

ثم انتشرت بعد ذلك إشاعة أخرى عن إحتلال السلطات البريطانية المصرية لميناء السلوم ، وثارت ضجة جديدة فى الصحافة الايطالية ، وطالبت الصحف باحتلال طرابلس وبرقة بسرعة ، وذكرت أن من حق ايطاليا أن تشك فى نوايا بريطانيا ، وأنه ليس هناك ما تنتظره من فرنسا لأن هذه وتلك تفضل مجاورة تركيا لممتلكاتها الافريقية على مجاورة ايطاليا لها . وذكرت صحف أخرى أن الحل العملى الوحيد لهذه المشكلة هو الاحتلال ، وإلا فستكون طرابلس باستمرار مصدراً لقلق الايطاليين ، ومصدراً لقلق حكومة ايطاليا . وستكون هذه البلاد كقطعة من الجبن تقرض الفيران الفرنسية والفيران الانجليزية قلبها ، وحينما يصمم الايطاليون على النزول

---

(١) المرجع السابق ــ ص ٢٠ ــ ٢١ .

إليها سيجدونها قشرة جافة فارغة (١) .

ولم يكن لايطاليا على طرابلس أية حقوق فعلية أكثر من رغبتها الشديدة في امتلاكها ، وكان المعقبون السياسيون يخشون من أن تضطر الحكومة الايطالية — أمام توتر الرأى العـــام فى بلادها — إلى إقحام نفسها فى طرابلس ، ممـا يسبب مشكلات دولية . ولكن ايطاليا واصلت عملية توسعها الاقتصادى فى الولاية ، وواصلت مراقبة الاحوال فيها ، وهى تخشى من امتـداد أى نفـوذ أجنبى اليها . وحين نشبت ثورة تركيا الفتاة دخـل عامل جديد على الموقف ، وأثر فى العلاقة بين طرابلس وبين ايطاليـــا .

(٤) طرابلس وبرقة بين حكومة الاتحاد وبين الاطماع الايطالية :—

نشبت ثورة تركيا الفتاة سنة ١٩٠٨ نتيجة لزيادة المتناقضات فى المجتمع العثمانى، وسوء الاحوال الاقتصادية ووصول الاوضاع السياسية إلى مرحلة من التهلهل كانت تتنافى مع زيادة الوعى الذى أخذ فى الانتشار بين العثمانيين فى ذلك الوقت . كانت الديون العثمانية قد زادت ، وزاد معها تغلغل النفوذ الغربى ، الفرنسى والالمانى فى عاصمة الدولة . وإذا كانت السلطة العثمانية قد حاولت لمدة عدة قرون أن تعتبر نفسها حامية الاسلام ، فانهـا قد بلغت مرحلة من الضعف العسكرى ، ونتيجة لضعف ماليتها وعجز اقتصادها عن التطور . وفى الوقت الذى حاولت فيه الدولة العثمانية أن تدعم حركة

---

(١) انظر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثانية ، المجلـد السابع ، وثيقة رقم ٣٨٩ من القائم باعمال فرنسا فى روما إلى وزير الخارجية الفرنسية فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٥ .

التضامن الاسلامى بين العناصر التى تسكنها ، وهدفت من وراء ذلك إلى الوصول إلى تجديد الامبراطورية ، فان وجود اقليات مسيحية فى انحاء كثيرة منها ، وخصوصا فى البلقان وفى منطقة الشرق الادنى ، عملت على تقليل أهمية عامل التكتل الاسلامى . وجاءت الدول الغربية لكى تساعد الحركات المسيحية الانفصالية داخل الدولة ، فادى ذلك إلى فقد الدولة لجزء من هيبتها كان لازما لها لمواصلة حكمها فى هذه المنطقة الهامة من العالم .

والواقع أن العداء بين الدولة العثمانية وبين الدول الاوربية المحيطة بها كان كذلك نتيجة لتعارض وتضارب فى مصالح كل معسكر ، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تعتبر سوقا هاما لتوزيع المصنوعات الاوربية ، وسوقا هاما لعمليات التمويل والعمليات المصرفية ، وخاصة فى عمليات إنشاء السكك الحديدية وبناء الموانى والجسور وحفر الترع والمصارف . وكانت الدولة العثمانية تحتل مركزا جغرافيا فى غاية الاهمية إذ أنها كانت تعتبر نقطة اتصال بين اوربا وآسيا ، علاوة على تحكمها فى الممرات المائية الهامة التى توصل البحر الاسود بالبحر المتوسط ، وكان هذا البحر فى غاية الاهمية بالنسبة لروسيا خاصة وأن البحر البلطى كان يتجمد فى فترة طويلة فى كل سنة .

تكاتفت هذه العوامل فى سبيل زيادة التدخل الاقتصادى والسياسى الاجنبى فى الدولة العثمانية ، وبشكل أدى إلى الاقلال من هيبة هذه الدولة وحكومتها ، وخاصة فى وقت أخذت فيه الآراء الغربية فى الوصول إلى عقول عدد من النابهين فى هذه الدولة . وإذا كان السلطان قد حاول الاستناد إلى سياسة الجامعة الاسلامية لموازنة حركات الانفصال المسيحية ، والتى كانت تستند إلى قوة اجنبية أوربية ، فان العناصر المتعلمة من الدولة

بتعليم غربي قد أخذت فى تقديم مبـدأ المساواة المدنية على مبدأ التضامن الديني ، وكان ذلك نتيجة لاحتـكاك عدد من الاتراك بالآراء الاوربية المتحررة وخاصة فى فرنسا وسويسرا . وأخذوا يقدمون مبـدأ المساواة الحديث ، رغم اختلاف الدين بين عناصر الدولة على المبادىء التى سار عليها السلطان عبد الحميـد مع سياسة الجامعة الاسلامية . وكان من الطبيعى أن يستمر هذا النمو الحديث بين العناصر المتعلمة فى الدولة ، أى هذا الاتجاه العلمانى، والذى كان من طبيعته أن يطالب بعد ذلك بتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبفصل السلطات فى ظـــل دستور حديث. وإذا كانت الدولة العثمانية قد شهدت فيما مضى ميلاد دستور مدحت باشا فى سنة ١٨٧٦ فانها لم تهنأ به الا لبضعة أشهر ، واضطر السلطان عبد الحميـد إلى وقف العمل بهذا الدستور حتى يمنع الحركات التحررية فى دولته من المساعدة على تفكيك أوصال هذه الدولة ، وسار بعد ذلك على سياسة الجامعة الاسلامية . ولكن ذلك لم يمنع من استمرار نمو الاتجاه العلمانى المتحرر، وبشكل أوصل الدولة فى السنوات الاولى من القرن العشرين إلى أن تشتمل على اتجاهين متناقضين: الاول يتمثل فى السياسة الاوتوقراطية الاسلامية التى يسير عليها السلطان ورجاله من المدرسة التقليدية ، والثانى يمثل الاتجاة العلمانى المتحرر الحديث. وسيستمر التفاعل بين النقيضين إلى أن تتمكن جمعية الاتحاد والترقى من القيام بثورتها سنة ١٩٠٨ وتجبر السلطان عبدالحميد على اعادة العمل بدستور مدحت باشا .

ولقد كانت جمعية الاتحاد والترقى قد تأثرت بالآراء الغربية المتحررة سواء أكان ذلك نتيجة لذهاب بعض اعضاء هذه الجمعية إلى اوربا الغربية للدراسة أو جاء نتيجة لاحتكاك هؤلاء الاعضاء ببعض العناصر الاوربية التى

كانت تعمل فى الدولة العثمانية نفسها . وتعتبر ثورة تركيا الفتاة سنة ١٩٠٨ نجاحا لهذا الاتجاه الجديد فى العلاقة بين المواطنين وبعضهم ، وبينهم وبين الدولة ، وبشكل يعطى من المساواة ما يكفى لمنع تدخل الدول الاجنبية فى الشئون الداخلية للدولة العثمانية . ولقد ظهر أن جميع عناصر الدولة قد أصبحت متساوية ، فالكل عثمانى ، وليس هناك فرق بين عربى وتركى ، أو بين مسلم ومسيحى ويهودى ، والكل يشترك فى الادلاء بصوته للانتخابات ، ويشارك بطريقة غير مباشرة فى تسيير أمور الدولة . وظهرت الفرحة فى جميع انحاء الدولة ، وشعرت كثير من الدول الاوربية أن الدولة العثمانية قد أخذت تسير بخطوات حديثة . ولكن قوى معادية فى مصالحها لهذا الاتجاه عملت على انتهاز الفرصة لكي تحصل على مصالح جديدة ، وقبل أن تفيق الدولة العثمانية مما أصابها .

كانت بلغاريا هى أول من وجه الضربة للدولة العثمانية ، وكانت امارة شبه مستقلة تحت السيادة العثمانية ، فأعلن اميرها استقلال بلاده التام ومنح نفسه لقب القيصرية . أما امبراطورية النمسا والمجر فانها قد رأت الفرحة تعم الرعايا المسلمين الذين يقطنون ولايتى البوسنة والهرسك ، وكانت النمسا والمجر تدير شئون هاتين الولايتين ، رغم بقائها تحت السيادة العثمانية . والظاهر أن النمسا قد خشيت من ازدياد الترابط بين المسلمين فى هاتين الولايتين ، وبين بقية الدول العثمانية ، فقامت بضم الولايتين ، معتدية بذلك على معاهدة برلين وعلى الاتفاقيات الدولية التى ضمنت سلامة اراضى الدولة العثمانية . وكذلك حاولت الصرب أن تحصل على تعويضات ، كما أن كريت طالبت بانضمامها إلى اليونان . وتأزم الموقف فى البلقان ، خاصة وأن بلغاريا حشدت قواتها على الحدود التركية . وكان من الغريب أن تقف

الدول الغربية من الدولة العثمانية مثل هذا الموقف فى الوقت الذى تعلن فيه الدولة العثمانية أنها ستصبح أكثر تحرراً عن ذى قبل . وكذلك الحال مع الروسيا التى بدأت فى التحدث عن مسألة إعادة فتح المضايق ، وكانت ترى أن النمسا ستؤيدها فى هذه العملية ،خاصة وأنها قد حصلت على البوسنة والهرسك . وإتصلت الحكومة القيصرية بالحكومة البريطانية وطلبت أن تساعدها فى الخروج من الحصار المفروض عليها ، واقترحت روسيا عقد مؤتمر دولى جديد لبحث الوضع الذى نتج عن تغيير الأوضاع فى البلقان ، مؤتمر يمكنه إعادة النظر فى إتفاقيات برلين سنة ١٨٧٨ من جديد . ولكن بريطانيا وجدت أن الوقت لم يكن مناسبا لعقد مثل هذا المؤتمر، وخاصة بعد أن جرحت كل من النمسا وبلغاريا الدولة العثمانية . ولذلك فان بريطانيا لم ترحب بعملية تزيد من مصاعب تركيا،و قبل أن تفيق من الضربات الأخرى التى حصلت عليها .

أما ايطاليا فانها كانت تخشى من سياسة التوسع النمساوى فى البلقان ومن زيادة النفوذ النمساوى فى البحر الادرياتى ، وكانت ايطاليا تعلم أن الوقت لم يحن بعد للحصول على تعويضات فى البانيا أو فى طرابلس ، وساعد ذلك على شعور ايطاليا بالمرارة من جديد،إذ أنها كانت حليفة للنمسا فى الوقت الذى أخذت فيه النمسا فى تهديدها فى المناطق القريبة منها . وأدى ذلك بايطاليا إلى التقرب من الروسيا ، ووعدت فى سنة ١٩٠٩ باتخاذ موقف ودى من مطالبها فى حالة إثارة مسألة المضايق ، وذلك نظير إعتراف روسيا بمصالح ايطاليا فى طرابلس .

ورغم روح العداء الذى قابلت به بعض القوى الأوربية رجال تركيا الفتاة فان روح الثورة العثمانية إنتشرت فى كل مكان داخل الامبراطورية،

وبدأ المواطنون يشعرون بالواجب الملقى عليهم ويفكرون فى تنفيذ الاصلاحات . وظهر ذلك فى محاولاتهم لتقوية الجيش مع مجهودات محمود شوكت باشا ، ووصول أسلحة من مصانع كروب إلى الدولة العثمانية . وفكر العثمانيون فى إنشاء أسطول قوى . ولكنهم فكروا فى نفس الوقت فى ضرورة تخليص بلادهم من النفوذ الاجنبى الذى أصبح غير ذات موضوع ، والذى كان يتمثل فى وجود نظام الامتيازات الاجنبية مطبقا داخل حدود الممالك العثمانية. ولكن العناصر اليمينية أو التقليدية كانت غير مقتنعة بترك ميدان العمل لرجال الاتحاد والترقى ، فقامت الثورة المضادة فى ١٣ أبريل سنة ١٩٠٩ واعتدت على البرلمان وحاولت اعادة السلطات إلى أيدى عبد الحميد. ولكن قوات الجيش المرابط فى سالونيك زحفت على العاصمة وسيطرت على الموقف. واجتمع مجلس النواب ، أو المبعوثان ، والاعيان فى مؤتمر عام فى سان استفانو وقرروا عزل السلطان عبد الحميد واسناد العرش لأخيه الاصغر محمد رشاد الذى أصبح يسمى محمد الخامس . ووافق شيخ الإسلام على ذلك واصدر الفتوى اللازمة . وأصبحت أيدى رجال الاتحاد والترقى حرة فى إدارة شئون البلاد ، خاصة وأن السلطان الجديد لم يكن قد قرأ الصحف منذ عشرين سنة . وأخذت جمعية الاتحاد والترقى فى الاشراف على تنظيم مصالح الامبراطورية وعينت عددا من الخبراء الفرنسيين والانجليز والألمان لتنظيم المالية والقضاء والجمارك ومشروعات الرى فى العراق وكذلك الاسطول والجيش .

ولكن سرعان ماظهرت مشكلات جديدة داخل الدولة العثمانية نفسها ، ونتيجة للسياسة القومية التى حاول رجال الاتحاد والترقى السير عليها ؛ ذلك أنهم حاولوا جعل اللغة التركية هى اللغة الرسمية فى جميع إنحاء الدولة

فاغضب ذلك الالبانيين ، كما أغضب عدداً من العرب في منطقة الجبل في لبنان، ومنطقة الدروز ،وكذلك في مناطق العسير واليمن. وحتى برقة لم تسلم من نوع من سوء التفاهم الذى نشأ نتيجة للعلاقات التى كانت تربط رجال الطريقة السنوسية بالسلطان، خليفة المسلمين ، ومجيء حكومة علمانية جديدة يقل اهتمامها بالعوامل الدينية عن إهتمام السلطان. وكان تطبيق مبدأ الخدمة العسكرية الاجبارية وبمساواة يجبر العرب على الخدمة في مناطق بعيدة عنهم . وشعر العرب أن الاتراك يحاولون صبغهم بصبغة تركية ويسيطرون عليهم في الوقت الذى كانت فيه الشخصية العربية في أخذت في النمو، وكان من حقها أن تقف إلى جوار الشخصية التركية . ومع سياسة التحرر الذى سار عليها رجال الاتحاد والترقى ، أو رجال تركيا الفتاة، كان هناك بعض اليهود يشاركون في اللجنة الثورية ، ومنهم جافيد الذى كان يعمل في إدارة البرق قبل ذلك ، ولم يكن من السهل على العناصر القيادية وخاصة العربية رؤيتهم تقديم الاتراك في النظام الجديد لعناصر غير اسلامية عليهم، رغم أن العرب يكونون أكبر عدد لرعية في الدولة العثمانية. وأخيرا وليس آخرا فان رجال تركيا الفتاة قد إستلموا أمور الدولة في وقت زاد الضغط الأوربى فيه، وكانت هناك المفاوضات مع فرنسا وبريطانيا بشأن القروض العثمانية وبشأن البنك العثمانى ، وكانت هناك مسألة سكة حديد بغداد وتدخل كل من بريطانيا وفرنسا فيها ، والضغوط الأخرى التى كانت تقوم بها المؤسسات الغربية لكى تجبر الدولة على إعطاء إمتيازات معينة لصالحها . وكان رجال تركيا الفتاة بعد ثورتهم قد وجدوا الخزانة خاوية ، وجدوا الدولة مدينة للخارج ، كانوا يحتاجون للقيام باصلاحات،أى يحتاجون لأموال جديدة . ولم يكن صدق العزيمة للتغيير كافيا في هذا الموقف

للوصول إلى محققات واضحة ، مادامت الأموال غير موجودة ، ووسائل الإنتاج لم تتطور بعد . وإذا كانت تركيا قد حاولت التقرب فى ذلك الوقت من المانيا لمساعدتها على إعادة تنظيم وتدريب الجيش فان ذلك قد عمل على اغضاب فرنسا ، وكان الاتراك يحتاجون إلى فرنسا لتنظيم المالية وللسماح بالتعاقد على قروض جديدة فى سوق الأوراق المالية فى باريس ، وكانت الدولة العثمانية محتاجة فى ذلك الوقت لانشاء سكة حديد بغداد ، وكانت بريطانيا أول من يعارض فى وصول هذه السكة إلى مياه الخليج العربى ، وكان المشروع يحتاج كذلك إلى رؤوس أموال فرنسية وبريطانية . وبالاختصار فان التنافس على النفوذ قد استمر داخل الدولة العثمانية بعد ثورة تركيا الفتاة، بل استمر بشكل أكثر وضوحا عن ذى قبل ، وذلك نتيجة لبدء الدولة كجهاز فى التحرك فى أكثر من ميدان ، فعمل ذلك على اظهار الشقوق الموجودة فى البنيان القومى ، والذى كان يعتمد قبل كل شىء على أسس إقتصادية .

وإذا كانت المشكلات قد ظهرت فى وجه الدولة العثمانية فى سوريا والعسير واليمن والبانيا بشكل واضح فى سنة ١٩١١ فان الدولة العثمانية ستضطر فى هذه الظروف إلى مواجهة عدوان القوات الايطالية عليها فى كل من طرابلس وبرقة .

ولم تكن الدولة العثمانية قد قامت بأى عمل جدى قبل سنة ١٩٠٨ لوقف التوغل الاقتصادى الايطالى فى طرابلس وبرقة ، كما أنها لم تقم بأى عمل لتحسين أحوال الولاية من الناحية العمرانية أو حتى من الناحية العسكرية. حقيقة أنها كانت قد عينت الفريق رجب باشا واليا على طرابلس فى سنة ١٩٠٦ وكلفته بتحسين أحوال الولاية من الناحية العسكرية ،

ولكن الفريق لم يقم بشيء يذكر فى هذا الميدان ، وإكتفى بتجميل مدينة طرابلس وأقام سوق « المشير » وفتح عددا من المدارس. وحين إستدعت تركيا الفتاة رجب باشا إلى الآستانة بعد قيام الثورة ليتولى منصب وزير الحربية عينت بكير بك – نائبه فى الجبل – واليا لطرابلس. إلا أنه لم يكن محبوبا من الأهالى ، فاجتمع رؤساؤهم ، برئاسة حسونة باشا القرمانلى ، وطلبوا من الآستانة إبعاده ، فاضطرت الحكومة التركية لاستدعائه .

وفى ذلك الوقت كانت الاشاعات قد إنتشرت من جديد حول ضم ميناء وهضبة السلوم للأراضى المصرية ، واثارت هذه الاشاعات ثائرة الايطاليين وجعلتهم يتصلون بحكومة لندن ، وتأكدوا من أن بريطانيا لم تطالب ضم هذه المنطقة إلى مصر ، وأنها لاتزال داخل الأراضى العثمانية حتى ذلك الوقت . وحينما جاءت الأخبار عن مقتل أحد رجال الدين الايطاليين داخل إقليم برقة، هاجم تيتونى– وزير الخارجية الايطالى–الدولة العثمانية فى مجلس النواب ، وهاجم قائمقام درنة ووصفه بأنه أثيم ومخادع وغادر،وذكر أن وجود مثل هذا الموظف لايمكن أن يحتمل فى أى قطر متمدن. وظهر من ذلك أن ايطاليا تحاول التدخل فى الشئون الداخلية للاقليم ، رغم أنه قد صرح فى نفس الوقت بأن سياسة دولته هى المحافظة على سلامة أراضى الدولة العثمانية « وهذا يستبعد تماما أية نية لاحتلال أى جزء من تلك الامبراطورية ... وإن ماقيل وكتب فى هذا الشأن لايمثل نياتنا . ولهذا يجب الا يحسب له حساب »[1] . وطالب وزير الخارجية الايطالى بأن

---

(١) *TITTONI, Tommaso; Italy's foreign and Colonial Policy. London,* 1914. *p.* 115.

تمتنع السلطات العثمانية عن وضع العقبـــات أمام نشاط الايطاليين الذين سيبدأون فى القيام بمشروعات اقتصادية داخل الامبراطورية .

واضطرت السلطـات العثمانية فى برقة إلى أن تواجه مشكلات صعبة نتيجة لتقرير الخدمة العسكرية ، إلا أن هـــذه السلطات قد تمكنت من الوصول إلى إتفاق مع السنوسيين فى سيدى رافع سنة ١٩١٠ (١) .

وأمام هذه العقبات ، ومع الروح العثمانية الجـديدة اضطرت الادارة العثمانية إلى أن تعمل على مقـاومة تغلغل النفوذ الايطالى فى الولاية بقـدر إستطاعتها ، فكانت تسوف فى طلباتهم فى حالة عجزها عن رفض هـذه الطلبات ، أما إذا ماأجبرت تحت الضغط الدبلوماسى عـــلى التسليم بهذه الطلبات فانها كانت تعمل بطرق ملتوية وخفية عـلى إبطال أى إمتيازات تكون قد وافقت على إعطائها . وكان الايطاليون شغوفين بالحصول على الأراضى فى ليبيا، سواء أكان ذلك للأفراد أو لمصرف روما . وبعد أن أجبر الاتراك على السماح للايطاليين بشراء الأراضى إستخدموا نفوذهم مع العرب لتشجيعهم على رفض عمليات البيع (٢) وساعد إنشاء البنك الزراعى العثمانى فى طرابلس سنة ١٩١٠ على تيسير حالة المزارعين ، خاصـة وأنه كان يمنحهم قروضا بضمانة على أراضيهم .

وفى أواسط سنة ١٩١٠ أرسلت تركيا المشير إبرهيم باشا واليا عـلى طرابلس ، ويرجع إليه الفضل فى معظم الأعمال التى نفذت فى الولاية قبيل

---

(1) CACHIA, A. J.; *Libya under the Second Ottoman Occupation* 1835 - 1911. *Tripoli*, 1945. *p.* 82.

(2) *EVANS - PRITCHARD, E. E.*; *The Sanusi of Cyrenaica. Oxford*, 1949. *p.* 107.

الحرب ، وفى المشروعات التى درست وبدء فى تنفيذها واوقفتها الحرب . وكان إبراهيم باشا جنديا ممتازا ، ووجد نفسه يشرف على ولاية ذات إدارة مضطربة ، ومشهور عنها أنها منفى للمبعدين السياسيين . وأمام الاخطار التى كانت تهدد بزيادة النفوذ الايطالى فى الولاية ، وعــدم إستتباب الأمن والنظام فيها ، بدأ إبراهيم باشا فى إصلاح الإدارة ، وعمل عـلى تنظيم قوات البوليس ، وأنشأ مدرسة للدرك ، وأولى عناية خاصة لاختيار الذين يلتحقون بها . وأنشأ إبراهيم باشا مدرسة زراعية قرب سيدى مصرى ، على بعد حوالى خمسة كيلو مـترات من طرابلس ، ودرس مشروع إنشاء طريق من طرابلس إلى زنزور ، ومشروع تحسين ميناء طرابلس ، وبعض المشروعات الخاصة بزيادة مياه العيون ، ومشروع تزويد طرابلس بميـاه « عين زارا » . وعمل كذلك على فتح عدد من المدارس ، وعلى تحسين إضاءة مدينة طرابلس . وكان يشجع رحلات الاجانب ، وخاصة من له خبرة بالثروة المعدنية وبأعمال المناجم . وحـــين قلت الامطار وقلت المحاصيل وساد الجوع ، أخذ الوالى فى توزيع كميات من الأقوات عـلى الأهالى ، وانقذ آلافا من العرب من البؤس والموت (١) .

وكان إبراهيم باشا يعتـبر نفسه زعيما فى نفس الوقت الذى كان فيه واليا وقائدا للحامية ، فكان يعقد المؤتمرات ويخاطب الأهالى ويناقشهم فى الأمور الوطنية ، ويحذرهم من بيع أراضيهم لبنك روما . وكان يخاطب عواطف الأهالى ، وخاصة من الناحية الاسلامية . وادى كل ذلك إلى أن يلتف الأهالى حول حكومته ، ويقبلون عـلى الانتظام فى سلك الجنـدية .

(1) *BERNET, Edmond; En Tripolitaine. Paris,* 1912. *p.* 19.

ولكن ايطاليا لم تكن راضية عن إتجاه إبراهيم باشا ، سواء أكان ذلك فى ميدان البحث عن المعادن أو إستغلال المناجم أو إستخدام الأهالى الوطنيين فى الجيش . فحاول القنصل الايطـــالى فى طرابلس أن يخلق أية حادثة (١) ، خاصة وأن نشاط هـذا الوالى كان عقبة أمام زيادة النفوذ الايطالى فى طرابلس .

وفى شهر أغسطس بلغت الصعوبات مرحلة اضطرت فيهـا تركيا إلى قبول الضغط الايطالى وسحب إبراهيم باشا إلى الآستانه . وسافر إبرهيم باشا عازما على شرح وجهات نظره، ولكي ينتهز هذه الفرصة وينصح حكومة بلاده بتعزيز حامية طرابلس . ولكن الولاية أصبحت بين يوم وليلة بغير وال ، والجند بغير قائد ، والرعية بدون راع . وفى هذا الوقت المضطرب فى المحيط الدولى ، والذى ثارت فيه مشكلة المغرب الأقصى مـــع خادثة أغادير ، أقدمت ايطاليا على تنفيذ مشروعاتها بالقوة ، واعلنت الحرب على تركيا . وكانت ايطاليا قد أعدت أسطولها وجيشها لهذا اليوم .

(١) أنظر المرجع السابق . ص ٢٣٣ .

الفصل الثالث والعشرون

الحـــرب

فى الوقت الذى تلبدت فيه سماء أوربا بخطـــر وقوع حرب عظمى نتيجة لوقوع مشكلة أغادير بين فرنسا والمانيا لم يتوقع كثير من المراقبين أن تقوم ايطاليا باعلان حرب على الدولة العثمانية، وتقدم على مغامرة تهدف من ورائها الاستيلاء على طرابلس الغرب. ورغم ذلك فان ايطاليا قد انتهزت هذه الفرصه وأعلنت الحرب وبدأت فى احتـلال موانى الولاية، ولم تتأخر كثيرا فى اعلان وضعها تحت السيادة الايطالية . وقامت ايطاليا بذلك رغم أن قواتها لم تتمكن من التوغل فى داخل الاقليم، ولم تبتعد كثيرا عن الساحل، ووجدت مقاومة عنيفة من الوطنيين فى كل مكان .

(١) اعلان الحرب :

كانت الحكومة الايطالية تعلن دائما أن سياستها هى المحافظة على الوضع الراهن فى الإمبراطورية العثمانية . وحتى فى الوقت التى زادت فيه المشكلات فى البلقان ، منعت الحكومة الايطالية تصدير السلاح عبر البحر الادرياتى، ورحبت بزيارة ولى عهد السلطنة العثمانية لروما فى أثناء صيف سنة ١٩١١.

وثارت فى أثناء هذا الصيف مشكلة المغرب من جديد وبشكل واضح بين فرنسا والمانيا التى أرسلت احدى سفنها الحربية إلى ميناء أغادير، وأصبح العالم يخشى من وقوع صدام قد يؤدى إلى حرب عالمية . وبعد ثلاثة أشهر تمكنت فرنسا من التفاهم مع المانيا، التى وافقت على الحصول على تعويض فى مكان آخر . وشعرت الحكومة الايطالية بامكانية العمل فى هذه الفرصة،

وقبل أن تفيق كل من فرنسا والمانيـــا وتلتفت إلى مشروعات جديدة ؛ خاصة وأن طرابلس كانت تجاور تونس من ناحية ، كما أن نفـوذ المانيا كان معروفا فى الامبراطورية العثمانية من ناحية أخرى . وشعرت ايطاليا بأنه يمكنها القيام بمغامرتها فى هذا الجو المتوتر،والذى تخشى فيه الدول من خطر الحرب،ودون أن يعترضها معترض قوى . وكانت حالة الامبراطورية العثمانية ـ من ضعف وتفكك وفتن وثورات ـ تشجع ايطاليا على العمل ، كما كانت حالة الولاية نفسها تغرى ايطاليا بالاقدام على تنفيذ خطتها . واعتقد الايطاليون أن ضعف الحامية العثمانية فى طرابلس يسهل عليهم مهمتهم ، كما اعتقدوا أن السنوسيين سينضمون اليهم وينقلبون على الأتراك إذا مالوحوا لهم بالاستقلال الذاتى . وكان ملك ايطاليا شابا طموحا يفخر ببلادة ويحاول الوصول بهـا إلى مصاف الدول العظمى . أما رئيس الوزراء جيوليتى فكان لا يرضى بأن تنسى الدول ايطاليا أو تتناساها فى أى توزيع جديد للاسلاب الاستعمارية. وأما الماركيز دى سان جوليانو وزير الخارجية فكان من صقلية فى وسط البحر المتوسط،ومن جزيرة تقـترب كثيرا من سواحل إفريقية الشمالية ، وكان مؤرخا يحلم بعودة ايطاليا لمجدها القديم ، وبأن « تخـرج من صدفتها الصغيرة مرة أخرى ، ويحمل ابناؤها وسفنها علمها منتصراً ... ليقيموا إيطاليات جديدة ، مهما كان المـكان الذى تنشأ فيه ، ويخلقـوا إمبراطورية تساوى فى المـرتبة الامبراطورية الرومانيـة ، وامبراطورية البندقية . » (١).

وارادت الحكومة الايطالية أن تحـول أنظـار الشعب إلى الخارج ،

(1) *Barcklay, Sir Thomas : The Terco - Italian War and its Broblems. London, 1912. p. p. 15-16.*

وخاصة فى الوقت الذى ساءت فيه الأحوال فى الداخل . فقامت الصحافة بتهيئة الرأى العام لهذه العملية ، وأخذت تعدد مساوىء حكم الأتراك فى طرابلس ، وتذكر المصاعب التى وضعوها أمام الايطاليين ، والاهانات التى لحقت بهم وبدولتهم هنـاك ، ذاكرة أن تركيا تعتبر أن ايطاليا دولة ضعيفة ، ومن الواجب على ايطاليا أن تثبت قوتها أمام العالم « حتى يتمكن الايطاليون من التنفس بحرية فى البحر المتوسط ، ويتجنبوا الإختناق بـين ممتلكات فرنسا وإنجلترا وقواعدها البحرية . » (١) .

ولقد توترت الحالة نتيجة لهذة الحملة الصحفية ، مما دعم موقف الحكومة الايطالية وساعدها على الإقدام على مغامرتها ، رغم أن الدولة العثمانية كانت مستعدة فى ذلك الوقت لـــكى تزيد منحها الإقتصادية فى ولاية طرابلس لإيطاليا والايطاليين . ولكن الحكومة الايطالية أسرعت بالعمل قبل أن تفلت فرصة الصيف ، خاصة وأن إفتقار السواحل الطرابلسية إلى أرصفة لانزال الجنود والمهمات كان يزيد من صعوبة العمليات فى الفترة الواقعة بين شهرى ديسمبر ومايو ، وكان أصلـح وقت لنزول الحمـلة هو الخريف ، أو الانتظار للعام التالى ، وكان هذا الانتظار يهدد الحكومة الايطالية بأن تفلت الفرصة منها . (٢)

---

(1) *EVANS - PRITCHARD, E. E.*
The Sanusi of Cyrenaica. Oxford, 1949 *p.* 107.
After :-
AMBROSINI:- I problemi de Mediterraneo, 1937 *p*. 23

(2) *GIOLITTI, Giovanni; Memorie della mia vita .*
Monza, 1945 : *pp* - 335 - 338 -

وسارت الحكومة الايطالية فى خطتها ، فاستدعت الجنود الاحتياطيين للخدمة فى شهر سبتمبر . وإنتشرت الأخبار بأن الباخرة التركية « درنة » فى طريقها إلى طرابلس ، محملة بالاسلحة والذخائر ، فقدمت الحكومة الايطالية إلى الباب العالى مذكرة أشارت فيها إلى الاخطار التى تهددالرعايا الايطاليين فى طرابلس ، وحذرت تركيامن أن إرسال السفن والمهمات الحربية إلى طرابلس فى هذا الظرف سيعتبر عملا غير ودى. ووصلت « درنه » إلى ميناء طرابلس فى يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١١ ، فقدمت ايطاليا إنذارها إلى تركيا فى اليوم التالى : « لم تتوانى الحكومةالايطالية فى خلال سنوات عديدة عن أن تعلن للباب العالى الضرورة الملحة لإنهاء حالة الفوضى والاهمال التى ترك فيها طرابلس وبرقة ، وأن يسمح لهما بأن تتمتع بالتقدم ، كما حدث فى أجزاء أخرى من إفريقية الشمالية . وإن هذا التغيير الذى تتطلبه مستلزمات المدنية العادية هو مصلحة حيوية بالنسبة لايطاليا، التى تقترب هذه البلاد من سواحلها . ورغما عن السلوك الذى سلكته الحكومة الملكية ، والتى قدمت معاونتها للحكومة العثمانية فى مسائل سياسية مختلفة ، ورغما عن الاعتدال والصبر التى أثبتتها الحكومة الملكية ، فلم يحدث فقط أن نياتها بالنسبة لطرابلس قد أساءت الحكومة الامبراطورية فهمها ، بل كان الأخطر من ذلك هو أن كل مشروع إيطالى فى هذه المناطق كان دائما يقابل بمعارضة منظمة عنيدة وغير عادلة .

« وإن الحكومة الامبراطورية التى أظهرت عداءها المستمر بهذه الطريقة ضد كل نشاط ايطالى فى طرابلس وبرقة قد إقترحت أخيرا مشروعا للاتفاق، معلنة أنها مستعدة لقبول أى منح اقتصادية ، مما يتفق مع المعاهدات القائمة ، ومع كرامة تركيا ومصالح سيادتها . ولكن الحكومة الملكية لاتشعر بأنها

تستطيع الآن أن تدخل فى أية مفاوضات من هذا النوع ، وقد أظهرت التجارب الماضية أن مثل هذه المفاوضات عديمة الفائدة ، وأنها ـ بدلا من أن ترسم ضمانا للمستقبل ـ لن تكون الا سببا دائما للخلاف والصدام . ومن ناحية أخرى نجد أن الأخبار التى تصل إلى الحكومة الملكية من ممثليها القنصليين فى طرابلس وبرقة تصف الموقف هناك بأنه خطر جداً ، نتيجة للهياج المعادى للايطاليين ، ذلك الهياج الذى أثارة بأوضح شكل موظفى الحكومة التركية والمتحدثين باسمها . وأن هذا التحريض لا يمثل مجرد خطر قريب للايطاليين فقط، بل لكل الاجانب ومن كل جنسية كذلك . وقد بدأوا فى السفر وفى ترك طرابلس حينما قلقوا وإنشغلوا على سلامتهم .

« وإن وصـول السفن الحربية العثمانية إلى طرابلس ، والتى أظهرت الحكومة الايطالية أنه سيترتب عليه نتائج خطيرة ، مرتبط بزيادة خطورة الموقف ، ويجبر الحكومة الايطالية على إتخـاذ اجراءات ضـد الأخطار النـــاجمة .

« وإن الحكومة الايطالية التى ترى نفسها مضطرة بهذا الطريق إلى أن تقرر كيفية حماية كرامتها ومصالحها ، قد صممت على أن تتقـدم لاحتلال طرابلس وبرقة عسكريا .

« وهذا هو الحل الوحيد الذى يمكن أن تقبله ايطاليا. كما أن الحكومة الايطالية تعتمد على الحكومة الامبراطورية فى أن تعطى أوامرها لكى تمنع أى معـارضة من جانب العثمانيين . وستقوم الحكومتان بعمـل الترتيبات التالية لتنظيم المركز الذى سينشأ عن الاحتلال .

« ولدى السفارة الإيطالية فى القسطنطينية أوامر بأن تطلب إجابة قاطعة ونهائية من الحكومة العثمانية فى فترة أربع وعشرين ساعة من وقت تقديم هذه

الوثيقة للباب العالى . وفى حالة عدم الاجابة ستكون الحكومة الايطالية مضطرة لأن تتخذ فى الحال الخطوات اللازمة لتنفيذ الاحتلال » (١) .

كانت ايطاليا مصممة إذا على إحتلال الاقليم قبل أى تفاهم وأى أنصاف حلول أو وعود. وكانت الحملة مستعدة للعمليات، فهل كانت الدولة العثمانية فى وضع يسمح لها برد العدوان والدفاع عن البلاد ؟

لقد رد الباب العالى على الانذار الايطالى وأظهر للايطاليين حسن نية تركيا حيال إيطاليا ومشروعاتها الاقتصادية فى طرابلس وبرقة ، وأكد لهم أن الحالة فى طرابلس لاتهدد بالخطر ، وأن الحكومة العثمانية على أتم استعداد لكى تمنح ايطاليا إمتيازات إقتصادية كافية فى هذه الولاية ، على ألا يؤثر ذلك على السيادة العثمانية ، وعلى الاتقدم ايطاليا على احتلالها عسكريا ، بل تتعاون الحكومتان على تقدم الولاية ، وتستفيدا معا دون أن تتعرض مصالح إحداهما أو كرامتها للاعتداء :

« تهتم السفارة الملكية بالمصاعب التى منعت طرابلس وبرقة من المشاركة فى التقدم بالدرجة المرجوة . وإن استعراض الحقائق كاف ليظهر أن الحكومة العثمانية الدستورية لايمكن أن تتهم بمسئولية عن الوضع الذى نتج عن أعمال النظام القديم .

« ويبحث الباب العالى دون جدوى فى حوادث الثلاث سنوات الماضية عند المناسبات التى تعتبر على أنها كانت تعادى المشروعات الايطالية فى طرابلس وبرقة . ويعتقد الباب العالى دائما أنه من المفهوم والمعقول أن تتعاون ايطاليا برؤوس أموالها ونشاطها الصناعى فى إنعاش هذا الجزء من

(1) *Mc CLURE, W. K.; Italy in North Africa. London,* 1913. *pp.* 22 - 23.

الامبراطورية . وكانت الحكومة الامبراطورية حريصة على أن تتصرف بحكمة فى كل مناسبة تعرض عليها فيها إقتراحات معقـــولة ، كما أنها قد نظرت وحلت بروح ودية جميع الشكايات التى قدمتها الحكومة الايطالية . .

« وكان هذا الشعور وحده هو الملهم لهـا حينما إقترحت على السفارة الملكية ترتيبا يقوم على منح بعض الامتيازات الاقتصادية ، وذلك لإفساح ميدان النشاط الايطالى فى الاقليمين المذكورين ، محددة أن الحـد الوحيد لمنحها هو كرامة الامبراطورية ومصالح سيادتها وأى معاهدات قائمة من قبل . وأظهرت الحكومة العثمانية شعورها الودى دون أن تتناسى هـذه المعاهدات والاتفاقات التى ضمنتها للدول الأخرى، والترتيبات التى لا يمكن أن تفقدها شرعيتها الدولية عزيمة إحدى الاعضاء فقط .

« أما مسألة الأمن والنظام فى طرابلس وبرقة فان الحكومة العثمانية ، التى هى فى مركز يسمح لهـا بالحكم على الموقف ، لايمكنها إلا أن تؤكد ما كان لها الشرف أن تشير اليه فى الماضى من عدم وجود أى سبب يمكنه أن يحقق المخاوف على مصير الرعايا الايطاليين والاجانب الآخرين المقيمين فى هذه المناطق . فلا يوجد أى نوع من التحريض أو حتى الدعاية للاغراء على ذلك ، كما أن الضباط ورجال السلطات العثمانية قد أمروا بتأكيد وحفظ النظام ، وهم ينفذون تعليماتهم بدقة.

« وأما بشأن وصـول السفن الحربية العثمانية إلى طرابلس ، الأمر الذى تحاول السفارة الملكية أن تنسب إليه نتائج خطيرة ، فان الباب العالى يعتقد أنه من الضرورى أن يشير إلى أنها مسألة سفينة صغيرة واحدة فقط، وقد أرسلت قبل المذكرة الايطالية فى ٢٧ سبتمبر، وأن إرسال هذه السفينة التى لاتحمل جنوداً لا يمكنه أن يؤدى إلى مثل هذا التأثير .

« والصعوبة الفعلية هى باختصار فى نقص الضمانات الكافيه التى تؤمن الحكومة الايطالية فيما يتعلق بتوسعها وزيادة مصالحها الإقتصادية فى طرابلس وبرقة . وإذا إمتنعت الحكومة الملكية عن القيام بمثل هذا العمل ، كالاحتلال العسكرى ، فانها ستجد الباب العالى مستعد تماما لكى يزيل هذه العقبة .

« ولذلك فان الحكومة الامبراطورية تطلب من الحكومة الملكية أن تذكر طبيعة ونوع مثل هذه الضمانات التى ستساهم فيها ، مادامت لا تمس سلامة أراضيها . وهى تأخذ على نفسها ألا تغير الوضع الراهن فى طرابلس وبرقة بأى شكل كان فى أثناء المفاوضات ، وخاصة من الناحية العسكرية، وتعبر عن أملها فى أن توافق الحكومة الملكية على تصرفات الباب العالى الوديه ، وتوافق على هذا الاقتراح » (١) .

ووجدت ايطاليا أن الاقتراح العثمانى غير كاف ، وكانت فى حقيقة الأمر لا ترضى بشىء أقل من إحتلال عسكرى ، فاعلنت الحرب على الدولة العثمانية فى يوم ٢٩ سبتمبر ، مدعية أن المدة التى حددتها لتحقيق بعض الأمور قد إنتهت ، دون أن يصلها رد مقنع ، وأن عدم وجود هذا الرد يؤكد سوء النية أو الرغبة فى الالتجاء للقوة ، التى أظهرتها تركيا ورجالها تجاه حقوق ومصالح الايطاليين فى طرابلس وبرقة . ولذلك فان ايطاليا ستحمى حقوقها ومصالحها وشرفها ومركزها بكل وسيلة ممكنة ، وتبدأ بقطع العلاقات بين البلدين ، وتعتبر نفسها فى حالة حرب مع تركيا . ولقد ادعت ايطاليا لنفسها العمل على تأمين الايطاليين والأجانب من كل

(1) *McCLURE, W. K.; Italy in North Africa. London,* 1913. *p.* 24.

الجنسيات المقيمين فى طرابلس وبرقة ، حتى تقلل من إمكانية تدخل أى دولة أوربية أخرى ، وحتى تمهد لإعلان الحصار البحرى على سواحل طرابلس وبرقة .

وكان رد تركيا على إعلان الحرب نداء وإستغاثة إلى ملوك وأباطرة إنجلترا والمانيا وروسيا والنمسا ورئيس جمهورية فرنسا للتوسط عند ايطاليا لحقن الدماء ، ومن أجل الإنسانية . وكانت خطة الحكومة العثمانية تقوم على التوسل لدى الدول العظمى الأوربية لتتوسط عند ايطاليا حتى توافق على قبول حل وسط ، يصون كرامة تركيا ، ويسمح لايطاليا بالحصول على إمتيازات هامة فى الولاية . ولقد اعتذرت كل الدول الأوربية عن التدخل ، ماعدا المانيا التى أظهرت نيتها للتوسط ، وأشارت فى نفس الوقت إلى أن توسطها بمفردها لن يكفى لحل المشكلة .

(٢) احتلال الموانى :

شكلت ايطاليا حملتها من جميع أسلحة الجيش ، وجمعتها فى نابلى وجنوه وبالرمو ، وعينت الجنرال كانيفا قائداً عاما للقوات البرية والبحرية . وكان الايطاليون يعتقدون أن الاستيلاء على طرابلس وبرقة لايزيد على كونه نزهة حربية ، فجاء وفد من الصحفيين الايطاليين إلى مدينة طرابلس ليشاهدوا نهاية الحكم التركى ، ويسجلوا آخر صورة له فى شمال إفريقية. وكانوا مقتنعين فى غالبيتهم باستسلام الباب العالى ، وباحتلال الجنود الايطاليين للاقليم دون معارضة. ولكن الأحداث سارت فى طريق آخر ، واضطر هذا الوفد إلى أن يرحل عن طرابلس بعد وصوله بيومين ، نتيجة لقيام حالة الحرب وبدء العمليات .

وظهر واضحا أن حالة مدنية طرابلس تجعل منها فريسة سهلة لأول

قوة تحاول الاستيلاء عليها ، فكانت تحصيناتها تتمثل فى طابيتين قديمتين عليهما مدافع مهملة ، أما حاميتها فكانت لاتتكون إلا من ثلاثة آلاف جندى من المشاه ، وبلوكين من الفرسان مع بطارية مدفعية ميدان واحدة . أما بقية الحامية فكانت قد سحبت وأرسلت إلى اليمن . وكان عدد الجنود الاتراك فى هذه الحامية لايزيد عن الربع ، أما الباقون فكانوا من الأهالى الذين ينقصهم التدريب . حقيقة أن السفينة « درنه » كانت قد أفرغت ١٢ ألف بندقية وبعض مدافع كروب وكمية من الذخائر ، ولكنها أرسلت إلى داخل الاقليم على ظهر الجمال ، وكان ذلك يعنى أن الاتراك لم يقصدوا الدفاع عن المدينة ، أو كانوا مقتنعين بعدم جدوى الصمود أمام مدفعية الأسطول الايطالى .

وظهر الأسطول الايطالى أمام مدينة طرابلس فى يوم ٢٨ سبتمبر ، ودخلت إحدى قطعة إلى الميناء تحت الراية البيضاء فى اليوم الثاني ، وأبلغ أحد ضباطها نائب الوالى أن المهلة ستنتهى فى نفس اليوم ، وستبدأ حالة الحرب . وأنزل العلم الايطالى من فوق القنصلية الايطالية ، ورفع مكانه علم الامبراطورية الالمانية ، التى ستتولى رعاية مصالح الايطاليين فى حالة الحرب .

وساد الخوف والهرج بين الأهالى ، وخاصة الأجانب ، الذين التجأوا إلى القنصليات طلبا للحماية ، أو لتيسير وسائل الهجرة لهم . وتمكن كثير من المالطيين واليهود من الخروج إلى ظهر السفن ، فى الوقت الذى بقى فيه البعض الآخر إلى جوار ممتلكاتهم . أما الايطاليين فكان معظمهم قد ترك طرابلس منذ فترة .

وابلغت ايطاليا سلطات طرابلس أنها قد فرضت الحصار على الميناء ،

وأنها ستقوم بضرب المدينة بالقنابل إن لم يستسلم في ظرف ثلاثة أيام .
وتجمعت إحدى فرق الأسطول الايطالى تجاه المدينة ، وسرت الاشاعات عن وجود إختلاف بين وجهات النظر ، بين القائد العسكرى التركى وبعض ضباطه ، وأن منير باشا كان يفضل أن يتبع الحكمة ويسلم المدينة رسمياً وسلمياً ، في الوقت الذى أصر فيه نشأت بك على ضرورة المقاومة ، وإلى آخر إمكانياته . وجدد أحد أمراء البحر الايطاليين طلب تسليم المدينة ، ولكنه لم يجب إلى طلبه ، خاصة وأن السلطات العثمانية كانت تنتظر التعليمات من الآستانة . ورغم علم الاتراك ببدء الضرب فى ظهر اليوم التالى «٣ أكتوبر» فانهم قد صمموا على المقاومة أو على إظهار مثل هذه المقاومة .
« والظاهر أنهم قد استلموا تعليمات من القسطنطينية تشير على الحامية بالتقهقر إلى الداخل ، حيث تنتظر الأوامر ، ولذلك فان التسليم كان مقرراً ، إلا أن الشرف العسكرى تطلب ألا تنسحب الجنود إلا أمام إستخدام القوة بالفعل ، وليس أمام مجرد التهديد باستخدامها » (١) .

ولم يكن الأهالى والتجار فى مدينة طرابلس نفسها مستعدين للمقاومة ، وأخذ اليهود وبعض العرب فى الهرب من المدينة فى الساعات التى سبقت الضرب ، خاصة وأن الاشاعات قد إنتشرت بأن الايطاليين سيهدمون المدينة . وخلت الشوارع ، وأسرع الناس إلى الأقبية ، وظلوا ينتظرون الضرب الذى تأخر من الظهر حتى منتصف الرابعة . واصطف الأسطول الايطالى أمام المدينة فى ثلاثة فرق ، أحدهما إلى الغرب فى مواجهة طابية « سلطانية » والطابيتين الصغيرتين القريبتين منها تجاه جرجارش ، والثانية

---

(1) *McCLURE, W.K., Italy In North Africa. London,* 1913 *p.* 43.

تجاه الميناء نفسها وطوابيها ، والثالثة إلى الشرق من المدنية تجـــاه طابية « حميدية » . ونزلت أولى القنابل على القلعة الاسبانية القديمة فى الميناء ، ولم ترد المدفعية العثمانية إلا بعد الطلقة الثانية ، وكان ردها عديم الفائدة ، وكان مداها قريبا . فاطبقت السفن الايطالية على الميناء بعـد نصف ساعة من الضرب ، ودمرت الطوابى الواقعة قرب طرابلس بالترتيب . وكانت طابية سلطانية تجيب ببطء وعناد لمدة ساعة ، ثم سكتت المدفعية التركية . والواقع أن الضرب لم يكن عمـلا جديا ، إذ أن رجال المدفعيـة القلائل الذين مكثوا فى الطوابى قـــد فشلوا فى أن يلحقوا أقل ضرر بالسفن الايطالية . حقيقة أنه كان من بين تسليح الطوابى ثمانية مدافع « كروب » حديثة ، عيارها من ٥ر٧ بوصة إلى ٤ر٩ بوصة ، ومداها من ثمـانية إلى تسعة أميال ، ولكن الظاهر أن رجال المدفعية لم يكونوا قد تمرنوا عليها ، خاصة وأن معظم قذائفهم لم تصـــل إلى منتصف المسافة بين الطوابى والسفن . وعلى أى حال فان الاتراك قد أظهروا نوعا من المقاومة ، ثم تركوا الطوابي ، وإستعدوا لترك المدنية ، التى أصبحت خالية تماما من الجنود الاتراك فى اليوم التالى . وأصبح على الايطاليين أن يحتلوا المدنية ، إلا أن الجنود البرية لم تكن قد وصلت بعد إلى ميدان العمليات ، فأعـد الأسطول ١٦٠٠ جندى من بحارة السفن لاحتلال المدنية ، رغم أن هـذه القوة لم تكن كافية للمحافظة على المدنية ، وإعطاء فكرة واضحة للأهالى عن قوة ايطاليا .

وكانت الحكومة الايطالية تخشى من مجيء قطع الأسطول العثمانى من شرق البحر المتوسط ، وربما كانت تخشى من أى تدخل قد يحـدث من الحدود المصرية ، ولذلك فانها غيرت خط سير أسطول الاميرال أوبرى ،

وأمرته بالاتجاه إلى مرسى طبرق . وتمت هذه العملية فى يوم ٤ أكتوبر ، وأرسلت ايطاليا الجزء الأول من جنود الحملة البرية إلى طبرق بدلا من إرسالها إلى طرابلس . ولقد أصبح موقف البحرية الايطالية فى طرابلس دقيقا بعد أن علمت بصعوبة وصول القوات البرية إليها قبل بضعة أيام أخرى ، وكان على رجال الأسطول أن يحافظوا حتى ذلك الوقت على مدينة غير محصنة ، ولا يثقون فى أهلها ، وقد تتعرض لهجوم من القوات التى إنسحبت منها ، والتى كانت فى داخل الاقليم . وحاول قائد القوة التى نزلت إلى الشاطىء أن يظهر إمكانياته ، وبشكل يؤثر به على الأهالى ، فاحتل سراى الوالى ورفع عليه العلم الايطالى ، كما نشر أمراً عسكريا للأهالى بتسليم مالديهم من السلاح ، وأخذ فى إستعراض جنوده فى الشوارع ، وكان الجنود يمرون على المكان الواحد مثنى وثلاثا ،حتى يظهر عدد الجنود على أنه أكثر من الواقع . ثم وصل الأميرال بوريا ريتشى وتولى رسميا حكم المدينة فى يوم ٧ أكتوبر ، وأقيمت حفلة تشريفة فى السراى ، قدم فيها حسونة باشا القرمانلى حوالى مائة من شيوخ العرب والرؤساء الذين أقسموا على الولاء للحكومة الإيطالية (١) ، ووقفت فرقة موسيقى الأسطول الايطالى تعزف أمام السراى .

وحاولت قوة من الأتراك أن تتسلل إلى موقع بومليانة ، الذى كان يزود طرابلس بالمياة ، ووقع إشتباك أنهك قوى الايطاليين ، واجبرهم على

---

(١) من أسرة القرمانلى وكان عمدة لمدينة طرابلس فى عهد الاتراك ، وكان يرحب بالاحتلال الايطالى ، خاصة وأن المعاش السنوى الذى يتقاضاه من الحكومه التركيه لم يكن ليكفى ارضاء مطالبه الشرقيه . أنظر .

Mc CLURE, W. K., Italy In North Africa, p. 50.

إنزال قوات أخرى من البحارة للمشاركة فى الدفاع عن المدينـــة . وبعد يومين وصلت ناقلات الجنود ، وأنزلت خمسة آلاف جندى ، ثم وصلت سفن أخرى فى اليوم التالى وأنزلت ثمانية آلاف آخرين . وإنتهى عمل البحارة الذين عادوا إلى سفنهم . ووصل الجنرال كانيفا ، القائد العام للحملة واستلم المدينة من الأميرال ريتشي . وسار العمـل بهمة ونشاط فى إنزال الجنود والمدفعية وبناء الاستحكامات وإنشاء القاعدة الايطالية الرئيسية ، بما فيها من مخازن وذخائر وتموين ومناطيد وأدوات حربية من كل نوع .

وإستمرت ايطاليا فى عملياتها لإحتلال المدن الساحلية بمساعدة الاسطول . وظهرت بعض القطع البحرية فى يوم ١٦ اكتوبر تجاه « درنة » التى رفضت حاميتها الصغيرة التسليم . وبعـــد ضرب الاسطول للمدينة حالت سوء الأحوال الجوية دون انزال الجنود إلى الساحل ، وما أن بدأت العملية حتى نشبت معـارك شديدة بـين الترك والعرب من ناحيـة والايطاليين من ناحية أخرى . وقد كلف استيلاء الايطاليين على « درنة » القوات المهاجمة سبعين جنديا فى الوقت الذى قدرت فيه خسائر المسلمين بما يقرب من المائتين .

أما بالنسبة لخمص فلقد أقلعت بعض قطع الاسطول فى يوم ١٦ اكتوبر من طرابلس قاصدة هذا الميناء الصغير وهى تحمـــل ١٨٠٠ جندى من البرساليري . ورفضت السلطات تسليم المدينة فضربتها مدفعية الاسطول ، ثم نزل الايطاليون إلى الساحل بعـد إنسحاب الحامية الصغـيرة . الا أن الوطنيين قاموا بمحاولتين متتاليتين لاستعادة هذه المدينة من الايطاليين .

وكان إحتلال مدن طرابلس وطبرق ودرنه وخمص قد حـدث دون مقاومة جدية ، وعلى عكس ماحـــدث فى مدنية بنغازى ، والتى كان

الاستيلاء عليها عمليـة صعبة ، كلفت الايطاليين خسائر فادحة . ووصل الأسطول الايطالى بقيـــادة الاميرال اوبرى أمامها فى يوم ١٨ اكتوبر، وتلى ذلك طلب الايطاليين تسليم المدينة ، والرفض التقليدى من الحاميه، ثم بدأت عملية ضرب المدفعية فى اليوم الثانى ، وكان يوما عاصفا ومطيراً . ونجحت قوة من البحارة فى النزول إلى التلال الرملية المواجهة للساحل ، ثم نزلت بعدها أولى القوات البرية ، والتى كانت تهدف ستر عمليات القوة الكبيرة التى ستنزل إلى الساحل فيما بعد . ولكن جنود الحامية قابلوا المهاجمين بنيران حامية ، وكبدوهم خسائر فادحة ، فاضطر الايطاليون إلى انـزال قوات جديدة على طول الساحل ، وزودوهم ببطاريات من مدفعية الجبال . ووصل عدد القوات المهاجمة إلى خمس كتائب ، بدأت عملياتها بالهجوم على ثكنات البركة ، إستعداداً للاستيلاء على بنغازى نفسها . ولقـــد قام الوطنيون بشن هجوم ليلى على القـــوات الايطالية المجهدة ، مما إضطر الأسطول إلى التدخل ومعاودة الضرب بالمدفعية . ووجه الأسطول الانوار الكاشفة على طول الساحل ، وحتى يتمكن من تصويب الضرب . وكانت إمكانيات الايطاليين المادية أقـوى من شجاعة الوطنيين وإرتفاع روحهم المعنوية ، فطلب الحاكم التسليم ، وإحتـل الايطاليون بنغـازى فى اليوم التـــالى .

وكان الايطاليون يفكرون فى ذلك الوقت فى أن يتقدموا بقواتهم إلى داخل البلاد، ولكن الطريقة التى عالجوا بها موقف بعض سكان الواحة المحيطة بمدينة طرابلس أثارت عليهم الرأى العام ، والشعور الدينى والإنسانى فى العالمين العربى والاسلامى ، وزادت خصومهم عليهم قوة وشدة .

(٣) السيادة الايطالية :

عملت القوات الايطالية الموجودة فى مدينة طرابلس على تحصين مواقعها فى هذه المدينة خوفا من قيام القوات العثمانية والمحاربين العرب بالهجوم عليها. وأصبح على الايطاليين أن يدافعوا عن أنفسهم داخل المدينة ، وظهرهم يستند إلى الاسطول بدلا من أن يستعدوا للزحف والتوغل فى الاقليم . وأقام الايطاليون خطوط دفاع تمتد حول مدينة طرابلس من الغرب عند طابية سلطانية ومارة بعد ذلك صوب الجنوب عند بومليانة ثم تتجه شرقا إلى طابية المصرى ومنها صوب الشمال عند ساحل البحر . وكان الايطاليون يعتقدون أن الهجمات العثمانية والعربية عليهم ستستمر من الجنوب والغرب ، فأحسنوا إستحكاماتهم فى هذين القطاعين . ولكن الاتراك بدأوا فى الزحف من الناحية الشرقية ، أى على ميسرة الايطاليين ، وبعد أن أقاموا نقطهم الأمامية عند عين زارة . وكان نشأت بك هو الذى تولى قيادة القوات فى طرابلس بعد منير باشا ، وأشرف بنفسه على العملية فى يوم ٢٣ أكتوبر . وكانت قوة الاتراك والعرب تتكون فى غالبيتها من الفرسان ، وواصلت هجماتها القوية على الخطوط الايطالية عند الواحة ، وبشكل أقلق القوات الايطالية وأقلق السلطات الايطالية فى مدينة طرابلس نفسها . وسرعان ما إنتشرت الأخبار فى المدينة بأن الاتراك قد هزموا ميسرة الايطاليين ، وأنهم على وشك دخول المدينة ، وساد فى المدينة جو من القلق وقام عدد من اليهود بالجرى فى الأزقة المؤدية إلى الميناء طلبا للهرب بينما ساد بين العرب فى المدنية شعور حماسى ، حتم عليهم ضرورة مقاومة الايطاليين فى هذا الوقت العصيب . وأطلقت بعض الطلقات على الجند الإيطاليين فى الشوارع ، وهاجم الأهالى بعضهم بالعصى والسكاكين ، وقتلوا وجرحوا آخرين . وشعرت القيادة

العسكرية الايطالية بدقة موقفهـا أمام ثورة العرب فى الواحة ، وهجوم القوات العثمانية عليها ، فاشتدت فى عملياتها العسكرية ، بدعوى محافظتها على سلامة جنودها وقواتها ، واشتدت إلى أقصى ما تخوله لها قوانين الحرب الاستثنائية ، بل حتى عمليات الانتقام والثأر ، ودون أن تنظر فى العواقب التى قد تترتب على مثل هذه العمليات . وعملت القيادة الايطالية على اخلاء الشوارع من كل الأفراد ، وعلى اطلاق النار على كل كائن متحرك. والتجأ الأهالى بسرعة إلى أول منزل يصادفهم ليحتموا فيـــه ، وامتلأت المدينة بأصوات طلقات الرصاص وزمأرة الجنود فى عمليات الالتحـام بالسلاح الأبيض مع الأهالى العزل ، بما فيهم من نساء وأطفال .

وبدات القوات الايطالية فى اليوم التالى فى عملية اخلاء الواحة من سكانها وكانت تطلق النيران على كل من يقاوم أو يرفض ، أو يجدون عنده أى سلاح . وأمنت القيـادة العسكرية الايطالية على نفسها فى موقفها فى الميدان من الناحية التكنيكية البحته ، ولكنها أجبرت العرب على أن ينظروا إلى هذا الاجراء ، مع ما اتخـذ فى تنفيذه من قسوة ووحشية ، على أنه هو السياسة الفعلية للقوات الايطالية فى طرابلس . وزادت الهوة إتساعا بين العرب والايطاليين الذين صعب عليهم أن يكسبوا الأهالى بعد ذلك إلى جانبهم . وكانت هذه الحادثة فرصة طيبة أتاحتها ايطاليا للدعاية التركية ولايقاظ ، بل واشعال الروح العربيـة والاسلامية ضدها فى اعتدائها على طرابلس ، أظهرتها أمام العالم على أنها دولة متبربرة ، رغم أنها ادعت محبيئها إلى طربلس لنشر المدنية .

ولقد اشتكت الدولة العثمانية ايطاليا على قتلها الجماعى للعرب فى طرابلس إلى الدول الأوربية [1] وإن كانت هذه الشكوى لم تنتج أثراً فعالا. فنجد

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول، وثيقه رقم ٢٦.

أن الروسيا مثلا قد اعتذرت بأنه ليس لها أى ممثل قنصلى فى طرابلس، ولا يمكنها أن تكون فكرة صحيحة عن الحوادث المذكورة ، ولكن فى حالة ثبوت صحتها ، وفى حالة موافقة الدول العظمى الاخرى على ضرورة لفت نظر الحكومة الايطالية إلى خطورتها ، فان الحكومة القيصرية يمكنها أن تشترك معهم فى هذه العملية ،وأن تلفت نظر الحكومة الايطالية إلى الأثر السيىء الذى احدثته أخبار قتلها للعرب فى الرأى العام الأوربى(١) .وعلى أى حال فان الدول الأوربية لم تجد ضرورة لتنبيه الحكومة الايطالية إلى خطورة الحوادث ، وبالتالى لم تشترك الروسيا معها.

وإذا كانت أصداء هذه الحوادث قد فشلت فى التأثير على الرأى العام الأوربى فانها قد أثرت كبير الأثر على الرأى العام العربى والاسلامى وفى كل مكان . وقامت الهيئات والجمعيات فى العالم الإسلامى أجمع بالاحتجاج على أعمال ايطاليا فى طرابلس . ووصل ذلك الشعور إلى الهند ، وطالب كثير من الهنود بضرورة تدخل بريطانيا واحتجاجها على ايطاليا وعلى عملياتها فى طرابلس . واجتمع مؤتمر كبير فى مدراس فى ٦ نوفمبر ، اقامة المسلمون وعضدهم فيه عدد كبير من الهندوس، وقرر أن يطلب من الحكومة البريطانية ان تبذل مافى وسعها لكى تعالج هذا الشعور بالخطر الذى تسببت فيه الحرب غير العادلة فى طرابلس،والوسائل التى اتخذتها ايطاليا وتأثير كل ذلك على عقول الشرقيين . واحتج أعضاء المؤتمر على معاملة ايطاليا للعرب كما احتجوا على أخبار قتل النساء والأطفال ، وبالطرق التى لا تعرفها الحروب الحديثة . وذكروا أن شعور المسلمين قد جرح ،وأنه من الواجب

(١) دى بانافيو القائم بأعمال السفارة الفرنسيه فى سان بطرسبرج إلى دى سالف وزير الخارجية الفرنسية فى ٧ نوفمبرسنه ١٩١١ أنظر:ـ
الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثه ، المجلد الأول ، وثيقه رقم ٤٠ .

على بريطانيا – التى تقدمت فى الماضى باحتجاج على تركيا بشأن بلغاريا وأرمينيا والسكان المسيحيين فيهما – أن تتقدم بالاحتجاج على الايطاليين، خصوصا وأن لانجلترا رعية كبيرة من المسلمين (١) . وفى اجتماع كلكتا العام أقسم كبار التجار المسلمين ، ممن لهم معاملات تجارية كبيرة مع ايطاليا، على أن يقاطعوها ، وعلى الا يلمسوا البضائع الايطالية بعد ذلك . وتوالى عقد هذه الاجتماعات فى كل الهند والبلاد الشرقية وخاصة الاقاليم الاسلامية، وتوالت الاحتجاجات وإن كانت قد فشلت فى الوصول إلى نتيجة سياسية إيجابية مباشرة . ومع توالى الفشل وتوالى الاحتجاج زادت المرارة تجاه ايطاليا التى كسبت سمعة استعمارية خاصة بها من أول عملية لهـا فى بلاد المغرب العربى .

وفى خلال هذا الوقت كان الجنود العثمانيين فى طرابلس يعاودون الهجوم بعد الهجوم على خطوط الايطاليين ، ولم يرتدوا الا بعد أن استخدم الايطاليون كل مواردهم واحتياطيهم . واضطر الجنرال كانيفا إلى سحب قواته من طابية المصرى والحميدية بعـــد أن تكلف عدداً كبيرا من القتلى والجرحى . وتمكن المسلمون من الاستيلاء على قصر الهانى رغم اضطرارهم إلى اخلائه نتيجة لوقوعة فى مدى مدفعية الاسطول الايطالى . وعلى أى حال فان انسحاب الايطاليين من بعض المواقع المحيطـة بمدينة طرابلس قد تسبب فى نشر الاشاعات عن موقفهم وأحوالهم فى اوربا وتركيا وعنـد العرب . وشعرت ايطاليا بذلك ، كما احست بأن اوربا تنظـر اليها على أنها محاصرة فى مدينة طرابلس التى يمطرها الأتراك بقنابلهم ، وعلى أن الاتراك

(1) *BARCLAY, Sir Thomas; The Turco - Italian war and its problems. London,* 1912. *p.* 106.

فيستولون على المدينه ثانية . وشعرت ايطاليا بذلك حينما حضرت الطرادة شستر ـ من أسطول الولايات المتحدة الامريكية ـ إلى مدينة طرابلس لكى تأخذ القنصل الامريكى ورعايا الولايات المتحدة الموجودين فى المدينة[1] . وشعرت ايطاليا بأن هذه الحالة ستؤثر تأثيرا كبيرا على العرب وبشكل ينتقص من كرامتها وهيبتها فى مغامرتها الافريقية ، فأقدمت على عمل سياسى بحت، هدفت من ورائه اشعار العالم واشعار نفسها بأنها سيدة الموقف فى طرابلس .

واصدرت الحكومة الايطالية مرسوما ملكيا فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١١ تضع فيه طرابلس وبرقة تحت السيادة التامة لمملكة ايطاليا(٢) . وابلغت الحكومة الايطالية الدول : «إن إحتلال المدن الرئيسية فى طرابلس وبرقة ، والنجاح المضطرد لجيوشنا ، والقـــوات الكبيرة التى ارسلناها اليها ، والتى نجهزها للسفر ، تجعل أى معارضة من جانب تركيا بدون تأثير وعديمة الجدوى . ولـكى تمنع سفك الدماء من ناحية أخرى فمن الواجب علينا أن نبعد كل قلق عن عقول أهالى هذه المناطق ، ولهذا فاننا قد وضعنا طرابلس وبرقة ، وبصفة نهائية ، تحت السيادة التامة لمملكة ايطاليا بمرسوم ملـكى . وإن أى حل آخر قد يـترك مجرد ظـل لسيادة اسمية للسلطان على هذه الولايات سيكون سببا دائما لمصادمات بين ايطاليا وتركيا فى المستقبل ، مصادمات قد تنشأ فيما بعد وحتى بدون رغبة الحكومات ، وفى وقت أشد خطورة على

---

(1) *Mc CLURE, W. K.; Italy in North Africa. London,* 1913. *p.* 92 .

(2) *BARCLAY, Sir Thomas; The Turco - Italian War and its' problems. London,* 1912 .

ملحق رقم ٥ صفحة ١١٣ .

السلم الاوربى . وإن الحل الذى انتقيناه هو الوحيد الذى يحمى تماما مصالح ايطاليا واوربا وحتى تركيا ، وإن صلحا يتفق فيه على هذه الاسس سيمنع كل سبب للخلاف الكبير بين تركيا وايطاليا ... ونحن نرغب أشد الرغبة... أن تكون شروط الصلح متفقة إلى أقصى درجة ممكنة مع مصالحها الشرعية ومع مركزها . وإن طرابلس وبرقة لم يعـــودا جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، ولكننا مستعدون الآن لـكى نبحث بروح حرة وبطريقة ملائمة ومشرفة لتركيا وسائل تقدير نتائج هذه الحقائق التى لايرجع فيها . ونحن لانستطيع بالطبع أن نحافظ على هذه النيـات الودية إذا أصرت تركيا على الاستمرار فى الحرب . واننا لنثق فى أن عمـــل الدول العظمى للتوفيق سيجعلها تقبل بدون تأخير كل قرارات معقولة . » (١)

ولكن الموقف الدولى والمصالح المختلفة للدول العظمى لم تكن لتسمح لها بالاعتراف بضم ايطاليا لطرابلس وبرقة ووضعهما تحت سيادتها فى ذلك الوقت وفى تلك الظروف . وحينما استلم السير ادوارد جـــراى ، وزير الخارجية البريطانية اعلان ضم طرابلس وبرقة من السفير الايطالى لم يقدم له أية ملاحظات رسمية ، وإن كان قد أبدى له ملاحظة خاصة وهى أن قرار الحكومة الايطالية يشبه التشبث، وأنه يصعب عمل الدول للتوفيق فى القسطنطينية . (٢) أما المسيو نيراتوف وزير الخارجية الروسية ، فرغما عن أنه لم يقدم كذلك أى رد ، إلا أنه كان يعتقد أن هذا الاعلان لايعمل

---

(١) المرجع السابق ص ٣٨ — ٤٠ .

(٢) من ديشنر القائم بأعمال فرنسا فى لندن إلى دى سالف وزير الخارجية الفرنسية فى ٧ نوفبر سنه ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسيه ، المجموعة الثالثه ، المجلد الأول . وثيقه رقم ٤٤ .

أى تغيير فى الوضع القائم، وأن الضم لايمكن أن تكون له نتيجة قانونية الا بعد الاتفاق بين المتحاربين وبموافقة الدول العظمى . (١)

ولقد احتج الباب العالى على عمل ايطاليا وسلم احتجاجه لممثلى الدول :
« وإن الباب العالى ليحتج باشد لهجة على هذا الاعلان الذى يعتبره عديم الفائدة وكأنه لم يكن من الناحيتين القانونية والفعلية . وإن هذا العمل يتعارض مع أبسط مبادىء القانون الدولى، ولأن تركيا وايطاليا مازالتا كذلك فى حالة حرب، ولأن الحكومة التركية مصممة على أن تحافظ على حقوق سيادتها التى لاتنكر ولايشك فيها على هاتين المقاطعتين، وعلى أن تحمى هذه السيادة بقوة السلاح . كما أن هذا الإعلان وتبليغه للدول هو خرق رسمى للتعهدات التى اتفقت عليها ايطاليا مع الدول العظمى، واتفقت عليها كذلك الدول العظمى مع الحكومة الامبراطورية العثمانية فى المعاهدات السارية، وخصوصا معاهدة باريس ومعاهدة برلين بشأن سلامة أراضى الامبراطورية . وفى هذة الاحـــوال يكون الضم الذى اعلنته الحكومة الايطالية باطلا قانونا، كما أنه غير قائم بالفعل . » (٢) .

وإذا كانت الدول العظمى لم تجب على الاحتجاج العثمانى، فانها كانت من قبل قد امتنعت عن الرد على اعلان الضم الايطالى . وأخذ رجال

---

(١) من دى با نافيو القائم باعمال السفارة الفرنسية فى سان بطرسبرج إلى دى سالف فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية، المجموعة الثالثة، المجلد الأول، وثيقة رقم ٤٦ .

(٢) من رفعت باشا سفير تركيا فى باريس إلى دى سالف وزير الخارجية الفرنسية فى ٨ نوفمبر سنة ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية، المجموعة الثالثة، المجلد الأول، ثيقة رقم ٥٦ .

الدبلوماسية ينظرون إلى الموقف من ناحيـــة القانون الدولى ومن ناحية مصالح دولهم وتأثير مثل هذه العملية عليها . فنجد مثلا أن بومبار ، سفير فرنسا فى القسطنطينية قد رأى أن الاعتراف بضـم هذين الاقليمين وبناء على قرار من أحد المتحاربين ، وقبل أن يتم الغزو ، سيكون ابعاداً صريحا لفرنسا عن الحيـــاد ، وخرقا للمعاهدات التى ضمنت بهـا اوربا سلامة الامبراطورية العثمانية . وكان يرجو الاتقوم أى دولة اوربية بالموافقة على اعلان ايطاليا ضم طرابلس وبرقة ، وأن يترك كل شىء لمفاوضات الصلح، التى يمكنها وحدها تحديد الوضع النهائى لهاتين الولايتين . وشرح أنه سيكون من الخطر على المصالح الفرنسية فى تركيا أن تقدم فرنسا على عمل مضاد لهذه السياسة، خاصة وأن الالمـان فى القسطنطينية كانوا يوعزون للاتراك بأن فرنسا قد ضحت من أجـل مراكش بسلامة الامبراطورية العثمانية ، وأنها كانت المحرضة على الاعتداء الايطالى . (١)

أما السير ادوارد جراى فانه قد اعتبر عملية الضم خرقا للتعهدات الدولية، وعملا غير مشروع ومجرد ، تعبـــير عن نية لا يمكن للحكومة الايطالية أن تنفذها الا بعد الاتفاق مع تركيا ومع الدول الأخرى الموقعة على معاهدة سنة ١٨٥٦ . وأمام إصرار السفير الايطالى فى لندن أجابه بضرورة استشارة الدول الأخرى فيما تسمح به المعاهدات الدولية ، وضرورة دراسة ما قد يؤديه مثل هذا العمـل من التأثير على حقوق بريطانيا العظمى ومصالحها

---

(١) من بومبار سفير فرنسا فى القسطنطينية إلى دى سالف ، وزير الخارجية الفرنسية فى ٨ نوفمبر سنه ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول ، وثيقه رقم ٦١ .

التجارية . وارسل يستعلم من وزير خارجية فرنسا عن موقفه من اعلان الضم الايطالى . (١)

ووجد وزير الخارجية الفرنسية أن اعلان ايطاليا ضم الاراضى الطرابلسية يستلزم بحث معاهدتى سنة ١٨٥٦ ، سنة ١٨٧٨ حيث اعتبرت فيهما هذه الاراضى مجرد جزء من اجزاء الامبراطورية العثمانية ، وأنه من الواجب دراسة النتائج القانونية التى قد تترتب على الحقوق والامتيازات التى ضمنتها للدول المعاهدات التجارية السارية والامتيازات . ونفى موافقته على الاعلان الايطالى الخاص بضم الولايتين إلى المملكة ، ذاكراً أنه قد استلم ببساطة نص هذا الاعلان دون ابداء أى ملاحظات كانت . (٢)

وهكذا فشلت ايطاليا فى الحصول على اعتراف من الدول بضمها لطرابلس وبرقة ووضعهما تحت سيادتها التامة ، وأصبح عليها أن تستمر فى الحرب إلى النهاية ، أو إلى أن يتغير الموقف الدولى أو حالة الدولة العثمانية ، حتى تتمكن من تغيير الوضع القانونى لطرابلس وبرقة .

(٤) المعارك قرب مدينة طرابلس :

واصلت ايطاليا إرسال إمداداتها إلى طرابلس فى الوقت الذى كانت تنتظر فيه تأثير إصدار بلاغها بضم الاقليمين على الدولة العثمانية والدول العظمى . وكان الجنرال كانيفا يفضل التأنى والانتظار فى العمليات حتى يصله

---

(١) من السفارة البريطانية فى باريس إلى وزير الخارجية الفرنسية . المرجع السابق . نفس المجلد . وثيقه رقم ٦٣ .

(٢) من دى سالف وزير الخارجية الفرنسية إلى الممثلين الدبلوماسيين لفرنسا فى لندن وفينا وروما والقسطنطينية وسان بطرسبرج وبرلين — فى ٩ نوفمبر سنة ١٩١١ . المرجع السابق . نفس المجلد . وثيقه رقم ٦٨ .

عدد كاف من الجنود للدفاع عن المدنية واستحكاماتها قبـــل أن يتحرك بقوات كبيرة ضد العدو . وفى الاسبوع الرابـع من شهر نوفمبر كان فى إستطاعة الجنرال كانيفا إرسال أربع وثلاثين كتيبه من المشاة (٢٥٫٠٠٠ جندى) وسبع بطاريات من مدفعيـة الميدان وتسع بطاريات من المدفعيـة الجبلية إلى العمليات (١) . وبدأ زحف الايطـاليين فى يوم ٢٦ نوفمبر من طرابلس شرقا تجاه طابية المصرى . وكانت القوات الايطـــالية الزاحفة تبلغ ثلاثة الايات ، وتعززها عشرة كتائب إحتياطية، فتمكنت بسهولة من إحتلال الطابية ، خاصة وأن حاميتها العثمانية كانت تبلغ ٦٠ جنديا (٢) . وبدأ الايطاليون بعد ذلك فى تحصين المواقع الموجودة فى هذا القطاع .

وقامت البارجة كارلو البرتو بضرب الواحة شرق قصر الهانى بمدافعها، ومهدت بذلك لهجوم قوات البرساليرى فى الواحة ،وتطهيرهم لها بالسلاح الأبيض وإحتلالها لمرتفع قصر الهاني. وأمام شدة هـــذا الهجوم اضطر الاتراك إلى ترك سرية واحدة قرب هذا الموقع، وسحبوا السريات الثلاث الباقية إلى عين زارة ، مركز الكتيبة العثمانية . وفى هذا الموقع ، مثل موقع المصرى، أخذ الايطاليون يحفرون الخنادق ويعملون على تحصين القطاع(٣). والواقع أن هذه العملية كانت ربحا للايطاليين، وتمكنوا من إحتلال مواقع

---

(1) *Mc CL URE , W. K., Italy in North Africa. London ,* 1913. *p.* 97.

(2) *ABBOTT, G. F.; The Holy War in Tripoli. London,* 1912. *p.* 51.

(3) *Mc CL URE , W. K.; Italy in North Africa. London ,* 1913. *p.* 101.

صالحة لنصب بطاريات المدفعيـــة ، يمكنهم بواسطتها التحكم فى الطريق المار من سوق الجمعة إلى عين زارة ، ويمكنهم بالتالى أن يؤثروا على مواقع الأتراك فى كل منهما، ومواصلاتهما مع بعضهما . وأصبح عـلى الضباط الاتراك أن ينتقلوا من مكان لآخر تحت نيران المدفعيـة ، ولكنهم كانوا لايوافقون على الانسحاب حـتى لايظهروا أمام العرب بأنهم يتقهقرون . وعلى أى حال فلقد وجد الاتراك مبرراً لعملية انسحابهم بعد تسعة أيام من هذه المعركة حين قام الايطاليون بهجوم كبير على موافـع العثمانين فى عين زارة فى يوم ٤ ديسمبر .

وحاول الايطـاليون أن يطوقوا الاتراك والعرب من اليمين ، وفى نفس الوقت الذى تزحف فيـه قواتهم صوب عين زارة . وكانت القوات الايطالية الزاحفة تقدر بثلاثين الف رجل أو بخمسة وعشرين الفا على الأقل، وكان معظمهم قد وصل حديثا من ايطاليا وارسل إلى الميدان(١) . وكانت القوات الايطالية مزودة ببطاريات من مدفعية الميدان والجبال التى كانت نيرانها توجه بواسطة الطائرات ، وكانت لديها كميات كبيرة من المؤن الذخائر ، ومزودة بسلاح طبى منظم . أما الأتراك فكانت قواتهم لاتزيد على سبعمائة جندى فقط منهم ستين من الفرسان ، لم يستريحـوا منذ شهرين ، ومايقرب من ١٥٠٠ عربى غير نظامى وسبعة مدافع قديمة .

وبدا الايطاليون الهجوم فى الفجر بالتقـــدم ثم بضرب المدفعية من بومليانة وضريح سيدى المصرى وقلعه سيدى المصرى ومن الأسطول . وكانت المدفعية التركية تجيب ببطء ولكن باصرار . وتقدم الايطاليون

(1) *ABBOTT, G. F.; The Holy War in Tripoli. London, 1912. p. 52.*

تحت ستار من قذائف المدفعية . وواصل مشاة الاتراك المعركة رغم سيل القذائف المتساقط عليهم، ولم يكن فرسانهم بقادرين على القيام بشيء أكثر من مناوشات بسيطة . واضطر الاتراك إلى الانسحاب إلى الوراء ، فتمكن الايطاليون من إحتلال أحد التلال ونصبوا عليه مدفعيتهم وبشكل يهدد مركز مدفعية الأتراك . ووجد العثمانيون والعرب أنفسهم فى موقف لايحسدون عليه فاضطروا إلى التقهقر إلى عين زارة، واستولى الايطاليون على البطاريات التى تركها الأتراك . ولم يكن لدى الأتراك مايفعلونه غير التقهقر ، وكان من البطولة أن يحافظوا على مراكزهم طوال هذه المدة . ثم أصدر القائد العثمانى أمره بالتقهقر جنوبا إلى العزيزية (١) .

ولقد وصل أمر الانسحاب إلى القوة العثمانية الموجودة فى الواحة ولكنها لم تكن حريصة على تنفيذه ،خاصة وأن الطابور الايطالى الذى كان يهاجمها كان ضعيفا نسبيا، وكانت مهمته أصعب من مهمة القوات التى زحفت جنوبا . فلم يكن أمامه ميدان مفتوح بل كان عبارة عن دروب ملتوية تمر بين الحدائق والأشجار التى كانت مخابىء جيدة للمدافعين. وكان من الصعب على المدفعية الايطالية أن تعمل فى هذا الميدان والعرب يطلقون النار على رجالها من خلف الحواجز والجسور وجذوع الأشجار ومن أعلى النخيل . وإستطاع العرب أن يصدوا القوات الايطالية التى تفوقهم عدداً وعلى طول الخط ، واضطروا القوة الايطالية التى بلغت سوق الجمعة إلى أن تعود إلى مراكزها الأصلية . وحين وصلهم الأمر بانسحاب قيادتهم وضرورة تقهقرهم فوجئوا ، خاصة وأنهم كانوا يعتقدون أنهم

---

(1) *ABBOTT, G. F.; The Holy War in Tripoli. London,* 1912. *pp.* 54 - 55.

سيستعيدون مدينة طرابلس نفسها فى اليوم التالى . ولكنهم جهلوا مايدور فى المنطقة الجنوبية ، ثم خشوا من أن تقوم القوات الايطالية بتطويقهم، فاضطروا إلى التقهقر، تاركين بعض العناصر لمشاغبة الايطاليين.

ورغم انتصار الايطاليين فانهم كانوا فى روح معنوية لايحسدون عليها. وكانوا يطلقون النار على كل شجرة خوفا من وجود أحد الاتراك أو العرب خلفها ، كما أنهم لم يواصلوا زحفهم وراء العثمانيين فى تقهقرهم ، ولو قاموا بذلك لتمكنوا من القضاء على كل القوة التركية، وربما أنهوا بذلك الحرب ، ولكن تلكأهم هذا ساعد الاتراك على أن ينظموا قوات المقاومة التى جاءت لنجدتهم فيما بعد (١) . وعلى أى حال فلقد قام الايطاليون بتحصين عين زارة وتعزيز مواقعهم فيها، كما احتلوا تاجورة وطهروا العيون والواحات فى هذه المنطقة من جنود ومقاتلى الأتراك والعرب .

ولقد لاحظت احدى داوريات الأتراك الموجودة فى بير طبراس فى ١٩ ديسمبر أن قوة من الايطاليين تستعد للتحرك من خطوط عين زارة، وأنها تبلغ ثلاث كتائب مع آلاى من الفرسان وبطارية من المدافع ،وتتجه صوب بير طبراس . وكانت طلقات العرب الذين اختبأوا للايطاليين فى هذا المكان توجه إليهم من كل جانب . وأسرع العرب القريبين بالزحف إلى ميدان المعركة وصوب قوة الايطالين ودخلوا فى المعركة . وانهمك الايطاليون فى حفر الخنادق فى الوقت الذى قامت فيه مدافعهم الجبلية بمحاولتها لصد هجوم العرب . وأمام شدة هذا الهجوم اضطر الايطاليون إلى الانسحاب عائدين إلى مراكزهم الأصلية ، ومغطين عملية انسحابهم

(1) *ABBOTT, G. F.; The Holy War in Tripoli. London,* 1912. *p.* 60.

بستار من قذائف المدفعية . ولقد تتبعتهم قوة العرب من كل ناحية، وكانوا ينسحبون بصعوبة ، إلا أن العرب من ناحيتهم كانوا فى حاجة إلى مدد ، خاصة وأن الكثير منهم كان قد جرح فى المعركة ، كما جرح الضابطان الوحيدان اللذان كانا معهم، واضطروا إلى حملهما (١) . وفى أثناء الانسحاب ضلت احدى الكتائب الايطالية طريقها مع المساء ، وكان العرب يأملون فى تطويقها ليلا والقضاء عليها ، إلا أنها نجحت بمساعدة القوات الموجودة فى عين زارة من الفرار من حركة التطويق .

وكان من الممكن أن تتحول معركة بيرطبراس إلى إنتصار للعثمانيين والعرب ، إلا أن ظروف المعركة وانهاك العرب حرمهم من إمكانية التقدم. وكان عليهم أن يعملوا على تنظيم أنفسهم وإعدادهم لمعارك منظمة حتى يتمكنوا من الانتصار على قوات نظامية .

وعلى أى حال فان إعلان ايطاليا للحرب على الدولة العثمانية وإرسالها لحملتها على طرابلس وبرقة وقيامها باحتلال الموانى لم يؤدى بالفعل إلى استيلاء ايطاليا على هاتين الولايتين . وإذا كانت ايطاليا قد حاولت أن تغطى دبلوماسيا ، وباعلان ضمها هاتين الولايتين ووضعهما تحت سيادتها ، فشلها فى التمكن من القضاء على المقاومة العثمانية فيهما ، فان هذه التغطية كانت غير فعالة ، خاصة وأن المعارك قد استمرت حول المدن والموانى وأثبتت أن ايطاليا لم يستقر لها الأمر بعد فى الولايتين .

وإذا كانت ايطاليا قد اعتمدت على ضعف الحامية العثمانية الموجودة فى الولاية، واملت فى إمكانية القضاء عليها بسهولة ، وفى أن تصل بسرعة

---

(١) المرجع السابق — صفحه ١٤١ — ١٤٢ .

إلى السيطرة على الأقليم ، فانها قد ارتكبت اخطاءاً جسيمة فى معاملتها للاهالى، وفى محاولتها فرض نفسها بالقوة وبطريقة تتنافى مع قوانين الحرب ومع المدنية . وبدلا من أن تتمكن ايطاليا من القضاء على قوة العثمانين اضافت إليهم قوة الأهالى العرب ، مؤيدين فى ذلك بروح من التضامن فى كل أقطار العالم العربى والإسلامى . وأصبح على ايطاليا أن تواجه مقاومة عنيفة فى شمال إفريقية قبل أن تصل إلى إهدافها .

الفصل الرابع والعشرون

المقـاومة

إذا كان رد الفعل الأول لعملية هجـوم الايطاليين على طرابلس قد تلخص فى عمليات بين قواتهم والحاميه العثمانية الموجودة فى الولاية ، فان طبيعة الأحداث وبدء الاحتكاك بين القوة الاستعمارية وأبناء البلاد، وسوء معاملة الايطاليين للأهالى قد أعطى صدمة عنيفة للعرب والمسلمين، وجعلهم يشعرون بمعنى نزول القوات الاستعمارية إلى بلادهم وبضرورة صد هذا العدوان وتحرير الاقليم . ولقد استند الوطنيون فى طرابلس وبرقة إلى حركة تأييـد عامة وشاملة ايدتهم وشدت ازرهم، وانتشرت فى كل بلدان العالم العربى والإسلامى . وإذا كانت هذه الحركة لم تتخذ شكلا رسميا ، نتيجة للأوضاع الدولية والقانونية ،فانها كانت حركة شعبيـــة وعربية واسلامية ،اعتز بها تاريخ العرب الحديث . وتمكن أبناء طرابلس وبرقة ، بفضل ايمانهم بعدالة حركتهم ، وبفضل تأييد اخوانهم العرب لهم ،من أن يبدأوا فى مقاومة الايطاليين. وانتقلت بذلك الحرب فى مواجهة الايطاليين من أيدى العثمانيين إلى أيدى ابناء طرابلس الغرب .

(١) تنظيم المقاومة :

ظهر عجز الحكومة التركية واضحا عن أن تمـد يد المعونة الفعلية إلى طرابلس وبرقة، أو أن ترسل اليها الامدادات والمؤن نتيجة لضعف الاسطول العثمانى فى البحر المتوسط أمام الاسطول الايطالى، وعدم تمكنه من المرور فى الحصار الذى فرضته ايطاليا على سواحل طرابلس وبرقة .

أما بالنسبة للاقليمين العربيين المتاخمين لطرابلس ، وهما تونس ومصر ، فكان الأول منهما يخضع للحماية الفرنسية والثانى يرسف تحت اعباء الاحتلال البريطانى . وكان يهم الحكومة الفرنسية الا تصطدم بالحكومة الايطالية نتيجة لمرور بعض المواد الحربية أو المتطوعين إلى ميدان الحرب فى طرابلس، ولذا فانها قد أصدرت تعلياتها إلى السلطات الفرنسية فى تونس بمنع مرور الضباط الاتراك والمحاربين وشحنات الاسلحة والذخائر إلى طرابلس.(١)

أما الحكومة المصرية فانها قد أعلنت حيادها من ناحية الواقع والقانون. وقامت بما يمكنها عمله وفقا لذلك ولتجنب كل حادثة . كما صممت على حراسة النقط الرئيسية الواقعة على الحدود بين مصر وطرابلس (٢) ، رغم علمها بعدم امكان حراسة الحدود الطويلة عبر الصحراء . وحينما اشتعل الرأى العام هياجا، نتيجة لغدر القوات الايطالية باقليم طرابلس الشقيق، وقفت وزارة الداخلية موقفا حازما وصادرت كثيرا من منشورات الحزب الوطنى وأخذت فى تضييق الخناق على قادته. وطلب اسماعيل صدقى، سكرتير مجلس الوزراء ، المويلحى بك ، رئيس تحرير جريدة اللواء ، وحذره من كتابة أية مقالات فى جريدته عن موقف المصريين من تركيا وواجبات المسلمين فى الجهاد الدينى .(٣)وهكذا كان موقف السلطات التونسية والمصرية

(١) من البير ليجران سفير فرنسا فى القسطنطينية إلى دى سالف وزير الخارجية الفرنسية فى ١٤ نوفمبر سنه ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ـ المجلد الأولى ـ وثيقه رقم ١١٢

(٢) من دى فرانس وزير فرنسا فى القاهرة إلى دى سالف فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩١١ — انظر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول — وثيقه رقم ٩٧ .

(3) The Egyptian Gazette, le 6 Oct. 1911.

موقفا رسميا، يدعى الحيـــدة، مادام يرضخ أو يرسخ لأوامر وتوجيهات المستعمرين الفرنسيين والبريطانيين ، وكانت من مصلحتهم أن يفصلوا بين هذين الاقليمين العربيين وطرابلس، حتى تزيد درجة اعتماد هذه الاقاليم عليهم وخضوعها لاطماعهم .

وفى هذا الوقت كانت الحالة فى طرابلس فى غاية الحـــرج والدقة ، وخاصة بعد أن تقهقرت القوات العثمانية من عين زارة إلى العزيزية . ذلك أنها قد تركت معظم امتعتها وأدواتها وخيامها ومدافعها فى قاعدتها القديمة، نتيجة لافتقارها إلى الجمال اللازمة للحمـل . وتقهقر الضباط والجنود إلى قصر العزيزية الذى كانت تظهر عليه دلائل الاهمـال ، ولولا خيام الهلال الأحمر الثلاث بقربه، لما عرف أحد أن هذا معسكر جنود، إذ أن كل شىء كان يوحى بأنه أحد معسكرات الغجر [1] وكانت مبانى مايسمى بالقصر هو سبب دفع الاتراك للتقهقر اليه ، حتى يلتجئوا اليها، إذ أنه كان يبعد عن قاعدتهم فى غريان، كما كان يبعد عن جبهة القتال، وكانت المياه فيه قذرة وغير كافية ، كما كان الوقود غير متوفر، مما اضطر الجنود إلى استحضار الماء من مسافة ميلين، واضطرها إلى الاحتطاب لايقاد النـار ، علاوة على عملها فى الدفاع عن اقليم كبـير ، وفى الوقت الذى قل فيه عددها قـلة واضحة فاضحـــة .

وكانت الامدادات والتموينات فى المعسكر سيئة، إذ أن الجندى لم يكن يصرف له الا رغيف واحد فى اليوم ، وكانت وسائل الاضاءة غير متوفرة وأدوات الطعام غير موجودة، وكانت ملابس الجنود فى حالة سيئة، وملابس

(1) *ABBOTT, G. F.; The Holy War in Tripoli. London*, 1912. p. 68.

الضباط عبارة عن تشكيلة عجيبة، قل أن يوجد مثلها فى أى جيش نظامى . فكان أحد الضباط يرتدى مع سترته الرسمية بلغة صفراء ، وكان الآخر يرتدى الملابس المدنية ، وقل منهم من يرتدى الجوارب ، وكانت معظم مهماتهم وأدواتهم قد تركت وراءهم فى طرابلس، وكان بعض المجندين من الأهالى قد فر فى وقت الانسحاب وحملوا بنادقهم معهم، كما أن بعض رجال العصابات المسلحة قد هاجمت القوات العثمانية المنسحبة ، وحاولت نهب أمتعتها (١) . وكان من الممكن فى هذه الحالة وفى مثل تلك الظروف أن تنتهى الحرب سريعا بعد أن تفشل القوات العثمانية البسيطة فى أن تصمد وحدها أمام قوات الايطاليين الحديثة التدريب والتسليح ولكن عوامل جدت فى الأمر، وأثرت فى الحرب، وإعطتها صبغة واضحة من صور الجهاد القومى . واستمرت هذه الصبغة لونا واضحا حتى نهاية الحرب ، وظهر فيه تكاتف العرب والمسلمين وصمودهم صفا واحداً أمام الغزاة الايطاليين .

وكانت أهم هذه العوامل هى تصرفات السلطات الايطالية بعد نزولها إلى طرابلس وبرقة ، إذ أنها فشلت فى أن تجتذب العرب إلى صفوفها وخاصة بعد ما بذلته فى دعايتها السابقة للاحتلال . وكانت حادثة المنشية، التى صب فيها الايطاليون غضبهم على الأهالى الابرياء، واستباحتهم للناحية مدة ثلاثة أيام، سببا أساسيا دفع بالعرب دفعا إلى ضرورة المقاومة، بل والانتقام . لقد قتل الايطاليون فى خلال هذه الأيام من الأهالى عدداً يتراوح بين أربعة آلاف وسبعة آلاف نسمة ، وهتكوا أعراض النساء،

(1) *ABBOTT, G. F.; The Holy War in Tripoli. London*, 1912. *p.* 114.

والقوا فى السجن وفى الثكنات العسكرية مئات من الرجال والنساء ، ونفوا من العرب حوالى التسعمائة . فأضافوا سببا حرك العرب وأثار حميتهم إلى الدفاع عن أرضهم، وهو الانتقام للضحايا الابرياء، وغسل الاهانات التى لحقت بشرفهم .

وظهر الايطاليون بمظهر الضعف،خاصة وأن قواتهم- رغما عن ضخامتها- قد فشلت فى أن تتقدم إلى الداخـــل ، أو تبتعد كثيراً عن مدى مدافع الأسطول ، وأضاعوا على أنفسهم فرصا عـديدة سنحت أمامهم لضرب القوة العثمانية والقضاء على مقاومتها .

كما أن الايطاليين قد ظهروا بمظهر الفقر ، بعد أن كانوا قـد هاجموا الحكم التركى فى الولاية بأنه كان حكما فقيراً . ووزعوا بعد نزولهم فى طرابلس أوراق عملة نقدية، بدلا من تعاملهم بقطع عملة معدنية ،وصاروا يرغمون الأهالى على التعامل بأوراق النقد، مما جعل الليبيين يغيرون نظرتهم فى وعـــود الايطاليين عن ثروة الايطاليين ، ويعتبرونهم أشد فقراً من الأتراك .

وأخطأ الايطاليون كذلك حينما عجزوا عن إحـترام شعور الأهالى ومعتقداتهم، واعطوا لهذه الحرب صبغة دينية واضحة . فلقد بارك القسس والبابا الحملة قبل سفرها من ايطاليا، وكان من أول ماقامت به بعد نزولها فى مدينة طرابلس أن أقامت صلوات الشكر لله على إحتلال المدينة، وعلى وضع الصليب مكان الهلال . وكان هذا العمل فى حد ذاته كافيا لاثارة كل مسلم فى البلاد ، وكان فى صالح الأتراك الذين ارتبطوا بالأهـالى برباط الدين والاسلام (١) . وبعد أن أعلن الايطاليون أنهم سيحترمون

(1) *ABBOTT, G, F.; The Holy War in Tripoli. London,* 1921. *p*.120.

ممتلكات الأهالي وحرياتهم الشخصية، لم ينفذوا تعهداتهم، وأخذوا في نزع سلاح الأهالي، مما أثار شكوك العرب الذين لم يقبلوا التخلي عن سلاحهم. ومع إستخدام العنف والحنث بالوعود والاعتداء على السيدات والحرمات هب العرب للذود عن الحياض وللثأر . وتشابكت كل هذه العوامل ودفعت بالأهالي إلى التوجه صوب معسكرات العثمانيين، للاشتراك معهم في نضالهم من أجل الدفاع عن البلاد . وجاء نواب البلاد وزعماؤها وأهل عصبيتها ونزلوا فعلا إلى الميدان وإشتركوا في العمليات ونادوا على الاهالي بضرورة الخروج معهم . وقام بأهم دور في هذه الحركة فرحات بك نائب طرابلس، وسليمان بك الباروني نائب الجبل ،وسيف النصر من زعماء سرت. كما قام السنوسيون في اقليم برقة بدور هام للكفاح ضد الغزو الايطالي .

أما فرحات بك فكان له نفوذ كبير في موطنه في « الزاوية » (١) . وكان يمضي عطلته في الواحة وقت نشوب الحرب، فعرض خدماته على القائد العثماني وكتب في نفس الوقت إلى المشايخ في الواحات محرضا أياهم على القيام والالتفاف حول راية السلطان والدفاع عن البلاد . ورغما عن الدعاية المضادة التي كان يقوم بها بعض الشيوخ الموالين للايطاليين في العاصمة ،فان نداءات فرحات بك قد نجحت وارتفع العلم العثماني في كل

---

(١) كان فرحات بك ينتسب الى عائلات القول أوغلو التي تكونت من آباء أتراك وأمهات من العرب ، والتي كانت تسكن في المناطق الزراعية حول العاصمة . وكان يبلغ حوالى الخمسين من عمره عند اعلان الحرب . وكان وطنيا يفخر ببلاده . وكانت ثقافته قد بدأت في طرابلس وانتهت في تونس، وكانها ثقافة عربية . ولكنه أمضى خمس سنوات في باريس يدرس اللغة الفرنسية والقانون . وقد تقلب في بعض الوظائف ، ولما أعلن الدستور رشح نفسه عن مدينة طرابلس ، وأصبح نائبا عنها في مجلس المبعوثان .

مكان . وكان فرحات بك أول عربى ينضم متطوعا إلى العثمانيين فى العزيزية مع عدد من المتطوعين من الزاوية واجيلات وزوارة ، ووجد القائد العثمانى يستعد للانسحاب جنوبا إلى غريان خوفا من تقــدم الايطاليين ، ولكن وصول العرب قوى من الروح المعنوية عنـد رجال الحامية وجعـل القائد يصمم على الثبات فى العزيزية . وجاء هذا التصميم مدعما لعزيمـة رجال القبائل الذين أسرعوا تلبية نداءات فرحات بك مما جعل مقام هذا النائب فى البرلمان العثمانى يرتفع إلى مرتبة القائد والزعيم فى وقت الحرب . وذاعت شهرته ووصلت إلى قلب الصحراء ، وفشلت مساعى الشيوخ أنصــار الايطاليين فى العاصمة فى أن يثنوه عن عزمه ، وبينوا له أهداف الايطاليين فى ترقية البلاد ، وفى عرضهم عليه إستعداد الحكومة الايطالية أن تجعـله ممثلا فى مجلس النواب الايطالى .

أما سليمان بك البارونى نائب الجبل والذى كان يتمتع بعصبيـة البربر القوية وحب الأهالى له (١) ، فكان يمضى عطلتـه فى فزان وقت نزول

(١) كان سليمان بك البارونى رجلا فى متوسط العمر ، وكان من الفصحاء فى اللغـة العربية وإن كان لا يعرف عداها أى لغة أخرى أو أى قطر أجنبى . وكان قد سافر كثيراً فى الصحراء ، وأمضى بضع سنوات فى مصر حيث تعلم وبدأ حياته . وكان قــد انضم إلى احدى المنظمات الثورية التى كانت تعمل ضد السلطان ، ولمــا انكشف أمره حكم عليه بالاشغال الشاقة مدى الحياة . وكان محبوبا فى بلدته بشكل دفع بأهلها إلى إرسال وفد من المشايخ للقسطنطينية لطلب العفو عنه . وبعد صدور هذا العفو سافر سليمان بك إلى مصر ليواصل جهاده ، وعند ذلك تحقق ما كان يحلم به من انتهاء طغيان عبد الحميد وإعلان الدستور . فرجع إلى بلاده ، ورشح نفسه عن موطنه « الجبل » ، وأصبح نائبا عنه فى البرلمـــان العثمانى . أنظر :

ABBOTT, G. F; The Holy War in Tripoli. London, 1912. p. 119.

الايطاليين فى طرابلس وانسحاب الحامية العثمانية إلى الداخل . وقد اتصل كذلك بالقائد العثمانى ووصل بعد ذلك إلى العزيزية على رأس خمسين من مشايخ العرب فى الجبل وتفاهم مع نشأت بك ووعده بأن يواصل المتطوعون الحرب . وقد عاد إلى الجبل ودعا المشايخ المحليين واستنفرهم للحرب من أجل الاسلام ودولة الخلافة ، ووجد نفسه على رأس ألف من رجال القبائل ، وأسرع بهذه القوة إلى ميدان الحرب . ولم يترك هو ومشايخه الجيش العثماني منذ ذلك اليوم .

ونتيجه لمجهودات هذين الزعيمين أخذت جماعات العرب تصل إلى معسكرات الجهاد من نالوت وفزاتن وجفرين وغريان، أفواجا تتراوح بين المائة والالف . وكانوا من سكان الصحارى الاصحاء الأبدان مع شيوخهم ، وكانوا يحملون أكياسا صغيرة على ظهورهم يضعون فيها ما يحتاجون إليه فى جهادهم . وحينما كانوا يقتربون من المعسكرات كانوا يرتبون أنفسهم فى صفوف خلف رؤسائهم ويندفعون إلى داخل المعسكر فى ضجة وحماس شديدين تحت راياتهم الحمراء أو الخضراء أو السوداء . وكان النساء يخرجن إلى المرتفعات ويحيونهم بالزغاريد .

ووصل إلى معسكر العثمانيين كذلك عدد من مجاهدى قبيلة أولاد سليمان التى تعيش فى صحراء سرت والتى تخضع للشيخ سيف النصر ، ودخلوا معسكر العزيزية ومعهم رايتهم الحمراء وإستقبلهم المجاهدون إستقبالا حماسيا، ثم اجتمعوا فى مكان السوق أمام القصر والقى فيهم أحد الضباط العثمانيين خطابا وطنيا أثار عاصفة من الحماس والتصفيق .

وكانت البنادق الحديثة من « الموزر » و « المارتين » توزع على هؤلاء المجاهدين بمجرد وصولهم إلى المعسكرات مع كمية من الطلقات . وكان

هؤلاء المتطوعون يحافظون على وحدتهم القبلية، وينصبون خيامهم مستقلة عن خيام متطوعى القبـائل الأخرى . وكانوا يخضعون لاوامرشيوخهم وقوادهم ويحرصون على إستقلالهم فى السلم وفى الحرب . وكانوا لايحملون السلطات كثيراً من النفقات ، فكان يرضيهم قرشان أجراً للمجاهدين من الرجال المشاة وضعف ذلك للمجاهد الفارس ، رغم أن هـذا المبلغ كان يصرف لهم فى بعض الحالات من القمح أو الشعير . وكانوا يحافظون على الصلاة ولا يهتمون بسلامة أجسامهم ، فكانوا يستسلمون لعمليات الجراحة بدون تخدير وبلا خوف ، وكانوا يفخرون بما يصيبهم من الجراح فى المعارك . وكانوا يندفعون بسرعة فى الاتجاه الذى يسمعون منه صوت الطلقات ، وكانوا يواجهون نيران المدافع وهم غير مسلحين سوى بالبنادق، ويحاربون وهم بغير طعام أو شراب أو أغطية . ولكن صبرهم كان ينفذ بسرعة إذا ماقلت المعارك . أما فكرتهم عن الحرب فكانت الهجوم على الجبهة بدون تأخير أو إستعداد، وقتل بعض الاعداء وأخذ بعض الغنائم ثم العودة إلى قواعدهم . وكانوا حريصين على أن يبادروا باطـــلاق الرصاص حينما تقع عيونهم على العدو فى تلك الصحراء المنبسطة ، وحينما يصلون إلى مرمى البنادق يكونوا قد أضاعوا معظم فى ذخيرتهم فيسرعون إلى الضابط القائد ويطلبون منه ذخائر أخرى . وبذل الاتراك جهــــدهم ليعالجوا هذه الأخطاء . وأثمرت هذه التعليمات والتوجيهات بمضى الزمن . وتغيرت طريقة المجاهدين الذين أصبحوا يرقدون ويتخذون الأوضاع من خلف السواتر، ويطلقون النار فى خطوط طويلة ، وأصبحوا يهجمون بدون ضوضاء ، ويقومون بالتشكيلات الأساسية التى تتطلبها منهم طبيعة الأرض وطبيعة المعركة .

أما فى برقة فان نواب الاقليم لم تكن لهم نفس أهمية نواب طرابلس، وخاصة فى جمع شمل العرب واستنفارهم للدفاع عن البلاد ، بل كانت لهم الأهمية الثانية . أما الأهمية للأولى فكانت تعود إلى السنوسيين الذين زاد نفوذهم وسلطتهم فى هذا الاقليم . ذلك أن الدور الذى لعبه عمر منصور باشا نائب برقة فى تلك الحركة لا يمكن قياسه بدور فرحات بك وسليمان بك البارونى فى طرابلس ، كما أنه يقل فى أهميته عن دور السنوسيين فى برقة . وكانت الحامية العثمانيه التى انسحبت من بنغازى تتشاور مع الشيخ أحمد العيسوى ممثل السنوسى فى بنغازى ، ورئيس زاويتها هناك . وقد كتب هذا الشيخ إلى جميع شيوخ الزوايا فى القبائل المجاورة وطلب منهم استنفار الأهالى وجمع المتطوعين للحرب [1] ; فانضم إلى الاتراك عرب برقة وعلى رأسهم شيوخ السنوسيين. وكان السيد أحمد الشريف فى واحة الكفرة ولكنه كان يعلم نوايا الايطاليين، وكان الشيخ أحمد العيسوى ينفذ تعلياته وسياسته. وتدفق رجال القبائل والسنوسيين وقووا الحامية العثمانية الصغيرة، وبشكل سمح لها بأن تحصر الايطاليين داخل مدنية بنغازى وحدث ذلك فى كل المدن الساحلية فى برقة إلى أن وصل الضباط الاتراك والعرب المتطوعون ، وبعد أن مروا خلسه من الحدود وعملوا على تنظيم قوات المتطوعين .

ولقد وصل إلى ميدان برقة فى ذلك الوقت المقدم عزيز على المصرى وتولى قيادة القطاع المواجه لمدينة بنغازى ، كما وصل المقدم مصطفى كمال

---

(١) *EVANS-PRITCHARD, E. E.; The Sanusi of Cyrenaica. Oxford,* 1949. *p.* 109.

عن محمد الأخضر العيسوى : رفع الستار . ص ١٣ — ١٨ .

وتولى قيادة القطـاع المواجه لمدينة درنة . أما قطاع طبرق فكان بقيادة ناظم بك . وأسرع أنور بك بطل الثورة العثمانية من برلين إلى برقة ليشرف على تنظيم المقاومة ، ووصل بطريق البرمتنكراً فى زى العرب، وافلت من المحاولات البريطانية للقبض عليه عند الحدود المصرية (١) . وتولى القيادة العامة فى برقه من المعسكر المواجه لدرنة .

واختار أنور بك ثلثمائة من البدو الشبان ومن أبناء أسر الشيوخ المعروفين وأخذ فى تدريبهم فى معسكره الذى كان يبعد حوالى عشرين كيلو مترا عن جنوب غربى درنة ، ووزع عليهم الأسلحة والكساوى التركية وصرف لهم مرتبات تركية . واشتركت هذه السرية العربية الصغيرة التى دربها ضباط من الأتراك فى معارك سنة ١٩١٢ وأثبتت جدارتها . وكلفهم الاتراك بعد ذلك بتدريب المحافظية ، أو قوات البدو غير النظامية ، وكان منهم فى معسكر أنور بك حوالى ألفان . وأصبح البدو النازلين إلى عده أميال فى الصحراء يتطوعون للاشتراك فى المعارك كلما فكر الايطاليون فى التحرك من مراكزهم المحصنة. وقد وزع أنور بك على العرب عدداً من البنادق الحـديثة بدلا من بنادقهم القديمة (٢) . وكان المجاهدون يهاجمون الايطاليين من حين لآخر ، ويدخلون الاستحكامات الايطالية ، ويعودون بالغنائم (٣). وكانوا يزودون أنفسهم منها بالبنادق الايطالية ، وأصبح لهم فى كل مركز ايطالى مورد لا ينضب من الأسلحة والذخائر .

(1) *PANETH, Philip; Turkey, decadence and rebirth. London* 1943. *p.* 71.

(2) *EVANS - PRITCHARD, E. E.; The Sanusi of Cyrenaica. Oxford,* 1949 *p. III.*

(3) *REMOND, Georges; Aux Camps Turco - Arabes. Paris, Hachette,* 1913*; p.* 132.

وبعد أن كان نشأت بك وحيدا فى ميدان طرابلس مع حفنة من الضباط الاتراك حاولت الحكومة العثمانية أن تحسن الموقف فأرسلت عدداً من الضباط إلى ميدان الحرب لينظموا ويقودوا قوات الطرابلسيين . وكان الرائد فتحى والنقيب طاهر أول من وصل إلى ميدان الحرب ، ثم تبعها النقيب جاويد وطلعت واسماعيل حقى . وكان الرائد فتحى الذى عمل كرئيس لاركان حرب القوات التركية العربية فى طرابلس يعمل ملحقا عسكريا للسفارة العثمانية فى باريس ، ولما وصلته الأوامر من القسطنطينية سافر إلى طرابلس مع طاهر وطلعت اللذين كانا فى عاصمة فرنسا ، وصحبهم خمسة من الأطباء العسكريين الذين كانوا يتمون دراستهم هناك . وتمكن فتحى وزملاؤه بعد محاولات عديدة من الوصول إلى طرابلس عن طريق الحدود التونسية . ويعود إلى هؤلاء الضباط الشبان الممتلئين حماسة الفضل الأكبر فى تنظيم المقاومة التى منعت الايطالين من الزحف إلى داخل طرابلس(١).

ورغما عن المجهودات التى قامت بها السلطات البريطانية فى مصر، والمجهودات التى قامت بها السلطات الفرنسية فى تونس ، ونشاط الاسطول الايطالى فى البحر ، فان شيئا لم يمنع وصول الامدادات والضباط إلى قوات المجاهدين فى طرابلس وبرقة .

وكانت السلطات البريطانية قد أعلنت فى ٣ ديسمبر اغلاق حدود مصر مع برقة (٢) . وبعد أن تنازلت تركيا فى منتصف ذلك الشهر عن إدارة ميناء مرسى السلوم وهضبة السلوم مؤقتا والفترة الحرب لمصر ، ووافقت على

(1) *ABBOTT, G. F.; The Holy War in Tripoli. London*, 1912. *pp.* 89 - 90.

(2) *The Egyptian Gazette, le* 3 *Déc.* 1911 .

أن تحتل السفن والجنود المصرية هذا الميناء والهضبة بما عليها من ثكنات ، جاء هنتر باشا مدير السواحل المصرية ، مع عصمت بك الضابط المصرى ومعها حوالى مائة جندى مصرى لاستلام هذا الميناء والدفاع عنه . ثم عززت الحكومة المصرية هذه القوة بخمسمائة من البدو (١) . وأخذت السلطات البريطانية فى مصر فى منع العرب من امداد الطرابلسيين بالتموين والذخائر ، وأخذ بوليس الصحراء الغربيـة يطارد القوافل ويحاول ضبط الأسلحة والمؤن المهربة . وكان كتشنر باشا يرغب فى أن تظهر مصر على أنها غير مرتبطة بالدولة العثمانية ، وغير مرتبطة بالتالى بالسيادة العثمانية ، وبشكل يسمح بزيادة النفوذ البريطانى فى مصر ، وبعدم اثارة ايطاليا ضد بريطانيا . ونتيجة لهذه السياسة كانت الوزارة المصرية تتصرف فى ظل الاحتلال . وعمل محافظ الاسكندرية على دعوة شيوخ قبيلة أولاد على إلى وليمة ، وطلب منهم فيها أن يساعدوا الحكومة فى البقاء على الحياد ويمنعوا امداد المتحاربين بالسلاح والمؤن (٢) . ولكن هـذه المجهودات لم تنجح فى منع المصريين من امـداد المتحاربين ولو ببعض ما يلزمهم ، بل نجـد أن بعض الضباط المصريين فى السلوم قد أخـذوا يساعدون أنفسهم على توصيل المؤمن والذخائر وقطع المدفعية إلى المحاربين من العرب والترك فى برقة . ومن هؤلاء الضباط الماس أفندى الذى فر إلى طبرق وتطوع للعمل فى الحرب مع ناظم بك قائد ذلك القطاع حين علم بتشكيل مجلس عسكرى ضده لمحاكمته ولتجريده من رتبته ، نظراً لاشتراكه فى أعمال التهريب (٣) .

---

(1) *REMOND, Georges, Aux Camps Turco - Arabes.* 1913 *p.* 202.

(2) *The Egyptian Gazette. le* 27 - 29 *Déc.* 1911 .

(3) *REMOND, Georges, Aux Camps Turco - Arabes. Paris,* 1913 *p.* 203.

أما السلطات الفرنسية فكانت قد أعلنت فى ٣ ديسمبر كذلك اقفال الحدود بين تونس وطرابلس، ولكن ذلك لم يؤثر تأثيراً كبيرا فى العمليات الدائرة، ولا فى الرأى العام التونسى ، نظرا لهياج الشعور الدينى فى تونس . ولقد تزعم حزب تونس الفتاة برئاسة الثعالبى وعلى باش حمبة حركة مساعدة المجاهدين فى طرابلس . « وكان لباش حمبة دور فعال فى المغرب فكان هو وأنصاره صلة الوصل بين السفارة العثمانية فى باريس والقيادة العثمانية فى طرابلس . وبذلك صارت تونس بفضله ممراً سريا للضباط والاختصاصيين العثمانيين القادمين من أوربا إلى طرابلس » (١) :

أما من الجانب الآخر فنجد أن دوريات الأسطول الايطالى كانت نشيطة فى البحــــر المتوسط ، وكانت تحاصر السواحل وتحاول منع انزال أى امدادات فيها . ولقد حاولت الباخرة الروسية « أوديسا » التى كانت تحمل كميات من مهمات الحـرب الذخائر والمفرقعات ومدافع الماكينة أن تفرغ شحنتها فى البيبان بجوار الحدود ، ثم فى جربه ، ولكنها فشلت واجبرت على الدخول إلى سفاقس، وأعلن قبودانها أنها لاتحمل سوى ٥٠٠ طنا من الفحم مرسلة لأحد التجار ، ورفضت الجمـارك قبول هذا التصريح وصعد أحد الضباط الايطاليين على ظهرها ليفحص حمولتها فاكتشف المهمات الحربية مخبأة تحت الفحم ، فحجزت السفينة وصودرت حمولتها وقدم قبودانها للمحاكمة. ومع ذلك فقد كان يصل للاتراك فى طرابلس ضباط متحمسين من تركيا ، وكانوا يستخدمون كل وسيلة للتنكر ، ويأتون من طرق مختلفة ، ولكنهم كانوا يصلون ، ومنهم الملازم اكرام ابن المشير رجب باشا الذى كان فى

---

(١) علال الفاسى : الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى ، القاهرة ، ١٩٤٨، ص ٥١

أحد الأيام حاكما لطرابلس، وتوفى بعد ثورة تركيا الفتاة . أما الرائدان اسحاق وصابىء من ضبـاط الفرسان الجراكسة فقد نزلا فى مدينة الجزائر وادعى الأول أنه نبيل روسى والثانى أنه سائح أمريكى . كما وصل خليل بك والبكباشى محيى الدين ، ووصل ثلاثة من الملازمين الألمان ثم تبعهـم رابع ، وجاءوا ليقاتلوا الصليب من أجل الهلال (١).

ودفع الشعور الاسلامى أبناء الشرق الأدنى إلى تكوين الجمعيات لجمع الاكتتابات اللازمة للمشاركة فى نفقات هـــذه الحرب . وأثمرت حركة الجامعة الاسلامية وزادت من تدعيم العلاقة بين العرب والمسلمين، واكتتبت الجمعيات الاسلامية فى جميع أنحاء العالم ، وأرسلوا اكتتاباتهم لمعاونة الدولة الاسلامية ضد الايطاليين. وكانت هذه المبالغ التى تجمع قطعا فضية تصل إلى المجاهدين قطعا ذهبية فى عملات مختلفة .

وكان المصريون من أسبق الشعوب التى بذلت المعونة لبرقة وطرابلس، وتشكلت فى مصر لجنة عليا فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١ ، برئاسة الأمـير عمر طوسون لجمع التبرعات وإمداد المجاهدين بها . وكانت القوافل تصل من تونس محملة بالدقيق والمواد الغذائية ، كما وصلت اعـداد وفيرة من الاغنام والماعز وبعض الكماليات والشاى .

وقد عملت هـذه الجمعيات الخيرية والاسلامية على إمداد المقـاتلين بمستشفيات ميدان ، وتألفت جمعية الهلال الأحمر المصرى برئاسة الشيخ

(1) *ABBOTT, G. F.; The Holy War in Tripoli. London*, 1912. *pp*. 160 - 163.

علي يوسف في أكتوبر أيضـــا ، وارسلت بعثتها الطبية الأولى إلى بنغازى (١) .

ووصلت إلى العزيزية فى ٥ فبراير بعثة للصليب الأحمر الالمـانى قام بتمويلها كل من كروب وماوزر والبنك الالماني وكانت تشتمل عـلى مستشفى ميـدان من الطراز الأول . ثم وصلت إلى العزيزية البعثة الطبية التركية بعد مشكلات صادفتها على ظهر السفينةماتوبا الفرنسية . كما وصلت بعثه من الصليب الأحمر الانجليزى نظمتها رابطـة مسلمى الهند فى شهر مارس ، ووصلت بعثة بريطانية أخرى فى شهر يونيو .

وهكذا وصلت القوافل تباعا إلىالمجاهدين، وفيها الضباط والامدادات والذخائر والتموين والمهمات الطبية فى الوقتالذى أضـاعه الايطاليون فى الاستعداد والتانى . ومع تنظيم المقـــاومة صعب الأمر على ايطاليا فى أن تحصل على نصر حاسم فى طرابلس ، فأخذت تفكرفى تهديدالدولة العثمانية عد عملياتها البحرية إلىمناطق حساسة، مثلبحرايجة والدردنيل ، وبشكل يهدد باقفال المضايق ، ويهدد بالتالى بالتعرض لمصالح الدول الاجنبيـة . فارتبطت عملية التوسع فى هذه العمليات بمسألة تحديد مناطق الحرب .

---

(١) كانت البعثة الأولى تتـكون من فريد بك والدكتور حلمى والدكتور حافظ عفيفى والدكتور شكرى . وكان عليهـا أن تقلع بطريق البحر ، ولـكن هذا التصريح سحب منها فسافرت بطريق الصحراء ، وبعد ما يقرب من خمسين يوما وصلت إلى معسكر المجاهدين فى بنغازى فى ٢ فبراير سنة ١٩١٢ وأخذت تقوم بعملها . أنظر:

REMOND; Georges; Aux Camps Turco - Orabes. Paris, 1913. *p.* 157.

(٢) تحديد مناطق الحرب :

اعتمدت ايطاليا إعتماداً كبيرا على أسطولها لمنع الأسطول العثمانى من التمكن من إمداد المقاتلين فى برقة وطرابلس بما يلزمهم لمواصلة المقاومة . ومع بداية الحرب عملت ايطاليا على منع القطع البحرية العثمانية القريبة من موانيها ومن سفنها الحربية من التحرك فى البحر، وبدأت بالقطع البعثرة فى موانى الامبراطورية العثمانية المطله على البحر الادرياتى أو فى البانيا . وقام الأسطول الايطالى باغراق ومحاصرة جميع زوارق الطوربيد والطوافات الموجودة فى موانى البحر الادرياتي ، ولكن الحكومة الايطالية اضطرت إلى وقف هذه العمليات حتى لاتثير النمسا ضدها ،خاصة وأن رئيس وزراء النمسا كان قد أعلن أن كل عمل حربى يقع فى المياه الاقليمية العثمانية أو يوجه إلى الطوانى التركية يتناقض مع الاتفاق الايطالى النمساوى المعقود سنة١٨٩٧، وأنه يستحسن تجنب كل عملية يكون من شأنها وقوع مثل هذه العمليات، حتى وإن كانت خارج هذه المنطقة (١) .

ولما طالت أيام الحرب وشعرت أيطاليا أنها فى مركز مزعزع وأعلنت وضع طرابلس وبرقة تحت سيادتها أخذت تفكر فى مد عمليات أسطولها إلى جزء بحر ايجة ،وفى أن تقوم بضرب احدى الموانى العثمانية الرئيسية، كوسيلة للضغط على تركيا ولانهاء الحرب . ولقد كان موقف الدول الأوربية مختلفا فى شكل العام أمام إمكانية إمتداد العمليات الحربية إلى مناطق جديدة من البحر المتوسط ، وإن كان متفقا فى جوهرة على عدم وجود داع لمثل هذه العمليات الجديدة . فنجد أن المانيا لم ترحب بالمشروع

(١) *RONCAGLI, Giovanni; guerra - Itala - Turce,* 1911 - 1912: *Milano,* 1918. *pp.* 108. - 109.

وصرح سفيرها في روما بأن أي عمل تقوم به ايطاليا فى جزر بحر ايجـة لن يؤثر على الاتراك ، أما التفكير فى ضرب احدى الموانى الرئيسية فانه سيترتب عليه ذبح الايطـاليين المقيمين فى أنحاء الامبراطورية العثمانية، بصرف النظر عن احتجاجات الدول (١) . وكان لهذا التصريح أثره عـلى ايطاليا ، وصرح البرنس دى شيليا بأنهم لا يفكرون فى القيام بأى عمل فى بحر ايجة . واعتقدت بعض الدول أنه يصعب على ايطاليا توفير عدد القطع البحرية اللازمة للقضاء على الأسطول العثماني (٢). وحينما علم تشاريكوف سفير الروسيا فى تركيا بأن ايطاليا تفكر فى عمل حربى فى الدردنيل اقترح على حكومته أن يقوم سفراء الروسيا وفرنسا وانجلترا فى روما بمثل ماقامت به حكومة النمسا والمجر بشأن البحر الادرياتى (٣) .

والواقع أن ايطاليا قامت بعملية جس نبض لمعرفة موقف الدول تجاه مدها لعملياتها الحربية إلى منـاطق أخرى حتى تجبر الدولة العثمانية على الاسراع بطلب الصلح ، فأبلغ سفيرها فى سان بطر سبرج نيراتوف قومسيير الشئون الخارجية الروسية، بأن حكومة روما قـد قررت أن تقوم أمام دعاية العثمانيين المغرضة بشأن انتصاراتهم فى إفريقية وفظائع الايطاليين

---

(١) من لاروش إلى دى سالف فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسيـة الفرنسية ، المجموعة الثالثة ــ المجلد الأول ، وثيقة رقم ١٤ .

(٢) من لاروش إلى دى سالف ، روما فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ .الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ــ المجلد الأول ، وثيقة رقم ١٥ .

(٣) من بومبار إلى دى سالف ، القسطنطينيه فى ٦ نوفمبر سنه ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ــ المجلد الأول ، وثيقه رقم ٣٢ .

فى طرابلس ، بتوجيه ضربات قوية لتركيا (١) . واستفسرت الحكومة الايطالية كذلك من وزيرها المفوض فى صوفيا عن النتائج التى قد تنشأ فى البلقان نتيجة لعمل الأسطول الايطالى أمام سالونيك . ولقد عارض الكونت بوسدارى بشدة فى تنفيذ هذه العملية ،التى ستجبر تركيا على تعزيز حامية سالونيكا ، وهو ما يرهب بلغاريا، وما قد يتسبب فى تدخل جيوش النمسا ، أما فيما يخص ضرب الدردنيل فان الكونت بوسدارى قد رأى أنه من الخطر تنفيذ مثل هذا العمل التى ستكون نتائجه غير مؤكده (٢) . وأعلن سفير المانيا فى النمسا أمله فى أن تصرف ايطاليا النظر عن عملياتها فى بحر ايجة،وأشار إلى النتائج الخطيرة والعديدة والتى ستكون ايطاليا مسئولة عنها بكل عمل تقوم به فى سالونيك أو الدردنيل أو أزمير أو سواحل سوريا (٣).

أما بالنسبة لبريطانيا فان وزير خارجيتها كان يرى أنه يصعب على الحكومات المحايدة أن تقوم بضغط على روما لمنع نشوب العمليات البحرية فى تلك المياه (٤) . وكان الرأى السائد فى لندن أن الدردنيل قوى التحصين، وأن الالغام منشورة فى مياهة ، وأن الأسطول الايطالى ، رغما عن قوته ، سيقاسى إذا أقدم على هذه المغامرة . أما عن احتلال احدى جزء بحر ايجة

(١) من بومبار إلى دى سالف ، القسطنطينية فى ٩ نوفبر سنة ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ــ المجلد الأول ، وثيقة رقم ٧٥.

(٢) من باليولوج إلى دى سالف ، صوفيا فى ١٨ نوفبر سنة ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة ــ المجلد الأول ، وثيقة رقم ١٤٩ .

(٣) من كروزيه إلى دى سالف ، فينيا فى ١٦ نوفبر ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة ــ المجلد الأول ، وثيقه رقم ١٣٣ .

(٤) من ديشنر إلى دى سالف ، لنــدن فى ٧ نوفبر ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة ــ المجلد الأول ، وثيقه رقم ٤٣ .

فانه سيكون سهلا، ولكنه لن يتسبب فى انهاء الحرب، وأن ضرب أزمير سيكون عديم الفائدة ما لم يتبعه نزول قوات برية فيها . ومن المعروف أن تركيا تحتفظ بقوات كبيرة فى الأناضول. أما ضرب احدى المدن الكبيرة مثل سالونيك فانه سيؤثر فى مصالح الدول المحايدة وسيستتبع تدخل النمسا والروسيا [1] . ولا شك فى أن قيام الايطاليين بعمليات حربية فى شرق البحر المتوسط سيعمل على اثارة شعور المسلمين ضد الايطاليين وضد كل المسيحيين ، دون تمييز بين جنسياتهم ، وحتى ضد مسيحى الامبراطورية العثمانية نفسها ، وربما ادى ذلك إلى حوادث مؤسفة وخاصة فى سوريا . ولقد انتهزت الحكومة الفرنسية هذه الفرصة وارسلت البارجة ليون جامبتا إلى شرق البحر المتوسط، وفكرت فى ارسال قطع بحرية أخرى إلى هناك إذا ما استلزم الأمر (٢) .

وأمام هذه الاشاعات والامكانيات وعمليات جس النبض كان على الدولة العثمانية أن تحافظ على نفسها وتؤمن على أراضيها ومياهها ضد كل اعتداء . وابلغ سفيرها فى باريس وزارة الخارجية الفرنسية أنه أمام امكانية امتداد الحرب فى المستقبل فى بحر ايجة فان حكومته ستضطر إلى اتخاذ وسائل الدفاع والتى سيكون من طبيعتها التسبب فى خسائر للتجارة الدولية. وطلب من الدول العظمى أن تتدخـــل فى روما حتى تتجنب ايطاليا مد عملياتها الحربية فى المياة الشرقية (٣) . وقام سفراء تركيا فى برلين ولندن وسان

---

(٢) من ديشنر إلى دى سالف ، لندن فى ١٦ نوفبر ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة ــ المجلد الأول ، وثيقة رقم ١٣٨ .

(٣) من بومبار إلى دى سالف ، القسطنطينية فى ١٣ نوفبر سنة ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة ــ المجلد الأول ، وثيقة رقم ١٠٠ .

(٣) من دى سالف إلى الممثلين الدبلوماسيين لفرنسا فى لندن وفينا وبرلين وسانت بطرسبرج وروما والقسطنطينية فى ١٨ نوفبر سنه ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية . المجموعة الثالثة . المجلد الأول . وثيقه رقم ١٤٧ .

بطرسبرج بتقديم نفس البلاغ . ولكن وزير الخارجية الروسى أجاب بأن الدول المحايدة لن تتدخل الا لاحترام الحقوق التي ضمنتها المعاهدات الدولية، أما إذا ماقررت تركيا اقفال المضايق نتيجـة لعمل ايطاليا فى بحر ايجة ، وكوسيلة من وسائل الدفاع، فان الروسيا لن تقبل مثل هذا القرار وتعتبره عدوان كبير (١) . والحقيقـة أن الدولة العثمانيـة لم تكن قد وصلت إلى قرار بعد ، ولكن مما لاشك فيه أن الوسائل التي ستتخذ فى الدردنيل ستكون عقبة كبيرة أمام مرور سفن الدول المحايدة من المضايق . وكان أى حصار بحرى ايطالى قد يهدد باقفـال المضايق ، أو أى وسيلة من وسائل الدفاع العثمانية تؤدى إلى شبه اغلاق المضايق، سيخدم مشاريع روسيا لاعادة تنظيم مسألة المضايق على أسس جديدة ، خاصة وأن لها مصلحة هامة فى المرور منها ، وكانت هـذه العمليات تهدد مصالحـها (٢) . أما وزير الخـارجية النمساوى ، الكونت دبرنتال فانه وجدها فرصة مناسبة يمكن للدول المحايدة أن تنتهزها وتتفق فيها على ماسيسببه امتداد الحرب فى بحر ايجة من خسائر فادحة لتجـارة المحايدين . ورأى أنه فى حالة وقوع تدخل فمن الواجب أن يكون من جانب كل الدول المحايدة، وأن يكون فى كل من روما والقسطنطينية معا . واقترح أن تتصل الروسيا بالباب العالى حتى يحافظ على حرية المرور فى المضايق للسفن التجارية ، وأن يصحب ذلك اتصـال آخر بروما حتى

---

(١) من باتافيبه إلى دلسكاسيه سان بطرسبرج فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة . المجلد الأول . وثيقة رقم ١٦٣ .

(٢) من بومبار إلى دى سالف، القسطنطينية فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثه . المجلد الأول . وثيقة رقم ١٨٨ .

لاتقوم الحكومة الايطالية بوضع أى عقبة أمام حرية الملاحة بما قد تقوم به من أعمال عسكرية هناك (١) .

واتصلت الروسيا بوزراء خارجية الدول المحايدة للقيام بتدخل جماعى فى روما والقسطنطينية ، ولتجنب امتداد الحرب فى شرق البحر المتوسط وما قد يترتب عليه من نتائج (٢) واردفت ذلك بمذكرة رسمية حللت فيها الموقف وذكرت فيا أنه يبعث على الخوف من أن تقوم ايطاليا بعد عملياتها الحربية فى بحر ايجة من ناحية ، وأن تقوم تركيا باقفال المضايق باسم الوسائل الدفاعية من ناحية أخرى . كما أن حصار ايطاليا للدردنيل سيتسبب فى نشأة مصاعب أمام المواصلات بين البحر الأسود وبحر ايجة، ويتعرض بالتالى لمصالح الروسيا بشكل خطر . ولما كانت حرية المرور من البوسفور والدردنيل لكل السفن التجارية تحت الاعلام المحايدة مضمون بالمادة الثالثة من معاهدة لندن فى ١٣ مارس سنة ١٨٧١ ، ولما كانت كل وسائل حربية تتعرض لمصير المضايق ولحركة التجارة السلمية ستكون خرقا مباشرا للحقوق التى ضمنتها المعاهدات للمحايدين، ولما كانت الحكومة الامبراطورية ترى ضرورة لفت نظر الطرفين المتحاربين إلى هذه النقطة، فانها قد أعطت تعلياتها إلى ممثليها الدبلوماسيين فى روما والقسطنطينية ، وتأمل أن تشارك الحكومات الأوربية الأخرى فى مثل هذا العمل، وتكلف ممثليها فى عاصمتى

---

(١) من كروزيبه إلى دى سا لف ، فينا فى ٢٢ نوفمبر سنه ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسيه . المجموعة الثالثة . المجلد الأول . وثيقه رقم ١٨٥ .

(٢) من دى بركهايم إلى دى سا لف . برلين فى ٢٣ نوفمبر ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة . المجلد الأول . وثيقه رقم ١٩٢ .

الدولتين المتحاربتين بأن يشتركوا مع زملائهم الروس بشأن البلاغات المشتركة التى ستقدم بهذا المعنى (١) .

ولقد استجابت وزارة الخارجية الفرنسية إلى موقف روسيا وأمرت ممثليها الدبلوماسيين بأن يشاركوا زملائهم الروسيين فى شرح وجهة النظر الروسية (٢) . أما موقف الوزارة البريطانية فكان مختلفا عن موقف الوزارة الفرنسية واعلن وزير الخارجية أنه ليس لبريطانيا الحق فى الاعتراض على ما تتخذه تركيا من وسائل حربية ضرورية للدفاع عن نفسها مادامت لا تعتدى على حقوق المحايدين ولا تخرق تعهداتها القانونية حيالهم ، أما الضغط على روما فانة يتعارض مع موقف الحياد التام الذى تعمل بريطانيا على الا تتخلى عنه (٣) .

ولقد وافق المستشار الألمانى على وجهة النظر الروسية وأصدر أوامره لتعضيد السفراء الروسيين فى روما والقسطنطينية حتى لا تعطى الروسيا لنفسها الحق فى تنظيم مسألة المضايق باتفاق جـــديد مع تركيا إستناداً على عـدم تأييد الدول لها ، فى الوقت الذى تهدد فيـه العمل باتفاقيـات المضايق (٤) .

(١) من ديشنر إلى دى سا اف . لندن فى ٢٣ نوفبر سنه ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسيه . المجموعة الثالثة . المجلد الأول • وثيقه رقم ١٩٥.

(٢) من دى سا لف إلى المثلين الفرنسيين فى عواصم أوربا فى ٢٥ نوفبر سنه ١٩١١ الوثائق الدبلوماسيه الفرنسيه المجموعه الثالثه المجلد الأول . رقم ٢١٤ .

(٣) مذكرة من السفارة الروسية إلى وزارة الخارجيه الفرنسيه . باريس فى ٢٥ نوفبر سنه ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسيه الفرنسيه المجموعه الثالثة • المجلد الأول• وثيقة رقم ٢٢٠

(٤) من دى بركهايم الى دى سا اف . برلين فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ــ المجموعة الثالثة ــ المجلد الأول ــ وثيقة رقم ٢٢٥ .

واضطرت الحكومة الإيطالية إلى التراجع ، وأبلغت حكومة سان بطرسبرج أنه لم يكن لديها النية فى القيام بأى عمل كان ضد الدردنيل . فانتهى بذلك الداعى للقيام بتدخل جماعى فى روما وان كان نيراتوف ، قومسيير الشئون الخارجية الروسية قد فكر فى ضرورة قيام وزراء خارجية الدول المحايدة بلفت نظر سفراء إيطاليا عندهم إلى ضرورة احترام حرية الملاحة فى المضايق (١) . ورأى المار كيز دى سان جوليانو فى عمل الروسيا تشجيعا للمقاومة العثمانية فأمر سفراء إيطاليا بتجنب المحادثات لفترة بضعة أيام مع وزراء خارجية الدول المحايدة التى يعملون فيها .

وقامت الروسيا بعد ذلك بمحاولة للتأكد من وجهة نظر الدولة العثمانية وابلغتها بأن الأسطول الايطالى لن يحاصر الدردنيل . ولم تكن تركيا لتسعى إلى إقفال المضايق أو اتخاذ وسائل دفاع قد تضر بمصالح التجارة الدولية ما دامت إيطاليا لن تقوم بعمل حربى فى المضايق (٢) .

وإذا كانت إيطاليا قد قبلت وجهات نظر الدول الأوربية فى عدم مهاجمة المضايق حتى لا تؤثر فى الموقف الدولى وفى الارتباطات الدوليه ، فانها لم تتراجع عن ضرب السفن العثمانية فى البحر الأحمر وضرب الموانى العثمانية الواقعة على سواحلها . وقامت السفن الإيطالية بضرب الحديدة وقنفذة والعقبة فى فترات مختلفة ، كما ظهرت بعض السفن الحربية الإيطالية

---

(١) من دى باتانيه الى دى سالف . سان بطرسبرج فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية — المجموعة الثالثة — المجلد الأول — وثيقة رقم ٢٣٠ .

(٢) من دى سالف إلى بومبار (القسطنطينية) ، باريس فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية — المجموعة الثالثة — المجلد الأول — وثيقة رقم ٢٩٠ .

فى مياه جدة مما أجبر السفراء العثمانيين على الاحتجاج وعلى أن يطلبوا لفت نظر الحكومة الايطالية إلى النتائج التى قد تنجم عن القيام بمظاهرات بحرية فى هذه المناطق وعن عواقبها ، وخاصة للدول التى لها رعايا من المسلمين(١) . وكانت هذه الدول هى انجلترا وفرنسا والروسيا . واستمر الاسطول الإيطالى يحاصر سواحل طرابلس وبرقه ، واستمرت الحرب محددة فى مناطقها وبعيدة عن الاصطدام بمصالح الدول الأوربية والاصطدام بالاتفاقيات الدولية .

(٣) الحصار البحرى وتفتيش السفن : —

ظلت القوات الايطالية فى طرابلس وبرقة متحصنة فى خنادقها وتحصيناتها ، وظهر عجزها عن مواصلة الزحف للداخل وعن فتح الأراضى التى أعلنت حكومتها ضمها إليها ووضعها تحت سيادتها . أما محاولة إيطاليا إرهاب تركيا وإيهامها بأنها ستمد ميدان عملياتها الحربية إلى بعض المناطق الحساسة مثل المضايق وبحر إيجه فانها قد فشلت كذلك . وبقى الأسطول الايطالى يحرس سواحل طرابلس وبرقة حتى يمنع وصول الامدادات اللازمة للأتراك والعرب فى أثناء المقاومة . وكانت إيطاليا تعلم فشل مجهوداتها فى منع وصول كل الامتدادات إلى المجاهدين . وكان السنيور تيتونى يشك فى أن فرنسا تساعد فى عمليات التهريب ، فأقام عيونا له فى مرسيليا لكى يراقب المسافرين منها إلى تونس . وكانت أعصابه متوترة بدرجة ظاهرة ،

---

(١) من دى سالفالى ليجران (روما) ، باريس فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١١ .
الوثائق الدبلوماسية الفرنسية — المجموعة الثالثة — المجلد الأول — وثيقة رقم ١٠٨ .

فكان يذكر فى أحد الأيام أنه قد علم بأن عشرة من الضباط الأتراك قد عبروا الحدود من تونس إلى طرابلس ، ويعود فى يوم آخر ويذكر أنه قد علم بأن فرنسا قد صنعت بعض طائرات للجيش التركى .. وكان من الممكن لفرنسا أن ترد عليه بأن إيطاليا قد طلبت منها مدافع ، كما أنها قد التجأت إلى تونس فى طلب الجمال والقمح (١) .

وفى خلال شهر يناير سنة ١٩١٢ أوقفت احدى المدمرات الايطالية سفينة البريد الفرنسية كارتاج التابعة لشركة ترانز أتلنتيك ، وكانت تقصد تونس ، قرب سرديناء وفى الوقت الذى كانت تقوم فيه بخدمتها المنظمة بين مرسيليا وتونس ، وذلك بدعوى أنها كانت تحمل طائرة خاصة ، وطلبت منها تسليم الطائرة ، ثم قادتها إلى كاليارى وأجبرتها على إنزال الطائرة . فاضطرت الحكومة الفرنسية إلى التدخل حتى تتم الباخرة رحلتها ، واحتفظت لنفسها بكل حق قانونى (٢) .

ولقد أبلغ تيتونى بوانكاريه يوم ١٧ يناير أنه علم بسفر جماعة من العثمانيين ، يشك فى أنهم من المحاربين ، إلى تونس ، على ظهر الباخرة مانوبا للانضمام إلى الجيش العثمانى وأن الدولة المحايدة ، حسب اتفاقية لاهاى ، لاتعتبر مسئولة عن مرور الاشخاص عبر الحدود للخدمة العسكرية ، ولكنها لاتستطيع أن تتركهم يمرون فى جماعات . وكانت هذه الحادثة مفاجأة جديدة للفرنسيين بعد مفاجأة كارتاج .

---

(١) *POINCARE, Raymond: Memoirs* (1912). *London* 1926. *p.* 21.

(٢) من بونكارية ، وزير الخارجية الفرنسية ، الى ليجران القائم بأعمال السفارة فى روما ، باريس فى ١٦ يناير سنة ١٩١٢ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة — المجلد الأول — وثيقة رقم ٤٧٣ .

ولم يكن بوانكاريه يعلم في ذلك الوقت أن رفعت باشا سفير تركيا في باريس قد طلب في شهر ديسمبر من وزير الخارجية السابق أن يسمح بمرور خمسة وعشرون عضواً من أعضاء بعثة الهلال الأحمر العثمانية عبر تونس ، وأن وزير الخارجية الفرنسية قد وافق على ذلك(١) . ولقد سافرت هذه البعثة على ظهر الباخرة مانوبا ، ولما وصلت إلى قرب سواحل سردينيا زارتها إحدى الطرادات الإيطالية وطلبت تسليم العثمانيين ، ولما رفض القبودان تسليمهم قادت الطرادة الإيطالية سفينته إلى كالياري . وعلم بوانكاريه بالأمر فطلب إخلاء سبيل السفينة ، وأخلي سبيلها بعد حجز العثمانيين(٢) . ولقد إحتجت السفارة التركية على تسليم أعضاء بعثة الهلال الأحمر العثمانية القاصدين إلى سفاقص إلى سلطات كالياري رغم وعد الحكومة الجمهورية بعمل كل التسهيلات التي يحتاجون إليها في رحلتهم إلى طرابلس. واحتج السفير على أسر الإيطاليين لأعضاء بعثة الهلال الاحمر اللذين يسافرون على سفينة تحت العلم الفرنسي ، وطلب تدخل الحكومة الفرنسية لإخــــلاء سبيلهم ومواصلتهم لرحلتهم(٣) .

واضطرت فرنسا إلى الاحتجاج بطريقة ودية ولكنها حازمة في مسألة

---

(١) *POINCARE, Raymond ; Memoirs* (1912). *London,* 1926. *pp.* 21 — 22.

(٢) من بوانكارية الى سفراء فرنسا في القسطنطينية وسان بطرسبرج ولندن وفينا وبرلين وواشنطون في ٢٣ ، ٢٤ يناير سنــة ١٩١٢ ، الوثائق الدبلوماسيــة الفرنسية ، المجموعة الثالثة ــ المجلد الأول ، وثيقة رقم ٥٠٦ .

(٣) من رفعت باشا ، سفير تركيا الى باريس الى بوانكارية في ٢٠ يناير سنة ١٩١٢ ، الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ــ المجلد الأول ـ وثيقة رقم ٤٩٤ .

السفينتين ، وذكرت وزارة الخارجية الفرنسية أن تعهدات صاحب الطائرة لحكومة الجمهورية بعدم الوصول إلى طرابلس تعتبر كافية . وكان أسر وإعتراض سفينتين تحملان العلم الفرنسي يؤثر أثرا سيئا على الرأى العام فى فرنسا ، وخاصة بعد المجهودات الكبيرة التى قامت بها فرنسا فى تونس لمنع إدخال ونقل المهربات الحربيــة والامدادات إلى الجيش العثمانى . ولـكن فرنسا كانت عاجزة من جانبها عن أن تطلب إلى إيطاليا إلغاء قانون معترف به دوليا وهو تفتيش السفن المحايدة التى يشك فى أنها تحل مهربات حربية . وكانت الوسيلة الوحيدة التى تركت للايطاليين لانهاء الحرب هى القضاء على موارد مقاومة الأتراك فى طرابلس ، وكان عليهم أن يحاولوا منع مرور الذخائر والسلاح والضباط ، وأن يطلبوا فى نفس الوقت إلى الحكومة الفرنسية أن تقدر ظروف إيطاليا الناشئة عن ظروف الحرب ، وعلى ألا يؤثر ذلك فى الصحافة والرأى العام أو فى العلاقات الودية بين البلدين(١) . ولقد شرح بونكاريه هاتين الحادثتين فى جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩١٢ فى المجلس الوطنى الفرنسى وطمأن الفرنسيين ، ولم يتحامل على إيطاليا، وذكر أن الحكومة الايطالية والحكومة الفرنسية قد إقتنعتا بأن هاتين الحادثتين ، مهما كانتا مريرتين ، لن تغيرا أو تقلقا العلاقات الودية بين البلدين (٢) .

---

(١) من ليجران الى بوانكاريه، روما فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٢. الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة — المجلد الأول — وثيقة رقم ٤٩٦ .

(٢) من ليجران الى بوانكارية في ٢٠ يناير سنة ١٩١٢ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية — المجموعة الثالثة — المجلد الأول — الحاشية الرابعة بصفحتى ٥٢٦ و ٥٢٧ .

ولقد تدخل السفير الفرنسي في روما لاخلاء سبيل أعضاء البعثة العثمانية ولوضع حد لحوادث تفتيش السفن ، خاصة وأن أهالي تونس قد بدأوا يظهرون، التحمس وطلبوا من المقيم العام أن يتدخل وأن يطلب إلى الحكومة الفرنسية التدخل كذلك . إدعت الحكومة الايطالية بأنها لاتضمن أن تستمر الصحافة الايطالية في الاشارة إلى الحادث باعتدال إذا ما أدت المناقشة إلى أن تصبح المسألة مسألة كرامة قومية(١) . وعلى أى حال فقد أرسلت الحكومة الايطاليـــة مفتشا طبيا إلى كالياري لسؤال الضباط المزعومين ، وعقد إختبار لهم قبل أن يتسلم من يثبت منهم أنه طبيب إلى القنصل الفرنسي . ولقد أظهرت نتيجة هذا الاختبار أن سبعة وعشرين من التسعة والعشرين كانوا بدون شك أعضاء من بعثة الهلال الأحمر ، وسمح لهم بالسفر ، ومرض عضو آخر منهم ودخل المستشفى ، أما الأخير فقد رفض الإجابة معتزاً بنفسه وأعيد إلى مرسيليا(٢) . وانتهت هذه الحادثة بسلام ، وطلبت فرنسا إلى التونسيين أن يثبتوا حكمتهم في الوقت الذى يثبتون فيه وطنيتهم . وزاد الشعور الطيب في تركيا تجـــاه فرنسا نتيجة لاحتجاجات الرأى العام الفرنسي على عمليات البحرية الايطالية ، وقدم محمود شوكت باشا وزير الحربية العثمانية شكر الجيش العثماني للحكومة الفرنسية وعبر باسم هؤلاء الجنود الشجعان السيىء الحظ ، والمحرومين من وسائل العلاج الصحى ، عن شكره للنشاط الذى قامت به فرنسا حكومة وشعباً

---

(١) من باريز الى بونكارية، فى ٢٤ يناير سنة ١٩١٢ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية، المجموعة الثالثة ــ المجلد الأول ــ وثيقة رقم ٥١٠ .

(٢) *POINCARE, Raymond; Memoirs.* (1912) *London,* 1926 *p.* 24.

لتؤكد وصول البعثة الطبية الانسانية إلى ميدان الحرب(١) .

ولكن سرعان ما وقعت حادثة جديدة للباخرة تافينانو وهددت بأن يثور الرأى العام الفرنسى من جديد . وكانت إيطاليا تشك فى أن هذه السفينة تقوم بنقل المهربات الحربية بين تونس وطرابلس ، فأوقفتها إحدى الطرادات الايطالية ، ولما رفض قبودانها أن يسمح بتفتيش سفينته لأنه فى المياه الاقليمية التونسية قادتة الطرادة إلى طرابلس حيث فتشت سفينته . ولما ثبت أنها لاتحمل مهربات حربية أخلى سبيلها(٢) . وحاولت إيطاليا أن تنتهز هذه الفرصة لعقد إتفاق مبدئى لتنظيم طريقة زيارة وتفتيش السفن البحرية ولفترة الحرب . وكانت هذه العملية الجديدة ، التى وقعت فى المياه الاقليمية التونسية خرقا واضحا للاتفاقية الفرنسية الايطالية لسنة ١٨٧٥ خاصة وأن هذه السفينة كانت من سفن البريد، وكتب بوانكاريه إلى السفير الفرنسى فى روما فى نفس اليوم : « يظهر أنك لاتعرف تماما حالة الرأى العام الفرنسى ، فاذا تجددت هذه الحوادث فاننا سنعجز عن إقرار النظام فى مرسيليا وفى تونس » . وذكر له أن هذه السفينة قد اقتيدت إلى طرابلس والتى لم تعترف بها أوربا بعد على أنها ميناء إيطالى، كما أنه لايوجد فى طرابلس مجلس غنائم للفصل فى مثل هذه الحادثة(٣) . وكان بوانكاريه لايرى أى

(١) من بومبار الى بوانكارية . القسطنطينية فى ٢٦ يناير سنة ١٩١٢ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة — المجلد الأول . وثيقة رقم ٥٢٩ .

(٢) من باريز الى بوانكارية ، فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٢ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة — المجلد الأول — وثيقة رقم ٥٢٢ .

(٣) من بوانكارية الى باريز فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٢ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة — المجلد الأول — وثيقة رقم ٥٣٤ .

فائدة من عقد إتفاق مبدئى مع إيطاليا ، بل كان يهتم بحماية الحرية التامة للمواصلات بين فرنسا والجزائر وتونس . ولقد ثار الرأى العام الفرنسى وطالب بعض الفرنسيين حكومتهم بتقديم تفسير كما طالب غيرهم الحكومة بنشر الاتفاقيات الفرنسية الايطالية الخاصة بطرابلس(١) . وظهر أن هناك قطيعة قد بدت فى الأفق بين الدولتين اللاتينيتين . وأمام هذا الخطر تعهد جيوليتى بأن يعطى تعليمات بصفة شخصية إلى وزير البحرية لكل يلاحظ ألا تعترض السفن الحربية الايطالية أو تفتش أى سفينة فرنسية(٢) ، مع رجاء إبقاء هذه التصريحات سرية . فمرت هذه السحابة بسلام بعد أن طأطأت إيطاليا برأسها. ولم تربح إيطاليا هذه الجولة . وكانت هناك جولات أخرى .

(٤) محاولة التوسط :

وكانت كل من روما والآستانة ترحب بتدخل الدول لانهاء الحرب ، ولكن كل منهما كانت لها شروط خاصة . وكانت الحكومتان الألمانية والنمساوية تحاولان بذل مجهود لتنظيم الحرب الواقعة بين إيطاليا وتركيا ، ودون أن تتركا لدول الوفاق الثلاثى فرصة مثل هذا التدخل بين المتحاربين . ولقد وافقت كل من حكومة روما والأستانة على توسط دولتى الوسط من ناحية المبدأ . ولقد حاول سفراء المانيا والنمسا فى الاستانة أن تبدأ المحادثات على أساس الاحتفاظ بالسيادة العثمانية ، وأخذا على حكومة روما أمر

---

(١) من بوانكارية الى باريرفى ٢٨ يناير سنة ١٩١٣. الوثائق الدبلوماسية الفرنسية. المجموعة الثالثة ـ المجلد الأول . وثيقة رقم ٥٤٦ .

(٢) من بارير الى بوانكارية فى ٢٨ يناير سنة ١٩١٢. الوثائق الدبلوماسية الفرنسية. المجموعة الثالثة ـ المجلد الأول ـ وثيقة رقم ٥٤٩ .

إعلان ضم طرابلس ووضعها تحت سيادتها . وصرح الصدر الأعظم بأن نجاح القوات العثمانية فى طرابلس لن يغير موقف حكومة تركيا تجاه السلم، إذ أن هذه الحكومة ستتعامل على أساس إستمرار السيادة الفعلية للسلطان على هذه الأقاليم ، مع منح الايطاليين ميزات إقتصادية(١) . ولكن إتجاه الدولة العثمانية تغير بعد إعلان إيطاليا ضم طرابلس وبرقة وأخذ الصدر الأعظم يفكر فى دعوة مؤتمر من الدول التى وقعت على معاهدة برلين ، حتى تشرف على تنفيذها فيما يتعلق بسلامة أراضى الدولة العثمانية(٢) . حقيقة أنه كان من الصعب ضمان حضور إيطاليا مثل هذا المؤتمر الدولى ، خاصة وأن الدول لم تكن قد إعترفت بعد بضمها طرابلس وبرقة ، وكانت هنـــاك صعوبة أخرى هى أن مثل هذا المؤتمر لن يتمكن من وضع جدول أعمال محدد ، وكان يهدد باثارة كل المشكلات الخاصة بالمسألة الشرقية منذ سنة ١٨٧٠ . ولذلك فان فكرة عقد هذا المؤتمر لم تكن عملية .

وفى أثناء ذلك الوقت عمل سفراء الدولة العثمانية فى كل من لندن وباريس على محاولة الحصول على موافقة الفرنسيين والبريطانيين على بذل مجهودهم لانهاء الحرب . ورغم أن وزير الخارجية الفرنسية أظهر إستعداد الدول الأخرى للعمل فى نفس الطريق ، فان وزارة الخارجية البريطانية رأت أن هذه العملية بالنسبة لايطاليا ستكون مسألة دقيقة ، ونصح بامكانية قيام

(١) الوثائق الدبلوماسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول ، وثيقـة رقم ٢٥ فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١١ .

(٢) المرجع السابق . نفس المجموعة . نفس المجلد ، وثيقة رقم٧٦ فى ٩ نوفمبر سنة ١٩١١ .

حلفاء إيطاليا بها(١) .

وكانت وزارة الخارجية البريطانية تخشى من أن يكون إتجاه تركيا لطلب عقد مؤتمر دولى يعنى مقدما تخليها عن طرابلس ، ولكن الواقع هو أن سعيد باشا، الصدر الأعظم، كان قد اقترح الوصول إلى هدنة عسكرية، تتخذ كخطوة أولى للمفاوضة وللوصول إلى الصلح ، وعلى أساس الاحتفاظ بسيادة السلطان على طرابلس . وكان الصدر الأعظم يرى أنه يمكن لطرابلس أن تحظى بنوع من الاستقلال ، ويمكن ضمها إلى مصر ، ووضعها تحت سلطة الخديو ، أما إيطاليا فيمكنها أن تحصل على ترضيات من وجهة النظر الاقتصادية. ولكن بريطانيا وجدت أن هذه العملية ستزيد من المشكلات أمامها ، فاقترحت تحديد وضع برنامج لمثل هذا المؤتمر الدولى قبل الدعوة لعقده(٢) .

وظهرت بعد ذلك فكرة لدى سفير روسيا فى الاستانة لكى تقترح دولته، وفى تعاون مع حكومتى لندن وباريس ، القيام بالضغط على المحاربين لعقد هدنة عسكرية ، ويهيئوا بذلك الجو لحكومتى الاستانة وروما للتفاوض من أجل الصلح . وكان يرى أن مثل هـــذا العمل سيتحدد بالعمليات العسكرية ، ولم يشتمل على ذكر أى شروط لأية إتفاقيات تالية ، وبذلك يتغلب الوسطاء على مسألة بحث السيادة على طرابلس وبرقة قبل المحادثات ،

---

(١) مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول ، وثيقة رقم ١٠٧ فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١١ .

(٢) المرجع السابق . نفس المجموعـــة . نفس المجلد . وثيقة ١٣١ فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١١ .

ويتركوها للمتفاوضين . ولكن هذا الاقتراح فشل قبل البدء فيه(١) .

وادعت الحكومة الايطالية أن موارد تركيا المالية ضعيفة وأن هذا يعتبر سببا أساسيا فى إجبارها على قبول الصلح ، ورأت أن الحرب قد زادت من إضعاف تركيا ، وأن إدارة تركيا لطرابلس الغرب وبرقة كان يكلف الدولة العثمانية الكثير . ولكن الرأى العام الايطالى كان قد بدأ فى إظهار تململه من هذه الحرب المستمرة ، وكانت الصحف قد أعلنت أن الأسطول سيقوم بعمليات حربية فى كل مكان لانهاء الحرب بسرعة ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث. واضطرت حكومة روما إلى الرد على نقد الصحف والمعارضة، وإلى أن تشرح أن من حقها أن تسير الحرب بالطريقة التى تحلو لها ، وأن تختار الساعة التى ستوجه فيها ضرباتها للعدو . وكانت العمليات الحربية شبه موقوفة فى طرابلس، نتيجة لوجود بعض المصاعب الطبيعية وعدم ملاءمة جو الشتاء للعمليات ، ولكن قيام الاسطول بعمليات فى البحر الادرياتى مثلا كان يهدد باثارة مخاوف النمسا ، كما أن الهجوم على جزر بحر ايجة لم يكن ذى فائدة كبيرة، أما ضرب إحدى الموانى المهمة فانه كان يهدد باثارة الدول على إيطاليا . وكذلك البحر الأحمر ، فقد كان طريقا المواصلات البريطانية مع الهند ، وكان من الصعب على إيطاليا أن تقوم بعمليات فى مياه جدة دون أن تثير الشعور الاسلامى : وظهر من ذلك صعوبة موقف إيطاليا فى إستخدام الأسطول سلاحا لأنهاء الحرب بسرعة،

---

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول ، وثيقة رقم ١٦٤ فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١ .

بعد أن عجزت قواتها البرية عن العمل فى ميناء طرابلس ، وبشكل يجبر الدولة العثمانية على قبول الصلح .

والواقع أن استمرار الحرب كان فى صالح تركيا أكثر من كونه فى صالح إيطاليا ، إذ أن هذه الحرب كانت تكلف إيطاليا أكثر مما تكلف تركيا. وكان هذا سببا يدفع حكومة روما إلى طلب توسط الدول المحايدة بينها وبين حكومة تركيا ، وإدعت لذلك أن الأتراك لا ينتظرون إلا مبررا شريفا يحفظ لهم وجه كرامتهم. والواقع أن حكومة روما كانت تعلم بعبور المواد الحربية والضباط وبعض المتطوعين لحدود مصر وحدود تونس ، ومشاركتهم إخوانهم الطرابلسيين فى ميدان الحرب ، وكانت تعلم بصعوبة وقف هذه الحركة (١) .

وأظهرت حكومة روما لحكومة باريس سرورها إذا مارأت الدول تتدخل فى صالح السلام ، وذكر سفير إيطاليا أن حكومته لاتطلب إلا تعويضات تماثل تلك التى حصلت عليها النمسا فى البوسنة والهرسك . والواقع أنه لم يتحدث إلا عن التعويضات المالية . وأظهرت إيطاليا نفس الشىء بالنسبة لحكومة لندن ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية احتفظت بتحفظها وأصرت على ضرورة تقدم كل الدول الى حكومة الآستانة لمفاتحتها فى الأمر ، ولم تكن تثق فى أن حكومة الآستانة سترحب بمثل هذه المفاتحة (٢) .

---

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول ، وثيقة رقم ١٧٠ فى ٢٠ نوفمبر ١٩١١ .

(٢) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول ، وثيقة رقم ٢٠٥ فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١١ .

ولقد سرت الاشاعات فى ذلك الوقت بأن إيطاليا تسعى إلى أن تنشب ثورة فى ألبانيا، وإنها قد استعانت على ذلك بملك الجبل الأسود ، ولكن إشاعات أخرى إنتشرت ذاكرة بأنه إذا ما اغتنمت النمسا الفرصة لضم نوفى بازار مثلا فان ايطاليا سترسل بقواتها إلى ألبانيا . ولكن هل كان فى وسع إيطاليا أن تقدم على مثل هذه المغامرة فى الوقت الذى لم يكن فيه موقف النمسا واضحا كل الوضوح؟ والواقع أن غموض موقف النمسا كان يكلف إيطاليا الكثير، ويجبرها على إبقاء جزء كبير من قواتها على الحدود لكى ترعاها بكل انتباه .

وحاولت الروسيا أن تغرى فرنسا على التوسط بين الدولتين المتحاربتين، خاصة وأنه لم تكن لها مصالح مباشرة أو أطماع واضحة فى الدولة العثمانية ، وكانت الدولة العثمانية تحتاج من ناحية أخرى إلى قروض من فرنسا ، وكان فى وسع فرنسا أن تضغط عليها فى مباحثاتها بشأن هذه القروض لكى تنهى الحرب مع إيطاليا ، وقبل أن يأتى الربيع وتمتد المشكلات بين الدولتين إلى البلقان ، وبشكل يهدد العالم أجمع . ورأت الروسيا الاقتصار على الوصول إلى هدنة عسكرية ، وكانت ترى أن ايطاليا لن تعارض فى ذلك ، ثم تقوم تركيا بسحب جنودهـــا من طرابلس وبرقة ، ثم تعترف الدول العظمى بالأمر الواقع ، أى بالسيادة الايطالية. ولكن موقف بريطانيا أصر على أنه من غير اللائق قيام إحدى أو بعض الدول المحايدة بالضغط على حكومة الآستانة لحمل تركيا على الموافقة على الهـــدنة ، وتنفيذ هذا البرنامج «الطريف» خاصة وأن إيطاليا نفسها كانت قد أعلنت أنه لم يعد لتركيا أى ظل من ظلال السيادة على طرابلس ، هذا علاوة على أن الدولة العثمانية كانت ترفض التنازل عن سيادتها . ففشلت هذه المحاولة كذلك .

والواقع أن الوزارة التركية كانت ترفض فكرة توقيع السلطان ، وهو خليفة المسلمين ، على معاهـــدة يتخلى فيها عن أراضى المسلمين . وكان محمود شوكت باشا يرى بصفة شخصية امكانية تنازل تركيا عن طرابلس ، ولكن على أساس احتفاظها ببرقة والكفرة . أما حسين حلمى باشا فكان يرى إمكانية تبادل تركيـا طرابلس وبدون برقة مع إيطاليـا ، ونظير الارتريا. أما سعيد باشا ـ الصدر الأعظم ـ فكان يرى من ناحيته امكانية منح طرابلس استقلالها تحت السيادة العثمانية، وبطريقة تسمح بقيام نظام إدارى وعسكرى فيها يشبه ما كان موجودا فى مصر، وأن يقوم الخـديو بتمثيل السلطان لصالح انجلترا فى مصر ، وفى نفس الوقت بتمثيل السلطان لصالح إيطاليا فى طرابلس وبرقة. إلا أن بريطانيا لم توافق على مثل هذا البرنامج . وأما الغازى مختار باشا ـ رئيس مجلس الأعيان ـ فكان يرى أن تتنازل الدولة العثمانية عن طرابلس وبرقة لكل من تونس ومصر ، وبهذا تستفيد كل من فرنسا وانجلترا ، وتخرج إيطاليا من المعركة خالية الوفاض . وأما السلطان فانه كان يفكر فى أن يتنازل عن سيادته فى الولاية إلى الشيـخ السنوسى ، وعلى أساس أن يصبح هذا الشيخ ممثلا له هناك ، وممثلا لسلطتـه الروحيـة كخليفة للمسلمين. ولكن هذه الأفكار كانت مجرد آراء شخصية، وكانت تمثل تعبيرا عن اتجاهات رجال الدولة العثمانية فى ذلك الوقت أكثر من كونها تصلح كأسس لحل المشكلة الايطالية التركية .

ولقد وافقت حكومة روما على الاقتراح الروسى ، ولكن هـــذا الاقتراح لم يؤدى إلى نتيجة. وذكر سفير النمسا فى الآستانة أن الباب العالى لن يوافق عليه ، أما سفير انجلترا هناك فانه قد ذكر بأنه حتى إذا ما قبل

الباب العالى الهدنة ، وحتى إذا أمر بسحب جنوده فانهم لن يطيعوه . وأما سفير ألمانيا فقد أجاب بأن السلم سيكون صعبا بين الدولتين إلا فى حالة سقوط وزارة جيوليتى وسحب الوزارة التاليـة لها مرسوم ضم طرابلس ووضعها تحت السيادة الايطالية . وأعلنت حكومة الآستانة الرسمية بأن الاقتراح الروسى « غير جدير بالاعتبار » (١) . وهكذا قضى على تلك المحاولة قبل أن تولد .

وحاولت ايطاليا أن تصل إلى إعتراف من إحـــدى الدول العظمى بضمها لطرابلس ، وحاولت أن تتصل مع الروسيا ، ولكن الروسيا نفسهـا ردت بأنه ليس من المتوقع أن تقوم أية دولة بمثل هذا العمل ، خاصة وأنه سيضع الباب العالى فى مشكلة ، وسيبعد كل امكانية للسلم . وكان هناك بعض المسئولين الروسيين الذين يرون أن التوسط يجب أن يكون من مجموع الدول ، ويجب أن يقدم كذلك لايطاليا ، بل أنه من الواجب على الدول المحايدة أن تحصل من إيطاليـا نفسها على توصية لكى تفاتح الحـكومة العثمانية لمعرفة الأسس التى ستتم عليها المفاوضات فيها بعد (٢) .

وإذا كانت الدولة العثمانية ترغب فى قبول وساطة، فانها كانت لا تقبلها على أساس الاعتراف بضم ايطاليـا لطرابلس ، وكان فى وسع تركيـا من الناحية العسكرية أن تواصل الحرب ، خاصة وأنها كانت لاتحمل ميزانيتها

---

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول، وثيقة رقم ٤٦٠ فى ١٢ يناير سنة ١٩١٢ .

(٢) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الثانى ، وثيقة رقم ٣٣ فى ١٤ بوفبر سنة ١٩١٢ .

الكثير . وأظهرت تركيا إستعدادها لعقد الصلح مع إيطاليا فى حالة توسط أوربا ، ولكن ذلك على أساس تخلى إيطاليا عن جزء مما فتحته بالفعل، حتى تعترف لها تركيا بما يبقى لها . وكانت تركيا على مستعدة للتخلى عن ميناء واحد هو ميناء طرابلس ، ولكن على أساس الاحتفاظ ببقية موانى برقة وبالأراضى الداخلية فى الاقليمين لنفسها (١) .

وأمام هـــذا الفشل فى المحاولات الايطالية لوقف الحرب فى طرابلس أخذت الأوساط الايطاليـة فى إصدار الاشاعات عن إمكانية مد ميـدان العمليـات الحربية إلى بحر إيجـه والمضايق ، فما كان من الدولة العثمانيـة إلا أن ردت بانها ستكون مضطرة لاقفال المضايق . وإذا كانت ألمانيا قد رأت أن من حق الدولة العثمانية القيـام بمثل هـــذا العمل ، ما دامت تحترم الالتزامات الدولية، فان حكومة روسيا قد انكرت على تركيا ممارسة مثل هذا الحق ، وعلى أساس ضرورة عدم تناسى مصالح التجارة الروسية وحقها فى المرور فى المضايق .وقامت بريطانيا بالتفـــاهم مع فرنسا لـكى يتأكدا من أن إيطاليـا ستمتنع عن أى عمل عدوانى فى المضايق والميـاه المجاورة لهـا ، إلا أن فرنسا اشترطت أن تشتمل كلمة « المياه المجاورة » سواحل سوريا علاوة على بحر ايجه . وفى هذه المرحلة نلاحظ أن حكومة الروسيا قد رفضت السير مع حكومتى لندن وباريس، وعلى أساس أنها لا توافق على القيام بضغط على حكومة روما، وهى على علاقات ودية معها . والواقع أن الحكومة الروسية كانت تتمنى فى ذلك الوقت أن تقوم إيطاليـا بضرب

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الثانى ، وثيقة رقم ٦٦ فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٢ .

المضايق ، وأن تثار هذه المشكلة من جديد حتى تتمكن من التحدث فيها ، إن لم تتمكن من إعادة النظر فى الأسس التى وضعت لها ، وفى غير صالحها.

وكانت فرنسا تخشى من أن تمتد العمليات الحربية إلى سواحل سوريا، فما أن وصلت بعض السفن الحربية الايطالية إلى ميناء بيروت فى ٢٤ فبراير سنة ١٩١٢ ، وطلبت تسليم الزوارق المسلحة والطوافات التركية الموجودة فى الميناء ، وهددت بضرب الميناء ، ما أن تم ذلك وعلمت فرنسا به، وبانتهاء المهلة وبضرب السفن الايطالية للميناء السورى ، حتى هاج الرأى العام فى فرنسا ، وظهر أنه يصعب عليه تناسى الروابط التى تربطه ببعض الأهالى هناك ، وتناسى المصالح التى كانت لفرنسا ، بل الاطماع التى حاولت أن تزيد منها فى الاقاليم السورية فى ذلك الوقت . ولقد اضطرت حكومة روما إلى الاعتذار إلى فرنسا بعد ضرب بيروت ، بدلا من الاعتذار لتركيا أو للسوريين ، وادعت إيطاليا أن الاسطول كان يحمل أوامر مشددة بتجنب تخريب مدينة بيروت ، وادعت أن حوادث القتل لم تقع إلا نتيجة لفضول بعض الاهالى ، وذهابهم إلى منطقة الخطر (١) .

وفى ذلك الوقت وافق البرلمان الايطالى فى جلسة عاصفة، ومليئة بالحماس، على مشروع القانون الخاص بضم طرابلس وبرقه إلى إيطاليا . واحتجت تركيا على ذلك .

ولقد واصلت الحكومة الروسية محاولاتها للتوسط من جديد ،واقترحت أن تتفاهم مع حكومة روما لتعرف أقل الشروط التى تقبلها للصلح

---

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ـ المجموعة الثالثة ، المجلد الثانى ، وثيقة رقم ١١٤ فى ٢٧ فبراير سنة ١٩١٢ .

قبل أن تتقدم بعد ذلك بها إلى حكومة الاستانة . ووافقت كل من فرنسا وانجلترا على ذلك . ولكن إيطاليا أجابت أن إيقاف الحرب يجب أن يكون أولا على أساس السيادة التامة الكاملة لايطاليا على طرابلس وبرقة . حقيقة أن إيطاليا لن تطلب إلى تركيا الاعتراف بهذه السيادة ولكنها كانت تكتفى بأن تقوم الدولة العثمانية بسحب جميع ضباطها وجنودها من الولايتين . وشرحت حكومة روما استعدادها للاعتراف بالسلطة الدينية للخليفة ، مثلما جاء فى المادة الرابعة من الاتفاق النمسوى التركى فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٩، والخاص بالبوسنة والهرسك ، وتقدير قيمة الممتلكات العقارية التى تملكها الدولة العثمانية فى طرابلس وبرقة، ومشاركة إيطاليا فى صندوق الدين العثمانى بمبلغ يتناسب مع إيرادات طرابلس وبرقة ، وتصريح بعدم معاقبة أو محاكمة أهالى الولايتين على جميع الأعمال التى قاموا بها حتى تاريخ وقف الحرب ، واتفاقيات مع الدول العظمى الأخرى لعمل تصريح بشأن المحافظة على سلامة أراضى الدولة العثمانية فى أوربا . وأظهرت حكومة روما استعدادها لبحث أى اقتراحات جديدة تتقدم بها الدول الأوربية «على ألا تتعرض للمسألة الخاصة بالسيادة التامة لايطاليا على طرابلس وبرقة »[١] .

ومما لا شك فيه أن إيطاليا قد ارتكبت خطأ دبلوماسيا باشتراطها سيادتها على طرابلس وبرقة أساسا للمباحثات، إذ أن ذلك كان سيصعب عمل الدول التى ستتوسط ، بل أن قبول الدول المحايدة التوسط على هذا الأساس كان فى واقع الأمر يبعدها عن حيادها ، ويشتمل ضمنا على اعتراف من هذه

---

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة، المجلد الثانى وثيقة رقم ٢٠٨ والملحق الخاص بها ، فى ١٥ مارس سنة ١٩١٢ .

الدول المتوسطة بهذه السيادة . ولم يكن من السهل على الدولة العثمانية أن تقوم بسحب جنودها وقواتها من طرابلس وبرقة ، إذ أن هذه العملية ستؤثر على الرأى العام فى الدولة ، وستؤثر على سلطة الدولة العثمانية على الاقاليم العربية، التى لن يسهل على أهلها التخلى عن اخوانهم فى طرابلس الغرب، وخاصة مصر وسوريا والعراق .

ورأت تركيا أن طلب الدول المحايدة منها قبول الوساطة على هذا الأساس يتعارض مع الحياد الذى أعلنوا التزامهم به فى هذه الحرب، والذى تذرعوا به حينما احتجت الدولة العثمانية على ضرب موانيها والمدن المفتوحة على البحر الأحمر ، وحينما حدثت مذابح طرابلس ، وأخيرا بعد ضرب بيروت . ورأت تركيا أن هذا الموقف يتعارض كذلك مع المعاهدات التى تضمن سلامة أراضيها . وقامت ألمانيا من جانبها باعلان اعتراضها على كل ضغط تقوم به الدول على الباب العالى بشأن الصلح ، وشرحت أنه يصعب على تركيا عمليا وأدبيا أن تسحب قواتها من طرابلس ، وأنه كان من الواجب على إيطاليا ألا تعلن ضم إقليم عجزت عن فتحه .

وهكذا جاء رد الباب العالى يبطل كل مفعول لمحاولة الدول الأوربية التوسط، وأظهر أن هذه العملية تتعارض مع الحياد، وخاصة إذا ما أصطحبها أى نوع من أنواع الضغط. وعندئذ اقترحت بريطانيا أن تقوم الدول الخمسة المحايدة بخطوة أخرى هى محاولة معرفة شروط الباب العالى لإنهاء الحرب . ووافقت الدول المحايدة على ذلك وتقدمت بمذكرة إلى الباب العالى فى ١٦ ابريل سنة ١٩١٢ (١) . ولكن قبل أن تجيب تركيا على الدول المحايدة

---

(١) أنظر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية — المجموعة الثالثة — المجلد الثانى — وثيقة رقم ٢٨٢ .

قامت بعض قطع الأسطول الإيطالي بضرب قلاع الدردنيل بالقنابل . وكان هذا هو يوم إفتتاح البرلمان التركي ، وكان له أسوأ الأثر على موقف تركيا .

وجاءت مذكرة تركيا في ٢٣ أبريل تعترف بمجهودات الدول المحايدة في التوسط ولمعرفة الشروط التي ترتضيها لوقف الحرب ، ولكنها ذكرت أنها عرضت على إيطاليا قبيل الحرب، وفي الأيام الأولى منها، عروضا سخية في طرابلس وبنغازي ، ولا تتنافى مع سيادتها أو مع سلامة أراضيها، وان إيطاليا قد ذكرت منذ أول الأمر ، بل وفي أثناء نزول جنودها للساحل كلمات الفتح والضم . وكان على إيطاليا أن تتغلب على عقبات كثيرة قبل ذلك ، خاصة وأن الجيش الايطالي قد ظل حتى ذلك الوقت محاصراً في الثغور التي نزل إليها منذ سبعة أشهر . وذكر الباب العالي أن إيطاليا نفسها تعرف تماما بأن فصل هاتين الولايتين عن الدولة أمر مستحيل ، خاصة وأن الحرب مستمرة ، وأنه قد يتسبب في نتائج هامة ، ولا يمكن لأي حكومة عثمانية أن توافق على هذا الفصل، نظراً لارتباط هذه البلاد بالوطن ، ونظراً لموقف المدافعين عنها . وشرحت أن الاقدام على مثل هذا العمل سيهدد الأمن الداخلي وسيتسبب في تعقيد الموقف الدولي. وأنه إذا كانت إيطاليا ـ بعد أن عرفت خطوره المشكلة ـ لا تزال مصرة على رغبتها في إحتلال وضم الاقليمين اللذين لم يفتحا ، وترسم قانونا لضمها ـ هو قانون باطل من الناحية الفعلية والناحية القانونية ـ فان إصرارها لن يؤدى إلا الى ابعاد وتأجيل حل هذه المشكلة . وأصر الباب العالي على أن حل هذا المشكل في أيدي إيطاليا وليس في أيدي تركيا ، وأن الحكومة العثمانية كانت ترغب دائما في السلم، وتقبل توسط الدول، ولكنها تعلن إستحالة الدخول في مفاوضات لاتستند على أساس المحافظة الفعلية والتامة على حقوق السيادة

العثمانية ، وعلى سحب إيطاليا بلاغهـــا الخاص بضم الولايتين العثمانيتين ، وتعهدها بسحب قواتها (١) .

ولم تكن هناك فى إيطاليا حكومة يمكنها أن تقبل مثل هـذه الشروط دون أن تعرض نفسها لثورة الرأى العام . فظهر أن إيطاليا قد أقفلت على نفسها الباب — وبتسرعها فى الناحية الشكلية — قبل أن تستند إلى أسس سليمة فى الاقليم الذى رغبت فى إحتلاله . وأصبح على إيطاليا أن تستمر ، وأن تواصل الحرب .

---

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية — المجموعة الثالثة — المجلد الثانى — وثيقة رقم ٣٧٨ فى ٢٣ ابريل سنة ١٩١٢ — والملحق الخاص بها .

الفصل الخامس والعشرون

الصلح

كانت المقاومة التي لقيتهـــا القوات الإيطالية في طرابلس وبرقة من الاهالي والقوات العثمانية تجبرها على البقاء في ذلك العدد البسيط من الموانى أو المراكز البحرية التي كانت قد احتلتهـا ، بمساعدة الاسطول، في الفترة الأولى من الحرب. وكان تشبث إيطاليا بضرورة إعتراف حكومة الآستانة بالسياده الإيطالية على هذه الولاية ، وبعـد أن كانت قد تسرعت باعلان وضعها تحت السيادة الإيطالية ، كان ذلك يقلل من إمكانيـة الوصول إلى تسوية مع الباب العالي بشأن هذه الأقاليم . وكان الرأي العام الإيطالي يضغط على حكومة روما ، وخاصة بعـد أن امتدت مدة الحرب وزادت القوات الايطالية في شمال افريقية دون أن تصل إلى نتيجة . ولذلك فان الحكومة الايطالية قد وجدت نفسها مضطرة إلى الاستمرار في العمليات الحربية . وإذا كانت الأحوال لا تساعدها على سرعة حصولها على نجـــاح في شمال افريقية ، فانهـا قد اختارت الدردنيل وجزر بحر إيجـه ميدانا جـديدا لعملياتهـا ، ولكي تضغط به على الدولة العثمانية من ناحيـة ، وتهدىء به من قلق الرأي العام الايطالي من ناحيـــة أخرى . وستكون هذه العمليات هي بداية لعمليات المرحلة الثانية من الحرب، والتي ستمتد خـلال ربيع وصيف سنة ١٩١٢ .

(١) ضرب الدردنيل واحتلال جزر بحر ايجة : —

استعدت إيطاليا للقيام بعملياتها عند الدردنيل وبحر إيجه قبل أن تجيب تركيا على مطالب سفراء الدول المحايدة فى الآستانة فى ١٦ أبريل والتى كانت تهدف معرفة الشروط التى ترضاها تركيا للصلح مع إيطاليا . وكانت إيطاليا تسعى بهذه العمليات الجديدة إلى إظهار قوتها لتركيا ، وتهديدها قرب عاصمتها .

وأبحر الاسطول الايطالى فى منتصف إبريل متجها صوب بحر ايجه ، ووقفت ٢٧ قطعة منه أمام مدخل الدردنيل وقامت بضرب قلاع سد البحر وكوم قلعة ، ودمرت ثكنات الجنود الموجودة هناك وإن كانت قد عجزت عن إسكات بطاريات المدافع التركية . وبعد ساعتين ونصف ساعة من الضرب انسحب الاسطول الايطالى بعيداً عن مرمى المدفعية التركية .

ولقد كانت هذه العملية سببا فى أن يبلغ الباب العالى ممثلى الدول الأجنبية أنه قد أمر بمنع مرور السفن فى الدردنيل ، وإلى أن تصدر أوامر أخرى .

والحقيقة أن هذه العملية الحربية كانت تهدد باثارة مشكلة ، خاصة وأن روسيا كانت تحاول إثارة النظام الدولى الخاص بالملاحة فى المضايق ، وكانت لها ولبريطانيا مصالح معينة وواضحة فى عملية تصدير الحبوب من البحر الأسود إلى البحر المتوسط . ولقد حاولت حكومة روما تبرير عملها ، فادعت أن أوامرها لأسطولها كانت لمجرد القيام بمظاهرة سلمية فى هذه المياه ، وأنها لم تكن تقصد الدردنيل بالذات وأن تظهر فى أثناء افتتاح

البرلمان التركى أنهـا حرة فى تحركاتها ، ولكن الأمر تغير نتيجة لتبـادل إطلاق القذائف مع القلاع التركية . ولكن هذا الاعتذار لا ينفى أن إيطاليا كانت لا تستبعد فكرة قيـام الدولة العثمانية باقفال المضايق ، وتهدف من وراء ذلك تدخل الدول المحايدة فى الاستانة لاعادة فتح المضايق ، ولانهاء حالة الحرب ، حتى لا تتأثر مصالحها بذلك (١) .

وادعت الحكومة الايطالية كذلك أنها كانت تحاول استدراج الاسطول التركى خارج المضايق ، وأن القـلاع التركية هى التى فتحت نيرانهـا على الاسطول الايطالى . ولكن مثل هــــذا الادعاء كان لا يعود بالجديد على الموقف الذى نشأ ، وخاصة للتجارة الدولية . ورأت بريطانيا أن هـذه العملية قد تسببت فى اقفال المضايق ، الأمر الذى يعود بخسارة فادحة على التجارة البريطانية ، إذ أنه عطل السفن الموجودة فى البحر الاسود ، وتزيد قيمة شحنتها على عشرة ملايين جنيـه استرلينى ؛ وأوقف كذلك التجارة الانجليزية الروسية ، ويصعب استمرار الاوضاع بهذا الشكل لفترة طويلة . ولكن بريطانيا كانت فى نفس الوقت تخشى من أن تقدم الروسيا على إثارة مسألة المضايق ، وبشكل دولى ، فاصدرت أوامراها لسفيرها فى الروسيا لكى يتفاهم بحذر مع وزير الخارجية الروسى . وكانت مصالح روسيا واضحة قوية ، خاصة وأن هـذا الوقت كان هو وقت تصدير المحاصيل ، وكان على الحكومة الروسية أن تتدخل إما فى روما ، ولكى تحصل على تصريح رسمى باستبعاد الدردنيل عن مناطق العمليات الحربية ، وإما فى القسطنطينية

---

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ــ المجموعة الثالثة ــ المجلد الثانى ــ وثيقــة رقم رقم ٣٦٦ فى ٢٠ أبريل سنة ١٩١٢ .

لاجبار الباب العالى على إعادة فتح المضايق . ولقد اتصل السفير الروسى فى الآستانة بالباب العالى ووضح له الاجحاف الناتج للمصالح الروسية عن إقفال المضايق ، وادعى أن هـذه العملية تعتبر خرقا للنظام الموضوع فى اتفاقيات الملاحة الخاصة بالمضايق . وطالب السفير الروسى باعادة فتح الدردنيل ، وهدد بأن حكومته ستطالب بتعويضات نتيجة لهذه الاضرار .

وخشيت بريطانيا من مثل هـذا التدخل الروسى ، فاضطرت إلى أن تشرح لروسيا أن اتفاقية المضايق لا تعالج موضوع فتحها للتجارة فى أوقات الحرب ، وإلى أنه سيكون من تجاوز الحدود أن يطلب تعويض من حكومة وهى فى حالة دفاع شرعى . ولكن الحكومة البريطانية اضطرت فى نفس الوقت إلى التدخل فى الاستانة ، وذلك لشرح التوتر الذى حـدث نتيجة للتعرض لحركة تجارة البحر الأسود ، وطالبت باعادة المرور تحت شروط خاصة بالمراقبة والارشاد .

وكان تأثير ضرب الاسطول الايطالى لقلاع الدردنيل سيئا للغاية بالنسبة لتركيا فى البلقان . وظهر الخوف فى بلغاريا مع التساؤل عما إذا كان عمل إيطاليا سيمتد إلى أجزاء أخرى من الدولة العثمانيـة . وكان البلغاريون يرغبون فى رؤية الدولة العثمانيـة ضعيفة . وكانت النقطة التى تهمهم هى سالونيك . وظهرت إمكانية تغيير بلغاريا لموقفهـا السلمى من تركيـا فى حالة مهاجمة إيطاليا لسالونيك ، وفى حالة تسببها فى احداث اضطرابات فى منطقة مقدونيا .

وأمام هذا التدخل أعلنت حكومة الآستانة أنها قد حرصت منذ بداية

الحرب على صيانة مصالح المحايدين، وأنها لم تقفل الدردنيل إلا أمام هجوم الاسطول الايطالى . وصرحت بأنه لا توجد هناك أية معاهدة تمنع تركيا من إقفال الدردنيل فى وقت الحرب ، وحين تكون سلامة عاصمتها غير تامة. وأظهرت الحكومة العثمانية استعدادها لإعادة فتح الدردنيل حينما تعطى إيطاليا للدول المحايدة تأكيدا بأنها لن تقدم على اقتحام المضايق . أما إذا كان تعطيل الملاحة سيعطى الحق للمطالبة بأية تعويضات ، فمن الواجب أن تقوم الحكومة الإيطالية بدفع كل هذه التعويضات .

ولكن هذا التصريح لم يكن يغير من الأمر فى شىء ، خاصة وأن السفن كانت راسية فى الاستانة نفسها ، وتحمل شحنتها وتنتظر إعادة فتح الدردنيل للخروج إلى البحر المتوسط . فاضطرت بريطانيا إلى أن تطلب إلى حكومة روما أن تصرح رسميا بمنع الأسطول الايطالى من القيام بأية مناورات بحرية بجوار الدردنيل لمدة أسبوعين، وذلك حتى تتمكن الحكومة العثمانية من إعادة فتح المضايق للسفن المحايدة . ووافقت الحكومة الإيطالية على هذا الطلب ، واعتبرته كخدمة من الخدمات تقدمها للدول المحايدة ، ورأت فى هذا الطلب فى نفس الوقت اعتراف لها بحقها فى اقتحام المضايق. وقرر مجلس الوزراء التركى إعادة فتح الدردنيل فى أول مايو، وإن كانت تركيا قد احتفظت بحقها فى اقفاله من جديد إذا ما اضطرتها الظروف إلى ذلك .

وفى الوقت الذى كان فيه الاسطول الايطالى يقوم بعملياته أمام الدردنيل ، قامت وحدات بحرية إيطالية أخرى بتدمير بعض المحطات فى جنوب بحر ايجة ، وباغراق بعض الزوارق التركية المسلحة. وفى نفس الوقت

قامت القوات الايطالية باحتلال جزيرة ستمباليا واتخذتها قاعدة لها فى بحر ايجه. ثم قامت إيطاليا بنقل عشرة آلاف جندى من قواتها المحاربة الموجودة فى شمال إفريقية، ووجهتهم صوب جزيرة رودوس لاحتلالها وبمعاونة الاسطول . وكانت الحامية العثمانية الموجودة فى هذه الجزيرة لا تزيد على ألف جندى . وكانت القوى غير متكافئة ، وتمكنت القوات الإيطالية من الاستيلاء على الجزيرة رغم مقاومة الحامية .

وساعدت هذه العمليات على إرضاء الرأى العام الإيطالى بانتصارات فى ميدان جديد ، بعد أن قلت ورود الأخبار عن الانتصارات من طرابلس. وكانت هذه العمليات فى نظر إيطاليا تعتبر فرصة شريفة يمكن للاتراك أن يستندوا اليها ويجلوا عن طرابلس . ولكن إيطاليا كانت تعرف أهمية موقع رودس الاستراتيجى، وكانت تعرف أهمية مواردها الاقتصادية ، وكانت تعلم كذلك أن هذه الجزيرة ستكون مادة طيبة للمساومة مع الأتراك على طرابلس حين تحين الفرصة . وإستمر الإيطاليون بعد ذلك فى احتلال أهم جزر الدوديكانيز . فاحتلوا نيروس وبسكوبوس وخاركى وسكاربانتو وكاسوس وكراباتوس وليبوسوس وخوس وسيمى . وأظهرت حكومة روما رغبتها فى إعلان ضم جزر بحر إيجة اليها ، كوسيلة من وسائل الضغط على الدولة العثمانية لانهاء الحرب فى شمال إفريقية، ولكن النمسا عارضت فى هذا الاتجاه ، واستنادا إلى أن موقف الروسيا لم يكن واضحا ، وربما يساعد ذلك الحكومة القيصرية على إعادة إثارة مشكلة المضايق . أما بريطانيا فانها قد أظهرت تحفظها حيال هذه العمليات التى أسلمت لايطاليا قواعد حربية هامة فى شرق البحر المتوسط، وهى من دول

التحالف الثلاثى . أما فرنسا فانها قد أعلنت أن فكرة معاملة الأراضى المحتلة فى أثناء الحرب على أنها أراضى مضمومة للدولة هى فكرة جديدة تماما ، وذكر بوانكارية للسفير الإيطـــالى فى باريس أنه لا يوافق عليها (١) . وشاركت الحكومة البريطانية وجهة النظر الفرنسية فى هذا الموضوع . وهكذا فشلت هذه العمليـات فى الدردنيـل وفى جزر بحر إيجة فى إنهـاء الحرب ، وأصبح على إيطاليا أن تواصل عملياتها الحربية فى شمال إفريقية.

(٢) استئناف النشاط العسكرى : —

كانت القوات الإيطاليـة فى طرابلس قد استغلت فترة فصل الشتاء فى الإستعداد لعمليات جديدة ، وأرسلت إيطاليا إلى طرابلس قوات أخرى من إيطاليـا ، وأحضرت بعض قوات من المجنـدين الوطنين أو عساكر الارتريا ، وكانت هـذه القوات الأخيرة تتحمل جو إفريقيـة أكثر من الإيطاليين ، وكان جزء منها من الهجـانة التى جندتهـا إيطاليا بعـد نجاح التجربة المشابهة التى قامت بها السلطات البريطانية مع قوات الحدود المصرية السودانية . وأخذت السلطات الإيطاليـة فى إنشاء خط للسكك الحديدية من مدينة طرابلس إلى عين زارا ، واستقدمت عددا من الجمال من تونس ، وزودت قواتها المحاربة بعدد من السيارات . وكانت زيادة عدد القوات الإيطالية فى طرابلس ، والاعتنـاء بوسائل انتقالهـا يعتبر عاملا أساسيا فى صالح إيطاليا. وأصلح الايطاليون المناطيد التى كان قد أصابها بعض التلف

---

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية — المجموعة الثالثة — المجلد الثالث — وثيقة رقم ٤٠ فى ٢٥ مايو سنة ١٩١٢ .

فى الشتاء، وأرسلت إيطاليا كذلك عددا من الطائرات إلى ميدان العمليات. وكانت هذه المهمات تسهل كثيرا على الايطاليين وخاصة فى عمليات الاستكشاف والاستطلاع. وكانت القوات العثمانية تفتقر إلى كل ذلك. وأنشأ الايطاليون عددا من السقالات فى ميناء طرابلس لتسهيل انزال المهمات .

وقام الأتراك فى نفس الوقت بمحاولات لتنظيم قواتهم وقوات المتطوعين التى أخذت فى الوصول إلى معسكراتهم . والواقع أن مهمة الأتراك كانت مهمة صعبة ، وخاصة أمام توافد الأهالى على المعسكرات العثمانية ، بعد أن فقدوا مدنهم وبيوتهم القديمة . وتحولت المعسكرات العثمانية إلى ما يشبه مدن اللاجئين، ونشأت إلى جوارها الأسواق، واضطر الأتراك إلى إنشاء عدد من المدارس والمستشفيات المؤقتة لمواجهة هذه الظروف الطارئة . وكان إحتلال الإيطاليين لخط الأسلاك البرقية الممتد من السلوم إلى تونس فى أجزاء كثيرة منه يفرض على الأتراك إنشاء خط جديد من بنغازى حتى السلوم .

ولقد نشأت مدينة من الخيام على بعد حوالى ١٢ كيلومترا من مدينة بنغازى وأقام فيها العرب ، وتركوا فيها نساءهم وأطفالهم وشيوخهم حين ذهابهم إلى المعارك . وكانت القوافل تصل إلى هذه المدينة الجديدة بانتظام تحمل لها القوت والتموين ، وإن كان سكانها، وخاصة من النساء، يخرجون منها وراء المجاهدين ويحثونهم على الاستبسال فى القتال، ويحملون الجرحى ويحملون القتلى .

ولقد حاول الايطاليون إستخدام سلاح الدعاية للتفريق بين الأتراك والعرب، وخفض روحهم المعنوية ، وإظهار قلة الفائدة التى تعود عليهم من

مواصلة الحرب . وأخذ الإيطاليون يلقون بالمنشورات المكتوبة باللغة العربية على تجمعات الأهالى والوطنيين من الطائرات والمناطيد. وكان أول هذه المنشورات مكتوبا بأسلوب منمق وبه بعض فقرات من ابن خلدون، وبعض استشهادات من القرآن . أما المنشور الثانى فكان عبارة عن تقرير عن نجاح عمليات الأسطول الإيطالى فى البحر الأحمر، وكان فى شكل برقية من الوزارة الإيطالية إلى « نائب الملك فى طرابلس وبرقة » ويذكر أن الطرادات الايطالية قد دمرت وأسرت السفن الحربية التركية التى كانت تحمل الجنود والسلاح إلى طرابلس . وأما المنشور الثالث فكان عبارة عن دعوة موجهة إلى الأهالى لكى ينضموا إلى الايطاليين، ويؤمنوا على أنفسهم. وكان بتوقيع المشير كارلو كانيفا قائد جيش الاحتلال فى طرابلس الغرب وبنغازى (١) . ولكن علينا أن نذكر أن هذا المجهود لم يعطى نتيجة

---

(1) *ABBOTT, G. F.; The Holy War in Tripoli. London*, 1912. *p.* 196.

وهذا نصه : —

الى عرب طرابلس الغرب :

ماذا يصدكم عن القدوم إلينا . أما تهمكم الصلوة فى الجوامع والراحة أنتم وعائلاتكم فى بيوتكم . أما يهمكم رعى مواشيكم وتعاطى تجارتكم آمنين . نحن أناس أصحاب دين ومن أهل الكتاب وأحرار . واعلموا أن دولة ايطاليا المعظمة قد أصبحت لكم بمقام الوالد بعد أن أخذت أمكم وهى طرابلس الغرب . فاقدموا الينا بلا خوف وبكمال الأمان ونحن نؤكد لكم أنه ليس من يؤذيكم ومامن يسىء اليكم أو يضركم بأدنى شىء فان الماضى لا يذكر. واعلموا أن كل من يأتى الينا ببارودته مع المهمات نحسن اليه بعشرين فرنكا مع كيس قمح أو شعير كيفما شاء . أما رؤساؤكم الدينيون والسياسيون فان الحكومة الايطالية تقبلهم وتؤيدهم بالصفة التى كانوا عليها قبلا . بل تعين لهم رواتب ومعاشات .

=

عملية ، خاصة وأن العرب كانوا راضين عن الحرب مرحبين بها ، ومستعدين للاستمرار فيها . وكانت هذه الحرب قد أوجدت عملا لعدد من الجمالين تزايد على مر الأيام ، وأوجدت الفرصة أمام الرجال لاثبات رجولتهم فى الذود عن حياضهم وعن أراضيهم ، وأتت بالمال ، أو بعض المال لكل من شارك فيها . هذا علاوة على أن ظروف الحرب قد عملت على تقريب الفوارق بين العرب والأتراك ، وعلى تماسك المجموع أمام الخطر الأجنبي . ولقد قام عدد من قادة العرب وزعمائهم باتخاذ موقف صريح ضد الدعاية الإيطالية ، نذكر منهم فرحات بك الذى رد مع بعض المشايخ على دعاية الحكومة الايطالية ، ونشروا مقالاتهم فى الصحف التركية . وإذا كانت بعض الصحف الغربية قد وجدت فى هذه الحرب حربا دينية بين مسلمين ومسيحيين ، فان فرحات بك قد احتج على هذه الفكرة ، وأصر على أن المجاهدين الطرابلسيين هم من الوطنيين ، أمثال جنود الثورة الفرنسية ، وليسوا من المتعصبين الدينيين : « وإذا تخلت عنا الحكومة التركية فسنعلن إنتهاء حقوقها على بلادنا ، وسنقيم جمهورية طرابلس ، وسترون — كما حدث عندكم — أننا نستطيع حمايتها بقواتنا وحدها(١) » .

= وناهيك أن الكلام واحد والله سبحانه وتعالى كريم فاطلبوا اليه عز وجل أن يفتح عيون عقلكم لتعرفوا الحق وهو يخلصكم .

طرابلس الغرب في ١٥ كانون الثانى سنة ١٩١٢ .

قائد جيش الاحتلال فى طرابلس الغرب وبنغازى :

المشير

كارلو كانيفا

(1) *REMOND, Georges; Aux Camps Turco-Arabes. Paris,* 1913. *p.* 66.

ووجدت إيطاليا نفسها مضطرة إلى مواصلة العمليات الحربية أمام هؤلاء المجاهدين وتلك الحفنة من الأتراك ، والتى كانت تعمل على تنظيمهم . وبعد مناوشات خلال فصل الشتاء جاء فصل الربيع وصمم الايطاليون على البدء في عمليات جديدة تعتبر هى المرحلة الثانية من عمليــــات الحرب فى طرابلس وبرقة .

وبدأت هذه العمليات فى المنطقة الواقعة بين مدينة طرابلس والحدود التونسية ، وهدفت إيطاليا من ورائها وقف وصول الامدادات من تونس إلى المجاهدين العرب والعثمانيين ، سواء أكانت هذه الامدادات فى شكل مؤن أو ذخائر أو فى شكل عدد من الضباط المتطوعين الذين كانوا يصلون إلى ميدان الحرب . وقامت إيطاليا بعمليات لاحتلال زوارا ، وهى التى تقع على بعد ٦٠ ميلا إلى الغرب من مدينة طرابلس ، وعلى بعد ٤٠ ميلا من الحدود التونسية ، واشتركت فى هذه العمليات بعض قطع الأسطول مع بعض زوارق الطوربيد ، واستخدمت فيها مدفعية الأسطول . وفى نفس الوقت كانت هناك قوات أخرى بلغ عددها عشرة آلاف إيطالى مع بعض عساكر الارتريا عملت على النزول إلى رأس مقابس واحتلت القلاع القديمة الموجودة هناك . وكانت هذه العملية ذات الشعبتين تهدف التمويه على العرب والأتراك بفتح ميدانين أمامهم فى نفس الوقت ، وانتهت بفشل الوطنيين فى صد هذا الهجوم وصد عملية النزول ، خاصة وأن الأسطول كان يؤيدها(١) .

---

(1) *McCLURE, W. K.; Italy in North Africa. London,* 1913 *p.* 152.

وحاولت إيطاليا أن تحتل واحة زنزور فى الأيام الأولى من شهر يونيو ، واستخدمت فى ذلك قوات بلغت ١٣ ألف جندى ، وان كانت قد فشلت فى هذه العملية . ولكن ايطاليا أعدت قوة جديدة بلغت ١٠ آلاف جندى وأرسلتها بعد أسبوع الى مضرانه ، وعاونها الأسطول فى الهجوم على مواقع العرب والأتراك هناك ، وتمكنت من احتلال هذه المدينة بعد مقاومة فى الأيام الأولى من شهر يوليو . ولقد تمكنت القوات الايطالية من احتلال بعض المواقع القريبة من الحدود التونسية وبعد أن زاد عددها فى هذا القطاع الى ٢٠ ألف ، وسمح لها ذلك باحتلال زوارا فى الأيام الأولى من شهر أغسطس . وفى الوقت الذى كان على العرب والأتراك أن ينتقلوا بسرعة من موقع الى آخر ، وهم يفتقرون الى وسائل المواصلات والى الكثير من أدوات الحرب ، كانت القوات الايطالية فى شمال افريقية مزودة بكل مايلزمها للنقل ، وزاد عدد سياراتها التى كانت تستخدم فى نقل الجرحى وفى توصيل المياه المثلجة الى القوات المحاربة فى أثناء المعارك فى فترة الصيف . هذا بالنسبة لقطاع طرابلس .

أما بالنسبة لبرقة فقد إستمرت فيها العمليات كذلك . وكانت قوات العرب والأتراك تواصل هجماتها على مدينة بنغازى نفسها ، ومنعت بذلك الايطاليين من التوغل منها صوب الداخل . وكانت العمليات الحربية فى هذا القطاع عمليات هامة ومنظمة . ونتج عنها كثير من القتلى ، ومن الجانبين . وكانت الروح المعنوية مرتفعة عند العرب ، وكان القطاع يمتاز بوجود عدد لا بأس به من الضباط العثمانيين . واستمرت العمليات فى هذا القطاع عند درنة التى واصل العرب والأتراك احتلال الهضبة المشرفة عليها ،

ومنعوا بذلك الإيطاليين من الخروج منها رغم أن عددهم فيها قد وصل إلى ثمانية آلاف ثم إلى ١٢ ألف جندى فى خلال الصيف . وكان أنور بك ، رجل الثورة التركية ، هو قائد هذا القطاع ، وأخذ فى شن الهجوم بعد الآخر على الإيطاليين المحاصرين ، وأجبرهم على زيادة تحصين مواقعهم هناك .

ويظهر من هذا أن استئناف النشاط العسكرى لم يسمح للايطاليين بمكاسب جديدة إلا على طول الخط الساحلى ، وكانت وصمة للايطاليين أن يعلموا ببقاء ١٠٠ ألف جندى نظامى فى عمليات دفاع عن المدن الساحلية، وتحت حماية مدفعية الأسطول ، أمام قوة لا تزيد عن ستة آلاف جندى تركى وعشرين ألفا من العرب. وحاولت إيطاليا أن تفصل بين العمليات الموجودة فى برقة ، والعمليات الموجودة فى طرابلس بانشاء قيادتين منفصلتين بعد استدعاء الماريشال كانيفا إلى إيطاليا فى شهر سبتمبر ، ولكن ذلك لم يؤدى إلى نتيجة لها قيمتها . واستمرت المعارك قرب درنة ، كما استمرت قرب زنزور إلى الجنوب من مدينة طرابلس. وكانت هناك كثير من الاشتباكات تقع كلما حاول الايطاليون أن يخرجوا من تحصيناتهم . وشعرت إيطاليا بصعوبة التوغل صوب الداخل ، وإن كانت طول مدة الحرب قد فعلت فعلها كذلك فى الإمكانيات اللازمة للمجاهدين العرب والاتراك لمواصلة الحرب .

(٣) سوء الحالة :

كان إستيلاء الايطاليين على النقط الساحلية يقلل من حركة وصول الإمدادات والمهمات إلى داخل البلاد عن طريق البحر . وكان تشدد كل

من السلطات البريطانية فى مصر ، والسلطات الفرنسية فى تونس ، وتمسكهم بالموقف الذى ادعوا أنه الحياد ، وعملهم بالتالى على إقفال الحدود ومنع حركة المرور منها أو التهريب، يساعد على أن تزداد حالة المجاهدين سوءاً. ولقد عملت هذه السلطات الاستعمارية على إستخدام نفوذها لدى العرب والبدو القاطنين فى المناطق القريبة من الحدود لكى تغريهم على عدم تقديم المساعدات لاخوانهم المجاهدين وراء الحدود . وجاء بعد ذلك طول مدة الحرب سببا يؤثر على كمية المعونة التى كانت تأتى إلى المجاهدين من كل مكان . وأثر ذلك كله فى حالة الأتراك والعرب فى طرابلس الغرب وبرقة .

ولقد شهد معسكر القيادة العامة نفسه فى العزيزية ، قرب طرابلس ، بعض الحالات التى عجزت فيها القيادة عن صرف تعيين غذاء الجنود أنفسهم ، وإن كان العرب قد امتازوا بارتفاع روحهم المعنوية ، وباكتفائهم بالقليل . وكان الاقليم فقيرا ، ولكن السنوات الأربع الأخيرة قد قل فيها سقوط المطر بشكل واضح ، وأدى ذلك إلى أن يسير هذا الشعب المجاهد الأبي من حالة الفقر إلى حالة تشبه العوز ، ومع إستمرار الحرب تحول هذا العوز إلى مايشبه المجاعة . ولقد دمرت الحرب كثيرا من المدن الساحلية وحرمت جماعات بأكملها من كل مايمتلكون ، وألقت بمئات وآلاف من النساء والأرامل والأطفال اليتامى إلى الصحراء . وعجزت القوات العسكرية العثمانية عن تقديم شىء له قيمته ، وفى هذه الحالة الواضحة من الضنك . حقيقة أن المعسكر الرئيسى فى العزيزية كان يوزع الطعام على الأهالى ، ولكن السلطات العسكرية كانت عاجزة عن أن تعول شعبا بأكمله وترعى شؤنه من مأكل وملبس ، خاصة وأن حالة رجالها العسكريين أنفسهم لم تكن بأحسن من حالة أبناء طرابلس . وكان هذا التدهور هو أقصى

ما يمكن أن تصل إليه حالة شعب مكافح طرد من مساكنه ومزارعه الصغيرة إلى قلب الصحراء ، وأصبح يكون جماعات كبيرة من اللاجئين إلى جوار المعسكرات[1] .

وكانت الدولة العثمانية تمر بسلسلة من الأزمات الواضحة فى عدد كبير من أقاليمها ، وحتى فى عاصمتها نفسها . وكانت جمعية الاتحاد والترقى قد بدأت فى مواجهة معارضة قوية حين ظهر أن فكرة « الوحدة » كانت غير عملية ، وظهرت الضرورة لتطوير الدولة الى « اتحاد » أو « ائتلاف » . وظهر مع ذلك حزب الحرية والائتلاف . وكان هذا الانشقاق فى الخط العام لسياسة الدولة الداخلية يؤثر كثيرا على قوتها لمواجهة الصعوبات الخارجية .

وأخذ نواب البانيا وبلاد العرب يطالبون بمنح مسلمى ألبانيا ، وسكان جبل الدروز وبعض المناطق الأخرى من سوريا حقوقا اقليمية ، وحاولت جمعية الاتحاد والترقى أن تقف فى وجه هذا الاتجاه ، وتستند فى ذلك الى السلطان والى أغلبية مجلس الأعيان لكى تقوم بحل مجلس النواب أو مجلس المبعوثان ، ووعدت بأنها ستقوم بكثير من الاصلاحات العاجلة ، وبمساعدة المستشارين الأجانب . ولكن الانتخابات الجديدة حدثت فيها بعض الأخطاء ، وتأزمت الأحوال ، ونشبت ثورة مسلحة فى ألبانيا . واذا كانت الحكومة قد صممت على استخدام الشدة والقوات المسلحة لتدعيم الأمن والنظام ، وللقضاء على الثورة فى ألبانيا ، فان قيادة هذه الثورة

(1) *ABBOTT, G. F.; The Holy War in Tripoli. London,* 1912 *pp.* 230 - 233.

كانت تطالب بمحاكمة الوزارة الموجودة فى الآستانة ، علاوة على مطالبتها بالاعتراف باللغة الألبانية وبجعل الخدمة العسكرية إقليمية فى ألبانيا . وكان من الصعب على الحكومة أن تعتمد على الجيش ، خاصة وأن عدداً من ضباطه كان قد بدأ فى الانضمام إلى حزب الحرية والائتلاف، وبدأ عدد منهم ينضم إلى الثوار فى الجبال . ولقد إنتهى ذلك باستقالة سعيد باشا ومحمود شوكت باشا ، وجاءت وزارة جديدة برئاسة الغازى مختار باشا ، وضمت جمال باشا، رجل الائتلاف . ولقد عملت هذه الوزارة الجديدة على محاولة الوصول إلى حل بالنسبة لألبانيا ، وعلى أساس إرضاء الأهالى ، وعملت كذلك على محاولة الوصول إلى حل بشأن الحرب فى طرابلس الغرب . وكان الأسطول الإيطالى قد حاول فى منتصف شهر يوليو أن يدخل إلى الدردنيل من جديد ، وتبادلت قطعه إطلاق نيران المدفعية مع القلاع التركية . وكانت إيطاليا تحاول أن توقع بين تركيا والدول الأوربية بشأن الملاحة فى المضايق حتى تقوم هذه الدول بالضغط على تركيا لإنهاء الحرب . وحدث ذلك فى الوقت الذى كانت فيه الدولة العثمانية بغير وزارة، وقبل استلام الغازى مختار باشا الحكم . ولكن الوزارة الجديدة لم تعمل على إقفال المضايق أمام الملاحة هذه المرة ، بل عملت على مد حقول الألغام فيها ، وقللت بذلك عرض المنطقة الصالحة للملاحة بين هذه الحقول من ٤٠٠ إلى ١٥٠ متراً ، وذلك لكى تمنع حدوث محاولات إيطالية جديدة لمهاجمة بحر مرمرة والبوسفور ، ولكى تسمح للسفن المحايدة بالاستمرار فى الملاحة وباشراف المرشدين الأتراك . والمهم هو أن هذه الوزارة الجديدة كانت مستعدة لانهاء الحرب مع إيطاليا .

(٤) المفاوضات والصلح :

كانت وزارة سعيد باشا قد أرسلت الأمير سعيد حليم ، عضو الأسرة المالكة المصرية إلى لوزان فى شهر يوليو سنة ١٩١٢ لاجراء مباحثات غير رسمية مع الايطاليين بشأن إنهاء الحرب الايطالية التركية الخاصة بطرابلس. ولكن هذه المحادثات لم تصل إلى نتيجة إيجابية ، وخاصة نتيجة للأزمة الوزارية التى نشبت فى الآستانة بين رجال الاتحاد ورجال الائتلاف . وبعد تولى الغازى مختار باشا شئون الوزارة صرحت المصادر الايطالية بأنها مستعدة للتباحث مع الباب العالى فى نفس الموضوع فى حالة إذا مااستقرت الوزارة فى الحكم ، وعلى أساس ارسال شخصية لها نفوذها وسلطتها لتمثيل الدولة العثمانية أكثر من الأمير سعيد حليم .

والواقع أن الغازى مختار باشا كانت تراوده فكرة انهاء الحرب مع ايطاليا ، وكان يفكر فى امكانية اعلان استقرار طرابلس تحت رئاسة أحد الأمراء المسلمين الخاضعين للسلطان . واذا كانت المباحثات قد استمرت بين الجانبين فان الغازى مختار باشا لم يكن مستعدا للقيام بأى عمل لإعداد الرأى العام العثمانى لفكرة الصلح مع ايطاليا حتى لايؤثر ذلك على الروح المعنوية للمجاهدين العرب والأتراك فى طرابلس الغرب وبرقة . واستمرت هذه المباحثات الايطالية التركية بعد وصول فخر الدين بك الى سويسرا فى شهر أغسطس، وذهب المندوب الايطالى أكثر من مرة الى روما لاستشارة الماركيز دى سان جوليانو وزير الخارجية الايطالية ، خاصة وأن المباحثات كانت قد مست مشكلة « السيادة » . وكان الايطاليون يحاولون الوصول الى شكل يؤدى الى الصلح مع تركيا ، ودون أن

يمس المرسوم الملكى الايطالى الخاص باعلان السيادة الايطالية على هذه الاقاليم . وكان جوليتى يرى امكان حل مشكلة « السيادة » عن طريق إعلان الدولة العثمانية استقلال ولايتى طرابلس وبرقة ، وسحب قواتها منها ، أما الباقى فهو على إيطاليا . وتظاهرت الحكومة الإيطالية بأنه فى وسعها أن تستمر فى الحرب فى شمال إفريقية بسهولة ، ولفترة طويلة ، رغم أنها ترحب بالوصول إلى السلم ، وإدعت أنه يصعب على الأتراك مواصلة مثل هذه الحرب ، خاصة وأن دولتهم كانت تعيش فى سلسلة من الأزمات المالية والاقتصادية المستمرة ، ويصعب عليها الاستمرار فى تمويل مثل هذه الحرب . ولكن الجانب العثمانى كان لا يرغب فى تقديم تضحيات بدون معنى ، وإذا كانت الدولة العثمانية مستعدة للوصول إلى السلم ، فقد كان ذلك على أساس الانسحاب بشرف ، ودون أن تؤدى هذه العملية إلى قلقلة الرأى العام العربى والاسلامى ووقوفه فى وجه الدولة التى تقبل التضحية بالأقاليم العربية والاسلامية . وشرح جمال باشا أن إيطاليا عاجزة حتى الآن عن فهم السبب فى رفض الحكومة العثمانية فكرة وضع طرابلس وبرقة تحت السيادة الإيطالية ، وأن الحكومة الإيطالية تتشبث بضم الأراضى اليها ، وحتى تلك المناطق التى عجزت عن الوصول اليها . وذكر أن مثل هذه الحالة لن تؤدى أبدا إلى الصلح ، خاصة وأن الباب العالى لا يمكنه أن يتنازل عن البلاد التى دافع عنها أهلها وببسالة ، ونجحوا فى صد الهجوم الأجنبى عنها . وذكر أنه من اللازم أن تحتفظ الحكومة العثمانية بمنطقة واسعة حتى تتمكن من أن تنقل اليها الأهالى الذين لا يرغبون فى الخضوع للحكم الايطالى .

ولكن المشكلات زادت أمام الدولة العثمانية ، وخاصة فى البلقان ،

وساءت العلاقات مع بلغاريا ، وبشكل اضطرت معه الدولة العثمانية إلى أن تتساهل فى أمر طرابلس. وأرسل الباب العالى رشيد باشا إلى سويسرا فى أوائل شهر أكتوبر، وكان يحمل تعليمات بعدم التشدد مع المفاوضين الايطاليين. وفى هذا الوقت حاولت فرنسا أن تتدخل فى المفاوضات ، وخاصة فيما يتعلق بجزر بحر إيجة ، وعلى أساس أنها مسألة تؤثر على التوازن الدولى فى شرق البحر المتوسط . وكان بوانكارية يرغب فى أن تتدخل الدول الأوربية وديا فى روما وتشرح لها أن كل إتفاق مع تركيا عن إبقاء هذه الجزر فى أيدى إيطاليا ، أو تغيير وضعها السياسى أو نظامها الإدارى — يجب أن يبلغ إلى الدول الأوربية قبل الاتفاق النهائى عليه. ولكن روسيا عارضت فى هذا الاتجاه ، وعلى أساس أن مثل هذا التدخل يجب أن يحدث فى الآستانة . أما النمسا فقد عارضته كذلك وعلى أساس أنه سيعقد المباحثات التركية الايطالية . وأما بريطانيا فانها رأت أن عقد الصلح بين تركيا وإيطاليا سيتطلب تقدم إيطاليا بطلب الاعتراف بضم طرابلس ، وفى هذه الحالة يمكن وضع شرط خاص فى هذا الاعتراف عن تنظيم « وضعية » الجزر .

وقبل أن تتم المفاوضات الإيطالية التركية حاولت حكومة روما أن ترتب مسألة السيادة على طرابلس مع الدول الأوربية ، وتستبعدها من مفاوضاتها مع تركيا ، وتقصر هذه المفاوضات على مسألة سحب القوات المحاربة من شمال إفريقية . ولكن فرنسا ذكرت أنها لاتستطيع أن تقرر شيئا فى هذا الموضوع إلا بالاتفاق مع انجلترا والروسيا ، وأنه فى حالة اتفاق تركيا وإيطاليا يسهل الاعتراف بالسيادة الإيطالية على طرابلس

وبرقة بعد توقيع الصلح . أما وزارة الخارجية البريطانية فانها قد ذكرت بأنها ستعترف بالسيادة الايطالية مع التحفظات العادية الخاصة بمصالح إنجلترا التجارية ، مثل ضرورة تطبيق « سياسة الباب المفتوح » و « المساواة فى المعاملة » .. وذلك بمجرد عقد الصلح بين البلدين . ثم صرح السير إدوارد جراى بأنه : « إذا ما عقدت تركيا معاهدة للصلح مع إيطاليا ، وقامت بسحب جنودها من ليبيـــا فان الحـكومة البريطانية لن يكون لديها أى اعتراض سياسى للاعتراف بالسيادة التامة لإيطاليا على ليبيـــا . ولكن يجب أن احتفظ بحق الحكومة البريطانية فى بحث الطرق التى ستعامل بها المصالح التجارية ... وأذكر بهـــذه المناسبة أن وجهة نظرنا هى أن كل تغيير يحدث فى المستقبل فى وضع جزر بحر إيجة يعتبر من إختصاص كل الدول » (١) .

وزاد تلبد الجو فى البلقان بالغيوم ، وأخذت بلغاريا تهدد تركيا تهديدا صريحا . أما اليونان فانها قد طالبت بترضيات نظير نزول الجنود الأتراك الى جزيرة ساموس ، بعد احتلال الايطاليين لجزر بحر ايجة ، وكان هذا الاحتلال العثمانى يتعارض مع الاتفاقية الخاصة بهـــذه الجزيرة . وكانت الصرب قد أرسلت انذارا الى تركيا فى أول أكتوبر ، وهجمت قواتها على الحدود التركية بعد ثلاثة أيام . وطلبت اليونان إلى رعاياها الموجودين فى الدولة العثمانية أن ينسحبوا منها ، واستدعت الرديف لحمل السلاح . ثم أعلن ملوك بلغاريا واليونان والصرب التعبئة العامة ، وأعلن الجبل الأسود

(١) أنظر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجلد الرابع . وثيقة رقم ١٠٦ فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٢ .

الحرب على تركيا يوم ٨ أكتوبر. كانت كل هذه المشكلات تجبر الدولة العثمانية على انهاء الحرب الموجودة فى ليبيا . وأدى ذلك إلى التوقيع يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٢ على معاهدة الصلح بين الطرفين فى أوشى بجوار لوزان . وبذلك انتهت رسميـــا حالة الحرب التى كانت قائمة بين تركيا وإيطاليا .

ولقد تعهدت الحكومتان فى المادة الأولى من هذه المعاهدة بالقيام بما يلزم فورا لوقف العمليات الحربية ، وبارسال مندوبين خاصين للتأكد من تنفيذ ذلك . أما المادة الثانية فقد تعهدت فيها الحكومتان باصدار أوامرهما بسحب ضباطها وجنودها والموظفين المدنيين لها ـ الحكومة العثمانية من طرابلس وبرقة ، والحكومة الايطالية من الجزر المحتلة فى بحر ايجة. ولكن هذه المادة نصت على أن الجلاء الفعلى عن هذه الجزر من الضباط والجنود والموظفين المدنيين سيتلو بسرعة بعـــد جلاء الضباط والجنود والموظفين المدنيين العثمانيين عن طرابلس وبرقة. واختصت المادة الثالثة بتبادل أسرى الحرب بين تركيا وإيطاليا فى أقرب فرصة ممكنة . وتعهـدت الحكومتان فى المادة الرابعة باعلان العفو التام ، ويكون من جانب الحكومة الايطالية إلى أهالى طرابلس وبرقة ، ومن جانب الحكومة العثمانيـة إلى جزر بحر إيجة الخاضعين للسيادة العثمانية ـ وهم الأهالى الذين اشتركوا فى أعمال الحرب . وينتج عن ذلك أن أى فرد لن يؤذى فى شخصه أو ممتلكاته عند تنفيذ هذه الالتزامات نتيجة لأعماله السياسية أو العسكرية أو لآرائه التى أبداها فى أثناء الحرب . كما أن الأفراد والأشخـــاص المقبوض عليهم أو المتهمين سيفرج عنهم فى الحال ، إلا إذا كانوا من المجرمين بالنسبة

للقانون العام. ولقد نصت المادة الخامسة على أن جميع المعاهدات والاتفاقيات والالتزامات التى كانت قد عقدت أو نفذت بين الطرفين المتعاقدين قبل إعلان الحرب ستنفذ ثانيا من جديد، وستكون الحكومتان فى وضع متعادل، كما أن رعاياهم سيكونون فى مركز مماثل لما كانوا عليه قبل الحرب . أما المادة الثامنة فانها كانت تتعلق بالغاء الإمتيازات الأجنبية فى الدولة العثمانية ، ونصت على أنه فى حالة اقتراح الباب العالى فتح باب المفاوضات، فى مؤتمر أو خلافه، مع الدول العظمى التى يهمهم الأمر لوقف العمل بنظام الامتيازات الأجنبية فى الأقاليم العثمانية ، ولابداله بنظام القانون الدولى العام ، فان إيطاليا – إظهارا لحسن نياتها تجاه الباب العالى – تعلن من وقت إمضاء المعاهدة رغبتها فى تمسكها بموافقتها على هذا الاتجاه . أما المادة التاسعة فقد وافقت فيها تركيا على إعادة الرعايا الإيطاليين الذين كانوا مستخدمين فى مصالحها ، والذين اضطرت إلى فصلهم نظرا لإعلان الحرب . ولقد تعهدت الحكومة الإيطالية فى المادة العاشرة بأن ترسل سنويا إلى صندوق الدين العثماني ، ولحساب الحكومة الامبراطورية ، مبلغا يتمشى مع متوسط ما كان يخص الدين العمومى من إيرادات الولايتين فى خلال السنوات الثلاث السابقة لإعلان الحرب ، وعلى أساس ألا يقل هذا المبلغ عن مليونى ليرة إيطالية (١) .

---

(١) نص المعاهدة كاملا يوجد فى : –

DJUVARA, T. G.;

Cent Projets de Partage de la Turquie, 1281 - 1913. *Paris, Felix Alcan,* 1914. *pp.* 528 - 530.

وأيضا فى : –

Dictionnaire Diplomatique. Paris, (S. d.). Vol. II. p. 981.

وكان معنى سحب تركيا لضباطها وجنودها وموظفيها المدنيين من طرابلس وبرقة هو أنها قد تنازلت فى صمت Sub Silentio عنهما ، أما إيطاليا فقد كان عليها أن تحصل على اعتراف من الدول بسيادتها على طرابلس وبرقه ، وهو الأمر الذى لم تشر إليه هذه المعاهدة ، وكان عليها كذلك أن تخضع أهالى الاقليمين لحكمها ، ولم يكن ذلك بالأمر الهين اليسير .

ولقد أصدر السلطان فرمانا يعتبر كملحق للمعاهدة ، وجهه إلى أهالى طرابلس وبرقة ، وذكر فيه أن حكومته قد وجدت صعوبة فى إعطائهم الضمانات الكافية التى تلزمهم للدفاع عن بلادهم ، وحرصا منها على أن ينتهوا إلى مستقبل طيب ، ورغبة منها فى تجنب الاستمرار فى حرب مبيدة لهم ولأسرهم ، وخطيرة ، بالنسبة للامبراطورية ، ونظراً لضرورة إعادة السلم والرخاء إلى بلادهم ـ قد منحهم حرية تامة مطلقة بمقتضى قوانين سيادته . وأبلغهم أنه يعين طرفهم شمس الدين بك كممثل له مع منحه لقب نائب السلطان ، وأنه يكلفه بحماية المصالح العثمانية فى بلادهم ، ويعينه لمدة خمس سنوات ، ويحتفظ بحقه فى تجديد تعيينه مرة ثانية بعد مضى هذه المدة، وفى تعيين خلفا له . وذكر السلطان أن هدفه هو أن تبقى الشريعة سارية ونافذة المفعول ، ولذلك فانه يحتفظ بحق تعيين القاضى الأكبر ، والذى سيقوم بدوره بتعيين نوابا عنه بعد وصوله إليهم، ومن بين العلماء المحليين ، حتى يؤكدوا العمل بتعاليم الشريعة الغراء . وذكر أن مخصصات القاضى ستدفع من طرفه ، أما مرتب نائب السلطان ومرتبات القضاة الشرعيين الآخرين فستدفع من الإيرادات المحلية .

وأصدر ملك إيطاليا كذلك منشوراً يعتبر ملحقا ثانيا للمعاهدة ، ووجهه كذلك إلى أهالى طرابلس وبرقة ، وذكر فيه أنه : «عملا بالقانون رقم ٣٨ الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩١٢ ... والذى يجعل طرابلس الغرب وبرقة خاضعتين خضوعا تاما مطلقا للسيادة الملكية الايطالية ... ورغبة فى التعجيل باعادة السلم إلى هاتين المقاطعتين ... فان ملك إيطاليا يمنح عفوه عن المحاربين من العرب وعفوه عن جرائم الحرب ».(١) ثم ذكر أن حريتهم مكفولة فى اقامة شعائرهم الدينية وفى استمرارهم فى ذكر اسم السلطان والدعاء له فى الصلوات العامة، وبصفته خليفة المسلمين، وأنه يعترف بالنيابة عنه للشخص الذى يعينه لذلك ، ويدفع راتب هذا النائب من الايرادات المحلية .

ولقد وصل خبر التوقيع على المعاهدة وعقد الصلح إلى طرابلس فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢ وأسرعت وزارة الحربية العثمانية بارسال تعليمات إلى قواد الجيش وضباطه الموجودين فى طرابلس بوقف الحرب والعودة فوراً إلى تركيا . وكان أنور بك قائد العمليات فى ولاية برقه هو أسرع هؤلاء الضباط فى العودة ، وتبعه مصطفى كمال وكثير غيرهم . إلا أن بعض الضباط بقوا فى الميدان ، ونذكر منهم عزيز على المصرى ، مع تلك الحفنة من الضباط العرب المتطوعين الذين صمموا على الاستمرار فى المقاومة . وقبل أن يسلم أنور بك قيادته فى برقة إلى عزيز على المصرى ويسافر إلى الجبهة البلغارية زار السيد أحمد الشريف، شيخ الطريقة السنوسية ، فى واحة الجغبوب ، وقام برحلة مشهورة لهذه الواحة فى السيارة الوحيدة التى كانت

---

(١) المرجعين السابقين .

القوات العثمانية تمتلكها هناك . وكان السيد أحمد الشريف قد حضر من واحة الكفرة إلى واحة الجغبوب فى شهر سبتمبر سنة ١٩١٢ ، وأعلن أنه لن يشارك فى الصلح ، بل سيواصل الحرب وبصفته مسئولا عن المسلمين وبلاد المسلمين . ولقد ذكر له أنور بك فى هـــذه المقابلة أنه يعتبر الممثل للسلطان محمـد الخامس العثمانى فى برقه . وبعد هذه الزيارة أصبحت جميـع المراسلات الرسميــــة التى تصدر عن القيادة العامة للسنوسيين تحمل خاتم « الحكومة السنوسية » وأصبحت هذه الجماعة تدعى لنفسها مركز حكومة لدولة شبه مستقلة ، وواصلت مقاومتها للقوات الإيطالية (١) .

ولقد استمر عزيز على المصرى فى الإشراف على العمليات الحربية فى قطاع برقة ، ونزل برجاله إلى أكثر من موقعة ، وكبد الإيطاليين خسائر فادحة . إلا أن الدولة العثمانية اضطرت إلى سحبه ، ما دام يحمـل رتبة فى الجيش العثمانى . وكانت الامدادات قد قلت فى أيدى المجاهـدين العرب فى هذا القطاع ، فقرر الانسحاب . ولقد وقعت إحدى المعارك بين عزيز على المصرى ورجاله من ناحية، وبين أهالى برقة والمجاهدين السنوسيين من جهة أخرى فى أثناء الانسحاب صوب السلوم ، واضطر عزيز على المصرى لأول مرة إلى أن يدافع عن أرواح القوات المسئولة منه أمام العرب. وكان المجاهدون السنوسيون لا يوافقون على انسحابه وانسحاب جنوده ، كما كانوا يطالبون باستلام أسلحتهم وذخائرهم . ولـكنه تمكن على أى حال من إتمـام عملية

---

(١) *EVANS — PRITCHARD, E. E.;*
The Sanusi of Cyrenaica.
Oxford, 1949. *p.* 115.

الانسحاب والعودة من مصر إلى الاستانة (١) .

أما فى قطاع طرابلس فان زعماء العرب هنـاك قد فهموا من الملحق الأول للمعاهدة ، وهو فرمان السلطان الذى أعلن استقلال طرابلس، أنهم أصبحوا دولة مستقلة ، ولم يعترفوا بالملحق الثانى ، أى بالمرسوم الايطالى الذى منح العفو للمحاربين العرب وعن الجرائم ومجرمى الحرب ، وبناءاً على القانون رقم٨٣ الذى يجعل طرابلس الغرب وبرقة خاضعة للسيادة الايطالية.

وقام أهالى طرابلس ، برئاسة الشيخ سليمان البـــارونى وعقدوا بعض الاجتماعات ، ثم أعلنوا استقلالهم ، وكونوا جمهورية برئاسة ذلك الشيـخ لطرد الايطاليين من طرابلس . وبدأ ذلك الشيـخ فى إعداد بعض قوات الدرك وفى الاستعداد لمواجهة الحالة الجديدة . ولكن مندوب السلطان وصل بعد ذلك وتباحث معه ، واستخلص منه البارونى الحقيقة ، وهى أن السلطان قد تنازل لايطاليا عن طرابلس . فترك كثير من الضباط الذين كانوا قد بقوا فى هذا القطاع الاقليم ، وغادروه بعد أن فقدوا الأمل فى القيام بمقاومة جدية ، وخاصة نظراً لافتقارهم إلى المال وإلى السلاح . واضطر الشيخ سليمان البارونى إلى أن يدخل فى مباحثات مع سفورتزا الايطالى ، ولكنه وجد أن الحكومة الايطالية لا ترحب بأى اقتراح عن الاستقلال الداخلى. فتقدم بمشروع جديد يشتمل على بعض منافع عامة للطرابلسيين وللمحاربين،

---

(١) اتهم عزيز على المصرى بعد ذلك بالدخول فى علاقات مع القيادة الإيطالية فى ليبيا ، وقدم للمحاكمة فى الآستانة فى الوقت الذى كان ينظم فيه لجمعية سرية عربية فى عاصمة الدولة باسم جمعية العهد . أنظر : العالم العربى الحديث ، المدخل ، للمؤلف ، دار المعارف ١٩٦٦ ص ٤٩٥ — ٤٩٦ .

ثم رحل بعد ذلك إلى الآستانة ، حيث رحب به الأتراك ، ومنحه السلطان لقب الباشوية، وعينه عضوا فى مجلس الأعيان مدى الحياة . وظل موجوداً فى تركيا حتى إعلان الحرب العظمى .

وهكذا انتهت الصفة الرسميـة للحرب الموجودة فى طرابلس وبرقة وإن كانت المقاومة الوطنية هناك ستستمر فى مراحل جديدة ، وكلما تسمح بها الظروف ، وخاصة فى الفترة الواقعـــة بين الحربين العالميتين ، والتى سيسجل فيها أحرار طرابلس ومجاهدى السنوسيين اسمهم بحروف من نار فى سجل كفاحهم ضد الاستعمار . وهى صفحة جديدة ، وبقيادة جديدة، هى قيادة الشهيد عمر المختار .

خاتمة الباب

هكذا يظهر أن إستيلاء إيطاليا على طرابلس الغرب وبرقة قد استند، قبل أي شيء آخر، إلى الأحوال العامة السائدة في هاتين الولايتين، وقت هجوم القوات الايطالية عليهما. وكانت بذلك تعتبر آخر الممالك العثمانية التي فقدتها هذه الدولة في شمال افريقية. وتعتبر من ناحية أخرى إتماما لعملية تقسيم بلاد المغرب الكبير بين القوى الاستعمارية. وإذا كانت إيطاليا قد اعتمدت في هذه الحرب على ضعف الامكانيات العثمانية، وعلى انفصال ميدان العمليات في هاتين الولايتين عن بقية أجزاء الدولة العثمانية، وخاصة نظراً لوجود قوات الاحتلال البريطانية في مصر، فما لا شك فيه أنه كانت هناك عوامل أخرى سمحت لايطاليا بالانتصار في هذه الحرب.

وإذا ما تعمقنا في محاولة فهم هذا الصراع بين الدول الاستعمارية والاقاليم التي خضعت لحكمها، لوجدنا تفوقا واضحا من جانب دول الغرب، وبشكل يؤدي في النهاية إلى إضطرار الاقاليم المغربية إلى التسليم في ميدان المعركة. وإن مقارنة مائة ألف جندي إيطالي بشعب زاد تعداده على المليون ونصف المليون من الأهالي لا يكفي لتفسير نهاية هذه الحرب التركية الايطالية إلا إذا ما أدخلنا في الاعتبار وسائل الحرب، وإمكانيات الحرب، وهي أدوات لها قيمتها من الناحية الاقتصادية، ومن ناحية تطور الانتاج وتطور الفكر.

ويمكننا أن نستخلص من ذلك أن النظام الاستعماري في مجموعة كان أقوى عمليا من النظام الوطني الذي عاش قرون طويلة في هذه الاقاليم وحافظ

عليها . وليس فى هذا مدح للنظام الاستعمارى ، أو إقلال من قيمة النظام الوطنى ، بل إن هـــذه المرحلة تعتبر بوضوح مرحلة كفاح وصراع بين نظامين اجتماعيين مختلفين : هما النظام الاستعمارى الذى يستند إلى الطريقة الرأسمالية، وحرية التجارة، وقانون العرض والطلب، وقانون البقاء للأصلح، وحتى إلى قانون الغابة، وبين نظام يشتمل على بقايا من رواسب عهد الإقطاع الذى حكم به الزمن على هذه الاقاليم الأبية أن تعيشه ، وأن تتجمد فى ظله . وهنا نلاحظ عدم تكافؤ الأسلحة الموجودة فى الميدان ، وتمكن الأسلحة المادية المتفوقة من الأسلحة المعنوية، حتى وإن إعتمدت على الإيمان بحريتها وبعدالة قضيتها وبضرورة الذود عن حياضها . وعلينا أن نربط بين عمليات الاستعمار الأوربى فى بلاد المغرب الكبير وبين مظاهر التطور الاجتماعى والاقتصادى فى كل من الدول الأوربية الاستعمارية والرأسمالية من ناحية، وفى الدولة العثمانية التى لم تسمح لها الظروف حتى ذلك الوقت بالمرور من طور الاقطاع والتجمد ، وفى ميـدان الانتـاج ، وإلى طور النظام الرأسمالى . ولكن الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ستشهد تجاوبا بين النظام الاستعمارى وبين القوى الوطنية الموجودة فى بلاد المغرب الكبير ، أو مع بعض هذه القوى، التى تطورت وسايرت النظام الرأسمالى ، وسيؤثر ذلك على طبيعـة المعارك التى تحدث فى بلاد المغرب الكبير ، والتى تدل على تطوره فى نفس الوقت ، وإلى أن تأتى مرحلة جديدة ، تعمل على وقف الاستغلال ، وعلى تمكين الحرية الاجتماعية ، مع مبادىء العمل، وظهور الاتجاهات الاشتراكية، بعد الحرب العالمية الثانية .

وحتى هذه المرحلة علينا أن نتابع تطور الأحداث ونحاول تفسير أصولها فى الفترة التى مرت ببلاد العـالم ، وببلاد المغرب الكبير منذ الحرب العالمية الأولى .

٢٠٠ ص للجزئين معا